فتح الباري

بشرح صحيح البخاري

تأليف

الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

أشرف على تحقيق الكتاب وراجعه

شعيب الأرنؤوط

عادل مرشد

حققه هذا الجزء وخرجه وعلق عليه

أحمد برهوم

محمد كامل قره بللي

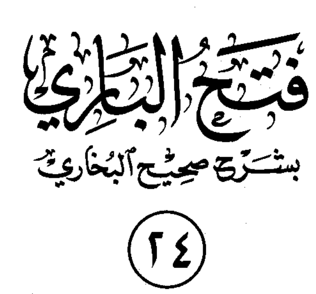
شارك في تخريج نصوصه

سعيد اللحام

الجزء الرابع والعشرون

الرسالة العالمية

بسم الله الرحمن الرحيم


فتح الباري
بشرح صحيح البخاري
٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم



دار الرسالة العالمية

شركة الرسالة العالمية م.م.

Al-Resalah Al-A'lamiah m. Publishers

الإدارة العامة

Head Office

دمشق - الحجاز

شارع مسلم البارودي

بناء خولي و صلاحي

2625

(963)11-2212773

(963)11-2234305

الجمهورية العربية السورية

Syrian Arab Republic

info@resalahonline.com

http://www.resalahonline.com

فرع بيروت

BEIRUT/LEBANON

TELEFAX: 815112- 319039- 818615

P.O. BOX:117460

الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

٢٤٥/١٣

كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنّة

٧٢٦٨- حدَّثنا الحُميديُّ، حدَّثنا سفيانُ، عن مِسعَرٍ وغيرِه، عن قيسِ بنِ مُسلِمٍ، عن طارقِ بنِ شِهابٍ، قال: قال رجلٌ منَ اليهودِ لعمرَ: يا أميرَ المؤمنينَ، لو أنَّ علينا نَزَلَتْ هذه الآيةُ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] لَاتَّخَذْنا ذلك اليومَ عِيداً، فقال عمرُ: إنّي لَأعلَمُ أيَّ يومٍ نَزَلَتْ هذه الآيةُ، نَزَلَتْ يومَ عَرَفةَ في يومِ جُمُعةٍ.

سَمِعَ سفيانُ مِسعَراً، ومِسعَرٌ قيساً، وقيسٌ طارقاً.

٧٢٦٩- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، عن ابنِ شِهابٍ، أخبرني أنسُ بنُ مالكٍ: أنَّه سَمِعَ عمرَ الغَدَ حينَ بايعَ المسلمونَ أبا بكرٍ، واستوَى على مِنْبرِ رسولِ الله ﷺ تَشَهَّدَ قبلَ أبي بكرٍ، فقال: أمّا بَعْدُ، فاختارَ اللهُ لرسولِه ﷺ الذي عندَه على الذي عندَكم، وهذا الكتابُ الذي هَدَى اللهُ به رسولَكم، فخُذُوا به تَهْتَدوا، وإنَّما هَدَى اللهُ به رسولَه.

٧٢٧٠- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا وُهَيبٌ، عن خالدٍ، عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: ضَمَّني إليه النبيُّ ﷺ، وقال: «اللهُمَّ عَلِّمْه الكِتابَ».

٧٢٧١- حدَّثنا عبدُ الله بنُ صَبّاحٍ، حدَّثنا مُعتَمِرٌ، قال: سمعتُ عَوْفاً، أنَّ أبا المِنْهال حَدَّثَه، أنَّه سَمِعَ أبا بَرْزةَ قال: إنَّ اللهَ يُغنِيكم بالإسلامِ وبمحمَّدٍ ﷺ.

قال أبو عبدِ الله: وَقَعَ هاهنا: يُغنِيكم، وإنَّما هو: نَعَشَكم، يُنظَرُ في أصلِ كتاب الاعتصامِ.

٧٢٧٢- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن عبدِ الله بنِ دِينارٍ: أنَّ عبدَ الله بنَ عمرَ كَتَبَ إلى عبدِ المَلِكِ بنِ مروانَ يُبايِعُه: وأُقِرُّ بذلك بالسَّمْعِ والطّاعةِ على سُنّةِ الله وسُنّةِ رسولِه فيما استطعتُ.

قوله: «**بسمِ الله الرَّحمن الرحيم. كتاب الاعتصام بالكتابِ والسُّنَّة**»، الاعتصام: افتِعالٌ من العِصمة، والمراد امتثالُ قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾ الآية [آل عمران: ١٠٣]، قال الكِرْمانيُّ: هذه التَّرجمة مُنتَزَعَة من قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾ لأنَّ المراد بالحبل: الكتاب والسُّنَّة على سبيل الاستعارة، والجامع كَونُهما سبباً للمقصودِ، وهو الثَّواب والنَّجاة من العذاب، كما أنَّ الحبل سبب لحصولِ المقصود به من السَّقْي وغيره.

والمراد بالكتابِ: القرآن المتعبَّد بتِلاوَتِه، وبالسُّنَّة: ما جاءَ عن النبيّ ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريره وما هَمَّ بفعْلِه، والسُّنَّة في أصل اللُّغة: الطَّريقة، وفي اصطلاح الأُصوليّينَ والمحدِّثينَ ما تقدَّمَ، وفي اصطلاح بعض الفُقَهاء: ما يُرادِف/ المستحَبَّ. ٢٤٦/١٣

قال ابن بَطّال: لا عِصمةَ لأحدٍ إلّا في كتاب الله أو في سُنَّة رسوله، أو في إجماع العلماء على معنًى في أحدهما؛ ثمَّ تَكلَّمَ على السُّنَّة باعتبار ما جاءَ عن النبيّ ﷺ، وسيأتي بيانُه بعد باب.

ثمَّ ذكر فيه خمسة أحاديث:

الحديث الأول: قوله: «سُفْيان، عن مِسعَر وغيرِه» أمّا سفيان: فهو ابن عُيَينَةَ، ومِسعَر: هو ابن كِدَام، بكسر الكاف وتخفيف الدّال، و«الغيرُ» الذي أُبهِمَ معه لم أرَ مَن صَرَّحَ به، إلّا أنَّه يحتمل أن يكون سفيانَ الثَّوْريّ، فإنَّ أحمد أخرجه (٢٧٢) من روايته عن قيس بن مسلم، وهو الجَدَليّ بفتح الجيم والمهمَلة، كوفيّ يُكنَى أبا عَمرو، كان عابداً ثقة ثَبتاً وقد نُسِبَ إلى الإرجاء، وفي الرُّوَاة قيسُ بن مسلم آخَرُ لكنَّه شاميٌّ غير مشهور، رَوَى عن عُبادةَ بن الصّامت وحديثُه عنه في كتاب «خَلقِ الأفعال» للبُخاريِّ (٤٠٣)، وطارق بن شِهَاب: هو الأحمسيُّ، معدود في الصَّحابة، لأنَّه رأى النبيَّ ﷺ وهو كبير، لكن لم يَثبُت له منه سماع.

قوله: «قال رجل من اليهود» تقدَّم الكلام عليه في كتاب الإيمان (٤٥)، وفي تفسير

سورة المائدة (٤٦٠٦) معَ شرح سائر الحديث، وحاصل جواب عمر: إنّا اتَّخذنا ذلك اليوم عيداً، على وَفْقِ ما ذَكَرتَه.

قوله: «سَمِعَ سُفْيانُ مِسعَراً، ومِسعَرٌ قيساً، وقيسٌ طارقاً» هو كلام البخاريّ، يشير إلى أنَّ العَنعَنَة المذكورة في هذا السَّند محمولة عنده على السَّماع، لاطِّلاعِه على سماع كلٍّ منهم من شيخه، وقوله سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣] ظاهره يَدُلّ على أنَّ أُمور الدِّين كَمَلَت عند هذه المقالة، وهي قبلَ موته ﷺ بنحو ثمانينَ يوماً، فعلى هذا لم يَنزِل بعد ذلك مِن الأحكام شيء، وفيه نَظَر، وقد ذهب جماعة إلى أنَّ المراد بالإكمال: ما يَتعلَّق بأُصولِ الأركان لا ما يَتفرَّع عنها، ومن ثَمَّ لم يكن فيها مُتمسَّك لمُنكِري القياس، ويُمكِن دَفعُ حُجَّتهم على تقدير تسليم الأوَّل، بأنَّ استعمال القياس في الحوادث مُتَلَقًّى من أمر الكتاب، ولو لم يكن إلّا عُموم قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر:٧]، وقد وَرَدَ أمرُه بالقياسِ وتقريرُه عليه[1]، فاندَرَجَ في عُموم ما وُصِفَ بالكمال.

ونَقَلَ ابن التِّين عن الدَّاووديِّ أنَّه قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤] قال: أنزَلَ سبحانه وتعالى كثيراً من الأُمور مُجمَلاً، ففَسَّرَ نبيُّه ما احتيجَ إليه في وقته، وما لم يَقَعْ في وقته وَكَلَ تفسيرَه إلى العلماء بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

الحديث الثاني: قوله: «أنَّه سَمِعَ عمرَ بن الخطَّاب ﷺ الغَدَ حين بايعَ المسلمونَ أبا بَكْر ﷺ» «حين» يَتعلَّق بـ«سَمِعَ»، والذي يَتعلَّق بالغَدِ محذوف، وتقديره: من وفاة النبيِّ ﷺ، كما تقدَّم بيانُه في «باب الاستخلاف» في أواخر كتاب الأحكام (٧٢١٩)، وسياقه هناك أتمُّ، وزاد في هذه الرِّواية: فاختارَ اللهُ لرسولِه الذي عنده على الذي عندكم، أي: الذي عنده من الثَّواب والكَرامة على الذي عندكم من النَّصَب.

---

(١) انظر الحديث السالف برقم (١٨٥٢) وشرحه، وانظر «الفقيه والمتفقه» للبغدادي ١/ ٤٦٧ وما بعدها في «باب القول في الاحتجاج لصحيح القياس...».

الحديث الثالث: حديث ابن عبَّاس، تقدَّم شرحه في كتاب العلم (٧٥) وبيان مَن رواه بلفظِ التَّأويل، ويأتي معنى التَّأويل في باب قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ﴾ [البروج: ٢١] من كتاب التَّوحيد (٧٥٥٣) إن شاءَ الله تعالى.

الحديث الرابع: حديث أبي بَرْزة، وهو مُختصَر من الحديث الطَّويل المذكور في أوائل كتاب الفتن في «باب إذا قال عند قوم شيئاً ثمَّ خَرَجَ فقال بخِلَافه»، وقد تقدَّم شرحه مُستوفًى هناك (٧١١٢).

وقوله هنا: «إنَّ الله يُغنِيكم بالإسلام» كذا وَقَعَ بضمٍّ أوَّله ثمَّ غين مُعجَمة ساكنة ثمَّ نون، ونبَّه أبو عبد الله ـ وهو المصنِّف ـ على أنَّ الصَّواب بنونٍ ثمَّ عين مُهمَلة مفتوحَتَينِ ثمَّ شين مُعجَمة.

قوله: «يُنظَر في أصل كتاب الاعتصام» فيه إشارة إلى أنَّه صَنَّفَ كتاب الاعتصام مُفرَداً، وكَتَبَ منه هنا ما يَلِيق بشرطِه في هذا الكتاب، كما صَنَعَ في كتاب «الأدب المفرَد»، فلمَّا رأى هذه اللَّفظَة مُغايِرة لما عنده أنَّه الصَّواب، أحالَ على مُراجَعَة ذلك الأصل، وكأنَّه كان في هذه الحالة غائباً عنه، فأمَرَ بمُراجَعَتِه وأن يُصلَح منه، وقد وَقَعَ/ له نحوُ هذا في تفسير: ﴿أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٣]، ونبَّهتُ عليه في تفسير سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾. ٢٤٧/١٣

ونَقَلَ ابن التِّين عن الدَّاوُوديّ: أنَّ ذِكْر حديث أبي بَرْزة هذا هنا إنَّما يُستَفاد منه تثبيتُ خبر الواحد، وهو غَفْلة منه، فإنَّ حُكْم تثبيت خبر الواحد انقَضَى، وعَقَّبَ بالاعتصام بالكتابِ والسُّنَّة، ومُناسَبة حديث أبي بَرْزة للاعتصام بالكتابِ من قوله: إنَّ الله نَعَشَكم بالكتاب، ظاهرة جدّاً، والله أعلم.

الحديث الخامس: حديث ابن عمر في مُكاتَبته لعبدِ الملِك بالبَيعةِ له، وقد تقدَّم بأتمَّ من هذا السِّياق معَ شرحه في «باب كيف يُبايع الإمام» من أواخر كتاب الأحكام (٧٢٠٥)، ومن ثَمَّ يَظهَر المعطوف عليه بقوله هنا: وأُقِرُّ لك، وبيَّنتُ هناك أنَّ ذلك كان بعد قتل عبد الله بن الزُّبَير، والغرض منه هنا استعمالُ سُنَّة الله ورسوله في جميع الأُمور.

١ - باب قولِ النبيِّ ﷺ: «بُعِثتُ بجَوامِعِ الكَلِم»

٧٢٧٣- حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سعيدِ ابنِ المسيّبِ، عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «بُعِثتُ بجَوامِعِ الكَلِمِ، ونُصِرتُ بالرُّعْبِ، وبَيْنا أنا نائمٌ رأيتُني أُتِيتُ بمفاتيحِ خزائنِ الأرضِ، فوُضِعَتْ في يَدِي». قال أبوهُرَيرةَ: فقد ذَهَبَ رسولُ الله ﷺ وأنتم تَلْغَثونَها؛ أو تَرْغَثونَها، أو كلمةً تُشْبِهُها.

قوله: «**باب قول النبيّ ﷺ: بُعِثْت بجَوامِع الكَلِم**» ذكر فيه حديثَينِ لأبي هريرةَ:

أحدُهما: بلفظِ التَّرجمة، وزاد: «ونُصِرتُ بالرُّعب، وبَينا أنا نائم رأيتُني أُتيت بمفاتيح خزائن الأرض»، وتقدَّم تفسير جوامع الكَلِم في «باب المفاتيح في اليد» من كتاب التَّعبير (٧٠١٣)، وفيه تفسيرها عن الزُّهريّ، وحاصله: أنَّه ﷺ كان يتكلَّم بالقولِ المُوجَز القليلِ اللَّفظ الكثيرِ المعاني، وجَزَمَ غيرُ الزُّهريِّ بأنَّ المراد بجوامع الكَلِم القرآن، بقَرينةِ قوله: «بُعِثْت»، والقرآن هو الغاية في إيجاز اللَّفظ واتِّساع المعاني، وتقدَّم شرح «نُصِرتُ بالرُّعبِ» في كتاب التيمُّم (٣٣٥).

قوله: «**فوُضِعَتْ في يَدِي**» أي: المفاتيح، وتقدَّم تفسير المراد بها في «باب النَّفخ في المنام» من كتاب التَّعبير (٧٠٣٧).

قوله: «**قال أبو هريرةَ**» هو موصول بالسَّندِ المذكور أوَّلاً.

وقوله: «**فذهبَ**» أي: ماتَ.

وقوله: «**وأنتم تَلْغَثونَها، أو تَرْغَثونَها، أو كَلِمة تُشبِهها**» فالأُولى بلامٍ ساكنة ثمَّ غين مُعجَمة مفتوحة ثمَّ مُثلَّثة، والثّانية مِثلُها لكن بَدَل اللّام راء، وهيَ من الرَّغْث كِناية عن سَعَة العَيش، وأصله من رَغَثَ الجَدْيُ أمَّه: إذا ارتَضَعَ منها، وأرغَثَته هي: أرضَعَته، ومن ثَمَّ قيل: رَغُوث، وأمّا التي باللّام فقيلَ: إنَّها لُغة فيها، وقيل: تصحيف، وقيل: مأخوذة من اللَّغيث بوَزنِ عَظيم، وهو الطَّعام المخلوط بالشَّعير، ذكره صاحب «المحكَم» عن ثَعلَب، والمراد: يَأكُلونَها كيفما اتَّفَقَ، وفيه بُعدٌ.

وقال ابن بَطّال: وأمّا لغث باللّام فلم أجِدْه فيما تَصَفَّحت من اللُّغة. انتهى، ووَجَدتُ في حاشية من كتابه: هما لُغَتان صحيحتان فصيحتان معناهما: الأكل بالنَّهَم، وأفادَ الشَّيخ مُغَلْطاي عن كتاب «المنتهَى» لأبي المعالي اللُّغَويّ: لَغَثَ طعامَه ولَعَثَ، بالغَينِ والعين، أي: المعجَمة والمهمَلة: إذا فرَّقَه، قال: واللَّغيث: ما يَبقَى في الكَيل من/ الحَبّ، فعلى هذا فالمعنى: وأنتم تَأخُذونَ المال فتُفرِّقونَه بعد أن تَحُوزُوه، واستَعارَ للمالِ ما للطَّعام، لأنَّ الطَّعام أهَمُّ ما يُقتَنَى لأجلِه المال، وزَعَمَ أنَّ في بعض نُسَخ «الصَّحيح»: وأنتم تَلعَقونَها، بمُهمَلةٍ ثمَّ قاف. قلت: وهو تصحيف ولو كان له بعض اتِّجاهٍ. ٢٤٨/١٣

والثّالثة جاءَت من رواية عَقيل في كتاب الجهاد (٢٩٧٧) بلفظ: تَنتَثِلونَها، بمُثنّاةٍ ثمَّ نون ساكنة ثمَّ مُثنّاة، ولبعضِهم بحذفِ المثنَّاة الثّانية: من النَّثْل، بفتح النُّون وسكون المثلَّثة: وهو الاستخراج، نَثَلَ كِنانَتَه: استَخرَجَ ما فيها من السِّهام، وجِرابَه: نَفَضَ ما فيه، والبئرَ: أخرجَ تُرابَها، فمعنى تَنتَثِلونَها: تَستَخرِجونَ ما فيها وتتمتَّعونَ به، قال ابن التِّين عن الدَّاوُوديّ: هذا المحفوظ في هذا الحديث، قال النَّوَويّ: يعني ما فُتِحَ على المسلمينَ من الدُّنيا وهو يَشمَل الغنائم والكُنوز، وعلى الأوَّل اقتصَرَ الأكثر، ووَقَعَ عند بعض رواة مسلم (٦/ ٥٢٣) بالميم بدلَ النُّون الأولى، وهو تحريفٌ.

الحديث الثاني:

٧٢٧٤- حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا اللَّيثُ، عن سعيدٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: «ما منَ الأنبياءِ نبيٌّ إلّا أُعطِيَ منَ الآياتِ ما مِثلُه أُومِنَ ـ أو آمَنَ ـ عليه البشرُ، وإنَّما كانَ الذي أُوتيتُه وَحْياً أَوْحاهُ الله إليَّ، فأرجو أنّي أكثرُهم تابعاً يومَ القيامةِ».

قوله: «عن سعيد» هو ابن أبي سعيد المقبُريُّ، واسم أبي سعيد: كَيْسانُ.

قوله: «ما مِثلُه أُومِنَ ـ أو آمَنَ ـ عليه البشرُ» «أو» شَكٌّ مِن الرَّاوي، فالأولى بضمِّ الهمزة وسكون الواو وكسر الميم، مِن الأَمْن، والثّانية بالمدِّ وفتح الميم، من الإيمان، وحكى ابن قُرقُولٍ: أنَّ في رواية القابِسيّ بفتح الهمزة وكسر الميم بغيرِ مَدّ، من الأمان،

وصَوَّبَها ابن التِّين فلم يُصِبْ.

وقوله: «وإنَّما كانَ الذي أُوتيتُه» في رواية المُستَملي: «أُوتيت» بحذفِ الهاء، وقد تقدَّم شرح هذا الحديث مُستَوفًى في أوائل فضائل القرآن (٤٩٨١) بحمدِ الله تعالى، ومعنى الحَصْر في قوله: «إنَّما كان الذي أُوتيته» أنَّ القرآن أعظمُ المعجِزات وأفيَدُها وأدوَمُها، لاشتمالِه على الدَّعوة والحُجَّة ودَوَام الانتفاع به إلى آخر الدَّهر، فلمَّا كان لا شيءَ يُقارِبه، فضلاً عن أن يُساوِيَه، كان ما عَدَاه بالنِّسبةِ إليه كأن لم يَقَعْ.

قيل: يُؤخَذ من إيراد البخاريّ هذا الحديث عَقِبَ الذي قبله: أنَّ الرَّاجح عنده أنَّ المراد بجوامع الكَلِم القرآن، وليس ذلك بلازِم، فإنَّ دخول القرآن في قوله: «بُعِثتُ بجوامع الكَلِم» لا شَكَّ فيه، وإنَّما النِّزاع: هل يَدخُل غيرُه من كلامه من غير القرآن؟ وقد ذَكَروا من أمثلة جوامع الكلام في القرآن قولَه تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[البقرة: ١٧٩]، وقولَه: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ [النور: ٥٢]، إلى غير ذلك.

ومن أمثلة جوامع الكَلِم من الأحاديث النبويَّة حديث عائشة: «كلُّ عملٍ ليس عليه أمرُنا فهو رَدٌّ»[١]، وحديث: «كلّ شَرْط ليس في كتاب الله فهو باطلٌ»[٢]، مُتَّفَق عليهما، وحديث أبي هريرةَ: «وإذا أمَرتُكم بأمرٍ فَأتُوا منه ما استطعتُم»، وسيأتي شرحه قريباً (٧٢٨٨)، وحديث المِقدام: «ما مَلأَ ابنُ آدم وِعاءً شَرّاً من بطنه» الحديث، أخرجه الأربعة[٣] وصَحَّحَه ابن حِبّان (٦٧٤) والحاكم (٤/ ١٢١)، إلى غير ذلك ممَّا يَكثُر بالتَّتبُّع، وإنَّما يُسَلَّم ذلك فيما لم تتصرَّف الرُّواة في ألفاظه، والطَّريق إلى معرفة ذلك أن تَقِلَّ مخارجُ الحديث وتَتَّفِقَ ألفاظُه، وإلّا فإنَّ مخارج الحديث إذا كَثُرَت قَلَّ أن تَتَّفِق ألفاظه، لتَوارُدِ أكثر

(١) عند البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٢) عند البخاري (٤٥٦)، ومسلم (١١٤١).

(٣) ابن ماجه (٣٣٤٩)، والترمذي (٢٣٨٠)، والنسائي في «الكبرى» (٦٧٣٧)و (٦٧٣٨)، ولم يخرجه أبو داود، فنسبته إلى الأربعة ذهولٌ من الحافظ رحمه الله.

الرُّواة على الاقتصار على الرِّواية بالمعنى، بحَسَبِ ما يَظهَر لأحدِهم أنَّه وافٍ به، والحامل لأكثرِهم على ذلك أنَّهم كانوا لا يَكتبُونَ، ويَطُول الزَّمان فيَتعلَّق المعنى بالذِّهنِ فيَرتَسِم فيه، ولا يَستَحضِر اللَّفظَ فيُحدِّث بالمعنى لمصلَحة التَّبليغ، ثمَّ يَظهَر من سِيَاق مَن هو أحفَظُ منه أنَّه لم يُوفِ بالمعنى.

٢- باب الاقتداءِ بسُنَن رسولِ الله ﷺ

وقولِ الله تعالى: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] قال: أئمّةً نَقْتَدي بمَنْ قبلَنا، ويَقْتَدي بنا مَن بعدَنا.

وقال ابنُ عَوْنٍ: ثلاثٌ أُحِبُّهنَّ لنفسي ولإخْواني: هذه السُّنّةُ أنْ يَتعلَّموها ويَسْألوا عنها، والقرآنُ أنْ يَتفهَّموه ويَسْألوا عنه، ويَدَعوا الناسَ إلّا مِن خيرٍ.

٧٢٧٥- حدَّثنا عَمْرو بنُ عبَّاسٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ، حدَّثنا سفيانُ، عن واصلٍ، عن أبي وائلٍ، قال: جَلَستُ إلى شَيْبَةَ في هذا المسجدِ، قال: جَلَسَ إليَّ عمرُ في مجلسِكَ هذا، فقال: هَمَمتُ أنْ لا أدَعَ فيها صَفْراءَ ولا بيضاءَ إلا قَسَمتُها بينَ المسلمينَ، قلتُ: ما أنتَ بفاعلٍ، قال: لِمَ؟ قلتُ: لم يَفْعَلْه صاحباكَ، قال: هما المَرْءانِ يُقتَدَى بهما.

٢٥١/١٣ **قوله: «باب الاقتداء بسُنَنِ رسول الله ﷺ»** أي: قَبُولها والعمل بما دَلَّت عليه، فأمّا أقواله ﷺ فتَشتَمِل على أمر ونهي وإخبار، وسيأتي حكمُ الأمر والنَّهي في باب مُفرَد، وأمّا أفعاله فتأتي أيضاً في باب مُفرَدٍ قريباً (٧٢٩٨).

قوله: «وقولِ الله تعالى: ﴿وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ قال: أئمَّةً نَقْتَدي بمَن قبلنا ويَقْتَدي بنا مَن بَعْدنا» كذا للجميع بإبهام القائل، وقد ثَبَتَ ذلك من قول مجاهد، أخرجه الفِريابيّ والطَّبَريّ (١٩/ ٥٢) وغيرهما من طريقه بهذا اللَّفظ بسندٍ صحيح، وأخرجه ابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٤٢) من طريقه بسندٍ صحيح أيضاً، قال: يقول: اجعَلنا أئمَّة في التَّقوَى حتَّى نَأتمَّ بمَن كان قبلنا ويأتمَّ بنا مَن بعدنا، وللطَّبَريِّ وابن أبي حاتم (٨/ ٢٧٤٢) من طريق عليّ بن أبي طَلْحة عن ابن عبَّاس: أنَّ المعنى: اجعَلنا أئمَّة التَّقوَى لأهلِه يَقتَدونَ بنا، لفظ الطَّبَريّ،

وفي رواية ابن أبي حاتم: اجعَلنا أئمَّة هُدًى ليُهتَدَى بنا ولا تَجعَلنا أئمَّة ضلالة؛ لأنَّه قال تعالى لأهلِ السَّعادة: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء:٧٣]، وقال لأهلِ الشَّقاوَة: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص: ٤١]، ورَجَّحَ الطَّبَريُّ أنَّهم سألوا أن يكونوا للمُتَّقينَ أئمَّة، ولم يَسألوا أن يَجعَل المتَّقينَ لهم أئمَّة، ثمَّ تَكلَّمَ الطَّبَريُّ على إفراد «إماماً» معَ أنَّ المراد جماعة بما حاصله: أنَّ الإمام اسمُ جِنس، فيتناوَل الواحد فما فوقه.

وأخرج عبد بن حُميدٍ بسندٍ صحيح عن قَتادةَ في قوله: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ أي: قادةً في الخير ودعاة هُدًى يُؤتَمّ بنا في الخير، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السُّدِّيّ: ليس المراد أن نَؤُمّ الناس، وإنَّما أرادوا: اجعَلنا أئمَّة لهم في الحلال والحرام يَقتَدونَ بنا فيه، ومن طريق جعفر بن محمَّد: معناه: اجعَلني رِضاً، فإذا قلتُ صَدَّقوني وقَبِلوا منِّي.

تنبيه: اقتَصَرَ شيخنا ابن الملقِّن في «شرحه» تَبَعاً لمن تقدَّمَه على عَزْو التَّفسير المذكور أوَّلاً للحسنِ البصريّ، ولم أرَ له عنه سَنَداً، والثّاني للضَّحّاك، وقد صَحَّ عن ابن عبَّاس، ورواه ابن أبي حاتم عن عِكْرمة وسعيد بن جُبَير، ونَقَلَه ابن أبي حاتم أيضاً عن أبي صالح وعبد الله بن شَوذَب.

قوله: «وقال ابن عَوْن» هو عبد الله البصريّ من صِغار التّابعينَ **«ثلاث أُحِبُّهُنَّ لنفسي...»** إلى آخره، وَصَلَه محمَّد بنُ/ نَصْر المروَزيُّ في كتاب «السُّنَّة» (١٠٦)، والجَوزَقيّ ٢٥٢/١٣ من طريقه، قال محمَّد بن نَصْر: حدَّثنا يحيى بن يحيى حدَّثنا سُلَيم بن أخضر: سمعت ابن عَوْن يقول غير مرَّة ولا مرَّتَينِ ولا ثلاث: ثلاث أُحِبّهُنَّ لنفسي... الحديث، ووَصَلَه أبو القاسم اللّالكائيّ في كتاب «السُّنَّة» (٣٦) من طريق القَعْنبيّ سمعت حمَّاد بن زيد يقول: قال ابن عَون.

قوله: «ولإخْواني» في رواية حمَّاد: ولأصحابي.

قوله: «هذه السُّنَّة» أشارَ إلى طريقة النبيّ ﷺ إشارةً نوعيَّة لا شخصيَّة.

وقوله: «**أن يَتعلَّموها ويَسألوا عنها**» في رواية يحيى بن يحيى: هذا الأثَر عن رسول الله ﷺ فيَتبَعه ويَعمَل بما فيه.

قوله: «**والقرآن أنْ يَتفهَّموه ويَسألوا الناس عنه**» في رواية يحيى: فيَتَدَبَّروه، بَدَل فيَتَفهَّموه، وهو المراد.

قوله: «**ويَدَعوا الناس إلّا من خير**» كذا للأكثرِ بفتح الدّال من: يَدَعوا، وهو من الوَدْع بمعنى التَّرك، ووَقَعَ في رواية الكُشمِيهَنيِّ بسكونِ الدّال من الدُّعاء، وكذا هو في نُسخَة الصَّغَانيّ، ويُؤيِّد الأوَّلَ أنَّ في رواية يحيى بن يحيى: ورجل أقبَلَ على نفسه ولَهَا عن الناس إلّا من خير، لأنَّ في ترك الشرّ خيراً كثيراً.

قال الكِرْمانيُّ: قال في القرآن: يَتفهَّموه، وفي السُّنَّة: يَتعلَّموها، لأنَّ الغالب أنَّ المسلم يَتعلَّم القرآن في أوَّل أمره، فلا يحتاج إلى الوَصيَّة بتَعلُّمِه، فلهذا أوصَى بتَفهُّمِ معناه وإدراكِ منطوقه. انتهى، ويحتمل أن يكون السَّبَب أنَّ القرآن قد جُمِعَ بين دَفَّتي المصحَف، ولم تكن السُّنَّة يومئذٍ جُمِعَت، فأرادَ بتَعلُّمِها جمعَها ليَتمكَّن من تَفهُّمها، بخِلَاف القرآن، فإنَّه مجموع فليُبادِرْ لتَفهُّمِه.

ثمَّ ذكر فيه ثلاثة عشر حديثاً:

الحديث الأول: قوله: «عَمْرو بن عبَّاس» بموحَّدةٍ ثمَّ مُهمَلة: هو الباهليّ، بصريّ يُكنَى أبا عثمان، من طَبَقة عليّ بن المَدِيني، وعبد الرَّحمن: هو ابن مَهديّ، وسفيان: هو الثَّوْريّ، وواصل: هو ابن حَيَّان، وتقدَّم تصريح الثَّوْريّ عنه بالتَّحديثِ في كتاب الحجّ (١٥٩٤)، وأبو وائل: هو شَقِيق بن سَلَمةَ.

قوله: «**جلستُ إلى شَيْبة**» هو ابن عثمان بن طَلْحة العبدَريّ حاجب الكعبة، وقد تقدَّم نَسَبُه عند شرح حديثه في «باب كِسوَة الكعبة» من كتاب الحجّ (١٥٩٤)، وليس له في «الصحيحين» إلّا هذا الحديث عند البخاريّ وحده.

قوله: «**أنْ لا أدَعَ فيها**» الضَّمير للكعبةِ وإن لم يَجرِ لها ذِكرٌ، لأنَّ المراد بالمسجدِ في قول

أبي وائل: «جَلَست إلى شَيْبة في هذا المسجد» نفس الكعبة، فكأنَّه أشارَ إليها، فقد تقدَّم في رواية الحجّ في هذا الحديث: على كُرسيّ في الكعبة، أي: عند بابها كما جَرَت به عادة الحَجَبة.

قال ابن بَطّال: أرادَ عمرُ قِسمَةَ المال في مصالح المسلمين، فلمَّا ذَكَّرَه شَيْبة أنَّ النبيّ ﷺ وأبا بكر بعده لم يَتعرَّضا له لم يَسَعْه خِلَافُهما، ورأى أنَّ الاقتداء بهما واجب. قلت: وتمامه: أنَّ تقرير النبيّ ﷺ مُنزَّلٌ مَنزِلة حُكمه باستِمرار ما تَرَكَ تغييرَه، فيجب الاقتداء به في ذلك لعُمومِ قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وأمّا أبو بكر فدَلَّ عَدَم تَعرُّضه على أنَّه لم يَظهَر له من قوله ﷺ ولا من فعله ما يعارض التَّقريرَ المذكور، ولو ظَهَرَ له لَفَعَلَه، لا سيَّما معَ احتياجه للمالِ لقِلَّتِه في مُدَّته، فيكون عمر معَ وجود كَثْرة المال في أيامه أَولى بعَدَمِ التعرُّض.

٧٢٧٦- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، قال: سألتُ الأعمَشَ، فقال: عن زيدِ بنِ وَهْب، سمعتُ حُذَيفةَ يقولُ: حدَّثنا رسولُ الله ﷺ: «أنَّ الأمانةَ نَزَلَتْ منَ السماءِ في جَذْرِ قلوبِ الرِّجال، ونَزَلَ القرآنُ، فقرؤُوا القرآنَ وعَلِموا منَ السُّنّةِ».

٧٢٧٧- حدَّثنا آدمُ بنُ أبي إياسٍ، حدَّثنا شُعْبةُ، أخبرنا عَمْرو بنُ مُرّةَ، سمعتُ مُرّةَ الهَمْدانيَّ يقولُ: قال عبدُ الله: إنَّ أحسَنَ الحديثِ كتابُ الله، وأحسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّدٍ ﷺ، وشَرَّ الأُمورِ مُحدَثاتُها، و﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

الحديث الثاني: حديث حُذَيفة في الأمانة، تقدَّم شرحُه في كتاب الفتن (٦٤٩٧).

الحديث الثالث: قوله: «حدَّثنا عَمْرو بن مُرَّة» هو الجَمَليّ، بفتح الجيم وتخفيف الميم، ومُرَّةُ شيخه: هو ابن شَرَاحِيلَ، ويُقال له: مُرَّة الطَّيِّب بالتَّشديد، وهو الهَمْدانيُّ بسكونِ الميم، وليس هو والد عَمرو الرَّاوي عنه.

قوله: «وأحْسَنُ الهَدْي هَدْيُ محمَّد» بفتح الهاء وسكون الدّال للأكثر، وللكُشمِيهَنيّ بضمِّ الهاء مقصور، ومعنى الأوَّل: الهَيئَة والطَّريقة، والثّاني: ضِدّ الضَّلال.

قوله: «**وشَرّ الأُمور مُحدَثاتها**...» إلى آخره، تقدَّم هذا الحديث بدون هذه الزّيادة في كتاب الأدب (٦٠٩٨)، وذَكَرتُ ما يَدُلّ على أنَّ البخاريّ اختَصَرَه هناك.

ومِمَّا أُنبِّه عليه هنا قبل شرح هذه الزّيادة: أنَّ ظاهر سياق هذا الحديث أنَّه موقوف، لكنَّ القَدْر الذي له حُكم الرَّفع منه قوله: «وأحسَنُ الهدي هَدْي محمَّد ﷺ»، فإنَّ فيه إخباراً عن صِفَة من صفاته ﷺ، وهو/ أحد أقسام المرفوع وقَلَّ مَن نبَّه على ذلك، وهو كالمتَّفَقِ عليه، لتخريجِ المصنِّفِينَ المقتَصِرينَ على الأحاديثِ المرفوعةِ الأحاديثَ الواردة في شَمائله ﷺ، فإنَّ أكثرها يَتعلَّق بصِفَةِ خَلْقه وذاته كوجهِه وشَعره، وكذا بصِفَةِ خُلُقه كحِلمِه وصَفْحه، وهذا مُندَرِج في ذلك، معَ أنَّ الحديث المذكور جاءَ عن ابن مسعود مُصرّحاً فيه بالرَّفع من وجه آخَر، أخرجه أصحاب «السُّنَن» لكن ليس هو على شَرْط البخاريّ، وأخرجه مسلم (٨٦٧) من حديث جابر مرفوعاً أيضاً بزيادةٍ فيه، وليس هو على شَرْطه أيضاً، وقد بيَّنتُ ذلك في كتاب الأدب في «باب الهَدي الصالح» (٦٠٩٨).

٢٥٣/١٣

و«**المحدَثات**» بفتح الدّال جمع: مُحدَثة، والمراد بها: ما أُحدِث وليس له أصل في الشَّرع، ويُسمَّى في عُرْف الشَّرع: بِدْعة، وما كان له أصل يَدُلّ عليه الشَّرع فليس ببِدعَةٍ، فالبِدعَة في عُرْف الشَّرع مذمومة بخِلَاف اللُّغة، فإنَّ كلّ شيء أُحدِث على غير مِثال يُسمَّى بِدْعة، سواء كان محموداً أو مذموماً، وكذا القول في المحدَثة وفي الأمر المحدَث الذي وَرَدَ في حديث عائشة: «مَن أحدَثَ في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رَدٌّ» كما تقدَّم شرحه (٢٦٩٧)، ومضى بيان ذلك قريباً في كتاب الأحكام[1].

وقد وَقَعَ في حديث جابر المشار إليه: «وكلّ بِدْعة ضلالة»، وفي حديث العِرباض بن سارية: «وإيّاكم ومُحدَثاتِ الأُمور، فإنَّ كلّ بِدْعة ضلالة»، وهو حديث أوَّله: وَعَظَنا رسول الله ﷺ مَوعِظَة بليغة، فذكره وفيه هذا، أخرجه أحمد (١٧١٤٥) وأبو داود (٤٦٠٧) والتِّرمِذيّ (٢٦٧٦) وصَحَّحَه وابن ماجَهْ (٤٢) وصحَّحه أيضاً ابن حِبّان (٥) والحاكم

---

(١) بين يدي الحديث رقم (٧٣٥٠).

(١/ ٩٥-٩٧)، وهذا الحديث في المعنى قريبٌ من حديث عائشة المشار إليه، وهو من جوامع الكَلِم.

قال الشافعيّ: البِدعَة بِدعَتان: محمودة ومذمومة، فما وافَقَ السُّنَّةَ فهو محمود، وما خالَفَها فهو مذموم، أخرجه أبو نُعَيم بمعناه من طريق إبراهيم بن الجُنَيد عن الشافعيّ، وجاءَ عن الشافعيّ أيضاً ما أخرجه البَيهَقيُّ في «مناقبه» قال: المحدَثات ضَرْبانِ: ما أُحدِث يُخالِف كتاباً أو سُنَّة أو أثَراً أو إجماعاً، فهذه بِدْعة الضَّلال، وما أُحدِث من الخير لا يُخالِف شيئاً من ذلك، فهذه مُحدَثة غير مذمومة. انتهى، وقَسَّمَ بعضُ العلماء البِدعَة إلى الأحكام الخمسة، وهو واضح. وثَبَتَ عن ابن مسعود أنَّه قال: قد أصبَحتُم على الفِطْرة، وإنَّكم ستُحدِثونَ ويُحدَث لكم، فإذا رأيتُم مُحدَثة فعليكم بالهَدْي الأوَّل[1].

فممَّا حَدَثَ تدوينُ الحديث، ثمَّ تفسير القرآن، ثمَّ تدوين المسائل الفقهيَّة المَوَلَّدَة عن الرَّأي المَحْض، ثمَّ تدوين ما يَتعلَّق بأعمالِ القلوب، فأمّا الأوَّل فأنكَرَه عمر وأبو موسى وطائفة، ورَخَّصَ فيه الأكثرونَ، وأمّا الثّاني فأنكَرَه جماعة من التّابعينَ كالشَّعْبيّ، وأمّا الثّالث فأنكَرَه الإمام أحمد وطائفة يسيرة، وكذا اشتَدَّ إنكارُ أحمد للَّذي بعده.

وممَّا حَدَثَ أيضاً تدوينُ القول في أُصول الدِّيانات، فتَصَدَّى لها المُثبِتَة والنُّفاة، فبالَغَ الأوَّل حتَّى شَبَّهَ وبالغَ الثّاني حتَّى عَطَّلَ، واشتَدَّ إنكار السَّلَف لذلك كأبي حَنيفة وأبي يوسف والشافعيّ، وكلامُهم في ذَمّ أهل الكلام مشهور، وسببه أنَّهم تَكلَّموا فيما سَكَتَ عنه النبيُّ ﷺ وأصحابه، وثَبَتَ عن مالك: أنَّه لم يكن في عَهْد النبيّ ﷺ وأبي بكر وعمر شيء من الأهواء؛ يعني بِدَعَ الخوارج والرَّوافض والقَدَريَّة.

وقد تَوسَّعَ مَن تَأخَّرَ عن القُرون الثَّلاثة الفاضلة في غالب الأُمور التي أنكَرَها أئمَّة التّابعينَ وأتباعهم، ولم يَقتَنِعوا بذلك حتَّى مَزَجوا مسائلَ الدِّيانة بكلام اليونان، وجَعَلوا كلام الفلاسفة أصلاً يَرُدّونَ إليه ما خالَفَه من الآثار بالتَّأويل، ولو كان مُستَكرَهاً، ثمَّ لم

(١) أخرجه المروزي في «السُّنة» (٨٠)، وابن بطّة في «الإبانة» (١٨٠) وغيرهما.

يَكتَفوا بذلك حتَّى زَعَموا أنَّ الذي رَتَّبوه هو أشرَفُ العلومَ وأَوْلاها بالتَّحصيل، وأنَّ مَن لم يستعمل ما اصطَلَحوا عليه فهو عامّيٌّ جاهل، فالسَّعيد مَن تَمسَّكَ بما كان عليه السَّلَف واجتَنَبَ ما أحدَثَه الخَلَف، وإن لم يكن له منه بُدٌّ فليَكتَفِ منه بقَدْرِ الحاجة، ويجعل الأوَّلَ المقصودَ بالأصالة، والله الموفِّق.

وقد أخرج أحمد (١٦٩٧٠) بسندٍ جيِّد[1] عن غُضَيف بن الحارث قال: بَعَثَ إليَّ عبدُ الملِك ابن مروان فقال: إنّا قد جَمَعْنا الناس على رَفْع الأيدي على المِنبَر يوم الجُمُعة،/ وعلى القَصَص بعد الصُّبح والعصر، فقال: أمَا إنَّهما أمثل بِدَعكم عندي، ولست بمُجيبِكم إلى شيء منهما لأنَّ النبيّ ﷺ قال: «ما أحدَثَ قومٌ بِدْعةً إلّا رُفِعَ من السُّنَّة مِثلُها» فتَمسُّكٌ بسُنَّةٍ خيرٌ من إحداثِ بِدْعةٍ. انتهى، وإذا كان هذا جوابَ هذا الصَّحابيّ في أمر له أصل في السُّنَّة، فما ظنُّك بما لا أصلَ له فيها، فكيف بما يَشتَمِل على ما يُخالِفها؟!

٢٥٤/١٣

وقد مضى في كتاب العلم (٦٨): أنَّ ابن مسعود كان يُذكِّر الصَّحابة كلَّ خميس لئلّا يَملُّوا، ومضى في كتاب الرِّقاق[2]: أنَّ ابن عبَّاس قال: حَدِّث الناسَ كلَّ جُمعة، فإن أبيتَ فمرَّتَين، ونحوه وصيَّة عائشة لعُبَيدِ بن عُمَير[3]، والمراد بالقَصَص: التَّذكير والوَعْظ، وقد كان ذلك في عَهْد النبيّ ﷺ، لكن لم يكن يجعله راتباً كخُطْبة الجُمعة، بل بحَسَب الحاجة.

وأمّا قوله في حديث العِرباض: «فإنَّ كلّ بِدْعة ضلالة» بعد قوله: «وإيّاكم ومُحدَثات الأُمور»، فإنَّه يَدُلّ على أنَّ المُحدَثة تُسمَّى بِدْعة، وقوله: «كلّ بِدْعة ضلالة» قاعدَة شَرعيَّة كُلّيَّة بمنطوقِها ومفهومها، أمّا منطوقها فكأن يقال: حُكْم كذا بِدْعة وكلّ بِدْعة ضلالة،

---

(١) كلّا ليس كذلك، ففي سنده أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغسّاني الشامي، والجمهور على تضعيفه، وضعّفه الحافظ نفسه في «التقريب».

(٢) بل في الدعوات (٦٣٣٧).

(٣) عند ابن سعد في «الطبقات» ٥/ ٤٦٣ قالت له: خفف فإن الذِّكر ثقيل. وعند أبي يعلى (٤٤٧٥) قالت للسائب: وإذا أتيتَ قوماً يتحدثون فلا تقطعنَّ حديثهم، ولا تُمِلَّ الناسَ من كتاب الله، ولا تحدِّث في الجمعة الّا مرةً فإن أَبيتَ فمرَّتين.

فلا تكون من الشَّرع لأنَّ الشَّرع كلّه هُدًى، فإن ثَبَتَ أنَّ الحُكْم المذكور بِدْعة صَحَّت المقدِّمتان، وأنتَجَتا المطلوب، والمراد بقوله: «كلّ بِدْعة ضلالة» ما أُحدِث ولا دليلَ له من الشَّرع بطريقٍ خاصٍّ ولا عامّ.

وقوله في آخر حديث ابن مسعود: و﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ أرادَ خَتْم مَوعِظَته بشيءٍ من القرآن يُناسِب الحال.

وقال ابن عبد السَّلام في أواخر «القواعد»: البِدعَة خمسة أقسام:

فالواجبة: كالاشتغالِ بالنَّحوِ الذي يُفهَم به كلام الله ورسوله، لأنَّ حِفظ الشَّريعة واجب، ولا يَتَأتَّى إلّا بذلك فيكون من مُقدِّمة الواجب، وكذا شرحُ الغريب وتدوين أُصول الفقه، والتَّوَصُّل إلى تمييز الصَّحيح والسَّقيم.

والمحرَّمة: ما رَتَّبَه مَن خالَفَ السُّنَّة من القَدَريَّة والمرجِئَة والمشبِّهة.

والمندوبة: كلّ إحسان لم يُعهَد عينُه في العَهْد النبويّ، كالاجتماع على التَّراويح، وبناء المدارس والرُّبُط، والكلام في التَّصوُّف المحمود، وعَقْد مجالس المناظَرة إن أُريدَ بذلك وجهُ الله.

والمباحة: كالمصافَحَةِ عَقِبَ صلاة الصُّبح والعصر، والتوسُّع في المستلَذّات من أكل وشرب ومَلبَس ومَسكَن، وقد يكون بعض ذلك مكروهاً أو خِلَاف الأَوْلى، والله أعلم.

٧٢٧٨، ٧٢٧٩- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا الزُّهْريُّ، عن عُبَيدِ الله، عن أبي هُرَيرةَ وزيدِ بنِ خالدٍ، قالا: كنَّا عندَ النبيِّ ﷺ، فقال: «لَأَقْضِيَنَّ بينكما بكتابِ الله».

٧٢٨٠- حدَّثنا محمَّدُ بنُ سِنانٍ، حدَّثنا فُلَيحٌ، حدَّثنا هلالُ بنُ عليٍّ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «كلُّ أمَّتي يَدخُلونَ الجنَّةَ، إلّا مَن أبى» قالوا: يا رسولَ الله، ومَن يَأْبى؟! قال: «مَن أطاعَني دَخَلَ الجنَّةَ، ومَن عَصَاني فقد أبى».

الحديث الرابع والخامس: حديث أبي هريرةَ وزيد بن خالد الجُهَنيّ في قصَّة العَسِيف قالا:

كنَّا عند رسول الله ﷺ فقال: «لَأقضيَنَّ بينكما بكتابِ الله»، وهذا يُوهِم أنَّ الخِطاب لهما، وليس كذلك، وإنَّما هو لوالدِ العَسيف والذي استَأجَرَه لمَّا تَحاكما بسبب زِنى العَسيف بامرأة الذي استَأجَرَه، والقَدْر المذكور هنا طَرَف من القصَّة المذكورة، واقتَصَرَ البخاريّ هنا عليه لدخولِه في غَرَضه من أنَّ السُّنَّة يُطلَق عليها كتابُ الله، لأنَّها بوَحْيِه وتقديره، لقولِه تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ - ٤]، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك معَ شرح الحديث في كتاب المحاربينَ المتعلِّق ببيان الحدود (٦٨٤٢).

الحديث السادس: قوله: «فُلَيح» بالفاءِ والمهمَلة مُصغَّر: هو ابن سليمان المدنيّ، وشيخه هلال بن عليّ: هو الذي يُقال له: ابن أبي ميمونة.

قوله: «كلّ أمَّتي يَدخُلون الجنَّة إلَّا مَن أبَى» بفتح الموحَّدة، أي: امتَنَعَ، وظاهره أنَّ العُموم مُستَمِرّ، لأنَّ كلًّا منهم لا يَمتَنِع من دخول الجنَّة، ولذلك قالوا: ومَن يَأبَى؟ فبيَّن لهم أنَّ إسناد الامتناع إليهم عن الدُّخول مَجازٌ عن الامتناع عن سُنَّته، وهو عِصيانُ الرَّسول ﷺ، وقد تقدَّم في أوَّل الأحكام (٧١٣٧) حديث أبي هريرةَ أيضاً مرفوعاً: «مَن أطاعَني فقد أطاعَ الله»، وتقدَّم شرحه مُستَوفًى.

وأخرج أحمد والحاكم (١/ ٥٥و٤/ ٢٤٧) من طريق صالح بن كَيْسانَ عن الأعرَج عن أبي هريرةَ رَفَعَه: «لتَدخُلُنَّ الجنَّة إلّا مَن أبى وشَرَدَ على الله شِرادَ البعير»[1] وسنده على شرط الشَّيخَين، وله شاهد عن أبي أُمامةَ عند الطَّبَرانيّ[2] وسنده جيِّد، والموصوف بالإباءِ ـ وهو الامتناع ـ إن كان كافراً فهو لا يَدخُل الجنَّة أصلاً، وإن كان مسلماً فالمراد مَنعُه من دخولها معَ أوَّل داخل إلّا مَن شاءَ / الله تعالى. ١٣/٢٥٥

---

(١) أخرجه الحاكم في الموضع الأول من طريق أحمد، ولم يقع في «مسنده» من هذا الطريق، وهو فيه برقم (٨٧٢٨) كرواية البخاري من طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة، دون قوله: «وشرد... إلخ».

(٢) في «الأوسط» (٣١٤٩)، وهو عند أحمد أيضاً برقم (٢٢٢٢٦)، وله شاهد آخر من حديث أبي سعيد الخدري عند ابن حبان (١٧)، ورجاله ثقات.

الحديث السابع:

٧٢٨١- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عَبَادةَ، أخبرنا يزيدُ، حدَّثنا سَليم بنُ حَيّانَ ـ وأثنَى عليه ـ حدَّثنا سعيدُ بنُ مِيناء، حدَّثنا ـ أو سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله يقولُ: جاءَتْ ملائكةٌ إلى النبيِّ ﷺ وهو نائمٌ، فقال بعضُهم: إنَّه نائمٌ، وقال بعضُهم: إنَّ العينَ نائمةٌ والقَلْبَ يَقْظانُ، فقالوا: إنَّ لصاحبِكم هذا مَثَلاً، قال: فاضْربوا له مَثَلاً، فقال بعضُهم: إنَّه نائمٌ، وقال بعضُهم: إنَّ العينَ نائمةٌ والقَلْبَ يَقْظانُ، فقالوا: مَثَلُه كمَثَلِ رجلٍ بَنَى داراً وجَعَلَ فيها مَأْدُبةً، وبعَثَ داعياً، فمَنْ أجابَ الدّاعيَ دَخَلَ الدّارَ، وأكَلَ منَ المَأْدُبةِ، ومَن لم يُجِبِ الدّاعيَ لم يَدخُلِ الدّارَ، ولم يَأْكُلْ منَ المَأْدُبةِ، فقالوا: أوِّلوها له يَفْقَهْها، فقال بعضُهم: إنَّه نائمٌ، وقال بعضُهم: إنَّ العينَ نائمةٌ والقَلْبَ يَقْظانُ، فقالوا: فالدّارُ الجنَّةُ، والدّاعي محمَّدٌ ﷺ، فمَنْ أطاعَ محمَّداً ﷺ فقد أطاعَ الله، ومَن عَصَى محمَّداً ﷺ فقد عَصَى الله، ومحمَّدٌ ﷺ فرَّق بينَ الناسِ.

تابَعَه قُتَيبةُ، عن ليثٍ، عن خالدٍ، عن سعيدِ بنِ أبي هلالٍ، عن جابرٍ: خَرَجَ علينا النبيُّ ﷺ.

قوله: «محمَّد بن عَبَادةَ» بفتح المهمَلة وتخفيف الموحَّدة، واسم جَدّه البَخْتَريّ، بفتح الموحَّدة وسكون المعجَمة وفتح المثنَّاة من فوق، ثقة واسطيّ يُكنَى أبا جعفر، ما له في البخاريّ إلّا هذا الحديث، وآخَرُ تقدَّم في كتاب الأدب (٦١٠٦)، وهو من الطَّبقة الرَّابعة من شيوخ البخاريّ، ويزيدُ شيخُه: هو ابن هارون.

قوله: «حدَّثنا سَلِيم بن حَيّان، وأثنَى عليه» أمّا سَلِيم فبفتح المهمَلة وزن عَظِيم، وأبوه بمُهمَلةٍ ثمَّ تحتانيَّة ثقيلة، والقائل: «وأثنَى عليه» هو محمَّد، وفاعل أثنَى: هو يزيد.

قوله: «قال: حدَّثنا، أو سمعتُ» القائل ذلك: سعيدُ بن مِيناء، والشّاكّ: هو سَلِيم بن حَيّان، شَكَّ في أيّ الصّيغتَينِ قالها شيخه سعيد، ويجوز في جابر أن يُقرَأ بالنَّصبِ وبالرَّفع، والنَّصب أَوْلى.

قوله: «جاءَتْ ملائكة» لم أَقِفْ على أسمائهم ولا أسماء بعضهم، ولكن في رواية سعيد بن أبي هلال المعلَّقة عَقِبَ هذا عند التِّرمِذيّ (٢٨٦٠): أنَّ الذي حَضَرَ في هذه

القصَّة جِبريلُ ومِيكائيل، ولفظه: خَرَجَ علينا رسول الله ﷺ يوماً فقال: «إنّي رأيتُ في المنام كأنَّ جِبريل عند رأسي وميكائيل عند رِجْليَّ»، فيحتمل أنَّه كان معَ كلٍّ منهما غيره، واقتَصَرَ في هذه الرِّواية على مَن باشَرَ الكلامَ منهم ابتداءً وجواباً، ووَقَعَ في حديث ابن مسعود عند التِّرمِذيّ (٢٨٦١) وحَسَّنَه وصَحَّحَه ابن خُزَيمةَ: أنَّ النبيّ ﷺ توسَّدَ فَخِذَه فرَقَدَ، وكان إذا نامَ نَفَخَ، قال: فبَيْنا أنا قاعد إذ أنا برجالٍ عليهم ثيابٌ بيض، الله أعلمُ بما بهم من الجَمال، فجَلَسَت طائفة منهم عند رأس رسول الله ﷺ، وطائفة منهم عند رِجلَيه[1].

قوله: «**إنَّ لصاحِبِكم هذا مَثَلاً، قال: فاضْرِبوا له مَثَلاً**» كذا للأكثر، وسَقَطَ لفظ «قال» من رواية أبي ذَرّ.

قوله: «**فقال بعضهم: إنَّه نائم، إلى قوله: يَقْظان**» قال الرَّامَهُرمُزيّ: هذا تمثيل يُراد به حياةُ القلب وصِحَّة خواطره، يقال: رجلٌ يَقِظٌ: إذا كان ذكيَّ القلب، وفي حديث ابن مسعود: فقالوا بينهم: ما رَأَينا عبداً قَطُّ أُوتيَ مِثلَ ما أُوتيَ هذا النبيُّ، إنَّ عينَيهِ تنامان وقلبه يَقْظانُ، اضرِبوا له مَثَلاً، وفي رواية سعيد بن أبي هلال: «فقال أحدهما لصاحبِه: اضرِبْ له مَثَلاً، فقال: اسمَعْ سَمْعَ أُذُنك واعقِلْ عَقْلَ قلبِك، إنَّما مَثَلك»، ونحوه في حديث رَبيعة الجُرَشيّ عند الطَّبَرانيّ (٤٥٩٧)، زاد أحمد في حديث ابن مسعود (٣٧٨٨): فقالوا: اضرِبوا له مَثَلاً ونُؤَوِّل، أو نَضرِب وأَوِّلوا، وفيه[2]: ليَعقِلَ قلبُك.

قوله: «**فقالوا: مَثَلُه كمَثَلِ رجل بَنَى داراً، وجَعَلَ فيها مَأْدُبة**» في حديث ابن مسعود[3]: مَثَل سَيِّد بَنَى قَصراً ـ وفي رواية أحمد (٣٧٨٨): بُنياناً حَصيناً ـ ثمَّ جَعَلَ مَأدُبة فدَعَا الناس إلى طعامه وشرابه، فمَن أجابَه أكَلَ من طعامه وشَرِبَ من شرابه ومَن لم يُجِبه عاقَبَه ـ أو قال: عَذَّبَه ـ وفي رواية أحمد: عُذِّبَ عذاباً شديداً.

---

(١) وفي إسناده مقال، انظر التعليق عليه في «مسند أحمد» (٣٧٨٨).

(٢) أي: في حديث ربيعة الجرشي.

(٣) أي: عند الترمذي (٢٨٦١).

والمأدُبة بسكونِ الهمزة وضمّ الدّال بعدها موحَّدة، وحُكيَ الفتح، وقال ابن التِّين عن أبي عبد الملِك: الضَّمُّ والفتح لُغَتان فصيحتان، وقال الرَّامَهُرمُزيّ نحوه في حديث: «القرآن مَأدُبة الله»[1] قال: وقال لي أبو موسى الحامض: مَن قاله بالضَّمِّ أرادَ الوليمة، ومَن قاله بالفتح أرادَ أدبَ الله الذي أدَّبَ به عباده. قلت: فعلى هذا يَتعيَّن الضَّمُّ.

قوله: «وبَعَثَ داعياً» في رواية سعيد: «ثُمَّ بَعَثَ رسولاً يَدعُو الناس إلى طعامه، فمنهم مَن أجابَ الرَّسول ومنهم مَن تَـرَكَه».

قوله: «فقال بعضهم: أوِّلوها له يَفْقَهْها» قيل: يُؤخَذ منه حُجَّة لأهلِ التَّعبير أنَّ التَّعبير إذا وَقَعَ في المنام اعتُمِدَ عليه، قال ابن بَطّال: قوله: «أوِّلوها له» يَدُلّ على أنَّ الرُّؤيا على ما عُبِّرَت في النَّوم. انتهى، وفيه نَظَرٌ لاحتمالِ الاختصاص بهذه القصَّة، لكَونِ الرَّائي النبيَّ ﷺ والمرئيِّ الملائكةَ، فلا يَطَّرِدُ ذلك في حَقّ غيرهم.

قوله: «فقال بعضهم: إنَّه نائمٌ» هكذا وَقَعَ ثالث مرَّة.

قوله: «فقالوا: الدّارُ الجنَّة» أي: الممثَّل بها، زاد في رواية سعيد بن أبي هلال[2]: «فالله، هو الملِك، والدّار الإسلام، والبيت الجنَّة، وأنتَ يا محمَّدُ رسول الله».

وفي حديث ابن مسعود عند أحمد (٣٧٨٨): أمّا السَّيِّد فهو ربّ العالمين، وأمّا البُنيان فهو الإسلام، والطَّعام الجنَّة، ومحمَّدٌ الدّاعي، فمَن/ اتَّبَعَه كان في الجنَّة. ٢٥٦/١٣

قوله: «فمَن أطاعَ محمَّداً فقد أطاعَ الله» أي: لأنَّه رسول صاحب المأدُبة، فمَن أجابَه ودَخَلَ في

---

(١) أخرجه ابن شيبة ١٠/ ٤٨٢، والحاكم ١/ ٥٥٥، والبيهقي في «الشعب» (١٩٣٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٤٥) من طريق إبراهيم الهَجَري، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود مرفوعاً ضمن حديث طويل. قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ويشبه أن يكون من كلام ابن مسعود، قال ابن معين: إبراهيم الهجري ليس حديثه بشيء. وقلنا: وقد ثبت عن ابن مسعود موقوفاً من قوله، أخرجه ابن أبي شيبة ١٠/ ٤٨٤، وعبد الرزاق (٥٩٩٨)، والدارمي (٣٣٠٧) و(٣٣٢٢)، وابن المبارك في «الزهد» (٧٨٧) وغيرهم من طرق أخرى عن أبي الأحوص عن ابن مسعود.

(٢) عند الترمذي (٢٨٦٠).

دعوته أَكَلَ من المأدُبة، وهو كِناية عن دخول الجنَّة، ووَقَعَ بيانُ ذلك في رواية سعيد، ولفظه: «وأنتَ يا محمَّد رسول الله، فمَن أجابَك دَخَلَ الإسلام، ومَن دَخَلَ الإسلام دَخَلَ الجنَّة، ومَن دَخَلَ الجنَّة أكَلَ ما فيها».

قوله: **«ومحمَّدٌ فرَّقَ بين الناس»** كذا لأبي ذرٍّ بتشديد الرَّاء فعلاً ماضياً، ولغيرِه بسكون الرَّاء والتَّنوين، وكلاهما مُتَّجِه، قال الكِرْمانيُّ: ليس المقصود من هذا التَّمثيل تشبيهَ المفرَد بالمفرَد، بل تشبيهُ المركَّب بالمركَّب، مع قَطْع النَّظَر عن مُطابَقة المفرَدات من الطَّرَفَين، انتهى.

وقد وَقَعَ في غير هذه الطَّريق ما يَدُلّ على المطابَقة المذكورة، زاد في حديث ابن مسعود: فلمَّا استيَقَظَ قال: «سمعتَ ما قال هؤُلاء؟ هل تدري مَن هم؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «هم الملائكة، والمثَل الذي ضَرَبوا الرَّحمنُ بَنَى الجنَّة ودَعَا إليها عبادَه» الحديث.

تنبيه: تقدَّم في كتاب الأدب[1] من وجه آخَر عن سَلِيم بن حَيّان بهذا الإسناد: قال النبيّ ﷺ: «مَثَلي ومَثَل الأنبياء كرجلٍ بَنَى داراً فأكمَلَها وأحسَنها إلّا موضعَ لَبِنَة» الحديث، وهو حديث آخر وتمثيل آخر، فالحديث الذي في الأدب يَتعلَّق بالنبوَّةِ وكَونهِ ﷺ خاتَمَ النبيّين، وهذا يَتعلَّق بالدُّعاءِ إلى الإسلام وبأحوالِ مَن أجابَ أو امتَنَعَ، وقد وهِمَ مَن خَلَطَهما كأبي نُعَيم في «المستخرَج»، فإنَّه لمَّا ضاقَ عليه مَخرَجُ حديث الباب ولم يَجِده مَرويّاً عنده، أورَدَ حديث اللَّبِنَة، ظنّاً منه أنَّهما حديث واحد، وليس كذلك لما بيَّنتُه، وسَلِمَ الإسماعيليُّ من ذلك، فإنَّه لمَّا لم يَجِده في مَرويّاته أورَدَه من روايته عن الفِرَبريّ بالإجازةِ عن البخاريّ بسندِه، وقد رَوَى يزيد بن هارون بهذا السَّند حديث اللَّبِنة، أخرجه أبو الشَّيخ في كتاب «الأمثال» (٢٥٤) من طريق أحمد بن سِنان الواسطيِّ عنه، وساقَ بهذا السَّند حديث (٢٥٦): «مَثَلي ومَثَلكم كمَثَلِ رجل أوقَدَ ناراً» الحديث،

(١) بل في المناقب برقم (٣٥٣٤).

لكنَّه عن أبي هريرةَ لا عن جابر.

وقد ذكر الرَّامَهُرمُزيّ حديث الباب في كتاب «الأمثال» (٥) مُعلَّقاً، فقال: ورَوَى يزيدُ ابن هارون... فساقَ السَّند ولم يُوصِلْ سندَه بيزيد، وأورَدَ معناه من مُرسَل الضَّحّاك بن مُزاحم.

قوله: «تابَعَه قُتَيبة، عن ليث» يعني: ابن سعد **«عن خالد»** يعني: ابن يزيد، وهو أبو عبد الرحيم المِصريّ أحد الثِّقات.

قوله: «عن سعيد بن أبي هلال، عن جابر، قال: خَرَجَ علينا النبيُّ ﷺ» هكذا اقتَصَرَ على هذا القَدْر من الحديث، وظاهره أنَّ بَقيَّة الحديث مِثلُه، وقد بيَّنتُ ما بينهما من الاختلاف، وقد وَصَلَه التِّرمِذيّ (٢٨٦٠) عن قُتَيبة بهذا السَّند، ووَصَلَه أيضاً الإسماعيليّ عن الحسن ابن سفيان، وأبو نُعَيم من طريق أبي العبَّاس السَّرّاج، كلاهما عن قُتَيبة، ونَسَب السَّرّاجُ في روايته اللَّيثَ وشيخه كما ذَكَرتُه. قال التِّرمِذيّ بعد تخريجه: هذا حديث مُرسَل، سعيد بن أبي هلال لم يُدرِكْ جابر بن عبد الله.

قلت: وفائدة إيراد البخاريّ له رفعُ التَّوَهُّم عمَّن يَظُنّ أنَّ طريق سعيد بن ميناء موقوفة، لأنَّه لم يُصرِّح برَفْع ذلك إلى النبيّ ﷺ، فأتى بهذه الطَّريق لتصريحِها، ثمَّ قال التِّرمِذيّ: وجاءَ من غير وجه عن النبيِّ ﷺ بإسنادٍ أصَحَّ من هذا، قال: وفي الباب عن ابن مسعود؛ ثمَّ ساقَه بسندِه إلى ابن مسعود وصَحَّحَه، وقد بيَّنت ما فيه أيضاً بحمدِ الله تعالى.

ووَصْفُ التِّرمِذيّ له بأنَّه مُرسَل، يريد أنَّه مُنقَطِع بين سعيد وجابر، وقد اعتَضَدَ هذا المنقَطِع بحديثِ رَبيعة الجُرَشيّ عند الطَّبَرانيّ، فإنَّه بنحو سياقه وسنده جيِّد، وسعيد بن أبي هلال غير سعيد بن ميناء الذي في السَّند الأوَّل، وكلٌّ منهما مَدَنيّ، لكنَّ ابن ميناء تابعيّ بخِلَاف ابن أبي هلال.

والجمع بينهما إمّا بتَعَدُّدِ المرئيّ، وهو واضح، أو بأنَّه منامٌ واحد، حَفِظَ فيه بعضُ الرُّواة ما لم يَحفَظ غيرُه، وتقدَّم طريق الجمع بين اقتصاره على جِبْريل ومِيكائيلَ في حديثٍ، وذِكره

٢٥٧/١٣ الملائكةَ بصيغة الجمع في الجانبينِ الدّالِّ على الكَثْرة في آخَر، وظاهر رواية سعيد بن/ أبي هلال أنَّ الرُّؤيا كانت في بيت النبيّ ﷺ لقولِه: خَرَجَ علينا فقال: «إنّي رأيتُ في المنام».

وفي حديث ابن مسعود أنَّ ذلك كان بعد أن خَرَجَ إلى الجِنّ فقرأ عليهم، ثمَّ أغفَى عند الصُّبح فجاؤوا إليه حينئذٍ، ويُجمَع بأنَّ الرُّؤيا كانت على ما وَصَفَ ابن مسعود، فلمَّا رَجَعَ إلى مَنزِله خَرَجَ على أصحابه فقَصَّها، وما عَدَا ذلك فليس بينهما مُنافاة إذ وصفُ الملائكة برجالٍ حِسان، يشير إلى أنَّهم تَشَكَّلوا بصورة الرِّجال.

وقد أخرج أحمد (٢٤٠٢) والبزّار[١] والطَّبَرانيُّ (١٢٩٤٠) من طريق عليّ بن زيد عن يوسف بن مِهرانَ عن ابن عبَّاس نحو أوّل حديث سعيد بن أبي هلال، لكن لم يُسمِّ الملَكَين، وساقَ المثَل على غير سياق مَن تقدَّم، قال: «إنَّ مَثَل هذا ومَثَل أمَّته، كمَثَلِ قومٍ سَفْرٍ انتهَوا إلى رأس مَفَازة، فلم يكن معهم من الزّاد ما يَقطَعونَ به المفازة ولا ما يَرجِعونَ به، فبَينَما هم كذلك إذ أتاهم رجل فقال: أرأيتُم إن وَرَدتُ بكم رِياضاً مُعشِبة وحِياضاً رِواءً، أتتَّبعوني؟ قالوا: نَعَم، فانطَلَقَ بهم فأورَدَهم، فأكَلوا وشَرِبوا وسَمِنوا، فقال لهم: إنَّ بين أيديكم رِياضاً هي أعشَبُ من هذه، وحياضاً أروَى من هذه، فاتَّبِعوني، فقالت طائفة: صَدَقَ والله لنَتَّبِعَنَّه، وقالت طائفة: قد رَضِينا بهذا نُقيم عليه»، وهذا إن كان محفوظاً قويَ الحملُ على التعدُّد إمّا للمنام وإمّا لضَربِ المَثَل، ولكنَّ عليّ بن زيد ضعيف من قِبَل حِفْظه.

قال ابن العربيّ في حديث ابن مسعود: إنَّ المقصود المأدُبة، وهو ما يُؤكَل ويُشرَب، ففيه رَدٌّ على الصّوفيَّة الذينَ يقولون: لا مطلوب في الجنَّة إلّا الوِصال، والحقّ أن لا وِصالَ لنا إلّا بانقِضاءِ الشَّهوات الجُثمانيَّة والنَّفسانيَّة والمحسوسَة والمعقولة، وجِماعُ ذلك كلّه في الجنَّة، انتهى.

وليس ما ادَّعاه من الردّ بواضحٍ، قال: وفيه: مَن أجابَ الدَّعوة أُكرِمَ، ومَن لم يُجِبها أُهين، وهو خِلَاف قولهم: مَن دَعَوناه فلم يُجِبنا فله الفضلُ علينا، فإن أجابنا فلنا الفضل

(١) «كشف الأستار عن زوائد البزار» (٢٤٠٧).

عليه، فإنَّه مقبول في النَّظَر، وأمّا حُكْم العبد معَ المولى فهو كما تَضَمَّنَه هذا الحديث.

الحديث الثامن:

٧٢٨٢- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا سفيانُ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن همَّامٍ، عن حُذَيفةَ، قال: يا مَعشَرَ القُرّاءِ، استَقِيموا فقد سَبَقتُم سَبْقاً بعيداً، فإنْ أخَذتُم يَميناً وشِمالاً لقد ضَلَلتُم ضلالاً بعيداً.

قوله: «**سُفْيان**» هو الثَّوْريّ، وإبراهيم: هو النَّخَعيُّ، وهمَّام: هو ابن الحارث، ورجال السَّند كلّهم كوفيّونَ.

قوله: «**يا مَعشَر القُرّاء**» بضمِّ القاف وتشديد الرَّاء مهموز: جمع قارئ، والمراد بهم: العلماء بالقرآن والسُّنَّةِ العُبّاد، وسيأتي إيضاحه في الحديث الحاديَ عَشَر.

قوله: «**استَقيموا**» أي: اسلُكوا طريق الاستقامة، وهي كِنايةٌ عن التَّمَسُّك بأمرِ الله تعالى فعلاً وتَركاً.

وقوله فيه: «**سَبَقتُم**» هو بفتح أوَّله كما جَزَمَ به ابن التِّين، وحكى غيره ضَمَّه، والأوَّل المعتمَد، زاد محمَّد بن يحيى الذُّهْليُّ عن أبي نُعَيم شيخ البخاريّ فيه: «فإن استَقَمتُم فقد سَبَقتُم»، أخرجه أبو نُعَيم في «المستخرَج».

وقوله: «**سَبْقاً بعيداً**» أي: ظاهراً، ووصفُه بالبُعدِ لأنَّه غاية شَأْو المتسابقينَ، والمراد أنَّه خاطَبَ بذلك مَن أدرَكَ أوائل الإسلام، فإذا تَمَسَّكَ بالكتابِ والسُّنَّة سَبَقَ إلى كلّ خير، لأنَّ مَن جاءَ بعده إن عَمِلَ بعَمَلِه لم يَصِل إلى ما وَصَلَ إليه من سَبْقِه إلى الإسلام، وإلّا فهو أبعَدُ منه حِسّاً وحُكماً.

قوله: «**فإنْ أخَذتُم يميناً وشِمالاً**» أي: خالَفتُم الأمر المذكور، وكلام حُذَيفة مُنتَزَع من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، والذي له حكمُ الرَّفع من حديث حُذَيفة هذا، الإشارةُ إلى فضل السّابقينَ الأوَّلين من المهاجِرينَ والأنصار الذينَ مَضَوا على الاستقامة، فاستُشهِدوا بين يَدَي النبيّ ﷺ،

أو عاشوا بعده على طريقته فاستُشهِدوا أو ماتوا على فُرُشهم.

٧٢٨٣- حدَّثنا أبو كُرَيبٍ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن بُرَيدٍ، عن أبي بُرْدةَ، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ، قال: «إنَّما مَثَلي ومَثَلُ ما بَعَثَني اللهُ به، كمَثَلِ رجلٍ أتى قوماً، فقال: يا قومِ إنّي رأيتُ الجيشَ بعَينَيَّ، وإنّي أنا النَّذيرُ العُرْيانُ، فالنَّجاءَ، فأطاعَه طائفةٌ مِن قومِه، فأدْلَجوا فانطَلَقوا على مَهَلِهم فنجَوْا، وكَذَّبَتْ طائفةٌ منهم فأصبَحوا مكانَهم، فصَبَّحَهُم الجيشُ فأهلَكَهم واجتاحَهم، فذلك مَثَلُ مَن أطاعَني فاتَّبَعَ ما جِئتُ به، ومَثَلُ مَن عَصَاني وكَذَّبَ بما جِئتُ به منَ الحقِّ».

٧٢٨٤، ٧٢٨٥- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا ليثٌ، عن عُقَيل، عن الزُّهْريِّ، أخبرني عُبَيدُ الله بنُ عبدِ الله بنِ عُتْبةَ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: لمَّا تُوفِّيَ رسولُ الله ﷺ واستُخلِفَ أبو بكرٍ بعدَه، وكَفَرَ مَن كَفَرَ منَ العربِ، قال عمرُ لأبي بكرٍ: كيفَ تقاتلُ الناسَ وقد قال رسولُ الله ﷺ: «أُمِرتُ أنْ أُقاتلَ الناسَ حتَّى يقولوا: لا إلهَ إلا الله، فمَنْ قال: لا إلهَ إلا الله، عَصَمَ منّي مالَه ونفسَه إلّا بحَقِّه، وحِسابُه على الله» ؟ فقال: والله لأُقاتلَنَّ مَن فرَّقَ بينَ الصلاةِ والزَّكاةِ، فإنَّ الزَّكاةَ حَقُّ المال، والله لو مَنَعُوني كذا كانوا يُؤَدُّونَه إلى رسولِ الله ﷺ لَقاتَلتُهم على مَنْعِه، فقال عمرُ: فوالله ما هو إلا أنْ رأيتُ اللهَ قد شَرَحَ صَدْرَ أبي بكرٍ للقتال، فعَرَفتُ أنَّه الحقُّ.

قال ابنُ بُكَير وعبدُ الله، عن اللَّيثِ: عَناقاً، وَهو أصَحُّ.

٧٢٨٦- حدَّثني إسماعيلُ، حدَّثني ابنُ وَهْب، عن يونُسَ، عن ابنِ شِهابٍ، حدَّثني عُبَيدُ الله بنُ عبدِ الله بنِ عُتْبةَ، أنَّ عبدَ الله بنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: قَدِمَ عُيَينةُ بنُ حِصْنِ ابنِ حُذَيفةَ بنِ بَدْرٍ، فنزَلَ على ابنِ أخيه الحُرِّ بنِ قيسِ بنِ حِصْنٍ، وكان منَ النَّفَرِ الَّذينَ يُدنِيهم عمرُ، وكان القُرّاءُ أصحابَ مجلسِ عمرَ ومُشاوَرَتِه كُهولاً كانوا أو شُبّاناً، فقال عُيَينةُ لابنِ أخيه: يا ابنَ أخي، هل لكَ وجهٌ عندَ هذا الأميرِ فتَسْتَأْذِنَ لي عليه؟ قال: سأستأذِنُ لكَ عليه، قال ابنُ عبَّاسٍ: فاستَأْذَنَ لعُيَينةَ، فلمَّا دَخَلَ قال: يا ابنَ الخطَّاب، والله ما تُعْطينا الجَزْلَ، ولا تَحكُمُ بينَنا بالعَدْلِ، فغَضِبَ عمرُ حتَّى هَمَّ بأنْ يَقَعَ به، فقال الحُرُّ: يا أميرَ المؤمنينَ، إنَّ الله تعالى قال

لنبيِّه ﷺ: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وإنَّ هذا منَ الجاهلينَ؛ فوالله ما جاوَزَها عمرُ حينَ تَلاها عليه، وكان وَقّافاً عندَ كتابِ الله.

الحديث التاسع: حديث أبي موسى في النَّذير العُريان، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في «باب الانتهاء عن المعاصي» من كتاب الرِّقاق (٦٤٨٢).

وبُرَيد بموحَّدةٍ وراء مُصغَّر: هو ابن عبد الله بن أبي بُرْدة، وأبو بُرْدة شيخه: هو جَدُّه، وهو ابن أبي موسى الأشعَريّ.

الحديث العاشر: حديث أبي هريرةَ في قصَّة أبي بكر في قتال أهل الرِّدَّة، وقد تقدَّمَت الإشارةُ إليه قريباً.

١٣/٢٥٨ **قوله في آخره: «قال ابن بُكَيْر»** يعني: يحيى بن عبد الله بن بُكَير/ المِصريّ **«وعبدُ الله»** يعني: ابن صالح كاتب اللَّيث، وهو أبو صالح... إلى آخره، ومُراده أنَّ قُتَيبة حَدَّثَه به عن اللَّيث بالسَّندِ المذكور فيه بلفظ: لو مَنَعوني كذا، ووَقَعَ هنا في رواية الكُشمِيهَنيّ: كذا وكذا، وحَدَّثَه به يحيى وعبد الله عن اللَّيث بالسَّندِ المذكور بلفظ: عَناقاً.

وقوله: «وهو أصَحّ» أي: من رواية من رَوَى: عِقالاً، كما تقدَّمَت الإشارة إليه في كتاب الزَّكاة (١٤٠٠)، أو أبهَمَه كالذي وَقَعَ هنا.

الحديث الحاديَ عشرَ:

قوله: «حدَّثنا إسماعيل» هو ابن أبي أُوَيس كما جَزَمَ به المِزّيُّ، واسم أبي أُوَيس عبدُ الله المدنيّ الأصبَحيّ، وابن وَهْب: هو عبد الله المِصريّ، ويونس: هو ابن يزيد الأَيليُّ.

قوله: «قَدِمَ عُيَينةُ» بتحتانيَّة ونون مُصغَّراً **«بن حِصْن»** بكسر الحاء وسكون الصّاد المهمَلتَينِ ثمَّ نون **«بن حُذَيفة بن بَدْر»** يعني: الفَزاريَّ، معدود في الصَّحابة، وكان في الجاهليَّة موصوفاً بالشَّجاعةِ والجهل والجَفاء، وله ذِكرٌ في المغازي، ثمَّ أسلَمَ في الفتح وشَهِدَ معَ النبيّ ﷺ حُنَيناً، فأعطاه معَ المؤلَّفَة، وإيّاه عَنَى العبَّاسُ بن مِرداس السُّلَميّ

بقوله:

أَتَجْعَـــلُ نَهبـــي ونَهْـــبَ العُبَــــــيدِ بَـــين عُيَينَـــة والأقْـــرَعِ[1]

وله ذِكر معَ الأقرَع بن حابِس سيأتي قريباً في «باب ما يُكرَه من التعمُّق» (٧٣٠٢)[2]، وله قصَّة معَ أبي بكر وعمر حين سأَلَ أبا بكر أن يُعطيَه أرضاً يُقطِعه إيّاها فمَنَعَه عمر، وقد ذكره البخاريّ في «التّاريخ الصَّغير»، وسَمّاه النبيّ ﷺ «الأحمق المطاع»[3]، وكان عُيَينة ممَّن وافقَ طُلَيحة الأسَديَّ لمَّا ادَّعى النبوَّة، فلمَّا غَلَبَهم المسلمونَ في قتال أهل الرِّدَّة فرَّ طُلَيحة وأُسِرَ عُيَينة، فأُتيَ به أبو بكر فاستَتابَه فتابَ، وكان قُدومه إلى المدينة على عمر بعد أن استَقامَ أمرُه وشَهِدَ الفُتوح، وفيه من جَفاء الأعراب شيءٌ.

قوله: «**على ابن أخيهِ الحُرّ**» بلفظ ضِدّ العبد، وقيس والد الحُرّ لم أرَ له ذِكراً في الصَّحابة، وكأنَّه ماتَ في الجاهليَّة، والحُرّ ذكره في الصَّحابة أبو عليّ بن السَّكَن وابن شاهين، وفي «العُتْبيَّة» عن مالك: قَدِمَ عُيَينة بنُ حِصن المدينة، فنَزَلَ على ابن أخ له أعمى فباتَ يُصَلّي، فلمَّا أصبَحَ غَدَا إلى المسجد، فقال عُيَينة: كان ابن أخي عندي أربعينَ سَنةً لا يُطيعني، فما أسرَعَ ما أطاعَ قُرَيشاً؛ وفي هذا إشعار بأنَّ أباه ماتَ في الجاهليَّة.

قوله: «**وكان من النَّفَر الذينَ يُدْنيهم عمر**» بيَّن بعد ذلك السَّبَبَ بقوله: «**وكان القُرّاء**» أي: العلماء العُبّاد «**أصحابَ مجلس عمر**» فدَلَّ على أنَّ الحُرّ كان مُتَّصِفاً بذلك، وتقدَّم في آخر سورة الأعراف (٤٦٤٢) ضبْط قوله: «أو شُبّاناً» وأنَّه بالوجهَين.

وقوله: «**ومُشاوَرَته**» بالشّينِ المعجَمة وبفتح الواو ويجوز كسرها.

قوله: «**هَلْ لك وجه عند هذا الأمير؟**» هذا من جُملة جَفاء عُيَينة، إذ كان من حَقّه أن يَنعَته بأميرِ المؤمنين، ولكنَّه لا يَعرِف منازِلَ الأكابر.

---

(١) أخرجه مسلم (١٠٦٠).

(٢) لكن لم يقع فيه ذكرُ عيينة بن حِصن صراحةً، وقد وقع ذكرُه فيما سلف برقم (٣١٥٠) و (٣٣٤٤).

(٣) في «الإصابة» ٤/ ٧٦٧: رواه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي مرسلاً، ورجاله ثقات. قلنا: وعلّته الإرسال.

قوله: «فتَسْتَأْذِن لي عليه» أي: في خَلْوَة، وإلّا فعمر كان لا يَحْتَجِب إلّا وقت خَلْوته وراحته، ومن ثَمَّ قال له: سأستَأذِنُ لك عليه، أي: حتَّى تجتمع به وحدَك.

قوله: «قال ابن عبَّاس: فاستَأْذَنَ لعُيَينَةَ» أي: الحُرّ، وهو موصولٌ بالإسنادِ المذكور.

قوله: «فلمَّا دَخَلَ قال: يا ابن الخطَّاب» في رواية شُعَيب عن الزُّهريِّ الماضية في آخر تفسير الأعراف: فقال: هِيْ؛ بكسرٍ ثمَّ سكون، وفي بعضها: هِيهِ، بكسر الهاءَين بينهما تحتانيَّة ساكنة، قال النَّوَويّ بعد أن ضَبطَها هكذا: هِي، كَلِمةٌ تُقال في الاستزادة، ويُقال بالهمزةِ بَدَل الهاء الأولى؛ وسَبَقَ إلى ذلك قاسم بن ثابت في «الدَّلائل» كما نَقَلَه صاحب «المشارق» فقال في قول ابن الزُّبَير «إيهاً والإله[1]»:«إيهٍ» بهمزة مكسورةٍ معَ التَّنوين: كَلِمة استزادة من حديث لا يُعرَف، وتقول: «إيهاً عَنّا» بالنَّصب، أي: كُفَّ.

قال: وقال يعقوب ـ يعني ابن السِّكِّيت ـ: تقول لمن استَزَدتَه من عمل أو حديث: إيهِ، فإن وَصَلتَ نَوَّنتَ فقلت: إيهٍ حَدِّثنا، وحكاه كذا في «النِّهاية»، وزاد: فإذا قلت: «إيهاً» بالنَّصبِ/ فهو أمرٌ بالسُّكوت. وقال اللَّيث: قد تكون كَلِمة استزادة وقد تكون كَلِمة زَجْر، كما يقال: إيهٍ عَنّا، أي: كُفَّ. ٢٥٩/١٣

وقال الكِرْمانيُّ: هِيه هنا بكسر الهاء الأولى، وفي بعض النُّسَخ بهمزةٍ بَدَلها، وهو من أسماء الأفعال، تُقال لمن تَستَزيده، كذا قال، ولم يَضبِط الهاء الثّانية، ثمَّ قال: وفي بعض النُّسَخ: هِي، بحذفِ الهاء الثّانية والمعنى واحد، أو هو ضمير لمحذوف، أي: هي داهية، أو القصَّة هذه. انتهى، واقتَصَرَ شيخنا ابن الملقِّن في «شرحه» على قوله: هِي يا ابن الخطَّاب، بمعنى التَّهديد له.

ووَقَعَ في «تنقيح الزَّركَشيّ»: فقال: هِيءَ يا ابن الخطَّاب، بكسر الهاء وآخره همزة مفتوحة، تقول للرجلِ إذا استَزَدتَه: هِيه وإيه. انتهى، وقوله: وآخره همزة مفتوحة، لا وجه له، ولعلَّه من الناسخ أو سَقَطَ من كلامه شيء، والذي يَقتَضيه السِّياق أنَّه أرادَ

---

(١) لم يرد لفظ «والإله» في (س)، ووقع بدلاً منه لفظ «قوله».

بهذه الكَلِمة الزَّجرَ وطَلَبَ الكَفّ لا الازدياد، وقد تقدَّم شيء من الكلام على هذه الكَلِمة في مناقب عمر (٣٦٨٣).

وقوله: «**يا ابن الخطَّاب**» هذا أيضاً من جَفائه حيثُ خاطَبَه بهذه المخاطَبة.

وقوله: «**والله ما تُعطِينا الجَزْل**» بفتح الجيم وسكون الزّاي بعدها لام، أي: الكثير، وأصل الجَزْل: ما عَظُمَ من الحَطَب.

قوله: «**ولا تَحكم**» في رواية غير الكُشمِيهَنيّ: «وما» بالميم بَدَل اللّام.

قوله: «**حتَّى هَمَّ بأنْ يَقَعَ به**» أي: يَضرِبه، وفي رواية شُعَيب عن الزُّهريِّ في التَّفسير (٤٦٤٢): حتَّى هَمَّ به، وفي رواية فيه[1]: حتَّى هَمَّ أن يُوقِع به (٤٦٤٢).

قوله: «**فقال الحُرّ: يا أمير المؤمنينَ**» في رواية شُعَيب المذكورة: فقال له الحُرّ، وفي رواية الإسماعيليّ من طريق بِشْر بن شُعَيب عن أبيه عن الزُّهريّ: فقال الحُرّ بن قيس: قلت: يا أمير المؤمنين، وهذا يقتضي أن يكون من رواية ابن عبَّاس عن الحُرّ، وأنَّه ما حَضَرَ القصَّةَ بل حَمَلَها عن صاحبها وهو الحُرّ، وعلى هذا فينبغي أن يُترجَم للحُرِّ في رجال البخاريّ، ولم أرَ مَن فَعَلَه.

قوله: «**إنَّ الله قال لنبيِّهِ**» فذكر الآية، ثمَّ قال: وإنَّ هذا من الجاهلين؛ أي: فأعرِضْ عنه.

قوله: «**فوالله ما جاوَزَها**» هو كلام ابن عبَّاس فيما أظنّ، وجَزَمَ شيخنا ابن الملقِّن بأنَّه كلام الحُرّ، وهو مُحتَمل، ويُؤيِّده رواية الإسماعيليّ المشار إليها، ومعنى «ما جاوَزَها»: ما عَمِلَ بغيرِ ما دَلَّت عليه بل عَمِلَ بمُقتَضاها، ولذلك قال: وكان وَقّافاً عند كتاب الله، أي: يَعمَل بما فيه ولا يَتَجاوَزه، وفي هذا تَقوِيَة لما ذهب إليه الأكثر أنَّ هذه الآية مُحكَمَة.

قال الطَّبَريُّ بعد أن أورَدَ أقوال السَّلَف في ذلك، وأنَّ منهم مَن ذهب إلى أنَّها منسوخة بآية القتال: والأَولى بالصَّوابِ أنَّها غير منسوخة، لأنَّ الله أتبَعَ ذلك تعليمه نبيَّه مُحاجَّة

---

(١) أي: في التفسير، وهذه الرواية هناك لأبي الوقت كما في النسخة اليونينية و«إرشاد الساري» للقسطلّاني ٧/ ١٣١.

المشركينَ ولا دلالة على النَّسخ، فكأنَّها نَزَلَت لتعريفِ النبيِّ ﷺ عِشْرةَ مَن لم يُؤمَر بقتالِه من المشركين، أو أُريدَ به تعليم المسلمين وأَمْرهم بأخذِ العَفْو من أخلاقهم، فيكون تعليماً من الله لخلقِه صِفَةَ عِشرة بعضهم بعضاً فيما ليس بواجبٍ، فأمّا الواجب فلا بُدَّ من عمله فعلاً أو تركاً، انتهى ملخَّصاً.

وقال الرَّاغِب: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ﴾ معناه: خُذ ما سَهُلَ تَناوُلُه، وقيل: تَعاطَ العفوَ معَ الناس، والمعنى: خُذ ما عُفيَ لك من أفعال الناس وأخلاقهم وسَهُلَ من غير كُلفَة، ولا تَطلُب منهم الجَهْد وما يَشُقّ عليهم حتّى يَنفِروا، وهو كحديث: «يَسِّروا ولا تُعَسِّروا»[١]، ومنه قول الشّاعر:

خُذي العَفـو منِّي تَستَديمي مَـوَدَّتي		ولا تَنطِقي في سَوْرتي[٢] حين أغضَبُ

وأخرج ابن مَرْدويه من حديث جابر، وأحمد (١٧٣٣٤) من حديث عُقْبة بن عامر: لمَّا نَزَلَت هذه الآية سأل النبيُّ ﷺ جِبريلَ، فقال: يا محمَّدُ، إنَّ رَبّك يَأمُرك أن تَصِلَ مَن قَطَعَك، وتُعطيَ مَن حَرَمك، وتَعفوَ عمَّن ظَلَمَك، فقال النبيّ ﷺ: «ألا أدُلّكم على أشرَف أخلاق الدُّنيا والآخِرة؟» قالوا: وما ذاكَ، فذكره[٣].

قال الطِّيبيُّ ما ملخَّصه: أمَرَ الله نبيَّه في هذه الآية بمَكارِمِ الأخلاق، فأمَرَ أُمَّته بنحو ما أمَرَه الله به، ومحصَّلها الأمر بحُسنِ المعاشَرة معَ الناس، وبَذْل الجهد/ في الإحسان إليهم، ١٣/٢٦٠ والمداراة معهم والإغضاء عنهم، وبالله التَّوفيق. وقد تقدَّم الكلام على معنى العُرْف المأمور

(١) سلف عند البخاري برقم (٦٩) من حديث أنس بن مالك.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: سوأتي. والسَّوْرة: هو الغضب، أو حدّة الغضب. وقد نُسِب هذا البيت في كتب الأدب واللغة إلى غير واحد، فقيل: هو لأبي الأسود الدؤلي، وقيل: لأسماء بن خارجة الفزاري، وقيل: لابنه مالك، وقيل لغيرهم.

(٣) رواية أحمد ضمن حديث مطول ليس فيها: لما نزلت هذه الآية، وسؤال النبي لجبريل، وليس فيها «ألا أدلكم على أشرف أخلاق الدنيا والآخرة»، ولفظه عنده: قال عقبة: يا رسول الله، أخبرني بفواضل الأعمال، فقال: « يا عقبة، صِلْ من قطَعك، وأعطِ من حَرَمَك، وأعرِض عَمَّن ظلمك».

به في الآية مُستوفًى في التَّفسير (٤٦٤٢).

٧٢٨٧- حدَّثنا عبدُ الله بنُ مَسْلَمةَ، عن مالكٍ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن فاطمةَ بنتِ المنذِرِ، عن أسماءَ ابنةِ أبي بكرٍ رضي الله عنهما، أنَّها قالت: أتيتُ عائشةَ حينَ خَسَفَتِ الشمسُ، والناسُ قِيامٌ وهي قائمةٌ تُصَلِّي، فقلتُ: ما للنّاسِ؟ فأشارتْ بيَدِها نحوَ السماءِ، فقالت: سُبْحانَ الله! فقلتُ: آيةٌ؟ قالت برأسِها: أنْ نَعَم، فلمَّا انصَرَفَ رسولُ الله ﷺ حَمِدَ الله وأثنَى عليه، ثمَّ قال: «ما مِن شيءٍ لم أرَه إلّا وقد رأيتُه في مَقامي، حتَّى الجنَّةَ والنارَ، وأُوحِيَ إليَّ أنكم تُفْتَنونَ في القُبورِ قريباً مِن فِتْنةِ الدَّجّال، فأمّا المؤمنُ ـ أو المسلمُ، لا أدْري أيَّ ذلك قالت أسماءُ ـ فيقولُ: محمَّدٌ جاءَنا بالبيِّنات، فأجَبْناه، فيُقالُ: نَمْ صالحاً عَلِمْنا أنَّكَ مُوقِنٌ، وأمّا المنافقُ ـ أو المُرْتابُ، لا أدْري أيَّ ذلك قالت أسماءُ ـ فيقولُ: لا أدْري، سمعتُ الناسَ يقولون شيئاً، فقلتُه».

٧٢٨٨- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «دَعُوني ما تَرَكتُكم، إنَّما أهلَكَ مَن كانَ قبلَكم سؤالُهم، واختلافُهم على أنبيائِهم، فإذا نَهَيتُكم عن شيءٍ فاجتَنِبوه، وإذا أمَرتُكم بأمرٍ فائتُوا منه ما استطعتُم».

الحديث الثاني عشر: قوله: «حين خَسَفَت الشمس» في رواية المُستَملي: كَسَفَت.

وقوله: «فأجَبْناه» في رواية الكُشمِيهَنيّ: فأجَبنا وآمَنّا، أي: فأجَبنا محمَّداً وآمَنّا بما جاءَ به، وقد تقدَّم شرح حديث أسماء بنت أبي بكر هذا مُستوفًى في صلاة الكُسوف (١٠٥٣).

الحديث الثالث عشر: قوله: «حدَّثنا إسماعيل» هو ابن أبي أُوَيس كما جَزَمَ به الحافظ أبو إسماعيل الهَرَويُّ، وذكر في كتابه «ذَمّ الكلام» أنَّه تفرَّد به عن مالك، وتابَعَه على روايته عن مالك عبدُ الله بن وَهْب، كذا قال، وقد ذكر الدّارَقُطنيُّ معهما إسحاق بن محمَّد الفَرْويّ وعبد العزيز الأُوَيسيّ، وهما من شيوخ البخاريّ، وأخرجه في «غرائب مالك» التي ليست في «الموطَّأ» من طرق هؤلاءِ الأربعة، ومن طريق أبي قُرَّة موسى بن طارق، ومن طريق الوليد بن مسلم، ومن طريق محمَّد بن الحسن الشَّيبانيِّ صاحب أبي حَنيفة، ثلاثتهم

عن مالك أيضاً فكَمَلوا سبعةً.

ولم يُخرِّج البخاريّ هذا الحديث إلّا في هذا الموضع من رواية مالك عن أبي الزِّناد عن الأعرَج عن أبي هريرةَ، وأخرجه مسلم (٢٣٥٧/ ١٣١) من رواية المغيرة بن عبد الرَّحمن وسفيان، وأبو عَوَانة من رواية وَرْقاء، ثلاثتهم عن أبي الزِّناد، ومسلم من رواية الزُّهريِّ عن سعيد بن المسيّب وأبي سَلَمة بن عبد الرَّحمن، ومن رواية همَّام بن مُنبِّه، ومن رواية أبي صالح، ومن رواية محمَّد بن زياد، وأخرجه التِّرمذيّ (٢٦٧٩) من رواية أبي صالح، كلّهم عن أبي هريرةَ، وسأذكرُ ما في روايتهم من فائدة[1].

قوله: «دَعُوني» في رواية مسلم: «ذَرُوني»، وهيَ بمعنى: دَعوني، وذكر مسلم سبب هذا الحديث من رواية محمَّد بن زياد (١٣٣٧) فقال: عن أبي هريرةَ: خَطَبَنا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيُّها الناس، قد فَرَضَ الله عليكم الحجَّ فحُجّوا» فقال رجل: أكُلَّ عام يا رسول الله؟ فسَكَتَ حتَّى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله: «لو قلتُ: نَعَم، لَوَجَبَت، ولمَا استطعتُم» ثمَّ قال: «ذَرُوني ما تَرَكتُكم» الحديث، وأخرجه الدّارَقُطنيُّ مُختَصَراً، وزاد فيه: فنَزَلَت: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة:١٠١].

وله شاهدٌ عن ابن عبَّاس عند الطَّبَريِّ في «التَّفسير» (٧/ ٨٢)، وفيه: «لو قلتُ: نَعَم، لَوَجَبَت، وَلو وَجَبَت لمَا استطعتُم، فاترُكوني ما تَرَكتُكم» الحديث، وفيه: فأنزَلَ الله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ﴾ الآية، وسيأتي بَسطُ القول فيما يَتعلَّق بالسُّؤالِ في الباب الذي يليه إن شاءَ الله تعالى.

قوله: «ما تَرَكتُكم» أي: مُدَّةَ تركي إيّاكم بغيرِ أمرٍ بشيءٍ ولا نَهي عن شيء، وإنَّما غايرَ بين اللَّفظَينِ لأنَّهم أماتُوا الفعلَ الماضي واسمَ الفاعل منهما واسم مفعولهما، وأثبَتوا الفعل المضارع وهو «يَذَرُ» وفعلَ الأمر وهو «ذَرْ»، ومثله: دَعْ ويَدعُ، ولكن سُمِعَ «وَدَعَ» كما قُرِئَ به في الشّاذِّ في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى:٣] قرأ بذلك إبراهيم بنُ أبي

(١) في (س) وحدها: فائدة زائدة.

عَبْلة وطائفة، وقال الشّاعر:

ونحـنُ وَدَعْنـا آل عَمـرو بـن عـامر فـرائِسَ أطـرافِ الـمُثقَّفَـةِ الـسُّمْرِ

ويحتمل أن يكون ذكر ذلك على سبيل التفنُّن في العِبارة، وإلّا لَقال: اترُكوني.

والمراد بهذا الأمر تركُ السُّؤال عن شيء لم يَقَع خَشْية أن يَنزِل به وجوبُه أو تحريمه، وعن كَثْرة السُّؤال لما فيه غالباً من التَّعَنُّت، وخَشيْة أن تقع الإجابة بأمرٍ يُستَثقَل، فقد يُؤدّي لتركِ الامتثال فتَقَع المخالَفة.

قال ابن فَرَح: معنى قوله: «ذَرُوني ما تَـرَكتُكم»: لا تُكثِروا من الاستفصال عن المواضع التي تكون مفيدة لوجه ما ظاهرٍ ولو كانت صالحة لغيرِه، كما أنَّ قوله: «حُجّوا» وإن كان صالحاً للتّكرار، فينبغي أن يُكتَفَى بما يَصدُق عليه اللَّفظ وهو المرَّة، فإنَّ الأصل عَدَم الزّيادة، ولا تُكثِروا التَّنقيب عن ذلك لأنَّه قد يُفضي إلى مِثل ما وَقَعَ لبني إسرائيل، إذ أُمِروا أن يَذبَحوا البقرة، فلو ذَبَحوا أيَّ بقرة كانت لامتَثَلوا/ ولكنَّهم شَدَّدوا فشُدِّدَ عليهم، وبهذا تَظهَر مُناسَبة قوله: «فإنَّما أهلَكَ مَن كان قبلكم...» إلى آخره بقوله: «ذَرُوني ما تَـرَكتُـكم». ٢٦١/١٣

وقد أخرج البزَّار (٩٥٩٩) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٤١) من طريق أبي رافع عن أبي هريرةَ مرفوعاً: «لو اعتَـرَضَ بنو إسرائيل أدنَى بقرة فذَبَحوها لكَفَتهم، ولكن شَدَّدوا فشَدَّدَ الله عليهم» وفي السَّند عبَّاد بنُ منصور، وحديثه من قَبيل الحسن[1]، وأورَدَه الطَّبَريُّ (١/ ٣٤٦و٣٤٧) عن ابن عبَّاس موقوفاً، وعن أبي العاليَـة مقطوعاً، واستُدِلَّ به على أن لا حُكمَ قبل وُرود الشَّرع، وأنَّ الأصل في الأشياء عَدَم الوجوب.

قوله: «فإنَّما أهلَكَ» بفَتَحاتٍ، وقال بعد ذلك: «سؤالُهم» بالرَّفع على أنَّه فاعل:

---

(١) وقال الحافظ نفسه في «تخريج أحاديث الكشاف» ص٨: في سنده عباد بن منصور وفيه ضعفٌ. وقال ابن كثير في «تفسيره» ١/ ١٥٩ بعد أن أورده عن ابن مردويه بالإسناد نفسه: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وأحسن أحواله أن يكون من كلام أبي هريرة.

أهلَكَ، وفي رواية غير الكُشمِيهَنيّ: «أُهلِكَ» بضمِّ أوَّله وكسر اللّام، وقال بعد ذلك: «بسؤالِهم» أي: بسببِ سؤالهم.

وقوله: «واختلافُهم» بالرَّفع وبالجرِّ على الوجهَين، ووَقَعَ في رواية همَّام عند أحمد (٨١٤٤) بلفظ: «فإنَّما هَلَكَ»، وفيه: «بسؤالِهم»[١] ويَتعيَّن الجرّ في «واختلافهم»، وفي رواية الزُّهريّ: «فإنَّما هَلَكَ»، وفيه: «سؤالهم»[٢]، ويَتعيَّن الرَّفع في «واختلافهم»، وأمّا قول النَّوويّ في «أربعينِه»: واختلافُهم برفع الفاء لا بكسرها، فإنَّه باعتبار الرِّواية التي ذكرها وهي التي من طريق الزُّهريّ.

قوله: «فإذا نَهَيتُكم عن شيء فاجتَنِبوه» في رواية محمَّد بن زياد: «فانتَهُوا عنه»[٣] هكذا رتَّب[٤] هذا الأمر على تلك المقدِّمة والمناسَبة فيه ظاهرة، ووَقَعَ في أوَّل رواية الزُّهريِّ المشار إليها: «ما نَهَيتُكم عنه فاجتَنِبوه» فاقتَصَرَ عليها النَّوَويّ في«الأربعينَ»، وعَزَا الحديث للبُخاريِّ ومسلم، فتَشاغَلَ بعضُ شُرّاح «الأربعينَ» بمُناسَبةِ تقديم النَّهي على ما عَدَاه ولم يَعلَم أنَّ ذلك من تَصَرُّف الرُّواة، وأنَّ اللَّفظ الذي أورَدَه البخاريّ هنا أرجَحُ من حيثُ الصِّناعة الحديثيَّة، لأنَّهما اتَّفَقا على إخراج طريق أبي الزِّناد دون طريق الزُّهريّ، وإن كان سَنَدُ الزُّهريِّ ممَّا عُدَّ في أصَحِّ الأسانيد، فإنَّ سَنَدَ أبي الزِّناد أيضاً ممَّا عُدَّ فيها فاستَوَيا، وزادَت روايةُ أبي الزِّناد اتِّفاقَ الشَّيخَين.

وظنَّ القاضي تاج الدِّين في «شرح المختصَر» أنَّ الشَّيخَينِ اتَّفَقا على هذا اللَّفظ، فقال بعد قول ابن الحاجب: النَّدب، أي: احتَجَّ مَن قال: إنَّ الأمر للنَّدبِ بقوله: «إذا أمَرتُكم

---

(١) وهي رواية الأعرج عن أبي هريرة في هذا الموضع من البخاري لكن عن غير أبي ذر الهروي كما في أصل اليونينية.

(٢) رواية الزهري عند مسلم (٢٣٥٧) (١٣٠) كما سلف، وهي فيه بلفظ: «أهلك» و«كثرة مسائلهم».

(٣) بل هو لفظ رواية أبي صالح عند ابن ماجه (١)، ورواية محمد بن زياد ـ وهي عند مسلم (١٣٣٧) ـ بلفظ: «فدعوه».

(٤) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: رأيت، والتصويب من (أ).

بأمرٍ فائتُوا منه ما استطعتُم» فقال الشّارح: رواه البخاريّ ومسلم ولفظهما: «وما أمَرتُكم به فافعلوا منه ما استطعتُم»، وهذا إنّما هو لفظ مسلم وحده، ولكنَّه اغتَرَّ بما ساقَه النَّوَويّ في «الأربعينَ»، ثمَّ إنَّ هذا النَّهي عامٌّ في جميع المناهي، ويُستَثنَى من ذلك ما يُكرَه المكلَّف على فعْله كشُربِ الخمر، وهذا على رأي الجُمهور.

وخالَفَ قومٌ فتَمسَّكوا بالعُموم، فقالوا: الإكراه على ارتكاب المعصية لا يُبيحها، والصَّحيح عَدَم المؤاخَذَة إذا وُجِدَت صورة الإكراه المعتبَرة، واستثنى بعض الشافعيَّة من ذلك الزِّنى، فقال: لا يُتَصَوَّر الإكراه عليه، وكأنَّه أرادَ التَّمادي فيه، وإلّا فلا مانع أن يُنعِظَ الرجل بغيرِ سبب فيُكرَه على الإيلاج حينَئذٍ، فيُولِج في الأجنبيَّة، فإنَّ مِثل ذلك ليس بمُحالٍ، ولو فَعَلَه مُختاراً لكانَ زانياً، فتُصُوِّر الإكراه على الزِّنى.

واستَدَلَّ به مَن قال: لا يجوز التَّداوي بشيءٍ مُحرَّم كالخمر، ولا دَفْع العَطَش به، ولا إساغةُ لُقمَة مَن غَصَّ به، والصَّحيح عند الشافعيَّة: جوازُ الثّالث حِفظاً للنَّفس، فصارَ كأكلِ المَيْتة لمن اضطُرَّ، بخِلَاف التَّداوي، فإنَّه ثَبَتَ النَّهي عنه نصّاً، ففي مسلم (١٩٨٤) عن وائل رَفَعَه: «إنَّه ليس بدواءٍ ولكنَّه داء»، ولأبي داود (٣٨٧٤) عن أبي الدَّرداء رَفَعَه: «ولا تَداوَوا بحرامٍ»، وله[1] عن أمّ سَلَمَةَ مرفوعاً: «إنَّ الله لم يجعل شِفاءَ أمَّتي فيما حَرَّمَ عليها»، وأمّا العَطَش فإنَّه لا يَنقَطِع بشُرْبها، ولأنَّه في معنى التَّداوي، والله أعلم.

والتَّحقيق أنَّ الأمر باجتنابِ المنهيِّ على عُمومه، ما لم يعارضه إذنٌ في ارتكاب مَنهيّ كأكلِ المَيْتة للمُضطَرِّ، وقال الفاكِهانيّ: لا يُتَصَوَّر امتثال اجتناب المنهيّ حتَّى يُترَك جميعه، فلو اجتَنَبَ بعضَه لم يُعَدَّ مُمتثِلاً، بخِلَاف الأمر ـ يعني المطلَق ـ فإنَّ مَن أتى بأقلِّ ما يَصدُق عليه الاسم كان مُمتَثِلاً. انتهى ملخَّصاً، وقد أجابَ هنا/ ابن فَرَح بأنَّ النَّهيَ يقتضي الأمر، فلا يكون مُمتَثِلاً لمقتضى النَّهي حتَّى لا يَفعَل واحداً من آحاد ما يتناوَله النَّهيُ، بخِلَاف الأمر فإنَّه على عكسه، ومن ثَمَّ نَشَأ الخِلَافُ: هل الأمر بالشيءِ نَهيٌ عن ضِدِّه؟ وبأنَّ النَّهيَ عن ٢٦٢/١٣

(١) بل هو عند ابن حبان في «صحيحه» (١٣٩١)، وسنده من قَبيل الحسن.

الشيءِ أمرٌ بضِدِّه.

قوله: «وإذا أمَرتُكم بشيءٍ» في رواية مسلم: «بأمرٍ»[١]، **«فائْتُوا منه ما استطَعتُم»** أي: افعلوا قدرَ استطاعتكم، ووَقَعَ في رواية الزُّهريّ: «وما أمَرتُكم به»، وفي رواية همَّام المشار إليها: «وإذا أمَرتُكم بالأمرِ فائتَمِروا ما استطعتُم»، وفي رواية محمَّد بن زياد: «فافعلوا»[٢].

قال النَّوويّ: هذا من جوامع الكَلِم وقواعد الإسلام، ويَدخُل فيه كثير من الأحكام، كالصلاةِ لمن عَجَزَ عن رُكْن منها أو شرط فيأتي بالمقدور، وكذا الوضوء، وسَترْ العورة، وحِفظ بعض الفاتحة، وإخراج بعض زكاة الفِطْر لمن لم يَقدِرُ على الكلّ، والإمساك في رمضان لمن أفطَرَ بالعُذرِ ثمَّ قَدَرَ في أثناء النَّهار، إلى غير ذلك من المسائل التي يَطُول شرحها.

وقال غيره: فيه أنَّ مَن عَجَزَ عن بعض الأُمور لا يَسقُط عنه المقدور، وعَبَّرَ عنه بعض الفُقَهاء بأنَّ الميسور لا يَسقُط بالمعسور، كما لا يَسقُط ما قُدِرَ عليه من أركان الصلاة بالعَجزِ عن غيره، وتَصِحّ توبة الأعمى عن النَّظَر المحرَّم، والمجبوب عن الزِّنى، لأنَّ الأعمى والمجبوب قادران على النَّدَم، فلا يَسقُط عنهما بعَجزِهما عن العَزْم على عَدَم العَوْد، إذ لا يُتَصَوَّر منهما العَوْدُ عادة، فلا معنى للعَزمِ على عَدمِه.

---

(١) قوله: «بشيء» هي اللفظة التي شرح عليها الحافظ، وهي في اليونينية: «بأمر» ولم يؤشّر عليها أي اختلاف بين رواة «الصحيح»، ثم إن رواية مسلم (١٣٣٧) من طريق محمد بن زياد: «بشيء» وهي التي عناها الحافظ؛ لأنه سينبِّه على رواية الزهري بعد قليل، وهما الروايتان اللتان ساق لفظَهما مسلم.

وبناءً عليه نقول: لعله حصل سبقُ قلم من الحافظ رحمه الله فأبدل اللفظين في الإحالة، فنسب رواية البخاري لمسلم ورواية مسلم للبخاري، علماً بأنَّ رواية محمد بن زياد أيضاً عند أحمد (٩٧٨٠) والدارقطني (٢٧٠٥)، ورواية الأعرج عند ابن حبان (١٩) متفقتان على لفظة: «بأمر»، وفي غيرها من المواضع والمصادر بينهما اختلاف، حتى إن في رواية محمد بن زياد عند أحمد نفسه لكن في موضع آخر برقم (١٠٦٠٧): «بشيء»، وكل هذا من الاختلاف الذي لا يضر.

(٢) بل في رواية الزهري، وهي عند مسلم (٢٣٥٧) (١٣٠)، أما رواية محمد بن زياد عنده (١٣٣٧) فهي بلفظ: «فأتوا».

واستُدِلَّ به على أنَّ مَن أُمِرَ بشيءٍ فعَجَزَ عن بعضه ففعَلَ المقدور أنَّه يَسقُط عنه ما عَجَزَ عنه، وبذلك استَدَلَّ المُزَنيُّ على أنَّ ما وَجَبَ أداؤُه لا يجب قضاؤُه، ومن ثَمَّ كان الصَّحيح أنَّ القضاء بأمرٍ جديد.

واستُدِلَّ بهذا الحديث على أنَّ اعتناء الشَّرع بالمنهيّات فوق اعتنائه بالمأمورات، لأنَّه أطلَقَ الاجتناب في المنهيّات ولو معَ المشَقَّة في التَّرك، وقَيَّدَ في المأمورات بقَدرِ الطّاقة، وهذا منقول عن الإمام أحمد، فإن قيل: إنَّ الاستطاعة مُعتبَرة في النَّهي أيضاً إذ ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فجوابه: أنَّ الاستطاعة تُطلَق باعتبارَين، كذا قيل، والذي يَظهَر أنَّ التَّقييد في الأمر بالاستطاعةِ لا يَدُلّ على المدَّعَى من الاعتناء به، بل هو من جِهَة الكَفّ، إذ كلُّ أحد قادر على الكَفّ لولا داعيةُ الشَّهوَة مَثَلاً، فلا يُتَصَوَّر عَدَم الاستطاعة عن الكَفّ، بل كلّ مُكلَّف قادر على التَّرك، بخِلَاف الفعل فإنَّ العَجْز عن تعاطيه محسوس، فمن ثَمَّ قَيَّدَ في الأمر بحَسَب الاستطاعة دون النَّهي.

وعَبَّرَ الطُّوفيّ في هذا الموضع بأنَّ ترك المنهيّ عنه عِبارةٌ عن استصحاب حال عَدَمِه، أو الاستمرار على عَدمه، وفعل المأمور به عِبارة عن إخراجه من العَدَم إلى الوجود، وقد نُوزِعَ بأنَّ القُدْرة على استصحاب عَدَم المنهيّ عنه قد تَتَخلَّف، واستُدِلَّ له بجوازِ أكل المضطَرّ الميتَةَ، وأُجيبَ بأنَّ النَّهي في هذا عارَضَه الإذنُ بالتَّناوُلِ في تلك الحالة.

وقال ابن فَرَح في «شرح الأربعينَ»: قوله: «فاجتَنِبوه» هو على إطلاقه حتَّى يُوجَد ما يُبيحه، كأكلِ الميتة عند الضَّرورة وشُرب الخمر عند الإكراه، والأصل في ذلك جواز التلفُّظ بكَلِمة الكفر إذا كان القلبُ مُطمَئِنّاً بالإيمان كما نَطَقَ به القرآن. انتهى، والتَّحقيقُ أنَّ المكلَّف في ذلك كلّه ليس مَنهيّاً في تلك الحال.

وأجابَ الماوَرْديّ بأنَّ الكَفّ عن المعاصي تركٌ وهو سهل، وعَمَلُ الطّاعة فعل وهو يَشُقّ، فلذلك لم يُبِح ارتكاب المعصية ولو معَ العُذر لأنَّه تركٌ، والتَّركُ لا يَعجِزُ المعذورُ عنه، وأباحَ ترك العمل بالعُذرِ لأنَّ العمل قد يَعجِزُ المعذورُ عنه، وادَّعَى بعضهم أنَّ قوله

تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن:١٦] يتناوَل امتثال المأمور واجتناب المنهيّ، وقد قُيِّدَ بالاستطاعةِ واستوَيا، فحينئذٍ يكون الحِكْمة في تقييد الحديث بالاستطاعةِ في جانب الأمر دون النَّهي أنَّ العَجْز يَكثُر تَصوُّره في الأمر، بخِلَاف النَّهي، فإنَّ تَصوُّر العَجز فيه محصور في الاضطرار بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِۗ﴾ [الأنعام: ١١٩] وهو مضطرٌّ، ولا يَرِدُ الإكراهُ لأنه مُندرجٌ في الاضطرار[1].

وزَعَم بعضهم أنَّ قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ نُسِخَ بقوله تعالى: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، والصَّحيح أن/ لا نسخَ، بل المراد بحَقِّ تُقاته: امتثالُ أمره ٢٦٣/١٣ واجتناب نهيه معَ القُدْرة لا معَ العجز، واستُدِلَّ به على أنَّ المكروه يجب اجتنابُه لعُمومِ الأمر باجتنابِ المنهيّ عنه، فشَمِلَ الواجبَ والمندوب، وأُجيبَ بأنَّ قوله: «فاجتَنِبوه» يُعمَل به في الإيجاب والنَّدب بالاعتبارَين، ويَجيء مِثلُ هذا السُّؤال وجوابه في الجانب الآخر وهو الأمر، وقال الفاكِهانيّ: النَّهيُ يكون تارةً معَ المانع من النَّقيض وهو المحرَّم، وتارةً لا معه وهو المكروه، وظاهر الحديث يتناوَلُهما.

واستُدِلَّ به على أنَّ المباح ليس مأموراً به، لأنَّ التَّأكيد في الفعل إنَّما يُناسِب الواجبَ والمندوب، وكذا عكسُه، وأُجيبَ بأنَّ مَن قال: المباح مأمور به، لم يُرِد الأمرَ بمعنى الطَّلَب، وإنَّما أرادَ بالمعنى الأعمّ وهو الإذن، واستُدِلَّ به على أنَّ الأمر لا يقتضي التَّكرار ولا عَدمَه، وقيل: يقتَضيه، وقيل: يَتوقَّف فيما زاد على مرَّة، وحديث الباب قد يُتمسَّك به لذلك لما في سببه أنَّ السّائل قال في الحجّ: أكلَّ عام؟ فلو كان مُطلَقُه يقتضي التَّكرارَ أو عَدمَه، لم يَحسُن السُّؤال ولا العِناية بالجواب، وقد يقال: إنَّما سأَلَ استظهاراً واحتياطاً.

وقال المازَرِيّ: يحتمل أن يقال: إنَّ التَّكرار إنَّما احتُمِلَ من جِهَة أنَّ الحجّ في اللُّغة قصدٌ فيه تَكرار، فاحتَمَلَ عند السّائل التَّكرارَ من جِهَة اللُّغة لا من صيغة الأمر، وقد تَمسَّكَ به مَن قال بإيجابِ العُمرة، لأنَّ الأمر بالحجِّ إذا كان معناه تَكرار قَصدِ البيت

---

(١) من قوله: «بقوله تعالى: إلا ما اضطررتم...» إلى هنا سقط من (س).

بحُكمِ اللُّغة والاشتقاق، وقد ثَبَتَ في الإجماع أنَّ الحجّ لا يجب إلّا مرَّة، فيكون العَوْدُ إليه مرَّة أُخرى دالًّا على وجوب العُمرة.

واستُدِلَّ به على أنَّ النبيّ ﷺ كان يجتهِد في الأحكام، لقولِه: «ولو قلتُ: نَعَم، لَوَجَبَت»، وأجابَ مَن مَنَعَ باحتمالِ أن يكون أُوحيَ إليه ذلك في الحال، واستُدِلَّ به على أنَّ جميع الأشياء على الإباحة حتَّى يَثبُت المنعُ من قِبَل الشّارع، واستُدِلَّ به على النَّهي عن كَثْرة المسائل والتعمُّق في ذلك.

قال البَغَويُّ في «شرح السُّنَّة»: المسائل على وجهَين:

أحدهما: ما كان على وجه التَّعليم لما يُحتاج إليه من أمر الدّين، فهو جائز بل مأمور به لقولِه تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ الآية [النحل: ٤٣]، وعلى ذلك تَتنزَّل أسئلةُ الصَّحابة عن الأنفال والكَلَالة وغيرِهما.

ثانيهما: ما كان على وجه التَّعَنُّت والتكلُّف، وهو المراد في هذا الحديث والله أعلم، ويُؤيِّده وُرودُ الزَّجر في الحديث عن ذلك وذَمُّ السَّلَف، فعند أحمد (٢٣٦٨٨)[١] من حديث معاوية: أنَّ النبيّ ﷺ نَهَى عن الأُغلوطات، قال الأوزاعيُّ: هي شِدادُ المسائل، وقال الأوزاعيُّ أيضاً: إنَّ الله إذا أرادَ أن يَحرِم عبدَه بَرَكةَ العلم ألقَى على لسانه المغاليط، فلقد رأيتُهم أقلَّ الناس عِلماً، وقال ابن وَهْب: سمعت مالكاً يقول: المِراء في العلم يذهب بنورِ العلم من قلب الرجل، وقال ابن العربيّ: كان النَّهي عن السُّؤال في العَهْد النبويّ خَشْيةَ أن يَنزِل ما يَشُقّ عليهم، فأمّا بعدُ فقد أُمِنَ ذلك، لكنَّ أكثر النَّقل عن السَّلَف بكَراهَة الكلام في المسائل التي لم تَقَع، قال: وإنَّه لمكروه إن لم يكن حراماً إلّا للعلماء، فإنَّهم فرَّعوا ومَهَّدوا فنَفَعَ الله مَن بعدَهم بذلك، ولا سيَّما مع ذهاب العلماء ودُروس العلم، انتهى ملخَّصاً.

---

(١) وأخرجه أبو دواد أيضاً برقم (٣٦٥٦)، وإسناده ضعيف.

وينبغي أن يكون محلُّ الكراهة للعالِم إذا شَغَلَه ذلك عمّا هو أهمُّ[1] منه، وكان ينبغي تلخيص ما يَكثُر وقوعُه مُجرَّداً عمّا يَندُر، ولا سيَّما في المختصَرات، ليَسهُل تَناوُلُه، والله المستعان.

وفي الحديث إشارة إلى الاشتغال بالأهَمِّ المحتاج إليه عاجلاً عمّا لا يُحتاج إليه في الحال، فكأنَّه قال: عليكم بفعلِ الأوامر واجتنابِ النَّواهي، فاجعَلوا اشتغالكم بها عِوَضاً عن الاشتغال بالسُّؤالِ عمّا لم يَقَع، فينبغي للمسلم أن يَبحَثَ عمّا جاءَ عن الله ورسوله ثمَّ يَجتَهِدَ في تَفهُّم ذلك، والوقوف على المراد به، ثمَّ يَتَشاغَل بالعملِ به، فإن كان من العِلْميّات يَتَشاغَل بتصديقِه واعتقاد حَقِّيَّته، وإن كان من العَمليّات بَذَلَ وُسْعَه في القيام به فعلاً وتركاً، فإن وَجَدَ وقتاً زائداً على ذلك، فلا بأسَ بأن يَصرِفه في الاشتغال بتَعرُّفِ حُكْم ما سَيقَعُ على قَصْد العمل به إن لو وَقَعَ، فأمّا إن كانت الهِمَّة مصروفة عند سماع الأمر والنَّهي إلى فَرْض أُمور قد تقعُ وقد لا تقع، معَ الإعراض عن القيام بمُقتَضى ما سَمِعَ، فإنَّ هذا ممّا يَدخُل في النَّهي، فالتفقُّه في الدِّين إنَّما يُحمَد إذا كان للعَمَلِ لا للمِراءِ والجِدال. وسيأتي بَسطُ ذلك قريباً إن شاءَ الله تعالى.

٣- باب ما يُكرَه مِن كَثْرةِ السُّؤال وتَكلُّفِ ما لا يعنيهِ

وقولِه تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة:١٠١].

قوله: «باب ما يُكرَه من كَثْرة السُّؤال وتكلُّف ما لا يَعنيهِ، وقوله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾» كأنَّه يريد أن يَستَدِلّ بالآيةِ على المدَّعَى من الكَراهَة، وهو مَصِيرٌ منه إلى ترجيحِ بعض ما جاءَ في تفسيرها، وقد/ ذَكَرتُ الاختلاف في سبب نزولها في تفسير سورة المائدة (٤٦٢١)، وترجيحَ ابن المنيِّر: أنَّه في كَثْرة المسائل عمّا كان وعمّا لم يَكُن، وصنيعُ البخاريّ يَقتَضيه، والأحاديث التي ساقَها في الباب تُؤيِّده. ١٣/٢٦٦

وقد اشتَدَّ إنكارُ جماعة من الفُقَهاء ذلك، منهم القاضي أبو بكر بن العربيّ فقال: اعتقَدَ قومٌ من الغافلينَ منعَ السُّؤال عن النَّوازِل إلى أن تقع تَعلُّقاً بهذه الآية، وليس

(١) تحرف في (س) إلى: أعم، بالعين.

كذلك، لأنَّها مُصرِّحَة بأنَّ المنهيَّ عنه ما تقع المَساءَةُ[١] في جوابه، ومسائل النَّوازِل ليست كذلك. انتهى، وهو كما قال، لأنَّ ظاهرها اختصاصُ ذلك بزمان نزول الوحْي، ويُؤيِّده حديث سعد الذي صَدَّرَ به المصنِّف الباب: «مَن سأل عن شيء لم يُحرَّم فحُرِّمَ من أجل مسألته» فإنَّ مِثل ذلك قد أُمِنَ وقوعُه، ويَدخُل في معنى حديث سعد ما أخرجه البزَّار (٤٠٨٧) وقال: سنده صالح، وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٣٧٤) من حديث أبي الدَّرداء رَفَعَه: «ما أحَلَّ اللهُ في كتابه فهو حلال، وما حَرَّمَ فهو حرام، وما سَكَتَ عنه فهو عَفْو، فاقبَلوا من الله عافيتَه، فإنَّ الله لم يكن لِيَنسَى شيئاً» ثمَّ تلا هذه الآية ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤].

وأخرج الدّارَقُطنيُّ (٤٣٩٦) من حديث أبي ثَعلَبة رَفَعَه: «إنَّ الله فَرَضَ فرائضَ فلا تُضَيِّعوها، وحَدَّ حدوداً فلا تَعتَدوها، وسَكَتَ عن أشياءَ رحمةً لكم غيرَ نِسيان، فلا تَبحَثوا عنها»، وله شاهد من حديث سَلْمان أخرجه التِّرمذيّ (١٧٢٦)، وآخَر من حديث ابن عبَّاس أخرجه أبو داود (٣٨٠٠)، وقد أخرج مسلم (١٢) ـ وأصله في البخاريّ كما تقدَّم في كتاب العلم (٦٣)ـ من طريق ثابت عن أنس قال: كنَّا نُهينا أن نَسأَلَ رسول الله ﷺ عن شيء، وكان يُعجِبنا أن يجيء الرجلُ الغافل من أهل البادية، فيَسأَلَه ونحنُ نَسمَع، فذكر الحديث.

ومضى في قصَّة اللِّعان من حديث ابن عمر[٢]: فكَرِهَ رسول الله ﷺ المسائل وعابَها، ولمسلمٍ (٢٥٥٣/ ١٥) عن النَّوّاس بن سِمْعان قال: أقمتُ معَ رسول الله ﷺ سنة بالمدينةِ ما يَمنَعُني من الهِجرة إلّا المسألة، كان أحدنا إذا هاجَرَ لم يَسأل النبيَّ ﷺ؛ ومُراده أنَّه قَدِمَ وافداً فاستَمرَّ بتلكَ الصّورة ليُحَصِّل المسائل، خَشْيَةَ أن يَخرُج من صِفَة الوَفْد إلى استمرار الإقامة، فيصير مُهاجِراً فيَمتَنِع عليه السُّؤال، وفيه إشارة إلى أنَّ المخاطَب بالنَّهي عن

(١) تحرَّف في (س) إلى: المسئلة.

(٢) بل من حديث سهل بن سعد بالأرقام (٤٧٤٥) و(٥٢٥٩) و(٥٣٠٨) و(٧٣٠٤).

السُّؤال غيرُ الأعراب وُفوداً كانوا أو غيرهم.

وأخرج أحمد (٢٢٢٩٠) عن أبي أُمامةَ قال: لمَّا نـزلَت: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ ﴾ الآية [المائدة:١٠١] ، كنَّا قد اتَّقَينا أن نَسألَه ﷺ، فأتَينا أعرابيّاً فرَشَوْناه بُرداً، وقلنا: سَلِ النبيَّ ﷺ[1]، ولأبي يعلى عن البراء: إن كان لَيأتي عليَّ السَّنةُ أُريدَ أن أسأل رسول الله ﷺ عن الشيء فأتَهيَّب، وإن كنَّا لنَتَمنَّى الأعراب - أي: قُدومهم - ليَسألوا؛ فيَسمَعوا هم أجوبة سؤالات الأعراب فيستفيدوها.

وأمّا ما ثَبَتَ في الأحاديث من أسئلة الصَّحابة، فيحتمل أن يكون قبل نزول الآية، ويحتمل أنَّ النَّهي في الآية لا يتناوَل ما يُحتاج إليه ممَّا تَقرَّرَ حكمُه، أو ما لهم بمعرفتِه حاجةٌ راهنة، كالسُّؤالِ عن الذَّبح بالقَصَب، والسُّؤال عن وجوب طاعة الأُمَراء إذا أَمروا بغيرِ الطّاعة، والسُّؤال عن أحوال يوم القيامة وما قبلها من الملاحم والفتن، والأسئلة التي في القرآن، كسؤالِهم عن الكَلالة والخمر والميسِر، والقتال في الشَّهر الحرام، واليتامَى والمحيض والنِّساء، والصَّيد وغير ذلك، لكنَّ الذينَ تَعلَّقوا بالآيةِ في كراهية كَثْرة المسائل عمّا لم يَقَع، أخذوه بطريق الإلحاق من جِهَة أنَّ كَثْرة السُّؤال لمَّا كانت سبباً للتَّكليفِ بما يَشُقّ، فحَقُّها أن تُجتَنَب.

وقد عَقَدَ الإمام الدَّارِميُّ في أوائل «مُسنَده» لذلك باباً، وأورَدَ فيه عن جماعة من الصَّحابة والتّابعينَ آثاراً كثيرة في ذلك، منها عن ابن عمر: لا تسألوا عمّا لم يَكُن، فإنّي سمعتُ عمرَ يَلعَن السّائل عمّا لم يَكُن، وعن عمر: أُحرِّجُ عليكم أن تسألوا عمّا لم يكن فإنَّ لنا فيما كان شُغلاً، وعن زيد بن ثابت: أنّه كان إذا سُئلَ عن الشيء يقول: كان هذا؟ فإن قيل: لا، قال: دَعُوه حتّى يكون، وعن أُبيّ بن كَعْب وعن عمّار نحو ذلك.

وأخرج أبو داود في «المراسيل» (٤٥٧و٤٥٨) من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سَلَمةَ مرفوعاً، ومن/ طريق طاووسٍ عن معاذ رَفَعَه: «لا تُعجِّلوا بالبليَّةِ قبل نزولها، فإنّكم إن ٢٦٧/١٣

(١) إسناده ضعيف جدّاً، وإسناد حديث البراء عند أبي يعلى - كما في «المطالب العالية» (٣٥٩٠) - حسنٌ.

تَفعلوا لم يزل في المسلمينَ مَن إذا قال سُدِّدَ أو وُفِّقَ، وإن عَجَّلتُم تَشتَّتَت بكم السُّبُل» وهما مُرسَلان يُقوِّي بعضٌ بعضاً، ومن وجه ثالث عن أشياخ الزُّبَير بن سعيد مرفوعاً: «لا يزال في أمَّتي مَن إذا سُئلَ سُدِّدَ وأُرشِدَ، حتَّى يَتَساءَلوا عمَّا لم يَنزِل» الحديث نحوه[1].

قال بعض الأئمَّة: والتَّحقيق في ذلك: أنَّ البحث عمَّا لا يُوجَد فيه نَصٌّ على قِسمَين:

أحدهما: أن يَبحَث عن دخوله في دلالة النَّصِّ على اختلاف وجوهها، فهذا مطلوب لا مكروه، بل رُبَّما كان فرضاً على مَن تَعيَّنَ عليه من المجتهدينَ.

ثانيهما: أن يُدَقِّق النَّظَر في وجوه الفُروق، فيُفرِّق بين مُتَماثِلَينِ بفَرقٍ ليس له أثَر في الشَّرع مع وجود وَصْف الجمع، أو بالعكسِ بأن يَجمَع بين مُتَفرِّقَينِ بوصفٍ طَرْديّ مَثلاً، فهذا الذي ذَمَّه السَّلَف، وعليه يَنطَبِق حديث ابن مسعود رَفَعَه: «هَلَكَ المتنطِّعونَ» أخرجه مسلم (٢٦٧٠)، فرَأَوا أنَّ فيه تضييع الزَّمان بما لا طائلَ تحته.

ومِثلُه الإكثار من التَّفريع على مسألة لا أصلَ لها في الكتاب ولا السُّنَّة ولا الإجماع، وهي نادرة الوقوع جدّاً، فيَصرِف فيها زماناً كان صَرفُه في غيرها أولى، ولا سيَّما إن لَزِمَ من ذلك إغفالُ التوسُّع في بيان ما يَكثُر وقوعه، وأشَدُّ من ذلك في كَثْرة السُّؤال البحثُ عن أُمور مُغيَّبة وَرَدَ الشَّرع بالإيمان بها معَ ترك كيفيَّتها، ومنها ما لا يكون له شاهد في عالَم الحِسّ، كالسُّؤالِ عن وقت السّاعة وعن الرُّوح وعن مُدَّة هذه الأُمَّة، إلى أمثال ذلك ممَّا لا يُعرَف إلّا بالنَّقلِ الصِّرف، والكثير منه لم يَثبُت فيه شيء، فيجب الإيمان به من غير بحث.

وأشَدُّ من ذلك ما يُوقِع كَثْرةُ البحث عنه في الشكّ والحَيْرة، وسيأتي مِثالُ ذلك في حديث أبي هريرةَ رَفَعَه: «لا يزال الناس يَتَساءَلونَ حتَّى يقال: هذا اللهُ خَلَقَ الخلقَ، فمَن خَلَقَ اللهَ؟» وهو ثامن أحاديث هذا الباب (٧٢٩٦).

---

(١) ظاهر صنيع الحافظ في تخريج هذا الحديث أنه مخرَّج عند أبي داود في «مراسيله» وليس كذلك ولم نقف على من خرَّجه، لكن ذكر الحافظ ابن رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» ١/ ٢٤٧: والزبير بن سعيد ليِّن الحديث وأشياخه مجاهيل.

وقال بعض الشُّرّاح: مِثال التَّنطُّع في السُّؤال حتَّى يُفضيَ بالمسؤولِ إلى الجواب بالمنع بعد أن يُفتيَ بالإذنِ: أن يسأل عن السِّلَع التي تُوجَد في الأسواق: هل يُكرَه شِراؤُها ممَّن هي في يده من قبل البحث عن مَصيرِها إليه أو لا؟ فيُجيبه بالجواز، فإن عادَ فقال: أخشَى أن يكون من نَهبٍ أو غَصْب، ويكون ذلك الوقتُ قد وَقَعَ شيء من ذلك في الجملة، فيحتاج أن يُجيبَه بالمنع، ويُقيِّد ذلك إن ثَبَتَ شيء من ذلك حَرُمَ، وإن تَرَدَّدَ كُرِهَ أو كان خِلَافَ الأَولى، ولو سَكَتَ السّائل عن هذا التَّنطُّع لم يَزِد المفتي على جوابه بالجواز، وإذا تَقرَّرَ ذلك فمَن يَسُدّ بابَ المسائل حتَّى فاتَه معرفة كثير من الأحكام التي يَكثُر وقوعها، فإنَّه يَقِلّ فهمُه وعِلمُه، ومَن تَوسَّعَ في تفريع المسائل وتوليدها ولا سيَّما فيما يَقِلّ وقوعه أو يَندُر، ولا سيَّما إن كان الحاملُ على ذلك المباهاة والمغالَبة، فإنَّه يُذَمُّ فعلُه، وهو عين الذي كَرِهَه السَّلَف.

ومَن أمعَنَ في البحث عن معاني كتاب الله، مُحافِظاً على ما جاءَ في تفسيره عن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه الذينَ شاهَدوا التَّنزيل، وحَصَّلَ من الأحكام ما يُستَفاد من منطوقه ومفهومه، وعن معاني السُّنَّة وما دَلَّت عليه كذلك، مُقتَصِراً على ما يَصلُح للحُجَّةِ منها، فإنَّه الذي يُحمَد ويُنتَفَع به، وعلى ذلك يُحمَل عمل فُقهاء الأمصار من التّابعينَ فمَن بعدهم، حتَّى حَدَثَت الطّائفة الثّانية فعارَضَتها الطّائفة الأُولى، فكَثُرَ بينهم المِراءُ والجِدال وتَوَلَّدَت البغضاء، وتَسَمَّوْا خصوماً وهم من أهل دينٍ واحد، والوسطُ هو المعتدِل من كلّ شيء، وإلى ذلك يشير قوله ﷺ في الحديث الماضي (٧٢٨٨): «فإنَّما هَلَكَ مَن كان قبلكم بكَثْرةِ مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم»، فإنَّ الاختلاف يَجُرّ إلى عَدَم الانقياد.

وهذا كلُّه من حيثُ تقسيم المشتغِلينَ بالعلم، وأمّا العمل بما وَرَدَ في الكتاب والسُّنَّة والتَّشاغُل به، فقد وَقَعَ الكلام في أيِّهما أَولى، والإنصاف أن يقال: كلُّ ما زاد على ما هو في حَقّ المكلَّف فرضَ عينٍ، فالناس فيه على قِسمَين: مَن وَجَدَ في نفسه قوَّة على الفَهْم والتَّحرير، فتَشاغُله بذلك أَولى من إعراضه عنه وتَشاغُلِه بالعبادةِ، لما فيه من النَّفع/ المتعدّي، ٢٦٨/١٣

ومَن وَجَدَ في نفسه قُصوراً، فإقبالُه على العبادة أَولى به لعُسرِ اجتماع الأمرَين، فإنَّ الأوَّل لو تَـرَكَ العلمَ لَأوشَكَ أن يُضَيِّع بعض الأحكام بإعراضه، والثّاني لو أقبَلَ على العلم وتَـرَكَ العبادة، فاتَه الأمرانِ، لعَدَمِ حصول الأوّل له وإعراضه به عن الثّاني، والله الموفِّق.

ثمَّ المذكور في الباب تسعة أحاديث، بعضها يَتعلَّق بكَثْرة المسائل، وبعضها يَتعلَّق بتكليفِ ما لا يعني السّائل، وبعضها بسببِ نزول الآية.

٧٢٨٩- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يزيدَ المقرِئُ، حدَّثنا سعيدٌ، حدَّثني عُقَيلٌ، عن ابنِ شِهابٍ، عن عامرِ بنِ سَعْدِ بنِ أبي وَقّاصٍ، عن أبيه، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إنَّ أعظَمَ المسلمينَ جُرْماً، مَن سأَلَ عن شيءٍ لم يُحَرَّمْ فحُرِّمَ مِن أجْلِ مَسألَتِه».

الحديث الأول: وهو يتعلق بالقسم الثاني، وكذا الحديث الثاني والخامس.

قوله: «**حدَّثنا سعيد**» هو ابن أبي أيوب، كذا وَقَعَ من وجهَينِ آخَرَينِ عند الإسماعيليّ وأبي نُعَيم، وهو الخُزاعيّ المِصريّ يُكنَى أبا يحيى، واسم أبي أيوب: مِقْلاص، بكسر الميم وسكون القاف وآخره مُهمَلة، كان سعيد ثقة ثَبتاً، وقال ابن يونس: كان فقيهاً، ونُقِلَ عن ابن وَهْب أنَّه قال فيه: كان فَهِماً. قلت: وروايته عن عُقيل ـ وهو ابن خالد ـ تَدخُل في رواية الأقران فإنَّه من طبقته، وقد أخرج مسلم (٢٣٥٨) هذا الحديث من رواية مَعمَر ويونس وابن عُيَينةَ وإبراهيم بن سعد كلُّهم عن ابن شِهاب، وساقَه على لفظ إبراهيم بن سعد ثمَّ ابن عُيَينةَ.

قوله: «**عن أبيه**» في روايةِ يونس: أنَّه سَمِعَ سعداً.

قوله: «**إنَّ أعظَمَ المسلمينَ جُرماً**» زاد في رواية مسلم: «إنَّ أعظَمَ المسلمينَ في المسلمين جُرماً» قال الطِّيبيُّ: فيه من المبالَغة أنَّه جعله عظيماً ثمَّ فَسَّرَه بقوله: «جُرماً» ليَدُلّ على أنَّه نفسه جُرْم، قال: وقوله: «في المسلمين» أي: في حَقِّهم.

قوله: «**عن شيء**» في رواية سفيان: «أمرٍ».

قوله: «**لم يُحرَّم**» زاد مسلم: «على الناس»، وله في رواية إبراهيم بن سعد: «لم يُحرَّم على

المسلمينَ»، وله في رواية مَعمَر: «رجل سأَلَ عن شيء ونَقَّرَ عنه» وهو بفتح النُّون وتشديد القاف بعدها راء، أي: بالَغَ في البحث عنه والاستقصاء.

قوله: «**فحُرِّمَ**» بضمِّ أوَّله وتشديد الرَّاء، وزاد مسلم: «عليهم»، وله من رواية سفيان: «على الناس»، وأخرج البزَّار (١٢٢٩) من وجه آخَر عن سعد بن أبي وقّاص، قال: كان الناس يَتَساءَلونَ عن الشيء من الأمر، فيَسألونَ النبيَّ ﷺ وهو حلال، فلا يزالونَ يَسألونَه عنه حتَّى يُحرَّم عليهم[1].

قال ابن بَطّال عن المهلَّب: ظاهر الحديث يَتَمسَّك به القَدَريَّة في أنَّ الله يفعل شيئاً من أجل شيء، وليس كذلك، بل هو على كلّ شيء قدير، فهو فاعل السَّبَب والمسبَّب، كلُّ ذلك بتقديرِه، ولكنَّ الحديث محمول على التَّحذير ممَّا ذكر، فعَظُمَ جُرْمُ مَن فعل ذلك لكَثْرة الكارهينَ لفعلِه، وقال غيره: أهل السُّنَّة لا يُنكِرونَ إمكان التَّعليل، وإنَّما يُنكِرونَ وجوبه، فلا يَمتَنِع أن يكون المقدَّر الشيء الفلانيّ تتعلَّق به الحُرمَة إن سُئِلَ عنه، فقد سَبَقَ القضاء بذلك لا أنَّ السُّؤال عِلَّة للتَّحريم، وقال ابن التِّين: قيل: الجُرْم اللّاحق به إلحاقُ المسلمينَ المَضَرَّةَ لسؤالِه، وهي مَنعُهم التصرُّفَ فيما كان حلالاً قبل مسألته.

وقال عِيَاض: المراد بالجُرْمِ هنا: الحَدَث على المسلمين، لا الذي هو بمعنى الإثم المعاقَب عليه، لأنَّ السُّؤال كان مُباحاً، ولهذا قال: سَلُوني، وتَعقَّبَه النَّوَويّ فقال: هذا الجواب ضعيف بل باطل، والصَّواب الذي قاله الخطَّابيُّ والتَّيْميّ وغيرهما: أنَّ المراد بالجُرْمِ الإثم والذَّنب، وحَمَلوه على مَن سأل تَكلُّفاً وتَعَنُّتاً فيما لا حاجةَ له به إليه، وسبب تخصيصه ثبوتُ الأمر بالسُّؤال عمَّا يُحتاج إليه لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْـلَ ٱلذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣]، فمَن سأَلَ عن نازِلةٍ وَقَعَت له لضَرُورَته إليها فهو معذور، فلا إثمَ عليه ولا عَتَب، فكلٌّ من الأمر بالسُّؤالِ والزَّجر عنه مخصوص بجِهَةٍ غير الأُخرى، قال: ويُؤخَذ منه أنَّ مَن عَمِلَ

(١) إسناده ضعيف.

شيئاً أضَرَّ به غيرَه كان آثماً.

وسَبَكَ منه الكِرْمانيُّ سؤالاً وجواباً، فقال: السُّؤال ليس بجريمةٍ، ولئِن كانت فليس بكبيرةٍ، ولَئِن كانت فليس بأكبَرَ الكبائر. وجوابه: أنَّ السُّؤال عن الشيءِ بحيثُ يصير سبباً لتحريمِ شيءٍ مُباحٍ هو أعظم الجُرْم، لأنَّه صارَ سبباً لتضييق الأمر على جميع المكلَّفين، فالقتل مَثَلاً كبيرة، ولكن مَضَرَّته راجعةٌ إلى المقتول وحده، أو إلى مَن هو منه بسبيلٍ، بخِلَاف صورة المسألة/ فضَرَرُها عامٌّ للجميع، وتَلَقَّى هذا الأخيرَ من الطِّيبيِّ استدلالاً وتمثيلاً، وينبغي أن يُضاف إليه أنَّ السُّؤال المذكور إنَّما صارَ كذلك بعد ثُبوتِ النَّهي عنه، فالإقدام عليه حرام، فيَترتَّب عليه الإثمُ ويَتعدَّى ضَرَرُه بعِظَمِ الإثم، والله أعلم. ٢٦٩/١٣

ويُؤيِّد ما ذهب إليه الجماعة من تأويل الحديث المذكور، ما أخرجه الطَّبَريُّ (٧/ ٨٢) من طريق محمَّد بن زياد عن أبي هريرةَ أنَّه ﷺ قال لمن سألَه عن الحجّ: أفي كلِّ عام: «لو قلتُ: نَعَم لَوَجَبَت، ولو وَجَبَت ثمَّ تَرَكتُم لَضَلَلتُم»، وله من طريق أبي عِيَاض عن أبي هريرةَ: «ولو تَرَكتُموه لكفَرتُم»، وبسندٍ حسن عن أبي أُمامةَ مِثلُه، وأصله في مسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرةَ بدون الزِّيادة، وإطلاق الكفر إمّا على مَن جَحَدَ الوجوبَ، فهو على ظاهره، وإمّا على مَن تَرَكَ معَ الإقرار، فهو على سبيل الزَّجر والتَّغليظ، ويُستَفاد منه عِظَم الذَّنب، بحيثُ يجوز وصفُ مَن كان السَّبَب في وقوعه بأنَّه وَقَعَ في أعظم الذُّنوب، كما تقدَّم تقريره، والله أعلم.

وفي الحديث أنَّ الأصل في الأشياء الإباحةُ، حتَّى يَرِدَ الشَّرعُ بخِلَاف ذلك.

الحديث الثاني:

٧٢٩٠- حدَّثنا إسحاقُ، حدَّثنا عَفّانُ، حدَّثنا وُهَيبٌ، حدَّثنا موسى بنُ عُقْبَةَ، سمعتُ أبا النَّضرِ يُحدِّثُ، عن بُسْرِ بنِ سعيدٍ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ اتَّخذَ حُجرةً في المسجدِ مِن حَصِيرٍ، فصَلَّى رسولُ الله ﷺ فيها لَياليَ، حتَّى اجتَمَعَ إليه ناسٌ، ثمَّ فَقَدوا صوتَه ليلةً، فظنُّوا أنَّه قد نامَ، فجَعَلَ بعضُهم يَتنحنَحُ ليَخرُجَ إليهم، فقال: «ما زالَ بكم الذي رأيتُ مِن صَنِيعِكم

حتَّى خَشِيتُ أنْ يُكتَبَ عليكم، ولو كُتِبَ عليكم ما قُمتُم به، فصَلُّوا أيُّها النّاسُ في بيوتِكم، فإنَّ أفضَلَ صلاةِ المَرْءِ في بيتِه إلّا الصلاةَ المكتوبةَ».

قوله: «حدَّثنا إسحاق» هو ابن منصور لقولِه: حدَّثنا عَفّان، وإسحاق بن راهويه إنَّما يقول: أخبرنا، ولأنَّ أبا نُعَيم أخرجه من طريق أبي خَيْثمةَ عن عفّانَ، ولو كان في «مُسنَد إسحاق» لمَا عَدَلَ عنه.

قوله: «اتَّخذَ حُجْرة» بالرَّاءِ للأكثر، وللمُستَملي بالزّاي، وهما بمعنًى.

قوله: «من صَنيعِكم» في رواية السَّرَخسيّ: «صُنْعكم» بضمِّ أوَّله وسكون النُّون، وهما بمعنًى، وقد تقدَّم بعضُ شرح هذا الحديث في الباب الذي قبل «باب إيجاب التَّكبير»، فذكر أبواب صِفَة الصلاة وساقَه هناك (٧٣١) عن عبد الأعلى عن وُهَيب، وتقدَّمَت سائرُ فوائده في شرح حديث عائشة في معناه في «باب ترك قيام اللَّيل» من أبواب التَّهَجُّد ولله الحمد[1]، والذي يَتعلَّق بهذه التَّرجمة من هذا الحديث ما يُفهَم من إنكاره ﷺ عليهم ما صَنَعوا من تَكلُّفِ ما لم يَأذَنْ لهم فيه من التَّجميع في المسجد في صلاة اللَّيل.

٧٢٩١- حدَّثنا يوسُفُ بنُ موسى، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن بُرَيدِ بنِ أبي بُرْدةَ، عن أبي بُرْدةَ، عن أبي موسى الأشعَريِّ، قال: سُئلَ رسولُ الله ﷺ عن أشياءَ كَرِهَها، فلمَّا أكثروا عليه المسألةَ غَضِبَ، وقال: «سَلُوني؟» فقامَ رجلٌ فقال: يا رسولَ الله، مَن أَبي؟ قال: «أبوكَ حُذَافةُ»، ثمَّ قامَ آخَرُ فقال: يا رسولَ الله، مَن أَبي؟ فقال: «أبوكَ سالمٌ مولى شَيْبَةَ»، فلمَّا رَأى عمرُ ما بوَجْه رسولِ الله ﷺ منَ الغضبِ قال: إنّا نَتوبُ إلى الله عزَّ وجلَّ.

الحديث الثالث ـ وهو يتعلق بالقسم الأول، وكذا الرابعُ والثامن والتاسع ـ: حديث أبي موسى قال: سُئلَ رسول الله ﷺ عن أشياء كَرِهَها، فلمَّا أكثروا عليه المسألة غَضِبَ؛ عُرِفَ من هذه الأسئلة ما تقدَّم في تفسير المائدة (٤٦٢٢) في بيان المسائل المرادة بقوله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ [المائدة:١٠١]، ومنها سؤال مَن سألَ: أينَ ناقتي؟ وسؤال مَن سألَ

(١) بل في «باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل» برقم (١١٢٩).

عن البَحِيرة والسّائبة، وسؤال مَن سأل عن وقت السّاعة، وسؤال مَن سأل عن الحجّ: أيَجِبُ كلَّ عام؟ وسؤال مَن سأل أن يُحوِّل الصَّفَا ذهباً.

وقد وَقَعَ في حديث أنس من رواية هشام وغيره عن قَتَادةَ عنه في الدَّعَوات (٦٣٤٠) وفي الفتن (٧٠٨٩): سألوا رسول الله ﷺ حتَّى أحْفَوْه بالمسألة، ومعنى «أحْفَوه» وهو بالمهمَلةِ والفاء: أكثَروا عليه حتَّى جَعَلوه كالحافي، يقال: أحفاه في السُّؤال: إذا ألَحَّ عليه.

قوله: «وقال: سَلُوني» في حديث أنس المذكور: فصَعِدَ المِنبَر فقال: «لا تسألوني عن شيء إلّا بيَّنتُه لكم»، وفي رواية سعيد بن بَشير عن قَتَادةَ عند ابن أبي حاتم (٤/ ١٢١٨): فخَرَجَ ذات يوم حتَّى صَعِدَ المِنبَر، وبيَّن في رواية الزُّهْريِّ المذكورة في هذا الباب (٧٢٩٤) وقتَ وقوع ذلك، وأنَّه بعد أن صَلَّى الظُّهر، ولفظه: خَرَجَ حين زاغَت الشمس فصَلَّى الظُّهر، فلمَّا سَلَّمَ قامَ على المِنبَر فذكر السّاعة ثمَّ قال: «مَن أحَبَّ أن يسألَ عن شيء فليَسألْ عنه» فذكر نحوه.

قوله: «فقامَ رجل فقال: يا رسول الله، مَن أَبي؟» بيَّن في حديث أنس من رواية الزُّهْريِّ اسمَه، وفي رواية قَتَادةَ سببَ سؤاله، قال: فقامَ رجل كان إذا لاحَى ـ أي: خاصَمَ ـ دُعيَ إلى غير أبيه، وذَكَرتُ اسم السّائل الثّاني، وأنَّه سعد، وأنّي نَقَلتُه من ترجمة سُهَيل بن أبي صالح من «تمهيد» ابن عبد البرّ[1]، وزاد في رواية الزُّهْريِّ الآتية بعد حديثَين: فقامَ إليه رجل فقال: أينَ مَدخَلي يا رسول الله؟ قال: «النار»، ولم أقِفْ على اسم هذا الرجل في شيء من الطُّرق، كأنَّهم أبهَموه عَمداً للسَّترِ عليه، وللطَّبَرانيّ (٤٥٨٠) من حديث أبي فِراس الأسلَميّ نحوه، وزادَ: وسألَه رجل: في الجنَّة أنا؟ قال: «في الجنَّة» ولم أقِفْ على اسم هذا الآخَر.

١٣/ ٢٧٠ ونَقَلَ ابنُ/ عبد البرّ[2] عن رواية مسلم: أنَّ النبيّ ﷺ قال في خُطْبته: «لا يَسألُني أحد

---

(١) ذكر هذا في كتاب العلم عند شرح حديث أبي موسى برقم (٩٢).

(٢) في «التمهيد» ٢١/ ٢٩٠- ٢٩١.

عن شيء إلّا أخبرته، ولو سألني عن أبيه» فقامَ عبد الله بن حُذَافة، وذكر فيه عِتابَ أمّه له وجوابه، وذكر فيه: فقامَ رجل فسألَ عن الحجّ، فذكره، وفيه: فقامَ سعد مَولى شَيْبة فقال: مَن أنا يا رسول الله؟ قال: «أنتَ سعد بن سالم مولى شَيْبة»، وفيه: فقامَ رجل من بني أسَد فقال: أينَ أنا؟ قال: «في النار»، فذكر قصَّة عمر قال: فنزَلَت: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ ﴾ الآية[1] [المائدة: ١٠١]، ونَهَى النبيُّ ﷺ عن قيل وقال وكَثْرة السُّؤال، وبهذه الزّيادة يَتَّضِح أنَّ هذه القصَّة سبب نزول: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾، فإنَّ المَساءَة في حَقّ هذا جاءَت صريحة، بخِلَافها في حَقّ عبد الله بن حُذَافة فإنَّها بطريق الجواز، أي: لو قُدِّرَ أنَّه في نفس الأمر لم يكن لأبيه فبيَّنَ أباه الحقيقيّ لافتَضَحَت أمُّه، كما صَرَّحَت بذلك أمّه حين عاتَبَته على هذا السُّؤال كما تقدَّم في كتاب الفتن (٧٠٨٩).

قوله: **«فلمَّا رَأَى عمرُ ما بوَجْهِ رسول الله ﷺ من الغضب»** بيَّنَ في حديث أنس أنَّ الصَّحابة كلّهم فَهِمَوا ذلك، ففي رواية هشام: فإذا كلّ رجل لافّاً رأسه في ثَوبه يَبكي، وزادَ في رواية سعيد بن بشير: وظَنّوا أنَّ ذلك بين يَدَي أمر قد حَضَر[2]، وفي رواية موسى ابن أنس عن أنس الماضية في تفسير المائدة (٤٦٢١): فغطَّوا رُؤوسهم لهم خَنِين، زاد مسلم من هذا الوجه (٢٣٥٩/ ١٣٤): فما أتَى على أصحاب رسول الله ﷺ يوم كان أشدَّ منه.

قوله: **«فقال: إنّا نَتُوب إلى الله عزَّ وجلَّ»** زاد في رواية الزُّهْريّ: فبَرَكَ عمرُ على رُكبَته فقال: رَضِينا بالله رَبّاً وبالإسلام ديناً وبمحمَّدٍ رسولاً، وفي رواية قَتادةَ من الزِّيادة: نعوذ بالله من شرِّ الفتن[3].

وفي مُرسَل السُّدِّيّ عند الطَّبَريّ (٧/ ٨١) في نحو هذه القصَّة: فقامَ إليه عمر فقبَّل

---

(١) الحديث عند مسلم (٢٣٥٩) ليس فيه التصريح باسم سعد بن سالم، ولا الرجل من بني أسد.

(٢) رواية هشام ـ وهو الدستوائي ـ سلفت عند البخاري في الفتن برقم (٧٠٨٩)، ورواية سعيد بن بشير عند ابن أبي حاتم في «تفسيره» ٤/ ١٢١٨، ومثله في رواية سعيد بن أبي عروبة عند مسلم برقم (٢٣٥٩) (١٣٧).

(٣) رواية الزهري عن أنس ستأتي برقم (٧٢٩٤)، ورواية قتادة عنه سلفت برقم (٧٠٨٩- ٧٠٩١).

رِجلَه وقال: رَضِينا بالله ربّاً. فذكر مِثلَه وزادَ: وبالقرآن إماماً، فاعفُ عَفَا الله عنك، فلم يَزَلْ به حتَّى رَضِيَ.

وفي هذا الحديث غيرُ ما يَتعلَّق بالتَّرجمة: مُراقَبةُ الصَّحابة أحوالَ النبيّ ﷺ وشِدَّة إشفاقهم إذا غَضِبَ، خَشْيةَ أن يكون لأمرٍ يَعُمّ فيَعُمّهم، وإدلالُ عمر عليه، وجواز تقبيل رِجْل الرَّجُل[1]، وجواز الغضب في الموعظة، وبُروكُ الطّالب بين يَدَي مَن يستفيد منه، وكذا التّابع بين يَدَي المتبوع إذا سألَه في حاجة، ومشروعيَّة التعوُّذ من الفتن عند وجود شيءٍ قد يَظهَر منه قَرِينةُ وقوعها، واستعمال المُزاوَجة في الدُّعاء في قوله: اعفُ عَفَا الله عنك، وإلّا فالنبيُّ ﷺ مَعفوٌّ عنه قبل ذلك.

قال ابن عبد البَرّ: سُئلَ مالك عن معنى النَّهي عن كَثْرة السُّؤال، فقال: ما أدري أنَهى عن الذي أنتم فيه من السُّؤال عن النَّوازِل، أو عن مسألة الناسِ المالَ، قال ابن عبد البَرّ: الظّاهرُ الأوَّل، وأمّا الثّاني فلا معنى للتَّفرِقةِ بين كَثْرته وقِلَّته لا حيثُ يجوز ولا حيثُ لا يجوز، قال: وقيل: كانوا يَسألونَ عن الشيء ويُلِحُّونَ فيه إلى أن يُحرَّم، قال: وأكثر العلماء على أنَّ المراد كَثْرةُ السُّؤال عن النَّوازِل والأُغلوطات والتَّوليدات؛ كذا قال، وقد تقدَّم الإمامُ بشيءٍ من ذلك في كتاب العلم (٩٣).

الحديث الرابع:

٧٢٩٢- حدَّثنا موسى، حدَّثنا أبو عَوَانةَ، حدَّثنا عبدُ المَلِك، عن وَرّادٍ كاتبِ المغيرةِ، قال: كَتَبَ معاويةُ إلى المغيرةِ: اكتُبْ إليَّ ما سمعتَ مِن رسولِ الله ﷺ، فكَتَبَ إليه: إنَّ نبيَّ الله ﷺ كانَ يقولُ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ: «لا إلهَ إلّا الله وَحْدَه لا شَرِيكَ له، له المُلْكُ وله الحمدُ، وهو على كلِّ شيءٍ قَدِيرٌ، اللهُمَّ لا مانعَ لما أعطَيتَ، ولا مُعْطِيَ لما مَنَعْتَ، ولا يَنفَعُ ذا الجَدِّ منكَ الجَدُّ».

وكَتَبَ إليه: أنَّه كانَ يَنهَى عن قِيلَ وقالَ، وكَثْرةِ السُّؤال، وإضاعةِ المال، وكان يَنهَى عن

---

(١) هذا أخذه من مرسل السُّدِّي عند الطبري ٧/ ٨١، ولا يصحُّ لإرساله، ثم إن الإسناد إلى السُّدِّي ليس بذاك القويّ، فلا يتوجَّه الاحتجاج به.

عُقوقِ الأُمَّهاتِ، ووَأْدِ البناتِ، ومَنْعٍ وهاتِ.

قوله: «حدَّثنا موسى» هو ابن إسماعيل، وعبد الملِك: هو ابن عُمَير.

قوله: «وكَتَبَ إليه» هو معطوف على قوله: «فكَتَبَ إليه» وهو موصول بالسَّنَدِ المذكور، وقد أفرَدَ كثير من الرُّواة أحدَ الحديثَينِ عن الآخر، والغرضُ من إيراده هنا أنَّه كان يَنهَى عن قيلَ وقالَ وكَثْرةِ السُّؤال، وقد تقدَّم البحث في المراد بكَثْرة السُّؤال في كتاب الرِّقاق (٦٤٧٣) هل هو خاصٌّ بالمالِ أو بالأحكام، أو لأعمَّ من ذلك، والأَولى حَمْلُه على العُموم، لكن فيما ليس للسّائلِ به احتياجٌ كما تقدَّم ذِكرُه، وتقدَّم شرح الحديث الأوَّل في الدَّعَوات (٦٣٣٠)، والثّاني في الرِّقاق.

الحديث الخامس:

٧٢٩٣- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا حَمَّادُ بنُ زيدٍ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، قال: كنَّا عندَ عمرَ فقال: نُهِينا عن التكلُّفِ.

قوله: «عن أنس: كنَّا عند عمر فقال: نُهينا عن التكلُّف» هكذا أورَدَه مُختصَراً، وذكر الحُميديّ أنَّه جاءَ في رواية أُخرى عن ثابت عن أنس: أنَّ عمر قرأ: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ [عبس: ٣١] فقال: ما الأبُّ؟ ثمَّ قال: ما كُلِّفْنا، أو قال: ما أُمِرْنا/ بهذا. ٢٧١/١٣

قلت: هو عند الإسماعيليّ من رواية هشام عن ثابت، وأخرجه من طريق يونس بن عُبَيد عن ثابت بلفظ: أنَّ رجلاً سأل عمر بن الخطَّاب عن قوله: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ ما الأبُّ؟ فقال عمر: نُهينا عن التعمُّق والتكلُّف؛ وهذا أَولى أن يُكمَّل به الحديث الذي أخرجه البخاريُّ، وأَولى منه ما أخرجه أبو نُعَيم في «المستخرَج» من طريق أبي مسلم الكَجِّيّ عن سليمان بن حَرْب شيخ البخاريّ فيه، ولفظه: عن أنس: كنَّا عند عمر وعليه قميصٌ في ظَهْره أربع رِقَاع، فقرأ: ﴿ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴾ فقال: هذه الفاكهة قد عَرَفناها، فما الأبُّ؟ ثمَّ قال: مَهْ نُهينا عن التكلُّف.

وقد أخرجه عبد بن حُميدٍ في «تفسيره» عن سليمان بن حَرْب بهذا السَّند مِثلَه سواء،

وأخرجه أيضاً عن سليمان بن حرب عن حمَّاد بن سَلَمَةَ بَدَل حمَّاد بن زيد، وقال بعد قوله: فما الأبُّ: ثمَّ قال: يا ابنَ أمّ عمر، إنَّ هذا لهو التكلُّف، وما عليك أن لا تدري ما الأبُّ. وسليمان بن حَرْب سَمِعَ من الحمَّادَين، لكنَّه اختصَّ بحمَّادِ بن زيد، فإذا أُطلقَ قوله: حدَّثنا حمَّاد، فهو ابن زيد، وإذا رَوَى عن حمَّاد بن سَلَمَةَ نَسَبَه.

وأخرج عبد بن حُميدٍ أيضاً من طريق صالح بن كَيْسانَ عن الزُّهْريِّ عن أنس أنَّه أخبَرَه: أنَّه سَمِعَ عمر يقول: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ٢٧ وَعِنَبٗا﴾ الآية [عبس: ٢٧-٢٨] إلى قوله: ﴿وَأَبّٗا﴾ قال: كلّ هذا قد عرَفناه، فما الأبّ؟ ثمَّ رَمَى عَصاً كانت في يده ثمَّ قال: هذا لَعَمْرُ الله التكلُّف، اتَّبِعوا ما بُيِّنَ لكم من هذا الكتاب. وأخرجه الطَّبَريُّ من وجهَينِ آخَرينِ عن الزُّهْريِّ، وقال في آخره: اتَّبِعوا ما بُيِّنَ لكم في الكتاب، وفي لفظ: ما بُيِّنَ لكم فعليكم به، وما لا فدَعُوه.

وأخرج عبد بن حُميدٍ أيضاً من طريق إبراهيم النَّخَعيِّ عن عبد الرَّحمن بن زيد: أنَّ رجلاً سأَلَ عمر عن ﴿وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا﴾ فلمَّا رَآهم عمر يقولون أقبَلَ عليهم بالدِّرَّة.

ومن وجه آخَر عن إبراهيم النَّخَعيِّ قال: قرأ أبو بكر الصِّدّيق ﴿وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا﴾ فقيلَ: ما الأبُّ؟ فقيلَ: كذا وكذا، فقال أبو بكر: إنَّ هذا لهو التكلُّف، أيُّ أرض تُقِلُّني، أو أيُّ سَماء تُظِلُّني، إذا قلتُ في كتاب الله بما لا أعلمُ، وهذا مُنقَطِع بين النَّخَعيِّ والصِّدّيق.

وأخرج أيضاً من طريق إبراهيم التَّيْميّ: أنَّ أبا بكر سُئلَ عن الأبِّ ما هو؟ فقال: أيّ سَماء تُظِلّني، فذكر مِثله، وهو مُنقَطِع أيضاً، لكنَّ أحدهما يُقوِّي الآخَرَ.

وأخرج الحاكم في تفسير آل عِمران من «المستدرَك» (٢/ ٢٨٩) من طريق حُميدٍ عن أنس قال: قرأ عمرُ ﴿وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا﴾ فقال بعضهم كذا وقال بعضهم كذا، فقال عمر: دَعُونا من هذا، آمَنّا به كلٌّ من عند رَبّنا. وأخرج الطَّبَريُّ من طريق موسى بن أنس عن أنسٍ[1] نحوه، ومن طريق معاوية بن قُرَّة، ومن طريق قَتَادَةَ كلاهما عن أنس كذلك.

---

(١) قوله: «عن أنس» سقط من (س).

وقد جاءَ أنَّ ابن عبَّاس فَسَّرَ «الأبّ» عند عمر، فأخرج عبد بن حُميدٍ أيضاً من طريق سعيد بن جُبَير قال: كان عمر يُدْني ابنَ عبَّاس، فذكر نحو القصَّة الماضية (٤٩٦٩) في تفسير ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ وفي آخرها: وقال تعالى: ﴿أَنَّا صَبَبۡنَا ٱلۡمَآءَ صَبّٗا﴾ [عبس: ٢٥] إلى قوله: ﴿وَأَبّٗا﴾ قال: فالسَّبعة رِزقٌ لبني آدم، والأبُّ ما تأكُل الأنعام، ولم يَذكُر أنَّ عمر أنكَرَ عليه ذلك.

و أخرج الطَّبَريُّ (٣٠/ ٦٠) بسندٍ صحيح عن عاصم بن كُلَيب عن أبيه عن ابن عبَّاس قال: الأبُّ: ما تُنبِته الأرض ممَّا تأكُله الدَّوابّ، ولا يَأكُله الناس[1].

وأخرج عن عِدَّة من التَّابعينَ نحوه، ثمَّ أخرج من طريق عليّ بن أبي طَلْحة عن ابن عبَّاس بسندٍ صحيح قال: الأبُّ الثِّمار الرَّطْبة، وهذا أخرجه ابن أبي حاتم بلفظ: ﴿وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا﴾ قال: الثِّمار الرَّطبة، وكأنَّه سَقَطَ منه: «واليابِسَة»، فقد أخرج أيضاً من طريق عِكْرمة عن ابن عبَّاس بسندٍ حسن: الأبّ الحَشيش للبَهائم، وفيه قولٌ آخر أخرَجاه من طريق عطاء قال: كلّ شيء يَنبُت على وجه الأرض فهو أبٌّ؛ فعلى هذا فهو من العامِّ بعد الخاصّ.

ومن طريق الضَّحّاك قال: الأبّ كلّ شيء أنبَتَت الأرضُ سوى الفاكهة، وهذا أعمُّ من الأوَّل، وذكر بعض أهل اللُّغة أنَّ الأبّ: مُطلَق المرعَى، واستَشهَدَ بقولِ الشّاعر/ [2]: ٢٧٢/١٣

لـه دَعـوةٌ ميمونَـة رِيحُهـا الـصَّبَا بهـا يُنبِـت الله الحَـصيدةَ والأبَّـا

وقيل: الأبّ: يابِسُ الفاكهة، وقيل: إنَّه ليس بعربيٍّ، ويُؤيِّده خَفاؤُه على مِثل أبي بكر وعمر.

تنبيه: في إخراج البخاريّ هذا الحديث في هذا الباب مَصِير منه إلى أنَّ قول الصَّحابيّ:

---

(١) وأخرجه الحاكم ١/ ٤٣٨.

(٢) هو حرب بن رَيْطة السامي، قَدِمَ على النبي ﷺ وآمن به، وهذا البيت من أبيات له قالها في النبي ﷺ، وقد نقلها الحافظ ابن حجر في ترجمته من «الإصابة» (١٦٦١) عن «منح المدح» لابن سيد الناس، إلا أنه لم يذكرها بتمامها فلم يذكر هذا البيت فيها، وذكره الصفدي في ترجمة حرب من «الوافي بالوفيات».

أُمِرنا ونُهينا، في حُكْم المرفوع ولو لم يُضِفْه إلى النبيّ ﷺ، ومن ثَمَّ اقتَصَرَ على قوله: نُهينا عن التكلُّف، وحَذَفَ القصَّة.

٧٢٩٤- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهريِّ. وحدَّثني محمودٌ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، أخبرني أنسُ بنُ مالكٍ ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ خَرَجَ حينَ زاغَتِ الشمسُ، فصَلَّى الظُّهرَ، فلمَّا سَلَّمَ قامَ على المِنبرِ، فذَكَرَ السّاعةَ، وذَكَر أنَّ بينَ يَدَيها أُموراً عِظاماً، ثمَّ قال: «مَن أحَبَّ أنْ يَسألَ عن شيءٍ، فلْيَسألْ عنه، فوالله لا تَسْألوني عن شيءٍ إلا أخْبَرتُكم به ما دُمتُ في مَقَامي هذا»، قال أنسٌ: فأكثرَ الناسُ البُكاءَ، وأكثرَ رسولُ الله ﷺ أنْ يقولَ: «سَلُوني»، فقال أنسٌ: فقامَ إليه رجلٌ فقال: أينَ مَدْخَلي يا رسولَ الله؟ قال: «النارُ»، فقامَ عبدُ الله بنُ حُذَافةَ فقال: مَن أَبي يا رسولَ الله؟ قال: «أبوكَ حُذَافةُ» قال: ثمَّ أكثرَ أنْ يقولَ: «سَلُوني، سَلُوني»، فبَرَكَ عمرُ على رُكْبَتَيهِ فقال: رَضِينا بالله رَبّاً، وبالإسلامِ دِيناً، وبمحمَّدٍ ﷺ رسولاً، قال: فسَكَتَ رسولُ الله ﷺ حينَ قال عمرُ ذلك، ثمَّ قال رسولُ الله ﷺ: «أَوْلَى والذي نفسي بيَدِه، لقد عُرِضَتْ عليَّ الجنَّةُ والنارُ آنِفاً في عُرْضِ هذا الحائطِ وأنا أُصَلِّي، فلَمْ أرَ كاليومِ في الخيرِ والشرِّ».

الحديث السادس: وهو يتعلق بالقسم الثالث، وكذا السابعُ[1]: حديثُ أنس، وهو في معنى الحديث الرَّابع، وقد مضى شرحه[2].

أورَدَه من وجهَينِ عن الزُّهْريِّ وساقَه هنا على لفظ مَعمَر، وفي باب وقت الظُّهر من كتاب الصلاة (٥٤٠) بلفظِ شُعَيب، وهما مُتَقاربان، ووَقَعَ هنا: فأكثَرَ الأنصارُ البُكاءَ في رواية الكُشمِيهَنيّ، وفي رواية غيره: فأكثر الناسُ، وهي الصَّواب، وكذا وَقَعَ في رواية مَعمَر وغيره. ووَقَعَ هنا: فذكر السّاعةَ، وذكر أنَّ بين يَدَيها أُموراً عِظاماً، وفي رواية شُعَيب: وذكر أنَّ فيها أُموراً عِظاماً. وزاد هنا: فقامَ رجل فقال: أينَ مَدخَلي... إلى آخره. ووَقَعَ هنا:

(١) تحرَّف في (س) إلى: الرابع.

(٢) انظر حديث أبي موسى في هذا الباب(٧٢٩١).

وبمحمَّدٍ رسولاً، وفي رواية شُعَيب: ومحمَّد نبيّاً. ووَقَعَ هنا: فسَكَتَ حين قال ذلك عمر، ثمَّ قال النبيّ ﷺ: «أَولى»، وسَقَطَ هذا كلُّه من رواية شُعَيب.

قال المبرِّد: يُقال للرجلِ إذا أفلَتَ من مُعضِلة: أَولى لك، أي: كِدتَ تَهلِك، وقال غيره: هي بمعنى التَّهديد والوعيد.

٧٢٩٥- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحيمِ، أخبرنا رَوْحُ بنُ عُبادةَ، حدَّثنا شُعْبةُ، أخبرني موسى ابنُ أنسٍ قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ، قال: قال رجلٌ: يا نبيَّ الله، مَن أَبي؟ قال: «أبوكَ فلانٌ»، ونَزَلَت: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ ﴾ الآيةَ [المائدة: ١٠١].

الحديث السابع: حديث أنس أيضاً من رواية ابنه موسى عنه، وأورَدَه مُختصَراً، وقد تقدَّم ما فيه.

الحديث الثامن:

٧٢٩٦- حدَّثنا الحسنُ بنُ صَبّاحٍ، حدَّثنا شَبَابةُ، حدَّثنا وَرْقاءُ، عن عبدِ الله بنِ عبدِ الرَّحمنِ، سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ يقولُ: قال رسولُ الله ﷺ: «لَنْ يَبْرَحَ الناسُ يَتَساءَلونَ، حتَّى يقولوا: هذا اللهُ خالقُ كلِّ شيءٍ، فمَنْ خَلَقَ اللهَ؟».

قوله: «وَرْقاء» بقاف ممدود: هو ابن عمر اليَشكُريّ، وشيخه عبدُ الله بن عبد الرَّحمن: هو ابن مَعمَر بن حَزْم الأنصاريّ أبو طُوَالة ـ بضمِّ الطّاء المهمَلة ـ مشهور بكُنْيتِه.

قوله: «لن يَبْرَح الناس يَتَساءَلونَ» في رواية المُستَملي: «يَسألونَ»، وعند مسلم (١٣٤/ ٢١٢) في رواية عُرْوة عن أبي هريرةَ: «لا يزالُ الناسُ يَتَساءَلونَ».

قوله: «هذا اللهُ خالقُ كلِّ شيء» في رواية عُرْوة: «هذا خَلَقَ اللهُ الخلقَ»، ولمسلم أيضاً وهو في رواية البخاريّ في بَدْء الخلق (٣٢٧٦) من رواية عُرْوة أيضاً: «يأتي الشَّيطانُ العبدَ أو أحدكم فيقول: مَن خَلَقَ كذا وكذا، حتَّى يقول: مَن خلقَ رَبَّك؟» وفي لفظ لمسلم: «مَن خَلَقَ السماءَ؟ مَن خَلَقَ الأرضَ؟ فيقول: الله».

ولأحمد (٢١٨٦٧) والطَّبَرانيّ (٣٧١٩) من حديث خُزَيمةَ بن ثابت مِثلَه، ولمسلمٍ

(١٣٥/ ٢١٥) من طريق محمَّد بن سِيرِين عن أبي هريرةَ: «حتَّى يقولوا: هذا اللهُ خَلَقَنا»، وله في رواية يزيد بن الأصَمّ عنه: «حتَّى يقولوا: اللهُ خَلَقَ كلَّ شيء»، وفي رواية المختار بن فُلفُل عن أنس عن رسول الله ﷺ: «قال الله عزَّ وجلَّ: إنَّ أمَّتك لا تزالُ تقول: ما كذا وكذا، حتَّى يقولوا: هذا اللهُ خَلَقَ الخلقَ».

ولِلبَزّار (٨٨٠٠) من وجه آخَر عن أبي هريرةَ: «لا يزال الناس يقولون: كان الله قبلَ كلِّ شيء، فمَن كان قبله».

قال التُّورِبِشتيُّ: قوله: «هذا خَلَقَ اللهُ الخلقَ» يحتمل أن يكون هذا مفعولاً، والمعنى: حتَّى يُقال هذا القول، وأن يكون مُبتَدَأً حُذِفَ خبَرُه، أي: هذا الأمر قد عُلِمَ، وعلى اللَّفظ الأوَّل - يعني رواية أنس عند مسلم -: «هذا الله» مُبتَدَأ وخبَر، أو «هذا» مُبتَدَأ و«الله» عطفُ بيان و«خَلَقَ الخلقَ» خبره. قال الطِّيبيُّ: والأوَّل أَولى، ولكنَّ تقديره: هذا مُقرَّر معلوم، وهو أنَّ الله خَلَقَ الخلق وهو شيء، وكلُّ شيء مخلوق فمَن خَلَقَه، فيَظهَر ترتيب ما بعد الفاء على ما قبلها.

قوله: «فمَن خَلَقَ اللهَ؟» في رواية بَدْء الخلق: «مَن خَلَقَ رَبَّك؟» وزاد: «فإذا بَلَغَه فليَستَعِذ بالله وليَنتَه»، وفي لفظ لمسلمٍ (١٣٤/ ٢١٢): «فمَن وَجَدَ من ذلك شيئاً فليَقُل: آمَنتُ بالله»: وزاد في أُخرى: «ورُسُله»، ولأبي داود (٤٧٢٢) والنَّسائي (ك١٠٤٢٢) من الزِّيادة: «فقولوا: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ - السّورة - ثُمَّ ليَتفُل عن يَسارِه ثمَّ ليَستَعِذ»، ولأحمد (٢٦٢٠٣) من حديث عائشة: «فإذا وَجَدَ أحدكم ذلك فليَقُل: آمَنتُ بالله ورسوله، فإنَّ ذلك يَذهَب عنه».

ولمسلمٍ (١٣٥/ ٢١٥) في رواية أبي سَلَمةَ عن أبي هريرةَ نحو الأوَّل وزاد: فبَينَما أنا في المسجد إذ جاءَني ناس من الأعراب، فذكر سؤالهم عن ذلك، وأنَّه رَمَاهم بالحصا وقال: صَدَقَ خليلي، وله في/ رواية محمَّد بن سِيرِين عن أبي هريرةَ: صَدَقَ اللهُ ورسوله. ٢٧٣/١٣

قال ابن بَطّال: في حديث أنس الإشارةُ إلى ذَمّ كَثْرة السُّؤال لأنَّها تُفضي إلى المحذور

كالسُّؤالِ المذكور، فإنَّه لا يَنشَأ إلّا عن جهل مُفرِط، وقد وَرَدَ بزيادةٍ من حديث أبي هريرةَ بلفظ: «لا يزال الشَّيطان يأتي أحدكم فيقول: مَن خَلَقَ كذا؟ مَن خَلَقَ كذا؟ حتَّى يقول: مَن خَلَقَ اللهَ؟! فإذا وَجَدَ ذلك أحدكم فليَقُل: آمَنتُ بالله»، وفي رواية: «ذاكَ صريح الإيمان»[(١)]، ولعلَّ هذا هو الذي أراده الصَّحابيُّ فيما أخرجه أبو داود (٥١١١) من رواية سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرةَ قال: جاءَ ناس إلى النبيّ ﷺ من أصحابه فقالوا: يا رسول الله، إنّا نَجِدُ في أنفُسنا الشيءَ يَعظُم أن نَتكلَّم به، ما نُحِبّ أنَّ لنا الدُّنيا وأنا تَكلَّمنا به، فقال: «أوَقد وَجَدتُموه؟ ذاكَ صريحُ الإيمان»، ولابنِ أبي شَيْبة[(٢)] من حديث ابن عبَّاس: جاءَ رجل إلى النبيّ ﷺ فقال: إنّي أُحدِّث نفسي بالأمرِ لَأن أكون حُمَمَة أَحَبُّ إليَّ مَن أن أتكلَّم به، قال: «الحمد لله الذي رَدَّ أمرَه إلى الوَسوَسَة».

ثمَّ نَقَلَ عن الخطَّابيِّ المراد بصريحِ الإيمان: هو الذي يَعظُم في نفوسهم إن تَكلَّموا به، ويَمنَعهم من قَبُول ما يُلقِي الشَّيطان، فلولا ذلك لم يَتَعاظَمْ في أنفسهم حتَّى أنكَروه، وليس المراد أنَّ الوَسْوَسة نفسَها صريحُ الإيمان، بل هي من قِبَل الشَّيطان وكَيْده.

وقال الطِّيبيُّ: قوله: «نَجِدُ في أنفُسنا الشيء» أي: القَبيح، نحو ما تقدَّم في حديث أنس وأبي هريرة، وقوله: «يَعظُم أن نَتكلَّم به» أي: للعِلْمِ بأنَّه لا يَليق أن نعتقدَه، وقوله: «ذاكَ صريح الإيمان» أي: عِلمُكم بقبيحِ تلك الوَساوِس، وامتناع قَبُولكم، ووجودُكم النَّفْرةَ عنها، دليل على خُلوص إيمانكم، فإنَّ الكافر يُصِرّ على ما في قلبه من المحال ولا يَنفِر عنه.

وقوله في الحديث الآخَر: «فليَستَعِذ بالله ولْيَنتَهِ»[(٣)] أي: يَترُك التفكُّر في ذلك الخاطر ويستعيذ بالله إذا لم يَزُل عنه التفكُّر، والحِكْمة في ذلك: أنَّ العلم باستِغناءِ الله تعالى عن كلّ ما يُوَسوِسه الشَّيطان أمرٌ ضَرُوريّ، لا يحتاج للاحتجاجِ والمناظَرة، فإن وَقَعَ شيءٌ من ذلك

---

(١) والروايتان عند مسلم: الأولى برقم (١٣٤)، والثانية برقم (١٣٢).

(٢) كذا نسبه ابن بطَّال إلى ابن أبي شيبة فقط فقصَّر، فهو في «السُّنن» أيضاً كما سيأتي قريباً في تخريج الحافظ له، ولم نقف عليه فيما بين أيدينا من مصنفات ابن أبي شيبة.

(٣) الرواية التي في بدء الخلق (٣٢٧٦).

فهو من وَسوَسَة الشَّيطان، وهي غير مُتَناهية، فمهما عُورِضَ بحُجَّةٍ يَجِدُ مَسلَكاً آخر من المغالَطَة والاسترسال، فيُضيِّع الوقتَ إن سَلِمَ من فِتنَتِه، فلا تدبير في دَفْعه أقوى من الإلجاء إلى الله تعالى بالاستعاذَةِ به كما قال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ الآية [الأعراف:٢٠٠].

وقال في شرح الحديث الذي فيه: «فليَقُل: الله الأحد»: الصِّفات الثَّلاث مُنبِّهة على أنَّ الله تعالى لا يجوز أن يكون مخلوقاً، أمّا «أحد» فمعناه: الذي لا ثانيَ له ولا مِثْل، فلو فُرِضَ مخلوقاً، لم يكن أحداً على الإطلاق. وسيأتي مزيد لهذا في شرح حديث عائشة في أوَّل كتاب التَّوحيد (٧٣٧٥).

وقال المهلَّب: قوله: «صريح الإيمان» يعني: الانقطاع في إخراج الأمر إلى ما لا نهاية له، فلا بُدَّ عند ذلك من إيجاب خالقٍ لا خالقَ له؛ لأنَّ المتفكِّر العاقل يَجِد للمخلوقات كلِّها خالقاً لأثَرِ الصَّنْعة فيها والحَدَث الجاري عليها، والخالق بخِلَاف هذه الصِّفة، فوَجَبَ أن يكون لكلٍّ منها خالقٌ لا خالقَ له، فهذا هو صريح الإيمان، لا البحثُ الذي هو من كَيْد الشَّيطان المؤدّي إلى الحَيْرة.

وقال ابن بَطّال: فإن قال المُوَسوِس: فما المانع أن يَخلُق الخالقُ نفسَه، قيل له: هذا يَنقُضُ بعضُه بعضاً، لأنَّك أثبَتَّ خالقاً وأوجَبتَ وجودَه، ثمَّ قلت: يَخلُق نفسَه، فأوجَبتَ عَدمَه، والجمع بين كونه موجوداً معدوماً فاسِدٌ لتَناقُضِه، لأنَّ الفاعل يَتقدَّم وجودُه على وجود فعلِه، فيستحيل كَونُ نفسِه فِعلاً له. قال: وهذا واضح في حَلِّ هذه الشُّبهة، وهو يُفْضي إلى صريح الإيمان، انتهى ملخَّصاً موضَّحاً.

وحديث أبي هريرةَ أخرجه مسلم (١٣٢)، فعَزْوُه إليه أَولى، ولفظه: إنّا نَجِدُ في أنفُسنا ما يَتَعاظَم أحدُنا أن يتكلَّم به، قال: «وقد وَجَدتُموه؟» قالوا: نَعَم، قال: «ذاكَ صريحُ الإيمان»، وأخرج بعده من حديث ابن مسعود: سُئلَ النبيُّ ﷺ عن الوَسوَسَةِ فقال: «تلك مَحْضُ الإيمان».

وحديث ابن عبَّاس أخرجه أبو داود (٥١١٢) والنَّسائيُّ (ك١٠٤٣٤) وصَحَّحَه ابن حِبّان (١٤٧).

وقال ابن التِّين: لو جازَ لمختَرِع الشيءِ/ أن يكون له مُختَرِعٌ لَتَسَلسَلَ، فلا بُدَّ من الانتهاء ٢٧٤/١٣ إلى مُوجِدٍ قديم، والقديم: مَن لا يَتقدَّمه شيءٌ ولا يَصِحّ عَدمُه، وهو فاعلٌ لا مفعول، وهو الله تبارك وتعالى.

وقال الكِرْمانيُّ: ثَبَتَ أنَّ معرفةَ الله بالدَّليلِ فرضُ عينٍ أو كِفايةٍ، والطَّريق إليها بالسُّؤالِ عنها مُتَعيِّنٌ لأنَّها مُقدِّمَتها، لكن لمَّا عُرِفَ بالضَّرورةِ أنَّ الخالق غيرُ مخلوق، أو بالكَسْب الذي يُقارِب الصِّدق، كان السُّؤال عن ذلك تَعنُّتاً، فيكون الذَّمُّ يَتعلَّق بالسُّؤال الذي يكون على سبيل التَّعنُّت، وإلّا فالتَّوصُّل إلى معرفة ذلك وإزالة الشُّبهة عنه صريحُ الإيمان، إذ لا بدَّ من الانقطاع إلى مَن لا يكون له خالقٌ، دَفعاً للتَّسَلسُل.

وقد تقدَّم نحوُ هذا في صِفَة إبليس من بَدْء الخلق[1]، وما ذكره من ثُبوت الوجوب يأتي البحث فيه إن شاءَ الله تعالى في أوَّل كتاب التَّوحيد، ويُقال: إنَّ نحو هذه المسألة وَقَعَت في زمن الرَّشيد في قصَّة له معَ صاحب الهِند، وأنَّه كَتَبَ إليه: هل يَقدِر الخالق أن يَخلُق مِثلَه، فسأل أهلَ العلم، فبَدَرَ شابٌّ فقال: هذا السُّؤال مُحال، لأنَّ المخلوق مُحدَث والمحدَثُ لا يكون مِثلَ القديم، فاستَحالَ أن يقال: يَقدِر أن يَخلُق مِثلَه أو لا يَقدِر، كما يستحيل أن يُقال في القادر العالم: يَقدِر أن يصير عاجِزاً جاهلاً.

٧٢٩٧- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عُبَيدِ بنِ ميمونٍ، حدَّثنا عيسى بنُ يونُسَ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن ابنِ مسعودٍ ﷺ قال: كنتُ معَ النبيِّ ﷺ في حَرْثٍ بالمدينةِ، وهو يَتوكَّأُ على عَسِيبٍ، فمرَّ بنَفَرٍ منَ اليهودِ، فقال بعضُهم: سَلُوه عن الرُّوحِ، وقال بعضُهم: لا تَسْألوه، لا يُسمِعُكم ما تَكرَهونَ، فقاموا إليه فقالوا: يا أبا القاسمِ، حَدِّثْنا عن الرُّوحِ؟ فقامَ ساعةً يَنظُرُ، فعرَفتُ أنَّه يُوحَى إليه، فتأخَّرتُ عنه حتَّى صَعِدَ الوحيُ ثمَّ قال: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ

---

(١) انظر: ج٩/ ٦٣٠.

ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي ﴾ [الإسراء: ٨٥].

الحديث التاسع: حديث ابن مسعود في سؤال اليهود عن الرُّوح، وقد تقدَّم شرحه مُستوفًى في تفسير سورة سبحان (٤٧٢١).

وقوله في هذه الرِّواية: «فقامَ ساعة فنظَرَ، فعرَفتُ أنَّه يُوحَى إليه، فتأخَّرتُ حتَّى صَعِدَ الوحي» ظاهرٌ في أنَّه أجابَهم في ذلك الوقت، وهو يَرُدّ على ما وَقَعَ في «مغازي موسى بن عُقْبة» و«سِيَر سليمان التَّيْميّ»: أنَّ جوابه تَأخَّرَ ثلاثة أيام، وفي «سيرة ابن إسحاق»: أنَّه تأخَّرَ خمسة عشر يوماً، وسيأتي البحث في شيء منه بعد أربعة أبواب إن شاءَ الله تعالى[1].

٤ - باب الاقتداءِ بأفعال النبيِّ ﷺ

٧٢٩٨- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا سفيانُ، عن عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قال: اتَّخذَ النبيُّ ﷺ خاتَماً مِن ذهبٍ، فاتَّخذَ الناسُ خواتيمَ مِن ذهبٍ، فقال النبيُّ ﷺ: «إنِّي اتَّخذتُ خاتَماً مِن ذهبٍ» فنبَذَه وقال: «إنِّي لن ألْبَسه أبداً»، فنبَذَ الناسُ خَواتيمَهم.

قوله: «باب الاقتداء بأفعالِ النبيّ ﷺ» الأصل فيه قوله تعالى: ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقد ذهب جمعٌ إلى وجوبه لدخولِه في عُموم الأمر بقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾ [الحشر: ٧] وبقوله: ﴿فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١] وبقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوهُ ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، فيجب اتِّباعُه في فعله كما يجب في قوله، حتَّى يقوم دليل على النَّدْب أو الخُصُوصيَّة، وقال آخرونَ: يحتمل الوجوب والنَّدب والإباحة فيحتاج إلى القَرِينة، والجُمهور للنَّدبِ إذا ظَهَرَ وجه القُرْبة، وقيل: ولو لم يَظهَر، ومنهم مَن فَصَلَ بين التَّكرار وعَدمِه.

وقال آخَرونَ: ما يَفعَله ﷺ إن كان بياناً لمجمَلٍ، فحكمُه حكمُ ذلك المجمَل وجوباً أو نَدْباً أو إباحة، فإن ظَهَرَ وجه القُرْبة فللنَّدْب، وما لم يَظهَر فيه وجه التقرُّب فللإباحة، وأمّا تقريره على ما يُفعَل بحَضرَتِه فيَدُلّ على الجواز، والمسألة مبسوطة في أُصول الفقه.

---

(١) في «باب ما كان النبي ﷺ يُسأل مما لم ينزل عليه وحي...» إلى آخره.

ويَتعلَّق بها تَعارُضُ قوله وفعله، ويَتفَرَّع من ذلك حكمُ الخصائص وقد أُفرِدَت بالتَّصنيف، ولشيخِ شيوخنا الحافظ صلاح الدِّين العَلائيِّ فيه مُصنَّفٌ جليلٌ، وحاصل ما ذكر فيه ثلاثة أقوال: أحدها: يُقدَّم القول، لأنَّ له صيغةً تَتَضَمَّن المعاني بخِلَاف الفعل، ثانيها: الفعل، لأنَّه لا يَطرُقه من الاحتمال ما يَطرُق القول، ثالثها: يُفزَع إلى التَّرجيح، وكلُّ ذلك محلُّه/ ما ٢٧٥/١٣ لم تَقُم قَرينة تَدُلّ على الخَصُوصيَّة، وذهب الجمهور إلى الأوَّل، والحُجَّة له: أنَّ القول يُعبَّر به عن المحسوس والمعقول، بخِلَاف الفعل فيَختَصُّ بالمحسوس، فكان القول أتمَّ، وبأنَّ القول مُتَّفَق على أنَّه دليل بخِلَاف الفعل، ولأنَّ القول يَدُلّ بنفسِه بخِلَاف الفعل فيحتاج إلى واسطة، وبأنَّ تقديم الفعل يُفضي إلى ترك العمل بالقولِ، والعملُ بالقولِ يُمكِن معه العملُ بما دَلَّ عليه الفعل، فكان القول أرجَحَ بهذه الاعتبارات.

قوله: «حدَّثنا سُفْيان» هو الثَّوْريّ كما جَزَمَ به المِزّيُّ.

قوله: «عن ابن عمر» في رواية الإسماعيليّ من وجه آخَر عن أبي نُعَيم بسندِه: سمعتُ ابن عمر.

قوله: «فاتَّخذَ الناس خواتيمَ من ذهبَ» وفيه: فنَبذَه وقال: «إنّي لن ألبَسَه أبداً» فنَبَذَ الناسُ خواتيمهم، اقتصرَ على هذا المِثال لاشتمالِه على تَأسِّيهم به في الفعل والتَّرك، وقد تقدَّم شرح ما يَتعلَّق بخاتَمِ الذَّهَب في كتاب اللِّباس (٥٨٦٥).

قال ابن بَطّال بعد أن حكى الاختلاف في أفعاله عليه الصلاة والسَّلام مُحتَجّاً لمن قال بالوجوبِ بحديثِ الباب: لأنَّه خَلَعَ خاتَمَه فخَلَعوا خَواتمهم، ونَـزَعَ نعلَه في الصلاة فنَزَعوا[1]، ولمَّا أمَرَهم عام الحُدَيبية بالتَّحَلُّلِ وتَأَخَّروا عن المبادَرة رَجاءَ أن يَأذَن لهم في القتال، وأن يُنصَروا فيُكمِلوا عُمرَتهم، قالت له أمّ سَلَمةَ: اخرُجْ إليهم واحلِق واذبَح، ففَعَلَ فتابَعوه مُسرِعينَ[2]، فدَلَّ ذلك على أنَّ الفعل أبلَغُ من القول، ولمَّا نَهاهم عن

---

(١) أخرجه أحمد (١١١٥٣)، وأبو داود (٦٥٠) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) تقدم برقم (٢٧٣١).

الوِصَال قالوا: إنَّك تواصل، فقال: «إنّي أُطعَمُ وأُسقَى» فلولا أنَّ لهم الاقتداء به لَقال: وما في مُواصَلَتي ما يُبيح لكم الوِصال، لكنَّه عَدَلَ عن ذلك وبيَّن لهم وجه اختصاصه بالمواصَلة. انتهى، وليس في جميع ما ذكره ما يَدُلّ على المدَّعَى من الوجوب، بل على مُطلَق التَّأسّي به، والعلمُ عند الله تعالى.

٥- باب ما يُكرَه منَ التعمُّقِ والتنازع والغُلُوِّ في العلم، والغلّو في الدِّينِ والبِدَع

لقولِ الله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١].

٧٢٩٩- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا هشامٌ، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «لا تُواصِلوا» قالوا: إنَّكَ تواصلُ، قال: «إنّي لستُ مِثلَكم، إنّي أَبيتُ يُطْعِمُني رَبّي ويَسْقِيني» فلم يَنتَهُوا عن الوِصَال، قال: فواصَلَ بهِم النبيُّ ﷺ يومَينِ، أو لَيلَتَينِ، ثمَّ رَأَوُا الهلالَ، فقال النبيُّ ﷺ: «لو تَأَخَّرَ الهلالُ لَزِدتُكم» كالمُنْكي لهم.

قوله: «**باب ما يُكرَه من التعمُّق والتَّنازُع**» زاد غير أبي ذَرٍّ: في العِلم، وهو يَتعلَّق بالتَّنازُع والتعمُّق معاً، كما أنَّ قوله: والغُلوِّ في الدِّين والبِدَع، يتناولهما.

وقوله: «**لقولِ الله تعالى:** ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ﴾» صَدْرُ الآية يَتعلَّق بفُروع الدِّين، وهي المعبَّر عنه في التَّرجمة بالعلمِ وما بعده يَتعلَّق بأُصولِه، فأمّا التعمُّق: فهو بالمهمَلةِ وبتشديد الميم ثمَّ قاف، ومعناه: التَّشديد في الأمر حتَّى يَتَجاوَز الحدَّ فيه، وقد وَقَعَ شرحه في الكلام على الوِصال في الصيام[1]، حيثُ قال: «حتَّى يَدَعَ المتعمِّقونَ تَعمُّقَهم»، وأمّا التَّنازُع: فمن المنازَعَة، وهي في الأصل: المجاذَبة، ويُعبَّر بها عن المجادَلة، والمراد بها: المجادَلة عند الاختلاف في الحُكم إذا لم يَتَّضِح الدَّليل، والمذموم منه اللَّجَاجُ بعد قيام الدَّليل.

وأمّا الغُلوُّ: فهو المبالَغة في الشيء والتَّشديد فيه بتَجاوُزِ الحدّ، وفيه معنى التعمُّق، يقال: غَلَا

(١) انظر باب (٤٨): الوصال، ج ٦/ ٤٤٧.

في الشيء يَغلُو غُلوّاً، وغَلَا السِّعرُ يَغلُو غَلاءً: إذا جاوَزَ العادةَ، والسَّهمُ يَغلُو غَلْواً ـ بفتح ثمَّ سكون ـ: إذا بَلَغَ غايةَ ما يُرمَى. وورَدَ النَّهيُ عنه صريحاً فيما أخرجه النَّسائيُّ (٣٠٥٧) وابن ماجَهْ (٣٠٢٩)، وصَحَّحَه ابن خُزَيمةَ وابن حِبّان (٣٨٧١) والحاكم (١/ ٤٦٦) من طريق أبي العاليَة عن ابن عبَّاس قال: قال لي رسول الله ﷺ، فذكر حديثاً في حَصَى الرَّمْي، وفيه: «وإيّاكم والغُلوَّ في الدِّين، فإنَّما أهلَكَ مَن قبلكم الغُلوُّ في الدّين».

وأمّا البِدَع فهو جمع بِدْعة: وهي كلُّ شيء ليس له مِثالٌ تقدَّم، فيَشمَل لُغةً ما يُحمَد ويُذَمّ، ويَختَصّ في عُرْف أهل الشَّرع بما يُذَمّ، وإن وَرَدَت في المحمود فعلى معناها اللُّغَويّ، واستدلاله بالآيةِ يَنبَني على أنَّ لفظ أهل الكتاب للتَّعميم، ليتناوَلَ غيرَ اليهود والنَّصارى، أو يُحمَل على أنَّ تَناوُلها مَن عَدَا اليهود والنَّصارى بالإلحاق.

وذكر فيه سبعة أحاديث:

الحديث الأول: حديث أبي هريرة في النَّهي عن الوِصال، وقد تقدَّم شرحه في كتاب الصيام (١٩٦٥).

وقوله هُنا: «لو تَأخَّرَ الهلال لَزِدتُكم» وَقَعَ في حديث أنس الماضي في كتاب التَّمنّي (٧٢٤١): «ولو مُدَّ لي في الشَّهر لَواصَلتُ وِصالاً يَدَع المتعمِّقونَ تَعمُّقَهم»، وإلى هذه الرِّواية أشارَ في التَّرجمة، لكنَّه جَرَى على عادته في إيراد ما لا يُناسِب التَّرجمةَ ظاهراً إذا وَرَدَ في بعض طرقه ما يُعطي ذلك، وقد تقدَّم نحو هذا في كتاب الصيام بزيادةٍ فيه.

وقوله: «كالمُنْكي» بضمِّ الميم وسكون النُّون وبعد الكاف ياء ساكنة: من النِّكاية، كذا لأبي ذرٍّ عن السَّرَخسيّ، وعن المُستَملي براءٍ بَدَل الياء من الإنكار، وعلى هذا فاللّام في «لهم» بمعنى: على، وعن الكُشمِيهَنيِّ بفتح النُّون وتشديد الكاف المكسورة بعدها لام من النَّكال، وهي رواية الباقين، وقد مضى في كتاب الصيام (١٩٦٥) من طريق شُعَيب عن الزُّهْريِّ بلفظ: كالتَّنكيلِ لهم حين أبَوْا أن يَنتَهُوا.

الحديث الثاني:

٧٣٠٠- حدَّثنا عمرُ بنُ حَفْصِ بنِ غِياثٍ، حدَّثنا أَبي، حدَّثنا الأعمَش، حدَّثني إبراهيم التَّيْميُّ، حدَّثني أَبي قال: خَطَبَنا عليٌّ ﷺ على مِنْبرٍ مِن آجُرٍّ وعليه سيفٌ فيه صَحِيفةٌ مُعلَّقةٌ، فقال: والله ما عندَنا مِن كتابٍ يُقرَأُ إلا كتابُ الله وما في هذه الصَّحيفةِ، فنَشَرَها، فإذا فيها أسنانُ الإبلِ، وإذا فيها: «المدينةُ حَرَمٌ مِن عَيْرٍ إلى كذا، فمَنْ أَحدَثَ فيها حَدَثاً فعليه لَعْنةُ الله والملائكةِ والناسِ أجمعينَ، لا يَقبَلُ اللهُ منه صَرْفاً ولا عَدْلاً»، وإذا فيه: «ذِمّةُ المسلمينَ واحدةٌ يَسْعَى بها أدْناهم، فمَنْ أخْفَرَ مُسلماً فعليه لَعْنةُ الله والملائكةِ والناسِ أجمعينَ، لا يَقبَلُ الله منه صَرْفاً ولا عَدْلاً»، وإذا فيها: «مَنْ والَى قوماً بغيرِ إذْنِ مَوالِيهِ، فعليه لَعْنةُ الله والملائكةِ/ والناسِ أجمعينَ، لا يَقبَلُ الله منه صَرْفاً ولا عَدْلاً». ٢٧٦/١٣

قوله: «حَدَّثَني أَبي» هو يزيد بن شَرِيك التَّيْميُّ.

قوله: «خَطَبَنا عليُّ بن أبي طالب على مِنبَر من آجُرٍّ» بالمدِّ وضمّ الجيم وتشديد الراء: هو الطُّوب المشويّ، ويُقال له: آجُور[1]، بمَدٍّ وزيادة واو، وهو فارسيٌّ مُعرَّبٌ.

قوله: «فنَشَرَها» أي: فَتَحَها.

قوله: «فإذا فيها» يحتمل أن يكون عليٌّ دَفَعَها لمن قرأها، ويحتمل أن يكون قرأها بنفسِه.

قوله: «المدينة حَرَمٌ» تقدَّم شرح ما يَتعلَّق بذلك في أواخر الحجّ (١٨٧٠) مُستَوعَباً.

قوله: «ذِمَّة المسلمينَ واحدة» تقدَّم ما يَتعلَّق بذلك أيضاً في الجِزية والموادَعَة (٣١٧٢).

وقوله: «فمَن أخفَرَ» بالخاءِ المعجَمة والفاء، أي: غَدَرَ به، والهمزة للتَّعدية، أي: أزالَ عنه الخَفْر، وهو السِّتر.

قوله: «مَن والى قوماً بغيرِ إذْن مَوالِيهِ» تقدَّم ما يَتعلَّق به في الفرائض (٦٧٥٥)، وتقدَّم في أواخر كتاب الفرائض أنَّ الصَّحيفة المذكورة تَشتَمِل على أشياءَ غيرِ هذه/ من القِصاص والعَفْو وغير ذلك، والغَرَض بإيرادِ الحديث هنا لَعنُ مَن أحدَثَ حَدَثاً، فإنَّه وإن قُيِّد في ٢٧٩/١٣

(١) قوله: «له آجور» سقط من (س).

الخبر بالمدينة، فالحكم عامٌّ فيها وفي غيرها إذا كان من مُتعلِّقات الدِّين، وقد تقدَّم شرح ذلك في «باب حَرَم المدينة» في أواخر كتاب الحجّ (١٨٧٠).

وقال الكِرْمانيُّ: مُناسَبة حديث عليّ للتَّرجمةِ لعلَّه من جِهَة أنَّه يُستَفاد من قول عليٍّ: ما عندنا من كتاب يُقرَأ... إلى آخره، تَبكيتُ مَن تَنطَّعَ في الكلام، وجاءَ بغيرِ ما في الكتاب والسُّنَّة؛ كذا قال.

الحديث الثالث:

٧٣٠١- حدَّثنا عمرُ بنُ حَفْصٍ، حدَّثنا أَبي، حدَّثنا الأعمَشُ، حدَّثنا مُسلِمٌ، عن مسروقٍ قال: قالت عائشةُ رضي الله عنها: صَنَعَ النبيُّ ﷺ شيئاً تَرخَّصَ فيه وتَنزَّهَ عنه قومٌ، فبَلَغَ ذلك النبيَّ ﷺ، فحَمِدَ الله ثمَّ قال: «ما بالُ أقوامٍ يَتنزَّهونَ عن الشَّيءِ أصنَعُه؟! فوالله إنّي أَعلَمُهم بالله وأشَدُّهم له خَشْيةً».

قوله: «**عن الأعمَش، حدَّثنا مُسلِم**» هو ابن صُبَيح بمُهمَلةٍ وموحَّدة مُصغَّراً وآخره مُهمَلة، وهو أبو الضُّحَى مشهور بكُنيَتِه أكثر من اسمه، وقد وَقَعَ عند مسلم (١٢٧/٢٣٥٦) مُصرَّحاً به في رواية جَرير عن الأعمَش فقال: عن أبي الضُّحَى به، وهذا يُغْني عن قول الكِرْمانيّ: يحتمل أن يكون ابنَ صُبَيح، ويحتمل أن يكون ابنَ أبي عِمران البَطِين، فإنَّهما يرويان عن مسروق ويروي عنهما الأعمش، والسَّند المذكور إلى مسروق كلُّهم كوفيّونَ.

قوله: «**قال: قالت عائشةُ**» في رواية مسلم من عِدَّة طرق عن الأعمَش بسندِه: عن عائشة.

قوله: «**تَرخَّصَ فيه وتَنزَّهَ عنه قوم**» قد تقدَّم في «باب مَن لم يواجِه الناس» من كتاب الأدب (٦١٠١) هذا الحديث بسندِه ومَتْنه، وشَرَحتُه هناك، والمراد منه هنا: أنَّ الخير في الاتِّباع سواء كان ذلك في العَزيمة أو الرُّخصَة، وأنَّ استعمال الرُّخصة بقَصدِ الاتِّباع في المحَلِّ الذي وَرَدَت، أَولى من استعمال العزيمة، بل رُبَّما كان استعمالُ العزيمة حينَئذٍ

مرجوحاً كما في إتمام الصلاة في السَّفَر، وربَّما كان مذموماً إذا كان رَغْبةً عن السُّنَّة، كتَركِ المسح على الخُفَّين.

وأومَأَ ابن بَطّال إلى أنَّ الذي تَنزَّهوا عنه القُبْلة للصّائم، وقال غيره: لعلَّه الفِطرُ في السَّفَر، ونَقَلَ ابن التِّين عن الدَّاوُوديّ: أنَّ التنزُّه عمّا تَرخَّصَ فيه النبيُّ ﷺ من أعظم الذُّنوب، لأنَّه يَرى نفسَه أتقى لله من رسوله، وهذا إلحادٌ.

قلت: لا شَكَّ في إلحاد مَن اعتَقَدَ ذلك، ولكنَّ الذي اعتَلَّ به مَن أُشيرَ إليهم في الحديث أنَّه غُفِرَ له ما تقدَّم وما تَأخَّرَ، أي: فإذا تَرخَّصَ في شيء لم يكن مِثلَ غيره ممَّن لم يُغفَر له ذلك، فيحتاج الذي لم يُغفَر له إلى الأخذ بالعَزيمةِ والشِّدَّة ليَنجُوَ، فأعلَمَهم النبيُّ ﷺ أنَّه وإن كان غَفَرَ الله له، لكنَّه معَ ذلك أخشَى الناسِ لله وأتقاهم، فمهما فعَلَه ﷺ من عَزيمةٍ ورُخصَة فهو فيه في غاية التَّقوى والخَشْية، لم يَحمِله التفضُّل بالمغفِرةِ على ترك الجِدّ في العمل قياماً بالشُّكر، ومهما تَرخَّصَ فيه فإنَّما هو للإعانةِ على العزيمة ليَعمَلَها بنَشاطٍ، وأشارَ بقوله: «أعلَمُهم» إلى القوَّة العِلميَّة، وبقوله: «أشَدّهم له خَشْية» إلى القوَّة العَمليَّة، أي: أنا أعلَمُهم بالفَضْل وأَولاهم بالعمل به.

٧٣٠٢- حدَّثنا محمَّدُ بنُ مُقاتِلٍ، أخبرنا وكيعٌ، عن نافعِ بنِ عمرَ، عن ابنِ أبي مُلَيكةَ قال: كادَ الخَيِّرانِ أنْ يَهْلِكا أبو بكرٍ وعمرُ، لمَّا قَدِمَ على النبيِّ ﷺ وَفْدُ بني تَمِيمٍ أشارَ أحدُهما بالأقرَعِ بنِ حابسٍ الحَنْظَليِّ أخي بني مُجاشِعٍ، وأشارَ الآخَرُ بغيرِه، فقال أبو بكرٍ لعمرَ: إنَّما أرَدْتَ خِلافي، فقال عمرُ: ما أرَدْتُ خِلافَكَ، فارتَفَعَتْ أصواتُهما عندَ النبيِّ ﷺ، فنَزَلَت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ﴾ إلى قولِه: ﴿عَظِيمٌ﴾ [الحجرات: ٢-٣].

قال ابنُ أبي مُلَيكةَ: قال ابنُ الزُّبَير: فكان عمرُ بَعْدُ ـ ولم يَذكُرْ ذلك عن أبيه، يعني: أبا بكرٍ ـ إذا حَدَّثَ النبيَّ ﷺ بحديثٍ حَدَّثَه كأخي السِّرَار، لم يُسمِعْه حتَّى يَستَفهِمَه.

الحديث الرابع: حديث ابن أبي مُلَيكة في قصَّة أبي بكر وعمر في تأمير الأقرَع بن حابِسٍ أو القَعقاع بن مَعبَد على بني تميم، وفيه نَزَلَت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ﴾، وقد تقدَّم

شرحه مُستوفًى في تفسير سورة الحُجُرات (٤٨٤٥)، وأنَّ المقصود منه قوله تعالى في أوَّل السّورة: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾، ومن هنا تَظهَر مُناسَبتُه للتَّرجمة.

ونقلَ ابن التِّين عن الدَّاوُوديّ: إنَّ هذا الحديث مُرسَل، لم يَتَّصِلْ منه سوى شيء يسير، ومَن نَظَرَ إلى ما تقدَّم في الحُجُرات استغنَى بما فيه عن تَعقُّب كلامه.

وقوله: «وقال ابن أبي مُلَيكة: قال ابن الزُّبَير» هو موصول بالسَّنَدِ المذكور قبله، وقد وَقَعَت هذه الزِّيادة في رواية المُستَملي، وقد تقدَّم في تفسير الحُجُرات بعد قوله: فأنزَلَ الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ﴾ الآية، فقال ابن الزُّبَير... فذكره.

قوله: «فكان عمر بعدُ ـ ولم يَذكُر ذلك عن أبيه؛ يعني أبا بكر ـ إذا حَدَّثَ النبيَّ ﷺ...» إلى آخره، هكذا فَصَلَ بين قوله: «فكان عمر» في هذه الرِّواية وبين قوله: «إذا حَدَّثَ» بهذه الجملة، وهي «ولم يَذكُر ذلك عن أبيه»، وأخَّرَها في الرِّواية الماضية في الحُجُرات، ولفظه: فما كان يُسمِع رسولَ الله ﷺ حتَّى يَستَفهِمَه ولم يَذكُر ذلك عن أبيه.

٢٧٩/١٣ قوله: «حَدَّثَه كأخي السِّرَار» أمّا السِّرَار/ فبكسر السِّين المهمَلة وتخفيف الرَّاء، أي: الكلام السِّرّ، ومنه: المُسارَرَة، وأمّا قوله: «كأخي» فقال ابن الأثير: معنى قوله: «كأخي السِّرار»: كصاحبِ السِّرار، قاله الخطَّابيُّ، ونَقَلَ عن ثَعلَب: أنَّ المعنى: كالسِّرار، ولفظ «أخي» صِلَة، قال: والمعنى: كالمُناجِي سِرّاً. انتهى، وقال صاحب «الفائق»: لو قيل: إنَّ معنى قوله: «كأخي السِّرار»: كالمُسارِر، لكانَ وجهاً، والكاف في محلِّ نصب على الحال، وعلى ما مضى تكون صِفَةً لمصدَرٍ محذوف، وقوله: «لا يُسمِعه حتَّى يَستَفهِمه» تأكيد لمعنى قوله: «كأخي السِّرار» أي: يَخفِض صوته ويُبالِغ حتَّى يحتاج إلى استفهامه عن بعض كلامه.

وقال في «الفائق»: الضَّمير في «يُسمِعه» للكاف إن جُعِلَت صِفَة للمصدَر، وهو منصوب المحَلّ على الوَصْفيَّة، فإن أُعرِبَت حالاً فالضَّمير لها أيضاً إن قُدِّرَ مُضافاً، وليس قوله: «لا يُسمِعه» حالاً من النبيّ ﷺ، لرَكاكةِ المعنى حينئذٍ، والله أعلم.

٧٣٠٣- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن هشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن عائشةَ أمِّ المؤمنينَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال في مرضِه: «مُرُوا أبا بكرٍ يُصَلّي بالناسِ» قالت عائشةُ: قلتُ: إنَّ أبا بكرٍ إذا قامَ في مَقامِكَ لم يُسمِعِ الناسَ منَ البُكاءِ، فمُرْ عمرَ فلْيُصَلِّ، فقال: «مُرُوا أبا بكرٍ فلْيُصَلِّ بالناسِ»، فقالت عائشةُ: فقلتُ لحَفْصةَ: قولي: إنَّ أبا بكرٍ إذا قامَ في مَقامِكَ لم يُسمِعِ الناسَ منَ البُكاءِ، فمُرْ عمرَ فلْيُصَلِّ بالناسِ، ففَعَلَتْ حَفْصةُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّكُنَّ لأنتُنَّ صَوَاحبُ يوسُفَ، مُرُوا أبا بكرٍ فلْيُصَلِّ للنّاسِ»، فقالت حَفْصةُ لعائشةَ: ما كنتُ لأُصِيبَ منكِ خيراً.

٧٣٠٤- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا ابنِ أبي ذِئْبٍ، حدَّثنا الزُّهْريُّ، عن سَهْلِ بنِ سعدٍ السّاعدِيِّ قال: جاءَ عُوَيْمِرٌ إلى عاصمِ بنِ عَدِيٍّ فقال: أرأيتَ رجلاً وَجَدَ معَ امرأتِه رجلاً فيقتلُه، أتقتُلونَه به؟ سَلْ لي يا عاصمُ رسولَ الله ﷺ، فسألَه فكرِهَ النبيُّ ﷺ المسائلَ وعابَها، فرَجَعَ عاصمٌ فأخبَره أنَّ النبيَّ ﷺ كَرِهَ المسائلَ، فقال عُويمِرٌ: والله لآتِيَنَّ النبيَّ ﷺ، فجاءَ وقد أنزَلَ الله تعالى القرآنَ خَلْفَ عاصمٍ، فقال له: «قد أنزَلَ الله فيكم قرآناً» فدَعَا بهما فتقدَّما فتَلاعَنَا، ثمَّ قال عُوَيمِرٌ: كَذَبتُ عليها يا رسولَ الله إنْ أمْسَكتُها، ففارَقَها ولم يأمُرْه النبيُّ ﷺ بفِراقِها، فجَرَتِ السُّنَّةُ في المَتلاعنَينِ، وقال النبيُّ ﷺ: «انظُروها، فإنْ جاءَتْ به أحمرَ قَصِيراً/ مِثلَ وَحَرةٍ، فلا أُراه إلّا قد كَذَبَ، وإنْ جاءَتْ به أسحَمَ أعيَنَ ذا أَلْيَتَينِ، فلا أَحسَبُ إلا قد صَدَقَ عليها»، فجاءَتْ به على الأمرِ المكروه. ٢٧٧/١٣

٧٣٠٥- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسُفَ، حدَّثنا اللَّيثُ، حدَّثني عُقَيلٌ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: أخبرني مالكُ بنُ أَوْسٍ النَّصْرِيُّ، وكان محمَّدُ بنُ جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ ذَكَر لي ذِكْراً مِن ذلك، فدَخَلتُ على مالكٍ فسألتُه فقال: انطَلَقتُ حتَّى أدخُلَ على عمرَ، أتاه حاجبُه يَرْفا فقال: هل لكَ في عُثْمانَ وعبدِ الرَّحمنِ والزُّبَير وسعدٍ يَستأذِنونَ؟ قال: نَعَم، فدخلوا فسَلَّموا وجَلَسوا، فقال: هل لكَ في عليٍّ وعبَّاسٍ؟ فأَذِنَ لهما، قال العبَّاسُ: يا أميرَ المؤمنينَ، اقضِ بَيْني وبينَ الظّالِم ـ استَبّا ـ فقال الرَّهْطُ عُثْمانُ وأصحابُه: يا أميرَ المؤمنينَ، اقضِ بينَهما وأَرِحْ أحدَهما منَ الآخَرِ، فقال: اتَّئِدوا، أنشُدُكم بالله الذي بإذْنِه تقومُ السماءُ والأرضُ، هل تعلمونَ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا نُورَثُ، ما تَرَكْنا صَدَقةٌ»

يريدُ رسولُ الله ﷺ نفسَه؟ قال الرَّهْطُ: قد قال ذلك، فأقْبَلَ عمرُ على عليٍّ وعبَّاسٍ فقال: أنشُدُكما بالله هل تعلمانِ أنَّ رسولَ الله ﷺ قال ذلك؟ قالا: نَعَم.

قال عمرُ: فإنِّي مُحدِّثُكم عن هذا الأمرِ، إنَّ الله كانَ خَصَّ رسولَه ﷺ في هذا المال بشيءٍ لم يُعطِه أحداً غيرَه، فإنَّ اللهَ يقولُ: ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ﴾ الآية [الحشر: ٦]، فكانت هذه خالصةً لرسولِ الله ﷺ، ثمَّ والله ما احتازَها دُونَكم، ولا استَأْثَرَ بها عليكم، وقد أعطاكُمُوها وبثَّها فيكم، حتَّى بَقِيَ منها هذا المالُ، وكان النبيُّ ﷺ يُنفِقُ على أهلِه نَفَقةَ سَنَتِهم مِن هذا المال، ثمَّ يأخُذُ ما بَقِيَ فيجعلُه مَجعَلَ مالِ الله، فعَمِلَ النبيُّ ﷺ بذلك حياتَه، أنشُدُكم بالله، هل تعلمونَ ذلك؟ فقالوا: نَعَم، ثمَّ قال لعليٍّ وعبَّاسٍ: أنشُدُكما الله هل تعلمانِ ذلك؟ قالا: نَعَم، ثمَّ تَوَفَّى اللهُ نبيَّه ﷺ فقال أبو بكرٍ: أنا وليُّ رسولِ الله ﷺ، فقَبَضَها أبو بكرٍ، فعَمِلَ فيها بما عَمِلَ فيها رسولُ الله ﷺ وأنتُما حينَئذٍ ـ فأقبَلَ على عليٍّ وعبَّاسٍ ـ تَزْعُمانِ أنَّ أبا بكرٍ فيها كذا، واللهُ يَعلَمُ أنَّه فيها صادِقٌ بارٌّ راشدٌ تابعٌ للحقِّ، ثمَّ تَوَفَّى اللهُ أبا بكرٍ، فقلتُ: أنا وليُّ رسولِ الله ﷺ وأبي بكرٍ، فقَبَضتُها سنتَينِ أعمَلُ فيها بما عَمِلَ به رسولُ الله ﷺ وأبو بكرٍ، ثمَّ جِئتُماني وكَلِمَتُكما على كلمةٍ واحدةٍ، وأمرُكما جميعٌ، جِئتَني تَسْأَلُني نَصِيبَكَ مِن ابنِ أخِيكَ، وأتاني هذا يَسْأَلُني نَصِيبَ امرأتِه مِن أبيها، فقلتُ: إنْ شئتُما دَفَعتُها إليكما على أنَّ عليكما عَهْدَ الله ومِيثاقَه، تَعمَلانِ فيها بما عَمِلَ به رسولُ الله ﷺ، وبما عَمِلَ فيها أبو بكرٍ، وبما عَمِلتُ فيها منذُ وَلِيتُها، وإلّا فلا تُكلِّماني فيها، فقلتُما: ادفَعْها إلينا بذلك، فدَفَعتُها إليكما بذلك، أنشُدُكم بالله هل دَفَعتُها إليهما بذلك؟ قال الرَّهْطُ: نَعَم، فأقبَلَ على عليٍّ وعبَّاسٍ فقال: أنشُدُكما بالله هل دَفَعتُها إليكما بذلك؟ قالا:/ نَعَم، قال: أفتَلْتَمِسانِ منِّي قضاءً غيرَ ذلك؟ فوالَّذي بإذْنِه تقومُ السماءُ والأرضُ لا أَقْضِي فيها قضاءً غيرَ ذلك حتَّى تقومَ السّاعةُ، فإنْ عَجَزتُما عنها فادفَعَاها إليَّ فأنا أَكفِيكُماها. ٢٧٨/١٣

الحديث الخامس: حديث عائشة في أمر أبي بكر بالصلاةِ بالناس، وفيه مُراجَعَة عائشة وحَفْصة، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في أبواب الإمامة من كتاب الصلاة (٦٦٤و٦٧٩) والمقصود

منه بيانُ ذَمّ المخالَفة، وقال ابن التِّين: وفيه أنَّ أوامرَه على الوجوب، وأنَّ في مُراجَعته فيما يَأمُر به بعضَ المكروه. قلت: وليس ما ادَّعاه من دليل الوجوب ظاهراً.

الحديث السادس: حديث سهل بن سعد في قصَّة المتَلاعِنَين، وقد مضى شرحه مُستوفًى في كتاب اللِّعان (٥٣٠٨)، والمقصود منه هنا: فكَرِهَ النبيُّ ﷺ المسائلَ وعابَها، ووَقَعَ في رواية الكُشمِيهَنيّ: وعابَ، بحذفِ المفعول.

الحديث السابع: حديث مالك بن أَوْس في قصَّة العبَّاس وعليٍّ ومُنازَعَتهما عند عمر في صَدَقة رسول الله ﷺ، وقد تقدَّم شرحه مُستوفًى في فرض الخُمُس (٣٠٩٤)، والمقصود منه هنا بيانُ كراهيَة التَّنازُع، ويَدُلّ عليه قولُ عثمان ومَن معه: يا أمير المؤمنين، اقضِ بينهما وأرِحْ أحدَهما من الآخَر، فإنَّ الظَّنَّ بهما أنَّهما لم يتنازَعا إلّا ولكلٍّ منهما مُستنَد في أنَّ الحقّ بيَدِه دون الآخَر، فأفضَى ذلك بهما إلى المخاصَمَة، ثمَّ المحاكَمَة التي لولا التَّنازُعُ لكانَ اللّائقُ بهما خِلَاف ذلك.

وقوله في هذه الطَّريق: «**اتَّئِدوا**» بتشديد المثنَّاة بعدها همزة مكسورة، أي: استَمهِلوا.

وقوله: «**أنشُدُكم بالله**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: أنشُدُكم اللهَ، بحذفِ الباء وهو جائز.

وقوله: «**ما احتازَها**» بالمهمَلةِ ثمَّ الزّاي، وللكُشمِيهَنيّ بالمعجَمةِ ثمَّ الرّاء، والأوَّل أولى.

وقوله: «**وكان يُنفِق**» وللكُشمِيهَنيّ: فكان، بالفاءِ وهو أَولى.

وقوله: «**فأقبَلَ على عليٍّ**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: ثُمَّ أقبَلَ.

وقوله: «**تَزعُمان أنَّ أبا بكر فيها كذا**» هكذا هنا وَقَعَ بالإبهام، وقد بيَّنتُ في شرح الرِّواية الماضية في فرض الخُمُس أنَّ تفسير ذلك وَقَعَ في رواية مسلم (٤٩/١٧٥٧)، وخَلَت الرِّواية المذكورة عن ذلك إبهاماً وتفسيراً، ويُؤخَذ ممَّا سأذكرُه عن المازَرِيّ وغيره من تأويل كلام العبَّاس ما يُجاب به عن ذلك، وبالله التَّوفيق.

قال ابن بَطّال: في أحاديث الباب ما تَرجَمَ له من كراهية التَّنطُّع والتَّنازُع، لإشارَتِه إلى ذَمِّ مَن استَمرَّ على الوِصَال بعد النَّهي، ولإشارةِ عليٍّ إلى ذَمّ مَن غَلَا فيه فادَّعَى أنَّ النبيّ ﷺ

خَصَّه بأُمورٍ من عِلم الدِّيانة دون غيره، وإشارته ﷺ إلى ذَمّ مَن شَدَّدَ فيما تَرخَّصَ فيه، وفي قصَّة بني تميم ذَمُّ التَّنازُع المؤدّي إلى التَّشاجُر، ونِسبةُ أحدهما الآخرَ إلى قَصْد مُخالَفته، فإنَّ فيه إشارة إلى ذمِّ كلِّ حالة تؤُول بصاحبها إلى افتراق الكَلِمة أو المعاداة. وفي حديث عائشة إشارة إلى ذمِّ التعسُّف في المعاني التي خَشْيتها من قيام أبي بكر مَقامَ رسول الله ﷺ.

قال ابن التِّين: معنى قوله في هذه الرِّواية: «استَبَّا» أي: نَسَبَ كلُّ واحد منهما الآخَرَ إلى أنَّه ظَلَمَه، وقد صَرَّحَ بذلك في هذه الرِّواية بقوله: اقضِ بيني وبين هذا الظّالم، قال: ولم يُرِدْ أنَّه يَظلِم الناس، وإنَّما أرادَ ما تَأوَّلَه في خُصوص هذه القصَّة، ولم يُرِدْ أنَّ علياً سَبَّ العبَّاس بغيرِ ذلك لأنَّه صِنْوُ أبيه، ولا أنَّ العبَّاس سَبَّ علياً بغيرِ ذلك، لأنَّه يَعرف فضلَه وسابقَتَه.

وقال المازَرِيّ: هذا اللَّفظ لا يَليق بالعبَّاسِ وحاشا علياً من ذلك، فهو سَهوٌ من الرُّواة، وإن كان لا بدَّ من/ صِحَّته فليُؤوَّل بأنَّ العبَّاس تَكلَّمَ بها لا يَعتَقِد ظاهرَه مُبالَغةً في الزَّجر، ورَدْعاً لما يَعتَقِد أنَّه مخطئ فيه، ولهذا لم يُنكِرْه عليه أحد من الصَّحابة لا الخليفةُ ولا غيره، معَ تَشَدُّدهم في إنكار المنكَر، وما ذاكَ إلّا أنَّهم فَهِموا بقَرِينة الحال أنَّه لا يريد به الحقيقة. ٢٨١/١٣

انتهى، وقد مضى بعضُ هذا في شرح الحديث في فَرْض الخُمُس، وفيه أنَّني لم أَقِفْ في شيء من طرق هذه القصَّة على كلام لعليٍّ في ذلك، وإن كان المفهوم من قوله: «استَبّا» بالتَّثنيةِ أن يكون وَقَعَ منه في حَقِّ العبَّاس كلام.

وقال غيره: حاشا علياً أن يكون ظالماً والعبَّاسُ أن يصير ظالماً بنِسْبة الظُّلم إلى عليٍّ وليس بظالمٍ، وقيل: في الكلام حذفٌ تقديره: أي: هذا الظّالم إن لم يُنصِفْ، أو التَّقدير: هذا كالظّالم، وقيل: هي كَلِمة تُقال في الغضب لا يُراد بها حقيقتُها، وقيل: لمَّا كان الظُّلم يُفسَّر بأنَّه وضعُ الشيء في غير موضعه، تَناوَلَ الذَّنبَ الكبير والصَّغير، وتَناوَلَ الخَصْلة المباحة التي لا تَليق عُرفاً، فيُحمَلَ الإطلاق على الأخيرة، والله أعلم.

٦- باب إثمِ مَن آوَى مُحدِثاً

رواه عليٌّ، عن النبيِّ ﷺ.

٧٣٠٦- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا عبدُ الواحدِ، حدَّثنا عاصمٌ قال: قلتُ لأنسٍ: أحَرَّمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ؟ قال: نَعَم، ما بينَ كذا إلى كذا «لا يُقْطَعُ شَجَرُها، مَن أحدَثَ فيها حَدَثاً، فعليه لَعْنَةُ الله والملائكةِ والناسِ أجمعينَ».

قال عاصمٌ: فأخبرني موسى بنُ أنسٍ أنَّه قال: «أو آوَى مُحدِثاً».

قوله: «**باب إثم مَن آوى مُحدِثاً**» بضمِّ أوَّله وسكون الحاء المهمَلة وبعد الدّال مُثلَّثة، أي: أحدَثَ المعصيةَ.

قوله: «**رواه عليٌّ، عن النبيّ ﷺ**» تقدَّم موصولاً في الباب الذي قبله (٧٣٠٠).

وعبد الواحد في حديث أنس: هو ابن زياد، وعاصم: هو ابن سليمان المعروف بالأَحوَل.

وقوله: «**قال عاصم: فأخبَرني**» هو موصولٌ بالسَّندِ المذكور.

قوله: «**موسى بن أنس**» ذكر الدّارَقُطنيُّ أنَّ الصَّواب: عن عاصم عن النَّضر بن أنس، لا عن موسى، قال: والوَهمُ فيه من البخاريّ أو شيخه، قال عِيَاض: وقد أخرجه مسلم (١٣٦٦) على الصَّواب. قلت: إن أرادَ أنَّه قال: عن النَّضر، فليس كذلك، فإنَّه إنَّما قال لمَّا أخرجه: عن حامد ابن عُمَير عن عبد الواحد عن عاصم عن ابن أنس، فإن كان عِيَاض أرادَ أنَّ الإبهام صوابٌ، فلا يَخفَى ما فيه، والذي سَمّاه النَّضرَ هو مُسدَّد عن عبد الواحد، كذا أخرجه في «مُسنَده»، وأبو نُعَيم في «المستخرَج» من طريقه، وقد رواه عَمرو بن أبي قيس عن عاصم فبيَّن أنَّ بعضه عنده عن أنس نفسه، وبعضه عن النَّضر ابن أنس عن أبيه، أخرجه أبو عَوَانة في «مُستَخرَجه» وأبو الشَّيخ في كتاب «التَّرهيب» جميعاً من طريقه عن عاصم عن أنس، قال عاصم: ولم أسمَعْ من أنس: «أو آوَى مُحدِثاً» فقلت للنَّضر: ما سمعتَ هذا؟ يعني القَدْر الزّائد من أنس، قال: لكنّي سمعتُه منه أكثرَ من مئة مرَّة.

وقد تقدَّم شرح حديثَي عليّ وأنس في أواخر الحجّ في أوَّل فضائل المدينة في «باب حَرَم

المدينة» (١٨٧٠و١٨٦٧)، وذكرتُ هناك رواية من رَوَى هذه الزِّيادة عن عاصم عن أنس بدون الواسطة، وأنَّه مُدرَج، وبالله التَّوفيق.

قال ابن بَطّال: دَلَّ الحديثُ على أنَّ مَن أحدَثَ حَدَثاً أو آوَى مُحدِثاً في غير المدينة، أنَّه غير مُتوَعَّد بمِثلِ ما تُوُعِّد به مَن فعل ذلك بالمدينة، وإن كان قد عُلِمَ أنَّ مَن آوَى أهل المعاصي أنَّه يُشارِكهم في الإثم، فإنَّ مَن رَضِيَ فعل قوم وعَمَلهم التَحَقَ بهم، ولكن خُصَّت المدينة بالذِّكرِ لشَرَفِها، لكَونِها مَهبِطَ الوحي ومَوطِنِ الرَّسول عليه الصلاة والسَّلام، ومنها انتَشَرَ الدِّين في أقطار الأرض، فكان لها بذلك مزيدُ فضلٍ على/ غيرها. وقال غيره: السِّرُّ في تخصيص المدينة بالذِّكرِ: أنَّها كانت إذ ذاكَ مَوطِنَ النبيّ ﷺ، ثمَّ صارَت موضعَ الخلفاء الرَّاشِدينَ. ٢٨٢/١٣

٧- باب ما يُذكَرُ مِن ذَمِّ الرَّأْيِ وتكلُّفِ القِياس

﴿ وَلَا تَقْفُ ﴾: لا تَقُل ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ [الإسراء: ٣٦].

قوله: «باب ما يُذكَر من ذمِّ الرَّأْي» أي: الفتوَى بما يُؤَدِّي إليه النَّظَر، وهو يَصدُق على ما يوافقُ النَّصَّ وعلى ما يُخالِفه، والمذموم منه ما يُوجَد النَّصُّ بخِلَافه، وأشارَ بقوله: «مِن» إلى أنَّ بعض الفَتوَى بالرَّأي لا تُذَمُّ، وهو إذا لم يُوجَد النَّصُّ من كتاب أو سُنَّة أو إجماع.

وقوله: «وتَكلُّف القياس» أي: إذا لم يَجِد الأُمور الثَّلاثة واحتاجَ إلى القياس، فلا يتكلَّفُه بل يستعمله على أوضاعه، ولا يَتعَسَّف في إثبات العِلَّة الجامعة التي هي من أركان القياس، بل إذا لم تكن العِلَّة الجامعة واضحة، فليَتمسَّكْ بالبراءَة الأصليَّة، ويَدخُل في تَكلُّف القياس ما إذا استَعمَلَه على أوضاعه معَ وجود النَّصّ، وما إذا وَجَدَ النَّصَّ فخالَفَه وتَأوَّلَ لمخالَفَتِه شيئاً بعيداً، ويَشتَدّ الذَّمُّ فيه لمن يَنتَصِر لمن يُقلِّده، معَ احتمال أن لا يكونَ الأوَّل اطَّلَعَ على النَّصّ.

قوله: «﴿ وَلَا تَقْفُ ﴾: لا تَقُلْ ﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾» احتَجَّ لما ذكره من ذَمّ التكلُّف بالآية، وتفسير القَفْو بالقولِ من كلام ابن عبَّاس، فيما أخرجه الطَّبَريُّ وابن أبي حاتم من

طريق عليّ بن أبي طَلْحة عنه، وكذا قال عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عن قَتادَةَ: ﴿وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾: لا تَقُل: رأيتُ، ولم تَرَ، وسمعتُ ولم تَسمَع، والمعروف: أنَّه الاتِّباع، وقد تقدَّم في حديث موسى والخَضِر: فانطَلَقَ يَقفُو أثَره[1]، أي: يَتبَعه، وفي حديث الصَّيد: يَقتَفي أثره[2]، أي: يَتبَع.

وقال أبو عُبَيدة: معناه: لا تَتَّبِع ما لا تعلمُ وما لا يعنيك، وقال الرَّاغِب: الاقتفاء: ٢٨٣/١٣ اتِّباع/ القَفَا، كما أنَّ الارتداف: اتِّباع الرِّدْف، ويُكنَى بذلك عن الاغتياب وتَتبُّع المعايب، ومعنى ﴿وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾: لا تَحكم بالقِيافَةِ والظَّنّ، والقِيافَةُ مقلوبٌ عن الاقتفاء، نحو: جَذَبَ وجَبَذَ، وسَبَقَه إلى نحو هذا الأخير الفَرّاءُ، وقال الطَّبَريُّ بعد أن نَقَلَ عن السَّلَف أنَّ المراد شهادة الزُّور أو القول بغيرِ عِلْم أو الرَّمي بالباطل: هذه المعاني مُتَقاربة، وذكر قول أبي عُبَيدة، ثمَّ قال: أصل القَفْو: العَيْب، ومنه حديث الأشعَث بن قيس رَفَعَه: «لا نَقفُو أُمَّنا ولا نَنتَفي من أَبينا»[3]، ومنه قول الشّاعر:

ولا أَقفُــــو الحواضِــــنَ إن قُفِينـــا

ثمَّ نَقَلَ عن بعض الكوفيّينَ: أنَّ أصله القِيافَة: وهي اتِّباع الأثَر، وتُعقِّبَ بأنَّه لو كان كذلك لكانت القراءَة بضمِّ القاف وسكون الفاء، لكن زَعَمَ أنَّه على القَلْب، قال: والأَولى بالصَّوابِ الأوَّل. انتهى، والقراءَة التي أشارَ إليها نُقِلَت في الشَّواذِّ عن معاذ القارئ.

واستَدَلَّ الشافعيّ للرَّدِّ على مَن يُقدِّم القياس على الخبر بقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] قال: معناه والله أعلم: اتَّبِعوا في ذلك ما قال الله ورسولُه، وأورَدَ البَيهَقيُّ[4] هنا حديث ابن مسعود: ليس عام إلّا الذي بعده شَرٌّ منه، لا أقول: عامٌ

---

(١) تقدم حديث موسى والخضر برقم (٣٤٠٠)، وليس فيه الحرف المذكور، ولم نقف عليه مخرَّجاً فيما بين أيدينا من مصادر.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود (٢٨٥٣).

(٣) أخرجه أحمد (٢١٨٣٩) و(٢١٨٤٥)، وابن ماجه (٢٦١٢).

(٤) في «المدخل» (٢٠٥)، وأخرجه أيضاً الدارمي (١٨٨) وغيره، وإسناده ضعيف.

أخصَبُ من عام، ولا أميرٌ خير من أمير، ولكن ذهابُ العلماء، ثمَّ يَحدُث قوم يقيسونَ الأُمور بآرائهم فيُهدَم الإسلام.

٧٣٠٧- حدَّثنا سعيدُ بنُ تَلِيدٍ، حدَّثني ابنُ وَهْب، حدَّثني عبدُ الرَّحمنِ بنُ شُرَيح وغيرُه، عن أبي الأسوَدِ، عن عُرْوةَ قال: حَجَّ علينا عبدُ الله بنُ عَمرٍو، فسمعتُه يقولُ: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «إنَّ الله لا يَنزِعُ العِلْمَ بعدَ أنْ أَعطاكُمُوه انتِزاعاً، ولكنْ يَنتَزِعُه منهم معَ قَبْضِ العلماءِ بعِلْمِهم، فيَبقَى ناسٌ جُهّالٌ يُستفتَوْنَ، فيُفْتُونَ برأْيِهم، فيَضِلُّونَ ويُضِلُّونَ».

فحَدَّثتُ عائشةَ زَوْجَ النبيِّ ﷺ، ثمَّ إنَّ عبدَ الله بنَ عَمرٍو حَجَّ بَعْدُ، فقالت: يا ابنَ أُخْتي، انطَلِقْ إلى عبدِ الله فاستَثبِتْ لي منه الذي حَدَّثْتَني عنه، فجِئتُه فسألتُه، فحدَّثَني به كنحوِ ما حدَّثَني، فأتيتُ عائشةَ فأخْبَرتُها، فعَجِبَت، فقالت: والله لقد حَفِظَ عبدُ الله بنُ عَمرٍو.

قوله: «**حدَّثنا سعيد بن تَلِيد**» بمُثنّاةٍ ثمَّ لام وزن عَظِيم، وهو سعيد بن عيسى بن تَليد، نُسِبَ إلى جَدّه، يُكنَى أبا عثمان رُعَينيٌّ[1]، بمُهمَلةٍ ثمَّ نون مُصغَّر، وهو من المِصريّينَ الثِّقات الفُقَهاء، وكان يَكتُب للحُكّام.

قوله: «**عبد الرَّحمن بن شُرَيح**» هو أبو شُرَيح الإسكَندَرانيّ، بمُعجَمةٍ أوَّله ومُهمَلة آخره، وهو ممَّن وافَقَت كُنْيتُه اسمَ أبيه.

قوله: «**وغيره**» هو ابن لَهِيعة أبهَمَه البخاريُّ لضَعفِه، وجَعَلَ الاعتماد على رواية عبد الرَّحمن، لكن ذكر الحافظ أبو الفضل محمَّد بن طاهر في الجزء الذي جَمَعَه في الكلام على حديث معاذ بن جبل في القياس: أنَّ عبد الله بن وَهْب حَدَّثَ بهذا الحديث عن أبي شُرَيح وابن لَهِيعة جميعاً، لكنَّه قَدَّمَ لفظَ ابن لَهِيعة وهو مِثلُ اللَّفظ الذي هنا، ثمَّ عَطَفَ عليه رواية أبي شُرَيح فقال: بذلك.

قلت: وكذلك أخرجه ابن عبد البَرّ في «بيان العلم» (١٩٩٤) من رواية سَحْنون عن

---

(١) وقع هنا غير ما تحريفٍ في الأصلين و(س)، والصواب ما أثبتناه وهو الموافق لما في ترجمة سعيد من كتب التراجم.

ابن وَهْب عن ابن لَهِيعة فساقَه، ثمَّ قال: قال ابن وَهْب: وأخبَرني عبد الرَّحمن بن شُرَيح عن أبي الأسوَد عن عُرْوة عن عبد الله بن عَمرو بذلك، قال ابن طاهر: ما كنَّا ندري هل أرادَ بقوله: «بذلك» اللَّفظَ والمعنى أو المعنى فقط، حتَّى وَجَدْنا مسلماً (٢٦٧٣/ ١٤) أخرجه عن حَرمَلة بن يحيى عن ابن وَهْب عن عبد الرَّحمن بن شُرَيح وحدَه، فساقَه بلفظٍ مُغايِرٍ للَّفظِ الذي أخرجه البخاريّ، قال: فعُرِفَ أنَّ اللَّفظ الذي حَذَفَه البخاريُّ هو لفظ عبد الرَّحمن بن شُرَيح الذي أبرَزَه هنا، والذي أورَدَه هو لفظ الغيرِ الذي أبهَمَه، انتهى.

وسأذكرُ تَفاوُتَهما وليس بينهما في المعنى كبيرُ أمر، وكنت أظنُّ أنَّ مسلماً حَذَفَ ذِكرَ ابن لَهِيعة عَمداً لضَعفِه واقتَصَرَ على عبد الرَّحمن بن شُرَيح، حتَّى وَجَدتُ الإسماعيليَّ أخرجه من طريق حَرمَلة بغيرِ ذِكر ابن لَهِيعةَ، فعَرَفتُ أنَّ ابن وَهْب هو الذي كان يجمعهما تارةً ويُفرِد ابنَ شُرَيح تارةً، وعند ابن وَهْب فيه شيخانِ آخَران بسندٍ آخَر، أخرجه ابن عبد البَرّ في «بيان العلم» (١٠٠٣) من طريق سَحْنون حدَّثنا ابن وَهْب حدَّثنا مالك وسعيد بن عبد الرَّحمن، كلاهما عن هشام بن عُرْوة باللَّفظِ المشهور.

وقد ذَكَرتُ في باب العلم (١٠٠): أنَّ هذا الحديث مشهور عن هشام بن عُرْوة عن أبيه، رواه عن هشام أكثرُ من سبعينَ نفساً، وأقول هنا: إنَّ أبا القاسم عبد الرَّحمن بن الحافظ أبي عبد الله بن مَندَهْ ذكر في كتاب «التَّذكرة»: أنَّ الذينَ رَوَوه عن الحافظ هشام أكثرُ من ذلك، وسَرَدَ أسماءَهم فزادوا على أربع مئةِ نفس وسبعينَ نفساً، منهم من الكِبار: شُعْبة ومالك وسفيان الثَّوْريّ والأوزاعيُّ وابن جُرَيجٍ ومِسعَر وأبو حَنيفة وسعيد بن أبي عَرُوبة والحَمَّادان ومَعمَر، بل أكبرُ منهم/ مِثل: يحيى بن سعيد الأنصاريّ وموسى بن عُقْبة والأعمَش ومحمَّد بن عَجْلان وأيوب وبُكَير بن عبد الله بن الأشَجّ وصفوان بن سُلَيم وأبو مَعشَر ويحيى بن أبي كثير وعُمارة بن غَزيَّةَ، وهؤلاءِ العَشَرة كلّهم من صِغار التّابعين، وهم من أقرانه. ٢٨٤/١٣

ووافَقَ هشاماً على روايته عن عُرْوة: أبو الأسوَد محمَّد بن عبد الرَّحمن النَّوفَلي المعروف

بيتيمِ عُرْوة، وهو الذي رواه عنه ابنُ لَهيعة وأبو شُرَيح، ورواه عن عُرْوة أيضاً ولداه: يحيى وعثمان، وأبو سَلَمَةَ بن عبد الرَّحمن وهو من أقرانه، والزُّهْريّ، ووافَقَ عُرْوةَ على روايته عن عبد الله بن عمرو بن العاص عمرُ بن الحَكَم بن ثَوْبان، أخرجه مسلم (٢٦٧٣/ ١٣) من طريقه ولم يَسُق لفظه، لكن قال: بمِثْلِ حديث هشام بن عُرْوة، وكان ساقَه من رواية جَرير ابن عبد الحميد عن هشام، وسأذكرُ ما في رواية بعض مَن ذُكِرَ من فائدة زائدة.

قوله: «عن أبي الأسوَد» في رواية مسلم بسندِه إلى ابن شُرَيح: أنَّ أبا الأسوَد حَدَّثَه.

قوله: «عن عُرْوة» زاد حَرمَلة في روايته: بن الزُّبَير.

قوله: «حَجَّ علينا» أي: مرَّ علينا حاجّاً **«عبدُ الله بن عَمْرو، فسمعته يقول: سمعت النبيّ ﷺ»** في رواية مسلم: قالت لي عائشة: يا ابن أُختي، بَلَغَني أنَّ عبد الله بن عَمرو مارٌّ بنا إلى الحجّ فالْقَه فسائله، فإنَّه قد حَمَلَ عن النبيّ ﷺ عِلماً كثيراً، قال: فلَقِيته فسألته عن أشياء يَذكُرها عن النبيّ ﷺ، فكان فيما ذكر: أنَّ النبيّ ﷺ قال.

قوله: «إنَّ الله لا يَنزِع العِلْم بعد أنْ أعْطاكُموه» في رواية أبي ذرٍّ عن المُستَملي والكُشمِيهَنيّ: «أعطاهُموه» بالهاءِ ضمير الغَيْبة بَدَل الكاف، ووَقَعَ في رواية حَرمَلة: «لا يَنتَزِع العلمَ من الناس انتزاعاً» ، وفي رواية هشام الماضية في كتاب العلم (١٠٠) من طريق مالك عنه: «إنَّ الله لا يَقبِض العلم انتزاعاً يَنتَزِعه من العباد» ، وفي رواية سفيان بن عُيَينَةَ عن هشام: «من قلوب العباد»[1]، أخرجه الحُميديّ في «مُسنَده» (٥٨١) عنه، وفي رواية جَرير عن هشام عند مسلم (٢٦٧٣/ ١٣) مِثله، لكن قال: «من الناس» وهو الوارد في أكثر الرِّوايات، وفي رواية محمَّد بن عَجْلان عن هشام عند الطَّبَرانيّ (١٤٢١٤): «إنَّ الله لا يَنزِع العلم انتزاعاً يَنتَزِعه منهم بعد أن أعطاهم» ولم يَذكُر على مَن يعود الضَّمير، وفي رواية مَعمَر عن هشام عند الطَّبَرانيّ (١٤٢٢٣): «إنَّ الله لا يَنزِع العلم من صُدور الناس بعد أن يُعطيَهم إيّاه».

---

(١) في المطبوع من «مسند الحميدي»: «قلوب الرجال».

وأظنُّ عبدَ الله بنَ عمرو إنَّما حَدَّثَ بهذا جواباً عن سؤال مَن سألَه عن الحديث الذي رواه أبو أُمامةَ، قال: لمَّا كان في حجَّة الوَدَاع قامَ رسول الله ﷺ على جملٍ آدمَ فقال: «يا أيّها الناس، خُذوا من العلم قبل أن يُقبَض، وقبل أن يُرفَع من الأرض» الحديث، وفي آخره: «ألا إنَّ ذهاب العلم ذهابُ حَمَلَته» ثلاث مرَّات، أخرجه أحمد (٢٢٢٩٠) والطَّبَرانيُّ (٧٩٠٦) والدَّارِميُّ (٢٤٠)، فبيَّن عبدُ الله بن عمرو أنَّ الذي وَرَدَ في قَبضِ العلم ورَفْع العلم إنَّما هو على الكيفيَّة التي ذكرها، وكذلك أخرج قاسم بن أصبَغ ومن طريقه ابنُ عبد البَرّ[1]: أنَّ عمر سَمِعَ أبا هريرةَ يُحدِّث بحديثِ: «يُقبَض العلم» فقال: إنَّ قبضَ العلم ليس شيئاً يُنزَع من صُدور الرِّجال، لكنَّه فَناءُ العلماء، وهو عند أحمد (١٠٢٣١) والبزَّار (٩٣٧٨) من هذا الوجه.

قوله: «ولكنْ يَنتَزِعه منهم معَ قَبْض العلماء بعِلْمِهم» كذا فيه، والتَّقدير: يَنتَزِعه بقَبضِ العلماء معَ عِلمهم، ففيه نوعُ قلبٍ، ووَقَعَ في رواية حَرمَلة: «ولكن يَقبِض العلماءَ فيُرفَع العلم معهم»، وفي رواية هشام: «ولكن يَقبِض العلم بقَبضِ العلماء» ، وفي رواية مَعمَر: «ولكنَّ ذهابهم قَبضُ العلم»، ومعانيها مُتَقاربة.

قوله: «فيَبقَى ناس جُهّال» هو بفتح أوَّل «يَبقَى»، وفي رواية حَرمَلة: «ويُبقي في الناس رُؤوساً جُهّالاً» وهو بضمٍّ أوَّل «يُبقي»، وتقدَّم في كتاب العلم ضبط «رُؤوساً» هل هو بصيغةِ جمع رأس، وهي رواية الأكثر، أو رَئيس، وفي رواية هشام: «حتَّى إذا لم يَبقَ عالم» هذه رواية أبي ذرٍّ من طريق مالك، ولغيرِه: «لم يُبقِ عالماً اتَّخذَ الناس رُؤوساً جُهّالاً»، وفي رواية جَرير عند مسلم (٢٦٧٣/ ١٣): «حتَّى إذا لم يَترُك عالماً» ، وكذا في رواية صفوان بن سُلَيم عند الطَّبَرانيّ (١٤٢٢٤)، وهي تُؤيِّد الرِّواية الثّانية، وفي رواية محمَّد بن عَجْلان: «حتَّى إذا لم يَبقَ عالم»، وكذا في رواية شُعْبة عن/ هشام، وفي رواية محمَّد بن هشام بن عُرْوة عن أبيه عند الطَّبَرانيّ (١٤٢٢٥): «فيصير للنّاسِ رُؤوس جُهّال»، وفي رواية مَعمَر عن الزُّهْريِّ ١٣/٢٨٥

(١) في «جامع بيان العلم» (١٠٠٢).

عن عُرْوة عنده (١٤٢٣٢): «بعد أن يُعطيَهم إيّاه، لكن يَذهَبُ العلماء، كلّما ذهب عالم ذهب بما معه من العلم، حتّى يبقى مَن لا يَعلَم».

قوله: «يُستَفتَوْنَ فيُفتُونَ برَأْيِهم فيَضِلُّونَ» بفتح أوّله «**ويُضِلُّونَ**» بضمِّه، وفي رواية حَرمَلة: «يُفتُونَهم بغيرِ عِلمٍ فيَضِلّونَ ويُضِلّونَ»، وفي رواية محمَّد بن عَجْلان: «يَستَفتونَهم فيُفتونَهم» والباقي مِثله، وفي رواية هشام بن عُرْوة: «فسُئلوا فأفتَوْا بغيرِ علم، فضَلُّوا وأضَلُّوا» وهي رواية الأكثر، وخالَفَ الجميعَ قيسُ بن الرَّبيع - وهو صَدُوق ضُعِّفَ من قِبَل حِفْظه - فرواه عن هشام بلفظ: «لم يزلْ أمرُ بني إسرائيل مُعتَدِلاً، حتَّى نَشَأ فيهم أبناءُ سَبَايا الأُمَم فأفتَوْا بالرَّأي فضَلُّوا وأضَلُّوا»، أخرجه البزّار (٢٤٢٤) وقال: تفرَّد به قيس، قال: والمحفوظ بهذا اللَّفظ ما رواه غيرُه عن هشام فأرسَلَه.

قلت: والمرسَل المذكور أخرجه الحُميديّ في «النَّوادر» - والبَيهَقيُّ في «المدخَل» (٢٢٢) من طريقه - عن ابن عُيَينَةَ قال: حدَّثنا هشام بن عُرْوة عن أبيه، فذكره كروايةِ قيس سواء.

قوله: «فحَدَّثتُ به عائشةَ» زاد حَرمَلة في روايته: فلمَّا حَدَّثتُ عائشة بذلك أعظمَت ذلك وأنكَرَته، وقالت: أحدَّثك أنَّه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول هذا؟

قوله: «ثُمَّ إنَّ عبد الله بن عَمْرو حَجّ بَعْدُ، فقالت: يا ابن أُخْتي، انطَلِقْ إلى عبد الله، فاستَثبِتْ لي منه الذي حَدَّثْتَني عنه» في رواية حَرمَلة: أنَّه حَجَّ من السَّنَة المقبِلة، ولفظه: قال عُرْوة: حتَّى إذا كان قابِلٌ قالت له: إنَّ ابن عَمرٍو قد قَدِمَ فالْقَه، ثمَّ فاتِحْه حتَّى تسألَه عن الحديث الذي ذكره لك في العلم.

قوله: «فجِئتُه فسألته» في رواية حَرْمَلة: فلَقِيتُه.

قوله: «فحَدَّثَني به» في رواية حَرمَلة: فذكره لي.

قوله: «كنحو ما حَدَّثَني» في رواية حَرمَلة: بنحو ما حدَّثني به في مرَّته الأُولى، ووَقَعَ في رواية سفيان بن عُيَينةَ الموصولة: قال عُرْوة: ثمَّ لَبِثتُ سنةً ثمَّ لَقِيت عبدَ الله بن عَمرو في الطَّواف فسألته فأخبَرَني به، فأفادَ أنَّ لقاءَه إيّاه في المرَّة الثّانية كان بمكَّة، وكأنَّ عُرْوة كان

حَجَّ في تلك السَّنَة من المدينة وحَجَّ عبدُ الله من مِصر فبَلَغَ عائشةَ، ويكون قولها: قد قَدِمَ، أي: من مِصرَ طالباً لمكَّة لاأنَّه قَدِمَ المدينة، إذ لو دَخَلَها للَقِيَه عُرْوةُ بها، ويحتمل أن تكون عائشة حَجَّت تلك السَّنَة وحَجَّ معها عُرْوة، فقَدِمَ عبدُ الله بعدُ، فلَقِيَه عروةُ بأمرِ عائشة.

قوله: «فعَجِبَتْ فقالت: والله لقد حَفِظَ عبدُ الله بن عَمْرو» في رواية حَرمَلة: فلمَّا أخبرتُها بذلك قالت: ما أحسَبُه إلّا صَدَقَ، أَراه لم يَزِدْ فيه شيئاً ولم يُنقِص. قلت: ورواية الأصل تحتمل أنَّ عائشة كان عندها عِلمٌ من الحديث، وظنَّت أنَّه زاد فيه أو نَقَصَ، فلمَّا حَدَّثَ به ثانياً كما حَدَّثَ به أوَّلاً، تَذَكَّرَت أنَّه على وَفْقِ ما كانت سَمِعَت، ولكنَّ رواية حَرمَلة التي ذكر فيها أنَّها أنكَرَت ذلك وأعظمَته، ظاهرة في أنَّه لم يكن عندها من الحديث علم، ويُؤيِّد ذلك أنَّها لم تَستَدِلَّ على أنَّه حَفِظَه إلّا لكونه حَدَّثَ به بعد سنة كما حَدَّثَ به أوَّلاً، لم يَزِدْ ولم يَنقُص.

قال عِيَاض: لم تَتَّهِم عائشةُ عبدَ الله، ولكن لعلَّها نَسَبَت إليه أنَّه ممَّا قرأه من الكتب القديمة، لأنَّه كان قد طالَعَ كثيراً منها، ومن ثَمَّ قالت: أحدَّثَك أنَّه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقول هذا؟ انتهى، وعلى هذا فرواية مَعمَر له عن الزُّهْريِّ عن عُرْوة عن عبد الله بن عَمرو هي المعتمَدَة، وهي في «مُصنَّف عبد الرَّزّاق» (٢٠٤٧١)، وعند أحمد (٦٨٩٦) والنَّسائيِّ (ك٥٨٧٧)، والطَّبَرانيِّ (١٤٢٣٢) من طريقه، ولكنَّ التِّرمذيّ (٢٦٥٢) لمَّا أخرجه من رواية عَبْدة بن سليمان عن هشام بن عُرْوة قال: رَوَى الزُّهْريُّ هذا الحديث عن عُرْوة عن عبد الله بن عَمرو، وعن عُرْوة عن عائشة.

وهذه الرِّواية التي أشارَ إليها روايةُ يونس بن يزيد عن الزُّهْريِّ عن عُرْوة عن عائشة، أخرجه أبو عَوَانة في «صحيحه» والبزَّار من طريق شَبيب بن سعيد عن يونس، وشَبيب في حِفْظه شيء وقد شَذَّ بذلك، ولمَّا أخرجه عبد الرَّزّاق من رواية الزُّهْريِّ أردَفَه بروايةِ مَعمَر (٢٠٤٧٧) عن يحيى بن أبي كثير عن عُرْوة عن عبد الله بن عَمرو قال: أشهَدُ/ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يرفعُ الله العلمَ بقَبضٍ يَقبِضُه ولكن يَقبِضُ العلماء» الحديث، وقال

٢٨٦/١٣

ابن عبد البَرّ في «بيان العلم» (١٠٠٩): رواه عبد الرَّزّاق أيضاً عن مَعمَر عن هشام بن عُرْوة بمعنى حديث مالك.

قلت: ورواية يحيى أخرجها الطَّيالِسيُّ (٢٤٠٦) عن هشام الدَّستُوائيّ عنه، ووَجَدتُ عن الزُّهْريِّ فيه سَنَداً آخَر، أخرجه الطَّبَرانيُّ في «الأوسط» (٦٤٠٣) من طريق العلاء بن سليمان الرَّقِّيّ عن الزُّهْريِّ عن أبي سَلَمةَ عن أبي هريرةَ، فذكر مِثلَ رواية هشام سواءً، لكن زاد بعد قوله: «وأضَلُّوا»: «عن سواءِ السَّبيل»، والعلاء بنُ سليمان ضَعَّفَه ابن عَديٍّ، وأورَدَه (٨٧٣٧) من وجه آخَر عن أبي هريرةَ بلفظِ رواية حَرمَلة التي مَضَت، وسنده ضعيف، ومن حديث أبي سعيد الخُدريِّ (١٨٩٢) بلفظ: «يَقبِض الله العلماء ويَقبِض العلمَ معهم، فتَنشَأ أحداثٌ يَنزُو بعضُهم على بعض نَزوَ العَيْر على العَيْر، ويكونُ الشَّيخ فيهم مُستَضعَفاً» وسنده ضعيف، وأخرج الدَّارِميُّ (٢٤٥) من حديث أبي الدَّرداء قولَه: رَفعُ العلم ذهاب العلماء، وعن حُذَيفة (٢٤٤): قَبضُ العلم قَبضُ العلماء، وعند أحمد عن ابنِ مسعود[1] قال: هل تَدرُونَ ما ذهاب العلم؟ ذهابُ العلماء، وأفادَ حديث أبي أُمامةَ الذي أشرتُ إليه أوَّلاً وقتَ تحديث النبيِّ ﷺ بهذا الحديث[2].

وفي حديث أبي أُمامةَ من الفائدة الزّائدة: أنَّ بَقاء الكتب بعد رفع العلم بموت العلماء لا يُغني مَن ليس بعالمٍ شيئاً، فإنَّ في بَقيَّته: فسألَه أعرابيّ فقال: يا نبيّ الله، كيف يُرفَع العلم مِنّا وبين أظهُرنا المصاحف، وقد تَعلَّمْنا ما فيها وعَلَّمناها أبناءَنا ونساءَنا وخَدَمَنا؟ فرَفَعَ إليه رأسه وهو مُغضَب فقال: «وهذه اليهود والنَّصارى بين أظهُرهم المصاحف، لم يَتعلَّقوا منها بحَرفٍ فيما جاءَهم به أنبياؤُهم».

ولهذه الزّيادة شواهد من حديث عوف بن مالك وابنِ عمر وصفوان بن عَسّال

(١) كذا وقع له، وهو ذهولٌ، والصواب: ابن عباس، كما في «مسند أحمد» (١٩٤٦).

(٢) وهو في حجّة الوداع، وقد سلفت الإشارة إليه قبل ثلاث صفحات، وقد أخرجه أحمد (٢٢٢٩٠) وغيره، وإسناده ضعيف.

وغيرهم[(١)]، وهي عند التِّرمذيّ (٢٦٥٣) والطَّبَرانيِّ (٧٣٩٨) والدَّارِميّ (٢٤١-٢٤٩) والبزَّار (٢٧٤١ و٥٣٩٤) بألفاظ مُختَلِفَة، وفي جميعها هذا المعنى، وقد فَسَّرَ عمرُ قبضَ العلم بما وَقَعَ تفسيره به في حديث عبد الله بن عَمرو، وذلك فيما أخرجه أحمد (١٠٢٣١) من طريق يزيد بن الأصَمّ عن أبي هريرةَ... فذكر الحديث، وفيه: «ويُرفَع العلم» فسَمِعَه عمر فقال: أما إنَّه ليس يُنزَع من صُدور العلماء ولكن بذهابِ العلماء؛ وهذا يحتمل أن يكون عند عمر مرفوعاً، فيكونُ شاهداً قويّاً لحديثِ عبد الله بن عَمرو.

واستُدِلَّ بهذا الحديث على جواز خُلوِّ الزَّمان عن مُجتَهِد، وهو قول الجمهور خِلافاً لأكثر الحنابلة وبعضٍ من غيرهم، لأنَّه صريح في رَفْع العلم بقَبْض العلماء، وفي ترئيس أهل الجهل ومن لازمِه الحكمُ بالجهل، وإذا انتَفَى العلم ومَن يَحكم به استَلزَمَ انتفاءُ الاجتهاد والمجتهد، وعُورِضَ هذا بحديث: «لا تزال طائفة من أمَّتي ظاهرينَ حتَّى يأتيهم أمرُ الله» وفي لفظ: «حتَّى تقومَ السّاعة» أو «حتَّى يأتيَ أمرُ الله» ، ومضى في العلم (٧١) كالأوَّل بغير شَكٍّ، وفي رواية مسلم (١٩٢٠): «ظاهرينَ على الحقّ حتَّى يأتيَ أمرُ الله» ولم يَشُكَّ، وهو المعتمَد.

وأُجيبَ أوَّلاً: بأنَّه ظاهر في عَدَم الخُلوّ لا في نَفْي الجواز، وثانياً: بأنَّ الدَّليل للأوَّل أظهَرُ للتَّصريح بقبضِ العلم تارةً وبرَفعِه أُخرى بخِلَاف الثّاني، وعلى تقدير التَّعارُض فيَبقَى أنَّ الأصل عَدَمُ المانع. قالوا: الاجتهاد فرضُ كِفاية، فيَستَلزِم انتفاؤُه الاتِّفاقَ على الباطل، وأُجيبَ بأنَّ بقاءَ فرضِ الكِفاية مشروط ببقاءِ العلماء، فأمّا إذا قامَ الدَّليل على انقِراض العلماء فلا، لأنَّ بفَقْدِهم تَنتَفي القُدْرة والتَّمكُّن من الاجتهاد، وإذا انتَفَى أن يكون مقدوراً، لم يَقَع التَّكليف به، هكذا اقتَصَرَ عليه جماعة، وقد تقدَّم في «باب تَغيُّر الزَّمان حتَّى تُعبَد الأوثان» في أواخر كتاب الفتن (٢٣) ما يشير إلى أنَّ محلَّ وجود ذلك عند فَقْد المسلمينَ بهُبوبِ الرِّيح التي تَهُبّ بعد نزول عيسى عليه السلام، فلا يَبقَى أحدٌ في

---

(١) انظر «مجمع الزوائد» للهيثمي ١/ ١٩٩-٢٠٢.

قلبه مِثقالُ ذَرَّة من الإيمان إلّا قَبَضَته، ويَبقَى شِرارُ الناس، فعليهم تقوم السّاعة، وهو بمعناه عند مسلم (١٩٢٤) كما بيَّنتُه هناك، فلا يَرِدُ اتِّفاق المسلمينَ على ترك فرض الكِفاية والعمل بالجهلِ لعَدَمِ وجودهم، وهو/ المعبَّر عنه بقوله: «حتَّى يأتيَ أمرُ الله»، وأمّا الرِّواية ٢٨٧/١٣ بلفظ: «حتَّى تقوم السّاعة»[1] فهي محمولة على إشرافها بوجودِ آخر أشراطها، وقد تقدَّم هذا بأدلَّتِه في الباب المذكور، ويُؤيِّده ما أخرجه أحمد[2] وصَحَّحَه الحاكم (٤/ ٤٧٣) عن حُذَيفة رَفَعَه: «يَدرُس الإسلامُ كما يَدرُس وَشْيُ الثَّوب»، إلى غير ذلك من الأحاديث، وجَوَّزَ الطَّبَريُّ أن يُضمَر في كلٍّ من الحديثَينِ المحَلّ الذي يكونُ فيه تلك الطّائفة، فالموصوفونَ بشِرار الناس الذينَ يَبقَونَ بعد أن تَقبِضَ الرّيح مَن تَقبِضه، يكونون مَثَلاً ببعضِ البلاد كالمشرقِ الذي هو أصل الفتن، والموصوفونَ بأنَّهم على الحقّ يكونون مَثَلاً ببعضِ البلاد كبيت المقدِس، لقولِه في حديث معاذ: إنَّهم بالشّام[3]، وفي لفظ: «ببيت المقدِس»[4]، وما قاله وإن كان مُحتَمَلاً، يَرُدّه قوله في حديث أنس في «صحيح مسلم» (١٤٨): «لا تقوم السّاعة حتَّى لا يُقالَ في الأرض: الله الله»، إلى غير ذلك من الأحاديث التي تقدَّم ذِكرُها في معنى ذلك، والله أعلم.

ويُمكِن أن تُنزَّل هذه الأحاديث على التَّرتيب في الواقع، فيكونُ أوَّلاً رفعُ العلم بقَبضِ العلماء المجتهدينَ الاجتهادَ المطلَق ثمَّ المقيَّد ثانياً، فإذا لم يَبقَ مُجتَهِد استَوَوْا في التَّقليد، لكن رُبَّما كان بعض المقلِّدينَ أقرَبَ إلى بلوغ درجة الاجتهاد المقيَّد من بعض، ولا سيَّما إن فرَّعنا على جواز تجزُّؤ الاجتهاد، ولكن لغَلَبة الجهل يُقدِّم أهلُ الجهل أمثالهم، وإليه الإشارة بقوله: «اتَّخَذَ الناس رُؤوساً جُهّالاً»، وهذا لا يَنفي ترئيس بعض مَن لم يَتَّصِف بالجهلِ التّامّ، كما لا يَمتَنِع ترئيس مَن يُنسَب إلى الجهل في الجملة في زمن أهل الاجتهاد.

---

(١) ستأتي على الشك في حديث معاوية برقم (٧٣١٢)، وانظر حديث سعد عند مسلم (١٩٢٥).

(٢) لم نقف عليه عند أحمد، وأخرجه ابن ماجه برقم (٤٠٤٩).

(٣) سلف برقم (٣٦٤١)، وهو من قول معاذ بن جبل.

(٤) هو في حديث أبي أمامة عند أحمد (٢٢٣١٩)، وفي سنده لِين.

وقد أخرج ابن عبد البَرّ في كتاب «العلم» من طريق عبد الله بن وَهْب: سمعتُ خلّاد ابن سليمان الحَضرَميّ يقول: حدَّثنا دَرّاج أبو السَّمْح يقول: يأتي على الناس زمان يُسمِّن الرجل راحلتَه حتَّى يسير عليها في الأمصار يَلتَمِس مَن يُفتيه بسُنَّةٍ قد عَمِلَ بها، فلا يَجِدُ إلّا مَن يُفتيه بالظَّنِّ؛ فيُحمَل على أنَّ المراد الأغلبُ الأكثرُ في الحالَين.

وقد وُجِدَ هذا مُشاهَداً، ثمَّ يجوز أن يُقبَض أهل تلك الصِّفة، ولا يَبقَى إلّا المقلِّد الصِّرْف، وحينَئذٍ يُتصَوَّر خُلُوُّ الزَّمان عن مُجتَهِد حتَّى في بعض الأبواب بل في بعض المسائل، ولكن يَبقَى مَن له نِسبةٌ إلى العلم في الجملة، ثمَّ يزداد حينَئذٍ غَلَبةُ الجهل وترئيس أهله، ثمَّ يجوز أن يُقبَض أولئكَ حتَّى لا يَبقَى منهم أحد، وذلك جدير بأن يكون عند خروج الدَّجّال، أو بعد موت عيسى عليه السلام، وحينَئذٍ يُتصَوَّر خُلوُّ الزَّمان عمَّن يُنسَب إلى العلم أصلاً، ثمَّ تَهُبّ الرّيح فتَقبِض كلَّ مُؤمِن، وهناك يَتحقَّق خُلوُّ الأرض عن مسلم، فضلاً عن عالمٍ، فضلاً عن مُجتَهِد، ويَبقَى شِرارُ الناس، فعليهم تقوم السّاعة، والعلمُ عند الله تعالى.

وقد تقدَّم في أوائل كتاب الفتن[1] كثيرٌ من المباحث والنُّقول المتعلِّقة بقَبضِ العلم، والله المستعان.

وفي الحديث الزَّجرُ عن ترئيس الجاهل لما يَترتَّب عليه من المفسَدَة، وقد يَتَمسَّك به مَن لا يُجيز توليةَ الجاهل بالحُكم ولو كان عاقلاً عَفيفاً، لكن إذا دار الأمرُ بين العالم الفاسِق والجاهل العفيف، فالجاهل العفيف أَولى لأنَّ وَرَعَه يَمنَعُه عن الحُكم بغيرِ عِلم، فيَحمِله على البحث والسُّؤال.

وفي الحديث أيضاً حَضُّ أهل العلم وطَلَبَته على أخذِ بعضهم عن بعض، وفيه شهادةُ بعضهم لبعضٍ بالحِفظِ والفضل، وفيه حَضّ العالم طالبَه على الأخذ عن غيره ليستفيدَ ما ليس عنده، وفيه التثبُّت فيما يُحدِّث به المحدِّث إذا قامت قَرينة الذُّهول، ومُراعاة الفاضل

(١) انظر الباب (٤): ظهور الفتن.

من جِهَة قول عائشة: اذهب إليه ففاتِحْه حتَّى تسأله عن الحديث، ولم تَقُل له: سَلْه عنه ابتداءً، خَشْيةً من استيحاشه.

وقال ابن بَطّال: التَّوفيق بين الآية والحديث في ذَمِّ العمل بالرَّأي، وبين ما فعَلَه السَّلَف من استنباط الأحكام، أنَّ نَصَّ الآية ذَمُّ القول بغيرِ عِلم، فخَصَّ به مَن تَكلَّمَ برَأيٍ مجرّد عن استناد إلى أصلٍ، ومعنى الحديث: ذَمُّ مَن أفتَى معَ الجهل، ولذلك وَصَفَهم بالضَّلالِ والإضلال، وإلّا فقد مَدَحَ مَن استَنبَطَ من الأصل، لقولِه: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡ﴾/ [النساء: ٨٣]، فالرَّأي إذا كان مُستَنِداً إلى أصلٍ من الكتاب أو السُّنَّة أو الإجماع، فهو المحمود، وإذا كان لا يَستَنِد إلى شيء منها فهو المذموم. ٢٨٨/١٣

قال: وحديث سهل بن حُنَيف وعمر بن الخطَّاب وإن كان يَدُلّ على ذَمِّ الرَّأي، لكنَّه مخصوص بما إذا كان مُعارِضاً للنَّصّ، فكأنَّه قال: اتَّهِموا الرَّأي إذا خالَفَ السُّنَّة، كما وَقَعَ لنا حيثُ أمَرَنا رسول الله ﷺ بالتَّحَلُّلِ فأحبَبنا الاستمرارَ على الإحرام، وأَرَدنا القتال لنُكمِل نُسُكَنا ونَقهَر عدوَّنا، وخَفيَ عنَّا حينَئذٍ ما ظَهَرَ للنبيِّ ﷺ ممَّا حُمِدَت عقباه. وعمر هو الذي كَتَبَ إلى شُرَيح: انظُر ما تَبيَّن لك من كتاب الله فلا تسأَلْ عنه أحداً، فإن لم يَتَبيَّن لك من كتاب الله فاتَّبِع فيه سُنَّة رسول الله ﷺ، وما لم يَتَبيَّن لك من السُّنَّة فاجتَهِد فيه رأيَك، هذه رواية سَيّار عن الشَّعبيّ، وفي رواية الشَّيبانيِّ عن الشَّعبيّ عن شُرَيح: أنَّ عمر كَتَبَ إليه نحوه[1]، وقال في آخره: اقضِ بما في كتاب الله، فإن لم يكن فبما في سُنَّة رسول الله، فإن لم يكن فبما قَضَى به الصالحونَ، فإن لم يكن فإن شئت فتقدَّم وإن شئت فتأَخَّر، ولا أرَى التَّأَخُّر إلّا خيراً لك؛ فهذا عمرُ أمَرَ بالاجتهاد، فدَلَّ على أنَّ الرَّأي الذي ذَمَّه ما خالَفَ الكتابَ أو السُّنَّة.

وأخرج ابن أبي شَيْبة (٧/ ٢٤١) بسندٍ صحيح عن ابنِ مسعود نحوَ حديث عمر من رواية الشَّيبانيّ، وقال في آخره: فإن جاءَه ما ليس في ذلك فليَجتَهِدْ رأيَه، فإنَّ الحلال بيِّنٌ

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٧/ ٢٤٠، والنسائي (٥٣٩٩).

والحرام بيِّنٌ، فدَعْ ما يَرِيبك إلى ما لا يَرِيبك[١].

٧٣٠٨- حدَّثنا عَبْدانُ، أخبرنا أبو حمزةَ، سمعتُ الأعمشَ، قال: سألتُ أبا وائلٍ: هل شَهِدْتَ صِفِّينَ؟ قال: نَعَم، فسمعتُ سَهْلَ بنَ حُنَيفٍ يقولُ (ح) وحدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو عَوَانةَ، عن الأعمشِ، عن أبي وائلٍ قال: قال سَهْلُ بنُ حُنَيفٍ: يا أيُّها الناسُ، اتَّهِموا رأيَكم على دِينِكم، لقد رأيتُني يومَ أبي جَنْدَلٍ، ولو أستطيعُ أنْ أرُدَّ أمرَ رسولِ الله ﷺ لَرَدَدتُه، وما وَضَعْنا سيوفَنا على عَواتِقِنا إلى أمرٍ يُفظِعُنا، إلّا أَسهَلْنَ بنا إلى أمرٍ نَعرِفُه، غيرَ هذا الأمرِ.

قال: وقال أبو وائلٍ: شَهِدتُ صِفِّينَ وبِئسَتْ صِفِّينُ.

قوله: «حدَّثنا عَبْدانُ» هو عبد الله بن عثمان، وعبدانُ لَقَب، وأبو حمزة بالمهمَلةِ ثمَّ الزّاي: هو السُّكَّريّ، وساقَ المتنَ على لفظ أبي عَوَانة، لأنَّه ساقَ لفظ عبدانَ في كتاب الجِزية (٣١٨١)، ووَقَعَت رواية أبي عَوَانة مُقدَّمةً على رواية أبي حمزة، وساقَ المتن ثمَّ عَطَفَ عليه رواية أبي حمزة، وفي آخره: فسمعتُ سهل بن حُنَيف يقول ذلك.

قوله: «قال سَهْل بن حُنَيف: يا أيّها الناس» قد تقدَّم بيان سبب خُطْبته بذلك في تفسير سورة الفتح (٤٨٤٤)، وبيان المراد بقولِ سهل: يوم أبي جَندَل.

وقوله: «يُفْظِعنا» بالظّاءِ المعجَمة المكسورة بعد الفاء السّاكنة، أي: يُوقِعنا في أمر فَظِيع، وهو الشَّديد في القُبح ونحوه.

وقوله: «إلّا أسهَلْنَ» بسكونِ اللّام بعد الهاء والنُّون المفتوحَتَين، والمعنى: أنزَلْنا في السَّهل من الأرض، أي: أفضَينَ بنا، وهو كِناية عن التَّحوُّل من الشِّدَّة إلى الفَرَج.

وقوله: «بنا» في رواية الكُشْمِيهَنيّ: بها، ومُراد سهل: أنَّهم كانوا إذا وَقَعوا في شِدَّة يحتاجونَ فيها إلى القتال في المغازي والثُّبوت والفُتوح العُمَريَّة، عَمَدوا إلى سيوفهم فوَضَعوها على عَوَاتِقِهم، وهو كِناية عن الجِدّ في الحرب، فإذا فعلوا ذلك انتَصَروا، وهو

(١) وهو عند النسائي (٥٣٩٧) و (٥٣٩٩).

المراد بالنُّزولِ في السَّهل، ثمَّ استثنى الحرب التي وَقعَت بصِفِّينَ، لما وَقَعَ فيها من إبطاء النَّصر وشِدَّة المعارَضَة من حُجَج الفريقين، إذ حُجَّة عليّ ومَن معه ما شُرِعَ لهم من قتال أهل البَغْي حتَّى يَرجِعوا إلى الحقّ، وحُجَّة معاوية ومَن معه ما وَقَعَ من قتل عثمان مظلوماً، ووجودِ قَتَلتِه بأعيانهم في العسكر العراقيّ، فعَظُمَت الشُّبهة حتَّى اشتَدَّ القتال وكَثُرَ القتل في الجانبين، إلى أن وَقَعَ التَّحكيم، فكان ما كانَ.

قوله: «**وقال أبو وائل: شَهِدْتُ صِفّينَ، وبِئسَتْ صِفّينُ**» كذا لأبي ذرّ، ولغيره: وبِئسَ صِفُّونَ، وفي رواية النَّسَفيِّ مِثله، ولكن قال: وبئست الصِّفُّون، بزيادةِ ألفٍ ولام، والمشهور في صِفّينَ كسر الصّاد المهمَلة، وبعضهم فَتَحها، وجَزَمَ بالكسرِ جماعة من الأئمَّة، والفاء مكسورة مُثقَّلة اتِّفاقاً، والأشهَر فيها بالياءِ قبل النُّون كمارِدِينَ وفِلَسطِين وقِنِّسرينَ وغيرِها، ومنهم مَن أبدَلَ الياء واواً في الأحوال، وعلى هاتَينِ اللُّغتَينِ فإعرابها إعراب غِسْلين وعُرْبون، ومنهم مَن أعرَبَها إعرابَ جمع المذكَّر السّالم، فتتصرَّفُ بحَسَب العوامل، مِثل: ﴿لَفِي عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩]، ومنهم مَن فَتَحَ النُّون معَ الواو لُزوماً، نَقَلَ كلَّ ذلك ابنُ مالك، ولم يَذكُر فتح النُّون معَ الياء لُزوماً.

وقوله: «**اتَّهِموا رَأيَكم على دينِكم**» أي: لا تَعمَلوا في أمر الدِّين بالرَّأي المجرَّد الذي/ لا ٢٨٩/١٣ يَستَنِد إلى أصل من الدِّينُ، وهو كنحو قول عليٍّ فيما أخرجه أبو داود (١٦٢) بسندٍ حسن: لو كان الدِّينُ بالرَّأي لكانَ مَسحُ أسفَل الخُفّ أَولى من أعلاه، والسَّبَب في قول سهل ذلك ما تقدَّم بيانه في استتابة المرتَدّين، أنَّ أهل الشّام لمَّا استَشعَروا أنَّ أهل العراق شارَفوا أن يَغلِبوهم، وكان أكثرُ أهل العراق من القُرّاء الذينَ يُبالِغونَ في التَّديُّن، ومن ثَمَّ صارَ منهم الخوارجُ الذينَ مضى ذِكرُهم، فأنكَروا على عليّ ومَن أطاعَه الإجابة إلى التَّحكيم، فاستَنَدَ عليٌّ إلى قصَّة الحُدَيبية، وأنَّ النبيّ ﷺ أجابَ قُرَيشاً إلى المصالَحة معَ ظُهور غَلَبَته لهم، وتَوَقَّفَ بعضُ الصَّحابة أوَّلاً حتَّى ظَهَرَ لهم أنَّ الصَّواب ما أمَرَهم به، كما مضى بيانُه مُفصَّلاً في الشُّروط (٢٧٣١).

وأوَّلَ الكِرْمانيُّ كلامَ سهل بن حُنَيف بحَسَب ما احتَمَلَه اللَّفظ، فقال: كأنَّهم اتَّهموا سهلاً بالتَّقصير في القتال حينَئذٍ، فقال لهم: بل اتَّهِموا أنتم رأيكم، فإنِّي لا أُقصِّرُ كما لم أكُن مُقصِّراً يوم الحُدَيبية وقتَ الحاجة، فكما تَوقَّفتُ يوم الحُدَيبية من أجل أنِّي لا أُخالِف حُكمَ رسول الله ﷺ، كذلك أتوقَّف اليوم لأجل مَصلَحة المسلمينَ.

وقد جاءَ عن عمر نحوُ قول سهل، ولفظه: اتَّقوا الرَّأي في دينكم، أخرجه البَيهَقيُّ في «المدخَل» (٢١٠) هكذا مُختَصَراً، وأخرجه هو (٢١٧) والطَّبَريّ والطَّبَرانيُّ (٨٢) مُطوَّلاً بلفظ: اتَّهِموا الرَّأي على الدِّين، فلقد رأيتُني أرُدُّ أمرَ رسول الله ﷺ برأيي اجتهاداً، فوالله ما آلُو عن الحقّ، وذلك يومَ أبي جَنـدَل، حتَّى قال لي رسول الله ﷺ: «تراني أرضَى وتَأبَى؟».

والحاصل أنَّ المصير إلى الرَّأي إنَّما يكون عند فَقْد النَّصّ، وإلى هذا يُومِئ قول الشافعيّ فيما أخرجه البَيهَقيُّ بسندٍ صحيح إلى أحمد بن حَنبَل: سمعتُ الشافعيَّ يقول: القياس عند الضَّرورة، ومع ذلك فليس العاملُ برأيِه على ثقةٍ من أنَّه وَقَعَ على المراد من الحُكم في نفس الأمر، وإنَّما عليه بَذْلُ الوُسْع في الاجتهاد ليُؤجَر ولو أخطأَ، وبالله التَّوفيق.

وأخرج البَيهَقيُّ في «المدخَل» وابن عبد البَرّ في «بيان العلم» عن جماعة من التّابعينَ كالحسنِ وابن سِيرِين وشُرَيح والشَّعْبيّ والنَّخَعيِّ بأسانيدَ جِيَادٍ ذَمَّ القول بالرَّأي المجرَّد، ويَجمَع ذلك كلَّه حديثُ أبي هريرةَ: «لا يُؤمِن أحدُكم حتَّى يكون هَواهُ تَبَعاً لما جِئتُ به» أخرجه الحسن بن سفيان وغيره[1]، ورجاله ثقات، وقد صَحَّحَه النَّوَوي في آخر «الأربعينَ».

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٥)، وأبو نعيم في «الأربعين» كما في «جامع العلوم والحكم» ٢/ ٣٩٣، والبيهقي في «المدخل» (٢٠٩)، والخطيب في «تاريخ بغداد» ٤/ ٣٦٩، والبغوي في «شرح السنة» (١٠٤)، وكل هؤلاء أخرجوه من حديث عبد الله بن عمرو، لا من حديث أبي هريرة، والحديث إسناده ضعيف تفرد به نعيم بن حماد، وقد تكلم على إسناده الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح الحديث الحادي والأربعين من «جامع العلوم»، فأجاد وأفاد.

وأمّا ما أخرجه البَيهَقيُّ (٢١٣) من طريق الشَّعْبيّ عن عَمرو بن حُرَيث عن عمر قال: إيّاكم وأصحابَ الرَّأي فإنَّهم أعداء السُّنَن، أعْيَتهم الأحاديث أن يَحفَظوها، فقالوا بالرَّأي فضَلُّوا وأضَلُّوا، فظاهر في أنَّه أرادَ ذَمَّ مَن قال بالرَّأي معَ وجود النَّصّ من الحديث، لإغفالِه التَّنقيبَ عليه فهذا[1] يُلام، وأَولى منه باللَّومِ مَن عَرَفَ النَّصَّ وعَمِلَ بما عارَضَه من الرَّأي، وتكلَّفَ لَردِّه بالتَّأويل، وإلى ذلك الإشارة بقوله في التَّرجمة: وتكلَّفَ القياس، والله أعلم.

وقال ابن عبد البَرّ في «بيان العلم» بعد أن ساقَ آثاراً كثيرة في ذَمّ الرَّأي ما ملخَّصُه: اختَلَفَ العلماء في الرَّأي المقصود إليه بالذَّمِّ في هذه الآثار مرفوعِها وموقوفها ومقطوعها، فقالت طائفة: هو القول في الاعتقاد بمُخالَفة السُّنَن، لأنَّهم استَعمَلوا آراءَهم وأقيِسَتَهم في رَدّ الأحاديث، حتَّى طَعَنوا في المشهور منها الذي بَلَغَ التَّواتُر، كأحاديث الشَّفاعة، وأنكَروا أن يَخرُج أحدٌ من النار بعد أن يَدخُلها، وأنكَروا الحوض والميزان وعذاب القبر، إلى غير ذلك من كلامهم في الصِّفات والعلم والنَّظَر.

وقال أكثر أهل العلم: الرَّأي المذموم الذي لا يجوز النَّظرُ فيه ولا الاشتغالُ به، هو ما كان في نحو ذلك من ضُروب البِدَع، ثمَّ أسنَدَ عن أحمد بن حَنبَل قال: لا تكادُ تَرَى أحداً نَظَرَ في الرَّأي إلّا وفي قلبه دَغَلٌ، قال: وقال جمهور أهل العلم: الرَّأي المذموم في الآثار المذكورة هو القول في الأحكام بالاستحسان، والتَّشاغُل بالأُغلوطات، ورَدُّ الفُروع بعضها إلى بعض دون رَدّها إلى أُصول السُّنَن، وأضافَ كثير منهم إلى ذلك مَن يَتَشاغَل بالإكثار منها قبل وقوعها،/ لما يَلزَمُ من الاستغراق في ذلك من تعطيل السُّنَن. ٢٩٠/١٣

وقَوَّى ابنُ عبد البَرّ هذا القول الثّاني، واحتَجَّ له، ثمَّ قال: ليس أحد من علماء الأُمَّة يَثبُتُ عنده حديثٌ عن رسول الله ﷺ بشيءٍ ثمَّ يَرُدُّه إلّا بادِّعاءِ نَسخٍ، أو مُعارَضَة أثرٍ غيره

(١) تحرَّف في (س) إلى: فهلا.

أو إجماعٍ أو عملٍ يجب على أصله الانقيادُ إليه، أو طَعَنَ في سنده، ولو فعل ذلك بغيرِ ذلك لَسَقَطَت عَدَالتُه، فضلاً عن أن يُتَّخذ إماماً، وقد أعاذَهم الله تعالى من ذلك؛ ثمَّ خَتَمَ الباب بما بَلَغَه عن سهل بن عبد الله التُّسترِيّ الزّاهد المشهور قال: ما أحدَثَ أحدٌ في العلم شيئاً إلّا سُئلَ عنه يوم القيامة، فإن وافَقَ السُّنَّةَ سَلِمَ، وإلّا فلا.

٨- باب ما كانَ النبيُّ ﷺ يُسْأَلُ ممَّا لم يُنزَلْ عليه الوحيُ

فيقولُ: لا أدْري، أو لم يُجِبْ حتَّى يُنزِلَ اللهُ عليه الوَحْيَ، ولم يَقُلْ برَأْيٍ ولا بقِياس، لقولِه تعالى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥].

وقال ابنُ مسعودٍ: سُئلَ النبيُّ ﷺ عن الرُّوحِ، فسَكَتَ حتَّى نَزَلَتْ.

٧٣٠٩- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، قال: سمعتُ ابنَ المنكَدِرِ، يقولُ: سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله يقولُ: مَرِضتُ فجاءَني رسولُ الله ﷺ يَعُودُني وأبو بكرٍ وهما ماشِيَانِ، فأتاني وقد أُغْمِيَ عليَّ، فتَوَضَّأَ رسولُ الله ﷺ ثمَّ صَبَّ وَضُوءَه عليَّ، فأفَقْتُ فقلتُ: يا رسولَ الله ـ ورُبَّما قال سفيانُ: فقلتُ: أيْ رسولَ الله ـ كيفَ أَقْضي في مالي؟ كيفَ أصنَعُ في مالي؟ قال: فما أَجابني بشيءٍ حتَّى نَزَلَتْ آيةُ الميراثِ.

قوله: «**باب ما كانَ النبيُّ ﷺ يُسأل ممَّا لم يُنزَل عليه الوَحْيُ فيقول: لا أدْري، أو لم يُجِبْ حتَّى يُنزِل اللهُ عليه الوَحْيَ**» أي: كان له إذا سُئلَ عن الشيء الذي لم يُوحَ إليه فيه حالان: إمّا أن يقول: لا أدري، وإمّا أن يَسكُت حتَّى يأتيَه بيانُ ذلك بالوحي، والمراد بالوحي أعمُّ من المتعبَّد بتِلاوَتِه ومن غيره، ولم يَذكُر لقولِه: «لا أدري» دليلاً، فإنَّ كلًّا من الحديثَينِ المعلَّق والموصول من أمثلة الشِّقّ الثّاني. وأجابَ بعض المتأخِّرينَ بأنَّه استغنَى بعَدَمِ جوابه به.

وقال الكِرْمانيُّ: في قوله في التَّرجمة: «لا أدري» حَزَازة إذ ليس في الحديث ما يَدُلّ عليه، ولم يَثبُت عنه ﷺ ذلك؛ كذا قال، وهو تَساهُلٌ شديد منه في الإقدام على نَفْيِ الثُّبوت كما سأُبيِّنه، والذي يَظهَر أنَّه أشارَ في التَّرجمة إلى ما وَرَدَ في ذلك، ولكنَّه لم يَثبُت عنده منه شيء على شرطه، وإن كان يَصلُح للحُجَّةِ كعادتِه في أمثال ذلك، وأقرَبُ ما وَرَدَ عنده في

ذلك حديث ابن مسعود الماضي في تفسير سورة صَ (٤٨٠٩): مَن عَلِمَ شيئاً فليَقُل به، ومَن لم يَعلَم فليَقُل: اللهُ أعلمُ... الحديث، لكنَّه موقوف، والمراد هنا إنَّما هو ما جاءَ عن النبيّ ﷺ أنَّه أجابَ بلا أعلَمُ، أو لا أدري.

وقد وَرَدَت فيه عِدَّة أحاديث: منها حديث ابن عمر: جاءَ رجل إلى النبيّ ﷺ فقال: أيُّ البِقاع خيرٌ؟قال: «لا أدري»، فأتاه جِبريلُ فسأَلَه فقال: لا أدري، فقال: «سَلْ رَبَّك» فانتَفَضَ جِبريلُ انتفاضةً... الحديث، أخرجه ابن حِبّان[1]، وللحاكمِ (١/ ٩٠) نحوه من حديث جُبَير بن مُطعِم، وفي الباب عن أنس عند ابن مَرْدويه، وأمّا حديث أبي هريرةَ: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «ما أدري الحدودُ كفّارةٌ لأهلِها أم لا»، وهو عند الدّارَقُطنيِّ والحاكم (١/ ٣٦و٢/ ٤٥٠) فقد تقدَّم في شرح حديث عُبادةَ من كتاب العلم[2] الكلامُ عليه، وطريقُ الجمع بينه وبين حديث عُبادةَ، ووَقَعَ الإلمامُ بشيءٍ من ذلك في كتاب الحدود (٦٧٨٤) أيضاً، وقال ابن الحاجب في أوائل «مُختصَره»: لثُبوتِ لا أدري، وقد أورَدتُ من ذلك ما تَيسَّرَ في «الأمالي في تخريج أحاديث المختصَر».

١٣/ ٢٩١ **قوله: «ولم يَقُلْ برَأْيٍ ولا قياس»** قال الكِرْمانيُّ: هما مُتَرادِفان، وقيل: الرَّأي: التفكُّر، والقياس الإلحاق، وقيل: الرَّأي أعمُّ ليَدخُلَ فيه الاستحسانُ ونحوه. انتهى، والذي يَظهَر أنَّ الأخير مُراد البخاريّ، وهو ما دَلَّ عليه اللَّفظ الذي أورَدَه في الباب الذي قبله (٧٣٠٧) من حديث عبد الله بن عَمرو، وقال الأوزاعيُّ: العلم ما جاءَ عن أصحاب رسول الله ﷺ، وما لم يَجِئْ عنهم فليس بعِلمٍ.

وأخرج أبو عُبَيد ويعقوب بن شَيْبة عن ابن مسعود قال: لا يزال الناسُ مُشتَمِلينَ بخيرٍ ما أتاهم العلم من أصحاب محمَّد ﷺ وأكابرهم، فإذا أتاهم العلم من قِبَل أصاغِرِهم وتَفرَّقَت أهواؤُهم هَلَكوا، وقال أبو عُبَيد: معناه أنَّ كلَّ ما جاءَ عن الصَّحابة

---

(١) رواية ابن حبان (١٥٩٩) بنحو هذا اللفظ، وهذا اللفظ أقرب إلى رواية الحاكم ٢/ ٧-٨ والبيهقي ٣/ ٦٥.

(٢) بل في كتاب الإيمان برقم (١٨).

وكِبار التّابعينَ لهم بإحسان هو العلم الموروث، وما أحدَثَه مَن جاءَ بعدهم هو المذموم، وكان السَّلَف يُفرِّقونَ بين العلم والرَّأي، فيقولون للسُّنَّة: عِلمٌ، ولما عَدَاها: رأيٌ، وعن أحمد: يُؤخَذ العلم عن النبيّ ﷺ ثمَّ عن الصَّحابة، فإن لم يكن فهو في التّابعينَ مُخيَّر، وعنه: ما جاءَ عن الخلفاء الرَّاشِدينَ فهو من السُّنَّة، وما جاءَ عن غيرهم من الصَّحابة ممَّن قال: إنَّه سُنَّة، لم أدفَعْه، وعن ابن المبارَك: ليَكُن المعتمَدُ عليه الأثَر، وخُذوا من الرَّأي ما يُفسِّر لكم الخبر.

والحاصل أنَّ الرَّأي إن كان مُستَنِداً للنَّقلِ من الكتاب أو السُّنَّة، فهو محمود، وإن تَجرَّدَ عن عِلْم فهو مذموم، وعليه يَدُلّ حديث عبد الله بن عَمرٍو المذكور، فإنَّه ذكر بعد فَقْد العلم أنَّ الجُهّال يُفتُونَ برأيِهم.

قوله: «لقولِه» في رواية المُستَملي: لقولِ الله تعالى: ﴿بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾، وقد نَقَلَ ابن بَطّال عن المهلَّب ما معناه: إنَّما سَكَتَ النبيُّ ﷺ في أشياء مُعضِلة ليست لها أُصول في الشَّريعة، فلا بُدَّ فيها من اطِّلاع الوحي، وإلّا فقد شَرَعَ ﷺ لأُمَّتِه القياسَ، وأعلَمَهم كيفيَّة الاستنباط فيما لا نَصَّ فيه، حيثُ قال للَّتي سألَتْه: هل تَحُجّ عن أمِّها: «فاللهُ أحَقُّ بالقضاءِ»[1]، وهذا هو القياس في لُغة العرب، وأمّا عند العلماء: فهو تشبيه ما لا حُكمَ فيه بما فيه حكمٌ في المعنى، وقد شَبَّهَ الحُمُر بالخيلِ، فأجابَ مَن سألَه عن الحُمُر بالآية الجامعة ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧] إلى آخرها[2]، كذا قال.

ونَقَلَ ابن التِّين عن الدّاوُوديّ ما حاصلُه: أنَّ الذي احتَجَّ به البخاريُّ لما ادَّعاه من النَّفي حُجَّةٌ في الإثبات، لأنَّ المراد بقوله: «بما أراكَ الله» ليس محصوراً في المنصوص، بل فيه إذنٌ في القول بالرَّأي، ثمَّ ذكر قصَّة الذي قال: إنَّ امرأتي ولدت غلاماً أسودَ: «هل لك من إبلٍ؟» إلى أن قال: «فلعلَّه نَزَعَه عِرقٌ»[3]، وقال لمَّا رأى شَبَهاً بزَمْعة: «احتَجِبي منه يا

---

(١) سلف برقم (١٨٥٢) و (٦٦٩٩)، وسيأتي برقم (٧٣١٥) من حديث ابن عباس.

(٢) سلف برقم (٢٣٧١).

(٣) سلف برقم (٥٣٠٥)، وسيأتي برقم (٧٣١٤).

سَوْدَةُ»(١).

ثمَّ ذكر آثاراً تَدُلّ على الإذن في القياس، وتَعقَّبَها ابنُ التِّين بأنَّ البخاريّ لم يُرِد النَّفي المطلَق، وإنَّما أرادَ أنَّه ﷺ تَركَ الكلام في أشياءَ وأجابَ بالرَّأي في أشياء، وقد بوَّبَ لكلِّ ذلك بما وَرَدَ فيه، وأشارَ إلى قوله بعد بابين: باب مَن شَبَّهَ أصلاً معلوماً بأصلٍ مُبيَّن، وذكر فيه حديث: «لعلَّه نَزَعَه عِرقٌ»، وحديث: «فدَيْنُ الله أحَقُّ أن يُقضَى»، وبهذا يَندَفِع ما فَهِمَه المهلَّب والدّاووديّ. ثمَّ نَقَلَ ابنُ بَطّال الخِلَاف: هل يجوز للنبيِّ أن يَجتَهِد فيما لم يُنزَلْ عليه؛ ثالثها: فيما يجري مَجرَى الوحي من مَنام وشِبْهه، ونَقَلَ أن لا نَصَّ لمالك فيه. قال: والأشبَهُ جوازُه، وقد ذكر الشافعيّ المسألة في «الأُمّ» (٥/ ١٣٦)، وذكر أنَّ حُجَّة مَن قال: أنَّه لم يَسُنّ شيئاً إلّا بأمرٍ، وهو على وجهَين: إمّا بوَحيٍ يُتلى على الناس، وإمّا برسالةٍ عن الله: أن افعَل كذا، قولُ الله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ الآية [النساء: ١١٣]، فالكتاب ما يُتلى، والحِكْمة السُّنَّة، وهو ما جاءَ به عن الله بغيرِ تِلاوَة، ويُؤيِّد ذلك قوله في قصَّة العَسِيف: «لَأقضِيَنَّ بينكما بكتابِ الله»(٢)، أي: بوَحيِه.

ومِثلُه حديث يعلى بن أُميَّة في قصَّة الذي سألَ عن العُمرة وهو لابِسٌ الجُبَّة، فسَكَتَ حتَّى جاءَه الوحي، فلمَّا سُرِّيَ عنه أجابَه(٣)، وأخرج الشافعيّ (٧/ ٣١٤) من طريق طاووسٍ: أنَّ عنده كتاباً في العقول نَزَلَ به الوحيُ، وأخرج البَيهَقيُّ بسندٍ صحيح عن حسَّان بن عَطيَّة أحد التّابعينَ من ثقات الشّاميّينَ: كان جِبريلُ يَنزِل على النبيّ ﷺ بالسُّنَّةِ كما يَنزِل عليه بالقرآن/ ويَجمَع ذلك كلَّه ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾ الآية [النجم: ٣]. ٢٩٢/١٣

ثمَّ ذكر الشافعيُّ أنَّ من وجوه الوحي ما يراه في المنام، وما يُلقِيه روحُ القُدُس في رُوعِه، ثمَّ قال: ولا تَعدُو السُّنَنُ كلّها واحداً من هذه المعاني التي وصفتُ، انتهى.

واحتَجَّ مَن ذهب إلى أنَّه كان يَجتَهِد بقولِ الله تعالى: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾

---

(١) سلف برقم (٢٢١٨).

(٢) سلف برقم (٢٦٩٥).

(٣) سلف برقم (١٥٣٦).

[الحشر:٢] والأنبياء أفضَلُ أُولي الأبصار، ولما ثَبَتَ من أجر المجتهد ومُضاعَفَته[1]، والأنبياء أحَقّ بما فيه جَزِيلُ الثَّواب، ثمَّ ذكر ابن بَطّال أمثلة ممَّا عَمِلَ فيه ﷺ بالرَّأي، من أمر الحرب وتنفيذ الجيوش، وإعطاء المؤلَّفَة، وأخذ الفِداء من أُسارَى بدر، واستَدَلَّ بقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] قال: ولا تكون المشورةُ إلّا فيما لا نَصَّ فيه، واحتَجَّ الدَّاوُوديّ بقولِ عمر: إنَّ الرَّأي كان من رسول الله ﷺ مُصيباً، وإنَّما هو مِنّا الظَّنُّ والتكلُّف.

وقال الكِرْمانيُّ: قال المجَوِّزونَ: كأنَّ التوقُّف فيما لم يَجِدْ له أصلاً يقِيس عليه، وإلّا فهو مأمور به لعُمومِ قوله تعالى: ﴿فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾. انتهى، وهو ملخَّص ممَّا تقدَّم.

واحتَجَّ ابن عبد البَرّ لعَدَمِ القول بالرَّأي بما أخرجه من طريق ابن شِهاب: أنَّ عمر خَطَبَ فقال: يا أيّها الناس، إنَّ الرَّأي إنَّما كان من رسول الله ﷺ مُصيباً، لأنَّ الله عزَّ وجلَّ يُريه، وإنَّما هو مِنّا الظَّنّ والتكلُّف؛ وبهذا يُمكِن التَّمسُّك به لمن يقول: كان يَجتَهِد، لكن لا يَقَعُ فيما يَجتَهِد فيه خطأٌ أصلاً، وهذا في حَقّه ﷺ، فأمّا مَن بعدَه فإنَّ الوقائع كَثُرَت، والأقاويل انتَشَرَت، فكان السَّلَف يَحترِزون من المحدَثات.

ثمَّ انقَسَموا ثلاث فِرَق: الأولى: تَمسَّكَت بالأمر، وعَمِلوا بقوله ﷺ: «عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الرَّاشِدينَ»[2]، فلم يَخرُجوا في فتاويهم عن ذلك، وإذا سُئلوا عن شيء لا نقلَ عندهم فيه أمسَكوا عن الجواب وتَوقَّفوا، والثّانية: قاسُوا ما لم يَقَع على ما وَقَعَ، وتَوسَّعوا في ذلك، حتَّى أنكَرَت عليهم الفِرقةُ الأولى كما تقدَّم ويَجيء، والثّالثة: تَوسَّطَت فقَدَّمَت الأثَر ما دامَ موجوداً، فإذا فُقِدَ قاسُوا.

قوله: «وقال ابن مسعود: سُئلَ النبيُّ ﷺ عن الرُّوح، فسَكَتَ حتَّى نَزَلَت الآية» هو طَرَف

---

(١) كما سيأتي برقم (٧٣٥٢) من حديث عمرو بن العاص.

(٢) أخرجه أحمد (١٧١٤٢)، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٢)، والترمذي (٢٦٧٦) وصحَّحه من حديث العرباض بن سارية.

من الحديث الذي مضى قريباً في آخر «باب ما يُكرَه من كَثْرة السُّؤال»(٧٢٩٧) موصولاً إلى ابن مسعود، لكنَّه ذكره فيه بلفظ: فقامَ ساعةً يَنظُر، وأورَدَه بلفظ: فسَكَتَ، في كتاب العلم (١٢٥)، وأورَدَه في تفسير «سُبْحان» (٤٧٢١) بلفظ: فأمسَكَ، وفي رواية مسلم (٢٧٩٤): فأسكَتَ[1] النبيُّ ﷺ فلم يَرُدَّ عليه شيئاً.

ثمَّ ذكر حديث جابر في مرضه، وسؤاله: كيف أصنَعُ في مالي؟ قال: فما أجابني بشيءٍ حتَّى نَزَلَت آية الميراث، وهو ظاهر فيما ترجَمَ له، وقد مضى شرحه مُستَوفًى في تفسير سورة النِّساء (٤٥٧٧).

٩- باب تعليم النبيِّ ﷺ أمَّتَه منَ الرِّجال والنِّساءِ مِمَّا عَلَّمَه الله، ليس برأيٍ ولا تمثيلٍ

٧٣١٠- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا أبو عَوَانةَ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ الأصبَهانيِّ، عن أبي صالح ذَكْوان، عن أبي سعيدٍ: جاءَتِ امرأةٌ إلى رسولِ الله ﷺ، فقالت: يا رسولَ الله، ذهب الرِّجالُ بحَديثِكَ، فاجعَلْ لنا مِن نفسِكَ يوماً نَأْتيكَ فيه تُعلِّمُنا مِمَّا عَلَّمَكَ الله، فقال: «اجتَمِعْنَ في يومِ كذا وكذا، في مكانِ كذا وكذا» ، فاجتَمَعْنَ، فأتاهُنَّ رسولُ الله ﷺ فعَلَّمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَه الله، ثمَّ قال: «ما منكُنَّ امرأةٌ تُقدِّمُ بينَ يَدَيها مِن ولدِها ثلاثةً، إلّا كانَ لها حِجاباً منَ النار» فقالت امرأةٌ منهنَّ: يا رسولَ الله، اثنَينِ؟ قال: فأعادَتْها مرَّتَين، ثمَّ قال: «واثنَينِ واثنَينِ واثنَينِ».

٢٩٣/١٣ قوله: «**باب تعليم النبيِّ ﷺ أمَّتَه من الرِّجال والنِّساء مِمَّا عَلَّمَه الله، ليس برأيٍ ولا تمثيل**» قال المهلَّب: مُراده أنَّ العالِم إذا كان يُمكِنه أن يُحدِّث بالنُّصوص، لا يُحدِّث بنَظَرِه ولا قياسه، انتهى.

والمراد بالتَّمثيل: القياسُ، وهو إثبات مِثْلِ حُكمٍ معلوم في آخرَ لاشتراكهما في عِلَّة الحُكم، والرَّأي أعمُّ.

---

(١) تحرف في (س) إلى: فأمسك.

وذكر فيه حديث أبي سعيد في سؤال المرأة: قد ذهب الرِّجالُ بحديثِك، وفيه: فأتاهُنَّ فعَلَّمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَه الله، وفيه: ثمَّ قال: «ما مِنكُنَّ امرأة تُقدِّم بين يَدَيها من ولدها ثلاثة»، وقد مضى شرحه مُستوفًى في أوَّل كتاب الجنائز (١٢٤٩) وفي العلم (١٠١).

وقوله: «جاءَت امرأة» لم أقِفْ على اسمها، ويحتمل أن تكون هي أسماء بنت يزيد بن السَّكَن.

وقوله هُنا: «فأتاهُنَّ فعَلَّمَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَه الله» تقدَّم هناك بلفظ: فوَعَدَهُنَّ يوماً لَقِيَهنَّ فيه فوَعَظَهُنَّ فأمَرَهُنَّ فكان فيما قال لهنَّ؛ فذكر نحو ما هنا، ولم أرَ في شيء من طرقه بيانَ ما عَلَّمَهُنَّ، لكن يُمكِن أن يُؤخَذ من حديث أبي سعيد الآخَر الماضي في كتاب الزَّكاة (١٤٦٢) وفيه: فمرَّ على النِّساء فقال: «يا مَعشَر النِّساء، تَصَدَّقنَ، فإنِّي رأيتُكُنَّ أكثرَ أهل النار» الحديث، وفيه: فقامت امرأة فقالت: لِمَ؟ وفيه: «أليس شهادةُ المرأة مِثلَ نصف شهادة الرجل، وأليس إذا حاضَت لم تُصَلِّ ولم تَصُم؟»، وقد مضى شرحه مُستوفًى هناك، وأنَّ المرأة المذكورة هي أسماء.

قال الكِرْمانيُّ: موضع التَّرجمة من الحديث قوله: «كُنَّ لها حِجاباً من النار» فإنَّه أمر توقيفيٌّ، لا يُعلَم إلّا من قِبَل الله تعالى، لا دخلَ للقياسِ والرَّأي فيه.

١٠- بابٌ لا تزالُ طائفةٌ مِن أمَّتي ظاهِرينَ على الحقِّ يقاتلون؛ وهم أهلُ العِلْم

٧٣١١- حدَّثنا عُبَيدُ الله بنُ موسى، عن إسماعيلَ، عن قيسٍ، عن المغيرةِ بنِ شُعْبَةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: «لا تزالُ طائفةٌ مِن أمَّتي ظاهِرينَ، حتَّى يَأْتيَهم أمرُ الله وهم ظاهرونَ».

٧٣١٢- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثنا ابنُ وَهْب، عن يونُسَ، عن ابنِ شِهابٍ، أخبرني حُمَيدٌ، قال: سمعتُ معاويةَ بنَ أبي سفيانَ يَخطُبُ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «مَن يُرِدِ الله به خيراً يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ، وإنَّما أنا قاسمٌ ويُعْطي الله، ولن يزالَ أمرُ هذه الأُمَّةِ مستقيماً حتَّى تقومَ السّاعةُ،

أو حتَّى يَأْتِيَ أمرُ الله».

قوله: «بابٌ لا تزال طائفة من أمَّتي ظاهرينَ على الحقّ» هذه التَّرجمة لفظ حديث أخرجه مسلم (١٩٢٠) عن ثَوْبان، وبعده: «لا يَضُرّهم مَن خَذَلَهم، حتَّى يأتِيَ أمر الله وهم كذلك»، وله (١٥٦و١٩٢٣) من حديث جابر مِثْلُه، لكن قال: «يقاتلونَ على الحقّ ظاهرينَ إلى يوم القيامة»، وله (١٠٣٧/ ١٠٠) من حديث معاوية المذكور في الباب نحوه.

قوله: «وهم أهل العِلْم» هو من كلام المصنِّف، وأخرج التِّرمذيّ (٢١٩٢) حديث الباب[١] ثمَّ قال: سمعت محمَّد بنَ إسماعيل ـ هو البخاريّ ـ يقول: سمعت عليّ بن المَدِيني يقول: هم أصحاب الحديث، وذكر في كتاب «خلق أفعال العباد» عَقِب حديث أبي سعيد (٢٠٧) في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]: هم الطّائفة المذكورة في حديث: «لا تزال طائفة من أمَّتي»، ثمَّ ساقَه (٢٠٩) وقال: وجاءَ نحوه عن أبي هريرةَ ومعاوية وجابر وسَلَمةَ بن نُفَيل وقُرَّة بن إياس، انتهى.

و أخرج الحاكم في «علوم الحديث» بسندٍ صحيح عن أحمد: إن لم يكونوا أهلَ الحديث فلا أدري مَن هم، ومن طريق يزيد بن هارون مِثله. وزَعَمَ بعض الشُّرّاح أنَّه استَفادَ ذلك من حديث معاوية، لأنَّ فيه: «مَن يُرِدِ اللهُ به خيراً يُفَقِّهْه في الدّين»، وهو في غاية البُعد، وقال الكِرْمانيُّ: يُؤخَذ من الاستقامة المذكورة في الحديث الثّاني، إذْ من جُملة الاستقامة أن يكون التفقُّه، لأنَّه الأصل، قال: وبهذا ترتَبِط/ الأخبار المذكورة في حديث معاوية، لأنَّ ٢٩٤/١٣ الإنفاق[٢] لا بدَّ منه؛ أي: المشار إليه بقوله: «وإنَّما أنا قاسم ويُعطي اللهُ عزَّ وجلَّ».

قوله: «حدَّثنا عُبَيد الله بن موسى» هو العَبْسيّ ـ بالموحَّدةِ ثمَّ المهمَلة ـ الكوفيّ، من كِبار شيوخ البخاريّ، وهو من أتباع التّابعينَ، وشيخه في هذا الحديث إسماعيل: هو ابن أبي خالد تابعيٌّ مشهور، وشيخ إسماعيلَ قيسٌ: هو ابن أبي حازم، من كِبار التّابعين، وهو

(١) من حديث قرة بن إياس.

(٢) تصحَّفت في (س) إلى: الاتفاق.

مُخَضرَم أدرَكَ النبيَّ ﷺ ولم يَرَه، ولهذا الإسناد حكمُ الثُّلاثيّات وإن كان رُباعيّاً، وقد تقدَّم بعد علامات النبوَّة ببابَينِ (٣٦٤٠) من رواية يحيى القَطّان عن إسماعيل أنزَلَ من هذا بدرجةٍ، ورجال سَنَد الباب كلُّهم كوفيّونَ، لأنَّ المغيرة وليَ إمرةَ الكوفة غير مرَّة، وكانت وفاتُه بها، وقد اتَّفَقَ الرُّواة عن إسماعيل على أنَّه عن قيس عن المغيرة، وخالَفَهم أبو معاوية فقال: عن سعيد، بَدَل المغيرة، فأورَدَه أبو إسماعيل الهَرَويُّ في «ذَمّ الكلام»، وقال: الصَّواب قول الجماعة: عن المغيرة، وحديث سعدٍ عند مسلم (١٩٢٥/ ١٧٧) لكن من طريق أبي[١] عثمان عن سعد.

قوله: «**لا تزال**» بالمثنَّاةِ أوَّلَه، وفي رواية مسلم (١٩٢١) من طريق مروان الفَزَاريُّ عن إسماعيل: «لن يزالَ قوم» وهذه بالتَّحتانيَّةِ والباقي مِثلُه، لكن زادَ: «ظاهرينَ على الناس».

قوله: «**حتَّى يَأْتيَهم أمرُ الله وهم ظاهرونَ**» أي: على مَن خالَفَهم، أي: غالبونَ، أو المراد بالظُّهورِ أنَّهم غير مُستَترِينَ بل مشهورونَ، والأوَّل أَولى، وقد وَقَعَ عند مسلم (١٩٢٢) من حديث جابر بن سَمُرة: «لن يَبرَحَ هذا الدِّينُ قائماً تقاتل عليه عِصابةٌ من المسلمينَ حتَّى تقوم السّاعة»، وله (١٩٢٤) في حديث عُقْبة بن عامر: «لا تزال عِصابة من أمَّتي يقاتلونَ على أمر الله قاهرينَ لعدوِّهم، لا يَضُرُّهم مَن خالَفَهم حتَّى تأتيَهم السّاعة».

وقد ذَكَرتُ الجمعَ بينه وبين حديث: «لا تقوم السّاعة إلّا على شِرَار الناس» في أواخر كتاب الفتن[٢]، والقصَّة التي أخرجها مسلم (١٩٢٤) أيضاً من حديث عبد الله بن عَمرو: «لا تقوم السّاعة إلّا على شِرار الخلق، هم شَرٌّ من أهل الجاهليَّة، لا يَدعُونَ اللهَ بشيءٍ إلّا رَدَّه عليهم»، ومُعارَضَة عُقْبة بن عامر له بهذا الحديث، فقال عبد الله: أجَلْ، ثمَّ يَبعَث الله ريحاً كريحِ المِسك، فلا تَترُكُ نفساً في قلبه مِثقالُ حَبَّة من إيمان إلّا قَبَضَته، ثُمَّ يَبقَى شِرار الناس عليهم تقوم السّاعة.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: ابن.

(٢) عند شرح الحديث رقم (٧١١٦).

وقد أشرت إلى هذا قريباً في الكلام على حديث قَبض العلم (٧٣٠٧)، وأنَّ هذا أَولى ما يُتمسَّك به في الجمع بين الحديثَينِ المذكورَين، وذَكَرتُ ما نَقَلَه ابن بَطّال عن الطَّبَرِيِّ في الجمع بينهما: أنَّ شرار الناس الذينَ تقوم عليهم السّاعة يكونون بموضعٍ مخصوص، وأنَّ موضعاً آخر يكون به طائفة يقاتلونَ على الحقّ لا يَضُرّهم مَن خالَفَهم. ثمَّ أوردَ من حديث أبي أُمامةَ نحوَ حديث الباب، وزاد فيه: قيلَ: يا رسول الله، وأينَ هم؟ قال: «ببيت المقدِس»[1] وأطالَ في تقرير ذلك، وذكرتُ أنَّ المراد بأمرِ الله: هُبوب تلك الرّيح، وأنَّ المراد بقيام السّاعة: ساعَتُهم، وأنَّ المراد بالذينَ يكونون ببيت المقدِس: الذينَ يَحصُرهم الدَّجّال إذا خَرَجَ، فيَنزِل عيسى إليهم فيقتل الدَّجّال، ويَظهَر الدِّين في زمن عيسى، ثمَّ بعد موت عيسى تَهُبّ الرّيح المذكورة، فهذا هو المعتمَد في الجمع، والعلم عند الله تعالى.

قوله: «حدَّثنا إسماعيل» هو ابن أبي أُوَيس، وابن وَهْب: هو عبد الله، ويونس: هو ابن يزيد، وحُميدُ: هو ابن عبد الرَّحمن بن عَوف.

قوله: «سمعت معاوية بن أبي سُفْيان يَخطُب» في رواية عُمَير بن هانئ: سمعت معاوية على المِنبَر يقول[2]، وقد مضى في علامات النبوَّة (٣٦٤١)، ويأتي في التَّوحيد (٧٤٦٠)، وفي رواية يزيد بن الأصَمّ: سمعت معاوية، وذكر حديثاً، ولم أسمَعه رَوَى عن النبيّ ﷺ على مِنبَره حديثاً غيره، أخرجه مسلمٌ (١٩٢٣/ ١٧٥).

قوله: «مَن يُرِدِ الله به خيراً يُفَقِّهْه في الدّين» تقدَّم شرح هذا في كتاب العلم (٧١)، وقوله: «وإنَّما أنا قاسمٌ ويُعطي اللهُ» تقدَّم في العلم بلفظ: «والله المعطي»، وفي فرض الخُمُس من وجه آخَر (٣١١٦): «والله المعطي وأنا القاسم» وتقدَّم شرحه هناك أيضاً.

قوله: «ولن يزال أمر هذه الأُمَّة مستقيماً حتَّى تقومَ السّاعة، أو حتَّى يأتيَ أمرُ الله» في/ رواية عُمَير بن هانئ: «لا تزال طائفة من أمَّتي قائمةً بأمرِ الله» وتقدَّم بعد بابينِ من باب علامات ٢٩٥/١٣

---

(١) انظر تخريجه والكلام عليه في «مسندأحمد» (٢٢٣٢٠).

(٢) هي بهذا اللفظ عند مسلم (١٩٢٣) (١٧٤).

النبوَّة (٣٦٤١) من هذا الوجه بلفظ: «لا يزال من أمَّتي أمَّة قائمة بأمرِ الله، لا يَضُرّهم مَن خَذَلَهم حتَّى يأتيَهم أمر الله وهم على ذلك» وزاد: قال عُمَير: فقال مالك بن يُخامِر: قال معاذ: «وهم بالشّام»، وفي رواية يزيد بن الأصَمّ: «ولا تزال عِصابة من المسلمينَ ظاهرينَ على مَن ناوَأهم إلى يوم القيامة».

قال صاحب «المشارق» في قوله: «لا يزال أهل الغَرْب» - يعني: الرِّواية التي في بعض طرق مسلم (١٩٢٥)، وهي بفتح الغَين المعجَمة وسكون الرَّاء -: ذكر يعقوبُ بن شَيْبة عن عليّ ابن المَدِيني قال: المراد بالغَرْب: الدَّلْو، أي: العَرَب بفتح المهمَلتَينِ؛ لأنَّهم أصحابها لا يَستَقي بها أحد غيرهم، لكن في حديث معاذ: «وهم أهل الشّام»، فالظّاهر أنَّ المراد بالغَرْب البلد؛ لأنَّ الشّام غَربيّ الحِجاز؛ كذا قال، وليس بواضحٍ.

ووَقَعَ في بعض طرق الحديث: «المغرب» بفتح الميم وسكون المعجَمة[1]، وهذا يَرُدّ تأويلَ الغَرْب بالعرب، لكن يحتمل أن يكون بعض رواته نَقَلَه بالمعنى الذي فَهِمَه أنَّ المراد الإقليمُ لا صِفَة بعض أهله، وقيل: المراد بالغَربِ أهل القوَّة والاجتهاد في الجهاد، يقال: في لسانه غَرْب، بفتح ثمَّ سكون، أي: حِدَّة، ووَقَعَ في حديث أبي أُمامةَ عند أحمد (٢٢٣٢٠): «أنَّهم ببيتِ المقدِس» وأفاد بنسبتِه[2] إلى المقدِس، وللطَّبَرانيّ (٢٠/ ٧٥٤) من حديث البَهْزي[3] نحوه، وفي حديث أبي هريرةَ في «الأوسط» (٤٧) للطَّبَرانيّ: «يقاتلونَ على أبواب دِمَشق وما حولها، وعلى أبواب بيت المقدِس وما حولَه، لا يَضُرُّهم مَن خَذَلَهم، ظاهرينَ إلى يوم القيامة»[4].

قلت: ويُمكِن الجمعُ بين الأخبار بأنَّ المراد قوم يكونون ببيتِ المقدِس، وهي شاميَّة،

---

(١) وقع هذا في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي عوانة (٧٥١٠) وغيره.

(٢) قوله: «وأفاد بنسبته» تحرَّف في (س) إلى: وأضاف بيت.

(٣) تحرفت في (س) إلى: النَّهدي.

(٤) وإسناده ضعيف لا يصح، وأخرجه أيضاً أبو يعلى في «مسنده» (٦٤١٧)، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» ٧/ ٨٤.

ويَسقُونَ بالدَّلو، وتكون لهم قوَّة في جهاد العدوّ وحِدَّةٌ وجِدٌّ.

تنبيه: اتَّفَقَ الشُّرّاح على أنَّ معنى قوله: «على مَن خالَفَهم» أنَّ المراد عُلوُّهم عليهم بالغَلَبةِ، وأبعَدَ مَن أبدَعَ فرَدَّ على مَن جعَلَ ذلك مَنقَبةً لأهل الغَرْب أنَّه مَذَمَّة، لأنَّ المراد بقوله: «ظاهرينَ على الحقّ» أنَّهم غالبونَ له، وأنَّ الحقّ بين أيديهم كالميِّت، وأنَّ المراد بالحديث ذمُّ الغَرْب وأهله لا مدحهم.

قال النَّوويّ: فيه أنَّ الإجماع حُجَّة، ثمَّ قال: يجوز أن تكون الطّائفة جماعةً متعدِّدة من أنواع المؤمنينَ ما بين شجاع، وبصير بالحربِ، وفقيه، ومُحدِّث، ومُفسِّر، وقائم بالأمرِ بالمعروفِ والنَّهي عن المنكَر، وزاهد، وعابد، ولا يَلزَمُ أن يكونوا مُجتَمعينَ في بلد واحد، بل يجوز اجتماعهم في قُطْر واحد وافتراقهم في أقطار الأرض، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد وأن يكونوا في بعضٍ منه دون بعض، ويجوز إخلاءُ الأرض كلِّها من بعضهم أوَّلاً فأوَّلاً إلى أن لا يَبقَى إلّا فِرْقة واحدة ببلدٍ واحد، فإذا انقَرَضوا جاءَ أمر الله، انتهى مُلخَّصاً معَ زيادة فيه.

ونَظِير ما نبَّه عليه ما حَمَلَ عليه بعضُ الأئمَّة حديث: «إنَّ الله يَبعَث لهذه الأمَّة على رأس كلّ مئة سنة مَن يُجدِّد لها دينَها»[1] أنَّه لا يَلزَم أن يكون في رأس كلّ مئة سنةٍ واحدٌ فقط، بل يكون الأمر فيه كما ذكر في الطّائفة، وهو مُتَّجِه، فإنَّ اجتماع الصِّفات المحتاج إلى تجديدها لا يَنحَصِر في نوع من أنواع الخير، ولا يَلزَم أنَّ جميع خِصال الخير كلّها في شخص واحد، إلّا أن يُدَّعَى ذلك في عمر بن عبد العزيز، فإنَّه كان القائمَ بالأمرِ على رأس المئة الأولى باتِّصافه بجميع صفات الخير وتَقَدُّمه فيها، ومن ثَمَّ أطلَقَ أحمدُ أنَّهم كانوا يَحمِلونَ الحديث عليه، وأمّا مَن جاءَ بعده فالشافعيُّ وإن كان مُتَّصِفاً بالصِّفات الجميلة، إلّا أنَّه لم يكن القائمَ بأمرِ الجهاد والحُكْم بالعَدْل، فعلى هذا كلُّ مَن كان مُتَّصِفاً بشيءٍ من ذلك عند رأس المئة هو المراد، سواء تَعدَّدَ أم لا.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٢٩١) من حديث أبي هريرة، وإسناده صحيح.

١١- بابٌ في قولِ الله تعالى: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ٦٥]

٧٣١٣- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، قال عَمْرٌو: سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله رضي الله عنهما يقولُ/ لمَّا نزَلَ على رسولِ الله ﷺ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قال: «أَعوذُ بوجهِكَ» ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: «أَعوذُ بوجهِكَ»، فلمَّا نزَلَت: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ قال: «هاتانِ أهوَنُ ـ أو أيسَرُ».

٢٩٦/١٣

قوله: «بابٌ في قول الله تعالى: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾» ذكر فيه حديث جابر في نزول قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾ وقد تقدَّم شرحه مُستوفًى في تفسير سورة الأنعام (٤٦٢٨)، ووجه مُناسَبته لما قبلَه أنَّ ظُهور بعض الأُمَّة على عدوِّهم دونَ بعض يقتضي أنَّ بينهم اختلافاً، حتَّى انفرَدَت طائفة منهم بالوصف، لأنَّ غَلَبة الطّائفة المذكورة إن كانت على الكفَّار، ثَبَتَ المدَّعَى، وإن كانت على طائفة من هذه الأُمَّة أيضاً، فهو أظهَرُ في ثُبوت الاختلاف، فذُكِرَ بعده أصل وقوع الاختلاف وأنَّه ﷺ كان يريد أن لا يَقَع، فأعلَمَه الله تعالى أنَّه قَضَى بوقوعِه، وأنَّ كلّ ما قَدَّرَه لا سبيل إلى دفعه[1].

قال ابن بَطّال: أجابَ الله تعالى دعاءَ نبيّه في عَدَم استئصال أُمَّته بالعذاب، ولم يُجِبه في أن لا يُلبَسهم شِيَعاً، أي: فِرَقاً مُختَلِفينَ، وأن لا يُذيقَ بعضهم بأس بعض، أي: بالحربِ والقتل بسببِ ذلك، وإن كان ذلك من عذاب الله، لكنَّه أخَفُّ من الاستئصال، وفيه للمُؤمِنينَ كفَّارة.

١٢- باب مَن شَبَّهَ أصلاً معلوماً بأصلٍ مُبيَّنٍ وقد بيَّن النبي ﷺ حكمَهما ليُفهِمَ السّائلَ

٧٣١٤- حدَّثنا أصبَغُ بنُ الفَرَجِ، حدَّثني ابنُ وَهْبٍ، عن يونُسَ، عن ابنِ شِهابٍ، عن أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن أبي هُرَيرةَ: أنَّ أعرابيّاً أتَى رسولَ الله ﷺ فقال: إنَّ امرأتي وَلَدَتْ غلاماً أسوَدَ، وإنِّي أنكرتُه، فقال له رسولُ الله ﷺ: «هَلْ لكَ مِن إبلٍ؟» قال: نَعَم، قال: «فما

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: رفعه.

أَلْوانُها؟» قال: حُمْرٌ، قال: «هَلْ فيها مِن أَوْرَقَ؟» قال: إنَّ فيها لَوُرْقاً، قال: «فأنَّى تُرَى ذلك جاءَها؟» قال: يا رسولَ الله، عِرْقٌ نَزَعَها، قال: «ولعلَّ هذا عِرْقٌ نَزَعَه» ولم يُرخِّصْ له في الانتِفاءِ منه.

٧٣١٥- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا أبو عَوَانَةَ، عن أبي بِشْر، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ امرأةً جاءَتْ إلى النبيِّ ﷺ فقالت: إنَّ أمِّي نَذَرَتْ أنْ تَحُجَّ، فماتتْ قبلَ أنْ تَحجَّ، أفأحُجُّ عنها؟ قال: «نَعَم حُجِّي عنها، أرأيتِ لو كانَ على أمِّكِ دَينٌ أكنتِ قاضيَتَه؟» قالت: نَعَم، فقال: «فاقْضُوا الذي له، فإنَّ الله أحَقُّ بالوَفاءِ».

قوله: «باب مَن شَبَّه أصلاً معلوماً بأصلٍ مُبيَّن، وقد بيَّن النبيّ ﷺ حُكمَهما ليُفهِمَ السّائل» في رواية الكُشمِيهَنيِّ والإسماعيليّ والجُرْجانيّ: قد بيَّن الله، بحذفِ «الواو» وبحذفِ «النبيّ»، والأوَّل أَولى، وحذفُ الواو يوافق ترجمة المصنِّف الماضية[1]، قال: ممَّا عَلَّمَه الله ليس برأيٍ ولا تمثيل، أي: أنَّ الذي وَرَدَ عنه من التَّمثيل إنَّما هو تشبيه أصل بأصلٍ، والمشبَّه أخفَى عند السّائل من المشبَّه به، وفائدة التَّشبيه التَّقريب لفَهْم السّائل، وأورَدَه النَّسَفي[2] بلفظ: «مَن/ شَبَّه أصلاً معلوماً بأصلٍ مُبهَم، قد بيَّن الله حكمهما، ليُفهِم السائل»، وهذا أوضَحُ في المراد. ٢٩٧/١٣

ذكر فيه حديث أبي هريرةَ في قصَّة الذي قال: إنَّ امرأتي وَلَدَت غلاماً أسود، وقد تقدَّمَت الإشارة إليه قريباً[3]، وتقدَّم شرحه مُستوفًى في كتاب اللِّعان (٥٣٠٥).

وحديث ابن عبَّاس في قصَّة المرأة التي ذكرت أنَّ أمّها نَذَرَت أن تَحُجّ فماتت: أفأحُجُّ عنها؟ وقد تقدَّمَت الإشارة إليه قريباً أيضاً، وتقدَّم شرحه مُستوفًى في الحجّ (١٨٥٢).

(١) يعني الباب رقم (٩).
(٢) تحرَّف في (س) إلى: النسائي.
(٣) في أواخر شرح الباب رقم (٨).

قال ابن بَطّال: التَّشبيه والتَّمثيل هو القياس عند العرب، وقد احتَجَّ المُزَنيُّ بهذَينِ الحديثَينِ على مَن أنكَرَ القياس، قال: وأوَّل مَن أنكَرَ القياس إبراهيمُ النَّظَّام وتَبِعَه بعض المعتَزِلة، وممَّن يُنسَب إلى الفقه داودُ بن عليّ، وما اتَّفَقَ عليه الجماعة هو الحُجَّة، فقد قاسَ الصَّحابة فمَن بعدهم من التّابعينَ وفُقَهاء الأمصار، وبالله التَّوفيق، وتَعقَّبَ بعضهم الأَوَّليَّةَ التي ادَّعاها ابن بَطّال بأنَّ إنكار القياس ثَبَتَ عن ابن مسعود من الصَّحابة، ومن التّابعينَ عن عامر الشَّعْبيّ من فُقهاء الكوفة، وعن محمَّد بن سِيرِين من فُقهاء البصرة.

وقال الكِرْمانيُّ: عَقْدُ هذا الباب وما فيه يَدُلّ على صِحَّة القياس، وأنَّه ليس مذموماً، لكن لو قال: مَن شَبَّه أمراً معلوماً، لَوافَقَ اصطلاحَ أهل القياس، قال: وأمّا الباب الماضي المشعِر بذَمِّ القياس وكراهته، فطريق الجمع بينهما أنَّ القياس على نوعين: صحيح، وهو المشتَمِل على جميع الشَّرائط، وفاسِد، وهو بخِلَاف ذلك، فالمذموم هو الفاسِد، وأمّا الصَّحيح فلا مَذَمَّة فيه بل هو مأمور به، انتهى.

وقد ذكر الشافعيّ شرطَ مَن له أن يقيس فقال: يُشتَرَط أن يكون عالماً بالأحكام من كتاب الله تعالى وبناسخِه ومنسوخه وعامّه وخاصّه، ويَستَدِلّ على ما احتَمَلَ التَّأويلَ بالسُّنَّةِ وبالإجماع، فإن لم يكن فبالقياسِ على ما في الكتاب، فإن لم يكن فبالقياسِ على ما في السُّنَّة، فإن لم يكن فبالقياسِ على ما اتَّفَقَ عليه السَّلَف وإجماعِ الناس ولم يُعرَف له مُخالِف.

قال: ولا يجوز القولُ في شيء من العلم إلّا من هذه الأوجُه، ولا يكون لأحدٍ أن يقيسَ حتَّى يكون عالماً بما مضى قبله من السُّنَن، وأقاويل السَّلَف، وإجماع الناس واختلاف العلماء، ولسان العرب، ويكون صحيح العقل ليُفرِّق بين المشتَبِهات ولا يَعجَل، ويَستَمِع ممَّن خالَفَه ليَتَنَبَّه بذلك على غَفلةٍ إن كانت، وأن يَبلُغ غاية جَهْده، ويُنصِف من نفسه حتَّى يُعرَفَ من أينَ قال ما قال.

والاختلاف على وجهَين: فما كان منصوصاً، لم يَحِلّ فيه الاختلاف عليه، وما كان يحتمل التَّأويل أو يُدرَكُ قياساً فذهب المتأوِّل أو القائس إلى معنًى يحتمل وخالَفَه غيره، لم أقلْ: إنَّه يُضَيَّق عليه ضِيقَ المخالِف للنَّصِّ، وإذا قاسَ مَن له القياس فاختَلَفوا، وَسِعَ كلًّا أن يقول بمَبلَغِ اجتهاده، ولم يَسَعه اتِّباعُ غيره فيما أدّاه إليه اجتهاده.

وقال ابن عبد البَرّ في «بيان العلم» بعد أن ساقَ هذا الفصل: قد أتى الشافعيُّ رحمه الله في هذا الباب بما فيه كِفايةٌ وشِفاء، والله الموفِّق.

وقال ابن العربيّ وغيره: القرآن هو الأصل، فإن كانت دلالتُه خَفيَّة، نُظِرَ في السُّنَّة، فإن بيَّنَته وإلّا فالجَليُّ من السُّنَّة، وإن كانت الدّلالة منها خَفيَّة، نُظِرَ فيما اتَّفَق عليه الصَّحابة، فإن اختلَفوا رَجَّحَ، فإن لم يُوجَد عَمِلَ بما يُشبِه نَصَّ الكتاب والسُّنة، ثمَّ السُّنَّة، ثمَّ الاتِّفاق، ثمَّ الرَّاجح؛ كما سُقتُه عنه في شرح حديث أنس: «لا يأتي عام إلّا والذي بعده شَرٌّ منه» في أوائل كتاب الفتن (٧٠٦٨).

وأنشَدَ ابن عبد البَرّ لأبي محمَّد اليَزيديّ النَّحويّ المقرِئ المشهور برواية أبي عَمرو بن العلاء، من أبيات طويلة في إثبات القياس:

لا تكن كالحمار يَحمِلُ أسْفا راً كما قد قرأتَ في القرآنِ

إنَّ هذا القياس في كلِّ أمرٍ عندَ أهل العقول كالميزانِ

لا يجوز القياسُ في الدِّين إلّا لفقيهٍ لدينِه صَوّانِ/ ٢٩٨/١٣

ليس يُغني عن جاهلٍ قولُ راوٍ عن فلان وقولُه عن فلانِ

إن أتاه مُستَرشدٌ أفتاه بحديثَين فيهما مَعنَيانِ

إنَّ من يَحمِل الحديثَ ولا يَعـ ـرِفُ فيه المرادَ كالصَّيدَلاني

حَكَّمَ اللهُ في الجزاء ذَوَيْ عَدْ لٍ لِذي الصَّيدِ بالذي يَرَيانِ

لم يُوقِّت ولم يُسمِّ ولكنْ قال فيه فليَحكُمِ العَدْلانِ

ولنا في النبيِّ صَلَّى عليه اللّهُ والصالحون كلَّ أوانِ

أُســــوَةٌ في مَقالــــةٍ لمعــــاذٍ اقـضِ بـالرَّأي إن أتـى الـخَـصْمانِ
وكتــابِ الفــاروقِ يرحمـــه الله إلى الأشـــــعَريِّ في تِبيـــانِ
قِـسْ إذا أشـكَلَتْ عليـك أُمـورٌ ثـمَّ قُـلْ بالـصَّوابِ والعِرفـانِ

وتَعقَّبَ بعضهم الأوَّليَّةَ التي ادَّعاها ابن بَطّال بأنَّ إنكار القياس ثَبَتَ عن ابن مسعود من الصَّحابة، ومن التّابعينَ عن عامر الشَّعْبيّ من فُقَهاء الكوفة، وعن محمَّد بن سِيرِين من فُقَهاء البصرة وذلك مشهور عنهم[1]، نَقَلَه ابن عبد البَرّ ومِن قبله الدَّارِميُّ وغيره عنهم وعن غيرهم، والمذهَب المعتدِل ما قاله الشافعيّ: إنَّ القياس مشروع عند الضَّرورة، لا أنَّه أصلٌ برأسِه.

١٣ - باب ما جاءَ في اجتهادِ القَضاءِ بما أنزَلَ الله تعالى

﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]

ومَدَحَ النبيُّ ﷺ صاحبَ الحِكْمة حينَ يقضي بها ويُعلِّمُها ولا يتكلَّفُ مِن قِبَلِه ومُشاوَرةِ الخلفاءِ وسؤالِهم أهلَ العِلْم

٧٣١٦- حدَّثنا شِهَابُ بنُ عبَّادٍ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ حُميدٍ، عن إسماعيلَ، عن قيسٍ، عن عبدِ الله قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا حَسَدَ إلا في اثنتَينِ: رجلٌ آتاه اللهُ مالاً فسُلِّطَ على هَلَكَتِه في الحقِّ، وآخَرُ آتاه اللهُ حِكْمةً فهو يَقْضي بها ويُعلِّمُها».

٧٣١٧- حدَّثنا محمَّدٌ، أخبرنا أبو معاويةَ، حدَّثنا هشامٌ، عن أبيه، عن المغيرةِ بنِ شُعْبةَ قال: سأَلَ عمرُ بنُ الخطَّاب عن إمْلاصِ المرأةِ: هي التي يُضرَبُ بَطنُها فتُلْقي جَنِيناً، فقال: أيُّكم سَمِعَ منَ النبيِّ ﷺ فيه شيئاً؟ فقلتُ: أنا، فقال: ما هو؟ قلتُ: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «فيه غُرّةٌ، عبدٌ أو أَمَةٌ»، فقال: لا تَبرَحْ حتَّى تَجيئَني بالمَخرَجِ فيما قلتَ.

٧٣١٨- فخَرَجتُ فوَجَدتُ محمَّدَ بنَ مَسْلَمةَ، فجِئتُ به فشَهِدَ معي: أنَّه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقولُ: «فيه غُرّةٌ عبدٌ أو أَمَةٌ».

---

(١) سلفت الإشارة إلى هذا التعقب عند إيراد قول ابن بطال قبل قليل.

تابَعَه ابنُ أبي الزِّنادِ، عن أبيه، عن عُرْوةَ، عن المغيرةِ.

٢٩٩/١٣ **قوله: «باب ما جاءَ في اجتهاد القَضَاء»** كذا لأبي ذرٍّ والنَّسَفيّ وابن بَطّال وطائفة: القَضَاء بفتح أوَّله والمدّ وإضافة الاجتهاد إليه بمعنى الاجتهاد فيه، والمعنى: الاجتهاد في الحُكم بما أنزَلَ الله تعالى، أو فيه حذف تقديره: اجتهاد مُتوَلّي القضاء، ووَقَعَ في رواية غيرهم: «القُضاة» بصيغةِ الجمع، وهو واضح لكن سيأتي بعد قليل التَّرجمة لاجتهادِ الحاكم فيَلزَم التَّكرار، والاجتهاد: بَذْل الجَهْد في الطَّلَب، واصطلاحاً: بَذْل الوُسْع للتَّوصُّل إلى معرفة الحُكم الشَّرعيّ.

قوله: «بما أنزَلَ الله، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾» كذا للأكثر، وللنَّسَفيِّ: ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ الآية، وترجَمَ في أوائل الأحكام (٧١٤١) للحديث الأوَّل من الباب «أجر مَن قَضَى بالحِكْمةِ، لقولِ الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]» وفيه إشارة إلى أنَّ الوصف بالصِّفتَينِ ليس واحداً، خِلَافاً لمن قال: إحداهما في النَّصارى، والأُخرى في المسلمين، والأُولى لليهودِ، والأظهَرُ العُموم، واقتَصَرَ المصنِّف على تِلاوَة الآيتَينِ لإمكان تَناوُلِها المسلمينَ بخِلَاف الأُولى، فإنَّها في حَقّ مَن استَحلَّ الحُكم بخِلَاف ما أنزَلَ الله تعالى، وأمّا الآخِرَتان فهما لأعمَّ من ذلك.

قوله: «ومَدَحَ النبيُّ ﷺ صاحبَ الحِكْمَة حين يَقْضي بها ويُعلِّمُها ولا يتكلَّف مِن قِبَله» يجوز في مَدَح فتح الدّال على أنَّه فعل ماضٍ، ويجوز تسكينها على أنَّه اسم والحاء مجرورة، وهو مُضاف للفاعل، واختُلِفَ في ضبط «قِبَله»، فلِلأكثرِ بفتح الموحَّدة بعد القاف المكسورة، أي: من جِهَته، وللكُشمِيهَنيّ بتحتانيَّةٍ ساكنة بَدَل الموحَّدة، أي: من كلامه، وعند النَّسَفيِّ: من قِبَل نفسه.

قوله: «ومُشاوَرةِ الخلفاء وسؤالهم أهلَ العِلْم» ذكر فيه حديثَينِ: الأوَّل للشِّقِّ الأوَّل، والثّاني للثّاني.

الأول: حديث ابن مسعود: «لا حَسَد إلّا في اثنتَينِ» وقد تقدَّم سَنَداً ومَتناً في أوَّل كتاب

الأحكام (٧١٤١)، وترجَمَ له: أجر مَن قَضَى بالحِكْمة، وتقدَّم الكلام عليه ثَمَّةَ.

ثانيهما: حديث المغيرة قال: سأَلَ عمرُ عن إملاص المرأة، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في أواخر الدِّيَات (٦٩٠٧) أخرجه عالياً عن عُبَيد الله بن موسى عن هشام بن عُرْوة، ومن وجهَينِ آخَرَينِ (٦٩٠٥و٦٩٠٨) عن هشام.

وقوله هنا: «حدَّثنا محمَّد» هو ابن سَلَامٍ كما جَزَمَ به ابن السَّكَن.

وقد أخرج البخاريّ في النِّكاح (٥٢٠٦) حديثاً عن محمَّد بن سَلَامٍ منسوباً لأبيه عند الجميع عن أبي معاوية، فهذه قَرِينة تُؤيِّد قولَ ابن السَّكَن، واحتمالُ كَونِه محمَّد بن المثنَّى بعيد، وإن كان أخرج في الطَّهارة (٢١٨) عن محمَّد بن خازِم بمُعجَمتَينِ حديثاً، وهو أبو معاوية، لكنَّ المهمَلَ إنَّما يُحمَل على مَن يكون لمن أهمَلَه به اختصاص، واختصاص البخاريِّ بمحمَّدِ بن سَلَامٍ مشهور.

وقوله في آخره: «تابَعَه ابن أبي الزِّناد» يعني: عبد الرَّحمن **«عن أبيه»** وهو عبد الله بن ذَكْوانَ، وهو بكُنيَتِه أشهر، وسَقَطَ هذا للنَّسَفيّ.

قوله: «عن عُرْوة، عن المغيرة» كذا للأكثرِ وهو الصَّواب، ووَقَعَ في رواية الكُشمِيهَنيِّ: عن الأعرَج عن أبي هريرةَ، وهو غَلَط، فقد رُويناه موصولاً عن البخاريّ نفسه، وهو في الجزء الثَّالث عشر من «فوائد الأصبَهانيّين» عن المحامليّ، قال: حدَّثنا محمَّد بن إسماعيل البخاريّ حدَّثنا عبد العزيز بن عبد الله الأُوَيسيّ حدَّثني ابن أبي الزِّناد عن أبيه عن عُرْوة عن المغيرة، وكذلك أخرجه الطَّبَرانيُّ[١] من وجه آخرَ عن عبد الرَّحمن بن أبي الزِّناد، ولم يُنبِّه الحُميديّ في «الجمع» ولا المِزّيُّ في «الأطراف» ولا أحدٌ من الشُّرّاح على هذا الموضع.

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» مرتين ٢٠/ (٨٨٣) و(١٠٥٧) من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن المغيرة، لكنه وضعه في المرة الأولى في ترجمة عروة بن المغيرة عن المغيرة، والمرة الثانية في ترجمة عروة بن الزبير عن المغيرة. والخلاف في عروة قديم، انظر التعليق على «مسند أحمد» عند الحديث رقم (١٨١٥٦).

قال ابن بَطّال: لا يجوز للقاضي الحُكمُ إلّا بعد طَلَب حُكم الحادثة من الكتاب أو السُّنَّة، فإن عَدِمَه رَجَعَ إلى الإجماع، فإن لم يَجِدْه نَظَرَ هل يَصِحّ الحملُ على بعض الأحكام المقرَّرة لعِلَّةٍ تَجمَعُ بينهما، فإن وَجَدَ ذلك لَزِمَه القياسُ عليها، إلّا إن عارَضَتها عِلَّة أُخرى فيَلزَمه التَّرجيح، فإن لم يَجِدْ عِلَّة استَدَلَّ بشواهد الأُصول وغَلَبة الأشباه[1]، فإن لم يَتَوجَّه له شيء من ذلك رَجَعَ إلى حُكم العقل، قال: هذا قول ابن الطَّيِّب، يعني: أبا بكر الباقِلّانيّ.

ثمَّ أشارَ إلى إنكار/ كلامه الأخير بقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقد علم الجميعُ بأنَّ النُّصوص لم تُحِطْ بجميع الحوادث، فعَرَفْنا أنَّ الله قد أبانَ حُكمَها بغيرِ طريق النَّصّ وهو القياس، ويُؤيِّد ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٨٣] لأنَّ الاستنباط هو الاستخراجُ وهو بالقياس، لأنَّ النَّصّ ظاهرٌ، ثمَّ ذكر فصلاً في الردّ على مُنكِري القياس وألزَمَهم التَّناقُض، لأنَّ من أصلِهم إذا لم يُوجَد النَّصُّ الرُّجوعَ إلى الإجماع، قال: فيَلزَمهم أن يأتوا بالإجماع على تركِ القول بالقياسِ، ولا سبيلَ لهم إلى ذلك، فوَضَحَ أنَّ القياس إنَّما يُنكَر إذا استُعمِلَ مع وجود النَّصّ أو الإجماع، لا عند فَقْد النَّصّ والإجماع. وبالله التَّوفيق.

١٣/ ٣٠٠

١٤- باب قولِ النبيِّ ﷺ: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن كانَ قبلَكم»

٧٣١٩- حدَّثنا أحمدُ بنُ يونُس، حدَّثنا ابنُ أبي ذِئبٍ، عن المَقبُريِّ، عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ قال: «لا تقومُ السّاعةُ حتَّى تَأْخُذَ أُمَّتي بأَخْذِ القُرونِ قبلَها، شِبْراً بشِبْرٍ، وذِراعاً بذِرَاعٍ» فقِيلَ: يا رسولَ الله، كفارسَ والرُّومِ؟ فقال: «ومَنِ النّاسُ إلّا أُولئكَ؟».

٧٣٢٠- حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عبدِ العزيزِ، حدَّثنا أبو عمرَ الصَّنْعانيُّ منَ اليَمَنِ، عن زيدِ بنِ أسلَمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، عن النبيِّ ﷺ قال: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَن كانَ قبلَكم شِبْراً شِبْراً، وذِراعاً ذراعاً، حتَّى لو دَخَلوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعتُموهُم» قلنا: يا رسولَ الله، اليهودُ والنَّصارى؟ قال: «فمَنْ؟».

---

(١) في (س): الاشتباه.

قوله: «**باب قول النبيّ ﷺ: لَتَتَّبِعُنَّ**» بمُثنّاتَينِ مفتوحَتَينِ ثمَّ موحَّدة مكسورة وعين مُهمَلة مضمومة ونون ثقيلة، وأصله: تَتَّبِعونَ «سَنَنَ» بالمهمَلةِ والنُّون بعدها نون أُخرى «مَن كانَ قبلَكم» بفتح اللّام، ولفظ التَّرجمة مُطابِق للفظِ الحديث الثّاني.

قوله: «**عن المَقبُرِيِّ**» هو سعيد، وسَمّاه الإسماعيليُّ في روايته عن إبراهيم بن شَرِيك عن أحمد بن يونس شيخِ البخاريّ فيه.

قوله: «**لا تقوم السّاعة حتَّى تَأْخُذَ أمَّتي بأخْذَ القُرون قبلها**» كذا هنا بموحَّدةٍ مكسورة وألِف مهموزة وخاء مُعجَمة ثمَّ مُعجَمة، والأخْذ بفتح الألِف وسكون الخاء على الأشهَر: هو السِّيرة، يقال: أخَذَ فلانٌ بأخذِ فلان، أي: سارَ بسيرتِه، وما أخَذَ أَخْذَه، أي: ما فعل فعلَه ولا قَصَدَ قصدَه، وقيل: الألِف مُثلَّثة، وقرأه بعضهم: «إِخَذ» بفتح الخاء جمع: إخْذَة بكسر أوَّله، مِثل: كِسْرة وكِسَر.

ووَقَعَ في رواية الأَصِيليّ على ما حكاه ابن بَطّال: «بما أخَذَ القُرونُ» بموحَّدةٍ و«ما» الموصولة، و«أخَذَ» بلفظِ الفعل الماضي، وهي رواية الإسماعيليّ، وفي رواية النَّسَفيِّ: «مَأْخَذ» بميمٍ مفتوحة وهمزة ساكنة.

والقُرون: جمع قَرْن بفتح القاف وسكون الرَّاء: الأُمَّةُ من الناس، ووَقَعَ في رواية الإسماعيليّ من طريق عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذِئب: «الأُمَم والقُرون».

قوله: «**شِبْراً بشِبْرٍ، وذِراعاً بذِراعٍ**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «شِبراً شِبراً، وذِراعاً ذِراعاً».

قوله: «**فقيلَ: يا رسول الله**» في رواية الإسماعيليّ من طريق عبد الصَّمَد بن النُّعمان عن ابن أبي ذِئب: فقال رجل، ولم أقِفْ عليه مُسَمًّى.

قوله: «**كفارسَ والرُّوم**» يعني: الأُمَّتَينِ المشهورتَينِ في ذلك الوقت، وهم الفُرس ومَلِكهم كِسرَى، والرُّوم ومَلِكهم قَيصَر، وفي رواية الإسماعيليّ المذكورة: «كما فَعَلَت فارسُ والرّومُ».

قوله: «**ومَن الناسُ إلّا أولئكَ؟**» أي: فارس والرّوم، لكَونِهم كانوا إذ ذاكَ/ أكبرَ ملوك ٣٠١/١٣ الأرض وأكثرَهم رَعيَّة وأوسَعَهم بلاداً.

قوله: «**حدَّثنا محمَّد بن عبد العزيز**» هو الرَّمْليّ، و«**أبو عمر الصَّنعانيُّ**» بمُهمَلةٍ ثمَّ نون: هو حفص بنُ مَيسَرة.

وقوله: «**من اليَمَن**» أي: هو رجل من اليمن، أي: هو من صَنْعاء اليمن لا من صَنعاء الشّام، وقيل: المراد: أصلُه من اليمن، وهو من صَنعاء الشّام ونَزَلَ عَسقَلانَ.

قوله: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ**» بفتح السِّين للأكثر، وقال ابن التِّين: قرأناه بضمِّها، وقال المهلَّب: بالفتح أَولى، لأنَّه الذي يُستَعمَل فيه الذِّراع والشِّبر: وهو الطَّريق.

قلت: وليس اللَّفظ الأخير ببعيدٍ من ذلك.

قوله: «**شِبْراً شِبْراً، وذِراعاً ذِراعاً**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «شِبراً بشِبرٍ، وذِراعاً بذِراعٍ» عكسُ الذي قبله، قال عِياض: الشِّبر والذِّراع والطَّريق ودخول الجُحْر تمثيلٌ للاقتداءِ بهم في كلّ شيء ممَّا نَهَى الشَّرعُ عنه وذَمَّه.

قوله: «**جُحْر**» بضمِّ الجيم وسكون المهمَلة، والضَّبُّ الحيوان المعروف، تقدَّم الكلام عليه في ذِكر بني إسرائيل (٣٤٥٦).

قوله: «**قلنا**» لم أَقِفْ على تعيين القائل.

قوله: «**قال: فمَن؟**» هو استفهامُ إنكارٍ، والتَّقدير: فمَن هم غيرُ أولئكَ، وقد أخرج الطَّبَرانيُّ[١] من حديث المُستَورِد بن شدَّاد رَفَعَه: «لا تَترُك هذه الأُمَّة شيئاً من سَنَن الأوَّلينَ حتَّى تأتيَه»، ووَقَعَ في حديث عبد الله بن عَمرٍو عند الشافعيّ[٢] بسندٍ صحيح: «لَتركَبُنَّ سُنَّة مَن كان قبلكم حُلوَها ومُرَّها».

---

(١) في «الأوسط» (٣١٣).

(٢) في «السنن المأثورة» (٣٩٨).

قال ابن بَطّال: أعلَمَ ﷺ أنَّ أمَّته ستتَّبِعُ المحدَثات من الأُمور والبِدَع والأهواء كما وَقَعَ للأُمَمِ قبلهم، وقد أنذَرَ في أحاديث كثيرة بأنَّ الآخِرَ شَرّ، والسّاعة لا تقوم إلّا على شِرار الناس، وأنَّ الدِّين إنَّما يَبقَى قائماً عند خاصَّة من الناس.

قلت: وقد وَقَعَ مُعظَم ما أنذَرَ به ﷺ وسيقعُ بَقيَّة ذلك.

وقال الكِرْمانيُّ: حديث أبي هريرةَ مُغايِر لحديثِ أبي سعيد؛ لأنَّ الأوَّل فُسِّر بفارسَ والرّوم، والثّاني باليهودِ والنَّصارى، لكنَّ الرُّوم نصارَى، وقد كان في الفُرس يهود، أو ذَكَرَ ذلك على سبيل المِثال، لأنَّه قال في السُّؤال: كفارسَ؟ انتهى.

ويعكِّر عليه جوابُه ﷺ بقوله: «ومَن الناسُ إلّا أولئكَ؟» لأنَّ ظاهره الحَصْر فيهم، وقد أجابَ عنه الكِرْمانيُّ بأنَّ المراد حصْر الناس المعهود من المتبوعينَ.

قلت: ووجهه أنَّه ﷺ لمَّا بُعِثَ كان مُلكُ البلاد مُنحَصِراً في الفُرس والرّوم وجميع مَن عَدَاهم من الأُمَم من تحت أيديهم، أو كَلَا شيءٍ بالنِّسبةِ إليهم، فصَحَّ الحَصرُ بهذا الاعتبار، ويحتمل أن يكون الجواب اختَلَفَ بحَسَبِ المقام، فحيثُ قيل: فارس والرّوم، كان هناك قَرينة تتعلَّق بالحُكم بين الناس وسياسَة الرَّعيَّة، وحيثُ قيل: اليهود والنَّصارى، كان هناك قَرينة تتعلَّق بأُمورِ الدِّيانات أُصولها وفُروعها، ومن ثَمَّ كان في الجواب عن الأوَّل: «ومَن الناس إلّا أولئكَ»، وأمّا الجواب في الثّاني بالإبهام، فيُؤيِّد الحملَ المذكور، وأنَّه كان هناك قَرِينة تتعلَّق بما ذكرت.

واستَدَلَّ ابن عبد البَرّ في «باب ذَمّ القول بالرَّأي إذا كان على غير أصل» بما أخرجه من «جامع ابن وَهْب»: أخبَرَني يحيى بن أيوب عن هشام بن عُرْوة أنَّه سَمِعَ أباه يقول: لم يزل أمرُ بني إسرائيل مُستَقيماً حتَّى حَدَثَ فيهم المَوَلَّدونَ أبناءُ سَبَايا الأُمَم، فأحدَثوا فيهم القول بالرَّأي وأضَلُّوا بني إسرائيل، قال: وكان أَبي يقول: السُّنَنَ السُّنَنَ، فإنَّ السُّنَن قِوامُ الدِّين.

وعن ابن وَهْب: أخبَرَني بكر بن مُضَر عمَّن سَمِعَ ابنَ شِهاب الزُّهْريّ وهو يَذكُر ما

وَقَعَ النَّاسُ فيه من الرَّأي وتركهم السُّنَن، فقال: إنَّ اليهود والنَّصارى إنَّما سُلِخُوا[1] من العلم الذي كان بأيديهم حين اشتقُّوا[2] الرَّأيَ وأخَذوا فيه.

وأخرج ابن أبي خَيْثمةَ من طريق مكحول عن أنس: قيلَ: يا رسول الله، متى يُترَك الأمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عن المنكَر؟ قال: «إذا ظَهَرَ فيكم ما ظَهَرَ في بني إسرائيل، إذا ظَهَرَ الإدهانُ في خياركم والفُحشُ في شِراركم، والمُلْك في صِغاركم، والفقه في رُذَالِكم»[3]، وفي «مُصنَّف قاسم بن أصبَغ» بسندٍ صحيح عن عمر: فساد الدِّين إذا جاءَ العلمُ من قِبَل الصَّغير استَعصَى عليه الكبير،/ وصلاحُ الناس إذا جاءَ العلمُ من قِبَل الكبير تابَعَه عليه الصَّغير. وذكر أبو عُبَيد أنَّ المراد بالصِّغَرِ في هذا صِغَر القَدْر لا السِّنّ، والله أعلم. ٣٠٢/١٣

١٥- باب إثْم مَن دَعَا إلى ضلالةٍ أو سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً

لقولِ الله تعالى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥].

٧٣٢١- حدَّثنا الحُميديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا الأعمَشُ، عن عبدِ الله بنِ مُرَّةَ، عن مَسْروقٍ، عن عبدِ الله قال: قال النبيُّ ﷺ: «ليسَ مِن نفسٍ تُقتَلُ ظُلْماً، إلّا كانَ على ابنِ آدمَ الأوَّلِ كِفْلٌ منها ـ وَرُبَّما قال سفيانُ: مِن دَمِها ـ لأنَّه أوَّلُ مَن سَنَّ القتلَ أوَّلاً».

قوله: «بابُ إثْم مَنِ دَعَا إلى ضلالةٍ، أو سَنَّ سُنَّة سَيِّئَة، لقولِ الله تعالى: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾» وَرَدَ فيما ترجَمَ به حديثان بلفظِه وليسا على شرطه، واكتَفَى بما يُؤَدّي معناهما وهما ما ذكره من الآية والحديث.

فأمّا حديث: «مَن دَعَا إلى ضلالة» فأخرجه مسلم (٢٦٧٤) وأبو داود (٤٦٠٩) والتِّرمذيّ (٢٦٧٤) من طريق العلاء بن عبد الرَّحمن عن أبيه عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن دَعَا إلى هُدًى كان له من الأجر مِثلُ أُجور مَن تَبِعَه لا يَنقُص ذلك

---

(١) في (س): انسلخوا.

(٢) في (س): استقلّوا.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٥٥٥) من طريق مكحول، به.

من أُجورهم شيئاً، ومَن دَعَا إلى ضلالةٍ كان عليه من الإثم مِثلُ آثام مَن تَبِعَه لا يَنقُص ذلك من آثامهم شيئاً».

وأمّا حديث: «مَن سَنَّ سُنَّة سَيِّئَة» فأخرجه مسلم (٢٦٧٣/ ١٥) من رواية عبد الرَّحمن ابن هلال عن جَرِير بن عبد الله البَجَليِّ في حديثٍ طويلٍ قال فيه: فقال رسول الله ﷺ: «مَن سَنَّ في الإسلام سُنَّة حسنَة فلَه أجرُها وأجرُ مَن عَمِلَ بها بعده من غير أن يَنقُص من أُجورهم شيئاً، ومَن سَنَّ في الإسلام سُنَّة سَيِّئَةً كان عليه وِزرُها ووِزرُ مَن عَمِلَ بها بعده من غير أن يَنقُص من أوزارهم شيئاً»، وأخرجه من طريق المنذِر بن جَرير عن أبيه مِثله، لكن قال: «شيءٌ» في الموضعين بالرَّفع، وأخرجه التِّرمذيّ (٢٦٧٥) من وجهٍ آخَر عن جَرِير بلفظ: «مَن سَنَّ سُنَّة خيرٍ، ومَن سَنَّ سُنَّة شَرّ».

وأمّا الآية فقال مجاهد في قوله تعالى: ﴿ لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ قال: حَمْلُهم ذُنوبَ أنفُسِهم وذُنوبَ مَن أطاعَهم، ولا يُخفِّف ذلك عمَّن أطاعَهم شيئاً، وأخرج عن الرَّبيع بن أنس أنَّه فَسَّرَ الآية المذكورة بحديثِ أبي هريرةَ المذكور، ذكره مُرسَلاً بغيرِ سَنَد[1].

وأمّا حديث الباب عن عبد الله بن مَسْعود فقد مضى شرحُه في أوَّل كتاب القِصاص (٦٨٦٧) وتقدَّم البحث في المراد بالـمُفارِقِ للجماعةِ المذكور فيه.

قال المهلَّب: هذا الباب والذي قبله في معنى التَّحذير من الضَّلال، واجتناب البِدَع ومُحدَثات الأُمور في الدِّين، والنَّهي عن مُخالَفة سبيل المؤمنينَ. انتهى، ووجْهُ التَّحذير أنَّ الذي يُحدِث البِدعَة قد يَتَهاوَن بها لِخفَّةِ أمرها في أوَّل الأمر، ولا يَشعُر بما يَتَرتَّب عليها من المفسَدَة، وهو أن يَلحَقه إثمُ مَن عَمِلَ بها مِن بعدِه، ولو لم يكن هو عَمِلَ بها بل لكَونِه كان الأصلَ في إحداثها.

---

(١) وهو عند الطبري ١٤/ ٩٦.

١٦ - باب ما ذَكَرَ النبيُّ ﷺ وحَضَّ على اتِّفاق أهلِ العِلْمِ، وما اجتَمَعَ عليه الحَرَمان مَكَّةُ والمدينةُ، وما كانَ بهما مِن مَشاهِدِ النبيِّ ﷺ والمهاجِرِينَ والأنصار، ومُصَلَّى النبيِّ ﷺ والمِنْبرِ والقَبْر

قوله: «بابُ ما ذَكَرَ النبيُّ ﷺ وحَضَّ» بمُهمَلةٍ وضاد مُعجَمة ثقيلة، أي: حَرَّضَ بالمهمَلةِ وتشديد الرَّاء. ٣٠٦/١٣

وقوله: «على اتِّفاق أهل العِلْم» قال الكِرْمانيُّ: في بعض الرِّوايات: وما حَضَّ عليه من اتِّفاقٍ، وهو من باب تَنازُع العامِلَينِ، وهما ذَكَر وحَضَّ.

قوله: «وما اجْتَمَعَ عليه الحَرَمان مكَّة والمدينة، وما كانَ بها من مَشاهِد النبيِّ ﷺ والمهاجِرينَ والأنصار» في رواية الكُشمِيهَنيّ: وما أجمَعَ، بهمزةِ قَطع بغيرِ تاء، وعنده: وما كان بها، بالإفرادِ، والأوَّل أولى، قال الكِرْمانيُّ: الإجماع: هو اتِّفاق أهل الحَلِّ والعَقد، أي: المجتهِدِينَ من أمَّة محمَّدٍ على أمرٍ من الأُمور الدِّينيَّة، واتِّفاقُ مُجتَهِدي الحرمَينِ دون غيرهم ليس بإجماعٍ عند الجمهور، وقال مالك: إجماع أهلِ المدينة حُجَّة، قال[1]: وعِبارةُ البخاريّ مُشعِرةٌ بأنَّ اتِّفاق أهل الحرمَينِ كِلَيهما إجماع. قلت: لعلَّه أرادَ التَّرجيح به لا دَعوَى الإجماع، وإذا قال بحُجِّيَّةِ إجماع أهل المدينة وحدَها مالكٌ ومَن تَبِعَه فهم قائلونَ به إذا وافَقَهم أهلُ مكَّة بطريق الأولى، وقد نَقَلَ ابن التِّين عن سَحْنون اعتبار إجماع أهل مكَّة معَ أهل المدينة، قال: حتَّى لو اتَّفَقوا كلُّهم وخالَفَهم ابن عبَّاس في شيءٍ لم يُعَدّ إجماعاً، وهو مَبنيٌّ على أنَّ نُدْرة المخالِف تُؤَثِّرُ في ثُبوت الإجماع.

قوله: «ومُصَلَّى النبيِّ ﷺ والمِنبَرِ والقَبْر» هذه الثَّلاثة مجرورة عَطفاً على قوله: مَشاهِد.

ثُمَّ ذَكَر فيه أربعةً وعِشرينَ حديثاً:

الحديث الأول: حديث جابر.

٧٣٢٢- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن محمَّدِ بنِ المنكَدِر، عن جابرِ بنِ عبدِ الله

---

(١) يعني: الكرماني.

السَّلَمِيِّ: أنَّ أعرابيّاً بايعَ رسولَ الله ﷺ على الإسلامِ، فأصابَ الأعرابيَّ وعْكٌ بالمدينةِ، فجاءَ الأعرابيُّ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله أقِلْني بَيْعَتي. فأبَى رسولُ الله ﷺ، ثمَّ جاءَه فقال: أقِلْني بَيْعَتي. فأبَى، ثمَّ جاءَه فقال: أقِلْني بَيْعَتي. فأبَى، فخَرَجَ الأعرابيُّ، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّما المدينةُ كالكِيرِ تَنْفي خَبَثَها، وتَنْصَعُ طَيِّبَها».

قوله: «إسماعيل» هو ابن أبي أُوَيس.

قوله: «السَّلَميّ» بفتح المهمَلة واللّام.

قوله: «أنَّ أعرابيّاً» تقدَّم القول في اسمه وفي أيِّ شيءٍ استَقال منه، وضَبْط «تَنصَعُ» في أواخر الحجّ في فضل المدينة (١٨٨٣)، وكذا قوله: «كالكِيرِ» معَ سائر شرحه ولله الحمد.

قال ابن بَطّال عن المهلَّب: فيه تفضيلُ المدينة على غيرها بما خَصَّها الله به من أنَّها تنفي الخَبَث، ورَتَّبَ على ذلك: القولَ بحُجِّيَّةِ إجماع أهل المدينة، وتُعقِّبَ بقولِ ابن عبد البَرّ: إنَّ الحديث دالٌّ على فضل المدينة، ولكن ليس الوصف المذكور عامّاً لها في جميع الأزمِنَة، بل هو خاصٌّ بزَمَنِ النبيِّ ﷺ؛ لأنه لم يكن يَخرُج منها رَغبةً عن الإقامة معه إلّا مَن لا خير فيه. وقال عِيَاضٌ نحوه، وأيَّدَه بحديثِ أبي هريرةَ الذي أخرجه مسلم (١٣٨١): «لا تقوم السّاعةُ حتَّى تنفي المدينةُ شِرارَها، كما يَنفي الكِير خَبَث الفِضَّة» قال: والنار إنَّما تُخرِج الخَبَث والرَّديء، وقد خَرَجَ من المدينة بعد النبيِّ ﷺ جماعةٌ من خيار الصَّحابة، وقَطَنوا غيرها وماتوا خارجاً عنها، كابنِ مسعودٍ وأبي موسى وعليٍّ وأبي ذرٍّ وعمّار وحُذَيفة وعُبادةَ ابن الصّامت وأبي عُبَيدة ومعاذٍ وأبي الدَّرداء وغيرهم، فدَلَّ على أنَّ ذلك خاصٌّ بزَمَنِه ﷺ بالقَيدِ المذكور، ثمَّ يَقَع تمام إخراج الرَّديء منها في زمن مُحاصَرَة الدَّجّال، كما تقدَّم بيان ذلك واضحاً في أواخِر كتاب الفتن (٧١٢٤) وفيه: فلا يَبقَى مُنافقٌ ولا مُنافقةٌ إلّا خَرَجَ إليه، فذلك يوم الخَلَاص.

الحديث الثاني:

٧٣٢٣- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا عبدُ الواحِدِ، حدَّثنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن

عُبَيدِ الله بنِ عبدِ الله، قال: حدَّثني ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: كنتُ أُقْرِئُ عبدَ الرَّحمنِ بنَ عَوْفٍ، فلمَّا كانَ آخِرُ حَجّةٍ حَجَّها عمرُ فقال عبدُ الرَّحمنِ بمِنًى: لو شَهِدْتَ أميرَ المؤمنينَ أتاه رجلٌ قال: إنَّ فلاناً يقولُ: لو ماتَ أميرُ المؤمنينَ لَبايعْنا فلاناً، فقال عمرُ: لأقومَنَّ العَشِيّةَ فأُحَذِّرَ هؤُلاءِ الرَّهْطَ الَّذينَ يريدونَ أنْ يَغْصِبوهم. قلتُ: لا تَفْعَل، فإنَّ المَوْسِمَ يَجمَعُ رَعاعَ الناسِ يَغلِبونَ على مَجْلِسِكَ، فأخافُ أنْ لا يُنزِّلوها على وجهِها، فيَطِيرُ بها كلُّ مُطِيرٍ، فأمْهِلْ حتَّى تَقْدَمَ المدينةَ دارَ الهِجْرة ودارَ السُّنّة، فتَخلُصَ بأصحاب رسولِ الله ﷺ مِنَ المهاجِرينَ والأنصار، فيَحْفَظوا مَقالتَكَ، ويُنزِّلوها على وجهِها. فقال: والله لأقومَنَّ به في أوَّلِ مَقامٍ أقومُه بالمدينة.

قال ابنُ عبَّاسٍ: فقَدِمْنا المدينةَ، فقال: إنَّ الله بَعَثَ محمَّداً بالحقِّ، وأنزَلَ عليه الكتابَ، فكان فيما أُنزِلَ آيةُ الرَّجْمِ.

حديث ابن عبَّاس: كنت أُقرِئ عبدَ الرَّحمن بن عَوف... الحديث في خُطبة عمر الذي تقدَّم بطولِه مشروحاً في «باب رَجم الحُبلى» من الحدود (٦٨٣٠)، وذكر هنا منه طَرَفاً، والغرض منه هنا ما يَتعلَّق بوصفِ المدينة بدار الهِجرة ودار السُّنَّة ومَأوَى المهاجِرينَ والأنصار.

وقوله فيه: «**فلمَّا كانَ آخرُ حَجَّة حَجَّها عمر فقال عبدُ الرَّحمن**» جواب «لمَّا» محذوف، وقد تقدَّم بيانه، وهو: فلمَّا رَجَعَ عبد الرَّحمن من عند عمر لَقِيَني فقال.

وقوله فيه: «**قال ابن عبَّاس**» هو موصول بالسَّنَدِ/ المذكور. ٣٠٧/١٣

وقوله: «**فقَدِمنا المدينة، فقال: إنَّ الله بَعَثَ محمَّداً بالحقِّ**» حُذفَ منه قِطعَة كبيرة بين قوله: «فقَدِمنا المدينة» وبين قوله: «قال...» إلى آخره، تقدَّم بيانها هناك، وفيها قصَّةٌ مع سعيد بن زيد وخروج عمر يوم الجُمُعة وخُطبتُه بطولِها، وقد أدخَلَ كَثيرٌ ممَّن يقول بحُجِّيَّةِ إجماع أهلِ المدينة هذه المسألةَ في مسألة إجماع الصَّحابة، وذلك حيثُ يقول: لأنَّهم شاهَدوا التَّنزيل، وحَضَروا الوحي، وما أشبَهَ ذلك، وهما مسألتان مُختَلِفَتان،

والقول بأنَّ إجماع الصَّحابة حُجَّةٌ أقوى من القول بأنَّ إجماع أهل المدينة حُجَّة. والرَّاجح أنَّ أهل المدينة ممَّن بعد الصَّحابة إذا اتَّفقوا على شيءٍ كان القول به أقوى من القول بغيرِه، إلّا أن يُخالِف نصّاً مرفوعاً، كما أنَّه يُرجَّح بروايتِهم لشُهرَتهم بالتثبُّتِ في النَّقل وتركِ التَّدليس، والذي يَختَصُّ بهذا الباب القول بحُجِّيَّةِ قول أهل المدينة إذا اتَّفقوا، وأمّا ثُبوت فضل المدينة وأهلِها، وغالبُ ما ذُكر في الباب فليس بقَوَيٍّ في الاستدلال على هذا المطلوب.

٧٣٢٤- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا حمَّادٌ، عن أيوبَ، عن محمَّدٍ قال: كنَّا عندَ أبي هُرَيرةَ وعليه ثَوْبان مُمَشَّقان مِن كتّانٍ، فتمَخَّطَ فقال: بَخْ بَخْ أبو هُرَيرةَ يَتَمَخَّطُ في الكَتّان! لقد رأيتُني وإنِّي لأخِرُّ فيما بينَ مِنبرِ رسولِ الله ﷺ إلى حُجْرةِ عائشةَ مَغْشِيّاً عليَّ، فيَجِيءُ الجائي، فيَضَعُ رِجْلَه على عُنُقي، ويُرى أنِّي مجنونٌ، وما بي مِن جنونٍ، ما بي إلّا الجوعُ.

٧٣٢٥- حدَّثنا محمَّدُ بنُ كَثيرٍ، أخبرنا سفيانُ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عابسٍ قال: سُئلَ ابنُ عبَّاسٍ: أشَهِدْتَ العِيدَ معَ النبيِّ ﷺ؟ قال: نَعَم، ولولا مَنزِلَتي منه ما شَهِدتُه منَ الصِّغَرِ، فأتَى العَلَمَ الذي عندَ دار كَثيرِ بنِ الصَّلْت، فصَلَّى ثمَّ خَطَبَ، ولم يَذكُرْ أذاناً ولا إقامةً، ثمَّ أمَرَ بالصَّدقةِ، فجَعَلَ النِّساءُ يُشِرْنَ إلى آذانِهنَّ وحُلوقِهِنَّ، فأمَرَ بلالاً فأتاهُنَّ، ثمَّ رَجَعَ إلى النبيِّ ﷺ.

الحديث الثالث: قوله: «عن محمَّد» هو ابن سيرين، ووَقَعَ منسوباً في رواية التِّرمذيّ (٢٣٦٧) عن قُتَيبة عن حمَّاد بن زيد.

قوله: «ثَوْبان مُمَشَّقان» بفتح الشِّين المعجَمة الثَّقيلة بعدها قاف، أي: مصبوغان بالمِشْقِ بكسر الميم وسكون المعجَمة، وهو الطِّين الأحمر.

وقوله: «بَخ بَخ» بموحَّدةٍ ثمَّ مُعجَمة مُكرَّر: كَلِمة تَعَجُّب ومَدْح، وفيها لُغات، وقد تقدَّم شرحه في «باب كيف كان عَيشُ النبيِّ ﷺ» من كتاب الرِّقاق (٦٤٥٢). والغرض منه: قوله: وإنِّي لَأخِرُّ ما بين المِنبَر والحُجْرة. والحُجرة: هي مكان القبر الشَّريف، وقال ابن

بَطّال عن المهلَّب: وجه دخوله في التَّرجمة الإشارةُ إلى أنَّه لمَّا صَبَرَ على الشِّدَّة التي أشارَ إليها من أجل مُلازَمَة النبيِّ ﷺ في طَلَب العلم، جُوزيَ بها انفَرَدَ به من كَثْرة محفوظِه ومنقولِه من الأحكام وغيرها، وذلك ببَرَكَةِ صَبْرِه على المدينة.

الحديث الرابع: حديث ابن عبَّاس في شُهودِه العيد معَ النبيِّ ﷺ، تقدَّم شرحه مُستوفًى في صلاة العيد (٩٧٩) وسياقُه هناك أتَمُّ، والغرض منه هنا ذِكر المصلَّى، حيثُ قال: فأتَى العَلَمَ الذي عند دار كَثيرِ بن الصَّلت. والدّارُ المذكورة بُنيَت بعد العَهد النَّبويّ، وإنَّما عُرِفَ بها لشُهرَتِها.

وقال ابن بَطّال عن المهلَّب: شاهِدُ التَّرجمة قولُ ابن عبَّاس: ولولا مكاني من الصِّغَر ما شَهِدتُه، لأنَّ معناه أنَّ صغير أهل المدينة وكبيرَهم ونساءَهم وخَدَمَهم ضَبَطوا العَلَمَ مُعاينةً منهم في مَواطِن العمل من شارعها المبيِّن عن الله تعالى، وليس لغيرِهم هذه المنزِلة.

وتُعقِّبَ بأنَّ قول ابن عبَّاس: من الصِّغَر ما شَهِدته، إشارةٌ منه إلى أنَّ الصِّغَر مَظِنَّة عَدَم الوصول إلى المقام الذي شاهَدَ فيه النبيَّ ﷺ حتَّى سَمِعَ كلامَه وسائرَ ما قَصَّه في هذه القصَّة، لكن لمَّا كان ابنَ عمِّه وخالَتُه أمُّ المؤمنينَ وصَلَ بذلك إلى المنزِلة المذكورة، ولولا ذلك لم يَصِل.

ويُؤخَذ منها نَفيُ التَّعميم الذي ادَّعاه المهلَّب، وعلى تقدير تَسليمِه فهو خاصٌّ بمَن شاهَدَ ذلك وهم الصَّحابة، فلا يُشارِكُهم فيهم مَن بعدَهم بمُجرَّدِ كَونه من أهل المدينة.

٧٣٢٦- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا سفيانُ، عن عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يَأْتي قُباءً ماشِياً وراكباً.

٧٣٢٧- حدَّثنا عُبَيدُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ قالت لعبدِ الله بنِ الزُّبَير: ادْفِنِّي معَ صَواحِبي، ولا تَدْفِنِّي معَ النبيِّ ﷺ في البيتِ، فإنِّي أكرَهُ أنْ أُزَكَّى.

٧٣٢٨- وعن هشامٍ، عن أبيه: أنَّ عمرَ أرسَلَ إلى عائشةَ: ائْذَني لي أنْ أُدفَنَ معَ صاحِبيَّ؟

فقالت: إيْ والله، قال: وكان الرجلُ إذا أرسَلَ إليها منَ الصَّحابةِ قالت: لا والله، لا أوثِرُهم بأحدٍ أبداً.

الحديث الخامس: حديث ابن عمر في إتيان قُباء، وقد تقدَّم شرحُه في أواخر الصلاة (١١٩١)، وفيه زيادةٌ عن ابن عمر. قال ابن بَطّال عن المهلَّب: المراد من هذا الحديث مُعاينَةُ النبيِّ ﷺ ماشياً وراكباً في قَصْده مسجدَ قُباء، وهو مَشهَدٌ من مَشاهِدِه ﷺ وليس ذلك بغيرِ المدينة.

الحديث السادس: **قوله: «عن هشام»** هو ابن عُرْوة بن الزُّبَير، ووَقَعَ منسوباً في رواية جُوَيرِيَة ابن محمَّد عن أبي أُسامة عند أبي نُعيم.

قوله: «عن عائشة قالت لعبدِ الله بن الزُّبَير» أي: أنَّها قالت.

قوله: «مَعَ صَوَاحِبِي» جمع صاحبة، تريد أزواجَ النبيِّ ﷺ، زاد الإسماعيليُّ من طريق عَبْدة بن سليمان عن هشام: بالبَقيع.

قوله: «ولا تَدْفِنِّي معَ النبيِّ ﷺ في البيت» يعارضُه في الظّاهر قولُها في قصَّة دَفن عمر.

قوله: «فإنِّي أكرَه أنْ أُزَكَّى» بفتح الكاف الثَّقيلة على البناء للمجهول، أي: أن يُثنيَ عليَّ أحدٌ بما ليس فيَّ، بل بمُجرَّدِ كَوني مَدفونَةً عنده دون سائر نسائه، فيَظُنُّ أنِّي خُصِّصتُ/ بذلك من دونهنَّ، لمعنًى فيَّ ليس فيهنَّ، وهذا منها في غاية التَّواضُع. ٣٠٨/١٣

الحديث السابع: **قوله: «وعن هشام، عن أبيه»** هو موصولٌ بالسَّنَدِ الذي قبله، وقد أخرجه الإسماعيليُّ من وجهٍ آخَر عن أبي أُسامة موصولاً: أنَّ عمر أرسَلَ إلى عائشة، هذا صورته الإرسال، لأنَّ عُرْوة لم يُدرِك زمنَ إرسال عمرَ إلى عائشة، لكنَّه محمولٌ على أنّه حَمَلَه عن عائشة فيكون موصولاً.

قوله: «معَ صاحِبيَّ» بالتَّثنية.

قوله: «فقالت: إيْ والله، قال: وكان الرجلُ إذا أرْسَلَ إليها من الصَّحابة» هو مُتعلِّق بقوله: الرجل، ولفظ الرِّسالة محذوف، وتقديرُه: يَسألها أن يُدفَن معهم، وجواب الشَّرط:

قالت... إلى آخره.

قوله: «قالت: لا والله لا أُوثِرُهم بأحدٍ أبداً» بالمثلَّثةِ: من الإيثار، قال ابن التِّين: كذا وَقَعَ، والصَّواب: لا أوثِرُ أحداً بهم أبداً. قال شيخنا ابن الملقِّن: ولم يَظهَر لي وجه صوابه. انتهى، وكأنَّه يقول: إنَّه مقلوب، وهو كذلك، وبذلك صَرَّحَ صاحب «المطالِع» ثمَّ الكِرْمانيُّ، قال: ويحتمل أن يكون المراد: لا أُثيرُهم بأحدٍ، أي: لا أنبُشُهم لدَفنِ أحد، والباء بمعنى اللّام، واستَشكَلَه ابن التِّين بقولها في قصَّة عمر: لَأُوثِرَنَّه على نفسي، وأجابَ باحتمالِ أن يكون الذي آثَرَته به المكان الذي دُفِنَ فيه من وراء قَبر أبيها بقُربِ النبيِّ ﷺ، وذلك لا يَنفي وجودَ مكانٍ آخَر في الحُجرة.

قلت: وذكر ابن سعد من طُرقٍ أنَّ الحسن بن عليٍّ أوصَى أخاه أن يَدفِنَه عندهم إن لم يَقَع بذلك فتنة، فصَدَّه عن ذلك بنو أُميَّة فدُفِنَ بالبَقيع.

وأخرج التِّرمذيّ (٣٦١٧) من حديث عبد الله بن سَلَام قال: مكتوبٌ في التَّوراة صِفَةُ محمَّدٍ، وعيسى ابن مريم عليهما السَّلام يُدفَن معه. قال أبو مودود[1] أحد رواته: وقد بَقِيَ في البيت موضعُ قبر. وفي رواية الطَّبَرانيّ[2]: يُدفَن عيسى معَ رسول الله ﷺ وأبي بكرٍ وعمر، فيكون قَبراً رابعاً.

قال ابن بَطّال عن المهلَّب: إنَّما نَهَتْ[3] عائشة أن تُدفَن معهم خَشْية أن يَظُنّ أحدٌ أنَّها أفضَلُ الصَّحابة بعد النبيِّ ﷺ وصاحبَيهِ، فقد سأَلَ الرَّشيد مالكاً عن مَنزِلة أبي بكرٍ وعمر من النبيِّ ﷺ في حياته، فقال: كمَنزِلَتِها منه بعد مَماته، فزَكّاهما بالقُربِ منه في البُقعَة المبارَكَة والتُّربة التي خُلِقَ منها، فاستُدِلَّ على أنَّهما أفضَل الصَّحابة باختصاصهما بذلك، وقد احتَجَّ أبو بكرٍ الأبهَريُّ المالكيُّ بأنَّ المدينة أفضَل من مكَّة بأنَّ النبيَّ ﷺ مخلوقٌ من تُربة المدينة وهو أفضَل البشر، فكانت تُربَته أفضلَ التُّرَب. انتهى، وكَونُ تُربَته أفضلَ التُّرَب

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: أبو داود، وفي (ع) إلى: ابن مردويه، والمثبت من (أ)، وهو الصواب.

(٢) في القطعة من الجزء (١٣) من «معجمه الكبير» (٣٨٤).

(٣) في (س): كرهت.

لا نزاع فيه، وإنَّما النِّزاع هل يَلزَمُ من ذلك أن تكون المدينة أفضلَ من مكَّة؟ لأنَّ المجاوِر للشيءِ لو ثَبَتَ له جميعُ مَزاياه، لكانَ لما جاوَرَ ذلك المجاوِر نحوُ ذلك، فيَلزَم أن يكون ما جاوَرَ المدينة أفضل من مكَّة، وليس كذلك اتِّفاقاً؛ كذا أجابَ به بعض المتقدِّمين، وفيه نَظَر.

الحديث الثامن:

٧٣٢٩- حدَّثنا أيوبُ بنُ سليمانَ، حدَّثنا أبو بَكْرِ بنُ أبي أوَيْسٍ، عن سُليمانَ بنِ بلالٍ، عن صالحِ بنِ كَيْسانَ، قال ابنُ شِهابٍ: أخبَرَني أنسُ بنُ مالكٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ كانَ يُصَلِّي العصرَ، فيَأْتي العَوَاليَ والشّمسُ مُرْتَفِعة.

وزادَ اللَّيثُ عن يونُسَ: وبُعْدُ العَوَاليَ أربعةُ أمْيالٍ أو ثلاثة.

قوله: «**حدَّثنا أيوب بنُ سليمان**» أي: ابن بلال المدنيّ، والسَّنَد كلُّه مدَنيُّونَ، ولم يَسمَع أيوب من أبيه، بل حَدَّثَ عنه بواسطة، وهو مُقِلٌّ، ووثَّقه أبو داود وغيره، وزَعَمَ ابن عبد البَرّ أنَّه ضعيف، فوَهِمَ، وإنَّما الضَّعيف آخَر وافَقَ اسمَه واسمَ أبيه.

قوله: «**فيَأْتي العَوالي**» تقدَّم بيانُه في كتاب المواقيت معَ شرحه (٥٥٠).

قوله: «**زادَ اللَّيث، عن يونس**» يعني: عن ابن شِهاب عن أنس. ويونس: هو ابن يزيد الأيليُّ، وهذه الطَّريق وَصَلَها البَيهَقيُّ (١/ ٤٤٠) من طريق عبد الله بن صالحٍ كاتبِ اللَّيث: حدَّثني اللَّيث عن يونس أخبَرَني ابن شِهاب عن أنس، فذكر الحديث بتمامِهِ، وزاد في آخره: وبُعدُ العَوالي من المدينة على أربعَة أميال.

قوله: «**وبُعْدُ العَوالي أربعةُ أمْيالٍ أو ثلاثة**» كأنَّه شَكٌّ منه، فإنَّه عنده عن أبي صالح، وهو على عادته يُورِد له في الشَّواهد والتَّتِمّـات، ولا يَحتَجُّ به في الأُصول.

قال ابنُ بَطّالٍ عن المهلَّب: معنى الحديث: أنَّ بين العَوالي ومسجد المدينة للماشي شيئاً مَعْلَماً من مَعالم ما بين الصَّلاتَينِ يَستَغني الماشي فيها يومَ الغَيم عن معرفة الشمس، وذلك معدومٌ في سائر الأرض، قال: فإذا كانت مَقادير الزَّمان مُعيَّنةً بالمدينة بمكانٍ/ بادٍ للعِيان ٣٠٩/١٣

يَنقُله العلماء إلى أهل الآفاق ليَمتَثِلوه[١] في أقاصي البُلدان، فكيف يُساويهم أهلُ بلد غيرِها؟ وهذا الذي قاله يُغني إيرادُه عنه عن تَكلُّف البحث معه فيه، وبالله التَّوفيق.

٧٣٣٠- حدَّثنا عَمْرو بنُ زُرارةَ، حدَّثنا القاسمُ بنُ مالكٍ، عن الجُعَيْدِ، سمعتُ السّائبَ ابنَ يَزيدَ يقولُ: كانَ الصّاعُ على عَهْدِ النبيِّ ﷺ مُدّاً وثُلُثاً بمُدِّكم اليومَ، وقد زِيدَ فيه.

سَمِعَ القاسمُ بنُ مالكٍ الجُعيدَ.

٧٣٣١- حدَّثنا عبدُ الله بنُ مَسْلَمةَ، عن مالكٍ، عن إسحاقَ بنِ عبدِ الله بنِ أبي طَلْحةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «اللهُمَّ بارِكْ لهم في مِكْيالهم، وبارِكْ لهم في صاعِهم ومُدِّهِم» يعني: أهلَ المدينة.

الحديث التاسع: حديث السّائب بن يزيد في ذِكر الصّاع، وقد تقدَّم شرحُه في كتاب كفَّارة الأيمان (٦٧١٢).

وقوله في هذه الرِّواية: «مُدّاً وثُلُثاً بمُدِّكم اليوم» وَقَعَ لبعضِهم: مُدّ وثُلُث، وهو على طريق من يَكتُب المنصوب بغيرِ ألف. وقال الكِرْمانيُّ: أو يكون في كان ضميرُ الشَّأن فيَرتَفِعُ على الخبر.

ومُناسَبةُ هذا الحديث للتَّرجمةِ أنَّ قَدْر الصّاع ممَّا اجتمَعَ عليه أهلُ الحرمَينِ بعد العَهد النبويِّ واستَمرَّ، فلمَّا زاد بنو أُميَّة في الصَّاع لم يَترُكوا اعتبار الصَّاع النبويِّ فيما وَرَدَ فيه التَّقدير بالصّاع من زكاة الفِطر وغيرها، بل استَمرُّوا على اعتباره في ذلك وإن استعمَلوا الصّاع الزّائد في شيءٍ غيرِ ما وَقَعَ فيه التَّقدير بالصّاع، كما نبَّه عليه مالك ورَجَعَ إليه أبو يوسف في القصَّة المشهورة.

وقوله: «وقد زِيدَ فيه» زاد في رواية الإسماعيليّ: في زَمَن عمرَ بن عبد العزيز.

قوله: «سَمِعَ القاسمُ بنُ مالك الجُعَيدَ» يشير إلى ما تقدَّم في كفَّارة الأيمان (٦٧١٢) عن عثمان بن أبي شَيْبة عن القاسم: حدَّثنا الجُعَيد، ووَقَعَ في رواية زياد بن أيوب عن القاسم بن

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: ليتمثّلوه.

مالك قال: أخبرنا الجُعَيد، أخرجه الإسماعيليُّ.

الحديث العاشر: حديث أنسٍ في الدُّعاء لأهلِ المدينة بالبَرَكَةِ في صاعهم ومُدِّهم. تقدَّم شرحه في البُيوع (٢١٣٠)، وفي كفَّارة الأيمان (٦٧١٤).

وقوله في آخره: «يعني أهلَ المدينة» قال ابن بَطّال عن المهلَّب: دعاؤُه ﷺ لأهلِ المدينة في صاعهم ومُدِّهم، خَصَّهم من بَرَكتِه ما اضطَرَّ أهلَ الآفاق إلى قَصْدهم في ذلك المِعيار المدْعوِّ له بالبَرَكَة، ليجعلوه طريقةً مُتَّبَعةً في مَعاشِهم وأداءِ ما فرَضَ الله عليهم.

٧٣٣٢- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ المنذِرِ، حدَّثنا أبو ضَمْرةَ، حدَّثنا موسى بنُ عُقْبةَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ: أنَّ اليهودَ جاؤوا إلى النبيِّ ﷺ برَجُلٍ وامرأةٍ زَنَيا، فأمَرَ بهما فرُجِما قريباً مِن حَيْثُ تُوضَعُ الجنائزُ عندَ المَسْجدِ.

٧٣٣٣- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن عَمرٍو مولى المُطَّلِبِ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ: أنَّ رسولَ الله ﷺ طَلَعَ له أُحُدٌ فقال: «هذا جبلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّه، اللهُمَّ إنَّ إبراهيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وإنِّي أُحرِّمُ ما بينَ لابَتَيها».

تابَعَه سَهْلٌ، عن النبيِّ ﷺ في أُحُدٍ.

٧٣٣٤- حدَّثنا ابنُ أبي مريمَ، حدَّثنا أبو غَسّانَ، حدَّثني أبو حازمٍ، عن سَهْلٍ: أنَّه كانَ بينَ جِدار المسجدِ ممَّا يَلي القِبْلَةَ وبينَ المِنْبرِ مَمَرُّ الشّاة.

٧٣٣٥- حدَّثنا عَمْرو بنُ عليٍّ، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ، حدَّثنا مالكٌ، عن خُبَيْبِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن حَفْصِ بنِ عاصمٍ، عن أبي هُرَيرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما بينَ بَيتي ومِنْبري رَوْضةٌ مِن رِياضِ الجنَّةِ، ومِنْبري على حَوْضِي».

الحديث الحادي عشر: حديث ابن عمر في قصَّة اليهوديَّينِ اللَّذينِ زَنَيا، تقدَّم شرحه في المحاربينَ (٦٨١٩ و٦٨٤١)، وسياقه هناك أتَمّ.

وقوله: «حيثُ تُوضَع الجنائز» كذا للأكثرِ بلفظِ الفعل المضارع، ووَقَعَ في رواية المُستَملي:

مَوضِع الجنائز.

الحديث الثاني عشر: حديث أنس في أُحُد: «هذا جبلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّه»، وفيه: «أنَّ إبراهيم حَرَّمَ مكَّة» وقد تقدَّم من هذا الوجه من طريق مالك في غَزْوة أُحُد (٤٠٨٤) هكذا مُختصَراً، وقد تقدَّم بأتمَّ من هذا السِّياق في الجهاد (٢٨٩٣) من وجهٍ آخَر عن عَمرو، وتقدَّم ما يَتعلَّق بشرحِ ما ذكِر هنا في آخر الحجّ (١٨٣٢).

الحديث الثالث عشر:

قوله: «**تابَعَه سَهْلٌ، عن النبيِّ ﷺ في أُحُد**» يشير إلى ما ذكره في كتاب الزَّكاة (١٤٨٢) من حديث سهل بن سعد قال: «أُحُدٌ جبل يُحِبُّنا ونُحِبُّه» أورَدَه مُعلَّقاً لسليمان بن بلال بسندِه إلى سهلٍ عَقِب حديث أبي[1] حُميدٍ السّاعِديّ (١٤٨١)، ومضى شرح المتن في آخر غَزْوة أُحُد (٤٠٨٤).

الحديث الرابع عشر: حديث سهل بن سعد: أنَّه كان بين جِدار المسجد ممَّا يَلي القِبلة وبين المِنبَر مَمَرُّ الشّاة، أي: قَدْرَ ما تَمُرُّ فيه الشّاة، وقد تقدَّم شرحُه في أوائل الصلاة (٤٩٦).

الحديث الخامس عشر: حديث أبي هريرة: «ما بين بيتي ومِنبَري رَوضَة» تقدَّم شرحه مُستوَفًى في فضل المدينة (١٨٨٨).

وقوله: «**عن حفص بن عاصم**» في رواية رَوح بن عُبادةَ عن مالك عن خُبَيب[2]: أنَّ حفص بن عاصم حَدَّثَه، أخرجه النَّسائيُّ في «حديث مالك»[3]، والدّارَقُطنيُّ من

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: ابن.

(٢) تصحَّفت في (س) إلى: حبيب- بالحاء المهملة - وهو خطأ، وخُبيب هذا - بالخاء المعجمة المضمومة- هو ابن عبد الرحمن.

(٣) وأخرجه كذلك أحمد (١١٠٠٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٨٧٧)، والبيهقي في «البعث والنشور(١٧٧)، وابن عبد البر في «التمهيد» ٢/ ٢٨٦.

طريقه.

وقد أخرج البخاريّ هذا الحديث من رواية مالك بنزول درجة. وعَمرو بنُ عليٍّ شيخُه فيه: هو الفَلّاس. وابنُ مَهديّ: هو عبد الرَّحمن أحد الأئمَّة الحُفّاظ.

وهذا الحديث بالشَّكِّ في «الموطأ» عند جميع الرواةِ كُلِّهم[١] إلّا مَعْنَ بن عيسى فقال: جميعاً[٢]، ووافقَه مطرِّفٌ والوليـدُ بن مسلم عن مالكٍ خارجَ «الموطأ»[٣]، وروايةُ ابنِ مَهديٍّ هذه صرَّح الدّارقطني بأنه رواها عن مالكٍ هكذا وحده[٤]، واقتصر البخاريُّ عليها[٥].

---

(١) انظر: رواية يحيى الليثي ١/ ١٩٧، ورواية أبي مصعب الزهري (٥١٨).

(٢) أخرج طريق معن بن عيسى: ابن عبد البر في «التمهيد» ٢/ ١٨٥ .

(٣) أما رواية مطرف ـ وهو ابن عبد الله المدني ـ فقد أخرجها الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٨٧٦)، وأما رواية الوليد بن مسلم فلم نقع عليها ولم يذكر أحد ممن تكلم على هذا الحديث أنَّ الوليد رواه عن مالك، فلعل ذلك سبق قلم من الحافظ رحمه الله، لأن الذي وافق معن بن عيسى ومطرفاً على جمع أبي هريرة وأبي سعيد بدون شك إنما هو روح بن عبادة، أخرجه من طريقه هكذا بدون شك أحمد (١١٠٠٣)، والطحاوي في «المشكل» (٢٨٧٧)، والبيهقي في «البعث والنشور» (١٧٧). وانظر «التمهيد» لابن عبد البر ٢/ ٢٨٥ – ٢٨٦.

(٤) كذا قال الدارقطني في «العلل» ١٠/ ٢٧٣ (٢٠٠٧)، قلنا: لكن وجدنا أن أحمد أخرجه في «المسند» (١٠٠٨) و (١٠٨٩٩) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وفيه: عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد- على الشك، والله أعلم.

(٥) وقع بدل هذه الفقرة في (س) ما نصُّه: وليس هذا الحديث في «الموطَّأ» عند أحد من الرُّواة إلّا مَعن بن عيسى فيما قيل فقط، ورواه عن مالك خارج «الموطَّأ»، فمنهم مَن قال فيه: عن أبي هريرة، فقط، وهذه رواية عبد الرَّحمن بن مَهديّ وحده، التي اقتَصَرَ عليها البخاريّ، صَرَّحَ الدّارَقُطنيُّ بأنَّه رواها عن مالك هكذا وحده، ومنهم مَن قال: عن أبي هريرةَ وأبي سعيد، وهذه رواية مَعن بن عيسى ومُطرِّف والوليد ابن مسلم، ومنهم مَن قال: عن أبي هريرةَ أو أبي سعيد، بالشكِّ وهذه رواية القَعْنبيّ والتِّنّيسيّ والشافعيّ والزَّعفَرانيّ، واختُلِفَ فيه على رَوْح بن عُبادةَ ومَعن بن عيسى، فقيل: بالشكِّ، وقيل: بالجمع، انتهى مُلخَّصاً من كلام الإسماعيليّ والدّارَقُطنيّ.

قلنا: وما أثبتناه من الأصلين.

٧٣٣٦- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا جوَيْرِيةُ، عن نافعٍ، عن عبدِ الله قال: سابَقَ النبيُّ ﷺ بينَ الخيلِ، فأُرسِلَتِ التي ضُمِّرَتْ منها ـ وأمَدُها الحَفْياءُ ـ إلى ثَنيّةِ الوَدَاع، والتي لم تُضَمَّرْ ـ أمَدُها ثَنيّةُ الوَداع ـ إلى مسجدِ بني زُرَيقٍ، وإنَّ عبد الله كانَ فيمَنْ سابَقَ.

الحديث السادس عشر: حديث ابن عمر في المسابَقة بين الخيل، تقدَّم شرحُه في كتاب الجهاد (٢٨٦٨). ١٣/ ٣١٠

و«**الحَفْياء**» بفتح المهمَلة وسكون الفاء بعدها تحتانيَّـة: مكان معروف بالمدينةِ يُمَدّ ويُقصَر، ورُبَّما قُدِّمَت الياء على الفاء. وبنو زُرَيق: من الأنصار بتقديمِ الزّاي على الرَّاء مُصغَّر.

وقوله هنا: «فأُرسِلَت» بضمِّ الهمزة بلفظِ البناء للمجهول، وفي رواية الكُشمِيهَنيِّ: فأرسَلَ، بفتح الهمزة، والفاعل النبيُّ ﷺ، أي: بأمرِه.

قال ابن بَطّال عن المهلَّب في حديث سهل: في مِقدار ما بين الجِدار والمِنبَر سُنَّةٌ مُتَّبَعَة في موضع المِنبَر ليُدخَلَ إليه من ذلك الموضع، ومسافةُ ما بين الحَفياء والثَّنيَّة لمسابَقةِ الخيل سُنَّة مُتَّبعَة، يكونُ ذلك القَدْر مَيداناً للخيلِ المُضمَّرة عند السِّباق.

تنبيه: أورَدَ أبو ذَرّ هذا الحديث من هذا الوجه مُختصِراً من المتن من قوله: «وأمَدها...» إلى آخره، وساقَه غيره، ووَقَعَ في رواية كريمة وغيرها عَقِبه: حدَّثنا قُتَيبة حدَّثنا اللَّيث عن نافع عن ابن عمر، ثمَّ قال: حدَّثني إسحاق أخبَرنا عيسى وابن إدريس، فذكر حديث عمر في الأشربة (٤٦١٩). وقد أشكَلَ أمرُه على بعض الشّارحِينَ، فظنَّ أنَّه ساقَ هذا السَّنَد للمَتنِ الذي بعده ـ وهي رواية ابن عمر عن عمر في الأشرِبة ـ وهو غَلَطٌ فاحش، فإنَّ حديث عمر من أفراد الشَّعْبيّ عن ابن عمر عن عمر، وأمّا رواية اللَّيث عن نافع فتتعلَّق بالمسابَقة، فهي مُتابَعَة لروايةِ جُوَيرِيةَ بن أسماء عن نافع، وقد أورَدَه المصنِّف في الجهاد (٢٨٦٩) من طريق اللَّيث أيضاً وسَبَقَ لفظه هناك، وأخرجه مسلم (١٨٧٠) أيضاً عن قُتَيبة.

وقد أغفَلَ المِزّيُّ في «الأطراف» ذِكرَ البخاريِّ في تخريج هذه الطَّريق عن قُتَيبة،

واقتَصَرَ على ذِكر رواية أحمد بن يونس عن اللَّيث، وذكر أنَّ مسلماً (١٨٧٠) والنَّسائيَّ (ك٤٤٠٩) أخرَجاها عن قُتَيبة.

وسببُ هذا الغَلَط الإجحافُ في الاختصار، فلو كان قال بعد قوله: عن ابن عمر ـ مَثَلاً ـ: فذكره، أو بهذا، أو به، لارتَفَعَ الإشكال.

٧٣٣٧- حدَّثنا إسحاقُ، أخبرنا عيسى وابنُ إدْرِيس وابنُ أبي غَنِيّةَ، عن أبي حَيّانَ، عن الشَّعْبيِّ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قال: سمعتُ عمرَ على مِنبَرِ النبيِّ ﷺ.

٧٣٣٨- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، أخبَرني السّائبُ بنُ يزيدَ، أنَّه سَمِعَ عُثْمانَ بنَ عَفّانَ: خطيباً على مِنْبرِ النبيِّ ﷺ.

الحديث السابع عشر:

قوله: «حدَّثنا إسحاق» هو ابنُ إبراهيم، المعروفُ بابنِ راهويه، كما جَزَمَ به أبو نُعَيم والكَلاباذِيّ وغيرهما. وابن إدريس: اسمه عبد الله، وابن أبي غَنيَّة ـ بمُعجَمةٍ ونون بوَزنِ عَطيَّة ـ: هو يحيى بنُ عبد الملِك بن أبي غَنيَّة الخُزَاعيّ، وأبو حَيّان: هو يحيى بن سعيد بن حيّان[1]. والسَّنَد كلُّه كوفيُّونَ إلّا إسحاق وابن عمر.

قوله: «سمعتُ عمرَ على مِنبَر النبيِّ ﷺ» كذا اقتَصَرَ من الحديث على هذا القَدْر لكَونِه الذي يحتاج إليه هنا وهو ذِكر المِنبَر، وتقدَّم في الأشرِبة (٥٥٨١) من طريق يحيى القَطّان عن أبي حَيّان، فزاد فيه أنَّه قد نَـزَلَ تحريم الخمر، وهي من خمسة أشياء، الحديث ومضى هناك مشروحاً.

الحديث الثامن عشر: قوله: «أخبَرني السّائب بن يزيد» هو الصَّحابيُّ المعروفُ، وتقدَّم له الحديث التاسع (٧٣٣٠).

قوله: «أنَّه سَمِعَ عُثْمان بن عَفّانَ خطيباً على مِنبَر النبيِّ ﷺ» هكذا اقتَصَرَ من الحديث على هذا القَدْر، وبيَّضَ له أبو نُعَيم في «مُستَخرَجه» فذكر ما عند البخاريِّ فقط، ولم يُوصِله من

(١) تصحَّفت في (س) إلى: حبان.

طريقه ولا من غيرها.

وقوله: «خطيباً» هو حال من عثمان، وفي بعض الرِّوايات: خَطَبنا، بنون بلفظ الفعل الماضي، وبَقيَّة الحديث أوهَمَ صنيعُ الإسماعيليِّ أنَّه فيما يَتعلَّق بالأذان الذي زادَه عثمان، فإنَّه أخرجه هنا وليس فيه شيءٌ يَتعلَّق بخُطبةِ عثمان على المِنبَر، والحقُّ أنَّه حديثٌ آخَر، وقد أخرجه أبو عُبَيد في «كتاب الأموال» (١٢٤٧) من وجهٍ آخَر عن الزُّهْريِّ، فزاد فيه: «يقول: هذا شهر زَكاتِكم فمَن كان عليه دَينٌ فليُؤَدِّهِ...» الحديث، وهو في أواخر الرُّبع الرَّابع منه، ونَقَلَ فيه عن إبراهيم بن سعد أنَّه أرادَ شهرُ رمضان. قال أبو عُبَيد: وجاءَ من وجهٍ آخَر أنَّه شهرُ الله المحرَّم. قلت: وَقَعَ قريبٌ من ذلك في حديث أنس من وجهٍ ضعيفٍ وَقَعَ لنا بعُلوٍّ في «جُزء الفَلَكيّ» بلفظ: كان المسلمونَ إذا دَخَلَ شَعبان/ أكَبُّوا على المصاحف، وأخرَجوا الزَّكاة، ودَعا الوُلاة أهل السُّجون...، الحديث موقوف[1]. ٣١١/١٣

قال ابنُ بَطّال عن المهلَّب: في هذَينِ الحديثَينِ سُنَّةٌ مُتَّبَعَة بأنَّ الخليفة يَخطُب على المِنبَر في الأُمور الـمُهِمَّة، لا يُخافِتُها؛ لتَصِل الموعظةُ إلى أسماع الناس إذا أشرَفَ عليهم. انتهى، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ المِنبَر النبويَّ بَقِيَ إلى ذلك العَهد ولم يَتغيَّر بزيادةٍ ولا نَقص، وقد جاءَ في غيره أنَّه بَقِيَ بعد ذلك زماناً آخَر.

٧٣٣٩- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا عبدُ الأعلَى، حدَّثنا هشامُ بنُ حسَّانَ، أنَّ هشامَ بنَ عُرْوةَ حَدَّثَه، عن أبيه، أنَّ عائشةَ قالت: كانَ يوضَعُ لي ولرسولِ الله ﷺ هذا المِرْكَنُ، فنَشْرَعُ فيه جميعاً.

٧٣٤٠- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا عبَّادُ بنُ عبَّادٍ، حدَّثنا عاصمٌ الأحوَلُ، عن أنسٍ قال: حالَفَ النبيُّ ﷺ بينَ الأنصارِ وقُرَيشٍ في دارِي التي بالمدينة.

٧٣٤١- وقَنَتَ شَهْراً يَدْعو على أحياءٍ مِن بني سُلَيمٍ.

---

(١) وأخرجه يحيى الشجري المتوفى سنة (٤٩٩هـ) في «أماليه» ـ بترتيب القاضي محيي الدين العبشمي ـ برقم (١٢١٩)، طبعة دار الكتب العلمية ٢٠٠١م.

الحديث التاسع عشر: حديث عائشة.

قوله: «عبدُ الأعلى» هو ابن عبد الأعلى السّاميُّ ـ بالمهمَلةِ ـ البَصريّ.

قوله: «هذا المِرْكَن» بكسر الميم وسكون الرَّاء وفتح الكاف بعدها نون، قال الخليل: شِبه تَورٍ من أَدَم، وقال غيره: شِبه حَوضٍ من نُحَاس، وأبعَدَ مَن فَسَّرَه بالإجّانةِ ـ بكسر الهمزة وتشديد الجيم ثمَّ نون ـ لأنَّه فَسَّرَ الغريب بمِثلِه، والإجّانة[1]: هي التي يُقال لها: القِصريَّة وهي بكسر القاف.

وقولها: «فنَشرَعُ فيه جميعاً» أي: نَتَناوَلُ منه بغيرِ إناء، وأصله الوُرودُ للشُّربِ ثمَّ استُعمِلَ في كلِّ حالة يُتناوَل فيها الماء، وقد تقدَّم بيان ذلك معَ شرح الحديث في كتاب الطَّهارة (٢٦١).

قال ابن بَطّال: فيه سُنَّةٌ مُتَّبَعَة لبيان مِقدار ما يَكفي الزَّوجَ والمرأةَ إذا اغتَسَلا.

الحديث العشرون: حديث أنسٍ من رواية عاصمٍ الأحوَل عنه في المحالَفة[2] بين قُريش والأنصار، وفي القُنوت شهراً يَدعو على أحياءٍ من بني سُليم، وقد اختَصَره من حديثَين كلٌّ منهما أتمُّ ممَّا ذكره هنا، وقد مضى شرحُ الأوَّل في كتاب الأدب (٦٠٨٣) وبيانُ الفَرق بين الإخاء والحِلْف، ومضى شرحُ الثّاني في كتاب الوِتر (١٠٠١) وفيه بيانُ الوَقت والسَّببِ الذي قَنَتَ فيه، ومضى في المغازي في غَزْوة بئر مَعونَة (٤٠٨٨) بيانُ أسماء الأحياء المذكورِينَ من بني سُليم.

الحديث الحادي والعشرون:

٧٣٤٢- حدَّثني أبو كُرَيبٍ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، حدَّثنا بُرَيدٌ، عن أبي بُرْدةَ قال: قَدِمتُ المدينةَ فلَقِيَني عبدُ الله بنُ سَلَامٍ، فقال لي: انطَلِقْ إلى المَنْزِلِ، فأسقِيَكَ في قَدَحٍ شَرِبَ فيه رسولُ الله ﷺ، وتُصَلِّي في مسجدٍ صَلَّى فيه النبيُّ ﷺ، فانطَلَقتُ معه فأَسْقاني سَوِيقاً، وأطعَمَني

(١) الإجّانة: وعاء تُغسل فيه الثياب.

(٢) تصحفت في (س) إلى: المخالفة.

تَمْراً، وصَلَّيتُ في مَسْجدِه.

قوله: «بُرَيد» بموحَّدةٍ وراء مُهمَلة: ابنُ عبد الله بن أبي بُـرْدة بن أبي موسى الأشعَريّ.

قوله: «قَدِمْتُ المدينةَ فلَقيَني عبدُ الله بن سَلَام» وَقَعَ عند عبد الرَّزّاق بيانُ سبب قُدومِ أبي بُرْدة إلى المدينة، وبيانُ زمان قُدومِه، فأخرج (١٤٦٥٣) من طريق سعيد بن أبي بُرْدة عن أبي بُرْدة قال: أرسَلَني أبي إلى عبد الله بن سَلَام لِأتعلَّمَ منه، فسألَني مَن أنتَ، فأخبَرتُه فرَحَّبَ بي.

قوله: «انطَلِقْ إلى المَنْزِل» زاد في رواية الإسماعيليّ: معي، والألِف واللّام بَدَل من الإضافة، أي: تعالَ معي إلى مَنزِلي، وقد مضى في مناقب عبد الله بن سَلَام (٣٨١٤) من وجهٍ آخَر عن أبي بُرْدة: أتَيتُ المدينةَ فلَقيتُ عبد الله بنَ سَلَام، فقال: ألا تَجيءُ فأُطعِمَك، وتَدخُلَ في بيتٍ؟

قوله: «فانطَلَقْتُ معه فأسقاني سَويقاً وأطعَمَني تَمْرًا» قد مضى في مناقب عبد الله بن سَلَام من طريق سعيد بن أبي بُرْدة عن أبيه بلفظ: ألا تَجيءُ فأُطعِمَك سويقاً وتَمراً؟ فكأنَّه استعمَلَ الإطعام بالمعنى الأعمّ، وليس هذا من قَبيل: عَلَفتُها تِبناً وماء، لأنَّه إمّا من الاكتِفاء وإمّا من التَّضمين، ولا يحتاج لذلك هنا لأنَّ الإطعامَ يُستَعمَل في الأكل والشُّرب، وقد بيَّن في الرِّواية الأُخرى أنَّه أسقاه السَّوِيق.

قوله: «وصَلَّيتُ في مسجدِه» زاد في مناقب عبد الله بن سَلَام ذِكرَ الرِّبا، وأنَّ مَن اقتَرَضَ قَرضاً فتَقاضاه إذا حَلَّ فأهدَى له المديونُ هَديَّةً كانت من جُملة الرِّبا، وتقدَّم البحث فيه هناك، ووَقَعَت هذه الزّيادة في رواية أبي أُسامة أيضاً، كما أخرجه الإسماعيليّ من وجهٍ آخَر عن أبي كُرَيب شيخ البخاريِّ فيه، لكن باختصارٍ عن الذي تقدَّمَ، ووَهِمَ مَن زَعَمَ أنَّه من رواية أبي أحمد محمَّد بن يوسف البِيكَنْدي[1] عن سفيان بن عُيَينةَ، وقد جزَمَ المِزّيُّ في «الأطراف» بما قلتُه، فكأنَّ البخاريَّ حَذَفَها، وثَبَتَ في رواية سعيد التي أشرتُ

---

(١) تحرَّفت في (أ)و (س) إلى: السكندري، والمثبت من (ع).

إليها نحوُ ذلك.

٧٣٤٣- حدَّثنا سعيدُ بنُ الرَّبيع، حدَّثنا عليُّ بنُ المبارَكِ، عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ، حدَّثني عِكْرِمةُ، عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ عمرَ ﷺ حَدَّثَه، قال: حدَّثني النبيُّ ﷺ قال: «أتاني اللَّيلةَ آتٍ مِن رَبِّي وهو بالعَقِيقِ: أنْ صَلِّ في هذا الوادي المبارَكِ، وقُلْ: عُمْرةٌ وحَجَّة».

وقال هارونُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا عليٌّ: «عُمْرةٌ في حَجّةٍ».

٧٣٤٤- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسُفَ، حدَّثنا سفيانُ، عن عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن ابنِ عمرَ: وَقَّتَ النبيُّ ﷺ قَرْناً لأهلِ نَجْدٍ، والجُحْفةَ لأهلِ الشَّأْمِ، وذا الحُلَيْفةِ لأهلِ المدينةِ، قال: سمعتُ هذا منَ النبيِّ ﷺ، وبَلَغني: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «ولأهلِ اليَمَنِ يَلَمْلَمُ». وذُكِرَ العراقُ فقال: لم يَكُنْ عِراقٌ يومَئذٍ.

٧٣٤٥- حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ المبارَكِ، حدَّثنا الفُضَيلُ، حدَّثنا موسى بنُ عُقْبةَ، حدَّثني سالمُ بنُ عبدِ الله، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه أُرِيَ وهو في مُعرَّسِه بذي الحُلَيْفةِ فقِيلَ له: إنَّكَ ببَطْحاءَ مُبارَكة.

الحديث الثاني والعشرون: حديث عمر: صَلِّ في هذا الوادي المبارَك، وقد تقدَّم شرحُه في أواخر كتاب الحجّ (١٥٣٤).

قوله: **«وقال هارونُ بنُ إسماعيل: حدَّثنا عليٌّ: عُمْرةٌ في حَجَّة»** يريد أنَّ هارون خالَفَ سعيد بنَ الرَّبيع في قوله في آخره: وقل: عُمرةٌ وحَجَّة، بواو العَطف، فقال: عمرةٌ في حَجَّة، وقد تقدَّم هناك من رواية الأوزاعيِّ عن يحيى بن أبي كَثير/ شيخِ عليِّ بن المبارَك فيه بلفظ: عُمرةٌ في حَجَّة. ٣١٢/١٣

ورواية هارون هذه وقَعَت لنا موصولة في «مُسنَد عبد بن حُميدٍ» (١٦)، وفي «أخبار المدينة النبويَّـة»[1] لعمر بن شَبَّة، كلاهما عن هارون بن إسماعيل الخَزّاز؛ بمُعجَماتٍ.

ويجوز في قوله: عُمرة وحَجَّة الرَّفع والنَّصب.

---

(١) صفحة ١٤٦.

الحديث الثالث والعشرون: حديث ابن عمر في المواقيت، تقدَّم مشروحاً في الحَجّ[1] (١٥٢٢)، وبيانُ مَن بَلَّغَ ابنَ عمر ميقات يَلَملَم. ومحمَّد بن يوسف شيخه فيه: هو الفِريابيّ، وشيخه سفيان: هو الثَّوْريّ.

وقوله في آخره: «وذُكِرَ العراقُ، فقال: لم يكن عِراقٌ يومَئذٍ» ذُكِرَ، بضمِّ أوَّله مَبنيٌّ للمجهولِ ولم يُسَمَّ، والمجيب: هو ابن عمر، ووَقَعَ عند الإسماعيليّ: فقيلَ له: العراق؟ قال: لم يكن يومَئذٍ عِراق. وقوله: لم يكن عِراقٌ يومَئذٍ، أي: بأيدي المسلمين، فإنَّ بلاد العراق كلَّها في ذلك الوَقت كانت بأيدي كِسرَى وعُمّاله من الفُرْس والعرب، فكأنَّه قال: لم يكن أهل العراق مسلمينَ حينَئذٍ حتَّى يوَقِّت لهم، ويُعكِّرُ على هذا الجواب ذِكرُ أهل الشّام، فلعلَّ مُراد ابن عمر نَفيُ العِراقَينِ وهما المِصْران المشهوران: الكوفة والبصرة، وكلٌّ منهما إنَّما صارَ مِصراً جامعاً بعد فتح المسلمينَ بلادَ الفُرس

الحديث الرابع والعشرون: حديثُ سالم بن عبد الله عن أبيه، أي: ابن عمر.

قوله: «أُريَ وهو في مُعرَّسِه بذي الحُلَيفَة» تقدَّم شرحه في كتاب الحجّ (١٥٣٥)، وبَقيَّتُه توافق حديثَ عمر المذكور قبله بحديث.

قال ابن بَطّال عن المهلَّب: غَرَضُ البخاريِّ بهذا الباب وأحاديثه تفضيلُ المدينة بما خَصَّها الله به من مَعالم الدِّين، وأنَّها دار الوحي ومَهبِط الملائكة بالهُدَى والرَّحمَة، وشَرَّفَ الله بُقعَتها بسُكنَى رسوله، وجَعَلَ فيها قَبره ومِنبَره وبينهما رَوضَةٌ من رياض الجنَّة. ثمَّ تكلَّمَ على أحاديث الباب بما تقدَّم نَقله عنه والبحث فيه بما يُغني عن إعادته، وحَذَفتُ ما بعد الحديث العاشِر من كلامه لقِلَّةِ جَدْواه، وقد ظَهَرَ عِنوانُه فيما ذَكَرته عنه في الأحاديث العَشَرة الأولى، وبالله التَّوفيق.

وفَضلُ المدينة ثابتٌ لا يحتاج إلى إقامة دليلٍ خاصّ، وقد تقدَّم من الأحاديث في فضلها في آخر الحجّ (١٨٦٧- ١٨٩٠) ما فيه شِفاء، وإنَّما المراد هنا تَقَدُّم أهلها في العِلم على غيرهم،

---

(١) قوله: «في الحج» سقط من (س).

فإن كان المرادِ بذلك تقديمَهم في بعض الأعصار، وهو العصر الذي كان فيه النبيُّ ﷺ مُقيماً بها فيه، والعصرُ الذي بعدَه من قبل أن يَتفرَّق الصَّحابة في الأمصار، فلا شَكَّ في تقديم أهل العصرَينِ المذكورَينِ على غيرهم، وهو الذي يُستَفاد من أحاديث الباب وغيرها، وإن كان المراد استمرارَ ذلك لجميع مَن سَكَنَها في كلِّ عَصرٍ فهو محلُّ النِّزاع، ولا سبيل إلى تَعمِيم القول بذلك، لأنَّ الأعصار المتأخِّرة من بعد زمن الأئمَّة المجتهدِينَ لم يكن فيها بالمدينةِ مَن فاقَ واحداً مِن غيرها في العِلم والفضل فضلاً عن جميعهم، بل سَكَنَها من أهل البِدعَة الشَّنعاء مَن لا يُشكُّ في سوء نيَّته وخُبثِ طويَّته كما تقدَّم، والله أعلم.

١٧- باب قولِ الله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ ﴾

٧٣٤٦- حدَّثنا أحمدُ بنُ محمَّدٍ، أخبرنا عبدُ الله، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن سالمٍ، عن ابنِ عمرَ: أنَّه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقولُ في صلاةِ الفَجْرِ ـ ورَفَعَ رَأْسَه منَ الرُّكوعِ ـ قال: «اللهُمَّ رَبَّنا ولَكَ الحمدُ» في الأخِيرةِ، ثمَّ قال: «اللهُمَّ العَنْ فلاناً وفلاناً»، فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

قوله: «**باب قولِ الله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ ﴾**» ذَكَر فيه حديثَ ابن عمر في سبب نزولها، وقد تقدَّم/ بيانه في تفسير آل عِمران (٤٥٥٩)، وتقدَّم شيءٌ من شرحه وتَسميةِ المدعوِّ عليهم في غَزْوة أُحُد (٤٠٧٠). ٣١٣/١٣

قال ابن بَطّال: دخول هذه التَّرجمة في كتاب الاعتصام من جِهَة دعاء النبيُّ ﷺ على المذكورينَ، لكَونِهم لم يُذعِنوا للإيمان ليَعتَصِموا به من اللَّعنَة، وأنَّ معنى قوله: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ ﴾هو معنى قوله: ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ٢٧٢]. انتهى، ويحتمل أن يكون مُرادُه الإشارة إلى الخِلافيَّة المشهورة في أُصول الفقه، وهي: هل كان له ﷺ أن يجتَهِد في الأحكام أو لا؟ وقد تقدَّم بَسطُ ذلك قبل ثمانية أبواب[1].

---

(١) في باب (٨): ما كان النبي ﷺ يسأل مما لم ينزل عليه الوحي...إلى آخره.

قوله: «**عبد الله**» هو ابن المبارَكُ، وسالِم: هو ابنُ عبد الله بن عمر، ووَقَعَ في رواية حِبّان ابن موسى عن ابن المبارَك في تفسير آل عِمران (٤٥٥٩): حدَّثني سالِـمٌ عن ابن عمر.

قوله: «**سمِعتُ رسولَ الله ﷺ[1] يقولُ في صلاة الفَجْر، ورَفَعَ رَأْسَه**» الجُملة حاليَّـة، أي: قال ذلك حالَ رفعِ رأسِه من الرُّكوع.

قوله: «**قال: اللهُمَّ رَبّنا لَكَ[2] الحمد**» قال الكِرْمانيُّ: جَعَلَ ذلك القول كالفعلِ اللّازِم، أي: يَفعَلُ القول المذكور، أو هناك شيءٌ محذوف. قلت: لم يَذكُر تقديره، ويحتمل أن يكون بمعنى: قائلاً، أو لفظ «قال» المذكور زائداً، ويُؤيِّـده أنَّه وَقَعَ في رواية حِبّان بن موسى بلفظ: أنَّه سَمِعَ رسول الله ﷺ إذا رَفَعَ رأسه من الرُّكوع في الرَّكعَة الأخيرة من صلاة الفَجر يقول: «اللهُمَّ...»، ويُؤخَذ منه أنَّ محلَّ القُنوت عند رفع الرَّأس من الرُّكوع لا قبل الرُّكوع. وقوله: «قال: اللهُمَّ رَبَّنا لَكَ[3] الحمد» مُعيِّنٌ لكَونِ الرَّفع من الرُّكوع، لأنَّه[4] ذِكْرُ الاعتدال.

وقوله: «**في الأخيرة**» أي: الرَّكعَة الآخِرة وهي الثّانية من صلاة الصُّبح، كما صَرَّحَ بذلك في رواية حِبّان بن موسى، وظنَّ الكِرْمانيُّ أنَّ قوله: «في الأخيرة» مُتعلِّق بالحمد، وأنَّه بَقيَّة الذِّكر الذي قاله النبيُّ ﷺ في الاعتدال، فقال: فإن قلت: ما وجه التَّخصيص بالآخِرةِ معَ أنَّ له الحمد في الدُّنيا؟ ثمَّ أجابَ بأنَّ نَعيم الآخِرة أشرَف، فالحمدُ عليه هو الحمدُ حقيقةً، أو المراد بالآخِرةِ: العاقبة، أي: مَآل كلِّ المَحمود إليه. انتهى، وليس لفظ «في الآخِرة» من كلام النبيِّ ﷺ بل هو من كلام ابن عمر، ثمَّ يُنظَر في جمعه الحمد على حُمود!

---

(١) كذا وقعت هذه العبارة هنا، ولكن الذي في نسخ اليونينية: «أنه سمع النبي ﷺ» دون الإشارة إلى خلاف بين الروايات أوالنسخ، والله أعلم.

(٢) كذا في الأصلين «لك» بدون واو، والذي في نسخ اليونينية دون خلاف: «ولك» بالواو.

(٣) كذا في الأصلين «لك» بدون واو، والذي في نسخ اليونينية دون خلاف: «ولك» بالواو.

(٤) في (أ): وأنه.

قوله: «فلاناً وفلاناً» قال الكِرْمانيُّ: يعني: رِعْلاً وذَكْوان، ووَهِمَ في ذلك، وإنَّما سَمَّى ناساً بأعيانهم لا القبائل، كما بيَّنتُه في تفسير آل عِمران.

١٨- بابٌ ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]

وقولُه تعالى: ﴿وَلَا تُجَـٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]

٧٣٤٧- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ. (ح) حدَّثنا محمَّدٌ، أخبرنا عتّابُ ابنُ بَشِيرٍ، عن إسحاقَ، عن الزُّهْريِّ، أخبرني عليُّ بنُ حُسَينٍ، أنَّ حُسَينَ بنَ عليٍّ رضي الله عنهما أخبَره، أنَّ عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه قال: إنَّ رسولَ الله ﷺ طَرَقَه وفاطمةَ عليها السَّلام بنتَ رسولِ الله ﷺ، فقال لهم: «ألا تُصَلُّونَ؟» فقال عليٌّ: فقلتُ: يا رسولَ الله إنَّما أنفُسُنا بيَدِ الله، فإذا شاءَ أنْ يَبْعَثَنا بَعَثَنا، فانصَرَفَ رسولُ الله ﷺ حينَ قال له ذلك ولم يَرجِعْ إليه شيئاً، ثمَّ سَمِعَه وهو مُدبِرٌ يَضرِبُ فخِذَه وهو يقولُ: «﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾».

قال أبو عبد الله: يُقالُ: ما أتاكَ لَيْلاً فهو طارقٌ، ويُقال: الطّارقُ: النَّجْمُ، والثّاقبُ: المُضِيءُ، يقال: أثْقِبْ نارَكَ للمُوقِدِ.

٣١٤/١٣ قوله: «بابٌ ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ وقولُه تعالى: ﴿وَلَا تُجَـٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾» ذَكَر فيه حديثَين: حديثَ عليٍّ في قول النبيِّ ﷺ: «ألا تُصَلُّونَ؟» وجوابِه بقوله: إنَّما أنفُسُنا بيَدِ الله، وتِلاوَةِ النبيِّ ﷺ الآية، وهو مُتعلِّقٌ بالرُّكنِ الأوَّل من التَّرجمة، وحديثَ أبي هريرةَ في مُخاطَبة النبيِّ ﷺ اليهودَ في بيت مِدْراسِهم، وهو مُتعلِّق بالرُّكنِ الثّاني منها كما سأذكرُه.

قال الكِرْمانيُّ: الجِدال: هو الخِصام، ومنه قَبيحٌ وحسنٌ وأحسَنُ، فما كان للفرائضِ فهو أحسَن، وما كان للمُستَحبّات فهوَ حَسَن، وما كان لغيرِ ذلك فهو قَبيح، قال: أو هو تابعٌ للطَّريق، فباعتباره يَتَنوَّع أنواعاً، وهذا هو الظّاهر. انتهى، ويَلزَم على الأوَّل أن يكون في المباح قَبيحاً، وفاتَه تَنويعُ القَبيح إلى أقبَح وهو ما كان في الحرام.

وقد تقدَّم شرح حديث عليٍّ في الدَّعَوات[1]، ويُؤخَذ منه أنَّ علياً تَـرَكَ فِعلَ الأَولى، وإن كان ما احتَجَّ به مُتَّجِهاً، ومن ثَمَّ تلا النبيُّ ﷺ الآية ولم يُلزِمه معَ ذلك بالقيام إلى الصلاة، ولو كان امتَثَلَ وقامَ لكانَ أَولى.

ويُؤخَذ منه الإشارةُ إلى مراتب الجِدال، فإذا كان فيما لا بدَّ له منه تَعيَّنَ نَصرُ الحقِّ بالحقِّ، فإن جاوَزَ الذي يُنكِر عليه المأمور نُسِبَ إلى التَّقصير، وإن كان في مُباحٍ اكتَفَى فيه بمُجرَّدِ الأمرِ والإشارةِ إلى ترك الأَولى.

وفيه أنَّ الإنسان طُبِـعَ على الدِّفاع عن نفسه بالقولِ والفعل، وأنَّه ينبغي له أن يُجاهِد نفسه أن يَقبَل النَّصيحة ولو كانت في غير واجب، وأن لا يَدفَع إلّا بطريقٍ مُعتَدِلة من غير إفراطٍ ولا تفريط.

ونَقَلَ ابن بَطّال عن المهلَّب ما مُلخَّصه: أنَّ علياً لم يكن له أن يَدفَع ما دَعاه النبيُّ ﷺ إليه من الصلاة بقوله ذلك، بل كان عليه الاعتصامُ بقوله، فلا حُجَّة لأحدٍ في ترك المأمور. انتهى، ومن أينَ له أنَّ علياً لم يَمتَثِل ما دَعاه إليه، فليس في القصَّة تصريحٌ بذلك، وإنَّما أجابَ عليٌّ بما ذكر اعتذاراً عن تركه القيام بغَلَبةِ النَّوم، ولا يَمتَنِع أنَّه صَلَّى عَقِب هذه الـمُراجَعَة إذ ليس في الخبر ما يَنفيه.

وقال الكِرْمانيُّ: حَرَّضَهم النبيُّ ﷺ باعتبار الكَسْب والقُدْرة الكاسِبة، وأجابَ عليٌّ باعتبار القضاء والقَدَر، قال: وضَرَبَ النبيُّ ﷺ فخِذه تَعَجُّباً من سُرعَة جواب عليّ، ويحتمل أن يكون تسليماً لما قال.

وقال الشَّيخ أبو محمَّد بن أبي جَمرَة: في هذا الحديث من الفوائد: مشروعيَّةُ التَّذكير للغافلِ خُصوصاً القريب والصّاحب، لأنَّ الغَفلة مِن طَبعِ البشر فينبغي للمَرءِ أن يَتَفَقَّد نفسه ومَن يُحِبُّه بتذكيرِ الخير والعَوْن عليه.

---

(١) بل في «التهجّد» (١١٢٧).

وفيه أنَّ الا عتِراض بأثَرِ الحِكْمة لا يُناسِبه الجواب بأثَرِ القُدْرة، وأنَّ العالِم[١] إذا تَكلَّمَ بمُقتَضى الحِكْمة في أمرٍ غيرِ واجبٍ، أن يَكتَفي من الذي كَلَّمَه في احتجاجه بالقُدْرة، يُؤخَذ الأوَّل من ضَربه ﷺ على فخِذه، والثّاني من عَدَم إنكاره بالقولِ صريحاً. قال: وإنَّما لم يُشافِهه بقوله: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَكْثَرَ شَىْءٍ جَدَلًا﴾ لعِلمِه أنَّ عليّاً/ لا يَجهَل أنَّ الجواب بالقُدرةِ ليس من الحِكْمة، بل يُحتَمل أن لهما عُذراً يَمنَعهما من الصلاة فاستَحيا عليٌّ من ذِكره، فأرادَ دَفعَ الخَجَل عن نفسه وعن أهله فاحتَجَّ بالقُدْرة، ويُؤيِّده رُجوعهُ ﷺ عنهم مُسرِعاً، قال: ويُحتَمل أن يكون عليٌّ أرادَ بها قال استدعاءَ جوابٍ يَزداد به فائدة. ٣١٥/١٣

وفيه جوازُ مُحادَثة الشَّخص نفسَه فيما يَتعلَّق بغيرِه، وجوازُ ضَربِه بعض أعضائه عند التَّعَجُّب وكذا الأسَف. ويُستَفاد مِن القصَّة أنَّ مِن شَأن العُبوديَّة أن لا يُطلَب لها معَ مُقتَضى الشَّرع مَعذِرةٌ إلّا الاعترافُ بالتَّقصيرِ والأخذُ في الاستغفار.

وفيه فضيلةٌ ظاهرةٌ لعليٍّ من جِهَة عِظَم تَواضُعه لكَونه رَوَى هذا الحديث معَ ما يُشعِر[٢] به عند مَن لا يَعرِف مِقدارَه أنَّه يوجِب غاية العِتاب، فلم يَلتَفِت لذلك بل حَدَّثَ به لما فيه من الفوائد الدِّينيَّة، انتهى مُلخَّصاً.

وقوله في السَّنَد الثّاني: «حدَّثنا محمَّد» وَقَعَ عند النَّسَفيِّ غيرَ منسوب، ووَقَعَ عند أبي ذرٍّ وغيره منسوباً: محمَّد بن سَلَامٍ، وعَتّاب، بالمهمَلةِ وتشديد المثنَّاة وآخره موحَّدة، وأبوه بشير بموحَّدةٍ ومُعجَمة وزن عظيم، وإسحاق عند النَّسَفيِّ وأبي ذرٍّ غيرُ منسوب، ونُسِبَ عند الباقينَ: ابن راشد، وساقَ المتن على لفظه، ومضى في التَّهَجُّد (١١٢٧) على لفظ شُعَيب بن أبي حمزة، ويأتي في التَّوحيد (٧٤٦٥) من طريق شُعَيب وابن أبي عَتِيق مجموعاً، وساقَه على لفظ ابن أبي عَتِيق.

قوله: «طَرَقَه وفاطمةَ» زاد شُعَيب: ليلةً.

---

(١) في (س): للعالم، والمثبت من الأصلين.

(٢) في (أ): شَعَر.

قوله: «ألا تُصَلُّونَ؟» في رواية شُعَيب: «ألا تُصَلِّيان؟» بالتَّثنية، والأوَّل محمولٌ على ضَمِّ مَن يَتبَعهما إليهما، أو للتَّعظيم، أو لأنَّ أقلَّ الجمع اثنان.

وقوله: «حين قال له ذلك» فيه التِفات، ومضى في رواية شُعَيب بلفظِ: حين قلت له، وكذا قوله: «سَمِعَه» في رواية شُعَيب: سمعتُه.

وقوله: «وهو مُدبِرٌ» بضمٍّ أوَّله وكسر الموحَّدة، أي: موَلٍّ بتشديد اللّام كما في رواية شُعَيب، ووَقَعَ هنا عند الكُشمِيهَنيِّ: وهو مُنصَرِف.

قوله: «قال أبو عبد الله» هو المصنِّف «يُقال: ما أتاك لَيْلاً فهو طارق» كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَ للنَّسَفيِّ، وثَبَتَ للباقينَ لكن بدون «يُقال»، وقد تقدَّم الكلام عليه في سورة الطّارق[1].

الحديث الثاني:

٧٣٤٨- حدَّثنا قُتَيبةُ، حدَّثنا اللَّيثُ، عن سعيدٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ قال: بَيْنا نحنُ في المسجدِ خَرَجَ رسولُ الله ﷺ، فقال: «انطَلِقوا إلى يهودَ» فخَرَجْنا معه حتَّى جِئْنا بيتَ المِدْراسِ، فقامَ النبيُّ ﷺ فناداهم فقال: «يا مَعشَرَ يهودَ، أسلِموا تَسْلَموا» فقالوا: بَلَّغْتَ يا أبا القاسمِ، قال: فقال لهم رسولُ الله ﷺ: «ذلك أُرِيدُ، أسلِموا تَسْلَموا» فقالوا: قد بَلَّغْتَ يا أبا القاسمِ، فقال لهم رسولُ الله ﷺ: «ذلك أُرِيدُ» ثمَّ قالها الثّالثةَ، فقال: «اعلَموا أنَّما الأرضُ لله ورسولِه، وأنّي أُرِيدُ أنْ أُجْلِيَكم مِن هذه الأرضِ، فمَنْ وجَدَ منكم بماله شيئاً فلْيَبِعْه، وإلا فاعلَموا أنَّما الأرضُ لله ورسولِه».

قوله: «عن سعيد» هو ابن أبي سعيد المقبُريُّ.

قوله: «بَيْتَ المِدْراس» تقدَّم الكلام عليه في كتاب الإكراه (٦٩٤٤) قريباً.

وقوله في آخره: «ذلك أُرِيدُ» بضمِّ أوَّله بصيغةِ المضارَعَة، من الإرادة: أي: أُريدُ أن تُقِرُّوا بأنّي بَلَّغت، لأنَّ التَّبليغ هو الذي أُمِرَ به، ووَقَعَ في رواية أبي زيد المروَزيّ فيما ذكره

(١) كتاب التفسير، سورة الطارق، قبيل الحديث (٤٩٤١).

القابِسيّ: بفتح أوَّله وبزايٍ مُعجَمة، وأطبَقوا على أنَّه تصحيف، لكن وجَّهَه بعضهم بأنَّ معناه: أُكرِّرُ مَقالتي مُبالَغةً في التَّبليغ.

قال المهلَّب، بعد أن قَرَّرَ أنَّه يَتعلَّق بالرُّكنِ الثّاني من التَّرجمة: وجهُ ذلك أنَّه بَلَّغَ اليهود ودَعاهم إلى الإسلام والاعتصام به، فقالوا: بَلَّغت، ولم يُذعِنوا لطاعتِه، فبالَغَ في تبليغِهم وكَرَّرَه، وهذه مُجادَلةٌ بالتي هي أحسَن، وهو في ذلك موافقٌ لقولِ مجاهد: إنَّها نَزَلَت فيمَن لم يُؤمِن منهم وله عَهد، أخرجه الطَّبَريُّ. وعن عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلَمَ قال: المراد بمن ظَلَمَ منهم: مَن استمَرَّ على أمره. وعن قَتَادةَ: هي منسوخة بآيةِ السَّيف، انتهى.

والذي أخرجه الطَّبَريُّ (٢١/ ١) بسندٍ صحيح عن مجاهد: إن قالوا شَرّاً فقولوا خيراً إلّا الذينَ ظَلَموا منهم فانتَصِروا منهم، وبسندٍ فيه ضَعف (٢١/ ١): قال: إلّا مَن ظَلَمَ: مَن قاتَلَ ولم يُعطِ الجزية. وأخرج (٢١/ ٢) بسندٍ حسن عن سعيد بن جُبَير قال: هم أهل الحرب مَن لا عهدَ له جادِلْه بالسَّيف. ومن طريق عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلَمَ: المراد: مَن آمَنَ من أهل الكتاب، نَهَى عن مُجادَلَتهم فيما يُحدِّثونَ به من الكتاب، لعلَّه يكون حَقّاً لا تعلمُه أنتَ، ولا ينبغي أن تُجادِل إلّا الـمُقيمَ منهم على دِينه. وبسندٍ صحيح (٢١/ ٢) عن قَتَادةَ: هي منسوخةٌ بآيةِ براءَة، أن يقاتَلوا حتَّى يَشهَدوا أن لا إله إلّا الله، وأنَّ محمَّداً رسول الله أو يُؤَدُّوا الجِزية.

٣١٦/١٣ ورَجَّحَ الطَّبَريُّ قول مَن قال: المراد: مَن امتَنَعَ من أداء الجِزية، قال: ومَن/ أدّاها وإن كان ظالماً لنفسِه باستِمراره على كُفره، لكنِ المرادُ في هذه الآية: مَن ظَلَمَ أهلَ الإسلام فحارَبَهم وامتَنَعَ من الإسلام، أو بَذَلَ الجِزية. ورَدَّ على مَن ادَّعَى النَّسخ، لكَونِه لا يَثبُت إلّا بدليلٍ، والله أعلم.

وحاصلُ ما رَجَّحَه أنَّه أمَرَ بمُجادَلةِ أهل الكتاب بالبيان والحُجَّة بطريق الإنصاف ممَّن عانَدَ منهم، فمفهوم الآية جوازُ مُجادَلَته بغيرِ التي هي أحسَنُ، وهي المجادَلة بالسَّيف، والله أعلم.

١٩- بابٌ ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا ﴾ [البقرة: ١٤٣]

وما أَمَرَ النبيُّ ﷺ بلُزومِ الجماعةِ، وهم أهلُ العِلْمِ

٧٣٤٩- حدَّثنا إسحاقُ بنُ منصورٍ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، قال الأعمَشُ: حدَّثنا أبو صالحٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يُجاءُ بنوحٍ يومَ القيامةِ فيُقالُ له: هل بَلَّغْتَ؟ فيقولُ: نَعَمْ يا رَبِّ، فتُسْأَلُ أمَّتُه: هل بَلَّغَكُم؟ فيقولون: ما جاءَنا مِن نَذِيرٍ، فيقولُ: مَن شُهودُكَ؟ فيقولُ: محمَّدٌ وأُمَّتُه، فيُجاءُ بكم فتَشْهَدونَ»، ثمَّ قرأ رسولُ الله ﷺ: «﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا ﴾» قال: «عَدْلاً ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗا ﴾».

وعن جعفرِ بنِ عَوْنٍ، حدَّثنا الأعمَشُ، عن أبي صالحٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، عن النبيِّ ﷺ.. بهذا.

قوله: «بابٌ ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا ﴾، وما أَمَرَ النبيُّ ﷺ بلُزومِ الجماعة، وهم أهل العِلْم» أمّا الآية فلم يَقَع التَّصريح بما وَقَعَ التَّشبيه به، والرَّاجح أنَّه الهُدَى المدلول عليه بقوله: ﴿يَهۡدِي مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة:١٤٢] أي: مِثل الجَعل القريب الذي اختَصَصناكم فيه بالهدايةِ، كما يَقتَضيه سياق الآية، ووَقَعَ التَّصريح به في حديث البراء الماضي في تفسير سورة البقرة (٤٤٨٦)، والوَسَط: العَدْل، كما تقدَّم في تفسير سورة البقرة (٤٤٨٧). وحاصل ما في الآية الامتنان بالهدايةِ والعَدالة.

وأمّا قوله: «وما أمَرَ...» إلى آخره، فمُطابَقَته لحديثِ الباب خَفيَّة، وكأنَّه من جِهَة الصِّفة المذكورة ـ وهي العَدالة ـ لمَّا كانت تَعُمّ الجميع لظاهرِ الخِطاب، أشارَ إلى أنَّها من العامِّ الذي أُريدَ به الخاصّ، أو من العامِّ المخصوص، لأنَّ أهل الجهل لَيسُوا عُدولاً وكذلك أهلُ البِدَع، فعُرِفَ أنَّ المراد بالوصفِ المذكور أهلُ السُّنَّة والجماعة، وهم أهل العلم الشَّرعيِّ ومَن سِواهم، ولو نُسِبَ إلى العلم فهي نِسبة صوريَّة لا حقيقيَّة، ووَرَدَ الأمر بلُزومِ الجماعة في عِدَّة أحاديث: منها ما أخرجه التِّرمِذيُّ (٢٨٦٣) مُصَحِّحاً من

حديث الحارث بن الحارث الأشعَرِيِّ، فذكر حديثاً طويلاً، وفيه: «وأنا آمُركُم بخَمسٍ أمَرَني الله بهنَّ: السَّمع والطَّاعة والجهاد والهِجرة والجماعة، فإنَّ مَن فارَقَ الجماعة قِيدَ شِبرٍ فقد خَلَعَ رِبْقة الإسلام من عُنُقه»، وفي خُطبَة عمر المشهورة التي خَطَبَها بالجابيةِ: عليكم بالجماعةِ، وإيّاكم والفُرْقة فإنَّ الشَّيطان معَ الواحد، وهو من الاثنَينِ أبعَد، وفيه: ومَن أرادَ بُحبُوحة الجنَّة فليَلزَم الجماعة[1].

وقال ابن بَطّال: مُرادُ الباب الحَضُّ على الاعتصام بالجماعة، لقولِه: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ وشرْطُ قَبُول الشَّهادة: العَدالة، وقد ثَبَتَت لهم هذه الصِّفة بقوله: ﴿وَسَطًا﴾ والوَسَط: العَدل، والمراد بالجماعةِ: أهلُ الحَلِّ والعَقد من كلّ عَصر.

وقال الكِرمانيُّ: مُقتَضى الأمر بلُزومِ الجماعة أنَّه يَلزَم المكلَّف مُتابَعَةُ ما أجمَع عليه المجتهدونَ وهم المراد بقوله: «وهم أهل العلم» والآية التي ترجَمَ بها احتَجَّ/ بها أهلُ الأُصول ٣١٧/١٣ لكَونِ الإجماع حُجَّة؛ لأنَّهم عُدِّلوا بقوله تعالى: ﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ أي: عُدولاً، ومُقتَضى ذلك أنَّهم عُصِموا من الخَطَأ فيما أجمَعوا عليه قولاً وفِعلاً.

قوله: «حدَّثنا أبو أُسامة، قال الأعمَش» هو بحذفِ «قال» الثّانية.

وقوله في آخره: «وعن جعفر بن عَوْن» هو معطوفٌ على قوله: «أبو أُسامة» والقائل هو إسحاق بن منصور، فرَوَى هذا الحديثَ عن أبي أُسامة بصيغةِ التَّحديث، وعن جعفر بن عَون بالعَنعَنَة، وهذا مُقتَضى صَنِيع صاحب «الأطراف»، وأمّا أبو نُعَيم فجَزَمَ بأنَّ رواية جعفر بن عَون مُعلَّقة، فقال بعد أن أخرجَه من طريق أبي مسعود الرَّازي[2] عن أبي أُسامة وحده، ومن طريق بُندارٍ عن جعفر بن عَوْن وحده: أخرجه البخاريُّ عن إسحاق بن منصور عن أبي أُسامة، وذكره عن **جعفر** بنُ عَون بلا رواية[3]، انتهى.

---

(١) أخرجه أحمد (١١٤) من حديث ابن عمر عن أبيه، وانظر تتمة تخريجه فيه.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: الراوي.

(٣) في (ع) و(س): بلا واسطة، والمثبت من (أ) وهو الصواب.

وأخرجه الإسماعيليُّ من رواية بُندارٍ وقال: إنَّه مُختصَر، وأخرجه من رواية أبي معاوية عن الأعمَش مُطوَّلاً، وقد تقدَّمَت رواية أبي أُسامة مَقرونَةً بروايةِ جَرير بن عبد الحميد في تفسير سورة البقرة (٤٤٨٧)، وساقَه هناك على لفظ جَرير، وتقدَّم شرحُه هناك، وفيه بيان أنَّ الشَّهادة لا تـخُصُّ قومَ نوح، بل تَعُمّ الأُمَم.

٢٠- بابٌ إذا اجتَهَدَ العامِلُ أو الحاكمُ فأخْطأَ خِلَافَ الرَّسولِ مِن غيرِ عِلْمٍ فحُكمُه مَردُود

لقول النبيِّ ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عملاً ليسَ عليه أمرُنا فهو رَدّ».

٧٣٥٠ و٧٣٥١- حدَّثنا إسماعيلُ، عن أخيه، عن سليمانَ بنِ بلالٍ، عن عبدِ المَجيدِ بنِ سُهَيلِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ، أنَّه سَمِعَ سعيدَ بنَ المسيّبِ يُحدِّثُ، أنَّ أبا سعيدٍ الخُدْريَّ وأبا هُرَيرةَ حَدَّثاه: أنَّ رسولَ الله ﷺ بَعَثَ أخا بني عَدِيٍّ الأنصاريَّ، واستعمَلَه على خَيْبرَ، فقَدِمَ بتَمْرٍ جَنِيبٍ، فقال له رسولُ الله ﷺ: «أكلُّ تَمْرِ خَيْبرَ هكذا؟ قال: لا والله يا رسولَ الله، إنّا لَـنَشتَري الصّاعَ بالصّاعَينِ منَ الجَمْعِ، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا تَفْعَلوا، ولكنْ مِثْلاً بمِثْلٍ، أو بِيعُوا هذا واشتَروا بثَمَنِه مِن هذا، وكذلك المِيزان».

قوله: «**بابٌ إذا اجْتَهَدَ العامِلِ أو الحاكم**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: العالِم، بَدَل العامل، و«أو» للتَّنويع، وقد تقدَّم في كتاب الأحكام ترجمة «إذا قَضَى الحاكم بجَورٍ أو خِلَافَ أهل العلم فهو مَردود»[1]، وهي مَعقودةٌ لمخالَفةِ الإجماع، وهذه مَعقودةٌ لمخالَفةِ الرَّسول عليه الصلاة والسَّلام.

قوله: «**فأخْطأَ خِلَافَ الرَّسولِ من غير عِلْم**» أي: لم يَتَعَمَّد المخالَفة وإنَّما خالَفَ خَطأً.

قوله: «**فحُكْمه مردودٌ، لقولِ النبيِّ ﷺ: مَن عَمِلَ عملاً ليس عليه أمرُنا فهو رَدّ**» أي: مَردُود، وقد تقدَّم هذا الحديث موصولاً في كتاب الصُّلح (٢٦٩٧) عن عائشة بلفظٍ آخَر، وأنَّه بهذا

---

(١) باب رقم (٣٥).

اللَّفظ موصولٌ في «صحيح مسلم» (١٧١٨/ ١٨) وتقدَّم شرحه هناك.

قال ابن بَطّال: مُرادُه أنَّ مَن حَكَمَ بغيرِ السُّنَّة جَهلاً أو غَلَطاً يجب عليه الرُّجوع إلى حُكم السُّنَّة، وترك ما خالَفَها امتثالاً لأمرِ الله تعالى بإيجابِ طاعةِ رسوله، وهذا هو نفسُ الاعتصام بالسُّنَّة.

وقال الكِرْمانيُّ: المراد بالعامل: عامل الزَّكاة، وبالحاكم: القاضي. وقوله: فأخطَأ، أي: في أخذِ واجبِ الزَّكاة أو في قضائه. قلت: وعلى تقدير ثُبوت رواية الكُشمِيهَنيِّ فالمراد بالعالم: المفتي، أي: أخطَأ في فتواه. قال: والمراد بقوله: «فأخطَأ خِلَافَ الرَّسول» أي: يكون مُخالِفاً للسُّنَّة، قال: وفي التَّرجمة نوع تَعجُرُف./ قلت: ليس فيها قَلَقٌ إلّا في اللَّفظ الذي بعد قوله: فأخطَأ، فصارَ ظاهرُ التَّركيب يُنافي المقصود، لأنَّ مَن أخطَأ خِلَافَ الرَّسول لا يُذَمّ، بخِلَاف مَن أخطَأ وفاقَه، وليس ذلك المراد وإنَّما تَمَّ[1] الكلامُ عند قوله: فأخطَأ، وهو مُتعلِّق بقوله: اجتَهَد.

٣١٨/١٣

وقوله: «خِلَاف الرَّسول» أي: فقال خِلَافَ الرَّسول، وحذْفُ «قال» يَقَع في الكلام كَثيراً، فأيُّ عَجرَفَة في هذا؟! والشّارح من شَأنه أن يوَجِّه كلام الأصل مهما أمكَنَ، ويَغتفِرَ القَدْر اليسير من الخَلَل تارةً ويَحمِلَه على الناسخ تارة، وكلُّ ذلك في مُقابَلة الإحسان الكَثير الباهر ولا سيَّما مِثل هذا الكتاب.

ووَقَعَ في «حاشية نُسخَة الدِّمياطيّ» بخَطِّه: الصَّواب في التَّرجمة: فأخطَأ بخِلَاف الرَّسول. انتهى، وليس دَعوَى حذف الباء برافعٍ للإشكالِ، بل إنْ سَلَكَ طريق التَّغيير فلعلَّ اللّام مُتَأخِّرة، ويكون في الأصل: خالَفَ، بَدَل خِلَاف.

قوله: «حدَّثنا إسماعيل» هو ابن أبي أُوَيس كما جَزَمَ به المِزّيُّ.

قوله: «عن أخيه» هو أبو بكر، واسمه عبد الحميد، ولإسماعيلَ في هذا الحديث شيخٌ آخَر، كما تقدَّم في آخَر غَزْوة خَيبَر (٤٢٤٤) عن إسماعيل عن مالك، ونَزَلَ إسماعيل في هذا

---

(١) تصحفت في (س) إلى: ثم.

السَّنَد درجة.

وسليمان: هو ابن بلال، وعبد المجيد بتقديم الميم على الجيم، وذكر أبو عليٍّ الجَيَّانيُّ أنَّ سليمان سَقَطَ من أصل الفِرَبريّ فيما ذكر أبو زيدٍ المروَزيُّ، قال: والصَّواب إثباته فإنَّه لا يَتَّصِل السَّنَد إلّا به، وقد ثَبَتَ كذلك في رواية إبراهيم بن مَعقِل النَّسَفيّ، قال: وكذا لم يكن في كتاب ابن السَّكَن، ولا عند أبي أحمد الجُرْجانيّ. قلت: وهو ثابتٌ عندنا في النُّسخَة المعتمَدَة من رواية أبي ذرٍّ عن شيوخه الثَّلاثة عن الفِرَبريّ، وكذا في سائر النُّسَخ التي اتَّصَلَت لنا عن الفِرَبريّ، فكأنَّها سَقَطَت من نُسخَة أبي زيدٍ فظنَّ سُقوطَها من أصل شيخه، وقد جَزَمَ أبو نُعَيم في «المستخرَج» بأنَّ البخاريَّ أخرجه عن إسماعيل عن أخيه عن سليمان، وهو يرويه عن أبي أحمد الجُرْجانيّ عن الفِرَبريّ. وأمّا رواية ابن السَّكَن فلم أقِف عليها.

قوله: «بَعَثَ أخا بني عَديٍّ» أي: ابن النَّجّار بَطنٍ من الأوْس، واسمُ هذا المبعوثُ: سوادٌ ـ بفتح المهمَلة وتخفيف الواو ـ ابن غَزِيَّةَ بفتح المعجَمة كسر الزّاي مُشَدَّداً، وتقدَّم ذلك في أواخر البُيوع (٢٢٠١)، وتقدَّم شرح المتن في المغازي (٤٢٤٤ و٤٢٤٦)، وفي هذا السِّياق هنا زيادةُ قولِه: «ولكن مِثلاً بمِثلٍ، أو بيعوا هذا...» إلى آخره، والمذكور هناك قوله: «ولكن بع...» إلى آخره.

ومُطابَقة الحديث للتَّرجمةِ من جِهَة أنَّ الصَّحابيَّ اجتهَدَ فيما فعلَ، فرَدَّه النبيُّ ﷺ ونَهاه عمّا فعل وعَذَرَه لاجتهادِه.

ووَقَعَ في رواية عُقْبة بن عبد الغافِر عن أبي سعيدٍ في غير هذه القصَّة، لكن في نَظيرِ الحُكم، فقال ﷺ: «أوَّه، عينُ الرِّبا لا تَفعَل»[1].

٢١- باب أجْرِ الحاكمِ إذا اجتهَدَ فأصابَ أو أخْطأَ

٧٣٥٢- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يَزيدَ، حدَّثنا حَيْوةُ، حدَّثني يَزيدُ بنُ عبدِ الله بنِ الهادِ، عن محمَّدِ بنِ

---

(١) تقدم برقم (٢٣١٢).

إبراهيمَ بنِ الحارثِ، عن بُسْرِ بنِ سعيدٍ، عن أبي قيسٍ مولى عَمْرِو بنِ العاص، عن عَمْرِو بنِ العاص، أنَّه سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «إذا حَكَمَ الحاكمُ فاجتَهَدَ ثمَّ أصابَ فلَه أجْران، وإذا حَكَمَ فاجتَهَدَ ثمَّ أخْطأَ فلَه أجْرٌ».

٧٣٥٢م- قال: فحَدَّثتُ بهذا الحديثِ أبا بَكْرِ بنَ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ، فقال: هكذا حدَّثني أبو سَلَمةَ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، عن أبي هُرَيرةَ.

وقال عبدُ العزيزِ بنُ المُطَّلِبِ، عن عبدِ الله بنِ أبي بكرٍ، عن أبي سَلَمةَ، عن النبيِّ ﷺ... مِثلَه.

قوله: «**بابُ أجْرِ الحاكم إذا اجتَهَدَ فأصابَ أو أخْطأَ**» يشير إلى أنَّه لا يَلزَم من رَدِّ حُكمِه أو فتواه إذا اجتَهَدَ/ فأخطأَ أن يَأثَم بذلك، بل إذا بَذَلَ وُسْعه أُجِرَ، فإن أصابَ ضُوعِفَ أجره، لكن لو أقدَم فحَكَمَ أو أفتَى بغيرِ عِلمٍ لَحِقَه الإثم كما تقدَّمَت الإشارة إليه. ٣١٩/١٣

قال ابن المنذِر: وإنَّما يُؤجَر الحاكم إذا أخطأَ إذا كان عالماً بالاجتهادِ فاجتَهَدَ، وأمّا إذا لم يكن عالماً فلا. واستَدَلَّ بحديثِ: «القُضاة ثلاثةٌ ـ وفيه ـ وقاضٍ قَضَى بغيرِ حَقٍّ فهو في النار، وقاضٍ قَضَى وهو لا يَعلَم فهو في النار» وهو حديثٌ أخرجه أصحاب السُّنَن[1] عن بُرَيدةَ بألفاظٍ مُختَلِفَة، وقد جَمَعتُ طرقه في جُزءٍ مُفرَد.

ويُؤيِّد حديثَ الباب ما وَقَعَ في قصَّة سليمان في حُكْم داودَ عليه السلام في أصحاب الحَرْث، وقد تقدَّمَت الإشارةُ إليها فيما مضى قريباً[2].

وقال الخطَّابيُّ في «مَعالم السُّنَن»: إنَّما يُؤجَر المجتهدُ إذا كان جامعاً لآلةِ الاجتهاد، فهو الذي نَعذِرُه بالخَطَأ، بخِلَاف المتكلِّف فيُخافُ عليه، ثمَّ إنَّما يُؤجَر العالم لأنَّ اجتهاده في طَلَب الحقِّ عبادة، هذا إذا أصابَ، وأمّا إذا أخطأَ فلا يُؤجَر على الخَطَأ، بل يوضَعُ عنه الإثم فقط. كذا قال، وكأنَّه يَرَى أنَّ قوله: «ولَه أجرٌ واحد» مجازٌ عن وضع الإثم.

---

(١) أبو داود (٣٥٧٣)، وابن ماجه (٢٣١٥)، والترمذي (١٣٢٢)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٩١).

(٢) في «باب متى يستوجب الرجل القضاء» من كتاب الأحكام، بإثر الحديث رقم (٧١٦٢).

قوله: «عن محمَّد بنِ إبراهيمَ بنِ الحارث» هو التَّيْميُّ، تابعيٌّ مَدَنيٌّ ثقةٌ مشهور، ولأبيه صُحْبة، وبُسْر بضمِّ الموحَّدة وسكون المهمَلة، وأبو قيس مولى عَمرو بن العاص لا يُعرَف اسمه، كذا قاله البخاريُّ وتَبِعَه الحاكم أبو أحمد، وجَزَمَ ابن يونس في «تاريخ مِصر» بأنَّه عبد الرَّحمن بن ثابت، وهو أُعرَف بالمِصريِّينَ من غيره، ونَقَلَ عن محمَّد بن سَحنون أنَّه سَمَّى أباه الحَكَم، وخَطَّأه في ذلك. وحكى الدِّمياطيُّ أنَّ اسمه سعْد، وعزاه لمسلمٍ في «الكُنَى»، وقد راجَعتُ نُسَخاً من الكُنَى لمسلمٍ فلم أرَ ذلك فيها، منها نُسخَةٌ بخَطِّ الدّارَقُطنيِّ الحافظ، وقرأتُ بخَطِّ المنذِريِّ: وَقَعَ عند البُسْتي يعني: ابن حِبّان في «صحيحه»: **عن أبي** قابوس، بَدَل أبي قيس، كذا جَزَمَ به، وقد راجَعتُ عِدَّة نُسَخٍ من «صحيح ابن حِبّان» فوَجَدتُ فيها: عن أبي قيس، إحداها صَحَّحَها ابنُ عساكر.

وفي السَّنَد أربعةٌ من التّابعينَ في نَسَقٍ، أوَّلهم يزيدُ بن عبد الله، وهو المعروف بابنِ الهادِ، وما لأبي قيسٍ في البخاريِّ إلّا هذا الحديث.

قوله: «إذا حَكَمَ الحاكم فاجتَهَدَ ثمَّ أصابَ» في رواية أحمد (١٧٧٧٤): «فأصابَ» قال القُرطُبيّ: هكذا وَقَعَ في الحديث؛ بَدَأ بالحُكمِ قبل الاجتهاد، والأمر بالعكسِ، فإنَّ الاجتهاد يَتقدَّم الحُكم إذ لا يجوز الحُكم قبل الاجتهاد اتِّفاقاً، لكنَّ التَّقدير في قوله: «إذا حَكَمَ» إذا أرادَ أن يَحكُم فعند ذلك يَجتَهِد، قال: ويُؤيِّده أنَّ أهل الأُصول قالوا: يجب على المجتهد أن يُـجدِّد النَّظَر عند وقوع النازِلة، ولا يَعتَمِدَ على ما تقدَّم له، لإمكان أن يَظهَر له خِلَافُ غيره. انتهى، ويحتمل أن تكون الفاء تفسيريَّة لا تَعقيبيَّة. وقوله: «فأصابَ» أي: صادَفَ ما في نفس الأمر من حُكْم الله تعالى.

قوله: «ثُمَّ أخْطَأَ» أي: ظنَّ أنَّ الحقَّ في جِهَةٍ فصادَفَ أنَّ الذي في نفس الأمر بخِلَاف ذلك.

فالأوَّل له أجرانِ: أجرُ الاجتهاد وأجرُ الإصابة، والآخَر له أجرُ الاجتهاد فقط، وقد تقدَّمَت الإشارةُ إلى وقوع الخَطَأ في الاجتهاد في حديث أمّ سَلَمَةَ (٢٦٨٠): «إنَّكم تَختَصِمونَ

إِلَـيَّ ولعلَّ بعضَكم أن يكون أَلْـحَن بحُجَّتِه من بعض».

وأخرج[١] لحديثِ الباب سبباً من وجهٍ آخَر عن عَمرو بن العاص من طريق ولده عبد الله بن عَمرو عنه، قال: جاءَ رجلانِ إلى رسول الله ﷺ يَختَصِمان، فقال لعَمرو: «اقضِ بينهما يا عَمرو» قال: أنتَ أولى بذلك منِّي يا رسول الله، قال: «وإن كانَ» قال: فإذا قَضَيتُ بينهما فما لي؟ فذكر نحوه لكن قال في الإصابة: «فلَكَ عشرُ حسنات»، وأخرج من حديث عُقْبة بن عامر نحوه بغيرِ قصَّةٍ بلفظ: «فلَكَ عَشَرةُ أُجور»، وفي سَنَد كلٍّ منهما ضَعف، ولم أقِف على اسم من أُبهم في هذَينِ الحديثَين.

قوله: «قال: فحَدَّثْتُ بهذا الحديث أبا بَكْرِ بنَ عَمْرو بنِ حَزْم» القائل فحَدَّثت: هو يزيد ابن عبد الله، أحد رواته، وأبو بكر بن عَمرو نُسِبَ في هذه الرِّواية لجَدِّه، وهو أبو بكر بنُ محمَّد ابن عَمرو بن حَزم، وثَبَتَ ذِكره في رواية مسلم (١٧١٦) من رواية الدَّراوَرْدي[٢]/ عن يزيد، ونَسَبَه فقال: يزيدُ بن عبد الله بن أُسامة بن الهاد. ١٣/٣٢٠

قوله: «عن أبي هريرةَ» يريدُ بمِثلِ حديث عَمرو بن العاص.

قوله: «وقال عبدُ العزيز بن المُطَّلِب» أي: ابن عبد الله بن حَنطَب المخزوميّ قاضي المدينة، وكُنيَته أبو طالب، وهو من أقران مالك وماتَ قبله، وليس له في البخاريِّ سوى هذا الموضع الواحد المعلَّق، وعبدُ الله بن أبي بكر: هو وَلَدُ[٣] الرَّاوي المذكور في السَّنَد الذي قبله أبو بكر بن محمَّد بن عَمرو بن حَزم، وكان قاضي المدينة أيضاً.

قوله: «عن أبي سَلَمةَ، عن النبيِّ ﷺ» يريد أنَّ عبد الله بنَ أبي بكرٍ خالَفَ أباه في روايته عن أبي سَلَمةَ وأرسَلَ الحديث الذي وصَلَه، وقد وَجَدتُ ليزيدَ بن الهادِ فيه مُتابِعاً، أخرجه عبد الرَّزّاق وأبو عَوَانة من طريقه عن مَعمَر عن يحيى بن سعيد هو الأنصاريّ عن أبي بكر

---

(١) كذا، ولم يذكر الحافظ من الذي أخرج، وهذا الحديث أخرجه أحمد في «المسند» (١٧٨٢٤)، وكذا حديث عقبة بن عامر المذكور بعده هو عند أحمد أيضاً (١٧٨٢٥).

(٢) تحرَّفت في (س) و (ع) إلى: الداودي.

(٣) تحرَّفت في (ع) و(س) إلى: والد.

ابن محمَّد عن أبي سَلَمةَ عن أبي هريرةَ، فذكر الحديث مِثله بغيرِ قصَّة، وفيه: «فلَه أجران اثنان»[1].

قال أبو بكر بن العربيّ: تَعلَّقَ بهذا الحديث مَن قال: إنَّ الحقَّ في جِهَةٍ واحدة؛ للتَّصريحِ بتَخطِئَةِ واحدٍ لا بعينِه، قال: وهي نازِلةٌ في الخِلَاف عظيمة.

وقال المازَرِيّ: تمَسَّكَ به كلٌّ من الطّائفتَينِ: مَن قال: إنَّ الحقَّ في طرَفَين، ومَن قال: إنَّ كلَّ مُجتَهِدٍ مُصيب، أمّا الأُولى: فلأنَّه لو كان كلٌّ مُصيباً لم يُطلِق على أحدهما الخَطَأ؛ لاستحالةِ النَّقيضَينِ في حالةٍ واحدة، وأمّا المُصوِّبة: فاحتَجُّوا بأنَّه ﷺ جعَلَ له أجراً فلو كان لم يُصِب لم يُؤجَر. وأجابوا عن إطلاق الخَطَأ في الخبر على مَن ذَهَلَ عن النَّصّ أو اجتَهَدَ فيما لا يَسُوغ الاجتهاد فيه من القَطعيّات فيما خالَفَ الإجماع، فإنَّ مِثل هذا إن اتَّفَقَ له الخَطَأ فيه فُسِخ[2] حُكمُه وفَتواه ولو اجتَهَدَ بالإجماع، وهو الذي يَصِحُّ عليه إطلاق الخَطَأ، وأمّا مَن اجتَهَدَ في قضيَّةٍ ليس فيها نَصٌّ ولا إجماع فلا يُطلَق عليه الخَطَأ.

وأطالَ المازَرِيُّ في تقرير ذلك والانتصارِ له، وخَتَمَ كلامه بأن قال: إنَّ مَن قال: إنَّ الحقَّ في طرَفَينِ هو قولُ أكثر أهل التَّحقيق من الفُقَهاء والمتكلِّمين، وهو مَرويٌّ عن الأئمَّة الأربعة، وإن حُكي عن كلٍّ منهم اختلافٌ فيه. قلت: والمعروف عن الشافعيِّ الأوَّل.

قال القُرطُبيُّ في «المفهِم»: الحُكم المذكور ينبغي أن يَختَصَّ بالحاكمِ بين الخَصمَين، لأنَّ هناك حَقّاً مُعيَّناً في نفس الأمر يتنازعه الخَصْمان، فإذا قَضَى به لأحدِهما بَطَلَ حَقُّ الآخر قطعاً، وأحدُهما فيه مُبطِلٌ لا مَحالة، والحاكم لا يَطَّلِع على ذلك، فهذه الصُّورة لا يُختَلَف فيها أنَّ

---

(١) لم نقف عليه في «مصنفه»، وهو عند ابن الجارود في «المنتقى» (٩٩٦)، وأبي عوانة (٦٣٩٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٦٩٥)، ثلاثتهم رووه من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن الثوري، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن حزم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به، بزيادة الثوري في إسناده.

وأخرجه من طريق عبد الرزاق أيضاً بزيادة الثوري في الإسناد: الترمذي (١٣٢٦)، والنسائي (٥٣٨١)، وأبو يعلى (٥٩٠٣)، والدارقطني (٤٤٦٤)، والبيهقي ١٠/ ١١٩، وعندهم جميعاً: «فله أجران» دون لفظ «اثنان».

(٢) في (ع) و(س): نسخ، والمثبت من (أ).

المصيب واحد؛ لكَونِ الحقِّ في طرفٍ واحد، وينبغي أن يَختَصَّ الخِلَاف بأنَّ المصيب واحد، إذ كلُّ مُجتَهِدٍ مُصيبٌ بالمسائلِ التي يُستَخرَج الحقُّ منها بطريق الدّلالة.

وقال ابن العربيّ: عندي في هذا الحديث فائدةٌ زائدة حاموا عليها فلم يَسْقُوا، وهي: أنَّ الأجرَ على العمل القاصرِ على العاملِ واحدٌ، والأجرَ على العمل المتعدِّي يُضاعَف، فإنَّه يُؤجَر في نفسه ويَنجَرُّ له كلُّ ما يَتعلَّق بغيرِه من جِنسِه، فإذا قَضَى بالحقِّ وأعطاه لـمُستَحِقِّه ثَبَتَ له أجرُ اجتهاده، وجَرَى له مِثلُ أجر مُستَحِقِّ الحقّ، فلو كان أحدُ الخَصمَينِ ألحَن بحُجَّتِه من الآخَر فقَضَى له- والحقُّ في نفس الأمر لغيرِه - كان له أجرُ الاجتهاد فقط.

قلت: وتمامُه أن يقال: ولا يُؤاخَذ بإعطاءِ الحقِّ لغيرِ مُستَحِقِّه، لأنَّه لم يَتَعَمَّد ذلك، بل وِزرُ المحكوم له قاصرٌ عليه، ولا يَخفَى أنَّ محلَّ ذلك أن يَبذُل وُسْعَه في الاجتهاد وهو من أهله، وإلّا فقد يَلحَق به الوِزرُ إن أخَلَّ بذلك، والله أعلم.

٢٢- باب الحُجّةِ على مَن قال: إنَّ أحكامَ النبيِّ ﷺ كانت ظاهرةً، وما كان يَغِيبُ بعضُهم عن مَشاهِدِ النبيِّ ﷺ وأُمورِ الإسلام

٧٣٥٣- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا يحيى، عن ابنِ جُرَيجٍ، حدَّثني عطاءٌ، عن عُبَيدِ بنِ عُمَيرٍ، قال: استأْذَنَ أبو/ موسى على عمرَ، فكأنَّه وَجَدَه مَشْغولاً، فرَجَعَ فقال عمرُ: ألم أسمَعْ صوتَ عبدِ الله بنِ قيسٍ؟ ائْذَنوا له، فدُعِيَ له، فقال: ما حَمَلَكَ على ما صَنَعْتَ؟ فقال: إنّا كنَّا نُؤْمَرُ بهذا، قال: فائْتِني على هذا ببيِّنةٍ، أو لأفعَلَنَّ بكَ، فانطَلَقَ إلى مَجلِسٍ منَ الأنصار، فقالوا: لا يَشهَدُ إلا أصاغِرُنا، فقامَ أبو سعيدٍ الخُدْريُّ فقال: قد كنَّا نُؤْمَرُ بهذا، فقال عمرُ: خَفِيَ عليَّ هذا مِن أمرِ النبيِّ ﷺ، أَلْهاني الصَّفْقُ بالأسواق. ٣٢١/١٣

٧٣٥٤- حدَّثنا عليٌّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثني الزُّهْريُّ، أنَّه سَمِعَه منَ الأعرَجِ يقولُ: أخبرني أبو هُرَيرةَ قال: إنَّكم تَزْعُمونَ أنَّ أبا هُرَيرةَ يُكثِرُ الحديثَ على رسولِ الله ﷺ، واللهُ المَوْعِدُ، إنِّي كنتُ امرَأً مِسْكيناً ألْزَمُ رسولَ الله ﷺ على مِلْءِ بَطْني، وكان المهاجِرونَ يَشْغَلُهُم الصَّفْقُ بالأسواقِ، وكانتِ الأنصارُ يَشْغَلُهُم القيامُ على أموالِهم، فشَهِدتُ مِن رسولِ الله ﷺ ذاتَ

يومٍ، وقال: «مَنْ يَبْسُطْ رِداءَه حتَّى أَقْضِيَ مَقَالتي، ثمَّ يَقْبِضْه، فلنْ يَنْسَى شيئاً سَمِعَه منِّي؟» فبَسَطتُ بُرْدةً كانت عليَّ، فوالذي بَعَثَه بالحقِّ ما نَسِيتُ شيئاً سمعتُه منه.

قوله: «**باب الحُجَّة على مَن قال: إنَّ أحْكام النبيِّ ﷺ كانت ظاهرة**» أي: للنّاسِ لا تَخفَى إلّا على النادر.

وقوله: «**وما كانَ يَغيبُ بعضُهم عن مَشاهِدِ النبيِّ ﷺ وأُمور الإسلام**» كذا للأكثرِ، وفي رواية النَّسَفيِّ وعليها شَرَحَ ابن بَطّال: مَشاهدِه، ولبعضِهم: مَشهَد، بالإفراد، ووَقَعَ في «مُستَخرَج أبي نُعَيم»: وما كان يُفيد بعضهم بعضاً، بالفاءِ والدّال من الإفادة، ولم أَرَه لغيرِه، و«ما» في قوله: «ما كانَ» موصولة، وجَوَّزَ بعضهم أن تكون نافية، وأنَّها من بَقيَّة القول المذكور، وظاهر السِّياق يَأْباه.

وهذه التَّرجمة معقودة لبيان أنَّ كَثيراً من الأكابر من الصَّحابة كان يغيبُ عن بعض ما يقوله النبيّ ﷺ أو يَفعَله من الأعمال التَّكليفيَّة، فيَستَمِرّ على ما كان اطَّلَعَ عليه هو، إمّا على المنسوخ لعَدَمِ اطِّلاعه على ناسخه، وإمّا على البراءَة الأصليَّة، وإذا تَقرَّرَ ذلك قامت الحُجَّة على مَن قَدَّمَ عمل الصَّحابيِّ الكبير، ولا سيَّما إذا كان قد وليَ الحُكمَ على رواية غيره، مُتَمسِّكاً بأنَّ ذلك الكبير لولا أنَّ عنده ما هو أقوى من تلك الرِّواية لمَا خالَفَها، ويَرُدُّه أنَّ في اعتماد ذلك تركُ المحقَّق للمظنونِ.

وقال ابن بَطّال: أرادَ الردَّ على الرَّافضَة والخوارج الذينَ يَزعُمونَ أنَّ أحكام النبيِّ ﷺ وسُنَّتَه(١) منقولة عنه نَقلَ تَواتُرٍ، وأنَّه لا يجوز العمل بما لم يُنقَل مُتَواتراً، قال: وقولهم مردود بما صَحَّ أنَّ الصَّحابة كان يَأخُذ بعضهم عن بعض، ورَجَعَ بعضهم إلى ما رواه غيره، وانعقَدَ الإجماعُ على القول بالعملِ بأخبار الآحاد.

قلت: وقد عَقَدَ البَيهَقيُّ في «المدخَل»: باب الدَّليل على أنَّه قد كان يَعزُب على المتقدِّم الصُّحبةِ الواسِعِ العلم الذي يَعلَمه غيرُه، ثمَّ ذكر حديثَ أبي بكر في الجدَّة، وهو في

---

(١) في (س): وسننه.

«الموطَّأ» (٢/ ٥١٣)، وحديث عمر في الاستئذان، وهو المذكور في هذا الباب، وحديث ابن مسعود في الرجل الذي عَقَدَ على امرأة ثمَّ طَلَّقَها، فأرادَ أن يَتزوَّج أمَّها، فقال: لا بأس، وإجازتَه بَيعَ الفِضَّة المكسَّرة بالصَّحيحةِ مُتَفاضلاً، ثمَّ رُجوعَه عن الأمرَينِ معاً لـمّا سَمِعَ من غيره من الصَّحابة النَّهيَ عنهما[1]، وأشياء غير ذلك.

وذكر فيه حديثَ البراء: ليس كلُّنا كان يَسمَع الحديث من النبيّ ﷺ، كانت لنا صَنْعة وأشغال، ولكن كان الناس لا يَكذِبونَ، فيُحدِّث الشّاهدُ الغائبَ، وسنده ضعيف، وكذا حديث أنس: ما كلُّ ما نُحَدِّثكم عن رسول الله ﷺ سَمِعناه، ولكن لـم يَكذِبْ بعضُنا بعضاً[2].

٣٢٢/١٣ ثُمَّ سَرَدَ ما رواه/ صحابيٌّ عن صحابيّ ممَّا وَقَعَ في «الصحيحين»، وقال: في هذا دلالة على إتقانهم في الرِّواية، وفيه أبيَنُ الحُجَّة وأوضَحُ الدّلالة على تثبيت خبر الواحد، وأنَّ بعض السُّنَن كان يَخفَى عن بعضهم، وأنَّ الشّاهد منهم كان يُبلِّغ الغائب ما شَهِدَ، وأنَّ الغائب كان يَقبَله ممَّن حَدَّثَه ويَعتَمِده ويعمل به.

قلت: خبرُ الواحد في الاصطلاح خِلَافُ الـمتواتر، سواء كان من رواية شخص واحد أو أكثر، وهو المراد بما وَقَعَ فيه الاختلاف، ويَدخُل فيه خبر الشَّخص الواحد دخولاً أوَّليّاً، ولا يَـرِدُ على مَن عَمِلَ به ما وَقَعَ في حديث الباب من طَلَب عمر من أبي موسى البيِّنَةَ على حديث الاستئذان، فإنَّه لم يَخرُج معَ شهادة أبي سعيد له وغيرِه عن كَونِه خبرَ واحد، وإنَّما طَلَبَ عمر من أبي موسى البيِّنة للاحتياطِ كما تقدَّم شرحه واضحاً في كتاب الاستئذان (٦٢٤٥)، وإلّا فقد قَبِلَ عمر حديث عبد الرَّحمن بن عوف في أخذ الجِزية من المجوس، وحديثه في الطّاعون، وحديث عَمرو بن حَزْم في التَّسوية بين الأصابع في الدّية، وحديث الضَّحّاك بن سفيان في توريث المرأة من دية زوجها، وحديث سعد بن أبي وقّاص

---

(١) أخرج قصة المرأة: البيهقي في «سننه» ٥/ ٢٨٢، وأخرجه أيضاً عبد الرزاق (١٠٨١١)، وسعيد بن منصور (٩٣٦)، والطبراني (٨٥٧٩).

(٢) أخرجه الطبراني (٦٩٩)، والحاكم ٣/ ٥٧٥.

في المسح على الخُفَّين، إلى غير ذلك[1].

وتقدَّم في العلم (٨٩) من حديث عمر: أنَّه كان يتناوَب النبيَّ ﷺ هو ورجل من الأنصار فيَنزِل هذا يوماً وهذا يوماً، ويُخبِر كلٌّ منهما الآخرَ بما غابَ عنه، وكان غَرَضُه بذلك تحصيل ما يقوم بحالِه وحال عياله ليَغنَى عن الاحتياج لغيرِه، وليَتَقوَّى على ما هو بصَدَدِه من الجهاد، وفيه أنَّه لا يُشتَرَط على مَن أمكَنَته المشافَهةُ أن يَعتَمِدها، ولا يَكتَفي بالواسطةِ، لثُبوتِ ذلك من فعل الصَّحابة في عهد النبيّ ﷺ بغيرِ نَكِير.

وأمّا حديث أبي هريرةَ ثاني حديثَي الباب، فإنَّ فيه بيان السَّبَب في خَفاءِ بعض السُّنَن على بعض كِبار الصَّحابة، وهو قوله: وكان المهاجِرونَ يَشغَلُهم الصَّفْق بالأسواق، وهو موافقٌ لقولِ عمر في الذي قبله: ألْهاني الصَّفقُ بالأسواق، يشير إلى أنَّهم كانوا أصحاب تجارة، وقد تقدَّم ذلك في أوائل البيوع (٢٠٦٢)، وتوجيهُ قول عمر: ألهاني.

واختُلِفَ على الزُّهْريِّ في الواسطة بينه وبين أبي هريرةَ فيه كما بيَّنتُه في العلم، وتقدَّم عنه (١١٨) من رواية مالك مِثلُه، لكن عند مالك زيادة ليست في رواية سفيان هذه، وهي قوله: «ولولا آيتان من كتاب الله»، وفي رواية سفيان ممَّا ليس في رواية مالك قوله: «والله الموعِدُ»، وكذلك ما في آخره كما سأُبيِّنُه، وأمّا إبراهيم بن سعد فذكر الحديث بتمامِه فهو أتمُّ الجميع سِياقاً، وثَبَتَ ذلك في رواية شُعَيب في البُيوع (٢٠٤٧) بزيادةٍ سأُبيِّنُها، لكن لم يَقَعْ عنده ذِكر الآيتَين، وقد تقدَّم هذا الحديث في العلم (١١٨) من طريق مالك، وفي المزارَعَة (٢٣٥٠) من طريق إبراهيم بن سعد، كلاهما عن الزُّهْريِّ عن الأعرَج، وتقدَّم في أوَّل البيوع (٢٠٤٧) من رواية شُعَيب، وأخرجه مسلم (٢٤٩٢) من رواية يونس، كلاهما عن الزُّهْريِّ عن سعيد وأبي سَلَمةَ عن أبي هريرة.

قوله: «إنَّكم تَزْعُمونَ أنَّ أبا هريرةَ يُكْثِر الحديث» في رواية مالك: إنَّ الناس يقولون:

---

(١) سلف تخريج ذلك كله في ج٢٣/ ٤٥٩ - ٤٦٠ عدا حديثه في الطاعون، وقد سلف في البخاري برقم (٥٧٢٩).

أكثَرَ أبو هريرةَ على رسول الله ﷺ، كان ابن شِهاب يَذكُر قبل هذا حديثَه عن عُرْوة أنَّه حَدَّثَه عن عائشة قالت: ألا يُعجِبُك أبو هريرةَ، جاءَ فجَلَسَ إلى جانب حُجرَتي يُحدِّث، يُسمِعُني ذلك، ولو أدرَكتُه لَرَدَدتُ عليه أنَّ رسول الله ﷺ لم يكن يَسرُد الحديث كسَرْدِكم، فذكر الحديث، ثمَّ يقول: قال سعيد بن المسيّب: قال: يقولون: إنَّ أبا هريرةَ قد أكثَرَ، هكذا أخرجه مسلم (٢٤٩٣) من طريق ابن وَهْب عن يونس عن ابن شِهاب، وحديث عائشة تقدَّم في التَّرجمة النبويَّة (٣٥٦٨) من طريق اللَّيث عن يونس بن يزيد مُعلَّقاً، وتقدَّم شرحه هناك، وتقدَّم أيضاً في الجنائز (١٣٢٣و١٣٢٤) من طريق جَرير بن حازم عن نافع قال: حَدَّثَ ابنُ عمر أنَّ أبا هريرةَ يقول، فذكر الحديثَ في فضل اتِّباع الجنائز، فقال ابن عمر: أكثَرَ علينا أبو هريرة، فصَدَّقَت عائشةُ أبا هريرةَ؛ أي: في الحديث المذكور، وقوله: «على» يَتعلَّق بقوله: «يُكثِرُ» ولو تَعلَّقَ بقوله: «الحديث» لَقال: عن.

٣٢٣/١٣ **قوله: «واللهُ المَوعِدُ»** تقدَّم/ شرحها في كتاب المزارَعَة، زاد شُعَيب بن أبي حمزة في روايته: ويقولون: ما للمُهاجِرينَ والأنصارِ لا يُحدِّثونَ عن رسول الله ﷺ مِثلَ حديث أبي هريرةَ، في رواية يونس عند مسلم: مِثل أحاديثه، وزادَ: سأُخبِرُكم عن ذلك، وتقدَّم في المزارَعَة نحو هذا، ونبَّهتُ على ذلك في كتاب العلم.

قوله: «إنِّي كنت امرَأً مِسْكيناً» في رواية مسلم: رجلاً.

قوله: «ألْزَمُ رسولَ الله ﷺ» في رواية مسلم: أخدُمُ.

قوله: «على مِلْءِ بَطْني» بكسر الميم وبهمزةٍ آخره، أي: بسببِ شِبَعي، أي: أنَّ السَّبَب الأصليّ الذي اقتَضَى له كَثْرةُ الحديث عن رسول الله ﷺ، مُلازَمتُه له ليَجِدَ ما يَأكُله، لأنَّه لم يكن له شيء يَتَّجِر فيه، ولا أرض يَزرَعُها ولا يَعمَل فيها، فكان لا يَنقَطِع عنه خَشْيةَ أن يَفوتَه القُوتُ، فيَحصُل في هذه المُلازَمة من سماع الأقوال ورواية الأفعال ما لا يَحصُل لغيرِه ممَّن لم يُلازِمه مُلازَمتَه، وأعانَه على استمرار حِفْظه لذلك ما أشارَ إليه من الدَّعوة النبويَّة له بذلك.

قوله: «**وكان المهاجِرونَ يَشْغَلُهم الصَّفْقُ بالأسواق**» في رواية يونس: وإنَّ إخواني من المهاجِرينَ.

قوله: «**وكانت الأنصار يَشْغَلُهم القيامُ على أموالهم**» في رواية يونس: وإنَّ إخواني من الأنصار كان يَشغَلهم عملُ أرضهم، وفي رواية شُعَيب: عَمَلُ أموالهم، وقد تقدَّم بيان ذلك قريباً، وزاد في رواية يونس: فيَشهَد إذا غابوا ويَحفَظ إذا نَسُوا، وفي رواية شُعَيب: وكنت امرأً مِسكيناً من مساكين الصُّفَّة، أَعِي حيثُ يَنسَونَ.

قوله: «**فشَهِدْتُ من رسول الله ﷺ ذات يوم**» في رواية شُعَيب: وقد قال رسول الله ﷺ في حديث يُحدِّثُه.

قوله: «**مَن يَبْسُطْ رِداءَه**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «مَن بَسَطَ» بلفظِ الفعل الماضي.

قوله: «**فلَمْ يَنْسَ**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «فلن يَنسَى» ونَقَلَ ابن التِّين أنَّه وَقَعَ في رواية: «فلن يَنسَ» بالنّونِ وبالجزم، وذكر أنَّ القَزّاز نَقَلَ عن بعض البصريّينَ: أنَّ من العرب مَن يَجزِمُ بلَنْ، قال: وما وَجَدتُ له شاهداً؛ وأقَرَّه ابن التِّين ومَن تَبِعَه، وقد ذكر غيرهُ لذلك شاهداً، وهو قول الشّاعر[1]:

لـن يَخِـبِ اليـوم مِـن رَجائـكَ مَـن		حَـرَّكَ مـن دون بابِـكَ الحَلَقَـهْ

وفيه نَظَر؛ لأنَّه يَصِحّ أن يكون في الأصل «لم» الجازمة فتَغيَّرَت بلَنْ، لكن إن كان محفوظاً فلعلَّ الشّاعر قَصَدَ «لن» لكَونِها أبلَغَ هنا في المدح من «لم»، والله أعلم.

وتقدَّم في «باب الأمن» من كتاب التَّعبير (٧٠٢٨) توجيهُ ابن مالك لنَظِيرِ هذا في قوله: «لَنْ تُرَعْ» وحكايته عن الكِسائيّ أنَّ الجزم بلَنْ لُغة لبعض العرب.

قوله: «**فبَسَطْتُ بُرْدةً**» في رواية شُعَيب: نَمِرَة، وتقدَّم تفسيرها في أوَّل البيوع (٢٠٤٧)، وذكر في العلم (١١٩) بيان الاختلاف في المراد بقوله: ما نسيتُ شيئاً سمعته منه.

---

(١) استشهد به ابن هشام في «مغني اللبيب» ١/ ٢٨٥ ولم ينسبه.

٢٣- باب مَن رَأى ترك النَّكيرِ منَ النبيِّ ﷺ حُجّةً، لا مِن غيرِ الرَّسولِ

٧٣٥٥- حدَّثنا حمَّادُ بنُ حُميدٍ، حدَّثنا عُبَيدُ الله بنُ مُعاذٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا شُعْبةُ، عن سَعْدِ ابنِ إبراهيمَ، عن محمَّدِ بنِ المنكَدِرِ، قال: رأيتُ جابرَ بنَ عبدِ الله يَحلِفُ بالله أنَّ ابنَ الصَّيّاد الدَّجّالُ، قلتُ: تَحلِفُ بالله؟ قال: إنّي سمعتُ عمرَ يَحلِفُ على ذلك عندَ النبيِّ ﷺ، فلَمْ يُنكِرْه النبيُّ ﷺ.

قوله: «**باب مَن رَأى تركَ النَّكير من النبيّ ﷺ حُجَّةً**» النَّكير بفتح النُّون وزن عَظِيم: المبالَغة في الإنكار. وقد اتَّفَقوا على أنَّ تقرير النبيّ ﷺ لما يُفعَل بحضرَتِه، أو يُقال ويَطَّلِع عليه بغيرِ إنكار، دالٌّ على الجواز، لأنَّ العِصمة/ تنفي عنه ما يُحتَمل في حَقّ غيره ممَّا يَترَتَّب على الإنكار، فلا يُقِرُّ على باطل، فمن ثَمَّ قال: «لا من غير الرَّسول» فإنَّ سكوته لا يَدُلّ على الجواز، ووَقَعَ في «تنقيح الزَّركَشيّ» في التَّرجمة بَدَل قوله: لا من غير الرَّسول: «لا من[1] يَحضُره الرَّسول» ولم أرَه لغيرِه. ٣٢٤/١٣

وأشارَ ابن التِّين إلى أنَّ التَّرجمة تتعلَّق بالإجماع السُّكوتيّ، وأنَّ الناس اختَلَفوا، فقالت طائفة: لا يُنسَب لساكِتٍ قول، لأنَّه في مُهْلة النَّظَر، وقالت طائفة: إن قال المجتهد قولاً وانتَشَرَ لم يُخالِفه غيره بعد الاطِّلاع عليه، فهو حُجَّة، وقيل: لا يكون حُجَّة حتَّى يَتعدَّد القِيلُ به، ومحلُّ هذا الخِلَاف أن لا يُخالِف ذلك القولَ نَصُّ كتاب أو سُنَّة، فإن خالَفَه فالجمهور على تقديم النَّصّ، واحتَجَّ مَن مَنَعَ مُطلَقاً أنَّ الصَّحابة اختَلَفوا في كثير من المسائل الاجتهاديَّة، فمنهم مَن كان يُنكِر على غيره إذا كان القول عنده ضعيفاً، وكان عنده ما هو أقوى منه من نَصّ كتاب أو سُنَّة، ومنهم مَن كان يَسكُت فلا يكون سكوته دليلاً على الجواز، لتَجويزِ أن يكون لم يَتَّضِحْ له الحكم، فسَكَتَ لتجويزِ أن يكون ذلك القول صواباً، وإن لم يَظهَر له هو وجهُه.

قوله: «**حدَّثنا حمَّاد بن حُميدٍ**» هو خُراسانيّ فيما ذكر أبو عبد الله بن مَندَهْ في «رجال

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: لأمرٍ.

البخاريّ»، وذكر ابن رُشَيد في «فوائد رِحلَته»، والمِزّيُّ في «التَّهذيب»: أنَّ في بعض النُّسَخ القديمة من البخاريّ: حدَّثنا حمَّاد بن حُميدٍ صاحبٌ لنا، حدَّثنا بهذا الحديث وعُبَيدُ الله بن معاذ في الأحياء.

وذكر ابن أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل»: حمَّاد بن حُميدٍ، نزيل عَسقَلان، رَوَى عن بِشْر بن بكر وأبي ضَمْرة وغيرهما، وسَمِعَ منه أبو حاتم وقال: شيخ[1]. فزَعَمَ أبو الوليد الباجيّ في «رجال البخاريّ» أنَّه هو الذي رَوَى عنه البخاريّ هنا، وهو بعيد، وقد بيَّنتُ ذلك في «تهذيب التَّهذيب».

وقد أخرج مسلم (٢٩٢٩) حديثَ الباب عن عُبَيد الله بن معاذ بلا واسطة، وهو أحد الأحاديث التي نَزَلَ فيها البخاريُّ عن مسلم، أخرجها مسلم عن شيخ وأخرجها البخاريُّ بواسطةٍ بينه وبين ذلك الشَّيخ، وهي أربعة أحاديث ليس في «الصَّحيح» غيرها بطريق التَّصريح، وفيه عِدَّة أحاديث نحو الأربعينَ ممَّا يتنزَّل مَنزِلةَ ذلك، وقد أفرَدتُها في جُزء جمعتُ ما وَقَعَ للبُخاريِّ من ذلك، فكان أضعافَ أضعافِ ما وَقَعَ لمسلمٍ، وذلك أنَّ مسلماً في هذه الأربعة باقٍ على الرِّواية عن الطَّبقة الأولى أو الثّانية من شيوخه، وأمّا البخاريُّ فإنَّه نَزَلَ فيها عن طَبقَتِه العاليَة بدَرَجتَين، مِثالُ ذلك من هذا الحديث: أنَّ البخاريّ إذا رَوَى حديثَ شُعْبة عالياً كان بينه وبينه راوٍ واحد، وقد أدخَلَ بينه وبين شُعْبة فيه ثلاثة، وأمّا مسلم فلا يروي حديث شُعْبة بأقلَّ من واسطَتَين.

والحديث الثّاني من الأربعة مضى في تفسير سورة الأنفال (٤٦٤٨و٤٦٤٩)، أخرجه عن أحمد وعن محمَّد ابنَي النَّضر النَّيسابوريَّينِ عن عُبَيد الله بن معاذ أيضاً عن أبيه عن شُعْبة بسندٍ آخر، وأخرجه مسلم (٢٧٩٦) عن عُبَيد الله بن معاذ نفسه.

والحديث الثّالث أخرجه في آخر المغازي (٤٤٧٣) عن أحمد بن الحسن التِّرمِذيّ عن أحمد بن حَنبَل عن مُعتَمِر بن سليمان عن كَهمَس بن الحسن عن عبد الله بن بُرَيدةَ عن أبيه في عَدَد

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: شيخي.

الغَزَوات، وأخرجه مسلم (١٨١٤/ ١٤٧) عن أحمد بن حَنبَل بهذا السَّنَد بلا واسطة.

والحديث الرَّابع وَقَعَ في كتاب كفَّارة الأيمان (٦٧١٥) عن محمَّد بن عبد الرحيم ـ وهو الحافظ المعروف بصاعِقةَ ـ عن داود بن رُشَيد عن الوليد بن مسلم عن أبي غَسّان محمَّد بن مُطرِّف عن زيد بن أسلَمَ عن عليّ بن الحُسَين بن عليّ عن[1] سعيد بن مَرْجانة عن أبي هريرةَ في فضل العِتق، وأخرجه مسلم (١٥٠٩/ ٢٢) عن داود بن رُشيد نفسه، وهذا ممَّا نَـزَلَ فيه البخاريُّ عن طَبَقَته دَرَجَتَين، لأنَّه يروي حديث أبي[2] غَسّان بواسطةٍ واحدة كسعيدِ بن أبي مريم، وهنا بينهما ثلاث وسائط، وقد أشرتُ لكلِّ حديث من هذه الأربعة في موضعه، وجَمَعتُها هنا تتميماً للفائدة.

وعُبَيد الله بن معاذ، أي: ابن معاذ بن نَصْر بن حسَّان العَنبَريّ، وسعد بنُ إبراهيم، أي: ابن عبد الرَّحمن بن عَوْف، وروايته عن محمَّد بن المنكَدِر من الأقران لأنَّه/ من طَبَقَته. ٣٢٥/١٣

قوله: «رأيتُ جابرَ بن عبد الله يَحلِف» أي: شاهدتُه حين حَلَفَ.

قوله: «أنَّ ابن الصَّيّاد» كذا لأبي ذرٍّ بصيغةِ المبالَغة، ووَقَعَ عند ابن بَطّال مِثلُه لكن بغيرِ ألف ولام، وكذا في رواية مسلم[3]، وللباقينَ: ابن الصّائد، بوَزنِ الظّالم.

قوله: «تَحلِفُ بالله؟ قال: إنّي سمعت عمر...» إلى آخره، كأنَّ جابراً لمَّا سَمِعَ عمرَ يَحلِف عند رسول الله ﷺ فلم يُنكِر عليه، فَهِمَ منه المطابَقة، ولكن بَقِيَ أنَّ شرط العمل بالتَّقريرِ أن لا يعارضَه التَّصريحُ بخِلَافه، فمَن قال أو فعل بحَضْرةِ النبيّ ﷺ شيئاً فأقَرَّه، دَلَّ ذلك على الجواز، فإن قال النبيُّ ﷺ أو فَعَل[4] خِلَاف ذلك، دَلَّ على نَسخِ ذلك التَّقرير، إلّا إن ثَبَتَ دليل الخَصُوصيَّة.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: بن.

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: ابن.

(٣) في نسخ مسلم التي بين أيدينا: ابن صائد.

(٤) تحرَّفت في (س) إلى: افعل.

قال ابن بَطّال بعد أن قَرَّرَ دليل جابر: فإن قيل: تقدَّم ـ يعني كما في الجنائز (١٣٥٤) ـ أنَّ عمر قال للنبيِّ ﷺ في قصَّة ابنِ الصَّيّاد: دَعني أضرِبْ عُنُقه، فقال: «إن يكن هو فلن تُسَلَّطَ عليه»، فهذا صريح في أنَّه تَرَدَّدَ في أمره، يعني: فلا يَدُلّ سكوتُه عن إنكاره عند حَلِفِ عمر على أنَّه هو. قال: وعن ذلك جوابان: أحدهما: أنَّ التَّرديد كان قبل أن يُعلِمَه الله تعالى بأنَّه هو الدَّجّال، فلمَّا أعلَمَه لم يُنكِرْ على عمر حَلِفه، والثّاني: أنَّ العرب قد تُخرِج الكلام مَخرَجَ الشكّ وإن لم يكن في الخبر شَكٌّ، فيكونُ ذلك من تَلَطُّف النبيّ ﷺ بعمر في صَرْفه عن قتله، انتهى مُلخَّصاً.

ثمَّ ذكر ما وَرَدَ عن غير جابر ممَّا يَدُلّ على أنَّ ابن صَيّاد هو الدَّجّال، كالحديث الذي أخرجه عبد الرَّزّاق (٢٠٨٣٢) بسندٍ صحيح عن ابنِ عمر قال: لَقِيتُ ابنَ صَيّاد يوماً ومعه رجل من اليهود، فإذا عينُه قد طَفِئَت وهي خارجة مِثلُ عين الجمل، فلمَّا رأيتها قلت: أنشُدُكَ اللهَ يا ابن صَيّاد، متى طَفِئَت عينك؟ قال: لا أدري والرَّحمنِ. قلت: كذَبتَ، لا تدري وهي في رأسك؟! قال: فمَسَحَها ونَخَرَ ثلاثاً، فزَعَمَ اليهوديّ أنّي ضَرَبتُ بيَدَيَّ صَدرَه، وقلت له: اخسأْ فلن تَعدُوَ قَدْرَك، فذَكَرتُ ذلك لحَفْصةَ، فقالت حَفْصة: اجتَنِب هذا الرجل، فإنَّما يُتَحدَّث أنَّ الدَّجّال يَخرُج عند غَضبْة يَغضَبُها، انتهى.

وقد أخرج مسلم (٢٩٣٢/ ٩٩) هذا الحديث بمعناه من وجه آخَر عن ابنِ عمر، ولفظه: لَقِيته مرَّتَينِ، فذكر الأولى ثمَّ قال: لَقِيته لَقيةً أُخرى وقد نَفَرَت عينُه، فقلت: متى فَعَلَت عينك ما أرَى؟ قال: ما أدري، قلت: لا تدري وهي في رأسك؟! قال: إن شاءَ الله جعلها في عَصاكَ هذه، ونَخَرَ كأشَدِّ نَخيرِ حمار سمعتُ، فزَعَمَ أصحابي أنّي ضربتُه بعَصاً كانت معي حتَّى تَكَسَّرَت، وأنا والله ما شَعَرتُ. قال: وجاءَ حتَّى دَخَلَ على أمِّ المؤمنينَ حَفْصة فحَدَّثَها فقالت: ما تريد إليه؟ ألم تَسمَعْ أنَّه قد قال: «إنَّ أوَّل ما يَبعَثه على الناس غَضَبٌ يَغضَبُه».

ثمَّ قال ابن بطّال: فإن قيل: هذا أيضاً يَدُلّ على التردُّد في أمره، فالجواب: أنَّه إن وَقَعَ

الشكُّ في أنَّه الدَّجّال الذي يقتله عيسى ابن مريم، فلم يَقَع الشكُّ في أنَّه أحد الدَّجّالينَ الكذّابينَ الذينَ أنذَرَ بهم النبيّ ﷺ في قوله: «إنَّ بين يَدَي السّاعة دَجّالينَ كذّابينَ» يعني: الحديث الذي مضى معَ شرحه في كتاب الفتن (٧١٢١)، انتهى.

ومُحصَّله عَدَمُ تسليم الجزم بأنَّه الدَّجّال، فيعود السُّؤال الأوَّل عن جواب حَلِف عمر ثمَّ جابرٍ على أنَّه الدَّجّال المعهود، لكن في قصَّة حَفْصة وابنِ عمر دليل على أنَّهما أرادا الدَّجّالَ الأكبَر، واللّام في القصَّة الواردة عنهما للعَهدِ لا للجنس. وقد أخرج أبو داود (٤٣٣٠) بسندٍ صحيح عن موسى بن عُقْبة عن نافع قال: كان ابن عمر يقول: والله ما أشُكُّ أنَّ المسيح الدَّجّال هو ابن صَيّاد.

ووَقَعَ لابنِ صَيّاد معَ أبي سعيد الخُدريِّ قصَّة أُخرى تتعلَّق بأمرِ الدَّجّال، فأخرج مسلم (٢٩٢٧) من طريق داود بن أبي هِند عن أبي نَضْرة عن أبي سعيد قال: صَحِبَني ابن صَيّاد إلى مكَّة فقال لي: ماذا لقيتُ من الناس يَزعُمونَ أنّي الدَّجّال، ألَستَ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّه لا يُولَد له» ؟ قلت: بلى، قال: فإنَّه قد وُلِدَ لي، قال: أو لَستَ سمعتَه يقول: «لا يَدخُل المدينةَ ولا مكَّة» ؟ قلت: بلى، قال: فقد وُلِدتُ بالمدينةِ وها أنا أُريدَ مكَّة.

٣٢٦/١٣ ومن طريق سليمان التَّيْميِّ عن أبي نَضْرة عن أبي سعيد قال: أخَذَتني من ابنِ صائدٍ/ ذَمامةٌ، فقال: هذا عَذَرتُ الناسَ، ما لي وأنتم يا أصحاب محمَّد؟! ألم يَقُل نبيُّ الله ﷺ: «إنَّه ـ يعني الدَّجّالَ ـ يهوديٌّ» وقد أسلَمتُ، فذكر نحوه.

ومن طريق الجُريريّ عن أبي نَضْرة عن أبي سعيد: خَرَجنا حُجّاجاً ومَعَنا ابن صَيّاد، فنَزَلنا مَنزِلاً وتَفرَّقَ الناس، وبَقِيتُ أنا وهو، فاستَوحَشت منه وَحْشةً شديدة ممّا يُقال فيه، فقلت: الحرّ شديد، فلو وَضَعتَ ثيابك تحت تلك الشَّجَرة ففعَلَ، فرُفِعَت لنا غنم فانطَلَقَ فجاءَ بعُسٍّ فقال: اشرَبْ يا أبا سعيد، فقلت: إنَّ الحرّ شديد، وما بي إلّا أني أكرَهَ أن أشرَبَ من يدِه، فقال: لقد هَممتُ أن آخُذ حَبلاً فأُعلِّقه بشَجَرةٍ ثمَّ أختَنِق به، ممّا يقول لي الناس، يا

أبا سعيد مَن خَفِيَ عليه حديثُ رسول الله ﷺ ما خَفِيَ عليكم مَعشَرَ الأنصار، ثمَّ ذكر نحو ما تقدَّم، وزاد: قال أبو سعيد: حتَّى كِدتُ أَعذِره.

وفي آخر كلٍّ من الطُّرق الثَّلاثة أنَّه قال: إنّي لَأعرِفُه وأعرِف مَولِده وأينَ هو الآن، قال أبو سعيد: فقلت له: تبّاً لك سائرَ اليوم؛ لفظ الجُريريّ.

وأجابَ البَيهَقيُّ عن قصَّة ابنِ صَيّاد بعد أن ذكر ما أخرجه أبو داود[1] من حديث أبي بَكْرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يَمكُث أبوا الدَّجّالِ ثلاثين عاماً لا يُولَدُ لهما، ثمَّ يُولَدُ لهما غلام أعوَرُ أضَرُّ شيءٍ وأقلُّه نفعاً»، ونَعَتَ أباه وأُمَّه، قال: فسَمِعْنا بمولودٍ وُلِدَ في اليهود، فذهبتُ أنا والزُّبَير بن العَوّام فدَخَلْنا على أبَوَيه، فإذا النَّعت، فقلنا: هل لكما من ولدٍ؟ قالا: مَكَثنا ثلاثينَ عاماً لا يولد لنا ثمَّ وُلِدَ لنا غلام أضَرُّ شيء وأقلُّه نَفعاً، الحديث، قال البَيهَقيُّ: تفرَّد به عليّ بن زيد بن جُدْعان، وليس بالقويّ.

قلت: ويُوهِّي حديثه أنَّ أبا بَكْرة إنَّما أسلَمَ لمَّا نَزَلَ من الطّائف حين حُوصِرَت سنة ثمانٍ من الهِجرة، وفي حديث ابنِ عمر الذي في «الصحيحين»[2] أنَّه ﷺ لمَّا تَوَجَّهَ إلى النَّخل التي فيها ابن صَيّاد، كان ابنُ صَيّاد يومَئذٍ كالمحتَلم، فمَتَى يُدرِكُ أبو بَكْرة زمانَ مَولِده بالمدينةِ، وهو لم يَسكُن المدينة إلّا قبل الوفاة النبويَّة بسنتَين، فكيف يَتَأتَّى أن يكون في الزَّمَن النبويّ كالمحتَلِم، فالذي في «الصحيحين» هو المعتمَد، ولعلَّ الوهمَ وَقَعَ فيما يقتضي تَراخِي مَولِد ابنِ صَيّاد، أو لا وهمَ فيه، بل يُحمَل قوله: بَلَغَنا أنَّه وُلِدَ لليهودِ مولود، على تأخُّر البلاغ وإن كان مَولِده كان سابقاً على ذلك بمُدَّةٍ، بحيثُ يأتلِفُ معَ حديث ابنِ عمر الصَّحيح.

ثمَّ قال البَيهَقيُّ: ليس في حديث جابر أكثرُ من سكوت النبيّ ﷺ على حَلِف عمر، فيحتمل أن يكون النبيّ ﷺ كان مُتوَقِّفاً في أمره، ثمَّ جاءَه التَّثبتُ من الله تعالى بأنَّه غيرُه على

---

(١) بل هو عند الترمذي (٢٢٤٨)، وانظر تتمة تخريجه في «مسند أحمد» (٢٠٤١٨).

(٢) البخاري (١٣٥٤)، ومسلم (٢٩٣٠).

ما تَقتَضيه قصَّة تَميم الدّاريّ، وبه تَمسَّك مَن جَزَمَ بأنَّ الدَّجّال غيرُ ابنِ صَيّاد، وطريقه أصَحّ، وتكونُ الصِّفة التي في ابنِ صَيّاد وافَقَتْ ما في الدَّجّال.

قلت: قصَّة تَميم أخرجها مسلم (٢٩٤٢) من حديث فاطمة بنتِ قيس: أنَّ النبيّ ﷺ خَطَبَ، فذكر أنَّ تَميماً الدَّارِيّ رَكِبَ في سَفِينة مع ثلاثينَ رجلاً من قومه، فلَعِبَ بهم الموجُ شهراً ثمَّ نَزَلوا إلى جزيرة فلَقِيَتهم دابَّة كثيرةُ الشَّعر، فقالت لهم: أنا الجَسّاسَة، ودَلَّتهم على رجل في الدَّيْر، قال: فانطَلَقنا سِراعاً فدَخَلنا الدَّير، فإذا فيه أعظمُ إنسان رأيناه قَطُّ خَلقاً، وأشَدُّه وَثاقاً، مجموعة يداهُ إلى عُنُقه بالحديد، فقلنا: ويلك ما أنتَ، فذكر الحديث، وفيه: أنَّه سألَهم عن نبيّ الأُمّيِّينَ هل بُعِثَ، وأنَّه قال: إن يُطيعوه فهو خير لهم، وأنَّه سألَهم عن بُحَيرة طَبَرِيَّة، وعن عين زُغَر وعن نخلِ بَيسْان، وفيه أنَّه قال: إنّي مُخبِركم عنِّي، أنا المسيح، وإنّي أُوشِك أن يُؤذَن لي في الخروج فأخرُجَ فأسير في الأرض، فلا أدَعُ قرية إلّا هَبَطتُها في أربعينَ ليلة، غيرَ مكَّة وطَيْبة، وفي بعض طرقه عند البَيهقيِّ: أنَّه شيخ، وسندها صحيح.

قال البَيهَقيُّ: فيه أنَّ الدَّجّال الأكبَر الذي يَخرُج في آخر الزَّمان غير ابنِ صَيّاد، وكان ابن صَيّاد أحدَ الدَّجّالينَ الكذّابينَ الذينَ أخبَرَ ﷺ بخروجِهم، وقد خَرَجَ أكثرهم، وكأنَّ الذينَ يَجزِمونَ بابنِ صَيّاد هو الدَّجّال لم يَسمَعوا بقصَّةِ تميم، وإلّا فالجمعُ بينهما بعيد جدّاً، إذ كيف يَلتَئِم أن يكون مَن كان في أثناء الحياة النبويَّة شِبهَ المحتلم، ويَجتَمِع/ به النبيُّ ﷺ ويسأله، أن يكونَ في آخرها شيخاً كبيراً مسجوناً في جزيرة من جزائر البحر مُوثَقاً بالحديدِ يَستَفهِم عن خَبَرِ النبيّ ﷺ هل خَرَجَ أو لا؟ فالأَولى أن يُحمَل على عَدَم الاطِّلاع. ٣٢٧/١٣

أمّا عمر فيحتمل أن يكون ذلك منه قبل أن يسمع قصَّة تميم، ثمَّ لمَّا سَمِعَها لم يَعُد إلى الحَلِف المذكور.

وأمّا جابر فشَهِدَ حَلِفَه عند النبيّ ﷺ فاستَصحَبَ ما كان اطَّلَعَ عليه من عمر بحَضْرةِ النبيّ ﷺ، لكن أخرج أبو داود (٤٣٢٨) من رواية الوليد بن عبد الله بن جُمَيع عن أبي

سَلَمَةَ بن عبد الرَّحمن عن جابر، فذكر قصَّة الجَسّاسَة والدَّجّال بنحو قصَّة تميم، قال ـ أي: الوليد ـ: فقال لي ابن أبي سَلَمَةَ: إنَّ في هذا الحديث شيئاً ما حَفِظتَه، قال: شَهِدَ جابر أنَّه ابنُ صَيّاد، قلت: فإنَّه قد ماتَ، قال: وإن ماتَ، قلت: فإنَّه أسلَمَ، قال: وإن أسلَمَ، قلت: فإنَّه دَخَلَ المدينة، قال: وإن دَخَلَ المدينة. انتهى، وابن أبي سلمة: اسمه عمر، فيه مَقال، ولكنَّ حديثه حسن[1]، ويُتَعقَّب به على مَن زَعَمَ أنَّ جابراً لم يَطَّلِع على قصَّة تميم.

وقد تَكلَّمَ ابنُ دَقيق العيد على مسألة التَّقرير في أوائل «شرح الإلمام» فقال ما مُلخَّصه: إذا أَخبرَ شخصٌ بحَضْرةِ النبيّ ﷺ عن أمرٍ ليس فيه حُكم شرعيّ، فهَل يكونُ سكوتُه ﷺ دليلاً على مُطابَقة ما في الواقع، كما وَقَعَ لعمر في حَلِفه على ابنِ صَيّاد هو الدَّجّال فلم يُنكِر عليه، فهَل يَدُلّ عَدَمُ إنكاره على أنَّ ابن صَيّاد هو الدَّجّال كما فَهِمَه جابر، حتَّى صارَ يَحلِفُ عليه ويَستَنِد إلى حَلِف عمر، أو لا يَدُلّ، فيه نَظَر. قال: والأقرَب عندي أنَّه لا يَدُلّ، لأنَّ مَأخَذَ المسألة ومَناطَها هو العِصْمة من التَّقرير على باطل، وذلك يَتَوقَّف على تَحقُّق البُطْلان، ولا يكفي فيه عَدَمُ تَحقُّق الصِّحَّة، إلّا أن يَدَّعيَ مُدَّعٍ أنَّه يكفي في وجوب البيان عَدَم تَحقُّق الصِّحَّة، فيحتاج إلى دليل وهو عاجِز عنه، نَعَم، التَّقريرُ يُسوِّغ الحَلِفَ على ذلك على غَلَبة الظَّنّ لعَدَمِ تَوقُّف ذلك على العلم، انتهى مُلخَّصاً.

ولا يَلزَمُ من عَدَم تَحقُّق البُطلان أن يكون السُّكوت مستوي الطَّرَفَين، بل يجوز أن يكون المحلوف عليه من قِسم خِلاف الأَولى.

قال الخطَّابيُّ: اختَلَفَ السَّلَف في أمرِ ابنِ صَيّاد بعد كِبَره، فرُوِيَ عنه أنَّه تابَ من ذلك القول وماتَ بالمدينة، وأنَّهم لمَّا أرادوا الصلاة عليه كَشَفوا وجهه حتَّى يراه الناس، وقيل لهم: اشهَدوا.

وقال النَّوَويُّ: قال العلماء: قصَّة ابنِ صَيّاد مُشكِلة، وأمرُه مُشتَبِه، لكن لا شَكَّ أنَّه

(١) وقد أَعلَّ الخبرَ العقيليُّ في «الضعفاء» ٤/ ٣١٧ وابن عدي في «الكامل» ٧/ ٧٦ باضطراب الوليد بن جُميع فيه، فمرةً يرويه من حديث جابر وأُخرى من حديث أبي سعيد.

دَجّال من الدَّجاجلة، والظّاهر أنَّ النبيّ ﷺ لم يُوحَ إليه في أمره بشيءٍ، وإنَّما أُوحيَ إليه بصفات الدَّجّال، وكان في ابنِ صَيّاد قرائنُ مُحتَملة، فلذلك كان ﷺ لا يَقطَع في أمره بشيءٍ، بل قال لعمر: «لا خيرَ لك في قتله» الحديث.

وأمّا احتجاجاتُه هو بأنَّه مسلم، إلى سائر ما ذكر، فلا دلالةَ فيه على دَعْواه، لأنَّ النبيّ ﷺ إنَّما أخبرَ عن صفاته وقت خروجه آخرَ الزَّمان، قال: ومن جُملة ما في قِصَّته قوله للنبيِّ ﷺ: أَتَشهَدُ أنّي رسول الله، وقوله: إنَّه يأتيه صادِقٌ وكاذبٌ، وقوله: إنَّه تنامُ عينه ولا ينام قلبه، وقوله: إنَّه يَرَى عَرشاً على الماء، وإنَّه لا يَكرَه أن يكون الدَّجّال، وإنَّه يَعرِفه ويَعرِف مَولِده وموضعَه وأينَ هو الآن.

قال: وأمّا إسلامُه وحَجّه وجهاده، فليس فيه تصريح بأنَّه غير الدَّجّال، لاحتمالِ أن يُختَم له بالشرّ، فقد أخرج أبو نُعَيم الأصبَهانيّ في «تاريخ أصبَهان»[1] ما يُؤيِّد كَونَ ابنِ صَيّاد هو الدَّجّال، فساقَ من طريق شُبَيل - بمُعجَمةٍ وموحَّدة مُصغَّراً آخره لام - بنِ عَزْرة - بمُهمَلةٍ ثمَّ زاي بوَزنِ ضَربة - عن حسَّان بن عبد الرَّحمن عن أبيه قال: لمَّا افتَتَحنا أصبَهانَ كان بين عَسكَرِنا وبين اليهوديَّة فَرسَخ، فكنَّا نَأتيها فنَمتارُ منها، فأتيتُها يوماً فإذا اليهود يَزفِنونَ ويَضرِبونَ، فسألت صديقاً لي منهم فقال: مَلِكُنا الذي نَستَفتِح به على العرب يَدخُل، فبِتُّ عنده على سطح فصَلَّيت الغَدَاة، فلمَّا طَلَعَت الشمس إذا الرَّهَجُ من قِبَل العسكر فنَظَرتُ، فإذا رجل عليه قُبَّة من رَيحان واليهود يَزفِنونَ ويَضرِبونَ، فنَظَرت فإذا هو ابن صَيّاد، فدَخَلَ المدينة فلم يَعُدْ حتَّى/ السّاعة. قلت: وعبد الرَّحمن أبو[2] حسَّان ما عَرَفتُه، والباقونَ ثقات. ٣٢٨/١٣

وقد أخرج أبو داود (٤٣٣٢) بسندٍ صحيح عن جابر قال: فَقَدْنا ابنَ صَيّاد يوم الحَرَّة، وبسندٍ حسن مضى التَّنبيه عليه، فقيلَ: إنَّه ماتَ. قلت: وهذا يُضَعِّف ما تقدَّم أنَّه ماتَ بالمدينة، وأنَّهم صَلَّوا عليه وكَشَفوا عن وجهه، ولا يَلتئِم خَبَرُ جابر هذا معَ خَبَرِ حسَّان ابن عبد الرَّحمن،

---

(١) ١/ ٢٢-٢٣ و٢٨٧-٢٨٨، وهو في «طبقات أصبهان» (٢٣) لأبي الشيخ.

(٢) في الأصلين و (س): «بن» بدل «أبو»، وهو خطأ، صوابه ما أثبتنا.

لأنَّ فتحَ أصبهان كان في خِلَافة عمر كما أخرجه أبو نُعَيم في «تاريخها» (١/ ١٩)، وبين قتل عمر ووَقْعة الحَرَّة نحوُ أربعينَ سنة.

ويُمكِن الحملُ على أنَّ القصَّة إنَّما شاهَدَها والد حسَّان بعد فتح أصبهان بهذه المدَّة، ويكونُ جواب «لمَّا» في قوله: لمَّا افتَتَحْنا أصبهان، محذوفاً تقديره: صِرتُ أتعاهَدُها وأتَردَّد إليها فجَرَتْ قصَّة ابنِ صَيّاد، فلا يَتَّحِدُ زمان فتحها وزمان دخولِها ابن صَيّاد.

وقد أخرج الطَّبَرانيُّ في «الأوسط»(٤٨٥٩)[1] من حديث فاطمةَ بنتِ قيس مرفوعاً: «إنَّ الدَّجّال يَخرُج من أصبَهان»، ومن حديث عِمران بن حُصَينٍ[2]، وأخرجه[3] أحمد (١٣٣٤٤)[4] بسندٍ صحيح عن أنس، لكن عنده: «من يهوديَّة أصبَهان»، قال أبو نُعَيم في «تاريخ أصبَهان»: كانت اليهوديَّة من جُملة قُرَى أصبَهان، وإنَّما سُمّيَت اليهوديَّةَ لأنَّها كانت تَختَصّ بسُكنَى اليهود، قال: ولم تَزَلْ على ذلك إلى أن مَصَّرَها أيوبُ بن زياد أمير مِصرَ في زمن المهديّ ابن المنصور، فسَكَنَها المسلمونَ، وبَقِيَت لليهود منها قِطعةٌ مُنفَرِدة.

وأمّا ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة[5] مرفوعاً قال: «يَتبَع الدَّجّالَ سبعونَ ألفاً من يهود أصبهان» فلعلَّها كانت: يهوديَّة أصبَهان، يريد البلد المذكور لا أنَّ المراد أنَّ جميع أهل أصبهان يهود، وأنَّ القَدْر الذي يَتبَع الدَّجّالَ منهم سبعونَ ألفاً، وذكر نُعَيم بن حمَّاد شيخ البخاريّ في كتاب «الفتن» أحاديثَ تتعلَّق بالدَّجّالِ وخروجه، إذا ضُمَّت إلى ما سَبَقَ ذِكرُه في أواخر كتاب الفتن، انتَظَمَت منها له ترجمةٌ تامَّة، منها ما أخرجه (١٥٢٥) من طريق جُبَير بن نُفَير وشُرَيح بن عُبَيد[6] وعَمرو بن الأسوَد وكَثير بن مُرَّة، قالوا جميعاً:

---

(١) وهو في «الكبير» أيضاً (١٢٧٠) و ٢٤/ (٩٥٧).

(٢) في «الكبير» ١٨/ (٣٣٨)، وفي «الأوسط» (٧١٩١).

(٣) في (س): حين أخرجه، وهو خطأ.

(٤) وهو في «صحيح مسلم» برقم (٢٩٤٤) بلفظ: «يتبع الدجال من يهود أصبهان سبعون ألفاً عليهم الطيالسة».

(٥) صوابه: عن أنس، كما في التعليق السابق.

(٦) في «الفتن»: يزيد بن شريح.

الدَّجّال ليس هو إنساناً وإنَّما هو شيطان مُوثَق بسبعينَ حَلْقة في بعض جزائر اليمن، لا يُعلَم مَن أوثَقَه سليمانُ النبيُّ أو غيره، فإذا آنَ ظُهورُه فكَّ الله عنه كلَّ عام حَلْقة، فإذا بَرَزَ أتته أَتَانٌ عَرْضُ ما بين أُذُنيها أربعونَ ذِراعاً، فيَضَعُ على ظَهرِها مِنبَراً من نُحاسٍ ويَقعُد عليه، ويَتبَعه قبائل الجِنّ يُخرِجونَ له خزائنَ الأرض.

قلت: وهذا لا يُمكِنُ معه كَونُ ابنِ صَيّاد هو الدَّجّال، ولعلَّ هؤُلاءِ معَ كونهم ثقاتٍ تَلَقَّوْا ذلك من بعض كتب أهل الكتاب.

وأخرج أبو نُعَيم أيضاً (١٥٢٦) من طريق كَعْب الأحبار: أنَّ الدَّجّال تَلِدُه أمُّه بقُوصَ من أرضِ مِصْر، قال: وبين مَولِده ومَخرَجه ثلاثونَ سنة، قال: ولم يَنزِل خَبَرُه في التَّوراة والإنجيل، وإنَّما هو في بعض كتب الأنبياء. انتهى، وأَخلِقْ بهذا الخبر أن يكون باطلاً، فإنَّ الحديث الصَّحيح: أنَّ كلّ نبيّ قبلَ نبيّنا أنذَرَ قومَه الدَّجّال[1].

وكَونُه يُولَدُ قبل مَخرَجه بالمدَّةِ المذكورة مُخالِف لكَونِه ابنَ صَيّاد، ولكَونِه مُوثَقاً في جزيرة من جزائر البحر.

وذكر ابنُ وَصيفٍ المؤَرِّخ: أنَّ الدَّجّال من ولد شَقٍّ الكاهن المشهور، قال: وقال: بل هو شَقٌّ نفسه أنظَرَه الله وكانت أمّه جِنيَّة عَشِقَت أباه فأولَدَها، وكان الشَّيطان يعمل له العجائب، فأَخَذَه سليمان فحَبَسَه في جزيرة من جزائر البحر، وهذا أيضاً في غاية الوَهْي.

وأقرَبُ ما يُجمَع به بين ما تَضَمَّنه حديث تميم وكَونِ ابنِ صَيّاد هو الدَّجّال، أنَّ الدَّجّال بعينِه هو الذي شاهَدَه تميم مُوثَقاً، وأنَّ ابن صَيّاد شيطان تَبدَّى في صورة الدَّجّال في تلك المدَّة إلى أن تَوَجَّهَ إلى أصبهان، فاستَتَرَ[2] معَ قَرينِه إلى أن تَجيءَ المدَّة التي قَدَّرَ الله تعالى خروجه فيها، ولشِدَّةِ الْتِباس الأمر في ذلك سَلَكَ البخاريُّ مَسلَكَ التَّرجيح، فاقتَصَرَ على

(١) سلف برقم (٧١٣١).

(٢) في (أ): فاستقرّ.

حديث جابر عن عمر في ابنِ صَيّاد، ولم يُخرِّج حديثَ فاطمة بنت قيس في قصَّة تميم، وقد تَوهَّمَ بعضهم أنَّه غريبٌ فَرْدٌ، وليس كذلك، فقد رواه مع فاطمة بنت قيس أبو هريرةَ وعائشةُ وجابر.

أمّا أبو هريرةَ، فأخرجه أحمد من رواية عامر الشَّعْبيّ عن/ المحرَّر بن أبي هريرةَ عن أبيه بطولِه[١]، وأخرجه أبو داود مُختصَراً وابن ماجَهْ عَقِبَ رواية الشَّعْبيّ عن فاطمة، قال الشَّعْبيّ: فلَقِيتُ المحرَّر، فذكره[٢]، وأخرجه أبو يعلى[٣] من وجه آخَر عن أبي هريرةَ قال: استَوَى النبيُّ ﷺ على المِنبَر فقال: «حَدَّثني تميمٌ» فرأى تميماً في ناحية المسجد ـ فقال: «يا تميمُ، حَدِّث الناس بما حَدَّثتني» فذكر الحديث، وفيه: فإذا أحدُ مَنخِرَيه مسدود[٤] وإحدَى عينَيه مَطموسَة، الحديث، وفيه: لَأطَأَنَّ الأرض بقَدَمَيَّ هاتَينِ إلّا مكَّة وطابا. ٣٢٩/١٣

وأمّا حديث عائشة، فهو في الرِّواية المذكورة[٥] عن الشَّعْبيّ قال: ثُمَّ لَقِيتُ القاسم بن محمَّد فقال: أشهَدُ على عائشة حَدَّثَتني كما حَدَّثَتك فاطمةُ بنتِ قيس.

وأمّا حديث جابر، فأخرجه أبو داود (٤٣٢٨) بسندٍ حسن[٦] من رواية أبي سَلَمةَ عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ ذاتَ يوم على المِنبَر: «إنَّه بَينَما أُناسٌ يسيرونَ في البحر فنَفِدَ طعامُهم، فرُفِعَت لهم جزيرة فخَرَجوا يريدونَ الخبرَ فلَقِيَتهم الجَسّاسَة» فذكر الحديث وفيه: سؤاله عن نَخلِ بَيْسان، وفيه: أنَّ جابراً شَهِدَ أنَّه ابن صَيّاد، فقلت: إنَّه قد ماتَ، قال: وإن ماتَ، قلت: فإنَّه أسلَمَ، قال: وإن أسلَمَ، قلت: فإنَّه دَخَلَ المدينة، قال: وإن دَخَلَ المدينة. وفي كلام جابر إشارةٌ إلى أنَّ أمره مُلْبِس، وأنَّه يجوز أن يكون ما ظَهَرَ من أمره

---

(١) لم يخرجه أحمد من هذا الطريق مفرَداً، وإنما ذكه بإثر حديث الشعبي عن فاطمة المطوَّل برقم (٢٧١٠١).

(٢) لم نقف عليه عندهما، ولا عزاه المزيُّ لهما، وإنما وقع هذا لأحمد كما سلف في التعليق السابق.

(٣) في «مسنده الكبير» كما في «إتحاف الخيرة» (٧٥٥٠).

(٤) تحرفت في (س) إلى: ممدود.

(٥) وهي عند أحمد (٢٧١٠١)، وفي إسنادها مجالد بن سعيد، وهو ضعيف.

(٦) سبق قريباً أن نقلنا عن العقيلي وابن عديٍّ أنهما أعلَّا هذا الخبر بالاضطراب.

إذ ذاكَ، لا يُنافي ما تَوقَّعَ منه بعد خروجه في آخرِ الزَّمان.

وقد أخرج أحمد (٢١٣١٩) من حديث أبي ذرٍّ: لَأن أحلِفَ عشرَ مِرار أنَّ ابن صَيّاد هو الدَّجّال، أحَبُّ إليَّ من أن أحلِفَ واحدة أنَّه ليس هو، وسندُه صحيح[١]، ومن حديث ابنِ مسعود نحوُه لكن قال: سبعاً[٢]، بَدَل عشر مرَّات، أخرجه الطَّبَرانيُّ (١٠١١٩)، والله أعلم.

وفي الحديث جوازُ الحَلِف بما يَغلِب على الظَّنّ، ومن صُوَره المتَّفَق عليها عند الشافعيَّة ومَن تَبِعَهم: أنَّ مَن وَجَدَ بخَطِّ أبيه الذي يَعرِفه أنَّ له عند شخص مالاً، وغَلَبَ على ظنّه صِدقُه، أنَّ له إذا طالَبَه وتَوجَّهَت عليه اليمينُ أن يَحلِفَ على البَتِّ أنَّه يَستَحِقّ قبضَ ذلك منه.

٢٤- باب الأحكام التي تُعرَفُ بالدَّلائلِ، وكيف معنى الدّلالةِ وتفسيرِها

وقد أخبَرَ النبيُّ ﷺ أمرَ الخيلِ وغيرِها، ثمَّ سُئلَ عن الحُمُرِ، فدَلَّهم على قولِه تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧].

وسُئلَ النبيُّ ﷺ عن الضَّبِّ، فقال: «لا آكُلُه ولا أُحرِّمُه».

وأُكِلَ على مائدةِ النبيِّ ﷺ الضَّبُّ، فاستَدلَّ ابنُ عبَّاسٍ بأنَّه ليسَ بحرامٍ.

٧٣٥٦- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن زيدِ بنِ أسلَمَ، عن أبي صالحٍ السَّمّان، عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «الخيلُ لثلاثةٍ: لرجلٍ أجْرٌ، ولرجلٍ سِتْرٌ، وعلى رجلٍ وِزْرٌ، فأمّا الذي له أجْرٌ، فرجلٌ رَبَطَها في سبيلِ الله، فأطالَ في مَرْجٍ أو رَوْضةٍ، فما أصابَتْ في طِيَلِها ذلك المَرْجَ والرَّوْضةَ، كانَ له حسناتٍ، ولو أنَّها قَطَعَتْ طِيَلَها فاستَنَّتْ شَرَفاً أو

---

(١) وعدَّه العقيلي في «الضعفاء» ١/ ٢١٧ من منكرات الحارث بن حصيرة أحد رُواتِه. وأما إسناد حديث ابن مسعود عند الطبراني فضعيف.

(٢) كذا في الأصلين و(س)، وفي المطبوع من «المعجم الكبير»: «تسعاً».

شَرَفَينِ، كانت آثارُها وأرواثُها حسناتٍ له، ولو أنَّها مرَّتْ بنَهرٍ فشَرِبَتْ منه، ولم يُرِدْ أنْ يَسْقِيَ به، كانَ ذلك حسناتٍ له، وهي لذلك الرجلِ أجْرٌ، ورجلٌ رَبَطَها تَغنِّياً وتَعفُّفاً، ولم يَنْسَ حَقَّ الله في رِقابِها ولا ظُهورِها، فهي له سِترٌ، ورجلٌ رَبَطَها فَخْراً ورِياءً، فهي على ذلك وِزْرٌ».

وسُئِلَ رسولُ الله ﷺ عن الحُمُرِ، قال: «ما أنزَلَ الله عليَّ فيها إلّا هذه الآيَةَ الفاذَّةَ الجامِعةَ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ / ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾». ٣٣٠/١٣

قوله: «باب الأحكام التي تُعرَف بالدَّلائلِ» كذا للأكثر، وفي رواية الكُشمِيهَنيّ: «بالدَّليلِ» بالإفراد، والدَّليل: ما يُرشِد إلى المطلوب ويَلزَم من العلم به العلمُ بوجودِ المدلول، وأصله في اللُّغة: مَن أرشَدَ قاصدَ مكانٍ ما إلى الطَّريق/ المُوصِل إليه. ٣٣١/١٣

قوله: «وكيف معنى الدّلالة وتفسيرها» يجوز في الدّلالة فتح الدّال وكسرها، وحُكيَ الضَّمّ، والفتحُ أعلى، والمراد بها في عُرْف الشَّرع: الإرشاد إلى أنَّ حُكْم الشيء الخاصّ الذي لم يَرِدْ فيه نَصٌّ خاصّ داخل تحت حُكم دليل آخَرَ بطريق العُموم، فهذا معنى الدّلالة، وأمّا «تفسيرها» فالمراد به تبيينُها، وهو تعليم المأمور كيفيَّةَ ما أُمِرَ به، وإلى ذلك الإشارة في ثاني أحاديث الباب، ويُستَفاد من التَّرجمة بيانُ الرَّأي المحمود، وهو ما يُؤخَذ ممَّا ثَبَتَ عن النبيّ ﷺ من أقواله وأفعاله بطريق التَّنصيص وبطريق الإشارة، فيَندرِج في ذلك الاستنباطُ، ويَخرُج الجُمود على الظّاهر المَحْض.

قوله: «وقد أخبَرَ النبيُّ ﷺ عن أمر الخيل...» إلى آخره، يشير إلى أوَّل أحاديث الباب، ومُرادُه أنَّ قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ إلى آخر السّورة، عامٌّ في العامل وفي عمله، وأنَّه ﷺ لمَّا بيَّن حُكمَ اقتناء الخيل وأحوال مُقتَنيها وسُئلَ عن الحُمُر، أشارَ إلى أنَّ حُكمَها وحُكمَ الخيل وحُكمَ غيرها مُندَرِج في العُموم الذي يُستَفاد من الآية.

قوله: «وسُئلَ عن الضَّبّ...» إلى آخره، يشير إلى ثالث أحاديث الباب، ومرادهُ بيانُ حكم تقريره ﷺ، وأنَّه يُفيد الجوازَ إلى أن تُوجَد قَرِينة تَصرِفُه إلى غير ذلك.

ثمَّ ذكر فيه خمسة أحاديث:

الحديث الأول: حديث أبي هريرةَ: «الخيل لثلاثةٍ»، وقد مضى شرحه في كتاب الجهاد (٢٨٦٠).

قوله: «وسُئلَ» أي: النبيّ ﷺ، واسم السّائل عن ذلك يُمكِن أن يُفسَّر بصَعصَعةَ بن معاوية عَمِّ الأحنَف التَّميميّ، وحديثه في ذلك عند النَّسائيِّ في التَّفسير (ك١١٦٣٠)، وصَحَّحَه الحاكم (٣/ ٦١٣) ولفظه: قَدِمتُ على النبيّ ﷺ فسمعته يقول: «مَن يَعمَلْ مِثقالَ ذَرَّة خيراً يَرَه» ـ إلى آخر السّورة ـ قال: ما أُبالي أن لا أسمَعَ غيرها، حَسْبي حَسْبي.

وحكى ابن بَطّال عن المهلَّب: أنَّ هذا الحديث حُجَّة في إثبات القياس؛ وفيه نَظَرٌ تقدَّم التَّنبيه عليه عند شرحه في كتاب الجهاد، وأشرتُ إليه في «باب تعليم النبيِّ ﷺ أمَّته»[1].

الحديث الثاني:

٧٣٥٧- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا ابنُ عُيَينةَ، عن منصورِ ابن صَفِيّةَ، عن أمِّه، عن عائشةَ: أنَّ امرأةً سألَتِ النبيَّ ﷺ.

حدَّثنا محمَّدٌ ـ هو ابنُ عُقْبةَ ـ حدَّثنا الفُضَيلُ بنُ سليمانَ النُّمَيريُّ البَصْريُّ، حدَّثنا منصورُ ابنُ عبدِ الرَّحمنِ ابنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَتْني أمّي، عن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ امرأةً سألَتِ النبيَّ ﷺ عن الحيضِ كيفَ تَغتسِلُ منه؟ قال: «تَأْخُذِينَ فِرْصةً مُمسَّكَةً، فتَوَضَّئِينَ بها» قالت: كيفَ أتوَضَّأُ بها يا رسولَ الله؟ قال النبيُّ ﷺ: «تَوَضَّئي» قالت: كيفَ أتوضَّأُ بها يا رسولَ الله؟ قال النبيُّ ﷺ: «تَوَضَّئِينَ بها». قالت عائشةُ: فعَرَفتُ الذي يريدُ رسولُ الله ﷺ، فجَذَبتُها إليَّ فعَلَّمتُها.

قوله: «حدَّثنا يحيى» كذا لأبي ذرٍّ غيرُ منسوب، وصنيعُ ابن السَّكَن يقتضي أنَّه ابن موسى البَلْخيّ، وتقدَّمَت إليه الإشارة في كتاب الطَّهارة (٣١٤و٣١٥)، وجَزَمَ الكَلَاباذي ومَن تَبِعَه كالبَيهَقيِّ بأنَّه ابنُ جعفر البِيكَنديّ.

قوله: «عن منصور بن عبد الرَّحمن» في رواية الحُميديّ في «مُسنَده» (١٦٧) عن سفيان:

---

(١) سلف هذا الباب في الاعتصام برقم (٩)، وليس فيه إشارة إلى هذا الحديث ولا إلى المعنى المستنبط منه.

حدَّثنا منصور، وهو عند أبي نُعَيم في «المستخرَج» من طريق الحُميديّ، وعبدُ الرَّحمن والد منصور المذكور: هو ابن طَلْحة بن الحارث بن طَلحة بن أبي طَلحة بن عبد الدّار العبدَريّ الحَجَبيّ كما تقدَّم في كتاب الحيض، ووَقَعَ هنا: منصور بن عبد الرَّحمن ابن شَيْبة؛ وشَيْبة إنَّما هو جَدُّ منصور لأُمِّه، لأنَّ اسم أمّه صَفيَّة بنت شَيْبة بن عثمان بن أبي طَلْحة الحَجَبيّ، وعلى هذا فيُكتَب ابنُ شَيْبة بالألف، ويُعرَب إعرابَ منصور لا إعرابَ عبد الرَّحمن، وقد تَفطَّنَ لذلك الكِرْمانيُّ هنا، ولصَفيَّة ولأبيها صُحْبة.

قوله: «أنَّ امرأةً سألَت النبيَّ ﷺ» كذا ذكر من المتن أوَّله ثمَّ تَحوَّلَ إلى السَّنَد الثّاني.

ومحمَّد بن عُقْبة شيخه: هو الشَّيبانيُّ يُكنَى أبا عبد الله فيما جَزَمَ به الكَلاباذي، وحكى المِزّيُّ[1] أنَّه يُكنَى أبا جعفر، وهو كوفيّ، قال أبو حاتم: ليس بالمشهور. وتُعقِّبَ بأنَّه رَوَى عنه مع البخاريّ يعقوبُ بن سفيان وأبو كُرَيب وآخرون، ووثَّقه مُطيَّن وابن عَديٍّ وغيرهما، قال ابن حِبّان: ماتَ سنة خمس عشرة. قلت: فهو من قُدَماء شيوخ البخاريّ، ما له عنده سوى هذا الموضع فيما ذكر الكَلَاباذي، لكنَّه مُتَعقَّب بأنَّ له موضعاً آخر، تقدَّم في الجُمُعة (٩٤٠)، وآخَر في غَزْوة المُرَيسِيع (٤١٤٥)، وله في الأحاديث الثَّلاثة عنده مُتابِع، فما أخرج له شيئاً استقلالاً، ولكنَّه ساقَ المتنَ هنا على لفظه، وأمّا لفظ ابن عُيَينةَ فيه فتقدَّم في الطَّهارة (٣١٤).

وتقدَّم هناك أنَّ اسم المرأة السّائلة أسماءُ بنت شَكَلٍ، بمُعجَمةٍ وكافٍ مفتوحَتَينِ ثمَّ لام، وقيل: اسم أبيها غير ذلك كما تقدَّم مع سائر شرحه.

قال ابن بَطّال: لم تَفهَم السّائلة غَرَضَ النبيّ ﷺ لأنَّها لم تكن تَعرِف أنَّ تَتَبُّع الدَّم بالفِرْصَةِ يُسَمَّى تَوَضُّؤاً إذا اقتَرَنَ بِذِكر الدَّم والأذى،/ وإنَّما قيل له ذلك لكَونِه ممَّا يُستحيا من ذِكره، ففَهِمَت عائشة غَرَضَه، فبيَّنت للمرأة ما خَفِيَ عليها من ذلك. ٣٣٢/١٣

وحاصله: أنَّ المجمَل يُوقَف على بيانه من القرائن وتَختَلِف الأفهامُ في إدراكه، وقد

(١) تحرَّفت في الأصلين إلى: المزني.

عَرَّفَ أئمَّة الأُصول المجمَلَ بما لم تَتَّضِحْ دلالتُه ويَقَعُ في اللَّفظ المفرَد، كالقُرْءِ لاحتمالِه الطُّهرَ والحيض، وفي المركَّب، مثل: ﴿أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لاحتمالِه الزَّوجَ والوَليّ، ومن المفرَد الأسماء الشَّرعيَّة مثل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة:١٨٣] فقيلَ: هو مُجمَل لصلاحيَّتِه لكلِّ صوم، ولكنَّه بيَّن بقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ونحوه حديث الباب في قوله: «تَوَضَّئي»، فإنَّه وَقَعَ بيانه للسّائلةِ بما فَهِمَته عائشة رضي الله عنها وأُقِرَّت على ذلك، والله أعلم.

الحديث الثالث: حديث ابن عبَّاس.

٧٣٥٨- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو عَوَانةَ، عن أبي بِشْر، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ أمَّ حُفَيدٍ بنتَ الحارثِ بنِ حَزْنٍ أهْدَتْ إلى النبيِّ ﷺ سَمْناً وأَقِطاً وأَضُبّاً، فدَعَا بهِنَّ النبيُّ ﷺ فأُكِلْنَ على مائدتِه، فتَرَكَهُنَّ النبيُّ ﷺ كالمتقذِّرِ لهنَّ، ولو كُنَّ حراماً ما أُكِلْنَ على مائدتِه، ولا أمَرَ بأكلِهنَّ.

قوله: «أُمّ حُفَيدٍ» بمُهمَلة وفاء مُصغَّر، اسمها هُزَيلُة ـ بزايٍ مُصغَّر ـ بنت الحارث الهلاليَّة أُخت ميمونة أمّ المؤمنين، وهي خالة ابن عبَّاس وخالة خالد بن الوليد، واسم أمّ كلٍّ منهما لُبَابة، بضمِّ اللّام وتخفيف الموحَّدة وبعد الألِف أُخرى.

قوله: «**وأَضُبّاً**» بضمِّ الضّاد المعجَمة وتشديد الموحَّدة جمع: ضَبٍّ، ووَقَعَ في رواية الكُشمِيهَنيِّ بالإفراد.

قوله: «**كالمتقذِّرِ لهنَّ**» بقاف ومُعجَمة، في رواية الكُشمِيهَنيِّ: «له» وكذا في قوله: «ما أُكِلنَ»، وتقدَّم شرح هذا الحديث مُستَوفًى في كتاب الأطعمة[1].

الحديث الرابع: حديث جابر في أكل الثُّوم والبصل.

٧٣٥٩- حدَّثنا أحمدُ بنُ صالحٍ، حدَّثنا ابنُ وَهْب، أخبرني يونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، أخبرني عطاءُ بنُ أبي رَبَاحٍ، عن جابرِ بنِ عبدِ الله، قال: قال النبيُّ ﷺ: «مَن أكَلَ ثُوماً أو بَصلاً فلْيَعتَزِلْنا

---

(١) بل في الذبائح والصيد برقم (٥٥٣٧).

ـ أو ليَعتَزِلْ مسجدَنا ـ ولْيَقعُدْ في بيتِه»، وإنَّه أُتيَ ببَدْرٍ ـ قال ابنُ وَهْب: يعني: طَبَقاً فيه خَضِراتٌ مِن بُقولٍ ـ فوَجَدَ لها رِيحاً فسأَلَ عنها، فأُخبِرَ بما فيها منَ البُقولِ، فقال: «قَرِّبُوها» فقَرَّبوها إلى بعضِ أصحابِه كانَ معه، فلمَّا رَآه كَرِهَ أكلَها قال: «كُلْ، فإنِّي أُناجِي مَن لا تُناجِي».

وقال ابنُ عُفَيرٍ، عن ابنِ وَهْب: «بقِدْرٍ فيه خَضِراتٌ». ولم يَذكُرِ اللَّيثُ وأبو صَفْوانَ عن يونُسَ قصَّةَ القِدْرِ، فلا أَدْري هو مِن قولِ الزُّهْريِّ، أو في الحديثِ.

قوله: «**ولْيَقْعُد**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «أو لِيَقعُد» بزيادةِ الألف في أوَّله.

قوله: «**أُتيَ ببَدْرٍ، قال ابن وَهْب: يعني طَبَقاً**» هو موصول بسندِ الحديث المذكور.

قوله: «**فقَرَّبوها إلى بعض أصحابه كانَ معه**» هو منقول بالمعنى، لأنَّ لفظه ﷺ: «قَرِّبوها لأبي أيوب»، فكأنَّ الرَّاوي لم يَحفَظْه فكَنَّى عنه بذلك، وعلى تقدير أن لا يكون النبيُّ ﷺ عَيَّنَه ففيه الْتِفات، لأنَّ نَسَقَ العِبارة أن يقول: إلى بعض أصحابي، ويُؤيِّد أنَّه من كلام الرَّاوي قولُه بعده: كان معه.

قوله: «**فلمَّا رَآه كَرِهَ أكلَها**» فاعل «كَرِهَ» هو أبو أيوب، وفيه حذفٌ تقديره: فلمَّا رَآه امتَنَعَ من أكلها وأمَرَ بتقريبها إليه، كَرِهَ أكلها، ويحتمل أن يكون التَّقدير: فلمَّا رَآه لم يَأكُل منها كَرِهَ أكلها، وكأنَّ أبا أيوب استَدَلَّ بعُمومِ قوله تعالى: ﴿ **لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾ [الأحزاب: ٢١] على مشروعيَّة مُتابَعَته في جميع أفعاله، فلمَّا امتنَعَ النبيُّ ﷺ من أكل تلك البُقول، تَأَسَّى به، فبيَّن له النبيُّ ﷺ وجهَ تخصيصه، فقال: «إنِّي أُناجي مَن لا تُناجي».

ووَقَعَ عند مسلم (٢٠٥٣) في رواية له من حديث أبي أيوب ـ كما تقدَّم في شرح هذا الحديث في أواخر كتاب الصلاة (٨٥٤) قبل كتاب الجُمُعة ـ: «إنِّي أخاف أن أوذِيَ صاحبي»، وعند ابن خُزَيمةَ (١٦٧٠): «إنِّي أستَحيي من ملائكة الله وليس بمُحرَّم».

قال ابن بَطّال: قوله: «قَرِّبوها» نَصٌّ على جواز الأكل، وكذا قوله: «فإنِّي أُناجي...» إلى آخره. قلت: وتَكمِلَته ما ذَكَرتُه.

واستُدِلَّ به على تفضيل المَلَك على البشر، وفيه نَظَر، لأنَّ المراد بمَن كان ﷺ يُناجِيه مَن يَنزِلُ عليه بالوحي، وهو في الأغلَب الأكثر جِبريلُ، ولا يَلزَم من وجود دليل يَدُلّ على أفضَليَّة جِبريل على مِثل أبي أيوب، أن يكون أفضَلَ ممَّن هو أفضَلُ من أبي أيوب، ولا سيَّما إن كان نبيّاً، ولا يَلزَمُ من تفضيل بعض الأفراد على بعضٍ تفضيلُ جميع الجِنس على جميع الجِنس.

قوله: «وقال ابن عُفَير» هو سعيد بن كَثير بن عُفَير، بمُهمَلةٍ وفاء مُصغَّر، نُسِبَ لجدِّه، وهو من شيوخ البخاريّ، وقد صَرَّحَ بتحديثِه له في المكان الذي أشرتُ إليه وساقَه على لفظه، وساقَ عن أحمد بن صالح الذي ساقَه هنا قِطعةً منه، وزاد هناك عن اللَّيث وأبي صفوان طَرَفاً منه مُعلَّقاً، وذكرتُ هناك مَن وَصَلَهما.

الحديث الخامس:

٧٣٦٠- حدَّثني عُبَيدُ الله بنُ سعدِ بنِ إبراهيمَ، حدَّثنا أَبي وعَمِّي، قالا: حدَّثنا أَبي، عن أبيه، أخبرني محمَّدُ بنُ جُبَيرٍ، أنَّ أباه جُبَيرَ بنَ مُطعِمٍ أخبرَه: أنَّ امرأةً أَتَتْ رسولَ الله ﷺ فكَلَّمَتْه في شيءٍ، فأمَرَها بأمرٍ، فقالت: أرأيتَ يا رسولَ الله إنْ لم أجِدْكَ؟ قال: «إنْ لم تَجِدِيني فأْتي أبا بكرٍ».

زاد الحُميديُّ، عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ: كأنَّها تَعْني الموتَ.

قوله: «**حدَّثنا أَبي وعَمّي**» اسم عَمّه يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عَوف، قال الدِّمياطيّ: ماتَ يعقوب سنة ثمان ومئتين، وكان أصغرَ من أخيه سعد، انفَرَدَ به البخاريّ، واتَّفَقا على أخيه. انتهى، وظنَّ بعض مَن نَقَلَ كلامه أنَّ الضَّمير في قوله: «أخيه» ليعقوب، ومُقتَضاه/ أن يكون اتَّفَقا على التَّخريج لسعدٍ، ثمَّ اعترِضَ بأنَّ الواقع خِلَافه، وليس كما ظنَّ، والاعتراضُ ساقط، والضَّمير إنَّما هو لسعدٍ والمتَّفَق عليه يعقوب، والضَّمير في قوله: «به»[1] لأقرَب مذكور، وهو سعيد، لا ليعقوب ٣٣٣/١٣

(١) لفظ «به» سقط من (س).

المحدَّث عنه أوَّلاً.

قوله: «قالا: حدَّثنا أَبي» أي: قال كلٌّ منهما ذلك.

قوله: «أنَّ امرأة» تقدَّم في مناقب الصِّدّيق (٣٦٥٩) شرح الحديث وأنَّها لم تُسمَّ.

قوله: «زاد» لنا الحُميديّ، عن إبراهيم بن سَعْد...» إلى آخره، يريد بالسَّنَد الذي قبله والمتن كلّه، والمزيد هو قوله: «كأنَّها تعني الموت»، وقد مضى في مناقب الصِّدّيق بلفظ: حدَّثنا الحُميديّ ومحمَّد بن عبد الله قالا: حدَّثنا إبراهيم بنُ سعد، وساقَه بتمامه وفيه الزّيادة، ويُستَفاد منه أنَّه إذا قال: زادَنا، وزادَ لنا، وكذا زادَني، وزاد لي، ويَلتَحِق به: قال لنا، وقال لي، وما أشبَهَها، فهو كقوله: حدَّثنا، بالنِّسبةِ إلى أنَّه حَمَلَ ذلك عنه سماعاً؛ لأنَّه لا يَستَجيزُها في الإجازة، ومحلُّ الردّ ما يُشعِر به كلامُ القائل من التَّعميم، وقد وُجِدَ له في موضع زادَنا: حدَّثنا، وذلك لا يَدفَع احتمالَ أنَّه كان يستجيز في الإجازة أن يقول: قال لنا، ولا يستجيز: حدَّثنا.

قال ابن بَطّال: استَدَلَّ النبيُّ ﷺ بظاهرِ قولها: فإن لم أجِدْك، أنَّها أرادت الموتَ فأمَرَها بإتيان أبي بكر، قال: وكأنَّه اقتَرَنَ بسؤالها حالةٌ أفهَمَت ذلك وإن لم تَنطِقْ بها. قلت: وإلى ذلك وَقَعَت الإشارة في الطَّريق المذكورة هنا التي فيها: كأنَّها تعني الموت، لكن قولها: فإن لم أجِدْك، أعمُّ في النَّفي من حال الحياة وحال الموت، ودلالته لها على أبي بكر مُطابِق لذلك العُموم، وقول بعضهم: هذا يَدُلّ على أنَّ أبا بكر هو الخليفة بعد النبيّ ﷺ، صحيح، لكن بطريق الإشارة لا التَّصريح، ولا يعارض جَزْمَ عمر بأنَّ النبيّ ﷺ لم يَستَخلِف، لأنَّ مُرادَه نَفْي النَّصّ على ذلك صريحاً، والله أعلم.

قال الكِرْمانيُّ: مُناسَبة هذا الحديث للتَّرجمةِ: أنَّه يُستَدَلّ به على خِلافة أبي بكر، ومُناسَبة الحديث الذي قبله لأنَّه يُستَدَلّ به على أنَّ المَلَك يَتَأذَّى بالرَّائحةِ الكريهة. قلت: في هذا الثّاني نَظَر؛ لأنَّه قال في بعض طرق الحديث[1]: «فإنَّ الملائكة تَتَأذَّى ممَّا يَتَأذَّى منه بنو آدم»،

---

(١) عند مسلم برقم (٥٦٣) و(٥٦٤) من حديث جابر.

فهذا حُكْم يُعرَف بالنَّصّ، والتَّرجمة بحكمٍ يُعرَف بالاستدلال، فالذي قاله في خِلَافة أبي بكر، مُستَقيم بخِلَاف هذا، والذي أشرتُ إليه من استدلال أبي أيوب على كراهية أكل الثُّوم بامتناع النبيِّ ﷺ من جِهَة عُموم التَّأسّي، أقرَبُ ممَّا قالَه.

٢٥- باب قولِ النبيِّ ﷺ: «لا تَسْألوا أهلَ الكتاب عن شيءٍ»

٧٣٦١- وقال أبو اليَمَان: أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، أخبرني حُميدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، سَمِعَ معاويةَ يُحدِّثُ رَهْطاً مِن قُرَيشٍ بالمدينةِ، وذَكَرَ كعبَ الأحبارِ، فقال: إنْ كانَ مِن أصدَقِ هؤُلاءِ المحدِّثِينَ الَّذينَ يُحدِّثونَ عن الكتاب، وإنْ كنَّا معَ ذلك لَنَبلُو عليه الكذبَ.

٣٣٤/١٣ **قوله: «باب قول النبيّ ﷺ: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»** هذه التَّرجمة لفظ حديث أخرجه أحمد (١٥١٥٦) وابن أبي شَيْبة (٩/ ٤٧) والبزَّار[1] من حديث جابر: أنَّ عمر أتى النبيَّ ﷺ بكتابٍ أصابَه من بعض أهل الكتاب، فقرأه عليه فغَضِبَ، وقال: «لقد جِئتُكم بها بَيضاءَ نَقيَّة، لا تسألوهم عن شيء فيُخبِروكم بحَقٍّ فتُكذِّبوا به، أو بباطلٍ فتُصدِّقوا به، والذي نفسي بيَدِه، لو أنَّ موسى كان حَيّاً ما وَسِعَه إلّا أن يَتَّبِعَني» ورجاله موثَّقونَ إلّا أنَّ في مُجالد ضَعفاً.

وأخرج البزَّار أيضاً من طريق عبد الله بن ثابت الأنصاريّ: أنَّ عمر نَسَخَ صحيفة من التَّوراة، فقال رسول الله ﷺ: «لا تسألوا أهلَ الكتاب عن شيءٍ»[2]، وفي سنده جابر الجُعفيُّ وهو ضعيف، واستعمَلَه في التَّرجمة لوُرودِ ما يَشهَد بصِحَّتِه من الحديث الصَّحيح.

وأخرج عبد الرَّزّاق (١٠١٦٢و١٩٢١٢) من طريق حُرَيث بن ظُهَير قال: قال عبد الله: لا تسألوا أهلَ الكتاب، فإنَّهم لن يَهدُوكم وقد أَضَلُّوا أنفسهم فتُكذِّبوا بحَقٍّ أو تُصدِّقوا بباطلٍ.

---

(١) «كشف الأستار عن زوائد البزار» (١٢٤).

(٢) هو في «كشف الأستار» برقم (١٢٥)، وفي «مسند أحمد» أيضاً برقم (١٥٨٦٤).

و أخرجه سفيان الثَّوْريّ[١] من هذا الوجه بلفظ: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنَّهم لن يَهدُوكم وقد ضَلّوا، أن تُكذِّبوا بحَقٍّ أو تُصدِّقوا بباطلٍ، وسنده حسن.

قال ابن بَطّال عن المهلَّب: هذا النَّهي إنَّما هو في سؤالهم عمَّا لا نَصَّ فيه، لأنَّ شرعَنا مُكتَفٍ بنفسِه، فإذا لم يُوجَد فيه نَصٌّ، ففي النَّظَر والاستدلال غِنًى عن سؤالهم، ولا يَدخُل في النَّهي سؤالُهم عن الأخبار المصدِّقة لشَرعِنا والأخبار عن الأُمَم السّالفة، وأمّا قوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤] فالمراد به مَن آمَنَ منهم، والنَّهيُ إنَّما هو عن سؤال مَن لم يُؤمِن منهم، ويحتمل أن يكون الأمر يَختَصّ بما يَتعلَّق بالتَّوحيد والرِّسالة المحمَّديَّة، وما أشبَهَ ذلك، والنَّهي عمَّا سوى ذلك.

قوله: «وقال أبو اليَمَان» كذا عند الجميع ولم أرَه بصيغةِ: حدَّثنا، وأبو اليَمَان من شيوخه، فإمّا أن يكون أخَذَه عنه مُذاكَرةً، وإمّا أن يكون تَرَكَ التَّصريحَ بقوله: حدَّثنا، لكَونِه أثَراً موقوفاً، ويحتمل أن يكون ممَّا فاتَه سماعُه، ثمَّ وَجَدتُ الإسماعيليَّ أخرجه عن عبد الله بن العبَّاس الطَّيالِسيِّ عن البخاريّ قال: حدَّثنا أبو اليَمَان، ومن هذا الوجه أخرجه أبو نُعَيم فذكره، فظَهَرَ أنَّه مسموع له وتَرَجَّحَ الاحتمالُ الثّاني، ثمَّ وَجَدتُه في «التّاريخ الصَّغير» للبُخاريِّ قال: حدَّثنا أبو اليَمَان[٢].

قوله: «حُميدُ بن عبد الرَّحمن» أي: ابن عَوْف.

وقوله: «سَمِعَ معاويةَ» أي: أنَّه سَمِعَ معاوية، وحَذْف «أنَّه» يقع كثيراً.

قوله: «رَهْطاً من قُرَيش» لم أقِفْ على تعيينهم.

وقوله: «بالمدينةِ» يعني: لمَّا حَجّ في خِلَافته.

قوله: «إنْ كانَ من أصدَقِ» إنْ مُخَفَّفَة من الثَّقيلة، ووَقَعَ في رواية أُخرى: لمن أصدَقِ، بزيادةِ اللّام المؤكِّدة.

---

(١) رواية عبد الرزاق عن سفيان الثوري نفسه.

(٢) وهو في «التاريخ الأوسط» له أيضاً (٢٠١).

قوله: «**يُحدِّثونَ عن الكتاب**» أي: القديم فيَشمَل التَّوراةَ والصُّحُف، وفي رواية الذُّهْليِّ في «الزُّهْريّات» عن أبي اليَمان بهذا السَّنَد: «يَتحدَّثونَ» بزيادة مُثنّاة.

قوله: «**لَنَبلُو**» بنونٍ ثمَّ موحَّدة، أي: نَختَبِر.

وقوله: «**عليه الكذبَ**» أي: يَقَع بعضُ ما يُخبِرنا عنه بخِلَاف ما يُخبِرنا به.

قال ابن التِّين: وهذا نحوُ قول ابن عبَّاس في حَقّ كَعْب المذكور: بَدَّلَ مَن قبله فوَقَعَ في الكذب، قال: والمراد بالمحدِّثينَ: أنظارُ كَعْب ممَّن كان من أهل الكتاب وأسلَمَ فكان يُحدِّث عنهم، وكذا مَن نَظَرَ في كُتُبهم فحَدَّثَ عمَّا فيها، قال: ولعلَّهم كانوا مِثلَ كعب إلّا أنَّ كَعباً كان أشَدَّ منهم بصيرةً وأعرَفَ بما يَتوقّاه.

١٣/٣٣٥ وقال/ ابن حِبّان في كتاب «الثِّقات»: أرادَ معاوية أنَّه يُخطِئ أحياناً فيما يُخبِر به، ولم يُرِدْ أنَّه كان كذّاباً، وقال غيره: الضَّمير في قوله: «لَنَبلُو عليه» للكتابِ لا لكعبٍ، وإنَّما يقعُ في كتابهم الكذبُ لكَونِهم بَدَّلوه وحَرَّفوه، وقال عِياض: يَصِحّ عَوْدُه على الكتاب ويَصِحّ عَوْدُه على كعب وعلى حديثِه، وإن لم يَقصِد الكذبَ ويَتعمَّدْه إذ لا يُشتَرَط في مُسمَّى الكذب التعمُّد، بل هو الإخبار عن الشيء بخِلَاف ما هو عليه، وليس فيه تجريح لكَعبٍ بالكذب.

وقال ابن الجَوْزيّ: المعنى أنَّ بعض الذي يُخبِر به كعبٌ عن أهل الكتاب يكون كذِباً، لا أنَّه يَتعمَّد الكذب، وإلّا فقد كان كعبٌ من أخيار الأحبار.

وهو كعب بن ماتِع ـ بكسر المثنَّاة بعدها مُهمَلة ـ بن عَمرو بن قيس من آل ذي رُعَين، وقيل: ذي الكَلَاع الحِميَريّ، وقيل غير ذلك في اسم جَدّه ونَسَبه، يُكنَى أبا إسحاق، كان في حياة النبيّ ﷺ رجلاً، وكان يهوديّاً عالماً بكُتُبِهم حتَّى كان يُقال له: كعب الحَبْر وكَعْب الأحبار، وكان إسلامه في عهد عمر، وقيل: في خِلَافة أبي بكر، وقيل: إنَّه أسلَمَ في عَهْد النبيّ ﷺ وتَأَخَّرَت هِجرَته، والأوَّل أشهَرُ، والثّاني قاله أبو مُسهِر عن سعيد بن عبد العزيز، وأسنَدَه ابن مَندَهْ من طريق أبي إدريس الخَوْلانيّ، وسَكَنَ المدينةَ وغَزَا

الرُّومَ في خِلَافة عمر، ثمَّ تَحوَّلَ في خِلَافة عثمان إلى الشّام فسَكَنَها إلى أن ماتَ بحِمصَ في خِلَافة عثمان سنة اثنتَينِ أو ثلاث أو أربع وثلاثينَ، والأوَّل أكثرُ. قال ابن سعد: ذَكَروه لأبي الدَّرداء فقال: إنَّ عند ابن الحِميَريَّة لَعِلماً كثيراً، وأخرج ابن سعد (٢/ ٣٥٨) من طريق عبد الرَّحمن بن جُبَير بن نُفَير قال: قال معاوية: ألا إنَّ كعبَ الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده لَعِلمٌ كالثمار[1] وإن كنَّا فيه لمفرِّطين، وفي «تاريخ محمَّد بن عثمان بن أبي شَيْبة» من طريق ابن أبي ذِئب: أنَّ عبد الله بن الزُّبَير قال: ما أَصَبتُ في سُلطاني شيئاً إلّا قد أخبَرني به كعب قبل أن يَقَع.

ثمَّ ذكر فيه حديثَين:

الحديث الأول: حديث أبي هريرة.

٧٣٦٢- حدَّثني محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا عُثمانُ بنُ عمرَ، أخبرنا عليُّ بنُ المبارَكِ، عن يحيى ابنِ أبي كَثير، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: كانَ أهلُ الكتاب يَقرَؤُون التَّوراةَ بالعِبْرانيَّةِ، ويُفسِّرونَها بالعربيَّةِ لأهلِ الإسلامِ، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا تُصدِّقوا أهلَ الكتاب ولا تُكذِّبوهُمْ، وقولوا: آمَنَّا بالله وما أُنزِلَ إلينا وما أُنزِلَ إليكمْ... الآيةَ»[2].

قوله: «كانَ أهل الكتاب يَقرَؤونَ التَّوراة بالعِبْرانيَّةِ ويُفسِّرونَها بالعربيَّةِ» تقدَّم بهذا السَّنَد والمتن في تفسير سورة البقرة (٤٤٨٥)، وعلى هذا فالمراد بأهلِ الكتاب اليهودُ، لكنَّ الحُكم عامٌّ فيتناوَل النَّصارى.

قوله: «لا تُصدِّقوا أهلَ الكتاب ولا تُكذِّبوهم» هذا لا يعارض حديث التَّرجمة، فإنَّه نهيٌ عن السُّؤال وهذا نهيٌ عن التَّصديق والتَّكذيب، فيُحمَل الثّاني على ما إذا بَدَأَهم أهلُ الكتاب بالخبر، وقد تقدَّم توجيه النَّهي عن التَّصديق والتَّكذيب في تفسير سورة البقرة.

---

(١) في (س) و (ع): كالبحار، والمثبت من (أ) و«طبقات ابن سعد».

(٢) يشير إلى الآية (١٣٦) من سورة البقرة، والتلاوة فيها: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ...﴾ إلى آخرها.

الحديث الثاني:

٧٣٦٣- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا إبراهيمُ، أخبرنا ابنُ شِهابٍ، عن عُبَيدِ الله أنَّ ابنَ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: كيفَ تَسْألونَ أهلَ الكتاب عن شيءٍ، وكتابُكم الذي أُنزِلَ على رسولِ الله ﷺ أحدَثُ، تَقرَؤُونه مَحْضاً لم يُشَبْ! وقد حَدَّثَكم أنَّ أهلَ الكتابِ بَدَّلوا كتابَ الله وغَيَّروه، وكَتَبوا بأيدِيهم الكتابَ وقالوا: هو مِن عندِ الله، لِيَشتَروا به ثَمَناً قليلاً، ألا يَنْهاكم ما جاءَكم منَ العِلْم عن مَسألَتِهم؟! لا والله ما رأَينا منهم رجلاً يَسألُكم عن الذي أُنزِلَ عليكم.

قوله: «حدَّثنا إبراهيم» هو ابن سعد بن إبراهيم المذكورُ قريباً.

قوله: «كيف تسألونَ أهلَ الكتاب عن شيء» تقدَّم شرحه في كتاب الشَّهادات (٢٦٨٥)، ووَقَعَ في رواية عِكْرمة عن ابن عبَّاس عند ابن أبي شَيْبة (٩/ ٤٨): عن كُتُبهم.

قوله: «وكتابُكم الذي أُنزِلَ على رسوله أحْدَثُ» كذا وَقَعَ مُختصَراً هنا، وتقدَّم بلفظ: أحدَثُ الكتب، ووَقَعَ في رواية عِكْرمة: وعندكم كتابُ الله أحدَثُ الكتب عَهداً بالله، وتقدَّم توجيه «أحدَثُ»، ويأتي (٧٥٢٣).

وقوله: «لا يَنهاكُم» استفهامٌ محذوف الأَداة، بدليلِ ما تقدَّم في الشَّهادات: «أوَلا يَنهاكُم؟!».

وقوله: «عن مَسأَلتهم» في رواية الكُشمِيهَنيّ: عن مُساءَلَتهم، بضمِّ أوَّله بوَزنِ المُفاعَلة.

٢٨- باب قولِ الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]
﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]
وأنَّ المُشاوَرةَ قبلَ العَزْمِ والتَّبيُّن[١]

لقولِه تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فإذا عَزَمَ الرَّسولُ ﷺ لم يَكُنْ لبَشَرٍ التَّقدُّمُ على الله ورسولِه.

---

(١) هكذا وقع هذا الباب (٢٨) مقدَّم على البابين بعده (٢٦، ٢٧) عند أبي ذر الهروي، ولغيره مؤخَّر عنهما.

وشاوَرَ النبيُّ ﷺ أصحابَه يومَ أُحُدٍ في المُقامِ والخروجِ، فرَأَوْا له الخروجَ، فلمَّا لَبِسَ لأْمَته وعَزَمَ قالوا: أَقِمْ، فلم يَمِلْ إليهم بعدَ العَزْمِ، وقال: «لا يَنبَغي لنبيٍّ يَلْبَسُ لأْمَته فيَضَعُها، حتَّى يَحكُمَ الله».

وشاوَرَ عليّاً وأُسامةَ فيما رَمَى به أهلُ الإفْكِ عائشةَ، فسَمِعَ منهما حتَّى نَزَلَ القرآنُ، فجَلَدَ الرَّامِينَ، ولم يَلْتَفِتْ إلى تنازُعِهم، ولكنْ حَكَمَ بما أَمَرَه الله، وكانتِ الأئمّةُ بعدَ النبيِّ ﷺ يَستَشِيرونَ الأُمَناءَ مِن أهلِ العِلْمِ في الأُمورِ المباحةِ، ليَأْخُذوا بأسهَلِها، فإذا وَضَحَ الكتابُ أو السُّنّةُ، لم يَتعدَّوْه إلى غيرِه اقتداءً بالنبيِّ ﷺ.

ورَأَى أبو بكرٍ قتالَ مَن مَنَعَ الزَّكاةَ، فقال عمرُ: كيفَ تقاتلُ وقد قال رسولُ الله ﷺ: «أُمِرتُ أنْ أُقاتلَ الناسَ حتَّى يقولوا: لا إلهَ إلّا الله، فإذا قالوا: لا إلهَ إلّا الله، عَصَموا منّي دِماءَهم وأموالَهم إلّا بحقِّها»؟ فقال أبو بكرٍ: والله لأُقاتلَنَّ مَن فرَّقَ بينَ ما جَمَعَ رسولُ الله ﷺ، ثمَّ تابَعَه بَعْدُ عمرُ، فلم يَلْتَفِتْ أبو بكرٍ إلى مَشُورةٍ، إذْ كانَ عندَه حُكْمُ رسولِ الله ﷺ في الّذينَ فرَّقوا بينَ الصلاةِ والزَّكاةِ، وأرادوا تبديلَ الدِّينِ وأحكامِه، وقال النبيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَه فاقتُلوهُ».

وكان القُرّاءُ أصحابَ مَشُورةِ عمر، كُهولاً كانوا أو شُبّاناً، وكان وَقّافاً عندَ كتاب الله عزَّ وجلَّ.

٧٣٦٩- حدَّثنا الأُوَيْسيُّ، حدَّثنا إبراهيمُ، عن صالحٍ، عن ابنِ شِهابٍ، حدَّثني عُرْوةُ وابنُ المسيّبِ وعَلْقمةُ بنُ وَقّاصٍ وعُبَيدُ الله، عن عائشةَ رضي الله عنها حينَ قال لها أهلُ الإفْكِ، قالت: ودَعَا رسولُ الله ﷺ عليَّ بنَ أبي طالبٍ وأُسامةَ بنَ زيدٍ حينَ استَلْبَثَ الوحيُ يَسْأَلُهما، وهو يَستَشِيرُهما في فِراقِ أهلِه، فأمّا أُسامةُ فأشارَ بالذي يَعلَمُ مِن بَراءةِ أهلِه، وأمّا عليٌّ فقال: لم يُضَيِّقِ اللهُ عليكَ، والنِّساءُ سِواها كَثيرٌ،/ وسَلِ الجاريةَ تَصْدُقْكَ، فقال: «هَلْ رأيتِ مِن شيءٍ يَريبُكِ؟» قالت: ما رأيتُ أمراً أكثرَ مِن أنّها جاريةٌ حديثةُ السِّنِّ، تنامُ عن عَجِينِ أهلِها، فتأْتي الدّاجِنُ فتأْكُلُه، فقامَ على المِنبرِ، فقال: «يا مَعشَرَ المسلمينَ، مَن يَعذِرُني مِن رجلٍ بَلَغَني أذاهُ في

١٣/٣٤٠

أهلي؟ والله ما عَلِمتُ على أهلي إلّا خيراً»، فذكر براءةَ عائشةَ.

وقال أبو أُسامةَ: عن هشامٍ.

٧٣٧٠- حدَّثني محمَّدُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا يحيى بنُ أبي زكريَّا الغَسّانيُّ، عن هشامٍ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ خَطَبَ الناسَ، فحَمِدَ اللهَ وأثنَى عليه، وقال: «ما تُشِيرونَ عليَّ في قومٍ يَسُبّونَ أهلي، ما عَلِمتُ عليهم مِن سُوءٍ قَطُّ».

وعن عُرْوةَ قال: لمَّا أُخبِرَتْ عائشةُ بالأمرِ قالت: يا رسولَ الله، أتَأذَنُ لي أنْ أنطَلِقَ إلى أهلي؟ فأذِنَ لها، وأرسَلَ معها الغلامَ، وقال رجلٌ منَ الأنصار: سُبْحانَكَ ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

قوله: «باب قول الله تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾، ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾» هكذا وَقَعَت هذه التَّرجمة مُقدَّمةً على اللَّتَينِ بعدها عند أبي ذَرّ، ولغيرِه مُؤَخَّرة عنهما، وأخَّرَها النَّسَفيّ أيضاً لكن سَقَطَت عنده ترجمة النَّهي على التَّحريم وما معها.

فأمّا الآية الأولى، فأخرج البخاريّ في «الأدب المفرَد» (٢٥٨) وابن أبي حاتم (٣/ ٨٠١) بسندٍ قويّ عن الحسن قال: ما تَشاوَرَ قوم قَطُّ بينهم إلّا هداهم الله لأفضَلِ ما يَحضُرهم، وفي لفظ: إلّا عَزَمَ الله لهم بالرُّشدِ أو بالذي يَنفَع.

وأمّا الآية الثّانية، فأخرج ابن أبي حاتم (٣/ ٨٠١) بسندٍ حسنٍ عن الحسن أيضاً قال: قد علم أنَّه ما به إليهم حاجة، ولكن أرادَ أن يَستَنّ به مَن بعده، وفي حديث أبي هريرةَ: ما رأيت أحداً أكثر مَشُورةً لأصحابِه من النبيّ ﷺ، ورجاله ثقات إلّا أنَّه مُنقَطِع، وقد أشارَ إليه التِّرمذيّ في الجهاد (١٧١٤) فقال: ويُروَى عن أبي هريرةَ، فذكره، وتقدَّم في الشُّروط (٢٧٣١) من حديث المِسوَر بن مَخرَمَةَ قوله ﷺ: «أَشِيروا عليَّ في هؤُلاءِ القوم»، وفيه جوابُ أبي بكر[1] وعَمَلُه ﷺ بما أشار به[2]، وهو في الحديث الطَّويل في صُلْح الحُدَيبية.

---

(١) في (س): أبي بكر وعمر، وهو خطأ.

(٢) اللفظ المذكور هو في كتاب المغازي (٤١٧٨).

قوله: «وأنَّ المُشاوَرة قبل العَزْم والتَّبيُّن»[١] لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾» وجه الدّلالة ما وَرَدَ عن قراءَة عِكْرمة وجعفر الصّادق بضمِّ التّاء من عَزَمتُ، أي: إذا أرشَدتُك إليه فلا تَعدِلْ عنه، فكأنَّ المشاوَرة إنَّما تُشرَع عند عَدَم العَزْم، وهو واضح.

وقد اختُلِفَ في مُتعلَّق المشاوَرة، فقيلَ: في كلّ شيء ليس فيه نصّ، وقيل: في الأمر الدُّنيَويّ فقط.

وقال الدَّاوُوديّ: إنَّما كان يشاورهم في أمر الحرب ممَّا ليس فيه حُكْم، لأنَّ معرفة الحُكم إنَّما تُلتَمَس منه، قال: ومَن زَعَمَ أنَّه كان يشاورهم في الأحكام فقد غَفَلَ غَفْلَةً عظيمة، وأمّا في غير الأحكام فرُبَّما رأى غيرُه أو سَمِعَ ما لم يَسمَعه أو يَرَه، كما كان يَستَصحِب الدَّليلَ في الطَّريق.

وقال غيره: اللَّفظ وإن كان عامّاً، لكنَّ المراد به الخُصوص، للاتِّفاق على أنَّه لم يكن يُشاوِرهم في فرائض الأحكام.

قلت: وفي هذا الإطلاق نَظَر، فقد أخرج التِّرمذيّ (٣٣٠٠) وحَسَّنَه وصَحَّحَه ابن حِبّان (٦٩٤١) من حديث عليّ قال: لمَّا نَزَلَت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ﴾ الآية [المجادلة: ١٢]، قال لي النبيّ ﷺ: «ما تَرَى؟ دينار» قلت: لا يُطيقونَه، قال: «فنصفُ دينار؟» قلت: لا يُطيقونَه، قال: «فكَمْ؟» قلت: شَعِيرة،قال: «إنَّك لَزَهيد» فنَزَلَت: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ الآية، قال: فبِي خَفَّفَ الله عن هذه الأُمَّة[٢]، ففي هذا الحديث المشاوَرةُ في بعض الأحكام.

ونَقَلَ السُّهَيليّ عن ابن عبَّاس: أنَّ المشاوَرة مُختَصَّة بأبي بكر وعمر، ولعلَّه من «تفسير الكَلْبيّ»، ثمَّ وَجَدتُ له مُستنَداً في «فضائل الصَّحابة» لأسَدِ بن موسى و«المعرِفَة» ليعقوب ابن سفيان بسندٍ لا بأس به عن عبد الرَّحمن/ بن غَنْم ـ بفتح المعجَمة وسكون النُّون ـ وهو ٣٤١/١٣

(١) في الأصلين: والتبيين، والمثبت من (س) والطبعة السلطانية، ولم يُذكر فيها اختلاف بين نسخ اليونينية، والله أعلم.

(٢) إسناده ضعيف، وانظر الكلام عليه في «صحيح ابن حبان».

مُختَلَف في صُحبَته: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأبي بكر وعمر: «لو أنَّكُما تَتَّفِقان على أمرٍ واحد، ما عَصَيتُكُما في مَشُورة أبداً»[1].

وقد وَقَعَ في حديث أبي قَتَادَةَ في نَومِهم في الوادي: «إن يُطِيعوا أبا بكر وعمر يَرشُدوا»[2]، لكن لا حُجَّة فيه للتَّخصيص.

ووَقَعَ في «الأدب» من رواية طاووسٍ عن ابن عبَّاس[3] في قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] قال: في بعض الأمر، قيلَ: وهذا تفسيرٌ لا تِلاوَة، ونَقَلَه بعضهم قراءَةً عن ابن مسعود، وعَدَّ كثيرٌ من الشافعيَّة المشاوَرةَ في الخصائص، واختَلَفوا في وجوبها، فنَقَلَ البَيهَقيُّ في «المعرِفَة» الاستحبابَ عن النَّصّ، وبه جَزَمَ أبو نصر القُشَيريُّ في «تفسيره»، وهو المرجَّح[4].

قوله: «فإذا عَزَمَ الرَّسولُ ﷺ لم يكن لبَشَرٍ التَّقدُّمُ على الله ورسوله» يريد أنَّه ﷺ بعد المشورة إذا عَزَمَ على فعل أمر ممَّا وَقَعَت عليه المشورة، وشَرَعَ فيه، لم يكن لأحدٍ بعد ذلك أن يشير عليه بخِلَافه، لوُرودِ النَّهي عن التَّقدُّم بين يَدَي الله ورسوله في آية الحُجُرات[5]، وظَهَرَ من الجمع بين آية المشورة وبينها تخصيصُ عُمومها بالمشورةِ، فيجوز التَّقدُّم لكن بإذنٍ منه حيثُ يستشير، وفي غير صورة المشورة لا يجوز لهم التَّقدُّم، فأباحَ لهم القولَ جوابَ الاستشارة، وزَجَرَهم عن الابتداء بالمشورةِ وغيرها، ويَدخُل في ذلك الاعتراضُ على ما يراه بطريق الأَولى، ويُستَفاد من ذلك أنَّ أمره ﷺ إذا ثَبَتَ لم يكن لأحدٍ أن يُخالِفَه ولا

---

(١) عزوه لأحمد بن حنبل أَولى، فهو في «مسنده» برقم (١٧٩٩٤)، وإسناد الحديث ضعيف.

(٢) أخرجه مسلم (٦٨١).

(٣) بل هو فيه (٢٥٧) من طريق عمرو بن دينار، قال: قرأ ابن عباس: «وشاوِرْهم في بعض الأمر».

(٤) وقال الإمام الفقيه المفسِّر ابن عطيّة في تفسير الآية من سورة آل عمران في «تفسيره»: الشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهلَ العلم والدِّين فعزله واجب، هذا ما لا خلاف فيه... إلى آخر كلامه النفيس، فارجع إليه.

(٥) الآية الأولى من سورة الحجرات، وهي قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾.

يَتَحيَّل في مُخالَفَته، بل يجعله الأصلَ الذي يَرُدّ إليه ما خالَفَه، لا بالعكسِ كما يَفعَل بعض المقلِّدين، ويَغفُل عن قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ الآية [النور: ٦٣].

والمَشُورةُ: بفتح الميم وضمّ المعجَمة وسكون الواو، وبسكون المعجَمة وفتح الواو، لُغَتانِ، والأُولى أرجَحُ.

قوله: «**وشاوَرَ النبيُّ ﷺ أصحابه يوم أُحُد في المُقَام والخروج...**» إلى آخره، هذا مِثالٌ لما تَرجَمَ به أنَّه شاوَرَ فإذا عَزَمَ لم يَرجِع، والقَدْر الذي ذكره هنا مُختصَر من قصَّة طويلة لم تقع موصولةً في موضع آخر من «الجامع الصَّحيح»، وقد وَصَلَها الطَّبَرانيُّ (١٠٧٣٣) وصَحَّحَها الحاكم (٢/ ١٢٨-١٢٩) من رواية عبد الله بن وَهْب عن عبد الرَّحمن بن أبي الزِّناد عن أبيه عن عُبَيد الله بن عبد الله بن عُتبةَ عن ابن عبَّاس[1] قال: تَنفَّلَ رسول الله ﷺ سيفَه ذا الفَقَار يوم بدر، وهو الذي رأى فيه الرُّؤيا يوم أُحُد، وذلك أنَّ رسول الله ﷺ لمَّا جاءَه المشركونَ يوم أُحُد كان رأيُ رسول الله ﷺ أن يُقيم بالمدينةِ فيقاتلَهم فيها، فقال له ناس لم يكونوا شَهِدوا بدراً: اخرُجْ بنا يا رسول الله إليهم نُقاتلَهم بأُحُدٍ، ونَرجُو أن نُصيبَ من الفضيلة ما أصابَ أهل بدر، فما زالوا برسولِ الله ﷺ حتَّى لَبِسَ لَأْمَته، فلمَّا لَبِسَها نَدِموا، وقالوا: يا رسول الله، أقِمْ فالرَّأي رأيك، فقال: «ما ينبغي لنبيٍّ أن يَضَعَ أداتَه بعد أن لَبِسَها حتَّى يَحكُمَ الله بينه وبين عدوّه»، وكان ذكر لهم قبل أن يَلبَس الأداة: «إنّي رأيت أنّي في دِرعٍ حَصينة فأوَّلتُها المدينة»، وهذا سَنَد حسن.

وأخرج أحمد (١٤٧٨٧) والدَّارِميُّ (٢١٥٩)، والنَّسائيُّ (ك٧٦٠٠) من طريق حمَّاد بن سَلَمةَ عن أبي الزُّبَير عن جابر نحوه، وتقدَّمَت الإشارة إليه في كتاب التَّعبير[2]، وسنده صحيح، ولفظ أحمد: أنَّ النبيّ ﷺ قال: «رأيت كأنّي في دِرْع حَصِينة، ورأيت بَقَراً تُنحَر، فأوَّلتُ الدِّرع الحصينَة المدينة» الحديث، وقد ساقَ محمَّد بن إسحاق هذه القصَّة في «المغازي» مُطوَّلة،

---

(١) وانظر «مسند أحمد» (٢٤٤٥).

(٢) عند شرح الحديث (٧٠٣٥).

وفيها: أنَّ عبد الله بن أُبيٍّ رأس الخَزرَج كان رأيه الإقامة، فلمَّا خَرَجَ رسول الله ﷺ غَضِبَ وقال: أطاعَهم وعَصَاني، فرَجَعَ بمَن أطاعَه، وكانوا ثُلُث الناس.

قوله: «**فلمَّا لَبِسَ لَأْمَتَه**» بسكونِ الهمزة: هي الدِّرع، وقيل: الأَدَاة بفتح الهمزة وتخفيف الدّال: وهي الآلة من دِرْع وبَيضَة وغيرهما من السِّلاح، والجمع: لَأْمٌ بسكونِ الهمزة مِثل: تَمْرة وتَمْر، وقد تُسَهَّلُ وتُجمَع أيضاً على لُؤَم، بضمٍّ ثمَّ فتح على غير قياس، واستَلأَمَ للقتالِ: إذا لَبِسَ سلاحَه كاملاً.

قوله: «**وشاوَرَ عليّاً وأُسامة فيما رَمَى به أهلُ الإفْك عائشة، فسَمِعَ منهما حتَّى نَزَلَ القرآنُ فجَلَدَ الرَّامِينَ**» قال ابن بَطّال عن القابِسيّ: الضَّمير في قوله: «منهما» لعليٍّ وأُسامة/ وأمّا جلدُه الرَّامينَ فلم يأتِ فيه بإسنادٍ. ٣٤٢/١٣

قلت: أمّا أصل مُشاوَرَتِها فذَكَره موصولاً في الباب باختصارٍ، وتقدَّم في قصَّة الإفك مُطوَّلاً في تفسير سورة النّور (٤٧٥٠) مشروحاً، وقوله: «فسَمِعَ منهما» أي: فسَمِعَ كلامهما ولم يَعمَل بجميعِه حتَّى نَزَلَ الوحي، أمّا عليٌّ فأومَأَ إلى الفِراق بقوله: والنِّساءُ سِواها كثيرٌ، وتقدَّم بيان عُذرِه في ذلك، وأمّا أُسامة فنَفَى أن يَعلَم عليها إلّا الخير، فلم يَعمَل بما أومَأَ إليه عليٌّ من المفارَقة، وعَمِلَ بقوله: وسَلِ الجارية، فسألَها، وعَمِلَ بقولِ أُسامة في عَدَم المفارَقة، ولكنَّه أَذِنَ لها في التَّوجُّه إلى بيت أبيها.

وأمّا قوله: «فجَلَدَ الرَّامِينَ» فلم يَقَعْ في شيء من طرق حديث الإفك في «الصحيحين» ولا أحدِهما، وهو عند أحمد وأصحاب «السُّنَن»[1] من رواية محمَّد بن إسحاق عن عبد الله ابن أبي بكر بن محمَّد بن عَمرو بن حَزْم عن عَمْرة عن عائشة: قالت: لمَّا نَزَلَت براءَتي قامَ رسول الله ﷺ على المِنبَر فدَعَا بهم وحَدَّهم، وفي لفظ: فأمَرَ برجلَينِ وامرأة فضُرِبوا حَدَّهم، وسُمُّوا في رواية أبي داود (٤٤٧٥) مِسطَحَ بنُ أُثاثة وحسَّان بن ثابت وحَمْنة بنت

---

(١) أحمد (٢٤٠٦٦)، وأبو داود (٤٤٧٤)، وابن ماجه (٢٥٦٧)، والترمذي (٣١٨١)، والنسائي في «الكبرى» (٧٣١١).

جَحْش، قال التِّرمذيّ: حسن لا نَعرِفه إلّا من حديث ابن إسحاق من هذا الوجه.

قلت: ووَقَعَ التَّصريحُ بتحديثه في بعض طرقه، وقد تقدَّم بَسطُ القول في ذلك في شرح حديث الإفك في التَّفسير.

قوله: «ولم يَلْتَفِت إلى تَنازُعهم، ولكنْ حَكَمَ بما أَمَرَه الله»[1] قال ابن بَطّال عن القابِسيّ: كأنَّه أرادَ «تَنازُعَهما» فسَقَطَت الألِف، لأنَّ المراد أُسامة وعليّ، وقال الكِرْمانيُّ: القياس أن يقال: تَنازُعهما، إلّا أن يقال: إنَّ أقلّ الجمع اثنان، أو أرادَ بالجمع هما ومَن معهما، أو مَن وافَقَهما على ذلك، انتهى.

وأخرج الطَّبَرانيُّ (٢٣/ ١٦٤) عن ابن عمر في قصَّة الإفك: وبَعَثَ رسولُ الله ﷺ إلى عليّ بن أبي طالب وأُسامة بن زيد وبَرِيرة[2]، فكأنَّه أشارَ بصيغةِ الجمع إلى ضَمِّ بَريرة إلى عليّ وأُسامة، لكن استَشكَلَه بعضهم بأنَّ ظاهر سياق الحديث الصَّحيح أنَّها لم تكن حاضرة لتصريحِهِ بأنَّه أرسَلَ إليها، وجوابه أنَّ المراد بالتَّنازُع اختلافُ قول المذكورينَ عند مُساءَلَتهم واستِشارَتهم، وهو أعمُّ من أن يكونوا مُجتَمِعينَ أو مُتفرِّقين، ويجوز أن يكون مُراده بقوله: فلم يَلتَفِت إلى تَنازُعهم، كلًّا من الفريقَينِ في قِصَّتَي أُحُد والإفك.

قوله: «وكانت الأئمَّة بعد النبيّ ﷺ يستشيرونَ الأُمَناء من أهل العِلْم في الأُمور المباحة ليَأْخُذوا بأسهَلِها» أي: إذا لم يكن فيها نَصٌّ بحُكمٍ مُعيَّن وكانت على أصل الإباحة، فمُراده ما احتَمَلَ الفعلَ والتَّركَ احتمالاً واحداً، وأمّا ما عُرِفَ وجه الحُكم فيه فلا، وأمّا تقييده بالأُمَناءِ فهي صِفَة موضِّحة، لأنَّ غير المؤتَمَن لا يُستَشار ولا يُلتَفَت لقولِه.

وأمّا قوله: «بأسهَلِها» فلِعُمومِ الأمر بالأخذِ بالتَّيسير والتَّسهيل والنَّهي عن التَّشديد الذي يُدخِل المشَقَّةَ على المسلم، قال الشافعيّ[3]: إنَّما يُؤمَر الحاكم بالمشورةِ لكَونِ المشير

(١) في الأصلين: بما أمر الله به، والمثبت من (س) والطبعة السلطانية، ولا يوجد خلاف في ذلك بين نسخ اليونينية.

(٢) وفي إسناده إسماعيل بن يحيى التيمي، وهو كذّاب، فيسقط الاستشكال به.

(٣) في «الأم» ٦/ ٢١٩.

يُنبِّهه على ما يَغفُل عنه، ويَدُلّه على ما لا يَستَحضِره من الدَّليل، لا ليُقلِّد المشيرَ فيما يقوله، فإنَّ الله لم يجعل هذا لأحدٍ بعد رسول الله ﷺ. وقد وَرَدَ من استشارة الأئمَّة بعد النبيّ ﷺ أخبارٌ كثيرة: منها مُشاوَرة أبي بكر ﷺ في قتال أهل الرِّدَّة، وقد أشارَ إليها المصنِّف.

وأخرج البَيهَقيُّ (١٠/ ١١٤-١١٥) بسندٍ صحيح عن ميمون بن مِهْرانَ قال: كان أبو بكر الصِّدّيق إذا وَرَدَ عليه أمرٌ نَظَرَ في كتاب الله، فإن وَجَدَ فيه ما يقضي به قَضَى بينهم، وإن عَلِمَه من سُنَّة رسول الله ﷺ قَضَى به، وإن لم يَعلَم خَرَجَ فسأَلَ المسلمينَ عن السُّنَّة، فإن أَعْياه ذلك دَعَا رُؤوسَ المسلمين وعلماءَهم واستَشارَهم، وإنَّ عمر بن الخطَّاب كان يَفعَل ذلك.

وتقدَّم قريباً (٧٢٨٦): أنَّ القُرّاء كانوا أصحابَ مجلس عمر ومُشاوَرَته، ومُشاوَرة عمر الصَّحابة في حَدِّ الخمر تقدَّمَت في كتاب الحدود (٦٧٧٩)، ومُشاوَرة عمر الصَّحابة في إملاص المرأة تقدَّمَت في الدِّيات (٦٩٠٥)، ومُشاوَرة عمر في قتال الفُرس تقدَّمَت في الجهاد (٣١٥٩)، ومُشاوَرة عمر المهاجِرينَ والأنصار ثمَّ قُريشاً لمَّا أرادوا[1] دخول الشّام وبَلَغَه أنَّ الطّاعون وَقَعَ بها، وقد مضى مُطوَّلاً مع شرحه في كتاب الطِّبّ (٥٧٢٩)، ورُوِّينا في «القُطَعيّات»/ من رواية إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال: جاءَ رجل إلى معاوية فسأَلَه عن مسألة فقال: سَلْ عنها عليّاً، قال: ولقد شَهِدتُ عمر أشكَلَ عليه شيء، فقال: هاهُنا عليٌّ. ٣٤٣/١٣

وفي كتاب «النَّوادر» للحُميديّ، و«الطَّبقات» (٢/ ٣٣٩) لمحمَّدِ بن سعد من رواية سعيد بن المسيّب قال: كان عمر يَتعوَّذ بالله من مُعضِلة ليس لها أبو الحسن ـ يعني عليّ بن أبي طالب ـ ومُشاوَرة عثمان الصَّحابة أوَّلَ ما استُخلِفَ فيما يَفعَل بعُبَيدِ الله بن عمر لمَّا قتل الهُرمُزان وغيره، ظنّاً منه أنَّ لهم في قتل أبيه مَدخَلاً، وهي عند ابن سعد (٥/ ١٦) وغيره بسندٍ حسن، ومُشاوَرَته الصَّحابة في جمع الناس على مُصحَف واحد، أخرجها ابن أبي داود

(١) في (أ): أراد.

في كتاب «المصاحف» من طرق عن عليّ، منها قوله: ما فعل عثمانُ الذي فعل في المصاحف إلّا عن مَلَأٍ مِنّا، وسنده حسن.

قوله: «ورأى أبو بَكْر قتال مَن مَنَعَ الزَّكاة...» إلى آخره، يشير إلى حديث أبي هريرة الذي تقدَّم قريباً (٧٢٨٤) في باب الاقتداء بالسَّلَف.

قوله: «وقال النبيّ ﷺ: مَن بَدَّلَ دينَه فاقتُلوه» تقدَّم موصولاً من حديث ابن عبَّاس في كتاب المحاربينَ (٦٩٢٢).

قوله: «وكان القُرّاء أصحابَ مَشُورة عمر، كُهولاً كانوا أو شُبّاناً» هذا طَرَف من حديث ابن عبَّاس في قصَّة الحُرّ بن قيس وعَمّه عُيَينَةَ بن حِصْن، وتقدَّم قريباً (٧٢٨٦) في «باب الاقتداء بالسَّلَفِ» أيضاً بلفظ: ومُشاوَرَته، ووَقَعَ بلفظ: ومَشُورَته، موصولاً في التَّفسير (٤٦٤٢).

وقوله في آخره هُنا: «وكان وَقّافاً» بقافٍ ثقيلة، أي: كثير الوقوف، وهذه الزّيادة لم تقع في الطَّريق الموصولة في «باب الاقتداء»، وإنَّما وَقَعَت في التَّفسير.

ثمَّ ذكر طَرَفاً من حديث الإفك من طريق صالح بن كَيْسانَ عن الزُّهْريّ، وقد تقدَّم بطولِه في كتاب المغازي (٤١٤١)، واقتَصَرَ منه على موضع حاجتِه، وهي مُشاوَرة عليّ وأُسامة، وقال في آخره: «**فذكر براءَةَ عائشة**» وأشارَ بذلك إلى أنَّه هو الذي اختَصَرَه، وذكر طَرَفاً منه من طريق هشام بن عُرْوة عن أبيه، وقد أورَدَ طريق أبي أُسامة عن هشام التي عَلَّقَها هنا مُطوَّلةً في كتاب التَّفسير (٤٧٥٧)، وقد ذَكَرتُ هناك مَن وَصَلَها عن أبي أُسامة.

وشيخه هنا في الطَّريق الموصولة: هو محمَّد بن حَرْب النَّشائيّ، بنونٍ ومُعجَمة خفيفة، ويحيى بن أبي زكريّا: هو يحيى بن يحيى الشّاميُّ نزيل واسط، وهو أكبرُ من يحيى بن يحيى النَّيسابوريّ شيخ الشَّيخَين، والغَسّانيُّ بفتح المعجَمة وتشديد المهمَلة، نِسبتُه مشهورة، ووَقَعَ في بعض النُّسَخ بضمِّ العين المهمَلة وتخفيف الشّين المعجَمة، وهو تصحيف شَنِيع.

وقوله فيه: «إنَّ النبيّ ﷺ خَطَبَ الناسَ فحَمِدَ الله وأثنَى عليه» تقدَّم في رواية أبي أُسامة أنَّ ذلك

كان عَقِبَ سماعه كلامَ بَرِيرة، وفيه: قامَ فيَّ خطيباً ـ أي: من أجلي ـ فتَشهَّدَ وحَمِدَ الله وأثنى عليه بما هو أهلُه، ثمَّ قال: «أمّا بعدُ».

قوله: «ما تُشِيرونَ عليَّ؟» هكذا هنا بلفظِ الاستفهام، وتقدَّم في طريق أبي أُسامة بصيغةِ الأمر: «أَشِيروا عليَّ» ، والحاصل أنَّه استَشارَهم فيما يَفعَل بمَن قَذَفَ عائشة، فأشارَ عليه سعدُ بن معاذ وأُسَيد بن حُضَيرٍ بأنَّهم واقفونَ عند أمره، موافقونَ له فيما يقول ويفعل، ووَقَعَ النِّزاع في ذلك بين السَّعدَين، فلمَّا نَزَلَ عليه الوحيُ ببراءَتِها أقامَ حَدَّ القَذْف على مَن وَقَعَ منه.

وقوله: «يَسُبّونَ أهلي» كذا هنا بالمهمَلةِ ثمَّ الموحَّدة الثَّقيلة: من السَّبّ، وتقدَّم في التَّفسير بلفظ: «أَبَنُوا» بموحَّدةٍ ثمَّ نون، وتقدَّم تفسيره هناك، وأنَّ منهم مَن فَسَّرَ ذلك بالسَّبّ.

قوله: «ما علمتُ عليهم من سوءٍ قَطُّ» يعني: أهله، وجَمَعَ باعتبار لفظ الأهل، والقصَّة إنَّما كانت لعائشة وحدَها، لكن لمَّا كان يَلزَم من سَبّها سَبُّ أبَوَيها ومَن هو بسبيلٍ منها، وكلُّهم كانوا بسببِ عائشة معدودينَ في أهله، صَحَّ الجمع، وقد تقدَّم في حديث الهجرة الطَّويل (٣٩٠٥) قول أبي بكر: إنَّما هم أهلُك يا رسول الله؛ يعني عائشة وأُمّها وأسماء بنت أبي بكر.

قوله: «وعن عُرْوة» هو موصول بالسَّنَد المذكور.

وقوله: «أُخبِرَت» بضمِّ أوَّله على البناء للمجهول، وقد تقدَّمَت تسميةُ مَن أخبَرَها بذلك.

٣٤٤/١٣ **قوله: «أتَأْذَنُ لي أنْ أنطَلِقَ إلى أهلي؟»** في رواية أبي أُسامة (٤٧٥٧): أرسِلْني إلى بيت أبي.

قوله: «وقال رجل من الأنصار...» إلى آخره، وَقَعَ عند ابن إسحاق أنَّه أبو أيوب الأنصاريّ، وأخرجه الحاكم من طريقه، وأخرجه الطَّبَرانيُّ في «مُسنَد الشّاميّينَ» (٢٤٢٥) وأبو بكر الآجُرِّيّ في طرق حديث الإفك من طريق عطاء الخُراسانيّ عن الزُّهْريّ عن عُرْوة عن عائشة، وتقدَّم في شرحه في التَّفسير (٤٧٥٠) أنَّ أُسامة بن زيد قال ذلك أيضاً، لكن ليس

هو أنصاريّاً، وفي روايتنا في «فوائد محمَّد بن عبد الله» المعروف بابنِ أخي مِيمي من مُرسَل سعيد بن المسيّب وغيره: وكان رجلان من أصحاب النبيّ ﷺ إذا سَمِعا شيئاً من ذلك قالا: سبحانك هذا بُهتانٌ عظيم، زيدُ بن حارثة وأبو أيوب، وزيد أيضاً ليس أنصاريّاً، وفي «تفسير سُنَيد» من مُرسَل سعيد بن جُبَير: أنَّ سعد بنَ معاذ لمَّا سَمِعَ ما قيل في أمر عائشة قال: سبحانك هذا بُهتانٌ عظيمٌ، وفي «الإكليل» للحاكمِ من طريق الواقديِّ أنَّ أُبيّ بن كعب قال ذلك، وحُكيَ عن «المبهَمات» لابنِ بَشكُوَال ـ ولم أرَه أنا فيها ـ: أنَّ قَتادةَ بن النُّعمان قال ذلك، فإن ثَبَتَ فقد اجتَمَعَ ممَّن قال ذلك ستَّة: أربعة من الأنصار، ومُهاجِرّيان.

٢٦- باب كراهيةِ الاختلاف

٧٣٦٤- حدَّثنا إسحاقُ، أخبرنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ، عن سَلّامِ بنِ أبي مُطِيعٍ، عن أبي عِمْرانَ الجَوْنِيِّ، عن جُندُبِ بنِ عبدِ الله، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «اقرَؤُوا القرآنَ ما ائْتَلَفَتْ قلوبُكم، فإذا اختَلَفتُم فقُومُوا عنه».

قال أبو عبد الله: سمع عبدُ الرحمن سَلّاماً.

٧٣٦٥- حدَّثنا إسحاقُ، أخبرنا عبدُ الصَّمَد، حدَّثنا همّامٌ، حدَّثنا أبو عِمْرانَ الجَوْنيُّ، عن جُندُبِ بنِ عبدِ الله، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «اقرَؤُوا القرآنَ ما ائْتَلَفَتْ عليه قلوبُكم، فإذا اختَلَفتُم فقُومُوا عنه». ٣٣٦/١٣

وقال يزيدُ بنُ هارونَ: عن هارونَ الأعوَرِ، حدَّثنا أبو عِمْرانَ، عن جُندُبٍ، عن النبيِّ ﷺ.

٧٣٦٦- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ موسى، أخبرنا هشامٌ، عن مَعمَرٍ، عن الزُّهْريِّ، عن عُبَيدِ الله ابنِ عبدِ الله، عن ابنِ عبَّاسٍ قال: لمَّا حُضِرَ النبيُّ ﷺ ـ قال: وفي البيتِ رجالٌ فيهم عمرُ بنُ الخطَّاب ـ قال: «هَلُمَّ أكتُبْ لكم كتاباً لن تَضِلُّوا بعدَه»، قال عمرُ: إنَّ النبيَّ ﷺ غَلَبَه الوَجَعُ، وعندَكم القرآنُ، فحَسْبُنا كتابُ الله، واختَلَفَ أهلُ البيتِ. واختَصَمُوا. فمنهم مَن يقولُ: قَرِّبوا يَكتُبْ لكم رسولُ الله ﷺ كتاباً لن تَضِلُّوا بعدَه، ومنهم مَن يقولُ ما قال عمرُ، فلمَّا أكثَروا

اللَّغَطَ والاختلافَ عندَ النبيِّ ﷺ قال: «قُومُوا عَنِّي».

قال عُبَيدُ الله: فكان ابنُ عبَّاسٍ يقولُ: إنَّ الرَّزِيّةَ كلَّ الرَّزِيّةِ ما حالَ بينَ رسولِ الله ﷺ وبينَ أنْ يَكتُبَ لهم ذلك الكتابَ، مِن اختلافِهم ولَغَطِهم.

قوله: «**باب كراهية الاختلاف**» ولِبعضِهم: الخِلَاف، أي: في الأحكام الشَّرعيَّة أو أعمَّ من ذلك، وسَقَطَت هذه التَّرجمة لابنِ بَطّال فصارَ حديثها من جُملة «باب النَّهي للتَّحريمِ» ووَجَّهَه بأنَّ الأمر بالقيام عند الاختلاف في القرآن للنَّدْبِ لا لتحريمِ القراءَة عند الاختلاف، والأَولى ما وَقَعَ عند الجمهور وبه جَزَمَ الكِرْمانيُّ، فقال في آخر حديث عبد الله بن مُغفَّل (٧٣٦٨): هذا آخر ما أُريدَ إيرادُه في الجامع من مسائل أُصول الفقه.

قوله: «**حدَّثنا إسحاق**» هو ابن راهويه كما جَزَمَ به أبو نُعَيم في «المستخرَج».

وقوله في آخره: «**قال أبو عبد الله: سَمِعَ عبدُ الرَّحمن**» يعني: ابن مَهديّ المذكور في السَّنَد «سَلّاماً» يعني: بتشديد اللّام، وهو ابن أبي مُطِيع، وأشارَ بذلك إلى ما أخرجه في فضائل القرآن (٥٠٦١) عن عَمرو بن عليّ عن عبد الرَّحمن قال: حدَّثنا سَلّام بن أبي مُطِيع، ووَقَعَ هذا الكلام للمُستَملي وحده.

قوله: «**وقال يزيد بن هارون...**» إلى آخره، وَصَلَه الدَّارِميُّ (٣٣٦٠) عن يزيد بن هارون لكن قال: عن همَّام، ثمَّ أخرجه (٣٣٥٩) عن أبي النُّعمان عن هارون الأعوَر، وتقدَّم في آخر فضائل القرآن (٥٠٦١) بيانُ الاختلاف على أبي عِمران في سَنَد هذا الحديث مع شرح الحديث.

وقال الكِرْمانيُّ: ماتَ يزيد بن هارون سنة ستّ ومئتين، فالظّاهر أنَّ رواية البخاريّ عنه تعليق. انتهى، وهذا لا يَتَوقَّف فيه مَن اطَّلَعَ على ترجمة البخاريّ، فإنَّه لم يَرحَلْ من بُخارَى إلّا بعد موت يزيد بن هارون بمُدَّةٍ.

قوله في حديث ابن عبَّاس: «**واختَلَفَ أهلُ البيت: اختَصَموا**» كذا لأبي ذرٍّ وهو تفسير لاختَلَفوا، ولغيرِه: واختَصَموا، بالواو العاطِفَة، وكذا تقدَّم في آخر المغازي (٤٤٣٢).

قوله: «قال عُبَيد الله» هو ابن عبد الله بن عُتبةَ، هو موصول بالسَّنَدِ المذكور، وقد تقدَّم بيانُ ذلك في كتاب العلم (١١٤) وفي أواخر المغازي في باب الوفاة النبويَّة.

٢٧- باب نَهْي النبيِّ ﷺ عن التَّحريم، إلّا ما تُعرَفُ إباحتُه

وكذلك أمرُه، نحو قولِه حينَ أحَلُّوا: «أَصِيبوا منَ النِّساءِ»، وقال جابرٌ: ولم يَعزِمْ عليهم، ولكنْ أحَلَّهُنَّ لهم.

وقالت أمُّ عَطِيّةَ: نُهينا عن اتِّباع الجَنازةِ، ولم يُعزَمْ علينا.

٧٣٦٧- حدَّثنا المكِّيُّ بنُ إبراهيمَ، عن ابنِ جُرَيجٍ، قال عطاءٌ: وقال جابرٌ. قال أبو عبد الله: وقال محمَّدُ بنُ بكرٍ، حدَّثنا ابنُ جُرَيجٍ، قال: أخبرني عطاءٌ، سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله في أُناسٍ معه قال: أهلَلْنا أصحابَ رسولِ الله ﷺ في الحجِّ خالصاً ليسَ معه عُمْرةٌ. ٣٣٧/١٣

وقال عطاءٌ عن جابرٍ: فقَدِمَ النبيُّ ﷺ صُبْحَ رابعةٍ مَضَتْ مِن ذي الحِجّةِ، فلمَّا قَدِمْنا أمَرَنا النبيُّ ﷺ أنْ نَحِلَّ، وقال: «أَحِلُّوا وأَصِيبوا منَ النِّساءِ».

قال عطاءٌ: قال جابرٌ: ولم يَعزِمْ عليهم، ولكنْ أحَلَّهُنَّ لهم، فبلَغَه أنّا نقولُ: لمَّا لم يَكُنْ بينَنا وبينَ عَرَفةَ إلّا خمسٌ، أمَرَنا أنْ نَحِلَّ إلى نسائنا فنَأْتي عَرَفةَ تَقْطُرُ مَذاكِيرُنا المَذْيَ! قال: ويقولُ جابرٌ بيَدِه هكذا؛ وحَرَّكَها، فقامَ رسولُ الله ﷺ فقال: «قد عَلِمتُم أني أتْقاكم لله، وأصدَقُكم وأبَرُّكم، ولولا هَدْيي لَحَلَلتُ كما تَحِلُّونَ، فحِلُّوا، فلوِ استقبَلتُ مِن أمري ما استَدْبَرتُ، ما أهْدَيتُ»، فحَلَلْنا وسَمِعْنا وأطَعْنا.

٧٣٦٨- حدَّثنا أبو مَعمَرٍ، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، عن الحسينِ، عن ابنِ بُرَيدةَ، حدَّثني عبدُ الله المُزَنيُّ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «صَلُّوا قبلَ صلاةِ المغربِ ـ قال في الثّالثةِ: لمن شاءَ» خَشْيةَ أنْ يَتَّخِذَها الناسُ سُنّةً.

قوله: «باب نَهْي النبيّ ﷺ على التَّحريم» أي: النَّهيُ الصّادر منه محمول على التَّحريم وهو حقيقةٌ فيه.

قوله: «إلّا ما تُعرَف إباحتُه» أي: بدلالةِ السِّياق أو قَرينة الحال أو قيام الدَّليل على ذلك.

قوله: «**وكذلك أمرُه**» أي: يَحرُم مُخالَفتُه لوجوبِ امتثاله ما لم يَقُم الدَّليلُ على إرادة النَّدْب أو غيره.

قوله: «**نحو قوله حين أحلُّوا**» أي: في حَجَّة الوَدَاع، لمَّا أمَرَهم ففَسَخوا الحجَّ إلى العُمرة وتَحلَّلوا من العُمرة، والمراد بالأمرِ صيغةُ: افعَلْ، والنَّهي: لا تَفعَلْ، واختَلَفوا في قول الصَّحابيِّ: أمَرَنا رسولُ الله ﷺ بكذا أو نَهانا عنه، فالرَّاجح عند أكثر السَّلَف أن لا فرقَ، وقد أنهَى بعضُ الأُصوليّينَ صيغةَ الأمر إلى سبعة عشر وجهاً، والنَّهي إلى ثمانية أوجُه.

ونَقَلَ القاضي أبو بكر بن الطَّيِّب عن مالك والشافعيّ: أنَّ الأمر عندهما على الإيجاب، والنَّهي على التَّحريم، حتَّى يقوم الدَّليل على خِلَاف ذلك، وقال ابن بَطّال: هذا قول الجمهور، وقال كثير من الشافعيَّة وغيرهم: الأمرُ على النَّدب والنَّهيُ على الكراهة، حتَّى يقوم دليل الوجوب في الأمر، ودليل التَّحريم في النَّهي، وتَوقَّفَ كثير منهم، وسبب تَوقُّفهم وُرودُ صيغة الأمر للإيجابِ والنَّدب والإباحة والإرشاد وغير ذلك، وحُجَّة الجمهور أنَّ مَن فعل ما أُمِرَ به استَحقَّ الحمد، وأنَّ مَن تَركَه استَحقَّ الذَّمّ، وكذا بالعكس في النَّهي، وقول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[النور: ٦٣] يَشمَل الأمر والنَّهي، ودَلَّ الوعيدُ فيه على تحريمه فعلاً وتركاً.

قوله: «**أَصيبوا من النِّساء**» هو إذنٌ لهم في جِماع نسائهم، إشارةً إلى المبالَغة في الإحلال، إذ الجِماع يُفسِد النُّسُك دون غيره من مُحرَّمات الإحرام، ووَقَعَ في رواية حمَّاد بن زيد عن ابن جُرَيجٍ في كتاب الشَّرِكَة (٢٥٠٥): فأمَرَنا فجعَلناها عُمرة، وأن نَحِلَّ إلى نسائنا.

ثمَّ ذكر في الباب أحاديث:

٣٣٨/١٣ **الأول: قوله: «وقالت أمّ عَطيَّة: نُهينا عن اتِّباع الجنائز، ولم يَعزَم علينا»** تقدَّم موصولاً في كتاب الجنائز (١٢٧٨)، وبينه وبين حديث جابر فرقٌ من جِهَة اختلاف السَّبَبين، فالقصَّة التي في رواية جابر كانت إباحةً بعد حَظْر فلا تَدُلّ على الوجوب للقَرينةِ المذكورة، لكن

أرادَ جابر التَّأكيد في ذلك، والقصَّة التي في حديث أمّ عَطيَّة نَهيٌ بعد إباحة، فكان ظاهراً في التَّحريم، فأرادَت أن تُبيِّن لهم أنَّه لم يُصرِّح لهم بالتَّحريم، والصَّحابيّ أعرَفُ بالمرادِ من غيره، وقد تقدَّم شرح ذلك مُستَوفًى في كتاب الجنائز.

الحديث الثاني: قوله: «حدَّثنا المكِّيّ بن إبراهيم، عن ابن جُرَيجٍ، قال عطاء: وقال جابر. قال أبو عبد الله، وقال محمَّد بن بَكْر: حدَّثنا ابن جُرَيجٍ، أخبَرَني عطاء، سمعت جابر بن عبد الله» أمّا قوله: «وقال جابر» فهو معطوف على شيء محذوف يَظهَر ممَّا تقدَّم (١٥٥٧) في «باب مَن أهَلَّ في زمن النبيّ ﷺ كإهلالِ النبيّ ﷺ» من كتاب الحجّ، وفي «باب بَعْث عليٍّ إلى اليمن» من أواخر المغازي (٤٣٥٢) بهذَينِ السَّنَدَينِ مُعلَّقاً وموصولاً، ولفظه: أمَرَ النبيّ ﷺ عليّاً أن يُقيم على إحرامه، فذكر هذه القصَّة، ثمَّ قال: وقال جابر: أهلَلْنا بالحجِّ خالِصاً.

وأمّا التَّعليق فوَصَلَه الإسماعيليّ من الطَّريق المذكورة عن محمَّد بن بكر، وخَرَّجَه أيضاً من طريق يحيى القَطّان عن ابن جُرَيج، وأفادَت رواية محمَّد بن بكر التَّصريحَ بسماع عطاء من جابر.

وقوله: في «أُناس معه» فيه الْتِفات ونَسَقُ الكلام أن يقول: معي، ووَقَعَ كذلك في رواية يحيى القَطّان.

وقوله: «أهلَلنا بالحجِّ خالِصاً ليس معه عُمرة» هو محمول على ما كانوا ابتدؤوا به، ثمَّ وَقَعَ الإذن بإدخالِ العُمرة على الحجّ وبفَسْخِ الحجّ إلى العُمرة، فصاروا على ثلاثة أنحاءٍ مِثْلَ ما قالت عائشة: مِنّا مَن أهَلَّ بحَجٍّ، ومِنّا مَن أهَلَّ بعُمْرةٍ، ومِنّا مَن جَمَعَ، وقد تقدَّم ذلك مشروحاً في كتاب الحجّ (١٥٦٢).

وقوله: «وقال عطاء، عن جابر» هو موصول بالسَّنَدَينِ المذكورَين.

قوله: «صُبْحَ رابِعةٍ» تقدَّم بيانُه في حديث أنس في الباب المشار إليه.

قوله: «قال عطاء: قال جابر» هو موصول بالسَّنَدِ المذكور.

وقوله: «**وقال محمَّد بن بكر، عن ابن جُرَيجٍ**» هو موصول عند الإسماعيليّ كما تقدَّم.

قوله: «**ولم يَعْزِم عليهم**» أي: في جِماع نسائهم، أي: لأنَّ الأمر المذكور إنَّما كان للإباحة، ولذلك قال جابر: ولكن أحَلَّهُنَّ لهم، وقد تقدَّم في الباب المذكور (١٥٦٤): قالوا: أيُّ الحِلّ؟ قال: «الحِلُّ كلُّه».

قوله: «**فبَلَغَه أنّا نقول: لمَّا لم يَكُنْ بيننا وبين عَرَفَة إلّا خمسُ لَيالٍ**» أي: أوَّلها ليلة الأحد وآخرها ليلة الخميس، لأنَّ تَوجُّهَهم من مكَّة كان عَشيَّةَ الأربعاء، فباتوا ليلة الخميس بمِنًى ودخلوا عَرَفةَ يوم الخميس.

قوله: «**فنأْتي عَرَفةَ تَقْطُر مَذاكِيرُنا المَذْيَ**» في رواية المُستَملي: «المنيَّ» وكذا عند الإسماعيليّ، ويُؤيِّده ما وَقَعَ في رواية حمَّاد بن زيد (٢٥٠٥) بلفظ: فيَروح أحدُنا إلى مِنًى وذَكَرُه يَقْطُرُ مَنيّاً؛ وإنَّما ذكر مِنًى، لأنَّهم يَتَوجَّهونَ إليها قبل تَوجُّههم إلى عَرَفةَ.

قوله: «**ويقول جابر بيَدِه هكذا؛ وحَرَّكَها**» أي: أمالَها، وفي رواية حمَّاد بن زيد بلفظ: فقال جابر بكَفِّه، أي: أشارَ بكَفِّه، قال الكِرْمانيُّ: هذه الإشارة لكيفيَّةِ التَّقطُّر، ويحتمل أن تكون إلى محلّ التَّقطُّر، ووَقَعَ في رواية الإسماعيليّ: قال: يقول جابر؛ كأنّي أنظُرُ إلى يده يُحرِّكُها؛ وهذا يحتمل أن يكون مرفوعاً.

قوله: «**فقامَ رسولُ الله ﷺ فقال**» زاد في رواية حمَّاد: خطيباً، فقال: «بَلَغَني أنَّ أقواماً يقولون كذا وكذا».

قوله: «**قد عَلِمتُم أنّي أتقاكم لله وأصدَقُكم**» في رواية حمَّاد: «والله لَأنا أبَرّ وأتقَى لله منهم».

قوله: «**ولولا هَدْيي لَحَلَلْتُ كما تَحِلّونَ**» في رواية الإسماعيليّ: «لَأحلَلتُ»، وكذا مضى في «باب عُمْرة التنعيم» (١٧٨٥) من طريق حبيب المعلِّم عن عطاء عن جابر، وهما لُغتان: حَلَّ وأحَلَّ، وتقدَّم شرحُ الحديث هناك، إلّا أنَّه لم يَذكُر فيه كلام جابر بتمامِه ولا الخُطْبة.

قوله: «**فحِلُّوا**» كذا فيه بصيغة الأمر من حَلَّ.

وقوله: «فحَلَلْنا وسَمِعْنا وأطَعْنا» في رواية الإسماعيليّ: فأحلَلنا.

الحديث الثالث: قوله: «عبد الوارث» هو ابن سعيد، وحُسَين: هو ابن ذَكْوانَ المعلِّم/ ٣٣٩/١٣ ووَقَعَ منسوباً في رواية الإسماعيليّ، وابن بُرَيدةَ: هو عبد الله، وعبد الله المُزَنيُّ: هو ابن مُغفَّل، بالمعجَمةِ والفاء الثَّقيلة، ووَقَعَ بيانه في كتاب الصلاة (١١٨٣)، وبيَّن الإسماعيليّ سبب الاقتصار على قوله: عن عبد الله، دون ذِكْر أبيه، فأخرجه من طريق محمَّد بن عُبَيد ابن حسَّان عن عبد الوارث فقال فيه: عن عبد الله المُزَنيِّ كالذي هنا، وقال: كَتَبتُه فنَسيتُه، لا أدري ابن مُغفَّل أو ابن مَعقِل؛ أي: بالمعجَمةِ والفاء أو المهمَلة والقاف.

وقد تقدَّم شرح الحديث في «باب كَم بين الأذان والإقامة» من كتاب الصلاة (٦٢٤)، وموضع التَّرجمة منه قوله في آخره: «لمن شاءَ»، فإنَّ فيه إشارة إلى أنَّ الأمر حقيقة في الوجوب، فلذلك أردَفَه بما يَدُلّ على التَّخيير بين الفعل والتَّرك، فكان ذلك صارفاً للحَمْلِ على الوجوب.

قوله: «خَشْيةَ أنْ يَتَّخِذَها الناس سُنَّة» أي: طريقةً لازِمَة لا يجوز تركها، أو سُنَّة راتبة يُكرَه تركها، وليس المراد ما يُقابِل الوجوبَ لما تقدَّمَ.

تنبيه: وَقَعَ في بعض النُّسَخ في هذه الأبواب الثَّلاثة الأخيرة تقديم وتأخير، والخَطبُ فيها سهلٌ.

خاتمةٌ: اشتَمَلَ كتابُ الاعتصام من الأحاديث المرفوعة وما في حُكمها على مئة وسَبعة وعِشرينَ حديثاً، المعلَّق منها وما في معناه من المتابَعَة ستَّة وعِشرونَ حديثاً وسائرها موصول، المكرَّر منها فيه وفيما مضى مئة حديث وعَشَرة أحاديث، والباقي خالِصٌ، وافقَه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرةَ: «كلّ أمَّتي يَدخُلونَ الجنَّة إلّا مَن أبَى»، وحديث عمر: نُهينا عن التكلُّف، وحديث أبي هريرةَ في مَأخَذ القُرون، وحديث عائشة في الرِّفق، وحديثها: لا أُزكِّي به، وحديث عثمان في الخُطبة، وحديث أبي سَلَمةَ المرسَل في الاجتهاد، وحديث المشاوَرة في الخروج إلى أُحُد.

وفيه من الآثار عن الصَّحابة ومَن بعدهم ستَّة عشر أثَراً، والله سبحانه وتعالى الهادي إلى الصَّواب.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كتاب التَّوحيد

قوله: «**بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب التوحيد**» كذا للنَّسَفيِّ وحمَّاد بن شاكِر، وعليه اقتصَرَ الأكثر عن الفِرَبريّ، وزاد المُستَملي: «الردّ على الجَهميَّةِ وغيرهم» وسَقَطَت البَسمَلة لغيرِ أبي ذَرّ، ووَقَعَ لابنِ بَطّال وابنِ التّين: «كتاب رَدّ الجَهميَّةِ وغيرِهم التَّوحيدَ» وضَبَطوا التَّوحيد بالنَّصبِ على المفعوليَّة، وظاهِرُه مُعتَرَض، لأنَّ الجَهميَّةَ وغيرهم من المُبتَدِعَة لم يَرُدّوا التَّوحيد وإنَّما اختَلَفوا في تفسيره، وحُجَج الباب ظاهرة في ذلك.

والمراد بقوله في رواية المُستَملي: «وغيرهم»: القَدَريَّة، وأمّا الخوارج فتقدَّم ما يَتعلَّق بهم في كتاب الفتن[1] وكذا الرَّافضَة تقدَّم ما يَتعلَّق بهم في كتاب الأحكام، وهؤُلاءِ الفِرَق الأربع هم رُؤوس البِدعَة، وقد سَمَّى المعتَزلة أنفُسَهم: أهل العَدل والتَّوحيد، وعَنَوا بالتَّوحيد: ما اعتَقَدوه من نَفي الصِّفات الإلَهيَّة، لاعتقادهم أنَّ إثباتها يَستَلزِم التَّشبيه ومَن شَبَّهَ الله بخَلقِه أشرَكَ، وهم في النَّفي موافقونَ للجَهميَّة.

وأمّا أهل السُّنَّة ففسَّروا التَّوحيد بنَفي التَّشبيه والتَّعطيل، ومن ثَمَّ قال الجُنَيد فيما حكاه أبو القاسم القُشَيريُّ: التَّوحيد إفراد القديم من المحدَث، وقال أبو القاسم التَّميميّ في كتاب «الحُجَّة»: التَّوحيد مصدَر وحَّدَ يوَحِّد، ومعنى وحَّدتُ الله: اعتَقَدته مُنفَرِداً بذاته وصفاته لا نَظِير له ولا شبيه، وقيل:/ معنى وحَّدته: عَلِمته واحداً، وقيل: سَلَبت عنه الكيفيَّة والكَمّيَّة فهو ١٣/٣٤٥ واحدٌ في ذاته لا انقِسام له، وفي صفاته لا شبيه له، وفي إلَهيَّته ومُلكه وتدبيره، لا شَريك له ولا رَبَّ سِواه ولا خالقَ غيره.

---

(١) تقدَّم شيء من ذلك في كتاب الفتن، باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه، بين يدي الحديث (٧١١٢)، وفي كتاب المرتدين، في باب (٦): قتل الخوارج والملحدين، وفي باب (٧): من ترك قتال الخوارج للتألف.

وقال ابن بَطّال: تَضَمَّنَت ترجمة الباب أنَّ الله ليس بجسمٍ، لأنَّ الجسم مُرَكَّب من أشياء مُؤَلَّفَة، وذلك يَـرُدّ على الجَهميَّـةِ في زَعمِهم أنَّه جسم. كذا وَجَدتُ فيه، ولعلَّه أرادَ أن يقول: المشبِّهة، وأمّا الجَهميَّةُ فلم يَختَلِف أحد ممَّن صَنَّفَ في المقالات أنَّهم يَنفونَ الصِّفات حتَّى نُسِبوا إلى التَّعطيل، وثَبَتَ عن أبي حَنيفة أنَّه قال: بالَغَ جَهمٌ في نَفي التَّشبيه حتَّى قال: إنَّ الله ليس بشيءٍ.

وقال الكِرْمانيُّ: الـجَهميَّـةُ فِرقة من الـمُبتَدِعَة يَنتَسِبونَ إلى جَهم بن صفوان مُقدَّم الطّائفة القائلة: أن لا قُدرةَ للعبدِ أصلاً، وهم الجَبْرِيَّـة بفتح الجيم وسكون الموحَّدة، وماتَ مقتولاً في زمن هشام بن عبد الملِك، انتهى. وليس الذي أنكَروه على الجَهميَّةِ مَذهَب الجَبر خاصَّة، وإنَّما الذي أطبَقَ السَّلَف على ذَمِّهم بسببِه إنكارُ الصِّفات، حتَّى قالوا: إنَّ القرآن ليس كلامَ الله وأنَّه مخلوق.

وقد ذكر الأُستاذ أبو منصُور عبد القاهر بن طاهر التَّميميّ البغداديّ في كتابه «الفَرق بين الفِرَق»: أنَّ رُؤوس الـمُبتَدِعَة أربعة، إلى أن قال: والجَهميَّـة أتباع جَهم بن صفوان الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وقال: لا فعلَ لأحدٍ غيرِ الله تعالى، وإنَّما يُنسَب الفعل إلى العبد مجازاً من غير أن يكون فاعلاً أو مُستَطيعاً لشيءٍ، وزَعَمَ أنَّ عِلم الله حادث، وامتَنَعَ من وصف الله تعالى بأنَّه شيء أو حَيّ أو عالم أو مُريد، حتَّى قال: لا أصِفُه بوصفٍ يجوز إطلاقه على غيره، قال: وأصِفُه بأنَّه خالقٌ ومُحيي ومُميتٌ وموحِّد ـ بفتح المهمَلة الثَّقيلة ـ لأنَّ هذه الأوصاف خاصَّة به، وزَعَمَ أنَّ كلام الله حادث، ولم يُسمِّ الله مُتَكلِّماً به. قال: وكان جَهمٌ يَحمِل السِّلاح ويقاتل، وخَرَجَ مع الحارث بن سُرَيج ـ وهو بمُهمَلةٍ وجيم مُصغَّر ـ لمَّا قامَ على نَصرِ بن سَيّار عاملِ بني أُميَّة بخُراسان، فآلَ أمرُه إلى أن قتله سَلْم بن أحْوَز ـ وهو بفتح السّين المهمَلة وسكون اللّام، وأبوه بمُهمَلةٍ وآخره زاي وزن أعوَر ـ وكان صاحبَ شُرطَة نَصرٍ.

وقال البخاريّ في كتاب «خلق أفعالِ العباد» (٣ و٤): بَلَغَني أنَّ جَهماً كان يَأخُذ عن

الجَعْد بن دِرهَم، وكان خالد القَسْريّ ـ وهو أمير العراق ـ خَطَبَ فقال: إنّي مُضَحٍّ بالجَعدِ ابن دِرهَم، لأنّه زَعَمَ أنّ الله لم يَتّخِذ إبراهيم خليلاً، ولم يُكلّم موسى تكليماً. قلت: وكان ذلك في خِلَافة هشام بن عبد الملك، فكأنَّ الكِرْمانيَّ انتقَلَ ذِهنه من الجَعْد إلى الجَهم؛ فإنَّ قتْلَ جَهمٍ كان بعد ذلك بمُدَّةٍ. ونَقَلَ البخاريّ عن محمَّد بن مُقاتل قال: قال عبد الله ابن المبارَك:

ولا أقولُ بقولِ الجَهمِ إنَّ له ... قولاً يُضارِعُ قولَ الشِّركِ أحياناً

وعن ابنِ المبارَك: إنّا لَنَحكي كلام اليهود والنَّصارى، ونَستَعظِمُ أن نَحكي قول جَهم.

وعن عبد الله بن شَوذَب قال: تَرَكَ جَهمٌ الصلاة أربعينَ يوماً على وجه الشكّ.

وأخرج ابن أبي حاتم في كتاب «الردّ على الجَهميَّةِ»[١] من طريق خَلَف بن سليمان البَلْخيّ قال: كان جَهمٌ من أهل الكوفة وكان فصيحاً، ولم يكن له نَفاذٌ في العلم، فلَقيَه قوم من الزَّنادِقة، فقالوا له: صِف لنا رَبَّك الذي تَعبُده، فدَخَلَ البيت لا يَخرُج مُدَّة، ثمَّ خَرَجَ فقال: هو هذا الهواء مع كلِّ شيء.

و أخرج ابنِ خُزَيمةَ في «التَّوحيد»[٢]، ومن طريقه البَيهَقيُّ في «الأسماء» (٩٠٤) قال: سمعت أبا قُدامة يقول: سمعت أبا معاذ البَلْخيّ يقول: كان جَهم على مَعبَر تِرمِذ، وكان كوفيّ الأصل فصيحاً ولم يكن له عِلم ولا مُجالَسَة أهل العلم، فقيلَ له: صِف لنا رَبّك فدَخَلَ البيت لا يَخرُج كذا [وكذا][٣]، ثمَّ خَرَجَ بعد أيامٍ فقال: هو هذا الهواء مع كلّ شيء، وفي كلّ شيء، ولا يَخلو منه شيء.

وأخرج البخاريّ[٤] من طريق عبد العزيز بن أبي سَلَمَةَ قال: كلام جَهمٍ صِفَةٌ بلا معنًى، وبناءٌ بلا أساسٍ، ولم يُعَدّ قَطُّ في أهل العلم. وقد سُئلَ عن رجل طَلَّقَ قبل الدُّخول

---

(١) أورده من طريق ابن أبي حاتم اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٣٤) و (٦٣٥).

(٢) لم نقف عليه في المطبوع من «كتاب التوحيد».

(٣) ما بين معقوفين لم يرد في الأصلين و (س)، وأثبتناها من «الأسماء والصفات».

(٤) في «خلق أفعال العباد» (٢٠) و (٢١).

٣٤٦/١٣ فقال: تَعتَدّ امرأته. وأورَدَ/ آثاراً كثيرةِ عن السَّلَف في تكفير جَهْم.

وذكر الطَّبَريُّ في «تاريخه» في حوادث سنة سبع وعِشرينَ: أنَّ الحارث بن سُرَيج خَرَجَ على نَصرِ بن سَيّار عاملِ خُراسان لبني أُميَّة وحارَبَه، والحارث حينَئذٍ يَدعو إلى العمل بالكتابِ والسُّنَّة، وكان جَهم حينَئذٍ كاتبه، ثمَّ تَراسَلا في الصُّلح وتَراضَيا بحُكمِ مُقاتل بن حَيّان والـجَهم، فاتَّفَقا على أنَّ الأمر يكونُ شورَى حتَّى يَتَراضَى أهل خُراسان على أميرٍ يَحكمُ بينهم بالعَدل، فلم يَقبَل نَصرٌ ذلك، واستَمرَّ على مُحارَبة الحارث إلى أن قَتَلَ الحارثَ في سنة ثمانٍ وعِشرينَ في خِلافة مروان الحمار[1]، فيُقال: إنَّ الـجَهم قُتِلَ في المعرَكَة، ويُقال: بل أُسِرَ، فأمَرَ نَصرُ بن سَيّار سَلْمَ بن أحوز بقَتلِه فادَّعَى جَهمٌ الأمان، فقال له سَلْم: لو كنتَ في بَطني لَشَقَقتُه حتَّى أقتُلك، فقَتَلَه.

وأخرج ابنُ أبي حاتم من طريق محمَّد بن صالحٍ مَولى بني هاشم قال: قال سَلْم حين أخَذَه: يا جَهْم إنّي لَستُ أقتُلك، لأنَّك قاتَلتَني، أنتَ عندي أحقَرُ من ذلك، ولكنّي سمعتُك تَتكلَّم بكلامٍ أعطَيتُ الله عَهداً أن لا أملِكك إلّا قَتلتُك، فقَتَلَه، ومن طريق مُعتَمِر بن سليمان عن خلّاد الطُّفاويّ: بَلَغَ سَلْم بنَ أحَوز وكان على شُرطَة خُراسان أنَّ جَهم بن صفوان يُنكِر أنَّ الله كَلَّمَ موسى تكليماً، فقَتَلَه، ومن طريق بُكَير بن معروف قال: رأيت سَلم بن أحَوز حين ضَرَبَ عُنُق جَهم فاسوَدَّ وجه جَهم.

وأسنَدَ أبو القاسم اللّالَكائيّ في كتاب «السُّنَّة» له أنَّ قتل جَهم كان في سنة اثنتَينِ وثلاثينَ ومئة، والمعتمَد ما ذكره الطَّبَريُّ أنَّه كان في سنة ثمانٍ وعِشرين. وذكر ابنُ أبي حاتم من طريق سعيد بن رحمة صاحبِ أبي إسحاق الفَزاريِّ: أنَّ قصَّة جَهم كانت سنة ثلاثينَ ومئة، وهذا يُمكِن حَمله على جَبر الكسر، أو على أنَّ قتل جَهم تَراخَى عن قتل الحارث بن سُرَيج، وأمّا قول الكِرْمانيّ: إنَّ قتل جَهم كان في خِلافة هشام بن عبد الملِك فوَهْم، لأنَّ خروج

---

(١) هو مروان بن محمد بن عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي، يعرف بمروان الحمار، وبمروان الجعدي، أما الجعدي فنسبه إلى مؤدبه جعد بن درهم، وأما الحمار فلصبره وثباته في الحرب، يقال: أصبر في الحرب من حمار، وقيل غير ذلك، قُتل سنة (١٣٢هـ). انظر «سير أعلام النبلاء» ٦/ ٧٤.

الحارث بن سُرَيج الذي كان جَهم كاتبَه كان بعد ذلك، ولعلَّ مُستَنَد الكِرْمانيِّ ما أخرجه ابنِ أبي حاتم من طريق صالحِ بن أحمد بن حَنبَلٍ قال: قرأت في دَواوين هشام بن عبد المَلِك: إلى نَصرِ بن سَيّار عاملِ خُراسان: أمّا بعد، فقد نَجَمَ قِبَلك رجلٌ يُقال له: جَهم من الدَّهريَّة، فإن ظَفِرت به فاقتُله. ولكن لا يَلزَم من ذلك أن يكون قتلُه وَقَعَ في زمن هشام، وإن كان ظُهورُ مَقالتِه وَقَعَ قبل ذلك حتَّى كاتَبَ فيه هشام، والله أعلم.

وقال ابنُ حَزم في كتاب «المِلَل والنِّحَل»: فِرَقُ المُقِرّينَ بمِلَّةِ الإسلام خمسٌ: أهل السُّنَّة، ثمَّ المعتَزِلة ومنهم القَدَريَّة، ثمَّ المرجِئة ومنهم الجَهميَّةُ والكَرّاميَّة، ثمَّ الرَّافضَة ومنهم الشِّيعة، ثمَّ الخوارج ومنهم الأزارقة والإباضيَّة، ثمَّ افتَرَقوا فِرَقاً كثيرة. فأكثرُ افتراق أهل السُّنَّة في الفُروع، وأمّا في الاعتقاد ففي نُبَذٍ يسيرة، وأمّا الباقونَ ففي مَقالاتهم ما يُخالِف أهل السُّنَّة الخِلَافَ البعيد والقريب، فأقرَبُ فِرَق المرجِئة مَن قال: الإيمان: التَّصديق، بالقلبِ واللِّسان فقط، وليست العبادة من الإيمان. وأبعَدُهم الجَهميَّةُ القائلونَ بأنَّ الإيمان عَقدٌ بالقلبِ فقط، وإن أظهَرَ الكفر والتَّثليث بلسانه وعَبَدَ الوَثَن من غير تَقيَّة، والكَرّاميَّةُ القائلونَ بأنَّ الإيمان قولٌ باللِّسان فقط وإن اعتَقَدَ الكفر بقلبِه.

وساقَ الكلام على بَقيَّة الفِرَق، ثمَّ قال: فأمّا المرجِئة فعُمدَتُهم الكلام في الإيمان والكفر، فمَن قال: إنَّ العبادة من الإيمان، وأنَّه يزيد ويَنقُص، ولا يُكفِّر مُؤمِناً بذَنبٍ، ولا يقول: إنَّه يُخلَّد في النار فليس مُرجِئاً، ولو وافَقَهم في بَقيَّة مَقالاتهم. وأمّا المعتَزِلة فعُمدَتُهم الكلام في الوَعد والوعيد والقَدَر، فمَن قال: القرآن ليس بمخلوقٍ، وأثبَتَ القَدَر ورُؤية الله تعالى في القيامة، وأثبَتَ صفاتِه الواردة في الكتاب والسُّنَّة، وأنَّ صاحب الكبيرة لا يَخرُج بذلك عن الإيمان فليس بمُعتَزِليٍّ، وإن وافَقَهم في سائر مقالاتهم.

وساقَ بَقيَّة ذلك، إلى أن قال: وأمّا الكلام فيما يُوصَف الله به فمُشتَرَك بين الفِرَق الخمسة، مِن مُثبِتٍ لها ونافٍ، فرأس النُّفاة المعتَزِلة والجَهميَّة فقد بالَغوا في ذلك حتَّى كادوا يُعَطِّلونَ، ورأس المُثبِتَة مُقاتل بنُ سليمان ومَن تَبِعَه من الرَّافضَة والكَرّاميَّة،/ فإنَّهم ١٣/٣٤٧

بالَغوا في ذلك حتَّى شَبَّهوا الله تعالى بخَلْقِه، تعالى الله سبحانه عن أقوالـهم عُلوّاً كبيراً، ونَظِير هذا التَّبايُن قولُ الجَهميَّـة: إنَّ العبد لا قُدرةَ له أصلاً، وقولُ القَدَريَّـة: إنَّه يَخلُق فعل نفسه.

قلت: وقد أفرَدَ البخاريُّ خلقَ أفعالِ العباد في تَصنيفٍ، وذكر منه هنا أشياء بعد فراغِه ممَّا يَتعلَّق بالجَهميَّـة.

١- بابٌ في دعاءِ النبيِّ ﷺ أمَّتَه إلى توحيدِ الله تعالى

٣٤٨/١٣ **قوله: «بابٌ[1] في دعاء النبيّ ﷺ أمّته إلى توحيدِ الله تعالى»** المراد بتوحيدِ الله تعالى: الشَّهادة بأنَّه إله واحد، وهذا الذي يُسَمِّيه بعض غُلاة الصّوفيَّـة توحيدَ العامَّة، وقد ادَّعى طائفتان في تفسير التَّوحيد أمرَينِ اختـرَعوهما، أحدهما: تفسير المعتزِلة كما تقدَّمَ، ثانيهما: غُلاة الصُّوفيَّة، فإنَّ أكابرهم لمَّا تَكلَّموا في مسألة المحو والفَناء، وكان مُرادهم بذلك المبالَغة في الرِّضا والتَّسليم وتَفويض الأمر، بالَغَ بعضهم حتَّى ضاهَى المرجِئَة في نَفي نِسبة الفعل إلى العبد، وجَرَّ ذلك بعضَهم إلى مَعذِرة العُصاة، ثمَّ غَلا بعضُهم فعَذَرَ الكفَّار، ثمَّ غَلا بعضُهم فزَعَمَ أنَّ المراد بالتَّوحيدِ اعتقاد وحدَة الوجود، وعَظُمَ الخَطْب حتَّى ساءَ ظَنٌّ كثيرٍ من أهلِ العلم بمتقدِّميهم، وحاشاهم من ذلك، وقد قَدَّمت كلام شيخ الطَّائفة الجُنَيد، وهو في غاية الحُسن والإيجاز، وقد رَدَّ عليه بعض مَن قال بالوَحدَةِ المطلَقة، فقال: وهَل من غَيْرٍ. ولهم في ذلك كلامٌ طويل يَنبو عنه سَمعُ كلِّ مَن كان على فِطرة الإسلام، والله المستعان.

وذكر في الباب أربعة أحاديث:

٧٣٧١- حدَّثنا أبو عاصمٍ، حدَّثنا زكريَّا بنُ إسحاقَ، عن يحيى بن عبدِ الله بنِ صَيْفِيٍّ، عن أبي مَعْبَدٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ بعَثَ مُعاذاً إلى اليَمَنِ.

---

(١) كذا في الأصلين، والعبارة في (س): باب ما جاء في دعاء النبي...، وكذا في اليونينية وشرح القسطلاني بلا خلاف.

٧٣٧٢- وحدَّثني عبدُ الله بنُ أبي الأسوَدِ، حدَّثنا الفَضْلُ بنُ العلاءِ، حدَّثنا إسماعيلُ بنُ أُمَيَّةَ، عن يحيى بنِ عبدِ الله بن محمد بنِ صَيْفِيٍّ، أنَّه سَمِعَ أبا مَعْبَدٍ مولى ابنِ عبَّاسٍ يقولُ: سمعتُ ابنَ عبَّاسٍ: لمَّا بَعَثَ النبيُّ ﷺ مُعاذَ بنَ جبلٍ إلى نحوِ أهلِ اليَمَنِ قال له: «إنَّكَ تَقْدَمُ على قومٍ مِن أهلِ الكتاب، فلْيَكُنْ أوَّلَ ما تَدْعوهم إلى أنْ يوَحِّدوا الله، فإذا عَرَفوا ذلك فأخبِرْهم أنَّ الله فرَضَ عليهم خمسَ صَلَواتٍ في يومِهم ولَيلَتِهِمْ، فإذا صَلَّوْا فأخبِرْهم أنَّ الله افْتَرَضَ عليهم زكاةً في أمْوالهم، تُؤْخَذُ مِن غَنيِّهم فتُرَدُّ على فقِيرِهم، فإذا أقَرُّوا بذلك فخُذْ مِنهُم، وتَوقَّ كَرائمَ أمْوال الناسِ».

الحديث الأول: حديث معاذ بن جبل في بَعثِهِ إلى اليمن، أورَدَه من طريقَينِ: الأُولى أعلى من الثّانية، وقد أورَدَ الطَّريق العاليَـة في كتاب الزَّكاة (١٣٩٥) وساقَها هناك على لفظ أبي عاصم راويها، وذكره هناك (١٤٥٨) من وجهٍ آخر بنزولٍ.

وعبد الله بن أبي الأسوَد شيخه في هذا الباب: هو ابن محمَّد بن أبي الأسوَدُ، يُنسَب إلى جدِّه، واسمه حُميدُ بنُ الأسوَد، والفضل بن العلاء: يُكْنَى أبا العلاء، ويقال: أبو العبَّاس، وهو كوفيٌّ نَـزَلَ البصرة، وَثَّقَه عليُّ بن المَدِيني، وقال أبو حاتم الرَّازيّ: شيخٌ يُكتَب حديثه، وقال النَّسائيُّ: ليس به بأس، وقال الدّارَقُطنيُّ: كثير الوَهم. قلت: وما له في البخاريّ سوى هذا الموضع، وقد قَرَنَه بغيره ولكنَّه ساقَ المتن هنا على لفظه.

قوله: «عن أبي مَعْبَد» كذا للجميع بفتح الميم وسكون المهمَلة ثمَّ موحَّدة، وفي بعض النُّسَخ: عن أبي سعيد، وهو تصحيف، وكأنَّ الميم انفتَحَت فصارَت تُشبِه السّين.

قوله: «سمعت ابن عبَّاس: لمَّا بَعَثَ» كذا فيه بحذف: قال أو يقول، وقد جَرَت العادة بحذفِه خَطّاً، ويُقال: يُشتَـرَط النُّطق به.

قوله: «لمَّا بَعَثَ النبيُّ ﷺ مُعاذ بن جبل إلى نحو أهل اليَمَن» أي: إلى جِهَة أهل اليمن، وهذه الرِّواية تُـقَـيِّـدُ الرِّواية المطلَقة بلفظ: حين بَعَثَه إلى اليمن، فبيَّنت هذه الرِّواية أنَّ لفظ «اليمن» من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مَقامَه، أو من إطلاق العامّ وإرادة الخاصّ،

أو لكَونِ اسم الجِنس يُطلَق على بعضه كما يُطلَق على كلِّه، والرَّاجح أنَّه من حَمل المطلَق على المقيَّد كما صَرَّحَت به هذه الرِّواية، وقد تقدَّم في «باب بَعث أبي موسى ومعاذٍ إلى اليمن» في أواخر المغازي (٤٣٤١) من رواية أبي بُرْدة بن أبي موسى: وبَعَثَ كلَّ واحد منهما على مِخْلاف، قال: واليمن مِخلافان، وتقدَّم ضبْطُ المِخْلاف وشرحه هناك. ثمَّ قوله: «إلى أهل اليمن» من إطلاق الكلّ وإرادة البعض، لأنَّه إنَّما بَعَثَه إلى بعضهم لا إلى جَميعِهم، ويحتَمل أن يكون الخبر على عُمُومه في الدَّعوَى إلى الأُمور المذكورة، وإن كانت إمرة معاذ إنَّما كانت على جِهَةٍ من اليمن مخصوصَة.

قوله: «**إنَّك تَقْدَمُ على قومٍ من أهل الكتاب**» هم اليهود، وكان ابتداءُ دخول اليهوديَّة اليمن في زمن أسعَد ذي كَرِب، وهو تُبَّعٌ الأصغَر كما ذكره ابن إسحاق مُطوَّلاً في «السِّيرة»، فقامَ الإسلام وبعض أهل اليمن على اليهوديَّة، ودَخَلَ دين النَّصرانيَّة إلى اليمن بعد ذلك لمَّا غَلَبَت الحبشة على/ اليمن، وكان منهم أبرَهَة صاحبُ الفيل الذي غَزَا مكَّة وأرادَ هَدْم الكعبة، حتَّى أجلاهم عنها سَيف بنُ ذي يَزَن، كما ذكره ابن إسحاق مَبسوطاً أيضاً، ولم يَبقَ بعد ذلك باليمنِ أحد من النَّصارى أصلاً إلّا بنَجْران، وهي بين مكَّة واليمن، وبَقِيَ ببعضِ بلادها قليلٌ من اليهود. ٣٤٩/١٣

قوله: «**فلْيَكُنْ أَوَّلَ ما تَدْعوهم إلى أنْ يوَحِّدوا الله، فإذا عَرَفوا ذلك**» مضى في وسَط الزَّكاة (١٤٥٨) من طريق إسماعيل بن أُميَّة عن يحيى بن عبد الله بلفظ: «فليَكُن أوَّلَ ما تَدعوهم إليه عبادةُ الله، فإذا عَرَفوا الله»، وكذا أخرجه مسلم (١٩/ ٣١) عن الشَّيخ الذي أخرجه عنه البخاريّ.

وقد تَمسَّكَ به مَن قال: أوَّل واجبٍ المعرِفَة، كَإمام الحرمَينِ، واستَدَلَّ بأنَّه لا يَتَأتَّى الإتيانُ بشيءٍ من المأمورات على قَصْد الامتثال، ولا الانكِفافُ عن شيءٍ من المنهيّات على قَصْد الانزِجار إلّا بعد معرفة الآمِر والناهي. واعتُرِضَ عليه بأنَّ المعرِفَة لا تَتَأتَّى إلّا بالنَّظَرِ والاستدلال، وهو مُقدِّمة الواجب، فيجب، فيكون أوَّلَ واجب النَّظَر، وذهب إلى

هذا طائفةٌ كابنِ فورَك، وتُعقِّبَ بأنَّ النَّظَر ذو أجزاء يَتَرتَّب بعضها على بعض، فيكون أوَّلَ واجب جُزءٌ من النَّظَر، وهو محكيٌّ عن القاضي أبي بكر بن الطَّيِّب. وعن الأُستاذ أبي إسحاق الإسفَرايينيّ: أوَّلُ واجبٍ القَصدُ إلى النَّظَر. وجَمَعَ بعضهم بين هذه الأقوال بأنَّ مَن قال: أوَّل واجب المعرِفَة أرادَ طَلَباً وتكليفاً، ومَن قال: النَّظَر أو القَصد أرادَ امتثالاً، لأنَّه يُسَلَّم أنَّه وسيلة إلى تَحصيل المعرِفَة، فيَدُلّ ذلك على سَبْق وجوب المعرِفَة.

وقد ذَكَرت في كتاب الإيمان[1] مَن اعترَضَ على[2] هذا من أصله، وتَمسَّكَ بقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[الروم: ٣٠]، وحديثِ: «كلُّ مولود يولد على الفِطرة» فإنَّ ظاهر الآية والحديث أنَّ المعرِفَة حاصلة بأصلِ الفِطرة، وأنَّ الخروج عن ذلك يَطرَأ على الشَّخص، لقولِه عليه الصلاة والسَّلام: «فأبَواه يُهَوِّدانه ويُنَصِّرانِه»، وقد وافَقَ أبو جعفر السِّمنانيُّ ـ وهو من رُؤوس الأشاعرة ـ على هذا وقال: إنَّ هذه المسألة بَقِيَت في مَقالة الأشعَريّ من مسائل المعتَزِلة، وتَفرَّعَ عليها أنَّ الواجب على كلِّ أحدٍ معرفةُ الله بالأدلَّةِ الدّالَّة عليه، وأنَّه لا يَكفي التَّقليد في ذلك، انتهى.

وقرأت في جُزءٍ من كلام شيخ شيخنا الحافظ صلاح الدِّين العَلائيّ ما مُلخَّصه: أنَّ هذه المسألة ممَّا تَناقَضَت فيها المذاهب وتَباينَت بين مُفرِّط ومُفْرِط ومُتوَسِّط:

فالطَّرَف الأوَّل قول مَن قال: يَكفي التَّقليد المحضُ في إثبات وجود الله تعالى ونَفي الشَّريك عنه، وممَّن نُسِبَ إليه إطلاق ذلك عُبَيدُ الله بن الحسن العَنبَريّ وجماعة من الحنابلة والظّاهريَّة، ومنهم مَن بالَغَ فحَرَّمَ النَّظَر في الأدلَّة، واستَنَدَ إلى ما ثَبَتَ عن الأئمَّة الكِبار من ذَمّ الكلام، كما سيأتي بيانه.

والطَّرَف الثّاني: قول مَن وقَّفَ صِحَّة إيمان كلِّ أحدٍ على معرفة الأدلَّة من عِلم الكلام،

---

(١) عند شرح الحديث (٢٠).

(٢) تحرَّفت في (س) إلى: أعرض عن.

ونُسِبَ ذلك لأبي إسحاق الإسفراييني، وقال الغَزاليّ: أسرَفَت طائفةٌ فكَفَّروا عَوامّ المسلمين، وزَعَموا أنَّ مَن لم يَعرِف العقائد الشَّرعيَّة بالأدلَّةِ التي حَرَّروها فهو كافر، فضَيَّقوا رحمة الله الواسِعَة، وجَعَلوا الجنَّة مُختَصَّة بشِرذِمَةٍ يسيرة من المتكلِّمين. وذكر نحوه أبو المظفَّر بن السَّمعانيّ وأطالَ في الردّ على قائله، ونَقَلَ عن أكثر أئمَّة الفَتوَى أنَّهم قالوا: لا يجوز أن يُكلَّف العَوامُّ اعتقاد الأُصول بدلائلِها، لأنَّ في ذلك من المشَقَّة أشَدّ من المشَقَّة في تَعلُّم الفُروع الفقهيَّة.

وأمّا المذهَب الـمُتوسِّط فذَكَره وسأذكرُه مُلخَّصاً بعد هذا.

وقال القُرطُبيّ في «الـمُفهِم» في شرح حديث: «أبغَض الرِّجال إلى الله الألَدُّ الخَصِمُ» الذي تقدَّم شرحه في أثناء كتاب الأحكام (٧١٨٨) وهو في أوائل كتاب العلم من «صحيح مسلم» (٢٦٦٨): هذا الشَّخص الذي يُبغِضه الله هو الذي يَقصِد بخصومَتِه مُدافَعَة الحقّ، ورَدَّه بالأوجُه الفاسِدَة والشُّبَه الموهِمَة، وأشَدّ ذلك الخصومة في أُصول الدِّين، كما يَقَع لأكثر المتكلِّمينَ الـمُعرِضينَ عن الطُّرق التي أرشَدَ إليها كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ وسَلَفُ أمَّته، إلى طرقٍ مُبتَدَعَة واصطلاحات مُختَرَعَة، وقوانين جَدَليَّة،/ وأُمورٍ صِناعيَّة، مَدار أكثرها على آراء سُوفُسطائيَّة، أو مُناقضات لفظيَّة يَنشَأ بسببها على الآخِذ فيها شُبَهٌ رُبَّما يَعجِز عنها، وشُكوكٌ يَذهَب الإيمان معها، وأحسَنهم انفِصالاً عنها أجدَلُهم لا أعلَمُهم، فكَم من عالمٍ بفسادِ الشُّبهة لا يَقوَى على حَلّها، وكَم من مُنفَصِل عنها لا يُدرِك حقيقة عِلمِها. ١٣/٣٥٠

ثمَّ إنَّ هؤُلاءِ قد ارتَكَبوا أنواعاً من المحال لا يَرتَضيها البُلْه ولا الأطفال، لمَّا بَحَثوا عن تَحيُّز الجواهر والألوان والأحوال، فأخَذوا فيما أمسَكَ عنه السَّلَف الصالح من كيفيّات تَعلُّقات صفات الله تعالى وتَعديدِها واتِّحادها في نفسها، وهَل هي الذّات أو غيرها؟ وفي الكلام: هل هو مُتَّحِد أو مُنقَسِم؟ وعلى الثّاني: هل يَنقَسِم بالنَّوع أو الوصف؟ وكيف تَعلَّقَ في الأزَل بالمأمورِ مع كَونِه حادثاً؟ ثمَّ إذا انعدَمَ المأمور هل يَبقَى التَّعلُّق؟ وهل الأمر

لزيدٍ بالصلاةِ مَثلاً هو نفس الأمر لعَمرٍو بالزّكاةِ؟ إلى غير ذلك ممّا ابتَدعوه ممّا لم يَأمُر به الشّارع، وسَكَتَ عنه الصَّحابة ومَن سَلَكَ سبيلَهم، بل نَهَوا عن الخَوض فيها؛ لعِلمِهم بأنَّه بحثٌ عن كيفيَّة ما لا تُعلَم كيفيَّته بالعقل، لكَونِ العقول لها حَدٌّ تَقِف عنده، ولا فرق بين البحث عن كيفيَّة الذّات وكيفيَّة الصِّفات.

ومَن تَوقَّفَ في هذا فليَعلَم أنَّه إذا كان حُجِبَ عن كيفيَّة نفسه مع وجودها، وعن كيفيَّة إدراك ما يُدرَك به، فهو عن إدراك غيره أعجَز، وغاية عِلم العالم أن يَقطَع بوجودِ فاعلٍ لهذه المصنوعات مُنزَّهٍ عن الشَّبيه، مُقدَّسٍ عن النَّظير، مُتَّصِفٍ بصفات الكمال، ثمَّ متى ثَبَتَ النَّقل عنه بشيءٍ من أوصافه وأسمائه قَبِلناه واعتَقَدناه وسَكَتنا عمَّا عَداه، كما هو طريق السَّلَف، وما عَداه لا يَأمَن صاحبه من الزَّلَل.

ويكفي في الرَّدع عن الخوض في طرق المتكلِّمينَ ما ثَبَتَ عن الأئمَّة المتقدِّمينَ كعُمر بن عبد العزيز ومالك بن أنَس والشافعيّ، وقد قَطَعَ بعض الأئمَّة بأنَّ الصَّحابة لم يَخوضوا في الجَوهَر والعَرَض وما يَتعلَّق بذلك من مباحث المتكلِّمين، فمَن رَغِبَ عن طريقهم فكَفاه ضلالاً، قال: وأفضَى الكلام بكثيرٍ من أهله إلى الشكّ، وببعضِهم إلى الإلحاد، وببعضِهم إلى التَّهاوُن بوَظائف العبادات، وسبب ذلك إعراضُهم عن نُصوص الشّارع، وتَطَلُّبُهم حَقائقَ الأُمور من غيره، وليس في قوَّة العقل ما يُدرِك ما في نُصوص الشّارع من الحِكَم التي استَأثَرَ بها، وقد رَجَعَ كثيرٌ من أئمَّتهم عن طريقهم، حتَّى جاءَ عن إمام الحرمَينِ أنَّه قال: رَكِبتُ البحر الأعظم، وغُصتُ في كلِّ شيءٍ نَهَى عنه أهل العلم في طَلَب الحقّ فِراراً من التَّقليد، والآن فقد رَجَعتُ واعتَقَدت مَذهَب السَّلَف. هذا كلامه أو معناه، وعنه أنَّه قال عند موته: يا أصحابَنا لا تَشتَغِلوا بالكلام، فلو عَرَفتُ أنَّه يَبلُغ بي ما بَلَغتُ ما تَشاغَلتُ به. إلى أن قال القُرطُبيّ: ولو لم يكن في الكلام إلّا مسألتان هما من مَبادِئه لكانَ حقيقاً بالذَّمّ: إحداهما: قول بعضهم: إنَّ أوَّل واجبٍ الشكّ، إذ هو اللّازِم عن وجوب النَّظَر أو القَصد إلى النَّظَر، وإليه أشارَ الإمام بقوله: رَكِبت البحر. ثانيَتهما: قول جماعة منهم: إنَّ

مَن لم يَعرِف الله بالطُّرقِ التي رَتَّبوها والأبحاث التي حَرَّروها لم يَصِحّ إيمانه، حتَّى لقد أورَدَ على بعضهم أنَّ هذا يَلزَم منه تكفيرُ أبيك وأسلافك وجيرانك، فقال: لا تُشَنِّع عليَّ بكَثْرةِ أهل النار، قال: وقد رَدَّ بعض مَن لم يَقُل بهما على مَن قال بهما بطريقٍ من الردّ النَّظَريّ، وهو خَطَأ منه، فإنَّ القائل بالمسألتَين كافرٌ شَرعاً؛ لجَعلِه الشكَّ في الله واجباً، ومُعظَمَ المسلمينَ كفَّاراً، حتَّى يَدخُل في عُمُوم كلامه السَّلَفُ الصالح من الصَّحابة والتّابعين، وهذا معلوم الفساد من الدّين بالضَّرورة، وإلّا فلا يُوجَد في الشَّرعيّات ضَروريّ. وخَتَمَ القُرطُبيّ كلامه بالاعتذار عن إطالة النَّفَس في هذا الموضع، لما شاعَ بين الناس من هذه البِدعَة حتَّى اغتَرَّ بها كثيرٌ من الأغمار، فوَجَبَ بَذل النَّصيحة، والله يَهدي مَن يشاء، انتهى.

وقال الآمِديُّ في «أبكار الأفكار»: ذهب أبو هاشم من المعتَزِلة إلى أنَّ مَن لا يَعرِف الله بالدَّليلِ فهو كافر، لأنَّ ضِدَّ المعرِفَة النَّكِرة،/ والنَّكِرةُ كُفر، قال: وأصحابنا مُجمِعونَ على خِلَافه، وإنَّما اختلَفوا فيما إذا كان الاعتقاد موافقاً لكن عن غير دليل، فمنهم مَن قال: إنَّ صاحبه مُؤمِن عاصٍ بتركِ النَّظَر الواجب، ومنهم مَن اكتَفَى بمُجرَّدِ الاعتقاد الموافق وإن لم يكن عن دليل، وسَمّاه عِلماً، وعلى هذا فلا يَلزَم من حصول المعرِفَة بهذا الطَّريق وجوبُ النَّظَر. ٣٥١/١٣

وقال غيره: مَن مَنَعَ التَّقليد وأوجَبَ الاستدلال لم يُرِد التعمُّق في طريق المتكلِّمين، بل اكتَفَى بما لا يَخلو عنه مَن نَشَأ بين المسلمينَ من الاستدلال بالمصنوع على الصّانع، وغايته أنَّه يَحصُل في الذِّهن مُقدِّماتٌ ضَروريَّة تَتألَّف تَألُّفاً صحيحاً وتُنتِج العلم، لكنَّه لو سُئِلَ كيف حَصَلَ له ذلك ما اهتَدَى للتَّعبيرِ به.

وقيل: الأصل في هذا كلّه المنع من التَّقليد في أُصول الدّين.

وقد انفصَلَ بعض الأئمَّة عن ذلك بأنَّ المراد بالتَّقليدِ: أخذُ قول الغير بغيرِ حُجَّة، ومَن قامت عليه حُجَّة بثُبوتِ النبوَّة حتَّى حَصَلَ له القَطع بها، فمهما سَمِعَه من النبيّ ﷺ كان

مقطوعاً عنده بصِدقِهِ، فإذا اعتقَدَه لم يكن مُقلِّداً، لأنَّه لم يَأخُذ بقولِ غيره بغيرِ حُجَّة، وهذا مُستَنَد السَّلَف قاطِبةً في الأخذ بما ثَبَتَ عندهم من آيات القرآن وأحاديث النبيّ ﷺ فيما يَتعلَّق بهذا الباب، فآمَنوا بالمحكَم من ذلك وفوَّضوا أمر الـمُتَشابِه منه إلى ربّهم، وإنَّما قال مَن قال: إنَّ مَذهَب الخَلَف أحكَم بالنِّسبةِ إلى الردِّ على مَن لم يُثبِت النبوَّة، فيحتاج مَن يريد رُجوعَه إلى الحقّ أن يُقيم عليه الأدلَّة إلى أن يُذعِن فيَسْلَم، أو يُعاند فيَهلِك، بخِلَاف المؤمن فإنَّه لا يحتاج في أصل إيمانه إلى ذلك، وليس سبب الأوَّل إلّا جَعل الأصل عَدَم الإيمان، فلَزِمَ إيجاب النَّظَر المؤَدّي إلى المعرِفَة، وإلّا فطريق السَّلَف أسهَل من هذا، كما تقدَّم إيضاحه من الرُّجوع إلى ما دَلَّت عليه النُّصوص حتَّى يحتاج إلى ما ذُكر من إقامة الحُجَّة على مَن ليس بمُؤمِنٍ، فاختَلَطَ الأمر على مَن اشتَرَطَ ذلك، والله المستعان.

واحتَجَّ بعض مَن أوجَبَ الاستدلال باتِّفاقهم على ذَمّ التَّقليد، وذَكَروا الآيات والأحاديث الواردة في ذَمّ التَّقليد، وبأنَّ كلّ أحدٍ قَبْل الاستدلال لا يَدري أيَّ الأمرَينِ هو الهُدى، وبأنَّ كلّ ما لا يَصِحّ إلّا بالدَّليلِ فهو دَعوَى لا يُعمَل بها، وبأنَّ العلم: اعتقادُ الشيء على ما هو عليه عن[1] ضَرورةٍ أو استدلال، وكلّ ما لم يكن عِلماً فهو جَهل، ومَن لم يكن عالماً فهو ضالٌّ.

والجواب عن الأوَّل أنَّ المذموم من التَّقليد أخذُ قول الغير بغيرِ حُجَّة، وهذا ليس منه حُكمُ رسول الله ﷺ، فإنَّ الله أوجَبَ اتِّباعه في كلّ ما يقول، وليس العملُ فيما أمَرَ به أو نَهى عنه داخلاً تحت التَّقليد المذموم اتِّفاقاً، وأمّا مَن دونه فمَن اتَّبَعَه في قولٍ قاله واعتَقَدَ أنَّه لو لم يَقُله لم يَقُل هو به، فهو المقلِّد المذموم، بخِلَاف ما لو اعتَقَدَ ذلك في خَبَرِ الله ورسوله فإنَّه يكونُ ممدوحاً.

وأمّا احتجاجهم بأنَّ أحداً لا يَدري قبل الاستدلال أيَّ الأمرَينِ هو الهُدَى فليس بمُسَلَّمٍ، بل من الناس مَن تَطمَئِنّ نفسه ويَنشَرِح صَدرهُ للإسلام من أوَّلِ وهلة، ومنهم مَن

(١) تحرَّفت في (س) إلى: من.

يَتوقَّف على الاستدلال، فالذي ذَكَروه هم أهل الشِّقّ الثّاني، فيجب عليه النَّظَر ليَقيَ نفسه النار؛ لقولِه تعالى: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا﴾ [التحريم: ٦]، ويجب على كلّ مَن استَرشَدَه أن يُرشِده ويُبَرهِن له الحقّ، وعلى هذا مضى السَّلَف الصالح مِن عَهْد النبيّ ﷺ وبعده. وأمّا مَن استَقرَّت نفسه إلى تصديق الرَّسول، ولم تُنازِعه نفسه إلى طَلَب دليلٍ؛ توفيقاً من الله وتيسيراً، فهم الذينَ قال الله في حَقِّهم: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ الآية [الحجرات: ٧]، وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ﴾ الآية [الأنعام: ١٢٥]، وليس هؤُلاءِ مُقَلِّدينَ لآبائهم ولا لرُؤَسائهم، لأنَّهم لو كَفَرَ آباؤُهم أو رُؤَساؤُهم لم يُتابعوهُم، بل يَجِدونَ النُّفرة عن كلِّ مَن سَمِعوا عنه ما يُخالِف الشَّريعة.

وأمّا الآيات والأحاديث فإنَّما وَرَدَت في حَقِّ الكفَّار الذينَ اتَّبعوا مَن نُهوا عن اتِّباعه، وتَركوا اتِّباع مَن أُمِروا باتِّباعِه، وإنَّما كَلَّفَهم الله الإتيانَ ببُرهانٍ على دَعْواهم بخِلَاف المؤمنينَ، فلم يَرِد قَطُّ أنَّه أسقَطَ اتِّباعهم حتَّى يأتوا/ بالبُرهان، وكلّ مَن خالَفَ الله ورسوله فلا بُرهان له أصلاً، وإنَّما كلِّفَ الإتيان بالبُرهان تَبكيتاً وتَعجيزاً، وأمّا مَن اتَّبَعَ الرَّسول فيما جاءَ به فقد اتَّبَعَ الحقّ الذي أُمِرَ به وقامت البراهين على صِحَّته، سواء عَلِم هو بتوجيه ذلك البُرهان أم لا. وقول مَن قال منهم: إنَّ الله ذَكَرَ الاستدلال وأمَرَ به، مُسَلَّمٌ، لكن هو فعلٌ حسنٌ مندوبٌ لكلِّ مَن أطاقَه، وواجبٌ على كلّ مَن لم تَسكُن نفسه إلى التَّصديق، كما تقدَّم تقريره، وبالله التَّوفيق.

٣٥٢/١٣

وقال غيره: قول مَن قال: طريقةُ السَّلَف أسلَمُ وطريقة الخَلَف أحكَم، ليس بمُستَقيم، لأنَّه ظنَّ أنَّ طريقة السَّلَف مُجرَّد الإيمان بألفاظِ القرآن والحديث من غير فِقهٍ في ذلك، وأنَّ طريقة الخَلَف هي استخراج معاني النُّصوص المصروفة عن حَقائقِها بأنواع المجازات، فجَمَعَ هذا القائل بين الجهل بطريقةِ السَّلَف والدَّعوَى في طريقة الخَلَف، وليس الأمر كما ظنَّ، بل السَّلَف في غاية المعرِفَة بما يَلِيق بالله تعالى، وفي غاية التَّعظيم له والخُضوع لأمرِه والتَّسليم لمُرادِه، وليس مَن سَلَكَ طريق الخَلَف واثِقاً بأنَّ الذي يَتأوَّله

هو المراد، ولا يُمكِنه القَطع بصِحَّةِ تأويله.

وأمّا قولهم في العلم فزادوا في التَّعريف: «عن ضَرورةٍ أو استدلال»، وتعريفُ العلم انتهى عند قوله: «عليه»، فإن أبَوا إلّا الزّيادة فليُزَدْ: «أو[1] عن تيسير الله له ذلك وخَلْقِه ذلك المعتقَد في قلبه»، وإلّا فالذي زادوه هو محلّ النِّزاع فلا دلالة فيه، وبالله التَّوفيق.

وقال أبو المظفَّر بن السَّمعانيّ: تَعقَّب بعضُ أهل الكلام قولَ مَن قال: إنَّ السَّلَف من الصَّحابة والتّابعينَ لم يَعتَنوا بإيرادِ دلائل العقل في التَّوحيد، فإنَّهم لم يَشتَغِلوا بالتفريعات[2] في أحكام الحوادث، وقد قَبِلَ الفُقَهاء ذلك واستَحسَنوه فدَوَّنوه في كُتُبهم، فكذلك عِلم الكلام، ويَمتازُ عِلمُ الكلام بأنَّه يَتَضَمَّنُ الردّ على المُلحِدينَ وأهل الأهواء، وبه تَزول الشُّبهة عن أهل الزَّيغ ويَثبُت اليقين لأهلِ الحقّ، وقد علم الكلُّ أنَّ الكتاب لم تُعلَم حقيّته، والنبيّ لم يَثبُت صِدقه إلّا بأدلَّةِ العقل.

وأجابَ: أمّا أوّلاً فإنَّ الشّارع والسَّلَف الصالح نَهَوا عن الابتداع وأمروا بالاتِّباع، وصَحَّ عن السَّلَف أنَّهم نَهَوا عن عِلمْ الكلام وعَدّوه ذَريعة للشَّكِّ والارتياب. وأمّا الفُروع فلم يَثبُت عن أحدٍ منهم النَّهيُ عنها، إلّا مَن تَرَكَ النَّصّ الصَّحيح وقَدَّمَ عليه القياس، وأمّا مَن اتَّبَعَ النَّصّ وقاسَ عليه فلا يُحفَظ عن أحدٍ من أئمَّة السَّلَف إنكارُ ذلك، لأنَّ الحوادث في المعامَلات لا تَنقَضي، وبالناسِ حاجة إلى معرفة الحُكم، فمن ثَمَّ تَوارَدوا على استحباب الاشتغال بذلك، بخِلَاف عِلم الكلام.

وأمّا ثانياً: فإنَّ الدِّين كَمُلَ؛ لقولِه تعالى: ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ ﴾ [المائدة: ٣]، فإذا كان أكمَلَه وأتـمَّه، وتَلَقّاه الصَّحابة عن النبيّ ﷺ، واعتَقَدَه مَن تَلَقّى عنهم واطمَأنَّت به نفوسُهم، فأيُّ حاجةٍ بهم إلى تحكيم العقول والرُّجوع إلى قضاياها وجَعلِها أصلاً؟ والنُّصوصُ الصَّحيحة الصَّريحة تُعرَض عليها، فتارة يُعمَل بمضمونها وتارة تُحرَّف عن مواضِعها لتوافق

---

(١) تحرَّفت في (ع) و(س) إلى: فليزداوا، وهو خطأ، والصواب ما أثبتنا من (أ) وهو الأليق بسياق الكلام.

(٢) تحرَّفت في (ع) و(س) إلى: بالتعريفات.

العقول، وإذا كان الدِّين قد كَمُلَ فلا تكونُ الزّيادة فيه إلّا نُقصاناً في المعنى، مِثل زيادةِ أُصبُعٍ في اليد، فإنَّها تُنقِص قيمة العبد الذي يَقَع به ذلك.

وقد تَوسَّطَ بعض المتكلِّمينَ فقال: لا يَكفي التَّقليد، بل لا بدَّ من دليلٍ يَنشَرِح به الصَّدر، وتَحصُل به الطُّمَأنينَة العلميَّة، ولا يُشتَرَط أن يكون بطريق الصِّناعة الكلاميَّة، بل يَكفي في حَقِّ كلِّ أحدٍ بحَسَب ما يَقتَضيه فهمُه. انتهى، والذي تقدَّم ذِكره من تَقليد النُّصوص كان في هذا القَدْر.

وقال بعضهم: المطلوب من كلِّ أحدٍ التَّصديقُ الجَزميّ الذي لا رَيب معه بوجودِ الله تعالى والإيمان برُسُلِه وبما جاؤوا به، كيفما حَصَلَ وبأيِّ طريق إليه يُوصِل، ولو كان عن تَقليدٍ مَحضٍ إذا سَلِمَ من التَّزلزُل. قال القُرطُبيّ: هذا الذي عليه أئمَّة الفَتوَى ومَن قبلهم من أئمَّة السَّلَف. واحتَجَّ بعضهم بما تقدَّم من القول في أصلِ الفِطرة، وبما تَواتَرَ عن النبيِّ ﷺ ثمَّ الصَّحابة أنَّهم حَكَموا بإسلام مَن أسلَمَ من جُفاة العرب ممَّن كان يَعبُد الأوثان، فقَبِلوا منهم الإقرار بالشَّهادتَين، والتزام أحكام الإسلام/ من غير إلزامٍ بتَعلُّمِ الأدلَّة، وإن كان كثيرٌ منهم إنَّما أسلَمَ لوجودِ دليلٍ ما، فأسلَمَ بسببِ وُضوحِه له، فالكثير منهم قد أسلَموا طَوعاً من غير تَقدُّم استدلال، بل بمُجرَّدِ ما كان عندهم من أخبار أهل الكتاب بأنَّ نبيّاً سيُبعَثُ ويَنتَصِر على مَن خالَفَه، فلمَّا ظَهَرَت لهم العلامات في محمَّدٍ ﷺ بادَروا إلى الإسلام، وصَدَّقوه في كلِّ شيءٍ قاله ودَعاهم إليه من الصلاة والزَّكاة وغيرهما، وكثيرٌ منهم كان يُؤذَن له في الرُّجوع إلى مَعاشِه من رِعاية الغنم وغيرها، وكانت أنوار النبوَّة وبَركاتها تَشمَلهم، فلا يزالونَ يَزدادونَ إيماناً ويقيناً. ٣٥٣/١٣

وقال أبو المظفَّر بنُ السَّمعانيّ أيضاً ما مُلخَّصه: إنَّ العقل لا يوجِب شيئاً ولا يُحرِّم شيئاً، ولا حَظَّ له في شيءٍ من ذلك، ولو لم يَرِد الشَّرع بحُكمٍ ما وَجَبَ على أحدٍ شيءٌ، لقولِه تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقولِه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] وغير ذلك من الآيات، فمَن زَعَمَ أنَّ دعوة رُسُل الله

عليهم الصلاة والسَّلام إنَّما كانت لبيان الفُروع، لَزِمَه أن يجعل العقل هو الدّاعي إلى الله دونِ الرَّسول، ويَلزَمه أن وجود الرَّسول وعَدمَه بالنِّسبةِ إلى الدُّعاء إلى الله سواء، وكَفَى بهذا ضلالاً، ونحنُ لا نُنكِر أنَّ العقل يُرشِد إلى التَّوحيد، وإنَّما نُنكِر أنَّه يَستَقِلُّ بإيجابِ ذلك حتَّى لا يَصِحَّ إسلامٌ إلّا بطريقِه، مع قَطع النَّظَر عن السَّمْعيّات، لكَونِ ذلك خِلَاف ما دَلَّت عليه آيات الكتاب والأحاديث الصَّحيحة التي تَواتَرَت ولو بالطَّريق المعنَويّ، ولو كان كما يقول أولئكَ لَبَطَلَت السَّمعيّات التي لا مَجالَ للعقلِ فيها أو أكثرُها، بل يجب الإيمان بما ثَبَتَ من السَّمعيّات، فإن عَقَلناه فبِتوفيق الله وإلّا اكتَفَينا باعتقاد حقِّيَّتِه على وَفْق مُراد الله سبحانه وتعالى، انتهى.

ويُؤيِّد كلامَه ما أخرجه أبو داود (٤٨٧) عن ابنِ عبَّاس: أنَّ رجلاً قال لرسولِ الله ﷺ: أنشُدُكَ اللهَ، آلله أرسَلَك أن نَشهَد أن لا إله إلّا الله وأن نَدَع اللّاتَ والعُزَّى؟ قال: «نَعَم» فأسلَمَ، وأصله في «الصحيحين» في قصَّة ضِمام بن ثَعلَبة[1]، وفي حديث عَمرو بن عَبسَة عند مسلم (٨٣٢): أنَّه أتَى النبيّ ﷺ، فقلت: ما أنتَ؟ قال: «نبيّ الله». قلت: آلله أرسَلَك؟ قال: «نَعَم». قلت: بأيِّ شيء؟ قال: «أُوَحِّد الله لا أُشرِك به شيئاً...» الحديث، وفي حديث أُسامة بن زيد في قصَّة قتله الذي قال: لا إله إلّا الله فأنكرَ عليه النبيّ ﷺ، وحديث المِقداد في معناه، وقد تقدَّما في كتاب الدّيات (٦٨٧٢و٦٨٦٥)، وفي كتب النبيّ ﷺ إلى هِرَقل وكِسرَى وغيرهما من الملوك يَدعُوهم إلى التَّوحيد[2]، إلى غير ذلك من الأخبار المتواترة التَّواتُر المعنَويّ الدّالّة على أنَّه ﷺ لم يَزِد في دعائه المشركينَ على أن يُؤمِنوا بالله وحده ويُصدِّقوه فيما جاءَ به عنه، فمَن فعل ذلك قَبِلَ منه، سواء كان إذعانه عن تَقَدُّم نَظَر أم لا، ومَن تَوقَّفَ منهم نَبَّهه حينَئذٍ على النَّظَر، أو أقامَ عليه الحُجَّة إلى أن يُذعِن أو يَستَمِرّ على عِناده.

---

(١) البخاري (٦٣)، ومسلم (١٢) من حديث أنس بن مالك. وفي الباب عن غير واحد من الصحابة في «الصحيحين» وغيرهما.

(٢) انظر (٧) و(٦٤).

وقال البَيهَقيُّ في كتاب «الاعتقاد»: سَلَكَ بعض أئمَّتنا في إثبات الصّانع وحُدوثِ العالَمِ طريقَ الاستدلال بمُعجِزات الرِّسالة، فإنَّها أصلٌ في وجوب قَبُول ما دَعَا إليه النبيُّ ﷺ، وعلى هذا الوجه وَقَعَ إيمان الذينَ استَجابوا للرُّسُل، ثمَّ ذكر[1] قصَّة النَّجاشيّ وقولَ جعفر ابن أبي طالبٍ له: بَعَثَ الله إلينا رسولاً نَعرِف صِدقه فدَعانا إلى الله وتلا علينا تنزيلاً من الله لا يُشبِهه شيءٌ، فصَدَّقناه وعَرَفنا أنَّ الذي جاءَ به الحقّ... الحديث بطولِه، وقد أخرجه ابنِ خُزَيمةَ في كتاب الزَّكاة من «صحيحه» (٢٢٦٠) من رواية ابنِ إسحاق، وحالُه معروفة، وحديثُهُ في درجة الحسن، قال البَيهَقيُّ: فاستَدَلّوا بإعجازِ القرآن على صِدق النبيّ، فآمنوا بما جاءَ به من إثبات الصّانع ووَحدانيَّته وحُدوثِ العالَم، وغير ذلك ممَّا جاءَ به الرَّسول ﷺ في القرآن وغيره، واكتِفاءُ غالبِ مَن أسلَمَ بمِثلِ ذلك مشهورٌ في الأخبار، فوَجَبَ تصديقه في كلِّ شيءٍ ثَبَتَ عنه بطريق السَّمع، ولا يكونُ ذلك تَقليداً، بل هو اتِّباع، والله أعلم.

٣٥٤/١٣ وقد استَدَلَّ مَن اشتَرَطَ النَّظَر بالآيات والأحاديث الواردة/ في ذلك، ولا حُجَّة فيها، لأنَّ مَن لم يَشتَرِط النَّظَر لم يُنكِر أصلَ النَّظَر، وإنَّما أنكَرَ تَوَقُّف الإيمان على وجود النَّظَر بالطُّرقِ الكلاميَّة، إذ لا يَلزَم من التَّرغيب في النَّظَر جَعله شرطاً.

واستَدَلَّ بعضهم بأنَّ التَّقليد لا يُفيد العلم، إذ لو أفادَه لكانَ العِلمُ حاصلاً لمن قَلَّدَ في قِدَم العالَم، ولمن قَلَّدَ في حُدوثه، وهو مُحالٌ؛ لإفضائه إلى الجمع بين النَّقيضَين، وهذا إنَّما يَتأتَّى في تَقليد غير النبيّ ﷺ، وأمّا تَقليدُه ﷺ فيما أخبَرَ به عن رَبِّه فلا يتناقَض أصلاً، واعتَذَرَ بعضُهم عن اكتِفاء النبيِّ ﷺ والصَّحابة بإسلام مَن أسلَمَ من الأعراب من غير نَظَر، بأنَّ ذلك كان لضَرورةِ المبادِئ، وأمّا بعد تَقرُّر الإسلام وشُهرَته فيجب العمل بالأدلَّةِ، ولا يَخفَى ضَعف هذا الاعتذار، والعَجَب أنَّ مَن اشتَرَطَ ذلك من أهل الكلام يُنكِرونَ التَّقليدَ وهم أوَّل داعٍ إليه، حتَّى استَقرَّ في الأذهان أنَّ مَن أنكَرَ قاعِدةً من القواعد

(١) صفحة ٤٦.

التي أصَّلوها فهو مُبتَدِع، ولو لم يَفهَمها ولم يَعرِف مَأخَذها، وهذا هو مَحضُ التَّقليد، فآلَ أمرهم إلى تكفير مَن قَلَّدَ الرَّسول عليه الصلاة والسلام في معرفة الله تعالى، والقولِ بإيمان مَن قَلَّدَهم، وكَفَى بهذا ضلالاً، وما مَثَلُهم إلّا كما قال بعض السَّلَف: إنَّهم كمَثَلِ قوم كانوا سَفراً، فوَقَعوا في فَلَاةٍ ليس فيها ما يقوم به البَدَن من المأكول والمشروب، ورَأوا فيها طرقاً شَتَّى، فانقَسَموا قِسمَينِ: فقِسمٌ وجَدوا مَن قال لهم: أنا عارفٌ بهذه الطُّرق، وطريق النَّجاة منها واحدة، فاتَّبِعوني فيها تَنجُوا، فتَبِعوه فنَجَوْا، وتَخَلَّفَت عنه طائفة فأقاموا إلى أن وَقَفوا على أمارةٍ ظَهَرَ لهم أنَّ في العمل بها النَّجاة، فعَمِلوا بها فنَجَوا، وقسم هَجَموا بغيرِ مُرشِد ولا أمارةٍ فهَلَكوا، فليست نَجاةُ مَن اتَّبَعَ المُرشِد بدون نجاة مَن أخَذَ بالأمارةِ، إن لم تكن أَولى منها.

ونَقَلتُ من جُزء الحافظ صلاح الدّين العَلائيّ يُمكِن أن يُفَصَّل، فيُقال: مَن لا أهليَّة له لفَهمِ شيءٍ من الأدلَّة أصلاً وحَصَلَ له اليقين التّامّ بالمطلوبِ، إمّا بنَشأتِه على ذلك أو لنورٍ يَقذِفه الله في قلبه، فإنَّه يُكتَفَى منه بذلك، ومَن فيه أهليَّةٌ لفَهْم الأدلَّة لم يُكتَفَ منه إلّا بالإيمان عن دليل، ومع ذلك فدليل كلِّ أحدٍ بحَسَبِه، وتكفي الأدلَّة المجمَلة التي تَحصُل بأدنَى نَظَر، ومَن حَصَلَت عنده شُبهَةٌ وَجَبَ عليه التَّعَلُّم إلى أن تَزول عنه، قال: فبِهذا يَحصُل الجمع بين كلام الطّائفة المتوسِّطة. وأمّا مَن غَلَا فقال: لا يَكفي إيمان المقلِّد، فلا يُلتَفَت إليه، لما يَلزَم منه من القول بعَدَمِ إيمان أكثرِ المسلمين، وكذا مَن غَلا أيضاً فقال: لا يجوز النَّظَر في الأدلَّة، لـما يَلزَم منه من أنَّ أكابر السَّلَف لم يكونوا من أهل النَّظَر، انتهى مُلخَّصاً.

واستُدِلَّ بقوله: «فإذا عَرَفوا الله» بأنَّ معرفة الله بحقيقةِ كُنهِه مُمكِنة للبَشَر، فإن كان ذلك مُقيَّداً بما عَرَّفَ به نفسه من وجودِه وصفاته اللّائقة من العِلْم والقُدرة والإرادة مَثَلاً، وتنزيهِه عن كلِّ نَقِيصةٍ كالحَدَث[1] فلا بأس به، فأمّا ما عَدَا ذلك فإنَّه غير معلوم للبَشَرِ،

(١) في (س): كالحدوث، والمثبت من الأصلين.

وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فإذا حُمِلَ قوله: «فإذا عَرَفوا الله» على ذلك كان واضحاً، مع أنَّ الاحتجاج به يَتوقَّف على الجَزم بأنَّه ﷺ نَطَقَ بهذه اللَّفظَة، وفيه نَظَر، لأنَّ القصَّة واحدة ورواة هذا الحديث اختَلَفوا: هل وَرَدَ الحديث بهذا اللَّفظ أو بغيرِه؟ فلم يَقُل ﷺ إلّا بلفظٍ منها، ومع احتمال أن يكون هذا اللَّفظ من تَصرُّف الرُّواة لا يَتِمّ الاستدلال، وقد بيَّنتُ في أواخر كتاب الزَّكاة (١٤٩٦) أنَّ الأكثر رَوَوه بلفظ: «فادعُهم إلى شهادة أن لا إله إلّا الله وأنَّ محمَّداً رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك»، ومنهم مَن رواه بلفظ: «فادعُهم إلى أن يوَحِّدوا الله، فإذا عَرَفوا ذلك»، ومنهم مَن رواه بلفظ: «فادعُهم إلى عبادة الله، فإذا عَرَفوا الله» ووجه الجمع بينها أنَّ المراد بالعبادة: التَّوحيد، والمراد بالتَّوحيد: الإقرار بالشَّهادتَين، والإشارة بقوله: «ذلك» إلى التَّوحيد، وقولِه: «فإذا عَرَفوا الله» أي: عَرَفوا توحيد الله، والمراد بالمعرِفَةِ: الإقرار والطَّواعية، فبِذلك يُجمَع بين هذه الألفاظ الـمُختَلِفَة في القصَّة الواحدة، وبالله التَّوفيق.

٣٥٥/١٣ وفي حديث ابنِ عبَّاس من الفوائد غير ما تقدَّم: الاقتصارُ في الحُكم بإسلام/ الكافر إذا أقَرَّ بالشَّهادتَين، فإنَّ من لازِمِ الإيمان بالله ورسولِهِ التَّصديقَ بكلِّ ما ثَبَتَ عنهما والتِزامَ ذلك، فيَحصُل ذلك لمن صَدَّقَ بالشَّهادتَين. وأمّا ما وَقَعَ من بعض المبتَدِعَة من إنكار شيءٍ من ذلك فلا يَقدَح في صِحَّة الحُكم الظّاهر، لأنَّه إن كان مع تأويلٍ فظاهر، وإن كان عِناداً قَدَحَ في صِحَّة الإسلام، فيُعامَل بما يَثبُتُ[1] عليه من ذلك كَإجراءِ أحكام المرتَدّ وغير ذلك.

وفيه قَبُولُ خبرِ الواحد ووجوبُ العمل به، وتُعقِّبَ بأنَّ مِثل خبرِ معاذ حَفَّته قَرِينة أنَّه في زمن نزول الوحي فلا يَستَوي مع سائر أخبار الآحاد، وقد مضى في «بابِ إجازة خَبَرِ الواحد»[2] ما يُغْني عن إعادته.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: يترتب.

(٢) أول باب من كتاب أخبار الآحاد، ج٢٣/ ٤٥٥.

وفيه أنَّ الكافر إذا صَدَّقَ بشيءٍ من أركان الإسلام كالصلاةِ مَثَلاً يصير بذلك مسلماً، وبالَغَ مَن قال: كلُّ شيءٍ يُكفَّر به المسلم إذا جَحَدَه، يصير الكافر به مسلماً إذا اعتَقَدَه، والأوَّل أرجَحُ كما جَزَمَ به الجمهور، وهذا في الاعتقاد، أمّا الفعل كما لو صَلَّى فلا يُحكَم بإسلامه، وهو أولى بالمنع، لأنَّ الفعل لا عُمومَ له، فيَدخُله احتمال العَبَث والاستهزاء.

وفيه وجوب أخذِ الزَّكاة ممَّن وجَبَت عليه، ويُقهَر المُمتَنِع على بَذلها ولو لم يكن جاحداً، فإن كان مع امتناعه ذا شَوكَة قوتِلَ، وإلّا فإن أمكَنَ تَعزيرُه على الامتناع عُزِّرَ بما يَلِيق به، وقد وَرَدَ في تَعزيره بالمالِ حديثُ بَهز بن حَكِيم عن أبيه عن جَدِّه مرفوعاً، ولفظه: «ومَن مَنَعَها -يعني الزَّكاة- فإنّا آخِذوها، وشَطرَ مالِه عَزمَةً من عَزَمات رَبِّنا» الحديث، أخرجه أبو داود (١٥٧٥) والنَّسائيُّ (٢٤٤٤ و ٢٤٤٩)، وصَحَّحَه ابنُ خُزَيمةَ (٢٢٦٦) والحاكم (١/ ٣٩٧-٣٩٨). وأمّا ابنُ حِبّان فقال في ترجمة بَهز بن حَكيم: لولا هذا الحديث لَأدخَلته في كتاب «الثِّقات»، وأجابَ مَن صَحَّحَه ولم يَعمَل به بأنَّ الحُكم الذي دَلَّ عليه منسوخ، وأنَّ الأمر كان أوَّلاً كذلك ثمَّ نُسِخَ، وضَعَّفَ النَّوويُّ هذا الجواب من جِهَة أنَّ العُقوبة بالمالِ لا تُعرَف أوَّلاً حتَّى يَتِمّ دَعوَى النَّسخ، ولأنَّ النَّسخ لا يَثبُت إلّا بشرطِه كَمعرفة التّاريخ ولا يُعرَف ذلك. واعتَمَدَ النَّوويُّ ما أشارَ إليه ابنُ حِبّان من تضعيف بَهزٍ، وليس بجَيِّدٍ، لأنَّه موَثَّق عند الجمهور، حتَّى قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن مَعِين: بَهز بن حَكيم عن أبيه عن جَدِّه صحيح إذا كان دونَ بَهزٍ ثقةً. وقال التِّرمذيّ: تَكلَّمَ فيه شُعْبة وهو ثقة عند أهل الحديث. وقد حَسَّنَ له التِّرمذيّ عِدَّة أحاديث، واحتَجَّ به أحمدُ وإسحاق والبخاريّ خارجَ «الصَّحيح»، وعَلَّقَ له في «الصَّحيح»[1]، وقال أبو عُبيد الآجُرّيّ عن أبي داود: وهو عندي حُجَّةٌ لا عند الشافعيّ، فإن اعتَمَدَ مَن قَلَّدَ الشافعيَّ على هذا كَفاه. ويُؤيِّده إطباق فُقَهاء الأمصار على ترك العمل به، فدَلَّ على أنَّ له مُعارضاً راجحاً، وقول مَن قال بمُقتَضاه يُعَدّ في نُدرة المخالِف.

---

(١) بين يدي الحديث (٢٧٨).

وقد دَلَّ خبر الباب أيضاً على أنَّ الذي يَقبِض الزَّكاة الإمام أو مَن أقامَه لذلك، وقد أطبَقَ الفُقَهاء بعد ذلك على أنَّ لأربابِ الأموال الباطنَة مُباشَرةَ الإخراج، وشَذَّ مَن قال بوجوبِ الدَّفع إلى الإمام، وهو روايةٌ عن مالك، وفي القديم للشّافعيِّ نحوَه على تَفصيلٍ عنهما فيه.

٧٣٧٣- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن أبي حَصِينٍ والأشْعَثِ بنِ سُلَيمٍ، سَمِعا الأسوَدَ بنَ هلالٍ، عن مُعاذِ بنِ جبلٍ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «يا مُعاذُ، أتَدْري ما حَقُّ الله على العبادِ؟» قال: الله ورسولُه أعلَمُ، قال: «أنْ يَعْبُدوه، ولا يُشْرِكوا به شيئاً، أتَدْري ما حَقُّهم عليه؟» قال: الله ورسولُه أعلَمُ، قال: «أنْ لا يُعذِّبَهُم».

٧٣٧٤- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدِ الله بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي صَعْصَعةَ، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ: أنَّ رجلاً سَمِعَ رجلاً يَقْرأُ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] يُرَدِّدُها، فلمَّا أصبَحَ جاءَ إلى النبيِّ ﷺ فذكر له ذلك، وكأنَّ الرجلَ يَتَقالُّها، فقال رسولُ الله ﷺ: «والذي نفسي بيَدِه! إنَّها لَتَعْدِلُ ثُلُثَ القرآن».

زادَ إسماعيلُ بنُ جعفرٍ، عن مالكٍ، عن عبدِ الرَّحمنِ، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ: أخبرني أخي قَتادةُ بنُ النُّعْمان، عن النبيِّ ﷺ.

الحديث الثاني: حديث معاذ أيضاً.

قوله: «عن أبي حَصين» بفتح أوَّله، واسمه: عثمان بن عاصم الأسَديُّ، والأشعَث بن سُلَيم: هو أشعَث بن أبي الشَّعثاء المحاربيّ، وأبوه مشهور بكُنيَتِه أكثر من اسمه.

قوله: «أتَدْري ما حَقُّ الله على العباد؟» تقدَّم شرحه مُستَوفًى في كتاب الرِّقاق (٦٥٠٠)، ودخوله في هذا الباب من قوله: «لا يُشرِكوا به شيئاً»، فإنَّه المراد بالتَّوحيد.

قال ابن التِّين: يريد بقوله: «حَقّ العباد على الله» حَقّاً عُلِمَ من جِهَة الشَّرع لا بإيجابِ العقل، فهو كالواجبِ في تَحقُّق وقوعه، أو هو على جِهَة الـمُقابَلة والمشاكَلة، كقوله تعالى: ﴿فَيَسۡخَرُونَ مِنۡهُمۡ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنۡهُمۡ﴾ [التوبة: ٧٩].

الحديث الثالث:

قوله: «حدَّثنا إسماعيل» هو ابن أبي أُوَيس، وتقدَّم المتن في فضل ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في كتاب فضائل القرآن (٥٠١٣) من وجهٍ آخَر عن مالكٍ مشروحاً، وأورَدَه هنا لما صرَّح به من وصف الله تعالى بالأحَديَّة كما في الذي بعده.

وقوله هنا: «زاد إسماعيل بن جعفر» تقدَّم هناك (٥٠١٤) بزيادةِ راوٍ في أوَّله، فقال:/ وزاد أبو مَعمَر: حدَّثنا إسماعيل بن جعفر، وكذا وَقَعَ هنا في بعض النُّسَخ، وفي بعضها: وقال أبو مَعمَر. وتقدَّم هناك الاختلاف في المراد بأبي مَعمَر هذا وتسمية مَن وَصَلَه. ٣٥٦/١٣

٧٣٧٥- حدَّثنا أحمدُ بنُ صالحٍ، حدَّثنا ابنُ وَهْب، حدَّثنا عَمْرٌو، عن ابنِ أبي هلالٍ، أنَّ أبا الرِّجال محمَّدَ بنَ عبدِ الرَّحمنِ حَدَّثَه، عن أمِّه عَمْرةَ بنتِ عبدِ الرَّحمنِ. وكانت في حَجْرِ عائشةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ. عن عائشةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ بعَثَ رجلاً على سَرِيّةٍ، وكان يَقْرأُ لأصحابه في صلاته فيَخْتِمُ بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فلمَّا رجعوا ذَكَروا ذلك للنبيِّ ﷺ، فقال: «سَلُوه: لأيِّ شيءٍ يَصْنَعُ ذلك؟» فسألوه، فقال: لأنَّها صِفَةُ الرَّحمنِ، وأنا أُحِبُّ أنْ أقرأ بها، فقال النبيُّ ﷺ: «أخْبِروه أنَّ الله يُحِبُّه».

الحديث الرابع: حديث عَمرةَ عن عائشة فيما يَتعلَّق بسورةِ الإخلاص أيضاً، وقد تقدَّم مُعلَّقاً في فضائلِ القرآن[1].

قوله: «حدَّثنا أحمد بن صالح» كذا للأكثرِ، وبه جَزَمَ أبو نُعَيم في «المستخرَج» وأبو مسعود في «الأطراف»، ووَقَعَ في «الأطراف» للمِزّيِّ أنَّ في بعض النُّسَخ: حدَّثنا محمَّد حدَّثنا أحمد بن صالح. قلت: وبذلك جَزَمَ البيهقيُّ تَبَعاً لخَلَفٍ في «الأطراف»، قال خَلَف: ومحمَّد هذا أحسَبه محمَّد بنَ يحيى الذُّهليَّ. ووَقَعَ عند الإسماعيليّ بعد أن ساقَ الحديث من رواية حَرمَلة عن ابن وَهْب: ذكره البخاريّ عن محمَّد بلا خبرٍ عن أحمد بن صالح، فكأنَّه وَقَعَ عند الإسماعيليّ بلفظ: «قال محمَّد»، وعلى رواية الأكثر فمحمَّد هو البخاريّ المصنِّف،

(١) بين يدي الحديث (٥٠١٣).

والقائل: «قال محمَّد» هو محمَّد الفِرَبريّ، وذكر الكِرْمانيُّ هذا احتمالاً. قلت: ويحتاج حينئذٍ إلى إبداء النُّكتَة في إفصاح الفِرَبريّ به في هذا الحديث دون غيره من الأحاديث الماضية والآتية.

قوله: «حدَّثنا عَمْرو» هو ابن الحارث المِصريّ، وابن أبي هلال: هو سعيد، وسَمّاه مسلم في روايته (٨١٣).

قوله: «بَعَثَ رجلاً على سَرِيَّة» تقدَّم في «باب الجمع بين السُّورَتَينِ في رَكعَةٍ» من كتاب الصلاة[1] بيانُ الاختلاف في تسميته: وهَل بينه وبين الذي كان يَؤُمُّ قومَه في مسجد قُباء مُغايرة أو هما واحد؟ وبيان ما يَترَجَّح من ذلك.

قوله: «فيَخْتِم بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾» قال ابن دَقيق العيد: هذا يَدُلّ على أنَّه كان يَقرأ بغيرِها ثمَّ يَقرَؤُها في كلّ رَكعَة، وهذا هو الظّاهر، ويحتمل أن يكون المراد أنَّه يَختِم بها آخرَ قراءَته فيَختَصّ بالرَّكعَةِ الأخيرة، وعلى الأوَّل فيُؤخَذ منه جوازُ الجمع بين سورَتَينِ في رَكعَة. انتهى، وقد تقدَّم البحث في ذلك في الباب المذكور من كتاب الصلاة بما يُغني عن إعادتِه.

قوله: «لأنَّها صِفَةُ الرَّحمن» قال ابن التِّين: إنَّما قال: إنَّها صِفَة الرَّحمن، لأنَّ فيها أسماءَه وصفاتِه، وأسماؤُه مُشتَقَّة من صفاته. وقال غيره: يحتمل أن يكون الصَّحابيُّ المذكور قال ذلك مُستَنِداً لشيءٍ سَمِعَه من النبيّ ﷺ إمّا بطريق النُّصوصيَّةِ، وإمّا بطريق الاستنباط.

وقد أخرج البَيهَقيُّ في كتاب «الأسماء والصِّفات» (٦٠٦) بسندٍ حسن عن ابن عبَّاس: أنَّ اليهود أتَوا النبيَّ ﷺ فقالوا: صِف لنا رَبّك الذي تَعبُد، فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ إلى آخرها، فقال: «هذه صِفَة رَبّي عزَّ وجلَّ»، و (٦٠٧) عن أُبيّ بن كعب قال: قال المشركونَ للنبيِّ ﷺ: انسُب لنا رَبّك، فنَزَلَت سورة الإخلاص، الحديث، وهو عند ابن خُزَيمةَ في كتاب «التَّوحيد» (١/ ٩٥-٩٦) وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٥٤٠) وفيه: «أنَّه ليس

---

(١) عند الحديث رقم (٧٧٤م).

شيءٌ يولد إلّا يموت، وليس شيءٌ يموت إلّا يُورَث، والله لا يموت ولا يورَث، ولم يكن له شِبهٌ ولا عِدل، وليس كمِثلِه شيء». قال البيهَقيُّ: معنى قوله: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» ليس كَهو شيء، قاله أهل اللُّغة، قال: ونَظِيره قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [البقرة: ١٣٧] يريد بالذي آمَنتُم به، وهي قراءَة ابن عبَّاس، قال: والكاف في قوله: «كمِثلِهِ» للتَّأكيد، فنَفَى الله عنه المِثليَّة بآكَد ما يكون من النَّفي. وأنشَدَ لوَرَقة بن نَوفَل في زيد بن عَمرو بن نُفَيل من أبيات:

ودينُــك ديــنٌ لــيس ديــنٌ كمِثلِــهِ

ثمَّ أسنَدَ عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم: ٢٧] يقول: ليس كمِثلِه شيء، وفي قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]: هل تعلم له شَبَهاً أو مِثلاً.

وفي حديث الباب حُجَّة لمن أثبَتَ أنَّ لله صِفَة، وهو قول الجمهور، وشَذَّ ابن حَزم فقال[1]: هذه لفظَةٌ اصطَلَحَ عليها أهل الكلام من المعتَزِلة ومَن تَبِعَهم، ولم تَثبُت عن النبيِّ ﷺ ولا عن أحدٍ من أصحابه، فإن اعتَرَضوا بحديثِ الباب فهو من أفراد سعيد بن أبي هلال وفيه ضَعف. قال: وعلى تقدير صِحَّته فـ «قل هو الله أحد» صِفَة الرَّحمن، كما جاءَ في هذا الحديث، ولا يُزاد عليه، بخِلَاف الصِّفة التي يُطلِقونَها، فإنَّها في لُغة العرب لا تُطلَق إلّا على جَوهَرٍ/ أو عَرَض. كذا قال، وسعيد مُتَّفَق على الاحتجاج به فلا يُلتَفَت إليه في تضعيفه، ٣٥٧/١٣ وكلامُه الأخير مَردودٌ باتِّفاق الجميع على إثبات الأسماء الحُسنَى، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال بعد أن ذكر منها عِدَّة أسماء في آخر سورة الحَشر: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤]، والأسماء المذكورة فيها بلُغةِ العرب صفاتٌ، ففي إثبات أسمائه إثباتُ صفاته، لأنَّه إذا ثَبَتَ أنَّه حَيٌّ مَثَلاً فقد وُصِفَ بصِفَةٍ زائدة على الذّات وهي صِفَة الحياة، ولولا ذلك لَوَجَبَ الاقتصار على ما يُنبِئُ عن وجود الذّات فقط، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠] فنَزَّهَ نفسه

(١) في «الفصل في الملل والأهواء والنحل» ٢/ ٩٥.

عمَّا يَصِفونَه به من صِفَة النَّقص، ومفهومُه أنَّ وصفه بِصِفَةِ الكمال مشروع.

وقد قَسَّمَ البَيهَقيُّ وجماعة من أئمَّة السُّنَّة جميع الأسماء المذكورة في القرآن وفي الأحاديث الصَّحيحة على قِسمَين، أحدهما: صفات ذاته: وهي ما استَحقَّه فيما لم يزل ولا يزال، والثّاني: صفات فعله: وهي ما استَحقَّه فيما لا يزال دون الأزَل. قال: ولا يجوز وصفه إلّا بما دَلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة الصَّحيحة الثّابِتَة أو أُجمِعَ عليه، ثمَّ منه ما اقتَرَنَت به دلالة العقل كالحياةِ والقُدْرة والعِلم والإرادة والسَّمْع والبَصَر والكلام من صفات ذاته، وكالخَلْق والرِّزق والإحياء والإماتَة والعَفو والعُقوبة من صفات فعله، ومنه ما ثَبَتَ بنَصِّ الكتاب والسُّنَّة كالوجه واليد والعَين من صفات ذاته، وكالاستواءِ والنُّزول والمجيء من صفات فعله، فيجوزُ إثبات هذه الصِّفات له لثُبوتِ الخبر بها على وجهٍ يَنفي عنه التَّشبيه، فصِفَة ذاته لم تَزَل موجودةً بذاته ولا تزال، وصِفَة فعله ثابتَة عنه، ولا يَحتاجُ في الفعل إلى مُباشَرة ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢].

وقال القُرطُبيّ في «المُفهِم»: اشتَمَلَت ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ على اسمَينِ يَتَضَمَّنان جميع أوصاف الكمال، وهما: الأحد والصَّمَد، فإنَّهما يَدُلّان على أحديَّة الذّات المقدَّسَة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال، فإنَّ الواحد والأحد وإن رَجَعا إلى أصلٍ واحد فقد افتَرَقا استعمالاً وعُرفاً، فالوَحدَة راجِعَة إلى نَفي التعدُّد والكَثْرة، والواحد أصل العَدَد من غير تَعرُّضٍ لنَفي ما عَداه، والأحد يَثبُت مَدلُوله ويَتعرَّض لنَفي ما سِواه، ولهذا يستعملونَه في النَّفي ويستعملونَ الواحد في الإثبات، يقال: ما رأيت أحداً ورأيت واحداً، فالأحد في أسماء الله تعالى مُشعِرٌ بوجودِه الخاصّ به الذي لا يُشاركه فيه غيره. وأمّا الصَّمَد فإنَّه يَتَضَمَّن جميع أوصاف الكمال، لأنَّ معناه: الذي انتهى سُؤدُده بحيثُ يُصمَد إليه في الحوائج كلِّها، وهو لا يَتِمّ حقيقةً إلّا لله.

قال ابن دَقيق العيد: قوله: «لأنَّها صِفَة الرَّحمن» يحتمل أن يكون مُرادُه: أنَّ فيها ذِكرَ صِفَة الرَّحمن كما لو ذُكِرَ وصفٌ فعُبِّرَ عن الذِّكر بأنَّه الوصف، وإن لم يكن نفسَ الوصف،

ويحتمل غير ذلك، إلّا أنّه لا يَختَصّ ذلك بهذه السّورة، لكن لعلَّ تخصيصها بذلك لأنّه ليس فيها إلّا صفات الله سبحانه وتعالى، فاختصَّت بذلك دون غيرها.

قوله: «أخْبِروه أنَّ الله يُحِبُّه» قال ابن دَقيق العيد: يحتمل أن يكون سببُ محَبَّة الله له محبَّتَه لهذه السّورة، ويحتمل أن يكون لما دَلَّ عليه كلامه، لأنَّ محبَّته لذِكر صفات الرَّبّ دالَّةٌ على صِحَّة اعتقاده.

قال المازَرِيّ ومَن تَبِعَه: محَبَّة الله لعبادِه: إرادَتُه ثوابَهم وتَنعيمَهم، وقيل: هي نفس الإثابة والتَّنعيم، ومحَبَّتهم له لا يَبعُد فيها الميل منهم إليه، وهو مُقدَّس عن الميل، وقيل: محبَّتهم له استقامتهم على طاعته، والتَّحقيق أنَّ الاستقامة ثَمرةُ المحبَّة، وحقيقة المحبَّة له مَيلُهم إليه؛ لاستحقاقه سبحانه المحبَّة من جميع وجوهها. انتهى، وفيه نَظَر لما فيه من الإطلاق في موضع التَّقييد.

وقال ابن التِّين: معنى محَبَّة المخلوقينَ لله: إرادَتُهم أن يَنفَعهم.

وقال القُرطُبيّ في «الـمُفهِم»: محَبَّة الله لعبدِه: تقريبه له وإكرامه، وليست بمَيلٍ ولا غَرَض كما هي من العبد، وليست محَبَّة العبد لرَبِّه نفسَ الإرادة، بل هي شيءٌ زائد عليها، فإنَّ المرء يَجِد من نفسه أنَّه يُحِبّ ما لا يَقدِرُ على اكتسابه ولا على تحصيله، والإرادة هي التي تُخصِّصُ الفعل ببعضِ وجوهه الجائزة، ويُحِسّ من نفسه/ أنَّه يُحِبّ الموصوفينَ بالصِّفات الجميلة والأفعال الحسنَة، كالعلماءِ والفُضَلاء والكُرَماء، وإن لم يَتعلَّق له بهم إرادة مُخصِّصَة، وإذا صَحَّ الفَرق فالله سبحانه وتعالى محبوبٌ لـمُحِبّيه على حقيقة المحبَّة، كما هو معروف عند مَن رَزَقَه الله شيئاً من ذلك، فنَسأل الله تعالى أن يجعلنا من مُحِبّيه المخلِصينَ. ١٣/٣٥٨

وقال البَيهَقيُّ: المحبَّة والبُغض عند بعض أصحابنا من صفات الفعل، فمعنى محَبَّته: إكرامُ مَن أحَبَّه، ومعنى بُغضِه: إهانَتُه، وأمّا ما كان من المدح والذَّمّ فهو من قوله، وقولُه من كلامه، وكلامُه من صفات ذاته، فيَرجِع إلى الإرادة، فمَحبَّته الخِصالَ المحمودةَ وفاعِلَها يَرجِع إلى

إرادته إكرامَه، وبُغضُه الخِصالَ المذمومة وفاعلَها يَرجِع إلى إرادته إهانَته.

٢- باب قولِ الله تبارك وتعالى:

﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠]

٧٣٧٦- حدَّثنا محمَّدُ، أخبَرنا أبو معاويةَ، عن الأعمَشِ، عن زيدِ بنِ وَهْب وأبي ظَبْيانَ، عن جَرِيرِ بنِ عبدِ الله، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَرحَمُ اللهُ مَن لا يَرحَمُ الناسَ».

٧٣٧٧- حدَّثنا أبو النُّعْمان، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، عن عاصمٍ الأحوَلِ، عن أبي عُثْمانَ النَّهْدِيِّ، عن أُسامةَ بنِ زيدٍ، قال: كنَّا عندَ النبيِّ ﷺ إذْ جاءَه رسولُ إحدَى بناته يَدْعوه إلى ابنِها في الموتِ، فقال النبيُّ ﷺ: «ارجِعْ فأخْبِرْها أنَّ لله ما أخَذَ، وله ما أعطَى، وكلُّ شيءٍ عندَه بأجَلٍ مُسَمًّى، فمُرْها فلْتَصْبِرْ ولْتحتَسِب» فأعادتِ الرَّسولَ: أنَّها أقْسَمَتْ لَتأْتِيَنَّها، فقامَ النبيُّ ﷺ وقامَ معه سَعْدُ بنُ عُبادةَ ومُعاذُ بنُ جبلٍ، فدُفِعَ الصَّبِيُّ إليه ونفسُه تَقَعْقَعُ كأنَّها في شَنٍّ، ففاضَتْ عَيْناه، فقال له سَعْدٌ: يا رسولَ الله! قال: «هذه رحمةٌ جعلها الله في قلوبِ عبادِه، وإنَّما يَرحمُ الله مِن عبادِه الرُّحَماءَ».

قوله: «بابُ قولِ الله تباركَ وتعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾» ذَكَرَ فيه حديثَ جَرير: «لا يَرحمُ الله مَن لا يَرحمُ الناس» وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في كتاب الأدب (٦٠١٣)، وحديثَ أُسامة بن زيد في قصَّة ولد بنت رسول الله ﷺ ورَضيَ عنها، وفيه: ففاضَت عيناه، وفيه: «هذه رحمةٌ جعلها الله تعالى في قلوب عباده، وإنَّما يرحمُ الله من عباده الرُّحَماء» وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في كتاب الجنائز (١٢٨٤).

قال ابن بَطّال: غَرَضه في هذا الباب إثبات الرَّحمَة وهي من صفات الذّات، فالرَّحمن وصفٌ وَصَفَ الله تعالى به نفسَه، وهو مُتَضَمِّن لمعنى الرَّحمَة، كما تَضَمَّنَ وصْفُه بأنَّه عالمٌ معنى العِلم، إلى غير ذلك، قال: والمراد برحمتِه: إرادَتُه نَفعَ مَن سَبَقَ في عِلمِه أنَّه يَنفَعه. قال: وأسماؤُه كلّها ترجِع إلى ذات واحدة، وإن دَلَّ كلُّ واحدٍ منها على صِفَةٍ من صفاته يَختَصّ الاسم بالدّلالةِ عليها، وأمّا الرَّحمَة التي جعلها في قلوب عباده فهي من صفات الفعل،

وصَفَها بأنَّه خَلقَها في قلوب عباده، وهي رِقَّةٌ على المرحوم، وهو سبحانه وتعالى مُنزَّهٌ عن الوصف بذلك، فتُتأوَّلُ بما يَلِيق به.

وقال ابن التِّين: الرَّحمن والرحيم مُشتَقّان من الرَّحمَة، وقيل: هما اسمان من غير اشتقاق، وقيل: يَرجِعان إلى معنى الإرادة، فرحمته: إرادتُه تَنعيم مَن يرحمُه، وقيل: راجِعان إلى تركه عِقاب مَن يَستَحِقّ العُقوبة.

وقال الحَلِيميّ: معنى الرَّحمن: أنَّه مُزيح العِلَل، لأنَّه لمَّا أمَرَ بعبادَتِه بيَّن حدودها وشُروطها، فبَشَّرَ وأنذَرَ وكَلَّفَ ما تَحمِله بِنْيَتُهم، فصارت العِلَل عنهم مُزاحةً، والحُجَج منهم مُنقَطِعَة. قال: ومعنى الرحيم: أنَّه/ المُثِيب على العمل فلا يُضَيِّع لعاملٍ أحسَنَ عملاً، بل يُثيبُ العامل بفَضْلِ رحمته أضعاف عمله. ٣٥٩/١٣

وقال الخطَّابيُّ: ذهب الجمهور إلى أنَّ «الرَّحمن» مأخوذٌ من الرَّحمَة، مَبنيٌّ على المبالَغة، ومعناه: ذو الرَّحمَة لا نَظِير له فيها، ولذلك لا يُثَنَّى ولا يُجمَع، واحتَجَّ له البَيهَقيُّ[1] بحديثِ عبد الرَّحمن بن عَوف، وفيه: «خَلقتُ الرَّحِم وشَقَقتُ لها اسماً من اسمي»[2]. قلت: وكذا حديث الرَّحمَة الذي اشتَهَرَ بالـمُسَلسَلِ بالأوَّليَّة، أخرجه البخاريّ في «التّاريخ» (٧/ ١٩٤) وأبو داود (٤٩٤١) والتِّرمذيّ (١٩٢٤) والحاكم (٤/ ١٥٩) من حديث عبد الله بن عَمرو بن العاص بلفظ: «الرَّاحمونَ يرحمهم الرَّحمن» الحديث.

ثمَّ قال الخطَّابيُّ: فالرَّحمن: ذو الرَّحمة الشّاملة للخلقِ. والرحيم: فعيل بمعنى فاعل وهو خاصّ بالمؤمنين، قال تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وأورِدَ عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما أنَّه قال: الرَّحمن والرحيم اسمان رَقيقان أحدُهما أرَقّ من الآخَر. وعن مُقاتل أنَّه نَقَلَ عن جماعة من التّابعينَ مِثله، وزاد: فالرَّحمن: بمعنى المترحِّم، والرحيم: بمعنى المتعطِّف.

---

(١) في «الأسماء والصفات» (٨١).

(٢) أخرجه أحمد (١٦٨٠) وانظر تمام تخريجه فيه.

ثمَّ قال الخطَّابيُّ: لا معنى لدخولِ الرِّقَّة في شيء من صفات الله تعالى، وكأنَّ المراد بها اللُّطف، ومعناه: الغُمُوض لا الصِّغَر الذي هو من صفات الأجسام. قلت: والحديث المذكور عن ابن عبَّاس لا يَثبُت، لأنَّه من رواية الكَلبيّ عن أبي صالح عنه، والكَلبيّ مَتروك الحديث وكذلك مُقاتِل، ونَقَلَ البيهَقيُّ عن الحُسَين بن الفضل[1] البَجليِّ أنَّه نَسَبَ راوي حديث ابن عبَّاس إلى التَّصحيف، وقال: إنَّما هو الرَّفيق بالفاءِ، وقَوّاه البَيهَقيُّ بالحديث الذي أخرجه مسلم (٢٥٩٣) عن عائشة مرفوعاً: «إنَّ الله رَفيق يُحِبّ الرِّفق، ويُعطي عليه ما لا يُعطي على العُنف»[2] وأورَدَ له شاهداً (٨٤) من حديث عبد الله بن مُغفَّل، ومن طريق عبد الرَّحمن بن يحيى (٨٥) ثم قال: والرَّحمن خاصّ في التَّسمية عامّ في الفعل، والرحيم عامّ في التَّسمية خاصّ في الفعل.

واستُدِلَّ بهذه الآية على أنَّ مَن حَلَفَ باسمٍ من أسماء الله تعالى كالرَّحمنِ والرحيم انعَقَدَت يمينه، وقد تقدَّم في موضعه[3]، وعلى أنَّ الكافر إذا أَقَرَّ بالوَحدانيَّـةِ للرَّحمنِ مَثلاً حُكِمَ بإسلامه، وقد خَصَّ الـحَليميّ من ذلك ما يَقَع به الاشتراك، كما لو قال الطَّبائعيّ: لا إله إلّا المحيي المميت، فإنَّه لا يكون مُؤمِناً حتَّى يُصرِّح باسمٍ لا تأويل فيه، ولو قال مَن يُنسَب إلى التَّجسيم من اليهود: لا إله إلّا الذي في السماء لم يكن مُؤمِناً كذلك، إلّا إن كان عامّيّاً لا يَفقَه معنى التَّجسيم، فيُكتَفَى منه بذلك، كما في قصَّة الجارية التي سألَها النبيّ ﷺ: «أنتِ مُؤمِنَة؟» قالت: نَعَم، قال: «فأينَ الله؟» قالت: في السماء، فقال: «أعتِقها فإنَّها مُؤمِنَة» وهو حديث صحيح أخرجه مسلم (٥٣٧). وأنَّ مَن قال: لا إله إلّا الرَّحمن حُكِمَ بإسلامِه، إلّا إن عُرِفَ أنَّه قال ذلك عِناداً وسَمَّى غيرَ الله رحماناً، كما وَقَعَ لأصحابِ مُسَيلِمَة الكذّاب.

---

(١) تحرفت في (س) إلى: المفضل.

(٢) وأصله في البخاري، سلف برقم (٦٩٢٧).

(٣) في باب (١٢) الحلف بعزة الله وصفاته من كتاب الأيمان والنذور، (٦٦٦١).

قال الحَليميّ: ولو قال اليهوديّ: لا إله إلّا الله لم يكن مسلماً حتَّى يُقِرّ بأنَّه ليس كمِثلِه شيء، ولو قال الوَثَنيّ: لا إله إلّا الله، وكان يَزعُم أنَّ الصَّنَم يُقَرِّبه إلى الله لم يكن مُؤمِناً حتَّى يَتَبَرَّأ من عبادة الصَّنَم.

تنبيهان: أحدهما: الذي يَظهَر من تَصَرُّف البخاريّ في كتاب التَّوحيد أنَّه يَسوق الأحاديث التي وَرَدَت في الصِّفات المقدَّسَة فيُدخِل كلّ حديث منها في باب، ويُؤيِّده بآيةٍ من القرآن، للإشارةِ إلى خروجها عن أخبار الآحاد على طريق التنزُّل في ترك الاحتجاج بها في الاعتقاديّات، وأنَّ مَن أنكَرَها خالَفَ الكتاب والسُّنَّة جميعاً.

وقد أخرج ابن أبي حاتم في كتاب «الردّ على الجَهميَّةِ» بسندٍ صحيح عن سَلّام بن أبي مُطيع ـ وهو شيخ شيوخ البخاريّ ـ أنَّه ذكر المُبتَدِعَة فقال: ويلهم ماذا يُنكِرونَ من هذه الأحاديث، والله ما في الحديث شيءٌ إلّا وفي القرآن مِثله، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾[الحج: ٧٥] ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾[آل عمران: ٢٨] ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[الزمر: ٦٧] ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥] ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء: ١٦٤] ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[طه: ٥] ونحو ذلك، فلم يزل ـ أي: سَلّام بن أبي مُطيع ـ يَذكُر الآيات من العصر إلى غُروب الشمس، وكأنَّه لَمَّحَ في/ هذه التَّرجمة بهذه الآية إلى ما وَرَدَ في سبب نزولها، وهو ١٣/ ٣٦٠ ما أخرجه ابن مَرْدويه بسندٍ ضعيف عن ابن عبَّاس[1] أنَّ المشركينَ سَمِعوا رسول الله ﷺ يَدعُو: يا الله يا رحمَن، فقالوا: كان محمَّدٌ يَأمُرنا بدعاءِ إلهٍ واحد وهو يَدعو إلـهَينِ، فنَزَلَت. وأخرج عن عائشة بسندٍ آخَر نحوه.

الثّاني: قوله في السَّنَد الأوَّل: حدَّثنا محمَّد، كذا للأكثرِ، قال الكِرْمانيُّ تَبَعاً لأبي عليّ الجَيَّانيّ: هو إمّا ابن سَلام وإمّا ابن المثنَّى. انتهى، وقد وَقَعَ التَّصريح بأنَّه ابن سَلامٍ في رواية أبي ذرٍّ عن شيوخه، فتعَيَّنَ الجَزم به كما صَنَعَ المِزّيُّ في «الأطراف»، فإنَّه قال: (خ) عن

---

(١) وأخرجه الطبري أيضاً ١٥/ ١٨٢.

محمَّد وهو ابن سَلَامٍ. قلت: ويُؤيِّده أنَّه عَبَّرَ بقوله: أخبرنا أبو معاوية، ولو كان ابنَ المثنَّى لقال: حدَّثنا، لما عُرِفَ من عادة كلٍّ منهما، والله أعلم.

٣- باب قول الله تعالى:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٨]

٧٣٧٨- حدَّثنا عَبْدانُ، عن أبي حمزةَ، عن الأعمَشِ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن أبي عبدِ الرَّحمنِ السُّلَميِّ، عن أبي موسى الأشعَريِّ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «ما أحدٌ أصبرٌ على أذًى سَمِعَه منَ الله، يَدْعونَ له الولَدَ، ثمَّ يُعافيهم ويَرْزُقُهم».

قوله: «بابُ قولِ الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾» كذا لأبي ذرٍّ والأَصِيليّ والحفصَويّ، على وَفْق القراءَة المشهورة، وكذا هو عند النَّسَفيّ، وعليه جَرَى الإسماعيليّ، ووَقَعَ في رواية القابِسيّ: «إنّي أنا الرَّزّاق...» إلى آخره، وعليه جَرَى ابن بَطّال وتَبِعَه ابن المُنيِّر والكِرْمانيّ، وجَزَمَ به الصَّغَانيّ، وزَعَمَ أنَّ الذي وَقَعَ عند أبي ذرٍّ وغيره من تغييرهم؛ لظنِّهم أنَّه خِلَاف القراءَة، قال: وقد ثَبَتَ ذلك قراءَةً عن ابن مسعود. قلت: وذَكَر أنَّ النبيّ ﷺ أقرَأه كذلك، كما أخرجه أحمد (٣٧٤١) وأصحاب السُّنَن(١)، وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٢٣٤) من طريق عبد الرَّحمن بن يزيد النَّخَعيّ، عن ابن مسعود قال: أقرَأني رسول الله ﷺ... فذكره، قال أهل التَّفسير: المعنى في وصفه بالقوَّةِ: أنَّه القادر البليغُ الاقتدارِ على كلِّ شيء.

قوله: «عن أبي حمزة» بالمهمَلةِ والزّاي: هو السُّكَّريّ، وفي السَّنَد ثلاثة من التّابعينَ في نَسَقٍ كلُّهم كوفيّونَ.

قوله: «ما أحدٌ أصبَرُ على أذًى سَمِعَه من الله...» الحديث، تقدَّم شرحه في كتاب الأدب (٦٠٩٩)، والغرض منه قوله هنا: «ويَرزُقهم».

---

(١) أبو داود (٣٩٩٣)، والترمذي (٢٩٤٠)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٦٠) و(١١٤٦٣).

وقوله: «يَدْعونَ» بسكونِ الدّال، وجاءَ بتشديدها، قال ابن بَطّال: تَضَمَّنَ هذا الباب صِفَتَينِ لله تعالى: صِفَة ذات، وصِفَة فعل، فالرِّزق فعلٌ من أفعاله تعالى فهو من صفات فعله، لأنَّ رازِقًا يقتضي مرزوقاً، والله سبحانه وتعالى كان ولا مرزوق، وكلُّ ما لم يكن ثمَّ كان فهو مُحدَثٌ، والله سبحانه موصوفٌ بأنَّه الرَّزّاق، ووَصَفَ نفسه بذلك قبل خَلْق الخلق، بمعنى أنَّه سَيَرزُقُ إذا خَلَقَ المرزوقِين، والقوَّةُ من صفات الذّات وهي بمعنى القُدرة، ولم يزل سبحانه وتعالى ذا قوَّة وقُدرة، ولم تَزَل قُدرَته موجودةً قائمة به موجِبةً له حُكْم القادرينَ.

والمتين بمعنى القويّ، وهو في اللُّغة الثّابِت الصَّحيح، وقال البَيهَقيُّ: القويُّ: التّامّ القُدرة لا يُنسَب إليه عَجزٌ في حالة من الأحوال، ويَرجِع معناه إلى القُدرة، والقادر: هو الذي له القُدرة الشّاملة، والقُدرةُ صِفَةٌ له قائمةٌ بذاته، والمقتَدِر: هو التّامّ القُدرة الذي لا يَمتَنِع عليه شيء.

وفي الحديث رَدٌّ على مَن قال: إنَّه قادرٌ بنفسِه لا بقُدرةٍ، لأنَّ القوَّة بمعنى القُدرة، وقد قال تعالى: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾ وزَعَمَ المعتَزِليّ أنَّ المراد بقوله: ذو القوَّة: الشَّديد القوَّة، والمعنى في وصفه بالقوَّةِ والمتانة: أنَّه القادر البليغ الاقتدار، فجَرَى على طريقتهم في أنَّ القُدرة صفة نفسيَّة، خِلَافاً لقولِ أهل السُّنَّة أنَّها صِفَة قائمة به مُتعلِّقة بكلِّ مقدُور.

وقال غيره: كَون القُدرة قديمةً وإفاضَة/ الرِّزق حادثةً لا يتنافَيان، لأنَّ الحادث هو التَّعلُّق، وكَونه رَزَقَ المخلوق بعد وجوده لا يَستَلزِم التغيُّر فيه، لأنَّ التغيُّر في التَّعلُّق، فإنَّ قُدرَته لم تكن مُتعلِّقة بإعطاءِ الرِّزق بل بكَونِه سَيَقَعُ، ثمَّ لمَّا وَقَعَ تَعلَّقَت به من غير أن تَتَغيَّر الصِّفة في نفس الأمر. ٣٦١/١٣

ومن ثَمَّ نَشَأ الاختلاف: هل القُدرةُ من صفات الذّات أو من صفات الأفعال؟ فمَن نَظَرَ في القُدرة إلى الاقتدار على إيجاد الرِّزق قال: هي صِفَة ذاتٍ قديمة، ومَن نَظَرَ إلى تَعلُّق القُدرة قال: هي صِفَة فعلٍ حادثة، ولا استحالةَ في ذلك في الصِّفات الفعليَّة والإضافيَّة بخِلَاف الذّاتيَّة.

وقوله في الحديث: «أصبَر» أفعَلُ تفضيل من الصَّبر، ومن أسمائه الحُسنَى سبحانه وتعالى: الصَّبور، ومعناه: الذي لا يُعاجِل العُصاةَ بالعُقوبة، وهو قريبٌ من معنى الحليم، والحليم أبلَغ في السَّلامة من العُقوبة، والمراد بالأذَى: أذَى رُسُله وصالحي عباده، لاستحالةِ تَعلُّق أذَى المخلوقينَ به، لكَونِه صِفَةَ نَقصٍ وهو مُنزَّهٌ عن كلّ نَقص، ولا يُؤَخِّر النِّقمَة قَهراً بل تَفَضُّلاً، وتَكذيبُ الرُّسُل في نَفي الصّاحبة والولد عن الله أذًى لهم، فأُضيفَ الأذَى لله تعالى للمُبالَغةِ في الإنكار عليهم والاستعظام لمَقالتهم، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧] فإنَّ معناه يُؤذونَ أولياء الله وأولياء رسوله، فأُقيم المضاف مَقام المضاف إليه.

قال ابن المنيِّر: وجه مُطابَقة الآية للحديث اشتمالُه على صِفَتَي الرِّزق والقوَّة الدّالَّة على القُدرة، أمّا الرِّزق فواضح من قوله: «ويَرْزُقهم» وأمّا القوَّة فمن قوله: «أصبَر» فإنَّ فيه إشارةً إلى القُدرة على الإحسان إليهم مع إساءَتهم، بخِلَاف طَبْع البشر، فإنَّه لا يَقدِر على الإحسان إلى الـمُسيء إلّا من جِهَة تَكلُّفه ذلك شَرعاً، وسبب ذلك أنَّ خَوف الفَوت يَحمِله على الـمُسارَعَة إلى الـمُكافَأة بالعُقوبة، والله سبحانه وتعالى قادرٌ على ذلك حالاً ومَآلاً لا يُعجِزُه شيءٌ ولا يَفوتُه.

٤- باب قول الله تعالى:

﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]

و﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] و﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١] ﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧].

قال يحيى: الظّاهرُ على كلِّ شيءٍ عِلْماً، والباطنُ على كلِّ شيءٍ عِلْماً.

٧٣٧٩- حدَّثنا خالدُ بنُ مَخْلَدٍ، حدَّثنا سليمانُ بنُ بلالٍ، حدَّثني عبدُ الله بنُ دِينارٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ، قال: «مفاتيحُ الغيْبِ خمسٌ لا يَعلَمُها إلا الله: لا يَعلَمُ ما تَغِيضُ الأرحامُ إلّا الله، ولا يَعلَمُ ما في غَدٍ إلّا الله، ولا يَعلَمُ متى يَأْتي المطرُ أحدٌ إلّا الله، ولا

تَدْري نفسٌ بأيِّ أرضٍ تموتُ إلا الله، ولا يَعلَمُ متى تقوم السّاعةُ إلّا الله».

قوله: «بابُ قولِ الله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] و﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١] ﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧]» أمّا الآية الأولى فسيأتي شيءٌ من الكلام عليها في آخر/ شرحه. ٣٦٢/١٣

وأمّا الآية الثّانية فمضى الكلام عليها في تفسير سورة لُقمان عند شرح حديث ابن عمر (٤٧٧٨) المذكور هنا.

وأمّا الآية الثّالثة فمن الحُجَج البيِّنة في إثبات العلم لله، وحَرَّفَه المعتزِليّ نُصرةً لـمَذهَبِه، فقال: أنزَلَه مُلتَبِساً بعِلمِه الخاصّ، وهو تأليفه على نَظمٍ وأُسلوبٍ يَعجِز عنه كلُّ بليغ. وتُعقِّبَ بأنَّ نَظم العِبارات ليس هو نفس العلم القديم، بل دالٌّ عليه، ولا ضَرورةَ تُحوِجُ إلى الحمل على غير الحقيقة التي هي الإخبار عن عِلم الله الحقيقيّ، وهو من صفات ذاته. وقال المعتَزِليّ أيضاً: أنزَلَه بعِلمِه وهو عالمٌ. فأوَّلَ عِلمه بعالمٍ فِراراً من إثبات العلم له مع تصريح الآية به، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وتقدَّم في قصَّة موسى والخَضِر (٤٧٢٧): «ما عِلمي وعِلمُك في عِلم الله» ووَقَعَ حديث الاستخارة الماضي في الدَّعوات (٦٣٨٢): «اللهُمَّ إنّي أستَخيرُك بعِلمِك».

وأمّا الآية الرَّابعة فهي كالأُولى في إثبات العِلم وأصرَح، وقال المعتَزِليّ: قوله: «بعِلمِهِ» في موضع الحال، أي: إلّا[1] معلومة بعِلمِهِ. فتَعَسَّفَ فيها أوَّلَ، وعَدَلَ عن الظّاهر بغيرِ موجِب.

وأمّا الآية الخامسَة فقال الطَّبَريُّ: معناها: لا يَعلَم متى وقتُ قيامها غيرُه، فعلى هذا فالتَّقدير: إليه يُردُّ عِلمُ وقتِ السّاعة.

قال ابن بَطّال: في هذه الآيات إثبات عِلم الله تعالى وهو من صفات ذاته، خِلافاً لمن قال:

---

(١) في (ع) و(س): لا، والمثبت من (أ).

إنَّه عالمٌ بلا عِلم، ثمَّ إذا ثَبَتَ أنَّ عِلمه قديمٌ وَجَبَ تَعلُّقه بكلِّ معلومٍ على حقيقَته بدلالةِ هذه الآيات، وبهذا التَّقدير[١] يُردّ عليهم في القُدرة والقوَّة والحياة وغيرها.

وقال غيره: ثَبَتَ أنَّ الله مُريدٌ بدليلِ تخصيص المُمكِنات بوجودِ ما وُجِدَ منها بَدَلاً من عَدمه، وعَدَمِ المعدوم منها بَدَلاً من وجوده، ثمَّ إمّا أن يكون فعله لها بصِفَةٍ يَصِحّ منه بها التَّخصيص والتَّقديم والتَّأخير أوْ لا، والثّاني: لو كان فاعلاً لها لا بالصِّفةِ المذكورة، لَزِمَ صُدور المُمكِنات عنه صُدوراً واحداً بغيرِ تقديم وتَأخير ولا تَطوير، ولَكانَ يَلزَم قِدَمُها ضَرورةَ استحالةِ تَخلُّف المقتَضى على مُقتَضاه الذّاتيّ، فيَلزَم كَون المُمكِن واجباً، والحادث[٢] قديماً وهو مُحال، فثَبَتَ أنَّه فاعلٌ بصِفَةٍ يَصِحّ منه بها التَّقديم والتَّأخير، فهذا بُرهان المعقول.

وأمّا بُرهان المنقول فآيٌ من القرآن كثيرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود:١٠٧]، ثمَّ الفاعل للمَصنوعات بخلقِه بالاختيار يكون مُتَّصِفاً بالعلمِ والقُدرة، لأنَّ الإرادة وهي الاختيار مشروطَةٌ بالعلمِ بالمراد، ووجود المشروط بدون شرطه مُحال، ولأنَّ المختار للشيءِ إن كان غيره قادراً عليه تَعَذَّرَ عليه صُدورُ مُختاره ومُراده، ولمَّا شوهِدَت المصنوعات صَدَرَت عن فاعلها المختار من غير تَعَذُّرٍ، عُلِم قطعاً[٣] أنَّه قادر على إيجادها، وسيأتي مزيد الكلام في الإرادة في باب «المشيئة والإرادة» بعد نَيِّفٍ وعِشرينَ باباً[٤].

وقال البَيهَقيُّ بعد أن ذكر الآيات المذكورةَ في الباب وغيرها ممَّا هو في معناها: كان أبو إسحاق الإسفَرايينيّ يقول: معنى العليم: تعميم[٥] المعلومات، ومعنى الخَبير: يَعلَم ما كان قبل أن يكون، ومعنى الشَّهيد: يَعلَم الغائب كما يَعلَم الحاضر، ومعنى المحصي: لا تَشغَله الكَثْرَة

---

(١) في (س): التقرير.

(٢) في (أ): والحادثات.

(٣) تحرَّفت في (س) إلى: علمنا.

(٤) باب رقم(٣١).

(٥) تحرَّفت في (س) إلى: يعلم.

عن العلم، وساقَ (٧٣) عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] قال: يَعلَم ما أَسَرَّ العبد في نفسه وما أُخفِي عنه ممَّا سَيَفعَلُه قبل أن يَفعَله، و(٢٣٨) من وجه آخَر عن ابن عبَّاس قال: يَعلَم السِّرّ الذي في نفسك ويَعلَم ما سَتَعمَلُ غداً.

قوله: «**قال يحيى: الظَّاهرُ على كلِّ شيء عِلماً، والباطنُ على كلِّ شيء عِلماً**» يحيى هذا: هو ابن زياد الفَرّاء النَّحْويّ المشهور، ذكر ذلك في كتاب «معاني القرآن» له. وقال غيره: معنى الظَّاهر بالأدلة[1] الباطن العالم بظَواهر الأشياء وبَواطِنها، وقيل: الظَّاهر بالأدلَّةِ الباطن بذاته، وقيل: الظَّاهر بالعقلِ الباطن بالحِسّ، وقيل: معنى الظَّاهر العالي على كلِّ شيء، لأنَّ مَن غَلَبَ على شيء ظَهَرَ عليه وعَلاه، والباطن الذي بَطَنَ كلَّ شيء، أي: عَلِم باطنه.

وشَمِلَ قولُه ـ أي ـ: «كلّ شيء» عِلْمَ ما كان وما سيكونُ على سبيل الإجمال والتَّفصيل، لأنَّ خالق المخلوقات كلِّها بالاختيار مُتَّصِفٌ بالعلمِ بهم والاقتدارِ عليهم. أمّا أوَّلاً: فلأنَّ الاختيار مشروط بالعلم، ولا يُوجَد المشروط/ دون شرطه. وأمّا ثانياً: فلأنَّ المختار للشيءِ لو كان غيرَ قادرٍ عليه لَتعذَّرَ مُرادُه، وقد وُجِدَت بغيرِ تَعذُّر فدَلَّ على أنَّه قادرٌ على إيجادها، وإذا تَقرَّرَ ذلك لم يتَخَصَّص عِلمُه في تَعلُّقه بمعلومٍ دون معلوم؛ لوجوبِ قِدَمه المنافي لقَبُولِ التَّخصيص، فثَبَتَ أنَّه يَعلَم الكلّيّات لأنَّها معلومات، والجُزئيّات لأنَّها معلوماتٌ أيضاً، ولأنَّه مُريد لإيجادِ الجُزئيّات، والإرادة للشيءِ المُعيَّن إثباتاً ونَفياً مشروطَةٌ بالعلمِ بذلك المراد الجُزئيّ، فيَعلَم المرئيّات للرَّائينَ ورُؤيَتهم لها على الوجه الخاصّ، وكذا المسمُوعات وسائر المُدرَكات؛ لما عُلمَ ضَرورةً من وجوب الكمال له، وأضدادُ هذه الصِّفات نَقصٌ، والنَّقص مُمتَنِع عليه سبحانه وتعالى، وهذا القَدْر كافٍ من الأدلَّة العقليَّة.

٣٦٣/١٣

وضَلَّ مَن زَعَمَ من الفلاسفة أنَّه سبحانه وتعالى يَعلَم الجُزئيّات على الوجه الكلّيّ لا الجُزئيّ، واحتَجّوا بأُمورٍ فاسِدَة، منها: أنَّ ذلك يُؤَدّي إلى مُحالٍ وهو تَغيُّر العلم، فإنَّ الجُزئيّات زمانيَّة

---

(١) لفظة «بالأدلة» سقطت من (س).

تَتَغيَّر بتَغيُّرِ الزَّمان والأحوال، والعلمُ تابع للمعلومات في الثَّبات والتغيُّر، فيَلزَم تَغيُّر عِلمِه، والعلم قائم بذاته فيكون محلًّا للحوادثِ وهو مُحال. والجواب: أنَّ التغيُّر إنَّما وَقَعَ في الأحوال الإضافيَّة، وهذا مِثل رجلٍ قامَ عن يمين الإسطوانة ثمَّ عن يَسارها، ثمَّ أمامها ثمَّ خَلفها، فالرجل هو الذي يَتغيَّر، والأُسطُوانة بحالِها، فالله سبحانه وتعالى عالم بها كنَّا عليه أمس وبها نحنُ عليه الآن وبها نكون عليه غَداً، وليس هذا خَبَراً عن تَغيُّر عِلمه، بل التغيُّر جارٍ على أحوالنا، وهو عالمٌ في جميع الأحوال على حَدٍّ واحد.

وأمّا السَّمعيَّة فالقرآن العظيم طافحٌ بما ذَكَرناه، مِثل قوله تعالى: ﴿قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾[الطلاق:١٢]،وقال: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ﴾[سبأ:٣]، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ۚ وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾[فصلت:٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ولهذه النُّكتَة أورَدَ المصنِّف حديث ابن عمر في مفاتيح الغَيب، وقد تقدَّم شرحه في كتاب التَّفسير (٤٧٧٨).

ثمَّ ذكر حديث عائشة مُختصَراً.

٧٣٨٠- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسُفَ، حدَّثنا سفيانُ، عن إسماعيلَ، عن الشَّعْبيِّ، عن مسروقٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: مَن حَدَّثَكَ أنَّ محمَّداً ﷺ رأى رَبَّه فقد كَذَبَ، وهو يقولُ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ومَن حَدَّثَكَ أنَّه يَعلَم الغَيْبَ، فقد كَذَبَ، وهو يقولُ: «لا يَعلَم الغَيْبَ إلّا الله».

وقوله فيه: «**ومَن حَدَّثَك أنَّه يَعلَم الغَيب فقد كذَبَ، وهو يقول: لا يَعلَم الغَيْب إلّا الله**» كذا وَقَعَ في هذه الرِّواية عن محمَّد بن يوسف وهو الفِريابيّ، عن سفيان وهو الثَّوْريّ، عن إسماعيل وهو ابن أبي خالد. وقد تقدَّم في تفسير سورة النَّجم (٤٨٥٥) من طريق وكيع عن إسماعيل بلفظ: ومَن حَدَّثَك أنَّه يَعلَم ما في غَد فقد كذَبَ، ثمَّ قرأت: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا

تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤]، وذِكْر هذه الآية أنسَبُ في هذا الباب لموافَقتِه حديث ابن عمر الذي قبله، لكنَّه جَرَى على عادته التي أكثرَ منها من اختيار الإشارة على صريح العِبارة.

وتقدَّم شرح ما يَتعلَّق بالرُّؤيةِ في تفسير سورة النَّجم، وما يَتعلَّق بعِلمِ الغَيب في تفسير سورة لُقمان (٤٧٧٨)، وتقدَّم في تفسير سورة المائدة (٤٦١٢) بهذا السَّنَد: مَن حَدَّثك أنَّ محمَّداً كَتَمَ شيئاً، وأحَلتُ بشرحِه على كتاب التَّوحيد، وسأذكرُه إن شاءَ الله تعالى في باب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾[1] [المائدة: ٦٧].

ونَقَلَ ابن التِّين عن الدَّاوُوديّ قال: قوله في هذا الطَّريق: مَن حَدَّثَك أنَّ محمَّداً يَعلَم الغَيب، ما أظنّه محفوظاً، وما أحدٌ يَدَّعي أنَّ رسول الله ﷺ كان يَعلَم من الغَيب إلّا ما عُلِّمَ. انتهى، وليس في الطَّريق المذكورة هنا التَّصريح بذِكر محمَّد ﷺ، وإنَّما وَقَعَ فيه بلفظ: مَن حَدَّثك أنَّه يَعلَم، وأظنّه بنى على أنَّ الضَّمير في قول عائشة: «مَن حَدَّثك» أنَّه لمحمَّدٍ ﷺ، لتَقدُّمِ ذِكره في الذي قبله حيثُ قالت: مَن حَدَّثَك أنَّ محمَّداً رأى ربّه، ثمَّ قالت: ومَن حَدَّثك أنَّه يَعلَم ما في غَد[2]، ويُعكِّر عليه أنَّه وَقَعَ في رواية إبراهيم النَّخَعيِّ عن مسروق عن عائشة قالت: ثلاثٌ مَن قال واحدةً منهنَّ فقد أعظم على الله الفِرية: مَن زَعَمَ أنَّه يَعلَمُ ما في غَد... الحديث، أخرجه/ النَّسائيُّ (ك١١٠٨٢)، وظاهر هذا السّياق أنَّ الضَّمير للزّاعِم، ولكن وَرَدَ التَّصريح بأنَّه لمحمَّدٍ ﷺ فيما أخرجه ابن خُزَيمةَ (٢/ ٥٥٤) وابن حِبّان (٦٠) من طريق عبد ربّه بن سعيد عن داود بن أبي هِند عن الشَّعْبيّ بلفظ: أعظمَ الفِريةَ على الله مَن قال: إنَّ محمَّداً رأى ربّه، وإنَّ محمَّداً كَتَمَ شيئاً من الوحي، وإنَّ محمَّداً يَعلَم ما في غَد. وهو عند مسلم (١٧٧/ ٢٨٧) من طريق إسماعيل بن إبراهيم عن داود، وسياقُه أتمّ، ولكن قال فيه: ومَن زَعَمَ أنَّه يُخبِر بما يكون في غَد. هكذا بالضَّمير، كما في رواية إسماعيل معطوفاً على: مَن زَعَمَ أنَّ رسول الله ﷺ كَتَمَ شيئاً.

٣٦٤/١٣

(١) باب رقم (٤٦).

(٢) الرواية هنا في هذا الباب: أنه يعلم الغيب، ولعله سبق قلم، والله أعلم.

وما ادَّعاه من النَّفي مُتَعقَّبٌ، فإنَّ بعض مَن لم يَرسَخ في الإيمان كان يَظُنّ ذلك، حتَّى كان يَرَى أنَّ صِحَّة النبوَّة تَستَلزِم اطِّلاع النبيّ ﷺ على جميع المُغيَّبات، كما وَقَعَ في «المغازي» لابنِ إسحاق: أنَّ ناقة النبيّ ﷺ ضَلَّت، فقال زيد بن اللَّصيت ـ بصادٍ مُهمَلة وآخره مُثنّاة وزن عظيم ـ: يَزعُم محمَّد أنَّه نبيّ ويُخبِركم عن خبر السماء وهو لا يَدري أينَ ناقَته، فقال النبيّ ﷺ: «إنَّ رجلاً يقول كذا وكذا، وإنِّي والله لا أعلَم إلّا ما عَلَّمَني الله، وقد دَلَّني الله عليها، وهي في شِعْب كذا قد حَبَسَتها شَجَرة» فذهبوا فجاؤوه بها، فأعلَمَ النبيُّ ﷺ أنّه لا يَعلَم من الغَيب إلّا ما عَلَّمَه الله، وهو مُطابِق لقولِه تعالى: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ الآية [الجن: ٢٦ - ٢٧].

وقد اختُلِفَ في المراد بالغَيبِ فيها؛ فقيلَ: هو على عُمُومه، وقيل: ما يَتعلَّق بالوحي خاصَّة، وقيل: ما يَتعلَّق بعِلمِ السّاعة، وهو ضعيف؛ لما تقدَّم في تفسير لُقمان أنَّ عِلم السّاعة ممَّا استأثَرَ الله بعِلمِه، إلّا إن ذهب قائلُ ذلك إلى أنَّ الاستثناء مُنقَطِع، وقد تقدَّم ما يَتعلَّق بالغَيبِ هناك.

قال الزَّمَخشَريّ: في هذه الآية إبطالُ الكرامات، لأنَّ الذينَ يُضاف إليهم وإن كانوا أولياء مُرتَضَينَ فلَيسوا برُسُلٍ، وقد خَصَّ الله الرُّسُلَ من بين المُرتَضَينَ بالاطِّلاع على الغَيب. وتُعقِّبَ بما تقدَّم.

وقال الإمام فخر الدِّين: قوله: ﴿عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ﴾ لفظٌ مُفرَد وليس فيه صيغة عُموم، فيَصِحُّ أن يقال: إنَّ الله لا يُظهِر على غَيبٍ واحدٍ من غُيوبه أحداً إلّا الرُّسُل، فيُحمَل على وقت وقوع القيامة، ويُقوِّيه ذِكرُها عَقِب قوله: ﴿أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الجن: ٢٥]. وتُعقِّبَ بأنَّ الرُّسُل لم يُظهَروا على ذلك، وقال أيضاً: يجوز أن يكون الاستثناء مُنقَطِعاً، أي: لا يُظهِر على غَيبه المخصوص أحداً لكن مَن ارتَضَى من رسول، فإنَّه يجعل له حَفَظَة.

وقال القاضي البَيضاويّ: يُخصِّصُ الرَّسول بالملَكِ في اطِّلاعه على الغَيب، والأولياء يَقَع لهم ذلك بالإلهام.

وقال ابن المنيِّر: دَعوَى الزَّمَخشَريّ عامَّة ودليله خاصّ، فالدَّعوَى امتناع الكرامات كلِّها، والدَّليل يحتمل أن يقال: ليس فيه إلّا نَفي الاطِّلاع على الغَيب بخِلَاف سائر الكرامات. انتهى، وتمامه أن يُقالُ: المراد بالاطِّلاع على الغَيب: عِلم ما سَيَقَعُ قبل أن يَقَع على تَفصيله، فلا يَدخُل في هذا ما يُكشَف لهم من الأُمور الـمُغيَّبة عنهم، وما لا يُخرَق لهم من العادة، كالمشي على الماء، وقَطْع المسافَة البعيدة في مُدَّة لطيفة، ونحو ذلك.

وقال الطِّيبيُّ: الأقرَب تخصيصُ الاطِّلاع بالظُّهورِ والخَفاء، فإطلاع الله الأنبياءَ على الـمُغيَّب أمكَنُ، ويَدُلّ عليه حَرف الاستعلاء في ﴿عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ﴾ فضَمَّنَ «يُظهِر» معنى يُطلِع، فلا يُظهِر على غَيبه إظهاراً تامّاً وكَشفاً جَليّاً إلّا لرسولٍ يوحَى إليه، مع مَلَكٍ وحَفَظَة، ولذلك قال: ﴿فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾ [الجن: ٢٧]، وتعليله بقوله: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]، وأمّا الكرامات فهي من قَبيل التَّلويح واللَّمَحات، ولَيسوا في ذلك كالأنبياء.

وقد جَزَمَ الأُستاذ أبو إسحاق بأنَّ كرامات الأولياء لا تُضاهي ما هو مُعجِزةٌ للأنبياء. وقال أبو بكر بن فُورَك: الأنبياء مأمورونَ بإظهارها، والوَليّ يجب عليه إخفاؤُها، والنبيُّ يَدَّعي ذلك بما يَقطَع به، بخِلَاف الوَليّ، فإنَّه لا يَأمَن الاستدراج.

وفي الآيَة رَدٌّ على المنجِّمينَ وعلى كلِّ مَن يَدَّعي أنَّه يَطَّلِع على ما سيكونُ من حياةٍ أو موتٍ أو غير ذلك،/ لأنَّه مُكذِّب للقرآنِ، وهم أبعَد شيءٍ من الارتضاءِ مع سَلب صِفَة الرُّسُليَّـةِ عنهم. ١٣/٣٦٥

وقوله في أوَّل حديث ابن عمر: «مفاتيح الغَيب» إلى أن قال: «لا يَعلَم ما تَغيض الأرحام إلّا الله» وَقَعَ في مُعظَم الرِّوايات: «لا يَعلَم ما في الأرحام إلّا الله»، واختُلِفَ في معنى الزِّيادة والنُّقصان على أقوال: فقيلَ: ما يَنقُص من الخِلقة وما يَزداد فيها، وقيل: ما يَنقُص من التِّسعَة الأشهُر في الحمل، وما يَزداد في النِّفاس إلى السِّتّين، وقيل: ما يَنقُص بظُهورِ

الحيض في الحَبَل بنَقصِ الولد، وما يَزداد على التِّسعَة الأشهُر بقَدرِ ما حاضَت، وقيل: ما يَنقُص في الحمل بانقطاع الحيض، وما يَزداد بدَمِ النِّفاس من بعد الوَضع، وقيل: ما يَنقُص من الأولاد قبلُ، وما يَزداد من الأولاد بعدُ.

وقال الشَّيخ أبو محمَّد بنُ أبي جَمرة نَفَعَ الله به: استَعارَ للغَيبِ: مفاتيح؛ اقتداء بما نَطَقَ به الكتاب العزيز: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وليُقَرِّب الأمر على السّامع، لأنَّ أُمور الغَيب لا يُحصِيها إلّا عالمها، وأقربُ الأشياء إلى الاطِّلاع على ما غابَ: الأبواب، والمفاتيح أيسَر الأشياء لفتحِ الباب، فإذا كان أيسَر الأشياء لا يُعرَف موضعها، فما فوقها أحرَى أن لا يُعرَف. قال: والمراد بنَفي العِلم عن الغَيب الحقيقيّ، فإنَّ لبعضِ الغُيوب أسباباً قد يُستَدَلُّ بها عليها، لكن ليس ذلك حقيقيّاً، قال: فلمَّا كان جميع ما في الوجود محصوراً في عِلمه، شَبَّهَه الـمُصطَفَى بالمخازِنِ واستَعارَ لبابها المِفتاح، وهو كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾ [الحجر: ٢١].

قال: والحِكْمة في جَعْلها خمساً: الإشارة إلى حَصر العَوالم فيها، ففي قوله: ﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ﴾ [الرعد: ٨] إشارة إلى ما يزيد في النَّفس ويَنقُص، وخَصَّ الرَّحِم بالذِّكرِ لكَونِ الأكثر يَعرِفونَها بالعادةِ، ومع ذلك فنَفَى أن يَعرِف أحدٌ حقيقَتها، فغيرها بطريق الأولى.

وفي قوله: «ولا يَعلَم متى يأتي المطر» إشارة إلى أُمور العالَمِ العُلويّ، وخصَّ المطر مع أنَّ له أسباباً قد تَدُلّ بجَري العادةِ على وقوعه، لكنَّه من غير تَحقيق.

وفي قوله: «ولا تدري نفسٌ بأيِّ أرض تموتُ» إشارة إلى أُمور العالَمِ السُّفليّ، مع أنَّ عادةَ أكثر الناس أن يموت ببلدِهِ، ولكن ليس ذلك حقيقةً، بل لو ماتَ في بلده لا يَعلَم في أيّ بُقعَة يُدفَن منها ولو كان هناك مَقبَرةٌ لأسلافِهِ، بل قَبرٌ أعَدَّه هو له.

وفي قوله: «ولا يَعلَم ما في غَد إلّا الله» إشارة إلى أنواع الزَّمان وما فيها من الحوادث، وعَبَّرَ بلفظِ «غَد» لتكونَ حقيقَته أقرَبَ الأزمِنَة، وإذا كان مع قُربِهِ لا يُعلَم حقيقةُ ما يَقَع فيه مع إمكان الأمارة والعلامة، فما بَعُدَ عنه أولى.

وفي قوله: «ولا يَعلَم متى تقوم السّاعة إلّا الله» إشارة إلى علوم الآخِرة، فإنَّ يوم القيامة أوَّلُها، وإذا نُفي عِلمُ الأقرَب انتفَى عِلمُ ما بعده، فجَمَعَت الآية أنواع الغُيوب، وأزالَت جميع الدَّعاوى الفاسِدَة، وقد بيَّن بقوله تعالى في الآية الأُخرى وهي قوله: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾[الجن:٢٦-٢٧] أنَّ الاطِّلاع على شيءٍ من هذه الأُمور لا يكون إلّا بتوقيف[1]، انتهى مُلخَّصاً.

٥- باب قولِ الله تعالى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣]

٧٣٨١- حدَّثنا أحمدُ بنُ يونُس، حدَّثنا زُهَيرٌ، حدَّثنا مُغيرةُ، حدَّثنا شَقِيقُ بنُ سَلَمةَ، قال: قال عبدُ الله: كنَّا نُصَلّي خَلْفَ النبيِّ ﷺ فنقولُ: السَّلامُ على الله، فقال النبيُّ ﷺ: «إنَّ الله هو السَّلامُ، ولكنْ قولوا: التَّحِيّاتُ لله والصَّلَواتُ والطَّيِّباتُ، السَّلامُ عليكَ أيُّها النبيُّ ورحمةُ الله وبَرَكاتُه، السَّلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحينَ، أشهَدُ أنْ لا إلهَ إلّا الله، وأشهَدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُهُ».

قوله: «بابُ قولِ الله تعالى: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾» كذا للجميع، وزاد ابن بَطّال: «المُهَيمِن»، وقال: غَرَضه بهذا الباب إثباتُ أسماءٍ/ من أسماء الله تعالى، ثمَّ ذكر بعض ما وَرَدَ في معانيها، وفيما ذكره نَظَر، سَلَّمنا لكنْ وظيفةُ الشّارح بيان وجه تخصيص هذه الأسماء الثَّلاثة بالذِّكرِ دون غيرها، وإفرادِها بتَرجَمةٍ، ويُمكِن أن يكون أرادَ بهذا القَدْر جميعَ الآيات الثَّلاث المذكورة في آخر سورة الحَشر، فإنَّها خُتمَت بقوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤]، وقد قال في سورة الأعراف: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فكأنَّه بعد إثبات حقيقة القُدْرة والقوَّة والعِلم، أشارَ إلى أنَّ الصِّفات السَّمعيَّة ليست محصورةً في عَدَد مُعيَّن، بدليلِ الآية المذكورة، أو أرادَ الإشارةَ إلى ذِكر الأسماء التي تَسَمَّى الله تعالى بها وأُطلِقَت مع ذلك على المخلوقين، فالسَّلام ثَبَتَ في القرآن وفي الحديث الصَّحيح أنَّه من أسماء الله تعالى، وقد أُطلِقَ على التَّحيَّة الواقعة بين المؤمنين، ٣٦٦/١٣

---

(١) في (ع) و(س): بتوفيق، والمثبت من (أ)، وهي أوجه.

والمؤمن يُطلَق على مَن اتَّصَفَ بالإيمان، وقد وَقَعا معاً من غير تَخَلُّل بينهما في الآية المشار إليها، فناسَبَ أن يَذكُرهما في ترجمةٍ واحدة.

وقال أهل العلم: معنى السَّلام في حَقِّه سبحانه وتعالى: الذي سَلِمَ المؤمنونَ من عُقوبَته، وكذا في تفسير المؤمن: الذي أمِنَ المؤمنونَ من عُقوبَته، وقيل: السَّلام مَن سَلِمَ من كلِّ نَقص وبَرِئَ من كلِّ آفَةٍ وعَيب، فهي صِفَةٌ سَلبيَّة، وقيل: المسلِّم على عباده لقوله: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨]، فهي صِفَةٌ كلاميَّة، وقيل: السَّلام الذي سَلم الخلقُ من ظُلمه، وقيل: منه السَّلامةُ لعبادِه فهي صِفَةٌ فعليَّة، وقيل: المؤمن الذي صَدَّقَ نفسه وصَدَّقَ أولياءَه، وتصديقُه: عِلمُه بأنَّه صادِقٌ وأنَّهم صادِقونَ، وقيل: الموحِّد لنفسِهِ، وقيل: خالق الأمن، وقيل: واهب الأمن، وقيل: خالق الطُّمَأنينَةِ في القلوب.

وأمّا «المُهَيمِن» فإن ثَبَتَ في الرِّواية فقد تقدَّم ما فيه في التَّفسير، ومِمَّا يُستَفاد أنَّ ابن قُتَيبة ومَن تَبِعَه كالخطَّابيِّ زَعَموا أنَّه مُفَيعِل من الأمن، قُلِبَت الهمز هاء، وقد تَعقَّبَ ذلك إمامُ الحرمَين، ونَقَلَ إجماعَ العلماء على أنَّ أسماء الله لا تُصغَّرُ، ونَقَلَ البَيهَقيُّ عن الـحَلِيميّ: أنَّ الـمُهَيمِن معناه: الذي لا يَنقصُ الطّائعَ من ثوابه شيئاً ولو كَثُرَ، ولا يزيد العاصي عِقاباً على ما يَستَحِقّه، لأنَّه لا يجوز عليه الكذب، وقد سَمَّى الثَّواب والعِقاب جزاء، وله أن يَتَفَضَّل بزيادةِ الثَّواب ويَعفو عن كثيرٍ من العِقاب.

قال البيهقيُّ: هذا شرح قولِ أهل التَّفسير في المُهَيمِن أنَّه الأمين، ثمَّ ساقَ[1] من طريق التَّميميّ[2] عن ابن عبَّاس في قوله: «مُهَيمِناً عليه» قال: مُؤتَمَناً، ومن طريق عليّ بن أبي طَلْحة عن ابن عبَّاس: المُهَيمِن: الأمين، ومن طريق مجاهد قال: المُهَيمِن: الشّاهد. وقيل: المُهَيمِن: الرَّقيب على الشيء والحافظ له، وقيل: الهَيمَنة: القيام على الشيء، قال الشّاعر:

---

(١) في «الأسماء والصفات» له (١٠٨-١١٠).

(٢) تحرَّفت في (ع) و(س) إلى: التّيمي، والمثبت من (أ) على الصواب، والتميمي هذا الذي يحدّث في التفسير اسمه: أَرْبَدة، ويقال: أربد، كان يجالس ابن عباس، ولم يرو عنه غير أبي إسحاق السبيعي، ولم يوثقه غير ابن حبان والعجلي، فهو في عداد المجهولين. انظر ترجمة أربدة من «تهذيب الكمال» ٢/ ٣١٠.

ألا إنَّ خـيرَ النـاسِ بعـد نبيّـه		مُهَيمِنُـهُ التّاليـهِ في العُـرْفِ والنُّكْـرِ

يريد القائمَ على الناس بعده بالرِّعايةِ لهم. انتهى، ويَصِحّ أن يريد الأمين عليهم، فيوافق ما تقدَّمَ.

ثم ذَكَر حديث ابن مسعود في التَّشهُّد.

وسنده كلّه كوفيّونَ، وأحمد بن يونس: هو ابن عبد الله بن يونس اليَربُوعيّ نُسِبَ لجدِّه، وزُهَير: هو ابن معاوية الجُعْفيُّ، ومُغِيرة: هو ابن مِقسَم الضَّبِّيّ، وشَقِيق بن سَلَمةَ: هو أبو وائل مشهور بكُنيَتِه وباسمِه معاً. وقد أخرجه أبو نُعَيم في «المستخرَج» من طريق أحمد بن يحيى الحُلْوانيّ عن أحمد بن يونس فقال: حدَّثنا زُهَير بن معاوية حدَّثنا مُغيرة الضَّبّيّ، وساقَ المتن مِثلَه سواء، وضاقَ على الإسماعيليّ مَخرَجُه فاكتَفَى بروايةِ عثمان بن أبي شَيْبة عن جَرير بن عبد الحميد عن مُغيرة، وساقَه نحوه من رواية زُهَير، وقد أخرجه النَّسائيُّ (١١٧٠) من طريق شُعْبة عن مُغيرة بسندِه.

وقوله في المتن: «فنقول: السَّلامُ على الله» هكذا اختَصَرَه مُغيرة، وزاد في رواية الأعمَش (٨٣٥): «من عباده»، وفي لفظ مضى في الاستئذان (٦٢٣٠): «قبل عباده: السَّلام على جِبريل...» إلى آخره. وقد تقدَّم بيان ذلك مُفصَّلاً في كتاب الصلاة (٨٣١) في أواخر صِفَة الصلاة من قبل كتاب الجُمُعة ولله الحمد.

٦- باب قول الله تعالى: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ٢]

٣٦٧/١٣

فيه: ابنُ عمرَ، عن النبيِّ ﷺ.

٧٣٨٢- حدَّثنا أحمدُ بنُ صالحٍ، حدَّثنا ابنُ وَهْب، أخبرني يونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، عن سعيدٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يَقْبِضُ الله الأرضَ يومَ القيامةِ، ويَطْوي السماءَ بيَمِينِه، ثمَّ يقولُ: أنا الملِكُ، أينَ ملوكُ الأرضِ؟».

وقال شُعَيبٌ والزُّبَيْدِيُّ وابنُ مُسافِرٍ وإسحاقُ بنُ يحيى، عن الزُّهْريِّ، عن أبي سَلَمةَ، مِثلَه.

قوله: «باب قول الله تعالى: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾» قال البَيهَقيُّ: المَلِك والمالك هو الخاصُّ المُلك، ومعناه في حَقّ الله تعالى: القادرُ على الإيجاد، وهي صِفَةٌ يَستَحِقّها لذاته، وقال الرَّاغِب: الملِك المتَّصِف بالأمرِ والنَّهي، وذلك يَختَصّ بالناطِقين، ولهذا قال: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ ولم يَقُل مَلِك الأشياء، قال: وأمّا قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ فتقديره: الملك في يوم الدِّين، لقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [غافر: ١٦]، انتهى.

ويحتمل أن يكون خَصَّ الناس بالذِّكرِ في قوله تعالى: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾، لأنَّ المخلوقات جَمادٌ ونامٍ، والنامي صامتٌ وناطِق، والناطِق مُتَكلِّمٌ وغير مُتَكلِّم، فأشرَفُ الجميع المتكلِّمُ، وهم ثلاثةٌ: الإنس والجِنّ والملائكة، وكلُّ مَن عَداهم جائزٌ دخولُه تحت قَبضَتهم وتَصَرُّفهم، وإذا كان المراد بالناسِ في الآية المتكلِّم، فمَن مَلَكوه في مُلك مَن مَلَكَهم، فكان في حُكم ما لو قال: مَلِك كلِّ شيء مع التَّنويه بذِكر الأشرَف، وهو المتكلِّم.

قوله: «فيه ابنُ عمر، عن النبيّ ﷺ» أي: يَدخُل في هذا الباب حديث ابن عمر، ومُرادُه حديثه الآتي (٧٤١٢) بعد اثنَي عشر باباً في ترجمة قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وسيأتي شرحه هناك إن شاءَ الله تعالى.

ثمَّ ذكر حديث أبي هريرةَ: «يَقبِض الله الأرض يومَ القيامة ويَطوي السماء بيَمينِه، ثمَّ يقول: أنا الملِك أينَ ملوك الأرض؟» أخرجه من رواية يونس وهو ابنُ يزيد عن ابن شِهاب بسندِه، ثمَّ قال: وقال شُعَيب والزُّبَيديّ وابنُ مُسافر وإسحاق بن يحيى عن الزُّهْريِّ عن أبي سَلَمةَ مِثلَه، كذا وَقَعَ لأبي ذرٍّ وسَقَطَ لغيرِه لفظ: مِثله، وليس المراد أنَّ أبا سَلَمةَ أرسَلَه، بل مُراده أنَّه اختُلِفَ على ابن شِهاب ـ وهو الزُّهْريُّ ـ في شيخه، فقال يونس: هو سعيد بنُ المسيّب، وقال الباقونَ: أبو سَلَمةَ، وكلٌّ منهما يرويه عن أبي هريرةَ.

فأمّا رواية شُعَيب ـ وهو ابن أبي حمزة الحِمصيُّ ـ فسَتأتي (٧٤١٣) في الباب المشار إليه في الحديث المعلَّق آنِفاً، فإنَّه قال هناك: وقال أبو اليَمان: أخبرنا شُعَيب، فذكر طَرَفاً من المتن، وقد وَصَلَه الدَّارِميُّ (٢٧٩٩) قال: حدَّثنا الحَكَم بن نافع، وهو أبو اليَمان، فذكره،

وفيه: سمعتُ أبا سَلَمَةَ يقول: قال أبو هريرةَ، وكذا أخرجه ابن خُزَيمةَ في كتاب التَّوحيد[(١)] من «صحيحه»: عن محمَّد بن يحيى الذُّهليِّ عن أبي اليَمان.

وأمّا رواية الزُّبَيديّ بضمِّ الزّاي بعدها موحَّدة، وهو محمَّد بن الوليد الحِمصيُّ، فوَصَلَها ابن خُزَيمةَ (١/ ١٦٨-١٦٩) أيضاً من طريق عبد الله بن سالم عنه عن الزُّهريِّ عن أبي سَلَمةَ عن أبي هريرةَ.

وأمّا طريق ابن مُسافر وهو عبد الرَّحمن بن خالد بن مُسافر الفَهْميّ أميرُ مِصر، نُسِبَ لجَدِّهِ، فتقدَّمَت موصولة في تفسير سورة الزُّمَر (٤٨١٢) من طريق اللَّيث بن سعد عنه كذلك.

وأمّا رواية إسحاق بن يحيى وهو الكَلبيّ فوَصَلَها الذُّهليُّ في «الزُّهْريّات»، قال الإسماعيليّ: وافقَ الجماعة عُبَيد الله بنُ [أبي][(٢)] زياد الرُّصافيّ في أبي سَلَمةَ.

قلت: وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق الصَّدَفيّ عن الزُّهريِّ كذلك، ونَقَلَ ابن خُزَيمةَ (١/ ١٦٩) عن محمَّد بن يحيى الذُّهليِّ أنَّ الطَّريقَينِ محفوظان. انتهى، وصنيع البخاريّ يقتضي ذلك، وإن كان الذي تَقتَضيه القواعِد ترجيحَ رواية شُعَيب لكَثْرةِ/ مَن تابَعَه، لكنَّ يونس كان من خَواصِّ الزُّهْريِّ الملازِمينَ له. ٣٦٨/١٣

قال ابن بَطّال: قوله تعالى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ داخل في معنى التَّحيّات لله، أي: المُلك لله، وكأنَّه ﷺ أمَرَهم بأن يقولوا: التَّحيّات لله، امتثالاً لأمرِ ربّه ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾، ووَصْفُه بأنَّه مَلِكُ النَّاس يحتمل وجهَينِ: أحدهما: أن يكون بمعنى القُدْرة فيكون صِفَةَ ذات، وأن يكون بمعنى القَهْر والصَّرف عمّا يريدون فيكون صِفةَ فعل.

قال: وفي الحديث إثباتُ اليمين صِفَةً لله تعالى من صفات ذاته، وليست جارحَة، خِلَافاً

---

(١) هو في كتاب «التوحيد» ١/ ١٦٧-١٦٨.

(٢) سقطت من الأصلين و (س).

للمُجَسِّمة. انتهى مُلخَّصاً، والكلام على اليمين يأتي في الباب المشار إليه[١]، ولم يُعرِّج على التَّوفيق بين الحديث والتَّرجمة، والذي يَظهَر لي أنَّه أشارَ إلى ما قاله شيخه نُعَيم بن حمَّاد الخُزَاعيّ، قال ابن أبي حاتم في كتاب «الردّ على الجَهميَّةِ»: وَجَدت في كتاب أبي عن[٢] نُعَيم بن حمَّاد قال: يُقال للجَهميَّةِ: أخبِرونا عن قول الله تعالى بعد فناء خَلْقه: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ فلا يُجيبه أحد، فيَرُدُّ على نفسه ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، وذلك بعد انقطاع ألفاظ خلْقه بموتِهم، أفَهذا مخلوق؟ انتهى، وأشارَ بذلك إلى الردّ على مَن زَعَمَ أنَّ الله يَخلُق كلاماً فيُسمِعُه مَن شاءَ، بأنَّ الوقت الذي يقول فيه: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ لا يبقَى حينَئذٍ مخلوق حَيّاً، فيُجيب نفسه فيقول: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾، فثَبَتَ أنَّه يتكلَّم بذلك، وكلامه صِفَةٌ من صفات ذاته فهو غير مخلوق.

وعن أحمد بن سَلَمةَ عن إسحاق بن راهويه، قال: صَحَّ أنَّ الله يقول بعد فناء خلقه: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ فلا يُجيبُه أحد، فيقول لنفسِهِ: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾. قال: ووَجَدت في كتابٍ عند أبي عن هشام بن عُبَيد الله الرَّازيِّ قال: إذا ماتَ الـخَلق ولم يَبقَ إلّا الله وقال: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ فلا يُجيبه أحدٌ، فيَرُدُّ على نفسه فيقول: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ قال: فلا يَشُكّ أحدٌ أنَّ هذا كلام الله وليس بوَحيٍ إلى أحد، لأنَّه لم تَبقَ نفسٌ فيها روح إلّا وقد ذاقَت الموت، والله هو القائل وهو المجيب لنفسِه.

قلت: وفي حديث الصُّور الطَّويل الذي تقدَّمَت الإشارة إليه في أواخر كتاب الرِّقاق في صِفَة الحَشر[٣]: «فإذا لم يَبقَ إلّا الله، كان آخِراً كما كان أوَّلاً، طَوَى السماء والأرض، ثمَّ دَحَاهما، ثمَّ تَلَقَّفَهما، ثمَّ قال: أنا الجَبّار، ثلاثاً، ثمَّ قال: لمن الـمُلك اليوم؟ ثلاثاً، ثمَّ قال لنفسِهِ: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾» قال الطَّبَريُّ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦] يعني: يقول الله: لمن الـمُلْك؟ فتَرَكَ ذِكرَ ذلك استغناءً

(١) في باب (١٩) ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾.
(٢) لفظة «عن» تحرَّفت في (ع) و (س) إلى: عمر.
(٣) في باب (٤٣) نفخ الصور.

لدلالةِ الكلام عليه، قال: وقوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ ذكر أنَّ الرَّبّ جلَّ جَلاله هو القائل ذلك مُجيباً لنفسِه، ثمَّ ذكر الرِّواية بذلك (٢٤/ ٢٧) من حديث أبي هريرةَ الذي أشرتُ إليه، وبالله التَّوفيق.

٧- باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤]
﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠]
﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾ [المنافقون: ٨]
ومَنْ حَلَفَ بعِزّةِ الله وصفاته

٣٦٩/١٣ **قوله: «بابُ قولِ الله تعالى:** ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾» أمّا الآية الأولى فوقَعَت في عِدَّة سوَر، وتَكرَّرَت في بعضها، وأوَّل موضع وَقَعَ فيه: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ في سورة إبراهيم (٤)، وأمّا مُطلَق «العزيز الحكيم» فأوَّل ما وَقَعَ في البقرة (١٢٩) في دعاء إبراهيم عليه السلام لأهلِ مكَّة: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ الآية، وآخرها: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ وتكرَّر «العَزيز الحَكيم» و«عَزيز حَكيم» بغيرِ لام فيهما في عِدَّة من السّوَر.

وأمّا الآية الثّانية ففي إضافة العِزَّة إلى الرُّبوبيَّة، إشارةٌ إلى أنَّ المراد بها هنا: القَهْر والغَلَبة، ويحتمل أن تكون الإضافة للاختصاص، كأنَّه قيل: ذو العِزَّة، وأنّها من صفات الذّات، ويحتمل أن يكون المراد بالعِزَّةِ هنا: العِزَّة الكائنَة بين الخَلق، وهي مخلوقة، فتكون من صفات الفعل، فالرَّبّ على هذا بمعنى الخالق، والتَّعريف في العِزَّة للجِنسِ، فإذا كانت العِزَّة كلُّها لله فلا يَصِحّ أن يكون أحدٌ مُعتزّاً إلّا به، ولا عِزَّة لأحدٍ إلّا وهو مالكها.

وأمّا الآية الثّالثة فيُعرَف حُكمُها من الثّانية، وهي بمعنى الغَلَبة، لأنّها جاءَت جواباً لمن ادَّعى أنَّه الأعزّ وأنَّ ضِدّه الأذَلّ، فيُردُّ عليه بأنَّ العِزَّة لله ولرسولِه وللمُؤمنين، فهو كقوله: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [المجادلة: ٢١].

قوله: «ومَن حَلَفَ بعِزَّةِ الله وصفاته» كذا للأكثر، وفي رواية المُستَملي: «وسُلطانه» بَدَل و«صفاته»، والأوَّل أولى، وقد تقدَّم في الأيمان والنُّذور «باب الحَلِف بعِزَّةِ الله وصفاته وكلامه»[1]، وتقدَّم توجيهه هناك.

قال ابن بَطّال: العزيز يَتَضَمَّن العِزَّة، والعِزَّة يحتمل أن تكون صِفَةَ ذات بمعنى القُدرة والعَظَمَة، وأن تكون صِفَةَ فعل بمعنى القَهْر لمخلوقاتِه والغَلَبةِ لهم، ولذلك صَحَّت إضافة اسمه إليها، قال: ويَظهَر الفَرق بين الحالِف بعِزَّةِ الله التي هي صِفَة ذاته والحالِفِ بعِزَّةِ الله التي صِفَة فعلِه، بأنَّه يَحنَث في الأُولى دون الثّانية، بل هو مَنهيٌّ عن الحَلِف بها كما نُهيَ عن الحَلِف بحَقِّ السماء وحَقِّ زيد. قلت: وإذا أطلَقَ الحالِفُ انصَرَفَ إلى صِفَة الذّات وانعَقَدَت اليمين، إلّا إن قَصَدَ خِلَافَ ذلك، بدليلِ أحاديث الباب.

وقال الرّاغِب: العزيز الذي يَقهَر ولا يُقهَر، فإنَّ العِزَّة التي لله هي الدّائمة الباقية، وهي العِزَّة الحقيقيَّة الممدوحة، وقد تُستَعار العِزَّة للحَمِيَّةِ والأنَفَة فيُوصَف بها الكافر والفاسِق، وهي صِفَةٌ مذمومة، ومنه قوله تعالى: ﴿أَخَذَتْهُ ٱلْعِزَّةُ بِٱلْإِثْمِ﴾[البقرة: ٢٠٦]، وأمّا قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾[فاطر: ١٠] فمعناه: مَن كان يريد أن يَعزّ فليَكتَسِب العِزَّة من الله، فإنَّها له ولا تُنال إلّا بطاعتِهِ، ومن ثَمَّ أثبَتَها لرسولِه وللمُؤمنين، فقال في الآية الأُخرى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون:٨]، وقد تَرِدُ العِزَّةُ بمعنى الصُّعوبة، كقوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾[التوبة: ١٢٨]، وبمعنى الغَلَبة، ومنه: ﴿وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣]، وبمعنى القِلَّة، كقولِهم: شاة عَزُوز: إذا قَلَّ لَبَنُها، وبمعنى الامتناع، ومنه قولهم: أرض عَزَاز/ بفتح أوَّله مُخَفَّفاً، أي: صُلْبة. ١٣/٣٧٠

وقال البَيهَقيُّ: العِزَّة تكون بمعنى القوَّة فترجِع إلى معنى القُدرة، ثمَّ ذكر نحواً ممّا ذكره ابن بَطّال، والذي يَظهَر أنَّ مُراد البخاريّ بالتَّرجمةِ إثبات العِزَّة لله، رَدّاً على مَن قال: إنَّه العزيز بلا عِزَّة، كما قالوا: العليم بلا عِلم.

---

(١) باب رقم (١٢).

ثمَّ ذكر في الباب خمسة أحاديث:

وقال أنسٌ: قال النبيُّ ﷺ: «تقولُ جَهَنَّمُ: قَطْ قَطْ، وعِزَّتِكَ».

وقال أبو هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ: «يَبْقَى رجلٌ بينَ الجَنَّةِ والنار آخِرُ أهلِ النار دخولاً الجَنَّةَ، فيقولُ: رَبِّ اصْرِفْ وجهي عن النار، لا وعِزَّتِكَ لا أسألُكَ غيرَها» قال أبو سعيدٍ: إنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «قال الله عزَّ وجلَّ: لكَ ذلك وعَشَرةُ أمثالِهِ».

وقال أيوبُ: «وعِزَّتِكَ لا غِنَى بي عن بَرَكَتِكَ».

٧٣٨٣- حدَّثنا أبو مَعمَرٍ، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، حدَّثنا حُسَينٌ المعلِّمُ، حدَّثني عبدُ الله بنُ بُرَيدةَ، عن يحيى بنِ يَعمَرَ، عن ابنِ عبَّاسٍ، أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يقولُ: «أعوذُ بعِزَّتِكَ الذي لا إلهَ إلا أنتَ، الذي لا يموتُ، والجِنُّ والإنسُ يموتونَ».

٧٣٨٤- حدَّثنا ابنُ أبي الأسوَدِ، حدَّثنا حَرَمِيٌّ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن قَتادةَ، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يُلْقَى في النار».

وقال لي خليفةُ: حدَّثنا يزيدُ بنُ زُرَيعٍ، حدَّثنا سعيدٌ، عن قَتادةَ، عن أنسٍ. وعن مُعتَمِرٍ، سمعتُ أبي، عن قَتادةَ، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «لا يزال يُلْقَى فيها ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠] حتَّى يَضَعَ فيها رَبُّ العالَمِينَ قَدَمَه، فيَنْزَوي بعضُها إلى بعضٍ، ثمَّ تقولُ: قَدْ قَدْ، بعِزَّتِكَ وكَرَمِكَ، ولا تزالُ الجَنَّةُ تَفْضُلُ، حتَّى يُنْشِئَ الله لها خلقاً، فيُسْكِنَهم فضلَ الجَنَّةِ».

الحديث الأوَّل: قوله: «وقال أنس: قال النبيّ ﷺ: تقول جَهَنَّم: قَطْ قَطْ وعِزَّتِك» هذا طَرَف من حديثٍ تقدَّم موصولاً (٤٨٤٨) في تفسير سورة قٓ مع شرحه، ويأتي مزيد كلام فيه في «باب قوله: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]»[(١)] وقد ذكره موصولاً هنا في آخر الباب، والمراد منه أنَّ النبيّ ﷺ نَقَلَ عن جَهَنَّم أنَّها تَحلِف بعِزَّةِ الله، وأقَرَّها على ذلك، فيَحصُل المراد، سواء كانت هي الناطِقةُ حقيقةً أم الناطِق غيرُها كالموَكَّلينَ بها.

---

(١) باب رقم (٢٥).

الحديث الثّاني: قوله: «وقال أبو هريرةَ...» إلى آخره، هو طَرَفٌ من حديثٍ طويل تقدَّم مع شرحه في آخِرِكتاب الرِّقاق (٦٥٧٣)، والمراد منه قوله: «لا وعِزَّتِك»، وتوجيهُه كما في الذي قبله.

الحديث الثّالث: قوله: «قال أبو سعيد...» إلى آخره، هو طَرَفٌ من حديثٍ مذكور في آخر حديث أبي هريرةَ (٦٥٧٣) الذي قبله، ويُستَفاد منه أنَّ أبا سعيد وافَقَ أبا هريرةَ على رواية الحديث المذكور، إلّا ما ذكره من الزّيادة في قوله: «عَشَرة أمثاله».

الحديث الرَّابع: قوله: «وقال أيوب عليه السلام: وعِزَّتِك لا غِنَى بي[1] عن بَرَكَتك» كذا في رواية الأكثر، وللمُستَمليّ: «لا غَناء» وهو بفتح الغَين المعجَمة ممدوداً، وكذا لأبي ذرٍّ عن السَّرَخسيّ، وتقدَّم بيانه في كتاب الأيمان والنُّذور[2] وهو طَرَف من حديث لأبي هريرةَ، وقد تقدَّم موصولاً في كتاب الطَّهارة (٢٧٩)، وأوَّله: «بَينا أيوب يَغتَسِل»، وتقدَّم أيضاً في أحاديث الأنبياء (٣٣٩١) مع شرحه، وتقدَّم توجيه الدّلالة منه في الأيمان والنُّذور، ووَقَعَ في رواية الحاكم (٢/ ٥٨٢): «لمَّا عافَى الله أيوبَ أمطَرَ عليه جَراداً من ذهبٍ» الحديث.

الحديث الخامس: حديث ابن عباس.

قوله: «أبو مَعمَر» هو عبد الله بن عَمرو المِنقَريّ بكسر الميم وسكون النُّون وفتح القاف، وعبد الوارث: هو ابن سعيد، وحُسَين المعلِّم: هو ابن ذَكْوانَ، ويحيى بن يَعمَر بفتح أوَّله والميم وسكون المهمَلة بينهما ويجوز ضَمُّ ميمه.

قوله: «كانَ يقول: أعوذ بعِزَّتِك الذي لا إله إلّا أنتَ» قال الكِرْمانيُّ: العائد للموصولِ محذوف، لأنَّ المخاطَب نفس المرجوع إليه فيَحصُل الارتباط، ومِثلُه:

---

(١) في (أ): لي، والمثبت من (ع) و (س) والنسخة اليونينية دون إشارة إلى خلاف بين روايات الصحيح في هذا الموضع.

(٢) تعليقاً في «باب (١٢) الحلِف بعزة الله وصفاته».

أنــا الــذي سَــمَّتني أُمِّــي حَيــدَرَه[١]

لأنَّ نَسَق الكلام: سَمَّته أمُّه.

قوله: «الذي لا يموت» بلفظِ الغائب للأكثر، وفي بعضها بلفظِ الخِطاب.

قوله: «والجِنُّ والإنسُ يموتونَ» استُدِلَّ به على أنَّ الملائكة لا تموت، ولا حُجَّة فيه، لأنَّه مفهوم لَقَب ولا اعتبار له، وعلى تقديره فيُعارضه ما هو أقوى منه، وهو عُمُوم قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[القصص: ٨٨]، مع أنَّه لا مانع من دخولهم في مُسمَّى الجِنّ لجامع ما بينهم من الاستتار عن عُيون الإنس، وقد تقدَّمَت بَقيَّة الكلام عليه في الدَّعَوات وفي الأيمان والنُّذور في الباب المشار إليه منه.

ثمَّ ذَكَرَ حديثَ أنس من ثلاثة أوجُه عن قَتَادةَ، وقد تقدَّم لفظ شُعْبة في تفسير قٓ (٤٨٤٨)، وساقَه هنا على لفظ خليفة وهو ابن خَيّاط البصريّ، ولَقَبه شَباب بفتح المعجَمة وتخفيف الموحَّدة وآخره موحَّدة، ووَقَعَ في رواية شُعْبة عنه: «لا يزال يُلقَى في النار»، وفي رواية سعيدٍ ـ وهو ابن أبي عَرُوبة ـ وسليمانَ ـ وهو التَّيْميُّ والد مُعتَمِر ـ كلاهما عن قَتَادةَ: «لا يزال يُلقَى فيها» والضَّمير في هذه الرِّواية لغيرِ مذكورٍ قبله، وقد أخرجه أبو نُعَيم في «المستخرَج» من طريق العبَّاس بن الوليد عن يزيد بن زُرَيعٍ، ومن طريق أبي الأشعَث عن المعتَمِر بهذَينِ السَّنَدَين، وفي أوَّله: «لا تزال جَهَنَّم يُلقَى فيها».

قوله: «حتَّى يَضَع فيها رَبُّ العالمينَ قَدمَه» في رواية أبي الأشعَث: «حتَّى يَضَعَ الله فيها قَدمَه»، وفي رواية عبد الوهَّاب بن عطاء عن سعيدٍ عند مسلم (٢٨٤٨/ ٣٨): «حتَّى يَضَع فيها رَبُّ العِزَّة»، ولم يَقَع في رواية شُعْبة بيان مَن يَضَع، وتقدَّم في تفسير سورة قٓ (٤٨٤٩) من حديث أبي هريرةَ: «فيَضَع الرَّبُّ/ قَدَمَه عليها» وذُكِرَ فيه شرحُه، وذُكِرَ مَن رواه بلفظِ الرِّجل وشرحُه أيضاً. ٣٧١/١٣

---

(١) وعجزه:　　كلَيثِ غاباتٍ كَريهِ المَنظَرَهْ

والرجز لعلي بن أبي طالب، قاله في غزوة خيبر، كما في «صحيح مسلم» (١٨٠٧).

قوله: «وتقول: قد قد» بفتح القاف وسكون الدّال وبكسرها أيضاً بغيرِ إشباع، وذَكَر ابنُ التِّين أنَّها رواية أبي ذَرّ، وتقدَّم في تفسير سورة قَ ذِكرُ مَن رواه بلفظ: «قَدْني»، ومَن رواه بلفظ: «قَطْ قَطْ»، وبيان الاختلاف فيها أيضاً وشرحُ معانيها مع بَقيَّة الحديث.

قوله: «بعِزَّتِك وكَرَمِك» كذا ثَبَتَ عند الإسماعيليّ في رواية يزيد بن زُرَيعٍ عن سعيد ابن أبي عَرُوبة، ووَقَعَ في رواية عبد الوهَّاب بن عطاء عن سعيد عند مسلم (٢٨٤٨/ ٣٨) بدون قوله: «وكَرَمِك»[1]، ويُؤخَذ منه مشروعيَّة الحَلِف بكَرَمِ الله كما يُشرَع الحَلِفُ بعِزَّةِ الله.

قوله: «ولا تزال الجنَّة تَفضُلُ» كذا لهم بصيغةِ الفعل المضارع، ووَقَعَ في رواية المُستَملي بموحَّدةٍ مكسورة وفاء مفتوحة وضاد مُعجَمة ساكنة، وكأنَّ الباء للمُصاحَبة.

قال الكِرْمانيُّ: رَوَى البخاريُّ هذا الحديث من ثلاثة طرق: الأولى: عن شيخه ـ يعني: ابنَ أبي الأسوَد، واسمه عبد الله بن محمَّد ـ بالتَّحديث، والثّانية: بالقولِ ـ يعني قولَه: وقال لي خليفة ـ وكان ينبغي أن يزيد فيه[2]: بالقولِ المصاحب لحَرفِ الجرّ، للفَرقِ بينه وبين القول المجرَّد، قال: والثّالث: بالتَّعليق ـ يَعني قوله: وعن مُعتَمِر ـ وهذا[3] الثّالث ليس تعليقاً، بل هو موصولٌ معطوفٌ على قوله: حدَّثنا يزيد بن زُرَيعٍ، فالتَّقدير: وقال لي خليفة: عن مُعتَمِر، وبهذا جَزَمَ أصحاب «الأطراف»، قال المِزّيُّ (١/ ٣٢٠): حديث «لا يزال يُلقَى...» الحديث (خ) في التَّوحيد، قال لي خليفة: عن مُعتَمِر عن أبيه، وقال أبو نُعَيم في «المستخرَج» بعد تخريجه: رواه البخاريُّ عن خليفة عن يزيد بن زُرَيعٍ عن سعيد، وعن المعتَمِر عن أبيه، قال: وحديثُ سليمان التَّيْميِّ غيرُ مرفوع. قلت: وكذا لم يُصرِّح الإسماعيليّ برفعِه لـمّا أخرجه من طريق أبي الأشعَث عن المعتَمِر.

---

(١) كذا قال رحمه الله، لكن هذا الكلمة ثابتة في النسخ الخطية التي بين أيدينا من «صحيح مسلم».

(٢) يعني الكرماني.

(٣) في الأصلين و(س): «لأن هذا»، ولا يستقيم الكلام بذلك، إذ لم يسبق للحافظ كلام يحتاج إلى تعليل، والأنسب للسياق ما أثبتنا، والله أعلم.

٨- بابُ قول الله تعالى:

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٧٣]

٧٣٨٥- حدَّثنا قَبِيصةُ، حدَّثنا سفيانُ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن سليمانَ، عن طاووسٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: كانَ النبيُّ ﷺ يَدْعو منَ اللَّيلِ: «اللهُمَّ لكَ الحمدُ أنتَ رَبُّ السَّماوات والأرضِ، لكَ الحمدُ أنتَ قَيِّم السَّماوات والأرضِ ومَن فيهنَّ، لكَ الحمدُ أنتَ نورُ السَّماوات والأرضِ، قولُكَ الحقُّ، ووَعْدُكَ الحقُّ، ولقاؤُكَ حَقٌّ، والجَنَّةُ حَقٌّ، والنارُ حَقٌّ، والسّاعةُ حَقٌّ، اللهُمَّ لكَ أسلَمتُ، وبكَ آمَنتُ، وعليكَ تَوَكَّلتُ، وإليكَ أَنَبْتُ، وبكَ خاصَمْتُ، وإليكَ حاكَمتُ، فاغفِرْ لي ما قَدَّمتُ وما أَخَّرتُ، وأسرَرتُ وأعلَنتُ، أنتَ إلٰهي لا إلٰـهَ لي غيرُكَ».

حدَّثنا ثابتُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا سفيانُ، بهذا، وقال: «أنتَ الحقُّ وقولُكَ الحقُّ».

قوله: «باب قول الله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ﴾» كأنَّه أشارَ بهذه التَّرجمة إلى ما وَرَدَ في تفسير هذه الآية أنَّ معنى قوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ أي: بكَلِمةِ الحقّ، وهو قوله: ﴿كُن﴾، ووَقَعَ في أوَّل حديث الباب: «قولُك الحقّ» فكأنَّه أشارَ إلى أنَّ المراد بالقولِ: الكَلِمة، وهي «كُن»، والله أعلم.

ونَقَلَ ابن التِّين عن الدَّاوُوديّ: أنَّ الباء هنا بمعنى اللّام، أي: لأجلِ الحقّ.

وقال ابن بَطّال: المراد بالحقِّ هنا ضِدّ الـهَزْل، والمراد بالحقِّ في الأسماء الحُسنَى: الموجود الثّابِت الذي لا يَزول ولا يَتغيَّر.

وقال الرَّاغِب: الحقّ في الأسماء الحُسنَى الموجِد بحَسَب ما تَقتَضيه الحِكْمة، قال: ويُقال لكلِّ/ موجودٍ من فعلِه بمُقتَضى الحِكْمة: حَقّ، ويُطلَق على الاعتقاد في الشيء المطابِق لما دَلَّ ذلك الشيءُ عليه في نفس الأمر، وعلى الفعلِ الواقع بحَسَب ما يجب قَدراً وزماناً، وكذا القول، ويُطلَق على الواجب واللّازِم والثّابِت والجائز. ٣٧٢/١٣

ونَقَلَ البَيهَقيُّ في كتاب «الأسماء والصِّفات» عن الحَلِيميّ قال: الحقّ ما لا يَسَعُ[1] إنكاره ويَلزَم إثباته والاعتراف به، ووجود الباري أولى ما يجب الاعتراف به، ولا يَسَعُ[1] جُحوده إذ لا مُثبَت تَظاهَرَت عليه البيِّنةُ الباهرةُ ما تَظاهَرَت على وجودِهِ سبحانه وتعالى.

وذكر البخاريّ فيه حديث ابن عبَّاس في الدُّعاء عند قيام اللَّيل، وفيه: «اللهُمَّ لك الحمدُ أنتَ رَبُّ السَّماوات والأرض»، وقد تقدَّم شرحه وبيانُ اختلاف ألفاظه في كتاب التَّهَجُّد (١١٢٠) قُبَيل كتاب الجنائز، وذُكِرَ في كتاب الدَّعَوات (٦٣١٧) أيضاً.

قال ابن بَطّال: قوله: «رَبُّ السَّماوات والأرض» يعني خالق السَّمَوات والأرض، وقوله: «بالحقِّ» أي: أنشَأهما بحَقٍّ، وهو كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾ [آل عمران: ١٩١] أي: عَبَثاً.

وقوله في السَّنَد: «سفيان» هو الثَّوْريّ، وابن جُرَيجٍ: هو عبد الملِك بن عبد العزيز المكِّيّ.

وقوله: «عن سليمان» هو ابن أبي مُسْلِم الأحوَل المكِّيّ، وفي رواية عبد الرَّزّاق عن ابن جُرَيجٍ: «أخبَرَني سليمان» وسيأتي (٧٤٩٩).

وقوله في آخره: «حدَّثنا ثابت بن محمَّد، حدَّثنا سفيان، بهذا» يعني: بالسَّنَدِ المذكور والمتن.

وقوله: «وقال: أنتَ الحقّ، وقولك الحقّ» يشير إلى أنَّ رواية قَبيصَة سَقَطَ منها قوله: «أنتَ الحقّ»، فإنَّ أوَّلها: «قولك الحقّ»، وثَبَتَ قوله في أوَّله: «أنتَ الحقّ» في رواية ثابت بن محمَّد كما سيأتي سياقه بتمامه (٧٤٤٢) في «باب قوله الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]» وكذا في رواية عبد الرَّزّاق المشار إليها، وكذا وَقَعَ في رواية يحيى بن آدم عن سفيان الثَّوْريّ عند النَّسائيِّ (ك٧٦٥٦)، والله أعلم.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: يسيغ. في الموضعين.

٩- بابٌ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]

وقال الأعمَشُ، عن تَميمٍ، عن عُرْوةَ، عن عائشةَ، قالت: الحمدُ لله الذي وَسِعَ سَمْعُه الأصواتَ، فأنزَلَ الله تعالى على النبيِّ ﷺ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة:١].

٣٧٣/١٣ **قوله:** «بابٌ ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾» قال ابن بَطّال: غَرَض البخاريّ في هذا الباب الردُّ على مَن قال: إنَّ معنى «سَميع بصير»: عليم، قال: ويَلزَم مَن قال ذلك أن يُسوّيه بالأعمى الذي يَعلَمُ أنَّ السماء خَضراء ولا يراها، والأصَمِّ الذي يَعلَمُ أنَّ في الناس أصواتاً ولا يَسمَعُها، ولا شَكَّ أنَّ مَن سَمِعَ وأبصَرَ أَدخَلُ في صِفَة الكمال ممَّن انفرَدَ بأحدِهما دون الآخر، فصَحَّ أنَّ كَونَه سَميعاً بصيراً يُفيد قَدْراً زائداً على كَونِه عليماً، وكَونَه سَميعاً بصيراً يَتضَمَّن أنَّه يَسمَع بسَمْعٍ ويُبصِر ببَصَرٍ، كما تَضَمَّنَ كَونُه عليماً أنَّه يَعلَم بعِلمٍ، ولا فرق بين إثبات كَونِه سَميعاً بصيراً وبين كَونِه ذا سَمْعٍ وبَصَر، قال: وهذا قول أهل السُّنَّة قاطِبة، انتهى.

واحتَجَّ المعتَزِليُّ بأنَّ السَّمع يَنشَأ عن وصول الهواء المسموع إلى العَصَب المفروش في أصل الصِّماخ، والله مُنزَّهٌ عن الجَوارح. وأُجيبَ بأنَّها عادةٌ أجراها الله تعالى فيمَن يكون حَيّاً، فيَخلُقه الله عند وصول الهواء إلى المحَلّ المذكور، والله سبحانه وتعالى يَسمَع المسموعات بدون الوَسائط، وكذا يَرَى المرئيّات بدون الـمُقابَلة وخروج الشُّعاع، فذات الباري مع كَونه حَيّاً موجوداً لا تُشبِه الذَّوات، فكذلك صفاتُ ذاتِه لا تُشبِه الصِّفات. وسيأتي مزيدٌ لهذا في «باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]»[١].

وقال البَيهَقيُّ في «الأسماء والصِّفات»: السَّميع: مَن له سَمْعٌ يُدرِك به المسموعات، والبصير: مَن له بَصَر يُدرِك به المرئيّات، وكلٌّ منهما في حَقّ الباري صِفَةٌ قائمةٌ بذاته، وقد أفادَت الآية وأحاديث الباب الردَّ على مَن زَعَمَ أنَّه سميعٌ بصيرٌ بمعنى: عليم، ثمَّ ساقَ

(١) باب رقم (٢٢).

(٣٩٠) حديث أبي هريرةَ الذي أخرجه أبو داود (٤٧٢٨) بسندٍ قويّ على شرط مسلم من رواية أبي يونس عن أبي هريرةَ: رأيتُ رسول الله ﷺ يَقرَؤُها، يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] ويَضَع إصبَعَيهِ، قال أبو يونس: وَضَعَ أبو هريرةَ إبهامَه على أُذُنه والتي تليها على عينه. قال البَيهَقيُّ: وأرادَ بهذه الإشارة تَحقيقَ إثبات السَّمْع والبَصَر لله ببيان محلّهما من الإنسان، يريد أنَّ له سَمعاً وبَصَراً لا أنَّ المراد به العلم، فلو كان كذلك لَأشارَ إلى القلب، لأنَّه محلُّ العلم، ولم يُرد بذلك الجارحَة، فإنَّ الله تعالى مُنزَّهٌ عن مُشابَهَة المخلوقينَ.

ثمَّ ذكر لحديثِ أبي هريرةَ شاهداً من حديث عُقْبة بن عامر: سمعت رسول الله ﷺ يقول على المِنبَر: «إنَّ رَبّنا سَميع بصير» وأشارَ إلى عينَيهِ، وسنده حسن[1]، وسيأتي في «باب ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]» حديث (٧٤٠٧): «إنَّ الله ليس بأعوَر» وأشارَ بيَدِه إلى عينه، وسيأتي شرح ذاكَ هناك، وفي «صحيح مسلم» (٢٥٦٤) عن أبي هريرةَ رَفعَه: «إنَّ الله لا يَنظُر إلى صُوَرِكم وأموالِكم، ولكنْ يَنظُر إلى قلوبكم»، وفي حديث أبي جُرَيٍّ الهُجَيميِّ رَفعَه: «إنَّ رجلاً ممَّن كان قبلكم لَبِسَ بُردَتَينِ فتَبخْتَر فيهما، فنَظَرَ الله إليه فمَقَتَه»، الحديث[2]. وقد مضى في اللِّباس (٥٧٩١) حديثُ ابن عمر رَفعَه: «لا يَنظُر الله إلى مَن جَرّ ثَوبه خُيَلاء»، وفي الكتاب العزيز ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، ووَرَدَ في السَّمْع قول المصلّي: «سَمِعَ الله لـمن حَمِدَه» وسنده صحيح مُتَّفَق عليه[3]، بل مقطوع بمشروعيَّته في الصلاة.

ثمَّ ذكر المصنِّف في الباب أربعة أحاديث:

أحدها: **قوله: «وقال الأعمَش: عن تميم»** هو ابن سَلَمةَ الكوفيّ، تابعيٌّ صغير، وثَّقه

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» ١/ ٥١٦، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٧٧٥)، وفي إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف، ولم نقف عليه في المطبوع من كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في «الكبير» (٦٣٨٤)، وانظر تتمة تخريجه في «المسند» (٢٠٦٣٥).

(٣) البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤) من حديث أبي هريرة.

يحيى بن مَعِين، ووَصَلَ حديثَه المذكور أحمد (٢٤١٩٥) والنَّسائيُّ (٣٤٦٠) وابن ماجَهْ (١٨٨) باللَّفظِ المذكور هنا، وأخرجه ابن ماجَهْ (٢٠٦٣) أيضاً من رواية أبي عُبَيدة بن مَعْن عن الأعمَش بلفظ: «تبارَكَ»[1] وسياقه أتمّ، وليس لتميمٍ المذكور عن عُرْوة في «الصحيحين» سوى هذا الحديث، وآخر/ عند مسلم[2].

٣٧٤/١٣

قال ابن التِّين: قول البخاريّ: «قال الأعمَش» مُرسَل، لأنَّه لم يَلقَه، قال الشَّيخ أبو الحسن: ولهذا لم يَذكُره في تفسير سورة المجادَلة. انتهى، وتسمية هذا مُرسَلاً مُخالِف للاصطلاح، والتَّعليل ليس بمُستَقيمٍ، فإنَّ في الصَّحيح عِدَّة أحاديث مُعلَّقة لم تُذكَر في تفسير الآية التي تتعلَّق بها.

قوله: «وَسِعَ سَمْعُه الأصوات» في رواية أبي عُبَيدة بن مَعن: «كلَّ شيءٍ» بَدَل «الأصواتَ». قال ابن بَطّال: معنى قولها: «وسِعَ»: أدرَكَ، لأنَّ الذي وُصِفَ بالاتِّساع يَصِحُّ وصفه بالضِّيق وذلك من صفات الأجسام، فيجب صَرفُ قولها عن ظاهره، وفي الحديث ما يقتضي التَّصريح بأنَّ له سَمْعاً، وكذا جاءَ ذِكرُ البَصَر في الحديث الذي أخرجه مسلم (١٧٩) عن أبي موسى مرفوعاً: «حِجابُه النّور، لو كَشَفَه لَأحرَقَت سُبُحاتُ وجهه ما أدرَكَه بَصَرُه».

قوله: «فأنزَلَ الله تعالى على نبيّه: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾» هكذا اختَصَره[3]، وتمامه عند أحمد وغيره ممَّن ذَكَرتُ بعدَ قوله: الأصوات: لقد جاءَت المجادِلةُ إلى رسول الله ﷺ تُكلِّمُه في جانب البيت ما أسمَعُ ما تقول، فأنزَلَ الله الآية. ومُرادُها بهذا النَّفي مجموع القول، لأنَّ في رواية أبي عُبَيدة بن مَعن: إنّي لَأسمَع كلام خَولةَ بنت ثَعلَبة، ويَخفَى عليَّ بعضُه وهي تَشتَكي زَوجَها وهي تقول: أكَلَ شَبابي ونَثَرتُ له بَطني حتَّى إذا كَبِرَت سِنّي وانقَطَعَ ولدي ظاهَرَ منّي... الحديث، فما بَرِحَت حتَّى نَزَلَ جِبريل بهذه الآيات:

---

(١) يعني قول عائشة رضي الله عنها: تبارك الذي وسع سمعُه كل شيء... إلى آخره.

(٢) بل عنده اثنان (٧٤٤) و(٢٥٩٢).

(٣) تحرفت في (س) إلى: أخرجه.

﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وهذا أصَحّ ما وَرَدَ في قصَّة المجادِلة وتسميتها.

وقد أخرج أبو داود (٢٢١٤) وصَحَّحَه ابن حِبّان (٤٢٧٩) من طريق يوسف بن عبد الله بن سَلَامَ عن خوَيلة بنت مالك بن ثَعلَبة قالت: ظاهَرَ منِّي زوجي أوسُ بن الصّامت... الحديث. وهذا يُحمَل على أنَّ اسمها كان رُبَّما صُغِّرَ وإن كان محفوظاً فتكون نُسِبَت في الرِّواية الأُخرى لـجَدِّها، وقد تَظاهَرَت الرِّوايات بالأوَّلِ، ففي مُرسَل محمَّد بن كعب القُرَظيّ عند الطَّبَرانيّ (٢٨/ ٤): كانت خَولة بنت ثَعلَبة تحت أوس بن الصّامت فقال لها: أنتِ عليَّ كَظَهرِ أمّي. وعند ابن مَرْدويه من طريق سعيد بن بَشِير عن قَتادةَ عن أنس: أنَّ أوس بن الصّامت تَظاهَرَ من امرأته خولة بنت ثَعلَبة. وعنده أيضاً من مُرسَل أبي العاليَة: كانت خَولة بنت دُلَيجٍ تحت رجل من الأنصار سَيِّيء الخُلُق، فنازَعَته في شيءٍ فقال: أنتِ عليَّ كَظَهرِ أمّي. ودُلَيح بمُهمَلَتَينِ مُصغَّر لعلَّه من أجدادها.

وأخرج أبو داود (٢٢١٩) من رواية حمَّاد بن سَلَمةَ عن هشام بن عُرْوة عن أبيه[1]: أنَّ جميلة كانت تحت أوس بن الصّامت، ووَصَلَه من وجهٍ آخَر (٢٢٢٠) عن عائشة، والرِّواية المرسَلة أقوى. وأخرجه ابن مَرْدويه من رواية إسماعيل بن عيَّاش عن هشام عن أبيه عن أوس بن الصّامت وهو الذي ظاهَرَ من امرأته، ورواية إسماعيل عن الحِجازيِّينَ ضعيفة وهذا منها، فإن كان حَفِظَه فالمراد بقوله: عن أوس بن الصّامت، أي: عن قصَّة أوس، لا أنَّ عُرْوة حَمَلَه عن أوس، فيكون مُرسَلاً كالرِّوايةِ المحفوظة، وإن كان الرَّاوي حَفِظَها أنَّها جميلة، فلعلَّه كان لَقَبها.

وأمّا ما أخرجه النَّقّاش[2] في «تفسيره» بسندٍ ضعيف إلى الشَّعْبيّ قال: المرأة التي جادلَت في زَوجها هي خَولة بنت الصّامت، وأُمّها مُعاذَة أمَة عبد الله بن أُبيّ التي نَزَلَ فيها: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا

---

(١) لفظة «عن أبيه» لم ترد في «سننه» ولا في «تحفة الأشراف» ١٣/ ٤٠٩.

(٢) تكلم أهل العلم في النقّاش، انظر «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٥٧٥.

فَنَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ ﴾ [النور: ٣٣]. وقوله: بنت الصّامت، خَطَأ؛ فإنَّ الصّامت والدُ زَوجها كما تقدَّم، فلعلَّه سَقَطَ منه شيء، وتسمية أمّها غريب.

وقد مضى ما يَتعلّق بالظِّهار في النِّكاح[1].

الحديث الثاني:

٧٣٨٦- حدَّثنا سُليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا حمّادُ بنُ زيدٍ، عن أيوبَ، عن أبي عُثْمانَ، عن أبي موسى، قال: كنَّا معَ النبيِّ ﷺ في سَفَرٍ، فكنَّا إذا عَلَوْنا كَبَّرْنا، فقال: «اربَعُوا على أنْفُسِكم، فإنَّكم لا تَدْعونَ أصَمَّ ولا غائباً، تَدْعونَ سَمِيعاً بَصِيراً قريباً» ثمَّ أتَى عليَّ وأنا أقولُ في نفسي: لا حَوْلَ ولا قوّةَ إلا بالله، فقال لي: «يا عبدَ الله بنَ قيسٍ، قُل: لا حَوْلَ ولا قوّةَ إلا بالله، فإنَّها كَنْزٌ مِن كُنوزِ الجنَّةِ»، أو قال: «ألا أدُلُّكَ؟» به.

قوله: «**عن أبي عُثْمان**» هو عبد الرَّحمن بن مَلٍّ النَّهديّ، والسَّنَد كلُّه بصريّونَ، وقد مضى شرح المتن في كتاب الدَّعَوات (٦٣٨٤ و٦٤٠٩).

وقوله: «**اربَعُوا**» بفتح الموحَّدة، أي: ارفُقوا بضمِّ الفاء، وحكى ابن التِّين أنَّه وَقَعَ في روايته بكسر الموحَّدة، وأنَّه في كتب أهل اللُّغة وبعض كتب الحديث بفتحِها.

وقوله: «**فإنَّكم لا تَدْعونَ أصَمَّ...**» إلى آخره، قال الكِرْمانيُّ: لو جاءَت الرِّواية: «لا تَدعونَ أصَمَّ ولا أعمى» لكانَ أظهَر في المناسَبة، لكنَّه لمَّا كان الغائب كالأعمى في عَدَم الرُّؤية، نَفَى لازِمَه ليكونَ أبلَغَ وأشمَل، وزاد «قريباً» لأنَّ البعيد وإن كان ممَّن/ يَسمَع ١٣/٣٧٥ ويُبصِر، لكنَّه لبُعدِه قد لا يَسمَع ولا يُبصِر، وليس المراد قُربَ المسافَة، لأنَّه مُنزَّهٌ عن الحُلول كما لا يَخفَى. ومُناسَبةُ الغائب ظاهرةٌ من أجل النَّهي عن رفع الصَّوت.

قال ابن بَطّال: في هذا الحديث نَفيُ الآفَة المانعة من السَّمْع والآفَةِ المانعة من النَّظَر، وإثباتُ كَونه سميعاً بصيراً قريباً، يَستَلزِمُ أن لا تَصِحَّ أضداد هذه الصِّفات عليه.

---

(١) في باب (٢٣) الظهار من كتاب الطلاق.

وقوله في آخره: «أو قال: ألا أدُلُّك» شَكٌّ من الرَّاوي: هل قال: «يا عبد الله بن قيس قُل: لا حول ولا قوَّة إلّا بالله، فإنَّها كَنز من كُنوز الجنَّة» أو قال: «يا عبد الله بن قيس، ألا أدُلُّك» وقوله بعد قوله: «ألا أدُلُّك»: به، أي: ببَقيَّة الخبر، وقد ذكره في الدَّعَوات (٦٣٨٤) في «باب الدُّعاء إذا عَلَا عَقَبة» فساقَ الحديث بهذا الإسناد بعَينِه، وقال بعد قوله: «ألا أدُلُّك»: «على كَلِمةٍ هي كَنزٌ من كُنوز الجنَّة؟ لا حَول ولا قوَّة إلّا بالله».

٧٣٨٧ و٧٣٨٨- حدَّثنا يحيى بنُ سليمانَ، حدَّثني ابنُ وَهْب، أخبرني عَمْرٌو، عن يزيدَ، عن أبي الخيرِ، سَمِعَ عبدَ الله بنَ عَمرٍو: أنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ ﷺ قال للنبيِّ ﷺ: يا رسولَ الله، عَلِّمْني دعاءً أدْعو به في صَلاتي؟ قال: «قُل: اللهُمَّ إنِّي ظَلَمتُ نفسي ظُلْماً كثيراً، ولا يَغفِرُ الذُّنوبَ إلّا أنتَ، فاغفِرْ لي مِن عندِكَ مَغْفِرةً، إنَّكَ أنتَ الغفورُ الرَّحيمُ».

٧٣٨٩- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسُفَ، أخبرنا ابنُ وَهْبٍ، أخبرني يُونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، حدَّثني عُرْوةُ، أنَّ عائشةَ رضي الله عنها حَدَّثَتْه: قال النبيُّ ﷺ: «إنَّ جِبْريلَ عليه السلام ناداني، قال: إنَّ الله قد سَمِعَ قولَ قومِكَ، وما رَدُّوا عليك».

الحديث الثالث: حديث عبد الله بن عَمرو: أنَّ أبا بكر يعني الصِّدّيق قال: يا رسول الله عَلِّمني دعاء... الحديث، وقد تقدَّم في أواخر صِفَة الصلاة (٨٣٤)، وفي الدَّعَوات (٦٣٢٦) مع شرحه، وبيانُ مَن جَعلَه من رواية عبد الله بن عَمرو عن أبي بكر الصِّدّيق فجعله من مُسنَد أبي بكر.

وأشارَ ابن بَطّال إلى أنَّ مُناسَبته للتَّرجمةِ أنَّ دعاء أبي بكر لمَّا عَلَّمَه النبيُّ ﷺ يقتضي أنَّ الله سَميعٌ لدعائه ومُجازيهِ عليه.

وقال غيره: حديث أبي بكر ليس مُطابِقاً للتَّرجمةِ، إذ ليس فيه ذِكرُ صِفَتَي السَّمع والبَصَر، لكنَّه ذكر لازِمَهما من جِهَة أنَّ فائدة الدُّعاء إجابةُ الدّاعي لمطلوبِهِ، فلولا أنَّ سَمْعه سبحانه يَتعلَّق بالسِّرِّ كما يَتعلَّق بالجَهرِ لمَا حَصَلَت فائدة الدُّعاء، أو كان يُقيِّده بمَن يَجهَر بدعائه. انتهى من كلام ابن المنيِّر مُلخَّصاً.

وقال الكِرْمانيُّ: لمَّا كان بعض الذُّنوب ممَّا يُسمَع وبعضها ممَّا يُبصَر، لم تقع مَغفِرَته إلّا بعد الإسماع والإبصار.

تنبيه: المشهور في الرِّوايات: «ظُلماً كثيراً» بالمثلَّثةِ، ووَقَعَ هنا للقابِسيِّ بالموحَّدة.

الحديث الرابع: حديث عائشة.

قوله: «إنَّ جِبْريل عليه السلام أتاني فقال[1]: إنَّ الله قد سَمِعَ قولَ قومك، وما رَدُّوا عليك» هكذا ذكر هذا القَدْر منه مُقتَصِراً عليه، وساقَه بتمامه في بَدْء الخلق (٣٢٣١) وتقدَّم شرحه هناك، والمراد منه هنا قوله: «إنَّ الله قد سَمِعَ»، وقوله: «ما رَدُّوا عليك» أي: أجابوك، ويحتمل أن يكون أرادَ رَدَّهم ما دَعاهم إليه من التَّوحيد بعَدَمِ قَبُولهم. وقال الكِرْمانيُّ: المقصود من هذه الأحاديث إثباتُ صِفَتَي السَّمْع والبَصَر، وهما صِفَتان قديمتان من الصِّفات الذّاتيَّة، وعند حُدوث المسموع والـمَبصور يَقَع التَّعلُّق.

وأمّا المعتَزِلة فقالوا: إنَّه سَميع يَسمَع كلّ مسموع وبصير يُبصِر كلّ مُبصَر، فادَّعَوا أنَّهما صِفَتان حادثَتان، وظَواهرُ الآيات والأحاديث تَرُدُّ عليهم، وبالله التَّوفيق.

١٠ - باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]

٧٣٩٠- حدَّثني إبراهيمُ بنُ المنذِرِ، حدَّثنا مَعْنُ بنُ عيسى، حدَّثني عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي المَوالي، قال: سمعتُ محمَّدَ بنَ المنكَدِرِ، يُحدِّثُ عبد الله بنَ الحسنِ، يقولُ: أخبرني جابرُ بنُ عبدِ الله السَّلَمِيُّ، قال: كانَ رسولُ الله ﷺ يُعلِّمُ أصحابَه الاستخارةَ في الأُمورِ كلِّها، كما يُعلِّم السُّورةَ منَ القرآنِ، يقولُ: «إذا هَمَّ أحدُكم بالأمرِ فلْيَركَعْ رَكعَتَينِ مِن غيرِ الفَريضةِ، ثمَّ ليَقُلْ: اللهُمَّ إنِّي أستَخِيرُكَ بعِلْمِكَ، وأستَقْدِرُكَ بقُدْرتِكَ، وأسأَلُكَ مِن فضْلِكَ، فإنَّكَ تَقْدِرُ ولا أَقْدِرُ، وتعلمُ ولا أعلَمُ، وأنتَ عَلّام الغُيوبِ، اللهُمَّ فإنْ كنتَ تعلمُ هذا الأمرَ - ثمَّ تُسمِّيه بعَيْنِه - خيراً لي في عاجلِ أمري وآجِلِه - قال: أو في دِيني ومَعاشي وعاقِبةِ أمري - فاقدُرْه لي، ويَسِّرْه

(١) كذا وقع للحافظ رحمه الله هنا، يعني «أتاني فقال»، ولم يقع ذلك في أيٍّ من روايات اليونينية، والذي في «الجامع» بلا خلاف: «ناداني فقال»، والله أعلم.

٣٧٦/١٣ لي، ثمَّ بارِكْ لي/ فيه، اللهُمَّ وإنْ كنتَ تعلمُ أنَّه شَرٌّ لي في دِيني ومَعاشي، وعاقِبةِ أمري ـ أو قال: في عاجلِ أمري وآجِلِه ـ فاصْرِفْني عنه، واقدُرْ لِيَ الخيرَ حيثُ كانَ، ثمَّ رَضِّني به».

قوله: «باب قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾» قال ابن بَطّال: القُدرة من صفات الذّات، وقد تقدَّم في «باب قوله تعالى: إنّي أنا الرَّزّاقُ»[1] أنَّ القوَّة والقُدرة بمعنًى واحد، وتقدَّم نَقلُ الأقوال في ذلك والبحثُ فيها.

قوله: «سمعت محمَّد بنَ المنكَدِر، يُحدِّث عبد الله بنَ الحسن» أي: ابن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، وكان عبد الله كبيرَ بني هاشم في وقته، قال ابن سعْد: كان من العُبّاد وله عارضَةٌ[2] وهَيئَة. وقال مُصعَب الزُّبَيريّ[3]: ما كان علماء المدينة يُكرِمونَ أحداً ما يُكرِمونَه. ووثَّقه ابن مَعِين والنَّسائيُّ وغيرهما، وهو من صِغار التّابعين، رَوَى عن [ابن][4] عَمّ جَدّه: عبدِ الله بن جعفر بن أبي طالب، وله روايةٌ عن أمّه فاطمة بنت الحُسَين وعن غيرها، وماتَ في حَبْس المنصور سنة ثلاثٍ وأربعينَ ومئة، وله خمسٌ وسَبعونَ سنة، وليس له ذِكرٌ في البخاريّ إلّا في هذا الموضع.

وقد أفصَحَ عبد الرَّحمن بن أبي الموالي بالواقع في حال تَحَمُّله، ولم يَتَصرَّف فيه بأن يقول: حدَّثني ولا أخبَرَني، لكن أخرجه أبو داود (١٥٣٨) من وجهٍ آخَر عنه فقال: حدَّثني محمَّد بن المنكَدِر، وعليه في ذلك اعتراضٌ لاحتمالِ أن يكون محمَّد بن المنكَدِر لم يَقصِده بالتَّحديث، وقد سَلَكَ في ذلك النَّسائيُّ والبَرقانيّ مَسلَك التَّحَرّي، فكان النَّسائيُّ فيما سَمِعَه في الحالة التي لم يَقصِده المحدِّث فيها بالتَّحديث، لا يقول: حدَّثنا ولا أخبَرنا ولا سمعتُ، بل يقول: فلان قرأه عليه وأنا أسمَع، وكان البَرقانيّ يقول: سمعت فلاناً يقول.

---

(١) باب رقم (٣).

(٢) أي: صاحب رأي.

(٣) تحرَّفت في (س) إلى: الزّبيدي.

(٤) لفظة «ابن» سقطت من الأصلين و(س)، ولا بد منها هنا، فجدُّه هو الحسن بن علي بن أبي طالب، وعبدُ الله ابن جعفر هو ابنُ عمِّ الحسن وليس عمَّه. انظر ترجمته ـ يعني عبد الله بن الحسن ـ في «تهذيب التهذيب».

وجَوَّزَ الأكثر إطلاق التَّحديث والإخبار لكَونِ المقصود بالتَّحديثِ من جِنس مَن سَمِعَ ولو لم يكن مقصوداً، فيجوز ذلك عندهم لكن بصيغةِ الجمع، فيقول: حدَّثنا، أي: حَدَّثَ قوماً أنا فيهم فسمعتُ ذلك منه حين حَدَّثَ، ولو لم يَقصِدني بالتَّحديثِ، وعلى هذا فيَمتَنِع بالإفرادِ بأن يقول مَثلاً: حَدَّثني، بل ويَمتَنِع في الاصطلاح أيضاً، لأنَّه مخصوص بمَن سَمِعَ وحده من لفظ الشَّيخ، ومن ثَمَّ كان التَّعبير بالسَّماع أصرَح الصِّيَغ، لكَونِه أدَلَّ على الواقع.

وقد تقدَّم حديث الباب في صلاة اللَّيل (١١٦٢)، وفي الدَّعَوات (٦٣٨٢) من وجهَينِ آخَرينِ عن عبد الرَّحمن بن أبي الموالي، ذكره في كلٍّ منهما بالعَنعَنَة، قال: عن محمَّد بن المنكَدِر، ولم يَقُل: سمعت ولا حدَّثنا، وكذا أخرجه التِّرمذيّ (٤٨٠) والنَّسائيُّ (٣٢٥٣)، وهو جائز، لأنَّها صيغة مُحتَمِلة، فأفادَت هذه الرِّواية تَعيُّن أحد الاحتمالَين، وهو التَّصريح بسماعِه، ولهذا نَـزَلَ فيه البخاريُّ درجة، لأنَّه عنده في الموضعين المذكورَينِ بواسطةِ واحدٍ عن عبد الرَّحمن، وهنا وَقَعَ بينه وبين عبد الرَّحمن اثنان، لكن سَهَّلَ عليه النُّزُولُ تَحصيلَ فائدة الاطِّلاع على الواقع، وفيها تصريحُ عبد الرَّحمن بالسَّماع في موضع العَنعَنَة، فأمِنَ ما[1] يُخشَى من الانقطاع الذي تحتمله العَنعَنَة.

وقد وَقَعَ لي من رواية خالد بن مَخلَدٍ عن عبد الرَّحمن قال: سمعتُ محمَّد بن المنكَدِر يُحدِّث عن جابر، أخرجه ابن ماجَهْ (١٣٨٣)، وخالد من شيوخ البخاريّ، فيحتمل أن لا يكون سَمِعَ منه هذا الحديث مع أنَّه لم يُصرِّح بما صَرَّحَت به الرِّواية النازِلة من تسمية المقصود بالتَّحديثِ وهو عبد الله بن الحسن.

وقوله في الخبر: «وأستَقدِرُكَ بقُدرَتِك» الباء للاستعانةِ أو القَسَمِ الاستِعطافي[2]، ومعناه: أطلُب مِنك أن تَجعَل لي قُدرةً على المطلوب.

وقوله: «فاقدُرْه» بضمِّ الدّال ويجوز كسرها أي: نَجِّزه لي.

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: فأما من.

(٢) في (س): أو للقسم أو للاستعطاف، والمثبت من (أ) وهو الصواب.

وقوله: «رَضِّني» بتشديد المعجَمة، أي: اجعَلني بذلك راضياً فلا أندَم على طَلَبه ولا على وقوعه، لأنّي لا أعلَم عاقبَته، وإن كنتُ حال طَلَبه راضياً به.

وقوله: «ويُسَمّيه[1] بعينِهِ» في رواية خالد بن مَخلَدٍ: «فيُسَمّيه ما كان من شيء» يعني: أيّ شيء كانَ.

وقوله: «ثُمَّ ليَقُل» ظاهر في أنَّ الدُّعاء المذكور يكون بعد الفراغ من الصَّلاة، ويحتَمل أن يكون التَّرتيب فيه بالنِّسبةِ/ لأذكار الصلاة ودعائها، فيقولُه بعد الفراغ وقبل السَّلام، وقد تقدَّم سائرُ فوائده في كتاب الدَّعَوات. ٣٧٧/١٣

١١- باب مُقلِّب القلوبِ

وقولِ الله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠]

٧٣٩١- حدَّثنا سعيدُ بنُ سليمانَ، عن ابنِ المبارَكِ، عن موسى بنِ عُقْبَةَ، عن سالمٍ، عن عبدِ الله، قال: أكثرُ ما كانَ النبيُّ ﷺ يَحلِفُ: «لا، ومُقَلِّبِ القلوبِ».

قوله: «**بابُ مُقَلِّبِ القُلوب، وقولِ الله تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ﴾**» قال الرَّاغِب: تقليب الشيء: تغييرُه من حالٍ إلى حال، والتَّقليب: التصرُّف، وتقليبُ الله القلوبَ والبصائرَ: صَرفُها من رأيٍ إلى رأي.

وقال الكِرمانيُّ ما معناه: كان يحتمل أن يكون المعنى بقوله: «مُقَلِّب»: أنَّه يجعل القلبَ قلباً، لكنَّ مَظانّ استعماله تَنْبو[2] عنه، ويُستَفاد منه أنَّ إعراض القلب كالإرادةِ وغيرها بخلقِ الله تعالى، وهي من الصِّفات الفعليَّة ومَرجِعُها إلى القُدرة.

قوله: «**حدَّثنا سعيد بن سليمان**» هو الواسطيُّ نزيل بغداد، يُكنى أبا عثمان، ويُلقَّب سعْدَوَيهِ، وكان أحد الحُفّاظ، وابن المبارَك: هو عبد الله الإمام المشهور.

---

(١) في اليونينية: «ثم يسميه» دون خلاف بين رواياتها.

(٢) تحرَّفت في الأصلين و (س) إلى: تنشأ، والمثبت من «شرح الكرماني» وهو الأليق بسياق الكلام.

وقد تقدَّم شرح حديث ابن عمر المذكور في هذا الباب في كتاب الأيمان والنُّذور (٦٦٢٨)، وكذا الآية، ويُستَفاد منهما أنَّ أعراض القلوب من إرادةٍ وغيرها تقع بخَلْقِ الله تعالى، وفيه حُجَّة لمن أجازَ تسميةَ الله تعالى بما ثَبَتَ في الخبر ولو لم يَتَواتَر، وجوازُ اشتقاق الاسم له تعالى من الفعل الثَّابِت، وقد تقدَّم البحث في ذلك عند ذِكر الأسماء الحُسنَى من كتاب الدَّعَوات (٦٤١٠).

ومعنى قوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ﴾: نُصَرِّفها بما شِئنا كما تقدَّم تقريره. وقال المعتَزِليّ: معناه: نَطبَعُ عليها فلا يُؤمِنونَ. والطَّبع عندهم التَّرك، فالمعنى على هذا: نَترُكُهم وما اختاروا لأنفُسِهم، وليس هذا معنى التَّقليب في لُغة العرب، ولأنَّ الله تَمَدَّحَ بالانفِرادِ بذلك، ولا مُشارَكَة له فيه، فلا يَصِحُّ تفسير الطَّبع بالتَّرْكِ، فالطَّبع عند أهل السُّنَّة خَلْق الكفر في قلب الكافر واستِمرارُه عليه إلى أن يموت، فمعنى الحديث: أنَّ الله يَتَصرَّف في قلوب عباده بما شاءَ لا يَمتَنِع عليه شيءٌ منها ولا تَفوتُه إرادة.

وقال البَيضاويّ: في نِسبة تَقَلُّب القلوب إلى الله إشعارٌ بأنَّه يَتَولَّى قلوب عباده ولا يَكِلُها إلى أحدٍ من خلقه، وفي دعائه ﷺ: «يا مُقَلِّب القلوب ثَبِّت قلبي على دينك»[(١)] إشارةٌ إلى شُمول ذلك للعبادِ حتَّى الأنبياء، ورَفعِ تَوهُّم مَن يَتَوهَّم أنَّهم يُستَثنَونَ من ذلك، وخَصَّ نفسه بالذِّكرِ إعلاماً بأنَّ نفسه الزَّكيَّة إذا كانت مُفتَقِرةً إلى أن تَلجَأ إلى الله سبحانه، فافتِقارُ غيرها ممَّن هو دونه أحَقُّ بذلك.

١٢- بابٌ إنَّ لله مئةَ اسمٍ إلَّا واحدةً

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ [الرحمن: ٢٧]: العَظَمةِ، ﴿ٱلْبَرُّ﴾ [الطور: ٢٨]: اللَّطيفُ.

٧٣٩٢- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، حدَّثنا أبو الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ لله تسعةً وتسعينَ اسماً، مئةً إلَّا واحداً، مَن أحصاها دَخَلَ الجنَّةَ».

﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾ [يس: ١٢]: حَفِظْناه.

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٢١٠٧) وانظر تتمة تخريجه فيه.

قوله: «**بابٌ إنَّ لله مئةَ اسمٍ إلّا واحدةً**» ذَكَر فيه حديث أبي هريرةَ: «إنَّ لله تسعة وتسعينَ اسماً»، وقد تقدَّم شرحه في كتاب الدَّعَوات (٦٤١٠)، وبيانُ مَن رواه باللَّفظِ المذكور في هذه التَّرجمة، ووَقَعَ هنا في رواية الكُشمِيهَنيِّ: «مئةً إلّا واحداً» بالتَّذكير، ومئة في الحديث بَدَل من قوله: «تسعة وتسعينَ»، فعَدَلَ في التَّرجمة من البَدَل إلى المُبدَل وهو فصيح، ويُستَفاد/ ٣٧٨/١٣ منه زيادةُ تَوضيح، ولأنَّ ذِكر العَقْد أعلى من ذِكر الكُسور، وأوَّل العُقود العَشَرة[١]، وثانيها المئة، فلمَّا قارَبَت العِدَّةَ أُعطيَت حُكمَها، وجَبَرَ الكسر بقوله: مئة، ثمَّ أرادَ التَّحقُّق في العَدَد فاستثنى، ولو لم يَستَثنِ لكانَ استعمالاً عَرَبيّاً شائعاً[٢].

قوله: «**قال ابن عبَّاس: ﴿ذُو ٱلْجَلَـٰلِ﴾: العَظَمَةِ**» في رواية الكُشمِيهَنيِّ: «العظيمُ»، وعلى الأوَّل ففيه تفسير «الجَلال» بالعَظَمَةِ، وعلى الثّاني هو تفسير: ذو الجَلال.

قوله: «**﴿ٱلْبَرُّ﴾: اللَّطيف**» هو تفسير ابن عبَّاس أيضاً، وقد تقدَّم الكلام عليه وبيانُ مَن وَصَلَه عنه في تفسير سورة الطّور[٣].

قوله: «**اسماً**» قيل: معناه تسميةً، وحينَئذٍ لا مفهوم لهذا العَدَد، بل له أسماءٌ كثيرةٌ غير هذه.

قوله: «**﴿أَحْصَيْنَـٰهُ﴾: حَفِظْناه**» تقدَّم الكلامُ عليه وعلى معنى الإحصاء، وبيان الاختلاف فيه في كتاب الدَّعَوات (٦٤١٠).

قال الأَصِيليّ: الإحصاءُ للأسماءِ: العمل بها، لا عَدُّها وحِفظها، لأنَّ ذلك قد يَقَع للكافرِ المنافق كما في حديث الخوارج: «يَقرَؤونَ القرآن لا يُجاوِز حَناجِرَهم»[٤].

وقال ابن بَطّال: الإحصاء يَقَع بالقولِ ويَقَع بالعملِ، فالذي بالعملِ أنَّ لله أسماءً يَختَصُّ بها، كالأحدِ والمتعال والقدير ونحوها، فيجب الإقرار بها والخُضوع عندها، وله أسماءٌ يُستَحَبُّ

---

(١) في (ع) و (س): العشرات.

(٢) في (أ): غريباً شائعاً، وفي (س): غريباً سائغاً، والمثبت من (ع).

(٣) تقدم معلقاً في سورة (٥٢) الطور.

(٤) تقدم برقم (٣٦١١).

الاقتداء بها في معانيها، كالرّحيمِ والكريم والعَفوِّ ونحوها، فيُستَحَبُّ للعبدِ أن يَتحلَّى بمعانيها ليُؤَدّيَ حَقَّ العمل بها، فبِهذا يَحصُل الإحصاء العمَليُّ، وأمّا الإحصاء القوليُّ فيَحصُل بجمعِها وحِفظها والسُّؤالِ بها، ولو شارَكَ المؤمنَ غيرُه في العَدِّ والحِفظ، فإنَّ المؤمن يَمتاز عنه بالإيمان والعمل بها.

وقال ابن أبي حاتم في كتاب «الردّ على الجَهميَّةِ»: ذَكَر نُعَيم بنُ حمَّاد أنَّ الـجَهميَّةَ قالوا: إنَّ أسماء الله مخلوقة، لأنَّ الاسم غير المسمَّى، وادَّعَوا أنَّ الله كان ولا وجودَ لهذه الأسماء، ثمَّ خَلَقَها ثمَّ تَسَمَّى بها، قال: فقلنا لهم: إنَّ الله قال: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [يونس: ٣]، فأخبَرَ أنَّه المعبود ودَلَّ كلامُه على اسمه بما دَلَّ به على نفسه، فمَن زَعَمَ أنَّ اسم الله مخلوقٌ فقد زَعَمَ أنَّ الله أمَرَ نبيَّه أن يُسبِّح مخلوقاً، ونُقِلَ عن إسحاق بن راهويه عن الـجَهميَّةِ أنَّ جَهماً قال: لو قلتَ: إنَّ لله تسعةً وتسعينَ اسماً لَعَبَدت تسعةً وتسعينَ إلٰهاً، قال: فقلنا لهم: إنَّ الله أمَرَ عباده أن يَدْعوه بأسمائه فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]، والأسماء جمعٌ أقلُّه ثلاثة، ولا فرق في الزِّيادة على الواحد بين الثَّلاثة وبين التِّسعَة والتِّسعين.

١٣- باب السُّؤال بأسماءِ الله تعالى والاستعاذةِ بها

٧٣٩٣- حدَّثنا عبدُ العزيز بنُ عبدِ الله، حدَّثني مالكٌ، عن سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ المقبُريِّ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النّبيِّ ﷺ، قال: «إذا جاءَ أحدُكم فِراشَه، فلْيَنفُضْه بصَنِفةِ ثَوْبِه ثلاثَ مرَّاتٍ، ولْيَقُل: باسمِكَ رَبِّي وضَعتُ جَنْبي، وبكَ أرفعُه، إنْ أمْسَكْتَ نَفْسِي فاغفِرْ لها، وإنْ أرسَلْتَها فاحفَظْها بما تَحْفَظُ به عبادَكَ الصالحينَ».

تابَعَه يحيى وبِشْرُ بنُ المُفَضَّلِ، عن عُبَيدِ الله، عن سعيدٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النّبيِّ ﷺ.

وزادَ زُهَيرٌ وأبو ضَمْرةَ وإسماعيلُ بنُ زكريّا، عن عُبَيدِ الله، عن سعيدٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه ابنُ عَجْلانَ، عن سعيدٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النّبيِّ ﷺ.

قوله: «**بابُ السُّؤالِ بأسماءِ الله والاستعاذةِ بها**» قال ابن بَطّال: مقصودُه بهذه التَّرجمة تصحيح القول بأنَّ الاسم هو المسمَّى، فلذلك صَحَّت الاستعاذَة بالاسم كما تَصِحُّ بالذّات، وأمّا شُبهَة القَدَريَّة التي أورَدوها على تَعَدُّد الأسماء، فالجواب/ عنها أنَّ الاسم يُطلَق ويُرادُ به المسمَّى كما قَرَّرناه، ويُطلَق ويُرادُ به التَّسمية، وهو المراد بحديثِ الأسماء. ٣٨٠/١٣

وذَكَر في الباب تسعةَ أحاديث كلُّها في التَّبرُّك باسم الله والسُّؤالِ به والاستعاذَة.

الحديث الأول: حديث أبي هريرةَ في القول عند النَّوم، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى في الدَّعَوات (٦٣٢٠)، وفيه: «باسمِك رَبِّي وضَعتُ جَنبي، وبك أرفَعُه»، قال ابن بَطّال: أضافَ الوَضع إلى الاسم، والرَّفع إلى الذّات، فدَلَّ على أنَّ المراد بالاسم الذّات، وبالذّات يُستَعان في الرَّفع والوَضع، لا باللَّفظ.

قوله: «**عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُريّ، عن أبي هريرةَ**» قال الدّارَقُطنيُّ في «غرائب مالك» بعد أن أخرجه من طرقٍ إلى عبد العزيز بن عبد الله ـ وهو الأُوَيسيُّ شيخ البخاريِّ فيه ـ: لا أعلَم أحداً أسنَدَه عن مالك إلّا الأُوَيسيّ، ورواه إبراهيم بن طَهمانَ عن مالك عن سعيد عن النّبيّ ﷺ مُرسَلاً.

قوله: «**فلْيَنفُضْه بصَنِفَةِ ثَوْبه**» الصَّنِفَة بفتح المهمَلة وكسر النُّون بعدها فاء: طُرَّته، وقيل: طَرَفه، وقيل: جانبه، وقيل: حاشيَته التي فيها هُدْبه، وقال في «النِّهاية»: طَرَفه الذي يَلي طُرَّته. قلت: وتقدَّم في الدَّعَوات بلفظ: «داخلة إزاره»، وتقدَّم هناك معناها، فالأولى هنا أن يقال: المراد طَرَفه الذي من الدّاخل، جمعاً بين الرِّوايتَين.

قوله: «**ثلاث مرّات**» هكذا زادَها مالك في الرِّوايتَينِ الموصولة والمرسَلة، وتابَعه عبْد الله بن عُمَر ـ بسكونِ الموحَّدة ـ وقد فرَّقَ بينهما الدّارَقُطنيُّ في روايته المذكورة عن الأُوَيسيِّ عنهما، وحَذَفَ البخاريُّ عبدَ الله بنَ عمر العُمَريَّ لضَعفِه، واقتَصَرَ على مالك، وقد تقدَّم البحث في جواز حذف الضَّعيف، والاقتصار على الثِّقة إذا اشتَرَكا في الرِّواية في كتاب الاعتصام[1]، وصنيعُ البخاريِّ يقتضي الجواز لكن لم يَطَّرِد له في ذلك عمل،

(١) عند الحديث رقم (٧٣٠٧)، لكن ما ذكره هناك هو مجرد إشارة وليس بحثاً، والله أعلم.

فإنَّه حَذَفَه تارةً كما هنا، وأثبَتَه أُخرى، لكن كَنَّى عنه: ابن فلان[١]، كما مضى التَّنبيه عليه هناك، ويُمكِن الجمع بأنَّه حيثُ حَذَفَه كان اللَّفظ الذي ساقَه للَّذي اقتصَرَ عليه بخِلَاف الآخَر.

قوله: «فاغفِرْ لها» تقدَّم في الدَّعَوات بلفظِ: «فارحَمها» وجَمَعَ بينهما إسماعيل بن أُميَّة عن سعيد المقبُريّ، أخرجه الـمُخلِّص في أواخر الأوَّل من «فوائده»[٢].

قوله عَقِبه: «تابَعَه يحيى» يريد: ابن سعيد القَطّان، وعُبَيد الله: هو ابن عمر العُمَريّ، وسعيد: هو المقبُريُّ، وزُهَير: هو ابن معاوية، وأبو ضَمْرة: هو أنس بن عِيَاض، والمراد بإيرادِ هذه التَّعاليق بيان الاختلاف على سعيدٍ المقبُريِّ: هل رَوَى الحديث عن أبي هريرةَ بلا واسطة أو بواسطةِ أبيه؟ وقد تقدَّم بيان مَن وَصَلَها كلّها في كتاب الدَّعَوات.

٧٣٩٤- حدَّثنا مُسلِمٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن عبدِ الملِكِ، عن رِبْعِيٍّ، عن حُذَيفةَ، قال: كانَ النَّبيُّ ﷺ إذا أوَى إلى فِراشِه قال: «اللهُمَّ باسمِكَ أحيا وأموتُ» وإذا أصبَحَ قال: «الحمدُ لله الذي أحيانا بعدَ ما أماتَنا، وإليه النُّشورُ».

٧٣٩٥- حدَّثنا سَعْدُ بنُ حَفْصٍ، حدَّثنا شَيْبانُ، عن منصورٍ، عن رِبْعِيِّ بنِ حِراشٍ، عن خَرَشةَ بنِ الحُرِّ، عن أبي ذَرٍّ، قال: كانَ النَّبيُّ ﷺ إذا أخَذَ مَضْجَعَه منَ اللَّيلِ قال: «باسمِكَ نَموتُ ونَحْيا» فإذا استَيقَظَ قال: «الحمدُ لله الذي أحيانا بعدَ ما أماتَنا، وإليه النُّشورُ».

٧٣٩٦- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن منصورٍ، عن سالمٍ، عن كُرَيبٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَوْ أنَّ أحدَكم إذا أرادَ أنْ يَأْتيَ أهلَه فقال: باسمِ الله، اللهُمَّ جَنِّبنا الشَّيْطانَ، وجَنِّبِ الشَّيْطانَ ما رَزَقْتَنا، فإنَّه إنْ يُقدَّرْ بينَهما ولدٌ في ذلك لم يَضُرَّه شَيْطانٌ أبداً».

---

(١) انظر الحديث رقم (٢٥٥٩).

(٢) انظر «المخلصيات» برقم (٣٥٠).

٧٣٩٧- حدَّثنا عبدُ الله بنُ مَسْلَمةَ، حدَّثنا فُضَيلٌ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن همَّامٍ، عن عَدِيِّ بنِ حاتمٍ، قال: سألتُ النبيَّ ﷺ قلتُ: أُرسِلُ كِلابي المعلَّمةَ؟ قال: «إذا أرسَلْتَ كِلابَكَ المعلَّمةَ، وذَكَرْتَ اسمَ الله فأمْسَكْنَ فكُلْ، وإذا رَمَيْتَ بالمِعْراض فخَزَقَ فكُلْ».

٧٣٩٨- حدَّثنا يوسُفُ بنُ موسى، حدَّثنا أبو خالدٍ الأحمرُ، قال: سمعتُ هشامَ بنَ عُرْوةَ يُحدِّثُ عن أبيه، عن عائشةَ، قالت: قالوا: يا رسولَ الله، إنَّ هنا أقواماً حديثاً عَهْدُهم بشِرْكٍ، يَأْتونا بلُحْمانٍ لا نَدْري يَذكُرونَ اسمَ الله عليها أمْ لا؟ قال: «اذْكُروا أنتُمُ اسمَ الله، وكُلوا».

تابَعَه محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ وعبدُ العزيزُ بنُ محمد وأُسامةُ بنُ حَفْصٍ.

الحديث الثاني والثالث: حديث حُذَيفة وأبي ذرٍّ في القول عند النَّوم أيضاً، وفيه: «اللهُمَّ باسمِك أحيا وأموت»، وقد تقدَّم شرحُهما في الدَّعَوات (٦١١٢ و٦٣٢٥).

الحديث الرابع: حديث ابن عبَّاس في القول عند الجِماع، وقد تقدَّم شرحه في كتاب النِّكاح (٥١٦٥).

وقوله: «فإنَّه إن يُقدَّر بينهما ولد» المراد: إن كان قُدِّرَ، لأنَّ التَّقدير أزَليٌّ، لكن عَبَّرَ بصيغةِ المضارَعة بالنِّسبةِ للتَّعلُّق.

الحديث الخامس: حديث عَديٍّ في الصَّيد، قد تقدَّم شرحه في الذَّبائح (٥٤٧٥).

الحديث السادس: حديث عائشةَ في الأمر بالتَّسميةِ عند الأكل، وقد تقدَّم في الذَّبائح (٥٥٠٧) أيضاً.

وقوله فيه: «تابَعَه محمَّد بن عبد الرَّحمن» هو الطُّفاويّ، وعبدُ العزيز بن محمَّد: هو الدَّراوَرديُّ، وأُسامة بن حَفْص: هو المدنيّ، وتقدَّم في الذَّبائح بيانُ مَن وَصَلَها، وطريق الدَّرَاوَرديِّ وَصَلَها محمَّد بن أبي عمر العَدَنيّ في «مُسنَده» عنه، وتقدَّم القول في هذا السَّنَد بأشبَعَ من هذا هناك.

تنبيهان: أحدهما: وَقَعَ قوله: «تابَعَه...» إلى آخره هنا عَقِب حديث أبي هريرةَ المُبدَأ بذِكرِه

في هذا الباب عند كَرِيمة والأَصِيليّ وغيرهما، والصَّواب ما وَقَعَ عند أبي ذرٍّ وغيره أنَّ محلّ ذلك عَقِب حديث عائشة، وهو سادس أحاديث الباب.

ثانيهما: وَقَعَ في هذه الرِّواية: «إنَّ هنا أقواماً حديثاً عَهدُهم بالشِّركِ[1] يأتونا» كذا فيه بنونٍ واحدة، وهي لُغة مَن يَحذِف النُّون مع الرَّفع، وجَوَّزَ الكِرْمانيُّ أن يكون بتشديد النُّون مُراعاة للُّغةِ المشهورة، لكنَّ/ التَّشديد في مِثل هذا قليل. ٣٨١/١٣

٧٣٩٩- حدَّثنا حَفْصُ بنُ عمرَ، حدَّثنا هشامٌ، عن قَتادةَ، عن أنسٍ، قال: ضَحَّى النَّبيُّ ﷺ بكَبشَينِ، يُسَمِّي ويُكَبِّر.

٧٤٠٠- حدَّثنا حَفْصُ بنُ عمرَ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن الأسوَدِ بنِ قيسٍ، عن جُنْدُبٍ: أنَّه شَهِدَ النَّبيَّ ﷺ يومَ النَّحْرِ صَلَّى، ثمَّ خَطَبَ، فقال: «مَنْ ذَبَحَ قبلَ أنْ يُصَلِّيَ فلْيَذبَحْ مكانَها أُخرى، ومَن لم يَذبَحْ فلْيَذبَحْ باسمِ الله».

٧٤٠١- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا وَرْقاءُ، عن عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «لا تَحلِفوا بآبائِكم، ومَن كانَ حالفاً فلْيَحلِفْ بالله».

الحديث السابع: حديث أنس في الأُضحيَّة بكَبشَين، وفيه: «فسَمَّى وكَبَّرَ»[2] وقد تقدَّم شرحُه في الأضاحيّ (٥٥٥٤).

الحديث الثامن: حديث جُندُب في مَنع الذَّبح في العيد قبل الصلاة، وفيه قوله: «فليَذبَح باسم الله» وقد تقدَّم شرحُه في الضَّحايا (٥٥٦٢) أيضاً.

الحديث التاسع: حديث ابن عمر: «لا تَحلِفوا بآبائكم» تقدَّم شرحه في الأيمان والنُّذور (٦٦٤٦)، قال نُعَيم بن حمَّاد في «الردّ على الجَهميَّة»: دَلَّت هذه الأحاديث- يعني الواردةَ في الاستعاذَة بأسماءِ الله وكلماته، والسُّؤالِ بها مِثل أحاديث الباب، وحديثَ عائشة وأبي سعيد: «باسم الله أرقيك» وكلاهما عند مسلم (٢١٨٥و٢١٨٦)، وفي الباب عن عُبادةَ وميمونة

---

(١) كذا في الأصلين و(س)، والذي في النسخة اليونينية دون خلاف بين الروايات: بشرك، بدون تعريف.

(٢) كذا وقع هنا، والذي في اليونينية دون خلاف: يُسمِّي ويكبِّر.

وأبي هريرةَ وغيرهم عند النَّسائيِّ[(١)] وغيره بأسانيد جياد- على أنَّ القرآن غير مخلوق، إذ لو كان مخلوقاً لم يُستَعذ بها؛ إذ لا يُستَعاذ بمخلوقٍ، قال الله تعالى: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠] وقال النبيُّ ﷺ: «وإذا استعَذتَ فاستَعِذْ بالله»[(٢)].

وقال الإمام أحمد في كتاب «السُّنَّة»: قالت الجَهميَّةُ لمن قال: إنَّ الله لم يزل بأسمائه وصفاته: قلتُم بقولِ النَّصارى حيثُ جعَلوا معه غيره، فأجابوا بأنّا نقول: إنَّه واحدٌ بأسمائه وصفاته، فلا نَصِفُ إلّا واحداً بصفاتِه، كما قال تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١]، فوَصَفَه بالوَحدَةِ مع أنَّه كان له لسانٌ وعَينانِ وأُذُنانِ وسَمعٌ وبَصَر، ولم يَخرُج بهذه الصِّفات عن كَونه واحداً، ولله المَثَلُ الأعلى.

١٤- باب ما يُذكَرُ في الذّات والنُّعوتِ وأسامي الله عزَّ وجلَّ

وقال خُبَيبٌ: وذلك في ذات الإلٰه، فذَكَر الذّاتَ باسمِه تعالى.

٧٤٠٢- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، أخبرني عَمْرو بنُ أبي سفيانَ بنِ أَسِيدِ بنِ جاريةَ الثَّقَفِيُّ . حَلِيفٌ لبني زُهْرةَ، وكان مِن أصحاب أبي هُرَيرةَ . أنَّ أبا هُرَيرةَ قال: بَعَثَ رسولُ الله ﷺ عَشَرةً، منهم خُبَيبٌ الأنصاريُّ، فأخبرني عُبَيدُ الله بنُ عِياضٍ، أنَّ ابنةَ الحارثِ أخبَرَتْه: أنَّهم حينَ اجتَمَعوا استَعارَ منها موسى يَستَحِدُّ بها، فلمَّا خَرَجوا منَ الحَرَمِ ليقتلوه قال خُبَيبٌ الأنصاريُّ:

ولَستُ أُبالي حينَ أُقتَلُ مُسلِماً ... على أيِّ شِقٍّ كانَ لله مَصْرَعي

وَذلكَ في ذات الإلٰه وإنْ يَشَأْ ... يُبارِكْ على أوْصالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

فقتَلَه ابنُ الحارثِ، فأخبَرَ النبيُّ ﷺ أصحابَه خبَرَهم يومَ أُصِيبوا.

قوله: «بابُ ما يُذكَر في الذَّات والنُّعوت وأسامي الله عزَّ وجلَّ» أي: ما يُذكَر في ذات الله

---

(١) في «الكبرى» (١٠٧٧٦) و(١٠٧٩٣) و(١٠٧٧٥).

(٢) هذا ذهول من نعيم بن حماد رحمه الله، فلا يوجد حديث بهذا اللفظ، وإنما المحفوظ: «وإذا استعنت فاستعن بالله» من حديث ابن عباس عند الترمذي (٢٥١٦) وغيره وهو حديث صحيح.

ونُعوتِه من تَجويز إطلاق ذلك كأسمائه أو مَنعِه لعَدَمِ وُرودِ النَّصّ به، فأمّا الذّات فقال الرّاغِب: هي تَأنيث ذو، وهي كَلِمة يُتوَصَّل بها إلى الوصف بأسماءِ الأجناس والأنواع، وتُضافُ إلى الظّاهر دون المُضمَر، وتُثنَّى وتُجمَع، ولا يُستَعمَل شيءٌ منها إلّا مُضافاً، وقد استَعارُوا لفظ الذّات لعينِ الشيء، واستَعمَلوها مُفرَدةً ومُضافة، وأدخَلوا عليها الألِف واللّام وأجرَوها مَجرَى النَّفس والخاصَّة، وليس ذلك من كلام العرب، انتهى.

وقال عِيَاض: ذات الشيء نفسُه وحقيقَتُه، وقد استعمَلَ أهلُ الكلام الذّات بالألِفِ واللّام، وغَلَّطَهم أكثرُ النُّحاة وجَوَّزَه بعضُهم، لأنَّها تَرِدُ بمعنى النَّفس وحقيقةِ/ الشيء، وجاءَ في الشِّعر ١٣/٣٨٢ لكنَّه شاذّ، واستعمالُ البخاريِّ لها دالٌّ على ما تقدَّم من أنَّ المراد بها نفسُ الشيء على طريقة المتكلِّمينَ في حَقّ الله تعالى، ففرَّقَ بين النُّعوت والذّات.

وقال ابن بَـرْهان: إطلاق المتكلِّمينَ الذّات في حَقّ الله تعالى من جَهلِهم، لأنَّ ذات تَأنيث ذو، وهو جَلَّت عَظَمَته لا يَصِحُّ له إلحاق تاء التَّأنيث، ولهذا امتَنَعَ أن يقال: عَلّامة وإن كان أعلَم العالمين. قال: وقولهم: الصِّفات الذّاتيَّة، جَهلٌ منهم أيضاً، لأنَّ النَّسَب إلى ذات: ذَويّ[1].

وقال التّاج الكِنْديُّ في الردِّ على الخطيب ابن نُباتَة في قوله: كُنه ذاتِه: ذات، بمعنى صاحبة تَأنيث ذو، وليس لها في اللُّغة مَدلولٌ غير ذلك. وإطلاق المتكلِّمينَ وغيرهم الذّات بمعنى النَّفس خَطأٌ عند المحقِّقين.

وتُعقِّبَ بأنَّ المُمتَنِع استعمالها بمعنى صاحبة، أمّا إذا قُطِعَت عن هذا المعنى واستُعمِلَت بمعنى الاسميَّة فلا محذور؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الأنفال: ٤٣] أي: بنفسِ الصُّدور، وقد حكى المُطرِّزيُّ: كلُّ ذاتٍ شيءٌ وكلُّ[2] شيءٍ

---

(١) كذا في الأصلين و(س)، ولكن الذي في معاجم اللغة: ذَوِيّ، كعَصَوِي، انظر «الصحاح» للجوهري، و«لسان العرب»، و«القاموس المحيط» مادة ذو.

(٢) في (ع) و(س): وليس كل، وهو خطأ، والمثبت من (أ) على الصواب، انظر: «الفروق اللغوية» ص١٠٣، و«المغرب في ترتيب المعرب» الذال مع الواو، و«المصباح المنير» مادة (ذوي).

ذات، وأنشَدَ أبو الحُسَين بن فارس:

فنِعْمَ ابنُ عمِّ القوم في ذاتِ ماله إذا كان بَعضُ القوم في ماله وَفْرُ

ويحتمل أن تكون «ذات» هنا مُقحَمَة كما في قولهم: ذاتَ ليلة، وقد ذَكَرتُ ما فيه في كتاب العلم في «باب العِظَة باللَّيلِ» (١١٥).

وقال النَّوويُّ في «تهذيبه»: وأمّا قولُهم ـ أي: الفُقَهاء ـ في باب الأيمان: فإن حَلَفَ بصِفَةٍ من صفات الذّات، وقولُ «المُهَذَّب»: اللَّون كالسَّوادِ والبياض أعراضٌ تَحُلُّ الذّات، فمُرادُهم بالذّات: الحقيقة، وهو اصطلاح المتكلِّمين، وقد أنكَرَه بعض الأُدَباء وقال: لا يُعرَف في لُغةِ العرب ذات بمعنى حقيقة. قال: وهذا الإنكار مُنكَر، فقد قال الواحديُّ في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]: قال ثَعلَب: أي: الحالة التي بَينَكم، فالتَّأنيث عنده للحالة، وقال الزَّجّاج: معنى ذات: حقيقة، والمراد بالبَينِ: الوَصْل، فالتَّقدير: فأصلِحوا حقيقة وَصْلِكم، قال: فذات عنده بمعنى النَّفس.

وقال غيره: ذات هنا كِناية عن المنازَعَة، فأُمِروا بالموافَقة، وتقدَّم في أواخر النَّفَقات (٥٣٦٥) شيءٌ آخَر في معنى ذات يده.

وأمّا «النُّعوت» فإنَّها جمع نَعْت وهو الوصف، يقال: نَعَتَ فلاناً نَعتاً، مِثل وصَفَه وصفاً وَزْنه ومعناه، وقد تقدَّم البحث في إطلاق الصِّفة في أوائل كتاب التَّوحيد.

وأمّا «الأسامي» فهي جمع اسم، وتُجمَع أيضاً على أسماء، قال ابن بَطّال: أسماء الله تعالى على ثلاثة أضرُب، أحدها: يَرجِع إلى ذاته وهو الله، والثّاني: يَرجِع إلى صِفَةٍ قائمة به كالحيّ، والثّالث: يَرجِع إلى فعله كالخالق، وطريق إثباتها السَّمع، والفَرق بين صفات الذّات وصفات الفعل أنَّ صفات الذّات قائمةٌ به، وصفاتِ الفعل ثابتَةٌ له بالقُدرةِ، ووجود المفعول بإرادَتِه جلَّ وعَلا.

قوله: «وقال خُبَيبٌ» بالمعجَمةِ والموحَّدة مُصغَّر: هو ابنُ عَديٍّ الأنصاريّ.

قوله: «وذلك في ذات الإلٰهِ» يشير إلى البيت المذكور في الحديث الـمُساق في الباب، وقد تقدَّم شرحُه مُستوفًى في المغازي (٤٠٨٦)، وتقدَّم في كتاب الجهاد (٣٠٤٥) في «باب هل يُستأسَرُ الرَّجل».

قوله: «فذَكَر الذّات باسمِهِ تعالى» أي: ذَكَر الذّات مُتلبِّساً باسم الله، أو ذَكَر حقيقة الله بلفظِ الذّات، قاله الكِرمانيُّ. قلت: وظاهرُ لفظه أنَّ مُراده أضافَ لفظ الذّات إلى اسم الله تعالى، وسَمِعَه النبيُّ ﷺ فلم يُنكِره فكان جائزاً.

وقال الكِرْمانيُّ: قيلَ: ليس فيه - يعني: قوله: ذات الإلٰه - دلالة على التَّرجمة، لأَنَّه لم يُرِد بالذّات الحقيقة التي هي مُرادُ البخاريّ، وإنَّما مُرادُه: وذلك في طاعة الله أو في سبيل الله، وقد يُجاب بأنَّ غَرَضه جوازُ إطلاق الذّات في الجُملة. انتهى، والاعتراض أقوى من الجواب، وأصلُ الاعتراض للشَّيخِ تَقيِّ الدِّين السُّبكيّ فيما أخبَرني به عنه شيخنا أبو الفضل الحافظ، وقد ترجَمَ البَيهَقيُّ في «الأسماء والصِّفات»: ما جاءَ في الذّات، وأورَدَ (٦١٦) حديث أبي هريرةَ المتَّفَق عليه في ذِكر إبراهيم عليه السلام:/ «إلّا ثلاث كذَبات، اثنتَينِ في ذات الله» وتقدَّم شرحه في ترجمة إبراهيم (٣٣٥٨) من أحاديث الأنبياء، وحديثَ أبي هريرةَ المذكور في الباب[1]، وحديثَ ابن عبَّاس (٦١٨): «تَفكَّروا في كلّ شيء ولا تَفكَّروا في ذات الله» موقوف وسنده جَيِّد، وحديثَ أبي الدَّرداء (٦١٩): «لا تَفقَه كلَّ الفقه حتَّى تَمقُتَ الناس في ذات الله» ورجاله ثقات إلّا أنَّه مُنقَطِع، ولفظ ذات في الأحاديث المذكورة بمعنى: من أجل، أو بمعنى: حَقّ، ومِثله قول حسَّان: ٣٨٣/١٣

وأنَّ أخـا الأحقـافِ إذ قـامَ فـيهمُ   يُجاهـدُ في ذات الإلـه ويَعـدِلُ

وهيَ كقوله تعالى حكايةً عن قول القائل: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، فالذي يَظهَر أنَّ المراد جوازُ إطلاق لفظ ذات، لا بالمعنى الذي أحدَثَه المتكلِّمونَ، ولكنَّه غيرُ مَردودٍ إذا عُرِفَ أنَّ المراد به النَّفس، لثُبوتِ لفظ النَّفس في الكتاب العزيز، ولهذه النُّكتَة عَقَّبَ

(١) أورده البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦١٧).

المصنِّف بترجمةِ النَّفس، وسيأتي في باب الوجه[1] أنَّه وَرَدَ بمعنى الرِّضا.

وقال ابن دَقيق العيد في «العَقيدة»[2]: نقول في الصِّفات المشكِلة: إنَّها حَقٌّ وصِدقٌ على المعنى الذي أرادَه الله، ومَن تَأوَّلَها نَظَرنا: فإن كان تأويلُه قريباً على مُقتَضى لسان العرب لم نُنكِر عليه، وإن كان بعيداً تَوقَّفنا عنه ورَجَعنا إلى التَّصديق مع التَّنزيه، وما كان منها معناه ظاهراً مفهوماً من تَخاطُب العرب حَمَلناه عليه كقولِه: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ فإنَّ المرادَ به في استعمالهم الشّائع: حَقُّ الله، فلا يُتَوقَّف في حَملِه عليه. وكذا قوله: «إنَّ قلبَ ابن آدم بين إصبَعينِ من أصابع الرَّحمن»[3] فإنَّ المراد به: أنَّ إرادةَ قلب ابن آدم مُصرَّفَةٌ بقُدرةِ الله وما يوقِعُه فيه، وكذا قوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] معناه: خَرَّبَ الله بُنيانَهم، وقوله: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] معناه: لأجلِ الله، وقِس على ذلك، وهو تَفصيلٌ بالِغٌ قَلَّ مَن تَيقَّظَ له.

وقال غيره: اتَّفَقَ المحقِّقونَ على أنَّ حقيقة الله مُخالِفَةٌ لسائرِ الحَقائق، وذهب بعضُ أهل الكلام إلى أنَّها من حيثُ إنَّها ذات مُساويةٌ لسائرِ الذَّوات، وإنَّها تَمتاز عنها بالصِّفات التي تَختَصُّ بها كوجوبِ الوجود، والقُدرةِ التّامَّة، والعلمِ التّامّ. وتُعقِّبَ بأنَّ الأشياء المُتَساوية في تمام الحقيقة يجب أن يَصِحَّ على كلِّ واحدٍ منها ما يَصِحُّ على الآخَر، فيَلزَم من دَعوَى التَّساوي المُحال، وبأنَّ أصل ما ذَكَروه قياسُ الغائب على الشّاهد وهو أصلُ كلِّ خَبْط، والصَّواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث والتَّفويضُ إلى الله في جميعها، والاكتِفاءُ بالإيمان بكلِّ ما أوجَبَ الله في كتابه أو على لسان نبيِّه إثباتَه له، أو تنزيهُه عنه على طريق الإجمال، وبالله التَّوفيق، ولو لم يكن في ترجيح التَّفويض على التَّأويل إلّا أنَّ صاحب التَّأويل

---

(١) «باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾» عند الحديث (٧٤٠٦).

(٢) يعني في كتابه المسمى «عقيدة ابن دقيق العيد»، شرحها ابن أبي شريف البرهاني المتوفي سنة (٩٢٣هـ) بشرح سماه: «العقد النضيد في شرح عقيدة ابن دقيق العيد». انظر «كشف الظنون» ٢/ ١١٥٧، و«هدية العارفين» ١/ ٢٥.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو.

ليس جازِماً بتأويلِه بخِلَاف صاحب التَّفويض.

١٥ - باب قولِ الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]

وقولِ الله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]

١٣/٣٨٤ قوله: «بابُ قولِ الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ وقولِ الله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾» قال الرَّاغِب: نفسُه: ذاته، وهذا وإن كان يقتضي المغايرة من حيثُ إنَّه مُضافٌ ومُضافٌ إليه، فلا شيءَ من حيثُ المعنى سوى واحدٍ سبحانه وتعالى عن الاثنَينيَّة من كلّ وجه، وقيل: إنَّ إضافة النَّفس هنا إضافةُ مِلْك، والمراد بالنَّفسِ نفوس عباده. انتهى مُلخَّصاً، ولا يَخفَى بُعدُ الأخير وتَكلُّفه.

وترجَمَ البَيهَقيُّ في «الأسماء والصِّفات»: النَّفس، وذكر هاتَينِ الآيتَين، وقولَه تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقولَه تعالى: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى﴾ [طه: ٤١]، ومن الأحاديث الحديثَ الذي فيه: «أنتَ كما أثنَيت على نفسك»[(١)]، والحديث الذي فيه: «إنِّي حَرَّمت الظُّلم على نفسي» (٦٢٧) وهما في «صحيح مسلم» (٤٨٦ و٢٥٧٧) ـ قلت: وفيه (٢٧٢٦) أيضاً الحديث الذي فيه: «سبحان الله رِضا نفسه» ـ ثمَّ قال: والنَّفس في كلام العرب على أوجُه، منها: في الحقيقة، كما يقولون: في نفس الأمر، وليس للأمرِ نفسٌ مَنفوسَة، ومنها الذّات، قال: وقد قيل في قوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾: إنَّ معناه: تعلم ما أُكِنُّه وما أُسِرُّه ولا أعلَم ما تُسِرَّه عنِّي.

وقيل: ذكر النَّفس هنا للمُقابَلةِ والمشاكَلة، وتُعقِّبَ بالآيةِ التي في أوَّل الباب فليس فيها مُقابَلة.

وقال أبو إسحاق الزَّجّاج في قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ أي: إيّاه.

وحكى صاحب «المطالِع» في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ ثلاثةَ أقوال، أحدها: لا أعلَمُ ذاتَك. ثانيها: لا أعلَمُ ما في غَيبِك. ثالثها: لا أعلَمُ ما عندك، وهو بمعنى قولِ غيره: لا

---

(١) لم نقع عليه في المطبوع من «الأسماء والصفات».

أعلَم معلومَك أو إرادَتَك أو سِرَّك أو ما يكون مِنك.

ثُمَّ ذَكَر البخاريُّ في الباب ثلاثة أحاديث:

٧٤٠٣- حدَّثنا عمرُ بنُ حَفْصِ بنِ غِياثٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمَشُ، عن شَقِيقٍ، عن عبدِ الله، عن النّبيِّ ﷺ، قال: «ما مِن أحدٍ أغْيَرُ منَ الله، مِن أجْلِ ذلك حَرَّمَ الفَواحشَ، وما أحدٌ أحَبَّ إليه المَدْحُ منَ الله».

أحدها: حديث عبد الله ـ وهو ابن مسعود ـ: «ما من أحدٍ أغيَرُ من الله» وفيه: «وما أحدٌ أحَبَّ إليه المدحُ من الله» كذا وَقَعَ هنا مُختَصَراً، وتقدَّم في تفسير سورة الأنعام (٤٦٣٤) من طريق أبي وائل ـ وهو شَقِيق بن سَلَمَةَ المذكور هنا ـ أتمَّ منه، وهذا الحديث مَدارُه في «الصحيحين» على أبي وائل، وأخرجه مسلم (٢٧٦٠/ ٣٥) من رواية عبد الرَّحمن ابن يزيد النَّخَعيِّ عن ابن مسعود نحوه، وزاد فيه: «ولا أحدٌ أحَبّ إليه العُذرُ من الله، من أجل ذلك أنزَلَ الكتب وأرسَلَ الرُّسل»، وهذه الزّيادة عند المصنِّف في حديث المغيرة الآتي (٧٤١٦) في «باب لا شخص أغيَر من الله».

قال ابن بَطّال: في هذه الآيات والأحاديث إثباتُ النَّفس لله، وللنَّفسِ مَعانٍ، والمراد بنفَس الله: ذاتُه، وليس بأمرٍ يزيدُ عليه، فوَجَبَ أن يكون هو.

وأمّا قوله: «أغيَرُ من الله» فسَبَقَ الكلام عليه في «كتاب الكُسوف» (١٠٤٤)، وقيل: غَيرةُ الله: كَراهَةُ إتيان الفَواحش، أي: عَدَم رِضاه بها، لا التَّقدير، وقيل: الغضبُ لازِمُ/ الغيرة، ولازِمُ الغضب إرادةُ إيصال العُقوبة. ٣٨٥/١٣

وقال الكِرْمانيُّ: ليس في حديث ابن مسعود هذا ذِكرُ النَّفس، ولعلَّه أقامَ استعمال أَحَد مَقام النَّفس لتَلازُمِهما في صِحَّة استعمال كلِّ واحد منهما مَقام الآخَر، ثمَّ قال: والظّاهر أنَّ هذا الحديث كان قبل هذا الباب، فنَقَلَه الناسخ إلى هذا الباب. انتهى، وكلُّ هذا غَفلةٌ عن مُراد البخاريّ، فإنَّ ذِكر النَّفس ثابتٌ في هذا الحديث الذي أورَدَه، وإن كان لَم يَقَع في هذه الطَّريق لكنَّه أشارَ إلى ذلك كعادتِه، فقد أورَدَه في تفسير سورة الأنعام (٤٦٣٤) بلفظ:

«ولا شيء»، وفي تفسير سورة الأعراف (٤٦٣٧) بلفظ: «ولا أحد» ثمَّ اتَّفقا على «أحَبّ إليه الـمدُح من الله» ولذلك مَدَحَ نفسه، وهذا القَدر هو المطابِق للتَّرجمةِ، وقد كَثُرَ منه أن يُترجِم ببعضِ ما وَرَدَ في طرق الحديث الذي يُورِده، ولو لَم يكن ذلك القَدْر موجوداً في تلكَ التَّرجمة.

وقد سَبَقَ الكِرْمانيَّ إلى نحو ذلك ابنُ الـمُنيِّر، فقال: ترجَمَ على ذِكْر النَّفس في حَقِّ الباري، وليس في الحديث الأوَّل للنَّفسِ ذِكْر، فوجْهُ مُطابَقَته أنَّه صَدَّرَ الكلام بـ «أَحد»، و«أَحد» الواقع في النَّفي عِبارة عن النَّفس على وجهٍ مخصوص، بخِلَاف «أحد» الواقع في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. انتهى، وخَفيَ عليه ما خَفِيَ على الكِرْمانيِّ، مع أنَّه تَفَطَّنَ لِمثِلِ ذلك في بعض المواضع. ثمَّ قال ابن المنيِّر: قول القائل: ما في الدّار أحدٌ، لا يُفهَم منه إلّا نَفيُ الأناسيِّ، ولهذا كان قولهم: ما في الدّار أحدٌ إلّا زيداً استثناءٌ من الجِنس، ومُقتَضَى الحديث إطلاقه على الله، لأنَّه لولا صِحَّة الإطلاق ما انتَظَمَ الكلام، كما يَنتَظِم: ما أحدٌ أعلَمَ من زيد، فإنَّ زيداً من الأحدِينَ، بخِلَاف: ما أحدٌ أحسَن من ثَوبي، فإنَّه ليس مُنتَظِماً، لأنَّ الثَّوب ليس من الأحدِين.

الحديث الثاني:

٧٤٠٤- حدَّثنا عَبْدانُ، عن أبي حمزَةَ، عن الأعمَشِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «لمَّا خَلَقَ الله الخلقَ كَتَبَ في كتابه، وهو يَكتُبُ على نفسِه، وهو وضْعٌ عندَه على العَرْشِ: إنَّ رحمتي تَغلِبُ غَضَبِي».

قوله: «كَتَبَ في كتابِه وهو يَكتُب على نفسِه» كذا لأبي ذرٍّ وسَقَطَت الواو لغيرِه، وعلى الأوَّل فالجُملة حاليَّة، وعلى الثّاني فـ «يكتُب على نفسه» بيانٌ لقولِه: «كَتَبَ»، والمكتوب هو قوله: «إنَّ رحمتي...» إلى آخره.

وقوله: «وهو» أي: المكتوب «وَضْعٌ» بفتحٍ فسكون، أي: مَوضوع، ووَقَعَ كذلك في «الجمع» للحُميديِّ بلفظِ: مَوضوع، وهي رواية الإسماعيليّ فيما أخرجه من وجهٍ آخَر عن أبي حمزة المذكور في السَّنَد، وهو بالمهمَلةِ والزّاي، واسمه: محمَّد بن ميمُون السُّكَّريّ. وحكى عِياض

عن رواية أبي ذَرّ: «وضَعَ» بالفتح على أنَّه فعلٌ ماضٍ مَبنيٌّ للفاعل، ورأيته في نُسخَة مُعتمَدَة بكسر الضّاد مع التَّنوين.

وقد مضى شَرح هذا الحديث في أوائل بَدْء الخلق (٣١٩٤)، ويأتي شيءٌ من الكلام عليه في «باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾» (٧٤٢٢)، وفي «باب ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾» (٧٥٥٣) أواخر الكتاب إن شاءَ الله تعالى.

وأمّا قوله: «عنده» فقال ابن بَطّال: عند في اللُّغة للمكان، والله مُنزَّهٌ عن الحُلول في المواضع، لأنَّ الحُلول عَرَضٌ يَفنَى وهو حادث، والحادث لا يَلِيق بالله، فعلى هذا قيل: معناه أنَّه سَبَقَ عِلمُه بإثابةِ مَن يَعمَلُ بطاعتِه وعُقوبةِ مَن يَعمَلُ بمَعصيَتِه، ويُؤيِّده قوله في الحديث الذي بعده: «أنا عند ظنِّ عبدي بي» ولا مكان هناك قَطعاً.

وقال الرَّاغِب: عند لفظٌ مَوضوعٌ للقُربِ، ويُستَعمَل في المكان وهو الأصل، ويُستعمَل في الاعتقاد، تقول: عندي في كذا كذا، أي: أعتقِده، ويُستَعمَل في المرتَبة، ومِنه: ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران:١٦٩]، وأمّا قوله: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ [الأنفال:٣٢] فمعناه في حُكمِك.

وقال ابن التِّين: معنى العنديَّة في هذا الحديث: العلمُ بأنَّه مَوضوعٌ على العَرش، وأمّا كَتبُه فليس للاستعانةِ لئلّا يَنساه، فإنَّه مُنزَّهٌ عن ذلك لا يَخفَى عنه شيء، وإنَّما كَتَبه من أجل الملائكة الموَكَّلينَ بالمكلَّفين.

الحديث الثالث:

٧٤٠٥- حدَّثنا عمرُ بنُ حَفْصٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمَشُ، سمعتُ أبا صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «يقولُ الله تعالى: أنا عندَ ظنِّ عبدي بي، وأنا معه إذا ذَكَرَني، فإنْ ذَكَرَني في نفسِه ذَكَرتُه في نفسي، وإنْ ذَكَرَني في مَلأٍ ذَكَرتُه في مَلأٍ خيرٍ منهم، وإنْ تَقرَّبَ إليَّ شِبْراً تَقرَّبتُ إليه ذِراعاً، وإنْ تَقرَّبَ إليَّ ذِراعاً تَقرَّبتُ إليه باعاً، وإنْ أتاني يَمْشي أتيتُه هَرْوَلةً».

[طرفاه في: ٧٥٠٥، ٧٥٣٧]

قوله: «يقول الله تعالى: أنا عند ظنِّ عبدي بي» أي: قادرٌ على أن أعمَلَ به ما ظنَّ أنّي عاملٌ به، وقال الكِرْمانيُّ: وفي السِّياق إشارةٌ إلى ترجيح جانب الرَّجاء على الخَوف. وكأنَّه أخَذه من جِهَة التَّسوية، فإنَّ العاقل إذا سَمِعَ ذلك لا يَعدِل إلى ظنِّ إيقاع الوعيد وهو جانب الخَوف، لأنَّه لا يَختاره لنفسِه بل يَعدِل إلى ظنِّ وقوع الوَعد وهو جانب الرَّجاء، وهو ـ كما قال أهل التَّحقيق ـ: مُقيَّد بالمحتَضِر، ويُؤيِّد ذلك حديث: «لا يمُوتَنَّ أحدُكم/ إلّا وهو يُحسِن الظَّنَّ بالله»، وهو عند مسلم (٢٨٧٧) من حديث جابر، وأمّا قبل ذلك ففي الأوَّل أقوالٌ، ثالثها: الاعتدال. ٣٨٦/١٣

وقال ابن أبي جَمْرة: المراد بالظَّنِّ هنا العلم، وهو كقوله: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾ [التوبة: ١١٨].

وقال القُرطُبيّ في «المُفهِم»: قيل: معنى «ظنّ عبدي بي»: ظنّ الإجابة عند الدُّعاء، وظنّ القَبُول عند التَّوبة، وظنّ المغفِرة عند الاستغفار، وظنّ المجازاة عند فعل العبادة بشُروطِها تَمسُّكاً بصادِقِ وعده، وقال: ويُؤيِّده قوله في الحديث الآخَر: «ادعُوا الله وأنتم موقِنونَ بالإجابةِ»[1]، قال: ولذلك ينبغي للمَرءِ أن يَجتَهِد في القيام بما عليه، موقِناً بأنَّ الله يَقبَله ويَغفِر له، لأنَّه وعَدَ بذلك وهو لا يُخلِف الميعاد، فإن اعتَقَدَ أو ظنَّ أنَّ الله لا يَقبَلها وأنَّها لا تَنفَعه، فهذا هو اليَأس من رحمة الله وهو من الكبائر، ومَن ماتَ على ذلك وُكِلَ إلى ما ظنَّ، كما في بعض طرق الحديث المذكور: «فليَظُنَّ بي عبدي ما شاءَ»[2]، قال: وأمّا ظنُّ المغفِرة مع الإصرار فذلك مَحضُ الجهل والغِرَّة، وهو يَجُرّ إلى مذهب المرجِئة.

قوله: «وأنا معه إذا ذَكَرني» أي: بعِلمِي، وهو كقوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، والمعيَّةُ المذكورة أخَصُّ من المعيَّة التي في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٧٩)، والطبراني في «الدعاء» (٦٢)، والحاكم ١/ ٤٩٣ من حديث أبي هريرة، وسنده ضعيف، وله شاهد ضعيف عند أحمد (٦٦٥٥)، فانظر الكلام عليه مفصلاً فيه.

(٢) أخرجه أحمد من حديث واثلة (١٦٠١٦)، وانظر تتمة تخريجه فيه، وصنيع الحافظ يوهم أنه من حديث أبي هريرة، وليس كذلك.

ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾ [المجادلة: ٧].

وقال ابن أبي جَمرة: معناه: فأنا معه حَسَب ما قَصَدَ من ذِكرِه لي، قال: ثمَّ يحتمل أن يكون الذِّكر باللِّسان فقط أو بالقلبِ فقط أو بهما، أو بامتِثالِ الأمر واجتناب النَّهي، قال: والذي تدلُّ عليه الأخبار أنَّ الذِّكر على نوعينِ، أحدهما: مقطوعٌ لصاحبِه بما تَضَمَّنَه هذا الخبر، والثَّاني: على خَطَر، قال: والأوَّل يُستَفاد من قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴾ [الزلزلة: ٧]، والثَّاني: من الحديث الذي فيه: «مَن لَم تَنهَه صلاتُه عن الفَحشاء والمنكَر لَم يَزدَد من الله إلّا بُعداً»[1] لكن إن كان في حال المعصية يَذكُر الله بخَوفٍ ووَجَلٍ ممَّا هو فيه، فإنَّه يُرجَى له.

قوله: «فإنْ ذَكَرني في نفسه ذَكَرْته في نفسي» أي: إن ذكرني بالتَّنزيه والتَّقديس سِرّاً ذَكَرته بالثَّوابِ والرَّحمَة سِرّاً. وقال ابن أبي جَمرة: يحتمل أن يكون مِثلَ قوله تعالى: ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ومعناه: اذكُروني بالتَّعظيمِ أذكرْكم بالإنعام، وقال تعالى: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت:٤٥] أي: أكبَر العبادات، فمَن ذكره وهو خائف آمَنَه، أو مُستَوحِشٌ آنَسَه، قال تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ ﴾ [الرعد: ٢٨].

قوله: «وإنْ ذَكَرني في مَلَأٍ» بفتح الميم واللّام مهموز، أي: جماعة «ذَكَرْته في مَلَأٍ خيرٍ منهم» قال بعض أهل العلم: يُستَفاد منه أنَّ الذِّكر الخَفيّ أفضَل من الذِّكر الجَهريّ، والتَّقدير: إن ذكرني في نفسه ذَكَرته بثوابٍ لا أُطلِعُ عليه أحداً، وإن ذكرني جَهراً ذَكَرته بثوابٍ أُطلِع عليه الملَأ الأعلى.

وقال ابن بَطّال: هذا نَصٌّ في أنَّ الملائكة أفضَل من بني آدم، وهو مَذهَب جُمهور أهل العلم، وعلى ذلك شواهد من القرآن مِثل: ﴿إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴾ [الأعراف:٢٠]، والخالد أفضَلُ من الفاني فالملائكة أفضَلُ من بني آدم. وتُعقِّبَ بأنَّ المعروف

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٠٢٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٥٠٩) من حديث ابن عباس مرفوعاً، وإسناده ضعيف.

عن جُمهور أهل السُّنَّة أنَّ صالِحي بني آدم أفضَلُ من سائر الأجناس، والذينَ ذهبوا إلى تفضيل الملائكة الفلاسفةُ ثمَّ المعتزِلة، وقليلٌ من أهل السُّنَّة من أهل التَّصوُّف، وبعضُ أهل الظَّاهر، فمنهم مَن فاضَلَ بين الجِنسَين فقالوا: حقيقة الملَك أفضَل من حقيقة الإنسان، لأنَّها نُورانيَّة وخَيِّرة ولطيفة، مع سَعَة العِلم والقوَّة وصَفاء الجوهَر، وهذا لا يَستَلزِم تفضيلَ كلِّ فردٍ على كلِّ فرد، لجوازِ أن يكون في بعض الأناسيّ ما في ذلك وزيادة. ومنهم مَن خَصَّ الخِلاف بصالِحي البَشَر والملائكة، ومنهم مَن خَصَّه بالأنبياءِ، ثمَّ منهم مَن فضَّلَ الملائكة على غير الأنبياء، ومنهم مَن فضَّلهم على الأنبياء أيضاً، إلّا على نبيِّنا محمَّدٍ ﷺ.

ومن أدلَّة تفضيل النبيِّ على الملَك أنَّ الله أمَرَ الملائكة بالسُّجودِ لآدم على سبيل التَّكريم له، حتَّى قال إبليس: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢]، ومنها قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥] لما فيه من الإشارةِ إلى العِناية به، ولم يَثبُت ذلك للملائكة. ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]، ومنها قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ١٣] فدَخَلَ في عُمُومه/ الملائكة، والمسخَّر له أفضَل من المسخَّر، ولأنَّ طاعة الملائكة بأصلِ الخِلقة، وطاعة البشر غالباً مع المجاهَدَة للنَّفسِ، لما طُبِعَت عليه من الشَّهوَة والحِرص والهَوَى والغضب، فكانت عبادَتُهم أشَقّ، وأيضاً فطاعةُ الملائكة بالأمرِ الوارد عليهم، وطاعة البشر بالنَّصِّ تارةً وبالاجتهادِ تارةً والاستنباط تارة، فكانت أشَقّ، ولأنَّ الملائكة سَلِمَت من وَسوَسَة الشَّياطين وإلقاء الشُّبَه والإغواء الجائزة على البشر، ولأنَّ الملائكة تُشاهد حَقائق الملَكوت، والبشر لا يَعرِفونَ ذلك إلّا بالإعلام، فلا يَسلَم منهم من إدخال الشُّبهة من جِهَة تدبير الكَواكِب، وحَرَكَة الأفلاك إلّا الثَّابتُ على دِينه، ولا يَتِمُّ ذلك إلّا بمَشَقَّةٍ شديدةٍ ومُجاهَداتٍ كثيرة. (٣٨٧/١٣)

وأمّا أدلَّة الآخَرينَ فقد قيل: إنَّ حديث الباب أقوى ما استُدِلَّ به لذلك؛ للتَّصريحِ

بقوله فيه: «في مَلأٍ خيرٍ منهم»، والمراد بهم الملائكة، حتَّى قال بعضُ الغُلاة في ذلك: وكَم من ذاكرٍ لله في مَلأٍ فيهم محمَّدٌ ﷺ ذكرهم الله في مَلأٍ خيرٍ منهم. وأجابَ بعضُ أهل السُّنَّة بأنَّ الخبر المذكور ليس نصّاً ولا صريحاً في المراد، بل يَطرُقه احتمال أن يكون المراد بالملأ الذينَ هم خيرٌ من الملأ الذّاكِر: الأنبياء والشُّهَداء، فإنَّهم أحياءٌ عند ربِّهم، فلم يَنحَصِر ذلك في الملائكة، وأجابَ آخَر - وهو أقوى من الأوَّل - بأنَّ الخيريَّة إنَّما حَصَلَت بالذّاكِرِ والملأ معاً، فالجانب الذي فيه رَبُّ العِزَّة خيرٌ من الجانب الذي ليس هو فيه بلا ارتياب، فالخيريَّة حَصَلَت بالنِّسبةِ للمجموع على المجموع. وهذا الجواب ظَهَرَ لي وظَنَنت أنَّه مُبتَكَر، ثمَّ رأيتُه في كلام القاضي كمال الدِّين بن الزَّمَلكانيّ في الجزء الذي جَمَعَه «في الرَّفيق الأعلى» فقال: إنَّ الله قابَلَ ذِكرَ العبد في نفسه بذِكرِه له في نفسه، وقابَلَ ذِكرَ العبد في الملأ بذِكرِه له في الملأ، فإنَّما صارَ الذِّكرُ في الملأ الثّاني خيراً من الذِّكر في الأوَّل، لأنَّ الله هو الذّاكِر فيهم، والملأُ الذينَ يَذكُرونَ والله فيهم أفضَلُ من الملأ الذينَ يَذكُرونَ، وليس الله فيهم.

ومن أدلَّة المعتَزِلة: تقديمُ الملائكة في الذِّكر في قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٩٨] ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨] ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]. وتُعقِّبَ بأنَّ مُجرَّد التَّقديم في الذِّكر لا يَستَلزِم التَّفضيل، لأنَّه لَم يَنحَصِر فيه بل له أسبابٌ أُخرى، كالتَّقديمِ بالزَّمان في مِثل قوله: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأحزاب: ٧]، فقَدَّمَ نوحاً على إبراهيم لتَقَدُّمِ زمانِ نوحٍ مع أنَّ إبراهيم أفضَل، ومنها قوله تعالى: ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢].

وبالَغَ الزَّمَخشَريُّ فادَّعَى أنَّ دلالتها لهذا المطلوب قَطعيَّة بالنِّسبةِ لعِلمِ المعاني، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] أي: ولا مَن هو أعلى قَدْراً من المسيح، وهم الملائكة الكَرُوبيُّونَ[1] الذينَ حولَ العَرْش، كجِبريلَ وميكائيل وإسرافيل. قال: ولا

---

(١) الملائكة الكَروبيُّون: هم سادة الملائكة.

يقتضي عِلمُ المعاني غيرَ هذا من حيثُ إنَّ الكلام إنَّما سِيقَ للرَّدِّ على النَّصارى لغُلوِّهم في المسيح، فقيلَ لهم: لن يَتَرَفَّع المسيح عن العُبوديَّة ولا مَن هو أرفَعُ درجةً منه. انتهى مُلخَّصاً، وأُجيبَ بأنَّ التَّرقِّي لا يَستَلزِم التَّفضيلَ المُتنازَع فيه، وإنَّما هو بحَسَب المقام، وذلك أنَّ كلًّا من الملائكة والمسيح عُبِدَ من دون الله، فرَدَّ عليهم بأنَّ المسيح الذي تُشاهدونَه لَم يَتَكَبَّر عن عبادة الله، وكذلك مَن غابَ عنكم من الملائكة لا يَتَكَبَّر، والنُّفوس لِما غابَ عنها أهَيبُ ممَّن تُشاهده، ولأنَّ الصِّفات التي عَبَدوا المسيح لأجلِها من الزُّهد في الدُّنيا، والاطِّلاع على المغيَّبات، وإحياءِ الموتَى بإذنِ الله موجودةٌ في الملائكة، فإن كانت توجِب عبادَته فهي موجِبةٌ لعبادَتِهم بطريق الأَولى، وهم مع ذلك لا يَستَنكِفونَ عن عبادة الله تعالى، ولا يَلزَم من هذا التَّرقِّي ثُبوتُ الأفضَليَّة المتنازَع فيها.

وقال البَيضاويُّ: احتجَّ بهذا العَطف مَن زَعَمَ أنَّ الملائكة أفضَل من الأنبياء، وقال: هي مُساقةٌ للرَّدِّ على النَّصارى في رفع المسيح عن مَقام العُبوديَّة، وذلك يقتضي أن يكون المعطوفُ عليه أعلى درجة منه، حتَّى يكون عَدَم استنكافهم كالدَّليلِ على عَدَم استنكافه. وجوابُه أنَّ الآية سِيقَت للرَّدِّ على عَبَدَة المسيح والملائكة، فأُريد بالعَطفِ المبالَغةُ باعتبار/ الكَثْرة دون التَّفضيل، كقولِ القائل: أصبَحَ الأمير لا يُخالِفه رَئيسٌ ولا مَرؤوس، وعلى تقدير إرادةِ التَّفضيل فغايته تفضيلُ المقرَّبينَ ممَّن حَول العَرش، بل مَن هو أعلى رُتبةً منهم على المسيح، وذلك لا يَستَلزِم فضلَ أحدِ الجِنسَينِ على الآخَر مُطلَقاً. ٣٨٨/١٣

وقال الطِّيبيُّ: لا تَتِمّ لهم الدّلالة إلّا إن سُلِّمَ أنَّ الآية سِيقَت للرَّدِّ على النَّصارى فقط، فيَصِحُّ: لن يَتَرَفَّع المسيحُ عن العُبوديَّة ولا مَن هو أرفَعُ منه، والذي يَدَّعي ذلك يحتاج إلى إثبات أنَّ النَّصارى تَعتَقِد تفضيلَ الملائكة على المسيح، وهم لا يَعتَقِدونَ ذلك، بل يَعتَقِدونَ فيه الإلٰهيَّة، فلا يَتِمُّ استدلال مَن استَدَلَّ به، قال: وسياقُه الآية من أُسلوب

التَّتميم والمبالَغة لا للتَّرقِّي، وذلك أنَّه قدَّمَ قوله: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ إلى قوله: ﴿وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٧١] فقَرَّرَ الوَحدانيَّةَ والمالكيَّةَ والقُدرةَ التّامَّة، ثمَّ أتبعَه بعَدَمِ الاستنكاف، فالتَّقدير: لا يَستَحِقُّ مَن اتَّصَفَ بذلك أن يَستَكبِر عليه الذي تَتَّخِذونَه أيّها النَّصارى إلهاً، لاعتقادكم فيه الكمال، ولا الملائكةُ الذينَ اتَّخذَها غيرُكم آلهةً، لاعتقادهم فيهم الكمال.

قلت: وقد ذكر ذلك البَغَويُّ مُلخَّصاً، ولفظه: لَم يَقُل ذلك رفعاً لـمَقامهم على مَقام عيسى، بل رَدّاً على الذينَ يَدَّعونَ أنَّ الملائكة آلهة، فرَدَّ عليهم كما رَدَّ على النَّصارى الذينَ يَدَّعونَ التَّثليث، ومنها قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠]، فنَفَى أن يكون مَلَكاً، فدَلَّ على أنّهم أفضَل. وتُعقِّبَ بأنَّه إنَّما نَفَى ذلك لكَونِهم طَلَبوا منه الخزائن وعِلْمَ الغَيب، وأن يكون بصِفَةِ الملَك مِن ترك الأكل والشُّرب والجِماع، وهو من نَمَط إنكارِهم أن يُرسِل الله بَشَراً مِثلَهم، فنَفَى عنه أنَّه مَلَك، ولا يَستَلزِم ذلك التَّفضيلَ.

ومنها أنَّه سبحانه لمَّا وصَفَ جِبريل ومحمَّداً، قال في جِبريل: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [التكوير: ١٩]، وقال في حَقِّ النبيِّ ﷺ: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ﴾ [التكوير: ٢٢]، وبين الوصفَينِ بَوْنٌ بعيدٌ. وتُعقِّبَ بأنَّ ذلك إنَّما سيقَ للرَّدِّ على مَن زَعَمَ أنَّ الذي يَأتيه شيطان، فكان وصفُ جِبريل بذلك تعظيماً للنبيِّ ﷺ، فقد وصَفَ النبيَّ ﷺ في غير هذا الموضع بمِثلِ ما وصَفَ به جِبريل هنا وأعظم منه.

وقد أفرَطَ الزَّمَخشَريُّ في سوء الأدب هنا، وقال كلاماً يَستَلزِم تنقيص المقام المحمَّديّ، وبالَغَ الأئمَّةُ في الردِّ عليه في ذلك، وهو من زَلّاته الشَّنيعة.

قوله: «وإنْ تَقرَّبَ إليَّ شِبْراً» في رواية المُستَملي والسَّرَخْسيّ: «بِشِبرٍ» بزيادةِ موحَّدة في أوَّله، وسيأتي شرحُه في أواخر كتاب التَّوحيد (٧٥٣٧) في «باب ذِكر النبيِّ ﷺ وروايته عن ربِّه».

١٦- باب قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾

٧٤٠٦- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا حمَّادٌ، عن عَمرٍو، عن جابرِ بنِ عبدِ الله، قال: لمَّا نَزَلَتْ هذه الآيةُ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام:٦٥] قال النبيُّ ﷺ: «أعوذُ بوَجْهِكَ»، فقال: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، فقال النبيُّ ﷺ: «أعوذُ بوَجْهِكَ»، قال: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ٦٥]، فقال النبيُّ ﷺ: «هذا أيسَرُ».

قوله: «بابُ قولِ الله عزَّ وجلَّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]» ذكر فيه حديث جابرٍ في نزول قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا﴾ الآية، وقد تقدَّم شَرحه في تفسير سورة الأنعام (٤٦٢٨).

وقوله في آخره: «هذا أيسَرُ» في رواية ابن السَّكَن: «هذه»، وسَقَطَ لفظ الإشارة من رواية الأَصِيليّ، والمراد منه قوله فيه: «أعوذُ بوجهِك».

قال ابن بَطّال: في هذه الآية والحديث دلالةٌ على أنَّ لله وجهاً، وهو من صِفَة ذاته، وليس بجارحَةٍ ولا كالوجوه التي نُشاهدُها/ من المخلوقينَ، كما نقول: إنَّه عالمٌ ولا نقول: إنَّه كالعلماءِ الذين نشاهدهم. ٣٨٩/١٣

وقال غيره: دَلَّت الآيةُ على أنَّ المراد بالتَّرجمةِ الذّات المقدَّسة، ولو كانت صِفَةً من صفات الفعل لَشَمِلَها الهلاك كما شَمِلَ غيرها من الصِّفات، وهو مُحال.

وقال الرَّاغِب: أصلُ الوجه الجارحَة المعروفة، ولمَّا كان الوجه أوَّلَ ما يُستَقبَل وهو أشرَف ما في ظاهر البَدَن، استُعمِلَ في مُستَقبَل كلِّ شيء وفي مَبدَئِه وفي إشراقه، فقيلَ: وجه النَّهار، وقيل: وجه كذا، أي: ظاهره، ورُبَّما أُطلِقَ الوجه على الذّات، كقولِهم: كَرَّمَ الله وجهه، وكذا قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨].

وقيل: إنَّ لفظ الوجه صِلةٌ، والمعنى: كلُّ شيءٍ هالِكٌ إلّا هو، وكذا ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾.

وقيل: المراد بالوجه القَصد، أي: يَبقَى ما أُريدَ به وجهه. قلت: وهذا الأخير نُقِلَ عن سفيان وغيره، وقد تقدَّم ما وَرَدَ فيه في أوّل تفسير سورة القَصَص[1].

وقال الكِرْمانيُّ: قيل: المراد بالوجه في الآية والحديث الذّات أو الوجود، أو لفظه زائد، أو الوجه الذي لا كالوجوه، لاستحالةِ حَملهِ على العُضو المعروف، فتَعيَّنَ التَّأويل أو التَّفويض.

وقال البَيهَقيُّ: تكرَّرَ ذِكرُ الوجه في القرآن والسُّنَّة الصَّحيحة، وهو في بعضها صِفَةُ ذات، كقوله: «إلّا رِداء الكِبرياء على وجهه»، وهو ما في «صحيح البخاريّ» (٧٤٤٤) عن أبي موسى[2]، وفي بعضها بمعنى: من أجل، كقوله: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩]، وفي بعضها بمعنى الرِّضا، كقوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢]، ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ٢٠]، وليس المراد الجارحَة جَزماً، والله أعلم.

١٧- باب قولِ الله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]: تُغَذَّى وقوله تعالى: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]

٧٤٠٧- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا جوَيْرِيةُ، عن نافعٍ، عن عبدِ الله، قال: ذُكِرَ الدَّجّالُ عندَ النَّبيِّ ﷺ، فقال: «إنَّ الله لا يَخْفَى عليكم، إنَّ الله ليسَ بأعوَرَ ـ وأشارَ بيَدِه إلى عَيْنِه ـ وإنَّ المَسِيحَ الدَّجّالَ أعورُ العَيْنِ اليُمْنَى، كأنَّ عَيْنَه عِنَبَةٌ طافيةٌ».

٧٤٠٨- حدَّثنا حَفْصُ بنُ عمرَ، حدَّثنا شُعْبَةُ، أخبرنا قَتادةُ، قال: سمعتُ أنساً ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «ما بَعَثَ الله مِن نبيٍّ إلا أنذَرَ قومَه الأعوَرَ الكذّابَ، إنَّه أعوَرُ، وإنَّ رَبَّكم ليسَ بأعوَرَ، مكتوبٌ بينَ عَينَيه: كافرٌ».

قوله: «بابُ قولِ الله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾: تُغَذَّى» كذا وَقَعَ في رواية المُستَملي والأصيلي بضمِّ التّاء وفتح الغَين المعجَمة بعدها مُعجَمة ثقيلة: من التَّغذية، ووَقَعَ في نُسخَة

---

(١) سورة رقم (٢٨) من كتاب التفسير.

(٢) وهو عند البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٤٨).

الصَّغَانيّ بالدّالِ المهمَلة، وليس يُفتَح أوَّلُه على حَذْفَ إحدَى التّاءَين؛ فإنّه تفسير تُصنَع، وقد تقدَّم في تفسير سورة طه[1]. قال ابن التّين: هذا التَّفسير لقَتادةَ، ويُقال: صَنَعتُ الفرس: إذا أحسَنتَ القيام عليه.

قوله: «وقولِه تعالى: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾» أي: بعِلمِنا.

وذَكَر فيه حديثَي ابن عمر ثمَّ أنس في ذِكر الدَّجّال، وقد تقدَّما مشروحَينِ في «كتاب الفتن» (٧١٢٣ و٧١٣١)، وفيهما: «إنَّ الله ليس بأعوَر».

وقوله هنا: «وأشارَ بيَدِه إلى عينه» كذا للأكثرِ: عن موسى بن إسماعيل عن جُوَيريةَ، وذكره أبو مسعود في «الأطراف» عن مُسدَّد بَدَل موسى، والأوَّل هو الصَّواب، وقد أخرجه عثمان الدّارِميُّ في كتاب «الردّ على بِشر المَرِّيسيّ»[2] عن موسى بن إسماعيل مِثله. ورواه عبد الله بن محمَّد بن أسماء عن عَمّه جُوَيريةَ بدون الزِّيادة التي في آخره، أخرجه أبو يعلى والحسن بن سفيان في «مُسنَدَيهما» عنه[3]، وأخرجه الإسماعيليّ عنهما.

قال الرّاغِب: العين: الجارِحَة، ويُقال للحافظِ للشيءِ المُراعي له: عين، ومِنه: فلان بعَيني،/ أي: أحفظُه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧] أي: نحنُ نَراك ونَحفَظك، ومِثله: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾، وقولُه: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ أي: بحِفظي، قال: وتُستَعار العين لِمَعانٍ أُخرى كثيرة. ١٣/٣٩٠

وقال ابن بَطّال: احتجَّت المجسِّمة بهذا الحديث، وقالوا: في قوله: «وأشارَ بيَدِه إلى عينِه» دلالة على أنَّ عينه كَسائرِ الأعيُن، وتُعقِّبَ باستِحالةِ الجسميَّة عليه، لأنَّ الجسم حادث، وهو قديم، فدَلَّ على أنَّ المراد نَفي النَّقص عنه. انتهى، وقد تقدَّم شيءٌ من هذا في «باب قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾[4] [النساء: ١٣٤]».

---

(١) قبيل الحديث رقم (٤٧٣٦).

(٢) صفحة ٣٢٨، طبعة مكتبة الرشد.

(٣) وأخرجه كذلك من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء: البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٧٨).

(٤) باب رقم (٩).

وقال البَيهَقيُّ: منهم مَن قال: العين صِفَة ذات ـ كما تقدَّم في الوجه ـ، ومنهم مَن قال: المراد بالعينِ الرُّؤية، فعلى هذا قوله: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ أي: لتكونَ بمَرأًى منِّي، وكذا قوله: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] أي: بمَرأًى مِنّا، والنُّون للتَّعظيم، ومالَ إلى ترجيح الأوَّل، لأنَّه مَذهَب السَّلَف، ويَتَأيَّد بما وَقَعَ في الحديث: وأشارَ بيَدِهِ، فإنَّ فيه إيماءً إلى الردّ على مَن يقول: معناها القُدْرة، خَرَج[1] بذلك قولُ مَن قال: إنَّها صِفَة ذات.

وقال ابن الـمُنيِّر: وجْهُ الاستدلال على إثبات العَين لله من حديث الدَّجّال من قوله: «إنَّ الله ليس بأعوَر» من جِهَة أنَّ العَوَر عُرفاً عَدَم العين، وضِدُّ العَوَر ثُبوت العين، فلمَّا نُزِعَت هذه النَّقيصَة لَزِمَ ثُبوت الكمال بضِدِّها، وهو وجودُ العين، وهو على سبيل التَّمثيل والتَّقريب للفَهمِ، لا على معنى إثباتِ الجارحَة، قال: ولأهلِ الكلام في هذه الصِّفات كالعينِ والوجه واليد ثلاثةُ أقوال:

أحدها: أنَّها صفات ذات أثبَتَها السَّمعُ ولا يَهتَدي إليها العقل.

والثّاني: أنَّ العين كِناية عن صِفَة البَصَر، واليد كِناية عن صِفَة القُدْرة، والوجه كِناية عن صِفَة الوجود.

والثّالث: إمرارُها على ما جاءَت مُفَوَّضاً معناها إلى الله تعالى.

وقال الشَّيخ شِهاب الدِّين السَّهرَورديّ في كتاب «العَقيدة» له: أخبَرَ الله في كتابه، وثَبَتَ عن رسولِهِ الاستواءُ والنُّزولُ والنَّفسُ واليدُ والعين، فلا يُتَصَرَّف فيها بتشبيهٍ ولا تعطيل، إذ لولا إخبار الله ورسولِهِ ما تَجاسَرَ عَقلٌ أن يَحوم حَول ذلك الحِمَى.

قال الطِّيبيُّ: هذا هو المذهَب المعتمَد، وبه يقول السَّلَف الصالح.

وقال غيره: لَم يُنقَل عن النبيِّ ﷺ ولا عن أحدٍ من أصحابه من طريقٍ صحيح التَّصريحُ بوجوبِ تأويل شيءٍ من ذلك، ولا المنع من ذِكره، ومن المحال أن يَأمُر الله نبيَّه بتبليغِ ما أُنزِلَ إليه من ربِّه ويُنزِّل عليه: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣] ثمَّ يَترُك هذا الباب

---

(١) تحرَّفت في (ع) و (س) إلى: صرح.

فلا يَميزُ ما يجوز نِسبَته إليه ممَّا لا يجوز، مع حَضِّه على التَّبليغ عنه بقوله: «لِيُبلِّغ الشّاهد الغائب»(١) حتَّى نَقَلوا أقواله وأفعاله وأحواله وصفاته وما فُعِلَ بحَضرَتِه، فدَلَّ على أنَّهم اتَّفقوا على الإيمان بها على الوجه الذي أرادَه الله منها، ووَجَبَ تنزيهُه عن مُشابَهَة المخلوقات بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فمَن أوجَبَ خِلَاف ذلك بعدَهم فقد خالَفَ سبيلهم، وبالله التَّوفيق.

وقد سُئلتُ: هل يجوز لقارئِ هذا الحديث أن يَصنَع كما صَنَعَ رسول الله ﷺ؟ فأجَبتُ وبالله التَّوفيق: إنَّه إن حَضَرَ عنده مَن يوافقُه على مُعتَقَده، وكان يَعتَقِد تنزيه الله تعالى عن صفات الـحَدَث، وأرادَ التَّأسّي مَحضاً جازَ، والأولى به التَّرك خَشْية أن يُدخِل على مَن يراه شُبهَة التَّشبيه، تعالى الله عن ذلك.

ولم أرَ في كلام أحد من الشُّرّاح في حَملِ هذا الحديث على معنًى خَطَرَ لي، فيه إثباتُ التَّنزيه وحَسمُ مادَّة التَّشبيه عنه، وهو أنَّ الإشارة إلى عينهِ ﷺ إنَّما هي بالنِّسبةِ إلى عين الدَّجّال، فإنَّها كانت صحيحةً مِثل هذه، ثمَّ طَرَأ عليها العَوَر لزيادةِ كذِبه في دَعوَى الإلٰهيَّـة، وهو أنَّه كان صحيحَ العين مِثل هذه، فطَرَأ عليها النَّقص، ولم يستطِع دَفعَ ذلك عن نفسه.

١٨ - باب قولِ الله تعالى: هو الخالقُ البارئ المصوِّر

٧٤٠٩- حدَّثنا إسحاقُ، حدَّثنا عَفّانُ، حدَّثنا وُهَيبٌ، حدَّثنا موسى ـ هو ابنُ عُقْبَةَ ـ حدَّثني محمَّدُ بنُ يحيى بنِ حَبّانَ، عن ابنِ مُحَيْرِيزٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ في غَزْوة بني المُصْطَلِقِ: أنَّهم أصابوا سَبَايا، فأرادُوا أنْ يَستَمتِعوا بهِنَّ ولا يَحمِلْنَ، فسألوا النبيَّ ﷺ عن العَزْلِ، فقال: «ما عليكم أنْ لا تَفْعَلوا، فإنَّ الله قد كَتَبَ مَن هو خالقٌ إلى يوم القيامةِ».

وقال مجاهدٌ، عن قَزَعَةَ: سألتُ أبا سعيدٍ، فقال: قال النبيُّ ﷺ: «ليست نفسٌ مخلوقةٌ إلّا اللهُ خالقُها».

---

(١) سلف عند البخاري برقم (٦٧).

٣٩١/١٣ قوله: «باب قول الله تعالى: هو الخالقُ البارئ المصوِّر» كذا للأكثرِ، والتِّلاوَة: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ... ﴾ إلى آخره [الحشر: ٢٤]، وثَبَتَ كذلك في بعض النُّسَخ من رواية كريمة.

قال الطِّيبيُّ: قيل: إنَّ الألفاظ الثَّلاثة مُتَرادِفَة، وهو وهمٌ، فإنَّ «الخالق» من الخَلْق، وأصله التَّقدير المستقيم، ويُطلَق على الإبداع، وهو إيجادُ الشيء على غير مِثال، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ١]، وعلى التَّكوين، كقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ [النحل: ٤]، و«البارئ» من البُرْء، وأصله خُلُوصُ الشيء عن غيره، إمّا على سبيل التَّفصِّي منه، وعليه قولهم: بَرَأَ فلانٌ مِن مرضه، والمديونُ من دَينِه، ومنه استبرَأت الجارية، وإمّا على سبيل الإنشاء، ومِنه: بَرَأَ الله النَّسَمَة، وقيل: البارئ: الخالق البريء من التَّفاوُت والتَّنافُر المُخِلَّينِ بالنِّظام، و«المُصوِّر»: مُبدِعُ صُوَر المُختَرَعات ومُرتِّبُها بحَسَب مُقتَضَى الحِكْمة، فالله خالق كلِّ شيءٍ بمعنى أنَّه مُوجِدُه من أصلٍ ومن غير أصل، وبارئُه بحَسَب ما اقتَضَته الحِكْمة من غير تَفاوُتٍ ولا اختلال، ومُصوِّره في صورة يَتَرتَّب عليها خَواصُّه ويَتِمُّ بها كماله، والثَّلاثة من صفات الفعل، إلّا إذا أُريدَ بالخالِق: المقدِّر، فيكون من صفات الذّات، لأنَّ مَرجِع التَّقدير إلى الإرادة، وعلى هذا فالتَّقدير يَقَع أوَّلاً، ثمَّ الإحداث على الوجه المقدَّر يقع ثانياً، ثمَّ التَّصوير بالتَّسويةِ يقع ثالثاً، انتهى.

وقال الحَلِيميّ: «الخالق» معناه: الذي جَعَلَ المُبدَعات أصنافاً، وجَعَلَ لكلِّ صِنفٍ منها قَدْراً، و«البارئ» معناه: المُوجِدُ لما كان في معلومِه، وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ﴾ [الحديد: ٢٢]، قال: ويحتمل أنَّ المراد به: قالبُ الأعيان، لأنَّه أبدَعَ الماء والتُّراب والنار والهواء لا من شيءٍ، ثمَّ خَلَقَ منها الأجسام المختَلِفَة، و«المصوِّر» معناه: المهيِّئ للأشياءِ على ما أرادَه من تَشابُهٍ وتَخالُف.

وقال الرّاغِب: ليس الخلقُ بمعنى الإبداع إلّا لله، وإلى ذلك أشارَ بقوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧]، وأمّا الذي يُوجَد بالاستحالةِ فقد وَقَعَ لغيره

بتقديرِه سبحانه وتعالى، مِثل قولِه لعيسى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى﴾ [المائدة: ١١٠]، والخلقُ في حَقِّ غير الله يَقَع بمعنى التَّقدير وبمعنى الكذِب، و«البارئ» أخَصُّ بوصفِ الله تعالى، والبَرِيَّة: الخَلْق، قيل: أصله الهمز فهو من بَرَأ، وقيل: أصله البَرْي من بَرَيتُ العود، وقيل: البَرِيَّة من البَرَى بالقَصرِ وهو التُّراب، فيحتمل أن يكون معناه موجِد الخلق من البَرَى وهو التُّراب، و«المُصوِّر» معناه المُهَيِّئ، قال تعالى: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦]، والصُّورة في الأصل ما يَتَمَيَّز به الشيء عن غيره، ومنه محسوس كصورةِ الإنسان والفَرَس، ومنه مَعقول كالذي اختُصَّ به الإنسان من العقل والرُّؤية، وإلى كلٍّ منهما الإشارة بقوله تعالى: ﴿خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]، ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ [غافر: ٦٤]، ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾.

قوله: «حدثنا إسحاق» قال أبو عليٍّ الجياني: هو ابن منصور. قلت: ويؤيد ذلك ـ وإن كان قد يُظنُّ أنه ابن راهويه لكونه أيضاً روى عن عفان ـ أن ابن راهويه لا يقول إلا: أخبرنا، وهنا ثبت في النسخ: حدثنا، فتأيّد أنه ابن منصور، وقد تقدم شرح حديث أبي سعيد المذكور هنا في العَزْل في «كتاب النكاح» (٥٢١٠) مستوفى.

قوله: «وقال مجاهد، عن قَزَعة» هو ابن يحيى، وهو من رواية الأقران، لأن مجاهداً وهو ابن/ جبر المفسِّر المشهور المكي في طبقة قَزَعة. ٣٩٢/١٣

قوله: «سألتُ أبا سعيدٍ فقال: قال النبيُّ ﷺ» كذا وقع هنا بحذف المسؤول عنه، ووقع لغير أبي ذر: سمعتُ بدل سألت، وقد وصله مسلم (١٤٣٨/ ١٢٣) وأصحاب «السنن» الثلاثة[1] من رواية سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي نَجِيح عن مجاهد بلفظ: ذُكِر العزلُ عند رسول الله ﷺ فقال: «ولِمَ يفعلُ ذلك أحدُكم؟» ولم يقل: فلا يفعل ذلك، ثم ذكر بقية الحديث، وهو القدر المذكور منه هنا.

---

(١) أبو داود (٢١٧٠)، والترمذي (١١٣٨)، والنسائي في «الكبرى» (٩٠٤٢).

قال ابن بطال: الخالق في هذا الباب يراد به: المبدعُ المنشِىءُ لأعيان المخلوقين، وهو معنىً لا يشاركُ اللهَ فيه أحدٌ، قال: ولم يزل الله مسمِّياً نفسه خالقاً على معنى أنه سيَخلُق؛ لاستحالة قِدَم الخَلْق.

وقال الكرماني: معنى قوله في الحديث: «إلا وهي مخلوقة» أي: مقدَّرة الخَلْق، أو معلومة الخلق عند الله، لا بدّ من إبرازها إلى الوجود، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

١٩- باب قولِ الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]

قوله: «بابُ قولِ الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾» قال ابن بَطّال: في هذه الآية إثبات يَدَينِ لله، وهما صِفَتان من صفات ذاته، وليستا بجارِحَتَينِ، خِلَافاً للمُشَبِّهةِ من الـمُثبِتَة، وللجَهميَّةِ من الـمُعَطِّلة، ويَكفي في الردّ على مَن زَعَمَ أنَّهما بمعنى القُدرة، أنَّهم أجمَعوا على أنَّ له قُدرةً واحدة في قول الـمُثبِتَة، ولا قُدرةَ له في قول النُّفاة، لأنَّهم يقولون: إنَّه قادرٌ لذاتِه، ويَدُلُّ على أنَّ اليَدَينِ ليستا بمعنى القُدرة أنَّ في قوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] إشارة/ إلى المعنى الذي أوجَبَ السُّجود، فلو كانت اليد بمعنى القُدرة لَم يكن بين آدم وإبليس فرق، لتَشارُكِهما فيما خُلِقَ كلٌّ منهما به وهي قُدرَته، ولَقال إبليس: وأيُّ فضيلة له عليَّ وأنا خَلَقتني بقُدرَتك كما خَلَقته بقُدرَتك؟ فلمَّا قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢] دَلَّ على اختصاص آدم بأنَّ الله خَلَقَه بيَدَيه، قال: ولا جائزٌ أن يُراد باليَدَينِ النِّعمتان، لاستحالةِ خلق المخلوق بمخلوقٍ، لأنَّ النِّعَم مخلوقة، ولا يَلزَم من كَونهما صِفَتَي ذات أن يكونا جارِحَتَين.

٣٩٤/١٣

وقال ابن التِّين قوله: «وبيَدِه الأُخرى الميزان» يَدفَع تأويلَ اليد هنا بالقُدرة، وكذا قولُه في حديث ابن عبَّاس رَفَعَه: «أوَّل ما خَلَقَ الله القَلَم، فأخَذَه بيمينِه وكِلتا يَدَيه يمِين...» الحديث[1].

---

(١) أخرجه البيهقي في «القضاء والقدر» (٢٤٢)، بإسناد ضعيف فيه رجل مبهم، لكن له شاهد صحيح من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم (١٨٢٧).

وقال ابن فُورَك: قيل: اليد بمعنى الذّات، وهذا يَستَقيم في مِثل قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ [يس: ٧١] بخِلَاف قوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾، فإنَّه سيقَ للرَّدِّ على إبليس، فلو حُمِلَ على الذّات لمَا اتَّـجَهَ الردُّ.

وقال غيره: هـذا يُساق مَساق التَّمثيـل للتَّقريب، لأنَّه عُهِدَ أنَّ مَن اعتَنَى بشيءٍ واهتَـمَّ به باشَرَه بيَـدَيه، فيُستَفـاد من ذلك أنَّ العِناية بخَلقِ آدم كانت أتمَّ من العِناية بخلقِ غيره.

واليد في اللُّغة تُطلَق لـمَعانٍ كثيرة، اجتَمَعَ لنا منها خمسةٌ وعِشرونَ معنًى ما بين حقيقة ومجاز[1]:

الأوَّل: الجارحَة، الثّاني: القوَّة نحو: ﴿دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ﴾ [ص: ١٧]، الثّالث: المُلْك: ﴿إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣]، الرَّابع: العَهد: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الفتح: ١٠]، ومنه قوله: هذِي يَدِي لك بالوَفاءِ، الخامس: الاستسلام والانقياد، قال الشّاعر:

أطـاعَ يـداً بالقَـوْدِ[2] فهـو ذَلُـولُ

السّادس: النِّعمة، قال:

وكَـم لظَـلَامِ اللَّيـل عنـدَك مـن يَـدٍ[3]

السّابع: المُلك[4]: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣]، الثّامن: الذُّلّ: ﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ

---

(١) انظر لذلك: «تهذيب اللغة» ١٤/ ١٦٨، و«مشارق الأنوار» للقاضي عياض ٢/ ٣٠٣، و«تفسير الثعلبي» ٤/ ٨٨، و«تفسير الرازي» ١٢/ ٣٩٥ و ٢٦/ ٤١٢، و«تفسير القرطبي» ٦/ ٢٣٨، وتفسير «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي ٤/ ٣١٣.

(٢) تحرف في الأصلين و(س) إلى: بالقول، والتصويب من كتب اللغة، وهو من الأمثال.

(٣) البيت للمتنبي، وعجزه:

تخـبِّرُ أن المانويَّـةَ تكـذبُ

انظر: «ديوان المتنبي» بشرح العكبري ١/ ١٧٨.

(٤) سبق هذا المعنى في الثالث.

﴿يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ﴾ [التوبة: ٢٩]، التّاسع: ...[١] ﴿أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، العاشِر: السُّلطان، الحادي عَشَر: الطّاعة، الثّاني عَشَر: الجماعة، الثّالث عَشَر: الطَّريق، يقال: أَخَذَتهم يَدُ السّاحل، الرّابع عَشَر: التَّفرُّق: تفرَّقوا أيديَ سَبَأ، الخامس عَشَر: الحِفظ، السّادس عَشَر: يدُ القَوس: أعلاها، السّابع عَشَر: يدُ السَّيف: مَقبِضُه، الثّامن عَشَر: يدُ الرَّحَى: عود القابِض، التّاسع عَشَر: جناح الطّائر، العِشرونَ: المدَّة، يقال: لا ألقاه يدَ الدَّهر، الحادي والعِشرونَ: الابتداء، يقال: لَقيتُه أوَّلَ ذات يَدي، وأعطاه عن ظَهر يَدٍ، الثّاني والعِشرونَ: يدُ الثَّوب: ما فضَلَ منه، الثّالث والعِشرونَ: يدُ الشيء: أمامَه، الرّابع والعِشرونَ: الطّاقة، الخامس والعِشرونَ: النَّقد، نحو: بعته يداً بيَدٍ.

ثمَّ ذكر في الباب أربعة أحاديث، للثّالثِ منها أربعة طرق، وللرّابع طريقان.

٧٤١٠- حدَّثنا مُعاذُ بنُ فضالةَ، حدَّثنا هشامٌ، عن قَتادةَ، عن أنسٍ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «يُجمَعُ المؤمنونَ يومَ القيامةِ كذلك، فيقولون: لو استَشْفَعْنا إلى رَبِّنا حتَّى يُرِيحَنا مِن مكاننا هذا، فيَأْتونَ آدمَ فيقولون: يا آدمُ أما تَرَى الناسَ؟ خَلَقَكَ الله بيَدِه، وأسجَدَ لكَ ملائكته، وعَلَّمَكَ أسماءَ كلِّ شيءٍ، اشفَعْ لنا إلى ربِّك حتَّى يُرِيحَنا مِن مكاننا هذا، فيقولُ: لَستُ هناك ـ ويَذكُرُ لهم خَطِيئتَه التي أصابَ ـ ولكِنِ ائْتوا نُوحاً، فإنَّه أوَّلُ رسولٍ بَعَثَه الله إلى أهلِ الأرضِ، فيَأْتونَ نُوحاً، فيقولُ: لَستُ هناك ـ ويَذكُرُ خَطِيئتَه التي أصابَ ـ ولكنِ ائْتوا إبراهيمَ خليلَ الرَّحمنِ، فيَأْتونَ إبراهيمَ، فيقولُ: لستُ هُنَاكم ـ ويَذكُرُ لهم خَطَاياهُ التي أصابَها ـ ولكنِ ائْتوا موسى، عبداً آتاه الله التَّوراةَ، وكَلَّمَه تَكْليماً، فيَأْتونَ موسى، فيقولُ: لستُ هُنَاكم ـ ويَذكُرُ لهم خَطِيئتَه التي أصابَ ـ ولكنِ ائْتُوا عيسى، عبدَ الله ورسولَه، وكلمتَه ورُوحَه، فيَأْتونَ عيسى، فيقولُ: لَستُ هُناكم، ولكنِ ائْتُوا محمَّداً، عبداً غُفِرَ له ما تقدَّم مِن ذَنْبِه وما تَأخَّر، فيَأْتوني فأنطَلِقُ،

---

(١) وقع هنا بياض في (ع) و(س)، وقد أورد القرطبي وأبو حيان هذه الآية مستشهدين بها على ورود اليد بمعنى: الصلة، وأوردها الرازي والثعلبي على معنى المِلْك، وأوردها الرازي في موضع آخر على معنى القدرة، والله أعلم.

فأستَأْذِنُ على رَبِّي فيُؤْذَنُ لي عليه، فإذا رأيتُ رَبِّي وقَعتُ له ساجداً، فيَدَعُني ما شاءَ الله أنْ يَدَعَني، ثمَّ يُقالُ لي: ارفَعْ محمَّدُ، قُلْ يُسْمَع، وسَلْ تُعْطَه، واشفَعْ تُشَفَّع، فأحمدُ رَبِّي بمَحامِدَ علَّمَنِيها، ثمَّ أشْفَعُ فيَحُدُّ لي حَدّاً، فأُدْخِلُهُم الجنَّة، ثمَّ أرجِعُ، فإذا رأيتُ رَبِّي وقَعتُ ساجداً، فيَدَعُني ما شاءَ الله أنْ يَدَعَني، ثمَّ يُقالُ: ارفَعْ محمَّدُ، وقُلْ يُسْمَع، وسَلْ تُعطَه، واشفَعْ تُشفَّع، فأحمدُ رَبِّي بمَحامِدَ علَّمَنِيها رَبِّي، ثمَّ أشْفَعُ، فيَحُدُّ لي حَدّاً، فأُدْخِلُهُم الجنَّة، ثمَّ أرجِعُ، فإذا رأيتُ رَبِّي وقَعتُ ساجداً، فيَدَعُني ما شاءَ الله أنْ يَدَعَني، ثمَّ يُقالُ: ارفَعْ محمَّدُ، قُلْ يُسْمَع، وسَلْ تُعْطَه، واشفَع تُشَفَّع، فأحمدُ رَبِّي بمَحامِدَ علَّمَنِيها، ثمَّ أشْفَعُ فيَحُدُّ لي حَدّاً، فأُدْخِلُهُم الجنَّةَ، ثمَّ أرجِعُ فأقولُ: يا رَبِّ، ما بَقِيَ في النار إلا مَن حَبَسَه القرآنُ، ووَجَبَ عليه الخُلودُ» قال النبيُّ ﷺ: «يَخرُجُ منَ النار مَن قال: لا إلهَ إلّا الله، وكان في قَلْبِه منَ الخيرِ ما يَزِنُ شَعِيرةً، ثمَّ يَخرُجُ منَ النار مَن قال: لا إلهَ إلّا الله، وكان في قَلْبِه منَ الخيرِ ما يَزِنُ بُرَّةً، ثمَّ يَخرُجُ منَ النار مَن قال: لا إلهَ إلّا الله، وكان في قَلْبِه ما يَزِنُ منَ الخيرِ ذَرَّةً».

الحديث الأول: حديث أنس في الشَّفاعة، وقد تقدَّم شَرحُه مُستوفًى في أواخر «كتاب الرِّقاق» (٦٥٦٥)، والغرض منه هنا قول أهل الموقِف لآدم: «خَلَقَكَ الله بيَدِه».

قوله: «حدَّثنا مُعاذ بن فَضَالة» بفتح الفاء والضَّاد المعجَمة، وحكى بعضُهم ضَمَّ الفاء، وهشامٌ شيخه: هو الدَّستُوائيّ.

وقوله: «عن أنس» تقدَّمَت الإشارة في الرِّقاق إلى ما وَقَعَ في بعض طرقه بلفظ: حدَّثنا أنس.

قوله: «يُجمَع المؤمنونَ يوم القيامة كذلك» هكذا للجميع، وأظنّ أوَّل هذه الكَلِمة لام، والإشارةُ ليومِ القيامة أو لما يُذكَر بعد، وقد وَقَعَ عند مسلم من رواية معاذ بن هشام عن أبيه: «يَجمَع الله المؤمنينَ يوم القيامة فيَهتَمُّونَ لذلك»[1]، وفي رواية سعيد بن أبي عَرُوبة

(١) رواية معاذ بن هشام عن أبيه عند مسلم (١٩٣) (٣٢٤) بلفظ: «فيُلْهَمُون لذلك»، أما لفظ: «فيهتمُّون لذلك» فهي عنده (١٩٣) (٣٢٢) عن أبي كامل الجحدري عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس، والله أعلم.

(١٩٣/ ٣٢٣) عن قَتَادَةَ: «يهتَمّونَ أو يُلهَمونَ لذلك» بالشكِّ، وسيأتي في «باب ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]» (٧٤٤٠) من رواية همّام عن قَتَادَةَ: «حتَّى يُهِمُّوا بذلك».

وقوله هنا: «**اشفَعْ لنا إلى ربِّك**» كذا للأكثرِ، وهو المذكور في غير هذه الطَّريق، ووَقَعَ لأبي ذرٍّ عن غير الكُشمِيهَنيّ: «شَفِّع» بكسر الفاء الثَّقيلة، قال الكِرْمانيُّ: هو من التَّشفيع، ومعناه قَبُول الشَّفاعة، وليس هو المراد هنا، فيحتمل أن يكون التَّثقيل للتَّكثيرِ أو للمُبالَغة.

وقوله: «**لستُ هناك**» كذا للأكثرِ في الموضعين، ولأبي ذرٍّ عن السَّرَخسيّ: «هُناكم».

وقوله: «**فيُؤذَنُ لي**» في رواية أبي ذرٍّ عن الكُشمِيهَنيّ: «ويُؤذَنُ لي» بالواو.

١٣/٣٩٥ وقوله: «**قُل يُسمَع**»/ كذا للأكثرِ بالتَّحتانيَّةِ، ولأبي ذرٍّ عن السَّرَخْسيّ والكُشمِيهَنيّ بالفَوقانيَّةِ في الموضعين.

وقوله: «**سَل تُعطَه**» لأبي ذرٍّ عن المُستَملي: «تُعطَ» في الموضعين بلا هاء.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرةَ من طريق أبي الزِّناد عن الأعرَج.

٧٤١١- **حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، حدَّثنا أبو الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «يَدُ الله مَلأى لا يَغِيضُها نَفَقةٌ، سَحّاءُ اللَّيلَ والنَّهارَ»، وقال: «أرأيتُم ما أنفَقَ منذُ خَلَقَ اللهُ السَّماوات والأرضَ؟ فإنَّه لم يَغِضْ ما في يدِه» وقال: «عَرْشُه على الماءِ، وبيَدِه الأُخرى المِيزانُ يَخفِض ويرفعُ».**

قوله: «**يَدُ الله**» تقدَّم في تفسير سورة هود (٤٦٨٤) في أوَّل هذا الحديث من الزِّيادة: «أنفِقْ أُنفِقْ عليك»، ووَقَعَت هذه الزِّيادة أيضاً في رواية همَّام (٧٤١٩)، لكن ساقَها فيه مسلم (٩٩٣/ ٣٧)، وأفرَدَها البخاريُّ كما سيأتي (٧٤٩٦) في «باب ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]»، ووَقَعَ فيها بَدَل «يد الله»: «يمين الله» ويُتَعقَّب بها على مَن فَسَّرَ اليد هنا بالنِّعمَة، وأبعَدُ منه مَن فَسَّرَها بالخزائنِ، وقال: أطلَقَ اليدَ على الخزائن لتَصَرُّفِها فيها.

قوله: «مَلْأى» بفتح الميم وسكون اللّام وهمزة مع القَصر: تَأنيث مَلآن، ووَقَعَ بلفظ: «مَلآن» في رواية لمسلم (٩٩٣/ ٣٦)، وقيل: هي غَلَط، ووَجَّهَها بعضُهم بإرادةِ اليمين فإنَّها تُذكَّر وتُؤنَّث، وكذلك الكفُّ، والمراد من قوله: مَلأى أو مَلآن لازِمُه، وهو أنَّه في غاية الغِنَى، وعنده من الرِّزق ما لا نهايةَ له في عِلم الخَلائق.

قوله: «لا يَغيضُها» بالمعجَمَتَينِ بفتح أوَّله، أي: لا يُنقِصُها، يقال: غاضَ الماءُ يَغيضُ: إذا نَقَص.

قوله: «سَحّاءُ» بفتح المهمَلتَينِ مُثقَّل ممدود، أي: دائمةُ الصَّبّ، يقال: سَحَّ بفتح أوَّله مُثقَّل يَسِحُّ بكسر السّين في المضارع ويجوز ضَمّها، وضُبِطَ في مسلم: «سَحّاً» بلفظِ المصدَر.

قوله: «اللَّيلَ والنَّهار» بالنَّصبِ على الظَّرف، أي: فيهما، ويجوز الرَّفع، ووَقَعَ في روايةٍ لمسلم: «سَح اللَّيلِ والنَّهار»[1] بالإضافةِ وفتح الحاء، ويجوز ضَمُّها.

قوله: «أرأيتُم ما أنفَقَ» تنبيهٌ على وُضوح ذلك لمن له بصيرة.

قوله: «مُنْذُ خَلَقَ الله السَّماوات والأرْض» سَقَطَ لفظ الجَلالة لغيرِ أبي ذَرٍّ، وهو روايةُ همَّام.

قوله: «فإنَّه لم يَغِضْ» أي: لم يَنقُص، ووَقَعَ في رواية همَّام: «لم يَنقُص ما في يمينِه».

قال الطِّيبيُّ: يجوز أن تكون «مَلأى، ولا يَغيضها، وسَحّاء، وأرأيت» أخباراً مُتَرادِفَة ليَدِ الله، ويجوز أن تكون الثَّلاثةُ أوصافاً لِـ «مَلأى»، ويجوز أن يكون «أرأيتُم» استئنافاً فيه معنى التَّرقّي، كأنَّه لمَّا قيل: «مَلأى» أوهَمَ جواز النُّقصان، فأُزيلَ بقوله: «لا يَغيضها شيء»، وقد يَمتَلِئ الشيءُ ولا يَغيض، فقيلَ: «سَحّاء» إشارة إلى الغَيْض، وقَرَنَه بما يَدُلّ على الاستمرار من ذِكر اللَّيل والنَّهار، ثمَّ أتبَعَه بما يَدُلّ على أنَّ ذلك

---

(١) في رواية الطبري؛ أحد رواة «صحيح مسلم»، انظر «إكمال المعلم» للقاضي عياض ٣/ ٥٠٩، و«مشارق الأنوار» له ٢/ ٢٠٩.

ظاهرٌ غير خافٍ على ذي بَصَر وبصيرة، بعد أن اشتَمَلَ من ذِكر اللَّيل والنَّهار بقوله: «أرأيتُم» على تَطاوُل المدَّة، لأنَّه خِطابٌ عامٌّ عظيم والهمزة فيه للتَّقرير، قال: وهذا الكلام إذا أخَذتَه بجُملَتِه من غير نَظَرٍ إلى مُفرَداته، أبانَ زيادةَ الغِنَى وكمالَ السَّعَة والنِّهايةِ في الجود والبَسط في العطاء.

قوله: «**وقال: عَرْشه على الماء**» سَقَطَ لفظ: «قال» من رواية همَّام. ومُناسَبةُ ذِكر العَرش هنا أنَّ السّامع يَستَطْلِعُ من قوله: «خَلَقَ السَّماوات والأرض» ما كان قبل ذلك، فذكر ما يَدُلُّ على أنَّ عَرشَه قبل خلق السَّموات والأرض كان على الماء، كما وَقَعَ في حديث عِمْران ابن حُصَينٍ الماضي في بَدْء الخلق (٣١٩١) بلفظ: «كانَ الله ولم يكن شيءٌ قبله، وكان عَرشُه على الماء، ثمَّ خَلَقَ السَّماوات والأرض».

قوله: «**وبيَدِه الأُخرى الميزان يَخفِض ويرفع**» أي: يَخفِض الميزانَ ويرفعُها، قال الخطَّابيُّ: الميزان مَثَل، والمراد القِسمَة بين الخلق، وإليه الإشارةُ بقوله: «يَخفِض ويرفع».

وقال الدَّاوُوديّ: معنى الميزان أنَّه قَدَّرَ الأشياء ووَقَّتَها وحَدَّدَها، فلا يَملِك أحدٌ نفعاً ولا ضَرّاً إلّا منه وبه.

ووَقَعَ في رواية همَّام: «وبيَدِه الأُخرى الفَيْض أو القَبْض» الأولى بفاءٍ وتحتانيَّة والثّانية بقافٍ وموحَّدة، كذا للبُخاريِّ بالشكِّ، ولمسلمٍ (٩٩٣/ ٣٧) بالقاف والموحَّدة بلا شَكٍّ، وعن بعض رُواتِه ـ فيما حكاه عِيَاض ـ بالفاءِ والتَّحتانيَّة، والأوَّل أشهَرُ. قال عِيَاض: المراد بالقَبْضِ: قبضُ الأرواح بالموت، وبالفَيضِ: الإحسان بالعطاءِ، وقد يكون بمعنى الموت، يقال: فاضَت نفسُه: إذا ماتَ، ويُقال بالضّادِ وبالظّاءِ، انتهى. والأولى أن يُفسَّر بمعنى الميزان ليوافق رواية الأعرَج التي في هذا الباب، فإنَّ الذي يوزَن بالميزان يَخِفُّ ويَرجَح، فكذلك ما يُقبَض، ويحتمل أن يكون/ المراد بالقَبضِ: المنع، لأنَّ الإعطاء قد ذُكِرَ في قوله قبل ذلك: «سَحّاء اللَّيل والنَّهار»، فيكون مِثل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]. ٣٩٦/١٣

ووَقَعَ في حديث النَّوّاس بن سَمعان عند مسلم[١] وسيأتي التَّنبيه عليه في أواخر الباب: «الميزان بيَدِ الرَّحمن يرفع أقواماً ويَضَع آخَرينَ»، وفي حديث أبي موسى عند مسلم (١٧٩) وابن حِبّان (٢٦٦): «إنَّ الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يَخفِض القِسط ويرفعه»، وظاهره أنَّ المراد بالقِسطِ الميزان، وهو ممَّا يُؤيِّد أنَّ الضَّمير الـمُستَتِر في قوله: «يَخفِض ويرفع» للميزان كما بَدأتُ الكلام به.

قال المازَرِيّ: ذِكْر القَبْض والبَسْط ـ وإن كانت القُدرة واحدةً ـ لتَفهيمِ العباد أنَّه يَفعَل بها الـمُختَلِفات، وأشارَ بقوله: «بيَدِه الأُخرى» إلى أنَّ عادة المخاطَبينَ تعاطي الأشياء باليَدَينِ معاً، فعَبَّرَ عن قُدرَته على التصرُّف بذِكر اليَدَينِ لتَفهيمِ المعنى المراد بما اعتادوه. وتُعقِّبَ بأنَّ لفظ البَسط لم يَقَع في الحديث، وأُجيبَ بأنَّه فهِمَه من مُقابِله كما تقدَّم، والله أعلم.

الحديث الثالث: حديث ابن عمر.

٧٤١٢- حدَّثنا مُقدَّمُ بنُ محمَّد، قال: حدَّثني عَمِّي القاسمُ بنُ يحيى، عن عُبَيدِ الله، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، عن رسولِ الله ﷺ، أنَّه قال: «إنَّ الله يَقْبِضُ يومَ القيامةِ الأرضَ، وتكونُ السَّماواتُ بيَمِينِه، ثمَّ يقولُ: أنا الملِكُ».

رواه سعيدٌ، عن مالكٍ.

٧٤١٣- وقال عمرُ بنُ حمزةَ: سمعتُ سالماً، سمعتُ ابنَ عمرَ، عن النبيِّ ﷺ، بهذا.

وقال أبو اليَمَان: أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، أخبرني أبو سَلَمة، أنَّ أبا هُرَيرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يَقْبِضُ الله الأرضَ».

قوله: «**مُقدَّم بن محمَّد**» تقدَّم ذِكره وذِكرُ عَمِّه في تفسير سورة النُّور (٤٧٤٨).

قوله: «**إنَّ الله يَقبِضُ يوم القيامة الأرض**» في حديث أبي هريرة الماضي (٧٣٨٢) في «باب

---

(١) لم نقف عليه في «صحيح مسلم»، وهو في «مسند أحمد» (١٧٦٣٠)، وابن ماجه (١٩٩)، و«سنن النسائي الكبرى» (٧٦٩١).

قوله: ملك الناس»: «يَقبِض الله الأرضَ ويَطوِي السَّماوات بيمينِه»، وفي رواية عمر بن حمزة التي يَأتي التَّنبيه على مَن وَصَلَها: «يَطوي الله السَّماوات يومَ القيامة ثمَّ يَأخُذهُنَّ بيَدِه اليُمنَى، ويَطوي الأرضَ[1] ثمَّ يَأخُذهُنَّ بشِمالِه»، وعند أبي داود (٤٧٣٢) بَدَل قوله: «بشِمالِه»: «بيَدِه الأُخرى»، وزاد في رواية ابن وَهْبٍ عن أُسامة بن زيدٍ عن نافعٍ وأبي حازمٍ عن ابن عمر: «فيجعلهُما في كَفِّه، ثمَّ يَرمي بهما كما يَرمي الغلام بالكُرة»[2].

قوله: «ويقول: أنا المَلِك» زاد في رواية عمر بن حمزة: «أينَ الجَبّارونَ؟ أينَ المُتَكَبِّرون؟».

قوله: «رواه سعيدٌ، عن مالِك» يعني عن نافع، وَصَلَه الدّارَقُطنيُّ في «غرائب مالك»، وأبو القاسم اللّالَكائيُّ في «السُّنّة» (٧٠١) من طريق أبي بكر الشافعيّ عن محمَّد بن خالد الآجُرِّيِّ عن سعيد، وهو ابنُ داود بن أبي زَنْبَر- بفتحِ الزّاي وسكون النُّون بعدها موحَّدة مفتوحة ثمَّ راء ـ وهو مَدَنيٌّ سَكَنَ بغداد وحَدَّثَ بالرَّيّ، وكُنيَتُه أبو عثمان، وما له في البخاريِّ إلّا هذا الموضع، وقد حَدَّثَ عنه في كتاب «الأدب المفرَد» (٤٤٠)، وتَكلَّمَ فيه جماعة، وقال في روايته: إنَّ نافعاً حَدَّثَه أنَّ عبد الله بن عمر أخبَرَه، وقد رَوَى عن مالكٍ ممَّن اسمه سعيدٌ أيضاً: سعيدُ بن كثير بن عُفَير، وهو من شيوخ البخاريّ، ولكن لم نَجِد هذا الحديث من روايته، وصَرَّحَ المِزّيُّ وجماعةٌ بأنَّ الذي عَلَّقَ له البخاريُّ هنا هو الزّنبري[3].

قوله: «وقال عمر بنُ حمزة» يعني: ابنَ عبد الله بن عمر الذي تقدَّم ذِكرُه في الاستسقاء (١٠٠٩)، وشيخُه سالم: هو ابن عبد الله بن عمر عَمُّ عمر المذكور، وحديثه هذا وَصَلَه مسلم (٢٧٨٨/ ٢٤) وأبو داود (٤٧٣٢) وغيرهما من رواية أبي أُسامة عنه.

---

(١) كذا في الأصلين و (س)، وهو خطأ، صوابه: الأرضين، كما في «صحيح مسلم» وغيره من مصادر التخريج.

(٢) أخرجه الطبري في «التفسير» ٢٤/ ٢٦.

(٣) تصحفت في (س) إلى: الزبيري.

قال البَيهقيُّ[١]: تفرَّد بذِكر الشِّمال فيه عمر بن حمزة، وقد رواه عن ابن عمر أيضاً نافع وعُبَيد الله بن مِقسَم بدونها[٢]، ورواه أبو هريرة وغيره عن النبيِّ ﷺ كذلك.

وثَبَتَ عند مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عَمرو رَفَعَه: «الـمُقسِطونَ يوم القيامة على مَنابِرَ من نورٍ عن يمين الرَّحمن، وكِلتا يَدَيه يمين»، وكذا في حديث أبي هريرة: «قال آدم: اخترت يمين رَبّي، وكِلتا يَدَي رَبّي يمين»[٣]، وساق[٤] من طريق أبي يحيى القَتّات ـ بقافٍ ومُثنّاة ثقيلة وبعد الألِف مُثنّاة أيضاً ـ عن مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] قال: «وكِلتا يَدَيه يمين»، وفي حديث ابن عبَّاس رَفَعَه: «أوَّل ما خَلَقَ الله القَلَم، فأخَذَه بيمينِه، وكِلتا يَدَيه يمين»[٥].

وقال القُرطُبيّ في «المفهِم»: كذا جاءَت هذه الرِّواية بإطلاق لفظ الشِّمال على يد الله تعالى على الـمُقابَلة الـمُتعارَفة في حَقِّنا، وفي أكثر الرِّوايات وَقَعَ التَّحَرُّز[٦] عن إطلاقها على الله، حتَّى قال: «وكِلتا يَدَيه يمين» لئلّا يُتوهَّم نَقصٌ في صِفَته سبحانه وتعالى، لأنَّ الشِّمال في حَقِّنا أضعَف من اليمين، قال البَيهقيُّ: ذهب بعض أهل النَّظَر إلى أنَّ اليد صِفَةٌ ليست جارحة، وكلُّ موضعٍ جاءَ ذِكرُها في الكتاب أو السُّنّة الصَّحيحة/ فالمراد تَعلُّقُها بالكائنِ المذكور معها ـ كالطَّيِّ والأخذ والقَبض والبَسط والقَبُول والشُّحِّ والإنفاق وغيرِ ذلك ـ تَعلُّقَ الصِّفة بمُقتَضاها من غير مُماسّة، وليس في ذلك تشبيهٌ بحالٍ، وذهب آخَرونَ إلى تأويل ذلك بما يَلِيق به. انتهى، وسيأتي كلام الخطَّابيّ في ذلك في «باب

٣٩٧/١٣

(١) في «الأسماء والصفات» (٧٠٦).

(٢) رواية ابن مقسم عند مسلم (٢٧٨٨) (٢٥).

(٣) هو عنده ـ يعني في «الأسماء والصفات» (٧٠٨) ـ وأخرجه الترمذي (٣٣٦٨)، وابن حبان (٦١٦٧)، وانظر تتمة تخريجه فيه.

(٤) يعني البيهقي (٧٠٩).

(٥) سلف في شرح أول هذا الباب. ص ٢٩٣.

(٦) في (أ): التجوِّز.

قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]»[1].

قوله: «وقال أبو اليَمَان: أخبَرنا شُعَيب...» إلى آخره، تقدَّم الكلام عليه (٧٣٨٢) في «باب قوله تعالى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٢]».

الحديث الرابع:

٧٤١٤- حدَّثنا مُسدَّدٌ، سَمِعَ يحيى بنَ سعيدٍ، عن سفيانَ، حدَّثني منصورٌ وسليمانُ، عن إبراهيمَ، عن عَبِيدةَ، عن عبدِ الله: أنَّ يهوديّاً جاءَ إلى النبيِّ ﷺ فقال: يا محمَّدُ، إنَّ الله يُمْسِكُ السَّماوات على إصْبَعٍ، والأرَضِينَ على إصْبَعٍ، والجبالَ على إصْبَعٍ، والشَّجَرَ على إصْبَعٍ، والخَلائقَ على إصْبَعٍ، ثمَّ يقولُ: أنا الملِكُ، فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ حتَّى بَدَتْ نَواجِذُه، ثمَّ قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

قال يحيى: وزادَ فيه فُضَيلُ بنُ عِياضٍ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عَبِيدةَ، عن عبدِ الله: فَضَحِكَ رسولُ الله ﷺ تَعَجُّباً وتصديقاً لَه.

٧٤١٥- حدَّثنا عمرُ بنُ حَفْصِ بنِ غِياثٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمَشُ، سمعتُ إبراهيمَ، قال: سمعتُ عَلْقمةَ يقولُ: قال عبدُ الله: جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ مِن أهلِ الكتاب، فقال: يا أبا القاسمِ، إنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّماوات على إصْبَعٍ، والأرَضِينَ على إصْبَعٍ، والشَّجَرَ والثَّرَى على إصْبَعٍ، والخَلائقَ على إصْبَعٍ، ثمَّ يقولُ: أنا الملِكُ، أنا الملِكُ، فرأيتُ النبيَّ ﷺ ضَحِكَ، حتَّى بَدَتْ نَواجِذُه، ثمَّ قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].

قوله: «سُفْيان» هو الثَّوريّ، ومنصور: هو ابن المعتَمِر، وسليمان: هو الأعمَش، وإبراهيم: هو النَّخَعيُّ، وعَبيدة ـ بفتح أوَّله ـ: هو ابن عَمرو.

وقد تابَعَ سفيانَ الثَّوْريَّ عن منصور على قوله: عَبيدة: شيبانُ بن عبد الرَّحمن عن منصور كما مضى في تفسير سورة الزُّمَر (٤٨١١)، وفُضَيل بن عِيَاضٍ المذكورُ بعده، وجَريرُ ابن عبد الحميد عند مسلم (٢٧٨٦/ ١٩و٢٠)، وخالَفَه عن الأعمَش في قوله: عَبيدة:

---

(١) باب رقم (٢٣).

حفصُ بن غياث المذكورُ في الباب (٧٤١٥)، وجَريرٌ وأبو معاوية وعيسى بنُ يونس عند مسلم (٢٧٨٦/ ٢٢)، ومحمَّد بنُ فُضَيلٍ عند الإسماعيليّ، فقالوا كلُّهم: عن الأعمَش عن إبراهيم عن عَلقَمة، بَدَل عَبيدة، وتَصرُّف الشَّيخَينِ يقتضي أنَّه عند الأعمَش على الوجهَين، وأمّا ابن خُزَيمةَ فقال[1]: هو في رواية الأعمَش: عن إبراهيم عن عَلقَمة، وفي رواية منصور: عن إبراهيم عن عَبيدة، وهُما صحيحان.

قوله: «**قال يحيى**» هو ابن سعيد القَطّان راويه عن الثَّوريّ.

قوله: «**وزادَ فيه فُضَيل بن عِيَاض**» هو موصول، ووَهِمَ مَن زَعَمَ أنَّه مُعلَّق، وقد وَصَلَه مسلم (٢٧٨٦/ ١٩) عن أحمد بن يونس عن فُضَيل.

قوله: «**أنَّ يهوديّاً جاءَ**» في رواية عَلقَمة: جاءَ رجلٌ من أهل الكتاب، وفي رواية فُضَيلِ ابن عِيَاض عند مسلم: جاءَ حَبْر، بمُهمَلةٍ وموحَّدة، زاد شَيبانُ في روايته: من الأحبار.

قوله: «**فقال: يا محمَّد**» في رواية عَلقَمة: يا أبا القاسم، وجَمَعَ بينهما في رواية فُضَيلٍ.

قوله: «**إنَّ الله يُمْسِك السَّماوات**» في رواية شَيبانَ: «يجعل» بَدَل «يُمسِك»، وزاد فُضَيلٌ: «يوم القيامة»، وفي رواية أبي معاوية عند الإسماعيليّ: أبَلَغَك يا أبا القاسم أنَّ الله يَحمِل الخَلائق؟

قوله: «**والشَّجَرَ على إصْبَع**» زاد في رواية عَلقَمة: والثَّرَى، وفي رواية شَيبانَ: الماء والثَّرَى، وفي رواية فُضَيلِ بن عِيَاض: الجبالَ والشَّجَرَ على إصبَع، والماء والثَّرَى على إصبَع.

قوله: «**والخَلائق**» أي: مَن لم يَتقدَّم له ذِكر، ووَقَعَ في رواية فُضَيلٍ وشَيبان: وسائرَ الخلق، وزاد ابن خُزَيمةَ عن محمَّد بن خلَّاد عن يحيى بن سعيد القَطّان عن الأعمَش فذكر الحديث، قال محمَّد: عَدَّها علينا يحيى بإصبَعِه، وكذا أخرجه أحمد بن حَنبَل في كتاب «السُّنّة» (٤٨٩) عن يحيى بن سعيد وقال: وجَعَلَ يحيى يشير بإصبَعِه يَضَع إصبَعاً على إصبَع حتَّى أتَى

(١) في «التوحيد» ١/ ١٨٣.

على آخرها، ورواه أبو بكر الخَلّال في كتاب «السُّنّة» عن أبي بكر المروزيِّ عن أحمد، وقال: رأيت أبا عبد الله يشير بإصبَع إصبَع.

ووَقَعَ في حديث ابن عبَّاس عند التِّرمذيّ (٣٢٤٠): مرَّ يهوديٌّ بالنبيِّ ﷺ فقال: «يا يهوديُّ حَدِّثنا» فقال: كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضَعَ الله السَّماوات على ذِه والأرضينَ على ذِه والماءَ على ذِه والجبالَ على ذِه وسائر الخلق على ذِه؟ وأشارَ أبو جعفر ـ يعني أحد رواته ـ بخنصره أوَّلاً، ثمَّ تابَعَ حتَّى بَلَغَ الإبهام. قال التِّرمذيّ: حديث حسن غريب صحيح، ووَقَعَ في مُرسَل مسروق عند الـهَرَويِّ مرفوعاً نحو هذه الزِّيادة.

قوله: «ثمَّ يقول: أنا الملِك» كَرَّرَها عَلقَمة في روايته، وزاد فُضَيلٌ في روايته قبلها: ثمَّ يَـهُزُّهُنَّ.

قوله: «فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ» في رواية عَلقَمة: فرأيت النبيَّ ﷺ ضَحِكَ، ومِثله في رواية جَرير، ولفظه: ولقد رأيت.

قوله: «حتَّى بَدَتْ نَواجِذه» جمع ناجِذ ـ بنونٍ وجيم مكسورة ثمَّ ذال مُعجَمة ـ وهو ما يَظهَر عند الضَّحِك من الأسنان، وقيل: هي الأنياب، وقيل: الأضراس، وقيل: الدَّواخل من الأضراس التي في أقصَى الحلق، زاد شَيبانُ بن عبد الرَّحمن: تصديقاً لقولِ الـحَبْر، وفي رواية فُضَيلٍ المذكورة هنا: تَعَجُّباً وتصديقاً له، وعند مسلم: تَعَجُّباً ممَّا قال الـحَبْر/ تصديقاً له، وفي رواية جَريرٍ عنده: وتصديقاً له، بزيادةِ واو، وأخرجه ابن خُزَيمةَ من رواية إسرائيل عن منصور: حتَّى بَدَت نَواجِذُه تصديقاً لقولِه[1]. ٣٩٨/١٣

وقال ابن بَطّال: لا يُحمَل ذِكر الإصبَع على الجارحة، بل يُحمَل على أنَّه صِفَةٌ من صفات الذّات لا تُكَيَّفُ ولا تُحَدَّدُ، وهذا يُنسَب للأشعَريّ، وعن ابن فُورَك: يجوز أن يكون الإصبَع خَلْقاً يَخلُقه الله فيُحَمِّله الله ما يَحمِل[2] الإصبَع، ويحتمل أن يُراد به القُدرة

(١) أخرجه في «التوحيد» ١/ ١٨٤، لكن عنده من رواية جرير عن منصور وليس إسرائيل، ولم يذكر الحافظ نفسه رواية لإسرائيل في «إتحاف المهرة» ١٠/ ٣٤٦، والله أعلم.

(٢) في (أ): ما لا يحمل، وهو خطأ.

والسُّلطان، كقولِ القائل: ما فلانٌ إلّا بين إصبعيَّ، إذا أرادَ الإخبار عن قُدرَته عليه. وأيَّدَ ابنُ التِّين الأوَّل بأنَّه قال: على إصبَع، ولم يَقُل: على إصبَعَيه.

قال ابن بَطّال: وحاصل الخبر أنَّه ذَكَر المخلوقات وأخبَرَ عن قُدرةِ الله على جميعها، فضَحِكَ النبيُّ ﷺ تصديقاً له، وتَعَجُّباً من كَونه يَستَعظِم ذلك في قُدرة الله تعالى، وأنَّ ذلك ليس في جَنْب ما يَقدِر عليه بعظيم، ولذلك قرأ قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ الآية، أي: ليس قَدْرُه في القُدرة على ما يَخلُق على الحدِّ الذي يَنتَهي إليه الوهم، ويُحيط به الحَصْر، لأنَّه تعالى يَقدِر على إمساك مخلوقاته على غير شيءٍ كما هي اليوم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾[فاطر: ٤١]، وقال: ﴿رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢].

وقال الخطَّابيُّ: لم يَقَع ذِكر الإصبَع في القرآن ولا في حديثٍ مقطوعٍ به، وقد تَقرَّرَ أنَّ اليد ليست بجارحةٍ حتَّى يُتوهَّم من ثُبوتها ثُبوتَ الأصابع، بل هو توقيفٌ أطلَقَه الشّارع فلا يُكَيَّف ولا يُشَبَّه، ولعلَّ ذِكرَ الأصابع من تَخليط اليهوديّ، فإنَّ اليهود مُشَبِّهة، وفيما يَدَّعونَه من التَّوراة ألفاظٌ تَدخُل في باب التَّشبيه، ولا تَدخُل في مَذاهب المسلمينَ، وأمّا ضَحِكُه ﷺ من قول الحَبر فيحتمل الرِّضا والإنكار، وأمّا قول الرّاوي: تصديقاً له، فظنٌّ منه وحُسبان، وقد جاءَ الحديث من عِدّة طرقٍ ليس فيها هذه الزِّيادة، وعلى تقدير صِحَّتها فقد يُستَدَلُّ بحُمرةِ الوجه على الخَجَل، وبصُفرَتِه على الوَجَل، ويكون الأمر بخِلَاف ذلك، فقد تكون الحُمرة لأمرٍ حَدَثَ في البَدَن كَثَوران الدَّم، والصُّفرة لثَوران خِلْطٍ من مِرارٍ وغيره، وعلى تقدير أن يكون ذلك محفوظاً، فهو محمولٌ على تأويل قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] أي: قُدرَته على طَيِّها، وسُهولة الأمر عليه في جمعها بمَنزِلةِ مَن جَمَعَ شيئاً في كَفِّه، واستَقَلَّ بحَملِه من غير أن يَجمَع كَفَّه عليه، بل يُقِلُّه ببعضِ أصابِعه، وقد جَرَى في أمثالهم: فلان يُقِلُّ كذا بإصبَعِه ويَعمَله بخِنصَرِه، انتهى مُلخَّصاً.

وقد تَعقَّبَ بعضهم إنكار وُرُود الأصابع لوُرودِه في عِدّة أحاديث، كالحديث الذي أخرجه مسلم (٢٦٥٤): «إنَّ قلبَ ابن آدم بين إصبعينِ من أصابِع الرَّحمن» ولا يَرِد عليه، لأنَّه إنَّما نَفى القَطْع.

قال القُرطُبيُّ في «المُفهِم»: قوله: «إنَّ الله يُمسِك...» إلى آخر الحديث، هذا كلُّه قول اليهوديّ، وهم يَعتَقِدونَ التَّجسيم، وأنَّ الله شخصٌ ذو جوارح، كما يَعتَقِده غُلاةُ المشبِّهة من هذه الأُمّة، وضَحِكُ النبيِّ ﷺ إنَّما هو للتَّعَجُّبِ من جَهلِ اليهوديّ، ولهذا قرأ عند ذلك: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ﴾ أي: ما عَرَفوه حَقَّ معرفته ولا عَظَّموه حَقَّ تعظيمِه، فهذه الرِّواية هي الصَّحيحة المحقَّقة، وأمّا مَن زاد: وتصديقاً له، فليست بشيءٍ، فإنَّها من قول الرَّاوي وهي باطلة، لأنَّ النبيَّ ﷺ لا يُصدِّق المحال، وهذه الأوصاف في حَقِّ الله مُحال، إذ لو كان ذا يدٍ وأصابع وجوارح كان كَواحدٍ مِنّا، فكان يجبُ له من الافتِقار والحُدوث والنَّقص والعَجْز ما يجب لنا، ولو كان كذلك لاستَحالَ أن يكون إلْهاً، إذ لو جازَتِ الإلْهيّة لمن هذه صِفَته لَصَحَّت للدَّجّالِ، وهو مُحال، فالمفضي إليه كذِب، فقول اليهوديِّ كذِبٌ ومُحال، ولذلك أنزَلَ الله في الردِّ عليه: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ﴾، وإنَّما تَعجَّبَ النبيُّ ﷺ من جَهلِهِ فظنَّ الرَّاوي أنَّ ذلك التَّعَجُّب تصديق، وليس كذلك. فإن قيل: قد صَحَّ حديث: «إنَّ قلوبَ بني آدم بين إصبعينِ من أصابع الرَّحمن» فالجواب أنَّه إذا جاءَنا مِثلُ هذا في الكلام الصّادق تَأوَّلناه، أو تَوقَّفنا فيه إلى أن يَتَبيَّن وجهه مع القَطع باستِحالةِ ظاهره، لضَرُورةِ/ صِدق مَن دَلَّتِ المعجِزةُ على صِدقه، وأمّا إذا جاءَ على لسان مَن يجوزُ عليه الكذِب، بل على لسان مَن أخبَرَ الصّادقُ عن نوعه بالكذِبِ والتَّحريف، كذَّبناه وقبَّحناه، ثمَّ لو سَلَّمنا أنَّ النبيَّ ﷺ صَرَّحَ بتصديقِه لم يكن ذلك تصديقاً له في المعنى، بل في اللَّفظ الذي نَقَلَه من كتابه عن نبيِّه، ونَقطَع بأنَّ ظاهره غير مُراد، انتهى مُلخَّصاً.

٣٩٩/١٣

وهذا الذي نَحا إليه أخيراً أولى ممَّا ابتَدَأ به، لما فيه من الطَّعن على ثقات الرُّواة، وردِّ الأخبار الثّابتة، ولو كان الأمر على خِلَاف ما فَهِمَه الرَّاوي بالظَّنِّ لَلَزِمَ منه تقريرُ النبيِّ ﷺ

على الباطل، وسكوتُه عن الإنكار، وحاشا لله من ذلك.

وقد اشتَدَّ إنكار ابن خُزَيمةَ على مَن ادَّعَى أنَّ الضَّحِك المذكور كان على سبيل الإنكار، فقال بعد أن أورَدَ هذا الحديث في كتاب التَّوحيد (١/ ١٧٨) من «صحيحه» بطريقِه: قد أجَلَّ الله تعالى نبيَّه ﷺ عن أن يُوصَف ربُّه بحَضرَتِه بما ليس هو من صفاته، فيَجعلَ بَدَل الإنكار والغضب على الواصف ضَحكاً، بل لا يَصِفُ[1] النبيَّ ﷺ بهذا الوصف مَن يُؤمِن بنُبوَّته، وقد وَقَعَ في الحديث الماضي في الرِّقاق (٦٥٢٠) عن أبي سعيدٍ رَفَعَه: «تكون الأرضُ يوم القيامة خُبزةً واحدة، يَتَكَفَّؤُها الجَبّار بيَدِه كما يتكفَّأُ أحدُكم خُبزَته» الحديث، وفيه: أنَّ يهوديّاً دَخَلَ فأخبَرَ بمِثلِ ذلك، فنَظَرَ النبيُّ ﷺ إلى أصحابه ثمَّ ضَحِكَ.

٢٠ - باب قول النبيِّ ﷺ: «لا شَخْصَ أغْيَرُ منَ الله»

٧٤١٦- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ التَّبُوذَكيُّ، حدَّثنا أبو عَوانةَ، حدَّثنا عبدُ الملِك، عن ورّادٍ كاتبِ المغيرةِ، عن المغيرةِ، قال: قال سَعْدُ بنُ عُبادةَ: لو رأيتُ رجلاً معَ امرأتي لَضَرَبتُه بالسَّيْفِ غيرَ مُصْفَحٍ، فبَلَغَ ذلك رسولَ الله ﷺ، فقال: «أتَعْجَبُونَ مِن غَيْرةِ سعدٍ! والله لأنا أغْيَرُ منه، والله أغْيَرُ منّي، ومِن أجْلِ غَيْرةِ الله حَرَّمَ الفَواحشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ، ولا أحدٌ أحَبَّ إليه العُذْرُ مِنَ الله، ومِن أجْلِ ذلك بَعَثَ المُنذِرينَ والمُبَشِّرينَ، ولا أحدٌ أحَبَّ إليه المِدْحةُ منَ الله، ومِن أجْلِ ذلك وعَدَ الله الجنَّةَ».

وقال عُبَيدُ الله بنُ عَمرٍو، عن عبدِ الملِكِ: «لا شَخْصَ أغْيَرُ منَ الله».

قوله: «**باب قول النبيّ ﷺ: لا شخص أغْيَرُ من الله**» كذا لهم، ووَقَعَ عند ابن بَطّال بلفظ: «أحد» بَدَل «شخص»، وكأنَّه من تغييره.

قوله: «**عبد الملِك**» هو ابن عُمَير، والمغيرة: هو ابن شُعْبة كما تقدَّم التَّنبيه عليه في أواخر الحدود والمحاربينَ (٦٨٤٦)، فإنَّه ساقَ من الحديث هناك بهذا السَّنَد إلى قوله: «والله

---

(١) تحرَّفت في (س) إلى: لا يوصف.

أغيَر منِّي»، وتقدَّم شَرح القول المذكور هناك، وتقدَّم الكلام على غيرة الله في شَرح حديث ابن مسعود[١]، وأنَّ الكلام عليه تقدَّم في شَرح حديث أسماء بنت أبي بكر[٢] في «كتاب الكُسوف».

قال ابن دَقيق العيد: الـمُنزِّهونَ لله إمّا ساكِت عن التَّأويل وإمّا مُؤَوِّل، والثّاني يقول: المراد بالغَيْرة المنع من الشَّيء والحِماية، وهُما من لوازم الغيرة، فأُطلِقَت على سبيل المجاز كالـمُلازَمة، وغيرها من الأوجُه الشّائعة في لسان العرب.

قوله: «ولا أحد أحَبّ إليه العُذْر من الله، ومن أجْل ذلك بَعَثَ المنذِرينَ والمُبشِّرينَ» يعني الرُّسُل، وقد وَقَعَ في رواية مسلم (١٤٩٩): «بَعَثَ المرسَلينَ مُبشِّرينَ ومُنذِرينَ» وهي أوضَح، وله (٢٧٦٠/ ٣٥) من حديث ابن مسعود: «ولذلك أنزَلَ الكتب والرُّسُل» أي: وأرسَلَ الرُّسُل، قال ابن بَطّال: هو من قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ/ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورى: ٢٥] فالعُذر في هذا الحديث التَّوبة والإنابة، كذا قال، وقال عِياض: المعنى: بَعَثَ المرسَلينَ للإعذار والإنذار لخلقِه قبل أخذهم بالعُقوبة، وهو كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

١٣/٤٠٠

وحكى القُرطُبيّ في «الـمُفهِم» عن بعض أهل المعاني قال: إنَّما قال النبيّ ﷺ: «لا أحد أحَبّ إليه العُذر من الله» عَقِب قوله: «لا أحد أغيَر من الله» مُنبِّهاً لسعدِ بن عُبادة على أنَّ الصَّواب خِلَاف ما ذهب إليه، ورادِعاً له عن الإقدام على قتل مَن يَجِده مع امرأته، فكأنَّه قال: إذا كان الله مع كَونه أشَدَّ غَيْرة مِنك يُحِبّ الإعذار، ولا يُؤاخذ إلّا بعد الحُجّة، فكيف تُقدِمُ أنتَ على القتل في تلكَ الحالة؟!

قوله: «ولا أحد أحَبّ إليه» يجوز في «أحَبّ» الرَّفع والنَّصب كما تقدَّم في الحدود[٣].

---

(١) تقدَّم برقم (٤٦٣٤).

(٢) بل في حديث عائشة (١٠٤٤).

(٣) بل في الكسوف عند شرح حديث عائشة (١٠٤٤).

قوله: «المِدْحة من الله» بكسر الميم مع هاء التَّأنيث، وبفتحِها مع حذف الهاء، والمدح: الثَّناء بذِكر أوصاف الكمال والإفضال. قاله القُرطُبيّ.

قوله: «ومن أجْل ذلك وعَدَ الله الجنَّة» كذا فيه بحذفِ أحد المفعولَين للعِلمِ به، والمراد به مَن أطاعَه، وفي رواية مسلم: «وعَدَ الجنَّة» بإضمار الفاعل[١] وهو الله. قال ابن بَطّال: إرادَتُه[٢] المدح من عباده بطاعتِه وتنزيهه عمّا لا يَلِيق به، والثَّناء عليه بنِعَمِه ليُجازيهم على ذلك.

وقال القُرطُبيّ: ذكر المدح مَقروناً بالغيرةِ والعُذر تنبيهاً لسعدٍ على أن لا يَعمَل بمُقتَضَى غيرَته، ولا يَعْجَلَ، بل يَتَأنَّى ويَتَرَفَّق ويَتَثبَّت، حتَّى يَحصُل على وجه الصَّواب، فيَنال كمال الثَّناء والمدح والثَّواب، لإيثاره الحقّ وقَمع نفسه وغَلَبَتها عند هَيَجانها، وهو نحو قوله: «الشَّديد مَن يَملِك نفسه عند الغضب» وهو حديث صحيح مُتَّفَق عليه[٣].

وقال عِيَاض: معنى قوله: «وعَدَ الجنَّة» أنَّه لمَّا وعَدَ بها ورَغَّبَ فيها كَثُرَ السُّؤال له والطَّلَب إليه والثَّناء عليه. قال: ولا يُحتَجّ بهذا على جواز استجلاب الإنسان الثَّناءَ على نفسه، فإنَّه مذموم ومَنهيٌّ عنه، بخِلَاف حُبّه له في قلبه إذا لم يَجِد من ذلك بُدّاً، فإنَّه لا يُذَمّ بذلك، فالله سبحانه وتعالى مُستَحِقّ للمَدحِ بكمالِه، والنَّقصُ للعبدِ لازِم ولو استَحقَّ المدحَ من جهةٍ ما، لكنَّ المدح يُفسِد قلبَه ويُعظِّمه في نفسه حتَّى يَحتَقِر غيره، ولهذا جاءَ: «احثوا في وجوه المدّاحينَ التُّرابَ» وهو حديث صحيح أخرجه مسلم (٣٠٠٢).

قوله: «وقال عُبَيد الله بن عَمْرو» هو الرَّقّيّ الأسَديُّ **«عن عبد المِلِك»** هو ابن عُمَير.

قوله: «لا شخص أغْيَرَ من الله» يعني أنَّ عُبَيد الله بن عَمرو روى الحديث المذكور عن

---

(١) كذا قال الحافظُ رحمه الله تعالى، مع أن الذي في جميع النسخ الخطية الحاضرة عندنا من «صحيح مسلم»، ومنها نسخة ابن خير الإشبيلي، بإثبات اسم الجلالة، لكن وقع في «إكمال المُعْلِم» لعياض، وكذا في «شرح النواوي» بإضماره، فلعل ذلك وقع في بعض نسخ مسلم. والله أعلم.

(٢) تصحَّف في (س) إلى: أرادَ به.

(٣) أخرجه البخاري (٦١١٤)، ومسلم (٢٦٠٩).

عبد المَلِك بالسَّنَدِ المذكور أوَّلاً، فقال: «لا شخص» بَدَل قوله: «لا أحد»، وقد وَصَلَه الدَّارِميُّ (٢٢٢٧) عن زكريّا بن عَديٍّ عن عُبَيد الله بن عَمرو عن عبد المَلِك بن عُمَير عن ورّاد مولى المغيرة، عن المغيرة قال: بَلَغَ النبيَّ ﷺ أنَّ سعد بن عُبادة يقول، فذكره بطولِه، وساقَه أبو عَوَانة يعقوب الإسفَرايينيّ في «صحيحه» (٤٧٢٠) عن محمَّد بن عيسى العَطّار عن زكريّا بتمامه، وقال في المواضع الثَّلاثة: «لا شخص»، قال الإسماعيليّ بعد أن أخرجه من طريق عُبَيد الله بن عمر القواريريّ، وأبي كامل فُضَيل بن حُسَين الجَحْدَريّ، ومحمَّد بن عبد المَلِك بن أبي الشَّوارب، ثلاثتهم عن أبي عَوَانة الوضّاح البصريّ بالسَّنَدِ الذي أخرجه البخاريّ، لكن قال في المواضع الثَّلاثة: «لا شخص» بَدَل: «لا أحد»، ثمَّ ساقَه من طريق زائدة ابن قُدامة عن عبد المَلِك كذلك، فكأنَّ هذه اللَّفظة لم تقع في رواية البخاريّ في حديث أبي عَوَانة عن عبد المَلِك، فلذلك عَلَّقَها عن عُبَيد الله بن عَمرو.

قلت: وقد أخرجه مسلم (١٤٩٩) عن القواريريّ وأبي كامل كذلك، ومن طريق زائدة أيضاً.

قال ابن بَطّال: أجمَعَتِ الأُمّة على أنَّ الله تعالى لا يجوز أن يُوصَف بأنَّه شخص، لأنَّ التَّوقيف لم يَرِد به، وقد مَنَعَت منه المجَسِّمة مع قولهم بأنَّه جسم لا كالأجسام. كذا قال، والمنقول عنهم خِلَاف ما قال، وقال الإسماعيليّ: ليس في قوله: «لا شخص أغيَر من الله» إثبات أنَّ الله شخص، بل هو كما جاءَ: ما خَلَقَ الله أعظم من آية الكُرسيّ[1]، فإنَّه ليس فيه إثبات أنَّ آية الكُرسيّ/ مخلوقة، بل المراد أنَّها أعظم من المخلوقات[2]، وهو كما يقول مَن يَصِف امرأة كاملةَ الفضلِ حسنةَ الخُلق: ما في الناس رجل يُشبِهُها، يريد تفضيلها على الرِّجال لا أنَّها رجل. وقال ابن بَطّال: اختَلَفَت ألفاظ هذا الحديث، فلم يُختَلَف في حديث ابن مسعود أنَّه بلفظِ: «لا أحد»، فظَهَرَ أنَّ لفظ «شخص» جاءَ موضع «أحد» فكأنَّه من تَصَرُّف الرَّاوي، ثمَّ قال: على أنَّه من باب المُستَثنَى من غير جِنسه، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا

(١٣/٤٠١)

(١) أخرجه ابن الضُّرَيس في «فضائل القرآن» (١٩٣) من قول عبد الله بن مسعود.

(٢) كذلك فسره سفيان بن عيينة، فيما أخرجه عنه الترمذي (٢٨٨٤).

﴿ٱلظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٨]، وليس الظَّنّ من نوع العلم.

قلت: وهذا هو المعتمَد، وقد قَرَّرَه ابن فُورَك، ومنه أخَذَه ابن بَطّال فقال بعدَما تقدَّم من التَّمثيل بقوله: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣]: فالتَّقدير أنَّ الأشخاص الموصوفة بالغيرةِ لا تَبلُغ غيرَتها وإن تَناهَت غيرةَ الله تعالى، وإن لم يكن شخصاً بوجهٍ.

وأمّا الخطَّابيُّ فبَنَى على أنَّ هذا التَّركيب يقتضي إثبات هذا الوصف لله تعالى، فبالَغَ في الإنكار وتَخطِئة الرَّاوي، فقال: إطلاق الشَّخص في صفات الله تعالى غير جائز، لأنَّ الشَّخص لا يكون إلّا جسماً مُؤَلَّفاً، فخَليق أن لا تكون هذه اللَّفظة صحيحة، وأن تكون تصحيفاً من الرَّاوي، ودليل ذلك أنَّ أبا عَوَانة روى هذا الخبر عن عبد الملِك فلم يَذكُرها، ووَقَعَ في حديث أبي هريرة (٥٢٢٣) وأسماء بنت أبي بكر (٥٢٢٢) بلفظ: «شيء» والشَّيء والشَّخص في الوزن سواء، فمَن لم يُمعِن في الاستماع لم يَأمَن الوهم، وليس كلّ من الرُّواة يُراعي لفظ الحديث حتَّى لا يَتعدّاه، بل كثير منهم يُحدِّث بالمعنى، وليس كلّهم فَهْماً، بل في كلام بعضهم جَفاء وتَعَجرُف، فلعلَّ لفظ «شخص» جَرَى على هذا السَّبيل إن لم يكن غَلَطاً من قَبيل التَّصحيف، يعني السَّمعيّ، قال: ثمَّ إنَّ عُبَيد الله بن عَمرو انفَرَدَ عن عبد الملِك فلم يُتابَع عليه، واعتَورَه الفساد من هذه الأوجُه.

وقد تَلَقَّى هذا عن الخطَّابيّ أبو بكر بن فُورَك، فقال: لفظ «الشَّخص» غير ثابت من طريق السَّنَد، فإن صَحَّ فبيانه في الحديث الآخَر، وهو قوله: «لا أحد» فاستَعمَلَ الرَّاوي لفظ «شخص» موضع «أحد»، ثمَّ ذكر نحو ما تقدَّم عن ابن بَطّال، ومنه أخَذَ ابن بَطّال، ثمَّ قال ابن فُورَك: وإنَّما مَنَعَنا من إطلاق لفظ «الشَّخص» أُمور:

أحدها: أنَّ اللَّفظ لم يَثبُت من طريق السَّمع، والثّاني: الإجماع على المنع منه، والثّالث: أنَّ معناه الجسم المؤلَّف المركَّب، ثمَّ قال: ومعنى الغيرة الزَّجر والتَّحريم، فالمعنى أنَّ سعداً لَزَجُورٌ عن المحارم وأنا أشَدّ زَجراً منه، والله أزجَر من الجميع. انتهى.

وطَعنُ الخطَّابيّ ومَن تَبِعَه في السَّنَد مَبنيّ على تَفرُّد عُبَيد الله بن عَمرو به، وليس كذلك

كما تقدَّم، وكلامه ظاهر في أنَّه لم يُراجِع «صحيح مسلم» ولا غيره من الكتب التي وَقَعَ فيها هذا اللَّفظ من غير رواية عُبَيد الله بن عَمرو، ورَدُّ الرِّوايات الصَّحيحة والطَّعن في أئمّة الحديث الضّابِطينَ، مع إمكان توجيه ما رَووا، من الأُمور التي أقدَمَ عليها كثير من غير أهل الحديث، وهو يقتضي قُصور فهم مَن فعل ذلك منهم، ومن ثَمَّ قال الكِرْمانيُّ: لا حاجة لتَخطِئةِ الرُّواة الثّقات، بل حُكم هذا حُكم سائر الـمُتَشابهات، إمّا التَّفويض وإمّا التَّأويل.

وقال عِياض بعد أن ذكر معنى قوله: «ولا أحد أحَبّ إليه العُذر من الله»: أنَّه قَدَّمَ الإعذار والإنذار قبل أخذهم بالعُقوبة، وعلى هذا لا يكون في ذِكر الشَّخص ما يُشكِل. كذا قال، ولم يَتَّجِه أخذ نَفي الإشكال ممَّا ذَكَرَ، ثمَّ قال: ويجوز أن يكون لفظ «الشَّخص» وَقَعَ تَجوُّزاً من «شيء» أو «أحد» كما يجوز إطلاق الشَّخص على غير الله تعالى، وقد يكون المراد بالشَّخصِ الـمُرتَفِع، لأنَّ الشَّخص هو ما ظَهَرَ وشَخَصَ وارتَفَعَ، فيكون المعنى: لا مُرتَفِع أرفَع من الله، كقوله: لا مُتَعالي أعلَى من الله، قال: ويحتمل أن يكون المعنى: لا ينبغي لشخصٍ أن يكون أغيَرَ من الله تعالى، وهو مع ذلك لم يَعْجَل ولا بادَرَ بعُقوبةِ عبده لارتكابِه ما نَهاه عنه، بل حَذَّرَه وأنذَرَه وأعذَرَ إليه وأمهَلَه، فينبغي أن يَتَأدَّب بأدبِه ويَقِف عند أمره ونَهيه، وبهذا تَظهَر مُناسَبة تَعقيبه بقوله: «ولا أحد أحَبّ إليه العُذر من الله».

٤٠٢/١٣ وقال القُرطُبيّ: أصل وضع الشَّخص/ ـ يعني في اللُّغة ـ لجِرمِ الإنسان وجسمه، يقال: شخص فلان وجُثمانه، واستُعمِلَ في كلّ شيء ظاهر، يقال: شَخَصَ الشَّيء: إذا ظَهَرَ، وهذا المعنى مُحال على الله تعالى فوجَبَ تأويله، فقيلَ: معناه: لا مُرتَفِع، وقيل: لا شيء، وهو أشبَه من الأوَّل. وأوضَحُ منه: لا موجود أو لا أحد، وهو أحسَنها، وقد ثَبَتَ في الرِّواية الأُخرى، وكأنَّ لفظ الشَّخص أُطلِقَ مُبالَغة في إثبات إيمان مَن يَتَعَذَّر على فهمه موجود لا يُشبِه شيئاً من الموجودات، لئلّا يُفضي به ذلك إلى النَّفي والتَّعطيل، وهو نحو قوله ﷺ للجارية: «أينَ الله؟»

قالت: في السماء[1]، فحَكَمَ بإيمانها مَخافة أن تقع في التَّعطيل، لقُصورِ فهمها عمَّا ينبغي له من تنزيهه ممَّا يقتضي التَّشبيه، تعالى الله عن ذلك عُلوّاً كبيراً.

تنبيه: لم يُفصِح المصنِّفُ بإطلاق الشَّخص على الله، بل أورَدَ ذلك على طريق الاحتمال، وقد جَزَمَ في الذي بعده بِتَسميتِهِ[2] شيئاً لظُهورِ ذلك فيما ذكره من الآيتَين.

٢١- بابٌ ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]

فسَمَّى الله تعالى نفسَه شيئاً.

وسَمَّى النبيُّ ﷺ القرآنَ شيئاً، وهو صِفَةٌ مِن صفات الله، وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨].

٧٤١٧- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسُفَ، أخبرنا مالكٌ، عن أبي حازمٍ، عن سَهْلِ بنِ سعدٍ، قال النبيُّ ﷺ لرجلٍ: «أمَعَكَ منَ القرآنِ شيءٌ؟» قال: نَعَم، سورةُ كذا وسورةُ كذا، لسوَرٍ سَمّاها.

قوله: «باب» بالتَّنوينِ «﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ **فسَمَّى الله تعالى نفسه شيئاً**» كذا لأبي ذرٍّ والقابِسيّ، وسَقَطَ لفظ: «باب» لغيرِهما من رواية الفِرَبريّ، وسَقَطَتِ التَّرجمة من رواية النَّسَفيِّ، وذكر قوله: «﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً﴾» وحديث سهل بن سعد بعد أثرَي أبي العاليَة ومجاهد في تفسير ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ووَقَعَ عند الأَصِيليّ وكَرِيمة: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً﴾ سَمَّى الله نفسه شيئاً ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾. والأوَّل أولى، وتوجيه التَّرجمة أنَّ لفظ: «أيّ» إذا جاءَت استفهاميّة اقتَضَى الظّاهر أن يكون سُمّيَ باسم ما أُضيفَ إليه، فعلى هذا يَصِحّ أن يُسَمَّى الله شيئاً، وتكون الـجَلالة خبر مُبتَدَأ محذوف، أي: ذلك الشَّيء هو الله، ويجوز أن يكون مُبتَدَأً محذوف الخبر، والتَّقدير: الله أكبَر شهادة، والله أعلم.

قوله: «**وسَمَّى النبيّ ﷺ القرآن شيئاً، وهو صِفَةٌ من صفات الله**» يشير إلى الحديث الذي أورَدَه من حديث سهل بن سعد، وفيه: «أمَعَك من القرآن شيء؟» وهو مُختَصَر من حديث

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧).

(٢) تحرَّف في (س) إلى: فتسميته.

طويل في قصَّة الواهبة، تقدَّم بطولِه مشروحاً في «كتاب النِّكاح» (٥٠٣٠)، وتوجيهه أنَّ بعض القرآن قرآنٌ، وقد سمّاه الله شيئاً.

قوله: «وقال: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾» الاستدلال بهذه الآية للمطلوبِ يَنبني على أنَّ الاستثناء فيها مُتَّصِل، فإنَّه يقتضي اندِراج الـمُستَثنَى في الـمُستَثنَى منه، وهو الرَّاجح، على أنَّ لفظ «شيء» يُطلَق على الله تعالى، وهو الرَّاجح أيضاً، والمراد بالوجه الذّات، وتوجيهه أنَّه عَبَّرَ عن الجُملة بأشهَر ما فيها، ويحتمل أن يُراد بالوجه ما يُعمَل لأجلِ الله أو الجاه.

وقيل: إنَّ الاستثناء مُنقَطِع، والتَّقدير: لكن هو سبحانه لا يَهلِك، والشَّيء يُساوي الموجود لُغةً وعُرفاً، وأمّا قولهم: فلان ليس بشيءٍ، فهو على طريق المبالَغة في الذَّمّ، فلذلك وَصَفَه بصِفَةِ المعدوم.

وأشارَ ابن بَطّال إلى أنَّ البخاريّ انتَزَعَ هذه التَّرجمة من كلام عبد العزيز بن يحيى المكِّيّ، فإنَّه قال في كتاب «الحَيدة»: سَمَّى الله تعالى نفسه شيئاً إثباتاً لوجودِه ونَفياً للعَدَم عنه، وكذا أجرَى على كلامه/ ما أجراه على نفسه، ولم يجعل لفظ «شيء» من أسمائه، بل دَلَّ على نفسه أنَّه شيء تَكذيباً للدَّهريّةِ ومُنكِري الإلهيّة من الأُمَم، وسَبَقَ في عِلمه أنَّه سيكونُ مَن يُلحِد في أسمائه، ويُلَبِّس على خلقه، ويُدخِل كلامه في الأشياء المخلوقة، فقال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فأخرج نفسه وكلامه من الأشياء المخلوقة، ثمَّ وَصَفَ كلامه بما وَصَفَ به نفسه، فقال: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ إِذۡ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ٩١]، وقال تعالى: ﴿أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣] فدَلَّ على كلامه بما دَلَّ على نفسه، ليُعلَمَ أنَّ كلامه صِفَة من صفات ذاته، فكلّ صِفَة تُسمَّى شيئاً بمعنى أنَّها موجودة.

٤٠٣/١٣

وحكى ابن بَطّال أيضاً أنَّ في هذه الآيات والآثار رَدّاً على مَن زَعَمَ أنَّه لا يجوز أن يُطلَق على الله شيء، كما صَرَّحَ به عبد الله النّاشِئ المتكلِّم وغيره، ورَدّاً على مَن زَعَمَ أنَّ

المعدوم شيء، وقد أطبَقَ العُقَلاء على أنَّ لفظ «شيء» يقتضي إثبات موجود، وعلى أنَّ لفظ لا شيء يقتضي نَفي موجود، إلّا ما تقدَّم من إطلاقهم «ليس بشيءٍ» في الذَّمّ، فإنَّه بطريق المجاز.

٢٢- باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]

﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]

قال أبو العاليَةِ: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩]: ارتَفَعَ، فَسَوَّى: خَلَقَ.

وقال مجاهدٌ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: عَلا على العَرْشِ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿ٱلْمَجِيدِ﴾ [البروج: ١٥]: الكَريمُ.

وَ﴿ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]: الحَبيبُ.

يُقالُ: ﴿حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣] كأنَّه فعِيلٌ مِن ماجِدٍ، محمودٌ مِن حَمِدَ.

٧٤١٨- حدَّثنا عَبْدانُ، قال: أخبَرَنا أبو حمزةَ، عن الأعمَشِ، عن جامِعِ بنِ شدَّادٍ، عن صَفْوانَ بنِ مُحْرِزٍ، عن عِمْرانَ بنِ حُصَينٍ، قال: إنِّي عندَ النبيِّ ﷺ إذْ جاءَه قومٌ مِن بني تَمِيمٍ، فقال: «اقبَلوا البُشْرَى يا بني تَمِيمٍ» قالوا: بَشَّرْتَنا فأعطِنا، فدَخَلَ ناسٌ مِن أهلِ اليَمَنِ، فقال: «اقبَلوا البُشْرَى يا أهلَ اليَمَنِ، إذْ لم يَقبَلْها بنو تَمِيمٍ» قالوا: قَبِلْنا، جِئْناكَ لنَتَفَقَّهَ في الدِّينِ، ولنَسألَكَ عن أوَّلِ هذا الأمرِ، ما كانَ؟ قال: «كانَ اللهُ، ولم يَكُنْ شيءٌ قبلَه، وكان عَرْشُه على الماءِ، ثمَّ خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ، وكَتَبَ في الذِّكرِ كلَّ شيءٍ» ثمَّ أتاني رجلٌ، فقال: يا عِمْرانُ، أدْرِكْ ناقَتَكَ فقد ذهبَت، فانطَلَقتُ أطلُبُها، فإذا السَّرابُ يَنْقَطِعُ دونَها، وايْمُ اللهِ لَوَدِدتُ أنَّها قد ذهبَتْ ولم أقُمْ.

٧٤١٩- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا مَعمَرٌ، عن همَّامٍ، حدَّثنا أبو هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «إنَّ يَمِينَ اللهِ مَلأى لا تَغِيضُها نَفَقةٌ، سَحّاءُ اللَّيلَ والنَّهارَ، أرأيتُم ما أنْفَقَ اللهُ منذُ خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ؟ فإنَّه لم يَنقُصْ ما في يَمِينِه، وعَرْشُه على الماءِ، وبيَدِه

الأُخرى الفَيْضُ. أو القَبْضُ. يرفَعُ ويَخفِضُ».

٧٤٢٠- حدَّثنا أحمدُ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ أبي بكرٍ المقدَّمِيُّ، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، قال: جاءَ زيدُ بنُ حارثةَ يَشْكو، فجَعَلَ النبيُّ ﷺ يقولُ: «اتَّقِ الله، وأمْسِكْ عليكَ زَوْجَكَ».

قال أنسٌ: لو كانَ رسولُ الله ﷺ كاتماً شيئاً لكَتَمَ هذه، قال: وكانت تَفْخَرُ على أزواجِ النبيِّ ﷺ، تقولُ: زَوَّجكُنَّ أهاليكُنَّ، وزَوَّجَني الله مِن فوْقِ سبعِ سَماواتٍ.

٧٤٢٠م- وعن ثابتٍ ﴿وَتُخۡفِى فِى نَفۡسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبۡدِيهِ وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]: نَزَلَتْ في شَأْنِ زَيْنَبَ وزيدِ بنِ حارثةَ.

٧٤٢١- حدَّثنا خلَّادُ بنُ يحيى، حدَّثنا عيسى بنُ طَهْمانَ، قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ ﷺ يقولُ: نَزَلَتْ آيةُ الحِجاب في زَيْنَبَ بنتِ جَحْشٍ، وأطعَمَ عليها يومَئذٍ خُبْزاً ولحماً، وكانت تَفْخَرُ على نساءِ النبيِّ ﷺ، وكانت تقولُ: إنَّ اللهَ أنكَحَني في السماءِ.

٧٤٢٢- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعيبٌ، حدَّثنا أبو الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ الله لمَّا قَضَى الخلقَ كَتَبَ عندَه فوْقَ عَرْشِه: إنَّ رحمتي سَبَقَتْ غَضَبِي».

٧٤٢٣- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ المنذِرِ، حدَّثني محمَّدُ بنُ فُلَيحٍ، قال: حدَّثني أبي، حدَّثني هلالٌ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي هُريرةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ آمَنَ بالله ورسولِه، وأقامَ الصلاةَ، وصامَ رمضانَ، كانَ حَقّاً على الله أنْ يُدْخِلَه الجنَّةَ، هاجَرَ في سبيلِ الله، أو جَلَسَ في أرضِه التي وُلِدَ فيها» قالوا: يا رسولَ الله، أفَلا نُنَبِّئُ الناسَ بذلك؟ قال: «إنَّ في الجنَّةِ مئةَ درجةٍ، أعَدَّها الله للمجاهِدِينَ في سبيلِه، كلُّ دَرَجَتَينِ ما بينَهما كما بينَ السماءِ والأرضِ، فإذا سألتُم الله فسَلُوه الفِرْدَوْسَ، فإنَّه أوْسَطُ الجنَّةِ وأعلَى الجنَّةِ، وفَوْقَه عَرْشُ الرَّحمنِ، ومِنْه تَفَجَّرُ أنهارُ الجنَّةِ».

٧٤٢٤- حدَّثنا يحيى بنُ جعفرٍ، حدَّثنا أبو معاويةَ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ - هو التَّيْميُّ - عن أبيه، عن أبي ذرٍّ، قال: دَخَلتُ المسجدَ ورسولُ الله ﷺ جالسٌ، فلمَّا غَرَبَتِ الشمسُ قال:

«يا أبا ذَرٍّ، هل تَدْري أينَ تذهبُ هذه؟» قال: قلتُ: الله ورسولُه أعلَمُ، قال: «فإنَّها تذهبُ فتستأذِنُ في السُّجودِ، فيُؤْذَنُ لها، وكأنَّها قد قيل لها: ارجِعي مِن حَيْثُ جِئتِ، فتَطْلُعُ مِن مَغْرِبها» ثمَّ قرأ: «ذلك مُسْتَقرٌّ لها» في قراءةِ عبدِ الله.

٧٤٢٥- حدَّثنا موسى، عن إبراهيمَ، حدَّثنا ابنُ شِهابٍ، عن عُبَيدِ بنِ السَّبّاق. وقال اللَّيثُ: حدَّثني عبدُ الرَّحمنِ بنُ خالدٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن ابنِ السَّبّاق، أنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ حَدَّثَه، قال: أرسَلَ إليَّ أبو بكرٍ فتتَبَّعتُ القرآنَ، حتَّى وَجَدتُ آخِرَ سورةِ التَّوْبةِ معَ أبي خُزَيْمةَ الأنصاريِّ، لم أجِدْها معَ أحدٍ غيرِه: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] حتَّى خاتمةِ براءةٌ.

حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن يونُسَ بهذا، وقال: معَ أبي خُزَيْمةَ الأنصاريِّ.

٧٤٢٦- حدَّثنا مُعَلَّى بنُ أسَدٍ، حدَّثنا وُهَيْبٌ، عن سعيدٍ، عن قَتادةَ، عن أبي العاليَةِ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: كانَ النبيُّ ﷺ يقولُ عندَ الكَرْبِ: «لا إلهَ إلّا الله العَلِيم الحَلِيمُ، لا إلهَ إلّا الله رَبُّ العَرْشِ العظيمِ، لا إلهَ إلّا الله رَبُّ السَّماوات ورَبُّ الأرضِ، رَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ».

٧٤٢٧- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسُفَ، حدَّثنا سفيانُ، عن عَمْرِو بنِ يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «الناسُ يَصْعَقونَ يومَ القيامةِ، فإذا أنا بموسى آخِذٌ بقائمةٍ مِن قوائمِ العَرْشِ».

٧٤٢٨- وقال الماجِشونُ: عن عبدِ الله بنِ الفَضْلِ، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: «فأكونُ أوَّلَ مَن بُعِثَ، فإذا موسى آخِذٌ بالعَرْشِ».

قوله: «باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾» كذا ذكر قِطعتَينِ من آيتين، وتَلَطَّفَ في ذِكر الثّانية عَقِب الأولى، لِرَدِّ مَن تَوَهَّمَ من قوله في الحديث: «كانَ الله ولم يكن شيءٌ قبلَه، وكان عَرشه على الماء» أنَّ العَرش لم يزل مع الله تعالى، وهو مَذهَب باطل، وكذا مَن زَعَمَ من الفَلاسِفة أنَّ العَرش هو الخالق الصّانع. ١٣/٤٠٥

ورُبَّما تَمسَّكَ بعضهم وهو أبو إسحاق الـهَرَويُّ[1] بما أخرجه من طريق سفيان الثَّوْريّ حدَّثنا أبو هاشم[2]، هو الرُّمّانيّ بالرَّاءِ والتَّشديد، عن مجاهد عن ابن عبَّاس قال: إنَّ الله كان على عَرشه قبل أن يَخلُق شيئاً، فأوَّل ما خَلَقَ الله القَلَمُ. وهذه الأوَّليّة محمولة على خلق السَّماوات والأرض وما فيهما، فقد أخرج عبد الرَّزّاق في «تفسيره» عن مَعمَر عن قَتَادة في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧] قال: هذا بَدْء خلقه قبل أن يَخلُق السماء، وعَرشه من ياقوتة حَمراء، فأردَفَ المصنِّف بقوله: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ إشارة إلى أنَّ العَرش مَربوب، وكلّ مَربوب مخلوق، وخَتَمَ الباب بالحديث الذي فيه: «فإذا أنا بموسى آخِذٌ بقائمةٍ من قوائم العَرش» فإنَّ في إثبات القوائم للعَرشِ دلالةً على أنَّه جسم مُرَكَّب له أبعاض وأجزاء، والجسم المؤلَّف مُحدَث مخلوق.

وقال البَيهقيُّ في «الأسماء والصِّفات»: اتَّفَقَت أقاويل أهل التَّفسير على أنَّ العَرش هو السَّرير، وأنَّه جسم خَلَقَه الله وأمَرَ ملائكته بحَملِه، وتَعَبَّدَهم بتعظيمِه والطَّواف به، كما خَلَقَ في الأرض بيتاً، وأمَرَ بني آدم بالطَّواف به واستقباله في الصلاة، وفي الآيات ـ أي: التي ذكرها ـ والأحاديث والآثار دلالة على صِحّة ما ذهبوا إليه.

قوله: «قال أبو العاليَة: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: ارتَفَعَ، فسوَّى: خَلَقَ» في رواية الكُشمِيهَنيّ: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾: خَلَقَهُنَّ وهو الموافق للمنقولِ عن أبي العاليَة، لكن بلفظ: ﴿فقَضَىٰهُنَّ﴾، كما أخرجه الطَّبَريُّ[3] من طريق أبي جعفر الرَّازيِّ [عن الربيع بن

---

(١) وأخرجه أيضاً عثمان بن سعيد الدارمي في «الردّ على الجهمية» (٤٤)، والطبري في «تفسيره» ٢٩/ ١٧.

(٢) تحرفت في (س) إلى: هشام.

(٣) لم نقف عليه عند الطبري في «تفسيره» ولا في غيره من كتبه المطبوعة من تفسير أبي العالية، وإنما هو في «تفسير ابن أبي حاتم» ١/ ٧٥ من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية، بتفسير الآية بنَصِّها، كما في رواية الكُشمِيهنّي هاهنا، إلا أنه قال: سَوَّى خَلْقَهُنَّ، وقد رُوي هذا التفسير بعينه عند الطبري ١/ ١٩١ و ١٩٢ عن الربيع بن أنس، لكن من طريق أخرى عن أبي جعفر الرازي عنه، فلعل الحافظ رحمه الله ظنّه عن أبي العالية، نظراً لأن جُلَّ روايات الربيع في التفسير عن أبي العالية، فنسبه إليه، والله أعلم.

أنس][1] عنه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة:٢٩] قال: ارتَفَعَ، وفي قوله: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ﴾: خَلَقَهُنَّ، وهذا هو المعتمَد، والذي وَقَعَ: «فسوّاهُنَّ» تغيير[2]. ووَقَعَ لفظ سوَّى أيضاً في سورة النازِعات [٢٨] في قوله تعالى: ﴿رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا﴾، وليس المراد هنا، وقد تقدَّم في تفسير سورة فُصِّلَت[3] في حديث ابن عبَّاس الذي أجابَ به عن الأسئلة التي قال السّائل: إنَّها اختَلَفَت عليه في القرآن، فإنَّ فيها: أنَّه خَلَقَ الأرض قبل خلق السماء، ثمَّ استوى إلى السماء فسوّاهُنَّ سبع سَماوات، ثمَّ دَحا الأرض. ثمَّ إنَّ في تفسير سوَّى بخَلَقَ نَظَراً، لأنَّ في التَّسوية قَدراً زائداً على الخَلْق[4]، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ٢].

قوله: «**وقال مجاهد: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾: عَلا على العَرْشِ**» وَصَلَه الفِريابيّ عن ورقاء عن ابنِ أبي نَجيح عنه.

قال ابنِ بَطّال: اختَلَفَ الناس في الاستواء المذكور هنا: فقالت المعتَزِلة: معناه: الاستيلاء بالقَهرِ والغَلَبة، واحتَجّوا بقولِ الشّاعر:

قد استَوى بِشرٌ على العراق ... من غير سَيْفٍ ودَمٍ مُهْراقِ

١٣/٤٠٦ وقالت المجسِّمة: معناه: الاستقرار، وقال بعض أهل السُّنّة: معناه: ارتَفَعَ، وبعضهم: معناه: عَلا، وبعضهم: معناه: الـمُلك والقُدرة، ومِنه: استَوت له المَمالك، يُقال لمن أطاعَه أهل البلاد، وقيل: معنى الاستواء: التَّمام والفراغ من فعل الشَّيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، فعلى هذا فمعنى ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]: أتمّ

---

(١) ما بين معقوفين سقط من الأصلين و (س)، ولا بدَّ منه، كما يظهر من إسناد ابن أبي حاتم الذي ذكرناه في التعليق السابق، وهو المعروف في إسناد هذه الصحيفة في التفسير.

(٢) جَزْمُ الحافظ هنا بالتغيير خطأ، كما بيناه قريباً أن أبا العالية فسر الآية بنصِّها كما وقع في رواية الكشميهني، بل إننا لم نقف في شيء مما بأيدينا من المصادر على تفسير ﴿فَقَضَىٰهُنَّ﴾ لأبي العالية.

(٣) رقم السورة (٤١) من كتاب التفسير.

(٤) ويؤيده تفسير أبي العالية كما وقع في «تفسير ابن أبي حاتم» ١/ ٧٥، وتفسير الربيع بن أنس كما وقع في «تفسير الطبري» ١/ ١٩٢ لقوله تعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾: سَوَّى خَلْقَهنَّ.

الخلق، وخَصَّ لفظ العَرش لكَونِه أعظمَ الأشياء، وقيل: إنَّ «على» في قوله: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ بمعنى: إلى، فالمراد على هذا انتهى إلى العَرش، أي: فيما يَتعلَّق بالعَرش، لأنَّه خَلَقَ الخلق شيئاً بعد شيء.

ثمَّ قال ابن بَطّال: فأمّا قول المعتزِلة فإنَّه فاسِد، لأنَّه لم يزل قاهراً غالباً مُستولياً، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ﴾ يقتضي افتِتاح هذا الوصف بعد أن لم يَكُن، ولازِمُ تأويلهم أنَّه كان مُغالَباً فيه، فاستَولَى عليه بقَهرِ مَن غالَبَه، وهذا مُنتَفٍ عن الله سبحانه، وأمّا قول المجسِّمة ففاسِدٌ أيضاً، لأنَّ الاستقرار من صفات الأجسام، ويَلزَم منه الحُلول والتَّناهي، وهو مُحال في حَقِّ الله تعالى، ولائق بالمخلوقات لقولِه تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨] وقوله: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ١٣].

قال: وأمّا تفسير استَوى: عَلا، فهو صحيح، وهو المذهَبُ الحقّ، وقولُ أهل السُّنّة، لأنَّ الله سبحانه وَصَفَ نفسه بالعَليِّ، وقال: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨] وهي صِفَة من صفات الذّات، وأمّا مَن فَسَّره: ارتَفَعَ، ففيه نَظَرٌ، لأنَّه لم يَصِف به نفسه.

قال: واختَلَفَ أهل السُّنّة هل الاستواء صِفَة ذات أو صِفَة فعل؟ فمَن قال: معناه: عَلا، قال: هي صِفَة ذات، ومَن قال غير ذلك، قال: هي صِفَة فعل، وإنَّ الله فعَل فِعْلاً سَمّاه: «استَوى على عَرشه»، لا أنَّ ذلك قائم بذاته لاستحالةِ قيام الحوادث به. انتهى مُلخَّصاً.

وقد ألزَمَه مَن فَسَّره بالاستيلاءِ بمِثلِ ما ألزَمَ هو به مِن أنَّه صارَ قاهراً بعد أن لم يَكُن، فيَلزَم أنَّه صارَ غالباً بعد أن لم يَكُن، والانفِصال عن ذلك للفريقينِ بالتَّمسُّكِ بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، فإنَّ أهل العلم بالتَّفسير قالوا: معناه لم يزل كذلك، كما تقدَّم بيانه عن ابنِ عبّاس في تفسير فُصِّلَت، وبَقِيَ من معاني «استَوى» ما نُقِلَ عن ثَعلَبٍ: استوى الوجه: اتَّصَلَ، واستَوى القمر: امتَلأَ، واستوى فلان وفلان: تَماثَلا، واستَوى إلى المكان: أقبَلَ، واستوى القاعِد قائماً والنائم قاعِداً، ويُمكِن رَدُّ بعض هذه المعاني

إلى بعض، وكذا ما تقدَّم عن ابنِ بَطّال.

وقد نَقَلَ أبو إسماعيل الـهَرَويُّ في كتاب «الفاروق» بسندِه إلى داود بن عليّ بن خَلَف قال: كنَّا عند أبي عبد الله بن الأعرابيّ - يعني محمَّد بن زياد اللُّغَويّ - فقال له رجل: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فقال: هو على العَرش كما أخبَرَ، قال: يا أبا عبد الله إنَّما معناه استَولَى، فقال: اسكُت، لا يقال: استَولَى على الشَّيء إلّا أن يكون له مُضادٌّ. ومن طريق محمَّد بن أحمد بن النَّضر الأزديّ: سمعت ابنَ الأعرابيّ يقول: أرادَني أحمد بن أبي دُوَاد[1] أن أجِد له في لُغة العرب ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ بمعنى استَولَى، فقلت: والله ما أصَبت هذا.

وقال غيره: لو كان بمعنى استَولَى لم يَختَصّ بالعَرش، لأنَّه غالبٌ على جميع المخلوقات.

ونَقَلَ مُحيي السُّنّة البَغَويُّ في «تفسيره» عن ابنِ عبَّاس وأكثر الـمُفسِّرينَ: أنَّ معناه ارتَفَعَ. وبنحوه قال أبو عُبَيدة والفَرّاء وغيرهما، وأخرج أبو القاسم اللّالكائيّ في كتاب «السُّنّة» من طريق الحسنِ البصريّ عن أمِّه عن أمِّ سَلَمة أنَّها قالت: الاستواء غير مجهول، والكيف غير مَعقول، والإقرار به إيمان، والجُحود به كُفر، ومن طريق رَبيعة بن أبي عبد الرَّحمن أنَّه سُئلَ: كيف استَوى على العَرش؟ فقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير مَعقول، وعلى[2] الله الرِّسالة، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التَّسليم.

وأخرج البَيهقيُّ بسندٍ جَيِّد عن الأوزاعيِّ قال: كنَّا والتّابِعونَ مُتوافرونَ نقول: إنَّ الله على عَرشه، ونُؤمِن بما ورَدَت به السُّنّة من صفاته. وأخرج الثَّعلَبيّ من وجه آخَر عن الأوزاعيِّ أنَّه سُئلَ عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فقال: هو كما وَصَفَ نفسه.

---

(١) هو قاضي القضاة للمعتصم والواثق، وهو الذي كان يمتحن العلماء في أيامه ويدعوهم إلى القول بخلْق القرآن. له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» ١١/ ١٦٩.

(٢) كذا في الأصلين و (س)، والذي في كتاب اللالكائي وغيره من المصادر التي خرجته عن ربيعة: ومن الله الرسالة.

١٢/٤٠٧ وأخرج البَيهقيُّ بسندٍ/ جَيِّد عن عبد الله بن وَهْب قال: كنَّا عند مالك فدَخَلَ رجل فقال: يا أبا عبد الله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، كيف استوى؟ فأطرَقَ مالك فأخَذَته الرَّحَضاء، ثمَّ رَفَعَ رأسه فقال: الرَّحمن على العَرش استَوى، كما وَصَفَ به نفسه، ولا يقال: كيف، وكيف عنه مرفوع، وما أراك إلّا صاحبَ بدعة، أخرِجوه. ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك نحو المنقول عن أمِّ سَلَمة، لكن قال فيه: والإقرار به واجبٌ[1]، والسُّؤال عنه بدعة.

وأخرج البَيهقيُّ من طريق أبي داود الطَّيالِسيّ قال: كان سفيان الثَّوْريّ وشُعْبة وحمَّاد ابن زيد وحمَّاد بن سَلَمة وشَرِيك وأبو عَوَانة لا يُحدِّدونَ ولا يُشَبِّهونَ، ويَروونَ هذه الأحاديث ولا يقولون: كيف، قال أبو داود: وهو قولنا. قال البَيهقيُّ: وعلى هذا مضى أكابرنا.

وأسنَدَ اللّالَكائيّ عن محمَّد بن الحسنِ الشَّيبانيِّ قال: اتَّفَقَ الفُقَهاء كلّهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديثِ التي جاءَ بها الثِّقات عن رسول الله ﷺ في صِفَة الرَّبّ، من غير تشبيه ولا تفسير، فمَن فَسَّرَ شيئاً منها وقال بقولِ جَهْمٍ[2]، فقد خَرَجَ عمَّا كان عليه النبيّ ﷺ وأصحابه وفارَقَ الجماعة، لأنَّه وَصَفَ الرَّبَّ بصِفَة لا شيء.

ومن طريق الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعيَّ ومالكاً والثَّوْريَّ واللَّيث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصِّفة، فقالوا: أَمِرّوها كما جاءَت بلا كيف.

وأخرج ابنُ أبي حاتم في «مناقب الشافعيّ» عن يونس بن عبد الأعلَى: سمعت الشافعيّ يقول: لله أسماء وصفات لا يَسَعُ أحداً رَدُّها، ومَن خالَفَ بعد ثُبوت الحُجّة عليه فقد كَفَرَ، وأمّا قبل قيام الحُجّة فإنَّه يُعذَر بالجهل، لأنَّ عِلمَ ذلك لا يُدرَك بالعقلِ ولا الرَّوِيَّة والفِكر،

---

(١) لفظه عنده: والإيمان به واجب.

(٢) هو الجهم بن صفوان رأس الجهمية المعطِّلة، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» ٦/ ٢٦.

فنُثبِتُ هذه الصِّفات ونَنفي عنه التَّشبيه كما نَفَى عن نفسه، فقال: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورى: ١١].

وأسنَدَ البَيهقيُّ بسندٍ صحيح عن أحمد بن أبي الحَواريّ عن سفيان بن عُيَينَةَ قال: كلّ ما وَصَفَ الله به نفسه في كتابه فتفسيره تِلاوته والسُّكوت عنه. ومن طريق أبي بكر الصِّبْغي[١] قال: مَذهَب أهل السُّنّة في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ قال: بلا كيف، والآثار فيه عن السَّلَف كثيرة، وهذه طريقة الشافعيّ وأحمد بن حَنبَلٍ.

وقال التِّرمِذيّ في «الجامع» عَقِب حديث أبي هريرة (٣٢٩٨) في النُّزول: وهو على العَرش كما وَصَفَ به نفسه في كتابه، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يُشبِهه من الصِّفات. وقال في بابِ فضل الصَّدَقة (٦٦٢): قد ثَبتَت هذه الرِّوايات فنُؤمِن بها، ولا نَتوهَّم، ولا يقال: كيف، كذا جاءَ عن مالك وابنِ عُيَينَةَ وابن المبارَك أنَّهم أمَرّوها[٢] بلا كيف، وهذا قول أهل العلم من أهل السُّنّة والجماعة. وأمّا الـجَهميّةُ فأنكَروها وقالوا: هذا تشبيه، وقال إسحاق بن راهويه: إنَّما يكونُ التَّشبيه لو قيلَ: يد كَيَدٍ وسَمع كَسَمعٍ. وقال في تفسير المائدة (٣٠٤٥): قال الأئمّة: نؤمِن بهذه الأحاديث من غير تفسير، منهم: الثَّوْريّ ومالك وابن عُيَينَةَ وابن المبارَك.

وقال ابن عبد البَرّ: أهل السُّنّة مُجمِعونَ على الإقرار بهذه الصِّفات الواردة في الكتاب والسُّنّة، ولم يُكيِّفوا شيئاً منها، وأمّا الجَهميّةُ والمعتَزِلة والخوارج فقالوا: مَن أقَرَّ بها فهو مُشَبِّه، فسَمّاهم مَن أقَرَّ بها مُعَطِّلَةً.

وقال إمام الحرَمَينِ في «الرِّسالة النِّظاميّة»: اختَلَفَت مَسالِكُ العلماء في هذه الظَّواهر، فرأى بعضهم تأويلها والتَزَمَ ذلك في آي الكتاب وما يَصِحّ من السُّنَن، وذهب أئمّة السَّلَف إلى

---

(١) تصحف في (أ) و (س) إلى: الضُّبَعي، وإنما هو الصِّبْغي نسبة إلى الصِّبْغ، وهو أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري. له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» ١٥/ ٤٨٣.

(٢) كذا في الأصلين و (س)، والذي في نسخنا الخطية الحاضرة من «جامع الترمذي»: أنهم قالوا: أمِرُّوها.

الانكِفاف عن التَّأويل، وإجراء الظَّواهر على مَواردها، وتَفويض معانيها إلى الله تعالى، والذي نَرتَضيه رأياً ونَدين الله به عَقيدةً اتِّباعُ سَلَفِ الأُمّة، للدَّليلِ القاطِع على أنَّ إجماع الأُمّة حُجّة، فلو كان تأويل هذه الظَّواهر حَتماً لَأوشَكَ أن يكون اهتِمامهم به فوق اهتِمامهم بفُروع الشَّريعة، وإذا انصَرَمَ عَصر الصحابة والتّابعينَ على الإضراب عن التَّأويل، كان ذلك هو الوجه المتَّبَع. انتهى.

وقد تقدَّم النَّقل عن أهل العصر الثّالث، وهم فُقَهاء الأمصار كالثَّوْريِّ والأوزاعيِّ ومالك واللَّيث ومَن عاصَرَهم، وكذا مَن أخَذَ عنهم من الأئمّة، فكيف لا يُوثق بما اتَّفَقَ عليه أهل القُرون الثَّلاثة،/ وهم خير القُرون بشهادةِ صاحبِ الشَّريعة. ١٢/٤٠٨

وقَسَّمَ بعضهم أقوال الناس في هذا الباب إلى سِتّة أقوال: قولان لمن يُجريها على ظاهِرها: أحدهما: مَن يَعتَقِد أنَّها من جِنس صفات المخلوقينَ، وهم المشبِّهة، ويَتفرَّع من قولهم عِدّة آراء، والثّاني: مَن يَنفي عنها شَبَه صِفَة المخلوقينَ، لأنَّ ذات الله لا تُشبِه الذَّوات، فصفاته لا تُشبِه الصِّفات، فإنَّ صفات كلّ موصوف تُناسِب ذاته وتُلائم حقيقَتَه.

وقولان لمن يُثبِت كَونها صِفَة، ولكن لا يُجريها على ظاهِرها، أحدهما يقول: لا نُؤَوِّل شيئاً منها، بل نقول: الله أعلم بمُرادِه، والآخر يُؤَوِّل فيقول مَثَلاً: معنى الاستواء: الاستيلاء، واليد: القُدرة، ونحو ذلك.

وقولان لمن لا يَجزِم بأنَّها صِفَة، أحدهما يقول: يجوز أن تكون صِفَةً وظاهرها غير مُراد، ويجوز أن لا تكون صِفَةً، والآخَر يقول: لا يُخاض في شيء من هذا، بل يجب الإيمان به، لأنَّه من الـمُتَشابِه الذي لا يُدرَك معناه.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾: الكريم، و﴿ٱلْوَدُودُ﴾: الحبيب» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طَلحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥] قال: ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾: الكريم. وبه عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤]

قال: ﴿ٱلۡوَدُودُ﴾: الحبيب. وإنَّما وَقَعَ تقديم المجيد قبل الودود هنا، لأنَّ المراد تفسير لفظ المجيد الواقع في قوله: ﴿ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ﴾ فلمَّا فَسَّرَه استَطرَدَ لتفسيرِ الاسم الذي قبله، إشارة إلى أنَّه قُرِئَ مرفوعاً بالاتِّفاق، وذو العَرش بالرَّفع صِفَة له. واختَلَفَتِ القُرّاء في المجيد، بالرَّفع فيكون من صفات الله، وبالكسر فيكون صِفَةَ العَرش[1].

قال ابن المنيِّر: جميع ما ذكره البخاريّ في هذا الباب يَشتَمِل على ذِكر العَرش إلّا أثَر ابن عبَّاس، لكنَّه نبَّه به على لطيفة، وهي أنَّ المجيد في الآية على قراءة الكسر ليس صِفَةً للعَرش، حتَّى لا يُتَخيَّل أنَّه قديم، بل هي صِفَة الله، بدليلِ قراءة الرَّفع، وبدليلِ اقترانه بالودودِ، فيكون الكسر على المجاورة، لتجتمع القراءَتان على معنًى واحد. انتهى، ويُؤيِّد أنَّها عند البخاريّ صِفَة الله تعالى ما أردَفَه به، وهو: يقال: حَميد مَجيد... إلى آخره، ويُؤيِّده حديث أبي هريرة الذي أخرجه الدّارَقُطنيُّ (١١٨٩) بلفظ: «إذا قال العبد: بسمِ الله الرَّحمن الرحيم، قال الله تعالى: مَجَّدَني عبدي»[2]، ذكره ابن التِّين قال: ويُقال: المجد[3] في كلام العرب: الشَّرَف الواسِع، فالماجِد: مَن له آباء متقدِّمونَ في الشَّرَف، وأمّا الحَسَب والكَرَم فيكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء شُرَفاء، فالمجيد صيغة مُبالَغة، من المجد، وهو الشَّرَف القديم.

وقال الرَّاغِب: المجد السَّعة في الكَرَم والجَلالة، وأصله قولهم: مَجَدَتِ الإبل، أي: وَقَعَت في مَرعًى كثيرٍ واسِع، وأمجَدَها الرَّاعي، ووُصِفَ القرآن بالمجيدِ لما يَتَضمَّن من المكارم الدُّنيويّة والأُخرَويّة، انتهى.

ومع ذلك كلّه فلا يَمتَنِع وصفُ العَرْش بذلك، لجَلالَتِه وعظيم قَدْره، كما أشارَ إليه الرَّاغِب، ولذلك وُصِفَ بالكريمِ في سورة ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾[4].

---

(١) قراءة الكسر لحمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون بالرفع. انظر «النشر» لابن الجزري ٢/ ٣٩٩.

(٢) بل يجيء هذا عند قول العبد في قراءة الفاتحة: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ ثم إنَّ الحديث عند مسلم أيضاً (٣٩٥)، وغيره، ولم يستدركه الحافظ على ابن التين.

(٣) تحرّف في الأصلين إلى: المجيد. وجاء على الصواب في (س).

(٤) وذلك في قوله تعالى: ﴿هُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡكَرِيمِ﴾ [المؤمنون:١١٦].

وأمّا تفسير الودود بالحبيبِ فإنَّه يَأتي بمعنى المحِبّ والمحبوب، لأنَّ أصل الوُدّ محبّة الشَّيء. قال الرَّاغِب: الودود يَتضَمَّن ما دَخَلَ في قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقد تقدَّم معنى مَحبّة الله تعالى لعبادِه ومَحبَّتهم له.

قوله: «**يُقال: ﴿حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾، كأنَّه فعيل من ماجِد، محمودٌ، من حَمِدَ**» كذا لهم بغيرِ ياء فعلاً ماضياً، ولغيرِ أبي ذرٍّ عن الكُشمِيهَنيِّ: محمود من حَميد، وأصل هذا قول أبي عُبَيدة في كتاب «المجاز» في قوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣] أي: محمود ماجِد، وقال الكِرْمانيُّ: غَرَضه منه أنَّ ﴿مَّجِيدٌ﴾ بمعنى فاعل، كَقدير بمعنى قادر، و﴿حَمِيدٌ﴾ بمعنى مفعول، فلذلك قال: مَجيد من ماجِد وحَميد من محمود، قال: وفي بعض النُّسَخ: محمود من حَميد، وفي أُخرى: من حَمِدَ مَبنيّ للفاعلِ والمفعول أيضاً، وذلك لاحتمالِ أن يكون حَميد بمعنى حامد ومَجيد بمعنى مُمَجَّد. ثمَّ قال: وفي عِبارة البخاريّ تَعقيد. قلت: وهو في قوله: محمود من حَمِدَ، وقد اختَلَفَ الرُّواة فيه، والأولى فيه ما وُجِدَ في أصله، وهو كلام أبي عُبَيدة.

ثمَّ ذكر في الباب تسعة أحاديث لبعضِها طريق أُخرى:

الأول: حديث عِمران بن حُصَينٍ.

٤٠٩/١٣ وقوله في السَّنَد: «**أخبَرَنا/ أبو حمزة**» هو السُّكَّريّ، وقد تقدَّم (٧٤٠٤) قريباً في باب: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ ووَقَعَ في رواية الكُشمِيهَنيِّ: عن أبي حمزة.

وقوله: «**عن جامع بن شدَّاد**» تقدَّم في بَدْء الخلق (٣١٩١) في رواية حفص بن غياث عن الأعمَش: حدَّثنا جامع. وجامع هذا يُكنى أبا صَخرة.

قوله: «**إنّي عند النبيّ ﷺ**» في رواية حفص: دَخَلت على النبيّ ﷺ وعَقَلتُ ناقتي بالبابِ، فأتاه ناسٌ من بني تميم. وهذا ظاهر في أنَّ هذه القصَّة كانت بالمدينة، ففيه تَعقُّب على مَن وحَّدَ بين هذه القصَّة وبين القصَّة التي تقدَّمَت في المغازي (٤٣٢٨) من حديث أبي بُردة ابن أبي موسى عن أبيه قال: كنت عند النبيّ ﷺ وهو بالجِعرانةِ بين مَكّة والمدينة ومعه بلال، فأتاه

أعرابيّ فقال: ألا تُنجِز لي ما وعَدتَني؟ فقال له: «أبشِر»، فقال: قد أكثرتَ عليَّ مِن أبشِر، فأقبَلَ على أبي موسى وبلال كَهَيئةِ الغَضبان، فقال: «رَدَّ البُشرَى، فاقبَلا أنتُما» قالا: قَبِلنا، الحديث. ففَسَّرَ القائلَ مع بني تميم: بَشَّرتنا فأعطِنا، بهذا الأعرابيّ، وفَسَّرَ أهل اليَمَن بأبي موسى. ووجْه التَّعَقُّب التَّصريح في قصَّة أبي موسى بأنَّ القصَّة كانت بالجِعرانة، وظاهر قصَّة عِمران أنَّها كانت بالمدينةِ، فافتَرَقا، وزَعَمَ ابن الجَوْزيّ أنَّ القائل: أعطِنا، هو الأقرَع ابن حابِس التَّميميّ.

قوله: «إذْ جاءَه قوم من بني تميم» في رواية أبي عاصم عن الثَّوْريّ في المغازي (٤٣٨٦): جاءَت بنو تميم إلى رسول الله ﷺ. وهو محمول على إرادة بعضهم، وفي رواية محمَّد بن كثير عنه في بَدْء الخلق (٣١٩٠): جاءَ نَفَر من بني تميم. والمراد وفد تميم كما جاءَ صريحاً عند ابن حِبّان (٧٢٩٢) من طريق مُؤمَّل بن إسماعيل عن سفيان: جاءَ وفد بني تميم.

قوله: «اقبَلُوا البُشْرَى يا بني تميم» في رواية أبي عاصم: «أبشِروا يا بني تميم» والمراد بهذه البِشارة أنَّ مَن أسلَمَ نَجا من الخُلود في النار، ثمَّ بعد ذلك يَتَرتَّب جَزاؤُه على وَفْق عمله إلّا أن يَعفو اللهُ.

وقال الكِرْمانيُّ: بَشَّرَهم رسول الله ﷺ بما يقتضي دخول الجنَّة، حيثُ عَرَّفَهم أُصول العقائد التي هي المبدَأ والمعاد وما بينهما. كذا قال، وإنَّما وَقَعَ التَّعريف هنا لأهلِ اليَمَن، وذلك ظاهر من سياق الحديث.

ونَقَلَ ابن التِّين عن الدَّاوُوديّ قال: في قول بني تميم: جِئناك لنَتَفَقَّه في الدّين، دليل على أنَّ إجماع الصحابة لا يَنعقِد بأهلِ المدينة وحدها. وتَعقَّبَه بأنَّ الصَّواب أنَّه قول أهل اليَمَن لا بني تميم. وهو كما قال ابن التِّين، لكن وَقَعَ عند ابن حِبّان (٦١٤٠) من طريق أبي عُبَيدة بن مَعن عن الأعمَش بهذا السَّنَد ما نَصُّه: دَخَلَ عليه نَفَرٌ من بني تميم فقالوا: يا رسول الله، جِئناك لنَتَفَقَّه في الدّين، ونَسألَك عن أوَّل هذا الأمر. ولم يَذكُر أهل اليَمَن، وهو خَطَأ من هذا الرَّاوي، كأنَّه اختَصَرَ الحديث فوَقَعَ في هذا الوهم.

قوله: «قالوا: بَشَّرْتَنا فأعْطِنا» زاد في رواية حفص: مرَّتَينِ، وزاد في رواية الثَّوْريّ عن جامع في المغازي (٤٣٨٦): فقالوا: أما إذ بَشَّرتنا فأعطِنا، وفيها: فتَغيَّرَ وجهه، وفي رواية أبي عَوَانة عن الأعمَش عند أبي نُعَيم في «المستخرَج»: فكأنَّ النبيّ ﷺ كَرِهَ ذلك، وفي أُخرى في المغازي (٤٣٦٥) من طريق سفيان أيضاً: فرُئِيَ ذلك في وجهه، وفيها: فقالوا: يا رسول الله بَشَّرتنا، وهو دالٌّ على إسلامهم، وإنَّما رامُوا العاجِلَ، وسبب غَضَبه ﷺ استشعاره بقِلّةِ عِلمهم، لكَونِهم عَلَّقوا آمالهم بعاجلِ الدُّنيا الفانية، وقَدَّموا ذلك على التفقُّه في الدّين الذي يُحَصِّل لهم ثواب الآخرة الباقية.

قال الكِرْمانيُّ: دَلَّ قولهم: بَشَّرتَنا على أنَّهم قَبِلوا في الجُملة، لكن طَلَبوا مع ذلك شيئاً من الدُّنيا، وإنَّما نَفَى عنهم القَبُول المطلوب لا مُطلَق القَبُول، وغَضِبَ حيثُ لم يهتَمّوا بالسُّؤالِ عن حَقائق كلمة التَّوحيد والمبدأ والمعاد، ولم يَعتَنوا بضبطِها، ولم يَسألوا عن واجباتها والموصِلات إليها.

وقال الطِّيبيُّ: لمَّا لم يكن جُلّ اهتِمامهم إلّا بشَأنِ الدُّنيا، قالوا: بَشَّرتنا فأعطِنا، فمن ثَمَّ قال: «إذ لم يَقبَلها بنو تميم».

قوله: «فدَخَلَ ناس من أهل اليَمَن» في رواية حفص: ثمَّ دَخَلَ عليه، وفي رواية أبي عاصم: فجاءَه ناس من أهل اليَمَن.

قوله: «قالوا: قَبِلْنا» زاد أبو عاصم وأبو نُعَيم: يا رسول الله، وكذا عند ابن حِبّان (٦١٤٢) من رواية شَيبانَ بن عبد الرَّحمن عن/ جامع[1]. ٤١٠/١٣

قوله: «جِئْناك لنَتَفَقَّه في الدّين، ولنَسألك عن أوَّل هذا الأمر ما كانَ؟» هذه الرِّواية أتمّ الرِّوايات الواقعة عند المصنِّف، وحُذِفَ ذلك كلُّه في بعضها أو بعضه، ووَقَعَ في رواية أبي معاوية عن الأعمَش عند الإسماعيليّ: قالوا: قد بَشَّرتنا فأخبِرنا عن أوَّل هذا الأمر كيف

---

(١) كذا قال الحافظ، وهو وهم منه رحمه الله، لأن رواية شيبان عن الأعمش عن جامع، وليست عن جامع مباشرة. وقد ذكر إسناد ابن حبان في «إتحاف المهرة» (١٥٠٣٠) على الصواب.

كانَ؟[١] ولم أعرِف اسم قائل ذلك من أهل اليَمَن، والمراد بالأمرِ في قولهم: هذا الأمر تقدَّم بيانه في بَدْء الخلق (٣١٩٠و٣١٩١).

قوله: «كانَ الله ولم يَكُنْ شيء قبله» تقدَّم في بَدْء الخلق بلفظ: «ولم يكن شيء غيره»، وفي رواية أبي معاوية: «كانَ الله قبل كلّ شيء» وهو بمعنى: «كانَ الله ولا شيء معه»، وهي أصرح في الردّ على مَن أثبَتَ حوادث لا أوَّلَ لها من رواية الباب، وهي من مُستَشنَع المسائل المنسوبة لابنِ تَيمية، ووقَفت في كلامٍ له على هذا الحديث يُرجِّح الرِّواية التي في هذا الباب على غيرها، مع أنَّ قَضيّة الجمع بين الرِّوايتَينِ تَقتَضي حَمل هذه على التي في بَدْء الخلق لا العكس، والجمع يُقدَّم على التَّرجيح بالاتِّفاق.

قال الطِّيبيُّ: قوله: «ولم يكن شيء قبله» حالٌ، وفي المذهَب الكوفيّ خَبَرٌ، والمعنى يُساعِده، إذ التَّقدير: كان الله مُنفَرِداً، وقد جَوَّزَ الأخفَش دخول الواو في خبر كان وأَخَواتها، نحو: كان زيد وأبوه قائم، على جَعل الجُملة خَبَراً مع الواو تشبيهاً للخَبَرِ بالحال، ومالَ التُّورِبشتيُّ إلى أنَّهُما جُملَتان مُستَقِلَّتان، وقد تقدَّم تقريره في بَدْء الخلق.

وقال الطِّيبيُّ: لفظة: «كانَ» في الموضعين بحَسَب حال مَدخولها، فالمراد بالأوَّلِ: الأزَليّة والقِدَم، وبالثّاني: الحُدوث بعد العَدَم، ثمَّ قال: فالحاصل أنَّ عَطف قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ على قوله: «كانَ الله» من باب الإخبار عن حصول الجُملَتَينِ في الوجود، وتَفويض التَّرتيب إلى الذِّهن. فالواوُ فيه[٢] بمَنزِلةِ ثمَّ.

وقال الكِرْمانيُّ: قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ معطوف على قوله: «كانَ الله» ولا يَلزَم منه المعيّة، إذ اللّازِم من الواو العاطِفة الاجتماع في أصل الثُّبوت، وإن كان هناك تقديم وتَأخير، قال غيره: ومن ثَمَّ جاءَ[٣] قوله: «ولم يكن شيء غيره»[١] لنَفي تَوهُّم المعيّة.

---

(١) هو في «المسند» (١٩٨٧٦) عن أبي معاوية.

(٢) تحرفت العبارة في (س) إلى: قالوا وفيه.

(٣) وقع في (س): ومن ثم جاء: شيء غيره، ومن ثم جاء. يعني زيادة: ومن ثم جاء شيء غيره، وهي مقحمة.

قال الرَّاغِب: «كانَ» عِبارة عمَّا مضى من الزَّمان، لكنَّها في كثير من وصف الله تعالى تُنبِئ عن معنى الأزَليَّة، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٤٠] قال: وما استُعمِلَ منه في وصف شيء مُتعلِّقاً بوصفٍ له[1] هو موجود فيه، للتَّنْبيهِ على أنَّ ذلك الوصف لازِم له أو قليل الانفِكاك عنه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا﴾ [الإسراء: ٢٧] وقوله: ﴿وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ كَفُورٗا﴾ [الإسراء: ٦٧]، وإذا استُعمِلَ في الزَّمَن الماضي جازَ أن يكون المستعمَل [فيه][2] على حاله، وجازَ أن يكون قد تَغيَّرَ، نحو: كان فلان كذا ثمَّ صارَ كذا. واستُدِلَّ به على أنَّ العالَمَ حادث، لأنَّ قوله: «ولم يكن شيء غيره» ظاهر في ذلك، فإنَّ كلّ شيء سوى الله وُجِدَ بعد أن لم يكن موجوداً.

قوله: «أدرِكْ ناقَتك فقد ذهبَتْ» في رواية أبي معاوية: انحلَّت ناقتُك من عِقالها، وزاد في آخر الحديث: فلا أدري ما كان بعد ذلك، أي: ممَّا قاله رسول الله ﷺ تَكمِلةً لذلك الحديث. قلت: ولم أقِف في شيء من المسانيد عن أحد من الصحابة على نَظِير هذه القصَّة التي ذكرها عِمران، ولو وُجِدَ ذلك لَأمكَنَ أن يُعرَف منه ما أشارَ إليه عِمران، ويحتمل أن يكون اتَّفَقَ أنَّ الحديث انتهى عند قيامه.

قوله: «وايْم الله» تقدَّم شَرحُها في «كتاب الأيمان والنُّذور»[3].

قوله: «لَوَدِدْت أنَّها قد ذهبَتْ ولم أَقُمْ» الوُدّ المذكور تَسَلَّطَ على مجموع ذهابها وعَدَم قيامه، لا على أحدهما فقط، لأنَّ ذهابها كان قد تَحقَّقَ بانفِلاتها، والمراد بالذَّهابِ: الفَقْد الكُلّي.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة: «إنَّ يمين الله مَلْأى» وقد تقدَّم شرحه قبل بابَيْنِ (٧٤١١).

---

(١) عبارة الراغب في «مفرداته»: وما استعمل منه في جنس الشيء متعلقاً بوصف له.

(٢) لفظة «فيه» سقطت من الأصلين و (س)، ولا بد منها، كما في «مفردات الراغب».

(٣) في أول باب (٢) قول النبي ﷺ: «وايم الله».

وقوله هنا: «وعَرْشُهُ على الماء» وَقَعَ في رواية إسحاق بن راهويه: «والعَرش على الماء»، وظاهره أنَّه كذلك حين التَّحديث بذلك، وظاهر الحديث الذي قبله أنَّ العَرش كان على الماء قبل خلق السَّماوات والأرض، ويُجمَع بأنَّه لم يزل على الماء، وليس المراد بالماءِ ماء البحر، بل هو ماء تحت العَرش كما شاءَ الله تعالى،/ وقد جاءَ بيان ذلك في حديث ذَكَرتُه في أوائل الباب[1]. ٤١١/١٣

ويحتمل أن يكون على البحر، بمعنى أنَّ أرجُلَ حَمَلَتِه في البحر كما وَرَدَ في بعض الآثار، ممَّا أخرجه الطَّبَريُّ والبَيهقيُّ من طريق السُّدِّيّ عن أبي مالك في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال: إنَّ الصَّخرة التي الأرض السّابِعة عليها، وهي مُنتَهى الخلق، على أرجائها أربعة من الملائكة، لكلِّ أحد منهم أربعة أوجُه: وجه إنسان وأسَد وثَوْر ونَسْر، فهم قيام عليها قد أحاطوا بالأرَضِينَ والسَّماوات، رُؤوسهم تحت الكُرسيّ، والكُرسيّ تحت العَرش، وفي حديث أبي ذرٍّ الطَّويل الذي صَحَّحَه ابن حِبّان (٣٦١): أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يا أبا ذَرّ ما السَّماوات السَّبع مع الكُرسيّ إلّا كَحَلْقةٍ مُلقاة بأرضٍ فلاةٍ، وفَضل العَرش على الكُرسيّ كفَضلِ الفَلاة على الحَلْقة»[2] وله شاهد عن مجاهد أخرجه سعيد بن منصور في «التَّفسير» بسندٍ صحيح عنه.

الحديث الثالث:

قوله: «حدَّثنا أحمد» كذا للجميع غير منسوب، وذكر أبو نَصر الكَلاباذيّ أنَّه أحمد ابن يَسار المروزيُّ، وقال الحاكم: هو أحمد بن النَّضر النَّيسابوريّ، يعني المذكور في سورة الأنفال (٤٦٤٨)، وشيخه فيه محمَّد بن أبي بكر المقدَّميّ قد أخرج عنه البخاريّ في «كتاب الصلاة» (٤٨٣) بغيرِ واسطة، وجَزَمَ أبو نُعَيم في «المستخرَج» بأنَّ البخاريّ أخرج هذا الحديث عن محمَّد بن أبي بكر المقدَّميّ نفسِه[3]، ولم يَذكُر واسطة، والأوَّل

---

(١) من قول ابن عباس.

(٢) إسناد ابن حبان ضعيف جداً.

(٣) لفظة «نفسه» سقطت من (أ) و(س)، وأثبتناها من (ع).

هو المعتمَد، وقد أخرج البخاريّ طَرَفاً منه في تفسير سورة الأحزاب (٤٧٨٧) من وجه آخَر عن حمَّاد بن زيد، وتقدَّم الكلام على قصَّة زَينَب بنت جَحش وزيد بن حارثة هناك مَبسوطاً.

قوله: «قال أنس: لو كانَ رسول الله ﷺ كاتماً شيئاً لكَتَمَ هذه» ظاهره أنَّه موصول بالسَّنَدِ المذكور، لكن أخرجه التِّرمذيّ (٣٢١٢) والنَّسائيُّ (ك١١٣٤٣) وابن خُزيمة من وجهين آخرين بدون هذه الزيادة، ولفظ أحمد بن عَبْدة عن حماد عند الترمذي[1] وابن خُزَيمةَ والإسماعيليّ عنه: نَزَلَت: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] في شَأن زَينَب بنت جَحش، وكان زيد جاءه يَشكو وهَمَّ بطلاقها فاستأمر النبيّ ﷺ، فقال له: «﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾». وهذا القَدر هو المذكور في آخر الحديث هنا بلفظ: وعن ثابت: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ﴾... إلى آخره، ويُستَفاد منه أنَّه موصول بالسَّنَدِ المذكور وليس بمُعَلَّقٍ.

وأمّا قوله: «لَو كان كاتماً...» إلى آخره، فلم أرَه في غير هذا الموضع موصولاً عن أنس[2].

وذكر ابن التِّين عن الداووديّ أنَّه نَسَبَ قوله: لو كان كاتماً لكَتَمَ قصَّة زَينَب إلى عائشة. قال: وعن غيرها: لكَتَمَ ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾، قلت: قد ذَكَرت في تفسير سورة الأحزاب حديث عائشة قالت: لو كان رسول الله ﷺ كاتماً شيئاً من الوحي، الحديث، وأنَّه أخرجه مسلم (١٧٧) والتِّرمذيّ (٣٢٠٨)، ثمَّ وَجَدته في «مُسنَد الفِردَوس» من وجه آخَر عن عائشة من لفظه ﷺ: «لَو كنت كاتماً شيئاً من الوحي» الحديث.

واقتَصَرَ عِيَاض في «الشِّفاء» على نِسبَتها إلى عائشة والحسن البصريّ، وأغفَلَ حديث أنس

---

(١) من قوله: وابن خزيمة، إلى هنا، أثبتناه من (ع)، وسقط من (أ) و (س).

(٢) إن كان الحافظُ قصدَ عند البخاري فنعم، وأما عند غيره فوصله البيهقي في «السنن الكبرى» ٧/ ٥٧، وفي «الدلائل» ٣/ ٤٦٥، وفي «الأسماء والصفات» (٨٨٠)، والخِلَعي في «فوائده المنتقاة» (٥٧٣).

هذا وهو عند البخاريّ، وقد قال التِّرمذيّ بعد تخريج حديث عائشة: وفي الباب عن ابن عبَّاس[١]، وأشارَ إلى ما أخرجه[٢].

وأمّا الرِّواية الأُخرى في ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾ فلم أرَها إلّا عند عبد الرَّحمن بن زيد بن أسلَمَ أحد الضُّعَفاء، أخرجه الطَّبَريُّ (٣٠/ ٥٢) وابن أبي حاتم عنه، قال: كان يقال: لو أنَّ رسول الله ﷺ كتَمَ شيئاً من الوحي لكتَمَ هذا عن نفسه، وذكر قصَّة ابن أمّ مكتوم ونزول ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾، انتهى.

وقد أخرج القصَّةَ التِّرمذيُّ (٣٣٣١) وأبو يَعلَى (٤٨٤٨) والطَّبَريّ (٣٠/ ٥٠) والحاكم (٢/ ٥١٤) موصولة عن عائشة، وليس فيها هذه الزّيادة. وأخرجها مالك في «الموطَّأ» (١/ ٢٠٣) عن هشام بن عُروة عن أبيه مُرسَلة، وهو المحفوظ عن هشام، وتفرَّد يحيى بن سعيد الأُمَويّ بوصلِه عن هشام. وأخرجها بن مَرْدويه من وجه آخَر عن عائشة كذلك بدونها، وكذا من حديث أبي أُمامةَ، وأورَدَها عبد بن حُميدٍ والطَّبَري[٣] (٣٠/ ٥١-٥٢) وابن أبي حاتم من مُرسَل قَتَادة ومجاهد وعِكرمة وأبي مالك الغِفَاريّ والضَّحّاك والحَكَم وغيرهم، وليس في رواية أحد منهم هذه الزّيادة، والله تعالى أعلم.

٤١٢/١٣ **قوله: «قال: وكانَت تَفْخَر على أزواج النبيّ ﷺ - إلى قولها -: وزَوَّجَني الله من فوْق سبع/ سَماوات»** أخرجه الإسماعيليّ[٤] من طريق عارم بن الفضل عن حمَّاد بهذا السَّنَد بلفظ: نَزَلَت في زَينَب بنت جَحش: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ الآية [الأحزاب: ٣٧]، وكانت تَفخَر... إلى آخره، ثمَّ ذكر رواية عيسى بن طَهمانَ عن أنس في ذلك، وهو آخر ما وَقَعَ في «الصَّحيح» من ثُلاثيّات البخاريّ.

---

(١) لم نقف على هذا عند الترمذي (٣٢٠٧) و (٣٢٠٨)، ولا عند قولها (٣٢٧٨): مَن أخبرَكَ أن محمداً رأى ربَّه، أو كتم شيئاً مما أُمر به، أو يعلم الخَمْسَ التي ذكر اللهُ، فقد أعظم على الله الفِرية.

(٢) كذا بيّض له الحافظ رحمه الله، ولم نقف عليه عن ابن عباس.

(٣) تحرَّف في (س) إلى: الطبراني.

(٤) وأخرجه من الطريق المذكورة أيضاً الترمذي (٣٢١٣).

وقد تقدَّم لعيسى حديث آخَر في اللِّباس (٥٨٥٨) لكنَّه ليس ثُلاثيّاً، ولفظه هنا: وكانت تَفخَر على نساء النبيّ ﷺ وكانت تقول: إنَّ الله أنكَحَني في السماء. وزاد الإسماعيليّ من طريق الفِريابيّ وأبي قُتَيبة عن عيسى: أنتُنَّ أنكَحَكُنَّ آباؤُكُنَّ. وهذا الإطلاق محمولٌ على البعض، وإلّا فالمحَقَّق أنَّ التي زَوَّجَها أبوها منهنَّ عائشة وحفصة.

وقد أخرجه ابن سعد (٨/ ١٠٣) عن عَارِمٍ عن حماد: زَوَّجَكُنَّ أهلُكُنَّ. ومن وجه آخر (٨/ ١٠٢): أن زينب قالت: يا رسول الله، ما أنا كأحدٍ من نسائك، ليست امرأةٌ من نسائك[1] إلّا زَوَّجَها أبوها أو أخوها أو أهلها غيري، وسنده ضعيف، ومن وجه آخَر موصول عن أمّ سَلَمة (٨/ ١٠٣): قالت زَينَب: ما أنا كأحدٍ من نساء النبيّ ﷺ، إنّهُنَّ زُوِّجنَ بالـمُهورِ وزَوَّجَهُنَّ الأولياء، وأنا زَوَّجَني الله رسولَه ﷺ وأنزَلَ الله فيَّ الكتاب.

قلت: أم سلمة وزينبٌ بنت خزيمة وأم حبيبة وصفية وميمونة لم يُزوِّجهُ واحدةً منهنَّ أبوها، وأما خديجة وسودة وجويرية ففيهنّ احتمال. وفي كتاب «الحجة» لأبي القاسم التّيمي (٤٥١) من طريق داود بن أبي هند عن عامر هو الشعبي، قال[2]: قالت زَينَب: يا رسول الله أنا أعظم نسائك عليك حَقّاً، أنا خيرهنَّ مَنكِحاً، وأكرَمهنَّ سَفيراً وأقربهنَّ رَحِماً، زَوَّجَنِيك الرَّحمن من فوق عَرشه، وكان جِبريل هو السَّفير بذلك، وأنا ابنة عَمَّتك، وليس لك من نسائك قريبة غيري. وأخرجه الطَّبَريُّ (٢٢/ ١٤) من طريق الشعبي نحوه.

قوله: «من فوْق سبع سَماوات» في رواية عيسى بن طَهمانَ عن أنس المذكورة عَقِب هذا: وكانت تقول: إنَّ الله أنكَحَني في السماء. وسنده هذه آخر الثُّلاثيّات التي ذُكِرَت في البخاريّ، وتقدَّم لعيسى بن طَهمانَ حديث آخَر غير ثُلاثيّ (٣١٠٧)، وتَكلَّمَ فيه ابن حِبّان بكلامٍ لم يَقبَلوه منه.

---

(١) من قوله: وقد أخرجه ابن سعد، إلى هنا، أثبتناه كما جاء في (ع)، لانتظام سياق الكلام فيها، ووقع في (أ) و(س) في السياق تشويش، فعدلنا عما ورد فيهما إلى (ع)، وما وقع فيهما من زيادات ستأتي في موضعها اللائق بها في (ع).

(٢) من قوله: قلت: أم سلمة، إلى هنا، أثبتناه كما جاء في (ع)، لما بيناه في التعليق السابق.

وقوله في هذه الرِّواية: «وأطعَمَ عليها يومَئذٍ خُبزاً ولحماً» يعني في وليمَتها، وقد تقدَّم بيانه واضحاً في تفسير سورة الأحزاب (٤٧٨٧).

قوله في رواية حمَّاد بن زيد، بعد قوله: «سبع سَماوات: وعن ثابت: ﴿ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ ﴾...» إلى آخره، كذا وَقَعَ مُرسَلاً ليس فيه أنس، وقد تقدَّم (٤٧٨٧) من رواية مُعَلَّى[1] بن منصور عن حمَّاد بن زيد موصولاً بذِكر أنس فيه، وكذلك وَقَعَ في رواية أحمد بن عَبْدة موصولاً، وأخرجه الإسماعيليّ من رواية محمَّد بن سليمان لُوَين عن حمَّاد موصولاً أيضاً[2].

وقد بيَّن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس كيفيّة تَزويج زَينَب، قال: لمَّا انقَضَت عِدَّة زَينَب قال رسول الله ﷺ لزيدٍ: «اذكُرها عليَّ» فقالت: ما أنا بِصانِعةٍ شيئاً حتى أُوامِرَ ربِّي، فقامت إلى مسجدها، ونزلَ القرآنُ، وجاء رسولُ الله ﷺ، فدخل عليها بغير إذنٍ. أخرجه مسلم (١٤٢٨). فهذا معنى قولها: زوجني الله[3].

قال الكِرْمانيُّ: قوله: في السماء، ظاهره غير مُراد، إذ الله مُنزَّهٌ عن الحُلول في المكان، لكن لمَّا كانت جهة العُلوّ أشرَف من غيرها، أضافَها إليه إشارة إلى عُلوّ الذّات والصِّفات، وبنحو هذا أجابَ غيره عن الألفاظ الواردة من الفَوقيّة ونحوها، قال الرَّاغِب: «فوق» يُستَعمَل في المكان والزَّمان والجسم والعَدَد والمنزِلة والقَهر.

فالأوَّل: باعتبار العُلوّ ويُقابِله تحت، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ [الأنعام: ٦٥].

والثّاني: باعتبار الصُّعود والانحِدار، نحو: ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ [الأحزاب: ١٠].

---

(١) تحرَّفت في (أ) و (س) إلى: يعلى.

(٢) فات الحافظَ رحمه الله أنه عند النسائي في «الكبرى» (١١٣٤٣).

(٣) من قوله: فقالت: ما أنا، إلى هنا، أثبتناه كما جاء في (ع)، وفيه زيادة بيان وفائدة في معنى قول زينب: زوجني اللهُ، ولهذا عدلنا عما في (أ) و (س) حيث اختُصِر الكلام فيهما بدل الكلام المذكور في (ع) إلى: فذكر الحديث، وقد أوردته في تفسير سورة الأحزاب.

والثّالث: في العَدَد، نحو: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١].

الرَّابع: في الكِبَر والصِّغَر، كقوله: ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[البقرة: ٢٦].

والخامس: يَقع تارة باعتبار الفضيلة الدُّنيويّة، نحو: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ [الزخرف: ٣٢]، أو الأُخرَويّة، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[البقرة: ٢١٢].

والسّادس: نحو قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨] ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]. انتهى مُلخَّصاً.

الحديث الرابع: حديث أبي هريرة: «إنَّ الله تعالى لمَّا قَضَى الخلق كَتَبَ عنده فوق عَرشه: إنَّ رحمتي غَلَبَت[1] غَضَبي» وقد تقدَّم في باب ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾[آل عمران: ٢٨] (٧٤٠٤)، ويأتي بعض الكلام/ عليه في باب قوله تعالى: ﴿فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢] (٧٥٥٣). ٤١٣/١٣

قال الخطَّابيُّ: المراد بالكتابِ أحد شيئين: إمّا القضاء الذي قضاه، كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾ [المجادلة: ٢١] أي: قَضَى ذلك، قال: ويكون معنى قوله: «فوق العَرش» أي: عنده عِلم ذلك فهو لا يَنساه ولا يُبدِّله، كقوله تعالى: ﴿فِى كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، وإمّا اللَّوح المحفوظ الذي فيه ذِكر أصناف الخلق، وبيان أُمورهم وآجالهم وأرزاقهم وأحوالهم، ويكون معنى «فهو عنده فوق العَرش» أي: ذِكْره وعِلمه، وكلّ ذلك جائز في التَّخريج، على أنَّ العَرش خلق مخلوق تَحمِله الملائكة، فلا يستحيل أن يُماسّوا العَرشَ إذا حَمَلوه، وإن كان حامل العَرش وحامل حَمَلَته هو الله، وليس قولنا: إنَّ الله على العَرش، أي: مُماسّ له أو مُتَمَكِّن فيه أو مُتَحيِّز في جهة من جِهاته، بل هو خبر جاءَ به التَّوقيف، فقلنا له به، ونَفَينا عنه التَّكييف إذ ليس كمِثلِه شيء، وبالله التَّوفيق.

---

(١) هذا لفظ الرواية المتقدمة برقم (٣١٩٤)، وإلا فلفظ الرواية هنا: «سبقت» دون خلاف بين رواة البخاري، حسب ما في اليونينية و«إرشاد الساري» للقسطلّاني.

وقوله: «فوق عَرشه» صِفَة الكتاب، وقيل: إنَّ «فوق» هنا بمعنى دونَ، كما جاءَ في قوله تعالى: ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ وهو بعيدٌ.

وقال ابن أبي جَمرة: يُؤخَذ من كَون الكتاب المذكور فوق العَرش أنَّ الحِكمة اقتَضَت أن يكون العَرش حاملاً لما شاءَ الله من أثَر حِكمة الله وقُدرَته، وغامض غَيبه، ليَستَأثِر هو بذلك من طريق العلم والإحاطة، فيكون من أكبَر الأدلَّة على انفِراده بعِلمِ الغَيب، قال: وقد يكون ذلك تفسيراً لقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] أي: ما شاءَه من أمْر قُدرَته، وهو كتابه الذي وضَعَه فوق العَرش.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة الذي فيه: «إنَّ في الجنَّة مئةَ درجة، أعَدَّها الله للمجاهدينَ» وقد تقدَّم شَرحه في الجهاد (٢٧٩٠) مع الكلام عَلَى قوله: «كانَ حَقّاً على الله»، وأنَّ معناه معنى قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾[الأنعام: ٥٤]، وليس معناه أنَّ ذلك لازِم له، لأنَّه لا آمِر له ولا ناهي يوجِب عليه ما يُلزمه المطالَبة به، وإنَّما معناه إنجاز ما وعَدَ به من الثَّواب، وهو لا يُخلِف الميعاد.

وأمّا قوله: «مئة درجة» فَليس في سياقه التَّصريح بأنَّ العَدَد المذكور هو جميع دَرَج الجنَّة من غير زيادة، إذ ليس فيه ما يَنفيها، ويُؤيِّد ذلك أنَّ في حديث أبي سعيد[1] المرفوع الذي أخرجه أبو داود (١٤٦٤) وصَحَّحه التِّرمِذيّ (٢٩١٤) وابن حِبّان (٧٦٦): «ويُقال لصاحبِ القرآن: اقرَأ وارقَ ورَتِّل كما كنت تُرَتِّل في الدُّنيا، فإنَّ مَنزِلَك عند آخر آية تَقرَؤُها» وعَدَد آي القرآن أكثر من سِتّة آلاف ومئتَينِ[2]، والخُلف فيما زاد على ذلك من الكُسور.

وقوله فيه: «كلّ دَرَجَتَينِ ما بينهما كما بين السماء والأرض» اختَلَفَ الخبر الوارد في قَدر مَسافة

---

(١) بل حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وسبب الوهم أنه روي بمعناه من حديث أبي سعيد الخدري عند أحمد (١١٣٦٠)، وابن ماجه (٣٧٨٠).

(٢) عدد آي القرآن (٦٢٣٦) حسب رواية حفص عن عاصم.

ما بين السماء والأرض، وذكرتُ هناك ما وَرَدَ في التِّرمِذيّ (٢٥٢٩) أنَّها مئة عام، وفي الطَّبَرانيّ[١] خمس مئة، ويُزاد هنا ما أخرجه ابن خُزَيمةَ في «التَّوحيد» (١/ ٢٤٤) من «صحيحه»[٢]، وابن أبي عاصم في كتاب «السُّنّة»[٣] عن ابن مسعود قال: بين السماء الدُّنيا والتي تليها خمس مئةِ عام، وبين كلّ سَماء خمس مئةِ عام، وفي رواية[٤]: وغِلَظ كلّ سَماء مَسيرة خمس مئةِ عام، وبين السّابِعة وبين الكُرسيّ خمس مئةِ عام، وبين الكُرسيّ وبين الماء خمس مئةِ عام، والكرسِيُّ[٥] فوق الماء، والله فوق العَرش، ولا يَخفَى عليه شيء من أعمالكم.

وأخرجه البَيهقيُّ (٨٥٠) من حديث أبي ذرٍّ مرفوعاً نحوه[٦] دونَ قوله: وبين السّابِعة والكُرسيّ... إلى آخره، وزاد فيه: «وما بين السماء السّابِعة إلى العَرش مِثل جميع ذلك».

وفي حديث العبَّاس بن عبد الـمُطَّلِب عند أبي داود (٤٧٢٣)، وصَحَّحَه ابن خُزَيمةَ[٧]، والحاكم (٢/ ٣٧٨) مرفوعاً: «هل تَدرونَ بُعد ما بين السماء والأرض؟» قلنا: لا، قال: «إحدَى أو اثنتان أو ثلاث وسَبعونَ» قال: «وما فوقها مِثل ذلك» حتَّى عَدَّ سبع سَماوات «ثمَّ فوق السماء السّابِعة البحر بين أسفلِه وأعلاه مِثل ما بين سَماء إلى سَماء، ثمَّ فوقه ثمانية أوعالٍ، ما بين أظلافِهنَّ ورُكَبهنَّ مِثل ما بين سَماء إلى سَماء، ثمَّ العَرش فوق ذلك بين أسفِله وأعلاه مِثل ما بين سَماء إلى سَماء، ثمَّ الله فوق ذلك».

---

(١) في «الأوسط» (٥٧٦٥).

(٢) كتاب «الصحيح» لابن خزيمة يتضمن عدة كتب أخرى ذكرها العلماء مفردة، ومنها «كتاب التوحيد» وانظر «المعجم المفهرس» للحافظ برقم (١٩).

(٣) الذي في كتاب «السنة» (٥٧٨) حديث أبي هريرة مرفوعاً، وليس حديث ابن مسعود، وإسناد حديث أبي هريرة ضعيف.

(٤) عند البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٥٢).

(٥) في (س): والعرش. وهو خطأ.

(٦) هو منقطع كما قال البيهقي.

(٧) يعني في «التوحيد» ١/ ٢٣٤- ٢٣٥، وحسَّنَه أيضاً الترمذي (٣٣٢٠)، لكن إسناده ضعيف كما بينّاه في «مسند أحمد» (١٧٧٠).

والجمع بين اختلاف هذا العَدَد في هاتَينِ الرِّوايتَينِ أن تُحمَل الخمس مئةٍ على السَّير البَطيء، كَسَيرِ الماشي على هِينَته، وتُحمَل السَّبعينَ على السَّير السَّريع، كَسَيرِ/ السُّعاة، ولولا ٤١٤/١٣ التَّحديد بالزّيادةِ على السَّبعينَ لَحَمَلنا السَّبعينَ على المبالَغة، فلا تُنافي الخمس مئة، وقد تقدَّم الجواب عن الفَوقيّة في الذي قبله.

وقوله فيه: «وفَوقَه عَرشُ الرَّحمن» كذا للأكثرِ بنَصبِ فوق على الظَّرفيّة، ويُؤيِّده الأحاديث التي قبل هذا، وحكى في «المشارق» أنَّ الأَصِيليّ ضَبطَه بالرَّفع بمعنى أعلاه، وأنكَرَ ذلك في «المطالِع»، وقال: إنَّما قَيَّدَه الأَصِيليّ بالنَّصبِ كغيرِه، والضَّمير في قوله: «فوقَه» للفِردَوس.

وقال ابن التِّين: بل هو راجِع إلى الجنَّة كلّها. وتُعقِّبَ بما في آخر الحديث هنا: «ومنه تَفَجَّرُ أنهارُ الجنَّة» فإنَّ الضَّمير للفِردَوسِ جَزماً، ولا يَستَقيم أن يكون للجِنان كلّها، وإن كان وَقَعَ في رواية الكُشمِيهَنيّ: «ومنها تَفَجَّر»، لأنَّها خَطَأ، فقد أخرج الإسماعيليّ عن الحسن بن سفيان[1] عن إبراهيم بن المنذِر شيخ البخاريّ فيه، بلفظ: «ومِنه» بالضَّميرِ المذكَّر.

الحديث السادس: حديث أبي ذَرّ، وقد تقدَّم شَرحه في بَدْء الخلق (٣١٩٩)، وفي تفسير سورة يس (٤٨٠٢)، والمراد منه هنا إثبات أنَّ العَرش مخلوق، لأنَّه ثَبَتَ أنَّ له فوقاً وتحتاً، وهُما من صفات المخلوقات، وقد تقدَّم صِفَة طُلوع الشمس من المغرب (٦٥٠٦) في باب قول النبيّ ﷺ: «بُعِثت أنا والسّاعة كَهاتَينِ» من كتاب الرِّقاق.

قال ابن بَطّال: استئذان الشمس معناه: أنَّ الله يَخلُق فيها حياة يُوجَد القول عندها، لأنَّ الله قادر على إحياء الجَماد والـموات. وقال غيره: يحتمل أن يكون الاستئذان أُسنِدَ إليها مجازاً، والمراد مَن هو موكَّل بها من الملائكة.

الحديث السابع: حديث زيد بن ثابت في جمع القرآن، وقد تقدَّم شَرحه في فضائل القرآن

---

(١) وقع في (س): عن الحسن وسفيان. وهو خطأ.

(٤٩٨٦)، والمراد منه آخر سورة براءة [١٢٨-١٢٩] المشار إليه بقوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ لأنَّه أثبتَ أنَّ للعَرْشِ رَبّاً فهو مَربوب، وكلّ مَربوب مخلوق. وموسى شيخه فيه: هو ابن إسماعيل، وإبراهيم شيخ شيخه في السَّنَد الأوَّل: هو ابن سعد. ورواية اللَّيث المعلَّقة تقدَّم ذِكر مَن وَصَلَها في تفسير سورة براءة (٤٦٧٩)، وروايته الـمُسنَدة تقدَّم سياقها في فضائل القرآن (٤٩٨٩) مع شَرح الحديث.

الحديث الثامن: حديث ابن عبَّاس في دعاء الكَرب، وقد تقدَّم شَرحه في «كتاب الدَّعَوات» (٦٣٤٥)، وسعيدٌ في سنده: هو ابن أبي عَرُوبة، وأبو العاليَة: هو الرِّيَاحيّ، بكسر ثمَّ تحتانيّة خفيفة، واسمه رُفَيع بفاءٍ مُصغَّر، وأمّا أبو العاليَة البَرّاء، بفتحِ الموحَّدة وتشديد الرَّاء، فاسمه زياد بن فَيرُوزَ، وروايته عن ابن عبَّاس في أبواب تقصير الصلاة (١٠٨٥).

الحديث التاسع: حديث أبي سعيد ذكره هنا مُختَصَراً، وتقدَّم بهذا السَّنَد الذي هنا تامّاً في «كتاب الإشخاص»[1].

وقوله: **«وقال الماجِشون»** بكسر الجيم وضمّ المعجَمة: هو عبد العزيز بن أبي سَلَمة، وعبد الله ابن الفضل، أي: ابن العبَّاس بن رَبيعة بن الحارث بن عبد المطَّلِب الهاشِميّ.

قوله: «عن أبي سَلَمة» هو ابن عبد الرَّحمن بن عَوف. قال أبو مسعود الدِّمَشقيّ في «الأطراف» وتَبِعَه جماعة من المحدِّثينَ: إنَّما روى الماجِشون هذا عن عبد الله بن الفضل عن الأعرَج لا عن أبي سَلَمة، وحَكَموا على البخاريّ بالوهمِ في قوله: عن أبي سَلَمة.

وحديث الأعرَج الذي أُشيرَ إليه تقدَّم في أحاديث الأنبياء (٣٤١٤) من رواية عبد العزيز بن أبي سَلَمة الماجِشون كما قالوا، وكذا أخرجه مسلم في الفضائل (٢٣٧٣/ ١٥٩) والنَّسائيُّ في

---

(١) نعم تقدم في الإشخاص برقم (٢٤١٢) تاماً لكن من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى، وأما بالإسناد نفسه فتقدم في التفسير برقم (٤٦٣٨).

التَّفسير (ك١١٣٩٤) من طريقه. ولكن تحرَّرَ لي أنَّ لعبدِ الله بن الفضل في هذا الحديث شيخَين، فقد أخرج أبو داود الطَّيالِسيُّ في «مُسنَده» (٢٤٨٧) عن عبد العزيز بن أبي سَلَمة عن عبد الله بن الفضل عن أبي سَلَمة طَرَفاً من هذا الحديث، وظَهَرَ لي أنَّ قول مَن قال: عن الماجِشُون عن عبد الله بن الفضل عن الأعرَج، أرجَح، ومن ثَمَّ وَصَلَها البخاريّ وعَلَّقَ الأُخرى، فإن سَلَكنا سبيل الجمع استُغني عن التَّرجيح، وإلّا فلا استدراك على البخاريّ في الحالَين.

وكذا لا تَعقُّب على ابن الصَّلاح في تَفرِقَته بين ما يقول فيه البخاريّ: قال فلان جازِماً، فيكون محكوماً بصِحَّتِه، بخِلَاف ما لا يَجزِم به فإنَّه لا يكون جازِماً بصِحَّتِه، وقد تَمَسَّكَ بعض مَن اعتَرَضَ عليه بهذا المِثال، فقال: جَزَمَ بهذه الرِّواية وهي وهم، وقد عُرِفَ/ ممَّا حَرَّرتُه الجوابُ عن هذا الاعتراض، وتقدَّم شَرح المتن في أحاديث الأنبياء في قصَّة موسى، وقد ساقَه هناك (٣٣٩٨) بتمامه بسندِ الحديث هنا. ١٣/٤١٥

تكملة: وَقَعَ في مُرسَل قَتَادة: أنَّ العَرش من ياقوتة حَمراء، أخرجه عبد الرَّزّاق عن مَعمَر عنه في قوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]، قال: هذا بَدْء خلقه قبل أن يَخلُق السماء، وعَرشه من ياقوتة حَمراء. وله شاهد عن سهل بن سعد مرفوع[1]، لكنَّ سنده ضعيف.

٢٣- بابُ قوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]

وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

وقال أبو جَمْرَةَ: عن ابنِ عبَّاسٍ: بَلَغَ أبا ذرٍّ مَبْعَثُ النبيِّ ﷺ، فقال لأخيه: اعلَمْ لي عِلْمَ هذا الرجلِ الذي يَزعُمُ أنَّه يَأْتيه الخبرُ منَ السماءِ.

وقال مجاهدٌ: العملُ الصالحُ يرفعُ الكَلِمَ الطَّيِّبَ.

---

(١) لم نقف عليه من حديث سهل بن سعد مرفوعاً، لكن أخرجه حرب الكرماني في «مسائله» ٣/ ١١١٦، وابن أبي حاتم في «تفسيره» ٦/ ٢٠٠٥ عن سعد الطائي من قوله، وإسناده صحيح عنه.

يُقالُ: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾: الملائكةُ تَعْرُجُ إليه.

٧٤٢٩- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «يَتَعاقَبونَ فيكم ملائكةٌ باللَّيلِ، وملائكةٌ بالنَّهار، ويَجتَمِعونَ في صلاةِ العصرِ وصلاةِ الفَجْرِ، ثمَّ يَعرُجُ الَّذينَ باتُوا فيكم، فيَسْأَلُهم وهو أعلَمُ بكم، فيقولُ: كيفَ تَرَكتُم عبادي؟ فيقولون: تَرَكْناهم وهم يُصَلّونَ، وأتَيناهم وهم يُصَلّونَ».

٧٤٣٠- وقال خالدُ بنُ مَخْلَدٍ: حدَّثنا سليمانُ، حدَّثني عبدُ الله بنُ دِينارٍ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: قال: رسولُ الله ﷺ: «مَنْ تَصَدَّقَ بعَدْلِ تَمْرةٍ مِن كَسْبٍ طيِّبٍ، ولا يَصْعَدُ إلى الله إلّا الطَّيِّبُ، فإنَّ الله يَتَقَبَّلُها بيَمِينِه، ثمَّ يُرَبِّيها لصاحبِه كما يُرَبّي أحدُكم فَلُوَّهُ، حتَّى تكونَ مِثلَ الجبَلِ».

وقال وَرْقاءُ، عن عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن سعيدِ بنِ يَسارٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ: «ولا يَصْعَدُ إلى الله إلا طَيِّبٌ».

٧٤٣١- حدَّثنا عبدُ الأعلَى بنُ حمَّادٍ، حدَّثنا يزيدُ بنُ زُرَيعٍ، حدَّثنا سعيدٌ، عن قَتادةَ، عن أبي العاليَةِ، عن ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ نبيَّ الله ﷺ كانَ يَدْعو بهِنَّ عندَ الكَرْبِ: «لا إلهَ إلّا اللهُ العظيم الحَليمُ، لا إلهَ إلّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ العظيمِ، لا إلهَ إلّا اللهُ رَبُّ السَّماوات ورَبُّ العَرْشِ الكَريمِ».

٧٤٣٢- حدَّثنا قَبِيصةُ، حدَّثنا سفيانُ، عن أبيه، عن ابنِ أبي نُعْمٍ - أو أبي نُعْمٍ، شَكَّ قَبِيصةُ - عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: بُعِثَ إلى النبيِّ ﷺ بذُهَيْبةٍ، فقَسَمَها بينَ أربعةٍ.

حَدَّثنا إسحاقُ بنُ نَصْرٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا سفيانُ، عن أبيه، عن ابنِ أبي نُعْمٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: بَعَثَ عليٌّ وهو في اليَمَنِ إلى النبيِّ ﷺ بذُهَيْبةٍ في تُرْبَتِها، فقَسَمَها بينَ الأقْرَعِ بنِ حابِسٍ الحَنْظَليِّ، ثمَّ أحدِ بني مُجاشِعٍ، وبينَ عُيَينةَ بنِ بَدْرٍ الفَزاريِّ، وبينَ عَلْقمةَ بنِ عُلاثةَ العامرِيِّ، ثمَّ أحدِ بني كِلابٍ، وبينَ زيدِ الخيلِ الطّائيِّ، ثمَّ أحدِ بني نَبْهانَ، فتغيَّظَت قُرَيشٌ والأنصارُ، فقالوا: يُعْطِيه صَنادِيدَ أهلِ نَجْدٍ، ويَدَعُنا، قال: «إنَّما أتَألَّفُهُم» فأقْبَلَ رجلٌ

غائرُ العَيْنَيْنِ، ناتئُ الجَبِينِ، كَثُّ اللِّحيةِ، مُشْرِفُ الوَجْنَتَيْنِ، مَحلُوقُ الرَّأْسِ، فقال: يا محمَّدُ، اتَّقِ اللهَ! فقال النبيُّ ﷺ: «فمَنْ يُطِيعُ اللهَ إذا عَصَيتُه، فيأْمَنُني على أهلِ الأرضِ، ولا تَأْمَنُونَني؟» فسأَلَ رجلٌ منَ القومِ قَتْلَه النبيَّ ﷺ، أُراه خالدَ بنَ الوليدِ، فمَنَعَه، فلمَّا ولَّى قال: «إنَّ مِن ضِئْضِئِ هذا قوماً يَقرَؤونَ القرآنَ، لا يُجاوِزُ حَناجِرَهم، يَمْرُقونَ منَ الإسلامِ مُروقَ السَّهْمِ منَ الرَّمِيَّةِ، يقتُلونَ أهلَ الإسلامِ، ويَدَعُونَ أهلَ الأوْثانِ، لَئِنْ أدْرَكتُهم لأقتُلَنَّهم قَتْلَ عادٍ».

٧٤٣٣- حدَّثنا عيَّاشُ بنُ الوليدِ، حدَّثنا وكيعٌ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ التَّيْميِّ، عن أبيه، عن أبي ذَرٍّ، قال: سألتُ النبيَّ ﷺ عن قوله: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ [يس: ٣٨] قال: «مُسْتقَرُّها تحتَ العَرْشِ».

٤١٦/١٣

قوله: «بابُ قولِهِ تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ وقال أبو جَمْرة» بالجيم والرَّاء «عن ابنِ عبَّاس: بَلَغَ أبا ذَرٍّ مَبْعَثُ النبيِّ ﷺ» الحديث «وقال مجاهد: العملُ الصالحُ يرفع الكَلِمَ الطَّيِّبَ، يقال: ذي المعارج: الملائكة تَعْرُج إليه» أمّا الآية الأولى فأشارَ إلى ما جاءَ في تفسيرها في الكلام الأخير، وهو قول الفَرّاء: ذو المعارج: من نَعتِ الله تعالى، وَصَفَ بذلك نفسه، لأنَّ الملائكة تَعرُج إليه. وحكى غيره أنَّ معنى قوله: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ أي: الفَواضل العاليـة.

وأمّا الآية الثّانية فأشارَ إلى تفسير مجاهد لها في الأثر الذي قبله، وقد وَصَلَه الفِريابيّ من رواية ابنِ أبي نَجِيح عن مجاهد[١]. وأخرج البَيهقيُّ (ص٤٢٥-٤٢٦) من طريق عليّ بن أبي طَلحة عن ابنِ عبَّاس في تفسيرها: «الكلامُ[٢] الطَّيِّب»: ذِكر الله، و«العمل الصالح»: أداء فرائض الله، فمَن ذكر الله ولم يُؤَدِّ فرائضه رُدَّ كلامُه. وقال الفَرّاء: معناه أنَّ العمل الصالح يرفع الكلام الطَّيِّب، أي: يُتَقَبَّلُ الكلامُ الطَّيِّب إذا كان معه عملٌ صالحٌ.

---

(١) وأخرجه أيضاً الطبري في «تفسيرة» ٢٢/ ١٢١، وهو في «تفسير آدم بن أبي إياس» المطبوع باسم «تفسير مجاهد» ٢/ ٥٣١.

(٢) في (ع) و (س): الكلم، والمثبت من (أ) هو الموافق لرواية البيهقي وكذا هو عند الطبري في «تفسيره» ٢٢/ ١٢١.

وأمّا التَّعليق عن أبي جَمرة فمضى موصولاً (٣٥٢٢) في بابِ إسلام أبي ذَرٍّ، وساقَه هناك بطولِه، والغرض منه قول أبي ذَرٍّ لأخيه: اعلَم لي عِلمَ هذا الذي يَأتيه الخبر من السماء، وتقدَّم شَرحُه ثَمّةَ.

قال الرَّاغِب: العُروج: ذهابٌ في صُعود، وقال أبو عليّ القاليّ في كتابه «البارع»: المعارج: جمع مَعْرَج بفتحَتَينِ كالمصاعِدِ جمع مَصْعَد، والعُروج: الارتقاء، يقال: عَرَجَ بفتحِ الرَّاء يَعرُج بضمِّها عُروجاً ومَعرَجاً، والمَعرَج: المصعَدُ، والطَّريقُ التي تَعرُج فيها الملائكة إلى السماء، والمِعراج شبيه السُّلَّم، أو دَرَج تَعرُج فيه الأرواح إذا قُبِضَت، وحيثُ تَصعَد أعمالُ بني آدم.

وقال ابنُ دُرَيد: هو الذي يُعايِنُهُ المريضُ عند الموت فيَشخَص، فيما زَعَمَ أهل التَّفسير.

ويُقال: إنَّه بالِغٌ في الحُسن بحيثُ إنَّ النَّفس إذا رَأته لا تَتَمالَك أن تَخرُج.

قال البَيهقيُّ: صُعود الكلام الطَّيِّب والصَّدَقة الطَّيِّبة عِبارة عن القَبُول، وعُروج الملائكة هو إلى منازِلهم في السماء، وأمّا ما وَقَعَ من التَّعبير في ذلك بقوله: «إلى الله» فهو على ما تقدَّم عن السَّلَف في التَّفويض، وعن الأئمّة بعدهم في التَّأويل.

وقال ابن بَطّال: غَرَض البخاريّ في هذا الباب الردّ على الجَهميّةِ المجَسِّمة في تَعلُّقها بهذه الظَّواهر، وقد تَقرَّرَ أنَّ الله ليس بجسم، فلا يحتاج إلى مكان يَستَقِرّ فيه، فقد كان ولا مكان، وإنَّما أضافَ المعارج إليه إضافة تَشريف، ومعنى الارتفاع إليه اعتلاؤُه مع تنزيهه عن المكان. انتهى، وخَلطُه المجَسِّمة بالجَهميّةِ من أعجَب ما يُسمَع[1].

٤١٧/١٣ ثمَّ ذكر فيه/ أربعة أحاديث لبعضِها زيادة على الطَّريق الواحد:

الحديث الأول: عن أبي هريرة: «يَتَعاقَبونَ فيكم ملائكة» وقد تقدَّم شَرحه في أوائل «كتاب الصلاة» (٥٥٥). وإسماعيلُ شيخه: هو ابن أبي أويس، والمراد منه قوله فيه: «ثمَّ يَعرُجُ الذينَ باتُوا فيكم»، وقد تَمَسَّكَ بظَواهر أحاديث الباب مَن زَعَمَ أنَّ الحقَّ سبحانه وتعالى في

---

(١) يعني لأنَّ الجهميَّة مُعطِّلة، وهم على النقيض من المُجسِّمة.

جهة العُلوّ، وقد ذَكَرت معنى العُلوّ في حَقّه جلَّ وعَلا في الباب الذي قبله.

الحديث الثاني:

قوله: «وقال خالد بن مَخْلَدٍ» كذا للجميع، ووَقَعَ عند الخطَّابيّ في «شَرحه»[1]: قال أبو عبد الله البخاريّ: حدَّثنا خالد بن مَخلَدٍ.

قوله: «حدَّثنا سليمان» هو ابن بلال المدنيّ المشهور، وقد وَصَلَه أبو بكر الجَوزَقيّ في «الجمع بين الصحيحين» قال: حدَّثنا أبو العبَّاس الدَّغُوليّ حدَّثنا محمَّد بن معاذ السُّلَميّ قال: حدَّثنا خالد بن مَخلَدٍ، فذكره مِثل رواية البخاريّ سواء، وكذا أخرجه أبو عَوَانة في «صحيحه» عن محمَّد بن معاذ. وبيَّض له أبو نُعَيم في «المستخرَج» ثمَّ قال: رواه، فقال: وقال خالد بن مَخلَدٍ.

وأخرجه مسلم (١٠١٤/ ٦٤) عن أحمد بن عثمان عن خالد بن مَخلَدٍ عن سليمان بن بلال، لكن خالَفَ في شيخ سليمان فقال: عن سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه، كما أوضَحتُ ذلك في أوائل الزَّكاة (١٤١٠).

وقد ضاقَ مَخرَجه على[2] الإسماعيليّ وأبي نُعَيم في «مُستَخرَجَيهما» فأخرَجاه من طريق عبد الرَّحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح، وهذه الرِّواية هي التي تقدَّمَت للبخاريِّ في «كتاب الزَّكاة» (١٤١٠). ودَلَّتِ الرِّواية المعلَّقة وموافَقة الجَوزَقيّ لها على أنَّ لخالد فيه شيخَين، كما أنَّ لعبدِ الله بن دينار فيه شيخَينِ، على ما دَلَّ عليه التَّعليق الذي بعده.

قوله: «وقال وَرْقاء» يعني: ابن عمر **«عن عبد الله بن دينار، عن سعيد بن يَسار، عن أبي هريرة، عن النبيّ ﷺ: ولا يَصْعَد إلى الله إلّا طَيِّبٌ»** يريد أنَّ رواية ورقاء موافقة لروايةِ سليمان إلّا

---

(١) ونسبه القسطلّاني في «إرشاد الساري» ١٠/ ٣٩٦ إلى أبي ذرٍّ الهرويّ، إلا أنه قال: قال خالد بن مخلد، بدل: حدّثنا خالد بن مخلد.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: عن.

في شيخ شيخهما، فعند سليمان أنَّه: عن أبي صالح، وعند ورقاء أنَّه: عن سعيد بن يَسار، هذا في السَّنَد، وأمّا في المتن فظاهره أنَّهُما سواء، إلّا في قوله: «الطَّيِّب» فإنَّه في رواية ورقاء: «طيِّب» بغيرِ ألِف ولام[1].

وقد وَصَلَها البَيهقيُّ (٤/ ١٩٠)[2] من طريق أبي النَّضر هاشِم بن القاسم عن ورقاء، فوَقَعَ عنده: «الطَّيِّب»، وقال في آخره: «مِثل أُحُد» عِوض قوله في الرِّواية المعلَّقة: «مِثل الجبل»[3].

وقوله في الرِّواية المعلَّقة: «يَتَقَبَّلُها» وَقَعَ في رواية الكُشمِيهَنيّ: «يَقبَلها» مُخفَّفاً بغيرِ مُثنّاة، وهي رواية البَيهقيّ.

وقوله: «يُرَبِّيها لصاحبِه» وَقَعَ في رواية المُستَمْلي: «يُرَبِّيها لصاحبها»، وهي رواية البَيهقيِّ والباقي سواء. وقد ذَكَرت في الزَّكاة أنّي لم أقِف على رواية ورقاء هذه المعلَّقة، ثمَّ وَجَدتها بعد ذلك عند كتابَتي هنا، وقد تقدَّم شَرح المتن في «كتاب الزَّكاة» ولله الحمد.

قال الخطَّابيُّ: ذِكر اليمين في هذا الحديث معناه حُسن القَبُول، فإنَّ العادة قد جَرَت من ذَوي الأدب بأن تُصان اليمين عن مَسّ الأشياء الدَّنِيَّة، وإنَّما تُباشَر بها الأشياء التي لها قَدر ومَزِيّة، وليس فيما يُضاف إلى الله تعالى من صِفَة اليَدَينِ شِمال، لأنَّ الشِّمال لـمَحَلِّ النَّقص في الضَّعيف، وقد رويَ: «كِلتا يَدَيه يمين»[4]، وليس اليد عندنا الجارحة، إنَّما هي صِفَة جاءَ بها التَّوقيف، فنحنُ نُطلِقها على ما جاءَت ولا نُكَيِّفها، وهذا مَذهَب أهل السُّنّة والجماعة.

---

(١) هذا في رواية أبي ذرٍّ الهروي، وفي رواية غيره: الطيّب، بالألف واللام. كذا في اليونينية.

(٢) وأخرجه البيهقي في موضع آخر من كتابه ٤/ ١٧٦ عن أبي النضر، فقال: «إلا طيِّب» بغير ألف ولام.

(٣) فات الحافظَ رحمه الله أنه عند أحمد (٨٣٨١) أيضاً عن أبي النضر وحسن بن موسى الأشيب، عن ورقاء، به، كلفظ الرواية المعلّقة سواء، وكذلك في «الغيلانيات» (٣٨٣) من طريق عبد الصمد بن النعمان عن ورقاء، بلفظ: «مثل الجبل»، وقال: «ولا يُطعِمُه إلا الله تعالى» بدل قوله: «ولا يصعد إلى الله إلا طيّبٌ».

(٤) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

انتهى، وقد مضى بعضُ ما يُتعقَّب به كلامُه في باب قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[1].

الحديث الثالث: حديث ابن عبَّاس في دعاء الكَرب. وقد تقدَّمَتِ الإشارةُ إليه في الباب الذي قبله (٧٤٢٦).

الحديث الرابع: حديث أبي سعيد، ذكره من وجهَين عن سفيان وهو الثَّوْريّ، وأبوه: هو سعيد بن مسروق، وابن أبي نُعمٍ، بضمِّ النُّون وسكون المهمَلة: اسمه عبد الرَّحمن، والذي وَقَعَ عند قَبيصة شيخ البخاريّ فيه من الشكّ: هل هو أبو نُعم أو ابن أبي نُعم؟ لم يُتابَع عليه قَبيصة، وإنَّما أورَدَ طريق عبد الرَّزّاق عَقِب رواية قَبيصة، مع نزولها وعُلوّ رواية قَبيصة لخُلوِّ رواية عبد الرَّزّاق من الشكّ، وقد مضى في أحاديث الأنبياء (٣٣٤٤) عن محمَّد بن كثير عن سفيان بالجَزم، ومضى شَرح الحديث مُستوفًى في «كتاب الفتن»[2].

وقوله: «**بُعِثَ إلى النبيّ/ ﷺ بذُهَيبةٍ**» كذا فيه: بُعِثَ، على البناء للمجهول، وبيَّنه في رواية عبد الرَّزّاق بقوله: بَعَثَ عليٌّ ـ وهو ابن أبي طالب ـ وهو في اليَمَن. وفي رواية الكُشمِيهَنيّ: باليَمَنِ. ٤١٨/١٣

وقوله: «**فقَسَّمَها بين الأقرَع بن حابِس الحَنْظَليّ، ثمَّ أحد بني مُجاشِع**» بجيمٍ خفيفة وشين مُعجَمة مكسورة «**وبين عُيَينَةَ**» بمُهمَلةٍ ونون مُصغَّر «**بن بَدْر الفَزاريِّ، وبين عَلقَمة ابن عُلاثة**» بضمِّ المهمَلة وتخفيف اللّام بعدها مُثلَّثة «**العامريّ ثمَّ أحد بني كِلاب، وبين زيد الخيل الطّائيّ ثمَّ أحد بني نَبْهان**» وهؤُلاءِ الأربعة كانوا من المؤلَّفة، وكلّ منهم رَئيس قومه، فأمّا الأقرَع فهو ابن حابِس، بمُهمَلَتَينِ وبموحَّدةٍ، ابن عِقال، بكسر المهمَلة وقاف خفيفة، وقد تقدَّم نَسَبُه في تفسير سورة الحُجُرات (٤٨٤٥)، وله ذِكر في قَسم الغَنيمة يوم حُنَينٍ (٤٣٣٦).

---

(١) باب رقم (١٩).

(٢) بل في كتاب استتابة المرتدين برقم (٦٩٣٣)، وفي المغازي (٤٣٥١).

قال المبرَّد: كان في صَدر الإسلام رَئيس خِندِف[١]، وكان محلّه فيها محلّ عُيَينةَ بن حِصْن في قيس. وقال المرزُبانيّ: هو أوَّل مَن حَرَّمَ القِمار، وقيل: كان سَنوطاً[٢] أعرَج مع قَرَعه وعَوَره، وكان يَحكُم في المواسم، وهو آخر الحُكّام من بني تميم، ويُقال: إنَّه كان ممَّن دَخَلَ من العرب في المجوسيّة، ثمَّ أسلَمَ وشَهِدَ الفُتوح، واستُشهِدَ باليَرموك، وقيل: بل عاشَ إلى خِلَافة عثمان فأُصيبَ بالجوزجان.

وأمّا عُيَينة بن بَدر فنُسِبَ إلى جَدّ أبيه، وهو عُيَينة بن حِصْن بن حُذَيفة بن بَدر بن عَمرو ابن لَوْذان[٣] بن ثَعلَبة بن عَديّ بن فزارة، وكان رَئيسَ قيس في أوَّل الإسلام، وكُنيَتُه أبو مالك، وقد مضى له ذِكر في أوائل الاعتصام (٧٢٨٦)، وسَمّاه النبيّ ﷺ: الأحمَق المطاع، وارتَدَّ مع طُلَيحة ثمَّ عادَ إلى الإسلام.

وأمّا عَلقَمة فهو ابن عُلاثة بن عَوف بن الأحوص بن جعفر بن كِلاب بن رَبيعة بن عامر بن صَعْصَعة، وكان رَئيسَ بني كِلاب مع عامر بن الطُّفَيل، وكانا يتنازَعان الشَّرَف فيهم ويَتَفاخَران، ولَـهُما في ذلك أخبار شهيرة، وقد مضى في باب بَعث عليّ رضي الله عنه على اليَمَن من كتاب المغازي (٤٣٥١) بلفظ: والرَّابع إمّا قال: عَلقَمة بن عُلاثة وإمّا قال: عامر بن الطُّفَيل، وكان عَلقَمة حَليماً عاقلاً، لكن كان عامرٌ أكثرَ منه عطاءً، وارتَدَّ عَلقَمة مع مَن ارتَدَّ، ثمَّ عادَ وماتَ في خِلَافة عمر بحَوْران، وماتَ عامر بن الطُّفَيل على شِرْكه في الحياة النبويّة.

وأمّا زيد الخيل، فهو ابن مُهَلهِل بن زيد بن مُنْهِب بن عبد رُضا، بضمِّ الرَّاء وتخفيف المعجَمة، وقيل له: زيد الخيل، لعِنايتِه بها، ويُقال: لم يكَن في العرب أكثر خيلاً منه، وكان شاعراً خطيباً شجاعاً جَواداً، وسَمّاه النبيّ ﷺ: زيد الخير، بالرَّاءِ بَدَل اللّام، لما كان فيه من الخير، وقد ظَهَرَ أثَر ذلك، فإنَّه ماتَ على الإسلام في حياة النبيّ ﷺ، ويُقال: بل تُوُفِّي في

---

(١) هذا اسمُ امرأة الياس بن مُضَر، نُسب إليها بنوها.
(٢) السَّنُوطُ: من لا لحية له أصلاً، أو الخفيف شعر الخدِّ، أو لحيته في الذَّقَن وما بالـخَدَّين شيءٌ.
(٣) بين عمرو ولَوْذان في كتب الأنساب: جُوَيَّة. انظر «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص ٢٥٦.

خِلَافة عمر، قال ابن دُرَيدٍ: كان من الخطّاطينَ، يعني من طوله، وكان على صَدَقات بني أَسَد، فلم يرتَدّ مع مَن ارتَدَّ.

قوله: «فتَغيَّظَتْ قُرَيش» كذا للأكثرِ: من الغَيظ، وفي رواية أبي ذرٍّ عن الحَمُّويّ: «فتَغَضَّبَت» بضادٍ مُعجَمة بغيرِ أَلِف بعدها موحَّدة: من الغضب، وكذا للنَّسَفيّ، وقد مضى في قصَّة عادَ (٣٣٤٤) من وجه آخَر عن سفيان بلفظ: فغَضِبَت قُرَيش والأنصار.

قوله: «إنَّما أتَألَّفهم» في الرِّواية التي في المغازي (٤٣٥١): «ألا تَأمَنوني وأنا أمين مَن في السماء؟» وبهذا تَظهَر مُناسَبة هذا الحديث للتَّرجمة، لكنَّه جَرَى على عادته في إدخال الحديث في الباب للفظةٍ تكون في بعض طرقه هي المناسِبة لذلك الباب، يشير إليها، ويريد بذلك شَحْذ الأذهان والبَعْث على كَثْرة الاستحضار، وقد حكى البَيهقيُّ عن أبي بكر الصِّبغي[1]، قال: العرب تَضَع «في» موضع «على» كقوله: ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة: ٢]، وقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، فكذلك قوله: «مَن في السَّماءِ» أي: على العَرش فوق السماء، كما صَحَّتِ الأخبار بذلك.

الحديث الخامس: حديث أبي ذرٍّ في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ [يس: ٣٨] أورَدَه مُختَصَراً، وقد تقدَّمَتِ الإشارة إليه في الباب الذي قبله (٧٤٢٤).

قال ابن المنيِّر: جميع الأحاديث في هذه التَّرجمة مُطابِقة لها، إلّا حديث ابن عبَّاس فليس فيه إلّا/ قوله: «رَبّ العَرش»، ومُطابَقَته ـ والله أعلم ـ من جهة أنَّه نبَّه على بُطلان قول مَن أثبَتَ الجهة أخذاً من قوله: ﴿ذِي ٱلْمَعَارِجِ﴾، ففَهِمَ أنَّ العُلوّ الفَوقيّ مُضاف إلى الله تعالى، فبيَّن المصنِّف أنَّ الجهة التي يَصدُق عليها أنَّها سَماءٌ، والجهة التي يَصدُق عليها أنَّها عَرشٌ، كلّ مِنهُما مخلوق مَربُوب مُحدَث، وقد كان الله قبلَ ذلك وغيرِه، فحَدَثَت هذه الأمكِنة، وقِدَمه يُحيل وصفَه بالتَّحَيُّز فيها، والله أعلم.

٤١٩/١٣

---

(١) تصحف في (أ) و (س) إلى: الضبعي، وإنما هو الصِّبغي، بكسر الصاد المهملة بعدها باء موحدة ثم غين معجمة، نسبة إلى الصِّبْغ.

٢٤- باب قول الله تعالى:

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]

٤٢٤/١٣ قوله: «بابُ قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾» كأنَّه يشير إلى ما أخرجه عبد بن حُميد (٨١٩) والتِّرمذيّ (٢٥٥٣) والطَّبَريّ (٢٩/ ١٩٣) وغيرهم وصَحَّحَه الحاكم (٢/ ٥٠٩-٥١٠) من طريق ثُوَير بن أبي فاخِتةَ عن ابن عمر عن النبيّ ﷺ قال: «إنَّ أدنَى أهل الجنَّة مَنزِلةً لَمَن يَنظُر في مُلكه ألف سَنة، وإنَّ أفضَلهم مَنزِلةً لَمن يَنظُر في وجه ربّه عزَّ وجلَّ في كلّ يوم مرَّتَينِ» قال: ثمَّ تلا ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] قال: «بالبياض والصَّفاء» ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] قال: «تَنظُر كلّ يوم في وجه الله»، لفظ الطَّبَريّ من طريق مُصعَب بن المِقدام عن إسرائيل عن ثُوير.

وأخرجه عبْدٌ عن شَبابة عن إسرائيل، ولفظه: «لَمَن يَنظُر إلى جِنانه وأزواجه وخَدَمه ونَعيمه وسُرُره مَسيرة ألف سَنة، وأكرَمهم على الله تعالى مَن يَنظُر إلى وجهه غُدوة وعَشيّة»، وكذا أخرجه التِّرمذيّ (٢٥٥٣و٣٣٣٠) عن عبْدٍ، وقال: غريب، رواه غير واحد عن إسرائيل مرفوعاً، ورواه عبد المَلِك بن أبجَر عن ثُوَير عن ابن عمر موقوفاً، ورواه الثَّوريّ عن ثُوَير عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً أيضاً، قال: ولا نَعلَم أحداً ذكر فيه مجاهداً غير الثَّوْريّ بالعَنعَنةِ[١].

قلت: أخرجه ابن مَرْدويه من أربعة طرق عن إسرائيل عن ثوير قال: سمعت ابن عمر، ومن طريق عبد المَلِك بن أبجَر عن ثوير مرفوعاً، وقال الحاكم بعد تخريجه: ثوير لم يُنقَم عليه إلّا التَّشيُّع.

قلت: لا أعلَم أحداً صَرَّحَ بتوثيقِه، بل أطبَقوا على تضعيفه[٢]، وقال ابن عَديٍّ: الضَّعف

(١) قوله: بالعنعنة، ليس في نُسخنا الخطية الحاضرة من «جامع الترمذي»، ولعلها من الحافظ زيادة للبيان، والله أعلم.

(٢) لكن قال الطبري في «تهذيب الآثار» في مسند علي بن أبي طالب ص ٢٠٨ وقد أورد حديثاً من طريق ثوير بن أبي فاختة عن أبيه عن علي بن أبي طالب: هذا خبر عندنا صحيح سنده، وقد يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلل،.... وذكر منها: الثانية أن ثوير بن أبي فاختة عندهم ممن لا يُحتجُّ بحديثه. قلنا: فذهب هو إلى توثيقه.

على أحاديثه بيِّن، وأقوى ما رأيت فيه قول أحمد بن حَنبَل فيه، وفي لَيث بن أبي سُلَيم ويزيد ابن أبي زياد: ما أقرَب بعضهم من بعض، وأخرج الطَّبَريّ (٢٩/ ١٩٣) من طريق أبي الصَّهباء موقوفاً نحو حديث ابن عمر. وأخرج (٢٩/ ١٩٢) بسندٍ صحيح إلى يزيد النَّحويّ/ ١٣/ ٤٢٥ عن عِكرمة في هذه الآية قال: تَنظُر إلى ربّها نَظَراً. وأخرج (٢٩/ ١٩٢) عن البخاريّ عن آدم عن مُبارَك عن الحسن قال: تَنظُر إلى الخالق وحُقَّ لها أن تَنْضُر[١].

وأخرج عبد بن حُميد عن إبراهيم بن الحَكَم بن أبان عن أبيه عن عِكرمة: انظُروا ماذا أعطَى الله عبدَه من النّور[٢] في عينه من النَّظَر إلى وجه ربّه الكريم عياناً ـ يعني في الجنَّة ـ ثمَّ قال: لو جُعِلَ نور جميع الخلق في عينَيْ عبد، ثمَّ كُشِفَ عن الشمس سِترٌ واحدٌ ودونَها سبعونَ سِتراً، ما قَدَرَ على أن يَنظُر إليها، ونور الشمس جُزء من سبعينَ جُزءاً من نور الكُرسيّ، ونور الكُرسيّ جُزء من سبعينَ جُزءاً من نور العَرش، ونور العَرش جُزء من سبعينَ جُزءاً من نور السِّتر. وإبراهيم فيه ضَعفٌ.

وقد أخرج عبد بن حُميدٍ عن عِكرمة من وجه آخَر إنكار الرُّؤية. ويُمكِنُ الجمع بالحمْلِ على غير أهل الجنَّة، وأخرج[٣] بسندٍ صحيح عن مجاهد: ناظرة: تَنظُر الثَّواب، وعن أبي صالح نحوه.

وأورَدَ الطَّبَريّ الاختلاف فقال: الأولى عندي بالصَّوابِ ما ذَكَرناه عن الحسن البصريّ وعِكرمة وهو ثُبوت الرُّؤية، لموافَقَتِه الأحاديثَ الصَّحيحةَ، وبالَغَ ابن عبد البَرّ في رَدّ الذي نُقِلَ عن مجاهد وقال: هو شُذوذ.

وقد تَمَسَّك به بعض المعتزِلة وتَمَسَّكوا أيضاً بقوله ﷺ في حديث سؤال جِبريل عن الإسلام والإيمان والإحسان، وفيه: «أن تَعبُدَ الله كأنَّك تَراه، فإن لم تكن تَراه فإنَّه يَراك»[٤]، قال

---

(١) تحرَّف في (ع) و (س) إلى: تنظر، وكانت كذلك في (أ) ثم صُحِّحت.

(٢) تحرَّف في (أ) و (ع) إلى: الفوز.

(٣) وأخرجه الطبري ٢٩/ ١٩٢ أيضاً.

(٤) أخرجه مسلم (٨).

بعضهم: فيه إشارة إلى انتفاء الرُّؤية، وتُعقِّبَ بأنَّ المنفيّ فيه رُؤيَته في الدُّنيا، لأنَّ العبادة خاصّة بها، فلو قال قائل: إنَّ فيه إشارةً إلى جواز الرُّؤية في الآخرة لمَا أبعَدَ.

وزَعَمَت طائفة من المتكلِّمينَ كالسّالميّة[1] من أهل البصرة أنَّ في الخبر دليلاً على أنَّ الكفّار يَرَونَ الله يوم القيامة من عُموم اللِّقاء والخِطاب، وقال بعضهم: يراه بعض دونَ بعض، واحتَجّوا بحديثِ أبي سعيد، حيثُ جاءَ فيه أنَّ الكفّار يَتَساقَطونَ في النار إذا قيل لهم: ألا تَرِدُونَ، ويَبقَى المؤمنونَ وفيهم المنافقونَ، فيَرونَه لمَّا يَنصِب الجِسر ويَتبَعونَه، ويُعطَى كلُّ إنسان منهم نورَه ثمَّ يُطفَأ نور المنافقينَ[2].

وأجابوا عن قوله: ﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] أنَّه بعد دخول الجنَّة، وهو احتجاج مَردود، فإنَّ بعد هذه الآية: ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ﴾ [المطففين: ١٦] فدَلَّ على أنَّ الحَجب وَقَعَ قبل ذلك، وأجابَ بعضهم بأنَّ الحَجب يَقَع عند إطفاء النّور، ولا يَلزَم من كَونه يَتَجلَّى للمُؤمِنينَ ومَن معهم ممَّن أدخَلَ نفسه فيهم أن تَعُمّهم الرُّؤية، لأنَّه أعلَمُ بهم، فيُنعِم على المؤمنينَ برُؤيَتِه دونَ المنافقينَ، كما يَمنَعهم من السُّجود، والعلم عند الله تعالى.

قال البَيهقيّ: وجه الدَّليل من الآية أنَّ لفظ: ﴿نَّاضِرَةٌ﴾ الأوَّل: بالضّادِ المعجَمة السّاقطة: من النَّضرة بمعنى السُّرور، ولفظ: ﴿نَاظِرَةٌ﴾ بالظّاءِ المعجَمة المشالة يحتمل في كلام العرب أربعة أشياء: نَظَر التفكُّر والاعتبار، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]، ونَظَر الانتظار، كقوله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس:٤٩]، ونَظَر التَّعطُّف والرَّحمة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧]، ونَظَر الرُّؤية، كقوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [محمد: ٢٠]، والثَّلاثة الأُولى غير مُرادة.

---

(١) نسبة إلى أبي الحسن أحمد بن محمد بن سالم البصري، له ترجمة في «تاريخ الإسلام» للذهبي في وفيات سنة ستين وثلاث مئة.

(٢) هذان حديثان، أحدهما لأبي سعيد الخدري، وهو الحديث المتقدم برقم (٤٥٨١)، والآخر بذكر قصة انطفاء نور المنافقين، من حديث جابر، أخرجه مسلم (١٩١).

أمّا الأوّل: فلأنَّ الآخرة ليست بدار استدلال، وأمّا الثّاني: فلأنَّ في الانتظار تَنغيصاً وتَكديراً، والآية خَرجَت مخرَج الامتِنان والبِشارة، وأهل الجنَّة لا يَنتَظِرونَ شيئاً، لأنَّه مهما خَطَرَ لهم أُتُوا به، وأمّا الثّالث: فلا يجوز، لأنَّ المخلوق لا يَتعَطَّف على خالقه، فلم يَبقَ إلّا نَظَر الرُّؤية، وانضَمَّ إلى ذلك أنَّ النَّظَر إذا ذُكِرَ مع الوجه انصَرَفَ إلى نَظَر العينين اللَّتَينِ في الوجه، ولأنَّه هو الذي يَتعدَّى بإلى كقوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ﴾، وإذا ثَبَتَ أنَّ ﴿نَاظِرَةٌ﴾ هنا بمعنى رائية، اندَفَعَ قول مَن زَعَمَ أنَّ المعنى: ناظرةٌ إلى ثواب ربِّها، لأنَّ الأصل عَدَم التَّقدير، وأيَّدَ منطوق الآية في حَقّ المؤمنينَ بمفهومِ الآية الأُخرى في حَقّ الكافرينَ ﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ وقَيَّدَها بالقيامةِ في الآيتَينِ إشارة إلى أنَّ الرُّؤية تَحصُل للمُؤمِنينَ في/ الآخرة دونَ الدُّنيا. انتهى مُلخَّصاً موضَّحاً. ٤٢٦/١٣

وقد أخرج أبو العبَّاس السَّرّاج[1] في «تاريخه» عن الحسن بن عبد العزيز الجَرَويّ ـ وهو من شيوخ البخاريّ ـ سمعت عَمرو بن أبي سَلَمة يقول: سمعت مالك بن أنس وقيل له: يا أبا عبد الله، قول الله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ يقول قوم: إلى ثوابه، فقال: كذَبوا، فأينَ هم عن قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]؟

ومن حيثُ النَّظَر إنَّ كلّ موجود يَصِحّ أن يُرَى، وهذا على سبيل التنزُّل، وإلّا فصفات الخالق لا تُقاس على صفات المخلوقينَ، وأدلَّة السَّمع طافحة بوقوع ذلك في الآخرة لأهلِ الإيمان دونَ غيرهم، ومُنِعَ ذلك في الدُّنيا، إلّا أنَّه اختُلِفَ في نبيِّنا ﷺ، وما ذَكَروه من الفَرق بين الدُّنيا والآخرة أنَّ أبصار أهل الدُّنيا فانية، وأبصارهم في الآخرة باقية، جَيِّدٌ، ولكن لا يَمنَع تخصيص ذلك بمَن ثَبَتَ وقوعه له.

ومَنَعَ جُمهور المعتَزِلة الرُّؤيةَ مُتَمسِّكينَ بأنَّ من شرط المرئيّ أن يكون في جهة، والله مُنزَّهٌ عن الجهة، واتَّفَقوا على أنَّه يَرَى عباده، فهو راءٍ لا من جهة.

واختَلَفَ مَن أثبَتَ الرُّؤية في معناها: فقال قوم: يَحصُل للرّائي العلم بالله تعالى برُؤيةِ العين،

(١) ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» ٦/ ٣٢٦.

كما في غيره من المرئيّات، وهو على وَفْقِ قوله في حديث الباب: «كما تَرَونَ القمر»، إلّا أنَّه مُنزَّهٌ عن الجهة والكيفيّة، وذلك أمر زائد على العلم.

وقال بعضهم: إنَّ المراد بالرُّؤيةِ العلمُ.

وعَبَّرَ عنها بعضهم بأنَّها حصول حالة في الإنسان نِسبَتُها إلى ذاته المخصوصة نِسبة الإبصار إلى المرئيّات.

وقال بعضهم: رُؤية المؤمن لله نوعُ كَشفٍ وعِلمٍ، إلّا أنَّه أتمّ وأوضَح من العلم، وهذا أقرَب إلى الصَّواب من الأوَّل. وتُعقِّبَ الأوَّل بأنَّه حينَئذٍ لا اختصاص لبعضٍ دونَ بعض، لأنَّ العلم لا يَتَفاوت.

وتَعقَّبَه ابن التِّين بأنَّ الرُّؤية بمعنى العلم تَتَعَدَّى لمفعولَين، تقول: رأيت زيداً فقيهاً، أي: علمتُه، فإن قلت: رأيت زيداً مُنطَلِقاً، لم يُفهَم منه إلّا رُؤيةُ البَصَر، ويزيده تَحقيقاً قوله في الخبر[1]: «إنَّكم سَتَرَونَ رَبّكم عِياناً»، لأنَّ اقتران الرُّؤية بالعِيان لا يحتمل أن يكون بمعنى العلم.

وقال ابن بَطّال: ذهب أهل السُّنّة وجُمهور الأُمّة إلى جواز رُؤية الله في الآخرة، ومَنَعَ الخوارج والمعتَزِلة وبعض المرجِئة، وتَمَسَّكوا بأنَّ الرُّؤية توجِب كَون المرئيّ مُحدَثاً وحالًّا في مكان، وأَوَّلوا قوله: ﴿نَاظِرَةٌ﴾ بمُنتَظِرة، وهو خَطَأ، لأنَّه لا يَتعدَّى بإلى، ثمَّ ذكر نحو ما تقدَّم، ثمَّ قال: وما تَمَسَّكوا به فاسِدٌ لقيام الأدلَّة على أنَّ الله تعالى موجودٌ، والرُّؤية في تَعلُّقِها بالمرئيِّ بمَنزِلةِ العلم في تَعلُّقِه بالمعلومِ، فإذا كان تَعلُّق العلم بالمعلومِ لا يوجِب حَدَثَهُ فكذلك المرئيّ.

قال: وتَعلَّقوا بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] وبقوله تعالى لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، والجواب عن الأوَّل: أنَّه لا تُدرِكُه الأبصار في الدُّنيا جمعاً بين دَليلَي الآيتَين، وبأنَّ نَفي الإدراك لا يَستَلزِم نَفي الرُّؤية، لإمكان رُؤية الشَّيء من غير إحاطةٍ

---

(١) في حديث جرير (٧٤٣٥).

بحقيقَتِه، وعن الثّاني: المراد لن تَراني في الدُّنيا جمعاً أيضاً، ولأنَّ نَفي الشَّيء لا يقتضي إحالَته مع ما جاءَ من الأحاديث الثّابتة على وَفْق الآية، وقد تَلَقّاها المسلمونَ بالقَبُولِ من لَدُن الصحابة والتّابعينَ حتَّى حَدَثَ مَن أنكَرَ الرُّؤية وخالَفَ السَّلَف.

وقال القُرطُبيّ: اشتَرَطَ النُّفاةُ في الرُّؤية شُروطاً عَقليّة: كالبِنيةِ المخصوصة، والـمُقابَلة، واتِّصال الأشِعّة، وزَوال الموانع كالبُعدِ والحَجب، في خَبطٍ لهم وتَـحَكُّم، وأهل السُّنّة لا يَشترِطونَ شيئاً من ذلك سوى وجود المرئيّ، وأنَّ الرُّؤية إدراك يَخلُقه الله تعالى للرَّائي، فيَرَى المرئيّ، وتَقتَرِن بها أحوال يجوز تبدُّلُها، والعلم عند الله تعالى.

ثمَّ ذكر الـمؤلِّفُ في الباب أحد عشر حديثاً:

٧٤٣٤- حدَّثنا عَمْرو بنُ عَوْنٍ، حدَّثنا خالدٌ أو هُشَيمٌ، عن إسماعيلَ، عن قيسٍ، عن جَرير، قال: كنَّا جُلوساً عندَ النبيِّ ﷺ إذْ نَظَرَ إلى القمرِ ليلةَ البَدْرِ، قال: «إنَّكم سَتَرَوْنَ رَبَّكم كما تَرَوْنَ هذا القمرَ، لا تُضامُونَ في رُؤْيتِه، فإنِ استطعتُم أنْ لا تُغْلَبوا عن صلاةٍ قبلَ طُلوعِ الشمس، وصلاةٍ قبلَ غُروبِ الشمس، فافْعَلوا».

٧٤٣٥- حدَّثنا يوسُفُ بنُ موسى، حدَّثنا عاصمُ بنُ يوسُفَ اليَرْبُوعِيُّ، حدَّثنا أبو شِهابٍ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن قيسِ بنِ أبي حازمٍ، عن جَرِيرٍ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «إنَّكم سَتَرَوْنَ رَبَّكم عِياناً».

٧٤٣٦- حدَّثنا عَبْدةُ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا حُسَينٌ الجُعْفيُّ، عن زائدةَ، حدَّثنا بيانُ بنُ بِشْر، عن قيسِ بنِ أبي حازمٍ، حدَّثنا جَرِيرٌ، قال: خَرَجَ علينا رسولُ الله ﷺ ليلةَ البَدْرِ، فقال: «إنَّكم سَتَرَوْنَ رَبَّكم يومَ القيامةِ كما تَرَوْنَ هذا، لا تُضامُونَ في رُؤْيتِهِ».

الحديث الأول: حديث جَرير ذكره مُطوَّلاً ومُختَصَراً من ثلاثة أوجُهٍ:

قوله: «خالد أو هُشَيم» كذا في نُسخة من رواية أبي ذرٍّ عن الـمُستَملي بالشكِّ[1]، وفي أُخرى بالواو، وكذا للباقينَ.

---

(١) ونسبه في هامش اليونينية للحَمُّويّ أيضاً.

قوله: «عن إسماعيل» هو ابن أبي خالدٍ.

قوله: «عن قيس» هو ابن أبي حازم، ونُسِبَ في رواية مروان بن معاوية عن إسماعيل المشار إليها[1].

٤٢٧/١٣ قوله: «عن جَرير» في رواية مروان المذكورة: سمعت جَرير/ بن عبد الله، وفي رواية بيان في الباب عن قيس: حدَّثنا جَرير.

قوله: «كنَّا جُلوساً عند النبيّ ﷺ» في رواية جَرير عن إسماعيل في تفسير سورة قٓ (٤٨٥١): كنَّا جُلوساً ليلةً مع رسول الله ﷺ.

قوله: «ليلة البَدْر» في رواية إسحاق[2]: ليلة أربع عشرة، ووَقَعَ في رواية بيان المذكورة: خَرَجَ علينا رسول الله ﷺ ليلة البَدر فقال، ويُجمَع بينهما بأنَّ القول لهم صَدَرَ منه بعد أن جَلَسوا عنده.

قوله: «إنَّكم سَتَرَوْنَ رَبّكُمْ» في رواية عبد الله بن نُمَير وأبي أُسامة ووكيع عن إسماعيل عند مسلم (٦٣٣/ ٢١٢): «إنَّكم سَتُعرَضونَ على رَبّكم فتَرَونَه».

وفي رواية أبي شِهاب (٧٤٣٥): «إنَّكم سَتَرَونَ رَبّكم عِياناً»، هكذا اقتَصَرَ أبو شِهاب على هذا القَدر من الحديث للأكثرِ. ووَقَعَ في رواية المُستَملي في أوَّله: خَرَجَ علينا رسول الله ﷺ ليلة البَدر فقال.

وأخرجه الإسماعيليّ من طريق خَلَف بن هشام[3] عن أبي شِهاب كالأكثر، ومن طريق محمَّد بن زياد البَلَديّ[4] عن أبي شِهاب مُطوَّلاً، واسم أبي شِهاب هذا: عبد ربّه بن نافع الحَنّاط، بالحاءِ المهمَلة والنّون، واسم الرَّاوي عنه: عاصم بن يوسف كان خَيّاطاً بالخاءِ

(١) لم يتقدَّم من الحافظ إشارة إليها، وهي عند مسلم (٦٣٣) (٢١١).

(٢) هي رواية جرير عن إسماعيل ذاتها التي تقدمت في تفسير سورة قٓ (٤٨٥١).

(٣) وأخرجه من طريقه أيضاً الطبراني في «الكبير» (٢٢٣٣)، وأبو إسماعيل الهروي في «الأربعون في دلائل التوحيد» (٣٣).

(٤) وأخرجه من طريقه أيضاً الدارقطني في «رؤية الله» (١٣١)، واللالكائي (٨٢٥).

المعجَمة والتَّحتانيّة، قال الطَّبَرِيُّ: تفرَّد أبو شِهاب عن إسماعيل بن أبي خالد بقوله: «عياناً»، وهو حافظ مُتقِن من ثقات المسلمينَ. انتهى، وذكر شيخ الإسلام الـهَرَويُّ في كتابه «الفاروق» أنَّ زيد بن أبي أُنَيسة رواه أيضاً عن إسماعيل بهذا اللَّفظ[1]، وساقَه من رواية أكثر من سِتّينَ نفساً عن إسماعيل بلفظٍ واحد كالأوَّل.

قوله: «لا تُضامونَ» بضمِّ أوَّله وتخفيف الميم للأكثرِ، وفيه روايات أُخرى تقدَّم بيانها في «باب الصِّراط جِسر جَهَنَّم» من كتاب الرِّقاق (٦٥٧٣).

وقال البَيهقيُّ: سمعت الشَّيخ الإمام أبا الطَّيِّب سهل بن محمَّد الصُّعْلوكيّ يقول في إملائه في قوله: «لا تُضامّونَ في رُؤيَته» بالضَّمِّ والتَّشديد: معناه لا تجتمعونَ لرُؤيَتِه في جهة ولا يُضَمّ بعضكم إلى بعض، ومعناه بفتحِ التّاء كذلك، والأصل لا تَتَضامّونَ في رُؤيَته باجتماع في جهة، وبالتَّخفيفِ من الضَّيم، ومعناه لا تُظلَمونَ فيه برُؤيَةِ بعضكم دونَ بعض، فإنَّكم تَرونَه في جِهاتكم كلّها، وهو مُتَعالٍ عن الجهة، والتَّشبيه برُؤيَةِ القمر للرُّؤيةِ دونَ تشبيه المرئيّ، تعالى الله عن ذلك.

٧٤٣٧- حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن عطاءِ بنِ يزيدَ اللَّيثيِّ، عن أبي هُرَيرةَ: أنَّ الناسَ قالوا: يا رسولَ الله، هل نَرَى رَبَّنا يومَ القيامةِ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «هَلْ تُضارُّونَ في القمرِ ليلةَ البَدْرِ؟» قالوا: لا يا رسولَ الله، قال: «فهَلْ تُضارُّونَ في الشمس ليسَ دونَها سحابٌ؟» قالوا: لا يا رسولَ الله، قال: «فإنَّكم تَرَوْنَه كذلك، يَجمَعُ الله الناسَ يومَ القيامةِ، فيقولُ: مَن كانَ يَعْبُدُ شيئاً فلْيَتبَعْه، فيَتبَعُ مَن كانَ يَعْبُدُ الشمسَ الشمسَ، ويَتبَعُ مَن كانَ يَعْبُدُ القمرَ القمرَ، ويَتبَعُ مَن كانَ يَعْبُدُ الطَّواغِيتَ الطَّواغِيتَ، وتَبقَى هذه الأُمَّةُ فيها شافعوها ـ أو مُنافقوها شَكَّ إبراهيمُ ـ فيَأْتيهِمُ اللهُ، فيقولُ: أنا رَبُّكم، فيقولون: هذا مكانُنا حتَّى يَأْتِينا

---

(١) أخرجه من طريقه الدارقطني في «رؤية الله» (١٣٠) بلفظ: «أما إنكم ستُعاينُون ربّكم...»، وأخرجه الدارقطني كلفظ أبي شهاب (٨٧) من طريق حسن بن صالح وورقاء وهشيم عن إسماعيل بن أبي خالد.

رَبُّنا، فإذا جاء رَبُّنا عَرَفْناه، فيَأْتيهِمُ اللهُ في صورتِه التي يَعرِفونَ، فيقولُ: أنا رَبُّكم، فيقولون: أنتَ رَبُّنا، فيَتبعُونَه، ويُضرَبُ الصِّراطُ بينَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ، فأكونُ أنا وأُمَّتي أوَّلَ مَن يُجيزُها، ولا يتكلَّمُ يومَئذٍ إلّا الرُّسُلُ، ودَعْوَى الرُّسُلِ يومَئذٍ: اللهُمَّ سَلِّمْ سَلِّم، وفي جَهَنَّمَ كَلاليبُ مِثلُ شَوْكِ السَّعْدان، هل رأيتُم السَّعْدانَ؟» قالوا: نَعَمْ يا رسولَ الله، قال: «فإنَّها مِثلُ شَوْكِ السَّعْدان، غيرَ أنَّه لا يَعلَمُ قَدْرَ عِظَمِها إلا الله، تَخْطَفُ الناسَ بأعمالِهم، فمنهم الموبَقُ يَقِيَ بعمَلِه ـ أو الموثَقُ بعمَلِه ـ ومنهم المُخَرْدَلُ ـ أو المجازَى، أو نحوُه ـ ثمَّ يَتجلَّى، حتَّى إذا فَرَغَ الله منَ القضاءِ بينَ العبادِ، وأرادَ أنْ يُخرِجَ برحمتِه مَن أرادَ مِن أهلِ النار، أمَرَ الملائكةَ أنْ يُخرِجوا منَ النار مَن كانَ لا يُشْرِكُ بالله شيئاً، ممَّن أرادَ اللهُ أنْ يرحمَه، ممَّن يَشهَدُ أنْ لا إلهَ إلّا الله، فيَعرِفونَهم في النار بأثَرِ السُّجودِ، تَأْكُلُ النارُ ابنَ آدمَ إلّا أثَرَ السُّجودِ، حَرَّمَ الله على النار أنْ تَأْكُلَ أثَرَ السُّجودِ، فيَخرُجونَ منَ النار قد امتُحِشوا، فيُصَبُّ عليهم ماءُ الحياةِ فيَنْبُتونَ تحتَه كما تَنبُتُ الحِبَّةُ في حَمِيلِ السَّيْلِ.

ثمَّ يَفْرُغُ الله منَ القضاءِ بينَ العبادِ، ويَبْقَى رجلٌ منهم مُقبِلٌ بوَجْهِه على النار، هو آخِرُ أهلِ النار دخولاً الجَنَّةَ، فيقولُ: أي رَبِّ، اصْرِفْ وجهي عن النار، فإنَّه قد قَشَبَني رِيحُها، وأحرَقَني ذَكاها، فيَدْعُو اللهَ بما شاءَ أنْ يَدْعُوَه، ثمَّ يقولُ الله: هل عَسَيْتَ إنْ أعطيتُك ذلك أنْ تَسألَني غيرَه؟ فيقولُ: لا وعِزَّتِكَ، لا أسألُكَ غيرَه، ويُعْطي رَبَّه مِن عُهودٍ ومَواثِيقَ ما شاءَ، فيَصْرِفُ الله وجهَه عن النار، فإذا أقْبَلَ على الجَنَّةِ ورَآها سَكَتَ ما شاءَ الله أنْ يَسْكُتَ، ثمَّ يقولُ: أي رَبِّ، قَدِّمْني إلى باب الجَنَّةِ، فيقولُ الله له: ألستَ قد أعطَيْتَ عُهودَكَ ومَواثِيقَكَ أنْ لا تَسْأَلَني غيرَ الذي أُعْطِيتَ أبداً؟ ويْلَكَ يا ابنَ آدمَ ما أغْدَرَكَ! فيقولُ: أيْ رَبِّ، ويَدْعو اللهَ حتَّى يقولَ: هل عَسَيْتَ إنْ أُعْطِيتَ ذلك أنْ تَسْأَلَ غيرَه؟ فيقولُ: لا وعِزَّتِكَ لا أسألُكَ غيرَه، ويُعْطي ما شاءَ مِن عُهودٍ ومَواثِيقَ، فيُقدِّمُه إلى باب الجنَّة.

فإذا قامَ إلى باب الجَنَّةِ انفهَقَتْ له الجَنَّةُ، فرَأى ما فيها منَ الحَبْرَةِ والسُّرورِ، فيَسْكُتُ

ما شاءَ الله أنْ يَسْكُتَ، ثمَّ يقولُ: أي رَبِّ، أدْخِلْني الجنَّةَ، فيقولُ اللهُ: ألستَ قد أعطَيْتَ عُهودَكَ ومَواثِيقَكَ أنْ لا تَسْأَلَ غيرَ ما أُعْطِيتَ؟ فيقولُ: ويْلَكَ يا ابنَ آدمَ ما أغْدَرَكَ! فيقولُ: أي رَبِّ، لا أكُونُ أشْقَى خلقِكَ، فلا يزالُ يَدْعو حتَّى يَضْحَكَ اللهُ منه، فإذا ضَحِكَ منه، قال له: ادْخُلِ الجنَّةَ، فإذا دَخَلَها قال الله له: تَمَنَّهْ، فسأَلَ رَبَّه وتَمَنَّى، حتَّى إنَّ الله لَيُذَكِّرُهُ يقُولُ: كذا وكذا، حتَّى انقَطَعَتْ به الأمانيُّ، قال الله: ذلك لكَ ومثلُه معهُ».

٧٤٣٨- قال عطاءُ بنُ يزيدَ: وأبو سعيدٍ الخُدْريُّ معَ أبي هُرَيرةَ لا يَرُدُّ عليه مِن حديثِه شيئاً، حتَّى إذا حَدَّثَ أبو هُرَيرةَ: أنَّ الله تبارك وتعالى قال: «ذلك لكَ ومثلُه معه» قال أبو سعيدٍ الخُدْريُّ: «وعَشَرةُ أمثاله معه» يا أبا هُرَيرةَ، قال أبو هُرَيرةَ: ما حَفِظتُ إلا قولَه: «ذلك لكَ ومثلُه معهُ». قال أبو سعيدٍ الخُدْريُّ: أشْهَدُ أنّي حَفِظتُ مِن رسولِ الله ﷺ قولَه: «ذلك لكَ وعَشَرةُ أمثالِه». قال أبو هُرَيرةَ: فذلك الرجلُ آخِرُ أهلِ الجنَّةِ دخولاً الجنَّةَ.

٧٤٣٩- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيث بن سَعْدٍ، عن خالدِ بنِ يزيدَ، عن سعيدِ بنِ أبي هلالٍ، عن زيدٍ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: قلنا: يا رسولَ الله، هل نَرَى رَبَّنا يومَ القيامةِ؟ قال: «هَلْ تُضارُّونَ في رُؤْيةِ الشمس إذا كانت صَحْواً؟» قلنا: لا، قال: «فإنَّكم لا تُضارُّونَ في رُؤْيةِ رَبِّكم يومَئذٍ، إلا كما تُضارُّونَ في رؤيتِها» ثمَّ قال: «ينادي مُنادٍ: ليَذْهَبْ كلُّ قومٍ إلى ما كانوا يَعْبُدونَ، فيَذْهَبُ أصحابُ الصَّليبِ معَ صَليبِهم، وأصحابُ الأوْثان معَ أوْثانهم، وأصحابُ كلِّ آلِهةٍ معَ آلهتِهم، حتَّى يَبْقَى مَن كانَ يَعْبُدُ الله مِن بَرٍّ أو فاجِرٍ، وغُبَّراتٌ مِن أهلِ الكتاب، ثمَّ يُؤْتَى بجَهَنَّمَ تُعرَضُ كأنَّها سَرابٌ، فيُقالُ لليهودِ: ما كنتم تَعْبُدونَ؟ قالوا: كنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرَ ابنَ الله، فيُقالُ: كَذَبتُم، لم يَكُنْ لله صاحبةٌ ولا ولدٌ، فما تريدونَ؟ قالوا: نُريدُ أنْ تَسْقِيَنا، فيُقالُ: اشرَبوا، فيَتَساقَطونَ في جهنم، ثمَّ يُقالُ للنَّصارى: ما كنتم تَعْبُدونَ؟ فيقولون: كنَّا نَعْبُدُ المَسِيحَ ابنَ الله، فيُقالُ: كَذَبتُم، لم يَكُنْ لله صاحبةٌ ولا ولدٌ، فما تريدونَ؟ فيقولون: نُريدُ أنْ تَسْقِيَنا، فيُقالُ: اشرَبوا، فيَتَساقطونَ في جَهَنَّمَ، حتَّى يَبْقَى مَن كانَ يَعْبُدُ الله مِن بَرٍّ أو فاجِرٍ، فيُقالُ لهم: ما يُجْلِسُكُم وقد ذهب الناسُ؟ فيقولون: فارَقْناهم ونحنُ أحوَجُ مِنَّا إليه اليومَ، وإنّا سَمِعْنا مُنادِياً ينادي: ليَلْحَقْ كلُّ قومٍ ما كانوا يَعْبُدونَ، وإنّا نَنْتَظِرُ رَبَّنا.

قال: فيَأْتيهِم الجبّارُ في صُورةٍ غير صُورَتِه التي رَأوهُ فيها أوّل مَرّةٍ، فيقولُ: أنا رَبُّكم، فيقولون: أنتَ رَبُّنا، فلا يُكلِّمُه إلا الأنبياءُ، فيقال: هل بينكم وبينَه آيةٌ تعرِفُونها؟ فيقولون: السّاقُ، فيَكْشِفُ عن ساقه، فيَسجُدُ له كلُّ مُؤْمِنٍ، ويَبْقَى مَن كانَ يَسجُدُ لله رِياءً وسُمْعةً، فيَذْهَبُ كَيْما يَسجُدَ، فيعودُ ظَهْرُه طَبَقاً واحداً، ثمَّ يُؤْتَى بالجَسْرِ فيُجْعَلُ بينَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ» قلنا: يا رسولَ الله، وما الجَسْرُ؟ قال: «مَدْحَضةٌ مَزِلّةٌ، عليه خَطاطِيفُ وكَلاليبُ وحَسَكةٌ مُفَلْطَحةٌ، لها شَوْكةٌ عَقِيفَةٌ تكونُ بنَجْدٍ، يُقالُ لها: السَّعْدانُ، المؤمنُ عليها كالطَّرْفِ، وكالبَرْقِ، وكالرِّيحِ، وكأجاوِيدِ الخيلِ، والرِّكاب، فناجٍ مُسَلَّمٌ، وناجٍ مَخْدوشٌ، ومَكْدوسٌ في نار جَهَنَّمَ، حتَّى يَمُرَّ آخِرُهم يُسْحَبُ سَحْباً، فما أنتم بأشَدَّ مُناشَدةً في الحقِّ، قد تَبيَّن لكم مِنَ المؤمنِين يومَئِذٍ للجَبّار، إذا رَأَوْا أنَّهم قد نَجَوْا في إخْوانهم يقولون: رَبَّنا إخْوانُنا كانوا يُصَلّونَ مَعَنا، ويصومونَ مَعَنا، ويعملونَ مَعَنا؟ فيقولُ الله تعالى: اذهَبوا، فمَنْ وَجَدتُم في قَلْبِه مِثْقال دِينارٍ مِن إيمانٍ فأخْرِجوه، ويُحرِّم الله صُوَرَهم على النار، وبعضُهم قد غابَ في النار إلى قَدَمِه، وإلى أنصاف ساقَيْه، فيُخرِجُونَ مَن عَرَفوا، ثمَّ يَعودُونَ، فيقولُ: اذهَبوا، فمَنْ وَجَدتُم في قَلْبِه مِثْقالَ نِصْفِ دِينارٍ فأخْرِجوه، فيُخرِجونَ مَن عَرَفوا ثمَّ يعودونَ، فيقولُ: اذهَبوا، فمَنْ وَجَدتُم في قَلْبِه مِثْقالَ ذَرّةٍ مِن إيمانٍ فأخْرِجوه، فيُخرِجونَ مَن عَرَفوا».

قال أبو سعيدٍ: فإذا لم تُصدِّقوني فاقرَؤوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠]: «فيَشْفَعُ النبيّونَ والملائكةُ والمؤمنونَ، فيقولُ الجبّارُ: بَقِيَتْ شَفاعَتي، فيَقْبِضُ قَبْضةً منَ النار، فيُخرِجُ أقواماً قد امتُحِشوا، فيُلْقَوْنَ في نَهَرٍ بأفواه الجنَّةِ، يُقالُ له: ماءُ الحياةِ، فيَنْبُتونَ في حافَتَيْه كما تَنْبُتُ الحِبّةُ في حَمِيلِ السَّيْلِ، قد رأيتُموها إلى جانبِ الصَّخْرةِ وإلى جانبِ الشَّجَرةِ، فما كانَ إلى الشمس منها كانَ أخْضَرَ، وما كانَ منها إلى الظِّلِّ كانَ أبْيَضَ، فيَخرُجونَ كأنَّهم اللُّؤْلُؤُ، فيُجْعَلُ في رِقابِهم الخواتيمُ، فيَدخُلونَ الجنَّةَ، فيقولُ أهلُ الجنَّةِ: هؤُلاءِ عُتَقاءُ الرَّحمنِ، أدْخَلَهُم الجنَّةَ بغيرِ عملٍ عَمِلوه، ولا خيرٍ قَدَّموه، فيُقالُ لهم: لكم ما رأيتُم ومثلُه معهُ».

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة: أنَّ الناس قالوا: يا رسول الله هل نَرَى رَبّنا يوم القيامة؟ فقال: «هل تُضارّونَ في الشمس ليس دونها سحاب؟» الحديث بطولِه، وقد مضى شَرحه مُستَوفًى في كتاب الرِّقاق (٦٥٧٣).

ووَقَعَ هنا في قوله: «فإذا جاءَ رَبُّنا عَرَفناه» في رواية أبي ذرٍّ عن الكُشمِيهَنيّ: «فإذا جاءَنا»[١] ويحتاج إلى تَأمُّل.

وفي قوله: «أوَّل مَن يُجيز» في رواية المُستَملي: «يَجيء» من المجيء.

وفي قوله: «ويُعطي ربّه» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «ويُعطي الله».

وفي قوله: «أي رَبِّ لا أكون» في رواية المُستَملي: «لا أكونَنَّ»، وقد تقدَّمَتِ الإشارة لذلك وغيره في شَرح الحديث.

الحديث الثالث: حديث أبي سعيد في معنى حديث أبي هريرة بطولِه، وتقدَّم شَرحه أيضاً هناك (٦٥٧٣).

وقوله في سنده: «عن زيد» هو ابن أسلَمَ، وعطاء: هو ابن يَسَار.

وقوله فيه: «وأصحاب كلِّ آلهة مع آلهتهم» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «إلٰهِهم» بالإفرادِ.

وقوله: «ما يُجلِسكم» بالجيم واللّام من الجلوس، أي: يُقعِدكم عن الذَّهاب، وفي رواية الكُشمِيهَنيّ: «ما يَحبِسُكم» بالحاءِ والموحَّدة من الحَبس، أي: يَمنَعكم، وهو بمعناه.

وقوله فيه: «فيَأتيهم الله[٢] في صورة» استَدَلَّ ابن قُتَيبة بذِكر الصّورة على أنَّ لله صورةً لا كالصّوَرِ، كما ثَبَتَ أنَّه شيء لا كالأشياءِ، وتَعقَّبوه، وقال ابن بَطّال: تَمَسَّكَ به المجَسِّمة فأثبَتُوا لله صورةً، ولا حُجّة لهم فيه لاحتمالِ أن يكون بمعنى العلامة، وضَعَها الله لهم دليلاً على معرفته، كما يُسَمَّى الدَّليلُ والعلامةُ صورةً، وكما تقول: صورة حديثك كذا، وصورة الأمر كذا، والحديث والأمر لا صورةَ لهما حقيقةً.

---

(١) تحرَّف في الأصلين إلى: نجانا، وجاء على الصواب في (س).

(٢) كذا وقع في الأصلين و (س)، والذي في اليونينية دون حكاية خلاف بين رواة البخاري: فيأتيهم الجبّار.

وأجازَ غيره أنَّ المراد بالصّورةِ الصِّفة، وإليه مَيل البَيهقيّ.

ونَقَلَ ابن التِّين أنَّ معناه صورة الاعتقاد.

١٣/٤٢٨ وأجازَ الخطَّابيّ أن يكون الكلام خَرَجَ على وجه المشاكَلة، لما تقدَّم من ذِكر/ الشمس والقمر والطَّواغيت، وقد تقدَّم بَسط هذا هناك، وكذا قوله: «نعوذ بك»، وقال غيره في قوله: «في الصّورة التي يَعرِفونَها»: يحتمل أن يشير بذلك إلى ما عَرَفوه حين أخرج ذُرّيّة آدم من صُلبه، ثمَّ أنساهم ذلك في الدُّنيا، ثمَّ يُذكِّرُهم بها في الآخرة.

وقوله: «فإذا رأينا رَبّنا عَرَفناه»[1] قال ابن بَطّال عن المهلَّب: إنَّ الله يَبعَث لهم مَلَكاً ليَختَبِرهم في اعتقاد صفات ربّهم الذي ليس كمِثلِه شيء، فإذا قال لهم: أنا رَبّكم رَدّوا عليه لما رَأوا عليه من صِفَة المخلوق، فقوله: «فإذا جاءَ رَبُّنا عَرَفناه» أي: إذا ظَهَرَ لنا في مُلك لا ينبغي لغيرِه، وعَظَمة لا تُشبِه شيئاً من مخلوقاته، فحينَئذٍ يقولون: أنتَ رَبّنا، قال: وأمّا قوله: «هل بينكم وبينه علامة تَعرِفونَها: فيقولون: السّاق» فهذا يحتمل أنَّ الله عَرَّفَهم على ألسِنة الرُّسُل من الملائكة أو الأنبياء أنَّ الله جَعَلَ لهم علامةَ تَجلّيه السّاقَ، وذلك أنّه يَمتَحِنهم بإرسالِ مَن يقول لهم: أنا رَبّكم، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وهي وإن وَرَدَ أنَّها في عذاب القبر، فلا يَبعُد أن تَتَناول يوم الموقِف أيضاً.

قال: وأمّا السّاق فجاءَ عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] قال: عن شِدّة من الأمر، والعرب تقول: قامتِ الحرب على ساق: إذا اشتَدَّت، ومِنه:

قد سنَّ أصحابُك ضَرْبَ الأعناقْ   وقامتِ الحربُ بنا على ساقْ

---

(١) ليس هذا في حديث أبي سعيد، وإنما هو في حديث أبي هريرة الذي قبله، لكن لفظه عند البخاري دون خلاف بين رواة الصحيح: «فإذا جاء ربنا عرفناه»، كما قدم الحافظ لفظه قريباً على الصواب، وقد جاء باللفظ الذي ذكره هنا في رواية ابن المبارك في «الزهد» رواية نعيم بن حماد عنه (٢٨٤) عن يونس عن الزهري، قال: كان أبو هريرة يحدث، .. فذكره.

وجاءَ عن أبي موسى الأشعَريّ[1] في تفسيرها: عن نور عظيم. قال ابن فُورَك: معناه ما يَتَجَدَّد للمُؤمِنينَ من الفَوائد والألطاف. وقال المهلَّب: كَشف السّاق للمُؤمِنينَ رحمة ولغيرِهم نِقمة. وقال الخطَّابيُّ: تَهَيَّبَ كثير من الشُّيوخ الخَوض في معنى السّاق، ومعنى قول ابن عبَّاس: أنَّ الله يَكشِف عن قُدرَته التي تَظهَر بها الشِّدّة.

وأسنَدَ البَيهقيُّ[2] الأثَر المذكور عن ابن عبَّاس بسندَينِ كلّ مِنهُما حسن، وزادَ: إذا خَفِيَ عليكم شيء من القرآن فابتَغُوه[3] من الشِّعر، وذكر الرَّجَز المشار إليه. وأنشَدَ الخطَّابيُّ[4] في إطلاق السّاق على الأمر الشَّديد:

في سَـنةٍ قـد كَـشَفَتْ عـن سـاقها

وأسنَدَ البَيهقيُّ (ص٣٤٦) من وجه آخَر صحيح عن ابن عبَّاس قال: يريد يوم القيامة. قال الخطَّابيُّ: وقد يُطلَق ويُراد النَّفس.

وقوله فيه: «ويَبقَى مَن كانَ يَسجُد لله رياءً وسُمْعةً، فيَذهَب كَيما يَسجُد فيعود ظَهره طَبَقاً واحداً» ذكر العَلّامة جَمال الدّين بن هشام في «المغني»: أنَّه وَقَعَ في البخاريّ في هذا الموضع: «كَيما» مُجرَّدة وليس بعدها لفظ «يَسجُد»، فقال بعد أن حكى عن الكوفيّينَ أنَّ «كَي» ناصبة دائماً، قال: ويَرُدّه قولهم: كَيمَهْ، كما يقولون: لِمَهْ، وأجابوا بأنَّ التَّقدير: كَي تَفعَل ماذا، ويَلزَمهم كَثْرةُ الحذف، وإخراجُ «ما» الاستفهاميّة عن الصَّدر، وحذفُ أَلِفها في غير الجرّ، وحذف الفعل المنصوب مع بَقاء عامل النَّصب، وكلّ ذلك لم يَثبُت، نَعَم وَقَعَ في «صحيح البخاريّ» في تفسير ﴿وُجُوهٌ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]: فيَذهَب كَيما فيعود ظَهره طَبَقاً واحداً، أي: كَيما يَسجُد، وهو غريب جدّاً لا يُحتمل القياسُ عليه. انتهى كلامه، وكأنَّه وَقَعَت له نُسخةٌ سَقَطَت منها هذه اللَّفظة، لكنَّها ثابتة في جميع النُّسَخ التي وقَفتُ عليها، حتَّى إنَّ

---

(١) عند الطبري ٢٩/ ٤٢، وإسناده ضعيف كما قال الحافظ في شرح ترجمة الحديث (٤٩١٩).

(٢) في «الأسماء والصفات» (٧٤٦) و (٧٤٧)، وأسنده الفرّاء في «معاني القرآن» ٣/ ١٧٧ بسند صحيح.

(٣) تصحف في (س) إلى: فاتبعوه.

(٤) نسبه الراغب الأصفهاني في «محاضرات الأدباء» ١/ ٢١٢ لرؤبة بن العجّاج.

ابن بَطّال ذكرها بلفظ: «كَي يَسجُد» بحذفِ ما، وكلام ابن هشام يُوهِمُ أنَّ البخاريّ أورَدَه في التَّفسير، وليس كذلك بل ذكرها هنا فقط.

وقوله فيه: «فيعودُ ظَهرُه طَبَقاً واحداً» قال ابن بَطّال: تَمسَّكَ به مَن أجازَ تكليف ما لا يُطاقُ من الأشاعرة، واحتَجّوا أيضاً بقصَّةِ أبي لهب، وأنَّ الله كَلَّفَه الإيمانَ به مع إعلامه بأنَّه يموت على الكفر، ويَصلَى ناراً ذات لهب، قال: ومَنَعَ الفُقَهاء من ذلك، وتَمسَّكوا بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾[البقرة: ٢٨٦]، وأجابوا عن السُّجود بأنَّهم يُدعَونَ إليه تَبكيتاً، إذ أدخَلوا أنفُسهم في المؤمنينَ السّاجِدينَ في الدُّنيا، فدُعوا مع المؤمنينَ إلى السُّجود، فتَعَذَّرَ عليهم، فأظهَرَ الله بذلك نِفاقَهم وأخزاهم.

٤٢٩/١٣ قال: ومِثله/ من التَّبكيت ما يُقال لهم بعد ذلك: ﴿ٱرۡجِعُواْ وَرَآءَكُمۡ فَٱلۡتَمِسُواْ نُورًا﴾ [الحديد: ١٣]، وليس في هذا تكليفُ ما لا يُطاقُ، بل إظهارُ خِزيهم، ومِثله مَن كُلِّفَ أن يَعقِد شَعيرةً[1]، فإنَّها للزّيادةِ في التَّوبيخ والعُقوبة. انتهى، ولم يُجِب عن قصَّة أبي لهب، وقد ادَّعَى بعضهم أنَّ مَسألة تكليف ما لا يُطاق لم تقع إلّا بالإيمان فقط، وهي مَسألة طويلةُ الذَّيل ليس هذا موضعُ ذِكرها.

وقوله: «قال: مَدحَضة مَزِلّة» بفتحِ الميم وكسر الزّاي ويجوز فتحها وتشديد اللّام، قال: أي: موضع الزَّلَل، ويُقال: بالكسر في المكان، وبالفتح في المقال، ووَقَعَ في رواية أبي ذرٍّ عن الكُشمِيهَنيِّ هنا: الدَّحض: الزَّلَق، ﴿لِيُدۡحِضُواْ﴾: ليُزلِقوا ﴿زَلَقًا﴾: لا تثبت فيه قَدَم، وهذا قد تقدَّم لهم في تفسير سورة الكهف، وتقدَّم هناك الكلام عليه[2].

وقوله: «عليه خَطاطيف وكَلاليب» تقدَّم بيانه (٦٥٧٣).

وقوله: «وحَسَكة» بفتح الحاء والسّين المهمَلتَينِ، قال صاحب «التَّهذيب» وغيره:

---

(١) يشير إلى الحديث ابن عباس المتقدم برقم (٧٠٤٢) مرفوعاً: «من تحلَّم بحُلْم لم يَرَهُ كُلِّفَ أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل».

(٢) بإثر الحديث (٤٧٢٤).

الـحَسَك: نَبات له ثَمَر خَشِن يَتعلَّق بأصواف الغنم، ورُبَّما اتُّخِذَ مِثله من حديد، وهو من آلات الحرب.

وقوله: «**مُفَلْطَحة**» بضمِّ الميم وفتح الفاء وسكون اللّام، بعدها طاء ثمَّ حاء مُهمَلَتان، كذا وَقَعَ عند الأكثر، وفي رواية الكُشمِيهَنيِّ: «مُطَلَفحة» بتقديمِ الطّاء وتَأخير الفاء واللّام قبلها[١]، ولبعضِهم كالأوَّلِ لكن بتقديمِ الحاء على الطّاء، والأوَّل هو المعروف في اللُّغة، وهو الذي فيه اتِّساع وهو عريض، يقال: فلطَحَ القُرصَ: بَسَطَه وعَرَّضَه.

وقوله: «**شَوكة عَقيفة**» بالقاف ثمَّ الفاء، وزن عظيمة، ولبعضِهم: «**عُقَيفاء**» بصيغةِ التَّصغير ممدود.

تنبيه: قرأت في «تنقيح الزَّركَشيّ»: وَقَعَ هنا في حديث أبي سعيد بعد شَفاعة الأنبياء: «فيقول الله: بَقِيَت شَفاعَتي فيُخرِجُ من النار مَن لم يَعمَل خيراً»، وتَمَسَّكَ به بعضهم في تَجويز إخراج غير المؤمنينَ من النار. ورُدَّ بوجهَين: أحدهما: أنَّ هذه الزّيادة ضعيفة، لأنَّها غير مُتَّصِلة، كما قال عبد الحقّ في «الجمع»، والثّاني: أنَّ المراد بالخيرِ المنفيّ ما زاد على أصل الإقرار بالشَّهادتَين، كما تَدُلّ عليه بَقيّة الأحاديث.

هكذا قال، والوجه الأوَّل غَلَط منه فإنَّ الرِّواية مُتَّصِلة هنا، وأمّا نِسبة ذلك لعبدِ الحقّ فغَلَط على غَلَط، لأنَّه لم يَقُله إلّا في طريق أُخرى وَقَعَ فيها: «أخرِجوا مَن كان في قلبه مِثقال حَبّة خَردَل من خير»[٢] قال: هذه الرِّواية غير مُتَّصِلة[٣]، ولمَّا ساقَ حديث أبي سعيد الذي

---

(١) كذا ضبط الحافظُ روايةَ الكُشمِيهنيّ، وكذلك العينيُّ، وزاد: مِن طَلْفَحَهُ: إذا أرقَّهُ، والطلافح: العِراض، وهو بخلاف ما في اليونينية و«إرشاد الساري» حيث ضُبِطت فيهما روايةُ الكُشْمِيهنيّ: مطحلفةُ، بتقديم الطاء والحاء على اللام وتأخير الفاء بعد اللام. ولم نجده في كتب اللغة على وفق ما في اليونينية و«الإرشاد».

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أبو نعيم في «مستخرجه على مسلم» (٤٦٢)، والبيهقي في «الشعب» (٣١٦) ونسبه الحافظُ عند شرح الحديث (٢٢) لابن أبي شيبة في «مسنده»، ولم نقف عليه في المطبوع منه.

(٣) يعني عند البخاري حيث أوردها بإثر الحديث (٢٢) معلقةً، لكن وصلها من ذكرناه.

في هذا الباب ساقَه بلفظِ البخاريّ، ولم يَتعقَّبه بأنَّه غير مُتَّصِل، ولو قال ذلك لَتعقَّبناه عليه، فإنَّه لا انقطاع في السَّنَد أصلاً، ثمَّ إنَّ لفظ حديث أبي سعيد هنا ليس كما ساقَه الزَّركَشيّ، وإنَّما فيه: «فيقول الجبّار: بَقِيَت شَفاعَتي، فيُخرِجُ أقواماً قد امتُحِشوا»، ثمَّ قال في آخره: «فيقول أهل الجنَّة: هؤلاءِ عُتَقاء الرَّحمن أدخَلهم الجنَّة بغيرِ عمل عَمِلوه ولا خير قَدَّموه»، فيجوز أن يكون الزَّركَشيّ ذكره بالمعنى.

٧٤٤٠- وقال حَجّاجُ بنُ مِنْهالٍ: حدَّثنا همَّامُ بنُ يحيى، حدَّثنا قَتادةُ، عن أنسٍ ﷺ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «يُحبَسُ المؤمنونَ يومَ القيامةِ حتَّى يَهُمُّوا بذلك، فيقولون: لو استَشْفَعْنا إلى رَبِّنا فيُرِيحَنا مِن مكانِنا، فيَأْتُونَ آدمَ فيقولون: أنتَ آدمُ أبو الناسِ، خَلَقَكَ الله بيَدِه، وأسكَنَكَ جَنَّتَه، وأسجَدَ لكَ ملائكتَه، وعَلَّمَكَ أسماءَ كلِّ شيءٍ، اشْفَعْ لنا عندَ رَبِّكَ حتَّى يُرِيحَنا مِن مكانِنا هذا؟ قال: فيقولُ: لَستُ هُناكُم، قال: ويَذكُرُ خَطِيئتَه التي أصابَ أكلَه منَ الشَّجَرةِ وقد نُهِيَ عنها، ولكِنِ ائْتوا نوحاً أوَّلَ نبيٍّ بَعَثَه الله إلى أهلِ الأرضِ، فيَأْتُونَ نوحاً فيقولُ: لَستُ هُناكم، ويَذكُرُ خَطِيئتَه التي أصابَ سؤالَه رَبَّه بغيرِ عِلْمٍ، ولكِنِ ائْتوا إبراهيمَ خليلَ الرَّحمنِ، قال: فيَأْتُونَ إبراهيمَ، فيقولُ: إنّي لَستُ هُناكم، ويَذكُرُ ثَلاثَ كَذَباتٍ كَذَبَهُنَّ، ولكِنِ ائْتوا موسى عبداً آتاه الله التَّوراةَ، وكَلَّمَه وقَرَّبَه نَجِيّاً، قال: فيَأْتُونَ موسى، فيقولُ: إنّي لَستُ هُناكم، ويَذكُرُ خَطِيئتَه التي أصاب قَتْلَه النَّفْسَ، ولكِنِ ائْتوا عيسى عبدَ الله ورسولَه، وروحَ الله وكلمتَه، قال: فيَأْتُونَ عيسى، فيقولُ: لَستُ هُناكم، ولكِنِ ائْتوا محمَّداً ﷺ عبداً غَفَرَ الله له ما تقدَّم مِن ذَنْبِه وما تَأخَّرَ، فيَأْتُونَني، فأستَأْذِنُ على رَبّي في داره، فيُؤْذَنُ لي عليه، فإذا رأيتُه وقَعتُ ساجداً، فيَدَعُني ما شاءَ الله أنْ يَدَعَني، فيقولُ: ارفَعْ محمَّدُ، وقُلْ يُسْمَع، واشفَعْ تُشَفَّع، وسَلْ تُعْطَ، قال: فأرفَعُ رَأْسي فأُثْني على رَبّي بثَناءٍ وتَحمِيدٍ يُعلِّمُنيه، ثُمّ أَشْفَعُ فيَحُدُّ لي حَدّاً، فأَخْرُجُ فأُدْخِلُهُم الجنَّةَ».

قال قَتادةُ: وسمعتُه أيضاً يقولُ: «فأُخْرِجُهم منَ النار وأُدْخِلُهُم الجنَّةَ، ثمَّ أعودُ الثّانيةَ، فأستَأْذِنُ على رَبّي في داره، فيُؤْذَنُ لي عليه، فإذا رأيتُه وقَعتُ ساجداً، فيَدَعُني ما شاءَ الله أنْ

يَدَعَني، ثمَّ يقولُ: ارفَعْ محمَّدُ، وقُلْ يُسْمَعْ، واشفَعْ تُشَفَّعْ، وسَلْ تُعْطَ، قال: فأرفَعُ رَأْسي فأُثْني على رَبّي بثَناءٍ وتَحميدٍ يُعلِّمُنيه، قال: ثمَّ أَشْفَعُ فيَحُدُّ لي حَدّاً، فأَخرُجُ فأُدْخِلُهُم الجنَّةَ».

قال قَتادةُ: وسمعتُه يقولُ: «فأُخْرِجُهم منَ النار وأُدْخِلُهُم الجنَّةَ، ثمَّ أعودُ الثّالثة، فأستَأْذِنُ على رَبّي في داره، فيُؤْذَنُ لي عليه، فإذا رأيتُه وقَعتُ ساجداً، فيَدَعُني ما شاءَ الله أنْ يَدَعَني، ثمَّ يقولُ: ارفَعْ محمَّدُ، وقُلْ يُسْمَعْ، واشفَعْ تُشَفَّعْ، وسَلْ تُعْطَهْ، قال: فأرفَعُ رَأْسي، فأُثْني على رَبّي بثَناءٍ وتَحميدٍ يُعلِّمُنيه، قال: ثمَّ أَشْفَعُ، فيَحُدُّ لي حَدّاً، فأَخْرُجُ فأُدْخِلُهُم الجنَّةَ».

قال قَتادةُ: وقد سمعتُه يقولُ: «فأَخْرُجُ فأُخْرِجُهم منَ النار، وأُدْخِلُهُم الجنَّةَ، حتَّى ما يَبْقَى في النار إلّا مَن حَبَسَه القرآنُ» أي: وَجَبَ عليه الخُلودُ، قال: ثمَّ تلا هذه الآيةَ: «﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]» قال: وهذا المَقام المحمودُ الذي وُعِدَه نبيُّكم ﷺ.

٧٤٤١- حدَّثنا عُبَيدُ الله بنُ سَعْدِ بنِ إبراهيمَ، حدَّثني عَمّي، حدَّثنا أبي، عن صالحٍ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: حدَّثني أنسُ بنُ مالكٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ أرسَلَ إلى الأنصار فجَمَعَهم في قُبّةٍ، وقال لهمُ: «اصْبِروا حتَّى تَلْقَوُا الله ورسولَه، فإنّي على الحَوْضِ».

الحديث الرابع: حديث أنس في الشَّفاعة، وقد مضى شَرحُه مُستَوفًى في «باب صِفَة الجنَّة والنار» من كتاب الرِّقاق (٦٥٦٥).

وقوله هنا: «وقال حَجّاج بن مِنهال: حدَّثنا همّام» كذا عند الجميع، إلّا في رواية أبي زيد المروَزيِّ عن الفِرَبْريّ، فقال فيها: حدَّثنا حَجّاج، وقد وَصَلَه الإسماعيليّ من طريق إسحاق ابن إبراهيم، وأبو نُعَيم من طريق محمَّد بن أسلَمَ الطُّوسيِّ قالا: حدَّثنا حَجّاج بن مِنهال، فذكره بطولِه.

وساقوا الحديثَ كلَّه إلّا النَّسَفيّ، فساقَ منه إلى قوله: «خَلَقَكَ الله بيَدِه» ثمَّ قال: فذكر

الحديث. ووَقَعَ لأبي ذرٍّ عن الحَمُّوِيِّ نحوه، لكن قال: وذكر الحديث بطولِه، بعد قوله: «حتَّى يَهُمُّوا بذلك»، ونحوه للكُشمِيهَنيّ.

وقوله فيه: «ثلاث كَذَبات» في رواية المُستَمْلي: «ثلاث كلمات».

وقوله: **«فأستَأذِنُ على رَبّي في داره، فيُؤذَنُ لي عليه»** قال الخطَّابيُّ: هذا يُوهِم المكان، والله مُنزَّهٌ عن ذلك، وإنَّما معناه: في داره التي اتَّخذَها لأوليائه، وهي الجنَّة وهي دار السَّلام، وأُضيفَت إليه إضافةَ تشريف مِثل: بيت الله وحَرَم الله.

وقوله فيه: «قال قَتادةُ: وسَمِعْتُه يقول: فأُخرِجُهم» هو موصول بالسَّنَدِ المذكور، ووَقَعَ للكُشمِيهَنيّ: وسمعته أيضاً يقول، وللمُستَمْلي: وسمعته يقول:/ «فأخرُجُ فأُخرِجُهم» الأوَّل بفتحِ الهمزة وضمّ الرَّاء، والثَّاني بضمِّ الهمزة وكسر الرَّاء. ٤٣٠/١٣

الحديث الخامس: حديث أنس: «اصبِروا حتَّى تَلقَوا اللهَ ورسولَه، فإنّي على الحوض».

قوله في السَّنَد: «حدَّثني عَمّي» هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد، وأبوه: هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عَوف، وليعقوب فيه شيخ آخَر، أخرجه مسلم (١٠٥٩) من طريقه أيضاً عن ابن أخي ابن شِهاب عن عَمّه، وهي أعلَى من روايته إيّاه عن أبيه عن صالح، ـ وهو ابن كَيْسانَ ـ عن ابن شِهاب الزُّهْريّ.

قوله: «أرْسَلَ إلى الأنصار، فجَمَعَهم في قُبّة» كذا أورَدَه مُختَصَراً، وقد أخرجه مسلم (١٠٥٩) من هذا الوجه، وقال في أوَّله: لمَّا أفاءَ الله على رسوله ما أفاءَ من أموال هَوازِن، ثمَّ أحالَ ببَقيَّتِه على الرِّواية التي قبلها من طريق يونس عن الزُّهْريِّ: فطَفِقَ رسول الله ﷺ يُعطي رجالاً من قُرَيش، فذكر الحديث في مُعاتَبَتهم، وفي آخره: فقالوا: بلى يا رسول الله رَضِينا، قال: «فإنَّكم سَتَجِدونَ بعدي أثَرةً شديدةً، فاصبِروا حتَّى تَلقَوا اللهَ ورسولَه، فإنّي على الحوض»، وقد تقدَّم من وجه آخَر في غزوة حُنَينٍ (٤٣٣١)، وساقَه من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم (٤٣٣٠) أتمَّ منه، وتقدَّم شَرحُه مُستَوفًى هناك بحمدِ الله تعالى.

والغرض منه هنا قوله: «حتَّى تَلقَوا اللهَ ورسولَه» فإنَّها زيادة لم تقع في بَقيّة الطُّرق، وقد تقدَّم في أوائل الفتن (٧٠٥٧) من رواية أنس عن أُسَيد بن الحُضَيرِ في قصَّة فيها: «سَتَرَونَ بعدي أثَرَةً، فاصبِروا حتَّى تَلقَوني»، وترجَمَ له في مناقب الأنصار (٣٧٩٢): باب قول النبيّ ﷺ يعني للأنصار: «اصبِروا حتَّى تَلقَوني على الحوض».

قال الرَّاغِب: اللِّقاء: مُقابَلة الشَّيء ومُصادَفَته، لَقيَه يَلقاه، ويُقال أيضاً في الإدراك بالحِسِّ وبالبصيرة، ومِنه: ﴿وَلَقَدۡ كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ ٱلۡمَوۡتَ مِن قَبۡلِ أَن تَلۡقَوۡهُ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، ومُلاقاة الله يُعبَّر بها عن الموت وعن يوم القيامة، وقيل ليومِ القيامة: يوم التَّلاقِ، لالتِقاءِ الأوَّلينَ والآخِرينَ فيه.

٧٤٤٢- حَدَّثنا ثابتُ بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا سفيانُ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن سليمانَ الأحوَلِ، عن طاووسٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: كانَ النبيُّ ﷺ إذا تَهجَّدَ منَ اللَّيلِ قال: «اللهُمَّ رَبَّنا لكَ الحمدُ، أنتَ قَيِّم السَّماوات والأرضِ، ولَكَ الحمدُ أنتَ رَبُّ السَّماوات والأرضِ ومَن فيهنَّ، ولَكَ الحمدُ أنتَ نورُ السَّماوات والأرضِ ومَن فيهنَّ، أنتَ الحقُّ، وقولُكَ الحقُّ، ووَعْدُكَ الحقُّ، ولقاؤُكَ الحقُّ، والجنَّةُ حَقٌّ، والنارُ حَقٌّ، والسّاعةُ حَقٌّ، اللهُمَّ لكَ أسلَمتُ، وبكَ آمَنتُ، وعليكَ تَوَكَّلتُ، وإليكَ خاصَمتُ، وبكَ حاكَمتُ، فاغفِرْ لي ما قَدَّمتُ وما أخَّرتُ، وأسرَرتُ وأعلَنتُ، وما أنتَ أعلَمُ به منّي، لا إلهَ إلا أنتَ».

وقال قيسُ بنُ سعدٍ وأبو الزُّبَير: عن طاووسٍ: «قَيّامُ».

وقال مجاهدٌ: ﴿ٱلۡقَيُّومُ﴾[البقرة: ٢٥٥]: القائمُ على كلِّ شيء.

وقرأ عمرُ: «القَيّامُ»، وكِلاهُما مَدْحٌ.

٧٤٤٣- حدَّثنا يوسُفُ بنُ مُوسى، حدَّثنا أبو أُسامةَ، حدَّثني الأعمَشُ، عن خَيْثَمةَ، عن عَدِيِّ بنِ حاتمٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما منكم مِن أحدٍ إلّا سيُكلِّمُه رَبُّه، ليسَ بينَه وبينَه تَرْجُمانٌ، ولا حِجابٌ يَحْجُبُهُ».

٧٤٤٤- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الصَّمَد، عن أبي عِمْرانَ، عن

أبي بَكْرِ بنِ عبدِ الله بنِ قيسٍ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، قال: «جَنَّتان مِن فِضّةٍ آنِيَتُها وما فيهما، وجَنَّتان مِن ذهبٍ آنِيَتُها وما فيهما، وما بينَ القومِ وبينَ أنْ يَنْظُروا إلى رَبِّهم إلّا رِداءُ الكِبْرياءِ على وجهِهِ في جَنّةِ عَدْنٍ».

الحديث السادس: عن ابن عبَّاس في الدُّعاء عند قيام اللَّيل، وقد تقدَّم شَرحه في أوائل «كتاب التَّهَجُّد» مُستوفًى (١١٢٠). والغرض منه قوله: «ولقاؤك حَقٌّ» وقد ذَكَرتُ ما يَتعلَّق باللِّقاءِ في الذي قبله.

وسفيان في سنده: هو الثَّوْريّ، وسليمان: هو ابن أبي مسلم.

وقوله فيه: «وقال قيس بن سعد وأبو الزُّبَير: عن طاووسٍ: قَيَّام» يريد أنَّ قيس بن سعد روى هذا الحديث عن طاووسٍ عن ابن عبَّاس، فوَقَعَ عنده بَدَل قوله: «أنتَ قَيِّم السَّماوات والأرض»: «أنتَ قَيّام السَّماوات والأرض»، وكذلك أبو الزُّبَير عن طاووسٍ، وطريق قيس وَصَلَها مسلم (٧٦٩) وأبو داود (٧٧٢) من طريق عِمران بن مسلم عن قيس، ولم يَسوقا لفظه، وساقَها النَّسائيُّ (ك١١٣٠٠) كذلك وأبو نُعَيم في «المستخرَج»، ورواية أبي الزُّبَير وَصَلَها مالك في «الموطَّأ» (١/ ٢١٥-٢١٦) عنه، وأخرجها مسلم (٧٦٩) من طريقه، ولفظه: «قَيّام السَّماوات والأرض».

قوله: «وقال مجاهد: ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾: القائم على كُلِّ شيء» وَصَلَه الفِريابيّ في «تفسيره»[1] عن ورقاء عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بهذا. قال الحَلِيميّ: ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾: القائم على كلّ شيء من خلقه يُدَبِّره بما يريد. وقال أبو عُبَيدة بن المثنَّى: ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾ فيعُول وهو القائم الذي لا يَزول. وقال الخطَّابيُّ: ﴿ٱلْقَيُّومُ﴾ نَعت للمُبالَغةِ في القيام على كلّ شيء، فهو القَيِّم على كلّ شيء بالرِّعايةِ له.

قوله: «وقرأ عمر: القَيّام» قلت: تقدَّم ذِكر مَن وَصَلَه عن عمر في تفسير سورة نوح[2].

(١) وهو أيضاً في «تفسير آدم بن أبي إياس» المطبوع باسم «تفسير مجاهد» ١/ ١٢١.

(٢) سورة رقم (٧١) قبل الحديث (٤٩٢٠).

قوله: «وكِلاهُما مَدْح» أي: القَيّوم والقَيّام، لأنَّهُما من صيَغ المبالَغة.

الحديث السابع: حديث عَديّ بن حاتم: «ما مِنكم من أحد إلّا سيُكلِّمُه ربّه، ليس بينه وبينه تَرجُمان».

وقوله في سنده: «عن خَيثَمةَ» في رواية حفص بن غياث عن الأعمَش: حدَّثني خَيثَمة ابن عبد الرَّحمن، كما تقدَّم في كتاب الرِّقاق (٦٥٣٩)، وسياقه هناك أتمّ، وسيأتي أيضاً من وجه آخَر عن الأعمَش (٧٥١٢).

وقوله: «ولا حِجابٌ يَحجُبه» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «ولا حاجِب».

قال ابن بَطّال: معنى رفع الحِجاب: إزالة الآفة من أبصار المؤمنينَ المانعة لهم من الرُّؤية، فيَرَونَه لارتفاعِها عنهم بخلقِ ضِدّها فيهم، ويشير إليه/ قوله تعالى في حَقّ الكفّار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]. ١٣/ ٤٣١

وقال الحافظ صلاح الدّين العَلائيّ في شَرح قوله في قصَّة معاذ: «واتَّقِ دَعوة المظلوم، فإنَّه ليس بينها وبين الله حِجاب»[1]: والمرادُ بالحاجبِ والحِجاب: نَفي المانع من الرُّؤية، كما نَفَى عَدَمَ الإجابةِ دعاءُ المظلوم، ثمَّ استَعارَ الحِجاب للرَّدِّ، فكان نَفيه دليلاً على ثُبوت الإجابة، والتَّعبير بنَفي الحِجاب أبلَغ من التَّعبير بالقَبُول، لأنَّ الحِجاب من شَأنه المنع من الوصول إلى المقصود، فاستُعيرَ نَفيُه لعَدَمِ المنع.

ويَتَخَرَّج كثير من أحاديث الصِّفات على الاستعارة التَّخييليّة، وهي أن يَشتَرِك شيئان في وصف، ثمَّ تُعتمَد لوازمُ أحدهما، بحيثُ تكون جهة الاشتراك وصفاً، فيَثبُت كماله في المستعار بواسطةِ شيء آخَر، فيَثبُت ذلك للمُستَعار مُبالَغة في إثبات المشتَرَك، قال: وبالحمْلِ على هذه الاستعارة التَّخييليّة يَحصُل التَّخَلُّص من مَهاوي التَّجَسُّم.

قال: ويحتمل أن يُرادَ بالحِجابِ استعارة محسوس لمعقولٍ، لأنَّ الحِجاب حِسّيٌّ، والمنع عَقليّ.

---

(١) تقدم برقم (١٤٩٦) من حديث عبد الله بن عباس.

قال: وقد وَرَدَ ذِكر الحِجاب في عِدّة أحاديث صحيحة، والله سبحانه وتعالى مُنزَّهٌ عمَّا يَحجُبه، إذ الحِجاب إنَّما يُحيط بمُقدَّرٍ محسوس، ولكنَّ المراد بحِجابِه مَنعُه أبصارَ خلقه وبَصائرهم بما شاءَ متى شاءَ كيف شاءَ، وإذا شاءَ كَشَفَ ذلك عنهم، ويُؤيِّده قوله في الحديث الذي بعده: «وما بين القوم وبين أن يَنظُروا إلى ربّهم إلّا رِداء الكِبرياء على وجهه»، فإنَّ ظاهره ليس مُراداً قَطعاً فهي استعارة جَزماً، وقد يكون المراد بالحِجابِ في بعض الأحاديث الحِجاب الحِسّيّ، لكنَّه بالنِّسبةِ للمخلوقينَ، والعلم عند الله تعالى.

ونَقَلَ الطِّيبيُّ في شرح حديث أبي موسى عند مسلم (١٧٩): «حِجابه النّور، لو كَشَفَه لَأحرَقَت سُبُحاتُ وجهه ما أدرَكَه بَصَرُه» أنَّ فيه إشارةً إلى أنَّ حِجابه خِلَاف الحُجُب المعهودة، فهو مُحتَجِبٌ عن الخلق بأنوار عِزّه وجَلاله، وأشِعّة عَظَمَته وكِبريائه، وذلك هو الحِجاب الذي تَدهَش دونه العقولُ وتَبهَت الأبصارُ وتَتَحيَّر البَصائر، فلو كَشَفَه فتَجلَّى لما وراءَه بحَقائق الصفات وعَظَمة الذّات لم يَبقَ مخلوقٌ إلّا احتَرَقَ، ولا مَنظورٌ إلّا اضمَحَلَّ، وأصل الحِجاب السِّتر الحائل بين الرَّائي والمرئيّ، والمراد به هنا مَنع الأبصار من الرُّؤية له بما ذُكِرَ، فقامَ ذلك المنعُ مَقامَ السِّتر الحائل فعَبَّرَ به عنه، وقد ظَهَرَ من نُصوص الكتاب والسُّنّة أنَّ الحالةَ المشارَ إليها في هذا الحديث هي في دار الدُّنيا الـمُعَدّة للفَناءِ، دونَ دارِ الأُخرى الـمُعَدّة للبَقاء، والحِجاب في هذا الحديث وغيره يَرجِع إلى الخلق، لأنَّهم هم المحجوبونَ عنه.

وقال النَّوويّ: أصل الحِجاب المنع من الرُّؤية، والحِجاب في حقيقة اللُّغة: السِّتر، وإنَّما يكون في الأجسام، والله سبحانه مُنزَّهٌ عن ذلك، فعُرِفَ أنَّ المراد المنع من رُؤيَته، وذكر النّور لأنَّه يَمنَع من الإدراك في العادة لشُعاعِه، والمراد بـ «الوجه»: الذّات، و«بما انتهى إليه بَصَره»: جميع المخلوقات، لأنَّه سبحانه مُحيط بجميع الكائنات.

الحديث الثامن: حديث أبي موسى، وعبد العزيز بن عبد الصَّمَد: هو أبو[1] عبد الصَّمَد

(١) تحرَّف في (س) إلى: ابن.

العَمّيّ، بفتحِ المهمَلة وتشديد الميم، وأبو عِمران: هو عبد الملِك بن حبيب الجَوْنيّ، وأبو بكر: هو ابن أبي موسى الأشعَريّ، وقد تقدَّم ذلك في تفسير سورة الرَّحمن (٤٨٧٨).

قوله: «جَنَّتان من ذهب آنيَتهما وما فيهما، وجَنَّتان من فِضّة آنيَتهما وما فيهما» في رواية حمَّاد ابن سَلَمة عن ثابت البُنانيِّ عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه قال حمَّاد: لا أعلَمه إلّا قد رَفَعَه قال: «جَنَّتان مِن ذهب للمُقرَّبينَ، ومن دونهما جَنَّتان من وَرِق لأصحابِ اليمين» أخرجه الطَّبَريُّ (٢٧/ ١٤٦) وابن أبي حاتم، ورجاله ثقات[1]. وفيه رَدّ على ما حَكَيته على التِّرمِذيّ الحكيم أنَّ المراد بقوله تعالى: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٢]: الدُّنوّ بمعنى القُرب لا أنَّهما دونَ الجنَّتَينِ المذكورَتَينِ قبلهما، وصَرَّحَ جماعة بأنَّ الأُولَيَينِ أفضَل من الأُخرَيَين، وعَكَسَ بعض الـمُفسِّرينَ، والحديث حُجّة للأوَّلينَ.

قال الطَّبَريُّ: اختُلِفَ في قوله: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ فقال بعضهم: معناه في الدَّرَجة، وقال آخَرونَ: معناه/ في الفضل. ٤٣٢/١٣

وقوله: «جَنَّتان» إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾ وتفسير له، وهو خبر مُبتَدأ محذوف، أي: هُما جَنَّتان، و«آنيَتهما» مُبتَدأ، و«من فِضّة» خَبَره. قاله الكِرْمانيُّ. قال: ويحتمل أن يكون فاعل فِضّة، كما قال ابن مالك: مَرَرت بوادٍ أَثْلٍ[2] كلُّه: إنَّ كلّه فاعل، أي: جَنَّتان مُفَضَّض آنيَتهما. انتهى، ويحتمل أن يكون بَدَلَ اشتمالٍ.

وظاهر الأوَّل أنَّ الجنَّتَينِ من ذهب لا فِضّةَ فيهما وبالعكس، ويعارضه حديث أبي هريرة: قلنا: يا رسول الله حَدِّثنا عن الجنَّة ما بناؤُها؟ قال: «لَبِنةٌ من ذهب ولَبِنةٌ من فِضّة»، الحديث، أخرجه أحمد (٨٠٤٣و٨٧٤٧) والتِّرمِذيّ (٢٥٢٦) وصَحَّحَه ابن حِبّان (٧٣٨٧)، وله شاهد

---

(١) في إسناده مؤمل بن إسماعيل، سيّئ الحفظ، وقد خالفه من هو أوثق منه، فقد رواهُ آدم بن أبي إياس عند البيهقي في «البعث» (٢١٩) عن حماد بن سلمة، عن ثابت وأبي عمران الجوني عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه موقوفاً، وكذلك رواه حماد بن زيد عن أبي عمران وثابت، به موقوفاً عند البيهقي في «البعث» (٢١٨) أيضاً، فالصحيح أنه باللفظ المذكور موقوف، والله أعلم.

(٢) تصحف في الأصلين و(س) إلى: إبل، وضبطه الكرماني فقال:الأثل، بالمثلثة.

عن ابن عمر أخرجه الطَّبَرانيُّ (١٣٩٩٢) وسنده حسن، وآخَر عن أبي سعيد أخرجه البزّار[١]، ولفظه: «خلَقَ الله الجنَّة لَبِنة من ذهب، ولَبِنة من فِضّة» الحديث، ويُجمَع بأنَّ الأوَّل صِفَة ما في كلّ جَنّة من آنية وغيرها، والثّاني صِفَة حوائط الجِنان كلّها. ويُؤيِّده أنَّه وَقَعَ عند البَيهقيِّ في «البَعث» (٢٨٨) في حديث أبي سعيد: «إنَّ الله أحاطَ حائط الجنَّة لَبِنة من ذهب، ولَبِنة من فِضّة» وعلى هذا فقوله: «آنيَتهما وما فيهما» بَدَل من قوله: «من ذهب» ويَترَجَّح الاحتمالُ الثّاني.

قوله: «وما بين القوم وبين أنْ يَنْظُروا إلى ربّهم إلّا رِداء الكِبْرياء على وجهه» قال المازَرِيّ: كان النبيّ ﷺ يُخاطِب العرب بما تَفهَم، ويُخرِج لهم الأشياء المعنَويّة إلى الحِسّ ليُقَرِّبَ تَناوُلهم لها، فعَبَّرَ عن زَوال الموانع ورفْعه عن الأبصار بذلك.

وقال عِياض: كانت العرب تَستَعمِل الاستعارة كثيراً، وهو أرفَع أدَوات بَديع فصاحَتها وإيجازها، ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤] فمُخاطَبة النبيّ ﷺ لهم برِداءِ الكِبرياء على وجهه ونحو ذلك من هذا المعنى، ومَن لم يَفهَم ذلك تاهَ، فمَن أجرَى الكلام على ظاهره أفضَى به الأمر إلى التَّجسيم، ومَن لم يَتَّضِح له وعلمَ أنَّ الله مُنزَّهٌ عن الذي يَقتَضيه ظاهرها، إمّا أن يُكذِّب نَقَلَتها، وإمّا أن يُؤوِّلها، كأن يقول: استَعارَ لعظيمِ سُلطان الله وكِبريائه وعَظَمَته وهَيبَته وجَلاله المانعِ إدراكَ أبصار البشر مع ضَعفها لذلك، رِداءَ الكِبرياء، فإذا شاءَ تَقوية أبصارهم وقلوبهم كَشَفَ عنهم حِجاب هَيبَته ومَوانع عَظَمَته. انتهى مُلخَّصاً.

وقال الطِّيبيُّ: قوله: «على وجهه»: حالٌ من رِداء الكِبرياء. وقال الكِرْمانيُّ: هذا الحديث من الـمُتَشابهات، فإمّا مُفوَّض، وإمّا مُتأوَّل بأنَّ المراد بالوجه الذّات، والرِّداء صِفَة من صفاتِ[٢]

---

(١) رواه البزار من وجهين عن الجُريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، أحدهما مرفوع كما في «كشف الأستار» (٣٥٠٨)، والآخر موقوف كما في «الكشف» (٣٥٠٧)، وإسناد الموقوف صحيح، وفي إسناد المرفوع عدي بن الفضل متفق على ضعفه.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: صفه.

الذّات اللّازِمة المنزَّهة عمّا يُشبِه المخلوقات، ثمَّ استَشكَلَ ظاهرَه بأنَّه يقتضي أنَّ رُؤية الله غيرُ واقعة، وأجابَ بأنَّ مفهومه بيان قُرب النَّظَر، إذ رِداء الكِبرياء لا يكون مانعاً من الرُّؤية، فعَبَّرَ عن زَوال المانع عن الإبصار بإزالةِ الرِّداء[1]، انتهى.

وحاصله: أنَّ رِداء الكِبرياء مانع عن الرُّؤية، فكأنَّ في الكلام حذفاً تقديره بعد قوله: «إلّا رِداء الكِبرياء»: فإنَّه يَمُنّ عليهم برفْعِه، فيَحصُل لهم الفوزُ بالنَّظَرِ إليه، فكأنَّ المراد أنَّ المؤمنينَ إذا تَبَوَّءوا مَقاعِدهم من الجنَّة لولا ما عندهم من هَيبة ذي الجَلال، لمَا حالَ بينهم وبين الرُّؤية حائلٌ، فإذا أرادَ إكرامهم حَفَّهم برَأفَتِه، وتَفَضَّلَ عليهم بتَقويَتِهم على النَّظَر إليه سبحانه وتعالى.

ثمَّ وَجَدت في حديث صُهَيبٍ في تفسير قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾ [يونس: ٢٦] ما يَدُلّ على أنَّ المراد بِرداءِ الكِبرياء في حديث أبي موسى: الحِجاب المذكور في حديث صُهَيبٍ، وأنَّه سبحانه يَكشِفُه لأهلِ الجنَّة إكراماً لهم. والحديث عند مسلم (١٨١) والتِّرمذيّ (٢٥٥٢و٣١٠٥) والنَّسائيّ (ك٧٧١٨) وابن خُزَيمة[2] وابن حِبّان (٧٤٤١) ولفظ مسلم: أنَّ النبيّ ﷺ قال: «إذا دَخَلَ أهلُ الجنَّة الجنَّة، يقول الله عزَّ وجلَّ: تريدونَ شيئاً أزيدُكُم؟ فيقولون: ألم تُبَيِّض وجوهَنا وتُدخِلْنا الجنَّة؟ قال: فيَكشِف لهم الحِجاب فما أُعطُوا شيئاً أَحبَّ إليهم منه، ثمَّ تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾» أخرجه مسلم عَقِب حديث أبي موسى، ولعلَّه أشارَ إلى تأويله به.

وقال القُرطُبيّ في«المُفهِم»: الرِّداء استعارة كَنَى بها عن العَظَمة، كما في الحديث الآخَر: «الكِبرياء رِدائي، والعَظَمة إزاري»[3] وليس المراد الثّياب المحسوسة، لكنَّ المناسَبة أنَّ الرِّداء والإزار/ لمَّا كانا مُتَلازِمَينِ للمخاطَبِ من العرب، عَبَّرَ عن العَظَمة والكِبرياء بها، ٤٣٣/١٣

(١) تحرَّف في (س) إلى: المراد.

(٢) في«التوحيد» ٢/ ٤٤٣و٤٤٤.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤) من حديث أبي هريرة، وابن ماجه (٤١٧٥) من حديث ابن عباس، وهو عند مسلم (٢٦٢٠) بنحوه عن أبي سعيد وأبي هريرة معاً.

ومعنى حديث الباب أنَّ مُقتَضَى عِزّة الله واستِغنائه أن لا يراه أحد، لكنَّ رحمته للمُؤمِنينَ اقتَضَت أن يُرِيَهم وجهه كمالاً للنِّعمة، فإذا زالَ المانع فعَلَ معهم خِلَاف مُقتَضَى الكِبرياء، فكأنَّه رَفَعَ عنهم حِجاباً كان يَمنَعهم. ونَقَلَ الطَّبَريُّ عن عليّ وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] قال: هو النَّظَر إلى وجه الله.

قوله: «في جَنّة عَدْن» قال ابن بَطّال: لا تَعلُّق للمُجَسِّمةِ في إثبات المكان، لما ثَبَتَ من استحالة أن يكون سبحانه جسماً أو حالًّا في مكان، فيكون تأويل الرِّداء: الآفة الموجودة لأبصارهم المانعة لهم من رُؤيَتِه، وإزالتُها فِعْلٌ من أفعاله يَفعَله في محلّ رُؤيَتهم له، فلا يَرَونَه ما دامَ ذلك المانع موجوداً، فإذا فعل الرُّؤية زالَ ذلك المانع، وسَمّاه رِداءً ليُنزِلَهُ في المنع مَنزِلَةَ الرِّداء الذي يَحجُب الوجه عن رُؤيَتِه، فأطلَقَ عليه الرِّداءَ مَجازاً، وقوله: «في جَنّة عَدن» راجِع إلى القوم.

وقال عِياض: معناه راجِع إلى الناظرينَ، أي: وهم في جَنّة عَدن لا إلى الله، فإنَّه لا تَحويه الأمكِنة سبحانه.

وقال القُرطُبيّ: يَتعلَّق بمحذوفٍ في موضع الحال من «القوم»، مِثل كائنينَ في جَنّة عَدن.

وقال الطِّيبيُّ: قوله: «في جَنّة عَدن» مُتعلِّق بمعنى الاستقرار في الظَّرف، فيُفِيدُ بالمفهومِ انتفاء هذا الحَصر في غير الجنَّة، وإليه أشارَ التّوربِشتيُّ بقوله: يشير إلى أنَّ المؤمن إذا تَبوَّأ مَقعَده [تبوَّأ][1] والحُجُب مُرتَفِعة، والموانع التي تَحجُب عن النَّظَر إلى ربّه مُضمَحِلّة، إلّا ما يَصُدّهم من الهَيبة، كما قيلَ:

أشــــتاقُه فــــإذا بَـــدَا أطرَقْـــتُ مـــن إجلالـــهِ

فإذا حَفَّهم برَأفَتِه ورحمته رَفَعَ ذلك عنهم، تَفَضُّلاً منه عليهم.

٧٤٤٥- حدَّثنا الحُميديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا عبدُ الملِك بنُ أعيَنَ وجامِعُ بنُ أبي راشِدٍ، عن أبي وائلٍ، عن عبدِ الله ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنِ اقتَطَعَ مالَ امرِئٍ مُسلِمٍ بيمينٍ كاذبةٍ

---

(١) قوله: تبوَّأ، سقطت من الأصلين و(س)، ولا بُدَّ منه لتمام الكلام.

لَقِيَ اللهَ وهو عليه غَضْبانُ». قال عبدُ الله: ثمَّ قرأ رسولُ الله ﷺ مِصْداقَه مِن كتاب الله جلَّ ذِكرُه: «﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾» الآيةَ [آل عمران: ٧٧].

٧٤٤٦- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا سفيانُ، عن عَمرٍو، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «ثلاثةٌ لا يُكلِّمُهُم الله يومَ القيامةِ، ولا يَنْظُرُ إليهم: رجلٌ حَلَفَ على سِلْعَتِه لقد أعطَى بها أكثرَ ممَّا أعطَى وهو كاذبٌ، ورجلٌ حَلَفَ على يمينٍ كاذبةٍ بعدَ العصرِ ليَقْتَطِعَ بها مالَ امرِئٍ مُسلِمٍ، ورجلٌ مَنَعَ فضْلَ ماءٍ، فيقولُ الله يومَ القيامةِ: اليومَ أَمْنَعُكَ فضْلي كما مَنَعْتَ فضْلَ ما لم تَعمَلْ يَداكَ».

٧٤٤٧- حدَّثنا محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثنا عبدُ الوهَّاب، حدَّثنا أيوبُ، عن محمَّدٍ، عَنِ ابنِ أبي بَكْرةَ، عن أبي بَكْرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «الزَّمانُ قد استَدارَ كهَيْئَتِه يومَ خَلَقَ الله السَّماواتِ والأرضَ، السَّنةُ اثنا عَشَرَ شَهْراً، منها أربعةٌ حُرُمٌ، ثَلاثَةٌ مُتَوالياتٌ: ذو القَعْدةِ، وذو الحَجّةِ، والمحرَّمُ، ورَجَبُ مُضَرَ الذي بينَ جُمادَى وشَعْبانَ، أيُّ شهرٍ هذا؟» قلنا: الله ورسولُه أعلَمُ، فسَكَتَ حتَّى ظَنَنّا أنَّه يُسمِّيه بغيرِ اسمِه، قال: «أليسَ ذا الحَجّةِ؟» قلنا: بَلَى، قال: «أيُّ بلدٍ هذا؟» قلنا: الله ورسولُه أعلَمُ، فسَكَتَ حتَّى ظَنَنّا أنَّه سيُسمِّيه بغيرِ اسمِه، قال: «أليسَ البَلْدةَ؟» قلنا: بلى، قال: «فأيُّ يومٍ هذا؟» قلنا: الله ورسولُه أعلَمُ، فسَكَتَ حتَّى ظَنَنّا أنَّه سيُسمِّيه بغيرِ اسمِه، قال: «أليسَ يومَ النَّحْرِ؟» قلنا: بَلَى، قال: «فإنَّ دِماءَكم وأمْوالَكم ـ قال محمَّدٌ: وأحسِبُه قال: وأعراضَكم ـ عليكم حرامٌ كَحُرْمةِ يومِكم هذا، في بلدِكم هذا، في شَهْرِكم هذا، وسَتَلْقَوْنَ رَبَّكم فيَسْأَلُكم عن أعمالِكم، ألا فلا تَرجِعوا بَعْدي ضُلّالاً يَضْرِبُ بعضُكم رِقابَ بعضٍ، ألا ليُبْلِغِ الشّاهدُ الغائبَ، فلعلَّ بعضَ مَن يَبْلُغُه أنْ يكونَ أَوْعَى لَهُ مِن بعضِ مَن سَمِعَهُ».

فكان محمَّدٌ إذا ذكره قال: صَدَقَ النبيُّ ﷺ. ثُمَّ قال: «ألا هل بَلَّغْتُ، ألا هل بَلَّغتُ؟».

الحديث التاسع: عن عبد الله، وهو ابنُ مسعود.

قوله: «**قال عبد الله**» هو ابن مسعود راويه، وهو موصولٌ بالسَّنَدِ المذكور.

قوله: «مِصْداقه» أي: الحديث، ومِصداق بكسر أوَّله: مِفعال من الصِّدق بمعنى الموافَقة.

قوله: «﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ﴾ **إلى أنْ قال:** ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ **الآيَةَ**» كذا لأبي ذرٍّ وغيره، والمراد هنا من هذه الآية قوله بعده: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾، ويُؤخَذ منه تفسير قوله: «لَقِيَ اللهَ وهو عليه غَضبانُ» ومُقتَضاه أنَّ الغضب سبب لمَنْع الكلام، والرُّؤية والرِّضا سبب لوجودِهما، وقد تقدَّم شَرح هذا الحديث في «كتاب الأيمان والنُّذور» (٦٦٧٦).

الحديث العاشر: حديثُ أبي هريرة.

قوله: «**عن عَمْرو**» هو ابن دينار المكِّيّ، وقد تقدَّم هذا الحديث سنداً ومَتناً في كتاب الشُّرب (٢٣٦٩)، وتقدَّم شَرحُه مُستوفًى في أواخر الأحكام (٧٢١٢).

الحديث الحادي عشر: حديث أبي بَكْرة. وعبد الوهّاب في سنده: هو ابن عبد المجيد الثَّقفيّ، وأيوب: هو السَّختِيَانيّ، ومحمَّد: هو ابن سِيرِين، وابن أبي بَكْرة: هو عبد الرَّحمن كما وَقَعَ التَّصريح به في كتاب الحجّ (١٧٤١)، والسَّنَد كلّه بصريّونَ، وقد تقدَّم بعَينِه في بَدْء الخلق (٣١٩٧) وفي المغازي (٤٤٠٦).

وأغفَلَ المِزّيُّ ذِكر هذا السَّنَد في التَّوحيد وفي المغازي، وهو ثابت فيهما، وزَعَمَ أنَّه أخرجه في التَّفسير عن أبي موسى، ولم أرَه في التَّفسير مع أنَّه لم يَذكُر منه في بَدْء الخلق إلّا قِطعةً يسيرةً إلى قوله: «وشَعبان»، وساقَه بتمامه في المغازي وهنا، إلّا أنَّه سَقَطَ من وسَطه هنا عند أبي ذرٍّ عن السَّرَخسيّ، قوله: قال: «فأيّ يوم هذا؟» ـ إلى قوله: ـ «قال: فإنَّ دِماءَكم».

وقد تقدَّم شَرحه مُفرَّقاً: أمّا ما يَتعلَّق بأوَّلِه وهو: «أنَّ الزَّمان قد استَدارَ كَهَيئَتِه» ففي تفسير سورة براءة (٤٦٦٢)، وأمّا ما يَتعلَّق بالشَّهرِ الحرام والبلد الحرام، ففي باب الخُطبة أيام مِنًى من كتاب الحجّ (١٧٤١)، وأمّا ما يَتعلَّق بالنَّهي عن ضَرب بعضهم رِقاب بعض، ففي «كتاب

الفتن» (٧٠٧٨)، وأمّا ما يَتعلّق بالحثّ على التَّبليغ، ففي «كتاب العلم» (٦٧).

والمراد منه هنا قوله: «وسَتلقونَ رَبّكم، فيَسألُكم عن/ أعمالكم» وقد ذَكَرتُ ما فُسِّرَ به اللِّقاء ١٣/٤٣٤ في الحديث الخامس، وبالله التَّوفيق.

تَكْمِلةٌ: جَمَعَ الدّارَقُطنيُّ طرق الأحاديث الواردة في رُؤية الله تعالى في الآخرة، فزادَت على العِشرينَ، وتتبَّعها ابن القيِّم في «حادي الأرواح» فبَلَغَتِ الثَّلاثينَ، وأكثرها جياد، وأسنَدَ الدّارَقُطنيُّ عن يحيى بن مَعِين، قال: عندي سبعة عشر حديثاً في الرُّؤية صِحاحٌ.

٢٥- باب ما جاءَ في قول الله عزَّ وجلَّ:

﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]

٧٤٤٨- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا عبدُ الواحدِ، حدَّثنا عاصمٌ، عن أبي عُثمانَ، عن أُسامةَ، قال: كانَ ابنٌ لبعضِ بنات النبيِّ ﷺ يَقْضي، فأرسَلَتْ إليه أنْ يَأْتيَها، فأرسَلَ: «إنَّ لله ما أخَذَ، وله ما أعطَى، وكلٌّ إلى أجَلٍ مُسَمًّى، فلْتَصْبِرْ ولْتحتَسِب»، فأرسَلَتْ إليه فأقْسَمَتْ عليه، فقامَ رسولُ الله ﷺ، وقُمتُ معه، ومُعاذُ بنُ جبلٍ، وأُبيُّ بنُ كَعْبٍ، وعُبادةُ ابنُ الصّامِتِ، فلمَّا دَخَلْنا ناوَلُوا رسولَ الله ﷺ الصَّبيَّ ونفسُه تَقَلْقَلُ في صَدْرِه - حَسِبتُه قال: كأنَّها شَنّةٌ - فبَكَى رسولُ الله ﷺ، فقال سَعْدُ بنُ عُبادةَ: أتبْكي؟ فقال: «إنَّما يرحمُ اللهُ مِن عبادِه الرُّحَماءَ».

٧٤٤٩- حدَّثنا عُبَيدُ الله بنُ سَعْدِ بنِ إبراهيمَ، حدَّثنا يعقوبُ، حدَّثنا أبي، عن صالح بنِ كَيْسانَ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «اختَصَمَتِ الجنَّةُ والنارُ إلى ربِّهما، فقالت الجنَّةُ: يا رَبِّ، ما لها لا يَدخُلُها إلا ضُعَفاءُ الناسِ وسَقَطُهم، وقالت النارُ... فقال الله تعالى للجَنّةِ: أنتِ رحمتي، وقال للنّار: أنتِ عذابي، أُصِيبُ بكِ مَن أشاءُ، ولكلِّ واحدةٍ منكُما مِلْؤُها، قال: فأمّا الجنَّةُ فإنَّ الله لا يَظْلِمُ مِن خلقِه أحداً، وإنَّه يُنْشِئُ للنّار مَن يشاءُ، فيُلْقَوْنَ فيها، فَتقولُ: هل مِن مَزيدٍ؟ ثلاثاً، حتَّى يَضَعَ فيها قَدَمَه فتَمتَلِئُ، وَيُرَدُّ بعضُها إلى بعضٍ، وتقولُ: قَطْ قَطْ قَطْ».

٧٤٥٠- حدَّثنا حَفْصُ بنُ عمرَ، حدَّثنا هشامٌ، عن قَتادةَ، عن أنسٍ ﷺ، أنّ النبيَّ ﷺ قال: «لَيصِيبَنَّ أقواماً سَفْعٌ منَ النار بذُنوبٍ أصابوها عُقوبةً، ثمَّ يُدْخِلُهُم الله الجَنَّةَ بفَضْلِ رحمتِه، يُقالُ لهمُ: الجَهَنَّمِيّونَ».

وقال همّامٌ: حدَّثنا قَتادةُ، حدَّثنا أنسٌ.

٤٣٥/١٣ **قوله: «باب ما جاءَ في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾»** قال ابن بَطّال: الرَّحمة تَنقَسِم إلى صِفَة ذات وإلى صِفَة فِعْل، وهنا يحتمل أن تكون صِفَةَ ذات، فيكون معناها: إرادة إثابة الطّائعينَ، ويحتمل أن تكون صِفَةَ فعْل، فيكون معناها: أنَّ فضل الله بسَوْقِ السَّحاب وإنزال المطر قريبٌ من المحسنين، فكان ذلك رحمةً لهم لكَونِه بقُدرَتـه وإرادَته، ونحوه[1] تسمية الجنَّة رحمةً، لكَونِها فعْلاً من أفعاله حادثةً بقُدرَتـه.

وقال البَيهقيُّ في كتاب «الأسماء والصِّفات»: باب الأسماء التي تَتبَعُ إثبات التَّدبير لله دونَ مَن سِواه: فمن ذلك «الرَّحمن الرحيم»، قال الخطَّابيُّ: معنى الرَّحمن: ذو الرَّحمة الشّاملة التي وسِعَتِ الخلقَ في أرزاقهم، وأسباب مَعايِشهم ومصالحهم، قال: والرحيم خاصّ بالمؤمنينَ، كما قال سبحانه: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾[الأحزاب: ٤٣].

وقال غيره: الرَّحمن خاصٌّ في التَّسمية، عامٌّ في الفعل، والرحيم عامّ في التَّسمية، خاصّ في الفعل. انتهى، وقد تقدَّم شيء من هذا في أوائل التَّوحيد في باب ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[2] [الإسراء: ١١٠].

وتَكلَّمَ أهل العربيّة على الحِكمة في تَذكير ﴿قَرِيبٌ﴾، مع أنَّه وصف الرَّحمة، فقال الفَرّاء: قريبة وبعيدة إن أُريدَ بها النَّسَب ثُبوتاً ونَفياً، فتُؤنَّث جَزماً فتقول، فلانة قريبة لي أو ليست قريبةً لي، فإن أُريدَ المكان جازَ الوجهان، لأنَّه صِفَة المكان، فتقول: فلانة قريبة وقريب،

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: ونحو.

(٢) باب رقم (٢).

إذا كانت في مكان غيرِ بعيدٍ، ومنه قوله[١]:

عَشيّةَ لا عَفـراءُ مِنـكَ قريبـةٌ فتَـدنُو ولا عَفـراءُ مِنـك بعيـدُ

ومنه قول امرئِ القيس:

لـه الويـلُ إن أمسَى ولا أمّ سـالمٍ قريبٌ.................... البيتَ

وأمّا قول بعضهم: سبيل المذكَّر والمؤنَّث أن يُجْرَيا على أفعالها، فمَردود، لأنَّه رَدّ الجائز بالمشهور، وقال تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣].

وقال أبو عُبَيدة: قريب في قوله تعالى: ﴿قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ليس وصفاً للرَّحمةِ، إنَّما هو ظَرف لها فجازَ فيه التَّأنيث والتَّذكير، ويَصلُح للجمع والمثنَّى والمفرَد، ولو أُريدَ بها الصِّفة لَوجَبَتِ المطابَقة. وتَعقَّبه الأخفَش بأنَّها لو كانت ظَرفاً لَنُصِبَت، وأُجيبَ بأنَّه يُتَّسِعُ في الظَّرف.

ووراء ذلك أجوِبة أُخرى مُتَقاربة، ويُقال: إنَّ أقواها قول أبي عُبيدة، فقيل: هي صِفَة لموصوفٍ محذوف، أي: شيء قريب، وقيل: لمَّا كانت بمعنى الغُفران أو العَفو أو المطر أو الإحسان حُمِلَت عليه. وقيل: الرُّحْم بالضَّمّةِ والرَّحمة بمعنًى واحد، فذُكِّرَ باعتبار الرُّحم. وقيل: المعنى أنَّها ذات قُرب، كقولهم: حائض، لأنَّها ذات حَيض. وقيل: هو مصدَر جاءَ على «فعيل»، كَنَقيقٍ لصوتِ الضِّفدَع. وقيل: لمَّا كان وزنه وزنَ المصدَر نحو: زَفير وشَهيق، أُعطيَ حُكمَه في استواء التَّذكير والتَّأنيث. وقيل: إنَّ الرَّحمة[٢] بمعنى: مُفَعَّلَة، فتكون بمعنى مفعول، وفَعيل بمعنى مفعول كثير. وقيل: أُعطي فعيل بمعنى فاعل حُكمَ فَعيل بمعنى مفعول.

---

(١) نَسَبَه الفراء في «معاني القرآن» ١/ ٣٨١ إلى عُروة، وهو ابنُ حِزامٍ العُذْريّ، ولكن أكثر من روى هذا البيت من أهل الأدب ذكره بلفظ:

عـشيةَ لا عَفْـراءُ منـك بعيـدةٌ فتَـسْلُو ولا عفـراءُ منـك قَريـبُ

وهو الصحيح، لأن البيت مذكور ضمن قصيدة لعروة بَرَويّ الباء.

(٢) كذا وقع في الأصلين و (س) بذكر الرحمة، وهو سبق قلم، لأن الكلام هنا عن كلمة «قريب» وأنها بمعنى مُقرَّبة، مفعول لقرَّب، فيتسق الكلامُ بأن يقال: إن قريب بمعنى مُفَعَّلة.

وقيل: هو من التَّأنيث المجازيّ كَطَلَعَ الشمس، وبهذا جَزَمَ ابن التِّين. وتَعقَّبوه بأنَّ شرطه تَقَدُّم الفعل وهنا جاءَ الفعل مُتَأَخِّراً، فلا يجوز إلّا في ضَرُورة الشِّعر. وأُجيبَ بأنَّ بعضهم حكى الجواز مُطلَقاً، والله أعلم.

ثمَّ ذكر في الباب ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أُسامة بن زيد، وقد تقدَّم التَّنبيه عليه في أوائل «كتاب التَّوحيد» (٧٣٧٧).

وقوله: «إنَّما يرحم الله» فيه إثبات صِفَة الرَّحمة له، وهو مقصود التَّرجمة.

ثانيها: حديث أبي هريرة: **«اختَصَمَتِ الجنَّة والنار»**.

ويعقوب في سنده: هو ابن إبراهيم بن سعد الذي تقدَّم في الحديث الخامس (٧٤٤١) من الباب قبله، والأعرَج: هو عبد الرَّحمن بن هُرمُز، وليس لصالحِ بن كَيْسانَ عنه في «الصحيحين» إلّا هذا الحديث.

قوله: «اختَصَمَتْ» في رواية همَّام عن أبي هريرة المتقدِّمة في سورة ﴿قٓ﴾ (٤٨٥٠): «تَحاجَّت»، ولمسلمٍ (٢٨٤٦/ ٣٤) من طريق أبي الزِّناد عن الأعرَج: «احتَجَّت»، وكذا له (٢٨٤٦/ ٣٥) من طريق ابن سِيرِين عن أبي/ هريرة، وكذا في حديث أبي سعيد عنده (٢٨٤٧). ٤٣٦/١٣

قال الطِّيبيُّ: تَحاجَّت أصله تَحاجَجَت، وهو مُفاعَلة من الحِجاج، وهو الخِصام وزنه ومعناه، يقال: حاجَجَته مُحاجَجة ومُحاجّة وحِجاجاً، أي: غالَبْتُه بالحُجّةِ، ومِنه: «فحَجَّ آدمُ موسى»[(١)]، لكنَّ حديث الباب لم يَظهَر فيه غَلَبة واحد مِنهُما.

قلت: إنَّما وِزان «فحَجَّ آدمُ موسى» لو جاءَ تَحاجَّتِ الجنَّةُ والنارُ فحاجَّتِ الجنَّةُ النارَ، وإلّا فلا يَلزَم من وقوع الخِصام الغَلَبة.

قال ابن بَطّال عن المهلَّب: يجوز أن يكون هذا الخِصام حقيقة بأن يَخلُق الله فيهما حياةً وفَهماً

---

(١) تقدَّم برقم (٤٧٣٦).

وكلاماً، والله قادر على كلّ شيء، ويجوز أن يكون هذا مَجازاً، كقولهم: امتَلأَ الحوض وقال: قَطْني، والحوض لا يتكلَّم وإنَّما ذلك عِبارة عن امتِلائه، وأنَّه لو كان ممَّن يَنطِق لَقال ذلك، وكذا في قول النار: ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠]. قال: وحاصل اختصامِهِما[1] افتِخار إحداهما[2] على الأُخرى بمَن يَسكُنها، فتَظُنّ النار أنَّها بمَن أُلقيَ فيها من عُظَماء الدُّنيا أبَـرّ عند الله من الجنَّة، وتَظُنّ الجنَّة أنَّها بمَن أسكنَها من أولياء الله تعالى أبَـرّ عند الله، فأُجيبَتا بأنَّه لا فضل لإحداهما على الأُخرى من طريق مَن يَسكُنُها، وفي كِلاهُما شائبة شِكاية إلى ربِّهما، إذ لم تَذكُر كلّ واحدة مِنهُما إلّا ما اختُصَّت به، وقد رَدَّ الله الأمرَ في ذلك إلى مَشيئته، وقد تقدَّم كلام النَّوويّ في هذا في تفسير ﴿قٓ﴾.

وقال صاحب «المُفهِم»: يجوز أن يَخلُق الله ذلك القولَ فيما شاءَ من أجزاء الجنَّة والنار، لأنَّه لا يُشتَـرَط عَقلاً في الأصوات أن يكون محلّها حَيّاً على الرَّاجح، ولو سَلَّمنا الشَّرط لَجازَ أن يَخلُق الله في بعض أجزائهما الجَماديّة حياةً، لا سيَّما وقد قال بعض المُفسِّرينَ في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]: إنَّ كلّ ما في الجنَّة حَيّ، ويحتمل أن يكون ذلك بلسان الحال، والأوَّل أولَى.

قوله: «فقالت الجنَّة: يا رَبّ ما لها؟» فيه التِفات، لأنَّ نَسَق الكلام أن تقول: ما لي؟ وقد وَقَعَ كذلك في رواية همَّام (٤٨٥٠): «ما لي؟»، وكذا لمسلمٍ (٢٧٤٦/ ٣٥) عن أبي الزِّناد.

قوله: «إلّا ضُعَفاء الناس وسَقَطُهم» زاد مسلم: «وعَجَزُهم» ، وفي رواية له (٢٨٤٦/ ٣٦): «وغَرَثُهم» ، وقد تقدَّم بيان المراد بالضُّعَفاءِ في تفسير ﴿قٓ﴾ ، و«سَقَطهم» بفتحتَينِ جمع ساقط، وهو النازِلُ القَدْرِ الذي لا يُؤبَه له، وسَقَطُ المتاع: رَديئُه، و«عَجَزهم» بفتحتَينِ أيضاً جمع عاجِز ضَبَطَه عِياض. وتَعقَّبَه القُرطُبيّ بأنَّه يَلزَم أن يكون بتاءِ التَّأنيث كَكاتبٍ وكَتَبَة،

(١) تحرَّف في (س) إلى: اختصاصهما.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: أحدهما.

وسُقوط التّاء في هذا الجمع نادر، قال: والصَّواب بضمِّ أوَّله وتشديد الجيم مِثل: شاهد وشُهَّد.

وأمّا «غَرَثهم» فهو بمُعجَمةٍ ومُثلَّثة جمع غَرثان[1]، أي: جَيعان، ووَقَعَ في رواية الطَّبَريِّ بكسر أوَّله وتشديد الرَّاء ثمَّ مُثنّاة، أي: غَفلَتِهم، والمراد به أهل الإيمان الذينَ لم يَتَفَطَّنوا للشُّبَه، ولم توسوِس لهم الشَّياطين بشيءٍ من ذلك، فهم أهل عقائدَ صحيحةٍ وإيمانٍ ثابتٍ، وهم الجمهور، وأمّا أهل العلم والمعرِفة فهم بالنِّسبةِ إليهم قليل.

قوله: «**وقالت النار، فقال للجنّةِ**» كذا وَقَعَ هنا مُختصَراً، قال ابن بَطّال: سَقَطَ قول النار هنا من جميع النُّسَخ[2] ، وهو محفوظ في الحديث، رواه ابن وَهْب عن مالك عن أبي الزِّناد[3]، بلفظِ: «أوثِرتُ بالـمُتَكَبِّرينَ والـمُتَجَبِّرينَ».

قلت: هو في «غرائب مالك» للدّارَقُطنيّ، وكذا هو عند مسلم (٢٨٤٦/ ٣٥) من رواية ورقاء عن أبي الزِّناد، وله (٢٨٤٦/ ٣٤) من رواية سفيان عن أبي الزِّناد: «يَدخُلني الـجَبّارونَ والـمُتَكَبِّرونَ»، وفي رواية محمَّد بن سِيرِين عن أبي هريرة: «ما لي لا يَدخُلني إلّا» أخرجه النَّسائيُّ (ك ١١٤٥٨)، وفي حديث أبي سعيد: «فقالت النار: فيَّ» أخرجه أبو يَعلَى (١١٧٢) وساقَ مسلم (٢٨٤٨) سنده[4].

قوله: «**فقال الله تعالى للجنّةِ: أنتِ رحمتي**» زاد أبو الزِّناد في روايته: «أرحَمُ بكِ مَن أشاء من عبادي» وكذا لهمّامٍ.

---

(١) لم نقف على هذا الجمع عند أحدٍ من أهل اللغة، إذ لم يذكروا في جمع غرثان إلا ثلاثة أوزان، وهي: غَرْثى وغَرَاثى وغِراث، وفي غراثى وجهان: كسر المثلثة وبعدها ياء، أو فتحها وبعدها ألف مقصورة.

(٢) إنما سقط من النسخ التي وقعت للحافظ رحمه الله، وإلا فهو ثابت في اليونينية، وقال العيني ٢٥/ ١٣٧: أُبرِزَ في بعض النسخ، ولم يقع في كثير فيها. قلنا: على أنه ثبت في الرواية المتقدمة برقم (٤٨٥٠) من طريق همام عن أبي هريرة، وذهل الحافظ عنه هنا، فأثبت المقول من رواية غير البخاري.

(٣) قوله: «عن أبي الزناد» سقط من (س).

(٤) وساق مسلم أيضاً سند رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة (٢٨٤٦) (٣٥).

قوله: «وقال للنّار: أنتِ عذابي أُصيبُ بكِ مَن أشاء» زاد أبو الزِّناد[1]: «من عبادي».

قوله: «مِلْؤُها» بكسر أوَّله وسكون اللّام بعدها همزةٌ.

قوله: «فأمّا الجنَّة، فإنَّ الله لا يَظْلِمُ مِن خلْقه أحداً، وإنَّه يُنْشِئ للنّار مَن يشاء» قال أبو الحسن القابِسيّ: المعروف في هذا الموضع أنَّ الله يُنشِئ للجنّةِ خلْقاً، وأمّا النار فيَضَع فيها قَدمَه. قال: ولا أعلَم في شيء من الأحاديث أنَّه يُنشِئ للنّار خلقاً/ إلّا هذا. انتهى. ٤٣٧/١٣

وقد مضى في تفسير سورة ﴿قٓ﴾ (٤٨٤٩) من طريق محمَّد بن سِيرِين عن أبي هريرة: «يُقال لجهَنَّم: هل امتلأت؟ وتقول: هل من مَزيد؟ فيَضَع الرَّبّ عليها قَدمه، فتقول: قَطْ قَطْ»، و(٤٨٥٠) من طريق همَّام بلفظ: «فأمّا النار فلا تَمتَلِئ حتَّى يَضَع رِجلَه، فتقول: قَطْ قَطْ، فهناك تَمتَلِئ، ويَزوي بعضُها إلى بعض، ولا يَظلم الله من خلقه أحداً»، وتقدَّم هناك بيان اختلافهم في المراد بالقَدَمِ مُستوفًى.

وأجابَ عِياض بأنَّ أحدَ ما قيل في تأويل القَدَم: أنَّهم قوم تقدَّم في عِلم الله أنَّه يَخلُقهم، قال: فهذا مُطابِق للإنشاء. وذِكر القَدَم بعد الإنشاء يُرجِّح أن يكونا مُتغايِرَين، وعن المهلَّب قال: في هذه الزّيادة حُجّة لأهلِ السُّنّة في قولهم: إنَّ لله أن يُعذِّب مَن لم يُكلِّفه لعبادَتِه في الدُّنيا، لأنَّ كلّ شيء مِلكَه، فلو عَذَّبهم لكانَ غيرَ ظالم لهم. انتهى، وأهل السُّنّة إنَّما تَمسَّكوا في ذلك بقوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء: ٢٣] و﴿يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٤٠] وغير ذلك، وهو عندهم من جهة الجواز، وأمّا الوقوع ففيه نَظَر، وليس في الحديث حُجّةٌ، للاختلاف في لفظه ولقَبُولِه التَّأويل.

وقد قال جماعة من الأئمّة: إنَّ هذا الموضع مقلوب، وجزَمَ ابن القَيِّم بأنَّه غلَط[2]، واحتجَّ بأنَّ الله تعالى أخبَرَ بأنَّ جهَنَّم تَمتَلِئ من إبليس وأتباعه، وكذا أنكَرَ الرِّوايةَ شيخُنا

---

(١) وكذا لهمام فيما تقدم برقم (٤٨٥٠).

(٢) وقد سبق ابنَ القيّم إلى تغليط هذه الرواية شيخُه ابن تيمية في «منهاج السنة» ٥/ ١٠١ مبيّناً أن البخاري قد روى هذا الحديث في سائر المواضع على الصواب ليُبيِّن غلطَ هذا الراوي، كما جرت عادتُه بمثل ذلك.

البُلقينيُّ، واحتجَّ بقوله: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، ثمَّ قال: وحَمله على أحجار تُلقَى في النار أقرَب من حَمله على ذي روح يُعذَّب بغيرِ ذَنب. انتهى، ويُمكِن التِزام أن يكونوا من ذَوي الأرواح، ولكن لا يُعذَّبونَ كما في الـخَزَنة.

ويحتمل أن يُراد بالإنشاءِ ابتداءُ إدخال الكفَّار النارَ، وعَبَّرَ عن ابتداء الإدخال بالإنشاءِ، فهو إنشاء الإدخال لا الإنشاء بمعنى ابتداء الخلق، بدليلِ قوله: «فيُلقَونَ فيها وتقول: هل من مزيد؟» وأعادَها ثلاث مرَّات، ثمَّ قال: «حتَّى يَضَع فيها قَدمَه فحينَئذٍ تَمتَلِئ» فالذي يَملَؤُها حتَّى تقول: حَسبي، هو القَدَم، كما هو صريحُ الخبر، وتأويل القَدَم قد تقدَّم، والله أعلم.

وقد أيَّدَ ابنُ أبي جَمْرة حَمْلَه على غير ظاهره بقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، إذ لو كان على ظاهره لكانَ أهلُ النار في نَعيم المشاهَدة، كما يَتَنَعَّم أهل الجنَّة برُؤيةِ ربِّهم، لأنَّ مُشاهَدة الحقّ لا يكون معها عذابٌ.

وقال عِيَاض: يحتمل أن يكون معنى قوله عند ذِكر الجنَّة: «فإنَّ الله لا يَظلم من خَلْقه أحداً»: أنَّه يُعذِّب مَن يشاء غيرَ ظالم له، كما قال: «أُعَذِّب بك مَن أشاء» ويحتمل أن يكون راجِعاً إلى تَخاصُم أهل الجنَّة والنار، فإنَّ الذي جَعَلَ لكلٍّ مِنهُما عَدلٌ وحِكمةٌ، وباستِحقاق كلٍّ منهم من غير أن يَظلم أحداً.

وقال غيره: يحتمل أن يكون ذلك على سبيل التَّلميح بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣]. فعَبَّرَ عن ترك تضييع الأجر بتركِ الظُّلم، والمراد أنَّه يُدخِل مَن أحسَنَ الجنَّة التي وعَدَ المتَّقينَ برحمَتِه، وقد قال للجنَّةِ: «أنتِ رحمتي»، وقال: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وبهذا تَظهَر مُناسَبة الحديث للتَّرجمَةِ، والعلم عند الله تعالى.

وفي الحديث دلالة على اتِّساع الجنَّة والنار، بحيثُ تَسَعُ كلَّ مَن كان ومَن يكون إلى يوم القيامة، وتحتاج إلى زيادة، وقد تقدَّم في آخر الرِّقاق[1] (٦٥٧٤) أنَّ آخر مَن يَدخُل

(١) وتقدم أيضاً في كتاب التوحيد برقم (٧٤٣٧) من حديث أبي سعيد الخدري.

الجنَّة يُعطَى مِثلَ الدُّنيا وعَشَرةِ أمثالها. وقال الدَّاوُوديّ: يُؤخَذ من الحديث أنَّ الأشياء تُوصَف بغالبها، لأنَّ الجنَّة قد يَدخُلُها غير الضُّعَفاء، والنار قد يَدخُلُها غير الـمُتَكَبِّرينَ، وفيه رَدٌّ على مَن حَمَلَ قول النار: «هَلْ من مزيد؟» على أنَّه استفهام إنكار، وأنَّها لا تحتاج إلى زيادة.

الحديث الثالث: حديث أنس.

قوله: «سَفْع» بِفتحِ المهمَلة وسكون الفاء ثمَّ مُهمَلة: هو أثَر تَغيُّر البَشَرة فيبقَى فيها بعضُ سوادٍ.

قوله: «**وقال همَّام: حدَّثنا قَتادةُ، حدَّثنا أنس**» تقدَّم موصولاً في «كتاب الرِّقاق» (٦٥٥٩) مع شَرحه، وأرادَ به هنا أنَّ العَنعَنة التي في طريق هشام محمولة على السَّماع[1]، بدليلِ رواية همَّام، والله أعلم.

٢٦- باب في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾

٧٤٥١- حدَّثنا موسى، حدَّثنا أبو عَوانَةَ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله، قال: جاءَ حَبْرٌ إلى رسولِ الله ﷺ، فقال: يا محمَّدُ، إنَّ الله يَضَعُ السماءَ على إصْبَعٍ، والأرضَ على إصْبَعٍ، والجبالَ على إصْبَعٍ، والشَّجرَ والأنْهارَ على إصْبَعٍ، وسائرَ الخلقِ على إصْبَعٍ، ثمَّ يقولُ بيَدِه: أنا المَلِك، فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ وقال: «﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾» [الزمر: ٦٧].

قوله: «**باب في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾** [فاطر: ٤١]» ١٣/٤٣٨ وَقَعَ لبعضِهم: «يُمسِك السَّماوات على إصبَع» وهو خَطَأ. ذكر فيه حديث ابن مسعود.

قال المهلَّب: الآية تَقتَضي أنَّهما مُمسَكَتان بغيرِ آلة، والحديث يقتضي أنَّهما ممسَكَتان بالإصبَع،

(١) يعني عنعنةَ قتادة، وأما صيغة التحديث بين همام وقتادة فلم تقع في الرقاق، بل جاءت الرواية بالعنعنة دون خلاف بين رواة البخاري كما في اليونينية، وقد جاءت الرواية بينهما بصيغة السماع عند أحمد (١٢٣٧٥)، على أن هماماً لا يُعرف بالتدليس.

والجواب أنَّ الإمساك بالإصبَع مُحالٌ، لأنَّه يَفتَقِر إلى مُمسِك، وأجابَ غيره بأنَّ الإمساك في الآية يَتعلَّق بالدُّنيا، وفي الحديث بيومِ القيامة، وقد مضى توجيه الإصبَع من كلام أهل السُّنّة مع شرحه في باب قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: ٧٥]»[1]، قال الرَّاغِب: إمساك الشَّيء: التَّعلُّق به، وحِفظه، ومن الثّاني: قوله تعالى: ﴿وَيُمْسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلْأَرْضِ﴾ الآية [الحج: ٦٥]، ويُقال: أمسَكت عن كذا: امتَنَعتُ عنه، ومِنه: ﴿هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾[الزمر: ٣٨].

قوله: «إنَّ الله يَضَع السَّماوات[2] على إصْبَع» الحديث، ومضى هناك (٧٤١٤) بلفظ: «إنَّ الله يُمسِك» وهو المطابِق للتَّرجمة، لكن جَرَى على عادته في الإشارة، وذَكَرَهُ فيه (٧٤١٥) من وجه آخَر عن الأعمَش، وفيه تصريحه بسماعِه له من إبراهيم: وهو النَّخَعيُّ. وموسى شيخ البخاريّ فيه: هو ابن إسماعيل، كما جَزَمَ به أبو نُعَيم في «المستخرَج».

وقوله: «جاءَ حَبْر» بفتحِ المهمَلة، ويجوز كسرها، بعدها موحَّدة ساكنة ثمَّ راء: واحد الأحبار، وذكر صاحب «المشارق» أنَّه وَقَعَ في بعض الرِّوايات: جاءَ جِبريل، قال: وهو تصحيف فاحش، وهو كما قال، فقد مضى في الباب المشار إليه: جاءَ رجل، وفي الرِّواية التي قبلها: أنَّ يهوديّاً جاءَ، ولمسلمٍ (٢٧٨٦/ ٢٠): جاءَ حَبْر من اليهود، فعُرِفَ أنَّ مَن قال: جِبريل، فقد صَحَّفَ.

٢٧- بابُ ما جاءَ في تَخْلِيقِ السَّماوات والأرضِ وغيرِها منَ الخَلائقِ

وهو فِعْلُ الرَّبِّ تبارك وتعالى وأمرُه، فالرَّبُّ بصفاته وفِعْلِه وأمرِه، وهو الخالقُ المُكوِّنُ غيرُ مَخْلوقٍ، وما كانَ بِفعْلِه وأمرِه وتَخْلِيقِه وتَكْوِينِه، فهو مَفْعولٌ مَخْلوقٌ مُكوَّنٌ.

---

(١) باب رقم (١٩).

(٢) كذا جاء في الأصلين و (س) بصيغة الجمع، وقد جاء كذلك عند البخاري في رواية حفص بن غياث عن الأعمش برقم (٧٤١٥)، وكذلك جاء في رواية عَبِيدة السَّلْماني عن ابن مسعود فيما تقدم برقم (٤٨١١)، وجاء أيضاً في الطريقين المذكورين: الأرَضين، جمع الأرض، وأما لفظ الحديث هنا في كلتا الكلمتين فهو بالإفراد، دون حكاية خلاف بين رواة البخاري حسب ما في اليونينية.

٧٤٥٢- حدَّثنا سعيدُ بنُ أبي مريمَ، أخبرنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، أخبرني شَرِيكُ بنُ عبدِ الله بنِ أبي نَمِرٍ، عن كُرَيبٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: بِتُّ في بَيْتِ ميمونةَ ليلةً والنبيُّ ﷺ عندَها، لأنظُرَ كيفَ صلاةُ رسولِ الله ﷺ بالليلِ، فتَحدَّثَ رسولُ الله ﷺ مع أهلِه ساعةً، ثمَّ رَقَدَ، فلَمّا كانَ ثُلُثُ الليلِ الأخيرِ أو بعضُه، قَعَدَ، فنظَرَ إلى السماءِ فقرأ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إلى قولِه: ﴿لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]**، ثمَّ قامَ، فتَوضَّأ واستَنَّ، ثمَّ صَلَّى إحدَى عَشْرةَ رَكْعةً، ثمَّ أذَّنَ بلالٌ بالصلاةِ، فصَلَّى رَكْعتَينِ، ثمَّ خَرَجَ فصَلَّى للناسِ الصُّبْحَ.**

١٣/٤٣٩ قوله: «**باب ما جاءَ في تَخْليق السَّماوات والأرض وغيرها من الخَلائق**» كذا للأكثر: «تَخليق» وفي رواية الكُشمِيهَنيّ: خلق السَّماوات، وعليها شَرح ابن بَطّال، وهو المطابِق للآية، وأمّا التَّخليق فإنَّه من خَلَّقَ بالتَّشديد، وقد استُعمِلَ في مِثل قوله تعالى: ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ [الحج: ٥]، وتقدَّمَتِ الإشارة إلى تفسيره في «كتاب الحيض»(٤١٨).

قوله: «**وهو فِعْل الرَّبّ وأمره**» المراد بالأمرِ هنا: قوله: ﴿كُن﴾، والأمر يُطلَق بإزاءِ مَعانٍ، منها: صيغة «افعَل»، ومنها: الصِّفة والشَّأن، والأوَّل المراد هنا.

قوله: «**فالرَّبّ بصفاتِه وفِعْلِه وأمْرِه**» كذا ثَبَتَ للجميع، وزاد أبو ذَرٍّ في روايته: «وكلامه».

قوله: «**وهو الخالق المُكوِّن غيرُ مَخْلوق**» الـمُكوِّن بتشديدِ الواو المكسورة، لم يَرِد في الأسماء الحُسنَى، ولكن وَرَدَ معناه، وهو «الـمُصوِّر». وقوله: «وكلامه» بعد قوله: «وأمره» من عَطف الخاصّ على العامّ[1]، لأنَّ المراد بالأمرِ هنا: قوله: ﴿كُن﴾، وهو من جُملة كلامه.

وسَقَطَ قوله من هذا الموضع و«فِعْلِه» في بعض النُّسَخ.

قال الكِرْمانيُّ: وهو أولى، ليَصِحّ لفظ: «غير مخلوق». كذا قال، وسياق المصنِّف يقتضي التَّفرقة بين الفعل وما يَنشَأ عن الفعل، فالأوَّل من صِفَة الفاعل، والباري غير مخلوق فصفاته

(١) هذا سبق قلم من الحافظ رحمه الله، لأنَّ قوله الذي يلي هذا يقتضي أن يكون قوله: «وأمره» هو الخاصَّ، وقوله: «وكلامه» هو العامَّ، فحقُّ العبارة أن يقول: من عطف العامِّ على الخاصِّ.

غير مخلوقة، وأمّا مفعوله وهو ما يَنشَأ عن فعله فهو مخلوق، ومن ثَمَّ عَقَّبَه بقوله: وما كان بفعلِه وأمرِه وتَخليقِه وتكوينِه فهو مفعولٌ مخلوقٌ مُكوَّن، بفتحِ الواو، والمراد بالأمرِ هنا المأمور به، وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [النساء: ٤٧] وبقوله تعالى: ﴿غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ﴾ [يوسف: ٢١] إن قلنا: الضَّمير لله، وبقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] وبقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء: ٨٥].

وفي الحديث الصَّحيح: «إنَّ الله يُحدِث من أمره ما يشاء»[1]، وفيه: «سُبّوح قُدّوس رَبّ الملائكة والرّوح»[2].

وأمّا قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] فسيأتي في آخِر: كتاب التَّوحيد[3] احتجاج ابن عُيَينةَ وغيره به على أنَّ القرآن غير مخلوق، لأنَّ المراد بالأمرِ قوله تعالى: ﴿كُن﴾ وقد عُطِفَ على الخلق، والعَطف يقتضي المغايرة، و﴿كُن﴾ من كلامه فصَحَّ الاستدلالُ، ووهمَ مَن ظنَّ أنَّ المراد بالأمرِ هنا هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ لأنَّ المراد به في هذه الآية المأمور، فهو الذي يُوجَد بـ﴿كُن﴾، و﴿كُن﴾ صيغة الأمر، وهي من كلام الله وهو غير مخلوق، والذي يُوجَد بها هو المخلوق وأطلَقَ عليه الأمرَ، لأنَّه نَشأ عنه.

ثمَّ وَجَدتُ بيان مُراده في كتابه الذي أفرَدَه في «خلق أفعال العباد» فقال: اختَلَفَ الناس في الفاعل والفعل والمفعول: فقالت القَدَريّة: الأفاعيل كلّها من البشر، وقالت الجَبْريّة: الأفاعيل كلّها من الله، وقالت الجَهميّةُ: الفعل والمفعول واحد، ولذلك قالوا: ﴿كُن﴾ مخلوق، وقال السَّلَف: التَّخليقُ فعْلُ الله وأفاعيلُنا مخلوقة، ففعْلُ الله صِفَة الله والمفعول مَن سِواه من المخلوقات. انتهى.

ومَسألة التَّكوين مشهورة بين المتكلِّمينَ.

---

(١) علَّقه البخاري بين يدي الحديث (٧٥٢٢).

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٧) من حديث عائشة.

(٣) في باب رقم (٥٦).

وأصلها: أنَّهم اختَلَفوا هل صِفَة الفعل قديمةٌ أو حادثةٌ؟ فقال جمع من السَّلَف منهم أبو حَنيفة: هي قديمة، وقال آخَرونَ منهم ابن كُلَّاب والأشعَريّ: هي حادثة لئلّا يَلزَم أن يكون المخلوق قديماً، وأجابَ الأوَّل بأنَّه يُوجَد في الأزَل صِفَةُ الخلق ولا مخلوقٌ، وأجابَ الأشعَريّ بأنَّه لا يكون خلقٌ ولا مخلوقٌ، كما لا يكون ضاربٌ ولا مَضروبٌ، فألزَموه بحُدوثِ صفات، فيَلزَم حُلولُ الحوادث بالله، فأجابَ بأنَّ هذه الصِّفات لا تُحدِث في الذّات شيئاً جديداً، فتعقَّبوه بأنَّه يَلزَم أن لا يُسَمَّى في الأزَل خالقاً ولا رازِقاً، وكلام الله قديمٌ، وقد ثَبَتَ فيه أنَّه الخالقُ الرَّزّاقُ.

فانفَصَلَ بعض الأشعَريّة بأنَّ إطلاق ذلك إنَّما هو بطريق المجاز، وليس المراد بعَدَمِ التَّسمية عَدمها بطريق الحقيقة، ولم يَرتَضِ هذا بعضُهم، بل قال، وهو المنقول عن الأشعَريّ نفسه: إنَّ الأسامي جارية مَجرَى الأعلام، والعَلَم ليس بحقيقةٍ ولا مَجاز في اللُّغة، وأمّا في الشَّرع فلفظ الخالق الرَّازِق صادِق عليه تعالى بالحقيقةِ الشَّرعيّة، والبحث إنَّما هو فيها لا في الحقيقة اللُّغَويّة، فألزَموه بتَجويزِ إطلاق اسم الفاعل على مَن لم يَقُم به الفعلُ، فأجابَ أنَّ الإطلاق/ هنا شَرعيٌّ لا لُغَويٌّ. انتهى، وتَصَرُّف البخاريّ في هذا الموضع يقتضي مُوافَقة القول الأوَّل، والصّائر إليه يَسلَم من الوقوع في مَسألة حوادثَ لا أوَّلَ لها، وبالله التَّوفيق. ١٣/ ٤٤٠

وأمّا ابن بَطّال فقال: غَرَضه بيان أنَّ جميع السَّماوات والأرض وما بينهما مخلوق، لقيام دلائل الحُدوث عليها، ولقيام البُرهان على أنَّه لا خالق غير الله، وبُطلان قول مَن يقول: إنَّ الطَّبائع خالقة، أو الأفلاك أو النّور أو الظُّلمة أو العَرش، فلمَّا فسَدَت جميع هذه المقالات لقيام الدَّليل على حُدوث ذلك كلّه، وافتِقاره إلى مُحدِث لاستحالةِ وجود مُحدَث لا مُحدِثَ له، وكتابُ الله شاهدٌ بذلك كَآيةِ الباب، استُدِلَّ بآيات السَّماوات والأرض على وحدانيّته وقُدرَته، وأنَّه الخَلّاق العظيم، وأنّه خَلّاق سائر المخلوقات، لانتفاءِ الحوادث عنه الدّالَّة على حُدوث مَن يقوم به، وأنَّ ذاته وصفاته غير مخلوقة،

والقرآن صِفَة له فهو غير مخلوق، ولَزِمَ من ذلك أنَّ كلّ ما سِواه كان عن أمره وفعله وتكوينه، وكلّ ذلك مخلوق له. انتهى، ولم يُعرِّج على ما أشارَ إليه البخاريّ، فلله الحمدُ على ما أنعَمَ.

قوله في الحديث: «فلمَّا كانَ ثُلُث اللَّيل الأخير، أو بعضه» في رواية الكُشمِيهَنيّ: أو نصفه، بنونٍ ومُهمَلة وفاء، وقد تقدَّم في تفسير آل عِمران (٤٥٦٩) بهذا السَّنَد والمتن، لكن لم يَذكُر فيه هذه اللَّفظة.

٢٨- باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١]

٧٤٥٣- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لمَّا قَضَى الله الخلقَ كَتَبَ عندَه فوْقَ عَرْشِه: إنَّ رحمتي سَبَقَتْ غَضَبِي».

٧٤٥٤- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شُعْبةُ، حدَّثنا الأعمَشُ، سمعتُ زيدَ بنَ وَهْبٍ، سمعتُ عبد الله بنَ مسعودٍ ﷺ يقول: حدَّثنا رسولُ الله ﷺ وهو الصّادقُ المصدوقُ: «إنَّ خلقَ أحدِكم يُجمَعُ في بَطْنِ أُمِّه أربعِينَ يوماً أو أربعِينَ ليلةً، ثمَّ يكونُ عَلَقةً مِثلَه، ثمَّ يكونُ مُضْغةً مِثلَه، ثمَّ يُبعَثُ إليه الملَكُ، فيُؤْذَنُ بأربعِ كلماتٍ: فيَكتُبُ رِزْقَه، وأجَلَه، وعَمَلَه، وشَقيٌّ أمْ سعيدٌ، ثمَّ يَنفُخُ فيه الرّوحَ، فإنَّ أحدَكم لَيَعمَلُ بعَمَلِ أهلِ الجنَّةِ، حتَّى ما يكونُ بينَها وبينَه إلا ذِراعٌ، فيَسبِقُ عليه الكتابُ، فيَعمَلُ بعَمَلِ أهلِ النار، فيَدخُلُ النارَ، وإنَّ أحدَكم لَيَعمَلُ بعَمَلِ أهلِ النار، حتَّى ما يكونُ بينَها وبينَه إلا ذِراعٌ، فيَسبِقُ عليه الكتابُ، فيَعمَلُ عملَ أهلِ الجنَّةِ فيَدخُلُها».

٧٤٥٥- حدَّثنا خلَّادُ بنُ يحيى، حدَّثنا عمرُ بنُ ذَرٍّ، سمعتُ أبي يُحدِّثُ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «يا جِبْريلُ ما يَمْنَعُكَ أنْ تَزورَنا أكثرَ ممَّا تَزورُنا؟» فنزَلَت: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ **إلى آخرِ الآيةِ** [مريم: ٦٤] **قال: كانَ هذا الجوابَ لمحمَّدٍ ﷺ.**

٧٤٥٦- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا وكيعٌ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن عبدِ الله، قال: كنتُ أمْشي معَ رسولِ الله ﷺ في حَرْثٍ بالمدينةِ، وهو مُتَّكِئٌ على عَسِيبٍ، فمرَّ بقومٍ منَ اليهودِ، فقال بعضُهم لبعضٍ: سَلُوه عن الرُّوحِ؟ وقال بعضُهم: لا تَسْأَلُوه عن الرُّوحِ، فسأَلُوه، فقامَ مُتوَكِّئاً على العَسِيبِ وأنا خَلْفَه، فظَنَنتُ أنَّه يُوحَى إليه، فقال: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] فقال بعضُهم لبعضٍ: قد قلنا لكُمْ: لا تَسْأَلُوه.

٧٤٥٧- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «تَكَفَّلَ الله لمن جاهَدَ في سبيلِه لا يُخرِجُه إلّا الجهادُ في سبيلِه، وتصديقُ كلماتِه، بأنْ يُدْخِلَه الجنَّةَ، أو يَرْجِعَه إلى مَسْكَنِه الذي خَرَجَ منه، معَ ما نالَ مِن أجْرٍ أو غَنِيمةٍ».

٧٤٥٨- حدَّثنا محمَّدُ بنُ كثير، حدَّثنا سفيانُ، عن الأعمَشِ، عن أبي وائلٍ، عن أبي موسى، قال: جاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: الرجلُ يقاتِلُ حَمِيَّةً، ويقاتلُ شَجاعةً، ويقاتلُ رِياءً، فأيُّ ذلك في سبيلِ الله؟ قال: «مَنْ قاتَلَ لتكونَ كلمةُ الله هي العُلْيا فهو في سبيلِ الله».

٤٤١/١٣ قوله: «**باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾**» ذكر فيه سِتّة أحاديث:

أولها: حديث أبي هريرة: «إنَّ رحمتي سَبَقَت غَضَبي»، وقد تقدَّم شَرحه (٧٤٠٤) في باب قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٣٠]، وأشارَ به إلى ترجيح القول بأنَّ الرَّحمة من صفات الذّات، لكَونِ الكلمة من صفات الذّات، فمهما استُشكِلَ في إطلاق السَّبق في صِفَة الرَّحمة، جاءَ مِثله في صِفَة الكلمة، ومهما أُجيبَ به عن قوله: ﴿سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا﴾ حَصَلَ به الجوابُ عن قوله: «سَبَقَت رحمتي».

وقد غَفَلَ عن مُراده مَن قال: دَلَّ وصف الرَّحمة بالسَّبقِ على أنَّها من صفات الفعل، وقد سَبَقَ في شَرح الحديث قول مَن قال: المراد بالرَّحمةِ إرادة إيصال الثَّواب، وبالغضبِ إرادة إيصال العُقوبة، فالسَّبق حينَئذٍ بين مُتعلَّقي الإرادة فلا إشكال.

وقوله في أوّل الحديث: «لمَّا قَضَى الله الخلق» أي: خَلَقَهم، وكلّ صَنعة مُحكَمة مُتقَنة فهي قضاء، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾ [آل عمران: ٤٧].

الحديث الثاني: حديث ابن مسعود: حدَّثنا رسول الله ﷺ وهو الصّادق المصدوق، وقد تقدَّم شَرحه مُستوفًى في «كتاب القَدَر» (٦٥٩٤)، والمراد منه هنا قوله: «فيَسبِقُ عليه الكتابُ»، وفيه من البحث ما تقدَّم في الذي قبله، ونَقَلَ ابن التِّين عن الدَّاوُوديّ أنّه قال: في هذا الحديث رَدٌّ على مَن قال: إنَّ الله لم يَزَل مُتَكلِّماً بجميع كلامه، لقولِه: «فيُؤمَر بأربع كلمات»، لأنَّ الأمر بالكلمات إنَّما يَقَع عند التَّخليق، وكذا قوله: «ثمَّ يَنفُخُ فيه الرّوحَ»، وهو إنَّما يَقَع بقوله: ﴿كُن﴾ وهو من كلامه سبحانه، قال: ويَرُدّ قولَ مَن قال: إنَّه لو شاءَ لَعَذَّبَ أهلَ الطّاعة، ووجه الردّ أنّه ليس من صِفَة الحكيم أن يَتَبَدَّل عِلْمُه، وقد علم في الأزَلِ مَن يَرحَم ومَن يُعذِّب.

وتَعقَّبَه ابن التِّين بأنَّهُما كلامُ أهل السُّنّة، ولم يَحتَجَّ لهم، ووجه الردّ على ما ادَّعاه الدَّاوُوديّ، أمّا الأوَّل: فالآمِر إنَّما هو الملَك، ويُحمَل على أنَّه يَتَلَقّاه من اللَّوح المحفوظ، وأمّا الثّاني: فالمراد لو قُدِّرَ ذلك في الأزَل لَوَقَعَ، فلا يَلزَمُ ما قال.

الحديث الثالث: حديث ابن عبَّاس في نزول قوله تعالى: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٦٤]، وقد تقدَّم شَرحه في تفسير سورة مريم (٤٧٣١). وزاد هنا: قال: كان هذا الجوابَ لمحمَّدٍ، وللكُشمِيهَنيّ: هذا كانَ الجواب لمحمَّدٍ، والأمر في قوله هُنا: ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ بمعنى الإذن، أي: ما نَتنزَّل إلى الأرض إلّا بإذنِه، ويحتمل أن يكون المراد: بالأمرِ الوَحْيَ، والباء للمُصاحَبة، ويَجيء في قول جِبريل عليه السلام: ﴿بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ البحث الذي تقدَّم قبله عن الدَّاوُوديّ وجوابه.

١٣/٤٤٢ **الحديث الرابع**: حديث ابن مسعود في نزول قوله/ تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ [الإسراء: ٨٥].

ويحيى شيخه فيه: هو ابن جعفر. وقد تقدَّم شَرحه في التَّفسير (٤٧٢١)، ويأتي شيء منه في الباب الذي بعده.

وقوله: «فظَنَنت أنَّه يوحَى إليه» يَأتي في الذي بعده بلفظ: فعلمتُ، فقيلَ: أطلَقَ العلمَ وأرادَ الظَّنّ، وقيل: بالعكسِ، وقيل: ظنَّ أوَّلاً ثمَّ تَحقَّقَ آخِراً، فإطلاقُ الظَّنّ باعتبار أوَّلِ ما رَآه، وإطلاقُ العلم باعتبار آخرِ الحالِ.

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة: «تَكَفَّلَ الله لمن جاهَدَ في سبيله»، والمراد منه هنا قوله: «وتصديق كلماته» أي: الواردة في القرآن بالحثِّ على الجهاد، وما وعَدَ فيه من الثَّواب، وشيخه إسماعيل فيه: هو ابن أبي أويس، وتقدَّم بهذا السَّنَد في فرض الخُمُس (٣١٢٣)، وتقدَّم في شَرحه في كتاب الجهاد (٢٧٨٧)، وسَتأتي الإشارة إليه أيضاً بعد باب (٧٤٦٣).

الحديث السادس: حديث أبي موسى: «مَن قاتَلَ لتكونَ كلمة الله هي العُليا فهو في سبيل الله»، وقد تقدَّم شَرحه في الجهاد (٢٨١٠)، والمراد هنا بقوله: «كلمة الله هي العُليا»: كلمة التَّوحيد، أي: كلمة توحيد الله، وهي المراد بقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ الآية [آل عمران: ٦٤]، ويحتمل أن يكون المراد بالكلمةِ القَضيّة، قال الرَّاغِب: كلّ قَضيّة تُسمَّى كلمة، سواء كانت قولاً أو فعلاً، والمراد هنا حُكمُه وشَرعُه.

٢٩- باب قول الله تعالى: «إنّما أمْرُنا لشيءٍ إذا أرَدْناهُ»

٧٤٥٩- حدَّثنا شِهابُ بنُ عبَّادٍ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ حُميدٍ، عن إسماعيلَ، عن قيسٍ، عن المغيرةِ بنِ شُعْبَةَ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «لا يزالُ مِن أمَّتي قومٌ ظاهِرينَ على الناسِ، حتَّى يَأْتيَهم أمرُ الله».

٧٤٦٠- حدَّثنا الحُمَيديُّ، حدَّثنا الوليدُ بنُ مُسلِمٍ، حدَّثنا ابنُ جابرٍ، حدَّثني عُمَيْرُ بنُ هانئٍ: أنَّه سَمِعَ معاويةَ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «لا يزالُ مِن أمَّتي أمّةٌ قائمةٌ بأمرِ الله، ما يَضُرُّهم مَن كَذَّبَهم، ولا مَن خَذَلَهم، حتَّى يَأْتيَ أمرُ الله، وهم على ذلك».

فقال مالكُ بنُ يُخامِرَ: سمعتُ مُعاذاً يقولُ: وهم بالشَّامِ، فقال معاويةُ: هذا مالكٌ يَزعُمُ أنَّه

سَمِعَ مُعاذاً يقولُ: وهم بالشَّامِ.

٧٤٦١- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن عبدِ الله بنِ أبي حُسَينٍ، حدَّثنا نافعُ بنُ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ قال: وَقَفَ النبيُّ ﷺ على مُسَيْلِمةَ في أصحابه، فقال: «لَوْ سألتَني هذه القِطْعةَ ما أعطَيتُكَها، ولن تَعْدُوَ أمرَ الله فيكَ، ولَئِنْ أدْبَرْتَ لَيَعْقِرَنَّكَ اللهُ».

٧٤٦٢- حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، عن عبدِ الواحدِ، عن الأعمَشِ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقمةَ، عن ابنِ مسعودٍ، قال: بَيْنا أنا أمْشي معَ النبيِّ ﷺ في بعضِ حَرْثٍ بالمدينةِ، وهو يَتوكَّأُ على عَسِيبٍ معه، فمَرَرْنا على نَفَرٍ منَ اليهودِ، فقال بعضُهم لبعضٍ: سَلوه عن الرُّوحِ، فقال بعضُهم: لا تَسْألُوه أنْ يَجِيءَ فيه بشيءٍ تكْرَهونَه، فقال بعضُهم: لَنسألَنَّهُ، فقامَ إليه رجلٌ منهمْ، فقال: يا أبا القاسمِ، ما الرّوحُ؟ فسَكَتَ عنه النبيُّ ﷺ، فعلمتُ أنَّه يُوحَى إليه، فقال: «﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتُوا[1] مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥]». قال الأعمَشُ: هكذا في قراءَتِنا.

١٣/٤٤٣ قوله: «باب قول الله تعالى: «إنّما أمْرُنا لِشَيءٍ إذا أرَدْناهُ» » زاد غير أبي ذَرٍّ: ﴿أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠] ونَقَصَ: ﴿إِذَآ أَرَدْنَٰهُ﴾ من رواية أبي زيد المروزيّ.

قال عِيَاض: كذا وَقَعَ لجميع الرُّواة عن الفِرَبْريّ من طريق أبي ذرٍّ والأَصِيليّ والقابِسيّ وغيرهم، وكذا وَقَعَ في رواية النَّسَفيِّ، وصواب التِّلاوة: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا﴾، وكأنَّه أرادَ أن يُترجِم بالآيةِ الأُخرى: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ كَلَمْحٍۭ بِٱلْبَصَرِ﴾[2] [القمر: ٥٠]، وسَبَقَ القَلَم إلى هذه.

قلت: وَقَعَ في نُسخة مُعتمَدة من رواية أبي ذَرٍّ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا﴾ على وفق التِّلاوة[3]، وعليها شَرح ابن التِّين، فإن لم يكن من إصلاح مَن تَأَخَّرَ عنه، وإلّا فالقول ما قال القاضي.

---

(١) هذه قراءة شاذة، لا تعرف في غير هذا الحديث، ولم يتفق جميع الرواة عن الأعمش بقراءتها كذلك، وانظر «صحيح مسلم» (٢٧٩٤).

(٢) الأقرب من ذلك أن يكون أراد ذكر آية يس: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

(٣) وهو الذي في اليونينية دون حكاية خلاف بين رواة البخاري.

قال ابن أبي حاتم في كتاب «الردّ على الجَهْميّة»: حدَّثنا أبي قال: قال أحمد بن حَنبَل: دَلَّ على أنَّ القرآن غيرُ مخلوق حديثُ عُبادة: «أوَّل ما خَلَقَ الله القَلَم، فقال: اكتُب» الحديث[1] قال: وإنَّما نَطَقَ القَلَمُ بكلامه لقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ قال: فكلام الله سابقٌ على أوَّل خلْقِه فهو غير مخلوقٍ. وعن الرَّبيع بن سليمان: سمعت البُوَيطيّ يقول: خَلَقَ الله الخلق كلّه بقوله: ﴿كُن﴾ فلو كان ﴿كُن﴾ مخلوقاً لكانَ قد خَلَقَ الخلق بمخلوقٍ، وليس كذلك.

ثمَّ ذكر فيه خمسة أحاديث:

الأول: حديث المغيرة.

وقوله فيه: «عَن إسماعيل» هو ابن أبي خالد، وقيس: هو ابن أبي حازم. والغرض منه ومن الذي بعده قوله: «حتَّى يَأتيهم أمر الله»، وقد تقدَّم بيان المراد به عند شَرحه في كتاب الاعتصام (٧٣١١). وقال ابن بَطّال: المراد بأمرِ الله في هذا الحديث: السّاعة. والصَّواب أمر الله بقيام السّاعة، فيَرجِع إلى حُكمه وقضائه.

والثاني والثالث: حديث معاوية في ذلك، وفيه رواية مالك بن يُخامرَ، بضمِّ التَّحتانيّة وتخفيف الخاء المعجَمة وكسر الميم ـ عن معاذ: وهم بالشّام، وذكر معاويةُ عنه ذلك.

وقوله فيه: «ولا مَن خَذَلهم» وَقَعَ في رواية الأَصِيليّ: «حِذاهم» بكسر المهمَلة ثمَّ ذال مُعجَمة بعدها أَلِف لَيِّنة، قال: ولها وجه، يعني مَن جاورَهم ممَّن لا يُوافقهم، قال: ولكنَّ الصَّواب بفتحِ الخاء المعجَمة وباللّام، من الخِذلان.

وابن جابر المذكور فيه: هو عبد الرَّحمن بن يزيد بن جابر، نُسِبَ لجَدِّه.

الحديث الرابع: حديث ابن عبَّاس في شَأن مُسَيلِمة، ذكر منه طَرَفاً، وقد تقدَّم بتمامه في أواخر المغازي (٤٣٧٣) مع شَرحه، والغرض منه قوله: «ولن تَعدُو أمرَ الله فيك» أي: ما قَدَّرَه عليك من الشَّقاء أو السَّعادة.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥) و(٣٣١٩)، وانظر تتمة تخريجه في «المسند» (٢٢٧٠٥).

الحديث الخامس: حديث ابن مسعود في سؤال اليهود عن الرّوح.

وقوله: «﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾» تَمسَّكَ به مَن زَعَمَ أنَّ الرّوح قديمة، زَعماً أنَّ المراد بالأمرِ هنا الأمر الذي في قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾[الأعراف: ٥٤]، وهو فاسِد، فإنَّ الأمر وَرَدَ في القرآن لِـمَعَانٍ يَتبيَّن المراد بكلٍّ منها من سياق الكلام.

وسيأتي في «باب ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾»[(١)] ما يَتعلَّق بالأمرِ الذي في قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾، وأنَّه بمعنى الطَّلَب الذي هو أحدُ أنواع الكلام.

وأمّا الأمر في حديث ابن مسعود هذا فإنَّ المراد به المأمورُ، كما يقال: الـخَلْق ويُراد به المخلوق، وقد وَقَعَ التَّصريح في بعض طرق الحديث[(٢)]، ففي «تفسير السُّدِّيّ» عن أبي مالك عن ابن عبَّاس وعن غيره في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ يقول: هو خلقٌ من خلقِ الله ليس هو شيءٌ من أمر الله.

وقد اختُلِفَ في المراد بالرّوحِ المسؤول عنها: هل هي الرّوح التي تقوم بها الحياة أو الرّوح المذكور في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾[النبأ: ٣٨] وفي قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤]؟ وتَمسَّكَ مَن قال بالثّاني بأنَّ السُّؤال إنَّما يَقع في العادة عمّا لا يُعرَف إلّا بالوحي، والرّوح التي بها الحياة قد تَكلَّمَ الناس فيها قديماً وحديثاً، بخِلَاف الرّوح المذكور، فإنَّ أكثر الناس لا عِلمَ لهم به، بل هي من عِلم الغَيب بخِلَاف الأولى.

وقد أطلَقَ اللهُ لفظَ الرّوح على الوحي في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾[الشورى: ٥٢]، وفي قوله: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن/ يَشَآءُ﴾ [غافر: ١٥]، وعلى القوّة والثَّبات والنَّصر في قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وعلى جِبريل في عِدّة آيات، وعلى عيسى ابن مريم. ١٣/٤٤٤

---

(١) باب رقم (٥٦).

(٢) ذكره الحافظ عند شرح الحديث (٤٧٢١) عن ابن عباس، وصحَّح إسناده.

ولم يَقَع في القرآن تسمية روح بني آدم روحاً، بل سَمّاها نفساً في قوله: ﴿ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر:٢٧]، والنَّفس الأمارة بالسّوءِ[١]، والنَّفس اللَّوّامة[٢]، و﴿أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥].

وتَمسَّكَ مَن زَعَمَ بأنَّها قديمة بإضافَتِها إلى الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾ [الحجر: ٢٩]، ولا حُجّة فيه، لأنَّ الإضافة تقع على صِفَة تقوم بالموصوفِ كالعلمِ والقُدرة، وعلى ما يَنفَصِل عنه، كبيتِ الله، وناقة الله، فقوله: روح الله، من هذا القَبيل الثّاني، وهي إضافة تخصيصٍ وتَشريفٍ، وهي فوق الإضافة العامّة التي بمعنى الإيجاد، فالإضافة على ثلاث مراتب: إضافة إيجاد، وإضافة تَشريف، وإضافة صِفَة، والذي يَدُلّ على أنَّ الرّوح مخلوقة عُموم قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، ﴿رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦]، والأرواح مَربوبة، وكلّ مَربوبٍ مخلوقُ رَبِّ العالمينَ، وقوله تعالى لزكريّا: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩]، وهذا الخِطاب لجسدِه وروحه معاً، ومنه قوله: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف: ١١]، سواء قلنا: إنَّ قوله: «خلقنا» يتناول الأرواح والأجساد معاً، أو الأرواح فقط.

ومن الأحاديث الصَّحيحة حديث عِمران بن حُصَينٍ: «كانَ الله ولم يكن شيء غيره»، وقد تقدَّم التَّنبيه عليه في كتاب بَدْء الخلق (٣١٩١)، وقد وَقَعَ الاتِّفاق على أنَّ الملائكة مخلوقونَ وهم أرواح، وحديث: «الأرواح جنودٌ مُجَنَّدةٌ»[٣]، والجنود المجنَّدة لا تكون إلّا مخلوقةً، وقد تقدَّم هذا الحديث وشَرحُه في كتاب الأدب[٤]، وحديث أبي قَتادة أنَّ بلالاً قال لمَّا ناموا في الوادي: يا رسول الله، أَخَذَ بنفسي الذي أَخَذَ بنفسِك. والمراد بالنَّفسِ الرّوحُ

---

(١) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿وَلَآ أُقْسِمُ بِٱلنَّفْسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢].

(٣) تقدم معلقاً برقم (٣٣٣٦) من حديث عائشة، وأخرجه مسلم (٢٦٣٨) من حديث أبي هريرة.

(٤) بل في أحاديث الأنبياء(٣٣٣٦).

قَطعاً، لقولِه ﷺ في هذا الحديث: «إنَّ الله قَبَضَ أرواحكم حين شاءَ» الحديث[١]، كما في قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا ﴾ الآية [الزمر: ٤٢]، وقد تقدَّم الكلام على بَقيّة فوائد هذا الحديث في سورة سبحان (٤٧٢١).

وقوله في آخره: ﴿وما أُوتوا مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ كذا للأكثر، ووَقَعَ في رواية الكُشمِيهَنيِّ: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم﴾ على وَفْق القراءة المشهورة، ويُؤيِّد الأوَّلَ قولُه في بَقيَّته: قال الأعمَش: هكذا في قراءَتنا.

قال ابن بَطّال: غَرَضه الردّ على المعتَزِلة في زَعمهم أنَّ أمر الله مخلوقٌ، فتَبيَّن أنَّ الأمر هو قوله تعالى للشَّيءِ: ﴿ كُن ﴾، فيكون بأمرِه له، وأنَّ أمره وقوله بمعنًى واحد، وأنَّه يقول: ﴿ كُن ﴾ حقيقةً، وأنَّ الأمر غير الخَلْق لعَطفِه عليه بالواو[٢]. انتهى، وسيأتي مزيدٌ لهذا في باب: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦][٣].

٣٠- باب قول الله تعالى:

﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى﴾ إلى قوله: ﴿جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩] ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ٢٧] ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ [الأعراف: ٥٤] **سخَّر: ذلَّل.**

٧٤٦٣- حدَّثنا عبدُ الله بنُ يوسُفَ، أخبرنا مالكٌ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «تَكفَّلَ الله لمن جاهَدَ في سبيلِه، لا يُخرِجُه مِن بَيْتِه إلّا الجهادُ في سبيلِه، وتصديقُ كلمتِه، أنْ يُدْخِلَه الجنَّةَ، أو يَرُدَّه إلى مَسْكَنِه بما نالَ مِن أجْرٍ أو غَنيمةٍ».

---

(١) تقدَّم برقم (٥٩٥).

(٢) يعني في قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

(٣) باب رقم (٥٦).

قوله: «باب قول الله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى﴾ إلى قوله: ﴿جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾» في رواية أبي زيد المروزيِّ: إلى آخر الآية، وساقَ في رواية كَريمة الآية كلَّها. ٤٤٥/١٣

قوله: «﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾» جاءَ في سبب نزولها ما أخرجه ابن أبي حاتم[1] بسندٍ صحيح عن ابن عبَّاس في قصَّة سؤال اليهود عن الرّوح، ونزول قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] قالوا: كيف وقد أُوتينا التَّوراةَ؟ فنزَلَت: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا﴾ الآية.

فأخرج عبد الرَّزّاق في «تفسيره» من طريق أبي الجوزاء قال: لو كان كلُّ شجرةٍ في الأرض أقلاماً والبحرُ مِداداً، لَنفِدَ الماءُ وتَكسَّرتِ الأقلامُ، قبل أن تَنفَد كلماتُ الله. وعن مَعمَر عن قَتادة: أنَّ المشركينَ قالوا في هذا القرآن: يوشِك أن يَنفَد، فنزَلَت. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتادة نحوه، وفيه: فأنزَلَ الله: لو كان شَجَرُ الأرض أقلاماً ومع البحر سبعةُ أبحُرٍ مِداداً، لَتكَسَّرتِ الأقلامُ ونَفِدَ ماءُ البُحُورِ قبل أن تَنفَدَ.

قال ابن أبي حاتم: حدَّثنا أبي: سمعت بعضَ أهل العلم يقول: قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ﴾ الآية، يدُلُّ على أنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ، لأنَّه لو كان مخلوقاً لكانَ له قَدرٌ وكانت له غايةٌ[2]، ولَنَفِدَ كنَفادِ المخلوقينَ، وتلا قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى﴾ إلى آخر الآية.

قوله: «﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ سخَّر: ذلَّل» كذا لأبي ذرٍّ عن المُستَملي وحدَه، وفي رواية أبي زيد المروزيِّ: وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ﴾، وساقَ إلى أن قال بعد قوله: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: إلى قوله:

---

(١) فات الحافظَ رحمه الله أنه أيضاً في «مسند أحمد» (٢٣٠٩)، و«جامع الترمذي» (٣١٤٠)، و«سنن النسائي الكبرى» (١١٢٥٢).

(٢) تحرَّف في (س) إلى: عناية.

﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وساقَ في رواية كَرِيمة الآيةَ كلَّها.

وذكر فيه حديث أبي هريرة المشار إليه قريباً (٧٤٥٧): «تَكفَّلَ الله لمن جاهَدَ في سبيله»، والمراد منه قوله: «وتصديق كلمته»، ووَقَعَ في نُسخة من طريق أبي ذرٍّ: «وكلماته»[١] بصيغةِ الجمع.

قال ابن التِّين: يحتمل أن يكون المراد بكلماته الأوامر الواردة بالجهاد، وما وَعَدَ عليه من الثَّواب، ويحتمل أن يُراد بها ألفاظ الشَّهادتَينِ، وأنَّ تصديقه بها يُثبِتُ في نفسه عَدَاوةَ مَن كذَّبَهُما، والحِرصَ على قتْله.

وقوله: «﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾» تقدَّم بيان السِّتّة في الكلام على حديث ابن عبَّاس في تفسير حمٓ فُصِّلَت[٢]، وقوله: ﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ أي: ويُغشي النَّهارَ اللَّيلَ، فحُذِفَ لدلالةِ السّياق عليه، وهو كقوله[٣]: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [فاطر: ١٣].

والغرض من الآية قوله: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾، وسيأتي بَسْطُ القول فيه في أواخر هذا الكتاب في باب ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[٤] [الصافات: ٩٦] إن شاءَ الله تعالى. وحَذَفَ ابن بَطّال هذا البابَ وما فيه.

٣١- بابٌ في المشيئة والإرادة، وقولِه تعالى: ﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]

وقوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩].

وقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَا۟ىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤].

---

(١) تحرَّف في الأصلين و (س) إلى: «وكلمات»، وبيَّنَه على الصواب العيني في «عمدة القاري» ٢٥/ ١٤٤، فقال: وفي روايةٍ عن أبي ذرٍّ: «كلماته»، قلنا: هي رواية المُستملي والكُشْمِيهَني، كما في هامش اليونينية.

(٢) رقم السورة (٤١) من كتاب التفسير.

(٣) تحرَّف في (س) إلى: قوله.

(٤) باب رقم (٥٦).

وقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص:٥٦]، قال سعيدُ ابنُ المسيّبِ، عن أبيه: نَزَلَتْ في أبي طالبٍ.

﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قوله: «بابٌ في المشيئة والإرادة» قال الرَّاغِب: المشيئة عند الأكثر كالإرادة سواءً، وعند بعضهم: أنَّ المشيئة في الأصل: إيجاد الشَّيء وإصابته، فمِن الله الإيجاد، ومِن الناس الإصابة، وفي العُرف تُستعمَل موضع الإرادة.

١٣/٤٤٩ قوله: «وقوله تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ﴾ [آل عمران:٢٦]، وقوله: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [التكوير:٢٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا (٢٣) إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف:٢٣-٢٤] وقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص:٥٦]» قال البَيهقيُّ بعد أن ساقَ بسندِه إلى الرَّبيع بن سليمان: قال الشافعيّ: المشيئة: إرادة الله، وقد أعلَمَ اللهُ خلقَه أنَّ المشيئة له دونهم، فقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ فليست للخلْقِ مَشيئةٌ إلّا أن يشاء الله، وبه إلى الرَّبيع قال: سُئلَ الشافعيّ عن القَدَر فقال:

ما شئتَ كان وإن لم أَشَأْ　　وما شئتُ إن لم تَشَأْ لم يَكُن

الأبيات، ثمَّ ساقَ ممَّا تَكرَّرَ من ذِكر المشيئة في الكتاب العزيز أكثر من أربعينَ موضعاً، منها غير ما ذُكِرَ في التَّرجمة: قوله تعالى في البقرة: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة:٢٠]، وقوله: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ١٠٥]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، وقوله: ﴿وَعَلَّمَهُ مِمَّا يَشَاءُ﴾ [البقرة:٢٥١]، وقوله في آل عِمران: ﴿قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾ [آل عمران:٧٣]، وقوله: ﴿يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [آل عمران:١٧٩]، وقوله في النِّساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وأمّا قوله في الأنعام: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] الآية، فقد تمَسَّكَ بها المعتزِلة، وقالوا: إنَّ فيها رَدّاً على أهل السُّنّة، والجواب

أنَّ أهل السُّنّة تَمَسَّكوا بأصلٍ قامت عليه البراهينُ، وهو أنَّ الله خالقُ كلِّ مخلوقٍ، ويستحيل أن يَخلُق المخلوقُ شيئاً، والإرادة شرط في الخَلْق، ويستحيل ثُبوت المشروط بدون شرطه، فلمَّا عانَدَ المشركونَ المعقولَ، وكذَّبوا المنقولَ الذي جاءَتهم به الرُّسُل، وأُلزِموا الحُجّة بذلك، تَمَسَّكوا بالمشيئةِ والقَدَر السّابق، وهي حُجّةٌ مَردودةٌ، لأنَّ القَدَر لا تَبطُل به الشَّريعةُ، وجَرَيان الأحكامَ على العباد بأكسابهم، فمَن قُدِّر عليه بالعِصيان كان ذلك علّامة على أنَّه قُدِّر عليه بالعِقاب، إلّا أن يشاء الله أن يَغفِر له من غير المشركينَ، ومَن قُدِّر عليه بالطّاعةِ كان ذلك علامةً على أنَّه قُدِّر عليه بالثَّواب.

وحَرف المسألة أنَّ المعتَزِلة قاسوا الخالق على المخلوق، وهو باطل، لأنَّ المخلوق لو عاقَبَ مَن يُطيعه من أتباعه عُدَّ ظالماً، لكَونِه ليس مالكاً له بالحقيقة، والخالق لو عَذَّبَ مَن يُطيعه لم يُعَدَّ ظالماً، لأنَّ الجميع مُلكُه، فله الأمرُ كلُّه يَفعَل ما يشاء، ولا يُسأل عمّا يَفعَل.

وقال الرَّاغِب: يَدُلّ على أنَّ الأُمور كلّها موقوفة على مَشيئة الله، وأنَّ أفعال العباد مُتعلِّقة بها، وموقوفة عليها، ما أَجْمَعَ الناسُ على تعليق الاستثناء به في جميع الأفعال. وأخرج أبو نُعَيم في «الحِلية» (٣/ ٣٦٩-٣٧٠) في ترجَمة الزُّهْريِّ من طريق ابن أخي الزُّهْريِّ عن عَمّه قال: كان عمر بنُ الخطّاب يَأمُر بروايةِ قَصيدة لَبيدٍ التي يقول فيها:

إنَّ تَقوى رَبّنا خيرُ نَفَلْ ... وبإذن الله رَيْثي وعَجَلْ

أحمَدُ الله فلا نِدَّ لَه ... بيَدَيهِ الخيرُ ما شاءَ فَعَلْ

مَن هَداه سُبُلَ الخيرِ اهتَدَى ... ناعِمَ البالِ ومَن شاءَ أَضَلّ

وحَرف النِّزاع بين المعتَزِلة وأهل السُّنّة أنَّ الإرادة عند أهل السُّنّة تابعة للعِلمِ، وعندهم تابعة للأمر، ويَدُلّ لأهلِ السُّنّة قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي ٱلْآخِرَةِ﴾ [آل عمران:١٧٦].

وقال ابن بَطّال: غَرَضُ البخاريّ إثباتُ المشيئة والإرادة، وهُما بمعنًى واحدٍ، وإرادَتُه صِفَة

من صفات ذاته، وزَعَمَ المعتزِلة أنَّها صِفَة من صفات فعله، وهو فاسِدٌ، لأنَّ إرادَته لو كانت مُحْدَثةً لم يَخلُ أن يُحدِثها في نفسه، أو في غيره، أو في كلٍّ مِنهُما، أو لا في شيء مِنهُما. والثّاني والثّالث مُحالٌ،/ لأنَّه ليس محلًّا للحوادث، والثّاني فاسِد أيضاً، لأنَّه يَلزَم أن يكون الغير مُريداً لها، وبَطَلَ أن يكون الباري مُريداً، إذ الـمُريد مَن صَدَرَت منه الإرادة وهو الغير، كما بَطَلَ أن يكون عالماً إذا أحدَثَ العلم في غيره، وحقيقة الـمُريد أن تكون الإرادة منه دونَ غيره. والرّابع باطل، لأنَّه يَستَلزِم قيامَها بنفسِها، وإذا فسَدَت هذه الأقسام صَحَّ أنَّه مُريد بإرادةٍ قديمة هي صِفَة قائمة به، ويكون تَعلُّقها بما يَصِحّ كَونُه مُراداً أنَّما وَقَعَ بإرادته. ١٣/٤٥٠

قال: وهذه المسألة مَبنيّة على القول بأنَّه سبحانه خالق أفعال العباد، وأنَّهم لا يَفعلونَ إلّا ما يشاء، وقد دَلَّ على ذلك قوله: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩] وغيرها من الآيات، وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ثمَّ أكَّدَ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فدَلَّ على أنَّه فَعَلَ اقتتالَهم الواقعَ منهم لكَونِه مُريداً له، وإذا كان هو الفاعلَ لاقتتالِهم فهو الـمُريد لَمشيئتِهم والفاعل، فثَبَتَ بهذه الآية أنَّ كَسْب العباد إنَّما هو بمَشيئةِ الله وإرادَته، ولو لم يُرِد وقوعَه ما وَقَعَ.

وقال بعضهم: الإرادة على قِسمَين: إرادة أمر وتَشريع، وإرادة قضاء وتقدير، فالأولى: تتعلَّق بالطّاعةِ والمعصية، سواءٌ وَقَعَت أم لا، والثّانية: شاملة لجميع الكائنات، مُحيطة بجميع الحادثات طاعةٍ ومَعصيةٍ. وإلى الأوّل الإشارةُ بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وإلى الثّاني الإشارةُ بقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام:١٢٥].

وفَرَّقَ بعضهم بين الإرادة والرِّضا، فقالوا: يريد وقوع المعصية ولا يَرضاها، لقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ الآية [السجدة: ١٣]، وقوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧].

وتَمَسَّكوا أيضاً[١] بقوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾، وأجابَ أهل السُّنّة بما أخرجه الطَّبَرِيُّ (٢٣/ ١٩٧) وغيره بسندٍ رجاله ثقات عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] يعني: لِعبادِه الكفَّار الذينَ لم يُرِدِ[٢] الله أن يُطَهِّر قلوبهم بقولهم: لا إله إلّا الله، فأرادَ عبادَه المخلِصينَ الذينَ قال فيهم: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، فحَبَّبَ إليهم الإيمان وألزَمَهم كلمةَ التَّقوى شهادةَ أن لا إله إلّا الله.

وقالت المعتَزِلة في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾: معناه وما تشاؤونَ الطّاعة إلّا أن يشاء اللهُ قَسْرَكُم عليها. وتُعقِّبَ بأنَّه لو كان كذلك لمَا قال: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ﴾ في موضع: ما شاءَ، لأنَّ حَرفَ الشَّرط للاستقبالِ، وصَرفُ المشيئة إلى القَسْر تحريفٌ لا إشعار للآيةِ بشيءٍ منه، وإنَّما المذكور في الآية مَشيئة الاستقامة كَسْباً، وهو المطلوب من العباد.

وقالوا في قوله تعالى: ﴿تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾: أي: تُعطي مَن اقتَضَته الحِكمة المُلكَ، يريدونَ أنَّ الحِكمة تَقتَضي رِعايةَ المصلَحة، ويَدَّعونَ وجوب ذلك على الله، تعالى الله عن قولهم، وظاهر الآية أن يُعطي المُلكَ مَن يشاء، سواءٌ كان مُتَّصِفاً بصفات مَن يَصلُح للمُلكِ أم لا، من غير رِعاية استحقاقٍ ولا وجوبٍ ولا أصلَحَ، بل يُؤتي المُلك مَن يَكفُر به ويَكفُر نِعمَته، حتَّى يُهلِكه، كَكثيرٍ من الكفَّار مِثل: نُمرود والفَراعِنة، ويُؤتيه إذا شاءَ مَن يُؤمِن به ويَدعو إلى دينه ويرحَم به الخَلْقَ، مِثل: يوسف وداود وسليمان، وحِكمَته في كِلا الأمرَينِ عِلمُه وأحكامُه بإرادَتِه تخصيصَ مَقدُوراته.

قوله: «﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾، قال سعيد ابن المسيّب عن أبيه: نَزَلَتْ في أبي طالب» تقدَّم موصولاً بتمامه في تفسير سورة القَصَص (٤٧٧٢)، وتقدَّم

(١) يعني المعتزلة.

(٢) وقع في الأصلين و (س): الذين أراد اللهُ، وهو خطأ صوّبناه من «تفسير الطبري»، ومن غيره من المصادر التي خرجت هذا الأثر.

هناك شَرحُه مُستوفًى وبعضه في الجنائز (١٣٦٠). وقالت المعتَزِلة في هذه الآية: معنى ﴿لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦]: لأنَّك لا تعلم المطبوعَ على قلبه، فيُقرَن به اللُّطفُ حتَّى يَدعوَه إلى القَبُول، والله أعلم بالـمُهتَدينَ القابِلينَ لذلك.

وتُعقِّبَ بأنَّ اللُّطف الذي يَستَنِدونَ إليه لا دليل عليه، ومُرادهم بمَن يَقبَل ممَّن لا يَقبَل مَن يَقَع ذلك منه لذاته لا بحُكمِ الله، وإنَّما المراد بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧] أي: الذينَ خصَّصَهم/ بذلك في الأزَل. ٤٥١/١٣

قوله: «﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾» هذه الآية ممَّا تَمسَّكَ بها المعتَزِلة لقولهم، فقالوا: هذا يَدُلّ على أنَّه لا يريد المعصيةَ، وتُعقِّبَ بأنَّ معنى إرادة اليُسر: التَّخيير بين الصوم في السَّفَر ومع المرض، والإفطار بشرطِه، وإرادة العُسر المنفيّة: الإلزام بالصومِ في السَّفَر في جميع الحالات، فالإلزام هو الذي لا يَقَع، لأنَّه لا يريده، وبهذا تَظهَر الحِكمة في تَأخيرها عن الحديث المذكور، والفَصل به بين آيات المشيئة وآيات الإرادة، وقد تَكرَّرَ ذِكر الإرادة في القرآن في مواضعَ كثيرةٍ أيضاً.

وقد اتَّفَقَ أهل السُّنّة على أنَّه لا يَقَع إلّا ما يريده الله تعالى، وأنَّه مُريدٌ لجميع الكائنات، وإن لم يكن آمِراً بها، وقالت المعتَزِلة: لا يريد الشرّ، لأنَّه لو أرادَه لَطَلَبَه، وزَعَموا أنَّ الأمر نفسُ الإرادة، وشَنَّعوا على أهل السُّنّة أنَّه يَلزَمهم أن يقولوا: إنَّ الفَحشاء مُرادةٌ لله، وينبغي أن يُنزَّه عنها، وانفَصَلَ أهلُ السُّنّة عن ذلك بأنَّ الله تعالى قد يريد الشَّيء ليُعاقب عليه، ولثُبوتِ أنَّه خَلَقَ النار وخَلَقَ لها أهلاً، وخَلَقَ الجنَّة وخَلَقَ لها أهلاً، وألزَمُوا المعتَزِلةَ بأنَّهم جَعَلُوا أنَّه يَقَع في مُلكه ما لا يُريد.

ويُقال: إنَّ بعض أئمّة السُّنّة أُحضِرَ للمُناظَرةِ مع بعض أئمّة المعتَزِلة، فلمَّا جَلَسَ المعتَزِليّ قال: سبحان مَن تَنزَّهَ عن الفَحشاء، فقال السُّنّيُّ: سبحان مَن لا يَقَع في مُلكه إلّا ما يشاء، فقال المعتَزِليّ: أيشاءُ رَبّنا أن يُعصَى؟ فقال السُّنّيّ: أفَيُعصَى رَبُّنا قَهراً؟ فقال المعتَزِليّ: أرأيت إن مَنَعَني الهُدَى وقَضَى عليَّ بالرَّدَى، أحسَنَ إليَّ أو أساءَ؟ فقال السُّنّيُّ:

إن كان مَنَعَك ما هو لك فقد أساءَ، وإن كان مَنَعَك ما هو له فإنَّه يَختَصّ برحمتِه مَن يشاء، فانقَطَعَ.

ثمَّ ذكر البخاريّ بعد الحديث المعلَّق فيه سبعة عشر حديثاً، فيها كلِّها ذِكر المشيئة، وتقدَّمت كلّها في أبواب مُتَفرِّقة كما سأُبيِّنُه.

٧٤٦٤- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، عن عبدِ العزيزِ، عن أنسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا دَعَوتُمُ اللهَ فاعزِمُوا في الدُّعاءِ، ولا يقولَنَّ أحدُكُم: إنْ شئتَ فأعطِني، فإنَّ الله لا مُسْتَكْرِهَ لَهُ».

٧٤٦٥- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ. وحدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني أخي عبدُ الحميدِ، عن سليمانَ، عن محمَّدِ بنِ أبي عَتيقٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن عليِّ بنِ حُسَينٍ، أنَّ حُسَينَ بنَ عليٍّ عليهما السَّلام أخبَرَه: أنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ أخبَرَه: أنَّ رسولَ الله ﷺ طَرَقَه وفاطمةَ بنتَ رسولِ الله ﷺ ليلةً، فقال لهم: «ألا تُصَلّونَ؟» قال عليٌّ: فقلتُ: يا رسولَ الله، إنَّما أنفُسُنا بيَدِ الله، فإذا شاءَ أنْ يَبْعَثَنا بَعَثَنا، فانصَرَفَ رسولُ الله ﷺ حينَ قلتُ ذلك، ولم يَرْجِعْ إليَّ شيئاً، ثمَّ سمعتُه وهو مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فخِذَه، ويقولُ: «﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]».

٧٤٦٦- حدَّثنا محمَّدُ بنُ سِنانٍ، حدَّثنا فُلَيحٌ، حدَّثنا هلالُ بنُ عليٍّ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَثَلُ المؤمنِ كمَثَلِ خامةِ الزَّرْعِ، يَفِيءُ ورَقُه مِن حَيْثُ أَتَتْها الرِّيحُ تُكَفِّئُها، فإذا سَكَنَتِ اعتَدَلَت، وكذلك المؤمنُ يُكَفَّأُ بالبلاءِ، ومَثَلُ الكافرِ كمَثَلِ الأرزةِ صَمّاءَ مُعتَدِلةً، حتَّى يَقْصِمَها الله إذا شاءَ».

٧٤٦٧- حدَّثنا الحَكَمُ بنُ نافعٍ، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، أخبرني سالمُ بنُ عبدِ الله، أنَّ عبد الله بنَ عمرَ رضي الله عنهما قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ، وهو قائمٌ على المِنبَرِ: «إنَّما بَقاؤُكم فيما سَلَفَ قبلَكم منَ الأُمَمِ كما بينَ صلاةِ العصرِ إلى غُروبِ الشمس، أُعْطيَ أهلُ التَّوراةِ التَّوراةَ، فعَمِلوا بها حتَّى انتَصَفَ النَّهارُ، ثمَّ عَجَزوا، فأُعْطُوا قِيراطاً قِيراطاً، ثمَّ أُعطيَ

أهلُ الإنجيلِ الإنجيلَ، فعَمِلوا به حتَّى صلاةِ العصرِ، ثمَّ عَجَزوا فأُعْطُوا قِيراطاً قِيراطاً، ثمَّ أُعْطِيتُم القرآنَ فعَمِلتُم به حتَّى غُروبِ الشمس، فأُعْطِيتُم قِيراطَيْنِ قِيراطَيْنِ، قال أهلُ التَّوراةِ: رَبَّنا هَؤُلاءِ أقلُّ أعمالاً وأكثرُ أجْراً! قال: هل ظَلَمتُكم مِن أجْرِكم مِن شيءٍ؟ قالوا: لا، فقال: فذلك فضْلي أُوتِيْه مَن أشاءُ».

٧٤٦٨- حدَّثنا عبدُ الله المُسْنَدِيُّ، حدَّثنا هشامٌ، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ، عن أبي إدْرِيسَ، عن عُبادةَ بنِ الصّامِتِ، قال: بايعتُ رسولَ الله ﷺ في رَهْطٍ، فقال: «أُبايِعُكم على أنْ لا تُشْرِكوا بالله شيئاً، ولا تَسْرِقُوا، ولا تَزْنُوا، ولا تَقتُلوا أوْلادَكم، ولا تَأْتوا ببُهْتانٍ تَفْتَرونَه بينَ أيدِيكم وأرجُلِكم، ولا تَعْصوني في مَعْروفٍ، فمَنْ وفَى منكم فأجْرُه على الله، ومَن أصابَ مِن ذلك شيئاً فأُخِذَ به في الدُّنْيا، فهو له كفَّارةٌ وطَهورٌ، ومَن سَتَرَه الله فذلك إلى الله، إنْ شاءَ عَذَّبَه وإنْ شاءَ غَفَرَ لَهُ».

٧٤٦٩- حدَّثنا مُعَلَّى بنُ أسَدٍ، حدَّثنا وُهَيْبٌ، عن أيوبَ، عن محمَّدٍ، عن أبي هُرَيرةَ: «أنَّ نبيَّ الله سليمانَ عليه السلام كانَ له سِتّونَ امرأةً، فقال: لأطوفَنَّ اللَّيلةَ على نسائي، فلْتَحْمِلْنَ كلُّ امرأةٍ، ولْتَلِدْنَ فارساً يقاتِلُ في سبيلِ الله، فطافَ على نسائه، فما ولَدَتْ منهنَّ إلا امرأةٌ، ولدَتْ شِقَّ غلامٍ» قال نبيُّ الله ﷺ: «لَوْ كانَ سليمانُ استَثْنَى لَحَمَلَتْ كلُّ امرأةٍ منهنَّ، فوَلَدَتْ فارساً يقاتِلُ في سبيلِ الله».

٧٤٧٠- حدَّثنا محمَّدٌ، حدَّثنا عبدُ الوهَّاب الثَّقَفِيُّ، حدَّثنا خالدٌ الحَذَّاءُ، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّ رسولَ الله ﷺ دَخَلَ على أعرابيٍّ يعودُه، فقال: «لا بَأْسَ عليكَ، طَهورٌ إنْ شاءَ الله» قال: قال الأعرابيُّ: طَهورٌ؟ بل هي حُمَّى تَفورُ، على شيخٍ كبيرٍ، تُزِيرُه القُبور، قال النبيُّ ﷺ: «فنَعَمْ إذاً».

٧٤٧١- حدَّثنا ابنُ سَلامٍ، أخبرنا هُشَيمٌ، عن حُصَينٍ، عن عبدِ الله بنِ أبي قَتادةَ، عن أبيه، حينَ ناموا عن الصلاةِ، قال النبيُّ ﷺ: «إنَّ الله قَبَضَ أرواحَكم حينَ شاءَ، ورَدَّها حينَ شاءَ» فقَضَوْا حوائجَهم وتَوَضَّؤوا إلى أنْ طَلَعَتِ الشمسُ وابْيَضَّتْ، فقامَ فصَلَّى.

٧٤٧٢- حدَّثنا يحيى بنُ قَزَعةَ، حدَّثنا إبراهيمُ، عن ابنِ شِهابٍ، عن أبي سَلَمةَ والأعرَجِ. وحدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني أخي، عن سليمانَ، عن محمَّدِ بنِ أبي عَتيقٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ وسعيدِ بنِ المسيّبِ، أنَّ أبا هُرَيرةَ قال: استَبَّ رجلٌ منَ المسلمينَ ورجلٌ منَ اليهودِ، فقال المُسلِمُ: والذي اصْطَفَى محمَّداً على العالَمِينَ، في قَسَمٍ يُقسِمُ به، فقال اليهوديُّ: والذي اصْطَفَى موسى على العالَمِينَ، فرَفَعَ المُسلِمُ يدَه عندَ ذلك، فلَطَمَ اليهوديَّ، فذهب اليهوديُّ إلى رسولِ الله ﷺ، فأخبَرَه بالذي كانَ مِن أمرِه وأمرِ المُسلِمِ، فقال النبيُّ ﷺ: «لا تُخيِّروني على موسى، فإنَّ الناسَ يَصْعَقونَ يومَ القيامةِ، فأكونُ أوَّلَ مَن يُفِيقُ، فإذا موسى باطِشٌ بجانبِ العَرْشِ، فلا أدْري أكانَ فيمَنْ صَعِقَ فأفاقَ قبلي، أو كانَ ممَّنِ استَثْنَى اللهُ».

٧٤٧٣- حدَّثنا إسحاقُ بنُ أبي عيسى، أخبرنا يزيدُ بنُ هارونَ، أخبرنا شُعْبةُ، عن قَتادةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «المدينةُ يَأْتيها الدَّجّالُ، فيَجِدُ الملائكةَ يَحْرُسونَها، فلا يَقرَبُها الدَّجّالُ ولا الطّاعونُ إنْ شاءَ اللهُ».

٧٤٧٤- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ، حدَّثني أبو سَلَمةَ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، أنَّ أبا هُرَيرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لِكلِّ نبيٍّ دَعْوةٌ، فأُرِيدُ إنْ شاءَ اللهُ أنْ أَخْتَبِيَ دَعْوَتي، شَفاعةً لأُمَّتي يومَ القيامةِ».

٧٤٧٥- حدَّثنا يَسَرةُ بنُ صَفْوانَ بنِ جَمِيلٍ اللَّخْمِيُّ، حدَّثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن الزُّهْريِّ، عن سعيدِ بنِ المسيّبِ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «بَيْنا أنا نائمٌ رأيتُني على قَلِيبٍ، فنَزَعْتُ ما شاءَ اللهُ أنْ أنزِعَ، ثمَّ أخَذَها ابنُ أبي قُحافة، فنَزَعَ ذَنوباً أو ذَنوبَيْنِ، وفي نَزْعِه ضَعْفٌ، واللهُ يَغفِرُ له، ثمَّ أخَذَها عمرُ فاستَحالَتْ غَرْباً، فلَمْ أرَ عَبْقَرِيّاً منَ الناسِ يَفْري فَرِيَّه، حتَّى ضَرَبَ الناسُ حَوْلَه بعَطَنٍ».

٧٤٧٦- حدَّثنا محمَّدُ بنُ العلاءِ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن بُرَيدٍ، عن أبي بُرْدةَ، عن أبي موسى، قال: كانَ النبيُّ ﷺ إذا أتاه السّائلُ - ورُبَّما قال: جاءَه السّائلُ - أو صاحبُ الحاجةِ،

قال: «اشفَعوا فلْتُؤْجَروا، ويَقْضي اللهُ على لسان رسولِه ما شاءَ».

٧٤٧٧- حدَّثنا يحيى، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، عن مَعمَرٍ، عن همَّامٍ، سَمِعَ أبا هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «لا يَقُلْ أحدُكُمْ: اللهُمَّ اغفِرْ لي إنْ شئتَ، ارحَمْني إنْ شئتَ، ارزُقْني إنْ شئتَ، وليَعْزِمْ مَسْألَتَه، إنَّه يَفْعَلُ ما يشاءُ، لا مُكْرِه لَهُ».

٧٤٧٨- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا أبو حَفْصٍ عَمْرٌو، حدَّثنا الأوْزاعيُّ، حدَّثني ابنُ شِهابٍ، عن عُبَيدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ عُتْبَةَ بنِ مسعودٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّه تَمارَى هو والحُرُّ بنُ قيسِ بنِ حِصْنٍ الفَزَاريُّ في صاحبِ موسى: أهو خَضِرٌ؟ فمرَّ بهما أُبيُّ بنُ كَعْبٍ الأنصاريُّ، فدَعاه ابنُ عبَّاسٍ، فقال: إنّي تَمارَيتُ أنا وصاحبي هذا في صاحبِ موسى الذي سألَ السَّبيلَ إلى لُقِيِّه، هل سمعتَ رسولَ الله ﷺ يذكُرُ شَأْنَه؟ قال: نَعَمْ، إنّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «بَيْنا موسى في مَلإٍ مِن بني إسرائيلَ، إذْ جاءَه رجلٌ، فقال: هل تعلمُ أحداً أعلَمَ منكَ؟ فقال موسى: لا، فأوحِيَ إلى موسى: بلى عبدُنا خَضِرٌ، فسألَ موسى السَّبيلَ إلى لُقِيِّه، فجَعَلَ اللهُ له الحوتَ آيةً، وقِيلَ له: إذا فقَدْتَ الحوتَ فارجِع، فإنَّكَ سَتَلْقاه، فكان موسى يَتبَعُ أثَرَ الحوتِ في البحرِ، فقال فتَى موسى لموسى: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣] قال موسى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤]» فوَجَدا خَضِراً، وكان مِن شَأْنِهما ما قَصَّ الله».

٧٤٧٩- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، عن الزُّهْريِّ. وقال أحمدُ بنُ صالحٍ: حدَّثنا ابنُ وَهْبٍ، أخبرني يونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، عن أبي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن أبي هُرَيرةَ، عن رسولِ الله ﷺ، قال: «نَنزِلُ غداً إنْ شاءَ الله بخَيْفِ بني كِنانةَ، حَيْثُ تَقاسَمُوا على الكُفْرِ» يريدُ المُحصَّبَ.

٧٤٨٠- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا ابنُ عُيَينةَ، عن عَمرٍو، عن أبي العبَّاسِ، عن عبدِ الله بنِ عمرَ، قال: حاصَرَ النبيُّ ﷺ أهلَ الطّائفِ، فلَمْ يَفْتَحْها، فقال: «إنّا قافِلونَ غداً إنْ

شاءَ الله» فقال المُسلِمونَ: نَقْفُلُ ولم نَفْتَحْ؟ قال: «فاغدُوا على القِتال» فغَدَوْا، فأصابَتْهم جِراحاتٌ، قال النبيُّ ﷺ: «إنّا قافِلونَ غَداً إنْ شاءَ الله» فكأنَّ ذلك أعجَبَهم، فتَبَسَّمَ رسولُ الله ﷺ.

الحديث الأول: حديث أنس: «إذا دَعَوتُم الله فاعزِموا في الدُّعاء» أي: اجزِموا ولا تَرَدَّدوا، مِن عَزَمتُ على الشَّيء: إذا صَمَّمتَ على فِعْله، وقيل: عَزْم المسألة: الجَزْمُ بها من غير ضَعف في الطَّلَب، وقيل: هو حُسن الظَّنّ بالله في الإجابة، والحِكمة فيه أنَّ في التَّعليق صورةَ الاستغناء[1] عن المطلوب منه وعن المطلوب.

وقوله: «لا مُستَكرِه له» أي: لأنَّ التَّعليق يُوهِم إمكان إعطائه على غير المشيئة، وليس بعد المشيئة إلّا الإكراه، والله لا مُكرِهَ له، وقد تقدَّم شَرحه في كتاب الدَّعَوات (٦٣٣٨).

الحديث الثاني: حديث عليّ، وقد تقدَّم شَرحه في كتاب التَّهَجُّد (١١٢٧)، وموضع الدّلالة منه قول عليّ: إنَّما أنفُسنا بيَدِ الله، فإذا شاءَ أن يَبعَثنا بَعَثَنا، وأقَرَّه ﷺ على ذلك.

وقوله: «فقال لهم» وكذا قول عليّ: يَبعَثنا، إشارة إلى نفسه وإلى مَن عنده.

وقوله فيه: «حدَّثنا إسماعيل» هو ابن أبي أويس، وأخوهُ عبد الحميد: هو أبو بكر مشهور بكُنيَتِه أكثرَ من اسمه، وسليمان: هو ابن بلال، وقد سَمِعَ إسماعيل من[2] سليمان بلا واسطة، كما تقدَّم في عِدّة مواضع.

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة: «مَثَل المؤمن كمَثَلِ خامة الزَّرع»، وقد تقدَّم شَرحه في الرِّقاق[3]، والمراد منه قوله في آخره: «يَقصِمها الله إذا شاءَ» أي: في الوقت الذي سَبَقَت إرادَته أن يَقصِمه فيه.

---

(١) تحرَّف في الأصلين إلى: الاستعفاء، وصوبناه من شرح الحافظ للحديث (٦٣٣٨).

(٢) تحرَّف في (أ) و (س) إلى: بن.

(٣) بل في كتاب المرضى (٥٦٤٤).

الحديث الرابع: حديث ابن عمر: «إنَّما بَقاؤُكم فيما سَلَفَ مِن[1] قبلكم من الأُمَم» بطولِه، وقد تقدَّم شَرحه في الصلاة (٥٥٧). وذَكَرهُ لقولِه في آخره: «ذلك فضلي أوتيه مَن أشاء». والإشارة[2] بقوله: «ذلك» إلى جميع الثَّواب، لا إلى القَدَر الذي يُقابِل العملَ، كما يَزعُم أهل الاعتزال.

الحديث الخامس: حديث عُبادة بن الصّامت في المبايعة، وقد تقدَّم شَرحه في كتاب الإيمان (١٨) أوائل الكتاب، والمراد منه هنا قوله: «ومَن سَتَرَه الله فذلك إلى الله، إن شاءَ عَذَّبَه، وإن شاءَ غَفَرَ له».

الحديث السادس: حديث أبي هريرة: في قول سليمان عليه السلام: «لَأطوفَنَّ اللَّيلة على نسائي» وقد تقدَّم شَرحه في أحاديث الأنبياء (٣٤٢٤)، وبيان الاختلاف في عَدَد نسائه، وذكره هنا بلفظ: «لَو كان سليمانُ استَثْنى لَحَمَلَت كلُّ امرأة منهنَّ» أي: لو قال: إن شاءَ اللهُ، كما في الرِّواية الأُخرى، وإطلاق الاستثناء على قول: إن/ شاءَ الله، بحَسَب اللُّغة. ٤٥٢/١٣

الحديث السابع: حديث ابن عبَّاس في الأعرابيّ الذي قال: بل هي حُمَّى تَفُورُ، وقد تقدَّم شَرحه في الطِّبّ (٥٦٥٦) و(٥٦٦٢)، وذكره لقولِه: «طَهورٌ إن شاءَ الله».

الحديث الثامن: حديث أبي قَتَادة حين نامُوا عن الصلاة: «إنَّ اللهَ قَبَضَ أرواحَكم حين شاءَ، ورَدَّها حين شاءَ»، ذكره هنا مُختصَراً، وتقدَّم بأتمّ منه في باب الأذان بعد ذهاب الوقت (٥٩٥) من كتاب الصلاة.

الحديث التاسع: حديث أبي هريرة: في قصَّة المسلم الذي لَطَمَ اليهوديّ، أورَدَه من وجهَين، وذكره لقولِه فيه: «أو كان ممَّن استثنى اللهُ»، وأشارَ بذلك إلى قوله تعالى: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[الزمر:٦٨] وقد تقدَّم (٣٤٠٨).

الحديث العاشر: حديث أنس في المدينة، وفيه: «ولا الطّاعونُ إن شاءَ الله»، وقد تقدَّم

(١) حرف «من» لم يرد في الأصلين و (س)، ولا في شيء من روايات الحديث، فالله أعلم.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: وللإشارة.

شَرحه في كتاب الفتن (٧١٣٤)، وشيخه إسحاق بن أبي عيسى ليس له إلّا هذه الرِّواية.

الحديث الحادي عشر: حديث أبي هريرة: «لكلِّ نبيّ دَعوة»، وقد تقدَّم شَرحُه في أوائل كتاب الدَّعَوات (٦٣٠٤).

الحديث الثاني عشر: حديثه: «بينا أنا نائم رأيتُني على قَلِيبٍ، فنَزَعتُ ما شاءَ اللهُ» الحديث. وقد تقدَّم شَرحه في مناقب عمر (٣٦٧٦ و٣٦٨٢)، وفي التعبير (٧٠١٩). ويَسَرةُ شيخُه: بفتحِ التَّحتانيّة والمهمَلة، بوزنِ بَشَرة، بموحَّدةٍ ومُعجَمة.

وقوله في السَّنَد: «**حدَّثنا إبراهيم بن سعد، عن الزُّهْريِّ**» خالَفَه يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، فقال: عن صالح بن كَيْسانَ، عن الزُّهْريِّ، زاد بين إبراهيم والزُّهْريّ صالحاً، أخرجه مسلم (٢٣٩٢) نبَّه على ذلك أبو مسعود، وقد تَعقَّبَه قبله الإسماعيليُّ، فقال: إنّما يُعرَف عن إبراهيم عن صالحٍ عن الزُّهْريِّ، ثمَّ ساقَه من رواية جماعة عن إبراهيم بن سعد كذلك، وقال: يَبعُدُ تَواطُؤُهم على الغَلَط. وقال البَرْقانيّ: كلّ مَن رواه عن إبراهيم أدخَلَ بينه وبين الزُّهْريِّ صالحاً.

الحديث الثالث عشر: حديث أبي موسى: «اشفَعُوا فلتُؤجَروا»، وقد تقدَّم بهذا السَّنَد والمتن في كتاب الأدب (٦٠٢٨) وشُرِحَ هناك، والغرض منه قوله: «ويَقضي اللهُ على لسانِ رسولِهِ ما شاءَ» أي: يُظهِر اللهُ على لسانِ رسولِهِ بالوحي أو الإلهام ما قَدَّرَه في عِلمه بأنَّه سَيَقَعُ.

الحديث الرابع عشر: حديث أبي هريرة: «لا يَقُل أحدُكم: اللهُمَّ اغفِر لي إن شئت» وقد تقدَّم شَرحُه في كتاب الدَّعَوات (٦٣٣٩) مع حديث أنس (٦٣٣٨) المُبدَأ بذِكرِه في هذا الباب.

الحديث الخامس عشر: حديث ابن عبَّاس عن أُبيّ بن كعب في صاحب موسى والخَضِر، وقد تقدَّم شَرحه مُستوفًى في التَّفسير (٤٧٢٥)، وتقدَّم شيء منه في كتاب العلم (٧٤).

وشيخه عبد الله بن محمَّد: هو المُسنَديّ، وشيخ المُسنَديّ أبو حفص عَمرو، بفتحِ العين:

هو ابن أبي سَلَمة التِّنِّيسيّ، بمُثنّاةٍ ونون ثقيلة مكسورة، وأبو سَلَمة أبوه لم أَقِف على اسمه، والمراد منه قوله فيه حكاية عن موسى: «سَتَجِدُني إن شاءَ الله صابِراً». وفيه إشارةٌ إلى أنَّ قولَ ذلك يُرجَى فيه النُّجْحُ ووقوعُ المطلوب غالباً، وقد يَتَخلَّف ذلك إذا لم يُقدِّر اللهُ وقوعَه، كما سيأتي مِثاله في الحديث الآخَر.

الحديث السادس عشر: حديث أبي هريرة: «نَنزِل غَداً إن شاءَ الله بخَيفِ بني كِنانة» وقد تقدَّم بأتمّ من هذا في كتاب الحجّ (١٥٨٩)، وتقدَّم شَرحُه أيضاً.

الحديث السابع عشر: حديث عبد الله بن عمر: حاصَرَ النبيّ ﷺ الطّائف، الحديث، وقد تقدَّم شَرحُه في الغَزَوات (٤٣٢٥)، وبيان الاختلاف على أبي العبَّاس تابِعيِّه: هل هو عن عبد الله بن عمر، بضمِّ العين أو بفتحِها؟ وبيان الصَّواب من ذلك، وذُكِرَ هنا لقولِه: «إنّا قافلونَ غَداً إن شاءَ الله» مرَّتَينِ، فما قَفَلوا في الأولى، وقَفَلوا في الثّانية.

٣٢- باب قول الله تعالى:

﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣]. **ولَمْ يَقُل: ماذا خَلَقَ رَبُّكم.**

وقال جلَّ ذِكرُه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

١٣/٤٥٣ **قوله**: «**باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾**» وساقَ إلى آخر الآية، ثمَّ قال: **ولم يَقُل: ماذا خَلَقَ رَبّكم**. قال ابن بَطّال[١]: استَدَلَّ البخاريّ بهذا على أنَّ قولَ الله قديمٌ لذاته قائم بصفاته، لم يزَلْ موجوداً به، ولا يزال كلامه لا يُشبِه كلامَ المخلوقينَ، خِلافاً للمُعتزِلةِ التي نَفَت كلام الله، وللكُلّابيّة في قولهم: هو كِناية عن الفعل والتَّكوين، وتمَسَّكوا بقولِ العرب: قلتُ بيَدي هكذا[٢]، أي: حَرَّكتُها، واحتَجّوا بأنَّ الكلام لا يُعقَل إلّا بأعضاءٍ ولسان، والباري مُنزَّهٌ/ عن ذلك، فرَدَّ عليهم البخاريّ بحديثِ ١٣/٤٥٤

(١) ونقله ابن بطال عن المهلّب، انظر «شرح ابن بطال» ١٠/ ٤٩١. وليس فيه للكُلّابيّة ذِكْرٌ!

(٢) تحرَّف في (س) إلى: هذا.

الباب والآية، وفيه أنَّهم إذا ذهب عنهم الفَزَع قالوا لمن فوقهم: ماذا قال رَبُّكم؟ فدَلَّ ذلك على أنَّهم سَمِعوا قولاً لم يَفهَموا معناهُ من أجل فزَعِهم، فقالوا: ماذا قال؟ ولم يقولوا: ماذا خلَقَ؟ وكذا أجابَهم مَن فوقهم من الملائكة بقولهم: قالوا: الحقّ. والحقّ أحد صِفتَي الذّات الذي لا يجوز عليها غيره، لأنَّه لا يجوز على كلامه الباطل، فلو كان خلقاً أو فعلاً لَقالوا: خَلَقَ خلقاً إنساناً أو غيره، فلمَّا وصَفوه بما يُوصَف به الكلامُ لم يَجُز أن يكون القول بمعنى التَّكوين. انتهى، وهذا الذي نَسَبَه للكُلّابيّة[1] بعيدٌ من كلامهم، وإنَّما هو كلام بعض المعتَزِلة.

فقد ذكر البخاريّ في «خلق أفعال العباد» (٥٥) عن أبي عُبَيدٍ القاسم بن سَلّامٍ: أنَّ المَرِيسيّ قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]: هو كقولِ العرب: قالت السماء فأمطَرَت، وقال الجِدار هكذا: إذا مالَ، فمعنى قوله: ﴿إِذَآ أَرَدْنَٰهُ﴾: إذا كَوَّنّاه، وتَعقَّبه أبو عُبَيد بأنَّه أُغلوطة، لأنَّ القائل إذا قال: قالت السماء، لم يكن كلاماً صحيحاً حتَّى يقول: فأمطَرَت، بخِلَاف مَن يقول: قال الإنسان، فإنَّه يُفهَم منه أنَّه قال كلاماً، فلولا قوله: فأمطَرَت، لكانَ الكلام باطلاً، لأنَّ السماء لا قولَ لها، فإلى هذا أشارَ البخاريّ، وهذا أوَّل باب تَكلَّمَ فيه البخاريّ على مَسألة الكلام، وهي طويلة الذَّيل، قد أكثرَ أئمّة الفِرَق فيها القولَ.

ومُلخَّص ذلك قال البَيهقيُّ في كتاب «الاعتقاد»: القرآن كلام الله، وكلام الله صِفَة من صفات ذاته، وليس شيء من صفات ذاته مخلوقاً ولا مُحدَثاً ولا حادثاً، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ فلو كان القرآن مخلوقاً لكانَ مخلوقاً بكُن، ويستحيل أن يكون قولُ الله لشيءٍ بقول، لأنَّه يُوجِب قولاً ثانياً وثالثاً، فيَتَسَلسَل وهو فاسِد، وقال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ [الرحمن: ١-٣] فخَصَّ القرآن بالتَّعليم، لأنَّه كلامُه وصِفَتُه، وخَصَّ الإنسان بالتَّخليق، لأنَّه خَلقُه ومَصنوعُه،

(١) ذكرنا قبلُ أنه لم يَرِدْ في «شرح ابن بطال» المطبوعِ ذِكرٌ للكُلَّابيّة.

ولولا ذلك لَقال: خَلَقَ القرآن والإنسان، وقال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤]، ولا يجوز أن يكون كلام المتكلِّم قائماً بغيره، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا﴾ الآية [الشورى:٥١]، فلو كان لا يُوجَد إلّا مخلوقاً في شيء مخلوق، لم يكن لاشتراطِ الوجوه المذكورة في الآية معنًى، لاستواءِ جميع الخلق في سماعه عن غير الله، فبطَلَ قولُ الجَهميّةِ: أنَّه مخلوق في غير الله، ويَلزَمهم في قولهم: إنَّ الله خَلَقَ كلاماً في شَجَرة كَلَّمَ به موسى، أن يكون مَن سَمِعَ كلام الله من مَلَك أو نبيّ أفضَل في سماع الكلام من موسى، ويَلزَمهم أن تكون الشَّجَرة هي المتكلِّمة بما ذَكَر اللهُ أنَّه كَلَّمَ به موسى، وهو قوله: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾ [طه:١٤]، وقد أنكرَ الله تعالى قولَ المشركينَ: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥].

ولا يُعترَض بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [الحاقة: ٤٠] لأنَّ معناه: قول تَلَقَّاه عن رسول كريم، كقوله تعالى: ﴿فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولا بقوله: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [الزخرف:٣]، لأنَّ معناه سَمَّيناه قرآناً، وهو كقوله: ﴿وَتَجۡعَلُونَ رِزۡقَكُمۡ أَنَّكُمۡ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، وقوله: ﴿وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكۡرَهُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، وقوله: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢]، فالمراد أنَّ تنزيله إلينا هو المحدَثُ لا الذِّكرُ نفسُه، وبهذا احتَجَّ الإمام أحمد.

ثمَّ ساقَ البَيهقيُّ[1] حديث نِيار ـ بكسر النُّون وتخفيف التَّحتانيّة ـ بن مُكرَم: أنَّ أبا بكر قرأ عليهم سورة الرّوم، فقالوا: هذا كلامك أو كلام صاحبك؟ قال: ليس كلامي ولا كلامَ صاحبي، ولكنَّه كلامُ الله. وأصل هذا الحديث أخرجه التِّرمِذيّ (٣١٩٤) مُصَحِّحاً.

وعن عليّ بن أبي طالب[2]: ما حَكَّمتُ مخلوقاً، ما حَكَّمتُ إلّا القرآنَ، ومن طريق سفيان

(١) في «الاعتقاد» ص ١٠٢.

(٢) أخرجه عنه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٥٢٥).

ابن عُيَينةَ[1]: سمعت عَمرو بن دينار وغيره من مَشيَخَتِنا يقولون: القرآن كلام الله ليس بمخلوقٍ.

وقال ابن حَزم في «المِلَل والنِّحَل»: أجمَعَ أهلُ الإسلام على أنَّ الله تعالى كَلَّمَ موسى، وعلى أنَّ القرآن كلامُ الله، وكذا غيره من الكتب المنزَّلة والصُّحُف، ثمَّ اختَلَفوا: فقالت المعتَزِلة: إنَّ كلام الله/ صِفَةُ فعل مخلوقٍ، وأنَّه كَلَّمَ موسى بكلامٍ أحدَثَه في الشَّجَرة، وقال أحمد ومَن تَبِعَه: كلام الله هو عِلمه لم يَزَل وليس بمخلوقٍ، وقالت الأشعَريّة: كلام الله صِفَة ذات لم تَزَل، وليس بمخلوقٍ، وهو غير عِلم الله، وليس لله إلّا كلامٌ واحدٌ، واحتُجَّ لأحمد بأنَّ الدَّلائل القاطِعة قامت على أنَّ الله لا يُشبِهه شيءٌ من خلقه بوجهٍ من الوجوه، فلمَّا أن كان كلامُنا غيرَنا، وكان مخلوقاً، وَجَبَ أن يكون كلامُه سبحانه وتعالى ليس غيرَه، وليس مخلوقاً، وأطالَ في الردّ على المخالِفينَ لذلك.

٤٥٥/١٣

وقال غيره: اختَلَفوا: فقالت الجَهميّةُ والمعتَزِلة وبعض الزَّيديّة والإماميّة وبعض الخوارج: كلام الله مخلوق، خَلَقَه بمَشيئتِه وقُدرَته في بعض الأجسام، كالشَّجَرةِ حين كَلَّمَ موسى، وحقيقَته قولهم: إنَّ الله لا يتكلَّم، وإن نُسِبَ إليه ذلك فبِطريق المجاز، وقالت المعتَزِلة: يتكلَّم حقيقةً لكن يَخلُق ذلك الكلام في غيره، وقالت الكُلَّابيّة: الكلام صِفَة واحدة قديمة العين، لازِمة لذات الله كالحياة، وأنَّه لا يتكلَّم بمَشيئتِه وقُدرَته، وتكليمه لمن كَلَّمَه إنَّما هو خلقُ إدراكٍ له يُسمَع به الكلام، ونِداؤُه لموسى لم يزل لكنَّه أسمَعَه ذلك النِّداء حين ناجاه، ويُحكَى عن أبي منصور الماتريديّ من الحَنَفيّة نحوه، لكن قال: خَلَقَ صوتاً حين ناداه فأسمَعَه كلامه.

وزَعَمَ بعضهم أنَّ هذا هو مُراد السَّلَف الذينَ قالوا: إنَّ القرآن ليس بمخلوقٍ، وأخَذَ بقولِ ابن كُلَّاب: القَلَانِسِيُّ[2] والأشعَريّ وأتباعهما، وقالوا: إذا كان الكلام قديماً لعَينِه

---

(١) أخرجه من طريقه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٥٣١)، و «الاعتقاد» ص ١٠٥.

(٢) تحرَّف في (س) إلى القابسي. وإنما هو القَلانِسِيّ، واسمه أحمد بن عبد الرحمن بن خالد الرازيّ، من معاصري أبي الحسن الأشعري، ذكره ابن عساكر في «تبيين كذِبِ المُفتري» ص ٣٩٨.

لازِماً لذات الرَّبّ، وثَبَتَ أنَّه ليس بمخلوقٍ، فالحروف ليست قديمة، لأنَّها مُتعاقبة، وما كان مَسبوقاً بغيرِه لم يكن قديماً، والكلام القديم معنًى قائمٌ بالذّات لا يَتعدَّد ولا يَتَجَزَّأ، بل هو معنًى واحدٌ، إن عُبِّر عنه بالعربيّةِ فهو قرآن، أو بالعِبرانيّةِ فهو تَوراة مَثَلاً.

وذهب بعض الحنابلة وغيرهم إلى أنَّ القرآن العربيّ كلام الله وكذا التَّوراة، وأنَّ الله لم يَزَل مُتكلِّماً إذا شاءَ، وأنَّه تَكلَّمَ بحُروفِ القرآن، وأسمَعَ مَن شاءَ من الملائكة والأنبياء صوتَه، وقالوا: إنَّ هذه الحروف والأصوات قديمة العين لازِمة الذّات ليست مُتَعاقبة، بل لم تَزَل قائمةً بذاته مُقتَرِنةً لا تُسبَقُ، والتَّعاقُب إنَّما يكون في حَقّ المخلوق بخِلَاف الخالق.

وذهب أكثر هؤُلاءِ إلى أنَّ الأصوات والحروف هي المسموعة من القارئينَ، وأبَى ذلك كثير منهم، فقالوا: ليست هي المسموعة من القارئينَ.

وذهب بعضهم إلى أنَّه يَتكَلَّمُ بالقرآن العربيّ بمَشيئتِه وقُدرَته بالحروفِ والأصوات القائمة بذاته، وهو غير مخلوق، لكنَّه في الأزَل لم يتكلَّم لامتِناع وجود الحادث في الأزَل، فكلامه حادث في ذاته لا مُحدَث، وذهب الكَرّاميّة إلى أنَّه حادث في ذاته ومُحدَث، وذكر الفَخر الرَّازيّ في «المطالب العاليَة» أنَّ قول مَن قال: إنَّه تعالى يَتكَلَّمُ بكلامٍ يقوم بذاته وبمَشيئتِه واختياره هو أصَحّ الأقوال نَقلاً وعَقلاً، وأطالَ في تقرير ذلك.

والمحفوظ عن جُمهور السَّلَف تركُ الخَوضِ في ذلك والتعمُّقِ فيه، والاقتصارُ على القول بأنَّ القرآن كلام الله، وأنَّه غير مخلوق، ثمَّ السُّكوت عمَّا وراء ذلك، وسيأتي الكلام على مَسألة اللَّفظ حيثُ ذكره المصنِّف بعدُ إن شاءَ الله تعالى.

قوله: «وقال جلَّ ذِكرُه: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾» زَعَمَ ابن بَطّال أنَّه أشارَ بذلك إلى سبب النُّزول، لأنَّه جاءَ أنَّهم لمَّا قالوا: شُفَعاؤُنا عند الله الأصنامُ نَـزَلَت، فأعلَمَ اللهُ أنَّ

الذينَ يَشفَعونَ عنده من الملائكة والأنبياء إنَّما يَشفَعونَ فيمَن يَشفَعونَ فيه بعد إذنه لهم في ذلك. انتهى.

ولم أقِف على نَقلٍ في هذه الآية بخُصوصِها، وأظنّ البخاريّ أشارَ بهذا إلى ترجيح قول مَن قال: إنَّ الضَّمير في قوله: ﴿عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ:٢٣] للملائكة، وأنَّ فاعل الشَّفاعة في قوله: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ﴾ هم الملائكة، بدليلِ قوله بعد وصف الملائكة: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، بخِلَاف قول مَن زَعَمَ أنَّ الضَّمير للكفَّار المذكورينَ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ﴾ [سبأ:٢٠] كما نَقَلَه بعض المُفسِّرينَ، وزَعَمَ أنَّ المراد بالتَّفزيع حالة مُفارَقة الحياة، ويكون اتِّباعهم إيّاه مُستَصحَباً إلى/ يوم القيامة على طريق المجاز، والجُملة من قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟﴾ إلى آخره، مُعترِضة، وحَمَلَ هذا القائلَ على هذا الزَّعْم أنَّ قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ:٢٣] غايةٌ لا بدَّ لها من مُغيًا، فادَّعَى أنَّه... ما ذكره. ٤٥٦/١٣

وقال بعض المُفسِّرينَ من المعتزِلة: المراد بالزَّعمِ الكفر في قوله تعالى: ﴿زَعَمْتُم﴾ أي: تَمادَيتُم في الكفر إلى غاية التَّفزيع، ثمَّ تَركتُم زَعمكم وقلتُم: قال: الحقّ، وفيه التِفات من الخِطاب إلى الغَيبة، ويُفهَم من سياق الكلام أنَّ هناك فزَعاً ممَّن يَرجو الشَّفاعة، هل يُؤذَن له بالشَّفاعةِ أو لا؟ فكأنَّه قال: يَتَربَّصونَ زماناً فزِعينَ حتَّى إذا كُشِفَ الفَزَع عن الجميع بكلام يقولُه الله في إطلاق الإذن تَباشَروا بذلك، وسأَلَ بعضهم بعضاً: ماذا قال رَبّكُم؟ قالوا: الحقّ، أي: القول الحقّ، وهو الإذن في الشَّفاعة لمن ارتَضَى.

قلت: وجميع ذلك مُخالِف لهذا الحديث الصَّحيح، ولأحاديث كثيرة تُؤيِّده، قد ذَكَرت بعضها في تفسير سورة سَبَأ، وسأُشيرُ إليها هنا بعدُ، والصَّحيح في إعرابها ما قاله ابن عَطيّة، وهو أنَّ المُغيّا محذوف، كأنَّه قيلَ: ولا هم شُفَعاء كما تَزعُمونَ، بل هم عنده مُمتَثِلونَ لأمرِه إلى أن يَزول الفَزَع عن قلوبهم، والمراد بهم الملائكة، وهو المطابِق للأحاديثِ الواردة في ذلك، فهو المعتمَد، وأمّا اعتراض مَن تَعقَّبَه بأنَّهم لم يزالوا مُنقادينَ، فلا يَلزَم منه دَفع ما

تَأَوَّلَه، لكنَّ حَقّ العِبارة أن يقول: بل هم خاضعونَ لأمرِه، مُرتَقِبونَ لما يَأتيهم من قِبَله، خائفونَ أن يكون ذلك من أمر السّاعة إلى أن يُكشف عنهم ذلك، بإخبار جِبريل بما أُمر به من إبلاغ الوحي للرُّسُلِ، وبالله التَّوفيقُ.

ثمَّ ذكر فيه سِتّة أحاديث:

وقال مسروقٌ: عن ابنِ مسعودٍ: إذا تَكلَّمَ الله تَبارَكَ وتعالى بالوَحْيِ سَمِعَ أهلُ السَّماوات، فإذا فُزِّعَ عن قلوبِهم وسَكَنَ الصَّوتُ عَرَفوا أنَّه الحقُّ، ونادَوْا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ الْحَقَّ﴾ [سبأ: ٢٣].

وَيُذْكَرُ عن جابرِ بنِ عبدِ الله، عن عبدِ الله بنِ أُنَيسٍ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «يَحْشُرُ اللهُ العبادَ، فيُنادِيهم بصوتٍ يَسْمَعُه مَن بَعُدَ كما يَسْمَعُه مَن قَرُبَ: أنا الملِكُ، أنا الدَّيّانُ».

٧٤٨١- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، عن عَمرٍو، عن عِكرِمةَ، عن أبي هُرَيرةَ، يَبْلُغُ به النبيَّ ﷺ، قال: «إذا قَضَى الله الأمرَ في السماءِ، ضَرَبَتِ الملائكةُ بأجْنِحَتِها خُضْعاناً لقولِه، كأنَّه سِلْسِلةٌ على صَفْوانٍ . قال عليٌّ: وقال غيرُه: صَفْوانٍ يَنفُذُهم ذلك . فإذا فُزِّعَ عَن قُلوُبهم قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكم، قالُوا للذي قال: الحَقَّ، وَهُوَ العَلِيُّ الكَبِيرُ».

قال عليٌّ: وحدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا عَمْرٌو، عن عِكْرِمةَ، عن أبي هُرَيرةَ، بهذا.

قال سفيانُ: قال عَمْرٌو: سمعتُ عِكْرِمةَ، حدَّثنا أبو هُرَيرةَ.

قال عليٌّ: قلتُ لسفيانَ، قال: سمعتُ عِكْرِمةَ، قال: سمعتُ أبا هُرَيرةَ؟ قال: نَعَم.

قلتُ لسفيانَ: فإنَّ إنساناً رَوَى عن عَمرِو بن دينارٍ، عن عِكْرِمةَ، عن أبي هُرَيرةَ يرفعُه: أنَّه قرأ: «فُرِّغ» قال سفيانُ: هكذا قرأ عَمْرٌو، فلا أدْري سَمِعَه هكذا أمْ لا.

قال سفيانُ: وهي قراءَتُنا.

٧٤٨٢- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيلٍ، عن ابنِ شِهابٍ، أخبرني أبو سَلَمةَ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّه كانَ يقولُ: قال رسولُ الله ﷺ: «ما أذِنَ الله لشيءٍ ما أذِنَ للنبيِّ ﷺ

يَتَغنَّى بالقرآنِ» وقال صاحبٌ له: يَجهَرُ به.

٧٤٨٣- حدَّثنا عمرُ بنُ حَفْصِ بنِ غِياثٍ، حدَّثنا أبي، حدَّثنا الأعمَشُ، حدَّثنا أبو صالحٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «يقولُ الله: يا آدمُ، فيقولُ: لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ، فيُنادِي بصوتٍ: إنَّ الله يَأْمُرُكَ أنْ تُخْرِجَ مِن ذُرِّيَّتِكَ بَعْثاً إلى النار».

٧٤٨٤- حدَّثنا عُبَيدُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن هِشامِ بنِ عُروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: ما غِرْتُ على امرأةٍ ما غِرْتُ على خَدِيجةَ، ولقد أمَرَه اللهُ أنْ يُبشِّرَها ببَيْتٍ مِنَ الجنَّة.

الحديث الأول:

قوله: «وقال مسروق: عن ابن مسعود: إذا تَكلَّمَ الله تبارك وتعالى بالوَحْيِ سَمِعَ أهل السَّماوات، فإذا فُزِّعَ عن قلوبهم وسَكَنَ الصَّوْت، عَرَفوا أنَّه الحقّ، ونادَوْا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا ٱلْحَقَّ﴾» ووَقَعَ في رواية الكُشمِيهَنيِّ: وثَبَتَ، بمُثلَّثةٍ وموحَّدة مفتوحتين، بَدَل: وسَكَنَ. هكذا ذكر هذا التَّعليق مُختصَراً، وقد وَصَلَه البَيهقيُّ في «الأسماء والصِّفات» (٤٣٢) من طريق أبي معاوية عن الأعمَش عن مسلم بن صُبَيح ـ وهو أبو الضُّحَى ـ عن مسروق، وهكذا أخرجه أحمد[١] عن أبي معاوية، ولفظه: إنَّ الله عزَّ وجلَّ إذا تَكلَّمَ بالوحي سَمِعَ أهل السماء للسماءِ صَلصَلة كَجَرِّ السِّلسِلة على الصَّفا فيُصعَقونَ، فلا يزالونَ كذلك حتَّى يَأتيهم جِبريل، فإذا جاءَهم جِبريل فُزِّعَ عن قلوبهم، قال: ويقولون: يا جِبريل ماذا قال ربُّكم؟ قال: فيقول: الحقَّ، قال: فيُنادُونَ: الحقَّ الحقَّ.

قال البَيهقيُّ: ورواه[٢] أحمد بن أبي سُرَيج الرَّازيّ وعليّ بن إشكاب وعليّ بن مسلم، ثلاثتهم عن أبي معاوية مرفوعاً، أخرجه أبو داود في «السُّنَن» (٤٧٣٨) عنهم، ولفظه مِثله،

(١) في كتاب «السنة» (٥٣٧)، واللفظ الذي ذكره الحافظ هو لفظ رواية البيهقي.

(٢) وقد أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٤٣٤) من طريق هؤلاء الثلاثة المذكورين.

إلّا أنَّه قال: «فيقولون: ماذا قال رَبّك؟» قال[١]: ورواه شُعْبة عن الأعمَش موقوفاً، وجاءَ عنه مرفوعاً أيضاً. قلت: وهكذا رواه الحسن بن محمَّد الزَّعفَرانيّ[٢] عن أبي معاوية مرفوعاً.

وأخرجه البخاريّ في كتاب «خلق أفعال العباد» (٤٦٥) من رواية أبي حمزة السُّكَّريّ عن الأعمَش بهذا السَّنَد إلى مسروق قال: مَن كان يُحدِّثنا بتفسيرِ هذه الآية لولا ابنُ مسعود، سألناه عنه، فذكره موقوفاً باللَّفظِ المذكور في «الصَّحيح». ثمَّ ساقَه (٤٦٦) من طريق حفص بن غياث عن الأعمَش، قال: بهذا.

وأخرجه ابن أبي حاتم في كتاب «الردّ على الجَهميّةِ»[٣] عن عليّ بن إشكاب مرفوعاً، وقال: هكذا حَدَّثَ به أبو معاوية مُسنَداً، ووَجَدته بالكوفةِ موقوفاً، ثمَّ أخرجه من رواية عبد الله بن نُمَير[٤] وشُعْبة[٥] كِلاهُما عن الأعمَش موقوفاً، ومن رواية شُعْبة عن منصور والأعمَش معاً، ومن رواية الثَّوْريّ[٦] عن منصور كذلك، وهكذا رواه عبد الرَّحمن بن محمَّد المحاربيّ[٧] وجَرير[٨] عن الأعمَش موقوفاً، ورواه فُضَيل بن عِيَاض عن منصور عن أبي الضُّحَى، ورواه الحسن بنُ عُبَيد الله[٩] النَّخَعيّ عن أبي الضُّحَى مرفوعاً، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق السُّدِّيّ عن أبي مالك عن مسروق كذلك.

---

(١) الضمير للبيهقي.

(٢) ذكر ابن خير الإشبيلي في «فهرسته» (٢٢٩) أن له أربعة أجزاء في الحديث مسندة، وقد أخرجه من طريقه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٥٤٨).

(٣) لم نقف عليه مطبوعاً، وقد ذكر نحو مقالته عبد الله بن أحمد في «السنة» بإثر (٥٣٧).

(٤) وأخرجه من طريقه أيضاً عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٣٧).

(٥) وأخرجه من طريقه ابن خزيمة في «التوحيد» ١/ ٣٥١ – ٣٥٢.

(٦) ومن طريقه أخرجه ابن خزيمة ١/ ٣٥٣.

(٧) ومن طريقه أخرجه أبو بكر النَّجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (٥).

(٨) وأخرجه من طريقه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٣٧)، وعنه أبو بكر النجّاد (٦).

(٩) تحرَّف في (أ) إلى: عبد الله بالتكبير.

وأغفَلَ أبو الحسن بن الـمُفضَّل[١] في الجزء الذي جَمَعَه في الكلام على أحاديث الصَّوت هذه الطُّرق كلّها، واقتَصَرَ على طريق المحاربي[٢] فنَقَلَ كلام مَن تَكلَّمَ فيه، واستَنَد[٣]/ إلى أنَّ الـجَرح مُقدَّم على التَّعديل، وفيه نَظَر، لأنَّه ثقة مُخرَّجٌ حديثُه في «الصحيحين» ولم يَنفَرِد به، وقد نَقَلَ ابن دَقيق العيد عن ابن الـمُفَضَّل ـ وكان شيخَ والده ـ: أنَّه كان يقول فيمَن خُرِّجَ له في «الصحيحين»: هذا جازَ القَنطَرة، وقَرَّرَ ابنُ دَقيق العيد ذلك بأنَّ مَن اتَّفَقَ الشَّيخان على التَّخريج لهم ثَبَتَت عَدَالتهم بالاتِّفاق بطريق الاستلزام، لاتِّفاق العلماء على تصحيح ما أخرَجاه، ومِن لازِمه عَدالة رواته إلى أن تَتبَيَّن العِلّة القادحة بأن تكون مُفسَّرةً، ولا تَقبَلُ التَّأويلَ.

٤٥٧/١٣

قوله: «سَمِعَ أهل السَّماوات» في رواية أبي داود وغيره: «سَمِعَ أهل السماء للسماءِ صَلصَلةً كَجَرِّ السِّلسِلة على الصَّفا»، ولبَعضِهم: «الصَّفوان» بَدَل: «الصَّفا»، وفي رواية الثَّوْريّ: الحديد، بَدَل: السِّلسِلة. وفي رواية شَيبانَ بن عبد الرَّحمن عن منصور عند ابن أبي حاتم: مِثل صوت السِّلسِلة. وعنده[٤] من رواية عامر الشَّعْبيّ عن ابن مسعود: سَمِعَ مَن دونه صوتاً كَجَرِّ السِّلسِلة. ووَقَعَ في حديث النَّوّاس بن سَمْعان عند ابن أبي حاتم[٥]: «إذا تَكلَّمَ الله بالوحي أخَذَتِ السَّماوات منه رَجفة» أو قال: «رِعدة شديدة من خَوف الله، فإذا سَمِعَ ذلك أهل السَّماوات صَعِقوا وخَرّوا لله سُجَّداً»، وكذا وَقَعَ قوله: «ويَخِرّونَ سُجَّداً» في رواية أبي مالك، وكذا في رواية سفيان وابن نُمَير المشار إليها، ووَقَعَ في رواية شُعْبة: فيَرَونَ أنَّه من أمر السّاعة فيَفزَعونَ.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: الفضل.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: البخاري.

(٣) تحرَّف في (س) إلى: وأسند.

(٤) وهو أيضاً عند الطبري في «تفسيره» ٢٢/ ٩٠.

(٥) وهو أيضاً عند ابن أبي عاصم في «السنة» (٥١٥)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢١٦)، والطبري في «تفسيره» ٢٢/ ٩١. وابن خزيمة في «التوحيد» ١/ ٣٤٨ – ٣٤٩، وغيرهم، وسيعزوه الحافظ قريباً للطبراني، وهو عنده في «مسند الشاميين» (٥٩١).

الحديث الثاني:

قوله: «ويُذْكَر عن جابر بن عبد الله، عن عبد الله بن أُنَيْس» بنونٍ ومُهْمَلَةٍ مُصغَّر: هو الجُهَنيّ، كما تقدَّم في كتاب العلم[1]، وأنَّ الحديث الموقوف هناك طَرَف من هذا الحديث المرفوع، وتقدَّم بيان الحِكمة في إيراده هناك بصيغةِ الـجَزم وهنا بصيغةِ التَّمريض، وساقَ هنا من الحديث بعضه، وأخرجه بتمامه في «الأدب المفرَد» (٩٧٠)، وكذا أخرجه أحمد (١٦٠٤٢) وأبو يَعلَى[2] والطَّبَرانيُّ (١٤٩١٤) كلّهم من طريق همَّام بن يحيى عن القاسم بن عبد الواحد المكِّيّ عن عبد الله بن محمَّد بن عَقيل، أنَّه سَمِعَ جابر بن عبد الله يقول، فذكر القصَّة، وأوَّل المتن المرفوع: «يَحشُر الله الناس يوم القيامة ـ أو قال: ـ العباد، عُراة غُرْلاً بُهْماً» قال: قلنا: وما بُهْماً؟ قال: «ليس معهم شيء، ثمَّ يناديهم» فذكره، وزاد بعد قوله: «الدَّيّان»: «لا ينبغي لأحدٍ من أهل النار أن يَدخُل النار، وله عند أحد من أهل الجنَّة حَقٌّ حتَّى أَقُصَّه منه، ولا ينبغي لأحدٍ من أهل الجنَّة أن يَدخُل الجنَّة، ولأحدٍ من أهل النار عنده حَقٌّ حتَّى أَقُصَّه منه حتَّى اللَّطْمة» قال: قلنا: كيف؟ وإنّا إنَّما نَأتي عُرْاة بُهماً، قال: «الحسنات والسَّيِّئات» لفظ أحمد عن يزيد بن هارون عن همَّام. وعبد الله[3] بن محمَّد بن عَقيل مُختَلَفٌ في الاحتجاج به، وقد أشرتُ إلى ذِكر مَن تابَعَه في كتاب العلم.

وقوله: «غُرْلاً» بضمِّ المعجَمة وسكون الرَّاء، وقد تقدَّم بيانه في الرِّقاق في شَرح حديث ابن عبَّاس (٦٥٢٤)، وفيه: «حُفاة» بَدَل قوله: «بُهْماً» وهو بضمِّ الموحَّدة وسكون الهاء، قيل: معناه الذينَ لا شيء معهم، وقيل: المجهولونَ، وقيل: الـمُتَشابِهو الألوانِ، والأوَّل الموافِق لما هنا.

---

(١) بين يدي الحديث (٧٨).

(٢) هو في «مسنده الكبير» الذي برواية أبي بكر بن المقرئ الأصبهاني، فقد أخرجه من طريقه الضياء المقدسي في «مختارته» ٩/ (١٠).

(٣) تحرَّف في (س) إلى: عُبيد الله. بالتصغير.

قوله: «فيناديهم بصوتٍ يَسْمَعه مَن بَعُدَ كما يَسْمَعُه مَن قَرُبَ» حَمَلَه بعض الأئمّة على مَجاز الحذف، أي: يَأمُر مَن ينادي، واستبعَدَه بعضُ مَن أثبتَ الصَّوت بأنَّ في قوله: «يَسمَعه مَن بَعُدَ» إشارةً إلى أنَّه ليس من المخلوقات، لأنَّه لم يُعهَد مِثلُ هذا فيهم، وبأنَّ الملائكة إذا سَمِعُوه صَعِقُوا كما سيأتي في الكلام على الحديث الذي بعده، وإذا سَمِعَ بعضهم بعضاً لم يَصعَقوا، قال: فعلى هذا فصَوتُهُ[1] صِفَة من صفات ذاته لا تُشبِه صوت غيره، إذ ليس يُوجَد شيء من صفاته في صفات المخلوقينَ، هكذا قَرَّرَه المصنِّف في كتاب «خلق أفعال العباد».

وقال غيره: معنى «يناديهم»: يقول، وقوله: «بصوتٍ» أي: مخلوق غير قائم بذاته، والحِكمة في كَونه خارقاً لعادة الأصوات المخلوقة الـمُعتادة التي يَظهَر التَّفاوُت في سماعها بين البعيد والقريب: هي أن يُعلَم أنَّ المسموع كلامُ الله، كما أنَّ موسى لمَّا كَلَّمَه الله كان يَسمَعه من جميع الجِهات.

١٣/٤٥٨ وقال البَيهقيُّ: الكلام ما يَنطِق به المتكلِّم وهو مُستَقِرّ في نفسه، كما جاءَ/ في حديث عمر يعني في قصَّة السَّقيفة، وقد تقدَّم سياقه في كتاب الحدود (٦٨٣٠)، وفيه: وكنت زَوَّرْتُ في نفسي مَقالةً، وفي رواية: هَيَّأتُ في نفسي كلاماً، قال: فسَمّاه كلاماً قبل التكلُّم به، قال: فإن كان المتكلِّم ذا مَخارجَ سُمِعَ كلامُه ذا حُروف وأصوات، وإن كان غيرَ ذي مَخارجَ فهو بخِلَاف ذلك، والباري عزَّ وجلَّ ليس بذي مَخارجَ، فلا يكون كلامه بحُروفٍ وأصوات، فإذا فهِمَه السّامع تَلاه بحُروفٍ وأصوات.

ثمَّ ذكر[2] حديث جابر عن عبد الله بن أُنَيس، وقال: اختَلَفَ الحُفّاظ في الاحتجاج بروايات ابن عَقيل لسوءِ حِفظه، ولم يَثبُت لفظ الصَّوت في حديث صحيح عن النبيّ ﷺ غير حديثه، فإن كان ثابتاً فإنَّه يَرجِع إلى غيره، كما في حديث ابن مسعود يعني الذي قبله، وفي حديث أبي هريرة يعني الذي بعده، أنَّ الملائكة يَسمَعونَ عند حصول الوحي صوتاً،

---

(١) في (س): فصفاته. وهو خطأ.

(٢) في «الأسماء والصفات» (٦٠٠).

فيحتمل أن يكون الصَّوت للسماءِ، أو للمَلَكِ الآتي بالوحي، أو لأجنِحةِ الملائكة، وإذا احتُمِلَ ذلك لم يكن نصّاً في المسألة، وأشارَ في موضع آخَر إلى أنَّ الرَّاوي أرادَ: فينادي نِداءً، فعَبَّرَ عنه بقوله: «بصوتٍ». انتهَى.

وهذا حاصل كلام مَن يَنفي الصَّوت من الأئمّة، ويَلزَم منه أنَّ الله لم يُسمِع أحداً من ملائكته ورُسُله كلامه، بل ألـهَمَهم إيّاه.

وحاصل الاحتجاج للنَّفي الرُّجوع إلى القياس على أصوات المخلوقينَ، لأنَّها التي عُهِدَ أنَّها ذات مَخارجَ، ولا يَخفَى ما فيه، إذ الصَّوت قد يكون من غير مَخارج، كما أنَّ الرُّؤية قد تكون من غير اتِّصال أشِعّة كما سَبَقَ، سَلَّمْنا، لكن يُمنَعُ القياسُ المذكور، وصفات الخالق لا تُقاس على صِفَة المخلوق، وإذا ثَبَتَ ذِكرُ الصَّوت بهذه الأحاديث الصَّحيحة وَجَبَ الإيمان به، ثَمَّ إمّا التَّفويض وإمّا التَّأويل، وبالله التَّوفيق.

قوله: «الدَّيّان» قال الحَليميّ: هو مأخوذ من قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ وهو: المحاسِب المجازي لا يُضَيِّع عمَل عاملٍ. انتهى، ووَقَعَ في مُرسَل أبي قِلابَةَ: «البِرّ لا يَبلَى، والإثم لا يُنسَى، والدَّيّان لا يموت، وكُن كما شئت، كما تَدين تُدان» ورجاله ثقات أخرجه البَيهقيُّ في «الزُّهد» (٧١٠)، وقد تقدَّمَتِ الإشارة إليه في تفسير سورة الفاتحة، وقال الكِرْمانيُّ: المعنى لا مَلِك إلّا أنا ولا مُجازي إلّا أنا، وهو من حَصر الـمُبتَدَأ في الخبر، وفي هذا اللَّفظ إشارة إلى صِفَة الحياة والعلم والإرادة والقُدرة، وغيرها من الصِّفات المتَّفَق عليها عند أهل السُّنّة.

وقوله في آخر الحديث: «قال: الحسنات والسَّيِّئات»[1] يعني أنَّ القِصاص بين الـمُتَظالمينَ إنَّما يَقَع بالحسنات والسَّيِّئات، وقد تقدَّم بيان ذلك في الرِّقاق، وتقدَّم أيضاً من حديث أبي هريرة (٦٥٣٤) مرفوعاً: «قِبَل أخيه مَظلمة»[2].

---

(١) يعني في الرواية المطولة لحديث جابر مما طوى البخاريُّ ذكره هنا.

(٢) بل لفظه هناك: «من كانت عنده مظلمة لأخيه».

الحديث الثالث:

قوله: «**حدَّثنا عليّ بن عبد الله**» هو ابن المدينيّ، وسفيان: هو ابن عُيَينةَ، وقد تقدَّم بهذا السَّنَد والمتن في تفسير سورة الحِجر (٤٧٠١) وسياقه هناك أتمُّ، وتقدَّم مُعظَم شرحه هناك.

قوله: «**يَبْلُغ به النبيَّ ﷺ**» في رواية الحُميديّ عن سفيان كما تقدَّم في تفسير سورة سَبَأ (٤٨٠٠): إنَّ النبيّ ﷺ قال.

قوله: «**إذا قَضَى الله الأمر في السماء**» وَقَعَ في حديث ابن مسعود المذكور أوَّلاً: «إذا تَكلَّمَ الله بالوحيِ» وكذا في حديث النَّوّاس بن سَمعان عند الطَّبَرانيّ[1].

قوله: «**ضَرَبَتِ الملائكةُ بأجْنِحَتِها**» في حديث ابن مسعود: «سَمِعَ أهلُ السماء».

قوله: «**خُضْعاناً**» مصدَر كقوله: غُفراناً. قاله الخطَّابيُّ، وقال غيره: هو جمع خاضع.

قوله: «**قال عليّ**» هو ابن المدِينيّ «**وقال غيره: صَفْوان يَنفُذُهم**» قال عِيَاض: ضَبَطوه بفتحِ الفاء من «صفوان»، وليس له معنًى، وإنَّما زاد الغيرُ[2] الـمَبهَمُ قولَه: «يَنفُذهم»، وهو بفتحِ أوَّله وضمّ الفاء، أي: يَعُمّهم.

قلت: وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن محمَّد بن عبد الله بن يزيد[3] عن سفيان بن عُيَينةَ بهذه الزّيادة، ولكن لا يُفسَّر به الغيرُ المذكور، لأنَّ المراد به غير سفيان، وذكره الكِرْمانيُّ بلفظِ: «صفوان يُنفِذ فيهم ذلك» بزيادةِ لفظ الإنفاذ، أي: يُنفِذ اللهُ ذلك القولَ إلى الملائكة، أو من النُّفوذ، أي: يَنفُذ ذلك إليهم أو عليهم، ثمَّ قال: ويحتمل أن يُراد: غيرُ سفيان قال: إنَّ صفوان بفتحِ الفاء،/ فالاختلاف في الفتح والسُّكون، و«يَنفُذهم» غير مُختَصٍّ بالغيرِ، بل مُشتَرك بين سفيان وغيره. انتهى، وسياق عليّ في هذه الرِّواية يُخالِف هذا الاحتمال، لكن قد وَقَعَت زيادة «يَنفُذهم» في الرِّواية التي ذَكَرتُها، وهي عن سفيان، فيَقوى ما قال. ١٣/٤٥٩

(١) وهو أيضاً عنده في «مسند الشاميين» (٥٩١)، لكنه بلفظ: «إن الله إذا أراد أن يأمر بأمرٍ تكلَّم به».

(٢) تحرَّف في (س) إلى: أراد لغير. ووقع في (ع): أراد الغير. فتحرَّفت «زاد» إلى: «أراد».

(٣) تحرَّف في (س) إلى: زيد.

قوله: «**قال عليّ: وحدَّثنا سُفْيان ـ إلى قوله ـ قال: نَعَمْ**» عليّ: هو ابن المَدِينيِ المذكور، ومُراده أنَّ ابن عُيَينةَ كان يَسوق السَّنَد مرَّة بالعَنعَنةِ ومرَّة بالتَّحديثِ والسَّماع، فاستَثبَتَه عليٌّ عن[1] ذلك، فقال: نَعَم، وقد تقدَّم عن عليّ بن عبد الله المذكور في تفسير سورة الحِجر (٤٧٠١) بصيغةِ التَّصريح في جميع السَّنَد، وكذا عن الحُميديّ عن سفيان في تفسير سَبأ (٤٨٠٠).

قوله: «**قال عليّ**» هو ابنُ المدينيّ أيضاً.

قوله: «**فإنّ إنساناً روى عن عَمْرو بن دينار ـ إلى أنْ قال ـ أنَّه قرأ: فرِّغَ**» هو بالرَّاءِ المهمَلة والغَين المعجَمة، وزن القراءة المشهورة، وقد ذَكَرتُ في تفسير سورة سَبَأ مَن قرأها كذلك، ووَقَعَ للأكثرِ هنا كالقراءةِ المشهورة، والسّياق يُؤيِّد الأوَّل.

وقوله: «**قال سفيان: هكذا قرأ عَمرو**» يعني ابن دينار.

قوله: «**فلا أدْري سَمِعَه هكذا أمْ لا؟**» أي: سَمِعَه من عِكرمة أو قرأها كذلك من قِبَل نفسِه، بناءً على أنَّها قراءَته، وقول سفيان: وهي قراءَتُنا، يريد نفسَه ومَن تابعَه.

تنبيه: وَقَعَ في تفسير سورة الحِجر (٤٧٠١) بالسَّنَدِ المذكور هنا بعد قوله: «وهو العليّ الكبير»: «فيسمعها[2] مُستَرِقو السَّمع» هكذا إلى آخر ما ذُكِرَ من ذلك، وهذا ممَّا يُبيِّن أنَّ التَّفزيع المذكور يَقَع للملائكةِ في الدنيا[3]، وأنَّ الضَّمير في قلوبهم للملائكةِ لا للكفَّار، بخِلَاف ما جَزَمَ به مَن قَدَّمتُ ذِكره من المُفسِّرينَ[4].

وقد وَقَعَ في حديث النَّوّاس بن سَمْعان الذي أشرتُ إليه ما نَصّه: «أخَذَتْ أهلَ السَّماوات منه رِعْدةٌ خَوفاً من الله، وخَرّوا سُجَّداً، فيكون أوَّلَ مَن يرفع رأسه جِبريلُ، فيُكلِّمه الله بما أرادَ، فيَمضي به على الملائكة من سَماء إلى سَماء»، وفي حديث ابن عبَّاس عند

---

(١) تحرَّف في (ع) إلى: غير، وفي (س) إلى: من.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: فسمعها.

(٣) قوله: «في الدنيا» سقط من (س).

(٤) عند بيان وشرح ثاني آيتي الترجمة.

ابن خُزَيمةَ[١] وابن مَرْدويه[٢]: «كَمَرِّ السِّلسِلة على الصَّفوان، فلا يَنزِل على أهل السماء إلّا صُعِقوا ﴿إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ إلى آخر الآية، ثمَّ يقول: «يكون العام كذا فيَسمَعه الجِنُّ».

وعند ابن مَرْدويه[٣] من طريق بَهز بن حَكيم عن أبيه عن جَدّه: «لمَّا نَـزَلَ جِبريل بالوحي فزِعَ أهل السماء لانحِطاطِه، وسَمِعوا صوت الوحي كأشَدّ ما يكون من صوت الحديد على الصَّفا، فيقولون: يا جِبريل بمَ أُمِرت؟» الحديث.

وعنده وعند ابن أبي حاتم[٤] من طريق عطاء بن السّائب عن سعيد بن جُبَير عن ابن عبَّاس: لم تكن قَبيلةٌ من الجِنّ إلّا ولهم مَقاعِدُ للسَّمْع، فكان إذا نَـزَلَ الوحي سَمِعَ الملائكة صوتاً كصوتِ الحديدة ألقَيتَها على الصَّفا، فإذا سَمِعَتِ الملائكة ذلك خَرّوا سُجَّداً، فلم يرفعوا حتَّى يَنزِل، فإذا نَـزَلَ قالوا: ماذا قال رَبّكُم؟ فإن كان ممَّا يكون في السماء قالوا: الحقّ، وإن كان ممَّا يكون في الأرض من غَيث أو موت تَكلَّموا فيه، فسَمِعَتِ الشَّياطين فيَنزِلونَ على أوليائهم من الإنس». وفي لفظٍ: فيقولون: يكونُ العامَ كذا يكونُ العامَ كذا[٥]، فيَسمَعه الجِنّ فتُحدِّثه الكَهَنة. وفي لفظ: يَنزِل الأمر إلى السماء الدُّنيا له وقعة كوَقْع السِّلسِلة على الصَّخرة، فيَفزَع له جميعُ أهل السَّماوات، الحديث.

فهذه الأحاديث ظاهرة جدّاً في أنَّ ذلك وَقَعَ في الدُّنيا، بخِلَاف قول مَن ذَكَرنا من الـمُفسِّرينَ الذينَ أقدَموا على الجَزم بأنَّ الضَّمير للكفَّار، وأنَّ ذلك يَقَع يوم القيامة، مُخالِفينَ لما صَحَّ من الحديث النبويّ من أجل خَفاء مُغَيَّا[٦] الغاية في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ:٢٣].

---

(١) هو في كتابه «التوكل» كما بيّنه الحافظُ في «إتحاف المهرة» (٧٦٢٨)، ولم نقف عليه مطبوعاً.

(٢) وهو أيضاً عند الطبري في «تفسيره» ٢٣/ ٣٨، والبيهقي في «دلائل النبوة» ٢/ ٢٤٠ وغيرهما.

(٣) وهو أيضاً عند أبي القاسم الأصبهاني في «الحجة» (١١١)، وهو مرفوع، ولفظه يختلف قليلاً عما هنا.

(٤) ومن قبلهما عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» ١٤/ ٢٨٨.

(٥) قوله: «يكون العامَ كذا» وقع في الأصلين هكذا مكرراً، وفي (س) مرة واحدة.

(٦) تحرَّف في الأصلين و (س) إلى: معنى، والتصويب من سياق كلام الحافظ في بيان ثاني آيتي الترجمة لهذا الباب، وانظر مزيد بيانٍ في ذلك في «روح المعاني» لمحمود الآلُوسي ٢٢/ ١٣٧.

وفي الحديث إثبات الشَّفاعة، وأنكَرَها الخوارجُ والمعتَزِلةُ، وهي أنواع أثبَتَها أهلُ السُّنّة، منها: الخَلاص من هَول الموقِف، وهي خاصّة بمحمَّدٍ رسول الله المُصطَفَى ﷺ، كما تقدَّم بيان ذلك واضحاً في الرِّقاق، وهذه لا يُنكِرها أحد من فِرَق الأُمّة.

ومنها: الشَّفاعة في قوم يَدخُلونَ الجنَّة بغيرِ حِسابٍ، وخَصَّ هذه المعتَزِلةُ بمَن لا تَبِعة عليه.

ومنها: الشَّفاعة في رفع الدَّرَجات، ولا خِلَاف في وقوعها.

ومنها: الشَّفاعة في إخراج قومٍ من النار عُصاةٍ أُدخِلوها بذُنوبِهم، وهذه التي أنكَروها، وقد ثَبَتَت بها الأخبار الكثيرة،/ وأطبَقَ أهل السُّنّة على قَبُولها، وبالله التَّوفيق. ٤٦٠/١٣

الحديث الرابع: حـديث أبي هريرة في التغنّي بالقرآن، وقد مضى شَرحـه في فضائل القرآن (٥٠٢٣).

وقوله في آخره: «وقال صاحب له: يَجهَرُ به» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «يَجهَر بالقرآن»، وقد تقدَّم بيانه هناك، وسيأتي بعد أبواب (٧٥٤٤) من وجه آخَر مُدرَجاً، وأشارَ بإيرادِه هنا إلى حديث فَضالة بن عُبَيد الذي أخرجه ابن ماجَهْ (١٣٤٠) من رواية مَيسَرة مولى فضالة عن فضالة بن عُبَيد قال: قال النبيّ ﷺ: «للهُ عزَّ وجلَّ أشَدُّ أذَناً إلى الرجل الحسنِ الصَّوتِ بالقرآن من صاحب القَيْنة إلى قَيْنَته»، وذكره البخاريّ في «خلق أفعال العباد» (٢٤٨) عن مَيسَرة[1]. وقوله: «أذَناً» بفتحِ الهمزة والمعجَمة، أي: استماعاً.

الحديث الخامس: حديث أبي سعيد في بَعْث النار، ذكره مُختصَراً، وقد مضى شَرحه مُستَوفًى في أواخر الرِّقاق (٦٥٣٠).

وقوله: «يقول الله: يا آدم» في رواية التَّفسير (٤٧٤١): «يقول الله يوم القيامة: يا آدم».

قوله: «فينادي بصوتٍ: إنَّ الله يَأْمُرُك أنْ تُخرِجَ من ذُرِّيَّتك بَعْثاً إلى النار» هذا آخر ما أورَدَ منه من هذه الطَّريق، وقد أخرجه بتمامه في تفسير سورة الحجّ (٤٧٤١) بالسَّنَدِ المذكور هنا.

---

(١) يعني علَّقَهُ عنه ولم يُسنِده.

ووَقَعَ: «فينادي» مَضبوطاً للأكثرِ بكسر الدّال، وفي رواية أبي ذرٍّ بفتحِها على البناء للمجهولِ، ولا محذور في رواية الجمهور، فإنَّ قَرينة قوله: «إنَّ الله يَأمُرك» تَدُلّ ظاهراً على أنَّ المنادي مَلَك يَأمُره الله بأن يناديَ بذلك.

وقد طَعَنَ أبو الحسن بن المفضَّل[1] في صِحّة هذه الطَّريق، وذكر كلامهم في حفص بن غياث، وأنَّه انفَرَدَ بهذا اللَّفظ عن الأعمَش[2]. وليس كما قال، فقد وافَقَه عبد الرَّحمن بن محمَّد المحاربيّ عن الأعمَش، أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب «السُّنّة» له عن أبيه عن المحاربيّ[3].

واستَدَلَّ البخاريّ في كتاب «خلق أفعال العباد» على أنَّ الله يتكلَّم كيف شاءَ، وأنَّ أصوات العباد مُؤَلَّفة حَرفاً حَرفاً، فيها التَّطريب بالهمزِ[4] والتَّرجيع، بحديثِ أمّ سَلَمة، ثمَّ ساقَه (١٧١) من طريق يَعلَى بن مَملَك ـ بفتحِ الميم واللّام بينهما ميم ساكنة ثمَّ كاف ـ: أنَّه سأَلَ أمّ سَلَمة عن قراءة النبيّ ﷺ وصلاته، فذكر الحديث، وفيه: ونَعَتَت قراءَته فإذا قراءَته حَرفاً حَرفاً، وهذا أخرجه أبو داود (١٤٦٦) والتِّرمذيّ (٢٩٢٣) وغيرهما.

واختَلَفَ أهل الكلام في أنَّ كلام الله هل هو بحَرفٍ وصوت أو لا؟ فقالت المعتَزِلة: لا يكون الكلام إلّا بحَرفٍ وصوت، والكلام المنسوب إلى الله قائم بالشَّجَرة، وقالت الأشاعرة: كلام الله ليس بحَرفٍ ولا صوت، وأثبَتَتِ الكلامَ النَّفسيَّ، وحقيقَته معنًى قائمٌ

---

(١) تحرَّف في (أ) و(س) إلى: الفضل.

(٢) وقد قال ذلك قبلَه البيهقيُّ في «الأسماء والصفات» بإثر الحديث (٦٠٠).

(٣) إنما أخرج عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٣٦) من طريق المحاربيّ حديث ابن مسعود الذي علقه البخاريُّ في ترجمة هذا الباب، وقد تقدم من وافَق المحاربيَّ عليه، ولم يرو عبدُ الله بن أحمد في «السنة» حديث أبي سعيد الخدري أصلاً، فلا تصحُّ تخطئة الحافظ لمقالة أبي الحسن بن المفضّل برواية المحاربي. وإنما يصح أن يقال: إن حفص بن غياث حجة؛ وزيادته مقبولة، كنحو ما قاله الحافظ عند حديث ابن مسعود، وكذلك قال الذهبي في «السير» ٩/ ٣٢ في ترجمة حفص بن غياث.

(٤) يعني بهمز ما ليس بمهموز، وانظر بيانه عند شرح الحديث (٧٥٤٠).

بالنَّفسِ، وإن اختَلَفَت عنه العِبارة كالعربيّةِ والعَجميّة، واختلافها لا يَدُلّ على اختلاف المعبَّر عنه، والكلام النَّفسيّ هو ذلك المعبَّر عنه، وأثبَتَتِ الحنابلة أنَّ الله مُتَكلِّم بحَرفٍ وصوت، أمّا الحروف فلِلتَّصريحِ بها في ظاهر القرآن، وأمّا الصَّوت فمَن مَنَعَ قال: إنَّ الصَّوت هو الهواء المنقَطِع المسموع من الحَنْجَرة، وأجابَ مَن أثبَتَه بأنَّ الصَّوت الموصوف بذلك هو المعهود من الآدميّينَ كالسَّمع والبَصَر، وصفات الرَّبّ بخِلَاف ذلك، فلا يَلزَم المحذور المذكور مع اعتقاد التَّنزيه وعَدَم التَّشبيه، وأنَّه يجوز أن يكون من غير الحَنْجَرة فلا يَلزَم التَّشبيه.

وقد قال عبد الله بن أحمد بن حَنبَل في كتاب «السُّنّة» (٥٣٣): سألت أبي عن قوم يقولون: لمَّا كَلَّمَ الله موسى لم يتكلَّم بصوتٍ، فقال لي أبي: بل تَكلَّمَ بصوتٍ، هذه الأحاديث تُروى كما جاءَت، وذكر حديث ابن مسعود[1] وغيره.

الحديث السادس: حديث عائشة في فضل خديجة، وفيه: ولقد أمَرَه الله. في رواية المُستَمْلي والسَّرَخسيّ: ولقد أمَرَه رَبُّه.

قوله: «ببَيْتٍ من الجنَّة» في رواية الكُشمِيهَنيّ: ببيتٍ في الجنَّة. وقد مضى شَرحُه مُستَوفًى في المناقب (٣٨١٦).

٣٣- باب كلامِ الرَّبِّ معَ جِبْريلَ ونِداءِ الله الملائكةَ

وقال مَعمَرٌ: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النمل: ٦] أي: يُلْقَى عليكَ، وتَلَقّاه أنتَ، أي: تَأْخُذُه عنهم، ومثلُه: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ٣٧].

٧٤٨٥- حدَّثني إسحاقُ، حدَّثنا عبدُ الصَّمَد، حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ - هو ابنُ عبدِ الله بنِ دِينارٍ، عن أبيه - عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ الله تبارك وتعالى إذا أحَبَّ عبداً نادَى جِبْريلَ: إنَّ الله قد أحَبَّ فلاناً فأَحِبَّه، فيُحِبُّه جِبْريلُ، ثمَّ ينادي جِبْريلُ في السماءِ: إنَّ الله قد أحَبَّ فلاناً فأَحِبّوه، فيُحِبُّه أهلُ السماءِ، ويوضَعُ له القَبُولُ في أهلِ الأرضِ».

---

(١) يعني حديثَه المعلّقَ الذي ابتدأ به البخاريُّ هذا الباب.

٧٤٨٦- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، عن مالكٍ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «يَتعاقَبونَ فيكم ملائكةٌ باللَّيلِ وملائكةٌ بالنَّهار، ويَجتَمِعونَ في صلاةِ العصرِ وصلاةِ الفَجْرِ، ثمَّ يَعْرُجُ الَّذينَ باتُوا فيكم، فيَسْألُهم ـ وهو أعلَمُ بِهِمْ ـ: كيفَ تَرَكتُم عبادي؟ فيقولون: تَرَكْناهم وهم يُصَلُّونَ، وأتَيناهم وهم يُصَلُّونَ».

٧٤٨٧- حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن واصِلٍ، عن المَعْرورِ، قال: سمعتُ أبا ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «أتاني جِبْرِيلُ فبَشَّرَني أنَّه مَن ماتَ لا يُشْرِكُ بالله شيئاً دَخَلَ الجنَّةَ، قلتُ: وإنْ سَرَقَ، وإنْ زَنَى؟ قال: وإنْ سَرَقَ وإنْ زَنَى».

١٣/٤٦١ قوله: «باب كلام الرَّبِّ تعالى مع جِبْرِيل، ونِداءِ الله الملائكةَ» ذكر فيه أثَراً وثلاثة أحاديث، في الحديث الأوَّل: نِداءُ الله جِبريلَ، وفي الثّاني: سؤالُ الله الملائكةَ، على عكس ما وَقَعَ في التَّرجمة، وكأنَّه أشارَ إلى ما وَرَدَ في بعض طرقه، ووَقَعَ عند مسلم (٢٦٣٧/ ١٥٧) من طريق سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه في هذا الحديث: «إنَّ الله إذا أحَبَّ عبداً دَعَا جِبريلَ فقال: إنِّي أُحِبُّ فلاناً فأحِبَّه» وذكرتُ في الأدب أنَّ أحمد أخرجه (٢٢٤٠١) من حديث ثَوْبان بلفظ: «حتَّى يقول: يا جِبريل إنَّ عبدي فلاناً يَلتَمِس أن يُرضيَني» الحديث.

قوله: «وقال مَعمَر: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾ أي: يُلْقَى عليك، وتَلَقّاه أنتَ، أي: تَأْخُذه عنهم[1]، ومِثْله ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾» مَعمَر هذا قد يَتبادَر أنَّه ابن راشد شيخ عبد الرَّزّاق وليس كذلك، بل هو أبو عُبَيدة مَعمَر بن المثنَّى اللُّغَويّ، قال أبو ذَرّ الهَرَويُّ: وَجَدت ذلك في كتاب «المجاز» له، فقال في تفسير سورة النَّمل في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النمل: ٦]: أي: تَأخُذه عنهم ويُلقَى عليك، وقال في تفسير سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾: أي: قَبِلَها وأخَذَها عنه، قال أبو عُبَيدة: وتلا علينا أبو مَهديّ آية، فقال: تَلَقَّيتها من عَمّي تَلَقّاها عن أبي هريرة تَلَقّاها عن النبيّ ﷺ، وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠]: أي: لا يوفَّقُ لها ولا يُلقَّنُها ولا يُرزَقُها،

(١) كذا وقع للحافظ، وهو موافق لما في اليونينية دون حكاية خلاف بين رواة البخاري أنه بصيغة الجمع، والذي في «مجاز القرآن» لمعمر بن المثنّى ٢/ ٩٢: عنه، بصيغة الإفراد، وهو الذي وقع للقَسْطَلّاني.

وحاصله أنَّها تأتي بالمعاني الثَّلاثة، وأنَّها هنا صالحة لكلٍّ منها، وأصله اللِّقاء: وهو استقبال الشَّيء ومُصادَفَته.

الحديث الأول:

قوله: «حدَّثنا إسحاق» هو ابن منصور، وتَرَدَّدَ أبو عليّ الجَيَّانيّ بينه وبين إسحاق بن راهويه، وإنَّما جَزَمتُ به لقولِه: حدَّثنا عبد الصَّمَد، فإنَّ إسحاق لا يقول إلّا أخبَرنا، وقد تقدَّم في الحديث الثّاني (٧٢٩٠) من باب ما يُكرَه من كَثْرة السُّؤال في كتاب الاعتصام نحو هذا، وعبد الصَّمَد: هو ابن عبد الوارث، وقد/ تقدَّم بهذا السَّنَد في كتاب الطَّهارة حديثٌ آخَرُ ٤٦٢/١٣ (١٧٣)، وقد جَزَمَ أبو نُعَيم في «المستخرَج» بأنَّ إسحاق المذكور فيه: هو ابن منصور، وتَكلَّمتُ على سنده هناك، وهو في باب «الماء الذي يُغسَل به شَعر الإنسان».

قوله: «إنَّ الله قد أحَبَّ فلاناً» كذا هنا بصيغةِ الفعل الماضي، وفي رواية نافع عن أبي هريرة الماضية في الأدب (٦٠٤٠): «إنَّ الله يُحِبّ فلاناً» بصيغةِ المضارَعة، وفي الأوَّل إشارة إلى سَبْق المحبّة على النِّداء، وفي الثّاني إشارة إلى استمرار ذلك، وقد تقدَّمَت مباحثُه في «كتاب الأدب».

قال الشَّيخ أبو محمَّد بن أبي جَمْرة: في تَعبيره عن كَثْرة الإحسان بالحُبِّ تَأنيس العباد وإدخال المَسَرّة عليهم، لأنَّ العبد إذا سَمِعَ عن مَولاه أنَّه يُحِبّه حَصَلَ على أعلَى السُّرور عنده، وتَحقَّق بكلِّ خير، ثمَّ قال: وهذا إنَّما يَتَأتَّى لمن في طَبعه فُتوّة ومُروءة وحُسن إنابة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَن يُنِيبُ﴾ [غافر: ١٣]، وأمّا مَن في نفسه رُعونة وله شَهوة غالبة، فلا يَرُدُّه إلّا الزَّجر بالتَّعنيفِ والضَّرب.

قال: وفي تقديم الأمر بذلك لِجبريل قبل غيره من الملائكة إظهار لرَفيع مَنزِلَته عند الله تعالى على غيره منهم.

قال: ويُؤخَذ من هذا الحديث الحَثّ على توفية أعمال البِرّ على اختلاف أنواعها، فرضها وسُنَّتها.

ويُؤخَذ منه أيضاً كَثْرة التَّحذير عن المعاصي والبِدَع، لأنَّها مَظِنَّة السُّخْط، وبالله التَّوفيق.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة: «يَتَعاقَبونَ فيكم ملائكة باللَّيلِ» الحديث، وقد تقدَّم شَرحه في أوائل «كتاب الصلاة» (٥٥٥)، والمراد منه قوله فيه: «فيَسألهم وهو أعلَم بهم» أي: من الملائكة، وليس في رواية مالك المذكورة هنا التَّصريح بتسميةِ الذي يَسأل، ووَقَعَ التَّصريح به في بعض طرقه في الصلاة بلفظ: «فيَسألهم رَبّهم» وهي من رواية مالك أيضاً[1]، والمشهور عند جُمهور رواة مالك حذفها، ووَقَعَ عند ابن خُزَيمةَ (٣٢١ و ٣٢٢) من طريق أبي صالح عن أبي هريرة: «فيَسألهم رَبُّهم»، وقد ذَكَرت لفظَه هناك[2] ، وتقدَّم القول في العُروج في باب ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ قريباً[3].

الحديث الثالث: حديث أبي ذرٍّ.

قوله: «**عن واصِلٍ**» هو المعروف بالأحدَبِ، والمعرور بمُهمَلاتٍ.

قوله: «**أتاني جِبْريل فبَشَّرَني**» هو طَرَفٌ من حديثٍ تقدَّم بتمامه مشروحاً في كتاب الرِّقاق (٦٤٤٣).

قوله: «**وإنْ سَرَقَ وإنْ زَنَى؟**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «وإن سَرَقَ وزَنَى» في الموضعين، وفي مُناسَبته للتَّرجمةِ غُموضٌ، وكأنَّه من جهة أنَّ جِبريل إنَّما يُبشِّر النبيّ ﷺ بأمرٍ يَتَلَقّاه عن رَبّه عزَّ وجلَّ، فكأنَّ الله سبحانه قال له: بَشِّر محمَّداً بأنَّ مَن ماتَ من أمَّته لا يُشرِك بالله شيئاً دَخَلَ الجنَّة، فبَشَّرَه بذلك.

٣٤- باب قول الله تعالى: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾ [النساء: ١٦٦]

قال مجاهدٌ: ﴿يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]: بينَ السماءِ السّابعةِ والأرضِ السّابعة.

---

(١) كذلك أخرجه مسلم (٦٣٢) عن يحيى بن يحيى النَّيسابُوري عن مالك، وابن قدامة في «إثبات صفة العُلوّ» (٣٧) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك.

(٢) ووقع التصريحُ بسؤال الله للملائكة أيضاً في حديث آخر عن أبي هريرة، تقدم برقم (٦٤٠٨)، وقد فات الحافظ رحمه الله التنبيهُ عليه، إذ هو مناسبٌ في هذا الباب.

(٣) باب رقم (٢٣).

٧٤٨٨- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا أبو الأحوَصِ، حدَّثنا أبو إسحاقَ الهَمْدانيُّ، عن البراءِ بنِ عازِبٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «يا فلانُ، إذا أوَيْتَ إلى فِراشِكَ فقُلِ: اللهُمَّ أسلَمتُ نفسي إليكَ، ووَجَّهتُ وجهي إليكَ، وفَوَّضتُ أمري إليكَ، وألْجَأْتُ ظَهْري إليكَ، رَغْبةً ورَهْبةً إليكَ، لا مَلْجَأَ ولا مَنْجا منكَ إلا إليكَ، آمَنتُ بكتابكَ الذي أنزَلْتَ، وبنبيِّكَ الذي أرسَلْتَ، فإنَّكَ إنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ مُتَّ على الفِطْرةِ، وإنْ أصبَحْتَ أصَبْتَ خيراً».

٧٤٨٩- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا سفيانُ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن عبدِ الله بنِ أبي أوْفَى، قال: قال رسولُ الله ﷺ يومَ الأحزاب: «اللهُمَّ مُنْزِلَ الكتاب، سَرِيعَ الحِساب، اهْزِمِ الأحزابَ وزَلْزِلْهُم».

زادَ الحُميديُّ: حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا ابنُ أبي خالدٍ، سمعتُ عبد الله، سمعتُ النبيَّ ﷺ.

٧٤٩٠- حدَّثنا مُسدَّدٌ، عن هُشَيمٍ، عن أبي بِشْر، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] قال: أُنزِلَتْ ورسولُ الله ﷺ مُتوارٍ بمَكّةَ، فكان إذا رَفَعَ صوتَه سَمِعَ المُشْرِكونَ، فسَبّوا القرآنَ ومَن أنزلَه ومَن جاءَ به.

فقال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ حتَّى يَسْمَعَ المُشْرِكونَ ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ عن أصحابكَ فلا تُسْمِعُهم ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ أسمِعْهم ولا تَجْهَرْ حتَّى يَأْخُذوا عنكَ القرآنَ.

٤٦٣/١٣ قوله: «باب قوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾» كذا للجميع، ونَقَلَ في «تفسير الطَّبَريّ»: «أنزَلَه إليك بعِلمٍ منه أنَّك خِيرَتُه من خلقه»، قال ابن بَطّال: المراد بالإنزالِ إفهام العباد معانيَ الفُروض التي في القرآن، وليس إنزاله له كإنزالِ الأجسام المخلوقة، لأنَّ القرآن ليس بجسمٍ ولا مخلوق. انتهى، والكلام الثّاني مُتَّفَق عليه بين أهل السُّنّة سَلَفاً وخَلَفاً، وأمّا الأوَّل فهو على طريقة أهل التَّأويل، والمنقول عن السَّلَف اتِّفاقهم على أنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، تَلَقّاه جِبريل عن الله، وبَلَّغَه جِبريل إلى محمَّد عليه الصلاة والسَّلام، وبَلَّغَه ﷺ إلى أمَّتِه.

قوله: «قال مجاهد: ﴿يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]: بين السماء السّابِعة والأرْض السّابِعة»

في رواية أبي ذرٍّ عن السَّرَخسيّ: مِن، بَدَل: بين[1]. وقد وَصَلَه الفِريابيّ والطَّبَريّ (٢٨/ ١٥٤) من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد بلفظ: من السماء السّابِعة إلى الأرض السّابِعة، وأخرج الطَّبَريُّ من وجه آخَر عن مجاهد قال: الكعبة بين أربعة عشر بيتاً من السَّماوات السَّبع والأرَضينَ السَّبع، وعن قَتادة نحو ذلك.

ثمَّ ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول: حديث البراء في القول عند النَّوم، وقد تقدَّم شَرحه مُستَوفًى في كتاب الأدعية (٦٣١٥)، والمراد منه قوله فيه: «آمَنت بكتابِك الذي أنزَلت».

الحديث الثاني: حديث عبد الله بن أبي أوفَى، وقد تقدَّم شَرحه في كتاب الجهاد (٢٩٣٣)، والغرض منه هنا: «اللهُمَّ مُنزِل الكتاب».

وقوله في آخره: «وزَلْزِلهم» في رواية السَّرَخسيّ: «وزَلزِل بهم».

قوله: «زادَ الحُميديّ: حدَّثنا سُفْيان» إلى آخر السَّنَد، مُراده بالزّيادةِ التَّصريح الواقع في رواية الحُميديّ لسفيان وإسماعيل وعبد الله، بخِلَاف رواية قُتَيبة فإنَّها بالعَنعَنةِ في الثَّلاثة، وقد أخرجه الحُميديّ في «مُسنَده» (٧١٩) هكذا، وأبو نُعَيم في «المستخرَج» من طريقه، وقال: أخرجه البخاريّ عن قُتَيبة والحُميديّ، وظاهره أنَّ البخاريّ جَمَعَ بينهما في سياقه، وليس كذلك.

الحديث الثالث: حديث ابن عبّاس في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠]، أُنزِلَت ورسول الله ﷺ مُتَوارٍ بمَكّة، الحديث، وقد تقدَّم شَرحه في آخر تفسير سورة سبحان (٤٧٢٢)، والمراد منه هنا قوله: أُنزِلَت. والآيات المُصرِّحة بلفظِ الإنزال والتَّنزيل في القرآن كثيرة.

قال الرَّاغِب: الفَرْق بين الإنزال والتَّنزيل في وصف القرآن والملائكة: أنَّ التَّنزيل يَختَصّ

(١) هذا عكس ما جاء في اليونينية ووضحه القسطَلّاني أن رواية «من» للمستمْلي والكُشْمِيهني، والأخرى للسرخسي.

بالموضع الذي يشير إلى إنزاله مُتفرِّقاً ومرَّة بعد أُخرى، والإنزال أعمّ من ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، قال الرَّاغِب: عَبَّرَ بالإنزالِ دونَ التَّنزيل، لأنَّ القرآن نَـزَلَ دَفعةً واحدةً إلى سَماء الدُّنيا، ثمَّ نَـزَلَ بعد ذلك شيئاً فشيئاً، ومنه قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ / ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ١ - ٣]، ومن ٤٦٤/١٣ الثَّاني قوله تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، ويُؤيِّد التَّفصيل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦]، فإنَّ المراد بالكتابِ الأوَّل القرآن، وبالثَّاني ما عَداه، والقرآن نُزِّلَ نُجوماً إلى الأرض بحَسَب الوقائع، بخِلَاف غيره من الكتب.

ويَرِدُ على التَّفصيل المذكور قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، وأُجيبَ بأنَّه أطلَقَ ﴿نُزِّلَ﴾ موضع: أنزَلَ، قال: ولولا هذا التَّأويل لكانَ مُتَدافعاً لقولِه: ﴿جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾، وهذا بناه هذا القائل على أنَّ «نُـزِّلَ» بالتَّشديد يقتضي التَّفريق، فاحتاجَ إلى ادِّعاء ما ذَكَر، وإلَّا فقد قال غيره: إنَّ التضعيفَ لا يَستَلزِم حقيقةَ التَّكثيرَ، بل يَرِدُ للتَّعظيم، وهو في حُكم التَّكثير معنًى، فبهذا يُدفَع الإشكال.

٣٥ - باب قول الله تعالى:

﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]، ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق: ١٣]: حَقٌّ ﴿وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ﴾ [الطارق: ١٤]: باللَّعِب

٧٤٩١- حدَّثنا الحُميديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا الزُّهْريُّ، عن سعيدِ بنِ المسيّبِ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «قال الله تعالى: يُؤْذِيني ابنُ آدمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وأنا الدَّهْرُ، بيَدي الأمرُ، أُقلِّبُ اللَّيلَ والنَّهارَ».

٧٤٩٢- حدَّثنا أبو نُعَيم، حدَّثنا الأعمَشُ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يقولُ الله تعالى: الصومُ لي، وأنا أجْزي به، يَدَعُ شَهْوَتَه وأكلَه وشُرْبَه مِن أجْلي، والصومُ

جُنّةٌ، وللصّائمِ فرْحَتان: فَرْحةٌ حينَ يُفطِرُ، وفَرْحةٌ حينَ يَلْقَى رَبَّه، ولَخُلوف فمِ الصّائمِ أطيَبُ عندَ الله مِن رِيحِ المِسْكِ».

٧٤٩٣- حدَّثنا عبدُ الله بنُ محمَّدٍ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا معمَرٌ، عن همَّامٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «بينما أيوبُ يَغتَسِلُ عُرْياناً خَرَّ عليه رِجْلُ جَرادٍ مِن ذهبٍ، فجَعَلَ يَحْثي في ثَوْبِه، فنادَى رَبُّه: يا أيوبُ، ألَمْ أكُنْ أغنَيتُكَ عمَّا تَرى؟ قال: بلى يا رَبِّ، ولكنْ لا غِنَى بي عن بَرَكَتِكَ».

٧٤٩٤- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن ابنِ شِهابٍ، عن أبي عبدِ الله الأغَرِّ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «يتنزَّلُ رَبُّنا تبارك وتعالى كلَّ ليلةٍ إلى السماءِ الدُّنْيا، حينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ، فيقولُ: مَن يَدْعوني فأستَجِيبَ له؟ مَن يَسْألُني فأُعْطيَه؟ مَن يَستَغْفِرُني فأغْفِرَ لَه؟».

٧٤٩٥- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، حدَّثنا أبو الزِّنادِ، أنَّ الأعرَجَ حَدَّثَه، أنَّه سَمِعَ أبا هُرَيرةَ، أنَّه سَمِعَ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «نحنُ الآخِرونَ السّابِقونَ يومَ القيامةِ».

٧٤٩٦- وبهذا الإسنادِ: «قال الله: أَنفِقْ أُنفِقْ عليكَ».

٧٤٩٧- حدَّثنا زُهَيرُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا ابنُ فُضَيلٍ، عن عُمارةَ، عن أبي زُرْعةَ، عن أبي هُرَيرةَ، فقال: «هذه خَدِيجةُ أَتَتْكَ بإناءٍ فيه طعامٌ ـ أو إناءٌ، أو شرابٌ ـ فأقْرِئْها مِن رَبِّها السَّلامَ، وبَشِّرْها ببَيْتٍ مِن قَصَبٍ، لا صَخَبَ فيه ولا نَصَبَ».

٧٤٩٨- حدَّثنا مُعاذُ بنُ أسَدٍ، أخبرنا عبدُ الله، أخبرنا مَعمَرٌ، عن همَّام بنِ مُنبِّهٍ، عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «قال الله: أعدَدْتُ لعبادي الصالحينَ ما لا عَيْنٌ رَأت، ولا أُذُنٌ سَمِعَت، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ».

٧٤٩٩- حدَّثنا محمودٌ، حدَّثنا عبدُ الرَّزّاق، أخبرنا ابنُ جُرَيجٍ، أخبرني سليمانُ الأحوَلُ، أنَّ طاووساً أخبَره، أنَّه سَمِعَ ابنَ عبَّاسٍ يقولُ: كانَ النبيُّ ﷺ إذا تَهجَّدَ منَ اللَّيلِ قال: «اللهُمَّ لكَ الحمدُ، أنتَ نورُ السَّماوات والأرضِ، ولَكَ الحمدُ أنتَ قَيِّم السَّماوات والأرضِ، ولَكَ الحمدُ

أنتَ رَبُّ السَّماوات والأرضِ ومَن فيهنَّ، أنتَ الحقُّ، ووَعْدُكَ الحقُّ، وقولُكَ الحقُّ، ولقاؤُكَ حَقٌّ، والجنَّةُ حَقٌّ، والنارُ حَقٌّ، والنبيّونَ حَقٌّ، والسّاعةُ حَقٌّ، اللهُمَّ لكَ أسلَمتُ، وبكَ آمَنتُ، وعليكَ تَوَكَّلتُ، وإليكَ أنبْتُ، وبكَ خاصَمْتُ، وإليكَ حاكَمْتُ، فاغفِرْ لي ما قَدَّمْتُ وما أخَّرْتُ، وما أسرَرْتُ وما أعلَنْتُ، أنتَ إلٰهي لا إلهَ إلا أنتَ».

٧٥٠٠- حدَّثنا حَجّاجُ بنُ مِنْهالٍ، حدَّثنا عبدُ الله بنُ عمرَ النُّمَيرِيُّ، حدَّثنا يونسُ بنُ يزيدَ الأيلِيُّ، قال: سمعتُ الزُّهْريَّ قال: سمعتُ عُرْوةَ بنَ الزُّبَيرِ وسعيدَ بنَ المسيِّبِ وعَلْقمةَ بنَ وَقّاصٍ وعُبَيد الله بنَ عبدِ الله، عن حديثِ عائشةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ حينَ قال لها أهلُ الإفْكِ ما قالوا، فبرَّأها الله ممّا قالوا، وكلٌّ حدَّثني طائفةً منَ الحديثِ الذي حدَّثني، عن عائشةَ قالت: وَلكنْ والله ما كنتُ أظنُّ أنَّ الله عَزَّ وجلَّ كانَ يُنْزِلُ في براءَتي وَحْياً يُتْلَى، ولَشَأْني في نفسي كانَ أحقرَ مِن أنْ يتكلَّمَ الله فيَّ بأمرٍ يُتْلَى، ولكنّي كنتُ أرجو أنْ يَرَى رسولُ الله ﷺ في النَّوْمِ رُؤْيا يُبَرِّئُني اللهُ بها، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ﴾ [النور: ١١] العَشْرَ الآيات.

٧٥٠١- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا المغيرةُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «يقولُ الله: إذا أرادَ عبدي أنْ يَعمَلَ سَيِّئةً فلا تكتُبوها عليه، حتَّى يَعمَلَها، فَإذا عَمِلَها فاكتُبوها بمِثْلِها، وإنْ تَرَكَها مِن أجْلي فاكتُبوها له حسنةً، وإذا أرادَ أنْ يَعمَلَ حسنةً فلَمْ يَعمَلْها فاكتُبوها له حسنةً، فإنْ عَمِلَها فاكتُبوها له بعَشْرِ أمثالها، إلى سبعِ مئةٍ».

٧٥٠٢- حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عبدِ الله، حدَّثني سليمانُ، عن معاويةَ بنِ أبي مُزَرِّد، عن سعيدِ ابنِ يَسارٍ، عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «خَلَقَ اللهُ الخلقَ، فلمَّا فَرَغَ منه قامتِ الرَّحِمُ، فقال: مَه؟ قالت: هذا مَقام العائذِ بكَ منَ القَطِيعة، فقال: ألا تَرْضَيْنَ أنْ أصِلَ مَن وصَلَكِ، وأقْطَعَ مَن قَطَعَكِ؟ قالت: بلى يا رَبِّ، قال: فذلكِ لكِ» ثمَّ قال أبو هُرَيرةَ: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ﴾ [محمد: ٢٢].

٧٥٠٣- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا سفيانُ، عن صالحٍ، عن عُبَيدِ الله، عن زيدِ بنِ خالدٍ، قال: مُطِرَ النبيُّ ﷺ، فقال: «قال الله: أصبَحَ مِن عبادي كافرٌ بي، ومُؤْمِنٌ بي».

٧٥٠٤- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «قال الله: إذا أحَبَّ عَبْدي لقائي أحببتُ لقاءَه، وإذا كَرِهَ لقائي كَرِهتُ لقاءَهُ».

٧٥٠٥- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيبٌ، حدَّثنا أبو الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «قال الله: أنا عندَ ظنِّ عبدي بي».

٧٥٠٦- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «قال رجلٌ لم يَعمَلْ خيراً قَطُّ: إذا ماتَ فحَرِّقُوه، واذْرُوا نِصْفَه في البَرِّ، ونِصْفَه في البحرِ، فوالله لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عليه لَيعذِّبَنَّه عذاباً لا يُعذِّبُه أحداً منَ العالَمِينَ، فأمَرَ الله البحرَ لِيَجْمعَ ما فيه، وأمَرَ البَرَّ فجَمَعَ ما فيه، ثمَّ قال: لمَ فعلتَ؟ قال: مِن خَشْيَتِكَ، وأنتَ أعلَمُ، فغَفَرَ لَهُ».

٤٦٧/١٣ **قوله: «باب قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ﴾»** كذا للجميع، زاد أبو ذَرٍّ: الآيةَ. قال ابن بَطّال: أرادَ بهذه التَّرجمة وأحاديثها ما أرادَ في الأبواب قبلها أنَّ كلام الله تعالى صِفَة قائمة به، وأنَّه لم يزل مُتكلِّماً ولا يزال، ثمَّ أخَذَ في ذِكر سبب نزول الآية.

والذي يَظهَر أنَّ غَرَضه أنَّ كلام الله لا يَختَصّ بالقرآن، فإنَّه ليس نوعاً واحداً كما تقدَّم نَقله عمَّن قاله، وأنَّه وإن كان غيرَ مخلوقٍ وهو صِفَة قائمةٌ به، فإنَّه يُلقيه على مَن يشاء من عباده بحَسَب حاجَتهم في الأحكام الشَّرعيّة وغيرها من مصالحهم، وأحاديث الباب كالـمُصرِّحةِ بهذا المراد.

قوله: «﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾: الحقُّ، ﴿وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾: باللَّعِبِ» كذا لأبي ذرٍّ، وسَقَطَ من أوَّله لفظ: «إنَّه» من رواية غيره، وثَبَتَ لكلِّ مَن عَدا أبا ذَرٍّ «حَقّ» بغيرِ ألِف ولام، وسَقَطَت من رواية أبي زيد المروزيِّ.

والتَّفسير المذكور مأخوذ من كلام أبي عُبَيدة، فإنَّه قال في كتاب «المجاز»: قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾ أي: ما هو باللَّعِبِ، والمراد بالحقِّ: الشَّيء الثّابِت الذي لا يَزول. وبهذا تَظهَر مُناسَبة هذه الآية للآيةِ التي في التَّرجمة.

ثمَّ ذكر فيه سبعة عشر حديثاً، مُعظَمها من حديث أبي هريرة، وأكثرها قد تَكَرَّرَ.

أولها: حديث أبي هريرة.

قوله: «**قال الله: يُؤْذيني ابنُ آدم، يَسُبُّ الدَّهْر**» الحديث، والغرض منه هنا إثبات إسناد القول إليه سبحانه وتعالى.

وقوله: «**يُؤذيني**» أي: يَنسُبُ إليَّ ما لا يَلِيق بي، وتقدَّم له توجيهٌ آخَرُ في تفسير سورة الجاثية (٤٨٢٦) مع سائر مباحثه، وهو من الأحاديث القُدسيّة، وكذا ما بعدَه إلى آخر الخامس.

الثاني: حديث أبي هريرة أيضاً.

قوله: «**يقول الله تعالى: الصوم لي وأنا أجْزي به**» وفيه: «والصوم جُنّة، وللصّائمِ فرحَتان» وفيه: «ولَخُلوفُ فم الصّائم» وقد تقدَّم شَرحه مُستَوفًى في كتاب الصيام (١٨٩٤).

وقوله في السَّنَد: «**حدَّثنا أبو نُعَيم**» يريد الفضلَ بن دُكَينٍ الكوفيَّ الحافظ المشهور القديم، وليس هو الحافظَ المتأخِّرَ صاحب «الحِلية» و«المستخرَج».

وقوله: «**حدَّثنا الأعمَش**» كذا للجميع إلّا لأبي عليّ بن السَّكَن، فوَقَعَ عنده: حدَّثنا أبو نُعَيم حدَّثنا سفيان ـ وهو الثَّوْريّ ـ حدَّثنا الأعمَش، زاد فيه الثَّوْريَّ. قال أبو عليّ الجَيَّانيّ: والصَّواب قول مَن خالَفَه من سائر الرُّواة، ورأيت في رواية القابِسيّ عن أبي زيدٍ المروزيّ: حدَّثنا أبو نُعَيم أُراه حدَّثنا سفيان الثَّوْريّ حدَّثنا[1]، فحَذَفَ لفظ «قال» بين قوله: أُراه، وحدَّثنا. وأُراه، بضمِّ الهمزة، أي: أظنّه، وأبو نُعَيم سَمِعَ من الأعمَش ومن السُّفيانَينِ عن الأعمَش، لكنَّ سفيان المذكور/ هنا: هو الثَّوْريّ جَزماً، وعلى تقدير ثُبوت ذلك فقائل: ١٣/٤٦٨ أُراه، يحتمل أن يكون البخاريَّ، ويحتمل أن يكون مَن دونه، وهو الرَّاجح، وقد أخرجه أبو نُعَيم في «المستخرَج» من رواية الحارث بن أبي أُسامة عن أبي نُعَيم عن الأعمَش بدون

---

(١) يعني: حدثنا الأعمش، وأُقحم في (س) في موضع الأعمش: محمد، وليس في الأصلين شيء بعد قوله: حدثنا.

الواسطة[١]، وهذا من أعلَى ما وَقَعَ لأبي نُعَيم من العَوالي في هذا «الجامع الصَّحيح».

الحديث الثالث: حديث أبي هريرة أيضاً في اغتسال أيوب عليه السلام عُرياناً، وقد تقدَّم في كتاب الطَّهارة (٢٧٩). والغرض منه هنا قوله: «فناداه[٢] رَبُّه...» إلى آخره.

الحديث الرابع: حديث أبي هريرة أيضاً.

قوله: «يتنزَّل رَبُّنا» كذا للأكثرِ بمُثنّاةٍ وتشديد، ولأبي ذرٍّ عن المُستَملي والسَّرَخسيّ[٣]: «يَنزِل» بحذفِ التّاء والتَّخفيف، وقد تقدَّم شَرحه في كتاب التَّهَجُّد (١١٤٥) في باب «الدُّعاء في الصلاة في آخر اللَّيل»، وترجَمَ له في الدَّعَوات (٦٣٢١): «الدُّعاء نصفَ اللَّيل»، وتقدَّم هناك مُناسَبة التَّرجمة لحديثِ الباب مع أنَّ لفظه: «حين يَبقَى ثُلُث اللَّيل»، ومضى بيانُ الاختلاف فيما يَتعلَّق بأحاديث الصِّفات في أوائل كتاب التَّوحيد في باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾[٤].

والغرض منه هنا قوله: «فيقول: مَن يَدعوني؟...» إلى آخره، وهو ظاهرٌ في المراد، سواءٌ كان المنادي به مَلَكاً بأمرِه أو لا، لأنَّ المراد إثبات نِسبة القول إليه، وهي حاصلة على كلّ من الحالتَين، وقد نبَّهتُ على مَن أخرج الزّيادة الـمُصرِّحة بأنَّ الله يَأمُر مَلَكاً فينادي في كتاب التَّهجُّد.

وتأوّل ابن حَزم النُّزول بأنَّه فِعلٌ يَفعَله اللهُ في سَماء الدُّنيا كالفتحِ لقَبُولِ الدُّعاء، وأنَّ تلكَ السّاعة من مَظانّ الإجابة، وهو معهود في اللُّغة، تقول: فلان نَزَلَ لي عن حَقّه، بمعنى: وَهَبَه، قال: والدَّليل على أنَّها صِفَةُ فِعلٍ تعليقُه بوقتٍ مَحدود، ومَن لم يَزَلْ لا يَتعلَّق بالزَّمان، فصَحَّ أنَّه فعلٌ حادثٌ.

---

(١) وكذلك هو في «مسند أحمد» (٩١١٢) عن أبي نعيم، عن الأعمش.

(٢) كذلك وقع في الرواية المتقدمة في الطهارة، وأما هنا فلفظه: «فنادى» بحذف المفعول، كذلك جاء في اليونينية دون حكاية خلاف بين رواة البخاري في الموضعين.

(٣) هذا خلاف ما في اليونينية ونصَّ عليه القسطلّاني أن هذه رواية الكُشميهني، وأن غيره قال: يَتَنَزَّل.

(٤) باب رقم (٢٢).

وقد عَقَدَ شيخ الإسلام أبو إسماعيل الـهَرَويُّ ـ وهو من المبالِغينَ في الإثبات، حتَّى طَعَنَ فيه بعضهم بسببِ ذلك[١] ـ في كتابه «الفاروق» باباً لهذا الحديث، وأورَدَه من طرق كثيرة، ثمَّ ذكره من طرق زَعَمَ أنَّها لا تَقبَل التَّأويل، مِثل حديث عطاء مولى أمّ صُبَيَّةَ عن أبي هريرة بلفظ: «إذا ذهب ثُلُث اللَّيل»، وذكر الحديث وزاد: «فلا يزال بها حتَّى يَطلُع الفَجر، فيقول: هل من داعٍ يُستَجابُ؟» أخرجه النَّسائيّ (ك ١٠٢٤٦) وابن خُزَيمةَ في «صحيحه»[٢]، وهو من رواية محمَّد بن إسحاق وفيه اختلاف[٣].

وحديث ابن مسعود وفيه: «فإذا طَلَعَ الفَجر صَعِدَ إلى العَرش» أخرجه ابن خُزَيمةَ[٤]، وهو من رواية إبراهيم الـهَجَريّ، وفيه مَقال.

وأخرجه أبو إسماعيل[٥] من طريق أُخرى عن ابن مسعود قال: جاءَ رجل من بني سُلَيم إلى رسول الله ﷺ فقال: عَلِّمني، فذكر الحديث، وفيه: «فإذا انفَجَرَ الفَجر صَعِدَ»، وهو من رواية عَون بن عبد الله بن عُتبةَ بن مسعود عن عَمّ أبيه ولم يَسمَع منه.

ومن حديث عُبادة بن الصّامت[٦]، وفي آخره: «ثمَّ يَعلُو رَبُّنا على كُرسِيِّه»، وهو من رواية إسحاق بن يحيى عن عُبادة، ولم يَسمَع منه.

ومن حديث جابر وفيه: «ثمَّ يَعلُو رَبُّنا إلى السماء العُليا إلى كُرسيِّه»، وهو من رواية

---

(١) انظر كلام صاحب «سير أعلام النبلاء» فيه ١٨/ ٥٠٩.

(٢) في كتاب «التوحيد» ١/ ٣٠٧، وهو من جملة الكتب التي عدَّها الحافظُ في «معجمه المفهرس» من «صحيح ابن خزيمة».

(٣) ولأن أحداً لم يقل في رواية هذا الحديث: «فلا يزال بها» غير محمد بن إسحاق، ولأن عُبيد الله بن عمر العمري قد خالفه في روايته على سعيد المقبري، فقال العمري: عن سعيد المقبري عن أبي هريرة، وقال ابن إسحاق: عن سعيد المقبري عن عطاء مولى أم صُبَيَّةَ عن أبي هريرة. والعمري ثقة حافظ من رجال الشيخين. ورواه عن أبي هريرة جمع من التابعين لم يذكر أحد منهم هذا الذي ذكره ابن إسحاق.

(٤) رواه ابن خزيمة في «التوحيد» ١/ ١٣٦و٣١٩، وليس فيه هذا اللفظ المذكور.

(٥) وهو عند الدارقطني أيضاً في «النزول» (١٢).

(٦) وهو عند الطبراني أيضاً في «الأوسط» (٦٠٧٩).

محمَّد بن إسماعيل الجعفريّ عن عبد الله بن سَلَمة بن أسلَمَ، وفيهما مَقالٌ.

ومن حديث أبي الخطَّاب[1]: أنَّه سأَلَ النبيّ ﷺ عن الوِتر، فذكر الوِتر وفي آخره: «حتَّى إذا طَلَعَ الفجر ارتَفَعَ» وهو من رواية ثُـوَير بن أبي فاختة، وهو ضعيف.

فهذه الطُّرق كلّها ضعيفة، وعلى تقدير ثُبوتها لا يُقبَل قوله: إنَّها لا تَقبَل التَّأويل، فإنَّ مُحصَّلَها ذِكرُ الصُّعود بعد النُّزول، فكما قَبِلَ النُّزولُ التَّأويلَ، لا يَمتنِعُ قَبُولُ الصُّعود التَّأويلَ، والتَّسليم أسلَمُ كما تقدَّم، والله أعلم.

وقد أجادَ هو في قوله في آخر كتابه، فأشارَ إلى ما وَرَدَ من الصِّفات: وكلّها من التَّقريب لا من التَّمثيل، وفي مذاهب العرب سَعَةٌ، يقولون: أمرٌ بيِّنٌ كالشمس، وجَوادٌ كالرّيحِ، وحَقٌّ كالنَّهار، ولا تريد تَحقيق الإشْباهِ، وإنَّما تريد تَحقيق الإثبات والتَّقريب على الأفهام، فقد علم مَن عَقَلَ أنَّ الماء أبعَد الأشياء شَبَهاً بالصَّخر،/ والله يقول: ﴿فِي مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]، فأرادَ العِظَم والعُلوّ، لا الشَّبَه في الحقيقة، والعرب تُشَبِّه الصّورة بالشمس والقمر، واللَّفظ بالسِّحر، والمواعيد الكاذبة بالرّياح، ولا تَعُدُّ شيئاً من ذلك كَذِباً ولا تُوجِب حقيقةً، وبالله التَّوفيقُ. ٤٦٩/١٣

الحديث الخامس: حديث أبي هريرة أيضاً.

قوله: «أنَّه سَمِعَ أبا هريرة: أنَّه سَمِعَ رسول الله ﷺ يقول: نحنُ الآخِرونَ السّابقونَ يوم القيامة، وبهذا الإسناد؛ قال الله: أَنْفِقْ أُنفِقْ عليك» تقدَّم القول في الحِكمة في تصديره هذا الحديث بقوله: «نحنُ الآخِرونَ السّابقونَ» في كتاب الدّيات (٦٨٨٨) في باب «مَن أخَذَ حَقّه أو اقتَصَّ». وحاصله أنَّه أوَّل حديث في النُّسخة، فكان البخاريّ أحياناً إذا ساقَ منها حديثاً ذكر طَرَفاً من أوَّل حديثٍ فيها، ثمَّ ذكر الحديث الذي يريد إيرادَه، وأحياناً لا يَصنَع ذلك.

وقد وَقَعَ له في هذا الحديث بعَينِه كلٌّ من الأمرَين، فإنَّ هذا القَدرَ وهو قوله: «أَنفِقْ

---

(١) وهو أيضاً عند ابن سعد في «الطبقات» ٦/ ٥٧، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١٠٨٩)، والطبراني في «الكبير» ٢٢/ (٩٢٧)، وابن بطة في «الإبانة» (١٨٠).

أُنفِقْ عليك» طَرَف من حديث طويل، أورَدَه بتمامه في تفسير سورة هود (٤٦٨٤)، وفيه: وقال: «يد الله مَلْأى لا تَغيضُها نَفَقة» الحديث بتمامه، واقتَطَعَ هذا القَدر فساقَه في باب قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (٧٤١١) فذكر أوَّله: «يَد الله مَلْأى» ولم يَذكُر أوَّله: «نحنُ الآخِرونَ السّابقونَ» ولا «أَنفِقْ أُنفِقْ عليك»، واقتَصَرَ منه هنا على هذا القَدر.

ووَقَعَ في «الأطراف» للمِزِّيِّ في ترجَمة شُعَيب بن أبي حمزة عن أبي الزِّناد عن الأعرَج عن أبي هريرة للبخاريِّ في التَّفسير وفي التَّوحيد بجميعِه عن أبي اليَمان عن شُعَيب. انتهى، والمفهوم من إطلاقه أنَّه في التَّوحيد نَظِير ما في التَّفسير، وليس كذلك.

والغرض من هذا الحديث نِسبةُ هذا القولِ إلى الله سبحانه، وهو قوله: «أَنفِقْ أُنفِقْ عليك»، وهو من الأحاديث القُدسيّة.

الحديث السادس: حديث أبي هريرة.

قوله: «ابن فُضَيلٍ» هو محمَّد.

قوله: «عُمارة» هو ابن القَعْقاع بن شُبْرُمةَ.

قوله: «**عن أبي هريرة، فقال: هذه خديجة**» كذا أورَدَه هنا مُختَصَراً، والقائلُ جِبريلُ كما تقدَّم في باب «تَزويج خديجة» في أواخر المناقب (٣٨٢٠)، عن قُتَيبة بن سعيد عن محمَّد ابن فُضَيلٍ، بهذا السَّنَد، عن أبي هريرة قال: أتى جِبريلُ النبيَّ ﷺ فقال: يا رسول الله، هذه خديجة... إلى آخره. وبهذا يَظهَر أنَّ جَزْم الكِرْمانيِّ بأنَّ هذا الحديث موقوفٌ غيرُ مرفوعٍ مردودٌ.

قوله: «**أتتْك**» في رواية المُستَملي هنا: «تأتيك» بصيغةِ الفعل المضارع، وتقدَّم هناك بلفظ: «أتت» بغيرِ ضميرٍ.

قوله: «**بإناءٍ فيه طعام، أو إناء، أو شراب**» كذا للأصيليّ وأبي ذَرٍّ، وفي رواية لأبي ذرٍّ: «أو إناء فيه شراب» وكذا للباقينَ، وتقدَّم هناك بلفظ: «إدام أو طعام أو شراب»، وقال الكِرْمانيُّ: قوله: «بإناءٍ فيه طعام أو إناء» شَكٌّ من الرَّاوي: هل قال: «فيه طعام» أو قال:

«إناء» فقط لم يَذكُر ما فيه. ويجوز في قوله: «أو شراب» الرَّفعُ والجرُّ.

قوله: «فأقْرِئْها» زاد في رواية قُتَيبة: «فإذا هي أتَتك فاقرَأ عليها»، وقد تقدَّمَت مباحثُه في الباب المذكور، والغرض منه قوله: «فأقرِئها من رَبِّها السَّلامَ»، وتقدَّم هناك (٣٨١٧) حديثُ عائشة، وفيه: «وأمَرَه اللهُ أن يُبشِّرَها ببيتٍ من قَصَبٍ»، وتقدَّم شَرح المراد بالقَصَبِ. ومُطابَقَتُه للتَّرجمةِ من جهة إقرَاءِ[1] السَّلام، فإنَّه بمعنى التَّسليم عليها.

الحديث السابع: حديث أبي هريرة: «قال الله: أعدَدتُ لعبادي» وهو من الأحاديث القُدسيّة، والإضافة في قوله تعالى: «لعبادي» للتَّشريف، وتقدَّم شَرحه في تفسير سورة السَّجدة (٤٧٧٩و٤٧٨٠)، وسياقُه هناك أتمُّ.

الحديث الثامن: حديث ابن عبَّاس في الدُّعاء في التَّهجُّد في اللَّيل، وقد تقدَّم قريباً (٧٣٨٥) في باب قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾[النحل: ٣]، أورَدَه من وجه آخَر عن ابن جُرَيجٍ. والغرض منه هنا قوله: «وقولك الحقّ»، وقد تقدَّم أنَّ المراد بالحقِّ اللّازِمُ الثّابِتُ.

الحديث التاسع: حديث عائشة في قصَّة الإفك، ذكر منه طَرَفاً، وقد ذكر منه بهذا الإسناد قِطَعاً يسيرة في سِتّة مواضع، منها: في الجهاد (٢٨٧٩)، والشَّهادات (٢٦٣٧)، والتَّفسير (٤٦٩٠)، وساقَه بتمامه في الشَّهادات (٢٦٦١)، وفي تفسير سورة النّور (٤٧٥٠)، وتقدَّم شَرحه فيها. والغرض منه هنا قولها: والله/ ما كنت أظنّ أنَّ الله عزَّ وجلَّ كان يُنزِلُ في براءَتي وَحياً يُتلَى. ومُناسَبته للتَّرجمةِ ظاهرة من قولها: يتكلَّم الله. ٤٧٠/١٣

الحديث العاشر: حديث أبي هريرة أيضاً.

قوله: «يقول الله تعالى: إذا أرادَ عبدي أنْ يَعمَل سَيِّئة، فلا تكتُبوها عليه حتَّى يَعمَلها» تقدَّم شَرحه في الرِّقاق[2] في باب «مَن هَمَّ بحسنةٍ أو بسيِّئةٍ»، وهو من الأحاديث القُدْسيّة أيضاً، وكذا الأربعة بعده، ومُناسَبته للبابِ ظاهرة أيضاً.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: اقرأ.

(٢) عند شرح حديث ابن عباس (٦٤٩١).

وقوله: «فإذا عَمِلَها» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «فإن».

وقوله في آخره: «إلى سبع مئة» زاد في رواية أبي ذرٍّ عن السَّرَخسيّ[1]: «ضِعف»، وهي ثابتة للجميع في آخر حديث ابن عبَّاس في الرِّقاق (٦٤٩١).

واستَدَلَّ بمفهومِ الغاية في قوله: «فلا تَكتُبوها حتَّى يَعمَلَها» وبمفهومِ الشَّرط في قوله: «فإذا عَمِلَها فاكتُبوها له بمِثلِها» مَن قال: إنَّ العَزم على فعل المعصية لا يُكتَب سَيِّئة حتَّى يَقَعَ العملُ، ولو بالشُّروع، وقد تقدَّم بَسطُ البحث فيه هناك.

الحديث الحادي عشر: حديث أبي هريرة أيضاً فيما يَتعلَّق بالرَّحِم، وفيه: «قال: ألا تَرضَينَ أن أَصِلَ مَن وصَلَك؟»، وفيه: «قالت: بلى يا رَبِّ»، وقد تقدَّم شَرحُه في أوائل كتاب الأدب (٥٩٨٧).

وإسماعيل بن عبد الله شيخه: هو ابن أبي أويس، وسليمان: هو ابن بلال، وصَرَّحَ إسماعيل بتحديثِه له، وقد تقدَّم له حديث (٧٤٦٥) في باب «المشيئة والإرادة» أدخَلَ فيه أخاه بينه وبين سليمان المذكور.

قال النَّوويّ: الرَّحِم التي تُوصَل وتُقطَع إنَّما هي معنًى من المعاني لا يَتأَتَّى منها الكلام، إذ هي قَرابةٌ تَجمَعها رَحِمٌ واحدةٌ فيَتَّصِل بعضها ببَعضٍ، فالمراد تعظيم شَأنها، وبيان فضيلة مَن وَصَلَها، وإثم مَن قَطَعَها، فورَدَ الكلام على عادة العرب في استعمال الاستعارات، وقال غيره: يجوز حَمله على ظاهره، وتَجسُّد المعاني غير مُمتَنِع في القُدرة.

الحديث الثاني عشر: حديث زيد بن خالد، وهو الجُهَنيّ، ذكر فيه طَرَفاً من حديثٍ مضى بتمامه في آخر الاستسقاء (١٠٣٨) مع شَرحه.

وسفيان فيه: هو ابن عُيَينَةَ، وصالح: هو ابن كَيْسانَ، وعُبيد الله: هو ابن عبد الله بن عُتبَةَ، وقد أخرجه النَّسائيُّ (ك١٨٤٦) عن قُتَيبة، والإسماعيليّ من رواية محمَّد بن عبَّاد، وأبو نُعَيم من رواية إسحاق بن إبراهيم، ثلاثتهم عن سفيان. وذَكَرتُ ما في سياقه من فائدة هناك.

---

(١) ونُسبت أيضاً في هامش اليونينية للمُستَمْلي.

وقوله هنا: «مُطِرَ النبيّ ﷺ» بضمِّ الميم، أي: وَقَعَ المطر بدعائه، أو نُسِبَ ذلك إليه، لأنَّ مَن عَدَاه كان تَبَعاً له، يقال: مَطَرَتِ السماءُ وأمطَرَت بمعنًى واحدٍ، وقيل: مَطَرَت في الرَّحمة، وأمطَرَت في العذاب، وقيل: مَطَرَت في اللّازِم، وأمطَرَت في المتعدّي.

الحديث الثالث عشر: حديث أبي هريرة أيضاً.

قوله: «**إذا أَحَبَّ عبدي لقائي**» تقدَّم الكلام عليه مُستوفًى في باب «مَن أَحَبَّ لقاء الله» (٦٥٠٧)، من كتاب الرِّقاق بعَونِ الله تعالى. قال ابن عبد البَرّ بعد أن أورَدَ الأحاديثَ الواردةَ في تخصيص ذلك بوقتِ الوفاة النبويّة: دَلَّت هذه الآثار أنَّ ذلك عند حضور الموت ومُعايَنة ما هُنالِكَ، وذلك حين لا تُقبَل توبة التّائب إن لم يَتُب قبل ذلك.

الحديث الرابع عشر: حديث أبي هريرة أيضاً.

قوله: «**قال الله: أنا عند ظنّ عبدي بي**» تقدَّم في أوائل التَّوحيد (٧٤٠٥) في باب: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ من رواية أبي صالح عن أبي هريرة، وأوّله: «يقول الله»، وزاد: «وأنا معه إذا ذكرني» الحديث، وتقدَّم شَرحُه هناك مُستوفًى.

الحديث الخامس عشر: حديث أبي هريرة أيضاً في قصَّة الذي أمَرَ بأن يُحرِّقوه إذا ماتَ، وقد تقدَّم شَرحه في الرِّقاق[1]، ومِن قبل ذلك في «ذِكر بني إسرائيل» (٣٤٨١)، ويَأتي شيء منه في آخر هذا الباب.

وقوله في هذه **الطَّريق**: «**قال رجل لم يَعمَل خيراً قَطُّ: إذا ماتَ فحَرِّقُوه**» فيه الْتِفاتٌ، ونَسَقُ الكلام أن يقول: إذا مُتّ فحَرِّقوني.

وقوله: «**فأمَرَ اللهُ البحر لِيَجمَعَ**» في رواية المُستَمْلي والكُشمِيهَنيّ: «فجَمَعَ».

٧٥٠٧- حدَّثنا أحمدُ بنُ إسحاقَ، حدَّثنا عَمْرو بنُ عاصمٍ، حدَّثنا همّامٌ، حدَّثنا إسحاقُ بنُ عبدِ الله، سمعتُ عبد الرَّحمنِ بنَ أبي عَمْرةَ، قال: سمعتُ أبا هُرَيرةَ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ، قال: «إنَّ عبداً أصابَ ذَنْباً ـ ورُبَّما قال: أذْنَبَ ذَنْباً ـ فقال: رَبِّ أذْنَبتُ ـ ورُبَّما قال: أَصَبْت ـ

(١) عند شرح حديث حذيفة بن اليمان (٦٤٨٠).

فاغْفِرهُ لي، فقال رَبُّه: أَعلِمَ عبدي أنَّ له رَبّاً يَغفِرُ الذَّنْبَ ويَأْخُذُ به؟ غَفَرتُ لعبدي، ثمَّ مَكَثَ ما شاءَ الله، ثمَّ أصابَ ذَنْباً أو أَذْنَبَ ذَنْباً، فقال: رَبِّ أَذْنَبتُ أو أَصَبتُ آخَرَ، فاغفِرْه، فقال: أَعلِمَ عبدي أنَّ له رَبّاً يَغفِرُ الذَّنْبَ، ويَأْخُذُ به؟ غَفَرتُ لعبدي، ثمَّ مَكَثَ ما شاءَ الله، ثمَّ أَذْنَبَ ذَنْباً ـ ورُبَّما قال: أصابَ ذَنْباً ـ قال: قال: رَبِّ أَصَبتُ أو قال: أَذْنَبتُ آخَرَ، فاغفِرْه لي، فقال: أَعلِمَ عبدي أنَّ له رَبّاً يَغفِرُ الذَّنْبَ، ويَأْخُذُ به؟ غَفَرتُ لعبدي».

٧٥٠٨- حدَّثنا عبدُ الله بنُ أبي الأسوَدِ، حدَّثنا مُعتَمِرٌ، سمعتُ أبي، حدَّثنا قَتادةُ، عن عُقْبَةَ ابنِ عبدِ الغافرِ، عن أبي سعيدٍ، عن النبيِّ ﷺ: «أنَّه ذَكَر رجلاً فيمَنْ سَلَفَ ـ أو فيمَنْ كانَ قبلَكم ـ قال كلمةً، يعني: أعطاه الله مالاً ووَلَداً، فلمَّا حَضَرهُ الموتُ قال لبَنِيه: أيَّ أبٍ كنتُ لكُم؟ قالوا: خيرَ أبٍ، قال: فإنَّه لم يَبْتَئِرْ ـ أو لم يَبْتَئِزْ ـ عندَ الله خيراً، وإنْ يَقْدِرِ اللهُ يُعذِّبْه، فانظُروا إذا مُتُّ فأحرِقوني، حتَّى إذا صِرتُ فحْماً فاسحَقوني ـ أو قال: فاسحَكُوني ـ فإذا كانَ يومُ رِيحٍ عاصفٍ، فأَذْرُوني فيها» فقال نبيُّ الله ﷺ: «فأَخَذَ مَواثِيقَهم على ذلك ورَبِّي، ففَعَلوا، ثمَّ أَذْرَوْه في يومٍ عاصفٍ، فقال الله عزَّ وجلَّ: كُن، فإذا هو رجلٌ قائمٌ، قال الله: أيْ عبدي، ما حَمَلَكَ على أنْ فعلتَ ما فعلتَ؟ قال: مَخافَتُكَ ـ أو فَرَقٌ منكَ ـ قال: فما تَلافاهُ أنْ رحِمَه عندَها».

وقال مرَّةً أُخرى: «فما تَلافاهُ غيرُها».

فحَدَّثتُ به أبا عُثْمانَ، فقال: سمعتُ هذا مِن سَلْمانَ، غيرَ أنَّه زادَ فيه: «أَذْرُوني في البحرِ» أو كما حَدَّثَ.

حدَّثنا موسى، حدَّثنا مُعتَمِرٌ، وقال: «لم يَبْتَئِر».

وقال لي خليفةُ: حدَّثنا مُعتَمِرٌ: «لم يَبْتَئِز».

فَسَّرَه قَتادةُ: لم يَدَّخِرْ.

الحديث السادس عشر:

قوله: «حدَّثنا أحمد بن إسحاق» هو السَّرْماريّ، بفتحِ المهمَلة وبكسرها وبسكونِ الرَّاء، تقدَّم بيانه في «ذِكر بني إسرائيل» (٣٤٦٤).

وعَمرو بن عاصم: هو الكِلابيُّ البصريّ يُكنى أبا عثمان، وقد حَدَّثَ عنه البخاريّ بلا واسطة في/ كتاب الصلاة (٥٧٥) وغيرها، فنَزَلَ البخاريّ في هذا السَّنَد بالنِّسبةِ لهَمَّامٍ درجة، ١٣/ ٤٧١ وقد وَقَعَ هذا الحديث لمسلمٍ (٢٧٥٨/ ٢٩) عالياً، فإنَّه أخرجه من طريق حمَّاد بن سَلَمة عن إسحاق، نَعَم وأخرجه (٢٧٥٨/ ٣٠) من طريق همَّام نازِلاً كالبخاريّ.

وإسحاق بن عبد الله: هو ابن أبي طَلحة الأنصاريّ التّابِعيّ المشهور. وعبد الرَّحمن بن أبي عَمْرة تابعيّ جليل من أهل المدينة، له في البخاريّ عن أبي هريرة عَشَرة أحاديث غير هذا الحديث، واسم أبيه كُنيَته، وهو أنصاريّ صحابيّ، ويُقال: إنَّ لعبدِ الرَّحمن رُؤية، وقال ابن أبي حاتم: ليست له صُحبة. ولهم عبد الرَّحمن بن أبي عَمْرة آخَر أدركَه مالكٌ، وقال ابن عبد البَرّ: هو عبد الرَّحمن بن عبد الله بن أبي عَمْرة نُسِبَ لِجَدِّه. قلت: فعلى هذا هو ابن أخي الرَّاوي هنا[1].

قوله: «إنَّ عبداً أصابَ ذَنْباً، ورُبَّما قال: أَذْنَبَ ذَنْباً» كذا تَكَرَّرَ هذا الشكُّ في هذا الحديث من هذا الوجه، ولم يَقَع في رواية حمَّاد بن سَلَمة، ولفظه عن النبيّ ﷺ فيما يَحكي عن رَبّه عزَّ وجلَّ قال: «أذنَبَ عبدٌ ذَنباً»، وكذا في بَقيّة المواضع.

قوله: «فقال رَبُّه: أَعلِمَ» بِهمزةِ استفهام والفعل الماضي.

قوله: «ويَأْخُذ به» أي: يُعاقب فاعلَه، وفي رواية حمَّاد: «ويَأخُذ بالذَّنبِ».

قوله: «ثمَّ مَكَثَ ما شاءَ اللهُ»[2] أي: من الزَّمان، وسَقَطَ هذا من رواية حمَّادٍ.

قوله: «ثمَّ أصابَ ذَنْباً» في رواية حمَّادٍ: «ثمَّ عادَ فأذنَبَ».

قوله في آخره: «غَفَرْت لعبدي» في رواية حمَّاد: «اعمَل ما شئتَ، فقد غَفَرتُ لك»[3].

قال ابن بَطّال: في هذا الحديث أنَّ المُصِرّ على المعصية في مَشيئة الله تعالى، إن شاءَ عَذَّبَه وإن

---

(١) في (س): عنه، بدل: هنا، وهو خطأ.

(٢) لفظ الجلالة سقط من (س).

(٣) وثبت نحوه لغير أبي ذرٍّ الهروي هنا كما في اليونينية، بلفظ: «غفرت لعبدي ثلاثاً فليعمل ما شاء».

شاءَ غَفَرَ له، مُغَلِّباً لحَسَنَتِه التي جاءَ بها، وهي اعتقادُه أنَّ له رَبّاً خالقاً يُعذِّبُه ويَغفِرُ له، واستِغفارُه إيّاه على ذلك، يَدُلّ عليه قوله: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، ولا حسنةَ أعظمُ من التَّوحيد، فإن قيلَ: إنَّ استغفاره رَبَّه توبةٌ منه، قلنا: ليس الاستغفارُ أكثرَ من طَلَب المغفِرة، وقد يَطلُبها الـمُصِرّ والتّائب، ولا دليل في الحديث على أنَّه تائب ممّا سأَلَ الغُفرانَ عنه، لأنَّ حَدّ التَّوبة الرُّجوعُ عن الذَّنب، والعَزْمُ أن لا يعُودَ إليه، والإقلاعُ عنه، والاستغفارُ بمُجرَّدِه لا يُفهَم منه ذلك. انتهى.

وقال غيره: شُروط التَّوبة ثلاثة: الإقلاع، والنَّدَم، والعَزْم على أن لا يُعودَ، والتَّعبير بالرُّجوع عن الذَّنب لا يُفيد معنى النَّدَم، بل هو إلى معنى الإقلاع أقرَب. وقال بعضهم: يَكفي في التَّوبة تَحقُّق النَّدَم على وقوعه منه، فإنَّه يَستَلزِم الإقلاعَ عنه، والعَزمَ على عَدَم العَود، فهُما ناشِئان عن النَّدَم لا أصلان معه، ومن ثَمَّ جاءَ الحديثُ: «النَّدَم توبة»، وهو حديث حسن من حديث ابن مسعود، أخرجه ابن ماجَهْ (٤٢٥٢)، وصَحَّحَه الحاكم (٤/ ٢٤٣)، وأخرجه ابن حِبّان (٦١٣) من حديث أنس وصَحَّحَه، وقد تقدَّم البحث في ذلك في باب «التَّوبة»[1] من أوائل كتاب الدَّعَوات مُستوفًى.

وقال القُرطُبيّ في «الـمُفهِم»: يَدُلّ هذا الحديث على عظيمِ فائدةِ الاستغفارِ، وعلى عظيمِ فضلِ الله وسَعة رحمتِه وحِلْمه وكَرَمِه، لكنَّ هذا الاستغفار هو الذي يَثْبُتُ معناه في القلب مُقارِناً للِّسان، ليَنحَلّ به عَقْدُ الإصرار ويَحصُلَ معه النَّدَم، فهو ترجَمة للتَّوبة، ويَشهَد له حديث: «خياركم كلّ مُفتَّن توّاب»، ومعناه الذي يَتَكَرَّر منه الذَّنبُ والتَّوبةُ، فكلَّما وَقَعَ في الذَّنب عادَ إلى التَّوبة، لا مَن قال: أستَغفِرُ اللهَ بلسانه، وقلبُه مُصِرٌّ على تلكَ المعصية، فهذا الذي استغفارُه يحتاج إلى الاستغفارِ.

قلت: ويَشهَد له ما أخرجه ابن أبي الدُّنيا[2] من حديث ابن عبَّاس مرفوعاً: «التّائبُ من الذَّنب كمَن لا ذَنبَ له، والـمُستَغفِر من الذَّنب وهو مُقيمٌ عليه كالـمُستَهزِئ بربِّه» والرَّاجح أنَّ

(١) باب رقم (٤).

(٢) في «التوبة» (٨٥)، وقال الذهبي في «تنقيح التحقيق» ٢/ ٢٥٩: إسناده مُظلم.

قوله: «والـمُستَغفِر...» إلى آخره موقوف، وأوّله عند ابن ماجَهْ (٤٢٥٠) والطَّبَرانيِّ (١٠٢٨١) من حديث ابن مسعود وسنده حسن[١].

وحديث: «خياركم كلّ مُفتَّن تَوّاب» ذكره في «مُسنَد الفِردَوس» عن عليّ[٢].

قال القُرطُبيّ: وفائدة هذا الحديث أنَّ العَود إلى الذَّنب وإن كان أقبَحَ من ابتدائه، لأنَّه انضافَ إلى مُلابَسة الذَّنب نَقضُ التَّوبة، لكنَّ العَودَ إلى التَّوبة أحسَن من ابتدائها، لأنَّه انضافَ إليها مُلازَمة الطَّلَب من الكريم، والإلحاح في سؤاله، والاعتراف/ بأنَّه لا غافرَ للذَّنبِ سِواهُ. ٤٧٢/١٣

وقال النَّوويّ: في الحديث أنَّ الذُّنوب ولو تَكَرَّرَت مئةَ مرَّةٍ، بل ألفاً وأكثَر، وتابَ في كلّ مرَّة، قُبِلَت توبَته، أو تابَ عن الجميع توبةً واحدةً صَحَّتْ توبَته، وقوله: «اعمَل ما شئتَ» معناه: ما دُمتَ تُذنِبُ فتَتوبُ غَفَرتُ لك.

وذكر في كتاب «الأذكار» عن الرَّبيع بن خُثَيم[٣] أنَّه قال: لا تَقُل: أستَغفِرُ اللهَ وأتوبُ إليه، فيكون ذَنباً وكذِباً إن لم تَفعَل، بل قُل: اللهُمَّ اغفِر لي وتُب عليَّ. قال النَّوويّ: هذا حسن. وأمّا كراهية أستَغفِر الله وتسميته كذِباً فلا يُوافَق عليه، لأنَّ معنى أستَغفِرُ الله: أطلُب مَغفِرَته، وليس هذا كذِباً، قال: ويَكفي في رَدّه حديث ابن مسعود[٤] بلفظ: «مَن قال: أستَغفِر الله الذي لا إله إلّا هو الحَيّ القَيّوم وأتوب إليه، غُفِرَت ذُنوبُه وإن كان قد فَرَّ من الزَّحْف»، أخرجه أبو داود (١٥١٧) والتِّرمذيّ (٣٥٧٧) وصَحَّحَه الحاكم (١/ ٥١١).

---

(١) وهو من رواية أبي عُبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه. قال السخاوي في «المقاصد» (٣١٣): حسنه شيخُنا يعني لشواهده، وإلّا فأبو عُبيدة جزم غيرُ واحدٍ بأنه لم يسمع من أبيه.

(٢) وأخرجه بهذا اللفظ أيضاً الترمذي في «علله الكبير» ٢/ ٩٢١، والبزار (٧٠٠)، والبيهقي في «الشعب» (٧١٢١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٢٧١)، وهو في «زوائد المسند» (٦٠٥) بلفظ: «إن الله يحب المؤمن المفتَّن التواب» وإسناده ضعيف بمرة.

(٣) تحرَّف في (س) إلى: خيثم. بتقديم الياء على المثلثة.

(٤) روايتا أبي داود والترمذي من حديث زيد أبي يسار مولى النبي ﷺ، ورواية الحاكم من حديث ابن مسعود، وانظر «الترغيب والترهيب» ٢/ ٣١٠.

قلت: هذا في لفظ: «أستَغفِر الله الذي لا إله إلّا هو الحَيّ القَيّوم»، وأمّا «أتوب إليه» فهو الذي عَنَى الرَّبيعُ رحمه اللهُ أنَّه كذِبٌ، وهو كذلك إذا قاله ولم يَفعَلِ التَّوبةَ كما قال، وفي الاستدلال للرَّدِّ عليه بحديثِ ابن مسعود نَظَرٌ، لجوازِ أن يكون المراد منه ما إذا قالها وفَعَلَ شُروط التَّوبة، ويحتمل أن يكون الرَّبيع قَصَدَ مجموع اللَّفظَينِ لا خُصوص أستَغفِر اللهَ، فيَصِحّ كلامُه كلّه، والله أعلم.

ورأيت في «الحَلَبيّات» للسُّبكيّ الكبير: الاستغفارُ طَلَب المغفِرة إمّا باللِّسان أو بالقلبِ أو بهما، فالأوَّل فيه نَفعٌ، لأنَّه خيرٌ من السُّكوت، ولأنَّه يَعتاد قول الخير، والثّاني نافع جدّاً، والثّالث أبلَغ مِنهُما لكنَّهما لا يُمَحِّصان الذَّنب حتَّى تُوجَد التَّوبةُ، فإنَّ العاصيَ المُصِرَّ يَطلُب المغفِرة، ولا يَستَلزِم ذلك وجودَ التَّوبة منه. إلى أن قال: والذي ذَكَرته من أنَّ معنى الاستغفار هو غير معنى التَّوبة هو بحَسَب وضْع اللَّفظ، لكنَّه غَلَبَ عند كثير من الناس أنَّ لفظ «أستَغفِرُ الله» معناه التَّوبة، فمَن كان ذلك مُعتَقَدَه فهو يريد التَّوبةَ لا مَحالَةَ، ثمَّ قال: وذكر بعض العلماء أنَّ التَّوبة لا تَتِمُّ إلّا بالاستغفار لقولِه تعالى: ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ﴾ [هود:٣]، والمشهور أنَّه لا يُشتَرَطُ.

الحديث السابع عشر: حديث أبي سعيد في قصَّة الذي أمَرَ أن يُحرِّقوه، وتقدَّم التَّنبيه عليه في الخامس عَشَر.

قوله: «**مُعتَمِر: سَمِعْت أبي**» هو سليمان بن طَرْخانَ التَّيْميُّ، والسَّنَد كلّه بصريّونَ، وفيه ثلاثة من التّابعينَ في نَسَقٍ.

قوله: «**عن عُقْبة بن عبد الغافر**» في رواية شُعْبة عن قَتَادة: سمعت عُقْبة، وقد تقدَّمَت في الرِّقاق[1] مع سائر شَرْحه.

وقوله: «**أنَّه ذكر رجلاً فيمَن سَلَفَ ـ أو ـ فيمَن كانَ قبلكم**» شَكٌّ من الرّاوي، ووَقَعَ عند الأصيلي: «قبلهم»، وقد مضى في الرِّقاق (٦٤٨١) عن موسى بن إسماعيل عن مُعتَمِر بلفظ:

---

(١) بإثر الحديث (٦٤٨١) مُعلَّقةً.

«ذكر رجلاً فيمَن كان سَلَف قبلكم» ولم يَشُكّ[١].

وقوله: «**قال كلمة: يعني أعطاه الله مالاً**» في رواية موسى: «آتاه الله مالاً وولداً».

وقوله: «**أيَّ أبٍ كنتُ لكم**» قال أبو البَقَاء: هو بنَصبِ «أيّ» على أنَّه خبر «كنت»، وجازَ تقديمه لكَونِه استفهاماً، ويجوز الرَّفع، وجوابهم بقولهِم: «خير أب» الأجودُ النَّصب على تقدير: كنتَ خيرَ أب، فيوافق ما هو جواب عنه، ويجوز الرَّفع بتقدير: أنتَ خير أب.

وقوله: «**فإنَّه لم يَبتَئِر، أو لم يَبتَئِز**» تقدَّم عَزو هذا الشكّ أنَّها بالرَّاءِ أو بالزّاي لروايةِ أبي زيد المروزيِّ تَبَعاً للقاضي عِيَاض، وقد وَجَدتها هنا فيها عندنا من رواية أبي ذرٍّ عن شيوخه.

وقوله: «**فاسحَقوني ـ أو قال: ـ فاسحَكوني**» في رواية موسى مِثله، لكن قال: «أو قال: فاسهَكوني» بالهاءِ بَدَل الحاء المهمَلة، والشكّ هل قالها بالقاف أو الكاف، قال الخطَّابيُّ: في رواية أُخرى: «فاسحَلوني» يعني باللّام، ثمَّ قال: معناه ابرُدُوني بالمِسْحَلِ[٢] وهو المِبرَد، ويُقال للبُرادةِ: سُحالة، وأمّا اسحَكوني بالكاف فأصلُه السَّحق، فأُبدِلَتِ القاف كافاً، ومِثله السَّهْك بالهاءِ والكاف.

وقوله في آخره: «**قال: فحَدَّثتُ به أبا عثمان**» القائل: هو سليمان التَّيْميُّ، وذَهلَ الكِرْمانيُّ فجَزَمَ بأنَّه قَتَادةُ، وأبو عثمان: هو النَّهْديّ.

وقوله: «**سمعت هذا من سَلْمان...**» إلى آخره، سلمان: هو الفارسيّ، وأبو عثمان معروف بالرِّوايةِ/ عنه، وقد أغفَلَ المِزّيُّ ذِكر هذا الحديث من مُسنَد سلمان في «الأطراف»، وقد تقدَّم أيضاً في الرِّقاق، ونبَّهت على صِفَة تخريج الإسماعيليّ له. ٤٧٣/١٣

وقوله: «**حدَّثنا موسى، حدَّثنا مُعتَمِر، وقال: لم يَبتَئِر**» أي: بالرَّاءِ لم يَشُكّ، وقد ساقَه بتمامه في

---

(١) كذا قال الحافظ رحمه الله هنا، وهو خلاف قوله عند شرح الحديث في الرقاق، حيث ذكر هناك أن الرواية وقعت بالشكِّ أيضاً، فالله تعالى أعلم.

(٢) تحرَّفت في الأصلين و (س) إلى: بالسحل.

الرِّقاق (٦٤٨١) عن موسى المذكور: وهو ابن إسماعيل التَّبُوذَكِيّ، وساقَ في آخر روايته حديثَ سَلمان أيضاً كذلك.

وقوله بعده: «وقال لي خليفة» هو ابن خَيّاط، وسَقَطَ للأكثرِ لفظ «لي» «حدَّثنا مُعتَمِر: لم يَبتَئِز» يعني بالحديث بكمالِه، ولكنَّه قال: «لم يَبتَئِز» بالزّاي.

وقوله: «فَسَّرَه قَتادةُ: لَم يَدَّخِر» وَقَعَت هذه الزّيادة في رواية خليفةَ دونَ رواية موسى ابن إسماعيل[1] وعبد الله بن أبي الأسود، وقد أخرجه الإسماعيليّ من رواية عُبَيد الله بن معاذ العَنْبَريّ عن مُعتَمِر، وذكر فيه تفسير قَتادة هذا، وكذا أخرجه أبو نُعَيم في «المستخرَج» من رواية إسحاق بن إبراهيم الشَّهيديّ عن مُعتَمِر، وقد استوعَبتُ اختلافَ ألفاظ الناقلينَ لهذا الخبر في هذه اللَّفظة في كتاب الرِّقاق بما يُغني عن إعادته، وبالله التَّوفيق.

٣٦- باب كلامِ الرَّبِّ تعالى يومَ القيامةِ معَ الأنبياءِ وغيرِهم

٧٥٠٩- حدَّثنا يوسُفُ بنُ راشدٍ، حدَّثنا أحمدُ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا أبو بَكْرِ بنُ عيَّاشٍ، عن حُميدٍ، قال: سمعتُ أنساً ﷺ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «إذا كانَ يومُ القيامةِ شُفِّعتُ، فقلتُ: يا رَبِّ، أدْخِلِ الجنَّةَ مَن كانَ في قَلْبِه خَرْدَلةٌ، فيَدخُلونَ، ثمَّ أقولُ: أدْخِلِ الجنَّةَ مَن كانَ في قَلْبِه أدْنَى شيءٍ» فقال أنسٌ: كأني أنْظُرُ إلى أصابعِ رسولِ الله ﷺ.

٧٥١٠- حدَّثنا سليمانُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، حدَّثنا مَعْبَدُ بنُ هلالٍ العَنَزيُّ، قال: اجْتَمَعْنا ناسٌ مِن أهلِ البَصْرةِ، فذهبنا إلى أنسِ بنِ مالكٍ، وذهبنا مَعَنا بثابتٍ البُنانيِّ إليه يَسْألُه لنا عن حديثِ الشَّفاعةِ، فإذا هو في قَصْرِه، فَوافَقْنا يُصَلِّي الضُّحَى، فاستَأْذَنا فأذِنَ لنا، وهو قاعدٌ على فِراشِه، فقلنا لثابتٍ: لا تَسْألْه عن شيءٍ أوَّلَ مِن حديثِ الشَّفاعةِ، فقال: يا أبا حمزةَ، هؤُلاءِ إخْوانُكَ مِن أهلِ البَصْرةِ جاؤوا يَسْألونَكَ عن حديثِ الشَّفاعةِ؟ فقال: حدَّثنا

---

(١) كذا جزم الحافظ رحمه الله بعدم ورود تفسير قتادة في رواية موسى بن إسماعيل، مع أنه ثابت فيها، لكن وقع ضمن الحديث وليس في آخره، ولذلك ذهل عنه الحافظ، والله أعلم. ثم هو ثابت أيضاً عند أحمد (١١٧٣٦) في روايته عن عفان عن معتمر، وكذلك عند مسلم (٢٧٥٧) (٢٨) في روايته عن يحيى بن حبيب الحارثي عن معتمر.

محمَّدٌ ﷺ قال: «إذا كانَ يومُ القيامةِ ماجَ الناسُ بَعْضُهم في بَعْضٍ، فيأْتونَ آدمَ، فيقولون: اشفَعْ إلى رَبِّكَ، فيقولُ: لَستُ لها، ولكنْ عليكُم بإبراهيمَ، فإنَّه خليلُ الرَّحمنِ، فيأْتونَ إبراهيمَ، فيقولُ: لَستُ لها، ولكنْ عليكُم بموسى، فإنَّه كَلِيمُ الله، فيأْتونَ موسى، فيقولُ: لَستُ لها، ولكنْ عليكُم بعيسى، فإنَّه رُوحُ الله وكلمتُه، فيأْتونَ عيسى، فيقولُ: لَستُ لها، ولكنْ عليكُم بمحمَّدٍ ﷺ، فيأتُونني، فأقولُ: أنا لها، فأستَأْذِنُ على رَبِّي، فيُؤْذَنُ لي. ويُلْهِمُني مَحامِدَ أحمَدُه بها لا تَحْضُرُني الآنَ، فأحمَدُه بتلكَ المَحامِدِ، وأخِرُّ له ساجداً، فيُقالُ: يا محمَّدُ، ارفَعْ رَأْسَكَ، وقُلْ يُسْمَعْ لكَ، وسَلْ تُعْطَهْ، واشفَعْ تُشَفَّعْ، فأقولُ: يا رَبِّ، أمَّتي! أمَّتي! فيُقالُ: انطَلِقْ، فأخْرِجْ منها مَن كانَ في قَلْبه مِثْقالُ شَعيرةٍ مِن إيمانٍ، فأنطَلِقُ فأفعَلُ، ثمَّ أعودُ فأحمَدُه بتلكَ المَحامِدِ، ثمَّ أخِرُّ له ساجداً، فيُقالُ: يا محمَّدُ، ارفَعْ رَأْسَكَ، وقُلْ يُسْمَعْ لكَ، وسَلْ تُعْطَ، واشفَعْ تُشَفَّعْ، فأقولُ: يا رَبِّ، أمَّتي! أمَّتي! فيُقالُ: انطَلِقْ، فأخْرِجْ منها مَن كانَ في قَلْبه مِثْقالُ ذَرَّةٍ أو خَرْدَلَةٍ مِن إيمانٍ فأخْرِجْهُ، فأنطَلِقُ فأفعَلُ، ثمَّ أعودُ فأحمَدُه بتلكَ المَحامِدِ، ثمَّ أخِرُّ له ساجداً، فيُقالُ: يا محمَّدُ، ارفَعْ رَأْسَكَ، وقُلْ يُسْمَعْ لكَ، وسَلْ تُعْطَ، واشفَعْ تُشَفَّع، فأقولُ: يا رَبِّ، أمَّتي! أمَّتي! فيقولُ: انطَلِق، فأخْرِجْ مَن كانَ في قَلْبِه أدْنَى أدْنَى مِثْقالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِن إيمانٍ، فأخْرِجْهُ منَ النارِ، من النارِ، من النارِ، فأنطَلِقُ فأفعَلُ».

فلَمّا خَرَجْنا مِن عندِ أنسٍ، قلتُ لبَعْضِ أصحابنا: لو مَرَرْنا بالحسنِ وهو مُتَوارٍ في مَنْزِلِ أبي خليفةَ، فحَدَّثْناهُ بما حدَّثنا أنسُ بنُ مالكٍ، فأتيناه فسَلَّمْنا عليه، فأذِنَ لنا، فقلنا له: يا أبا سعيدٍ، جِئْناكَ مِن عندِ أخِيكَ أنسِ بنِ مالكٍ، فلَمْ نَرَ مِثْلَ ما حدَّثنا في الشَّفاعةِ، فقال: هِيْهِ، فحَدَّثْناه بالحديثِ، فانتَهَى إلى هذا الموضع، فقال: هِيْهِ، فقلنا: لم يَزِدْ لنا على هذا، فقال: لقد حدَّثني وهو جميعٌ منذُ عِشْرينَ سَنةً، فلا أدْري أنسِيَ أمْ كَرِهَ أنْ تتَّكِلوا، قلنا: يا أبا سعيدٍ، فحَدِّثْنا فضَحِكَ، وقال: خُلِقَ الإنسانُ عجولاً، ما ذَكَرتُه إلّا وأنا أُريدُ أنْ أُحدِّثَكم، حدَّثني كما حَدَّثَكم به، قال: «ثُمَّ أعودُ الرَّابعةَ، فأحمَدُه بتلكَ المَحامِدِ، ثمَّ أخِرُّ له ساجداً، فيُقالُ: يا محمَّدُ، ارفَعْ رَأْسَكَ، وقُلْ يُسْمَعْ، وسَلْ تُعْطَهْ، واشفَعْ تُشَفَّعْ، فأقولُ: يا رَبِّ، ائْذَنْ لي فيمَنْ قال: لا إلهَ إلّا اللهُ، فيقولُ: وعِزَّتي وجَلالي وكِبْرِيائي وعَظَمَتي، لأُخْرِجَنَّ منها مَن قال: لا إلهَ إلا اللهُ».

٧٥١١- حدَّثنا محمَّدُ بنُ خالدٍ، حدَّثنا عُبَيدُ الله بنُ موسى، عن إسرائيلَ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عَبِيدةَ، عن عبدِ الله، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ آخِرَ أهلِ الجنَّةِ دخولاً الجنَّةَ، وآخِرَ أهلِ النار خروجاً منَ النار، رجلٌ يَخرُجُ حَبْواً، فيقولُ له رَبُّه: ادْخُلِ الجنَّةَ، فيقولُ: رَبِّ، الجنَّةُ مَلْأى! فيقولُ له ذلك ثلاثَ مرَّاتٍ، كُلُّ ذلك يُعِيدُ عليه: الجنَّةُ مَلْأى، فيقولُ: إنَّ لكَ مِثلَ الدُّنْيا عَشْرَ مِرارٍ».

٧٥١٢- حدَّثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ، أخبرنا عيسى بنُ يونُسَ، عن الأعمَشِ، عن خَيْثَمةَ، عن عَدِيِّ بنِ حاتمٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما منكم أحدٌ إلا سَيُكلِّمُه رَبُّه، ليسَ بينَه وبينَه تَرْجُمانٌ، فيَنْظُرُ أيمَنَ منه فلا يَرَى إلا ما قَدَّمَ مِن عملِه، ويَنْظُرُ أشْأَمَ منه فلا يَرَى إلا ما قَدَّمَ، ويَنْظُرُ بينَ يَدَيْه فلا يَرَى إلا النارَ تِلْقاءَ وجهِهِ، فاتَّقوا النارَ ولو بشِقِّ تَمْرةٍ».

قال الأعمَشُ: وحدَّثني عَمْرو بنُ مُرّةَ، عن خَيْثَمةَ مِثلَه، وزادَ فيه: «ولو بكلمةٍ طيِّبةٍ».

٧٥١٣- حدَّثنا عُثْمانُ بنُ أبي شَيْبةَ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عَبِيدةَ، عن عبدِ الله ﷺ، قال: جاءَ حَبْرٌ منَ اليهودِ، فقال: إنَّه إذا كانَ يومُ القيامةِ جَعَلَ الله السَّماواتِ على إصْبَعٍ، والأرَضِينَ على إصْبَعٍ، والماءَ والثَّرَى على إصْبَعٍ، والخَلائقَ على إصْبَعٍ، ثمَّ يَهُزُّهُنَّ، ثمَّ يقولُ: أنا الملِكُ، أنا الملِكُ، فلقد رأيتُ النبيَّ ﷺ يَضْحَكُ حتَّى بَدَتْ نَواجِذُه، تَعَجُّباً وتصديقاً لقولِه، ثمَّ قال النبيُّ ﷺ: «﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ إلى قولِه: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر:٦٧]».

٧٥١٤- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا أبو عَوانةَ، عن قَتادةَ، عن صَفْوانَ بنِ مُحْرِزٍ: أنَّ رجلاً سألَ ابنَ عمرَ: كيفَ سمعتَ رسولَ الله ﷺ يقولُ في النَّجْوَى؟ قال: «يَدْنو أحدُكم مِن رَبِّه، حتَّى يَضَعَ كَنَفَه عليه، فيقولُ: أعَمِلْتَ كذا وكذا؟ فيقولُ: نَعَم، ويقولُ: عَمِلْتَ كذا وكذا؟ فيقولُ: نَعَمْ، فيُقَرِّرُهُ، ثمَّ يقولُ: إنِّي سَتَرْتُ عليكَ في الدُّنْيا، وأنا أغْفِرُها لكَ اليومَ».

وقال آدمُ: حدَّثنا شَيْبانُ، حدَّثنا قَتادةُ، حدَّثنا صَفْوانُ، عن ابنِ عمرَ، سمعتُ النبيَّ ﷺ.

قوله: «باب كلام الرَّبّ تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم» ذكر فيه خمسةَ أحاديث. ١٣/٤٧٥

الحديث الأول: حديث أنس في الشَّفاعة، أورَدَه مُختَصَراً جدّاً ثمَّ مُطوَّلاً، وقد مضى شَرحه مُستَوفًى في كتاب الرِّقاق (٦٥٦٥).

قوله: «**حدَّثنا يوسف بن راشد**» هو يوسف بن موسى بن راشد القَطّان الكوفيّ نزيل بغداد[1]، نَسَبَه لـجَدِّه، وهو بالنِّسبةِ لأبيه أشهَر، ولهم شيخ آخَر يُقال له: يوسف بن موسى التُّستَريّ نزيل الرَّيّ، أصغَر من القَطّان. وشيخه أحمد بن عبد الله: هو أحمد بن عبد الله بن يونس يُنسَب لجَدِّه كثيراً، وأبو بكر بن عيَّاش: هو المقرِئ، وقد أخرج البخاريّ عن أحمد ابن عبد الله بن يونس عن أبي بكر بن عيَّاش حديثاً غيرَ هذا، بغيرِ واسطةٍ بينه وبين أحمد، وتقدَّم في باب «الغِنَى غِنَى النَّفس» في كتاب الرِّقاق (٦٤٤٦).

قوله: «**إذا كانَ يومُ القيامة شُفِّعْت**» كذا للأكثرِ بضمِّ أوَّله مُشَدَّداً، وللكُشمِيهَنيّ بفتحِه مُخَفَّفاً.

قوله: «**فقلت: يا رَبِّ أدْخِلِ الجنَّة مَن كانَ في قَلْبه خَرْدَلةٌ**» هكذا في هذه الرِّواية، وفي التي بعدها أنَّ الله سبحانه هو الذي يقول ذلك، وهو المعروف في سائر الأخبار، قال ابن التِّين: هذا فيه كلام الأنبياء مع الرَّبّ، ليس كلام الرَّبّ مع الأنبياء.

قوله: «**ثمَّ أقول**» ذكر ابن التِّين أنَّه وَقَعَ عنده بلفظ: «ثمَّ نقول» بالنّون، قال: ولا أعلَم مَن رواه بالياءِ، فإن كان رويَ بالياءِ طابَقَ التَّبويب، أي: ثمَّ يقول الله، ويكون جواباً عن اعتراض الدَّاوُديّ حيثُ قال: قوله: «ثمَّ أقول» خِلَاف سائرِ الرِّوايات، فإنَّ فيها أنَّ الله أمَرَه أن يُخرِج.

قلت: وفيه نَظَر، والموجود عند أكثر الرُّواة: ثمَّ أقول، بالهمزةِ كما لأبي ذرٍّ، والذي أظنّ أنَّ البخاريّ أشارَ إلى ما وَرَدَ في بعض طرقه كعادتِه، فقد أخرجه أبو نُعَيم في «المستخرَج» من طريق أبي عاصم أحمد بن جَوّاس ـ بفتحِ الجيم والتَّشديد ـ عن أبي بكر بن عيَّاش ولفظه: «أشفَع يوم القيامة، فيُقال لي: لك مَن في قلبه شَعِيرةٌ، ولَك مَن في قلبه خَرْدَلةٌ،

(١) نزل بغداد بعد أن نزل الرَّي، كما في «التقريب».

ولَك مَن في قَلْبه شيءٌ» فهذا من كلام الرَّبّ مع النبيّ ﷺ، ويُمكِن التَّوفيق بينهما بأنَّه ﷺ يَسأَلُ عن ذلك أوَّلاً فيُجابُ إلى ذلك ثانياً، فوَقَعَ في إحدَى الرِّوايتَينِ ذِكرُ السُّؤالِ وفي البَقيّة ذِكرُ الإجابة.

وقوله في الأولى: «مَن كان في قلبه أدنَى شيء» قال الدَّاوُوديّ: هذا زائد على سائر الرِّوايات، وتُعقِّبَ بأنَّه مُفسَّر في الرِّواية الثّانية حيثُ جاءَ فيها: «أدنى أدنَى مِثقالِ حَبّةٍ من خَردَلٍ من إيمانٍ».

قال الكِرْمانيُّ: قوله: «أدنَى أدنَى» التكرير للتَّأكيدِ، ويحتمل أن يُراد التَّوزيع على الحَبّة والخَردَل، أي: أقلّ حَبّة من أقلّ خَردَلة من الإيمان. ويُستَفادُ منه صِحّةُ القول بِتَجْزِيءِ الإيمان وزيادَته ونُقصانه.

وقوله: «قال أنس: كأني أنظُر إلى أصابع رسول الله ﷺ» يعني قوله: «أدنَى شيء»، وكأنَّه يَضُمّ أصابِعه ويُشير بها.

وقوله فيه: «فذهبنا مَعَنا بثابتٍ البُنانيِّ/ إليه يَسأله» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «فسأَلَه» بفاءٍ وصيغة الفعل الماضي، قال ابن التِّين: فيه تقديم الرجل الذي هو منْ خاصّة العالِم ليَسأَلَه. ١٣/٤٧٦

وفي قوله: «فإذا هو في قَصره» قال ابن التِّين: فيه اتِّخاذ القَصر لمن كَثُرَت ذُرِّيّته.

وقوله: «فوافَقنا» كذا لهم بحذفِ المفعول، وللكُشمِيهَنيّ: «فوافَقْناه».

وقوله: «ماجَ الناسُ» أي: اختَلَطُوا، يقال: ماجَ البحرُ، أي: اضطَرَبَت أمواجُه.

وقوله: «فإنَّه كَليمُ الله» كذا للأكثر، وللكُشمِيهَنيّ: «فإنّه كَلَّمَ اللهَ» بلفظِ الفعل الماضي.

وقوله: «فيُقال: يا محمَّد» في رواية الكُشمِيهَنيِّ: «فيقول» في المواضع الثَّلاثة.

قوله: «وهو مُتَوارٍ في مَنْزِل أبي خليفة» هو حَجّاج بن عَتّاب العبْديّ البصريّ، والد عمر ابن أبي خليفة، سَمّاه البخاريّ في «تاريخه» وتَبِعَه الحاكم أبو أحمد في «الكُنَى».

قوله: «وهو جميعٌ» أي: مُجتَمِعُ العقل، وهو إشارة إلى أنَّه كان حينَئذٍ لم يَدخُل في الكِبَرَ الذي هو مَظِنّة تَفرُّق الذِّهن وحُدوث اختلالِ الحِفظ.

وقوله: «فَحَدَّثْناهُ» بسكونِ المثلَّثة ووقع للكُشْمِيهَنيّ بفتح المثلَّثة وحذف الضَّمير[1].

وقوله: «قلنا: يا أبا سعيد» في رواية الكُشمِيهَنيِّ: «فقلنا».

قال ابن التِّين: قال هنا: «لست لها» وفي غيره: «لَستُ هُناكم»[2] قال: وأسقَطَ هنا ذِكرَ نوحٍ، وزاد: «فأقول: أنا لها»، وزاد: «فأقول: أمَّتي أمَّتي».

قال الدَّاوُديّ: لا أراه محفوظاً، لأنَّ الخَلائق اجتَمَعوا واستَشفَعوا، ولو كان المراد هذه الأُمّة خاصّة لم تذهب إلى غير نبيّها، فدَلَّ على أنَّ المراد الجميع، وإذا كانت الشَّفاعة لهم في فصل القضاء، فكيف يَخُصّها بقوله: «أمَّتي أمَّتي»؟، ثمَّ قال: وأوَّل هذا الحديث ليس مُتَّصِلاً بآخِرِه، بل بَقِيَ بين طَلَبهم الشَّفاعة وبين قوله: «فأشفَع» أُمورٌ كثيرة من أُمور القيامة.

قلت: وقد بيَّنتُ الجوابَ عن هذا الإشكال عند شَرح الحديث بما يُغني عن إعادته هنا، وقد أجابَ عنه القاضي عِيَاض بأنَّ مَعنى الكلام: فيُؤذَن له في الشَّفاعة الموعود بها في فصل القضاء.

وقوله: «ويُلهِمني» ابتداء كلام آخَر وبيان للشَّفاعةِ الأُخرى الخاصّة بأُمَّتِه، وفي السّياق اختصار، وادَّعَى المهلَّب أنَّ قوله: «فأقول: يا رَبّ أمَّتي» ممَّا زاد سليمان بن حَرب على سائر الرُّواة، كذا قال، وهو اجتراء على القول بالظَّنِّ الذي لا يَستَنِد إلى دليل، فإنَّ سليمان ابن حَرب لم يَنفَرِد بهذه الزّيادة، بل رواها معه سعيد بن منصور عند مسلم (١٩٣/ ٣٢٦)، وكذا أبو الرَّبيع الزَّهْرانيّ عند مسلم والإسماعيليّ، ولم يَسُق مسلم لفظه، ويحيى بن حبيب ابن عربيّ عند النَّسائيِّ في التَّفسير (ك١١٠٦٦)، ومحمَّد بن عُبَيد بن حِساب ومحمَّد بن سليمان لُوين، كِلاهُما عند الإسماعيليّ، كلّهم عن حمَّاد بن زيد شيخ سليمان بن حَرب فيه بهذه

(١) هذا عكس ما جاء في اليونينية وبَيَّنه القسطلّاني أن الرواية بفتح المثلثة وحذف الضمير للأصيلي وأبي ذرٍّ عن السَّرَخْسيّ والمُستمْليّ، والأخرى للكُشْمِيهنيّ، لكن جاء في نسخة إسماعيل البقاعي ذكر الرواية التي بسكون المثلَّثة مع ذكر الضمير دون بيان خلاف، وهي الرواية التي صدّر بها الحافظُ هنا كلامَه، فالله تعالى أعلم.

(٢) يعني رواية قتادة عن أنس المتقدمة برقم (٤٤٧٦) في كتاب التفسير، وفي غيره.

الزّيادة، وكذا وَقَعَت هذه الزّيادة في هذا الموضع من حديث الشَّفاعة في رواية أبي هريرة الماضية في كتاب الرِّقاق[1]، وبالله التَّوفيقُ.

وقوله[2]: «**فأخرِجْه من النار من النار من النار**» التَّكرارُ للتَّأكيدِ أيضاً للمُبالَغةِ، أو للنَّظَرِ إلى الأُمور الثَّلاثة من الحَبّة والخَردَلة والإيمان، أو جَعل أيضاً للنّار مراتب. قلت: سَقَطَ تكرير قوله: «من النار» عند مسلم (١٩٣/ ٣٢٦) ومَن ذَكَرتُ معه في رواية حمَّاد بن زيد هذه، والله تعالى أعلم، وقد تقدَّم شَرح هذا الحديث مُستوفًى في كتاب الرِّقاق (٦٥٦٥).

الحديث الثاني:

قوله: «حدَّثنا محمَّد بن خالد» في رواية الكُشمِيهَنيّ: محمَّد بن مَخلَدٍ. والأوَّل هو الصَّواب، ولم يَذكُر أحد ممَّن صَنَّفَ في رجال البخاريّ ولا في رجال الكتب السِّتّة أحداً اسمه محمَّد بن مَخلَدٍ، والمعروف محمَّد بنُ خالد، وقد اختُلِفَ فيه، فقيلَ: هو الذُّهْليُّ، وهو محمَّد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس، نُسِبَ لجدِّ أبيه، وبذلك جَزَمَ الحاكم والكَلاباذيّ وأبو مسعود، وقيل: محمَّد بن خالد بن جبلةَ الرافِقي[3]، وبذلك جَزَمَ أبو أحمد ابن عَديٍّ وخَلَف الواسطيُّ في «الأطراف».

وقد روى[4] هنا عن عُبَيد الله بن موسى عن إسرائيل بالواسطة، وروى عن عُبَيد الله ابن موسى عن إسرائيل بلا واسطة عِدّة أحاديث، منها في المغازي (٤٠٤٣و٤١٥٠) والتَّفسير (٤٥١٢) والفرائض (٦٧٤٤).

ومنصور في السَّنَد: هو ابن المعتَمِر، وإبراهيم: هو النَّخَعيُّ، وعَبيدة بفتحِ أوَّله: هو ابن عَمرو

---

(١) بل في كتاب التفسير (٤٧١٢).

(٢) هذه الفقرة برُمَّتها وقعت في أول شرح حديث معبد بن هلال هذا، وموضعها اللائق بها هنا كما يظهر من سياق كلام الحافظ فيها، والظاهر أن الحافظ رحمه الله ألحقها بالهامش في بعض مراجعاته، وأخطأ بعض النسّاخ بإدراجها هنا، ويؤيده سقوط هذه الفقرة من (ع)، والله أعلم.

(٣) تحرَّف في (س) إلى: الرافعي، بالعين المهملة، بدل القاف، وإنما هو الرافقي نسبة للرافقة، وهي بلدة على الفرات يقال لها الآن: الرَّقَّة.

(٤) الضمير هنا يعود على البخاري.

السَّلْماني، وعبد الله: هو ابن مسعود، ورجال سَنَدِه[1] إلى عُبَيد الله بن موسى كوفيّون.

قوله: «إنَّ آخر أهل الجنَّة دخولاً الجنَّةَ» الحديث، ذكره مُختصَراً جدّاً، وقد مضى بتمامه مشروحاً في الرِّقاق (٦٥٧١).

وقوله: «كلّ ذلك يُعيد عليه: الجنَّة» في رواية الكُشمِيهَنيِّ: «فكلّ ذلك».

٤٧٧/١٣ وقوله في آخره: «عشر مِرار» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «عشر/ مرَّات».

الحديث الثالث: حديث عَديّ بن حاتم: «ما مِنكم من أحد إلّا سيكلِّمُه رَبّه»، وقد تقدَّم شرحه في كتاب الرِّقاق (٦٥٣٩).

وقوله: «قال الأعمَش: وحدَّثني عَمرو بن مُرّة» هو موصول بالسَّنَدِ الذي قبله إليه.

الحديث الرابع: حديث عبد الله ـ وهو ابن مسعود ـ قال: جاءَ حَبْر من اليهود، فذكر الحديث، وقد تقدَّم شرحه مُستَوفًى (٧٤١٤) في باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وتقدَّم كلام الخطَّابيّ في إنكاره تارة وفي تأويله أُخرى، وقال أيضاً: الاستدلال بالتَّبَسُّمِ والضَّحِك في مِثل هذا الأمر العظيم غير سائغ، مع تَكافُؤ وجهَي الدّلالة المتعارضَينِ فيه، ولو صَحَّ الخبر لكانَ ظاهر اللَّفظ منه مُتَأَوَّلاً على نوع من المجاز، وضَرْب من التَّمثيل ممَّا جَرَت عادةُ الكلام بين الناس في عُرف تَخاطُبهم، فيكون المعنى أنَّ قُدرَته على طَيّها، وسُهولة الأمر في جمعها بمَنزِلةِ مَن جَمَعَ شيئاً في كَفّه، فاستَخَفَّ حَمْله، فلم يَشتَمِلْ عليه بجميع كَفّه، لكنَّه أقلَّه ببعضِ أصابعه، وقد يقول الإنسان في الأمر الشّاقّ إذا أُضيفَ إلى القويّ: إنَّه يَأتي عليه بإصبَعٍ، أو إنَّه يُقِلّه بخِنصَرِه. ثمَّ قال: والظّاهر أنَّ هذا من تَخليط اليهود وتحريفهم، وأنَّ ضَحِكَه عليه الصلاة والسَّلام إنَّما كان على معنى التَّعَجُّب والنَّكير له، والعلمُ عند الله تعالى.

الحديث الخامس: حديث ابن عمر في النجوى.

قوله: «يَدْنو أحدكم من رَبّه» قال ابن التِّين: يعني يَقرُب من رحمتِه، وهو سائغٌ في اللُّغة،

(١) تحرَّف في (س) إلى: سند هذا.

يقال: فلان قريب من فلان، ويُراد الرُّتبة، ومِثلُه: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:٥٦].

وقوله: «**فيَضَع**[1] **كَنَفَه**» بفتحِ الكاف والنُّون بعدها فاء، المراد بالكَنَفِ: السِّتر، وقد جاءَ مُفسَّراً بذلك في رواية عبد الله بن المبارَك عن محمَّد بن سَوَاءٍ[2] عن قَتَادة فقال في آخر الحديث: قال عبد الله بن المبارَك: كَنَفُه: سِتره، أخرجه المصنِّف في كتاب «خلق أفعال العباد» (٣٢٩)، والمعنى أنَّه تُحيط به عِنايتُه التّامّة، ومَن رواه بالمثنَّاةِ المكسورة فقد صَحَّفَ على ما جَزَمَ به جمع من العلماء.

قوله: «**وقال آدم: حدَّثنا شَيْبانُ**» هو ابن عبد الرَّحمن، إلى آخره[3]، ذكر هذه الرِّواية لتصريحِ قَتَادة فيها بقوله: حدَّثنا صفوان، وهكذا ذكره عن آدم في كتاب «خلق أفعال العباد» (٣٣٣).

تنبيهان:

أحدهما: ليس في أحاديث الباب كلام الرَّبّ مع الأنبياء إلّا في حديث أنس، وسائر أحاديث الباب في كلام الرَّبّ مع غير الأنبياء، وإذا ثَبَتَ كلامه مع غير الأنبياء، فوقوعه للأنبياءِ بطريق الأَولى.

الثّاني: تقدَّم في الحديث الأوَّل ما يَتعلَّق بالتَّرجمة، وأمّا الثّاني فيَختَصّ بالرُّكنِ الثّاني من التَّرجمة، وهو قوله: وغيرهم، وأمّا سائرها فهو شاملٌ للأنبياءِ ولغيرِ الأنبياء على وَفْق التَّرجمة.

---

(١) هذا لفظ الرواية المتقدمة برقم (٢٤٤١)، وأما لفظ الرواية هنا فهو: حتى يَضَعَ، كما في اليونينية دون حكاية خلاف بين رواة البخاري.

(٢) كذا قال الحافظ، وهو سبق قلم منه رحمه الله، لأنَّ الراوي عن قتادة هذا الحديث محمد بن يسار المروزي، وليس محمد بن سواء العَنْبري، كذلك قيَّده البخاري في «خلق أفعال العباد»، وكذلك وقع عند النسائي في «الكبرى» (١١٨٠٢) من طريق ابن المبارك مقيَّداً بابن يسارٍ، على أنَّ محمد بن سواء إنما يروي عن قتادة بواسطة سعيد بن أبي عروبة.

(٣) يعني إلى آخر الإسناد المعلَّق.

٣٧- باب ما جاء في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء:١٦٤]

٧٥١٥- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، حدَّثني عُقَيلٌ، عن ابنِ شِهابٍ، حدَّثنا حُميدُ ابنُ عبدِ الرَّحمنِ، عن أَبي هُرَيرةَ، أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «احتجَّ آدمُ وموسى، فقال موسى: آنْتَ آدمُ الذي أَخْرَجْتَ ذُرِّيَّتَكَ منَ الجنَّةِ؟ قال: أنتَ موسى الذي اصْطَفاكَ الله برِسَالَتِه وكلامِه، ثمَّ تَلُومُني على أَمْرٍ قد قُدِّرَ عليَّ قبلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ فحَجَّ آدمُ موسى».

٧٥١٦- حدَّثنا مُسلِمُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا هشامٌ، حدَّثنا قَتادةُ، عن أنسٍ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «يُجمَعُ المؤمِنونَ يومَ القيامةِ، فيقولون: لو اسْتَشْفَعْنا إلى رَبِّنا فيُرِيحَنا مِن مكانِنا هذا، فيَأْتونَ آدمَ، فيقولون له: أنتَ آدمُ أبو البشرِ، خَلَقَكَ الله بيَدِه، وأَسْجَدَ لك الملائكةَ، وعَلَّمَكَ أَسْماءَ كلِّ شيءٍ، فاشفَعْ لنا إلى رَبِّنا حتَّى يُرِيحَنا، فيقولُ لهم: لستُ هُناكم، ويذكُرُ لهم خَطِيئتَه التي أصابَ».

٧٥١٧- حدَّثنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ الله، حدَّثني سليمانُ، عن شَريكِ بنِ عبدِ الله، أنَّه قال: سمعت أنسَ بنَ مالكٍ يقولُ: ليلةَ أُسْرِيَ برسولِ الله ﷺ مِن مسجدِ الكَعْبةِ أنَّه جاءَه ثلاثةُ نَفَرٍ قبلَ أنْ يُوحَى إليه، وهو نائمٌ في المسجدِ الحرامِ، فقال أَوَّلُهم: أيُّهم هو؟ فقال أوْسَطُهُم: هو خيرُهم، فقال أَحَدُهُم: خُذُوا خيرَهم، فكانَتْ تلكَ اللَّيلةَ، فلَمْ يَرَهُم حتَّى أتَوْه ليلةً أُخرى، فيما يَرَى قلبُه، وتَنامُ عَيْنُه ولا ينامُ قلبُه، وكذلك الأنبياءُ تَنامُ أعيُنُهم ولا تَنامُ قلوبُهم، فلَمْ يُكلِّموه حتَّى احتَمَلُوه، فوَضَعُوه عندَ بئرِ زَمْزَمَ، فتوَلَّاهُ منهم جِبْريلُ، فشَقَّ جِبْريلُ ما بينَ نَحْرِه إلى لَبَّتِه، حتَّى فَرَغَ مِن صَدْرِه وجَوْفِه، فغَسَلَه مِن ماءِ زَمْزَمَ بيَدِه، حتَّى أَنْقى جَوْفَه، ثمَّ أُتِيَ بطَسْتٍ مِن ذهبٍ، فيه تَوْرٌ مِن ذهبٍ، محشوّاً إيماناً وحِكْمةً، فحُشِيَ به صَدْرُه ولَغادِيدُه ـ يعني: عُروقَ حَلْقِه ـ ثمَّ أطبَقَه، ثمَّ عَرَجَ به إلى السماءِ الدُّنْيا، فضَرَبَ باباً مِن أبوابها، فناداه أَهْلُ السماءِ: مَن هذا؟ فقال: جِبْريلُ، قالوا: ومَن مَعَكَ؟ قال: مَعِي محمَّدٌ، قال: وقد بُعِثَ؟ قال: نَعَم، قالوا: فمَرْحباً به وأهلاً، فاسْتَبْشَرَ به أهلُ السماءِ، لا يَعلَمُ أهلُ السماءِ بما يريدُ الله به في الأرضِ حتَّى يُعْلِمَهم، فوَجَدَ في السماءِ الدُّنْيا آدمَ، فقال له جِبْريلُ: هذا أبوكَ فسَلِّمْ عليه، فسَلَّمَ عليه

ورَدَّ عليه آدمُ، وقال: مَرْحباً وأهلاً بابني، نِعْمَ الابنُ أنتَ، فإذا هو في السماءِ الدُّنْيا بنَهَرَيْنِ يَطَّرِدان، فقال: «ما هذانِ النَّهَران يا جِبْريلُ؟» قال: هذا النِّيلُ والفُراتُ عُنْصُرُهما، ثمَّ مضى به في السماءِ الدُّنْيا، فإذا هو بنَهَرٍ آخَرَ عليه قَصْرٌ مِن لُؤْلُؤٍ وزَبَرْجَدٍ، فضَرَبَ يدَه فإذا هو مِسْكٌ أذْفَرُ، قال: «ما هذا يا جِبْريلُ؟» قال: هذا الكَوثَرُ الذي خَبأَ لك رَبُّكَ.

ثمَّ عَرَجَ بِهِ إلى السماءِ الثّانيةِ، فقالت الملائكةُ له مِثلَ ما قالت له الأولى: مَن هذا؟ قال: جِبْريلُ، قالوا: ومَن مَعَكَ؟ قال: محمَّدٌ، قالوا: وقد بُعِثَ إليه؟ قال: نَعَم، قالوا: مَرْحباً به وأهلاً، ثمَّ عَرَجَ به إلى السماءِ الثّالثةِ، وقالوا له مِثلَ ما قالت الأُولى والثّانيةُ، ثمَّ عَرَجَ به إلى الرّابعةِ، فقالوا له مِثلَ ذلك، ثمَّ عَرَجَ به إلى السماءِ الخامسةِ، فقالوا مِثلَ ذلك، ثمَّ عَرَجَ به إلى السماءِ السّادسةِ، فقالوا له مِثلَ ذلك، ثمَّ عَرَجَ به إلى السماءِ السّابعةِ فقالوا له مِثلَ ذلك، كلُّ سَماءٍ فيها أنبياءُ قد سَمّاهم، فَوَعَيتُ منهم: إدْرِيسَ في الثّانيةِ، وهارونَ في الرّابعةِ، وآخَرَ في الخامسةِ ولم أحفَظِ اسمَه، وإبراهيمَ في السّادسةِ، وموسى في السّابعةِ بفَضْلِ كلامِه لله.

فقال موسى: رَبِّ لم أظُنَّ أنْ تَرفَعَ عليَّ أحَداً.

ثمَّ عَلَا به فوقَ ذلك بما لا يَعلَمُه إلّا الله، حتَّى جاءَ سِدْرةَ المنتَهى، ودَنَا الجبّار رَبُّ العِزّةِ، فتَدَلَّى حتَّى كانَ منه قابَ قَوْسَينِ أو أدْنَى، فأوحَى إليه الله فيما يُوحى خمسينَ صلاةً على أمَّتِكَ كلَّ يومٍ وليلة، ثمَّ هَبَطَ حتَّى بَلَغَ موسى، فاحتَبَسَه موسى، فقال: يا محمَّدُ، ماذا عَهِدَ إليكَ رَبُّكَ؟ قال: «عَهِدَ إليَّ خمسينَ صلاةً كلَّ يومٍ وليلةٍ»، قال: إنَّ أمَّتَكَ لا تستطيعُ ذلك، فارجِعْ فلْيُخفِّفْ عنكَ رَبُّكَ وعنهم، فالتَفتَ النبيُّ ﷺ إلى جِبْريلَ كأنَّه يَستَشِيرُه في ذلك، فأشارَ إليه جِبْريلُ: أيْ نَعَمْ إنْ شئتَ، فعَلَا به إلى الجبّار، فقال وهو مكانَه: «يا رَبِّ خَفِّفْ عَنّا، فإنَّ أمَّتي لا تستطيعُ هذا»، فوَضَعَ عنه عَشْرَ صَلَواتٍ، ثمَّ رَجَعَ إلى موسى فاحتَبَسَه، فلَمْ يزَلْ يُرَدِّدُه موسى إلى رَبِّه حتَّى صارَتْ إلى خمسِ صَلَواتٍ، ثمَّ احتَبَسَه موسى عندَ الخمسِ، فقال: يا محمَّدُ، والله لقد راوَدْتُ بني إسرائيلَ قومي على أدْنَى مِن هذهِ، فضَعُفُوا فترَكُوه، فأُمَّتُكَ أضْعَفُ أجساداً وقلوباً وأبداناً وأبصاراً وأسماعاً، فارجِعْ فلْيُخفِّفْ عنكَ رَبُّكَ، كلَّ ذلك يَلْتَفِتُ النبيُّ ﷺ إلى جِبْريلَ

لِيُشِيرَ عليه، ولا يَكْرَه ذلك جِبْرِيلُ، فرَفَعَه عندَ الخامسةِ، فقال: «يا رَبِّ، إنَّ أُمَّتي ضُعَفاءُ أجسادُهم وقلوبُهم وأسْماعُهم وأبْصارُهم وأبدانُهم، فخَفِّفْ عَنّا»، فقال الجبّارُ: يا محمَّدُ، قال: «لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ»، قال: إنَّه لا يُبدَّلُ القولُ لَدَيَّ، كما فَرَضْتُه عليكَ في أمِّ الكتاب، قال: فكلُّ حسنةٍ بعَشْرِ أمثالها، فهي خمسونَ في أمِّ الكتاب، وهي خمسٌ عليكَ، فرَجَعَ إلى موسى فقال: كيفَ فعلتَ؟ فقال: «خَفَّفَ عَنّا، أعطانا بكلِّ حسنةٍ عَشْرَ أمثالها»، قال موسى: قد والله راوَدْتُ بني إسرائيلَ على أدْنَى مِن ذلك فتَرَكوه، ارجعْ إلى رَبِّكَ فلْيُخفِّفْ عنكَ أيضاً، قال رسولُ الله ﷺ: «يا موسى، قد والله استَحْيَيتُ مِن رَبِّي ممَّا أختَلِفُ إليه»، قال: فاهْبِطْ باسْمِ الله. قال: واستَيقَظَ وهو في المسجدِ الحرامِ.

١٣/٤٧٩ قوله: «بابُ ما جاءَ في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾» كذا لأبي زيد المروزيِّ، ومِثله لأبي ذرٍّ لكن بحذفِ لفظ: «قوله عزَّ وجلَّ»، ولغيرِهما: باب قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾.

قال الأئمّة: هذه الآية أقوى ما وَرَدَ في الردّ على المعتَزِلة، قال النَّحّاس: أجمَعَ النَّحويّونَ على أنَّ الفِعل إذا أُكِّدَ بالمصدَرِ لم يَكُن مجازاً، فإذا قال: «تكليماً» وَجَبَ أن يكون كلاماً على الحقيقة التي تُعقَل. وأجابَ بعضهم بأنَّه كلام على الحقيقة، لكنَّ محلّ الخِلَاف: هل سَمِعَه موسى من الله تعالى حقيقةً أو من الشَّجَرة؟ فالتَّأكيد رَفَعَ المجازَ عن كَونه غيرَ كلام، أمّا المتكلِّم به فمَسكوتٌ عنه، ورُدَّ بأنَّه لا بدَّ من مُراعاة المحدَّث عنه فهو لرفع المجاز عن النِّسبة، لأنَّه قد نُسِبَ الكلام فيها إلى الله فهو المتكلِّم حقيقةً، ويؤكِّده قوله في سورة الأعراف: ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف:١٤٤].

وأجمَعَ السَّلَف والخَلَف من أهل السُّنّة وغيرهم على أنَّ «كَلَّمَ» هنا من الكلام، ونَقَلَ «الكشّاف» عن بِدَع بعض التَّفاسير: أنَّه من الكَلْم بمعنى الجَرْح، وهو مردودٌ بالإجماع المذكور.

قال ابن التِّين: اختَلَفَ المتكلِّمونَ في سماع كلام الله: فقال الأشعَريّ: كلام الله القائم بذاته

يُسمَع عند تلاوة كلّ تالٍ وقراءة كلّ قارئ، وقال الباقلّانيّ: إنَّما تُسمَع التِّلاوة دونَ المتلوّ والقراءة دونَ المقروء، وتقدَّم في باب ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُواْ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[1] شيء من هذا، وأورَدَ البخاريّ في كتاب «خلق أفعال العباد» (٣) أنَّ خالد بن عبد الله القَسْريّ قال: إنّي مُضَحٍّ بالجَعْدِ بن دِرهَم، فإنَّه يَزعُم أنَّ الله لم يَتَّخِذ إبراهيم خليلاً، ولم يُكلِّم موسى تكليماً، وتقدَّم في أوَّل التَّوحيد أنَّ سَلْم بن أحْوَزَ قتل جَهْمَ بن صفوانَ، لأنَّه أنكرَ أنَّ الله كَلَّمَ موسى تكليماً.

ثمَّ ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

أحدها: حديث أبي هريرة: «احتَجَّ آدم وموسى»، وقد مضى شرحه في كتاب القَدَر (٦٦١٤)، والمراد منه قوله: «أنتَ موسى الذي اصطَفاكَ اللهُ برسالَتِه وكلامِه» وللكُشمِيهَنيّ: «وبكلامه».

ثانيها: حديث أنس في الشَّفاعة، أورَدَ منه طَرَفاً من أوَّله إلى قوله في ذِكْر آدم: «ويَذكُر لهم خطيئته التي أصابَ» وقد مضى شرحه مُستَوفًى في كتاب الرِّقاق (٦٥٦٥).

قال الإسماعيليّ: أرادَ ذِكْرَ موسى: «قالوا له: وكَلَّمَك الله»، فلم يَذكُره. قلت: جَرَى على عادته في الإشارة، وقد مضى في تفسير البقرة (٤٤٧٦) عن مسلم بن إبراهيم شيخه هنا وساقَه فيه بطولِه[2]، وفيه: «ائتوا موسى، عبداً كَلَّمَه الله وأعطاه التَّوراة» الحديث، ومضى أيضاً في كتاب التَّوحيد هذا في باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] عن/ مُعاذ ابن فَضَالة عن هشام بهذا السَّنَد، وساقَ الحديث (٧٤١٠) بطولِه أيضاً، وفيه: «ائتوا موسى، عبداً آتاه الله التَّوراة وكَلَّمَه تكليماً»، وكذا وَقَعَ في حديث أبي بكر الصِّدّيق في الشَّفاعة الذي أخرجه أحمد (١٥) وغيره، وصَحَّحَه أبو عَوَانة (٤٤٣) وغيره: «فيَأتونَ إبراهيم فيقول:

١٣/ ٤٨٠

---

(١) باب رقم (٣٥).

(٢) وقد قرن مع إسناده إسناداً آخر عن خليفة بن خيّاط عن يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، به، وساق الحديث على لفظ خليفة، كما يظهر من سياق لفظ مسلم بن إبراهيم عند عبد بن حميد (١١٨٦)، والبيهقي في «الاعتقاد» ص١٩٢، وغيرهما.

انطَلِقوا إلى موسى فإنَّ الله كَلَّمَه تكليماً»، وذكر البخاريّ في كتاب «خلق أفعال العباد» (٩٨) منه هذا القَدر تعليقاً.

ثالثها: حديث أنس في المِعراج، أورَدَه من رواية شَرِيك بن عبد الله، أي: ابن أبي نَمِر، بفتحِ النُّون وكَسْر الميم، وهو مَدَنيّ تابعيّ يُكنى أبا عبد الله، وهو أكبَر من شَرِيك بن عبد الله النَّخَعيِّ القاضي، وقد أورَدَ بعض هذا الحديث في التَّرجمة النبويّة (٣٥٧٠)، وأورَدَ حديث الإسراء من رواية الزُّهريِّ عن أنس عن أبي ذرٍّ في أوائل كتاب الصلاة (٣٤٩) وأورَدَه من رواية قَتَادة عن أنس عن مالك بن صَعْصَعة[1] في بَدْء الخلق (٣٢٠٧)، وفي أوائل البَعْثة (٣٨٨٧) قبل الهِجرة وشَرَحتُه هناك، وأخَّرتُ ما يَتَعلَّق بروايةِ شَرِيك هذه هنا لما اختصَّت به من المخالَفات.

قوله: **«ليلة أُسْريَ برسولِ الله ﷺ من مسجد الكَعْبة، أنَّه جاءَهُ ثلاثة نَفَر قبل أنْ يُوحَى إليْه»** في رواية الكُشمِيهَنِيّ: «إذ جاءهُ» بَدَل «أنَّه جاءَه»، والأوَّل أولَى، والنَّفر الثَّلاثة لم أقِفْ على تسميتهم صريحاً لكنَّهم من الملائكة، وأَخْلِقْ بهم أن يكونوا مَن ذُكِرَ في حديث جابر الماضي في أوائل الاعتِصام (٧٢٨١) بلفظ: جاءَت ملائكة إلى النبيِّ ﷺ وهو نائم، فقال بعضهم: إنَّه نائم، وقال بعضهم: إنَّ العينَ نائمةٌ والقلبَ يَقظانُ. وبيَّنت هناك أنَّ منهم جِبريل وميكائيل، ثمَّ وَجَدت التَّصريح بتَسميتِهما في رواية ميمون بن سياه عن أنس عند الطبري[2]، ولفظه: «فأتاه جِبريل وميكائيل فقالا: أيّهم ـ وكانت قُرَيش تَنام حَول الكَعبة ـ فقالا: أُمِرنا بسَيِّدِهم، ثمَّ ذهبا ثمَّ جاءا وهم ثلاثة، فألقوه فقَلَبوه لظَهرِه».

قوله: **«قبل أن يُوحَى إليه»**، أنكرَها الخطَّابيُّ وابن حَزم وعبد الحقّ والقاضي عِيَاض والنَّوويّ، وعِبارة النَّوويّ: وَقَعَ في رواية شَرِيك ـ يعني: هذه ـ أوهام أنكَرَها العلماء: أحدها: قوله: «قبل أن يوحَى إليه» وهو غَلَط لم يُوافَق عليه، وأجمَعَ العلماء أنَّ فرض الصلاة

---

(١) قال الدارقطني في «العلل» (٣١٩١) ١٣/ ٣١٥: يشبه أن يكون أنس سمع من النبي ﷺ الحديثَ بطوله، واستثبتَه من أبي ذر ومالك بن صعصعة، فرواه مرةً عن النبي ﷺ، ومرةً عن أحد هذين.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: الطبراني، وهو عند الطبري في «تهذيب الآثار» في مسند ابن عباس ١/ ٤٢٠.

كان ليلة الإسراء، فكيف يكون قبلَ الوَحي؟ انتهَى، وصَرَّحَ المذكورونَ بأنَّ شَريكاً تفرَّد بذلك، وفي دَعوى التَّفرُّد نَظَر، فقد وافَقَه كثير بن خُنَيسٍ ـ بمُعجَمةٍ ونون مُصغَّر ـ عن أنس كما أخرجه سعيد بن يحيى بن سعيد الأُمَويّ في كتاب «المغازي» من طريقه.

قوله: «وهو نائم في المسجد الحرام» قد أكَّدَ هذا بقوله في آخر الحديث: فاستَيقَظَ وهو في المسجد الحرام، ونحوه ما وَقَعَ في حديث مالك بن صَعصَعة (٣٢٠٧): «بين النائم واليقظان»، وقد قَدَّمتُ وجهَ الجمع بين مُختَلِف الرِّوايات في شرح الحديث.

قوله: «فقال أوَّلُهم: أيُّهم هو؟» فيه إشعار بأنَّه كان نائماً بين جماعة أقلّهم اثنان، وقد جاءَ أنَّه كان نائماً معه حينَئذٍ حمزة بن عبد المطَّلِب عَمّه، وجعفر بن أبي طالب ابن عمّه.

قوله: «فقال أحدُهم: خُذوا خيرَهم، فكانت تلكَ اللَّيلةَ» الضَّمير الـمُستَتِر في كانت لـمحذوفٍ، وكذا خَبَر كانَ، والتَّقدير: فكانت القصَّة الواقعة تلكَ اللَّيلةَ ما ذُكِرَ هنا.

قوله: «فلَمْ يَرَهُم» أي: بعد ذلك **«حتَّى أتَوْه ليلة أُخرى»** ولم يُعيِّن الـمُدّة التي بين الـمَجيئين، فيُحمَل على أنَّ الـمَجِيء الثّاني كان بعد أن أُوحيَ إليه، وحينَئذٍ وَقَعَ الإسراء والمِعراج، وقد سَبَقَ بيان الاختلاف في ذلك عند شرحه، وإذا كان بين الـمَجيئين مُدّةٌ فلا فرْقَ في ذلك بين أن تكون تلكَ الـمُدّة ليلةً واحدةً، أو لَياليَ كثيرةً، أو عِدّةَ سنين، وبهذا يَرتَفِع الإشكال عن رواية شَريك، ويَحصُل به الوِفاق أنَّ الإسراء كان في اليَقَظة بعد البَعْثة وقبل الهِجرة، ويَسقُط تَشنيع الخطَّابيّ وابن حَزم وغيرهما بأنَّ شَريكاً خالَفَ الإجماع في دَعواه أنَّ المِعراج كان قبل البَعْثة، وبالله التَّوفيق.

وأمّا ما ذكره بعض الشُّرّاح أنَّه كان بين اللَّيلَتَينِ اللَّتَينِ أتاه فيهما الملائكةُ سبعٌ، وقيل: ثمانٍ، وقيل: تسعٌ، وقيل: عشرٌ، وقيل: ثلاثةَ عَشَر، فيُحمَل على إرادة السِّنينَ لا كما فهِمَه الشّارح المذكور أنَّها لَيالٍ، وبذلك جَزَمَ/ ابن القَيِّم في هذا الحديث نفسه. ٤٨١/١٣

وأقوى ما يُستَدَلّ به أنَّ المِعراج بعد البَعْثة قولُه في هذا الحديث نفسه: أنَّ جِبريل قال لبوَّابِ السماء إذ قال له: أبُعِثَ؟ قال: نَعَم. فإنَّه ظاهرٌ في أنَّ المِعراج كان بعد البَعْثة، فيَتَعيَّن

ما ذَكَرتُه من التَّأويل، وأمّا قوله: فاستَيقَظَ وهو عند المَسجِد الحرام، فإن حُمِلَ على ظاهره جازَ أن يكون نامَ بعد أن هَبَطَ من السماء، فاستَيقَظَ وهو عند المَسجِد الحرام، وجازَ أن يُؤَوَّل قوله: استَيقَظَ، أي: أفاقَ ممَّا كان فيه، فإنَّه كان إذا أُوحيَ إليه يَستَغرِق، فإذا انتهى رَجَعَ إلى حالَته الأُولى، فكَنَى عنه بالاستيقاظ.

قوله: «**فيما يَرَى قَلبُه، وتَنام عَينُه ولا ينام قَلبُه، وكذلك الأنبياء**» تقدَّم الكلام عليه في التَّرجمة النبويّة.

قوله: «**فلَمْ يُكلِّموه حتَّى احتَمَلُوه**» تقدَّم وجهُ الجمْعِ بين هذا وبين قوله في حديث أبي ذَرٍّ: «فُرِجَ سَقفُ بَيتي»، وقوله في حديث مالك بن صَعصَعة: بأنَّه كان في الحَطِيم، عند شرحه، بناءً على اتِّحاد قصَّة الإسراء، أمّا إن قلنا: إنَّ الإسراء كان متعدِّداً، فلا إشكالَ أصلاً.

قوله: «**فشَقَّ جِبْريل ما بين نَحْره إلى لَبَّته**» بِفَتحِ اللّام وتشديد الموحَّدة، وهي موضع القِلادة من الصَّدر، ومن هناك تُنحَر الإبلُ، وقد تقدَّم عند شرحه الردُّ على مَن أنكَرَ شَقَّ الصَّدر عند الإسراء، وزَعَمَ أنَّ ذلك إنَّما وَقَعَ وهو صغير، وبيَّنتُ أنَّه ثَبَتَ كذلك في غير رواية شَرِيك في «الصحيحين» من حديث أبي ذَرٍّ، وأنَّ شَقَّ الصَّدر وَقَعَ أيضاً عند البَعْثة كما أخرجه أبو داود الطَّيالِسيُّ في «مُسنَده» (١٦٤٣) وأبو نُعَيم والبَيهقيُّ في «دلائل النُّبوّة»[١]، وذكر أبو بِشر الدُّولابيّ[٢] بسندِه: أنَّه ﷺ رَأَى في المنام أنَّ بطنَه أُخرِجَ ثمَّ أُعيدَ، فذكر ذلك لخديجة، الحديث. وتقدَّم بيان الحِكمة في تَعدُّد ذلك.

ووَقَعَ شَقُّ الصَّدر الكريم أيضاً في حديث أبي هريرة[٣] حين كان ابنَ عشرِ سنين، وهو عند عبد الله بن أحمد في زيادات «المسنَد» (٢١٢٦١)، وتقدَّم الإلمام بشيءٍ من ذلك في التَّرجمة

---

(١) هو عند أبي نعيم في «الدلائل» برقم (١٦٣)، ولم نقف عليه عند البيهقي في مطبوع «الدلائل»، وإسناده ضعيف.

(٢) في «الذرية الطاهرة» (٢١).

(٣) بل هو من حديث أُبيّ بن كعب عن قصة سؤال أبي هريرة النبيَّ ﷺ عن ذلك، وإسناده ضعيف.

النبويّة، ووَقَعَ في «الشِّفاء» أنَّ جِبريل قال لمَّا غَسَلَ قَلبَه: قلبٌ شديد[1]، فيه عَينان تُبصِران وأُذُنان تَسمَعان.

قوله: «ثمَّ أُتيَ بطَسْتٍ محشوّاً» كذا وَقَعَ بالنَّصبِ، وأُعرِبَ بأنَّه حالٌ من الضَّمير الجارّ والمجرور، والتَّقدير بطَستٍ كائنٍ من ذهب، فنُقِلَ الضَّمير من اسم الفاعل إلى الجارّ والمجرور، وتقدَّم في كتاب الصلاة بلفظ: «محشوٍّ»[2] بالجرِّ على الصِّفة، ولا إشكال فيه.

وأمّا قوله: «إيماناً» فمنصوب على التَّمييز[3].

وقوله: «وحِكمة» معطوف عليه.

قوله: «بطَسْتٍ من ذهب، فيه تَوْرٌ من ذَهَب» التَّوْر بمُثنّاةٍ تقدَّم بيانه في «كتاب الوضوء» (١٨٥)، وهذا يقتضي أنَّه غير الطَّسْت، وأنَّه كان داخلَ الطَّسْت، فقد تقدَّم في أوائل الصلاة في شرح حديث أبي ذرٍّ في الإسراء[4]: أنهم غَسَلوه بماءِ زَمزَم، فإن كانت هذه الزّيادة محفوظةً احتملَ أن يكون أحدهما فيه ماءُ زَمزَم، والآخَر هو المحشوّ بالإيمان، واحتملَ أن يكون التَّوْر ظرفَ الماء وغيره، والطَّست لما يُصَبّ فيه عند الغَسْل صيانة له عن التَّبَدُّد في الأرض، وجَرْياً له على العادة في الطَّست وما يُوضَع فيه الماء.

---

(١) الذي في النسخ المطبوعة من «الشفا» وكذلك في «شرحه» لملّا علي القاري: قلبٌ وكيعٌ، أي: شديد، وهو الصحيح، فقد أخرج هذه الرواية الدارمي في «سننه» (٥٣) بإسناده إلى عبد الرحمن بن غَنْم الأشعريّ. وقال الدارمي بإثره: وكيع يعني شديداً.

(٢) هذا سبق قلم من الحافظ رحمه الله، أو من بعض النُّسَّاخ، لأنَّ اللفظ الذي تقدم في الصلاة (٣٤٩): ممتلئ، وهو بالجر كما قال الحافظ، وتقدم في الحج أيضاً (١٦٣٦) وفي أحاديث الأنبياء (٣٣٤٢)، بلفظ: ممتلئ.

(٣) كذا قال الحافظ رحمه الله، وتعقَّبه العينيُّ رحمه الله بقوله: إنما هو مفعول قوله: «محشواً»، لأنَّ اسم المفعول يعمل عمل فعله. قلنا: بناه على أنَّ الفعل «حشا» ينصب مفعولين، الأول منهما صار نائب فاعل وهو مستتر تقديره «هو» يعود على الطَّست أو التَّور، والثاني هو قوله: «إيماناً»، وهو توجيه صحيح.

(٤) الذي في حديث أبي ذرٍّ كالذي في حديث أنس هنا أنَّ الإتيان بالطست والتور جاء متراخياً عن الغسل بماء زمزم، بلفظ «ثم» الذي يفيد التراخي، لكن وقع في حديث مالك بن صعصعة المتقدم برقم (٣٢٠٧) ما يفيد ما ذكره الحافظ، والله أعلم.

قوله: «**فحُشيَ به صَدْرُه**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «فحَشا» بفتحِ الحاء والشّين، «وصَدره» بالنَّصبِ، ولغيرِه بضمِّ الحاء وكَسر الشّين، و«صَدرُه» بالرَّفع.

قوله: «**ولَغاديدُه**» بغَينٍ مُعجَمة، فَسَّره في هذه الرِّواية بأنَّها عُروق حَلْقه، وقال أهل اللُّغة: هي اللَّحمات التي بين الحَنَك وصَفحة العُنُق، واحدها لُغْدود أو لِغْديد، ويقال له أيضاً: لُغْد، وجمعه ألغاد.

قوله: «**ثمَّ أطبَقَه، ثمَّ عَرَجَ به إلى السماء الدُّنْيا**» إن كانت القصَّة متعدِّدةً فلا إشكالَ، وإن كانت مُتَّحِدةً ففي هذا السّياق حذفٌ، تقديره: ثمَّ أركَبَه البُراقَ إلى بيت المقدِس، ثمَّ أتَى بالمِعراجِ كما في حديث مالك بن صَعصَعة: «فغُسِلَ به قلبي، ثمَّ حُشيَ، ثمَّ أُعيد، ثمَّ أُتيت بدابّةٍ فحُمِلتُ عليه، فانطَلَقَ بي جِبريلُ حتَّى أتَى السماء الدُّنيا»، وفي سياقه أيضاً حذفٌ تقديره: حتَّى أتَى بي بيتَ المقدِس ثمَّ أتَى بالمِعراجِ، كما في رواية ثابت عن أنس[1] رَفَعَه: «أُتيت بالبُراق فرَكِبته، حتَّى أُتيَ بي بيت المقدِس فرَبَطتُه، ثمَّ دَخَلت المسجد، فصَلَّيت فيه رَكعتَينِ، ثمَّ/ عُرِجَ بي إلى السماء». ٤٨٢/١٣

قوله: «**فاستَبشَرَ به أهل السماء**» كأنَّهم كانوا أُعلموا أنَّه سَيُعرَجُ به، فكانوا مُترَقِّبينَ لذلك.

قوله: «**لا يَعلَم أهل السماء بما يريد ـ في رواية الكُشمِيهَنيّ: «ما يريد ـ الله به في الأرْض حتَّى يُعْلمهم**» أي: على لسان مَن شاءَ كجبريل.

قوله: «**فإذا هو في السماء الدُّنْيا بنَهرَينِ يَطَّرِدان**» أي: يَجريان، وظاهر هذا يُخالِف حديث مالك بن صَعْصَعة، فإنَّ فيه بعد ذِكر سِدرة الـمُنتهَى: «فإذا في أصلها أربعة أنهار» ويُجمَع بأنَّ أصل نَبْعهما من تحت سِدرة الـمُنتهَى، ومَقَرّهما في السماء الدُّنيا، ومنها يَنزِلان إلى الأرض، ووَقَعَ هنا: «النِّيل والفُرات عُنصُرها» والعُنصُر بضمِّ العين والصّاد الـمُهمَلَتَينِ بينهما نون ساكنة: هو الأصل.

قوله: «**ثمَّ مضى به في السماء الدُّنْيا، فإذا هو بنَهرٍ آخر عليه قَصْر من لُؤْلُؤ وزَبَرجَد، فضَرَبَ**

(١) عند مسلم (١٦٢).

يَده» أي: في النَّهر «**فإذا هو**» أي: طينه «**مِسْكٌ أذْفَرُ، قال: ما هذا يا جِبْرِيل؟ قال: هذا الكَوْثَر الذي خَبأَ**» بِفَتحِ المعجَمة والموحَّدة مَهموز، أي: ادَّخَرَ «**لَكَ رَبّك**» وهذا ممَّا يُستَشكَل من رواية شَرِيك، فإنَّ الكَوثَر في الجنَّة، والجنَّة في السماء السّابِعة، وقد أخرج أحمد (١٢٠٠٨) من طريق حُميدٍ الطَّويل عن أنس رَفَعَه: «دَخَلت الجنَّة، فإذا أنا بنَهَرٍ حافَتاهُ خيام اللُّؤلُؤ، فضَرَبت بيَدَي في مَجرَى مائِهِ، فإذا مِسكٌ أذفَرُ، فقال جِبريل: هذا الكَوثَر الذي أعطاك الله تعالى»، وأصل هذا الحديث عند البخاريّ بنحوِه، وقد مضى في التَّفسير (٤٩٦٤) من طريق قَتَادة عن أنس، لكن ليس فيه ذِكر الجنَّة[1]، وأخرجه أبو داود (٤٧٤٨) والطَّبَريّ (٣٠/ ٣٢٣) من طريق سليمان التَّيْميِّ عن قَتَادة، ولفظه: لمَّا عُرِجَ بنبيِّ الله ﷺ عَرَضَ له في الجنَّة نَهَر، الحديث، ويُمكِن أن يكون في هذا الموضع شيء محذوف تقديره: ثمَّ مضى به في السماء الدُّنيا إلى السّابِعة، فإذا هو بنَهَرٍ.

قوله: «**كلّ سَماء فيها أنبياءُ قد سَمّاهم، فوعَيْت منهم إدْرِيسَ في الثّانية، وهارونَ في الرّابعة، وآخَرَ في الخامسة، ولم أحْفَظ اسمه، وإبراهيمَ في السّادسة، وموسى في السّابِعة**» كذا في رواية شَرِيك، وفي حديث الزُّهريِّ عن أنس عن أبي ذرٍّ (٣٤٩) قال أنس: فذَكر أنَّه وجَدَ في السَّماوات آدم وإدريس وموسى وعيسى وإبراهيم، ولم يُثبِت كيف منازِلُهم، غير أنَّه ذكر أنَّه وَجَدَ آدم في السماء الدُّنيا، وإبراهيم في السماء السّادسة. انتهى، وهذا موافق لروايةِ شَرِيك في إبراهيم، وهما مُخالِفان لروايةِ قَتَادة عن أنس عن مالك بن صَعْصَعة (٣٢٠٧)، وقد قَدَّمت في شرحه أنَّ الأكثر وافَقوا قَتَادة، وسياقه يَدُلّ على رُجحان روايته، فإنَّه ضَبَطَ اسم كلّ نبيّ والسماء التي هو فيها، ووافَقَه ثابتٌ عن أنس[2] وجماعة ذَكَرتهم هناك، فهو المعتمَد، لكن إن قلنا: إنَّ القصَّة تَعدَّدَت، فلا ترجيحَ ولا إشكالَ.

قوله: «**وموسى في السّابِعة بفَضْلِ كلامه لله**» في رواية أبي ذرٍّ عن الكُشمِيهَنيّ: «بتفضيلِ

---

(١) لكنه جاء مرة أخرى في آخر كتاب الرقاق في باب الحوض برقم (٦٥٨١) بذكر الجنة، قال: «بينا أنا أسير في الجنة إذا أنا بنهرٍ...» الحديث.

(٢) وروايته عند مسلم (١٦٢) (٢٥٩).

كلام الله» وهي رواية الأكثر، وهي مُراد التَّرجمة، والمُطابِق لقوله تعالى: ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف:١٤٤]، وهذا التعليل[1] يَدُلّ على أنَّ شَرِيكاً ضَبطَ كَون موسى في السماء السّابِعة، وقد قَدَّمنا أنَّ حديث أبي ذرٍّ يوافقه، لكنَّ المشهور في الرِّوايات أنَّ الذي في السّابِعة هو إبراهيم، وأكَّدَ ذلك في حديث مالك بن صَعصَعة بأنَّه كان مُسنِداً ظَهرَه إلى البيت المعْمُور، فمع التعدُّد لا إشكالَ، ومع الاتّحاد فقد جُمِعَ بأنَّ موسى كان في حالة العُروج في السّادسة، وإبراهيم في السّابِعة على ظاهر حديث مالك بن صَعصَعة، وعند الهُبوط كان موسى في السّابِعة، لأنَّه لم يَذكُر في القصَّة أنَّ إبراهيم كَلَّمَه في شيء ممَّا يَتَعلَّق بما فرَضَ الله على أمَّته من الصلاة كما كَلَّمَه موسى، والسماء السّابِعة هي أوَّل شيء انتهى إليه حالةَ الهُبوط، فناسَبَ أن يكون موسى بها، لأنَّه هو الذي خاطَبَه في ذلك كما ثَبَتَ في جميع الرِّوايات، ويحتمل أن يكون لَقِيَ موسى في السّادسة، فأُصعِدَ معه إلى السّابِعة تفضيلاً له على غيره من أجل كلام الله تعالى، وظَهَرَت فائدة ذلك في كلامه مع المُصطَفَى فيما يَتَعلَّق بأمرِ أمَّته في الصلاة، وقد أشارَ النَّوويّ إلى شيء من ذلك، والعِلم عند الله تعالى.

٤٨٣/١٣ قوله: «**فقال موسى:/ رَبِّ لم أظُنَّ أنْ تَرْفَع عليَّ أحداً**» كذا للأكثرِ بفتحِ المُثنّاة في «تَرفَع» و«أحداً» بالنَّصب، وفي رواية الكُشمِيهَنيّ: «أن يُرفَع» بضمِّ التَّحتانيّة أوَّله و«أحدٌ» بالرَّفع.

قال ابن بَطّال: فهِمَ موسى من اختصاصه بكلام الله تعالى له في الدُّنيا دونَ غيره من البشر لقوله: ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ أنَّ المراد بالناسِ هنا البشرُ كلُّهم، وأنَّه استَحَقَّ بذلك أن لا يُرفَع أحدٌ عليه، فلمَّا فضَّلَ الله محمَّداً عليه عليهما الصلاة والسَّلام بما أعطاه من المَقام المحمود وغيره، ارتَفَعَ على موسى وغيرد بذلك.

ثمَّ ذكر الاختلاف في أنَّ الله سبحانه وتعالى في ليلة الإسراء كَلَّمَ محمَّداً ﷺ بغيرِ واسطة أو بواسطةٍ، والخِلَاف في وقوع الرُّؤية للنبيِّ ﷺ بعَينِ رَأسه، أو بعَينِ قَلبه في اليَقَظة، أو في المَنام، وقد مضى بيانُ الاختلاف في ذلك في تفسير سورة النَّجم (٤٨٥٥) بما يُغني عن إعادته.

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: التعليق.

قوله: «**ثمَّ عَلا به فوْق ذلك بما لا يَعلَمه إلّا الله، حتَّى جاءَ سِدْرةَ المنتَهَى**» كذا وَقَعَ في رواية شَرِيك، وهو ممَّا خالَفَ فيه غيرَه، فإنَّ الجُمهور على أنَّ سِدرةَ المنتَهَى في السّابِعة، وعند بعضهم في السّادسة[1]، وقد قَدَّمت وجه الجمع بينهما عند شرحه، ولعلَّ في السّياق تقديماً وتأخيراً، وكانَ ذِكر سِدرة الـمُنتَهَى قبلُ، ثمَّ عَلا به فوق ذلك بما لا يَعلَمه إلّا الله، وقد وَقَعَ في حديث أبي ذَرٍّ: «ثمَّ عَرَجَ بي حتَّى ظَهَرت بمُستَوًى أسمَعُ فيه صَرِيفَ الأقلام» وقد تقدَّم تفسير الـمُستَوى والصَّريف عند شرحه في أوَّل كتاب الصلاة (٣٤٩)، ووَقَعَ في رواية ميمون بن سِياهٍ عن أنس عند الطَّبَريِّ[2] بعد ذِكر إبراهيم في السّابِعة: «فإذا هو بنَهَرٍ» فذكر أمر الكَوثَر، قال: «ثمَّ خَرَجَ إلى سِدرة الـمُنتَهَى» وهذا موافق للجُمهور، ويحتمل أن يكون المراد بما تَضَمَّنَته هذه الرِّواية من العُلوّ البالِغ لسِدرةِ الـمُنتَهَى صِفَةَ أعلاها، وما تقدَّم صِفَةَ أصلها.

قوله: «**ودَنا الجبّارُ رَبُّ العِزّة فتَدَلَّى، حتَّى كانَ منه قابَ قَوْسَينِ أو أدْنَى**» في رواية ميمونٍ المذكورة: «فدَنا رَبّك عزَّ وجلَّ، فكانَ قاب قَوسَينِ أو أدنَى» قال الخطَّابيُّ: ليس في هذا الكتاب ـ يعني «صحيح البخاريّ» ـ حديث أشنَعَ ظاهراً ولا أشنَعَ مَذاقاً من هذا الفَصْلِ، فإنَّه يَقتَضي تَحديدَ المسافة بين أحد المذكورَينِ وبين الآخَر، وتَمييزَ مكان كلّ واحد منهما، هذا إلى ما في التَّدَلّي من التَّشبيه والتَّمثيل له بالشَّيءِ الذي تَعلَّقَ من فوقُ إلى أسفَلُ، قال: فمَن لم يَبلُغه من هذا الحديث إلّا هذا القَدرُ مَقطوعاً عن غيره، ولم يَعتَبِره بأوَّلِ القصَّة وآخرها، اشتَبَهَ عليه وجهه ومعناه، وكانَ قُصاراه إما[3] رَدَّ الحديث من أصله، وإمّا الوقوع في التَّشبيه، وهما خُطَّتان مَرغوب عنهما، وأمّا مَن اعتَبَرَ أوَّل الحديث بآخِرِه، فإنَّه يَزول عنه الإشكال، فإنَّه مُصرَّح فيهما بأنَّه كان رُؤيا، لقولِه في أوَّله: «وهو نائم» وفي آخره: «استَيقَظَ»، وبعض الرُّؤيا مَثَلٌ يُضرَب ليُتَأوَّل على الوجه الذي يجب أن يُصرَف إليه معنى

---

(١) كذلك جاء في حديث عبد الله بن مسعود عند مسلم (١٧٣).

(٢) في «تهذيب الآثار» في مسند ابن عباس ١/ ٤٢٠.

(٣) تحرَّف في (س) إلى: ما.

التَّعبير في مِثله، وبعض الرُّؤيا لا يَحتاج إلى ذلك، بل يَأتي كالمشاهَدة.

قلت: وهو كما قال، ولا التِفاتَ إلى مَن تَعقَّبَ كلامَه بقوله: إنَّ في الحديث الصَّحيح: «إنَّ رُؤيا الأنبياء وَحيٌ»[1] فلا يَحتاج إلى تعبير، لأنَّه كلام مَن لم يُمعِن النَّظَر في هذا المَحَلّ، فقد تقدَّم في كتاب التَّعبير أنَّ بعض مَرْأى الأنبياء يَقبَل التَّعبير، وتقدَّم من أمثِلة ذلك قول الصحابة له ﷺ في رُؤية القميص: فما أوَّلتَه يا رسول الله؟ قال: «الدِّين» (٧٠٠٦)، وفي رُؤية اللَّبَن؟ قال: «العِلم» (٧٠٠٨)، إلى غير ذلك، لكن جَزْم الخطَّابيِّ بأنَّه كان في المنام مُتعقَّب، بما تقدَّم تقريره قبلُ.

ثمَّ قال الخطَّابيُّ مُشيراً إلى دَفْعِ[2] الحديث من أصله: بأنَّ القصَّة بطولِها إنَّما هي حكايةٌ يَحكيها أنسٌ من تِلْقاء نفسه، لم يَعزُها إلى النبيّ ﷺ، ولا نَقَلَها عنه ولا أضافَها إلى قوله، فحاصل الأمر في النَّقل أنَّها من جهة الرَّاوي، إمّا من أنس وإمّا من شَرِيك، فإنَّه كثير التَّفَرُّد بمَناكير الألفاظ التي لا يُتابعه عليها سائر الرُّواة. انتهى، وما نَفاه من أنَّ أنساً لم يُسنِد هذه القصَّةَ إلى النبيّ ﷺ لا تأثير له، فأدنَى أمره فيها أن تكون مُرسَلَ صحابيّ، فإمّا أن يكون تَلَقّاها عن النبيّ ﷺ، أو/ عن صحابيّ تَلَقّاها عنه، ومِثل ما اشتَمَلَت عليه لا يقال بالرَّأي، فيكون لها حُكم الرَّفع، ولو كان لِـمَا ذكره تأثيرٌ لم يُحمَل حديثُ أحدٍ روى مِثل ذلك على الرَّفع أصلاً، وهو خِلَاف عمل المحدِّثينَ قاطِبة، فالتَّعليل بذلك مَردودٌ. ٤٨٤/١٣

ثمَّ قال الخطَّابيُّ: إنَّ الذي وَقَعَ في هذه الرِّواية من نِسبة التَّدَلّي للجَبّار عزَّ وجلَّ مُخالِف لعامّةِ السَّلَف والعلماء وأهل التَّفسير، مَن تقدَّم منهم ومَن تَأَخَّرَ، قال: والذي قيل فيه ثلاثة أقوال:

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٦٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» ١٤/ ٤٦٥، والطبراني في «الكبير» (١٢٣٠٢)، وصححه الحاكم ٢/ ٤٣١، موقوفاً من قول ابن عباس، وتقدم عند البخاري (١٣٨) من قول عبيد بن عمير.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: رفع.

أحدها: أنَّه دَنا جِبريلُ من محمَّدٍ ﷺ فتَدَلَّى، أي: تَقرَّبَ منه، وقيل: هو على التَّقديم والتَّأخير، أي: تَدَلَّى فَدَنا[1]، لأنَّ التَّدَلِّي يُسَبِّبُ[2] الدُّنوَّ.

الثَّاني: تَدَلَّى له جِبريل بعد الانتِصاب والارتِفاع، حتَّى رَآه مُتَدَلِّياً كما رَآه مُرتَفِعاً، وذلك من آيات الله، حيثُ أقدَرَه على أن يَتَدَلَّى في الهواء من غير اعتِمادٍ على شيء، ولا تَمسُّكٍ بشيءٍ.

الثَّالث: دَنا جِبريل، فتَدَلَّى محمَّدٌ ﷺ ساجداً لرَبِّه تعالى، شُكراً على ما أعطاه.

قال: وقد رويَ هذا الحديث عن أنس من غير طريق شَرِيك، فلم يُذكر فيه هذه الألفاظ الشَّنيعة، وذلك ممَّا يُقوِّي الظَّنَّ أنَّها صادِرةٌ من جهة شَرِيك. انتهى.

وقد أخرج الأُمَويّ في «مغازيه» ومن طريقه البَيهقيُّ[3] عن محمَّد بن عَمرو عن أبي سَلَمة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم:١٣] قال: دَنا منه رَبّه، وهذا سند حسن، وهو شاهد قويّ لروايةِ شَرِيك.

ثمَّ قال الخطَّابيّ: وفي هذا الحديث لفظة أُخرى تفرَّد بها شَرِيك أيضاً لم يَذكُرها غيره، وهي قوله: «فعَلا به ـ يعني جِبريل ـ إلى الجَبّار تعالى، فقال، وهو مكانه: يا رَبّ خَفِّف عَنّا»، قال: والمكان لا يُضاف إلى الله تعالى، إنَّما هو مكان النبيّ ﷺ في مَقامه الأوَّل الذي قامَ فيه قبل هُبوطه. انتهى، وهذا الأخير مُتعَيِّن، وليس في السّياق تصريح بإضافةِ المكان إلى الله تعالى.

وأمّا ما جَزَمَ به من مُخالَفة السَّلَف والخَلَف لروايةِ شَرِيك عن أنس في التَّدَلِّي ففيه نَظَرٌ، فقد ذَكَرت مَن وافقَه، وقد نَقَلَ القُرطُبيّ عن ابن عبَّاس أنَّه قال: دَنا الله سبحانه وتعالى، قال والمعنى دَنا أمرُه وحُكمُه، وأصلُ التَّدَلِّي: النُّزول إلى الشَّيء حتَّى يَقرُب منه، قال: وقيل: تَدَلَّى الرَّفرَف لمحمَّدٍ ﷺ حتَّى جَلَسَ عليه، ثمَّ دَنا محمَّد من رَبّه. انتهى، وقد تقدَّم في تفسير

(١) تحرَّف في (س) إلى: فلاناً.

(٢) تصحَّف في (س) إلى: بسبب، وبه ينعكس معنى الكلام.

(٣) في «الأسماء والصفات» (٩٣٣)، وكذلك الطبري في «تفسيره» ٢٧/ ٥٢، والسَّرّاج في «حديثه» بتخريج الشحَّامي (١٣٩٥)، وأبو طاهر الذهبي في «المخلِّصيات» (١٧٥٨) وغيرهم.

سورة النَّجم (٤٨٥٦) ما وَرَدَ من الأحاديث في أنَّ المراد بقوله: ﴿رَءَاهُ﴾ أنَّ النبيّ ﷺ رَأى جِبريلَ له سِتّ مئةِ جناح، ومضى بَسْطُ القولِ في ذلك هناك.

ونَقَلَ البَيهقيُّ نحو ذلك عن أبي هريرة، قال: فاتَّفَقَت رواياتُ هؤُلاءِ على ذلك، ويُعَكِّر عليه قوله بعد ذلك: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠] ثمَّ نَقَلَ عن الحسن: أنَّ الضَّمير في عبده لجِبريل، والتَّقدير: فأوحَى الله إلى جِبريل، وعن الفَرّاء: التَّقدير: فأوحَى جِبريل إلى عبد الله محمَّد ما أوحَى. وقد أزالَ العلماء إشكاله، فقال القاضي عِيَاض في «الشِّفاء»: إضافة الدُّنوّ والقُرب إلى الله تعالى أو من الله ليس دُنوّ مكان ولا قُرب زمان، وإنَّما هو بالنِّسبةِ إلى النبيّ ﷺ إبانةٌ لعظيمِ مَنزِلَته وشَريف رُتبَته، وبالنِّسبةِ إلى الله عزَّ وجلَّ تَأنيسٌ لنبيِّه وإكرامٌ له، ويُتَأوَّل فيه ما قالوه في حديث: «يَنزِل رَبُّنا إلى السماء»[1]، وكذا في حديث: «مَن تَقرَّبَ منِّي شِبراً تَقرَّبت منه ذِراعاً»[2].

وقال غيره: الدُّنوّ مَجاز عن القُرب المَعنَويّ، لإظهار عظيم مَنزِلَته عند رَبّه تعالى، والتَّدَلِّي طَلَب زيادة القُرب، وقابُ قَوسَينِ بالنِّسبةِ إلى النبيّ ﷺ عِبارةٌ عن لُطف المَحَلّ، وإيضاح المعرفة، وبالنِّسبةِ إلى الله إجابةُ سؤاله ورفع دَرَجَته.

وقال عبد الحقّ في «الجمع بين الصحيحين»: زاد فيه ـ يعني شَرِيكاً ـ زيادةً مجهولةً، وأتَى فيه بألفاظٍ غير معروفةٍ، وقد روى الإسراء جماعة من الحُفّاظ، فلم يَأتِ أحد منهم بما أتَى به شَرِيك، وشَرِيك ليس بالحافظِ.

وسَبَقَ إلى ذلك أبو محمَّد بن حَزم فيما حكاه الحافظ أبو الفَضل بن طاهر في جُزء جَمَعَه سَمّاه: «الانتِصار لإمَامَي[3] الأمصار»، فنَقَلَ فيه عن الحُميديّ عن ابن حَزْم قال: لم نَجِدْ للبخاريّ ومسلم في كتابَيهما شيئاً لا يُحتمَل مَخرَجاً إلّا حديثَينِ، ثمَّ غَلَبَهما[4] في تخريجه الوهمُ مع

---

(١) تقدَّم برقم (٧٤٩٤).

(٢) تقدَّم برقم (٧٤٠٥).

(٣) تحرَّف في (س) والطبعات المنقولة عنها دون تمحيص إلى: لأيامى، وهو تحريف طريف.

(٤) تحرَّف في (أ) و(س) إلى: غلبه، وتصحَّف في (ع) إلى: عليهما.

إتقانهما وصِحّة مَعرِفَتهما، فذكر هذا الحديث، وقال: فيه ألفاظ مُقْحَمةٌ[١]، والآفة من/ شَرِيك، ١٣/ ٤٨٥ من ذلك قوله: قبل أن يُوحَى إليه، وأنَّه حينَئذٍ فُرِضَ عليه الصلاة، قال: وهذا لا خِلَاف بين أحد من أهل العِلم أنَّما كان قبل الهِجرة بسنةٍ، وبعد أن أُوحيَ إليه بنحو اثنتَي عشرة سنة، ثمَّ قوله: «إنَّ الجبّار دَنَا فتَدَلَّى، حتَّى كان منه قاب قَوسَينِ أو أدنَى» وعائشة تقول: إنَّ الذي دَنا فتَدَلَّى جِبريلُ. انتهى، وقد تقدَّم الجوابُ عن ذلك.

وقال أبو الفَضْل بن طاهر: تعليل الحديث بتَفرُّدِ شَرِيك، ودَعْوى ابن حَزْم أنَّ الآفة منه شيءٌ لم يُسبَق إليه، فإنَّ شَرِيكاً قَبِلَه أئمّةُ الجَرح والتَّعديل ووثَّقوه، ورَوَوا عنه، وأدخَلُوا حديثَه في تَصانيفهم واحتَجّوا به، وروى عبد الله بن أحمد الدَّورَقيّ وعثمان الدَّارِميُّ وعبَّاس الدُّوريّ عن يحيى بن مَعِين: لا بَأس به، وقال ابن عَديٍّ: مشهور من أهل الـمَدينة حَدَّثَ عنه مالك وغيره من الثِّقات، وحديثُه إذا روى عنه ثقة لا بَأس به، إلّا أن يروي عنه ضعيف، قال ابن طاهر: وحديثه هذا رواه عنه ثقة وهو سليمان بن بلال، قال: وعلى تقدير تَسليم تَفرُّده بقوله[٢]: «قبل أن يوحَى إليه» لا يَقتَضي طَرحَ حديثِه، فوهم الثِّقة في موضع من الحديث لا يُسقِط جميعَ الحديث، ولا سيَّما إذا كان الوهم لا يَستَلزِم ارتِكاب محذور، ولو رُدَّ[٣] حديثُ مَن وهمَ في تاريخٍ، لتُرِكَ حديثُ جماعة من أئمّة المسلمينَ، ولعلَّه أرادَ أن يقول: بعد أن أوحيَ إليه، فقال: قبل أن يوحَى إليه، انتهى.

وقد سَبَقَ إلى التَّنبيه على ما في رواية شَريك من المخالَفة مسلم في «صحيحه» (١٦٢/ ٢٦٢)، فإنَّه قال بعد أن ساقَ سنده وبعضَ المتن، ثمَّ قال: فقَدَّمَ وأخَّرَ، وزاد ونَقَصَ، وسَبَقَ ابنَ حَزم أيضاً إلى الكلام في شَريك أبو سليمان الخطَّابيُّ كما قَدَّمتُه، وقال فيه النَّسائيُّ[٤] وأبو محمَّد بن الجارود: ليس بالقويّ، وكانَ يحيى بن سعيد القَطّان لا يُحدِّث عنه، نَعَم قال محمَّد بن سعد

---

(١) تحرَّف في (أ) و(س) إلى: معجمة، وجاء على الصواب في (ع).

(٢) لفظة «بقوله» سقطت من (س).

(٣) كذا في (ع)، وفي (أ): ولو وُهِّم.

(٤) وفي «تهذيب الكمال» للمزي أنَّ النسائي قال فيه: ليس به بأس!

وأبو داود: ثقة، فهو مُختَلَف فيه، فإذا تفرَّد عُدَّ ما يَنفَرِد به شاذّاً، وكذا مُنكَراً على رأي مَن يقول: المنكَر والشّاذّ شيء واحد، والأولى التِزام وُرود المواضع التي خالَفَ فيها غيرَه، والجواب عنها، إمّا بدَفع تَفرُّده، وإمّا بتأويلِه على وِفاق الجماعة، ومجموع ما خالَفَت فيه روايةُ شَرِيك غيرَه من المشهورينَ عَشَرة أشياء، بل تزيد على ذلك:

الأوّل: أمكِنة الأنبياء عليهم الصلاة والسَّلام في السَّماوات، وقد أفصَحَ بأنَّه لم يَضبِط منازِلَهم، وقد وافَقَه الزُّهريُّ في بعض ما ذَكَر، كما سَبَقَ في أوَّل كتاب الصلاة.

والثّاني: كَون المِعراج قبل البَعْثة، وقد سَبَقَ الجواب عن ذلك، وأجابَ بعضهم عن قوله: قبل أن يوحَى، بأنَّ القَبْليّة هنا في أمر مَخصوص، وليست مُطلَقة، واحتَمَلَ أن يكون المعنى: قبل أن يوحَى إليه في شَأن الإسراء والمِعراج مَثلاً، أي: أنَّ ذلك وَقَعَ بَغتةً قبل أن يُنذَر به، ويُؤيِّده قوله في حديث الزُّهريّ: فُرِجَ سَقفُ بَيتي.

الثّالث: كَونه مَناماً، وقد سَبَقَ الجواب عنه أيضاً بما فيه غُنيةٌ.

الرّابع: مُخالَفَته في محلّ سِدرة الـمُنتهَى، وأنَّها فوق السماء السّابِعة بما لا يَعلَمه إلّا الله، والمشهور أنَّها في السّابِعة أو السّادسة كما تقدَّمَ.

الخامس: مُخالَفَته في النَّهرَينِ وهما النّيل والفُرات، وأنَّ عُنصُرهما في السماء الدُّنيا، والمشهور في غير روايته أنَّهما في السماء السّابِعة، وأنَّهما من تحت سِدْرة المنتَهَى.

السّادس: شَقّ الصَّدر عند الإسراء، وقد وافَقَتْه روايةُ غيره كما بيَّنتُ ذلك في شرح رواية قَتَادة عن أنس عن مالك بن صَعصَعة، وقد أشرتُ إليه أيضاً هنا.

السّابع: ذكر نَهَر الكَوثَر في السماء الدُّنيا، والمشهور في الحديث أنَّه في الجنَّة كما تقدَّم التَّنبيه عليه.

الثّامن: نِسبة الدُّنوّ والتَّدَلّي إلى الله عزَّ وجلَّ، والمشهور في الحديث أنَّه جِبريل كما تقدَّم التَّنبيه عليه.

التّاسع: تصريحُه بأنَّ امتِناعَه ﷺ من الرُّجوع إلى سؤال رَبِّه التَّخفيفَ كان عند الخامسة، ومُقتَضَى رواية ثابت عن أنس أنَّه كان بعد التّاسِعة.

العاشر: قوله: «فعَلا به إلى[1] الجَبّار، فقال وهو مكانَه» وقد تقدَّم ما فيه.

الحادي عَشَر: رُجوعه بعد الخمس، والمشهور في الأحاديث أنَّ موسى عليه الصلاة والسَّلام أمَرَه بالرُّجوع بعد أن انتهى التَّخفيف إلى الخمس فامتَنَعَ، كما سأُبيِّنُه./ ٤٨٦/١٣

الثّاني عَشَر: زيادة ذِكر التَّوْر في الطَّسْت، وقد تقدَّم ما فيه.

فهذه أكثر من عَشَرة مواضع في هذا الحديث، لم أرَها مجموعةً في كلام أحد ممَّن تقدَّمَ، وقد بيَّنتُ في كلّ واحد استِشكالَ[2] مَن استَشكَلَه والجوابَ عنه إن أمكَنَ، وبالله التَّوفيق.

وقد جَزَمَ ابن القَيِّم في «الهَدْي» بأنَّ في رواية شَريك عَشَرةَ أوهامٍ، لكن عَدَّ مُخالَفَته لمَحالِّ الأنبياء أربعةً منها، وأنا جَعَلتُها واحدةً، فعلى طريقته تزيد العِدّة ثلاثةً، وبالله التَّوفيق.

قوله: «**ماذا عَهِدَ إليْك رَبّك**» أي: أمَرَك أو أوصاك «**قال: عَهِدَ إليَّ خمسينَ صلاةً**» فيه حذفٌ تقديرُه: عَهِدَ إليَّ أن أُصلّيَ وآمُرَ أمَّتي أن يُصلّوا خمسينَ صلاةً، وقد تقدَّم بيانُ اختلاف الألفاظ في هذا الموضع في أوَّل كتاب الصلاة.

قوله: «**فالتَفتَ النبيّ ﷺ إلى جِبْريل كأنَّه يَستَشيره في ذلك، فأشارَ إليْه جِبْريلُ: أي نَعَمْ**» في رواية: «أن نَعَم» وأن، بالفتح والتَّخفيف مُفسِّرةٌ، فهي في المعنى هنا مِثل «أي»، وهي بالتَّخفيف.

قوله: «**إنْ شئتَ**» يُقوِّي ما ذَكَرتُه في كتاب الصلاة أنَّه ﷺ فهِمَ أنَّ الأمر بالخمسينَ لم يَكُن على سبيل الحَتْم.

قوله: «**فعَلا به إلى الجبّارِ**» تقدَّم ما فيه عند شرح قوله: «فتَدَلَّى».

وقوله: «**فقال وهو مكانه**» تقدَّم أيضاً بَحثُ الخطَّابيّ فيه وجوابُه.

---

(١) لفظة «إلى» سقطت من (س).

(٢) تحرَّف في (س) إلى: إشكال.

قوله: «والله لقد راودْتُ بني إسرائيل قومي على أدْنَى من هذه» أي: الخمس، وفي رواية الكُشمِيهَنيِّ: «من هذا»[1] أي: القَدْر «فضَعُفوا فترَكُوه».

أمّا قوله: «راودتُ» فهو من الرَّوْدِ من رادَ يَرُودُ: إذا طَلَبَ المرعَى، وهو الرَّائد، ثمَّ اشتَهَرَ فيما يريد الرِّجال من النِّساء، واستُعمِلَ في كلّ مطلوبٍ، وأمّا قوله: «أدنَى» فالمراد به أقلّ، وقد وَقَعَ في رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس في «تفسير ابن مَرْدويه»[2] تعيين ذلك، ولفظه: «فُرِضَ على بني إسرائيل صلاتان، فما قاموا بهما».

قوله: «فأُمَّتُك» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «وأُمَّتك» «أضْعَف أجساداً» أي: من بني إسرائيل.

قوله: «أضْعَف أجساداً وقلوباً وأبداناً» الأجسام والأجساد سواء، والجسم والجسد جميع الشَّخص، والأجسام أعمّ من الأبدان، لأنَّ البَدَن من الجسد ما سوى الرَّأس والأطراف، وقيل: البَدَن أعالي الجسد دونَ أسافله.

قوله: «كلُّ ذلك يَلْتَفِت النبيّ ﷺ إلى جِبْريل» في رواية الكُشمِيهَنيِّ: يَتلفَّت، بتقديم المثنّاة وتشديد الفاء[3].

قوله: «فرَفَعَه» في رواية المُستَملي: يرفعه، والأوَّل أَولَى.

قوله: «عند الخامسة» هذا التَّنصيص على الخامسة على أنَّها الأخيرة يُخالِف رواية ثابت عن أنس: أنَّه وضَعَ عنه كلَّ مرَّة خمساً، وأنَّ المراجَعة كانت تسعَ مرَّات، وقد تقدَّم بيان الحِكمة في ذلك. ورجوعُ النبيّ ﷺ بعد تقرير الخمس لطَلَبِ التَّخفيف ممَّا وَقَعَ من تَفرُّدات شَرِيك في هذه القصَّة، والمحفوظ ما تقدَّم أنَّه ﷺ قال لموسى في الأخيرة: «استَحيَيتُ من رَبّي»، وهذا صَرَّحَ[4] بأنَّه راجَعَ في الأخيرة، وأنَّ الجَبّار سبحانه وتعالى قال له: «يا محمَّد،

---

(١) هذا عكس ما جاء في اليونينية وبيّنَه القسطلانيُّ أنَّ رواية الكُشْمِيهَنيّ: من هذه، ورواية غيره: من هذا.

(٢) وهو أيضاً عند الطبراني في «الشاميين» (٣٤١).

(٣) هذا عكس ما جاء في اليونينية وبيّنه القسطلّاني أنَّ هذه الرواية للأصيليّ وأبي ذرٍّ الهرويّ عن الحَمُّوِيّ والمستمليّ، ولغيرهم: يلتفت، من الالتفات وليس من التلفّت.

(٤) تحرَّف في (س) إلى: أصرح.

قال: لَبَّيكَ وسعدَيك، قال: إنَّه لا يُبدَّلُ القولُ لديَّ».

وقد أنكَرَ ذلك الدَّاوُوديّ فيما نَقَلَه ابنُ التِّين، فقال: الرُّجوع الأخير ليس بثابتٍ، والذي في الرِّوايات أنَّه قال: «استَحيَيت من رَبِّي، فنوديَ: أمضَيتُ فريضَتي، وخَفَّفتُ عن عبادي».

وقوله هنا: «فقال موسى: ارجع إلى رَبّك» قال الدَّاوُوديّ: كذا وَقَعَ في هذه الرِّواية أنَّ موسى قال له: «ارجِع إلى رَبّك» بعد أن قال: «لا يُبدَّل القولُ لديَّ»، ولا يَثبُتُ لتَواطؤ الرِّوايات على خِلَافه، وما كان موسى ليَأمُرَه بالرُّجوع بعد أن يقول الله تعالى له ذلك. انتهى، وأغفَلَ الكِرمانيُّ رواية ثابت، فقال: إذا خَفَّفَ[1] في كلّ مرَّة عَشْراً[2] كانت الأخيرة سادسةً، فيُمكِن أن يقال: ليس فيه حَصرٌ، لجوازِ أن يُخفِّف بمرَّةٍ واحدةٍ خمسَ عشرةَ، أو أقلَّ أو أكثرَ.

قوله في الأخير[3]: «قد والله راودْتُ...» إلى آخره، راودتُ يَتَعلَّق بقد، والقَسَم مُقحَم بينهما لإرادةِ التَّأكيد، فقد تقدَّمَ[4] بلفظ: «والله لقد راودتُ بني إسرائيل».

قوله: «لا يُبدَّل القولُ لديَّ» تَمسَّكَ به مَن أنكَرَ النَّسخَ، ورُدَّ بأنَّ النَّسخ بيانُ انتهاء الحُكم، فلا يَلزَم منه تَبديل القول.

قوله: «قال: فاهْبِطْ باسم الله» ظاهر السِّياق أنَّ موسى هو/ الذي قال له ذلك، لأنَّه ذكره عَقِب قوله ﷺ: «قد والله استَحيَيت من رَبِّي ممَّا أختَلِفُ إليه، قال: فاهبِط» وليس كذلك، بل الذي قال له: «فاهبِط باسم الله» هو جِبريل، وبذلك جَزَمَ الدَّاوُوديّ. ٤٨٧/١٣

قوله: «فاستَيقَظَ وهو في المسجد الحرام» قال القُرطُبيّ: يُحتمل أن يكون استيقاظاً من نَومةٍ نامَها بعد الإسراء، لأنَّ إسراءَه لم يَكُن طولَ لَيلَته، وإنَّما كان في بعضها، ويُحتمل أن يكون

---

(١) في (س): خففت.

(٢) في (س): عشرة.

(٣) تحرَّف في (س) إلى: الأخيرة.

(٤) قبل أسطر في الحديث نفسِه.

المعنى: أفقتُ(١) ممّا كنتُ فيه ممّا خامَرَ باطِنه من مُشاهَدة الـمَلأ الأعلَى، لقولِه تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم:١٨]، فلم يَرجِع إلى حال بَشَريَّته ﷺ إلّا وهو بالمسجدِ الحرام. وأمّا قوله في أوَّله: «بَيْنا أنا نائم» فمُراده في أوَّل القصَّة، وذلك أنَّه كان قد ابتَدَأ نَومَهُ فأتاه الملَك فأيقَظَه، وفي قوله في الرِّواية الأُخرى: «بَيْنا أنا بين النائم واليَقظان أتاني الملَك» إشارةٌ إلى أنَّه لم يَكُن استَحكَمَ في نومه. انتهى، وهذا كلّه يَنبَني على تَوحُّد القصَّة، وإلّا فمَتَى حُمِلَت على التعدُّد بأن كان المِعراج مرَّةً في المنام وأُخرى في اليَقَظة، فلا يُحتاج لذلك.

تنبيه: قيل: اختَصَّ موسى عليه السلام بهذا دونَ غيره ممَّن لَقِيَه النبيّ ﷺ ليلة الإسراء من الأنبياء عليهم الصلاة والسَّلام، لأنَّه أوَّلُ مَن تَلَقّاه عند الهُبوط، ولأنَّ أمَّته أكثر من أمّة غيره، ولأنَّ كتابه أكبَر الكتب المنزَلة قبل القرآن تَشريعاً وأحكاماً، أو لأنَّ أمّة موسى كانوا كُلِّفوا من الصلاة ما ثَقُلَ عليهم، فخافَ موسى على أمّة محمَّد مِثلَ ذلك، وإليه الإشارة بقوله: «فإنّي بَلَوتُ بني إسرائيل» قاله القرطبيُّ.

قال: وأمّا قول مَن قال: إنَّه أوَّلُ مَن لاقاهُ بعد الهُبوط، فليس بصحيحٍ، لأنَّ حديث مالك بن صَعصَعة أقوى من هذا، وفيه: أنَّه لَقِيَه في السماء السّادسة. انتهى، وإذا جَمَعنا بينهما بأنَّه لَقِيَه في الصُّعود في السّادسة، وصَعِدَ موسى إلى السّابِعة، فلَقِيَه فيها بعد الهُبوط ارتَفَعَ الإشكال، وبَطَلَ الردُّ المذكور، والله أعلم.

٣٨- باب كلامِ الرَّبِّ معَ أهلِ الجنَّةِ

٧٥١٨- حدَّثنا يحيى بنُ سليمانَ، حدَّثني ابنُ وَهْب، قال: حدَّثني مالكٌ، عن زَيْدِ بنِ أسْلَمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «إنَّ اللهَ يقولُ لأهلِ الجنَّةِ: يا أهلَ الجنَّةِ، فيقولون: لَبَّيكَ رَبَّنا وسَعْدَيْكَ، والخيرُ في يَدَيكَ، فيقولُ: هل رَضِيتُم؟ فيقولون: وما

---

(١) هذا على وَفْق روايةٍ ذكرها القرطبي في «المفهم» ومِنْ قَبْله عياضٌ في «الشفا» بصيغة المتكلم: «فاستيقظتُ وأنا بالمسجد الحرام»، ولم نقف عليها بهذا اللفظ، وكل من خرَّج الحديث ذكر هذا الحرف بصيغة الغائب، والله أعلم.

لنا لا نَرْضَى يا رَبِّ، وقد أعطَيتَنا ما لم تُعْطِ أحداً مِن خَلقِكَ؟ فيقولُ: ألا أُعْطِيكم أفضَلَ مِن ذلك؟ فيقولون: يا رَبِّ، وأيُّ شيءٍ أفضَلُ مِن ذلك؟ فيقولُ: أُحِلُّ عليكم رِضْواني، فلا أسْخَطُ عليكم بَعْدَه أبداً».

٧٥١٩- حدَّثنا محمَّدُ بنُ سِنانٍ، حدَّثنا فُلَيحٌ، حدَّثنا هلالٌ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أبي هُرَيرةَ: أنَّ رسُولَ الله ﷺ كانَ يوماً يُحدِّثُ، وعندَه رجلٌ مِن أهلِ البادِيةِ: «أنَّ رجلاً مِن أهلِ الجنَّةِ استأْذَنَ رَبَّه في الزَّرْعِ، فقال: أوَلستَ فيما شئتَ؟ قال: بَلَى، ولكنْ أُحِبُّ أنْ أزْرَعَ، فأسْرَعَ وبَذَرَ، فتَبادَر الطَّرْفَ نَباتُه واستِواؤُه، واستِحْصادُه وتَكْوِيرُه أمثالَ الجبال، فيقولُ الله تعالى: دونَكَ يا ابنَ آدمَ، فإنَّه لا يُشبِعُكَ شيءٌ» فقال الأعرابيُّ: يا رسولَ الله، لا تَجِدُ هذا إلا قُرَشيّاً أو أنصاريّاً، فإنَّهم أصحابُ زَرْعٍ، فأمّا نحنُ فلَسْنا بأصحاب زَرْعٍ، فضَحِكَ رسولُ الله ﷺ.

قوله: «باب كلام الرَّبّ مع أهل الجنَّة» أي: بعد دخولهم الجنَّة، ذكر فيه حديثَينِ ظاهرَينِ فيما تَرجَمَ له. ١٣/٤٨٨

أحدهما: حديث أبي سعيد: «إنَّ الله يقول لأهلِ الجنَّة: يا أهل الجنَّة» الحديث، وفيه فيقول: «أُحِلُّ عليكم رِضواني»، وقد تقدَّم شرحه في أواخر كتاب الرِّقاق (٦٥٤٩) في باب صِفَة الجنَّة والنار.

قال ابن بَطّال: استَشكَلَ بعضُهم هذا، لأنَّه يُوهِم أنَّ له أن يَسخَط على أهل الجنَّة، وهو خِلَاف ظَواهر القرآن، كقوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ﴾ [المائدة:١١٩] ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأنعام:٨٢]، وأجابَ بأنَّ إخراج العباد من العَدَم إلى الوجود من تَفَضُّله وإحسانه، وكذلك تنجيز ما وعَدَهم به من الجنَّة والنَّعيم من تَفضُّله وإحسانه، وأمّا دَوَامُ ذلك فزيادةٌ من فضله على المجازاة لو كانت لازِمةً، ومَعاذَ الله أن يجبَ عليه شيءٌ، فلمَّا كانت المجازاة لا تزيد في العادة على المدّة، ومُدّةُ الدُّنيا مُتناهيةً، جازَ أن تَتَناهَى مُدّةُ المجازاة، فتَفَضَّلَ عليهم بالدَّوام فارتَفَعَ الإشكالُ جُملةً، انتهى مُلخَّصاً.

وقال غيرُه: ظاهر الحديث أنَّ الرِّضا أفضَل من اللِّقاء، وهو مُشكِلٌ، وأُجيبَ بأنَّه ليس في

الخبر أنَّ الرِّضا أفضَل من كلّ شيء، وإنَّما فيه أنَّ الرِّضا أفضَل من العطاء، وعلى تقدير التَّسليم فاللِّقاء مُستَلزم للرِّضا، فهو من إطلاق اللّازِم وإرادة الملزوم، كذا نَقَلَ الكِرمانيُّ.

ويُحتمل أن يقال: المراد حصول أنواع الرِّضوان، ومن جُملَتها اللِّقاء، فلا إشكالَ.

قال الشَّيخ أبو محمَّد بن أبي جَمْرةَ: في هذا الحديث جواز إضافة الـمَنزِل لساكنِه، وإن لم يَكُن في الأصل له، فإنَّ الجنَّـة مِلك الله عزَّ وجلَّ، وقد أضافَها لساكنِها بقوله: «يا أهل الجنَّـة». قال: والحِكمة في ذِكر دَوام رِضاه بعد الاستقرار أنَّه لو أخبَرَ به قبل الاستقرار، لكانَ خَبَراً من باب عِلم اليقين، فأخبَرَ به بعد الاستقرار ليكونَ من باب عَين اليقين، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَعۡلَمُ نَفۡسٞ مَّآ أُخۡفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعۡيُنٖ﴾ [السجدة:١٧]، قال: ويُستَفاد من هذا أنَّه لا يَنبَغي أن يُخاطَب أحدٌ بشيءٍ حتَّى يكون عنده ما يَستَدِلّ به عليه، ولو على بعضه، وكذا يَنبَغي للمَرءِ أن لا يَأخُذ من الأُمور إلّا قَدر ما يَحمِلُه.

وفيه الأدب في السُّؤال، لقولهم: «وأيّ شيء أفضَلُ من ذلك؟» لأنَّهم لم يَعلَموا شيئاً أفضَل ممَّا هم فيه، فاستَفهَموا عمَّا لا عِلم لهم به. وفيه أنَّ الخير كلَّه والفَضلَ والاغتباطَ إنَّما هو في رِضا الله سبحانه وتعالى، وكلّ شيء ما عَداه وإن اختَلَفَت أنواعه فهو من أثَره. وفيه دليل على رِضا كلٍّ من أهل الجنَّـة بحالِه، مع اختلاف منازِلهم وتَنويع دَرَجاتهم، لأنَّ الكلّ أجابوا بلفظٍ واحِدٍ، وهو: «أعطَيتَنا ما لم تُعْطِ أحداً من خلقك»، وبالله التَّوفيق.

ثانيهما: حديث أبي هريرة: «أنَّ رجلاً من أهل الجنَّـة استَأذَنَ رَبّه» في رواية السَّرَخْسيّ: «يَستَأذِن رَبَّه في الزَّرْعِ».

قوله: «أُحِبُّ[1] أنْ أزْرَعَ، فأسرَعَ» فيه حذفٌ تقديرُه: فأذِنَ له فزَرَعَ فأسرَعَ.

قوله: «فإنَّه لا يُشبِعك شيءٌ» كذا للأكثرِ بالمعجَمةِ والموحَّدة، من الشِّبَع، وللمُستَملي[2]: «لا يَسَعُك شيء» بالمهمَلةِ بغيرِ موحَّدة، من الوُسْع.

---

(١) وقع في الأصلين و(س): فأحبّ، بزيادة الفاء أوله، ولا نظنُّها إلّا وهماً من بعض النُّسّاخ، لأنَّ سياق الحديث يأباها، ولذلك حذفناها، وبالله التوفيق.

(٢) ونسبها في اليونينية للسَّرَخْسِيّ أيضاً.

قوله: «فقال الأعرابيّ: يا رسول الله، لا تَجِدُ هذا إلّا قُرَشيّاً أو أنصاريّاً، فإنَّهم أصحابُ زَرْعٍ» قال الدّاوُوديّ: قوله: قُرَشيّاً وَهْم، لأنَّه لم يَكُن لأكثرِهم زَرعٌ.

قلت: وتعليله يَرُدّ على نَفيه المطلَق، فإذا ثَبَتَ أنَّ لبَعضِهم زَرعاً صَدَقَ قوله: أنَّ الزّارع المذكور منهم.

واستُشكِلَ قوله: «لا يُشبِعك شيءٌ» بقوله تعالى في صِفَة الجنَّة: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [طه:١١٨]، وأُجيبَ بأنَّ نَفي الشِّبَع لا يُوجِب الجوع، لأنَّ بينهما واسطةً وهي الكِفاية، وأكل أهل الجنَّة للتَّنَعُّمِ والاستلذاذ لا عن الجوع.

واختُلِفَ في الشِّبَع فيها، والصَّواب أن لا شِبَعَ فيها، إذ لو كان لمَنَعَ دوامَ أكل المستَلَذّ. والمراد بقوله: «لا يُشبِعُك شيءٌ» جِنْس الآدميّ، وما طُبِعَ عليه فهو في طَلَب الازدياد، إلّا مَن شاءَ اللهُ تعالى، وقد تقدَّم شرح الحديث في أواخر كتاب المزارَعة (٢٣٤٨) بعَونِ الله تعالى.

٣٩- بابُ ذِكْرِ الله بالأمرِ، وذِكْرِ العبادِ بالدُّعاءِ والتَّضَرُّعِ والرِّسالةِ والبَلَاغ

٤٨٩/١٣

لقوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥٢] ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس:٧١ - ٧٢].

غُمّةٌ: هَمٌّ وضِيقٌ.

قال مجاهدٌ: ﴿ٱقْضُوٓاْ إِلَىَّ﴾ ما في أنفسِكم.

افرُقْ [المائدة:٢٥]: اقضِ.

وقال مجاهدٌ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة:٦]: إنسانٌ يَأْتيه فيستَمِعُ ما يقولُ، وما أُنزِلَ عليه فهو آمِنٌ، حتَّى يَأْتيه فيَسْمَعَ كلامَ الله، حتَّى يَبلُغَ مَأْمَنه حَيْثُ جاءَ. و﴿ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النبأ:٢]: القرآنُ، ﴿صَوَابًا﴾: حَقّاً في الدُّنيا وعَمَلٌ به.

٤٨٩/١٣ **قوله: «بابُ ذِكْر الله بالأمرِ، وذِكْر العباد بالدُّعاءِ والتَّضَرُّع والرِّسالة والبلاغ»** في رواية الكُشمِيهَنيّ: «والإبلاغ»[1] وعليها اقتصَرَ ابن التِّين.

قوله: «لقوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾» قال البخاريّ في كتاب «خلق أفعال العباد»: بيَّن بهذه الآية أنَّ ذِكرَ العبد غيرُ ذِكر الله عبدَه، لأنَّ ذِكرَ العبد الدُّعاءُ والتَّضَرُّعُ والثَّناء وذِكرُ الله الإجابةُ. ثمَّ ذكر حديث عمر (٥٤٤) رَفَعَه: «يقول الله تعالى: مَن شَغَلَه ذِكري عن مَسألَتي، أعطَيته أفضَل ما أُعطي السّائلينَ».

قال ابن بَطّال: معنى قوله: «باب ذِكر الله بالأمرِ»: ذِكر الله عبادَه بأن أمَرَهم بطاعتِه، ويكون من رحمته لهم وإنعامه عليهم إذا أطاعوه، أو بعذابِه إذا عَصَوه، وذِكر العباد لرَبِّهم أن يَدْعُوه ويَتَضَرَّعُوا إليه ويُبلِّغوا رسالاته إلى الخَلْق، قال ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾: إذا ذكر العبدُ رَبّه وهو على طاعته ذكره برحمتِه، وإذا ذكره وهو على مَعصيَته ذكره بلَعنَتِه، قال: ومعنى قوله: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾: اذكُروني بالطّاعةِ أذكُرْكم بالمَعُونة. وعن سعيد بن جُبَير: اذكُروني بالطّاعةِ أذكُرْكم بالمغفرةِ.

وذكر الثَّعلَبيّ في تفسير هذه الآية نحو أربعينَ عِبارةً، أكثرها عن أهل الزُّهد، ومَرجِعها إلى معنى التَّوحيد والثَّواب أو المحبّة والوصل أو الدُّعاء والإجابة.

وأمّا قوله: «وذِكر العباد بالدُّعاءِ...» إلى آخره، فجميع ما ذكره واضحٌ في حَقّ الأنبياء، ويَشرَكهم في الدُّعاء والتَّضَرُّع سائرُ العباد.

وحكى ابن التِّين: أنَّ ذِكر العبد باللِّسان، وعندَما يَهُمّ بالسَّيِّئةِ فيَذكُر مَقامَ رَبّه فيَكُفّ. ونَقَل عن الدّاوُوديّ: قال قوم: إنَّ هذا الذِّكرَ أفضَل، قال: وليس كذلك، بل قوله بلسانه: لا إله إلّا الله مُخلِصاً من قَلبه أعظَم من ذِكره بقَلبِه ووقوفِه عن عمل السَّيِّئة.

قلت: إنَّما كان أعظَم لأنَّه جَمَعَ بين ذِكر القلب واللِّسان، وإنَّما يَظهَر التَّفاضُل بصِحّةِ التَّقابُل بذِكر الله باللِّسان دونَ القلب، فإنَّه لا يكون أفضَل من ذِكره بالقلبِ في تلكَ الصّورة، وأمّا

---

(١) هذا عكس ما جاء في اليونينية وبيَّنه القسطلّاني أنَّ هذه الرواية إنما هي لغير الكُشمِيهَنيّ، والثانية له.

وقوفه بسببِ الذِّكر عن عمل السَّيِّئة فقدَرٌ زائدٌ، يَزداد بسببِه فضل الذِّكر، فظَهَرَ صِحّة ما نَقَلَه عن القوم دونَ ما تَخَيَّلَه.

قوله: «﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ ...﴾» إلى آخره، قال ابن بَطّال: أشارَ إلى أنَّ الله ذكر نوحاً بما بَلَّغَ به مِن أمْرِهِ، وذَكَّرَ بآيات رَبّه، وكذلك فرَضَ على كلّ نبيّ تبليغَ كتابه وشريعته. وقال الكِرمانيُّ: المقصود من ذِكر هذه الآية أنَّ النبيّ ﷺ مذكور بأنَّه أُمِرَ بالتِّلاوةِ على الأُمّة والتَّبليغ إليهم أنَّ نوحاً كان يُذكِّرهم بآيات الله وأحكامه.

قوله: «**غُمّة: هَمٌّ وضيقٌ**» هو تفسير قوله تعالى حكايةً عن نوح: ﴿ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾، وهو بَقيّة الآية المذكورة أوّلاً، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ/ نُوحٍ﴾، وحكى ابن التِّين أنَّ معنى ﴿غُمَّةً﴾ شيءٌ ليس ظاهراً، يقال: القوم في غُمّةٍ: إذا غُطِّي عليهم أمرهم والتَبسَ، ومنه غُمَّ الهلال: إذا غَشيَه شيءٌ فغَطّاهُ، والغَمّ: ما يُغشي القلبَ من الكَرْب. ١٣/٤٩٠

قوله: «**قال مجاهد: ﴿ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ﴾ ما في أنْفُسكُمْ. افْرُقْ: اقضِ**» وَصَلَه الفِريابيّ في «تفسيره» عن ورقاء بن عمر عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس:٧١] قال: اقضوا إليَّ ما في أنفُسكم، وحكى ابن التِّين ﴿ٱقْضُوٓاْ إِلَيَّ﴾: افعلوا ما بَدا لكم، وقال غيره: أظهِروا الأمر ومَيِّزُوه بحيثُ لا تَبقَى شُبهةٌ، ثمَّ اقضوا بما شئتُم من قَتْلٍ أو غيره من غير إمهالٍ، وأمّا قوله: «افرُق: اقضِ»، فمعناه: أظهِرِ الأمرَ وافصِلْه بحيثُ لا تَبقَى شُبهةٌ، وفي بعض النُّسَخ: «يقال: افرُق: اقضِ» فلا يكون من كلام مجاهدٍ، ويُؤيِّده إعادة قوله بعدَه: وقال مجاهد.

قوله: «**وقال مجاهد:** ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾: **إنسان يَأْتيه**» أي: يَأتي النبيّ ﷺ «**فيسمَعُ ما يقُولُ، وما أُنزِلَ عليه، فهو آمِنٌ حتَّى يَأْتيه**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «حين يَأتيه» «**فيَسْمَعَ كلامَ الله، حتَّى يَبْلُغ مَأْمنه حيثُ جاءَ**» وَصَلَه الفِريابيّ بالسَّنَدِ المذكور إلى مجاهد في هذه الآية: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾: إنسان يَأتيه فيَسمَع ما يقول وما يُنزَلُ عليه، فهو آمِنٌ حتَّى يَأتيه فيَسمَعَ كلامَ الله وحتَّى يُبلِغه مَأمَنَه، قال

ابن بَطّال: ذكر هذه الآية من أجل أمر الله تعالى نبيَّه بإجارةِ الذي يَسمَع الذِّكر حتَّى يَسمَعه، فإن آمَنَ فذاكَ، وإلّا فيُبلَغ مَأمَنَه حتَّى يَقضيَ اللهُ فيه ما شاءَ.

قوله: «و﴿ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾: القرآن» هو تفسير مجاهد، وَصَلَه الفِريابيّ بالسَّنَدِ المذكور إليه، قال ابن بَطّال: سُمّيَ نَبأً لأنَّه يُنبَأ به، والمعنى: إذا سَألوا عن النَّبأ العظيم فأجِبهم وبَلِّغ القرآن إليهم، قال الرَّاغِب: النَّبأ: الخبر ذو الفائدة الجليلة، يَحصُل به عِلمٌ أو ظنٌّ غالبٌ، وحَقّ الخبر الذي يُسمَّى نَبأً أن يَتعرَّى عن الكذِب.

قوله: «صواباً: حَقّاً في الدُّنيا وعَمَلٌ به» قال ابن بَطّال: يريد قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ: ٣٨] أي: قال حَقّاً في الدُّنيا وعَمِلَ به، هو الذي يُؤذَنُ له في الكلام بين يَدَي الله بالشَّفاعةِ لمن أذِنَ له. قلت: وهذا وَصَلَه الفِريابيّ أيضاً عن مجاهد بالسَّنَدِ المذكور.

قال الكِرمانيُّ: عادة البخاريّ أنَّه إذا ذكر آيةً مُناسِبةً للتَّرجمِةِ يَذكُر معها بعضَ ما يَتَعلَّق بتلكَ السّورة التي فيها تلكَ الآية، ممَّا ثَبَتَ عنده من تفسير ونحوه على سبيل التَّبعيّة. انتهى، وكأنَّه لم يَظهَر له وجهُ مُناسَبة هذه الآية الأخيرة بالتَّرجمة، والذي يَظهَر في مُناسَبتها أنَّ تفسير قوله: ﴿صَوَابًا﴾ بقولِ الحقّ، والعمل به في الدُّنيا، يَشمَل ذِكرَ الله باللِّسان والقلب مُجتَمِعَينِ ومُنفرِدَينِ، فيناسِبُ قوله: ذِكر العباد بالدُّعاءِ والتَّضرُّعِ.

تنبيه: لم يَذكُر في هذا الباب حديثاً مرفوعاً، ولعلَّه بيَّضَ له فأدمجه النُّسّاخُ كغيرِه، واللّائق به الحديثُ القُدسيّ: «مَن ذكرني في نفسه ذَكَرتُه في نفسي»، وقد تقدَّم قريباً (٧٤٠٥)، فإنَّه يَصِحّ في قوله: «مَن ذكرني في مَلَإٍ - أي: من الناس بالدُّعاءِ والتَّضرُّع - ذَكَرته في مَلَإٍ» أي: من الملائكة، بالرَّحمةِ والمغفرة. ثمَّ وَجَدته في كتاب «خلق أفعال العباد» (٥١١) قد أورَدَ حديث أبي هريرة الذي فيه: «اقرؤُوا إن شئتُم: يقول العبد: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فيقول الله: حَمِدَني عبدي» إلى أن قال: «يقول العبد: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يقول الله: هذه الآية بيني وبين عبدي، ولعبدي ما سَألَ» الحديث.

قال البخاريّ: فيه بيان أنَّ سؤالَ العبد غيرُ ما يُعطيه الله، وأنَّ قولَ العبد غيرُ كلام الله، وهذا من العبد الدُّعاءُ والتَّضرُّعُ، ومن الله الأمرُ والإجابةُ. انتهى، وحديث أبي هريرة أخرجه مالك (١/ ٨٤-٨٥) ومسلم (٣٩٥) وأصحاب السُّنَن[1]، وليس هو على شَرط البخاريّ في «صحيحه»، فاكتَفَى فيه بالإشارةِ إليه، وفي كتابه من ذلك نظائر.

٤٠- بابُ قولِهِ تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢]

وقوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [فصلت:٩] ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ/ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ إلى قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر:٦٥-٦٦]، ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الفرقان:٦٨]. ١٣/ ٤٩١

وقال عِكْرمةُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦]، قال: لَئن سألتَهم مَن خَلَقَهم ومن خَلَقَ السماوات والأرض فيقولون: اللهُ، فذلك إيمانُهم وهم يَعْبُدون غيرَه.

وما ذُكِرَ في خلقِ أفعال العبادِ وأكسابِهِم، لقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢].

وقال مجاهدٌ: «ما تَنَزَّلُ الملائكةُ إلّا بالحقِّ» [الحجر:٨] يعني: بالرِّسالةِ والعذابِ ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الأحزاب:٨] المُبلِّغِينَ المُؤدِّينَ منَ الرُّسُلِ ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [يوسف:٦٣، الحجر:٩] عندَنا.

﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزمر:٣٣]: القرآنُ ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر:٣٣]: المؤمنُ يقولُ يومَ القيامةِ: هذا الذي أعطَيْتني عَمِلْتُ بما فيه.

٧٥٢٠- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا جَريرٌ، عن منصورٍ، عن أبي وائلٍ، عن عَمْرِو بنِ شُرَحْبِيلَ، عن عبدِ الله، قال: سَأَلْتُ النبيَّ ﷺ: أيُّ الذَّنْبِ أعظَمُ عندَ الله؟ قال: «أَنْ تَجْعَلَ لله نِدّاً وهو خَلَقَكَ» قلتُ: إنَّ ذلك لَعظيمٌ! قلتُ: ثمَّ أيٌّ؟ قال: «ثمَّ أَنْ تَقتُلَ ولدَكَ تَخافُ أَنْ يَطْعَمَ

---

(١) أبو داود (٨٢١)، وابن ماجه (٣٧٨٤)، والترمذي (٢٩٥٣)، والنسائي (٩٠٩).

مَعَكَ» قلتُ: ثمَّ أيٌّ؟ قال: «ثمَّ أنْ تُزانيَ بحَلِيلةِ جارِكَ».

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ وقوله: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًاۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾» ثمَّ ذكر آياتٍ وآثاراً إلى أن ذكر حديث ابنِ مسعود: سَألتُ النبيّ ﷺ: أيّ الذَّنب أعظَمُ؟ قال: «أن تَجعَل لله نِدّاً وهو خَلَقَك»، النِّدّ بكسر النُّون وتشديد الدّال، يقال له: النَّديد أيضاً، وهو نَظِير الشَّيء الذي يُعارضه في أُموره، وقيل: نِدُّ الشَّيء: مَن يُشارِكه في جَوهَره، وهو ضربٌ من المِثل، لكنَّ المِثلَ يقال في أيّ مُشارَكةٍ كانت، فكلُّ نِدٍّ مِثلٌ من غير عكس. قاله الرَّاغِب، قال: والضِّدّ أحد المتقابِلَين، وهما الشَّيئان المختَلِفان اللَّذان لا يَجتَمِعان في شيء واحد، ففارَقَ النِّدَّ في المشارَكة، ووافَقَه في المعارَضة.

قال ابن بَطّال: غَرَضُ البخاريّ في هذا الباب إثبات نِسبة الأفعال كلّها لله تعالى، سواء كانت من المخلوقينَ خيراً أو شَرًّا، فهي لله تعالى خَلْقٌ وللعبادِ كَسْبٌ، ولا يُنسَبُ شيءٌ من الخلْق لغيرِ الله تعالى فيكونَ شَريكاً ونِدّاً ومُساوياً له في نِسبة الفِعل إليه، وقد نبَّه اللهُ تعالى عبادَه على ذلك بالآيات المذكورة وغيرها الـمُصرِّحة بنَفي الأنداد والآلِهة الـمَدعوّة معه، فتَضَمَّنَتِ الردَّ على مَن يَزعُم أنَّه يَخلُق أفعاله، ومنها ما حَذَّرَ به المؤمنين أو أثنَى عليهم، ومنها ما وبَّخَ به الكافرينَ، وحديثُ الباب ظاهرٌ في ذلك.

وقال الكِرمانيُّ: التَّرجمة مُشعِرة بأنَّ المقصود إثبات نَفي الشَّريك عن الله سبحانه وتعالى، فكانَ المناسِبُ ذِكرَه في أوائل كتاب التَّوحيد، لكن ليس المقصود هنا ذلك، بل المراد بيان كَون أفعالِ العباد بخَلْقِ الله تعالى، إذ لو كانت أفعالهم بخلْقِهم لكانوا أنداداً لله وشُرَكاءَ له في الخلْق، ولهذا عَطَفَ ما ذَكَر عليه، وتَضَمَّنَ الردَّ على الجَهْميّة في قولهم: لا قُدرة للعبدِ أصلاً، وعلى المعتَزِلة حيثُ قالوا: لا دَخْل لقُدرةِ الله تعالى فيها.

والـمَذهَب الحقّ: أن لا جَبْر ولا قَدَر، بل أمرٌ بين أمرينِ، فإن قيل: لا يَخلو أن يكونَ فِعلُ العبد بقُدرةٍ منه أَوْ لا، إذ لا واسطةَ بين النَّفي والإثبات، فعلى الأوَّل يَثبُت القَدَر الذي تَدَّعيه المعتَزِلة، وإلّا/ ثَبَتَ الجَبْر الذي هو قول الجَهميّة، فالجواب أن يقال: بل للعبدِ قُدرةٌ ٤٩٢/١٣

يُفَرِّق بها بين النازِل من المنارة والسّاقط منها، ولكن لا تأثير لها، بل فِعلُه ذلك واقعٌ بقُدرةِ الله تعالى، فتأثير قُدرَته فيه بعد قُدرة العبد عليه، وهذا هو المسمَّى بالكَسْب، وحاصل ما تُعرَف به قُدرةُ العبد: أنَّها صِفَة يَترَتَّب عليها الفِعل والتَّرْك عادةً، وتَقَع على وَفْق الإرادة، انتهى.

وقد أطنَبَ البخاريّ في كتاب «خلق أفعالِ العباد» في تقرير هذه المسألة، واستَظهَرَ بالآيات والأحاديث والآثار الواردة عن السَّلَف في ذلك، وغَرَضُه هنا الردُّ على مَن لم يُفَرِّق بين التِّلاوة والمتلوِّ، ولذلك أتبعَ هذا الباب بالتَّراجِم المتعلِّقة بذلك، مِثل باب: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾ [القيامة:١٦]، وباب: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ﴾ [الملك:١٣][١] وغيرهما، وهذه المسألة هي المشهورة بمَسألةِ اللَّفظ، ويقال لأصحابها: اللَّفْظيّة.

واشتَدَّ إنكارُ الإمام أحمدَ ومَن تَبِعَه على مَن قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، ويقال: إنَّ أوَّلَ مَن قاله الحُسَين بن عليّ الكَرابِيسيّ، أحد أصحاب الشافعيّ الناقلينَ لكتابِه القديم، فلمَّا بَلَغَ ذلك أحمدَ بَدَّعَه وهَجَرَه، ثمَّ قال بذلك داود بن عليّ الأصبهانيّ رَأس الظّاهريّة وهو يومَئذٍ بنَيسابور، فأنكَرَ عليه إسحاقُ، وبَلَغَ ذلك أحمدَ، فلمَّا قَدِمَ بغداد لم يَأذَن له في الدُّخول عليه، وجَمَعَ ابنُ أبي حاتم أسماءَ مَن أطلَقَ على اللَّفظيّة أنَّهم جهميّةٌ، فبَلَغوا عَدَداً كثيراً من الأئمّة، وأفرَدَ لذلك باباً في كتابه «الردّ على الجهميّة».

والذي يَتَحَصَّل من كلام المحقِّقينَ منهم أنَّهم أرادوا حَسْم المادّة صَوْناً للقرآنِ أن يُوصَف بكَونِه مخلوقاً، وإذا حُقِّقَ الأمر عليهم لم يُفصِح أحدٌ منهم بأنَّ حركة لسانه إذا قرأ قديمة.

وقال البَيهقيُّ في كتاب «الأسماء والصِّفات»: مَذهَب السَّلَف والخَلَف من أهل الحديث والسُّنّة أنَّ القرآن كلامُ الله، وهو صِفَة من صفات ذاته، وأمّا التِّلاوة فهم على طريقتَين: منهم مَن فرَّقَ بين التِّلاوة والمتلوِّ، ومنهم مَن أحَبَّ ترْك القول فيه، وأمّا ما نُقِلَ عن أحمد ابن حَنبَلٍ أنَّه سوَّى بينهما، فإنَّما أرادَ حَسْم المادّة لئلا يَتَذَرَّع أحدٌ إلى القول بخلْقِ القرآن، ثمَّ أسنَدَ من طريقَينِ إلى أحمد أنَّه أنكَرَ على مَن نُقِلَ عنه أنَّه قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق،

---

(١) هما البابان (٤٣) و(٤٤).

وأنكَرَ على مَن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وقال: القرآن كيف تَصَرَّفَ غير مخلوق، فأخَذَ بظاهرِ هذا الثّاني مَن لم يَفهَم مُرادَه، وهو مُبيَّن في الأوَّل، وكذا نَقَلَ عن محمَّد بن أسلَمَ الطُّوسيِّ أنَّه قال: الصَّوت من المصوِّت كلامُ الله، وهي عِبارةٌ رَديئةٌ لم يُرِدْ ظاهرَها، وإنَّما أرادَ نَفي كَون المتلوّ مخلوقاً.

ووَقَعَ نحوُ ذلك لإمام الأئمّة محمَّد بن خُزَيمةَ، ثمَّ رَجَعَ، وله في ذلك مع تَلامذَته قصَّةٌ مشهورةٌ، وقد أملَى أبو بكر الصِّبْغي[1] الفقيه أحدُ الأئمّة مِن تلامذة ابنُ خُزَيمةَ اعتقادَه، وفيه: لم يزَلِ الله مُتَكلِّماً ولا مِثلَ لكلامه، لأنَّه نَفَى المِثْلَ عن صفاته كما نَفَى المِثْلَ عن ذاته، ونَفَى النَّفادَ عن كلامه كما نَفَى الهلاكَ عن نفسه، فقال: ﴿لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ [الكهف:١٠٩] وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص:٨٨]، فاستصوبَ ذلك ابنُ خُزَيمةَ ورَضيَ به.

وقال غيره: ظنَّ بعضُهم أنَّ البخاريّ خالَفَ أحمدَ، وليس كذلك، بل مَن تَدَبَّرَ كلامَه لم يَجِد فيه خِلَافاً مَعنَويّاً، لكنَّ العالِم من شَأنِه إذا ابتُلِيَ بِرَدِّ بدعة يكونُ أكثرُ كلامه في رَدّها دونَ ما يُقابِلها، فلمَّا ابتُلِيَ أحمد بمَن يقول: القرآن مخلوق، كان أكثرُ كلامه في الردّ عليهم حتَّى بالَغَ، فأنكَرَ على مَن يَقِفُ ولا يقول: مخلوق ولا غير مخلوق، وعلى مَن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، لئلّا يَتَذَرَّع بذلك مَن يقول: القرآن بلفظي مخلوق، مع أنَّ الفَرق بينهما لا يَخفَى عليه، لكنَّه قد يَخفَى على البَعض.

وأمّا البخاريّ فابتُلِيَ بمَن يقول: أصوات العباد غير مخلوقة، حتَّى بالَغَ بعضهم فقال: والمِدادُ والورَقُ بعد الكتابة، فكانَ أكثرُ كلامه في الردّ عليهم، وبالَغَ في الاستدلال بأنَّ أفعالَ العباد مخلوقة بالآيات والأحاديث، وأطنَبَ في ذلك حتَّى نُسِبَ إلى أنَّه من اللَّفظيّة، مع أنَّ قول مَن قال: إنَّ الذي يُسمَع من القارئ هو الصَّوت القديم، لا يُعرَف عن السَّلَف، ولا قاله أحمدُ ولا/ أئمّة أصحابه، وإنَّما سبب نِسبة ذلك لأحمد قوله: مَن قال: لفظي بالقرآن مخلوق ٤٩٣/١٣

(١) تحرَّف في (ع) و(س) إلى: الضبعي، وضبط في (أ)، وهو نسبة إلى الصِّبْغ، وهو ما يُصبَغُ به وتُلوَّنُ به الثيابُ.

فهو جَهْميٌّ، فظنّوا أنّه سوّى بين اللَّفظ والصَّوت، ولم يُنقَل عن أحمد في الصَّوت ما نُقِلَ عنه في اللَّفظ، بل صَرَّحَ في مواضع بأنَّ الصَّوت المسموع من القارئ هو صوت القارئ، ويُؤيِّده حديث: «زَيِّنوا القرآن بأصواتكم» وسيأتي قريباً[1]، والفَرق بينهما أنَّ اللَّفظ يُضاف إلى المتكلِّم به ابتداءً، فيقال عمَّن روى الحديثَ بلفظِه: هذا لفظُه، ولـمَن رواه بغيرِ لفظه: هذا معناه ولفظُه كذا، ولا يقال في شيء من ذلك: هذا صوته، فالقرآن كلامُ الله لفظُه ومعناه، ليس هو كلامَ غيره.

وأمّا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ﴾ [الحاقة: ٤٠] واختُلِفَ هل المراد جِبريل أو الرَّسول عليهما الصلاة والسَّلام؟ فالمراد به التَّبليغُ، لأنَّ جِبريلَ مُبلِّغٌ عن الله تعالى إلى رسوله، والرَّسول ﷺ مُبلِّغ للنّاسِ، ولم يُنقَل عن أحمد قَطُّ أنَّ فِعلَ العبد قديمٌ ولا صوتَه، وإنَّما أنكَرَ إطلاق اللَّفظ، وصَرَّحَ البخاريّ بأنَّ أصوات العباد مخلوقةٌ، وأنَّ أحمد لا يُخالِف ذلك، فقال في كتاب «خلق أفعالِ العباد»: ما يَدَّعونَه عن أحمد ليس الكثير منه بالبيِّنِ، ولكنَّهم لم يَفهَموا مُراده ومذهبَه، والمعروف عن أحمد وأهلِ العِلم: أنَّ كلام الله تعالى غيرُ مخلوقٍ، وما سِواه مخلوقٌ، لكنَّهم كَرِهوا التَّنقيب عن الأشياء الغامضة، تَجنَّبوا الخَوض فيها والتَّنازُع، إلّا ما بيَّنه الرَّسولُ عليه الصلاة والسَّلام.

ثمَّ نَقَلَ عن بعض أهل عَصره أنَّه قال: القرآن بألفاظِنا وألفاظنا بالقرآن شيءٌ واحدٌ، فالتِّلاوة هي المتلوّ والقراءة هي المقروء، قال: فقيلَ له: إنَّ التِّلاوة فِعل التّالي، فقال: ظننتهما مَصدَرَين، قال: فقيلَ له: أرسِلْ إلى مَن كَتَبَ عَنك ما قلتَ فاستَرِدَّه! فقال: كيف وقد مَضَى؟ انتهى.

ومُحصَّل ما نُقِلَ عن أهل الكلام في هذه المسألة خمسةُ أقوالٍ:

الأوَّل: قول المعتَزِلة: إنَّه مخلوقٌ.

والثّاني: قول الكُلّابيّة: إنَّه قديم قائم بذات الرَّبّ، ليس بحُروفٍ ولا أصواتٍ، والموجود بين الناس عِبارةٌ عنه لا عَينُه.

---

(١) في باب (٥٢): الماهر بالقرآن مع سفَرة الكرام البرَرَة.

والثّالث: قول السّالميّة: إنّه حُروفٌ وأصواتٌ قديمةُ الأعيُنِ، وهو عَين هذه الحروف المكتوبة والأصوات المسموعة.

والرّابع: قول الكرّاميّة: إنّه مُحدَثٌ لا مخلوقٌ، وسيأتي بَسْط القول فيه في الباب الذي بعده.

والخامس: أنّه كلام الله غير مخلوق، وأنّه لم يزَلْ يتكلّم إذا شاءَ، نَصَّ على ذلك أحمد في كتاب «الردّ على الجَهميّة»، وافتَرَقَ أصحابه فِرقَتَين: منهم مَن قال: هو لازِمٌ لذاته، والحروف والأصوات مُقتَرِنةٌ لا مُتَعاقبةٌ، ويُسمِعَ كلامَه مَن شاءَ، وأكثرُهم قالوا: إنّه مُتَكلِّم بما شاءَ متى شاءَ، وأنّه نادَى موسى عليه السلام حين كَلَّمَه، ولم يَكُن ناداه من قبلُ.

والذي استَقَرَّ عليه قولُ الأشعَريّة: أنَّ القرآن كلامُ الله غير مخلوقٍ، مكتوبٌ في المصاحف، محفوظٌ في الصُّدور، مَقروءٌ بالألسِنة، قال الله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٦]، وقال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت:٤٩]، وفي الحديث المتفَق عليه عن ابنِ عمر كما تقدَّم في الجهاد[1]: «لا تُسافروا بالقرآن إلى أرضِ العدوّ، كراهيةَ أن يَنالَه العدوُّ» وليس المراد ما في الصُّدور بل ما في الصُّحُف، وأجمَعَ السَّلَف على أنَّ الذي بين الدَّفَّتَينِ كلامُ الله.

وقال بعضهم: القرآن يُطلَق ويُرادُ به المقروءُ، وهو الصِّفة القديمة، ويُطلَق ويُرادُ به القراءةُ، وهي الألفاظ الدّالَّة على ذلك، وبسببِ ذلك وَقَعَ الاختلاف، وأمّا قولهم: إنّه مُنزَّهٌ عن الحروف والأصوات، فمُرادهم الكلام النَّفسيّ القائم بالذّات المقدَّسة، فهو من الصِّفات الموجودة القديمة، وأمّا الحروف فإن كانت حَرَكاتِ أدَواتٍ كاللِّسان والشَّفتَينِ فهي أعراضٌ، وإن كانت كتابةً فهي أجسام، وقيام الأجسام والأعراض بذات الله تعالى مُحالٌ، ويَلزَم مَن أثبَتَ ذلك أن يقول بخلقِ القرآن، وهو يَأبَى ذلك ويَفِرُّ منه، فألجأ ذلك بعضَهم إلى ادِّعاء قِدَم الحروف كما التَزَمَته السّالميّة، ومنهم مَن التَزَمَ قيام ذلك بذاته.

---

(١) هذا نحو لفظ مسلم (١٨٦٩)، ولفظ البخاري حكاية النهي، دون ذكر التعليل بنيل العدوّ.

ومن شِدّة اللُّبس في هذه المسألة كَثُرَ نَهي السَّلَف عن الخَوض فيها، واكتَفَوا باعتقادِ أنَّ القرآن/ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، ولم يزيدوا على ذلك شيئاً، وهو أسلَمُ الأقوال، والله المستَعان. ٤٩٤/١٣

قوله: «﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾» ووَقَعَ في بعض النُّسَخ: «فلا تجعَلُوا له أنداداً ذلك رَبّ العالمينَ» وهو غَلَطٌ.

قوله: «﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ إلى قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾» ساقَ في رواية كَريمة الآيتَينِ بكمالِها.

قال الطَّبَريُّ: هذا من الكلام المُوجَز الذي يُرادُ به التَّقديم، والمعنى: ولقد أُوحيَ إليك لَئِن أشرَكت، إلى قوله: من الخاسِرينَ، وأوحيَ إلى الذينَ مِن قبلك مِثْلُ ما أوحيَ إليك من ذلك. ومعنى ﴿لَيَحْبَطَنَّ﴾: لَيبطُلَنَّ ثوابُ عملِك. انتهى، والغرض هنا تشديد الوعيد على مَن أشرَكَ بالله، وأنَّ الشِّرك مُحذَّر منه في الشَّرائع كلّها، وأنَّ للإنسان عملاً يُثاب عليه إذا سَلِمَ من الشِّرك، ويَبطُل ثوابُه إذا أشرَكَ.

قوله: «﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾» أشارَ بإيرادِها إلى ما وَقَعَ في بعض طرق الحديث المرفوع في الباب كما تقدَّم في تفسير سورة الفُرقان (٤٧٦١)، ففيه بعد قوله: «أن تُزاني بحَليلةِ جارك»: ونَزَلَت هذه الآية تصديقاً لقولِ رسول الله ﷺ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ الآيةَ. وكأنَّ المصنِّف أشارَ بها إلى تفسير الجَعْل المذكور في الآيتَينِ قبلَها، وأنَّ المراد الدُّعاءُ: إمّا بمعنى النِّداء وإمّا بمعنى العبادة وإمّا بمعنى الاعتقاد، وقد رَدَّ أحمد على مَن تَمسَّكَ من القائلينَ بخلْقِ القرآن بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف:٣]، وقال: هي حُجّة في أنَّ القرآن مخلوقٌ، لأنَّ المَجعول مخلوقٌ، فناقَضَه بنحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢].

وذكر ابن أبي حاتم في «الردّ على الجَهْميّة» أنَّ أحمد رَدَّ عليه بقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ﴾ [الفيل:٥] فليس المعنى فخَلَقَهم. ومِثله احتجاج محمَّد بن أسلَمَ الطُّوسيّ بقوله

تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً﴾ [الفرقان:٣٧] قال: أفخَلَقَهم بعد أن أغرَقَهم؟ وعن إسحاق بن راهويه: أنَّه احتجَّ عليه بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ [الأنعام:١٠٠].

وعن نُعَيم بن حمَّاد: أنَّه احتجَّ عليه بقوله تعالى: ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر:٩١]، وعن عبد العزيز بن يحيى المكِّيّ في مُناظَرَته لبِشرٍ المَرِيسيّ حين قال له: إنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ نَصٌّ في أنَّه مخلوق، فناقَضَه بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل:٩١] وبقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور:٦٣].

وحاصل ذلك أنَّ الجَعْل جاءَ في القرآن وفي لُغة العرب لـمَعانٍ متعدِّدة، قال الرَّاغِب: «جَعَلَ» لفظٌ عامٌّ في الأفعال كلّها، ويَتَصرَّف على خمسة أوجُه، الأوَّل: صارَ، نحو: جَعَلَ زيد يقول، والثّاني: أوجَدَ، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام:١]، والثّالث: إخراج شيءٍ من شيءٍ، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ﴾ [النحل:٧٢]، والرّابع: تصيير شيء على حالةٍ مخصوصة، كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة:٢٢]، والخامس: الحُكم بالشَّيءِ على الشَّيء، فمِثال ما كان منه حَقّاً قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٧]، ومِثال ما كان باطلاً قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾ [الأنعام:١٣٦]. انتهى، وأثبَتَ بعضهم سادساً: وهو الوصفُ، ومَثَّلَ بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾، وتقدَّم أنَّها تأتي بمعنى الدُّعاء والنِّداء والاعتقاد، والعِلم عند الله تعالى.

قوله: «وقال عِكْرمة...» إلى آخره، وَصَلَه الطَّبَريُّ عن هَنّاد بن السَّرِيّ عن أبي الأحوص عن سِماك بن حَرْب عن عِكرمة في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦] قال: تَسألهم: مَن خَلَقَهم ومَن خَلَقَ السَّماوات والأرض؟ فيقولون: اللهُ، فذلك إيمانهم وهم يَعبُدونَ غيره.

ومن طريق الفضل بن يزيد الثُّمالي[1] عن عِكْرمة في هذه الآية: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ قال: هو قول الله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان:٢٥] فإذا سُئلوا عن الله وعن صِفَته، وصَفوه بغيرِ صِفَته، وجَعَلوا له ولداً وأشرَكوا به.

وبأسانيد صحيحة عن عطاء وعن مجاهد نحوه، وبسندٍ/ حسن من طريق سعيد بن جُبَير ٤٩٥/١٣ عن ابن عبَّاس قال: من إيمانهم إذا قيل لهم: مَن خَلَقَ السَّماوات ومَن خَلَقَ الأرض ومَن خَلَقَ الجبال؟ قالوا: اللهُ، وهم به مُشرِكونَ.

قوله: «وما ذُكِرَ في خلق أفعال العباد» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «أعمال» والأوَّل أكثر.

قوله: «وأكْسابِهم» بالجرِّ عَطفاً على أفعال، وفي روايةٍ: «واكتِسابهم» بزيادةِ مُثنّاةٍ، وقد تقدَّم القول في الكَسْب[2]، ويَأتي الإلمام به في شرح قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾[3] [الصافات:٩٦].

قوله: «لقولِه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴾» وجه الدّلالة عُموم قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، والكَسْب شيءٌ، فيكون مخلوقاً لله تعالى.

قوله: «وقال مجاهد: (ما تَنَزَّلُ[4] الملائكةُ إلّا بالحقِّ) يعني: بالرِّسالةِ والعذاب» وَصَلَه الفِريابيّ عن ورقاء عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد.

قوله: «﴿لِيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾: المُبلِّغينَ المُؤَدّينَ من الرُّسُل» هو في «تفسير الفِريابيّ» أيضاً

---

(١) وقع الاسم في (س) مقلوباً إلى: يزيد بن الفضل، وتحرَّفت النسبة إلى: الثماني، وتحرَّف اسم الفضل فقط في (أ) إلى: الفضيل، وجاء على الصواب في (ع).

(٢) في أول هذا الباب.

(٣) هو الباب رقم (٥٦).

(٤) هذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، وهي بمعنى: تتنزَّل، لكن بحذف إحدى التائين تخفيفاً، وذلك شائع في لغة العرب، وبرفع الملائكة فاعل «تنزَّل»، وقرأ الباقون: «نُنزِّل الملائكةَ» بالنون والزاي المضمومة على ما لم يُسَمَّ فاعله.

بالسَّنَدِ المذكور. قال الطَّبَرِيُّ: معناه أخذتُ الميثاقَ من الأنبياء المذكورينَ كَيما أسألَ مَن أرسَلتُهم عمَّا أجابَتْهم به أُممهم.

قوله: «﴿ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾: عندنا» هو أيضاً من قولِ مجاهد، أخرجه الفِريابيّ بالسَّنَدِ المذكور.

قوله: «﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ ﴾: القرآن، ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾: المؤمِنُ يقولُ يوم القيامة: هذا الذي أعطَيْتَني عَمِلْتُ بما فيه» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ (٢٤/ ٤) من طريق منصور بن المعتَمِر عن مجاهد قال: الذي جاءَ بالصِّدقِ وصَدَّقَ به: هم أهلُ القرآن يَجيئونَ به يومَ القيامة، يقولون: هذا الذي أعطَيتُمونا عَمِلنا بما فيه، ومن طريق عليّ بن أبي طَلحة عن ابن عبَّاس (٢٤/ ٣): الذي جاءَ بالصِّدقِ وصَدَّقَ به: رسول الله ﷺ بلا إله إلّا الله، ومن طريق لَيْن إلى عليّ بن أبي طالب (٢٤/ ٣): الذي جاءَ بالصِّدقِ: محمَّد ﷺ والذي صَدَّقَ به: أبو بكر، ومن طريق قَتَادة بسندٍ صحيح: الذي جاءَ بالصِّدقِ: رسول الله ﷺ جاءَ بالقرآن، والذي صَدَّقَ به: المؤمِنونَ، ومن طريق السُّدِّيّ: الذي جاءَ بالصِّدقِ وصَدَّقَ به: هو محمَّد ﷺ.

قال الطَّبَرِيُّ: الأولى أنَّ المراد بالذي جاءَ بالصِّدقِ: كلُّ مَن دَعَا إلى توحيد الله والإيمان برسولِه وما جاءَ به، والمصدِّقِ به: المؤمِنونَ. ويُؤيِّده أنَّ ذلك وَرَدَ عَقِب قوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ﴾ الآيةَ [الزمر:٣٢].

وأما حديث ابن مسعود فتقدَّمَ شرحه في باب إثم الزُّناة من كتاب الحدود (٦٨١١)، وذَكَرتُ ما في سندِه من الاختلاف على أبي وائل، والمراد هنا الإشارة إلى أنَّ مَن زَعم أنَّه يَخلُق فِعْلَ نفسِه يكون كمَن جَعَلَ لله نِدّاً، وقد وَرَدَ فيه الوعيدُ الشَّديدُ، فيكون اعتقاده حَراماً.

٤١- باب قوله تعالى:

﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ ﴾ الآيةَ [فصلت:٢٢]

٧٥٢١- حدَّثنا الحُميديُّ، حدَّثنا سفيانُ، حدَّثنا منصورٌ، عن مجاهدٍ، عن أبي مَعمَرٍ، عن عبدِ الله ﷺ، قال: اجْتَمَعَ عندَ البَيْتِ ثَقفِيّان وقُرَشيّ - أو قُرَشيّان وثَقَفِيٌّ - كثيرةٌ شَحْمُ بُطونِهم،

قليلةٌ فِقْهُ قلوبِهِم، فقال أحدُهم: أَتُرَوْنَ أَنَّ اللهَ يَسْمَعُ ما نقولُ؟ قال الآخَرُ: يَسْمَعُ إنْ جَهَرْنا ولا يَسْمَعُ إنْ أَخْفَيْنا، وقال الآخَرُ: إنْ كانَ يَسْمَعُ إذا جَهَرْنا فإنَّه يَسْمَعُ إذا أَخْفَيْنا، فأَنْزَلَ الله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَـٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ الآيةَ.

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ﴾ الآيَةَ» ساقَ في رواية كَرِيمةَ الآيَةَ كلَّها، ذكر فيه حديث عبد الله: وهو ابن مسعود: اجتَمَعَ عند البيت، وفيه: يَسمَع إن جَهَرنا ولا يَسمَع/ إن أخفَينا، فأنزَلَ الله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ﴾ وقد تقدَّم شرحه في تفسير فُصِّلَت (٤٨١٦). ١٣/٤٩٦

قال ابن بَطّال: غَرَض البخاريّ في هذا الباب إثبات السَّمْع لله، وأطالَ في تقرير ذلك، وقد تقدَّم في أوائل التَّوحيد في قوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[1] [النساء: ١٣٤].

والذي أقول: إنَّ غَرَضَه في هذا الباب إثباتُ ما ذهب إليه أنَّ الله يتكلَّم متى شاءَ، وهذا الحديث من أمثِلة إنزال الآية بعد الآية على السَّبَب الذي يَقَع في الأرض، وهذا يَنفَصِل عنه مَن ذهب إلى أنَّ الكلام صِفَةٌ قائمةٌ بذاته: أنَّ الإنزال بحَسَب الوقائع من اللَّوح المحفوظ، أو من السماء الدُّنيا، كما وَرَدَ في حديث ابن عبَّاس رَفَعَه: «نَزَلَ القرآنُ دَفعةً واحدةً إلى السماء الدُّنيا، فوُضِعَ في بيت العِزّة، ثمَّ أُنزِلَ إلى الأرض نُجوماً» رواه أحمد في «مُسنَده»[2]، وسيأتي مزيد لهذا في الباب الذي يليه.

قال ابن بَطّال: وفي هذا الحديث إثبات القياس الصَّحيح، وإبطال القياس الفاسِد، لأنَّ الذي قال: يَسمَع إن جَهَرنا ولا يَسمَع إن أخفَينا، قاسَ قياساً فاسِداً، لأنَّه شَبَّهَ سَمْعَ الله تعالى بأسماع خلْقِه الذينَ يَسمَعونَ الجَهرَ ولا يَسمَعونَ السِّرّ، والذي قال: إن كان يَسمَع إن

---

(١) هو البابُ رقم (٩).

(٢) كذا نسبه الحافظ هنا لأحمد في «مسنده»، وهو وهمٌ منه رحمه الله، فليس الحديث في «مسند أحمد»، وإنما هو عند النسائي في «الكبرى» (٧٩٣٦) و(١١٣٠٨) و(١١٦٢٥) وقد قدَّم الحافظُ ذكر هذا الحديث عند شرح الحديث (٤٩٧٨)، ونسبه هو هناك لأبي عُبيد وابن أبي شيبة والنسائي والحاكم والبيهقي في «دلائل النبوة»، ولم يذكر أحمد.

جَهَرنا فإنَّه يَسمَع إن أخفَينا، أصابَ في قياسه حيثُ لم يُشَبِّهِ اللهَ بخلْقِه، ونَزَّهَهُ عن مُماثَلَتهم، وإنَّما وَصَفَ الجميع بقِلّةِ الفِقه لأنَّ هذا الذي أصابَ لم يَعتَقِد حقيقةً ما قال، بل شَكَّ بقوله: إن كانَ.

وقوله في وصفهم: «كثيرة شَحْمُ بُطونِهم، قليلةٌ فِقهُ قلوبِهم» وَقَعَ بالرَّفع على الصِّفة ويجوز النَّصب، وأنَّثَ الشَّحمَ والفِقهَ لإضافَتِهما إلى البُطون والقلوب، والتَّأنيث يَسري من المُضاف إليه إلى المُضاف، أو أنَّثَ بتأويلِ شَحمٍ بشُحومٍ، وفِقهٍ بفُهومٍ.

٤٢- باب قول الله تعالى:
﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾ [الرحمن:٢٩]
و﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢]

وقوله: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ [الطلاق:١]، وأنَّ حَدَثَه لا يُشبِه حَدَثَ المخلوقينَ، لقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وقال ابنُ مسعودٍ: عن النبيِّ ﷺ: «إنَّ الله يُحدِثُ مِن أمْرِه ما يشاءُ، وإنَّ ممَّا أحدَثَ أنْ لا تَكلَّموا في الصلاةِ».

٧٥٢٢- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا حاتمُ بنُ وَرْدانَ، حدَّثنا أيّوبُ، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: كيفَ تَسْألونَ أهلَ الكتاب عن كُتُبِهم؟ وعندَكم كتابُ الله أقْرَبُ الكتبِ عَهْداً بالله، تَقْرَؤونَه مَحْضاً لم يُشَبْ.

٧٥٢٣- حدَّثنا أبو اليَمَان، أخبرنا شُعَيْبٌ، عن الزُّهْريِّ، أخبرني عُبَيْدُ الله بنُ عبدِ الله، أنَّ عبد الله بنَ عبَّاسٍ قال: يا مَعْشَرَ المسلمينَ، كيفَ تَسْألونَ أهلَ الكتاب عن شيءٍ وكتابُكم الذي أنزَلَ اللهُ على نبيِّكم ﷺ أحدَثُ الأخبار بالله مَحْضاً لم يُشَبْ؟ وقد حَدَّثَكُمُ الله أنَّ أهلَ الكتاب قد بَدَّلُوا مِن كُتُبِ الله وغَيَّروا، فكَتَبوا بأيدِيهِمُ الكتبَ، قالوا: هو مِن عِنْدِ الله، ليَشْتَروا بذلك ثَمَناً قليلاً، أوَلا يَنْهاكم ما جاءَكم منَ العِلْمِ عن مَسْألَتِهِم؟ فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يَسْألُكم عن الذي أُنزِلَ عليكم.

قوله: «بابُ قول الله تعالى: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾» تقدَّم ما جاءَ في تفسيرها في سورة الرَّحمن في التَّفسير[1].

قوله: «و﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ﴾، وقوله: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾، وأنَّ حَدَثه لا يُشبِه حَدَث المَخْلوقينَ، لقولِه/ تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾» قال ابن بَطّال: غَرَضُ البخاريّ الفَرقُ بين وصفِ كلام الله تعالى بأنَّه مخلوقٌ وبينَ وصفِه بأنَّه مُحدَثٌ، فأحالَ وصفَه بالخلْق، وأجازَ وصفه بالحَدَثِ، اعتِماداً على الآية، وهذا قول بعض المعتَزِلة وأهلِ الظّاهر، وهو خَطَأ، لأنَّ الذِّكر الموصوف في الآية بالإحداثِ ليس هو نفسَ كلامه تعالى، لقيام الدَّليل على أنَّ مُحدَثاً ومُنشَأً ومُختَرَعاً ومخلوقاً ألفاظ مُتَرادِفة على معنًى واحدٍ، فإذا لم يَجُز وصف كلامِه القائم بذاته تعالى بأنَّه مخلوقٌ لم يَجُز وصفُه بأنَّه مُحدَثٌ، وإذا كان كذلك فالذِّكر الموصوف في الآية بأنَّه مُحدَثٌ هو الرَّسول، لأنَّ الله تعالى قد سَمّاه في قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكُمۡ ذِكۡرٗا ۝١٠ رَّسُولٗا﴾ [الطلاق: ١٠ - ١١] فيكون المعنى: ما يَأتيهم من رسولٍ مُحدَثٍ، ويحتمل أن يكون المراد بالذِّكرِ هنا وعظَ الرَّسول إيّاهم، وتَحذيرَه من المعاصي، فسَمّاه ذِكراً، وأضافَه إليه إذ هو فاعلُه ومُقْدِرُ رسوله على اكتِسابه.

٤٩٧/١٣

وقال بعضهم: في هذه الآية أنَّ مَرجِع الإحداث إلى الإتيان لا إلى الذِّكر القديم، لأنَّ نزول القرآن على رسول الله ﷺ كان شيئاً بعد شيءٍ، فكانَ نزولُه يَحدُث حِيناً بعد حِينٍ، كما أنَّ العالِـم يَعلَم ما لا يَعلَمه الجاهلُ، فإذا علمَه الجاهلُ حَدَثَ عنده العِلمُ، ولم يَكُن إحداثه عند التَّعلُّم إحداثَ عَينِ المعلَّم.

قلت: والاحتمال الأخير أقرَب إلى مُراد البخاريّ، لما قَدَّمتُ قبلُ أنَّ مَبنَى هذه التَّراجِم عنده على إثبات أنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ، ومُراده هنا الحَدَثُ بالنِّسبةِ للإنزال، وبذلك جَزَمَ ابن المنيِّر ومَن تَبِعَه.

---

(١) قبل الحديث رقم (٤٨٧٨).

وقال الكِرمانيُّ: صفات الله تعالى سَلْبيّة ووجوديّة وإضافيّة، فالأولى: هي التّنزيهات، والثّانية: هي القديمة، والثّالثة: الخَلْق والرِّزق، وهي حادثةٌ، ولا يَلزَم من حُدوثها تَغيُّرٌ في ذات الله ولا في صفاته الوُجوديّة، كما أنَّ تَعلُّق العِلم وتَعلُّق القُدرة بالمعلومات والمقدورات حادثٌ، وكذا جميع الصِّفات الفِعليّة، فإذا تَقرَّرَ ذلك فالإنزال حادثٌ والمنزَّلُ قديمٌ، وتَعلُّق القُدرة حادثٌ ونفسُ القُدرة قديمةٌ، فالمذكور وهو القرآن قديمٌ والذِّكر حادثٌ.

وأمّا ما نَقَلَه ابن بَطّال عن المهلَّب ففيه نَظَر، لأنَّ البخاريّ لا يَقصِد ذلك ولا يَرضَى بما نُسِبَ إليه، إذ لا فرق بين مخلوقٍ وحادث لا عَقلاً ولا نَقلاً ولا عُرْفاً.

وقال ابن المنيِّر: قيل: ويحتمل أن يكون مُرادُه حَمَلَ لفظ «مُحدَث» على «الحديث» فمعنى ذِكرٍ مُحدَثٍ، أي: مُتحدَّثٌ به، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق هشام بن عُبَيد الله الرَّازيِّ أنَّ رجلاً من الجَهْميّة احتَجَّ لزَعْمِه أنَّ القرآن مخلوقٌ بهذه الآية، فقال له هشام: مُحدَث إلينا مُحدَث إلى العباد، وعن أحمد بن إبراهيم الدَّورَقيّ نحوه، ومن طريق نُعَيم بن حمَّاد قال: مُحدَث عند الخلق لا عند الله.

قال: وإنَّما المراد أنَّه مُحدَثٌ عند النبيِّ ﷺ يَعلَمُه بعد أن كان لا يَعلَمُه، وأمّا الله سبحانه فلم يزَل عالماً، وقال في موضع آخَر: كلام الله ليس بمُحدَثٍ، لأنَّه لم يزَل مُتكلِّماً، لا أنَّه كان لا يتكلَّم حتَّى أحدَثَ كلاماً لنفسِه، فمَن زَعَمَ ذلك فقد شَبَّهَ الله بخلْقِه، لأنَّ الخلق كانوا لا يتكلَّمونَ حتَّى أحدَثَ لهم كلاماً فتكلَّموا به، وقال الرَّاغِب: المحدَث ما أُوجِدَ بعد أن لم يَكُن، وذلك إمّا في ذاتِه أو إحداثِه عند مَن حَصَلَ عنده، ويقال لكلِّ ما قَرُبَ عَهده: مُحدَث، فَعالاً كان أو مَقالاً.

وقال غيره في قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ [الطلاق:١] وفي قوله: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا﴾ [طه:١١٣]: المعنى يَحدِث عندهم ما لم يكُن يَعلَمُونَه، فهو نَظِيرُ الآية الأُولى.

وقد نَقَلَ الهَرَويُّ في «الفاروق» بسندِه إلى حَرب الكِرمانيّ: سَأَلت إسحاق بن إبراهيم

الحَنْظَليّ ـ يعني ابن راهويه ـ عن قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢] قال: قديمٌ من رَبِّ العِزّة، مُحدَثٌ إلى الأرض. فهذا هو سَلَفُ البخاريّ في ذلك.

وقال ابن التِّين: احتَجَّ مَن قال بخلْقِ القرآن بهذه الآية، قالوا: والمحدَثُ هو المخلوقُ، والجواب أنَّ لفظ الذِّكر في القرآن يَتصرَّف على وجوه: الذِّكر بمعنى العِلم، ومنه: ﴿فَسْئَلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ [النحل:٤٣]، والذِّكر بمعنى العِظة، ومنه: ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص:١]، والذِّكر بمعنى الصلاة، ومنه: ﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة:٩]، والذِّكر بمعنى الشَّرَف، ومنه:/ ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف:٤٤] ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح:٤] قال: فإذا كان الذِّكر يَتصرَّف إلى هذه الأوجُه، وهي كلّها مُحدَثةٌ، كان حَملُه على إحداها أولَى، ولأنَّه لم يَقُل: ما يأتيهم من ذكرٍ من ربّهم إلّا كان مُحدثاً، ونحنُ لا نُنكِر أن يكون من الذِّكر ما هو مُحدَثٌ كما قلنا، وقيل: مُحدَثٌ عندهم، ومِن زائدة للتَّوكيد. ١٣/٤٩٨

وقال الدَّاوُوديّ: الذِّكر في هذه الآية هو القرآن، وهو مُحدَثٌ عندنا، وهو من صفاته تعالى، ولم يزَل سبحانه بجميع صفاته، قال ابن التِّين: وهذا منه ـ أي: من الدَّاوُوديّ ـ عظيمٌ، واستدلاله يَرُدُّ عليه، فإنَّه إذا كان لم يزل بجميع صفاته وهو قديمٌ، فكيف تكون صِفَتُه مُحدَثةً وهو لم يزَل بها ؟ إلّا أن يريد أنَّ المحدَث غير المخلوق كما يقول البَلْخيّ ومَن تَبِعَه، وهو ظاهر كلام البخاريّ حيثُ قال: وأنَّ حَدَثه لا يُشبِه حَدَث المخلوقينَ، فأثبَتَ أنَّه مُحدَثٌ. انتهى.

وما استَعظَمَه من كلام الدَّاوُوديّ هو بحَسَب ما تَخيَّلَه، وإلّا فالذي يَظهَر أنَّ مُراد الدَّاوُوديّ أنَّ القرآن هو الكلامُ القديمُ الذي هو من صفات الله تعالى، وهو غير مُحدَثٍ، وإنَّما يُطلَق الحَدَثُ بالنِّسبةِ إلى إنزاله إلى المكلَّفينَ، وبالنِّسبةِ إلى قراءَتهم له وإقرائهم غيرَهم، ونحو ذلك.

وقد أعادَ الدَّاوُوديّ نحوَ هذا في شرح قول عائشة: ولَشَأني في نفسي كان أحقَر من أن يتكلَّم الله فيَّ بأمرٍ يُتلَى[1]، قال الدَّاوُوديّ: فيه أنَّ الله تَكلَّمَ ببراءةِ عائشة حين أنزَلَ براءَتها،

(١) تقدَّم قريباً برقم (٧٥٠٠).

بخِلَاف قول بعض الناس: إنَّه لم يتكلَّم، فقال ابن التِّين أيضاً: هذا من الدَّاوُوديّ عظيمٌ، لأنَّه يَلزَم منه أن يكون الله تعالى مُتكلِّماً بكلامٍ حادثٍ، فتَحُلُّ فيه الحوادثُ تعالى الله عن ذلك، وإنَّما المراد بأنزَلَ أنَّ الإنزال هو المحدَثُ، ليس أنَّ الكلام القديمَ نَزَلَ الآن. انتهى.

وهذا مُراد البخاريّ، وقد قال في كتاب «خلق أفعال العباد»: قال أبو عُبَيد ـ يعني القاسم بن سَلّامٍ ـ: احتَجَّ هؤلاءِ الجَهميّةُ بآياتٍ، وليس فيما احتَجّوا به أشَدّ إلْباساً من ثلاث آيات: قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢] و﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ﴾ [النساء:١٧١] و﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢] قالوا: إن قلتُم: إنَّ القرآن لا شيءَ كَفَرتُم، وإن قلتُم: إنَّ الـمَسيح كلمة الله، فقد أقرَرتُم أنَّه خَلْق، وإن قلتُم: ليس بمُحدَثٍ رَدَدتُم القرآنَ.

قال أبو عُبَيد: أمّا قوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ فقد قال في آية أُخرى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، فأخبَرَ أنَّ خلقَه بقولِه[1]، وأوَّلُ خلقه هو من الشَّيء[2] الذي قال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، وقد أخبَرَ أنَّه خَلَقَه بقوله، فدَلَّ على أنَّ كلامه قبل خلْقه، وأمّا الـمَسيح فالمراد أنَّ الله خَلَقَه بكلمتِه لا أنَّه هو الكلمة لقوله: ﴿أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ﴾ [النساء:١٧١] ولم يَقُل: ألقاه، ويَدُلّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن﴾ [آل عمران:٥٩] وأمّا الآية الثّالثة فإنَّما حَدَثَ القرآنُ عند النبيّ ﷺ وأصحابه لما عَلَّمَه ما لم يَعلَم.

قال البخاريّ: والقرآن كلام الله غيرُ مخلوق، ثمَّ ساقَ الكلام على ذلك إلى أن قال: سمعت عُبَيد الله بن سعيد يقول: سمعت يحيى بن سعيد ـ يعني القَطّان ـ يقول: ما زِلت

---

(١) جاءت العبارة في «خلق أفعال العباد» الفقرة (١١١): فأخبر أنَّ أول خلق خلقه بقوله، بزيادة عبارة «أول خلقٍ»، والظاهر أنها مقحمة، فليس في الآية المذكورة ذكر أوليّة في الخلق، وإنما فيها أنَّ الخلق يكون بقول الله: كن، ولم ترد هذه الزيادة في الأصلين عندنا ولا في (س)، وهو الصواب، والله تعالى أعلم.

(٢) في (س): هو من أول الشيء، بإقحام لفظة «أول»، ولا معنى لها هنا.

أسمَعُ أصحابَنا يقولون: إنَّ أفعالَ العباد مخلوقةٌ، قال البخاريّ: حَرَكاتهم وأصواتهم وأكسابهم وكتابَتهم مخلوقة، فأمّا القرآن المتلوّ المبيّنُ المثبَتُ في المصاحف المسطورُ المكتوبُ الموعَى في القلوب، فهو كلام الله ليس بخلْقٍ.

قال: وقال إسحاق بن إبراهيم ـ يعني ابن راهويه ـ: فأمّا الأوعية فمَن يَشُكّ في خلقها، قال البخاريّ: فالمِداد والورَق ونحوه خلْقٌ، وأنتَ تَكتُب «الله»، فالله في ذاته هو الخالق، وخَطُّك من فِعلك وهو خَلْق، لأنَّ كلّ شيء دونَ الله هو بصُنعِه. ثمَّ ساقَ حديث حُذَيفة رَفَعَه (١١٧): «إنَّ الله يَصنَع كلَّ صانع وصَنْعَتَه»[1]، وهو حديث صحيح.

قوله: «وقال ابن مسعود، عن النبيّ ﷺ: إنَّ الله يُحدِث من أمْره ما يشاء، وإنَّ ممَّا أحْدَثَ أنْ لا تَكلَّموا في الصلاة» هذا طَرَف من حديث أخرجه أبو داود (٩٢٤) واللَّفظ له، وأحمد (٣٥٧٥)، والنَّسائيّ (١٢٢١)، وصَحَّحَه ابن حِبّان (٢٢٤٣) من طريق عاصم بن أبي النَّجُود عن أبي وائل/ عن عبد الله، قال: كنَّا نُسلِّم في الصلاة ونَأمُر بحاجَتِنا، فقَدِمت على رسول الله ﷺ وهو يُصَلّي، فسَلَّمت عليه فلم يَرُدّ عليَّ السَّلامَ، فأخَذَني ما قَدُمَ وما حَدُثَ، فلمَّا قَضَى صلاتَه قال: «إنَّ الله يُحدِث من أمره ما يشاء، وإنَّ الله قد أحدَثَ أن لا تَكلَّموا في الصلاة»، وفي رواية النَّسائيّ: «وإنَّ ممَّا أحدَثَ»[2]. ١٣/٤٩٩

وأصل هذه القصَّة في «الصحيحين» من رواية عَلقَمة عن ابن مسعود، لكن قال فيها: «إنَّ في الصلاة لَشُغلاً»، وقد مَضَى في أواخر الصلاة (١١٩٩و١٢١٦)، وفي هِجرة الحَبَشة (٣٨٧٥)، وتقدَّم شرحه في الصلاة، وليس فيه مقصود الباب.

ثم ذكر حديث ابن عباس موقوفاً من وجهين:

قوله: «كيف تَسْألونَ أهل الكتاب عن كُتُبهم؟» هذه رواية عِكرمة عنه، ورواية عُبَيد الله

---

(١) وأخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في «السنة» (٣٥٧) و(٣٥٨)، والحاكم ١/ ٣١و٣٢، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٧)، وغيرهم.

(٢) لم نقف عليه عنده بهذا اللفظ، وإنما هو بهذا اللفظ عند أحمد (٤٤١٧).

ابن عبد الله ـ وهو ابن عُتبةَ ـ عنه: يا مَعشَر المسلمينَ، كيف تَسألونَ أهل الكتاب عن شيءٍ؟

قوله: «**وعندَكم كتابُ الله أقرَبُ الكتب عَهْداً بالله**» هذه رواية عِكرمة، ورواية عُبَيد الله: وكتابُكم الذي أنزَلَ اللهُ عليكم أحدَثُ الأخبار بالله، أي: أقرَبُها نزولاً إليكم وأخباراً من الله سبحانه وتعالى. وقد جَرَى البخاريُّ على عادته في الإشارة إلى اللَّفظ الذي يريده وإيرادِه لفظاً آخَرَ غيرَه، فإنَّه أورَدَ أثرَ ابن عبَّاس بلفظ: أقرَب، وهو عنده في الموضع الآخَر بلفظ: أحدَث، وهو أليَقُ بمُرادِه هنا.

وقد جاءَ نَظِيرُ هذا الوصف من كلام كعبِ الأحبارِ منسوباً إلى الله سبحانه وتعالى، فأخرج ابن أبي حاتم بسندٍ حسن عن عاصم بن بَهدَلة عن مُغيث بن سُمَيّ قال: قال كَعب: عليكم بالقرآن، فإنَّه أحدَثُ الكتب عَهْداً بالرَّحمن، زاد في رواية أُخرى عن كَعب: وإنَّ الله تعالى قال في التَّوراة: يا موسى إنّي مُنزِلٌ عليك تَوراةً حديثة، أفتَحُ بها أعيُناً عُمياً، وآذاناً صُمّاً، وقلوباً غُلْفاً.

قوله: «**تَقْرَؤونَه مَحْضاً لم يُشَبْ**» هذا آخر حديث عِكرمة، وقوله: لم يُشَب، بضمِّ أوَّله وفتح الشّين المعجَمة وسكون الموحَّدة، أي: لم يُخالِطه غيرُه، وزاد عُبَيد الله في روايته: وقد حَدَّثَكم الله أنَّ أهل الكتاب قد بَدَّلوا مِن كُتُب الله وغَيَّروا... إلى آخره، يشير إلى قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ إلى ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩].

وقوله: «**ليَشتَروا بذلك**» في رواية المُستَملي: ليَشتَروا به.

وقوله: «**عن الذي أُنزِلَ عليكم**» في رواية المُستَملي: إليكم.

وقوله: «**جاءَكم من العِلم**» إسناد المجيءِ إلى العِلم كإسنادِ النَّهي إليه.

قوله: «**فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يَسْألُكُمْ**» فيه تأكيد الخبر بالقَسَمِ، وكأنَّه يقول: لا يَسألُونَكم عن شيء مع عِلمهم بأنَّ كتابَكم لا تَحريف فيه، فكيف تَسألونَهم وقد علمتُم أنَّ كتابَهم مُحرَّفٌ؟!

٤٣- باب قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ [القيامة:١٦]

وفِعْلِ النبيِّ ﷺ حِينَ يُنزَلُ عليه الوحيُ.

وقال أبو هُرَيرةَ: عن النبيِّ ﷺ: «قال الله عزَّ وجلَّ: أنا معَ عبدي إذا ذَكَرني، وتحرَّكَتْ بي شَفَتاهُ».

٧٥٢٤- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا أبو عَوَانةَ، عن موسى بنِ أبي عائشةَ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ في قولِه تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ قال: كانَ النبيُّ ﷺ يُعالِجُ منَ التَّنْزيلِ شِدّةً، وكانَ يُحرِّكُ شَفَتَيهِ، فقال لي ابنُ عبَّاسٍ: فأنا أُحَرِّكُهما لك كما كانَ رسولُ الله ﷺ يُحرِّكُهما؟ فقال سعيدٌ: أنا أُحَرِّكُهما كما كانَ ابنُ عبَّاسٍ يُحرِّكُهما، فحَرَّكَ شَفَتَيْه، فأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٦، ١٧] قال: جمعُه في صَدْرِكَ ثمَّ تَقْرؤُه ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٨] قال: فاستَمِعْ له وأنصِتْ، ثمَّ إنَّ علينا أنْ تَقْرَأَه، قال: فكانَ رسولُ الله ﷺ إذا أتاه جِبْريلُ عليه السلام استَمَعَ، فإذا انطَلَقَ جِبْريلُ قرأَه النبيُّ ﷺ كما أقرَأَهُ جِبْريلُ.

قوله: «باب قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾» يعني إلى آخر الآية.

قوله: «وفِعْل النبيّ ﷺ حين يُنزَل عليه الوَحْيُ»/ قد بيَّنه في حديث الباب بأنَّه كان يُعالِج شِدّة من أجل تحفُّظه، فلمَّا نَزَلَت صار يَستَمِع، فإذا ذهب المَلَك قرأه كما سَمِعَه. ١٣/ ٥٠٠

قوله: «وقال أبو هريرة، عن النبيّ ﷺ: قال الله عزَّ وجلَّ: أنا مع عبدي إذا ذكرني» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «ما ذكرني» «وتحرَّكَتْ بي شَفَتاه» هذا طَرَف من حديث أخرجه أحمد (١٠٩٧٥)، والبخاريّ في «خلق أفعال العباد» (٤٣٦)، والطَّبَرانيُّ[1] من رواية عبد الرَّحمن بن يزيد بن جابر عن إسماعيل بن عُبَيد الله بن أبي المهاجر عن كَرِيمة بنت الحَسْحاس ـ بمُهمَلاتٍ ـ عن أبي هريرة، فذكره بلفظ: «إذا ذكرني»[2]، وفي روايةٍ لأحمد (١٠٩٧٦): حدَّثنا أبو هريرة ونحنُ في بيت هذه ـ يعني أمّ الدَّرداء ـ: أنَّه سَمِعَ رسول الله ﷺ.

---

(١) وهو أيضاً في «الأوسط» (٦٦٢١)، و«مسند الشاميين» (٥٦٢) و(١٤١٧).

(٢) الذي في المطبوع من «خلق أفعال العباد»: «ما ذكرني».

وأخرجه البَيهقيُّ في «الدَّلائل»[(١)] من طريق رَبيعة بن يزيد الدِّمَشقيّ عن إسماعيل بن عُبَيد الله قال: دَخَلت على أمّ الدَّرداء فلمَّا سَلَّمتُ جَلستُ، فسمعتُ كَرِيمةَ بنت الحَسحاس ـ وكانت من صَوَاحب أم[(٢)] الدَّرداء ـ قالت: سمعت أبا هريرة ﷺ وهو في بيت هذه ـ تُشير إلى أمّ الدَّرداء ـ: سمعت أبا القاسم ﷺ يقول، فذكره بلفظ: «ما ذكرني»، وأخرجه أحمد (١٠٩٦٨) أيضاً، وابن ماجَهْ (٣٧٩٢)، والحاكم[(٣)] من رواية الأوزاعيِّ عن إسماعيل بن عُبَيد الله عن أمّ الدَّرداء عن أبي هريرة، ورواه ابن حِبّان في «صحيحه» (٨١٥) من رواية الأوزاعيِّ عن إسماعيل عن كَرِيمة عن أبي هريرة.

ورَجَّحَ الحُفّاظ طريق عبد الرَّحمن بن يزيد بن جابر ورَبيعة بن يزيد، ويحتمل أن يكون عند إسماعيل عن كَرِيمة وعن أمّ الدَّرداء معاً[(٤)]، وهذا من الأحاديث التي عَلَّقَها البخاريّ ولم يَصِلها في موضع آخَر من كتابه، وبالله التَّوفيق.

قال ابن بَطّال: معنى الحديث: أنا مع عبدي زمانَ ذِكره لي، أي: أنا معه بالحِفظِ والكِلاءة، لا أنَّه معه بذاته حيثُ حَلَّ العبدُ، ومعنى قوله: «تَحرَّكَت بي شَفَتاه» أي: تَحرَّكَت باسمي، لا أنَّ شَفَتَيه ولسانه تَتَحرَّكُ بذاته تعالى، لاستحالةِ ذلك. انتهى مُلخَّصاً.

وقال الكِرمانيُّ: المعيّة هنا معيّة الرَّحمة، وأمّا في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد:٤] فهي معيّة العِلم، يعني فهذه أخَصُّ من المعيّة التي في الآية.

---

(١) لم نقف عليه في «الدلائل»، وهو عند البيهقي في «الدعوات الكبير» (١٤)، وفي «شعب الإيمان» (٥٠٩)، والظاهر أنَّ الحافظ رحمه الله أراد أن يذكر «الدعوات» فذكر «الدلائل» خطأً، لأنه نسبه في «تغليق التعليق» ٥/ ٣٦٤ إلى «الدعوات» ولم يذكر «الدلائل»، والله أعلم.

(٢) تحرَّف في (أ) و(س) إلى: أبي، وسقط ذكر البيهقي من (ع)، والتصويب من «تغليق التعليق» للحافظ ٥/ ٣٦٤، موافقاً لما في «الدعوات» و«شعب الإيمان».

(٣) كذا وقعت رواية الحاكم للحافظ كما بيَّنه في «إتحاف المهرة» (٢٠٨٥٥) و(٢٠٨٥٨)، حيث ذكره في مسند أبي هريرة، مع أنَّ الذي في أصلين خطيين عتيقين عندنا من «المستدرك» أنه من رواية أم الدرداء عن أبي الدرداء، وكذلك وقع في «تلخيص المستدرك» للذهبي ١/ ٤٩٦.

(٤) وهو الذي صحَّحه المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمة كريمة المذكورة.

ثمَّ ذكر حديث ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ قال: كان النبيّ ﷺ يُعالِج من التَّنزيل شِدَّةً، الحديث، وهو من أوضَح الأدِلّة على أنَّ القرآن يُطلَق ويُرادُ به القراءةُ، فإنَّ المراد بقوله: ﴿قُرْءَانَهُۥ﴾ في الآيتَينِ القراءةُ لا نفسُ القرآن، وقد تقدَّم شرحه في بَدْء الوحي (٥).

قال ابن بَطّال: غَرَضُه في هذا الباب أنَّ تحريك اللِّسان والشَّفتَينِ بقراءةِ القرآن عملٌ له يُؤجَر عليه. وقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة:١٨] فيه إضافة الفِعل إلى الله تعالى، والفاعل له مَن يَأمُره بفِعلِه، فإنَّ القارئ لكلامه تعالى على النبيّ ﷺ هو جِبريل، ففيه بيانٌ لكلِّ ما أشكَلَ من كلّ فِعل يُنسَب إلى الله تعالى ممَّا لا يَليق به فِعلُه، من الـمَجيء والنُّزول ونحو ذلك، انتهى.

والذي يَظهَر أنَّ مُراد البخاريّ بهذَينِ الحديثَينِ الموصول والمعلَّق، الردّ على مَن زَعَمَ أنَّ قراءة القارئ قديمةٌ، فأبانَ أنَّ حركة لسان القارئ بالقرآن من فِعل القارئ بخِلَاف المقروء، فإنَّه كلامُ الله القديم، كما أنَّ حركة لسان ذاكِر الله حادثةٌ من فِعله، والمذكور وهو الله سبحانه وتعالى قديمٌ، وإلى ذلك أشارَ بالتَّراجِمِ التي تأتي بعد هذا.

٤٤- باب قول الله تعالى:

﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾

﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾ [طه: ١٠٣] : يَتَسارُونَ.

٧٥٢٥- حدَّثني عَمْرو بنُ زُرارةَ، عن هُشَيْمٍ، أخبرنا أبو بِشْر، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء:١١٠] قال: نَزَلَتْ ورسولُ الله ﷺ مُخْتَفٍ بمَكّةَ، فكانَ إذا صَلَّى بأصحابه رَفَعَ صوتَه بالقرآنِ، فإذا سَمِعَه المُشْرِكونَ سَبُّوا القرآنَ، ومَن أنزلَه، ومَن جاءَ به، فقال الله لنبيِّه/ ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ أي: بقراءَتِكَ، فيَسْمَعَ المُشْرِكونَ فيَسُبُّوا القرآنَ ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ عن أصحابكَ، فلا تُسْمِعُهم ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾. ٥٠١/١٣

٧٥٢٦- حدَّثنا عُبَيدُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا أبو أُسامةَ، عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: نَزَلَتْ هذه الآيةُ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ في الدُّعاءِ.

٧٥٢٧- حدَّثنا إسحاقُ، حدَّثنا أبو عاصمٍ، أخبرنا ابنُ جُرَيْجٍ، حدَّثنا ابنُ شِهابٍ، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ليسَ مِنّا مَن لم يَتَغنَّ بالقرآن».

وَزادَ غَيْرُه: يَجهَرُ به.

قوله: «باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ۝١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٣- ١٤]» أشارَ بهذه الآية إلى أنَّ القول أعمّ من أن يكون بالقرآن أو بغيرِه، فإن كان بالقرآن فالقرآن كلام الله، وهو من صفات ذاته، فليس بمخلوقٍ لقيام الدَّليل القاطِع بذلك، وإن كان بغيرِه فهو مخلوق، بدليلِ قوله تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ بعد قوله: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ﴾.

قال ابن بَطّال: مُراده بهذا الباب إثبات العِلم لله صِفَةً ذاتيّةً، لاستواءِ عِلمه بالجَهرِ من القول والسِّرّ، وقد بيَّنه بقوله في آية أُخرى: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾ [الرعد: ١٠]، وأنَّ اكتِساب العبد من القول والفِعل لله تعالى لقوله: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾، ثمَّ قال عَقِب ذلك: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ فدلَّ على أنَّه عالم بما أسَرّوه وما جَهَروا به، وأنَّه خالقٌ لذلك فيهم، فإن قيلَ: قوله: ﴿مَنْ خَلَقَ﴾ راجِعٌ إلى القائلينَ، قيل له: إنَّ هذا الكلام خَرَجَ مَخرَج التَّمَدُّح منه بعِلمِه بما أَسَرَّ العبدُ وجَهَرَ، وأنَّه خَلَقَه، فإنَّه جَعَلَ خَلْقه دليلاً على كَونه عالماً بقولهم، فيَتَعيَّن رُجوع قوله: ﴿خَلَقَ﴾ إلى قولهم ليَتِمّ تَمَدُّحه بالأمرَينِ المذكورَين، وليكونَ أحدهما دليلاً على الآخر، ولم يُفرِّق أحدٌ بين القول والفِعل، وقد دَلَّتِ الآية على أنَّ الأقوال خلْقُ الله تعالى، فوجَبَ أن تكون الأفعال خلقاً له سبحانه وتعالى.

وقال ابن المنيِّر: ظنَّ الشّارح أنَّه قَصَدَ بالتَّرجمةِ إثبات العِلم، وليس كما ظنَّ، وإلّا لَتَقاطَعَتِ المقاصد ممَّا اشتَمَلَت عليه التَّرجمة، لأنَّه لا مُناسَبة بين العِلم وبين حديث: «ليس مِنّا مَن لم يَتَغنَّ بالقرآن»، وإنَّما قَصَدَ البخاريّ الإشارة إلى النُّكتة التي كانت سببَ مِحنَته بمَسألةِ

اللَّفظ، فأشارَ بالتَّرجمةِ إلى أنَّ تِلاوات[1] الخَلْق تَتَّصِف بالسِّرِّ والجهر، ويَستَلزِم أن تكون مخلوقة.

وسياق[2] الكلام يأبَى ذلك[3]، وقد قال البخاريّ في كتاب «خلق أفعال العباد» بعد أن ذكر عِدّة أحاديث دالّة على ذلك: فبيَّن النبيّ ﷺ أنَّ أصوات الخلق وقراءَتهم ودِراسَتهم وتعليمهم وألسِنَتهم مُختَلِفةٌ، بعضها أحسَن وأزْيَن وأحلَى، وأصْوَتُ وأرتَل وألحَن، وأعلَى وأخفَض وأغَضّ، وأخشَع وأجهَر وأخفَى، وأمْهَرُ[4] وأمَدّ وألْيَن من بعض.

قوله: «﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾: يَتسارُّونَ» بتشديدِ الرَّاء والسِّين مُهمَلة، وفي بعضها بشينٍ مُعجَمة وزيادة واو بغيرِ تَثقيل، أي: يَتَراجَعونَ فيما بينهم سِرّاً.

ثمَّ ذكر حديث ابن عبَّاس في نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ وفي آخره: فقال الله لنبيِّه ﷺ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ أي: بقراءَتك.

وحديث عائشة: أنَّها نَزَلَت في الدُّعاء، وقد تقدَّم شرحُهما في تفسير سُبْحان (٤٧٢٢ و٤٧٢٣).

وحديث أبي هريرة: «ليس مِنّا مَن لم يَتَغَنَّ بالقرآن»، وزاد غيره: «يَجهَر به»، أورَدَه من طريق ابن جُرَيجٍ حدَّثنا ابن شِهاب، وقد مضى في فضائل القرآن (٥٠٢٣)، وفي باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ (٧٤٨٢) من طريق عُقَيل عن ابن شِهاب بلفظ: «ما أَذِنَ الله لشيءٍ ما أَذِنَ لنبيٍّ يَتغنَّى بالقرآن»، وقال/ صاحب له: يَجهَر به. ١٣/٥٠٢

وسيأتي قريباً من طريق محمَّد بن إبراهيم التَّيْميِّ عن أبي سَلَمة بلفظ: «ما أذِنَ الله لشيءٍ ما أذِنَ لنبيٍّ حسن الصَّوت بالقرآن يَجهَر به» فيُستَفاد منه أنَّ الغير المبهَم في حديث الباب، وهو

---

(١) في (س): تلاوة، وهو كذلك في «المتواري» لابن المنير ص٤٢٨. يعني جنس التلاوة.

(٢) من هنا ابتدأ كلام الحافظ رادّاً على ابن المنيّر.

(٣) تحرَّفت العبارة في (س) إلى: وساق الكلام على ذلك.

(٤) تحرَّفت في (س) إلى: وأقصر.

الصّاحب المبهَم في رواية عُقيلَ: هو محمَّد بن إبراهيم التَّيْميّ، والحديث واحد، إلّا أنَّ بعضهم رواه بلفظ: «ما أذِنَ الله»، وبعضهم رواه بلفظ: «ليس مِنّا».

وإسحاق شيخه فيه: هو ابن منصور، وقال الحاكم: ابن نَصر[1]، ورَجَّحَ الأوَّلَ أبو عليّ الجَيَّانيّ، وأبو عاصم: هو النبيل، وهو من شيوخ البخاريّ قد أكثرَ عنه بلا واسطة، وأقرَب ذلك في أوَّل حديث من كتاب التَّوحيد (٧٣٧١).

٤٥- بابُ قول النبيِّ ﷺ: «ورجُلٌ آتاه الله القرآنَ، فهو يقومُ به آناءَ اللَّيلِ وآناءَ النَّهار» ورجلٌ يقولُ: «لو أُوتيتُ مِثلَ ما أُوتيَ هذا، فعلتُ كما يَفعَلُ» فبيَّن أنَّ قِيامَه بالكتاب هو فِعلُه

وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ [الروم: ٢٢].

وقال: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج:٧٧].

٧٥٢٨- حدَّثنا قُتَيبةُ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن الأعمَشِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَحاسُدَ إلّا في اثنتَينِ: رجلٌ آتاه الله القرآنَ، فهو يَتْلُوه مِن آناءِ اللَّيلِ وآناءِ النَّهار، فهو يقولُ: لو أُوتِيتُ مِثلَ ما أُوتيَ هذا لَفَعَلْتُ كما يَفعَلُ، ورجلٌ آتاه الله مالاً، فهو يُنفِقُه في حَقِّهِ، فيقولُ: لو أُوتيتُ مِثلَ ما أُوتيَ عَمِلْتُ فيه مِثلَ ما يَعمَلُ».

٧٥٢٩- حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا سفيانُ، قال الزُّهْريُّ: عن سالمٍ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، قال: «لا حَسَدَ إلّا في اثنتَينِ: رجلٌ آتاه الله القرآنَ، فهو يَقُومُ بِهِ آناءَ اللَّيلِ وآناءَ النَّهار، ورجلٌ آتاه الله مالاً، فهو يُنفِقُه آناءَ اللَّيلِ وآناءَ النَّهار».

سمعتُ من سفيانَ مِراراً، لم أسْمَعْه يَذكُرُ الخبرَ، وهو مِن صحيحِ حديثِه.

(١) يعني إسحاق بن إبراهيم بن نصر البخاري.

قوله: «باب قول النبيّ ﷺ: ورجُلٌ[1] آتاهُ الله القرآن، فهو يقوم به آناء اللَّيل وآناء النَّهار» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «والنَّهار» بحذفِ «وآناء» الثّانية[2].

قوله: «ورجل[3] يقول: لو أوتيت مِثْل ما أوتيَ هذا فعلت كما يَفْعَل» قال الكِرمانيُّ: كذا أورَدَ التَّرجمة مَخرومة، إذ ذكر من صاحب القرآن حال المحسود فقط، ومن صاحب المال حال الحاسِد فقط، ولكن لا لَبْس في ذلك، لأنَّه اقتَصَرَ على ذِكر حامل القرآن[4] حاسِداً ومحسوداً، وتَـرَكَ حال ذي المال.

قوله: «فبيَّن أنَّ قيامه بالكتابِ هو فِعْلُه» في رواية الكُشمِيهَنيّ: أنَّ قراءَته الكتاب هو فِعله.

قوله: «﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ **وقال:** ﴿وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾» أمّا الآية الأولى فالمراد منها اختلاف ألسِنَتكم، لأنَّها تَشمَل الكلام كلّه فتَدخُل القراءة، وأمّا الآية الثّانية فعُموم فِعل الخير يَتَناول قراءة القرآن والذِّكر والدُّعاء وغير ذلك، فدَلَّ على أنَّ القراءة فِعلُ القارئ.

ثمَّ ذكر حديث أبي هريرة: «لا تَحاسُد إلّا في اثنتَين: رجل آتاه الله القرآن فهو يَتلُوه».

وحديث سالم عن أبيه ـ وهو عبد الله بن عمر ـ: «لا حَسَد إلّا في اثنتَينِ: رجل آتاه الله القرآن فهو يقومُ به»، وقد مضى شرح المتن في فضائل القرآن (٥٠٢٥و٥٠٢٦).

---

(١) كذا في الأصلين بالواو، وهو كذلك في رواية عبد الرزاق في «تفسيره» ٢/ ٧١ وعن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه، ومن طريقه أخرجه أحمد (٥٦١٨) حيث ابتدأ بذكر صاحب المال، ثم عطف عليه ذكر صاحب القرآن.

(٢) هذا عكس ما جاء في اليونينية وبيَّنه القَسْطلّاني أنَّ هذه رواية غير الكُشْمِيهَنيّ، وأنَّ الثانية التي بزيادة «وآناء» الثانية له.

(٣) هذا تصرُّف من البخاري رحمه الله، لأنَّ أحداً لم يرو الحديث بلفظ: «يقوم به» مع زيادة قول الحاسد: «لو أوتيتُ مثل ما أوتي...»، فكأنه رحمه الله أدمج بين بعض حديث أبي هريرة مع بعض حديث ابن عمر، كالمفسِّر لعبارة «يتلوه» التي في حديث أبي هريرة بعبارة «يقوم به» التي في حديث ابن عمر، والله أعلم.

(٤) وقع في (س): ذكر حالي حامل القرآن، بإقحام لفظة «حالي»، والمعنى بذكرها فاسدٌ عند التدقيق، لأنَّ قوله: «حاسداً» حالٌ من يحسُد حامل القرآن.

وقوله: «سمعت من سفيان مِراراً» هو كلام عليّ بن عبد الله، وهو ابن المديني، شيخ البخاريّ.

وقوله: «لم أسمَعه يَذكُر الخبر» أي: ما سَمِعَه منه إلّا بالعَنعَنة.

٥٠٣/١٣ قوله: «وهو/ من صحيحِ حديثِهِ» قلت: قد أخرجه الإسماعيليّ عن أبي يَعلَى[١] عن أبي خَيثَمة قال: حدَّثنا سفيان هو ابن عُيَينةَ قال: حدَّثنا الزُّهريّ عن سالم، به.

قال ابن المنيِّر: دَلَّت أحاديث الباب الذي قبله على أنَّ القراءة فِعلُ القارئ، وأنَّها تُسمَّى تَغَنّياً، وهذا هو الحقّ اعتقاداً لا إطلاقاً، حَذَراً من الإيهام وفِراراً من الابتداع بمُخالَفةِ السَّلَف في الإطلاق، وقد ثَبَتَ عن البخاريّ أنَّه قال: مَن نَقَلَ عنِّي أنّي قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، فقد كَذَبَ، وإنَّما قلتُ: إنَّ أفعال العباد مخلوقة، قال: وقد قارَبَ الإفصاحَ في هذه التَّرجمة بما رَمَزَ إليه في التي قبلها.

٤٦- باب قول الله عزَّ وجلَّ:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالاتِهِ﴾ [المائدة:٦٧]

وقال الزُّهْريُّ: منَ الله الرِّسالةُ، وعلى رسولِ الله ﷺ البلاغُ، وعلينا التَّسليمُ، وقال اللهُ تعالى: ﴿لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ﴾ [الجن: ٢٨]، وقال: ﴿أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي﴾ [الأعراف:٦٢].

وقال كَعْبُ بنُ مالكٍ حينَ تَخلَّفَ عن النبيِّ ﷺ: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [التوبة:١٠٥].

وقالت عائشةُ: إذا أعجبَكَ حُسْنُ عملِ امرِئٍ فقُلِ: ﴿ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ ولا يَستَخِفَّنَّكَ أحدٌ.

وقال مَعمَرٌ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾: هذا القرآنُ، ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾: بيانٌ ودِلالةٌ، كقوله: ﴿ذَٰلِكُمۡ حُكۡمُ ٱللَّهِ﴾ [الممتحنة:١٠]: هذا حُكْمُ الله ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾ [البقرة:٢]: لا شَكَّ.

---

(١) وهو في «مسند أبي يعلى» (٥٤١٧)، وكذلك وقع تصريحه بالسماع عند الحميدي (٦١٧).

﴿ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:٢٥٢] يعني: هذه أعلامُ القرآنِ، ومثلُه ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾[يونس:٢٢] يعني: بكم.

وقال أنسٌ: بَعَثَ النبيُّ ﷺ خالَه حَراماً إلى قومٍ، وقال: أتُؤْمِنوني حتَّى أُبلِّغَ رسالةَ رسولِ الله ﷺ؟ فجَعَلَ يُحدِّثُهم.

٧٥٣٠- حدَّثنا الفَضْلُ بنُ يعقوبَ، حدَّثنا عبدُ الله بنُ جعفرٍ الرَّقِّيُّ، حدَّثنا المعتَمِرُ بنُ سليمانَ، حدَّثنا سعيدُ بنُ عُبَيد الله الثَّقَفِيُّ، حدَّثنا بَكْرُ بنُ عبدِ الله المُزَنيُّ وزيادُ بنُ جُبَيرِ بنِ حَيَّةَ، عن جُبَيرِ بنِ حَيَّةَ، قال المغيرةُ: أخبرنا نبيُّنا ﷺ عن رسالةِ رَبِّنا: «أنَّه مَن قُتِلَ مِنَّا صارَ إلى الجنَّةِ».

٧٥٣١- حدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسُفَ، حدَّثنا سفيانُ، عن إسماعيلَ، عن الشَّعْبيِّ، عن مسروقٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها، قالت: مَن حَدَّثَكَ أنَّ محمَّداً ﷺ كَتَمَ شيئاً.

وقال محمَّدٌ: حدَّثنا أبو عامرٍ العَقَدِيُّ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن الشَّعْبيِّ، عن مسروقٍ، عن عائشةَ، قالت: مَن حَدَّثَكَ أنَّ النبيَّ ﷺ كَتَمَ شيئاً مِنَ الوَحْيِ فلا تُصدِّقْه، إنَّ الله تعالى يقولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [المائدة:٦٧].

٧٥٣٢- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا جَرِيرٌ، عن الأعمَشِ، عن أبي وائلٍ، عن عَمْرِو بنِ شُرَحْبِيلَ، قال: قال عبدُ الله: قال رجلٌ: يا رسولَ الله، أيُّ الذَّنْبِ أكبَرُ عندَ الله؟ قال: «أنْ تَدْعوَ لله نِدّاً وهو خَلَقَكَ» قال: ثمَّ أيّ؟ قال: «ثمَّ أنْ تَقتُلَ ولدَكَ مخافةَ أنْ يَطْعَمَ مَعَك» قال: ثمَّ أيّ؟ قال: «ثُمَّ أنْ تُزانيَ حَليلةَ جارِكَ» فأنزَلَ الله تصديقَها: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ الآيةَ [الفرقان:٦٨].

قوله: «باب قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا ١٣/٥٠٤

بَلَّغْتَ رِسَالاتِهِ[(١)]﴾» كذا للجميع، وظاهره اتِّحاد الشَّرط والجزاء، لأنَّ معنى «إن لم تَفعَل»: لم تُبلِّغ، لكنَّ المراد من الجزاء لازِمُه، فهو كحديثِ: «ومَن كانت هِجرَتُه إلى دُنيا يُصيبها، فهِجرَته إلى ما هاجَرَ إليه»[(٢)].

واختُلِفَ في المراد بهذا الأمر، فقيلَ: المراد بَلِّغ كما أُنزِلَ، وهو على ما فَهِمَت عائشةُ وغيرُها، وقيل: المراد بَلِّغه ظاهراً ولا تَخشَ من أحدٍ، فإنَّ الله يَعصِمُك من الناس، والثّاني أخَصّ من الأوَّل، وعلى هذا لا يَتَّحِد الشَّرط والجزاء، لكنَّ الأَولى[(٣)] قولُ الأكثر لظُهورِ العُموم في قوله تعالى: ﴿مَآأُنزِلَ﴾، والأمر للوجوبِ، فيجب عليه تبليغ كلّ ما أُنزِلَ إليه، والله أعلم.

ورَجَّحَ الأخيرَ ابنُ التِّين، ونَسَبَه لأكثرِ أهل اللُّغة. وقد احتَجَّ أحمد بن حَنبَل بهذه الآية على أنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ، لأنَّه لم يَرِدْ في شيء من القرآن ولا من الأحاديث أنَّه مخلوقٌ، ولا ما يَدُلّ على أنَّه مخلوقٌ. ثمَّ ذكر عن الحسن البصريّ أنَّه قال: لو كان ما يقول الجَعْد حَقّاً لَبَلَّغَه النبيُّ ﷺ.

قوله: «وقال الزُّهْريُّ: من الله الرِّسالةُ، وعلى رسول الله ﷺ البَلَاغُ، وعلينا التَّسليمُ» هذا وَقَعَ في قصَّة أخرجها الحُميديّ في «النَّوادر» ومن طريقه الخطيب، قال الحُميديّ: حدَّثنا سفيان قال: قال رجل للزُّهريِّ: يا أبا بكر، قول النبيّ ﷺ: «ليس مِنّا مَن شَقَّ الجُيوب» ما معناه؟ فقال الزُّهريُّ: من الله العِلمُ، وعلى رسوله البَلاغُ، وعلينا التَّسليمُ. وهذا الرجل هو الأوزاعيُّ، أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب «الأدب وذِكْر الدنيا»[(٤)]. عن دُحَيم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعيِّ قال: قلت للزُّهريِّ، فذكره.

---

(١) هذه قراءة أبي جعفر ونافع ويعقوب وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر عنه، وقرأ الباقون: ﴿رِسَالَتَهُۥ﴾ على الإفراد. انظر «النشر» لابن الجزري ٢/ ٢٥٥.

(٢) هو أول حديث في «صحيح البخاري».

(٣) تحرف في الأصلين إلى: الأول، والمثبت من (س) وهو الصواب الذي يدلُّ عليه سياقُ كلام الحافظ رحمه الله.

(٤) كذا سمى الحافظُ كتاب ابن أبي عاصم: «الأدب وذكر الدنيا»، وسماه في «تغليق التعليق» ٥/ ٣٦٦: «ذكر الدنيا»، وذكره في «معجمه المفهرس» (٢٨٥): «حفظ اللسان وذكر الدنيا». وتحرفت العبارة في (ع) و(س) إلى: ابن أبي عاصم في كتاب «الأدب» وذكر ابن أبي الدنيا عن دحيم...

قوله: «وقال الله تعالى: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ وقال: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى﴾» قال البخاريّ في كتاب «خلق أفعال العباد» بعد أن ساقَ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ﴾ الآية، قال: فذكر تبليغ ما أُنزِلَ إليه، ثمَّ وَصَفَ فِعلَ تبليغ الرِّسالة، فقال: ﴿فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾، قال: فسَمَّى تبليغَه الرِّسالةَ وتركَه فِعلاً، ولا يُمكِن أحَدٌ أن يقول: إنَّ الرَّسول لم يَفعَل ما أُمِرَ به من تبليغ الرِّسالة، يعني: فإذا بَلَّغَ فقد فعل ما أُمِرَ به، وتلاوته ما أُنزِلَ إليه هو التَّبليغ وهو فِعلُه.

وذكر حديث أبي الأحوص عَوْف بن مالك الجُشَميّ عن أبيه (٣١٦) قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ، فذكر القصَّة، وفيها قال: «أتتني رسالة من رَبِّي فضِقتُ بها ذَرْعاً، ورأيت أنَّ النَّاس سيُكذِّبونَني، فقيلَ لي: لَتَفعَلَنَّ أو لَيُفعَلَنَّ بك»، وأصله في «السُّنَن»[1] وصَحَّحَه ابن حِبّان (٥٤١٦) والحاكم (١/ ٢٤-٢٥)، وحديث سَمُرة بن جُندُب في قصَّة الكُسوف (٤١٠)، وفيه: فقال النبيّ ﷺ في خُطبَته: «إنَّما أنا بَشَرٌ رسولٌ، فأُذكِّركم بالله إن كنتم تعلمونَ أنِّي قَصَّرتُ عن تبليغ شيءٍ من رسالات رَبِّي» يعني: فقولوا، فقالوا: نَشهَد أنَّك بَلَّغت رسالات رَبِّك وقَضَيت الذي عليك، وأصله في «السُّنَن»[2]، وصَحَّحَه ابن خُزَيمةَ (١٣٩٧) وابن حِبّان (٢٨٥٦) والحاكم (١/ ٣٢٩-٣٣١).

وقال في الكتاب المذكور أيضاً: قوله تعالى: ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ هو ممَّا أُمِرَ به، وكذلك: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة:٤٣]، والصلاة بجُملَتِها طاعة الله، وقراءة القرآن من جُملة الصلاة، فالصلاة طاعة والأمر بها قرآن، وهو مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصُّدور، مقروء على الألسِنة، فالقراءة والحِفظ والكتابة مخلوقة، والمقروء والمحفوظ والمكتوب ليس بمخلوقٍ، ومن الدَّليل عليه أنَّك تَكتُب «الله»، وتَحفَظه وتَدعُوه، فدعاؤُك وحِفظُك وكتابتُك وفِعلُك مخلوقٌ، والله هو الخالق.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٠٦٣)، وابن ماجه (٢١٠٩)، والترمذي (٢٠٠٦)، والنسائي (٣٧٨٨) و(٥٢٢٤)، وانظر «المسند» (١٥٨٨٨).

(٢) أخرجه أبو داود (١١٨٤)، والنسائي (١٤٨٤).

قوله: «وقال كعب بن مالك حين تخلَّفَ عن النبيّ ﷺ: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[1]» قد تقدَّم هذا مُسنَداً في تفسير براءة في حديثه الطَّويل (٤٦٧٧)، وفي آخره: قال الله تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ۚ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ ۚ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ الآية [التوبة:٩٤].

قال الكِرمانيُّ: ومُناسَبته للتَّرجمةِ من جهة التفويض والانقياد والتَّسليم، ولا يَنبَغي لأحدٍ أن يُزكّيَ عملَه، بل يُفوِّض إلى الله سبحانه وتعالى.

قلت: ومُراد البخاريّ تسمية ذلك عملاً كما تقدَّم من كلامه في الذي قبله.

١٣/٥٠٥ قوله: «وقالت عائشة: إذا أعجبَك حُسْن عمل امرِئٍ فقُلِ: ﴿ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة:١٠٥] ولا يَستَخِفَّنَّك أحدٌ» قلت: زَعَمَ مُغْلَطاي أنَّ عبد الله بن المبارَك أخرج هذا الأثَر في كتاب «البِرّ والصِّلة» عن سفيان عن معاوية بن إسحاق عن عُروة عن عائشة، وقد وَهِمَ في ذلك، وإنَّما وَقَعَ هذا في قصَّة ذكرها البخاريّ في كتاب «خلق أفعال العباد» (١٨٦) من رواية عُقيل عن ابن شِهاب عن عُروة عن عائشة قالت ـ وذكرت الذي كان من شَأْن عثمان ـ: وَدِدتُ أنّي كنت نَسْياً مَنسيّاً، فوالله ما أحببتُ أن يُنتَهَك من عثمان أمرٌ قَطُّ إلّا انتُهِكَ منّي مِثلُه، حتَّى والله لو أحببتُ قتلَه لقُتِلتُ، يا عُبَيد الله بن عَديٍّ، لا يَغُرَّنَّك أحدٌ بعد الذي تعلم، فوالله ما احتَقَرتُ أعمال أصحاب رسول الله ﷺ حتَّى نَجَمَ النَّفرُ الذينَ طَعَنوا في عثمان، فقالوا قولاً لا يَحسُنُ مِثلُه، وقرؤوا قراءة لا يَحسُن مِثلُها، وصَلَّوا صلاةً لا يُصَلَّى مِثلُها، فلمَّا تَدَبَّرتُ الصَّنيعَ إذا هُم والله ما يُقارِبونَ أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا أعجَبَك حسنُ قول امرِئٍ فقلِ: ﴿ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، ولا يَستَخِفَّنَّك أحدٌ.

---

(١) كذا وقع ذكر هذه الآية في بعض روايات البخاري، وهي الآية رقم (١٠٥) من سورة براءة، وفي بعضها الآخر ذكر آية براءة الثانية رقم (٩٤) التي سيشير إليها الحافظ، وهي التي ثبتت في متن اليونينية، وهي التي ثبت ذكرها أيضاً في حديث كعب بن مالك الطويل الذي أشار إليه الحافظ دون خلاف بين رواة البخاري.

وأخرجه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٧٧) من رواية يونس بن يزيد عن الزُّهريِّ أخبَرني عُروة، أنَّ عائشة كانت تقول: احتَقَرتُ أعمالَ أصحاب رسول الله ﷺ حين نَجَمَ القُرّاء الذينَ طَعَنوا على عثمان، فذكر نحوه، وفيه: فوالله ما يُقارِبونَ عملَ أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا أعجَبَك حسنُ عمل امرِئٍ منهم فقل: ﴿ٱعْمَلُوا۟﴾ إلى آخره.

والمراد بالقُرّاءِ المذكورينَ: الذينَ قاموا على عثمان وأنكَروا عليه أشياء اعتَذَرَ عن فِعلها، ثمَّ كانوا مع عليّ ثمَّ خَرَجوا بعد ذلك على عليّ، وقد تقدَّمَت أخبارهم مُفصَّلةً في كتاب الفتن[1]، ودَلَّ سياق القصَّة على أنَّ المراد بالعملِ ما أشارتْ إليه من القراءة والصلاة وغيرهما، فسَمَّت كلَّ ذلك عملاً.

وقولها في آخره: «ولا يَستَخِفَّنَّك أحدٌ» بالخاءِ المعجَمة المكسورة والفاء المفتوحة والنُّون الثَّقيلة للتَّأكيد، قال ابن التِّين عن الدَّاوُوديّ: معناه: لا تَغتَرَّ بمَدحِ أحدٍ وحاسِبْ نفسَك. والصَّواب ما قاله غيره: أنَّ المعنى: لا يَغُرَّنَّك أحد بعَمَلِه فتَظُنَّ به الخيرَ، إلّا إن رأيتَه واقفاً عند حدود الشَّريعة.

قوله: «قال مَعمَر: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾: هذا القرآن ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾: بيان ودلالة، كقوله: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ﴾: هذا حُكم الله، ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾: لا شَكَّ، ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾ يعني: هذه أعلامُ القرآن، ومِثلُه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾، يعني: بكم» مَعمَر هذا: هو ابن المثنَّى اللُّغَويّ أبو عُبَيدة، وهذا المنقول عنه ذكره في كتاب «مَجاز القرآن»، ووَهِمَ مَن قال: إنَّه مَعمَر بن راشد شيخ عبد الرَّزّاق، وقد اغتَرَّ مُغْلَطاي بذلك فزَعَمَ أنَّ عبد الرَّزّاق أخرج ذلك في «تفسيره» عن معمَر، وليس ذلك في شيء من نُسَخ «تفسير عبد الرَّزّاق»، ولفظ أبي عُبَيدة: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ معناه: هذا القرآن، قال: وقد تُخاطِب العربُ الشّاهدَ بمُخاطَبةِ الغائب، وقد أنكَرَ ثَعلَبٌ هذه المقالةَ، وقال: استعمالُ أحد اللَّفظَينِ موضعَ الآخَر يَقلِب المعنى، وإنَّما المراد: هذا القرآن هو ذلك الذي كانوا يَستَفتِحونَ به عليكم.

---

(١) بل في استتابة المرتدين، باب قتل الخوارج والملحدين، وهي ترجمة الأحاديث (٦٩٣٠-٦٩٣٢).

وقال الكِسائيّ: لمَّا كان القول والرِّسالة من السماء، والكتاب والرَّسول في الأرض، قيل: ذلك يا محمَّد، وقال الفَرّاء: هو كقولِك للرجلِ وهو يُحدِّثك: وذلك والله الحقُّ، فهو في اللَّفظ بمَنزِلةِ الغائب وليس بغائبٍ، وإنَّما المعنى: ذلك الذي سمعتُ به.

واستَشهَدَ أبو عُبَيدة بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِى ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ﴾، فلمَّا جازَ أن يُخبَر بضَميرَينِ مُختَلِفَينِ: ضمير المخاطَب للحاضرِ، وضمير الغَيْبة عن الغائب في قصَّة واحدة، فكذلك يجوز أن يُخبَر عن ضمير القريب بضميرِ البعيد، وهو صنيعٌ مشهورٌ في كلام العرب يُسمِّيه أصحابُ المعاني الالتِفاتَ.

وقيل: الحِكمة في هذا هنا أنَّ كلّ مَن خُوطِبَ يجوز أن يَركَب الفُلك، لكن لمَّا كان في العادة أن لا يَركَبها إلّا الأقلّ وَقَعَ الخِطاب أوّلاً للجميع، ثمَّ عَدَلَ إلى الإخبار عن البَعض الذينَ من شأنهم الرُّكوب.

١٣/٥٠٦ وقال أيضاً: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾: لا شَكَّ فيه، ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ أي: بيان للمُتَّقينَ، ومُناسَبة/ هذه الآية لما تقدَّم من جهة أنَّ الهداية نوعٌ من التَّبليغ، وقال في تفسير سورة أُخرى: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ﴾: هذه آيات، وقال في تفسير سورة أُخرى: الآيات: الأعلامُ، وهذا قد تقدَّم في تفسير سورة يونس[1] التَّنبيه عليه.

وأمّا قوله: «ومِثلُه ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ﴾» فمُراده أنَّه نَظِير استعمال ﴿ذَٰلِكَ﴾ موضع «هذا»، فلمَّا ساغَ استعمالُ ما هو للبعيدِ للقريبِ، جازَ استعمالُ ما هو للغائبِ للحاضر، ولفظ: «مِثله» بكسر الميم وسكون المثلَّثة، وضَبَطَه بعضهم بضمِّ الميم والمثلَّثة واللّام، وهو بعيد، والأوَّل هو الموجود في كتاب أبي عُبَيدة، قاله في مُقدّمة كتابه المذكور، فإنَّه قال: ومِن مَجاز ما جاءَت مُخاطَبته مُخاطَبة الشّاهد، ثمَّ حُوِّلَ إلى مُخاطَبة الغائب، قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِى ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾ أي: بكم.

ثمَّ ذكر فيه أربعة أحاديث:

---

(١) سورة رقم (١٠) في الباب الأول منها.

الحديث الأوَّل: قوله: «وقال أنس: بَعَثَ النبيّ ﷺ خالَه حَراماً إلى قوم، وقال: أتُؤمِنُوني حتَّى أُبلِّغَ رسالةَ رسول الله ﷺ؟ فجَعَلَ يُحدِّثهم» هذا طَرَفٌ من حديث وَصَلَه المؤلِّف في الجهاد (٢٨٠١) من طريق همَّام عن إسحاق بن عبد الله[1] بن أبي طَلْحة عن أنس قال: بَعَثَ النبيُّ ﷺ أقواماً من بني سُلَيم إلى بني عامر في سبعينَ راكباً، فلمَّا قَدِموا قال لهم خالي: أتقدَّمُكم فإن أمَّنوني حتَّى أُبلِّغَهم عن رسول الله ﷺ وإلَّا كنتم قريباً منِّي، فتقدَّم فأمَّنوه، فبينما هو يُحدِّثهم عن النبيّ ﷺ، فذكر القصَّة، ولفظه في المغازي (٤٠٩١) عن أنس: فانطَلَقَ حَرام أخو أمّ سُلَيمٍ، فذكره، وفيه: وإن قَتَلوني أتيتُم أصحابَكم، فقال: أتؤْمِنوني أُبلِّغْ رسالةَ رسول الله ﷺ؟ فجَعَلَ يُحدِّثهم، وأومَؤُوا إلى رجل منهم، فأتاه فطَعَنَه من خَلْفه، الحديث، وسياقه في المغازي أقرَبُ إلى اللَّفظ المعلَّق هنا، وفي السِّياق حذفٌ تقديره بعد قوله: «أتيتُم أصحابكم»: فأتَى المشركينَ فقال: أتُؤمِنوني.

الحديث الثاني: قوله: «حدَّثنا سعيد بن عُبَيد الله الثَّقفيّ» كذا للأكثر، ووَقَعَ في رواية القابِسيّ عن أبي زيد: سعيد بن عبد الله، بفتح العين وسكون الموحَّدة، قال أبو عليٍّ الجَيَّانيّ: وكذا كان في نُسخة أبي محمَّد الأَصِيليّ، إلَّا أنَّه أصلَحَه: عُبَيد الله، بالتَّصغير، وقال: هو سعيد بن عُبَيد الله بن جُبَير بن حَيّة.

قوله: «عن جُبَير بن حَيّة» بمُهمَلةٍ وتحتانيّة ثقيلة، وجُبَير: هو والدُ زياد بن جُبَير الرَّاوي عنه.

قوله: «قال المغيرة» هو ابن شُعْبة.

قوله: «أخبَرنا نبيُّنا ﷺ عن رسالة رَبّنا: أنَّه مَن قُتِلَ مِنّا صارَ إلى الجنَّة» هذا القَدْر هو المرفوع من الحديث، وقد مضى بطولِه وشواهده في كتاب الجِزية (٣١٥٩)، وبيان الاختلاف في ضَبْط المعتَمِر بن سليمان المذكور في سنده بما أغنَى عن إعادته.

الحديث الثالث: قوله: «حدَّثنا محمَّد بن يوسف، حدَّثنا سُفْيان، عن إسماعيل، عن الشَّعْبيّ، عن مسروق، عن عائشة قالت: مَن حَدَّثَك أنَّ محمَّداً ﷺ كَتَمَ شيئاً. وقال محمَّد: حدَّثنا أبو عامر

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: عبيد الله، بالتصغير.

العَقَديّ، حدَّثنا شُعْبة عن إسماعيل بن أبي خالد» أمّا محمَّد بن يوسف: فهو الفِريابيّ كما جَزَمَ به أبو نُعَيم في «المستَخرَج»، وأمّا سفيان: فهو الثَّوريّ، وأمّا إسماعيل: فهو ابن أبي خالد المذكور في الرِّواية الثّانية، وأمّا محمَّدٌ المذكور أوَّلَ الرِّواية الثّانية فيحتمل أن يكون هو محمَّد ابن يوسف الفِريابيّ المذكور في الرِّواية الأولى، فيكون موصولاً، ويحتمل أن يكون غيرَه فيكون مُعلَّقاً، وهو مُقتَضَى صنيع المِزّيّ.

وأمّا أبو نُعَيم فقال في «المستَخرَج»: رواه عن محمَّد عن أبي عامر، ومُقتَضاهُ أن يكون وَقَعَ عنده: حدَّثنا محمَّد أو قال لي محمَّد، لأنَّ عادته إذا وَقَعَ بصيغة «قال» مُجرَّدة أن يقول: أخرجه بلا رواية، يعني: صيغة صريحة.

وأبو عامر العَقَديّ: هو عبد الملك بن عَمْرو، وقد أخرجه الإسماعيليّ من طريق أحمد ابن ثابت عن أبي عامر العَقَديّ مِثلَ ما ساقَه البخاريُّ، وزادَ: مَن حَدَّثَك أنَّ الله رَآه أحدٌ مِن خلْقِه فلا تُصدِّقْه، إنَّ الله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وقد تقدَّم هذا القَدْر مُفرَداً (٧٣٨٠) في «باب قول الله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾» في كتاب التَّوحيد هذا، عن محمَّد بن يوسف بهذا السَّنَد، وزادَ: مَن حَدَّثَك/ أنَّه يَعلَم الغيبَ، الحديث، وأخرجه أحمد عن غُندَر عن شُعْبة كذلك[1]، وقد تقدَّم الكلام على قصَّة الرُّؤية والغيب هناك، وكلّ ما أُنزِلَ على الرَّسول ﷺ فله بالنِّسبة إليه طرَفان: طرَف الأخذ من جِبريل عليه السلام، وقد مضى في الباب السّابق، وطرَف الأداء للأُمّة، وهو المسمَّى بالتَّبليغِ، وهو المقصود هنا.

٥٠٧/١٣

الحديث الرابع: حديث عبد الله ـ هو ابن مسعود ـ: أيّ الذَّنب أكبَر؟ تقدَّم قريباً (٧٥٢٠) في «باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾»، وزاد في آخره هنا: فأنزَلَ الله تصديقها: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ إلى آخر الآية [الفرقان:٦٨]، ومُناسَبته للتَّرجمة أنَّ التَّبليغ على نوعين:

(١) لم نقف عليه في «المسند» من الطريق المذكورة، وقد أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه على صحيح مسلم» (٤٤٣) من طريق أبي علي محمد بن أحمد ابن الصوَّاف عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه، به.

أحدهما: وهو الأصل أن يُبلِّغه بعَينِه، وهو خاصٌّ بما يُتعبَّدُ بتلاوتِه، وهو القرآن.

وثانيهما: أن يُبلِّغ ما يَستَنبِط من أُصول ما تقدَّم إنزالُه، فيَنزِل عليه موافَقَته فيما استنبَطَه، إمّا بنَصِّه، وإمّا بما يَدُلّ على مُوافَقَته بطريق الأَولى كهذه الآية، فإنَّها اشتَمَلَت على الوعيد الشَّديد في حَقّ مَن أشرَكَ، وهي مُطابِقة للنَّصّ، وفي حَقّ مَن قتَل النَّفس بغيرِ حَقّ، وهي مُطابِقة للحديث بطريق الأَولى، لأنَّ القتل بغيرِ حَقّ وإن كان عظيماً، لكنَّ قتل الولد أشَدُّ قُبحاً من قتل مَن ليس بولدٍ، وكذا القول في الزُّناة، فإنَّ الزِّنى بحَلِيلةِ الجار أعظَم قُبحاً من مُطلَق الزِّنى.

ويحتمل أن يكون إنزال هذه الآية سابقاً على إخباره ﷺ بما أخبَرَ به، لكن لم يَسمَعها الصحابيّ إلّا بعد ذلك، ويحتمل أن يكون كلٌّ من الأُمور الثَّلاثة نَزَلَ تعظيم الإثم فيه سابقاً، ولكنِ اختَصَّت هذه الآية بمجموع الثَّلاثة في سياق واحد مع الاقتصار عليها، فيكون المراد بالتَّصديق الموافَقة في الاقتصار عليها، فعلى هذا فمُطابَقة الحديث للتَّرجمة ظاهرة جدّاً، والله أعلم.

واستَدَلَّ أبو المظفَّر بن السَّمعانيّ بآيات الباب وأحاديثه على فساد طريقة المتكلِّمينَ في تَقسيم الأشياء إلى جسم وجَوهَر وعَرَض، قالوا: فالجسم: ما اجتَمَعَ من الافتِراق، والجَوهَر: ما حَمَلَ العَرَض، والعَرَض: ما لا يقوم بنفسِه، وجَعَلوا الرُّوح من الأعراض، ورَدُّوا الأخبار في خلْق الرّوح قبل الجسد، والعقلِ قبل الخَلْق، واعتَمَدوا على حَدْسهم وما يُؤَدّي إليه نَظَرهم، ثمَّ يَعرِضونَ عليه النُّصوصَ فما وافَقَه قَبِلُوه، وما خالَفَه رَدُّوه، ثمَّ ساقَ هذه الآيات ونظائرَها من الأمر بالتَّبليغ.

قال: وكانَ ممَّا أُمِرَ بتبليغِه التَّوحيدَ بل هو أصلُ ما أُمِرَ به، فلم يَترُك شيئاً من أُمور الدّين أُصوله وقَواعِده وشَرائعه إلّا بَلَّغَه، ثمَّ لم يَدَعْ إلّا الاستدلالَ بما تَمَسَّكوا به من الجَوهَر والعَرَض، ولا يُوجَد عنه ولا عن أحد من أصحابه من ذلك حَرفٌ واحدٌ فما فوقه، فعُرِفَ بذلك أنَّهم ذهبوا خِلَافَ مذهبهم، وسَلَكوا غيرَ سبيلِهم بطريقٍ مُحدَثٍ مُختَرَعٍ، لم يَكُن عليه

رسولُ الله ﷺ ولا أصحابُه رضي الله عنهم، ويَلزَم من سُلوكه العَوْد على السَّلَف بالطَّعنِ والقَدْح، ونِسبَتهم إلى قِلّة المعرفة واشتباه الطُّرق، فالحَذَر من الاشتغال بكلامهم والاكتِراث بمَقَالاتهم، فإنَّها سريعةُ التَّهافُت كثيرةُ التَّناقُض، وما من كلامٍ تَسمَعه لِفرقةٍ منهم إلّا وتَجِدُ لخصومِهم عليه كلاماً يُوازيه[1]، أو يُقارِبه، فكلٌّ بكلٍّ مُقابَلٌ، وبعضٌ ببعضٍ مُعارَضٌ.

وحَسبُك من قبيح ما يَلزَم من طريقتهم أنّا إذا جَرَيْنا على ما قالوه، وألزَمْنا الناسَ بما ذَكَروه، لَزِمَ من ذلك تكفير العَوامّ جميعاً، لأنَّهم لا يَعرِفونَ إلّا الاتِّباعَ المجرَّد، ولو عُرِضَ عليهم هذا الطَّريق ما فَهِمَه أكثرُهم، فضلاً عن أن يصير منهم صاحبُ نَظَر، وإنَّما غاية توحيدهم التِزامُ ما وَجَدوا عليه أئمَّتَهم في عقائد الدِّين، والعَضُّ عليها بالنَّواجِذ، والمواظَبة على وظائف العبادات، ومُلازَمة الأذكار بقلوبٍ سليمة طاهرة عن الشُّبَه والشُّكوك، فتَراهم لا يَحِيدونَ عمّا اعتقَدوه ولو قُطِّعوا إرْباً إرْباً، فهَنيئاً لهم هذا اليقينُ، وطُوبَى لهم هذه السَّلامةُ، فإذا كُفِّرَ هؤُلاءِ وهم السَّوادُ الأعظَمُ وجُمهورُ الأُمّة، فما هذا إلّا طَيُّ بساط الإسلام، وهَدْمُ مَنار الدّين، والله المستَعان.

٤٧- باب: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾ [آل عمران:٩٣]

٥٠٨/١٣ **وقولِ النبيِّ ﷺ: «أُعطِيَ أهلُ التَّوراةِ/ التَّوراةَ فعَمِلوا بها، وأُعْطِيَ أهلُ الإنجيلِ الإنجيلَ فعَمِلوا به، وأُعطِيتُمُ القرآنَ فعَمِلتُم به».**

وقال أبو رَزِينٍ: ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة:١٢١]: يعملونَ به حَقَّ عَمَلِه.

يقالُ: ﴿يُتْلَىٰ﴾ [النساء:١٢٧، العنكبوت:٥١]: يُقرَأُ.

حَسَنُ التِّلاوةِ: حسنُ القراءةِ للقرآنِ.

﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ﴾ [الواقعة:٧٩]: لا يَجِدُ طَعْمَه ونَفْعَه إلّا مَن آمَنَ بالقرآنِ، ولا يَحمِلُه بحَقِّه إلّا المُوقِنُ، لقولِه تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ الآية [الجمعة:٥].

---

(١) تصحَّفت في (س) إلى: يوازنه.

وسَمَّى النبيُّ ﷺ الإسلامَ والإيمانَ والصلاةَ عملاً.

وقال أبو هُرَيرةَ: قال النبيُّ ﷺ لبلالٍ: «أخبِرْني بأرجَى عملٍ عَمِلْتَه في الإسلامِ؟» قال: ما عَمِلْتُ عملاً أرجَى عِنْدي أنّي لم أتطَهَّرْ إلّا صَلَّيتُ.

وسُئلَ: أيُّ العملِ أفضَلُ؟ قال: «إيمانٌ بالله ورسولِه، ثمَّ الجهادُ، ثمَّ حَجٌّ مَبْرورٌ».

٧٥٣٣- حدَّثنا عَبْدانُ، أخبرنا عبدُ الله، أخبرنا يونسُ، عن الزُّهْريِّ، أخبرني سالمٌ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّما بَقاؤُكم فيمَنْ سَلَفَ من الأُمَمِ كما بينَ صلاةِ العصرِ إلى غُروبِ الشمس، أُوتيَ أهلُ التَّوراةِ التَّوراةَ، فعَمِلوا بها حتَّى انتَصَفَ النَّهارُ، ثمَّ عَجَزوا فأُعْطُوا قِيراطاً قِيراطاً، ثمَّ أُوتيَ أهلُ الإنجيلِ الإنجيلَ، فعَمِلوا به حتَّى صُلِّيَتِ العصرُ، ثمَّ عَجَزوا فأُعْطُوا قِيراطاً قِيراطاً، ثمَّ أُوتيتُمُ القرآنَ، فعَمِلتُم به حتَّى غَرَبَتِ الشمسُ، فأُعْطِيتُمْ قِيراطَيْنِ قِيراطَيْنِ، فقال أهلُ الكتاب: هؤُلاءِ أقلُّ مِنّا عملاً وأكثرُ أجراً! قال الله: هل ظَلَمْتُكم مِن حَقِّكم مِن شيءٍ؟ قالوا: لا، قال: فهو فَضْلي أُوتيهِ مَن أشاءُ».

قوله: «باب: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾» مُراده بهذه التَّرجمة أن يُبيِّن أنَّ المراد بالتِّلاوةِ القراءة، وقد فُسِّرَتِ التِّلاوة بالعملِ، والعمَلُ من فِعْل العامِلِ، وقال في كتاب «خلق أفعال العباد»: ذكر ﷺ أنَّ بعضهم يزيد على بعض في القراءة وبعضهم يَنقُص، فهم يَتَفاضَلونَ في التِّلاوة بالكَثرةِ والقِلّة، وأمّا المتلُوُّ وهو القرآن فإنَّه ليس فيه زيادة ولا نُقصان، ويقال: فلان حسن القراءة ورَدِيء القراءة، ولا يقال: حسَن القرآن ولا رَديءُ القرآن، وإنَّما يُسنَد إلى العباد القراءةُ لا القرآنُ، لأنَّ القرآن كلام الرَّبّ سبحانه وتعالى، والقراءة فِعلُ العبد، ولا يَخفَى هذا إلّا على مَن لم يُوفَّق.

ثمَّ قال: تقول: قرأت بقراءةِ عاصم، وقراءَتك على قراءة عاصم، ولو أنَّ عاصماً حَلَفَ أن لا يَقرأ اليوم، ثمَّ قرأت أنتَ على قراءَته لم يَحنَثْ هو، قال: وقال أحمد: لا تُعجِبني قراءة حمزة، قال البخاريّ: ولا يقال: لا يُعجِبني القرآنُ، فظَهَرَ افتِراقُهما.

قوله: «وقول النبيِّ ﷺ: أُعْطيَ أهلُ التَّوراة التَّوراةَ...» إلى آخره، وَصَله في آخر هذا الباب

بلفظ «أُوتِيَ» في الموضعين، و«أُوتيتُم»، وقد مضى في اللَّفظ المعلَّق: «أُعطِيَ» و«أُعطيتُم» في «باب المشيئة والإرادة» (٧٤٦٧) في أوَّل كتاب التَّوحيد.

قوله: «وقال أبو رَزِينٍ» براءٍ ثمَّ زاي بوزنِ عَظِيم: هو مسعود بن مالك الأَسَديُّ الكوفيّ، من كِبار التّابعينَ.

قوله: «﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾: يعملونَ به حَقَّ عمَلِه» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيرِه: ﴿يَتْلُونَهُۥ﴾: يَتَّبِعونَه ويعملونَ به حَقَّ عمَلِه، وهذا وَصَلَه سفيان الثَّوريّ في «تفسيره» من رواية أبي حُذَيفة موسى بن مسعود عنه[1] عن منصور بن المعتَمِر عن أبي رَزِين في قوله تعالى: ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة:١٢١] قال: يَتَّبِعونَه حَقَّ اتِّباعه ويعملونَ به حَقَّ عمله[2]. قال ابن التِّين: وافَقَ أبا رَزِين عِكرمةُ، واستَشهَدَ بقوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرِ/ إِذَا تَلَىٰهَا﴾ [الشمس:٢] أي: تَبِعَها، وقال الشّاعر: ١٣/٥٠٩

قـــد جَعَلَـــتْ دَلْـــوي تَـــستَتْلِيني

وقال قَتادةُ: هم أصحاب محمَّد ﷺ آمنوا بكتابِ الله، وعَمِلوا بما فيه.

قوله: «يقال: ﴿يُتْلَىٰ﴾: يُقرَأ» هو كلام أبي عُبَيدة في كتاب «المجاز» في قوله تعالى: ﴿أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت:٥١]: يُقرَأ عليهم، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ﴾ [العنكبوت:٤٨]: ما كنت تَقرَأُ كتاباً قبلَ القرآن.

قوله: «حَسَنُ التِّلاوة: حسَنُ القراءة للقرآنِ» قال الرَّاغِب: التِّلاوة: الاتِّباع، وهي تقع بالجسمِ تارةً، وتارةً بالاقتداءِ في الحُكم، وتارةً بالقراءةِ وتَدَبُّر المعنى، والتِّلاوة في عُرْف الشَّرع تَختَصّ باتِّباع كتب الله تعالى المنزَلة، تارةً بالقراءةِ، وتارةً بامتِثالِ ما فيه من أمرٍ ونَهيٍ،

---

(١) ص٤٨.

(٢) لم يزد في «تفسير الثوري» المطبوع على قوله: يتبعونه حقَّ اتباعه، وهو الذي اقتصر عليه الطبري أيضاً في «تفسيره» ١/ ٥٢٠ من طرق عن سفيان الثوري، لكن أخرجه عن الثوري بتمامه الخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (١١٧)، والظاهر أنه جاء في نسخة الحافظ من «تفسير الثوري» تامّاً، فقد أورده بإسناده إليه في «تغليق التعليق» ٥/ ٣٦٩ بتمامه، والله أعلم.

وهي أعمُّ من القراءة، فكلُّ قراءةٍ تلاوةٌ من غير عكسٍ.

قوله: «﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ﴾: **لا يَجِدُ طَعْمَه ونَفْعَه إلّا مَن آمَنَ بالقرآنِ، ولا يَحمِلُه بحَقِّه إلّا المُوقِنُ**» وفي رواية المُستَملي: المؤمن «**لقولِه تعالى:** ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾» وحاصل هذا التَّفسير أنَّ معنى «لا يَمَسّ القرآن»: لا يَجِد طعمَه ونَفعَه إلّا مَن آمَنَ به، وأيقَنَ بأنَّه من عند الله، فهو المطهَّر من الكفر، ولا يَحمِله بحَقِّه إلّا المطهَّرُ من الجهلِ والشكِّ، لا الغافلُ عنه الذي لا يَعمَلُ، فيكونُ كالحمار الذي يَحمِل ما لا يَدرِيه.

قوله: «**وسَمَّى النبيُّ ﷺ الإسلامَ والإيمانَ والصلاةَ عملاً**» أمّا تسميتُه ﷺ الإسلامَ عملاً فاستَنبَطَه المصنِّف من حديث سؤالِ جِبريلَ عن الإيمان والإسلام، فقال: قال النبيّ ﷺ لِجبريل حين سَألَه عن الإيمان: «تُؤمِن بالله وملائكته وكُتُبه ورُسُله» ثمَّ قال: ما الإسلام؟ قال: «تَشهَد أن لا إله إلّا الله وأنّي رسول الله»، ثمَّ ساقَه[1] من حديث ابن عمر عن عمر بلفظِ فقال: يا رسول الله ما الإسلام؟ قال: «أن تُسلمَ وجهَك لله، وتُقيمَ الصلاةَ، وتُؤتيَ الزَّكاةَ، وتصومَ رمضانَ، وتَحجَّ البيتَ» الحديث، وساقَه (١٩١) من حديث أنس بنحوِه، قال (١٨٨): فسَمَّى الإيمان والإسلام والإحسان والصلاة بقراءَتِها وما فيها من حَرَكات الرُّكوع والسُّجود فِعلاً. انتهى، والحديث الأوَّل أسندَه في كتاب الإيمان (٥٠) عن أبي هريرة، والثّاني أخرجه مسلم (٨).

وأمّا تَسميتُهُ الإيمانَ عمَلاً فهو في الحديث المعلَّق في الباب: أيّ العمل أفضَلُ؟ قال: «إيمان بالله» الحديث، وقد أعادَه في «باب: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾»[2].

وأمّا تسميةُ الصلاة عملاً فهو في الباب الذي يليه كما سيأتي بيانه.

قوله: «**وقال أبو هريرة: قال النبيّ ﷺ لبلالٍ...**» إلى آخره، تقدَّم موصولاً مشروحاً في مناقب

---

(١) في «خلق أفعال العباد» (١٩٠).

(٢) باب رقم (٥٦).

بلال[1] من مناقب الصحابة رضي الله عنهم، ودخوله فيه ظاهر من حيثُ إنَّ الصلاة لا بدَّ فيها من القراءة.

قوله: «وسُئلَ: أيّ العمل أفضَل؟ قال: إيمانٌ بالله ورسولِه، ثمَّ الجهادُ، ثمَّ حَجّ مَبْرُورٌ» وهو حديثٌ وَصَلَه في كتاب الإيمان (٢٦) وفي الحجّ (١٥١٩) من طريق إبراهيم بن سعد عن الزُّهريِّ عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة، وأورَدَه في كتاب «خلق أفعال العباد» (١٤٥و١٤٩) من وجهَينِ آخَرينِ عن الزُّهريِّ، ومن وجهَينِ آخَرينِ عن إبراهيم بن سعد، وأورَدَه فيه (١٥١-١٥٣) من طريق أبي جعفر عن أبي هريرة: سَمِعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «أفضَلُ الأعمال عند الله إيمانٌ لا شَكَّ فيه» الحديث، وهو أصرَحُ في مُرادِه، لكن ليس سندُه على شَرْطه في «الصَّحيح»، وقد أخرجه أحمد (٧٥١١) والدَّارِميُّ (٢٧٣٩) وصَحَّحَه ابن حِبّان (٤٥٩٧).

وأخرج البخاريّ فيه[2] أيضاً من حديث عبد الله بن حُبْشيٍّ ـ بضمِّ المهمَلة وسكون الموحَّدة بعدها مُعجَمة وياء كياءِ النَّسَب ـ مِثل حديث أبي جعفر عن أبي هريرة، وهو عند أحمد (١٥٤٠١) والدَّارِميّ (١٤٢٤)، وأورَدَ فيه (١٥٦) حديث أبي ذرٍّ: أنَّه سَألَ النبيّ ﷺ: أيّ الأعمال خير؟ قال: «إيمانٌ بالله وجهادٌ في سبيله»، وقد تقدَّم في العِتق (٢٥١٨)، وحديث عائشة (١٥٨و١٥٩) نحو حديث سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة، وهو عند أحمد بمعناه[3]، وحديث عُبادة بن الصّامت (١٦١): أنَّ النبيّ ﷺ سُئلَ: أيُّ الأعمال أفضل؟ فقال: «إيمانٌ بالله، وتصديقٌ بكتابه»، قال: فجَعَلَ النبيُّ ﷺ الإيمانَ والتَّصديقَ والجهادَ والحجَّ عملاً.

---

(١) بل في التهجد برقم (١١٤٩).

(٢) تعليقاً برقم (١٦٢).

(٣) الذي في «مسند أحمد» (٢٤٣٨٣) و(٢٤٤٩٧) من طريقين عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين في استئذان النساء في الجهاد، وقوله ﷺ لهنّ: «جهادكُنَّ الحج»، وليس فيه أنه من العمل الذي هو مراد البخاري.

ثمَّ أورَدَ (٢٨١) حديث معاذ: قلت: يا رسول الله، أيُّ الأعمال أحَبُّ إلى الله؟ قال: «أن تموت ولسانُك رَطْبٌ مِن ذِكْر الله». قال: فبيَّن أنَّ ذِكرَ الله تعالى هو العمل.

ثمَّ ذكر[1] حديث: «إنَّما بَقاؤُكم فيمَن سَلَفَ من الأُمَم» أي: زمن بقائكم بالنِّسبةِ إلى زمن الأُمَم السّالِفة، وقد تقدَّم في مواقيت الصلاة (٥٥٧) مشروحاً. وأحدُ طَرَفَي التَّشبيه محذوفٌ، والمراد باقي النَّهار. ٥١٠/١٣

وعَبْدانُ شيخه: هو عبد الله بن عثمان، وعبد الله: هو ابن المبارَك، ويونس: هو ابن يزيد، وسالم: هو ابن عبد الله بن عمر.

وقوله فيه: «حتَّى غَرَبَتِ الشمس» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «حتَّى غُروب الشمس».

وقوله: «هل ظَلَمتُكم من حَقّكم من شيء؟» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «شيئاً».

قال ابن بَطّال: معنى هذا الباب كالذي قبله، أنَّ كلّ ما يُنشِئه الإنسان ممَّا يُؤمَر به من صلاةٍ أو حَجٍّ أو جهادٍ وسائرِ الشَّرائع، عملٌ يُجازَى على فِعله، ويُعاقَب على تركه إن أُنفِذَ الوعيدُ. انتهى، وليس غَرَض البخاريّ هنا بيان ما يَتَعلَّق بالوعيدِ، بل ما أشرتُ إليه قبلُ.

وتَشاغَلَ ابن التِّين ببعضِ ما يَتَعلَّق بلفظِ حديث ابن عمر، فنَقَلَ عن الدّاوُوديّ أنَّه أنكَرَ قوله في الحديث: أنَّهم أُعطوا قيراطاً، وتمَسَّكَ بما في حديث أبي موسى[2] أنَّهم قالوا: لا حاجة لنا في أجرك، ثمَّ قال: لعلَّ هذا في طائفةٍ أُخرى، وهم مَن آمَنَ بنبيِّه قبل بَعْثة محمَّدٍ ﷺ، وهذا الأخير هو المعتمَد، وقد أوضَحتُه بشواهدِه في كتاب المواقيت، وفي تَشاغُل مَن شَرَحَ هذا الكتاب بمِثلِ هذا هنا إعراض عن مقصود المصنِّف هنا، وحَقُّ الشّارح بيانُ مَقاصد المصنِّف تقريراً وإنكاراً، وبالله المستَعان.

---

(١) رجع الكلامُ هنا إلى حديث ابن عمر في هذا الباب.

(٢) تقدم برقم (٥٥٨).

٤٨- بابٌ

وسَمَّى النبيُّ ﷺ الصلاةَ عملاً، وقال: «لا صلاةَ لمن لم يَقرَأْ بفاتحةِ الكتاب»

٧٥٣٤- حدَّثنا سليمانُ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن الوليدِ. وحدَّثني عبَّادُ بنُ يعقوبَ الأَسَدِيُّ، أخبرنا عبَّادُ بنُ العوَّامِ، عن الشَّيْبانيِّ، عن الوليدِ بنِ العَيْزار، عن أبي عَمرٍو الشَّيْبانيِّ، عن ابنِ مسعودٍ ؓ: أنَّ رجلاً سَأَلَ النبيَّ ﷺ: أيُّ الأعمالِ أفضَلُ؟ قال: «الصلاةُ لِوَقْتِها، وبِرُّ الوالدَيْنِ، ثمَّ الجهادُ في سبيلِ الله».

قوله: «**بابٌ**» كذا لهم بغيرِ ترجمة، وهو كالفَصْلِ من الباب الذي قبله، وهو ظاهرٌ.

قوله: «**وسَمَّى النبيّ ﷺ الصلاةَ عملاً، وقال: لا صلاة لمن لم يَقْرأ بفاتحةِ الكتاب**» أمّا التَّعليق الأوَّل فمذكور في حديث ابن مسعود في الباب، وأمّا الثّاني فمضى في كتاب الصلاة (٧٥٦) من حديث عُبادة بن الصّامت.

قوله: «**حدَّثنا سليمان**» هو ابنُ حَرْب.

قوله: «**عن الوليد. وحدَّثني عبَّاد**» أمّا الوليد: فهو ابن العَيْزار المذكور في السَّنَد الثّاني، والقائل: وحدَّثني عبَّاد: هو البخاريّ، وعبّادٌ شيخُه هذا مذكورٌ بالرَّفضِ، ولكنَّه موصوفٌ بالصِّدق، وليس له عند البخاريّ إلّا هذا الحديثُ الواحدُ، وساقَه على لفظه، وقد تقدَّم لفظ شُعْبة في باب فضل الصلاة لوقتِها في أبواب المواقيت من «كتاب الصلاة» (٥٢٧)، وفيه: ثمَّ أيّ؟ ثمَّ أيّ؟ في الموضعين، وأوَّله: سَألت النبيّ ﷺ: أيّ العمل أَحَبّ إلى الله؟ وعُرِفَ منه تسميةُ المبهَم في هذه الرِّواية، حيثُ قال فيها: إنَّ رجلاً سَأَلَ النبيّ ﷺ: أيُّ الأعمال أفضل؟ فيحتمل أن يكون الرَّاوي حَدَّثَ به بالمعنى، فأبهَمَ السّائلَ ذُهولاً عن أنَّه الرَّاوي، كما حَذَفَ من صورة السُّؤال التَّرتيبَ في قوله: قلت: ثمَّ أيّ؟ ويحتمل أن يكون ابن مسعود حَدَّثَ به على الوجهَينِ، والأوَّلُ أقرَبُ.

وأبو عَمرو الشَّيبانيُّ شيخ الوليد بن العَيْزار: هو سعد بن إياس أحد كِبار التّابعينَ،

والشَّيبانيُّ الرَّاوي عن [ابن][1] العَيْزار: هو أبو إسحاق الكوفيّ، واسمه سليمان، وهو تابعيّ صغير، وفي السَّنَد ثلاثة من التّابعينَ في نَسَق، ورجال سنده كلّهم كوفيّونَ.

وقد أخرجه الإسماعيليّ من رواية أحمد بن إبراهيم المَوصِليّ عن عبَّاد بن العوَّام، فقال في روايته: عن أبي إسحاق يعني الشَّيبانيَّ، وقال فيه: سَألَ رجلٌ النبيَّ ﷺ، أو قال: سألتُ النبيّ ﷺ عن/ الأعمال أيّها أفضَل؟ فهذا ممَّا يُؤيِّد الاحتمال الأوَّل، وأنَّ الرَّاوي لم يَضبِط اللَّفظ، وشُعْبة أتقَن من الشَّيبانيِّ وأضبَط لألفاظِ الحديث، فروايته هي المعتمَدة، والله أعلم. ١٣/٥١١

٤٩- بابُ قول الله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعٗا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا﴾

٧٥٣٥- حدَّثنا أبو النُّعْمان، حدَّثنا جَرِيرُ بنُ حازمٍ، عن الحسنِ، حدَّثنا عَمْرو بنُ تَغلِبَ، قال: أَتَى النبيَّ ﷺ مالٌ، فأعطَى قوماً ومَنَعَ آخَرينَ، فبَلَغَه أنّهم عَتَبوا، فقال: «إنّي أُعْطي الرجلَ وأدَعُ الرجلَ، والذي أدَعُ أحَبُّ إليَّ مِنَ الذي أُعْطي، أُعْطي أقواماً لما في قلوبِهم منَ الجَزَعِ والهَلَعِ، وأكِلُ أقواماً إلى ما جَعَلَ الله في قلوبِهم منَ الغَناءِ والخيرِ، منهم عَمْرو بنُ تَغلِبَ» فقال عَمْرٌو: ما أُحِبُّ أنَّ لي بكلمةِ رسولِ الله ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ.

قوله: «بابُ قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعٗا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلۡخَيۡرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج:١٩-٢١]» سَقَطَ لأبي ذرٍّ لفظ: قول الله تعالى. وزاد[2] في روايته: ﴿هَلُوعًا﴾: ضَجوراً» وهو تفسير أبي عُبَيدة، قال: ﴿خُلِقَ هَلُوعًا﴾: أي: ضَجُوراً، والهُلَاع[3] مصدرُه، وهو أشدّ الجَزَع.

---

(١) لفظة «ابن» سقطت من الأصلين و(س)، ولا بدَّ منها.

(٢) كذا نسب الزيادة لأبي ذرٍّ وحده، مع أنها ثابتة في اليونينية دون حكاية خلاف بين رواة البخاري في ثبوتها!

(٣) يقال بضم الهاء وكسرها كما قال شارح «القاموس».

قوله: «عن الحسن» هو البصريّ، والسَّنَد كلُّه بَصريّونَ، وعَمرو بن تَغلِب، بالمثنّاةِ المفتوحة والمعجَمة السّاكنة واللّام المكسورة بعدها موحَّدة: هو النَّمَريّ، بفتحِ النُّونِ والميم والتَّخفيف، وقد تقدَّم شرح حديثه هذا في فرض الخُمُس (٣١٤٥)، والغرض منه قوله فيه: «لما في قلوبهم من الجَزَع والهَلَع».

قال ابن بَطّال: مُراده في هذا الباب إثباتُ خلق الله للإنسان بأخلاقه من الهَلَع والصَّبر والمنع والإعطاء، وقد استثنى اللهُ المصلّينَ الذينَ هم على صلاتهم دائمونَ، لا يَضجَرونَ بتَكَرُّرِها عليهم، ولا يَمنَعونَ حَقّ الله في أموالهم، لأنَّهم يحتَسِبونَ بها الثَّوابَ، ويَكسِبونَ بها التِّجارة الرَّابِحة في الآخرة، وهذا يُفهَم منه أنَّ مَن ادَّعَى لنفسِه قُدرة وحَولاً بالإمساكِ والشُّحّ والضَّجَر من الفقر، وقِلّة الصَّبر لقَدَرِ الله ليس بعالِمٍ ولا عابِد، لأنَّ مَن ادَّعَى أنَّ له قُدرةً على نَفْع نفسِه أو دَفْع الضُّرّ عنها فقد افترَى. انتهى مُلخَّصاً.

وأوّله كافٍ في المراد، فإنَّ قَصْد البخاريّ أنَّ الصِّفات المذكورةَ بخلقِ الله تعالى في الإنسان، لا أنَّ الإنسان يَخلُقها بفِعْلِه.

وفيه أنَّ الرِّزق في الدُّنيا ليس على قدر دَرَجة المرزوقِ في الآخرة.

وأمّا في الدُّنيا فإنَّما تقع العَطيّة والمنع بحَسَب السّياسة الدُّنيَويّـة، فكانَ ﷺ يُعطي مَن يَخشَى عليه الجزعَ والهَلَعَ لو مُنِعَ، ويَمنَع مَن يَثِقُ بصَبرِه واحتماله وقَناعَته بثوابِ الآخرة، وفيه أنَّ البشر جُبِلوا على حُبّ العطاء، وبُغض المنع، والإسراع إلى إنكار ذلك قبل الفِكْرة في عاقبَته، إلّا مَن شاءَ اللهُ. وفيه أنَّ المنع قد يكون خيراً للممنوع، كما قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـًٔا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [البقرة:٢١٦]، ومن ثَمَّ قال الصحابيّ: ما أُحِبّ أنَّ لي بتلكَ الكلمة حُمرَ النَّعَم.

والباء في قوله: «بتلكَ» للبَدَليّـة، أي: ما أُحِبُّ أنَّ لي بَدَلَ كلمتِه النَّعَمَ الحُمْرَ، لأنَّ الصِّفة المذكورة تَدُلّ على قوّة إيمانه المفضي به لدخولِ الجنّة، وثوابُ الآخرة خيرٌ وأبقَى.

وفيه استئلاف مَن يُخشَى جَزَعُه، أو يُرجَى بسببِ إعطائه طاعةُ مَن يَتّبِعه، والاعتذار إلى مَن ظَنَّ ظنّاً والأمر بخِلافه.

٥٠- بابُ ذِكْرِ النبيِّ ﷺ وروايتِه عن ربِّه

٧٥٣٦- حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحيمِ، حدَّثنا أبو زيدٍ سعيدُ بنُ الرَّبيعِ الهَرَويُّ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن قَتَادةَ، عن/ أنسٍ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ يَروِيه عن رَبِّه عزَّ وجلَّ قال: «إذا تَقرَّبَ العبدُ إليَّ شِبْراً تَقرَّبتُ إليه ذِراعاً، وإذا تَقرَّبَ إليَّ ذِراعاً تَقرَّبْتُ منه باعاً، وإذا أتاني يَمْشِي أتيتُه هَرْوَلةً». ١٣/٥١٢

٧٥٣٧- حدَّثنا مُسدَّدٌ، عن يَحيى، عن التَّيْميِّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: رُبَّما ذكر النبيَّ ﷺ، قال: «إذا تَقرَّبَ العبدُ منِّي شِبْراً تَقرَّبْتُ منه ذِراعاً، وإذا تَقرَّبَ منِّي ذِراعاً، تَقرَّبْتُ منه باعاً - أو بُوعاً -».

وقال مُعتَمِرٌ: سمعتُ أَبي، سمعتُ أنساً، عن أبي هُريرةَ: عن رَبِّه عزَّ وجلَّ.

٧٥٣٨- حدَّثنا آدمُ، حدَّثنا شُعْبةُ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ زيادٍ، قال: سمعتُ أبا هُريرةَ، عن النبيِّ ﷺ يَروِيه عن ربِّكم، قال: «لِكلِّ عملٍ كفَّارةٌ، والصومُ لي وأنا أَجْزي به، ولَخُلوفُ فمِ الصَّائمِ أطيَبُ عندَ الله مِن رِيحِ المِسْكِ».

٧٥٣٩- حدَّثنا حَفْصُ بنُ عمرَ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن قَتَادةَ. وقال لي خَليفةُ: حدَّثنا يزيدُ بنُ زُرَيعٍ، عن سعيدٍ، عن قَتَادةَ، عن أبي العاليَةِ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، عن النبيِّ ﷺ فيما يَروي عن رَبِّه، قال: «لا يَنبَغي لعبدٍ أنْ يقولَ: أنا خيرٌ مِن يونُسَ بنِ مَتَّى» ونَسَبَه إلى أبيه.

٧٥٤٠- حدَّثنا أحمدُ بنُ أبي سُرَيجٍ، أخبرَنا شَبَابةُ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ، عن عبدِ الله بنِ المغفَّلِ المُزَنيِّ، قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يومَ الفَتْحِ على ناقةٍ له، يَقْرأُ سورةَ الفَتحِ - أو مِن سورةِ الفَتحِ - قال: فرَجَّعَ فيها.

قال: ثمَّ قرأ معاويةُ يَحْكي قراءةَ ابنِ مُغفَّلٍ، وقال: لولا أنْ يَجتَمِعَ النَّاسُ عليكم لَرَجَّعْتُ كما رَجَّعَ ابنُ مُغفَّلٍ، يَحْكي النبيَّ ﷺ، فقلتُ لمعاويةَ: كيفَ كانَ تَرجِيعُه؟ قال: آآآ، ثلاثَ مرَّاتٍ.

قوله: «بابُ ذِكْرِ النبيِّ ﷺ وروايتِه عن رَبِّه» يَحتمل أن تكون الجملةُ الأولى محذوفةَ المفعول، والتَّقدير: ذِكرُ النبيِّ ﷺ ربَّه عزَّ وجلَّ، ويحتمل أن يكون ضَمَّنَ الذِّكر معنى التَّحديث، فعدَّاه

بعَنْ فيكون قوله: «عن رَبّه» مُتعلِّق بالذِّكرِ والرِّواية معاً، وقد تَرجَمَ هذا في كتاب «خلق أفعال العباد» بلفظ: ما كان النبيّ ﷺ يَذكُر ويروي عن رَبّه، وهو أوضَحُ.

وقد قال ابن بَطّال: معنى هذا الباب أنَّ النبيّ ﷺ روى عن رَبّه السُّنّة كما روى عنه القرآن. انتهى، والذي يَظهَر أنَّ مُراده تصحيح ما ذهب إليه، كما تقدَّم التَّنبيه عليه في تفسير المراد بكلام الله سبحانه وتعالى.

وذكر فيه خمسة أحاديثَ:

الحديث الأول: قوله: «حدَّثنا محمَّدُ بن عبد الرحيم» هو أبو يحيى البغداديّ الملقَّبُ صاعِقَةَ، وأبو زيد من شيوخ البخاريّ، قد حَدَّثَ عنه بلا واسطةٍ في «باب إذا رَأى المحرِمونَ صَيداً» في أواخر كتاب الحجّ (١٨٢٢)، وكذا في غزوة الحُدَيبية (٤١٤٩).

قوله: «عن أنس، عن النبيّ ﷺ» هذه رواية قَتَادة، وخالَفَه سليمان التَّيْميُّ كما في الحديث الثّاني، فقال: عن أنس، عن أبي هريرة، فعَلَى هذا[١] فالأوَّل مُرسَل صحابيّ.

٥١٢/١٣ **قوله: «يَروِيه عن رَبّه عزَّ وجلَّ»** في رواية الإسماعيليّ من/ طريق محمَّد بن جعفر ومن طريق حَجّاج بن محمَّد، كلاهما[٢] عن شُعْبة: سمعتُ قَتَادةَ يُحدِّث عن أنس أنَّ رسول الله ﷺ قال: «قال رَبُّكم»، وفي رواية أبي داود الطَّيالِسيِّ (٢٠٧٩) عن شُعْبة، ومن طريقه أخرجه أبو نُعَيم: «يقول الله»، قال الإسماعيليّ: قوله: «قال ربّكم» وقوله: «يَروِيه عن ربّكم» سواءٌ، أي: في المعنى.

قوله: «إذا تَقرَّبَ العبد إليَّ شِبْراً» في رواية الإسماعيليّ: «مِنّي»، وفي رواية الطَّيالِسيّ: «إن تَقرَّبَ منِّي عبدي»، والأصل هنا الإتيان بمن، لكن يُفيد استعمالُ «إلى» معنى[٣] الانتهاء، فهو أبلَغُ.

---

(١) عبارة «فعلى هذا» سقطت من (س).

(٢) وهو من الطريقين المذكورين عند أحمد (١٢٢٨٧) و(١٢٣١٩).

(٣) تحرَّف في (س) إلى: بمعنى.

قوله: «تَقَرَّبْت إليْه ذِراعاً، وإذا تَقرَّبَ إليَّ» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «مِنّي»، وكذا للإسماعيليِّ والطَّيالِسيّ.

قوله: «ذِراعاً تَقرَّبْت منه باعاً، وإذا أتاني يَمْشي أتيتُه هَرْولةً» لم يَقَع: «وإذا أتاني...» إلى آخره في رواية الطَّيالِسيِّ.

قال ابن بَطّال: وَصْفُه[1] نفسَه سبحانَه بأنَّه يَتقرَّب إلى عبده، ووَصْفُ العبدِ بالتَّقرُّبِ إليه، ووَصَفُه بالإتيان والهَرْوَلة، كلُّ ذلك يحتمل الحقيقة والمجاز، فحَمْلُها على الحقيقة يَقتضي قَطْعَ المسافات وتَداني الأجسام، وذلك في حَقِّه تعالى مُحالٌ، فلمَّا استَحالَتِ الحقيقة تَعيَّنَ المجازُ لشُهرَتِه في كلام العرب، فيكون وصْفُ العبد بالتَّقرُّبِ إليه شِبراً وذِراعاً، وإتيانُه ومَشْيُه، معناه التَّقرُّبُ إليه بطاعتِه، وأداء مُفتَرَضاته ونوافله، ويكون تَقرُّبُه سبحانَه من عبده وإتيانُه والمشيُ عِبارةً عن إثابَتِه على طاعته، وتَقرُّبه من رحمته، ويكون قوله: «أتيتُه هَرْولةً» أي: أتاهُ ثوابي مُسرِعاً.

ونَقَلَ عن الطَّبَريِّ: أنَّه إنَّما مَثَّلَ القليلَ من الطّاعة بالشِّبرِ منه، والضِّعْفَ من الكَرامة والثَّواب بالذِّراع، فجَعَلَ ذلك دليلاً على مَبلَغ كَرامته لمن أدمَنَ على طاعته، أنَّ ثوابَ عمله له على عمله الضِّعْفُ، وأنَّ إكرامَهُ[2] مُجاوزة حَدّه إلى ما يُثيبه الله تعالى.

وقال ابن التِّين: التقرُّب هنا نَظِيرُ ما تقدَّم في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم:٩]، فإنَّ المراد به قُرب الرُّتْبة، وتوفير الكَرامة، والهَرْولة كِنايةٌ عن سُرعة الرَّحمة إليه، ورِضا الله عن العبد وتَضعيفِ الأجر، قال: والهَرولةُ ضَرب من المشي السَّريع، وهي دونَ العَدْوِ.

وقال صاحب «المشارق»: المراد بما جاءَ في هذا الحديث سُرْعةُ قَبُول توبة الله للعبد، أو تيسير طاعته وتَقوِيَته عليها، وتمام هِدَايته وتوفيقه، والله أعلم بمُرادِه.

---

(١) تحرَّفَ في (س) إلى: وصف. بإسقاط الضمير، ويأباهُ السياقُ.

(٢) تحرَّفَ في (س) إلى: الكرامة.

وقال الرَّاغِب: قُرب العبد من الله التَّخصيص بكثيرٍ من الصِّفات التي يَصِحّ أن يُوصَف اللهُ بها، وإن لم تكن على الحدّ الذي يُوصَف به اللهُ تعالى، نحو الحِكمة والعِلم والحِلم والرَّحمة وغيرها، وذلك يَحصُل بإزالةِ القاذورات المعنويّة، من الجهل والطَّيش والغضب وغيرها، بقَدرِ طاقة البشر، وهو قُرْبٌ رُوحانيٌّ لا بَدَنيّ، وهو المراد بقوله: «إذا تَقرَّبَ العبد منِّي شِبراً، تَقرَّبتُ منه ذِراعاً».

الحديث الثاني:

قوله: «يحيى» هو ابنُ سعيد القَطّان، والتَّيْميُّ: هو سليمان بن طَرْخانَ.

قوله: «رُبَّما ذكر النبيَّ ﷺ، قال: إذا تَقرَّبَ العبد منِّي» كذا للجميع ليس فيه الرِّواية عن الله تعالى، وكذا أخرجه الإسماعيليّ من رواية محمَّد بن خلَّاد عن يحيى القَطّان، وأخرجه من رواية محمَّد بن أبي بكر المقدَّميّ عن يحيى، فقال فيه: عن أبي هريرة ذكر النبيَّ ﷺ قال: «قال الله عزَّ وجلَّ»، وقال مسلم (٢٦٨٦/ ٢٠): حدَّثنا محمَّد بن بشَّار، حدَّثنا يحيى ـ هو ابن سعيد ـ وابن أبي عَديٍّ، كلاهما عن سليمان، فذكره بلفظ: عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ، قال: «قال الله عزَّ وجلَّ».

قوله: «وإذا تَقرَّبَ منِّي ذِراعاً تَقرَّبتُ منه باعاً، أو بُوْعاً» كذا فيه بالشكِّ، وكذا في رواية مسلم والإسماعيليّ، وقد تقدَّم (٧٤٠٥) في «باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾» بغيرِ شَكٍّ من رواية أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال النبيّ ﷺ: «يقول الله عزَّ وجلَّ: أنا عند ظنِّ عبدي بي»، فذكر الحديث، وفيه: «وإن تَقرَّبَ إليَّ شِبراً تَقرَّبتُ إليه ذِراعاً، وإن تَقرَّبَ إليَّ ذِراعاً تَقرَّبتُ إليه باعاً».

ووَقَعَ ذِكرُ الهَرْولة في حديث أبي ذرٍّ الذي أوَّله رَفَعَه: «يقول الله تعالى: مَن عَمِلَ حسنة فجَزاؤُه عشر أمثالها»، وفيه: «ومَن تَقرَّبَ إليه شِبراً» الحديث، وفي آخره: «ومَن أتاني يمشي أتيتُه هَرْولةً، ومَن أتاني بقُرَابِ الأرض خطيئة لم يُشرِك بي شيئاً جَعَلتُها له مَغفِرةً» أخرجه/ ٥١٤/١٣ مسلم (٢٦٨٧).

قال الخطَّابيُّ: الباعُ معروفٌ، وهو قَدْر مَدِّ اليَدَين، وأمّا البَوْع بفتحِ الموحَّدة، فهو مَصدَر باعَ يَبُوع بَوعاً، قال: ويحتمل أن يكون بضمِّ الباء جمع باعٍ، مِثلُ: دارٍ ودُورٍ. وأغرَبَ النَّوويُّ فقال: الباعُ البُوعُ والبَوْع بالضَّمِّ والفتح كلُّه بمعنًى، فإن أرادَ ما قال الخطَّابيُّ وإلّا لم يُصرِّح أحد بأنَّ البُوعَ بالضَّمِّ والباعَ بمعنًى واحد، وقال الباجِيّ: الباع: طول ذِراعَي الإنسان وعَضُدَيه وعَرْض صَدْره، وذلك قَدرُ أربعة أذرُع، وهو من الدَّوابِّ قَدرُ خَطْوها في المشي، وهو ما بين قوائمها.

وزاد مسلم في روايته المذكورة: «وإذا أتاني يمشي أتيته هَرْولة»، وفي رواية ابن أبي عَديٍّ عن سليمان التَّيْميِّ عند الإسماعيليّ: «وإذا تَقرَّبَ منِّي بُوعاً أتيتُه هَرْولة».

قوله: «وقال مُعتَمِر» هو ابن سليمان التَّيْميُّ المذكور، وأرادَ بهذا التَّعليق بيان التَّصريح بالرِّوايةِ فيه عن الله عزَّ وجلَّ، وقد وَصَلَه مسلمٌ (٢٦٨٦/ ٢٠) وغيره من رواية المعتَمِر كما سأُنبِّه عليه.

قوله: «عن أبي هريرة، عن رَبِّه عزَّ وجلَّ» كذا سَقَطَ من رواية أبي ذرٍّ عن السَّرَخسيّ والكُشمِيهَنيّ لفظة: «عن النبيّ ﷺ» وثَبَتَت للمُستَملي والباقينَ، وقال عِياض عن الأَصِيليّ: لم يَكُن «عن النبيّ ﷺ» في كتاب الفِرَبْريّ، وقد ألحَقَها عَبْدُوس.

قلت: وثَبَتَت عند مسلم عن محمَّد بن عبد الأعلَى عن المعتَمِر، ولم يَسُق لفظَه، لكنَّه أحالَ به على رواية محمَّد بن بشَّار، وأخرجه الإسماعيليّ عن القاسم بن زكريّا عن محمَّد بن عبد الأعلَى، فقال في سياقه: عن أبيه حدَّثني أنس أنَّ أبا هريرة حَدَّثَه عن النبيّ ﷺ أنَّه حَدَّثَه عن رَبِّه تعالى، ووَصَلَها الإسماعيليّ أيضاً من رواية عُبَيد الله بن مُعاذ حدَّثنا المعتَمِر قال: حَدَّثَ أبي عن أنس أنَّ أبا هريرة حَدَّثَه عن النبيّ ﷺ أنَّه حَدَّث عن رَبّه تبارك وتعالى.

ووَصَلَه أبو نُعَيم من طريق إسحاق بن إبراهيم الشهيديّ حدَّثنا المعتَمِر عن أبيه عن أنس عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ فيما يروي عن رَبّه عزَّ وجلَّ، ووَقَعَ عند ابن حِبّان في «صحيحه» (٣٧٦) من طريق الحسن بن سفيان حدَّثنا محمَّد بن المتوكِّل العَسقَلانيّ

حدَّثنا مُعتَمِر بن سليمان حدَّثني أبي أخبَرني أنس بن مالك عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عزَّ وجلَّ: إذا تَقرَّبَ العبد منِّي شِبراً» فذكره، وقال فيه: «باعاً» ولم يَشُكَّ، وفي آخره: «أتيتُه هَرْولةً»، وزادَ: «وإن هَرْولَ سَعَيتُ إليه، واللهُ أسرَعُ بالمغفرةِ».

قال البَرْقانيّ بعد أن أخرجه في «مُستَخرَجه» (٥) من طريق الحسن بن سفيان: لم أجِدْ هذه الزّيادة في حديث غيره، يعني: محمَّد بن المتوكِّل. انتهى، وهو صدوقٌ عارف بالحديث عنده غرائبُ وأفراد، وهو من شيوخ أبي داود في «السُّنَن».

والقول في معناه كما تقدَّم، قال الخطَّابيُّ: مَثَّلَ مُضاعَفة الثَّواب بفِعْلِ[1] مَن أقبَلَ نحو آخر قَدْر شِبر فاستَقبَلَه بقَدرِ ذِراع، قال: ويحتمل أن يكون معناه التَّوفيق له بالعملِ الذي يُقرِّبه منه.

وقال الكِرمانيُّ: لمَّا قامتِ البراهينُ على استحالة هذه الأشياء في حَقّ الله تعالى، وَجَبَ أن يكون المعنى: مَن تَقرَّبَ إليَّ بطاعةٍ قليلة جازَيتُه بثوابٍ كثير، وكلَّما زاد في الطّاعة أزيدُ في الثَّواب، وإن كانت كيفيّة إتيانه بالطّاعةِ بطريق التَّأنّي، يكون كيفيّة إتياني بالثَّوابِ بطريق الإسراع، والحاصل أنَّ الثَّواب راجحٌ على العمل بطريق الكيف والكَمّ، ولفظ القُرْب والهَرْولة مَجازٌ على سبيل المشاكَلة، أو الاستعارة، أو إرادة لوازمها.

الحديث الثالث: حديث محمَّد بن زياد وهو الجُمَحيُّ: سمعت أبا هريرة عن النبيّ ﷺ يَروِيه عن ربِّكم قال: «لكلِّ عملٍ كفَّارةٌ، والصومُ لي وأنا أَجزي به»، في رواية محمَّد بن جعفر ـ وهو غُندَر ـ عن شُعْبة: يَروِيه عن رَبِّه عزَّ وجلَّ: «كلُّ العملِ[2] كفَّارة إلّا الصوم، فإنَّه لي وأنا أَجزي به»، أخرجه أحمد (٩٨٨٨) عنه. وأورَدَه الإسماعيليّ من طريق غُندَر، وأورَدَه من طريق عليّ بن الجَعْد[3]، ومن طريق عبد الرَّحمن بن مَهْديّ عن شُعْبة بلفظ: «لِكلِّ

---

(١) تحرَّف في الأصلين و(س) إلى: يقبل.

(٢) في (س): لكل عملٍ، وهو خطأ في رواية محمد بن جعفر، والصواب المثبت من الأصلين، موافقاً لما في «المسند».

(٣) في (س): على بن أبي الجعد، بإقحام لفظة «أبي» خطأً.

عمل كفَّارة»، وقد تقدَّم شرحه في كتاب الصيام (١٨٩٤).

الحديث الرابع: حديث أبي العاليَـة وهو رُفَيع ـ بفاءٍ مُصغَّر ـ الرِّيَاحيّ ـ بكسر الرَّاء بعدها تحتانيّة ثمَّ حاء مُهمَلة ـ عن ابن عبَّاس عن النبيِّ ﷺ فيما يَـرْوي/ عن رَبّه. أورَدَه من طريق شُعْبة ومن طريق سعيد ـ وهو ابن أبي عَرُوبة ـ كلاهما عن قَتَادة عنه، وساقَه على لفظ سعيد، وقد تقدَّم في ترجمة يونس عليه السلام (٣٤١٣) من أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسَّلام عن حفص بن عمر بالسَّنَدِ المذكور هنا، ولفظه: عن النبيّ ﷺ قال: «ما يَنبَغي لعبدٍ» فذكره، وأخرجه في تفسير سورة الأنعام (٤٦٣٠) من طريق عبد الرَّحمن بن مَهديّ عن شُعْبة كذلك، وصَرَّحَ فيه بالتَّحديثِ عن ابن عبَّاس، ولفظه: عن أبي العاليَـة حدَّثني ابن عمّ نبيِّكم ﷺ، يعني ابنَ عبَّاس، قال أبو داود بعد أن أخرجه (٤٦٦٩) عن حفص بن عمر عن شُعْبة: لم يَسمَعْ قَتَادةُ من أبي العاليَـة إلّا ثلاثة أحاديث[1]، وفي موضع آخر (٢٠٢): أربعة أحاديث، هذا أحدها.

٥١٥/١٣

قلت: قد أخرجه مسلم (٢٣٧٧) من طريق محمَّد بن جعفر غُندَر عن شُعْبة عن قَتَادة: سمعت أبا العاليَـة، وكذا أخرجه الإسماعيليّ من رواية عبد الرَّحمن بن مَهديّ عن شُعْبة، ولم أرَ في شيء من الطُّرق عن شُعْبة فيه: عن رَبّه، ولا: عن الله عزَّ وجلَّ، وكذا تقدَّم في آخر تفسير النِّساء من حديث ابن مسعود (٤٦٠٣) ومن حديث أبي هريرة (٤٦٠٤) رضي الله عنهما، ليس فيه: عن رَبّه، وحكى ابن التِّين عن الدَّاوُوديّ قال: أكثر الرِّوايات ليس فيها: فيما يروي عن رَبّه، فإن كان هذا محفوظاً فهو ممَّن سوى النبيِّ ﷺ، وساقَ الكلامَ على ذلك كما مضى في أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسَّلام، وهو واردٌ سواءٌ كان في الرِّواية عن رَبِّه، أو لم يَكُن، بخِلَاف ما يُوهِمُه كلامُه.

---

(١) لم تقع هذه العبارة في نسخة الحافظ التي بخطِّه من «سنن أبي داود»، وهي برواية أبي عليّ اللؤلؤي، وليست أيضاً في الأصل الخطي الذي عندنا من «السنن» برواية ابن داسَهْ، وقد ذكرها المزي في «التحفة» (٥٤٢١)، ومن قبله الزيلعي في «نصب الراية» ١/ ٤٤-٤٥، فلعلها وقعت لهما في بعض روايات «السنن» الأخرى، والله أعلم.

الحديث الخامس:

قوله: «**حدَّثنا أحمد بن أبي سُرَيج**» وهو بمُهمَلةٍ ثمَّ جيم، وهو أحمد بن عمر، فقيلَ: هو اسم أبي سُرَيج، وقيل: أبو سُرَيج جَدُّ أحمد، وأحمد يُكنَى أبا جعفر.

قوله: «**عبد الله بن المغفَّل**» بالغَينِ المعجَمة وتشديد الفاء، وفي رواية حَجّاج بن مِنهال عن شُعْبة: أخبَرني أبو إياس ـ وهو معاوية بن قُرّة ـ سمعت عبد الله بن المغفَّل، تقدَّم في فضائل القرآن (٥٠٣٤).

قوله: «**سورة الفَتْح ـ أو من سورةِ الفتح ـ**» في رواية حَجّاج: «سورة الفَتح» ولم يَشُكَّ.

قوله: «**فرَجَّعَ فيها**» بتشديد الجيم، أي: رَدَّدَ الصَّوت في الحَلْق والجَهْر بالقولِ مُكرِّراً بعد خَفَائه، ووَقَعَ في رواية آدم عن شُعْبة: وهو يَقرأ سورة الفتح ـ أو من سورة الفتح ـ قراءةً لَيِّنةً يُرجِّع فيها، أخرجه في فضائل القرآن أيضاً (٥٠٤٧).

قوله: «**ثمَّ قرأَ معاوية**» ابن قُرّة «**يَحْكي قراءة ابن مُغفَّل**» هو كلام شُعْبة، وظاهره أنَّ معاوية قرأ ورَجَّعَ، ووَقَعَ في رواية مسلم بن إبراهيم في تفسير سورة الفتح (٤٨٣٥) عن شُعْبة: قال معاوية: لو شئت أن أحكي لكم قراءَتَه لَفَعَلتُ، وفي غزوة الفتح (٤٢٨١) عن أبي الوليد عن شُعْبة: لولا أن يَجتَمِع الناسُ حَوْلي لَرَجَّعتُ كما رَجَّعَ، وهذا ظاهره أنَّه لم يُرجِّع، وهو المعتمَد، ويُحمَل الأوَّل على أنَّه حكى القراءةَ دونَ التَّرجيع، بدليلِ قوله في آخره: كيف كان ترجيعُه؟ وقد أخرجه الإسماعيليّ من وجه آخَر عن شُعْبة فقال فيه: قال معاوية: لولا أن أخشَى أن يَجتَمِع الناسُ عليكم لحَكَيت لكم عن عبد الله بن مُغفَّل ما حكى عن رسول الله ﷺ.

قوله: «**فقلت لمعاويةَ**» أي: ابن قُرّة، والقائل شُعْبةُ.

قوله: «**كيف كانَ تَرجيعه؟ قال: آ آ آ، ثلاث مرَّات**» قال ابن بَطّال: في هذا الحديث إجازة القراءة بالتَّرجيع والألحان الـمُلذَّةِ للقلوبِ بحُسنِ الصَّوت، وقول معاوية: لولا أن يَجتَمِع الناس، يشير إلى أنَّ القراءة بالتَّرجيع تَجمَع نفوسَ الناس إلى الإصغاء وتستميلها بذلك،

حتَّى لا تكاد تَصبِر عن استماع التَّرجيع المَشُوب بلَذّةِ الحِكْمة المفهمة، وفي قوله: «آ» بمَدِّ الهمزة والسُّكوت، دلالة على أنَّه ﷺ كان يُراعي في قراءَته المدَّ والوقف. انتهى، وقد تقدَّم شرح هذا كلِّه في أواخر فضائل القرآن في «باب التَّرجيع» (٥٠٤٧).

وقال القُرطُبيّ: يحتمل أن يكون حكايةَ صوته عند هَزّ الرَّاحلة، كما يَعتَري رافعَ صوتِه إذا كان راكباً من انضِغاط صوته، وتقطيعه لأجلِ هَزِّ المركوب، وبالله التَّوفيق.

قال ابن بَطّال: وجه دخول حديث عبد الله بن مُغفَّل في هذا الباب أنَّه ﷺ كان أيضاً يروي القرآن عن رَبّه، كذا قال، وقال الكِرمانيُّ: الرِّواية عن الرَّبّ أعمّ من أن تكون قرآناً أو غيره، بدون الواسطة وبالواسطةِ، وإن كان المتبادِر هو ما كان بغيرِ واسِطةٍ، والله أعلم.

٥١٦/١٣

٥١- بابُ ما يجوزُ مِن تفسير التَّوراة وكُتُبِ الله بالعربيّة وغيرِها

لقول الله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [آل عمران:٩٣].

٧٥٤١- وقال ابنُ عبَّاسٍ: أخبرني أبو سفيانَ بنُ حَرْبٍ: أنَّ هِرَقْلَ دَعَا تَرْجُمانَه، ثمَّ دَعَا بكتاب النبيِّ ﷺ، فقرأَه: «بسم الله الرَّحمنِ الرَّحيم، مِن محمَّدٍ عبدِ الله ورسوله، إلى هِرَقْلَ و﴿يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ الآيةَ [آل عمران:٦٤]».

٧٥٤٢- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثنا عُثْمانُ بنُ عمرَ، أخبرنا عليُّ بنُ المبارَكِ، عن يحيى بنِ أبي كثير، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: كانَ أهلُ الكتاب يَقرَؤونَ التَّوراةَ بالعِبْرانيّةِ، ويُفسِّرونَها بالعربيّةِ لأهلِ الإسلامِ، فقال رسولُ الله ﷺ: «لا تُصدِّقوا أهلَ الكتاب ولا تُكذِّبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ﴾ الآيةَ [البقرة:١٣٦]».

٧٥٤٣- حدَّثنا مُسدَّدٌ، حدَّثنا إسماعيلُ، عن أيوبَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: إنَّ النبيَّ ﷺ أُتِيَ برجلٍ وامرأةٍ منَ اليهودِ قد زَنَيا، فقال لليهودِ: «ما تَصْنَعونَ بهما؟» قالوا: نُسَخِّمُ وجوهَهما ونُخْزِيهما، قال: فأْتُوا بالتوراةِ فاتْلُوها إنْ كنتُم صَادِقِين، فجاؤُوا فقالوا لرجلٍ ممَّن يَرْضَوْنَ أعوَرَ: اقرَأْ، فقرأَ حتَّى انتهَى إلى موضعٍ منها، فوَضَعَ يدَه عليها،

قال: ارفَعْ يدَكَ، فرَفَعَ يدَه، فإذا فيه آيةُ الرَّجْمِ تَلُوحُ، فقال: يا محمَّدُ، إنَّ بينَهما الرَّجْمَ، ولكنّا نَتَكاتَمُهُ بيننا، فأمَرَ بهما فرُجِما، فرأيتُه يُجانِئُ عليها الحجارةَ.

قوله: «**باب ما يجوز من تفسير التَّوراة وكُتُب الله**» كذا لأبي ذرٍّ، ولغيرِه: «من تفسير التَّوراة وغيرها من كتب الله»، وكلٌّ منهما من عَطْف العامِّ على الخاصّ، لأنَّ التَّوراة من كتب الله.

قوله: «**بالعربيّةِ وغيرها**» أي: من اللُّغات، في رواية الكُشمِيهَنيّ: بالعِبرانيّةِ وغيرها. ولكلٍّ وجهٌ، والحاصل أنَّ الذي بالعربيّةِ مَثَلاً يجوز التَّعبير عنه بالعِبرانيّةِ وبالعكس، وهل يَتَقيَّد الجواز بمَن لا يَفقَه ذلك اللِّسان أو لا؟ الأوَّل قولُ الأكثر.

قوله: «**لقولِ الله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾**» وجه الدّلالة أنَّ التَّوراة بالعِبرانيّة، وقد أمَرَ الله تعالى أن تُتلَى على العربِ وهم لا يَعرِفونَ العِبرانيّةَ، فقَضِيّة ذلك الإذنُ في التَّعبير عنها بالعربيّة.

ثمَّ ذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأوَّل: قوله: «وقال ابن عبَّاس: أخبَرني أبو سُفْيان بن حَرْب: أنَّ هِرَقْل دَعَا تَرْجُمانه» في رواية الكُشمِيهَنيّ: بتَرجُمانه «**ثمَّ دَعَا بكتابِ النبيّ ﷺ فقرأَه: بسمِ الله الرَّحمن الرحيم، من محمَّد عبدِ الله ورسولِه إلى هِرَقل، و﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾**» هذا طَرَف من الحديث الطَّويل الذي تقدَّم موصولاً في بَدْء الوحي (٧) وفي عِدّة مواضع، وتقدَّم شرحه في أوَّل الكتاب، وفي تفسير سورة آل عِمران (٤٥٥٣).

ووجه الدّلالة منه أنَّ النبيّ ﷺ كَتَبَ إلى هِرَقل باللِّسان العربيّ، ولسان هِرَقل روميّ، ففيه إشعار بأنَّه اعتَمَدَ في إبلاغه ما في الكتاب على مَن يُتَرجِم عنه بلسان المبعوث إليه ليَفهَمه، والمترجِم المذكور هو التَّرجُمان، وكذا وَقَعَ، واستَدَلَّ البخاريّ في كتاب «خلق أفعال العباد» بقصَّةِ هِرَقل (٤٩٦) لمطلوبِه أنَّ القراءة فِعلُ القارئ، فقال: قد كَتَبَ النبيُّ ﷺ في كتابه إلى قَيصَر: بسمِ الله الرَّحمن الرحيم، وقرأه تَرجُمان قَيصَر على قَيصَر وأصحابه، ولا يُشكُّ في

قراءة الكفَّار أنَّها أعمالهم، وأمّا المقروءُ فهو كلام الله تعالى ليس/ بمخلوقٍ، ومَن حَلَفَ بأصوات ١٣/٥١٧ الكفَّار ونِداء المشركينَ لم يَكُن عليه يمين، بخِلَاف ما لو حَلَفَ بالقرآن.

الحديث الثاني: حديث أبي هريرة: حدَّثنا محمَّد بن بشَّار، ذكره بهذا الإسناد في تفسير البقرة (٤٤٨٥)، وفي «باب لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» من كتاب الاعتصام (٧٣٦٢) وهُنا، وهو من نوادر ما وَقَعَ له، فإنَّه لا يَكاد يُخرِج الحديث في مكانَينِ فضلاً عن ثلاثة بسياقٍ واحد، بل يَتَصرَّف في المتن بالاختصار والاقتصار وبالتَّمام، وفي السَّنَد بالوصلِ والتَّعليق من جميع أوجُهه، وفي الرُّواة بسياقه عن راوٍ غير الآخَر، فبِحَسَب ذلك لا يكون مُكرَّراً على الإطلاق، ويَندُر له ما وَقَعَ هنا، وإنَّما يقع ذلك غالباً حيثُ يكون المتنُ قصيراً والسَّنَدُ فرداً، وقد سَبَقَ الكلامُ على بعضه في تفسير سورة البقرة.

قال ابن بَطّال: استَدَلَّ بهذا الحديث مَن قال: تجوز قراءة القرآن بالفارسيّة، وأيَّدَ ذلك بأنَّ الله تعالى حكى قول الأنبياء عليهم السَّلام كنوح عليه السلام وغيره ممَّن ليس عربيّاً بلسان القرآن، وهو عربيّ مُبين، وبقوله تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾[الأنعام:١٩]، والإنذار إنَّما يكون بما يَفهَمونَه من لسانهم، فقراءة أهل كلّ لُغة بلسانهم حتَّى يَقَع لهم الإنذارُ به، قال: وأجابَ مَن مَنَعَ بأنَّ الأنبياء ما نَطَقوا إلّا بما حكى الله عنهم في القرآن، سَلَّمنا، ولكن يجوز أن يَحكي الله قولهم بلسان العرب، ثمَّ يَتَعبَّدنا بتِلاوتِه على ما أنزَلَه. ثمَّ نَقَلَ الاختلافَ في إجزاء صلاةٍ مَن قرأَ فيها بالفارسيِّ، ومَن أجازَ ذلك عند العَجْز دونَ الإمكانِ ومَن[1] عَمَّمَ، وأطالَ في ذلك.

والذي يَظهَر التَّفصيلُ، فإن كان القارئ قادِراً على التِّلاوة باللِّسان العربيّ، فلا يجوز له العُدولُ عنه، ولا تُجزِئُ صلاتُه، وإن كان عاجِزاً، فإن[2] كان خارجَ الصلاة، فلا يَمتَنِع عليه القراءةُ بلسانه، لأنَّه معذورٌ، وبه حاجةٌ إلى حِفْظ ما يجب عليه فِعلاً وتركاً، وإن كان داخِلَ الصلاة فقد جَعَلَ الشّارع له بَدَلاً، وهو الذِّكر، وكلّ كلمة من الذِّكر لا يَعجِز عن النُّطق

(١) وقع في (س): وعمم، بسقوط «مَن» خطأً، وبسقوطها يفسد المعنى.

(٢) في (س): وإن، بالواو بدل الفاء، وهو خطأ، لأنه يريد التفصيلَ، فيناسب ذلك الفاء.

بها مَن ليس بعربيٍّ، فيقولها ويُكرِّرها، فتُجزِئ عن الذي يجب عليه قراءتُه في الصلاة حتَّى يَتَعلَّم، وعلى هذا فمَن دَخَلَ في الإسلام أو أرادَ الدُّخول فيه فقُرِئَ عليه القرآنُ فلم يَفهَمْه، فلا بَأس أن يُعرَب[1] له لتَعريفِ أحكامه أو لتقومَ عليه الحُجّة، فيَدخُل فيه.

وأمّا الاستدلال لهذه المسألة بهذا الحديث، وهو قوله: «إذا حَدَّثكم أهل الكتاب» فهو وإن كان ظاهرُه أنَّ ذلك بلسانهم، فيحتمل أن يكون بلسان العرب، فلا يكون نَصّاً في الدّلالة، ثمَّ المراد بإيرادِ هذا الحديث في هذا الباب ليس ما تَشاغَلَ به ابنُ بَطّال، وإنَّما المراد منه كما قال البَيهقيُّ: فيه دليل على أنَّ أهل الكتاب إن صَدَقوا فيما فَسَّروا من كتابهم بالعربيّةِ، كان ذلك ممَّا أُنزِلَ إليهم على طريق التَّعبير عمَّا أُنزِلَ، وكلامُ الله واحدٌ لا يَختَلِف باختلاف اللُّغات، فبأيِّ لسان قُرِئَ فهو كلامُ الله، ثمَّ أسنَدَ عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ يعني: ومَن أسلَمَ من العَجَم وغيرهم، قال البَيهقيُّ: وقد يكون لا يَعرِف العربيّةَ، فإذا بَلَغَه معناه بلسانه فهو له نذيرٌ، وقد تقدَّم الكلامُ على هذه الآية في أوَّل الباب (٤٦) الذي قبل هذا بثلاثةِ أبواب.

الحديث الثالث: حديث ابن عمر في رَجم اليهوديَّينِ، وقد تقدَّم شرحه في كتاب الحدود (٦٨١٩و٦٨٤١).

وإسماعيل في السَّنَد: هو ابن إبراهيم بن مِقسَم المعروف بابنِ عُلَيّةَ، وأيوب: هو السَّختيانيّ.

وقوله فيه: «فقالوا لرجلٍ ممَّن يَرضَونَ أعورَ: اقرَأ» كذا للكُشميهَنيّ، وهو مجرور بالفتحةِ صِفَة رجل، وفي رواية غيره: «يا أعورُ» وهو بالرَّفع.

وقوله: «فوضَعَ يده عليها» أي: على آية الرَّجم، وعند الكُشمِيهَنيّ: عليه[2]. أي: على الموضع.

---

(١) أي يُبيَّنُ بترجمته إلى لغته، وتحرَّفت في الأصلين إلى: يعرف.

(٢) كذا وقع هنا، وهو عكس ما في اليونينية وأوضحه القسطلّاني أنَّ هذه رواية غير الكُشمِيهني، يعني التي بالتذكير، وأنَّ الثانية التي بالتأنيث له، والله أعلم.

قوله: «قال: ارفَعْ يَدك» كذا أبهَمَ القائلَ، وتقدَّم أنَّه عبد الله بن سَلَام، والواضع: هو عبد الله بن صُورِيّا.

وقوله: «نَتَكاتَمُه» أي: الرَّجم، وعند الكُشمِيهَنيّ: «نَتَكاتَمُها» أي: الآية.

٥١٨/١٣

٥٢- باب قول النبيِّ ﷺ:

«الماهرُ بالقرآنِ مع سَفَرةِ الكِرام البَرَرةِ»، و«زَيِّنوا القرآنَ بأصواتكم»

٧٥٤٤- حدَّثنا إبراهيمُ بنُ حمزةَ، حدَّثني ابنُ أبي حازمٍ، عن يزيدَ، عن محمَّدِ بنِ إبراهيمَ، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّه سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقولُ: «ما أَذِنَ الله لشيءٍ، ما أَذِنَ لنبيٍّ حسنِ الصَّوْتِ بالقرآنِ، يَجهَرُ بِه».

٧٥٤٥- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن يونُسَ، عن ابنِ شِهابٍ، أخبرني عُرْوةُ ابنُ الزُّبَيرِ وسعيدُ بنُ المُسَيَّبِ وعَلْقمةُ بنُ وَقّاصٍ وعُبَيدُ الله بنُ عبدِ الله، عن حديثِ عائشةَ حينَ قال لها أهلُ الإفْكِ ما قالوا، وكلٌّ حدَّثني طائفةً منَ الحديثِ، قالت: فاضْطَجَعْتُ على فِراشي، وأنا حينَئذٍ أعلَمُ أنّي بَريئةٌ، وأنَّ اللهَ يُبَرِّئُني، ولكن والله ما كنتُ أَظُنُّ أنَّ الله يُنْزِلُ في شَأْني وَحْياً يُتْلَى، ولَشَأْني في نفسي كانَ أحقَرَ مِن أنْ يتكلَّمَ الله فيَّ بأمْرٍ يُتْلَى، وأنزَلَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡ﴾ العَشْرَ الآياتِ كلَّها [النور:١١-٢١].

٧٥٤٦- حدَّثنا أبو نُعَيمٍ، حدَّثنا مِسعَرٌ، عن عَدِيِّ بنِ ثابتٍ، قال: سمعتُ البراءَ يقولُ: سمعتُ النبيَّ ﷺ يَقرأُ في العِشاءِ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيۡتُونِ﴾ [التين:١] فما سمعتُ أحداً أحسَنَ صوتاً أو قراءةً منه.

٧٥٤٧- حدَّثنا حَجّاجُ بنُ مِنْهالٍ، حدَّثنا هُشَيمٌ، عن أبي بِشْر، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال: كانَ النبيُّ ﷺ مُتَوارياً بمَكّةَ، وكانَ يرفعُ صوتَه، فإذا سَمِعَ المُشْرِكونَ سَبُّوا القرآنَ ومَن جاءَ به، فقال الله عزَّ وجلَّ لنبيِّه ﷺ: ﴿وَلَا تَجۡهَرۡ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتۡ بِهَا﴾ [الإسراء:١١٠].

٧٥٤٨- حدَّثنا إسماعيلُ، حدَّثني مالكٌ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ عبدِ الله بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي صَعْصَعةَ، عن أبيه، أنَّه أخبرَه: أنَّ أبا سعيدٍ الخُدْريَّ ﷺ قال له: إنِّي أراكَ تُحِبُّ الغنمَ والبادِيةَ، فإذا كنتَ في غَنَمِكَ أو بادِيَتِكَ فأذَّنْتَ للصلاةِ فارفَعْ صوتَكَ بالنِّداءِ، فإنَّه: «لا يَسْمَعُ مَدَى صوتِ المُؤَذِّنِ جِنٌّ ولا إنسٌ ولا شيءٌ إلّا شَهِدَ له يومَ القيامةِ». قال أبو سعيدٍ: سمعتُه مِن رسولِ الله ﷺ.

٧٥٤٩- حدَّثنا قَبِيصةُ، حدَّثنا سفيانُ، عن منصورٍ، عن أمِّه، عن عائشةَ، قالت: كانَ النبيُّ ﷺ يَقْرأُ القرآنَ ورَأْسُه في حَجْري، وأنا حائضٌ.

قوله: «باب قول النبيّ ﷺ: الماهر» أي: الحاذِق، والمرادُ به هنا: جَودة التِّلاوة مع حُسنِ الحِفظ.

قوله: «مع سَفَرة الكِرام البَرَرة» كذا لأبي ذرٍّ إلّا عن الكُشمِيهَنيِّ، فقال: «مع السَّفَرة»، وهو كذلك للأكثر، والأوَّل من إضافة الموصوف إلى صِفَته، والمراد بالسَّفَرةِ: الكَتَبة، جمع سافر، مِثل: كاتب وزنه ومعناه، وهم هنا الذينَ يَنقُلونَ من اللَّوح المحفوظ، فوُصِفوا بالكِرام، أي: المكرَّمينَ عند الله تعالى، والبَرَرة، أي: الـمُطيعينَ المطهَّرينَ من الذُّنوب.

وأصل الحديث تقدَّم مُسنَداً في التَّفسير (٤٩٣٧) لكن بلفظ: «مَثَل الذي يَقرأ القرآن وهو حافظ له مع السَّفَرة الكِرام البَرَرة»، وأخرجه/ مسلم (٧٩٨) بلفظِه من طريق زُرَارة ابن أوفَى[1] عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعاً: «الماهر بالقرآن مع السَّفَرة الكِرام البَرَرة»، قال القُرطُبيّ: الماهر: الحاذِق، وأصله الحَذْق بالسِّباحة، قاله الهَرَويُّ، والمراد بالمَهارةِ بالقرآن: جَوْدة الحِفظ وجَوْدة التِّلاوة من غير تَرَدُّد فيه، لكَونِه يَسَّرَه الله تعالى عليه كما يَسَّرَه على الملائكة، فكانَ مِثلَها في الحِفظ والدَّرَجة. ٥١٩/١٣

قوله: «وزَيِّنوا القرآن بأصواتكُمْ» هذا الحديث من الأحاديث التي عَلَّقَها البخاريّ ولم يَصِلها في موضع آخَرَ من كتابه، وقد أخرجه في كتاب «خلق أفعال العباد» (٢٥٠) من رواية

---

(١) وقع في (س): زرارة بن أبي أوفى، بإقحام لفظة «أبي».

عبد الرَّحمن بن عَوسَجة عن البراء بهذا، وأخرجه أحمد (١٨٤٩٤) وأبو داود (١٤٦٨) والنَّسائيُّ (١٠١٥) وابن ماجَهْ (١٣٤٢) والدَّارِميُّ (٣٥٠٠) وابن خُزَيمةَ (١٥٥١) وابن حِبّان (٧٤٩) في «صحيحَيهما» من هذا الوجه، وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه ابن حِبّان في «صحيحه» (٧٥٠)، وعن ابن عبَّاس أخرجه الدّارَقُطنيُّ في «الأفراد»[1] بسندٍ حسن، وعن عبد الرَّحمن بن عَوْف أخرجه البزَّار (١٠٣٥) بسندٍ ضعيف، وعن ابن مسعود، وَقَعَ لنا في الأوَّل من «فوائد عثمان بن السَّمّاك» ولكنَّه موقوف[2].

قال ابن بَطّال: المراد بقوله: «زَيِّنوا القرآن بأصواتكم»: المدّ والتَّرتيل والـمَهارة في القرآن، جَودة التِّلاوة بجَودةِ الحِفظ فلا يَتَلَعثَم ولا يَتَشَكَّك، وتكون قراءَته سَهلةً بتيسيرِ الله تعالى كما يَسَّرَه على الكِرام البَرَرة. قال: ولعلَّ البخاريّ أشارَ بأحاديث هذا الباب إلى أنَّ الماهر بالقرآن هو الحافظ له، مع حُسن الصَّوت به والجَهر به بصوتٍ مُطرِبٍ بحيثُ يَلتَذّ سامعُه. انتهى.

والذي قَصَدَه البخاريّ إثباتُ كَون التِّلاوة فِعلَ العبد، فإنَّها يَدخُلها التزيين والتَّحسين والتَّطريب، وقد يَقَع بأضدادِ ذلك، وكلّ ذلك دالّ على المراد، وقد أشارَ إلى ذلك ابن الـمُنيِّر فقال: ظنَّ الشّارحُ أنَّ غَرَض البخاريّ جوازُ قراءة القرآن بتَحسينِ الصَّوت وليس كذلك، وإنَّما غَرَضه الإشارةُ إلى ما تقدَّم من وصف التِّلاوة بالتَّحسينِ والتَّرجيع والخَفض والرَّفع، ومُقارَنة الأحوال البشريّة، كقولِ عائشة: يَقرأ القرآن في حِجْري وأنا حائض، فكلّ ذلك يُحقِّق أنَّ التِّلاوة فِعلُ القارئ، وتَتَّصِف بما تَتَّصِف به الأفعالُ، وتَتَعلَّق بالظُّروفِ الزَّمانيّة والمكانيّة، انتهى.

ويُؤيِّده ما قال في كتاب «خلق أفعال العباد» بعد أن أخرج حديث: «زَيِّنوا القرآن بأصواتكم» من حديث البراء، وعَلَّقَه (٢٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنهما، وذكر

---

(١) وأخرجه الطبراني (١١١١٣) و(١٢٦٤٣).

(٢) وأخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٢٦٠) وابن سعد في «الطبقات» ٦/ ٨٦، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/ ٩٩.

(٢٤٤) حديث أبي موسى رضي الله عنه أنَّ النبيّ ﷺ قال له: «يا أبا موسى لقد أوتيتَ من مزامير آل داود»، وأخرجه من حديث البراء (٢٤٥) بلفظ: سَمِعَ أبا موسى يَقرأ فقال: «كأنَّ هذا من أصوات آل داود». ثمَّ قال: ولا رَيبَ في تخليق مزامير آل داود ونِدائهم، لقولِه تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[الأنعام: ١٠١].

ثمَّ ذكر (٢٩٥) حديث عائشة: «الماهر بالقرآن مع السَّفَرة» الحديث، وحديث أنس (٢٩٦): أنَّه سُئلَ عن قراءة النبيّ ﷺ فقال: كان يَمُدّ مَدّاً، وحديث قُطبة بن مالك (٢٩٩) أنَّ النبيّ ﷺ قرأ في صلاة الفَجر: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ [ق:١٠] يَمُدّ بها صوته. ثمَّ قال: فبيَّن النبيُّ ﷺ أنَّ أصوات الخلق وقراءَتهم مُختَلِفة، بعضُها أحسَن من بعض، وأزيَن وأحلَى وأرتَل وأمْهَرُ وأمَدّ، وغير ذلك.

ثمَّ ذكر فيه سِتّة أحاديث:

الحديث الأول: حديث أبي هريرة.

قوله: «**ابن أبي حازم**» هو عبد العزيز بن سَلَمة بن دينار، ويزيد شيخه: هو ابن الهاد، ومحمَّد بن إبراهيم: هو التَّيميُّ، وقد تقدَّمَتِ الإشارة إليه في باب: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ من كتاب التَّوحيد[1].

الحديث الثاني: حديث عائشة رضي الله عنها في قصَّة الإفك، ذكر منه طَرَفاً من رواية يحيى بن بُكَير عن اللَّيث عن يونس ـ هو ابن يزيد ـ عن ابن شِهاب عن مَشايخه، وفيه: ولكن والله ـ وفي رواية الكُشمِيهَنيّ: ولكنّي والله ـ ما كنت أظُنّ أنَّ الله يُنزِل في شَأني وَحياً يُتلَى، فأنزَلَ الله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُو بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ العشرَ الآياتِ كلَّها. هكذا اقتصَرَ على هذا القَدر منه، وتقدَّم بطولِه في تفسير سورة النّور (٤٧٥٠) مع شرحه، وقد أورَدَ هذا القَدر من هذا الحديث في باب قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ / اللَّهِ﴾ (٧٥٠٠) من وجه آخَر عن يونس، وذكره في «خلق أفعال العباد» (٢٦٥) من طرق أُخرى عن ابن شِهاب، ١٣/٥٢٠

---

(١) عند شرح الحديث (٧٥٢٧).

ثمَّ قال: فبيَّنَتْ رضي الله عنها أنَّ الإنذار من الله وأنَّ الناس يَتلونَه، ثمَّ ذكر عِدّة آيات فيها ذِكر التِّلاوة، ثمَّ قال: فبيَّن سبحانه وتعالى أنَّ التِّلاوة من النبيِّ ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وأنَّ الوحي من الله سبحانه وتعالى.

الحديث الثالث: حديث البراء.

قوله: «يَقْرأ في العِشاء ﴿وَٱلتِّينِ﴾» في رواية الكُشمِيهَنيّ: بالتِّينِ **«فما سمعت أحداً أحسَن صوتاً أو قراءةً منه»** وقد تقدَّم شرحه في كتاب الصلاة (٧٦٧و٧٦٩). ومُراده منه هنا بيانُ اختلاف الأصوات بالقراءةِ من جهة النَّغَم.

الحديث الرابع: حديث ابن عبَّاس في نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾، وقد تقدَّم في تفسير سبحان (٤٧٢٢)، وتقدَّم قريباً (٧٥٢٥) في باب قوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ﴾. ومُراده منه هنا بيانُ اختلاف الأصوات بالجَهرِ والإسرار.

الحديث الخامس: حديث أبي سعيد: «لا يَسمَع مَدَى صوت المُؤَذِّن جِنٌّ ولا إنسٌ ولا شيءٌ إلّا شَهِدَ له» الحديث، وقد تقدَّم شرحه في «كتاب الأذان» (٦٠٩). ومُراده منه هنا بيانُ اختلاف الأصوات بالرَّفع والخفض، وقال الكِرمانيُّ: وجه مُناسَبته أنَّ رفع الأصوات بالقرآن أحَقُّ بالشَّهادةِ له وأولَى.

الحديث السادس: حديث عائشة.

قوله: «سُفْيان» هو الثَّوريّ، ومنصور: هو ابن عبد الرَّحمن الشَّيْبيّ[1]، وأُمُّه: هي صَفيّة بنت شَيْبة من صِغار الصحابة.

قوله: «يَقْرأ القرآن ورَأْسُه في حِجْري، وأنا حائض» تقدَّم شرحه في كتاب الحيض (٢٩٧)، وتقدَّم بيان المراد به من كلام ابن المنيِّر، ومنه يَظهَر وجهُ مُناسَبة ذِكره في هذا الباب.

---

(١) كذا نسبه الحافظُ شيبيّاً، مع أنَّ شيبةَ جدُّه لأمّه، وهو شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العَبْدري، ومنصور هو ابن عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة بن أبي طلحة العَبْدري، ونسبَه لأمّه لأنه عُرف بها.

٥٣- بابُ قول الله تعالى: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُ﴾ [المزمل: ٢٠]

٧٥٥٠- حدَّثنا يحيى بنُ بُكَير، حدَّثنا اللَّيثُ، عن عُقَيل، عن ابنِ شِهابٍ، حدَّثني عُرْوةُ: أنَّ المِسْوَرَ بنَ مَخرَمةَ وعبدَ الرَّحمنِ بنَ عبدٍ القاريَّ حَدَّثاه، أنَّهما سَمِعا عمرَ بنَ الخطَّاب يقولُ: سمعتُ هشامَ بنَ حَكِيمٍ يَقرأُ سورةَ الفُرْقان في حياةِ رسولِ الله ﷺ، فاستَمَعْتُ لقراءَتِه، فإذا هو يَقْرأُ على حُروفٍ كثيرةٍ لم يُقرِئْنيها رسولُ الله ﷺ، فكِدْتُ أُساوِرُه في الصلاةِ، فتَصَبَّرْتُ حتَّى سَلَّمَ، فلَبَّبْتُه بردائه، فقلتُ: مَن أَقْرَأَكَ هذه السّورةَ التي سمعتُكَ تَقرَأُ؟ قال: أَقْرَأَنيها رسولُ الله ﷺ، فقلتُ: كَذَبْتَ، أَقْرَأَنيها على غيرِ ما قرأْتَ، فانطَلَقتُ به أقودُه إلى رسولِ الله ﷺ، فقلتُ: إنّي سمعتُ هذا يَقْرأُ سورةَ الفُرْقان على حُروفٍ لم تُقرِئْنيها، فقال: «أرسِلْه، اقرَأْ يا هشامُ» فقرأ القراءةَ التي سمعتُه، فقال رسولُ الله ﷺ: «كذلك أُنزِلَت»، ثمَّ قال رسولُ الله ﷺ: «اقرَأْ يا عمرُ» فقرأْتُ التي أَقْرَأَني، فقال: «كذلك أُنزِلَتْ، إنَّ هذا القرآنَ أُنزِلَ على سبعةِ أحرُفٍ، فاقْرَؤوا ما تَيسَّرَ منه».

قوله: «باب قول الله تعالى: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنۡهُ﴾» كذا للكُشميهَنيّ، وللباقينَ: ﴿مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ وكلٌّ من اللَّفظَينِ في السّورة، والمراد بالقراءةِ: الصلاة، لأنَّ القراءةَ بعضُ أركانها، ذكر فيه حديث عمر في قِصَّته مع هشام بن حَكيم في قراءة سورة الفُرقان، وقد تقدَّم شرحه مُستوفًى في فضائل القرآن (٤٩٩٢).

وقوله في آخره: «إنَّ هذا القرآن أُنزِلَ على سبعة أحرُفٍ، فاقْرَؤوا ما تَيسَّرَ منه» الضَّمير للقرآنِ، والمراد بالمتيسِّرِ منه في الحديث غيرُ المرادِ به في الآية، لأنَّ المراد بالمتيسِّر في الآية بالنِّسبةِ للقِلّةِ والكَثرة، والمراد به في الحديث بالنِّسبةِ إلى ما يَستَحضِره القارئ من القرآن، فالأوَّل من/ الكَمّيّة، والثّاني من الكيفيّة. ومُناسَبة هذه التَّرجمة وحديثها للأبوابِ التي قبلها من جهة التَّفاوُت في الكيفيّة، ومن جهة جواز نِسبة القراءة للقارئ. ٥٢١/١٣

٥٤- باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ﴾ [القمر: ١٧]

وقال النبيُّ ﷺ: «كلٌّ مُيسَّرٌ لما خُلِقَ لَهُ».

يقالُ: مُيَسَّرٌ: مُهَيَّأٌ.

وقال مُجاهدٌ: يَسَّرْنا القرآنَ بلسانِكَ: هَوَّنّاه عليكَ.

وقال مَطرٌ الوَرّاقُ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[القمر: ١٧] قال: هل مِن طالبِ عِلْمٍ فيُعانَ عليه.

٧٥٥١- حدَّثنا أبو مَعمَرٍ، حدَّثنا عبدُ الوارثِ، قال يزيدُ: حدَّثني مُطرِّفُ بنُ عبدِ الله، عن عِمْرانَ، قال: قلتُ: يا رسولَ الله، فيمَ يَعمَلُ العامِلونَ؟ قال: «كلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ لَهُ».

٧٥٥٢- حدَّثنا محمَّدُ بنُ بشّارٍ، حدَّثنا غُندَرٌ، حدَّثنا شُعْبةُ، عن منصورٍ والأعمَشِ، سَمِعا سَعْدَ ابنَ عُبَيدةَ، عن أبي عبدِ الرَّحمنِ، عن عليٍّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ: أنَّه كانَ في جَنازةٍ، فأخَذَ عوداً فجَعَلَ يَنْكُتُ في الأرضِ، فقال: «ما مِنْكم مِن أحدٍ إلّا كُتِبَ مَقْعَدُه منَ النار أو منَ الجنَّةِ» قالوا: ألا نَتَّكِلُ؟ قال: «اعْمَلوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ» ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ الآيةَ [الليل:٥].

قوله: «باب قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾» قيل: المراد بالذِّكرِ: الادِّكارُ[1] والاتِّعاظ، وقيل: الحِفظ، وهو مُقتَضى قول مجاهد.

قوله: «وقال النبيّ ﷺ: كلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له» فذكره موصولاً في الباب من حديث عليّ[2].

قوله: «وقال مجاهد: يَسَّرْنا القرآن بلِسانك: هَوَّنّاه عليك» في رواية غير أبي ذرٍّ: «هَوَّنّا قراءَته عليك» وهو بفتحِ الهاء والواو وتشديد النُّون: من التَّهوين، وقد وَصَلَه الفِريابيّ عن ورقاء عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ قال: هَوَّنّاه.

قال ابن بَطّال: تيسير القرآن: تَسهيله على لسان القارئ، حتَّى يُسارع إلى قراءَته، فرُبَّما سَبَقَ لسانُه في القراءة فيُجاوِز الحَرف إلى ما بعده، ويَحذِف الكلمة حِرصاً على ما بعدها. انتهى، وفي دخول هذا في المراد نَظَر كبير.

قوله: «وقال مَطرٌ الورّاق: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ قال: هل من طالبِ عِلمٍ فيُعانَ عليه» وَقَعَ هذا التَّعليق عند أبي ذرٍّ عن الكُشميهَنيِّ وحده، وثَبَتَ أيضاً للجُرْجانيّ

---

(١) تصحَّف في (س) إلى: الأذكار.

(٢) كذا اقتصر الحافظ على وصله من حديث عليٍّ، مع أنَّ البخاري وصله من حديث عمران أيضاً!!

عن الفِرَبريّ، ووَصَلَه الفِريابيّ عن ضَمْرة بن ربيعةَ[1] عن عبد الله بن شَوْذَبٍ عن مَطَرٍ، وأخرجه أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب «العِلم» من طريق ضَمْرة.

ثم ذكر حديث عِمران بن حُصَينٍ: قلت: يا رسول الله، فيمَ يَعمَل العامِلونَ؟ قال: «كلٌّ مُيَسَّرٌ لما خُلِقَ له»، وهو مُختصَر من حديث سَبَقَ في كتاب القَدَر (٦٥٩٦)، فيه: عن عِمران قال: قال رجل: يا رسول الله أيُعرَفُ أهلُ الجنَّة من أهل النار؟ قال: «نَعَم»، قال: فلمَ يَعمَلُ العامِلونَ؟ وقد تقدَّم شرحه هناك.

ويزيد شيخ عبد الوارث فيه: هو المعروف بالرِّشْك، وتقدَّم هناك من رواية شُعْبة، قال: حدَّثنا يزيد الرِّشك، فذكره.

وحديث عليّ، وفيه: «ما مِنكم مِن أحدٍ إلّا كُتِبَ مَقعَدُه من النار أو من الجنَّة» وتقدَّم شرحه هناك (٦٦٠٥) أيضاً، وفيه وفي حديث عِمران الذي قبله: «كلٌّ مُيَسَّرٌ».

قال الشَّيخ أبو محمَّد بن أبي جَمْرة في شرح حديث أبي سعيد (٧٥١٨) المذكور في «باب كلام الله مع أهل الجنَّة»:/ فيه نِداء الله تعالى لأهلِ الجنَّة بقَرينةِ جوابهم بـ«لَبَّيكَ وسَعْدَيكَ» والمُراجعة بقوله: «هل رضيتُم؟» وقولهم: «وما لنا لا نَرضَى؟» وقوله: «ألا أُعطيكم أفضَل؟» وقولهم: «يا رَبّنا، وأيّ شيء أفضَل؟» وقوله: «أُحِلُّ عليكم رِضواني»، فإنَّ ذلك كلَّه يَدُلّ على أنّه سبحانه وتعالى هو الذي كَلَّمَهم، وكلامه قديم أزَليّ مُيَسَّر بلُغةِ العرب، والنَّظَر في كيفيَّته ممنوعٌ، ولا نقولُ بالحُلولِ في المحدَث وهي الحروف، ولا أنَّه دَلَّ عليه وليس بموجودٍ، بل الإيمان بأنَّه مُنزَّل حَقٌّ، مُيَسَّرٌ باللُّغةِ العربيّة صِدقٌ، وبالله التَّوفيق.

٥٢٢/١٣

قال الكِرمانيُّ: حاصل الكلام أنَّهم قالوا: إذا كان الأمر مُقدَّراً، فلنَترُك المَشَقّةَ في العمل الذي من أجلها سُمّيَ بالتَّكليف، وحاصل الجواب أنَّ كلّ مَن خُلِقَ لَشيءٍ يُسِّرَ لعَمَلِه، فلا مَشَقّة مع التَّيسير.

وقال الخطَّابيُّ: أرادوا أن يَتَّخِذوا ما سَبَقَ حُجّةً في ترك العمل، فأخبَرَهم أنَّ هنا أمرَينِ لا

---

(١) تحرَّف في (س) إلى: زمعة.

يُبطِل أحدُهما الآخَرَ: باطِنٌ وهو ما اقتَضاه حُكْمُ الرُّبوبيّة، وظاهِرٌ وهو السِّمة اللّازِمة بحَقِّ العُبوديّة، وهو أمارةٌ للعاقبةِ، فبيَّن لهم أنَّ العمل في العاجل يَظهَر أثَرُه في الآجِل، وأنَّ الظّاهر لا يُترَك للباطِن.

قلت: وكأنَّ مُناسَبة هذا الباب لما قبله من جهة الاشتراك في لفظ التَّيسير، والله أعلم.

٥٥- باب قول الله عزَّ وجلَّ:

﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، ﴿وَالطُّورِ ﴿١﴾ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾ [الطور: ١ - ٢] قال قَتادةُ: مكتوبٌ. ﴿يَسْطُرُونَ﴾ [القلم: ١]: يَخُطّونَ.

﴿فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزخرف: ٤]: جُمْلةِ الكتاب وأصلِه.

﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ [ق: ١٨]: ما يتكلَّمُ مِن شيءٍ إلّا كُتِبَ عليه.

وقال ابنُ عبّاسٍ: يُكْتَبُ الخيرُ والشرُّ.

﴿يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء: ٤٦]: يُزيلونَ.

وليسَ أحدٌ يُزيلُ لَفْظَ كتابٍ مِن كُتُبِ الله عزَّ وجلَّ، ولكنَّهم يُحرِّفونَه، يَتأوَّلونَه مِن غيرِ تَأْويلِه.

﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٥٦]: تِلاوَتِهم ﴿وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]: حافظةٌ.

﴿وَتَعِيَهَآ﴾ [الحاقة: ١٢]: تَحْفَظَها.

﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ﴾: يعني: أهلَ مَكّةَ ﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]: هذا القرآنُ فهو له نَذيرٌ.

قوله: «باب قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾» قال البخاريّ في «خلق أفعال العباد» بعد أن ذكر هذه الآيةَ والتي[1] بعدها: قد ذكر الله أنَّ القرآن يُحفَظ ويُسطَر، والقرآن الموعَى في القلوب، المسطورِ في المصاحف، المتلوُّ بالألسِنةِ، كلام الله ليس بمخلوقٍ،

(١) تحرَّف في (س) إلى: والذي.

وأمّا المِداد والورَق والجِلد فإنَّه مخلوقٌ.

قوله: «﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾ قال قَتَادةُ: مكتوب» وَصَلَه البخاريّ في «خلق أفعال العباد» (١٢٨) من طريق يزيد بن زُرَيعٍ عن سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتَادة في قوله: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾ قال: المسطور: المكتوب، ﴿فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ﴾: هو الكتاب، وَوَصَلَهُ عبدُ بن حُميدٍ من رواية شَيبانَ بن عبد الرَّحمن، وعبد الرَّزّاق عن مَعمَر، كلاهما عن قَتَادة نحوه، وأخرج عبد بن حُميدٍ عن ابن أبي نَجِيح/ عن مجاهد في قوله: ﴿وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾ قال: صُحُفٍ مكتوبةٍ ﴿فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ﴾ قال: في صُحُفٍ. ٥٢٣/١٣

قوله: «﴿يَسۡطُرُونَ﴾: يَخُطّونَ» أي: يَكتُبونَ، أورَدَه عبد بن حُميدٍ من طريق شَيبانَ بن عبد الرَّحمن عن قَتَادة في قوله: ﴿وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ قال: وما يَكتُبونَ.

قوله: «﴿فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾: جُملةِ الكتاب وأصلِه» وَصَلَه أبو داود في كتاب «الناسِخ والمنسوخ» من طريق مَعمَر عن قَتَادة في قوله: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٣٩] قال: جُملةِ الكتاب وأصلِه[1]، وكذا أخرجه عبد الرَّزّاق في «تفسيره» عن مَعمَر عن قَتَادة، وعند ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طَلْحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ يقول: جُملة ذلك عنده في أمّ الكتاب: الناسِخ والمنسوخ، وما يَكتُبُ وما يُبدِّل.

قوله: «﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ﴾: ما يتكلَّم من شيء إلّا كُتِبَ عليه» وَصَلَه ابن أبي حاتم من طريق شُعَيب بن إسحاق عن سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتَادة والحسن في قوله: ﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ﴾ قال: ما يتكلَّم به من شيء إلّا كُتِبَ عليه، ومن طريق زائدة بن قُدامةَ عن الأعمَش عن مُجمِّع قال: الملَك مِداده ريقُه، وقَلَمُه لسانُه.

---

(١) كذا ذكر الحافظُ تفسير قتادة لآية الرعد، مع أنَّ المذكور هو آية الزخرف، وفسَّرها قتادة كما فسَّر به آية الرعد كما خرَّجه من طريقه عبد الرزاق في «تفسيره» ٢/ ١٩٤ والطبريُّ ٢٥/ ٤٨، فكان العَزْوُ إليهما أولَى، إلّا إن كان الحافظُ أراد زيادة الفائدة بأنَّ قتادة فسَّر الآيتين بتفسير واحدٍ، والله أعلم.

قوله: «وقال ابن عبَّاس: يُكتَب الخيرُ والشرُّ» وَصَلَه الطَّبَرِيُّ[1] وابن أبي حاتم من طريق هشام بن حسَّان عن عِكرمة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾ قال: إنَّما يَكتُب الخير والشرّ، وأخرج أيضاً من طريق عليٍّ بن أبي طَلحة عن ابن عبَّاس في قوله تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨] قال: يُكتَب كلُّ ما تَكلَّمَ به من خير أو شَرّ، حتَّى إنَّه لَيُكتَب قولُه: أكَلتُ، شَرِبتُ، ذهبتُ، جِئتُ، رأيتُ، حتَّى إذا كان يوم الخَميس عُرِضَ قولُه وعَمَلُه، فأُقِرَّ ما كان من خير أو شَرٍّ، وأُلقِيَ سائرُه، فذلك قوله: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩].

وأخرج الطَّبَرِيُّ (١٣/ ١٦٨) هذا من طريق الكَلْبيّ عن أبي صالح عن جابر بن عبد الله ابن رِئاب، بكسر الرَّاء ثمَّ ياء مَهموزة وآخره موحَّدة، والكَلبيّ مَتروك، وأبو صالح لم يُدرِك جابراً هذا[2]. وأخرج الطَّبَرِيُّ (٢٦/ ١٥٩) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن قَتَادة والحسن ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾: ما يتكلَّم به من شيء إلّا كُتِبَ عليه، وكانَ عِكرمةُ يقول: إنَّما ذلك في الخير والشرّ.

قلت: ويُجمَع بينهما بروايةِ عليِّ بن أبي طَلحة المذكورة.

قوله: «﴿يُحَرِّفُونَ﴾: يُزِيلُونَ» لم أرَ هذا موصولاً من كلام ابن عبَّاس من وجهٍ ثابتٍ، مع أنَّ الذي قبله من كلامه، وكذا الذي بعده، وهو قوله: ﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾: تِلاوتهم، وما بعده، وأخرج جميعَ ذلك ابن أبي حاتم من طريق عليّ بن أبي طَلحة عن ابن عبَّاس.

وقد تقدَّم في باب قوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾[3] [الرحمن: ٢٩] عن ابن عبَّاس ما يُخالِف ما

---

(١) كذا نسبه الحافظ رحمه الله للطبري، ولم نقف عليه فيه عن ابن عباس، بل نسبه الطبري لعكرمة كما سيذكره الحافظ، فالظاهر أنَّ نسبته للطبري وهمٌ والله أعلم، وهو من الطريق المذكورة عند ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٣/ ٥٧٥، وصحَّحه الحاكم ٢/ ٤٦٥.

(٢) على ضعفٍ في أبي صالح هذا، وهو مولى أم هانئ، وليس هو ذكوان السمّان.

(٣) باب رقم (٤٢).

ذكر هنا، وهو تفسير ﴿يُحَرِّفُونَ﴾ بقوله: يُزيلونَ، نَعَم أخرجه ابن أبي حاتم من طريق وَهب بن مُنبِّه، وقال أبو عُبَيدة في كتاب «المجاز» في قوله: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ قال: يَقْلِبُونَ ويُغيِّرونَ، وقال الرَّاغِب: التَّحريف: الإمالة، وتَحريف الكلام أن يجعله على حَرف من الاحتمال، بحيثُ يُمكِن حَملُه على وجهَينِ فأكثر.

قوله: «**وليس أحدٌ يُزيل لَفْظ كتابٍ من كتب الله عزَّ وجلَّ، ولكنَّهم يُحرِّفونَه: يَتأَوَّلونه مِنْ غير تَأْويله**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: يَتأَوَّلونَه على غير تأويله. قال شيخنا ابن الملقِّن في شرحه: هذا الذي قاله أحدُ القولَينِ في تفسير هذه الآية، وهو مُختارُه ـ أي: البخاريّ ـ وقد صَرَّحَ كثير من أصحابنا بأنَّ اليهود والنَّصارَى بَدَّلُوا التَّوراة والإنجيل، وفَرَّعُوا على ذلك جواز امتِهان أوراقهما، وهو يُخالِف ما قاله البخاريّ هنا. انتهى، وهو كالصَّريحِ في أنَّ قوله: وليس أحد... إلى آخره من كلام البخاريّ، ذَيَّلَ به تفسيرَ ابنِ عبَّاس، وهو يحتمل أن يكون بَقيَّةَ كلامِ ابنِ عبَّاس في تفسير الآية.

وقال بعض الشُّرّاح المتأخِّرينَ: اختُلِفَ في هذه المسألة على أقوال:

أحدها: أنَّها بُدِّلَت كلُّها، وهو مُقتَضَى القول الـمَحكيّ بجوازِ الامتِهان، وهو إفراطٌ، ويَنبَغي حَمل إطلاق مَن أطلَقَه على الأكثر، وإلّا فهي مُكابَرةٌ، والآيات والأخبار كثيرةٌ في أنَّه بَقِيَ منها أشياءُ كثيرةٌ لم تُبدَّل، من ذلك قوله تعالى:/ ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ الآيةَ [الأعراف:١٥٧]، ومن ذلك قصَّة رَجم اليهوديَّينِ، وفيه وجودُ آية الرَّجْم[١]، ويُؤيِّده قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران:٩٣]. ٥٢٤/١٣

ثانيها: أنَّ التَّبديل وَقَعَ ولكن في مُعظَمها، وأدِلَّته كثيرةٌ ويَنبَغي حَمْل الأوَّل عليه.

ثالثها: وَقَعَ في اليسير منها، ومُعظَمها باقٍ على حالِه، ونَصَرَه الشَّيخ تَقيّ الدِّين بن تَيميةَ في كتابه «الردّ الصَّحيح على مَن بَدَّلَ دين الـمَسيح».

(١) تقدم برقم (٧٥٤٣).

رابعها: إنَّما وَقَعَ التَّبديل والتَّغيير في المعاني لا في الألفاظ، وهو المذكور هنا، وقد سُئِلَ ابن تَيميةَ عن هذه المسألة مُجرَّداً، فأجابَ في «فتاويه»: أنَّ للعلماءِ في ذلك قولَين، واحتجَّ للثَّاني من أوجُهٍ كثيرةٍ: منها قوله تعالى: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ﴾[الأنعام:١١٥]، وهو مُعارَض بقوله تعالى: ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾ [البقرة:١٨١]، ولا يَتعيَّن الجمع بما ذُكِرَ من الحمْل على اللَّفظ في النَّفي، وعلى المعنى في الإثبات، لجوازِ الحمْل في النَّفي على الحُكم، وفي الإثبات على ما هو أعمّ من اللَّفظ والمعنى، ومنها أنَّ نُسخ التَّوراة في الشَّرق والغَرب والجَنوب والشَّمال لا تختلف، ومن المُحال أن يَقَع التَّبديل فتَتَوارَد النُّسخ بذلك على مِنهاج واحدٍ، وهذا استدلالٌ عَجيبٌ، لأنَّه إذا جازَ وقوع التَّبديل جازَ إعدام المُبدَل، والنُّسخ الموجودة الآنَ هي التي استَقرَّ عليها الأمرُ عندهم عند التَّبديل، والأخبار بذلك طافحةٌ.

أمّا فيما يَتعلَّق بالتَّوراةِ فلأنَّ بُختُنَصَّر لمَّا غَزَا بيت المقدِس، وأهلَكَ بني إسرائيل ومَزَّقَهم بين قتيلٍ وأسيرٍ، وأعدَمَ كُتُبهم حتَّى جاءَ عَزْرا[١] فأملاها عليهم، وأمّا فيما يَتعلَّق بالإنجيلِ فإنَّ الرّوم لمَّا دخلوا في النَّصرانيّة جَمَعَ مَلِكُهم أكابِرَهم على ما في الإنجيل الذي بأيديهم، وتَحريفُهم المعانيَ لا يُنكَر بل هو موجود عندهم بكَثرةٍ، وإنَّما النِّزاع هل حُرِّفَتِ الألفاظُ أو لا؟ وقد وُجِدَ في الكتابينِ ما لا يجوز أن يكون بهذه الألفاظ من عند الله عزَّ وجلَّ أصلاً.

وقد سَرَدَ أبو محمَّد بن حَزم في كتابه «الفِصَل في المِلَل والنِّحَل» أشياءَ كثيرةً من هذا الجِنس، من ذلك أنَّه ذكر: أنَّ في أوَّلِ فصل في أوَّلِ وَرَقة من تَوراة اليهود التي عند ربّانيِّهم[٢] وقُرّائهم[٣]

---

(١) في (ع): عُزير، وكلاهما صحيح في اسمه، فالمثبت من (أ) اسمه في العبرانية، وما في (ع) اسمه في العربية، وتحرَّف في (س) إلى: عزيرا.

(٢) تحرَّف في الأصلين و(س) إلى: ربانهم، بحذف ياء النسبة، والربّانيّون طائفة من اليهود يمثّلون جُمهورَهم، أطلق عليهم هذا اللقب لإيمانهم بأسفار التّلمود التي ألفها الربّانيون وهم الحاخاميم أو الفقهاء لهذه الطائفة.

(٣) هذه طائفة من اليهود يقال لهم: القرّاؤون، سمُّوا بذلك لإيمانهم بالمقرا، أي المقروء، وهي أسفار العهد القديم وحده.

وعانانيِّهم[(١)] وعيسويِّهم[(٢)]، حيثُ كانوا في المشارق والمغارب لا يَختَلِفونَ فيها على صِفَة واحدة، لو رامَ أحدٌ أن يزيد فيها لفظةً أو يَنْقُصَ منها لفظةً لافتَضَحَ عندهم، مُتَّفَقاً عليها عندهم إلى الأحبار الهارونيّة الذينَ كانوا قبل الخَراب الثّاني، يَذكُرونَ أنَّها مُبلَّغة من أولئكَ إلى عَزْرا الهارونيّ، وأنَّ الله تعالى قال لمَّا أكَلَ آدمُ من الشَّجَرة: هذا آدمُ قد صارَ كَواحِدٍ مِنّا في مَعرِفة الخير والشرّ، وأنَّ السَّحَرة عَمِلوا لفِرعَون نَظِير ما أُرسِلَ عليهم من الدَّم والضَّفادِع، وأنَّهم عَجَزوا عن البَعوض، وأنَّ ابنَتَي لوط بعد هلاك قومه ضاجَعَت كلّ منهما أباها بعد أن سَقَتْه الخمرَ، فوطِئَ كلًّا منهما فحَمَلَتا منه، إلى غير ذلك من الأُمور المنكَرة الـمُستَبشَعة.

وذكر في مواضع أُخرى أنَّ التَّبديل وَقَعَ فيها إلى أن أُعدِمَت، فأملاها عَزْرا المذكور على ما هي عليه الآن، ثمَّ ساقَ أشياء من نَصّ التَّوراة التي بأيديهم الآن الكذِبُ فيها ظاهرٌ جدّاً، ثمَّ قال: وبلَغَنا عن قوم من المسلمينَ يُنكِرونَ أنَّ التَّوراة والإنجيل اللَّتَينِ بأيدي اليهود والنَّصارَى مُحرَّفان، والحامل لهم على ذلك قِلّة اهتبالهم[(٣)] بنُصوصِ القرآن والسُّنّة، وقد اشتَمَلا على أنَّهم ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦] و﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:٧٥] ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[آل عمران: ٧٨] ويلبِسُون الحقَّ بالباطلِ ويكتُمون الحقّ وهم يعلمون[(٤)]، ويقال لهؤُلاءِ الـمُنكِرينَ: قد قال الله تعالى في صِفَة الصحابة: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ إلى آخر السّورة [الفتح: ٢٩]، وليس بأيدي اليهود والنَّصارَى شيء من هذا، ويقال

(١) تحرَّفت في الأصلين و(س) إلى: عانانهم، بحذف ياء النسبة، وهي طائفة من اليهود تنسب إلى عانان ـ ويقال: عنان ـ بن داود أحد كبار أحبارهم.

(٢) العيسوية: طائفة من اليهود تنسب إلى أبي عيسى الأصبهاني رجل من اليهود، كان يقول بنبوة عيسى ومحمد ﷺ، إلّا أنهم يقصُرون رسالة محمد ﷺ على العرب خاصّة.

(٣) المثبت من (أ)، وهو الموافق لما في «الفصل» لابن حزم، وتكرر منه هذا التعبير، وفي (ع): اعتنائهم، وفي (س): مبالاتهم.

(٤) يشير إلى قوله تعالى في سورة آل عمران [٧١]: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

لمن ادَّعَى أنَّ نَقلَهم نَقلٌ مُتواتر: قد اتَّفَقوا على أن لا ذِكر لمحمَّدٍ ﷺ في الكتابين، فإن صَدَّقتُموهم فيما بأيديهم لكَونِه نُقِلَ نَقلَ المتواتر، فصَدِّقوهُم بما زَعَموه أن لا ذِكر لمحمَّدٍ ﷺ ولا لأصحابِهِ، وإلّا فلا يجوز تصديقُ بعضٍ/ وتَكذيبُ بعضٍ مع مَجيئِهما مَجيئاً واحداً. ٥٢٥/١٣ انتهى كلامُه وفيه فوائد.

وقال الشَّيخ بَدر الدّين الزَّركَشيّ: اغترَّ بعض المتأخِّرينَ بهذا ـ يعني بما قال البخاريّ ـ فقال: إنَّ في تَحريف التَّوراة خِلافاً: هل هو في اللَّفظ والمعنى أو في المعنى فقط؟ ومالَ إلى الثّاني، ورَأى جواز مُطالَعَتها، وهو قولٌ باطلٌ، ولا خِلاف أنَّهم حَرَّفوا وبَدَّلوا، والاشتغال بنَظَرِها وكتابَتها لا يجوز بالإجماع، وقد غَضِبَ ﷺ حين رَأى مع عمر صحيفةً فيها شيء من التوراة، وقال: «لَو كان موسى حَيّاً ما وسِعَه إلّا اتِّباعي»[1]، ولولا أنَّه مَعصيةٌ ما غَضِب فيه.

قلت: إن ثَبَتَ الإجماعُ فلا كلامَ فيه، وقد قَيَّدَه بالاشتغالِ بكتابَتِها ونَظَرِها، فإن أرادَ مَن يَتَشاغَل بذلك دونَ غيره فلا يَحصُل المطلوب، لأنَّه يُفهِم أنَّه لو تَشاغَلَ بذلك مع تَشاغُله بغيرِه جازَ، وإن أرادَ مُطلَقَ التَّشاغُل فهو محلُّ النَّظَر، وفي وصفه القولَ المذكورَ بالبُطلان مع ما تقدَّم نَظَرٌ أيضاً، فقد نُسِبَ لوهْبِ بن مُنبِّهٍ وهو من أعلَم الناس بالتَّوراة، ونُسِبَ أيضاً لابنِ عبَّاس تُرجُمان القرآن، وكانَ يَنبَغي له ترك الدَّفْع بالصَّدْرِ والتَّشاغُل برَدِّ أدِلّة المخالِف التي حَكَيتُها، وفي استدلاله على عَدَم الجواز الذي ادَّعَى الإجماعَ فيه بقصَّةِ عمر نَظَرٌ أيضاً سَأذكُرُه بعد تَخريج الحديث المذكور.

وقد أخرجه أحمد (١٤٦٣١) والبزّار[2] واللَّفظ له من حديث جابر قال: نَسَخَ عمر كتاباً من التَّوراة بالعربيّةِ فجاءَ به إلى النبيّ ﷺ، فجعَلَ يَقرأ ووجهُ رسولِ الله ﷺ يَتغيَّرُ، فقال له رجل من الأنصار: ويحك يا ابن الخطَّاب ألا تَرَى وجهَ رسول الله ﷺ؟ فقال رسول الله ﷺ «لا تَسألوا أهل الكتاب عن شيء، فإنَّهم لن يَهدُوكُم وقد ضَلُّوا، وإنَّكم إمّا

(١) يأتي تخريجه قريباً.

(٢) كما في «كشف الأستار» (١٢٤).

أن تُكذِّبوا بحَقٍّ أو تُصدِّقوا بباطلٍ، والله لو كان موسى بين أظهُركم ما حَلَّ له إلّا أن يَتَّبِعني».
وفي سنده جابرٌ الجُعْفيُّ، وهو ضعيف[١].

ولأحمد (١٥١٥٦) أيضاً وأبي يَعلَى (٢١٣٥) من وجه آخَر عن جابر أنَّ عمر أتى بكتابٍ أصابَه من بعض كتُب أهل الكتاب، فقرأه على النبيّ ﷺ فغَضِبَ، فذكر نحوه دونَ قول الأنصاريّ، وفيه: «والذي نفسي بيَدِه لو أنَّ موسى حَيّاً[٢] ما وسِعَه إلّا أن يَتَّبِعني» وفي سنده مُجالِد بن سعيد وهو لَيِّن.

وأخرجه الطَّبَرانيُّ[٣] بسندٍ فيه مجهول ومُختَلَف فيه عن أبي الدَّرداء: جاءَ عمر بجَوَامعَ من التَّوراة، فذكره بنحوِه، وسَمَّى الأنصاريَّ الذي خاطَبَ عمر عبدَ الله بن زيد الذي رَأى الأذان، وفيه: «لَو كان موسى بين أظهُركم ثمَّ اتَّبَعتُموه وتركتموني لَضَلَلتُم ضَلالاً بعيداً».

وأخرجه أحمدُ (١٥٨٦٤) والطَّبَرانيُّ[٤] من حديث عبد الله بن ثابت قال: جاءَ عمر فقال: يا رسول الله إنّي مَرَرت بأخٍ لي من بني قُرَيظة فكَتَبَ لي جَوامعَ من التَّوراة، ألا أعرِضها عليك؟ قال: فتَغَيَّرَ وجهُ رسول الله ﷺ، الحديث، وفيه: «والذي نفس محمَّد بيَدِه لو أصبَحَ موسى فيكم ثمَّ اتَّبَعتُموه وتَركتُموني لَضَلَلتُم».

وأخرج أبو يَعلَى[٥] من طريق خالد بن عُرفُطة قال: كنت عند عمر فجاءَه رجل من

---

(١) ليس في إسناد حديث جابر بن عبد الله: جابرٌ الجعفي، بل مجالد بن سعيد، وهو ضعيف أيضاً، والحديث الذي في سنده جابر الجعفي هو حديث عبد الله بن ثابت الذي سيذكره الحافظ قريباً.

(٢) كذا وقع في الأصلين و(س)، وهو جائز على تقدير حذف «كان» واسمها، وهو مستعمل في لغة العرب كثيراً بعد «إن» و«لو» الشرطيتين، وأحياناً بدونها، وقد جاء الحديث كذلك في «نقد المنقول» لابن القيم ص٦٤، وكذلك جاء في «إتحاف المهرة» للبوصيري (٦٣٣٢/ ١) بحذف «كان» واسمها. فلعلَّ هذا هو الذي وقع في نسخة الحافظ من «مسند أحمد»، والذي في طبعتنا من «المسند» بإثبات «كان».

(٣) سقط من مطبوع الطبراني مسند أبي الدرداء، وقد أخرج بعضَ حديثه المذكور، (٧٢١٤).

(٤) سقط مسند عبد الله بن ثابت من مطبوع الطبراني.

(٥) هو في «مسنده الكبير» فقد أخرجه الخطيب البغدادي في «تقييد العلم» ص٥١ من طريقه، وذكره الحافظ نفسه في «المطالب» (٣٠٣٤) وشرطه فيه ذكر زوائد أبي يعلى في «مسنده الكبير».

عبد القَيس، فضَرَبَه بعَصاً معه فقال: ما لي يا أمير المؤمنينَ؟ قال: أنتَ الذي نَسَخت كتاب دانيال؟ قال مُرني بأمرِك، قال: انطَلِق فامحُه فلَئِن بَلَغني أنَّك قرأتَه أو أقرَأتَه لأُنهِكَنَّك عُقوبةً، ثمَّ قال: انطَلَقتُ فانتَسَختُ كتاباً من أهل الكتاب، ثمَّ جِئت فقال لي رسول الله ﷺ: «ما هذا» ؟ قلت: كتاب انتَسَختُه لنَزدادَ به عِلماً إلى عِلمنا، فغَضِبَ حتَّى احمرَّت وجنَتاهُ، فذكر قصَّةً فيها: «يا أيُّها الناس إنّي قد أُوتيتُ جَوامعَ الكَلم وخَواتمه، واختُصِرَ لي الكلامُ اختصاراً، ولقد أتيتُكم بها بَيضاءَ نَقيّةً فلا تَتَهوَّكوا»، وفي سنده عبد الرَّحمن بن إسحاق الواسطيُّ وهو ضعيف.

وهذه جميع طرق هذا الحديث وهي وإن لم يَكُن فيها ما يُحتَجّ به، لكنَّ مجموعها يَقتَضي أنَّ لها أصلاً، والذي يَظهَر أنَّ كراهيةَ ذلك للتَّنزيه لا للتَّحريمِ، والأَولى في هذه المسألة التَّفرِقةُ بين مَن لم يَتَمكَّن ويَصِرْ من الرَّاسِخينَ في الإيمان، فلا يجوز له النَّظَر في شيء من ذلك، بخِلَاف الرَّاسِخ فيجوز له ولا سيَّما عند الاحتياج إلى الردّ على المخالِف، ويَدُلّ على ذلك نَقلُ الأئمّة قديماً وحديثاً من التَّوراة وإلزامهم اليهود بالتَّصديق/ بمحمَّدٍ ﷺ بما يَستَخرِجونَه من كتابهم، ولولا اعتقادهم جوازَ النَّظَر فيه لمَا فعلُوه وتَوارَدُوا عليه. ٥٢٦/١٣

وأمّا استدلاله للتَّحريمِ بما وَرَدَ من الغضب، ودَعواه أنَّه لو لم يَكُن مَعصيةً ما غَضِبَ منه، فهو مُعتَرَض بأنَّه قد يَغضَب من فِعل المَكروه ومن فِعل ما هو خِلاف الأَولى إذا صَدَرَ ممَّن لا يَلِيق منه ذلك، كَغَضَبِه من تَطويل مُعاذٍ صلاةَ الصُّبح بالقراءةِ[1]، وقد يَغضَب ممَّن يَقَع منه تَقصير في فهم الأمر الواضح مِثل الذي سَألَ عن لُقَطة الإبل، وقد تقدَّم (٩١) في كتاب العِلم: «الغضب في المَوعِظة» ومضى (٦١١٢) في كتاب الأدب: «ما يجوز من الغضب».

قوله: «يَتَأوَّلونَه» قال أبو عُبَيدة وطائفة في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧]: التَّأويل: التَّفسير.

وفَرَّقَ بينهما آخرونَ، فقال أبو عُبَيد الهَرَويُّ: التَّأويل: رَدّ أحد المُحتَمَلَينِ إلى ما يُطابِق

---

(١) تقدم برقم (٧٠٥).

الظّاهر، والتَّفسير: كَشف المراد عن اللَّفظ المشكِل. وحكى صاحبُ «النِّهاية»: أنَّ التَّأويل نَقلُ ظاهر اللَّفظ عن وضعه الأصليّ إلى ما يَحتاج إلى دليل لولاه ما تُرِكَ ظاهر اللَّفظ، وقيل: التَّأويل: إبداء احتمال لفظٍ مُعتَضِدٍ بدليلٍ خارجٍ عنه، ومَثَّلَ بعضُهم بقوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة:٢] قال: مَن قال: لا شَكَّ فيه، فهو التَّفسير، ومَن قال: لأنَّه حقٌّ في نفسه لا يَقبَل الشكّ، فهو التَّأويل.

ومُراد البخاريّ بقوله: «يَتَأوَّلونَه» أنَّهم يُحرِّفونَ المراد بضَرْبٍ من التَّأويل، كما لو كانت الكلمة بالعِبرانيّةِ تحتَمِل مَعنيَين: قريب وبعيد، وكانَ المراد القريب فإنَّهم يَحمِلونَها على البعيد، ونحو ذلك.

قوله: «﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾: تِلاوتهم» وَصَلَه ابن أبي حاتم (٥/ ١٤٢٥) من طريق عليّ بن أبي طَلحة عن ابن عبَّاس، وكذا قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ قال: حافظةٌ. قيل: النُّكْتة في إفراد الأُذُن الإشارة بقِلّةِ مَن يَعِي من الناس، ووَرَدَ في خَبَر ضعيف أنَّ المراد بالأُذُنِ في هذه الآية خاصّ، وهي أُذُن عليّ، أخرجه الثَّعلَبيّ من مُرسَل عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ، وفي سنده أبو حمزة الثُّماليّ، بضمِّ المثلَّثة وتخفيف الميم[1]، وأخرج سعيد بن منصور والطَّبَريّ (٢٩/ ٥٥)[2] من مُرسَل مكحول نحوه.

قوله: «﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ﴾ يعني أهل مَكّة ﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾ هذا القرآنُ فهو له نذِيرٌ» وَصَلَه ابن أبي حاتم (٤/ ١٢٧١) بالسَّنَدِ المذكور إلى ابن عبَّاس وقال ابن التِّين: قوله: ﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾ أي: بَلَغَه فحَذَفَ الهاء، وقيل: المعنى: ومَن بَلَغَ الحُلُم، والأوَّل هو المشهور، وأخرج ابن أبي حاتم في كتاب «الردّ على الجَهْميّة» عن عبد الله بن داود الخُرَيبيّ ـ بخاءٍ مُعجَمة ثمَّ راء ثمَّ موحَّدة مُصغَّر ـ قال: ما في القرآن آيةٌ أشَدُّ على أصحاب جَهْمٍ من هذه الآية: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾، فمَن بَلَغَه القرآنُ فكأنَّما سَمِعَه من الله تعالى.

---

(١) واسمه ثابت بن أبي صفيَّة، رافضي ضعيف.

(٢) وهو أيضاً عند ابن أبي حاتم في «تفسيره» ١٠/ ٣٣٦٩.

٧٥٥٣- وقال لي خليفةُ بنُ خَيّاطٍ: حدَّثنا مُعتَمِرٌ، سمعتُ أبي، عن قَتَادةَ، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «لمَّا قَضَى اللهُ الخلقَ كَتَبَ كتاباً عندَه: غَلَبَتْ ـ أو قال: سَبَقَتْ ـ رحمتي غَضَبي، فهو عندَه فوْقَ العَرْشِ».

٧٥٥٤- حدَّثني محمَّدُ بنُ أبي غالبٍ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا مُعتَمِرٌ، سمعتُ أبي يقولُ: حدَّثنا قَتَادةُ، أنَّ أبا رافعٍ حَدَّثَه، أنَّه سَمِعَ أبا هُرَيرةَ ﷺ يقولُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «إنَّ الله كَتَبَ كتاباً قبلَ أنْ يَخْلُقَ الخلقَ: إنَّ رحمتي سَبَقَتْ غَضَبي، فهو مكتوبٌ عندَه فوْقَ العَرْشِ».

قوله: «**سَمِعْت أبي**» هو سليمانُ بن طَرْخانَ التَّيْميُّ.

قوله: «**عن قَتَادةَ، عن أبي رافع**» كذا وَقَعَ بالعَنعَنةِ، وفي السَّنَد الذي بعده التَّصريح بالتَّحديثِ من قَتَادة وأبي رافع[1]، وكذا بالسَّماع لأبي رافع وأبي هريرة.

قوله: «**لمّا قَضَى اللهُ الخلقَ**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «لمَّا خَلَقَ».

قوله: «**غَلَبَتْ، أو قال: سَبَقَتْ**» كذا بالشكِّ، وفي التي بعدَها بالجَزمِ «سَبَقَت».

قوله: «**فهو عنده فوْق العَرْش**» تقدَّم الكلام على قوله: «عنده» في باب ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ (٧٤٠٤)، وعلى قوله: «فوق العَرش» في باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ (٧٤٢٢)، وتقدَّم شرح الحديث أيضاً. والغرضُ منه الإشارةُ إلى أنَّ اللَّوح المحفوظ فوق العَرش.

قوله: «**حدَّثني محمَّد بن أبي غالب**» في رواية أبي ذَرّ: حدَّثنا. وهو قُومَسيٌّ نَزَلَ بغداد، ويقال له: الطَّيالِسيُّ، وكانَ حافظاً من أقران البخاريّ كما تقدَّم ذِكره في باب الاحتباء باليَدِ من كتاب الاستئذان (٦٢٧٢)، وقد نَزَلَ البخاريّ في هذا الإسناد درجةً بالنِّسبةِ لحديثِ مُعتَمِر، فإنَّه أخرج عنه الكثير بواسطةِ واحد، فعنده في العِلم (١٢٩) والجهاد (٢٨٢٣)

---

(١) أقحم بعد هذا في (ع) و(س): «عند مسلم». ولا يناسب ذكر هذه العبارة قولَ الحافظ وسياق كلامه، على أنَّ مسلماً لم يخرج الحديث من هذه الطريق.

والدَّعَوات (٦٣١١) والأشرِبة (٥٥٨٣) والصُّلح (٢٦٩١) واللِّباس (٥٨٠٢) عِدّةُ أحاديث، أخرجها مُسدَّد عن مُعتَمِر، ودَرَجَتَينِ بالنِّسبةِ لحديثِ قَتادة، فإنَّ عنده الكثير من رواية شُعْبة عنه بواسطةِ واحدٍ عن شُعْبة، وقد سَمِعَ من محمَّد بن عبد الله الأنصاريّ، والأنصاريّ سَمِعَ من سليمان/ التَّيْميِّ، ولكن لم يُخرِّج البخاريّ هذه التَّرجمة في «الجامع». ٥٢٧/١٣

ومحمَّد بن إسماعيل شيخ محمَّد بن أبي غالب بَصريّ، يقال له: ابن أبي سمينة ـ بمُهمَلة ونون، وزن عظيمة ـ من الطَّبقة الثَّالثة من شيوخ البخاريّ، وقد أخرج عنه في «التّاريخ» بلا واسطةٍ، ولم أرَ عنه في «الجامع» شيئاً إلّا هذا الموضع، وقد سَمِعَ منه مَن حَدَّثَ عن البخاريّ مِثل صالح بن محمَّد الحافظ الملقَّبُ جَزَرَةَ ـ بفتحِ الجيم والزّاي ـ وموسى بن هارون وغيرهما.

٥٦- باب قول الله تعالى:

﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات:٩٦]، ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر:٤٩]

ويقالُ للمُصوِّرِينَ: «أَحيُوا ما خَلَقتُم».

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ إلى ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف:٥٤].

قال ابنُ عُيَينَةَ: بيَّن اللهُ الخلقَ منَ الأمرِ، بقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾.

وسَمَّى النبيُّ ﷺ الإيمانَ عملاً، قال أبو ذَرٍّ وأبو هُرَيرةَ: سُئلَ النبيُّ ﷺ: أيُّ الأعمالِ أفضَلُ؟ قال: «إيمانٌ بالله، وجهادٌ في سبيلِهِ».

وقال: ﴿ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [الواقعة:٢٤].

وقال وَفْدُ عبدِ القيسِ للنبيِّ ﷺ: مُرْنا بجُمَلٍ منَ الأمرِ إنْ عَمِلْنا بها دَخَلْنا الجنَّةَ، فأمَرَهم بالإيمانِ، والشَّهادةِ، وإقامِ الصلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، فجَعَلَ ذلك كلَّه عملاً.

٥٢٨/١٣ قوله: «**باب قول الله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾**» ذكر ابن بطّال عن المهلَّب: أنَّ غَرَض

البخاريّ بهذه التَّرجمة إثباتُ أنَّ أفعال العباد وأقوالهم مخلوقة لله تعالى، وفرَّقَ بين الأمر بقوله: ﴿كُن﴾ وبين الخَلْق بقوله: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فجَعَلَ الأمرَ غيرَ الخَلْق، وتسخيرُها الذي يَدُلّ على خَلْقها إنَّما هو عن أمره، ثمَّ بيَّن أنَّ نُطْق الإنسان بالإيمان عمل من أعماله، كما ذكر في قصَّة وفد عبد القَيس حيثُ سَألوا عن عمل يُدخِلهم الجنَّة، فأمَرَهم بالإيمان، وفَسَّره بالشَّهادةِ وما ذكر معها، وفي حديث أبي موسى المذكور: «وإنَّما الله الذي حَمَلَكم» الردُّ على القَدَريّة الذينَ يَزعُمونَ أنَّهم يَخلُقونَ أعمالهم.

قوله: «﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾» كذا لهم، ولعلَّه سَقَطَ منه: وقوله تعالى، وقد تقدَّم الكلام على هذه الآية في «باب قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى﴾»(١).

قال الكِرمانيُّ: التَّقدير: خَلَقْنا كلَّ شيء بقَدَرٍ، فيُستَفاد منه أن يكون الله خالقَ كلّ شيء، كما صَرَّحَ به في الآية الأُخرى، وأمّا قوله: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ فهو ظاهرٌ في إثبات نِسبة العمل إلى العباد، فقد يُشكِل على الأوَّل، والجواب: أنَّ العمل هنا غير الخلق، وهو الكَسْب الذي يكونُ مُسنَداً إلى العبد حيثُ أثبَتَ له فيه صُنعاً، ويُسنَد إلى الله تعالى من حيثُ إنَّ وجوده إنَّما هو بتأثيرِ قُدرَته، وله جِهَتان: جهة تنفي القَدَر، وجهة تنفي الجَبْر، فهو مُسنَد إلى الله حقيقةً وإلى العبد عادةً، وهي صِفَة يَتَرتَّب عليها الأمرُ والنَّهي والفِعلُ والتَّرك، فكلّ ما أُسنِدَ من أفعالِ العباد إلى الله تعالى، فهو بالنَّظَرِ إلى تأثير القُدرة، ويقال له: الخَلْق، وما أُسنِدَ إلى العبد إنَّما يَحصُل بتقديرِ الله تعالى، ويقال له: الكَسب، وعليه يَقَع المدح والذَّمّ، كما يُذَمّ المشَوَّه الوجه ويُمدَح الجميل الصّورة، وأمّا الثَّواب والعِقاب فهو علامة، والعبد إنَّما هو مِلكُ الله تعالى يَفعَل فيه ما يشاء.

وقد تقدَّم تقرير هذا بأتمَّ منه في «باب قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾»(٢)، وهذه طريقة سَلَكَها في تأويل الآية، ولم يَتعرَّض لإعرابِ «ما» هل هي مَصدَريّة أو موصولة،

---

(١) باب رقم (٣٠) من هذا الكتاب.

(٢) باب رقم (٤٠) من هذا الكتاب.

وقد قال الطَّبَرِيُّ: فيها وجهان: فمَن قال: مَصدَريّة، قال: المعنى: واللهُ خَلَقَكم وخَلَقَ عملَكم، ومَن قال: موصولة، قال: خَلَقَكم وخَلَقَ الذي تَعمَلونَ، أَي: تَعمَلونَ منه الأَصنام وهو الخشب والنُّحاس وغيرهما، ثمَّ أَسنَدَ عن قَتَادة ما يُرجِّح القول الثّاني، وهو قوله تعالى:/ ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ أي: بأَيديكم.

٥٢٩/١٣

وأَخرج ابنُ أَبي حاتم من طريق قَتَادة أَيضاً قال: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا نَنْحِتُونَ﴾ أي: من الأَصنام ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ أَي: بأَيديكم، وتَمَسَّكَ المعتَزِلة بهذا التَّأويل.

قال السُّهَيليّ في «نتائج الفِكر» له: اتَّفَقَ العُقَلاء على أَنَّ أَفعالَ العباد لا تتعلَّق بالجواهِرِ والأَجسام، فلا تقول: عَمِلتُ حَبلاً ولا صَنَعتُ جَمَلاً ولا شَجَراً، فإذا كان كذلك، فمَن قال: أَعجَبني ما عَمِلت، فمعناه الحَدَث، فعلى هذا لا يَصِحُّ في تأويل ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ إلّا أنَّها مَصدَريّة، وهو قول أَهل السُّنّة، ولا يَصِحّ قول المعتَزِلة: إنَّها موصولة، فإنَّهم زَعَموا أنَّها واقعة على الأَصنام التي كانوا يَنحِتونَها، فقالوا: التَّقدير: خَلَقَكم وخَلَقَ الأَصنام، وزَعَموا أَنَّ نَظْم الكلام يَقتَضي ما قالوه، لتَقَدُّمِ قوله: ﴿مَا نَنْحِتُونَ ﴾، لأنَّها واقعة على الحجارة المنحوتة، فكذلك «ما» الثّانية، والتَّقدير عندهم: أَتَعبُدونَ حجارة تَنحِتونَها، واللهُ خَلَقَكم وخَلَقَ تلكَ الحجارة التي تَعمَلونَها، هذه شُبهَتهم، ولا يَصِحّ ذلك من جهة النَّحو، إذ «ما» لا تكونُ مع الفِعل الخاصّ إلّا مَصدَريّة، فعلى هذا فالآية تَرُدّ مذهبَهم، وتُفسِد قولهم، والنَّظم على قول أَهل السُّنّة أبدَعُ.

فإن قيل: قد تقول: عَمِلتُ الصَّحْفة وصَنَعتُ الجَفْنة، وكذا يَصِحّ: عَمِلتُ الصَّنَم، قلنا: لا يَتَعلَّق ذلك إلّا بالصّورةِ التي هي التَّأليف والتَّركيب، وهي الفِعل الذي هو الإحداث دونَ الجواهر بالاتِّفاق، ولأنَّ الآية وَرَدَت في بيان استِحقاق الخالق العبادةَ، لانفرادِه بالخلق، وإقامة الحُجّة على مَن يَعبُد ما لا يَخلُق وهم يُخلَقونَ، فقال: أَتَعبُدونَ مَن لا يَخلُق، وتَدعونَ عبادة مَن خَلَقَكم وخَلَقَ أعمالكم التي تعملون، ولو كانوا كما زَعَموا لمَا قامَتِ الحُجّة من نفسِ هذا الكلام، لأَنَّه لو جَعَلَهم خالقينَ لأعمالهم، وهو خالقٌ للأَجناسِ، لَشَرَكَهم معه[1]

(١) تحرَّف في (س) إلى: معهم.

في الخلق، تعالى الله عن إفْكِهم.

قال البيهقيُّ في كتاب «الاعتقاد»: قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٦٢]، فدَخَلَ فيه الأعيانُ والأفعالُ من الخير والشرّ، وقال تعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ ۚ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد:١٦]، فنَفَى أن يكون خالقٌ غيرَه، ونَفَى أن يكون شيءٌ سِواه غيرَ مخلوق، فلو كانت الأفعال غير مخلوقة له، لكانَ خالقَ بعض شيءٍ لا خالقَ كلّ شيء، وهو بخِلَاف الآية، ومن المعلوم أنَّ الأفعال أكثرُ من الأعيان، فلو كان الله خالقَ الأعيان، والناسُ خالقي الأفعال، لكانَ مخلوقاتُ الناس أكثرَ من مخلوقات الله، تعالى الله عن ذلك، وقال الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

وقال مَكّيُّ بن أبي طالب في «إعراب القرآن» له: قالت المعتزِلة: «ما» في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ موصولة؛ فِراراً من أن يُقِرّوا بعُمومِ الخلق لله تعالى، يريدونَ أنَّه خَلَقَ الأشياء التي تُنحَت منها الأصنام، وأمّا الأعمال والحَرَكات فإنّها غير داخلة في خلق الله، وزَعَموا أنّهم أرادوا بذلك تنزيهَ الله تعالى عن خلق الشرّ، ورَدَّ عليهم أهل السُّنّة بأنَّ الله تعالى خَلَقَ إبليس وهو الشرُّ كلُّه، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾، فأثبَتَ أنَّه خَلَقَ الشرّ، وأطبَقَ القُرّاء حتّى أهل الشُّذوذ على إضافة «شَرّ» إلى «ما» إلّا عمرَو بن عُبَيد رأس الاعتزال، فقرأَها بتنوينِ شَرٍّ ليُصَحِّح مذهبه، وهو محجوجٌ بإجماع مَن قبله على قِراءَتها بالإضافة، قال: وإذا تَقَرَّرَ أنَّ الله خالقُ كلّ شيء من خيرٍ وشرٍّ، وَجَبَ أن تكون «ما» مَصدَريّة، والمعنى: خَلَقَكم وخَلَقَ عملكم، انتهى.

وقَوَّى صاحبُ «الكشّاف» مذهبه بأنَّ قوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ترجمة عن قوله قبلها: ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾، و«ما» في قوله: ﴿مَا تَنْحِتُونَ﴾ موصولة اتّفاقاً، فلا يُعدَل بـ«ما» التي بعدها عن أُختها، وأطالَ في تقرير ذلك، ومن جُملَته: فإن قلت: ما أنكرتَ أن تكون «ما» مَصدَريّة، والمعنى: خَلَقَكم وخَلَقَ عملكم كما تقول المُجبِرة، يعني: أهل السُّنّة، قلت[1]: أقرَبُ ما يُبطِل

---

(١) القائل هو الزمخشري.

به أنَّ معنى الآية يَأباه إباءً جَليّاً، لأنَّ الله احتَجَّ عليهم بأنَّ العابد والمعبود جميعاً خلقُ الله، فكيف يُعبَد المخلوق مع أنَّ العابد هو الذي عَمِلَ صورة المعبود، ولولاه لمَا قَدَرَ أن يُشكِّل نفسه، فلو كان التَّقدير: خَلَقَكم وخَلَقَ عملَكم،/ لم يَكُن فيه حُجّة عليهم، ثمَّ قال: فإن قلتَ: هي موصولة، لكنَّ التَّقدير: واللهُ خَلَقَكم وما تَعمَلونَه من أعمالكم، قلتُ: ولو كان كذلك لم يَكُن فيها حُجّة على المشركينَ.

١٣/٥٣٠

وتَعقَّبَه ابن خليل السَّكُونيّ فقال: في كلامه صَرفٌ للآية عن دلالتها الحقيقيّة إلى ضَرْبٍ من التَّأويل لغيرِ ضَرُورة، بل لنُصْرةِ مذهبه أنَّ العباد يَخلُقونَ أكسابَهم، فإذا حَمَلَها على الأصنام لم تَتَناول الحَرَكات، وأمّا أهل السُّنّة فيقولون: القرآن نَزَلَ بلسان العرب، وأئمّة العربيّة على أنَّ الفِعْل الوارد بعد «ما» يُتأوَّل بالمصدَر، نحو: أعجَبني ما صَنَعتَ، أي: صُنْعك، وعلى هذا فمعنى الآية: خَلَقَكم وخَلَقَ أعمالكم، والأعمال ليست هي جواهر الأصنام اتِّفاقاً، فمعنى الآية عندهم: إذا كان الله خالقَ أعمالكم التي تَتوهَّم القَدَريّة أنَّهم خالقونَ لها، فأولى أن يكون خالقاً لما لم يَدَّعِ فيه أحدٌ الخَلْقيّة، وهي الأصنام.

قال: ومَدَار هذه المسألة على أنَّ الحقيقة مُقدَّمة على المجاز، ولا أثَرَ للمرجوحِ مع الرَّاجح، وذلك أنَّ الخشب التي منها الأصنام والصّور التي للأصنام ليست بعَمَلٍ لنا، وإنَّما عملُنا ما أقدَرَنا اللهُ عليه من المعاني المكتسَبَة التي عليها ثوابُ العباد وعِقابُهم، فإذا قلتَ: عَمِلَ النَّجّارُ السَّريرَ، فالمعنى: عَمِلَ حَرَكات في محلِّه أظهَرَ الله عندها التَّشكُّلَ في السَّرير، فلمَّا قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ وَجَبَ حَمْلُه على الحقيقة وهي معمولُكم، وأمّا ما يُطالِب به المعتزِليّ من الردّ على المشركينَ من الآية فهو من أبيَن شيء، لأنَّه تعالى إذا أخبَرَ أنَّه خَلَقَنا وخَلَقَ أعمالنا التي يَظهَر بها التَّأثيرُ بين أشكال الأصنام وغيرها، فأولى أن يكون خالقاً للمُتأثِّرِ الذي لم يَدَّع فيه أحدٌ لا سُنّيٌّ ولا مُعتزِليّ، ودلالة الموافَقة أقوى في لسان العرب وأبلَغ من غيرها.

وقد وافَقَ الزَّمَخشريُّ على ذلك في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء:٢٣]، فإنَّه أدَلُّ

على نَفي الضَّرْب من أن لو قال: ولا تَضرِبْها، وقال: إنَّها من نُكَت عِلم البيان، ثمَّ غَفَلَ عنها اتِّباعاً لهَواه، وأمّا ادِّعاؤُه فكَّ النَّظم فلا يَلزَم منه بُطلانُ الحُجّة، لأنَّ فكَّه لما هو أبلَغُ سائغٌ، بل أكمَل لمُرَاعاةِ البلاغة، ثمَّ قال: ولِمَ لا تكون الآية مُخبِرةً عن أنَّ كلّ عمل للعبدِ فهو خَلْق للرَّبِّ، فيَندَرِج فيه الردُّ على المشركينَ مع مُراعاة النَّظم، ومَن قَيَّدَ الآية بعَمَلٍ للعبدِ دونَ عملٍ فعليه الدَّليل، والأصل عَدمُه، وبالله التَّوفيق.

وأجابَ البَيضاويّ بأنَّ دعوى أنَّها مَصدَريّة أبلَغ، لأنَّ فِعلَهم إذا كان بخلقِ الله تعالى فالمتَوقِّف على فِعلهم أَولى بذلك، ويَتَرَجَّح أيضاً بأنَّ غيره لا يَخلُو من حذف أو مجاز، وهو سالم من ذلك والأصل عَدمُه، وقال الطِّيبيُّ: وتَكمِلة ذلك أن يقال: تَقرَّرَ عند عُلَماء البيان أنَّ الكناية أَولى من التَّصريح، فإذا نُفيَ الحُكم العامّ ليَنتَفيَ الخاصُّ، كان أقوى في الحُجّة، وقد سَلَكَ صاحب «الكشّاف» هذا بعَينِه في تفسير قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ الآية [البقرة:٢٨].

وقال ابن المنيِّر: يَتَعيَّنُ حملُ «ما» على المصدَريّة، لأنَّهم لم يَعبُدوا الأصنام من حيثُ هي حجارة أو خَشَب عاريةً عن الصّورة، بل عَبَدوها لأشكالها وهي أثرُ عملهم، ولو عَمِلوا نفسَ الجواهر لمَا طابَقَ توبيخَهم بأنَّ المعبود من صَنْعة العابد، قال: والمخالِفونَ موافقونَ أنَّ جواهر الأصنام ليست عملاً لهم، فلو كان كما ادَّعَوه لاحتاجَ إلى حذف، أي: واللهُ خَلَقَكم وما تَعمَلونَ شكلَه وصورته، والأصل عَدَم التَّقدير، وقد جاءَ التَّصريح في الحديث الصَّحيح بمعنى الذي تقدَّمَتِ الإشارة إليه في «باب قوله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾»[1] عن حُذَيفة رَفعَه: «إنَّ الله خَلَقَ كلّ صانعٍ وصَنعَته».

وقال غيره: قول مَن ادَّعَى أنَّ المراد بقوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾: نفسُ العِيدان والمعادِن التي تُعمَل منها الأوثان، باطلٌ، لأنَّ أهل اللُّغة لا يقولون: إنَّ الإنسان يَعمَل العود أو الحجر، بل يُقيِّدونَ ذلك بالصَّنعةِ، فيقولون: عَمِلَ العودَ صَنَماً والحجرَ وَثَناً، فمعنى الآية: إنَّ الله

(١) باب رقم (٤٢) من هذا الكتاب.

خَلَقَ الإنسانَ وخَلَقَ شكل الصَّنَم، وأمّا الذي نَحَتَ أو صاغَ فإنّما هو عَمِلَ النَّحتَ والصّياغة، وقد صَرَّحَتِ الآية بذلك، والذي عَمِلَه هو الذي وَقَعَ التَّصريحُ بأنَّ الله تعالى هو الذي خَلَقَه.

٥٣١/١٣ وقال التُّونِسيّ في «مُختصَر تفسير الفَخْر الرَّازيّ»: احتَجَّ الأصحاب/ بهذه الآية على أنَّ عمل العبد مخلوقٌ لله على إعراب «ما» مَصدَريّة، وأجابَ المعتَزِلة بأنَّ إضافة العبادة والنَّحت إليهم إضافةُ الفِعل للفاعل، ولأنَّه وَبَّخَهم، ولو لم تكن الأفعال لخلقِهم لمَا وَبَّخَهم، قالوا: ولا نُسلِّم أنَّها مَصدَريّة، لأنَّ الأخفَش يَمنَع: أعجَبَني ما قُمتَ، أي: قيامك، وقال: إنَّه خاصٌّ بالمتعدّي، سَلَّمْنا جوازه، لكن لا يَمنَع ذلك من تقدير «ما» مفعولاً للنَّحّاتينَ، ولموافَقةِ ما يَنحِتونَ، ولأنَّ العرب تُسمّي مَحَلَّ العمل عملاً، فتقول في الباب: هو عملُ فلان، ولأنَّ القَصْد هو تزييف عبادتهم، لا بيان أنَّهم لا يُوجِدونَ أعمال أنفُسهم، قال: وهذه شُبْهة قويّة، فالأَولى أن لا يُستَدَلّ بهذه الآية لهذا المراد.

كذا قال، وجَرَى على عادته في إيراد شُبَه المخالِفينَ، وتَرْكِ بَذْل الوُسْع في أجوِبَتها، وقد أجابَ الشمس الأصبَهانيّ في «تفسيره» وهو مُلخَّص من «تفسير الفخر»، فقال: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾: أي: عَمَلَكم، وفيها دليل على أنَّ أفعالَ العباد مخلوقة لله، وعلى أنَّها مُكتَسَبة للعبادِ، حيثُ أثبَتَ لهم عملاً، فأبطَلَت مذهبَ القَدَريّة والجَبريّة معاً، وقد رَجَّحَ بعض العلماء كَونَها مَصدَريّة، لأنَّهم لم يَعبُدوا الأصنام إلّا لعَمَلِهم، لا لِجِرْم الصَّنَم، وإلّا لكانوا يَعبُدونَها قبل العمل، فكأنَّهم عَبَدوا العمل، فأنكَرَ عليهم عبادة المنحوت الذي لم يَنفَكَّ عن العمل المخلوق.

وقال الشَّيخ تَقيّ الدّين ابن تَيميّةَ في «الردّ على الرَّافضيّ»: إنّا[1] نُسلِّم أنَّها موصولة ولكن لا حُجّةَ فيها للمُعتَزِلة، لأنَّ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ يَدخُل فيه ذاتهم وصفاتهم، وعلى هذا إذا كان التَّقدير: واللهُ خَلَقَكم وخَلَقَ الذي تَعمَلونَه، إن كان المراد خلقَه لها قبل

(١) تحرَّف في (س) إلى: لا.

النَّحت، لَزِمَ أن يكون المعمول غير مخلوق، وهو باطل، فثَبَتَ أنَّ المراد خلقُه لها قبل النَّحت وبعده، وأنَّ الله خَلَقَها بما فيها من التَّصوير والنَّحت، فثَبَتَ أنَّه خالقُ ما تَولَّدَ عن فِعلِهم، ففي الآية دلالة على أنَّه تعالى خَلَقَ أفعالهم القائمة بهم، وخَلَقَ ما تَولَّدَ عنها. ووافَقَ على ترجيح أنَّها موصولة من جهة أنَّ السِّياق يَقتَضي أنَّه أنكَرَ عليهم عبادة المنحوت، فناسَبَ أن يُنكِر ما يَتَعلَّق بالمنحوتِ، وأنَّه مخلوق له، فيكونُ التَّقدير: الله خالقُ العابد والمعبود، وتقدير: خَلَقَكم وخَلَقَ أعمالكم، يعني: إذا أُعرِبَت مصدريّة، ليس فيه ما يَقتَضي ذَمَّهم على ترك عبادته، والعِلمُ عند الله تعالى.

وقد ارتَضَى الشَّيخ سعد الدّين التَّفتازانيّ هذه الطَّريق وأوضَحَها ونَقَّحَها، فقال في «شرْح العقائد» له، بعد أن ذكر أصل المسألة وأدِلّة الفَريقَين: ومنها استدلال أهل السُّنّة بالآيةِ المذكورة ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ قالوا: معناه: وخَلَقَ عملكم، على إعراب «ما» مصدريّة، ورَجَّحوا ذلك لعَدَمِ احتياجه إلى حذف الضَّمير، قال: فيجوز أن يكون المعنى: وخَلَقَ معمولَكم، على إعرابها موصولة، ويَشمَل أعمالَ العباد، لأنّا إذا قلنا: إنَّها مخلوقة لله أو للعبدِ، لم يُرَدْ بالفعلِ المعنى المصدَريّ الذي هو الإيجاد، بل الحاصل بالمصدَرِ الذي هو مُتعلَّق الإيجاد، وهو ما نُشاهدُه من الحَرَكات والسَّكَنات. قال: وللذُّهولِ عن هذه النُّكتة تَوهَّمَ مَن تَوهَّمَ أنَّ الاستدلال بالآيةِ موقوف على كَوْن «ما» مَصدَريّة، وليس الأمر كذلك.

تكملة: جَوَّزَ مَن صَنَّفَ في إعراب القرآن في إعراب «ما تَعمَلونَ» زيادةً على ما تقدَّم، فقالوا ـ واللَّفظ للمُنتَجِب[1] ـ: في «ما» أوجُهٌ:

أحدها: أن تكون مَصدَريّة منصوبة المَحَلّ عطفاً على الكاف والميم في «خَلَقَكم».

الثّاني: أن تكون موصولة في موضع نَصبٍ أيضاً عَطفاً على المذكور آنِفاً، والتَّقدير: خَلَقَكم والذي تَعمَلونَ، أي: تَعمَلونَ منه الأصنام، يعني الخشب والحجارة وغيرها.

الثّالث: أن تكون استفهاميّة منصوبة المَحَلّ بقوله: «تَعمَلونَ» توبيخاً لهم، وتحقيراً

---

(١) في كتابه «الفريد في إعراب القرآن المجيد» ٤/ ١٣٦-١٣٧.

لعَمَلِهم.

الرّابع: أن تكون نَكِرة موصوفة، وحُكمُها حُكم الموصولة.

الخامس: أن تكون نافية على معنى: وما تَعمَلونَ ذلك، لكنَّ الله هو خالقُه.

ثمَّ قال البَيهقيُّ[1]: وقد قال الله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، فامتدحَ بأنَّه خَلَقَ كلَّ شيء وبأنَّه يَعلَم كلَّ شيء، فكما لا يَخرُج عن عِلمه شيء، فكذا لا يَخرُج عن خلقه شيء، وقال تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ (١٣) أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك: ١٣-١٤]، فأخبرَ أنَّ قولهم سِرّاً وجَهراً خَلْقُه، لأنَّه/ بجميع ذلك ٥٣٢/١٣ عليم، وقال تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك: ٢] وقال: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٤]، فأخبرَ أنَّه المحيي المميت، وأنَّه خَلَقَ الموت والحياة، فثَبَتَ أنَّ الأفعال كلَّها خيرَها وشرَّها صادِرةٌ عن خلقه وإحداثه إيّاها، وقال تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، وقال تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٤]، فسَلَبَ عنهم هذه الأفعال وأثبَتَها لنفسِه، ليَدُلَّ بذلك على أنَّ المؤثِّر فيها حتَّى صارَت موجودةً بعد العَدَم هو خلقُه، وأنَّ الذي يَقَع من الناس إنَّما هو مُباشَرة تلكَ الأفعال بقُدرةٍ حادثة أحدَثَها على ما أرادَ، فهي من الله تعالى خَلْق بمعنى الاختراع بقُدرَتِه القديمة، ومن العباد كَسْبٌ على معنى تَعلُّق قُدرةٍ حادثة بمُباشَرَتِهم التي هي كَسْبهم، ووقوع هذه الأفعال على وجوهٍ[2] بخِلَاف فِعلِ مُكتَسِبها أحياناً، من أعظَم الدّلالة على مُوقِع أوقَعها على ما أرادَ.

ثمَّ ساقَ حديث حُذَيفة المشار إليه[3]، ثمَّ قال: وأمّا ما وَرَدَ في حديث دعاء الافتِتاح في أوَّل الصلاة: «والشرّ ليس إليك»[4]، فمعناه كما قال النَّضر بن شُمَيلٍ: والشرّ لا يُتَقرَّب به

---

(١) يعني في كتاب «الاعتقاد» له ص١٤٢.

(٢) تحرَّف في (س) إلى: وجوده.

(٣) يعني حديث: «إنَّ الله يصنع كلَّ صانعٍ وصنعتَه» وهو فيه ص١٤٤، وقد مضى قريباً تصحيح الحافظ له.

(٤) أخرجه مسلم (٧٧١) وغيره من حديث عليّ.

إليك، وقال غيره: أرشَدَ إلى استعمال الأدَب في الثَّناء على الله تعالى، بأن يُضافَ إليه مَحاسِنُ الأُمور دونَ مَساوِيها، وقد وَقَعَ في نفس هذا الحديث: «والمَهدِيُّ مَن هَدَيتَ»[1] فأخبَرَ أنَّه يَهدي مَن شاءَ كما وَقَعَ التَّصريح به في القرآن، وقال في حديث أبي سعيد ـ يعني الماضي في الأحكام (٧١٩٨) ـ الذي في أوَّله: أنَّ كلّ والٍ له بِطانَتان: «والمعصوم مَن عَصَمَ اللهُ»، فدَلَّ على أنَّه يَعصِم قوماً دونَ قوم.

وقال غيره: يستحيل أن تَصلُحَ قُدرةُ العباد للإبرازِ من العَدَم إلى الوجود، وهو المُعبَّر عنه بالاختراع، وثُبوته لله سبحانه وتعالى قَطْعيّ، لأنَّ قُدرة الإبراز من العَدَم إلى الوجود تَتَوجَّه إلى تحصيل ما ليس بحاصلٍ، فحالَ توجُّهِها لا بدَّ من وجودها لاستِحالةِ أن يُحصِّل العَدَمُ شيئاً، فقُدرَته ثابتة وقُدرة المخلوقينَ عَرَضٌ لا بَقاءَ له، فيستحيل تَقَدُّمها، وقد تَوارَدَتِ النُّقول السَّمعيّة والقرآن والأحاديث الصَّحيحة بانفرادِ الرَّبِّ سبحانه وتعالى بالاختراع، كقوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣]، ﴿فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [لقمان:١١].

ومن الدَّليل على أنَّ الله تعالى يَحكُم في خلقه بما يشاء، ولا تَتَوقَّف أحكامُه في ثوابهم وعِقابهم على أن يكونوا خالقينَ لأفعالِهم، أنَّه نَصَبَ الثَّوابَ والعِقاب على ما يَقَع مُبايِناً لمَحالِّ قُدرَتهم، وأمّا اكتِسابُ العباد فلا يَقَع إلّا في مَحَلّ الكَسْب، ومِثال ذلك: السَّهمُ الذي يَرميه العبدُ لا تَصَرُّفَ له فيه بالرَّفع، وكذلك لا تَصَرُّف له فيه بالوضع، وأيضاً فإنَّ إرادة الله سبحانه وتعالى تتعلَّق بما لا نِهايةَ له على وجه النُّفوذ وعَدَم التَّعذُّر، وإرادة العبد لا تتعلَّق بذلك مع تسميتها إرادة، وكذلك عِلمُه تعالى لا نِهايةَ له على سبيل التَّفصيل، وعلم العبد لا يَتَعلَّق بذلك مع تسميته عِلماً.

فصل: احتَجَّ بعض المبتَدِعة بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الزمر:٦٢] على أنَّ القرآن مخلوق، لأنَّه شيء، وتَعقَّبَ ذلك نُعَيمُ بن حمَّاد وغيره من أهل الحديث بأنَّ القرآن

---

(١) لم ترد هذه اللفظة في رواية مسلم المذكورة، وهي عند ابن حبان (١٧٧١)، وأبي عوانة (١٦٠٨) وغيرهما.

كلام الله، وهو صِفَته، فكما أنَّ الله لم يَدخُل في عُموم قوله: ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ اتِّفاقاً، فكذلك صفاته، ونَظِيرُ ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران:٢٨] مع قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥]، فكما لم تَدخُل نفسُ الله في هذا العُموم اتِّفاقاً، فكذا لا يَدخُل القرآن.

قوله: «ويقال للمُصوِّرينَ: أحْيُوا ما خَلَقتُم» كذا للأكثَرِ وهو المحفوظ، ووَقَعَ في رواية الكُشمِيهَنيِّ: «ويقول» أي: الله سبحانه أو المَلَكُ بأمرِه، وقال الكِرمانيُّ: لفظ الحديث الموصول في الباب: «ويقال لهم» فأظهَرَ البخاريُّ مَرجِعَ الضَّمير. انتهى، وسيأتي الكلام على نِسبة الخَلْق إليهم في آخر الباب.

قوله: «﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ إلى ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾» ساقَ في رواية كَرِيمة الآية كلّها، والمناسِب منها لما تقدَّم قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ فيُخَصُّ[1] به قول الله: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾، ولذلك عقَّبَه بقوله: قال ابن عُيَينَة: بيَّن الله الخَلْق من الأمر بقوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، وهذا الأثر وَصَلَه ابن أبي حاتم في كتاب «الردّ على الجَهْميّة» من طريق بشَّار بن موسى قال: كنَّا عند سفيان بن عُيَينةَ/ فقال: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، فالخلقُ هو المخلوقات، والأمرُ هو الكلام، ومن طريق حمَّاد بن نُعَيم: سمعت سفيان بن عُيَينةَ وسُئلَ عن القرآن: أمخلوق هو؟ فقال: يقول الله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾، ألا تَرَى كيف فرَّقَ بين الخلق والأمر، فالأمر كلامه فلو كان كلامه، مخلوقاً لم يُفرِّق. ٥٣٣/١٣

قلت: وسَبَقَ ابنَ عُيَينةَ إلى ذلك محمَّدُ بن كعب القُرَظيّ، وتَبِعَه الإمام أحمد بن حَنبَل وعبد السَّلام بن عاصم وطائفة، أخرج كلَّ ذلك ابن أبي حاتم عنهم.

وقال البخاريّ في كتاب «خلق أفعال العباد»: خَلَقَ الله الخلق بأمره لقولِه تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، ولقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن

(١) تحرَّف في (س) إلى: فيصح.

فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، ولقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم:٢٥]، قال: وتَواتَرَتِ الأخبار عن رسول الله ﷺ أنَّ القرآن كلام الله، وأنَّ أمر الله قبل مخلوقاته، قال: ولم يُذكَر عن أحد من المهاجرينَ والأنصار والتّابعينَ لهم بإحسانٍ خِلَاف ذلك، وهم الذينَ أدَّوْا إلينا الكتاب والسُّنّة قَرناً بعد قرن، ولم يَكُن بين أحد من أهل العلم في ذلك خِلَاف، إلى زمان مالك والثَّوريِّ وحمَّاد وفُقَهاء الأمصار، ومضى على ذلك مَن أدرَكْنا من عُلَماء الحرمَينِ والعراقَينِ والشّام ومِصر وخُراسان.

وقال عبد العزيز بن يحيى المكِّيّ في مُناظَرَته لبِشرٍ المَرِيسيّ، بعد أن تلا الآية المذكورة: أخبَرَ الله تعالى عن الخلق أنَّه مُسَخَّر بأمرِه، فالأمر هو الذي كان الخلق مُسَخَّراً به، فكيف يكون الأمر مخلوقاً، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل:٤٠]، فأخبَرَ أنَّ الأمر مُتقدِّم على الشَّيء المكوَّن، وقال: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ أي: من قبل خَلْق الخَلْق ومن بعد خلقِهم وموتهم، بَدَأَهم بأمرِه ويُعيدهم بأمرِه.

وقال غيره: لفظ الأمر يَرِدُ لمعانٍ: منها الطَّلَب، ومنها الحُكم، ومنها الحال والشَّأن، ومنها المأمور، كقوله تعالى: ﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود:١٠١] أي: مأموره وهو إهلاكهم، واستعمال المأمور بلفظِ الأمر كاستعمالِ المخلوق بلفظ[1] الخَلْق.

وقال الرّاغِب: الأمر لفظٌ عامّ للأفعالِ والأقوال كلّها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود: ١٢٣]، ويقال للإبداع: أمر، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]، وعلى ذلك حَمَلَ بعضهم قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾ [الإسراء:٨٥] أي: هو من إبداعه، ويَختَصّ ذلك بالله تعالى دونَ الخلائق، وقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَـٰهُ﴾ إشارة إلى إبداعه وعَبَّرَ عنه بأقصَرِ لفظ، وأبلَغِ ما نَتقدَّم به فيما بيننا بفِعْلِ الشَّيء، ومنه: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر:٥٠]، فعَبَّرَ عن سُرْعة إيجاده بأسرعِ ما يُدرِكه وهمُنا، والأمر:

(١) في (س): بمعنى.

التَّقدُّم بالشَّيءِ سواء كان ذلك بقول: افعَلْ أو لتَفعَلْ، أو بلفظِ خَبَر نحو: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة:٢٢٨]، أو بإشارةٍ أو غير ذلك، كتَسميتِه ما رَأى إبراهيمُ أمراً حيثُ قال ابنه: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات:١٠٢].

وأمّا قوله: ﴿وَمَآ أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود:٩٧] فعامٌّ في أقواله وأفعاله، وقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل:١]، إشارة إلى يوم القيامة، فذكره بأعَمّ الألفاظ، وقوله: ﴿سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾ [يوسف:١٨] أي: ما تَأمُر به النَّفسُ الأمَّارة. انتهى، وفي بعض ما ذكره نظرٌ، لا سيَّما في تفسير الأمر في آية الباب بالإبداع، والمعروف فيه ما نُقِلَ عن ابن عُيَينةَ، وعلى ما قال الرَّاغِبُ يكون الأمر في الآية من عَطْف الخاصِّ على العامّ، وقد قال بعض المفسِّرينَ: المراد بالأمرِ بعد الخلق: تصريف الأُمور، وقال بعضهم: المراد بالخلق في الآيةِ الدُّنيا وما فيها، وبالأمر الآخرةُ وما فيها، فهو كقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾.

قوله: «**وسَمَّى النبيُّ ﷺ الإيمانَ عملاً**» تقدَّم بيان هذا في «باب مَن قال: الإيمان هو العمل»[1] من كتاب الإيمان أوَّل «الجامع».

قوله: «**وقال أبو ذَرّ وأبو هريرة: سُئِلَ النبيُّ ﷺ: أيُّ الأعمال أفضَل؟ قال: إيمانٌ بالله وجهادٌ في سبيله**» تقدَّم الكلام عليهما وبيان مَن وصَلَهما وشواهدهما في «باب ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾» قبل أبواب[2].

قوله: «**وقال: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾**» أي: من الإيمان والصلاة وسائر الطّاعات، فسَمَّى/ الإيمان عملاً حيثُ أدخلَه في جُملة الأعمال. ١٣/٥٣٤

قوله: «**وقال وَفْد عبد القيس... إلى أنْ قال: فجَعَلَ ذلك كلَّه عملاً**» سيأتي ذلك موصولاً بعد حديث.

ثمَّ ذكر في الباب خمسة أحاديث مُسنَدة:

---

(١) باب رقم (١).

(٢) باب رقم (٤٧).

٧٥٥٥- حدَّثنا عبدُ الله بنُ عبدِ الوهَّاب، حدَّثنا عبدُ الوهَّاب، حدَّثنا أيوبُ، عن أبي قِلَابَةَ والقاسمِ التَّمِيميِّ، عن زَهْدَمٍ قال: كانَ بينَ هذا الحَيِّ مِن جَرْمٍ وبينَ الأشعَرِيِّينَ وُدٌّ وإخاءٌ، فكنَّا عندَ أبي موسى الأشعَرِيِّ فقُرِّبَ إليه الطَّعامُ، فيه لحمُ دَجَاجٍ، وعندَه رجلٌ مِن بني تَيْمِ الله كأنَّه منَ الموالي، فدَعَاه إليه فقال: إنِّي رأيتُه يَأْكُلُ فقَذِرْتُه، فحَلَفتُ لا آكُلُه، فقال: هَلُمَّ فلأُحدِّثْكَ عن ذاكَ، إنِّي أتيتُ النبيَّ ﷺ في نَفَرٍ منَ الأشعَرِيِّينَ نَسْتَحمِلُه، قال: «والله لا أحمِلُكم وما عِنْدي ما أحمِلُكم»، فأُتِيَ النبيُّ ﷺ بنَهْبِ إبلٍ فسَأَلَ عنَّا فقال: «أينَ النَّفَرُ الأشعَريّونَ؟» فأمَرَ لنا بخمسِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى، ثمَّ انطَلَقْنا، قلنا: ما صَنَعْنا؟! حَلَفَ رسولُ الله ﷺ أنْ لا يَحمِلَنا وما عندَه ما يَحمِلُنا، ثمَّ حَمَلَنا، تَغَفَّلْنا رسولَ الله ﷺ يَمِينَه، والله لا نُفلِحُ أبداً، فرَجَعْنا إليه فقلنا له، فقال: «لستُ أنا أحمِلُكم ولكنَّ اللهَ حَمَلَكم، إنِّي والله لا أَحلِفُ على يمينٍ فأَرَى غيرَها خيراً منها، إلا أتيتُ الذي هو خيرٌ منه، وتَحلَّلتُها».

٧٥٥٦- حدَّثنا عَمْرو بنُ عليٍّ، حدَّثنا أبو عاصمٍ، حدَّثنا قُرَّةُ بنُ خالدٍ، حدَّثنا أبو جَمْرَةَ الضُّبَعِيُّ: قلتُ لابنِ عبَّاسٍ، فقال: قَدِمَ وَفْدُ عبدِ القيسِ على رسولِ الله ﷺ، فقالوا: إنَّ بينَنا وبينَكَ المشركينَ مِن مُضَرَ، وإنّا لا نَصِلُ إليكَ إلا في أشْهُرٍ حُرُمٍ، فمُرْنا بجُمَلٍ منَ الأمرِ إنْ عَمِلْنا به دَخَلْنا الجنَّةَ، ونَدْعو إليها مَن وراءَنا، قال: «آمُرُكم بأربعٍ وأنْهاكم عن أربعٍ: آمُرُكم بالإيمانِ بالله، وهَلْ تَدْرونَ ما الإيمانُ بالله؟ شَهادةُ أنْ لا إلهَ إلا الله، وإقامُ الصلاةِ، وإيتاءُ الزَّكاةِ، وتُعْطوا منَ المَغْنَمِ الخُمُسَ، وأنْهاكم عن أربعٍ: لا تَشْرَبوا في الدُّبّاءِ، والنَّقيرِ، والظُّروفِ المُزَفَّتةِ، والحَنتَمةِ».

٧٥٥٧- حدَّثنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، حدَّثنا اللَّيثُ، عن نافعٍ، عن القاسمِ بنِ محمَّدٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «إنَّ أصحابَ هذه الصُّوَرِ يُعذَّبونَ يومَ القيامةِ، ويقالُ لهم: أَحيُوا ما خَلَقتُم».

٧٥٥٨- حدَّثنا أبو النُّعمان، حدَّثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ، عن أيوبَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: قال النبيُّ ﷺ: «إنَّ أصحابَ هذه الصُّوَرِ يُعذَّبونَ يومَ القيامةِ، يقالُ لهم: أَحيُوا ما

خَلَقتُم».

٧٥٥٩- حدّثَنا محَمّدُ بنُ العلاءِ، حدَّثنا ابنُ فُضَيل، عن عُمارةَ، عن أبي زُرْعةَ، سَمِعَ أبا هُرَيرةَ ﷺ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «قال الله عزَّ وجلَّ: ومَن أظلَمُ ممَّن ذهب يَخلُقُ كخَلْقي، فلْيَخلُقوا ذَرّةً أو ليَخلُقوا حَبّةً، أو شَعِيرةً».

الأول: حديث أبي موسى الأشعَريّ في قصَّة الذينَ طَلَبوا الحُمْلان، فقال ﷺ: «لست أنا أحمِلُكم ولكنَّ الله حَمَلَكم»، وقد تقدَّم شرحه في كتاب الأيمان (٦٧١٨).

وعبد الوهّاب في السَّنَد: هو ابن عبد المجيد الثَّقفيّ، وليس هو والدَ عبد الله بن عبد الوهّاب العَبدَريّ الحَجَبيّ الرَّاوي عنه هنا، والقاسم التَّميميّ: هو ابن عاصم، وزَهدَم: هو ابن مُضَرِّب بتشديد الرَّاء.

وقوله: «يَأكُل فقَذِرتُه» زاد الكُشمِيهَنيّ: يَأكُل شيئاً.

وقوله: «فحَلَفتُ لا آكُلُه» في رواية الكُشمِيهَنيّ: أن لا آكُلَه.

وقوله: «فلأُحدِّثْك» وَقَعَ لغيرِ الكُشمِيهَنيّ: فلأُحدِّثنَّك، بالنّونِ المؤكِّدة، والمراد منه نِسبةُ الحمل إلى الله تعالى، وإن كان الذي باشَرَ ذلك النبيّ ﷺ، فهو كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧] وقد تقدَّم توجيهُه قريباً.

الحديث الثاني: حديث وفدِ عبد القَيس.

قوله: «أبو عاصم» هو الضَّحّاك بن مَخلَدٍ البصريّ المعروف بالنَّبيلِ، بنونٍ وموحَّدة وزن عَظيم، وهو من شيوخ البخاريّ، أخرج عنه بغيرِ واسطة في كتاب الزَّكاة (١٣٩٥) وغيره، وهنا بواسطةٍ، وكذلك في عِدّة مواضع.

قوله: «حدَّثنا قُرّة بن خالد» قال عِياض: سَقَطَ من رواية أبي زيد المروزيِّ وثَبَتَ لغيرِه، وألحَقَه عَبدُوس في روايته ـ يعني عن المروزيِّ ـ ونَقَلَ أبو عليّ الجَيَّانيّ أنَّ أبا زيد قال لمَّا حَدَّثَ به: أظُنّ بينهما قُرّة بن خالد، قال أبو عليّ: وما هو بالظَّنِّ، ولكنَّه يقينٌ وبه يَتَّصِل الإسناد.

قوله: «قلت لابنِ عبَّاس، فقال: قَدِمَ وَفْدُ عبد القيس» كذا في هذه الرِّواية لم يَذكُر مَقُول

«قُلت»، وبيَّنه الإسماعيليّ من طريق أبي عامر عبد الملِك بن عَمرو العَقَديّ ـ بفتح المهمَلة والقاف ـ عن قُرّة بن خالد، فقال في روايته: حدَّثنا أبو حمزة قال: قلت لابنِ عبَّاس: إنَّ لي جَرّةً أنتَبِذ فيها فأشرَبه حُلواً، لو أكثَرتُ منه فجالستُ القوم لخَشِيتُ أن أُفتَضِح، فقال: قَدِمَ وفدُ عبد القَيس، وقد أخرج مسلم طريق أبي عامر[1] لكن لم يَسُقْ لفظه.

ولم يَقِف الكِرْمانيُّ على هذا فقال: التَّقدير: قلت لابنِ عبَّاس: حَدِّثنا إمّا مُطلَقاً وإمّا عن قصَّة وفد عبد القَيس، فجَعَلَ مَقُول «قلت» طَلَبَ التَّحديث، وقد تقدَّم شرح هذا الحديث مُستوفًى في كتاب الإيمان (٥٣)، وما يَتَعلَّق منه بالأشرِبة في كتاب الأشربة[2]، وتقدَّم جوابُ الإشكال عن تفسير الإيمان بالأعمالِ البَدَنيّة مع أنَّه فعل القلب، وعن الحِكمة في قوله: «وأن تُعطُوا الخُمُس»، ولم يَقُل: وإعطاء الخُمُس على نَسَق ما تقدَّمَ، وعن سقوط ذِكْر الصوم في هذه الرِّواية مع كَونِه ثابتاً في غيرها، والتَّنبيه على أنَّه وَقَعَ ذِكْر الحجّ في بعض طرق هذا الحديث من هذا الوجه من رواية قُرّة بن خالد.

الحديث الثالث والرابع والخامس: عن عائشة وابن عمر وأبي هريرة في ذكر المصوِّرين، والأول: من رواية الليث عن نافع عن عائشة، والثاني: من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر، ولفظُهما واحدٌ إلّا أنه وقع في حديث عائشة: «ويقال لهم»، وفي حديث ابن عمر: «يقال لهم» بدون واو.

ومحمَّد بن العلاء في أوَّل سند حديث أبي هريرة: هو أبو كُرَيب، وهو بكُنيَتِه أشهَرُ، وابن فُضَيل: هو محمَّد، وعُمارة: هو ابن القَعقاع بن شُبْرُمةَ، وقد مضى في كتاب اللِّباس (٥٩٥٣) من وجه آخَرَ عن عُمارة وفيه قصَّة لأبي هريرة، ومضى شرحه هناك.

وقوله: «مَن ذَهَبَ» أي: قَصَدَ.

وقوله: «يَخلُق كخَلْقي» نَسَبَ الخلق إليهم على سبيل الاستهزاء، أو التَّشبيه في الصّورة فقط.

---

(١) لم يخرج مسلم هذا الطريق، وفاتَ الحافظَ رحمه الله أن الحديث من هذا الطريق عند البخاري في المغازي (٤٣٦٨)، وفيه ذكر مقول القول بنحوه وما ساقه الإسماعيلي في روايته.

(٢) في باب (٨): ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النهي.

وقوله: «**فليَخلُقوا ذَرّة أو شَعيرة**» أمرٌ بمعنى التَّعجيز، وهو على سبيل التَّرقّي في الحقارة، أو التنزُّل في الإلزام، والمراد بالذَّرّةِ إن كان النَّملةَ، فهو من تعذيبهم وتعجيزهم بخلقِ الحيوان تارة وبخلقِ الجَماد أُخرى، وإن كان بمعنى الهَباء، فهو بخلقِ ما ليس له جِرْم محسوس تارةً وبما له جِرْم أُخرى، ويحتمل أن يكون «أو» شَكّاً من الرّاوي.

٥٣٥/١٣ قال ابن بَطّال: قوله في حديث عائشة وغيره: «يقال لهم: أَحْيُوا ما خَلَقتُم» إنَّما نَسَبَ خلقَها إليهم تقريعاً لهم بمُضاهاتِهم اللهَ تعالى في خلقه، فبَكَّتَهم بأن قال: إذا شابَهتُم بما صَوَّرتُم مخلوقاتِ الله تعالى، فأحيُوها كما أحيا هو ما خَلَقَ. وقال الكِرمانيُّ: أسنَدَ الخلقَ إليهم صريحاً وهو خِلَاف التَّرجمة، لكنَّ المراد كَسبُهم، فأطلَقَ لفظ الخلق عليهم استهزاءً، أو ضَمَّنَ «خَلَقتُم» معنى صَوَّرتُم تَشبيهاً بالخلق، أو أطلَقَ بناءً على زَعْمهم فيه.

قلت: والذي يَظهَر أنَّ مُناسَبة ذِكْر حديث المصوِّرينَ لترجمةِ هذا الباب، من جهة أنَّ مَن زَعَمَ أنَّه يَخلُق فِعلَ نفسه، لو صَحَّت دَعْواه لمَا وَقَعَ الإنكار على هؤلاءِ المصوِّرينَ، فلمَّا كان أمرُهم بنَفخِ الرّوح فيما صَوَّروه أمرَ تعجيز، ونِسبةُ الخلق إليهم إنَّما هي على سبيل التَّهَكُّم والاستهزاء، دَلَّ على فساد قول مَن نَسَبَ خَلْق فِعلِه إليه استقلالاً، والعلم عند الله تعالى.

ثمَّ قال الكِرمانيُّ: هذه الأحاديث تَدُلّ على أنَّ العمل منسوبٌ إلى العبد، لأنَّ معنى الكَسْب اعتبار الجِهَتينِ، فيُستَفاد المطلوب منها، ولعلَّ غَرَضَ البخاريّ في تكثير هذا النَّوع في الباب وغيره بيانُ جواز ما نُقِلَ عنه أنَّه قال: لفظي بالقرآن مخلوق، إن صَحَّ عنه.

قلت: قد صَحَّ عنه أنَّه تبرَّأَ من هذا الإطلاق، فقال: كلُّ مَن نَقَلَ عنِّي أنّي قلت: لفظي بالقرآن مخلوق، فقد كَذَبَ عليَّ، وإنَّما قلت: أفعال العباد مخلوقة، أخرج ذلك غُنْجار في ترجمة البخاريَّ من «تاريخ بُخارَى» بسندٍ صحيح إلى محمَّد بن نَصْر المروزيِّ الإمام المشهور: أنَّه سَمِعَ البخاريَّ يقول ذلك، ومن طريق أبي عمرو أحمد بن نَصْر النَّيسابوريّ الخَفّاف: أنَّه سَمِعَ البخاريَّ يقول ذلك.

٥٧- باب قراءةِ الفاجرِ والمنافق، وأصواتُهم وتِلاوَتُهم لا تُجاوِزُ حَناجِرَهم

٧٥٦٠- حدَّثنا هُدْبَةُ بنُ خالدٍ، حدَّثنا همَّامٌ، حدَّثنا قَتَادةُ، حدَّثنا أنسٌ، عن أبي موسى ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «مَثَلُ المؤمِنِ الذي يَقرأُ القرآنَ كالأُترُجّةِ، طَعْمُها طيِّبٌ وريحُها طيِّبٌ، والذي لا يَقرأُ كالتَّمْرةِ، طَعْمُها طيِّبٌ ولا رِيحَ لها، ومَثَلُ الفاجرِ الذي يَقرأُ القرآنَ كمَثَلِ الرَّيْحانةِ، رِيحُها طيِّبٌ وطَعْمُها مُرٌّ، ومَثَلُ الفاجرِ الذي لا يَقرأُ القرآنَ كمَثَلِ الحَنْظَلةِ، طَعْمُها مُرٌّ ولا رِيحَ لها».

٧٥٦١- حدَّثنا عليٌّ، حدَّثنا هشامٌ، أخبرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْريِّ (ح) وحدَّثني أحمدُ بنُ صالحٍ، حدَّثنا عَنبَسةُ، حدَّثنا يونسُ، عن ابنِ شِهابٍ، أخبرني يحيى بنُ عُروةَ بنِ الزُّبَيرِ: أنَّه سَمِعَ عُروةَ بنَ الزُّبَيرِ: قالت عائشةُ رضي الله عنها: سَأَلَ أُناسٌ النبيَّ ﷺ عن الكُهّان، فقال: «إنَّهم ليسوا بشيءٍ» فقالوا: يا رسولَ الله، فإنَّهم يُحدِّثونَ بالشَّيءِ يكونُ حَقًّا! قال: فقال النبيُّ ﷺ: «تلكَ الكلمةُ منَ الحقِّ يَخْطَفُها الجِنِّيُّ فيُقَرقِرُها في أُذُنِ وَلِيِّه كقَرْقَرةِ الدَّجاجةِ، فيَخْلِطونَ فيه أكثرَ مِن مئةِ كَذْبةٍ».

٧٥٦٢- حدَّثنا أبو النُّعمان، حدَّثنا مَهْدِيُّ بنُ ميمونٍ، سمعتُ محمَّدَ بنَ سِيرِينَ يُحدِّثُ، عن مَعبَدِ بنِ سِيرِينَ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «يَخرُجُ ناسٌ مِن قِبَلِ المشرِقِ، ويَقرَؤونَ القرآنَ لا يُجاوِزُ/ تَراقِيَهم، يَمرُقونَ منَ الدِّينِ كما يَمرُقُ السَّهْمُ منَ الرَّمِيّةِ، ثمَّ لا يَعُودونَ فيه حتَّى يعودَ السَّهْمُ إلى فُوقِهِ» قيلَ: ما سِيماهُم؟ قال: «سِيماهُمُ التَّحْليقُ» أو قال: «التَّسبيدُ». ١٣/٥٣٦

قوله: «باب قراءة الفاجر والمنافق، وتِلاوَتُهم لا تُجاوِز حَناجِرَهم» قال الكِرمانيُّ: المراد بالفاجرِ المنافقُ، بقَرينةِ جَعلِه قَسيماً للمُؤمِنِ في الحديث - يعني الأوَّل - ومُقابِلاً له، فعَطَفَ المنافق عليه في التَّرجمة من باب العَطْف التَّفسيريّ، قال: وقوله: «وتِلاوتُهم» مُبتَدأ، وخَبَره: لا يُجاوِز حَناجِرهم، وإنَّما جَمَعَ الضَّمير لأنَّه حكاية عن لفظ الحديث، قال: وزِيدَ في بعضها:

«وأصواتهم». قلت: هي ثابتة في جميع ما وَقَفْنا عليه من نُسَخ البخاريّ، ووَقَعَ في رواية أبي ذَرّ: قراءة الفاجر أو المنافق، بالشكِّ، وهو يُؤيِّد تأويلَ الكِرمانيِّ، ويحتمل أن يكون للتَّنويع، والفاجر أعَمُّ من المنافق، فيكون من عَطْف الخاصّ على العامّ.

وذكر فيه ثلاثة أحاديث:

الحديث الأول: حديث أبي موسى ـ وهو الأشعَريّ ـ: «مَثَل المؤمِن»، وقد تقدَّم شرحه في فضائل القرآن (٥٠٢٠)، والسَّنَد كلُّه بَصريّونَ، ومُطابَقَته للتَّرجمةِ ظاهرة، ومُناسَبتها لما قبلها من الأبواب أنَّ التِّلاوة مُتَفاوِتة بتَفاوُتِ التّالي، فيَدُلّ على أنّها من عمله.

وقال ابن بَطّال: معنى هذا الباب أنَّ قراءة الفاجر والمنافق لا تَرتَفِع إلى الله، ولا تَزكُو عنده، وإنَّما يَزكُو عنده ما أُريدَ به وجهُه، وكانَ عن نيّة التَّقرُّب إليه، وشَبَّهَه بالرَّيحانةِ حين لم يَنتَفِعْ ببَركَةِ القرآن ولم يَفُزْ بحَلاوةِ أَجره، فلم يُجاوِز الطِّيبُ موضعَ الصَّوت وهو الحَلْق، ولا اتَّصَلَ بالقلب، وهؤُلاءِ هم الذينَ يَمرُقونَ من الدِّين.

الحديث الثاني: **قوله**: «عليّ» هو ابن عبد الله بن المَدِيني، وهشام: هو ابن يوسف الصَّنعانيُّ، ويونس في السَّنَد الثّاني: هو ابن يزيد، وابن شِهاب فيه: هو الزُّهريُّ المذكور في الأوَّل، وقد تقدَّمَت طريق عليّ بن عبد الله المَدِينيّ في أواخر كتاب الطِّبّ (٥٧٦٢) في باب الكَهَانة، ونَسَبَه فيها ونَسَب شيخَه كما ذكرتُ، وساقَ المتن على لفظه هناك، ووَقَعَ عنده: أخبَرَني يحيى بن عُروةَ بن الزُّبَير أنَّه سَمِعَ عُروةَ بن الزُّبَير[١].

قوله: «**سَأَلَ أُناس**» في رواية مَعمَر: «ناس» وهما بمعنًى.

وقوله هنا: «**يُحدِّثونَ بالشَّيءِ يكون حَقّاً**» في رواية مَعمَر: إنَّهم يُحدِّثونَنا أحياناً بشيءٍ فيكون حَقّاً.

قوله: «**يَخْطَفها**» في رواية الكُشمِيهَنيّ: «يَحفَظُها» بحاءٍ مُهمَلة وظاء مُشَالة والفاء قبلها، من الحِفْظ.

---

(١) هذا السماع وقع في روايته هنا، أما في كتاب الطب فهو بالعنعنة.

قوله: «**فيُقَرقِرُها**» في رواية مَعمَر: «فيُقِرُّها» بتشديد الرَّاء.

قوله: «**كقَرْقَرةِ الدَّجاجة**» في رواية المُستَملي: «الزُّجاجة» بضمِّ الزّاي، وتقدَّم شرحه مُستَوفًى في الباب المذكور.

ومُناسَبتُه للتَّرجمة تَعرَّضَ له ابن بَطّال، ولخَّصه الكِرمانيُّ فقال: لمشابَهةِ الكاهن بالمنافقِ من جهة أنَّه لا يَنتَفِع بالكلمةِ الصّادِقة، لغَلَبةِ الكذِب عليه ولفسادِ حاله، كما أنَّ المنافق لا يَنتَفِع بقِراءَتِه لفسادِ عقيدته. والذي يَظهَر لي من مُراد البخاريّ أنَّ تلفُّظ المنافق بالقرآن كما يَتلفَّظ به المؤمِن، فتَختَلِف تِلاوتُهما والمتلوُّ واحد، فلو كان المتلوُّ عينَ التِّلاوة، لم يَقَع فيه تَخالُف، وكذلك الكاهن في تلفُّظه بالكلمة من الوحي التي يُخبِره بها الجِنّيُّ ممَّا يَختَطِفه من المَلَك، تلفُّظُه بها وتلفُّظُ الجِنّي مُغايِرٌ لتلفُّظِ المَلَك، فتَفاوَتا.

الحديث الثالث: قوله: «**عن مَعبَد بن سِيرِينَ**» هو أخو محمَّد، وهو أكبر منه، والسَّنَد كلُّه بَصريّونَ إلّا الصحابيّ، وقد دَخَلَ البصرة.

قوله: «**يَخرُج ناس من قِبَل المشرق**» تقدَّم في كتاب الفتن[1] أنَّهم الخوارج، وبيان مَبدَأ أمرهم وما وَرَدَ فيهم، وكانَ ابتداءُ خروجهم في العراق، وهي من جهة المشرق بالنِّسبةِ إلى مَكّة المشرَّفة.

قوله: «**لا يُجاوِز تَراقِيَهم**» جمع تَرقُوَة ـ بفتح أوَّله وسكون الرَّاء وضمّ القاف وفتح الواو ـ وهي العَظْم الذي بين نُقْرة النَّحر والعاتق، وذكره في التَّرجمة بلفظ: «حَناجِرهم» جمع حَنجَرةٍ: وهي الحُلقوم، وتقدَّم بيان الحُلقوم في أواخر كتاب العلم (١٢٠)، وقد رواه عبد الرَّحمن بن/ أبي نُعْم عن أبي سعيد بلفظ: «حَناجِرهم»، وتقدَّم (٧٤٣٢) في «باب قوله تعالى: ﴿تَعۡرُجُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيۡهِ﴾» من كتاب التَّوحيد. ١٣/ ٥٣٧

قوله: «**قيلَ: ما سِيماهُم؟**» بكسر المهمَلة وسكون التَّحتانيّة، أي: عَلامَتهم، والسّائل عن ذلك لم أَقِفْ على تعيينه.

---

(١) بل في استتابة المرتدِّين، عند الحديث رقم (٦٩٣٤).

قوله: «التَّحْليق، أو قال: التَّسْبيد» شَكٌّ من الرَّاوي، وهو بالمهمَلةِ والموحَّدة بمعنى التَّحليق، وقيل: أبلَغُ منه، وهو بمعنى الاستئصال، وقيل: إنْ نَبَتَ بعد أيّام، وقيل: هو تركُ دَهْن الشَّعر وغسله.

قال الكِرمانيُّ: فيه إشكالٌ، وهو أنَّه يَلزَم من وجود العَلَامة وجودُ ذي العَلامة، فيَستَلزِم أنَّ كلّ مَن كان محلوقَ الرَّأس فهو من الخوارج، والأمر بخِلَاف ذلك اتِّفاقاً، ثمَّ أجابَ بأنَّ السَّلَف كانوا لا يَحلِقونَ رؤوسَهم إلّا للنُّسُكِ أو في الحاجة، والخوارج اتَّخذوه دَيدَناً، فصارَ شِعاراً لهم وعُرِفوا به، قال: ويحتمل أن يُراد به حلقُ الرَّأس واللِّحية وجميع شُعورهم، وأن يُرادَ به الإفراطُ في القتل والمبالَغة في المخالَفة في أمر الدِّيَانة.

قلت: الأوَّل باطل، لأنَّه لم يَقَعْ من الخوارج، والثّاني مُحتَمَل لكنَّ طرق الحديث المتكاثِرة كالصَّريحةِ في إرادة حَلْق الرَّأس، والثّالث كالثّاني، والله أعلم.

تنبيه: وَقَعَ لابنِ بَطّال في وصف الخوارج خَبْطٌ أَرَدتُ التَّنبيه عليه لئلّا يُغتَرَّ به، وذلك أنَّه قال: يُمكِن أن يكون هذا الحديث في قوم عَرَفَهم النبيُّ ﷺ بالوحي أنَّهم خَرَجوا ببِدعَتِهم عن الإسلام إلى الكفر، وهم الذينَ قتلهم عليٌّ بالنَّهرَوَان حين قالوا: إنَّك رَبّنا، فاغتاظَ عليهم وأمَرَ بهم فحُرِّقوا بالنار، فزادَهم ذلك فِتنةً وقالوا: الآن تيقَّنّا أنَّك رَبُّنا، إذ لا يُعذِّب بالنار إلّا الله، انتهى.

وقد تقدَّمَت هذه القصَّة لعليٍّ في الفتن[1] وليست للخَوارجِ، وإنَّما هي للزَّنادِقةِ كما وَقَعَ مُصرَّحاً به في بعض طرقه، ووَقَعَ في «شرح الوجيز» للرَّافعيِّ عند ذِكْر الخوارج قال: هم فِرقة من المبتَدِعة خَرَجوا على عليٍّ، حيثُ اعتَقَدوا أنَّه يَعرِف قَتَلَةَ عثمان ويَقدِر عليهم، ولا يَقتَصُّ منهم لرِضاه بقَتلِه ومُواطَأته إيّاهم، ويَعتَقِدونَ أنَّ مَن أتى كبيرة فقد كَفَرَ واستَحقَّ الخُلود في النار، ويَطعُنونَ لذلك في الأئمّة، انتهى.

وليس الوصف الأوَّل في كلامه وصفَ الخوارج المبتَدِعة، وإنَّما هو وصفُ النَّواصب

---

(١) بل في استتابة المرتدين برقم (٦٩٢٢).

أتباع معاوية بصِفِّين، وأمّا الخوارج فمن مُعتَقَدِهم تكفيرُ عثمان وأنَّه قُتِلَ بحَقٍّ، ولم يزالوا مع عليّ حتَّى وَقَعَ التَّحكيمُ بصِفّين، فأنكَروا التَّحكيم وخَرَجوا على عليٍّ وكَفَّروه، وقد تقدَّم القول فيهم مبسوطاً في كتاب الفتن.

٥٨- باب قولِ الله تعالى:

﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧]

وأنَّ أعمال بني آدمَ وقولَهم يُوزَنُ

وقال مجاهدٌ: القُسْطاسُ: العَدْلُ بالرُّومِيّةِ.

ويقالُ: القِسْطُ مَصدَرُ المُقسِطِ، وهو العادِلُ، وأمّا القاسِطُ: فهو الجائرُ.

قوله: «باب قولِ الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾» كذا لأبي ذَرٍّ، وسَقَطَ لأكثَرِهم: ﴿لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾.

والموازين جمع مِيزان، وأصله: مِوْزان، فقُلِبَتِ الواو ياءً لكسرةِ ما قبلها، واختُلِفَ في ذِكره هنا بلفظِ الجمع: هل المراد أنَّ لكلّ شخص ميزاناً، أو لكلِّ عمل ميزاناً فيكون الجمع حقيقةً؟ أو ليس هناك إلّا ميزان واحد والجمعُ باعتبار تَعدُّد الأعمال أو الأشخاص، ويَدُلّ على تَعدُّد الأعمال قوله تعالى: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ [الأعراف:٩]، ويحتمل أن يكون الجمع للتَّفخيم،/ كما في قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء:١٠٥] مع أنَّه لم يُرسَل إليهم إلّا واحد، والذي يَتَرجَّح أنَّه ميزان واحد، ولا يُشكِل بكَثْرةِ مَن يُوزَن عملُه، لأنَّ أحوال القيامة لا تُكيَّف بأحوالِ الدُّنيا، والقِسْط العَدْل، وهو نَعتُ الموازين وإن كان مُفرَداً وهي جمع، لأنَّه مَصدَر. ٥٣٨/١٣

قال الطَّبَريُّ: القِسْط: العَدل، وجُعِلَ وهو مُفرَد من نَعتِ الموازين وهي جمع، لأنَّه كقولِك: عَدْلٌ ورِضاً، وقال أبو إسحاق الزَّجّاج: المعنى: ونَضَع الموازين ذواتِ القِسط، والقِسطُ: العَدل، وهو مَصدَر يُوصَف به، يقال: ميزانٌ قِسطٌ، وميزانانِ قِسطٌ، ومَوازِينُ قِسطٌ، وقيل: هو مفعول من أجله، أي: لأجلِ القِسط، واللّام في قوله: ﴿لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾

للتَّعليلِ مع حذف مُضاف، أي: لحسابِ يوم القيامة، وقيل: هي بمعنى: في، كذا جَزَمَ به ابن قُتَيبة واختارَه ابن مالك، وقيل: للتَّوقيتِ كقولِ النابِغة:

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فعَرَفتُها   لِستَّةِ أعوام وذا العامُ سابعُ

وحكى حَنبَل بن إسحاق في كتاب «السُّنّة» عن أحمد بن حَنبَل: أنَّه قال رَدّاً على مَن أنكَرَ الميزان ما معناه: قال الله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، وذكر النبيُّ ﷺ الميزان يوم القيامة، فمَن رَدَّ على النبيّ ﷺ فقد رَدَّ على الله عزَّ وجلَّ.

قوله: «**وأنَّ أعمالَ بني آدم وقولَهم يُوزَن**» كذا للأكثَرِ، وللقابِسيِّ وطائفة: «وأقوالهم» بصيغةِ الجمع، وهو المناسِب للأعمال وظاهرُه التَّعميم، لكن خُصَّ منه طائفتان: فمن الكفَّار مَن لا ذَنبَ له إلّا الكفر ولم يَعمَل حسنة، فإنَّه يَقَعُ في النار من غير حِساب ولا ميزان، ومن المؤمنين مَن لا سَيِّئة له، وله حسنات كثيرة زائدة على مَحْض الإيمان، فهذا يَدخُل الجنَّة بغيرِ حِساب كما في قصَّة السَّبعينَ ألفاً، ومَن شاءَ الله أن يُلحِقَه بهم، وهم الذينَ يَمُرّونَ على الصِّراط كالبَرْقِ الخاطفِ وكالرِّيحِ وكأَجاويد الخيل، ومَن عَدَا هذَينِ من الكفَّار والمؤمنين يُحاسَبونَ وتُعرَض أعمالهم على الموازين، ويَدُلّ على مُحاسَبة الكفَّار ووزن أعمالهم قوله تعالى في سورة المؤمنين [١٠٢-١٠٥]: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾.

ونَقَلَ القُرطُبيّ عن بعض العلماء أنَّه قال: الكافر لا ثوابَ له وعَمَلُه مُقابَل بالعذابِ، فلا حسنةَ له تُوزَن في مَوازين القيامة، ومَن لا حسنةَ له فهو في النار، واستَدَلَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف:١٠٥]، وبحديث أبي هريرة ـ وهو في «الصَّحيح» (٤٧٢٩) ـ في الكافر: «لا يَزِن عند الله جناحَ بَعُوضة»، وتُعقِّبَ أنَّه مَجازٌ عن حَقارة قَدْره، ولا يَلزَم منه عَدَمُ الوزن.

وحكى القُرطُبيّ في صِفَة وزن عمل الكافر وجهَينِ: أحدهما: أنَّ كفره يُوضَع في الكِفَّة

ولا يَجِدُ له حسنة يَضَعها في الأخرى، فتَطِيش التي لا شيء فيها، قال: وهذا ظاهر الآية، لأنَّه وَصَفَ الميزان بالخِفَّةِ لا الموزون، ثانيهما: قد يَقَع منه العِتقُ والبِرّ والصِّلة وسائر أنواع الخير الماليّة، ممَّا لو فَعَلَها المسلم لكانت له حسنات، فمَن كانت له حسنات جُمِعَت ووُضِعَت، غير أنَّ الكفر إذا قابَلَها رَجَحَ بها. قلت: ويحتمل أن يُجازَى بها عمَّا يَقَعُ منه من ظُلم العباد مَثَلاً، فإن استوَت عُذِّبَ بكُفرِه مَثَلاً فقط، وإلّا زِيدَ عذابُه بكُفرِه، أو خُفِّفَ عنه كما في قصَّة أبي طالب[1].

قال أبو إسحاق الزَّجّاج: أجمَعَ أهل السُّنّة على الإيمان بالميزان، وأنَّ أعمال العباد تُوزَن يوم القيامة، وأنَّ الميزان له لسان وكِفَّتان ويَميل بالأعمال، وأنكَرَتِ المعتَزِلة الميزان وقالوا: هو عبارة عن العَدْل، فخالَفوا الكتاب والسُّنّة، لأنَّ الله أخبَرَ أنَّه يَضَع الموازين لوزنِ الأعمال ليَرَى العبادُ أعمالهم مُمثَّلة، ليكونوا على أنفُسهم شاهدين، وقال ابن فُورَك: أنكَرَتِ المعتَزِلة الميزان بناءً منهم على أنَّ الأعراض يستحيل وزنُها، إذ لا تقوم بأنفُسِها، قال: وقد روى بعض المتكلِّمينَ عن ابن عبَّاس: أنَّ الله تعالى يَقلِب الأعراض أجساماً فيَزِنها، انتهى.

وقد ذهب بعض السَّلَف إلى أنَّ الميزان بمعنى العَدْل والقضاء،/ فأسنَدَ الطَّبَريُّ (١٧/ ٣٣) ٥٣٩/١٣ من طريق ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ قال: إنَّما هو مَثَلٌ كما يجوز وزنُ الأعمال كذلك يجوز الحقُّ[2]، ومن طريق ليث بن أبي سُلَيم عن مجاهد قال: الموازين: العَدْل، والرَّاجح ما ذهب إليه الجُمهور.

وأخرج أبو القاسم اللّالَكائيّ في «السُّنّة» (٢٢٠٨) عن سلمان قال: يُوضَع الميزان وله كِفَّتَان، لو وُضِعَ في إحداهما السَّماوات والأرض ومَن فيهنَّ لوَسِعَته، ومن طريق عبد الملك ابن أبي سُلَيمان: ذُكِرَ الميزان عند الحسن فقال: له لسان وكِفَّتان.

وقال الطِّيبيُّ: قيل: إنَّما تُوزَن الصُّحُف، وأمّا الأعمال فإنَّها أعراض فلا تُوصَف بثِقَلٍ

---

(١) تقدَّم برقم (٣٨٨٣).

(٢) تحرَّف في (س) إلى: الحط.

ولا خِفّة، والحقّ عند أهل السُّنّة أنَّ الأعمال حينَئِذٍ تُجَسَّد أو تُجعَل في أجسام، فتصير أعمالُ الطّائعينَ في صورة حسنة، وأعمال المسيئينَ في صورة قبيحة ثمَّ تُوزَن.

ورَجَّحَ القُرطُبيّ أنَّ الذي يوزَن الصحائفُ التي تُكتَب فيها الأعمال، ونَقَلَ عن ابن عمر قال: تُوزَن صحائف الأعمال، قال: فإذا ثَبَتَ هذا فالصُّحُف أجسام، فيَرتَفِع الإشكال، ويُقوِّيه حديث البِطَاقة الذي أخرجه التِّرمذيّ (٢٦٣٩) وحَسَّنَه، والحاكم (١/ ٦) وصَحَّحَه، وفيه: «فتُوضَع السِّجِلّات في كِفّة والبِطاقة في كِفّة» انتهى.

والصَّحيح أنَّ الأعمال هي التي تُوزَن، وقد أخرج أبو داود (٤٧٩٩) والتِّرمذيّ (٢٠٠٢) وصَحَّحَه ابن حِبّان (٤٨١) عن أبي الدَّرداء عن النبيّ ﷺ قال: «ما يُوضَع في الميزان يوم القيامة أثقلُ من خُلُق حسن».

وفي حديث جابر رَفَعَه: «تُوضَع الموازين يوم القيامة، فتُوزَن الحسنات والسَّيِّئات، فمَن رَجَحَت حسناتُه على سَيِّئاته مِثقالَ حَبّة دَخَلَ الجنَّة، ومَن رَجَحَت سَيِّئاتُه على حسناته مِثقالَ حَبّة دَخَلَ النار»، قيل: فمَن استَوت حسناته وسَيِّئاته؟ قال: «أولئكَ أصحابُ الأعراف»، أخرجه خَيثَمة في «فوائده»[1]، وعند ابن المبارَك في «الزُّهد»[2] عن ابن مسعود نحوه موقوفاً، وأخرج أبو القاسم اللّالَكائيّ في كتاب «السُّنّة» (٢٢٠٩) عن حُذَيفة موقوفاً: إنَّ صاحب الميزان يوم القيامة جِبريلُ عليه السلام.

قوله: «وقال مجاهد: القِسْطاس: العَدْل بالرُّوميّة» وَصَلَه الفِريابيّ في «تفسيره» عن سفيان الثَّوريّ عن رجل عن مجاهد، وعن وَرْقاء عن ابن أبي نَجِيح عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء:٣٥] قال: هو العَدل بالرُّوميّة، وقال الطَّبَريُّ: معنى قوله: ﴿وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ﴾ بالميزان، وقال ابن دُرَيدٍ مِثله، وزاد: وهو روميّ عُرِّبَ، ويقال: قِسْطار، بالرَّاءِ آخره بَدَل السّين، وقال صاحب «المشارق»: القِسطاس: أعدَلُ الموازين، وهو

---

(١) وأخرجه أيضاً ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ١٤/ ٣١٣، وإسناده واهٍ.

(٢) في زيادات نعيم بن حماد برقم (٤١١).

بكسر القاف وبضمِّها، وقُرِئَ بهما في المشهور[1].

قوله: «ويقال: القِسْط مَصدَر المُقسِط، وهو العادِل، وأمّا القاسِط فهو الجائر» قال الفَرّاء: القاسِطونَ: الجائرونَ، والمُقسِطونَ: العادِلونَ، وقال الرّاغِب: القِسْط: النَّصيب بالعَدلِ، كالنِّصفِ والنَّصَفة، والقَسْط ـ بفتح القاف ـ: أن يَأخُذ قِسطَ غيره وذلك جَور، والإقساط: أن يُعطي غيرَه قِسطَه وذلك إنصاف، ولذلك قيل: قَسَطَ: إذا جارَ، وأقسَط: إذا عَدَلَ، وقال صاحب «المحكَم»: القِسط: النَّصيب إذا تَقاسَموه بالسَّويّة.

وقال الإسماعيليّ مُتَعقِّباً على قول البخاريّ: «القِسط مَصدَر المُقسِط» ما نَصُّه: القِسط: العَدْل، ومَصدَر المُقسِط الإقساط، يقال: أقسَطَ: إذا عَدَلَ، وقَسَطَ: إذا جارَ، ويَرجِعان إلى معنًى مُتَقارب، لأنَّه يقال: عَدَلَ عن كذا: إذا مالَ عنه، وكذلك قَسَطَ: إذا عَدَلَ عن الحق، وأقسَطَ كأنَّه لَزِمَ القِسط وهو العَدل، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]، وقال النبيّ ﷺ: «المُقسِطونَ على مَنابرَ من نور» انتهى.

وكانَ من حَقّه أن يَستَشهِد للمعنى الثاني بالآية الأُخرى، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ وهي في المائدة [٤٢] وفي الحُجُرات [٩]، والحديث الذي ذكره صحيحٌ أخرجه مسلم (١٨٢٧)، وفي «الصَّحيح» عن أبي هريرة رَفَعَه في ذِكْر عيسى ابن مريم: «يَنزِل حَكَماً مُقسِطاً»[2]، وفي الأسماء الحُسنَى: المُقسِط، قال الحَليميّ: هو المُعْطي عبادَه القِسطَ ـ وهو العَدْل ـ من نفسه، وقد يكون معناه: المُعْطي لكلٍّ منهم قِسطاً من خيره.

وقوله: كأنَّه لَزِمَ القِسطَ، يشير إلى أنَّ الهمزة فيه للسَّلْب، وبذلك جَزَمَ صاحب «النِّهاية».

وذكر ابن القَطّاع أنَّ قَسَطَ من الأضداد، وقد أجابَ ابن بَطّال عن/ اعتراض مَن ١٣/٥٤٠

(١) قرأها بكسر القاف من السبعة حمزة والكسائي وحفصٌ عن عاصم، وقرأ الباقون «القُسْطاس» بضم القاف. «السبعة» لابن مجاهد ص٣٨٠.

(٢) تقدم عند البخاري برقم (٢٢٢٢).

اعتَرَضَ على قول البخاريّ: مَصدَر المُقسِط، فقال: أرادَ بالمصدَرِ ما حُذِفَت زوائدُه، كقولِ الشّاعر:

وإن أهلِــكْ فــذلك حــين قَــدْري

أي: تقديري، فرَدَّه إلى أصله، وإنّما تحذِف العرب الزَّوائد لتَرُدَّ الكلمة إلى أصلها، وأمّا مصدرُ المُقسِط الجاري على فِعْله فهو الإقساط.

وقال الكِرمانيُّ: المراد بالمصدَرِ المحذوفُ الزَّوائد نَظَراً إلى أصله، فهو مَصدَرُ مَصدَرِه، إذ لا خَفاءَ أنَّ المصدَر الجاري على فِعْله هو الإقساط، فإن قيل: المَزِيد لا بدَّ أن يكون من جِنس المَزِيد عليه. قلت: إمّا أن يكون من القِسْط بالكسر، وإمّا أن يكون من القَسْط بالفتح الذي هو بمعنى الجَوْر، والهمزة للسَّلْبِ والإزالة.

٧٥٦٣- حدَّثني أحمدُ بنُ إشْكابٍ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ فُضَيل، عن عُمارةَ بنِ القَعْقاع، عن أبي زُرْعةَ، عن أبي هُرَيرةَ ﷺ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «كَلِمَتانِ حَبِيبَتانِ إلى الرَّحمنِ، خَفِيفَتانِ على اللِّسان، ثَقِيلَتانِ في المِيزانِ: سُبْحانَ الله وبحَمْدِه، سُبْحانَ الله العظيمِ».

قوله: «**حدَّثنا أحمدُ بن إشْكاب**» بكسر الهمزة وسكون المعجَمة وآخره موحَّدة غير مُنصَرِف، لأنَّه أعجميّ، وقيل: بل عربيّ، فيَنصَرِف، وهو لَقَبٌ واسمه مُجمِّع، وقيل: مَعمَر، وقيل: عُبَيد الله، وكُنية أحمد أبو عبد الله، وهو الصَّفّار الحَضرَميّ نزيل مِصر، قال البخاريّ: آخر ما لَقِيتُه بمِصْر سنة سبع عشرة، وأرَّخَ ابن حِبّان وفاته فيها، وقال ابن يونس: ماتَ سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة. قلت: وليس بينه وبين عليِّ بن إشكاب ولا محمَّد بن إشكاب قَرَابة.

قوله: «**حدَّثنا محمَّد بن فُضَيل**» أي: ابن غَزْوانَ ـ بفتح المعجَمة وسكون الزّاي ـ ولم أرَ هذا الحديث إلّا من طريقه بهذا الإسناد، وقد تقدَّم في الدَّعَوات (٦٤٠٦)، وفي الأيمان والنُّذور (٦٦٨٢)، وأخرجه أحمد (٧١٦٧) ومسلم (٢٦٩٤) والتِّرمِذيّ (٣٤٦٧) والنَّسائيُّ (ك١٠٥٩٧) وابن ماجَهْ (٣٨٠٦) وابن حِبّان (٨٣١) كلّهم من طريقه، قال التِّرمِذيّ:

حسن صحيح غريب.

قلت: وجه الغَرَابة فيه ما ذَكَرتُه من تَفرُّد محمَّد بن فُضَيل وشيخه وشيخ شيخه وصحابيِّه.

قوله: «عن عُمارة» في رواية قُتَيبة: عن ابن فُضَيل حدَّثنا عُمارة، وقد تقدَّمَت في الأيمان والنُّذور.

قوله: «كلمتانِ حَبيبتانِ إلى الرَّحمن» كذا في هذه الرِّواية بتقديم «حبيبتان» وتأخير «ثَقيلَتان»، وقد تقدَّم في الدَّعَوات وفي الأيمان والنُّذور بتقديم «خفيفتان» وتأخير «حبيبتان»، وهي رواية مسلم عن زُهَير بن حَرْب ومحمَّد بن عبد الله بن نُمَير وأبي كُرَيب ومحمَّد بن طريف، وكذا عند الباقينَ ممَّن تقدَّم ذِكرُه ومَن سيأتي عن شيوخهم.

وفي قوله: «كلمتان» إطلاقُ كلمة على الكلام، وهو مِثلُ: كلمة الإخلاص وكلمة الشَّهادة، وقوله: «كلمتان» هو الخبر و«حبيبتان» وما بعدها صِفَة، والمبتَدَأ «سبحان الله...» إلى آخره، والنُّكتة في تقديم الخبر تشويق السّامع إلى المبتَدَأ، وكلَّما طالَ الكلام في وصف الخبر حَسُنَ تقديمه، لأنَّ كَثْرة الأوصاف الجميلة تزيد السّامعَ شَوْقاً، وقوله: «حبيبتان» أي: محبوبتان، والمعنى: محبوبٌ قائلهما، ومحبّة الله للعبدِ تقدَّم معناها في كتاب الرِّقاق (٦٥٠٢)، وقوله: «ثقيلتان في الميزان» هو موضع التَّرجمة، لأنَّه مُطابِق لقولِه: وأنَّ أعمال بني آدم تُوزَن.

قال الكِرمانيُّ: فإن قيل: فَعِيل بمعنى مفعول يَستَوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، ولا سيَّما إذا كان موصوفه معه، فلِمَ عَدَلَ عن التَّذكير إلى التَّأنيث؟ فالجواب: أنَّ ذلك جائز لا واجب، وأيضاً فهو في المفرَد لا المثنَّى، سَلَّمْنا لكن أنَّثَ لمناسَبةِ الثَّقيلَتَينِ والخفيفَتَينِ، أو لأنَّها بمعنى الفاعل لا المفعول، والتّاء لنَقلِ اللَّفظة من الوصفيّة إلى الاسميّة، وقد يُطلَق على ما لم يَقَعْ لكنَّه مُتَوقَّع، كمَن يقول: خُذ ذَبيحَتَك، للشّاةِ التي لم تُذبَح، فإذا وَقَعَ عليها الفعل فهي ذَبِيح حقيقة، وخُصَّ لفظ الرَّحمن بالذِّكر، لأنَّ المقصود من الحديث بيان سَعَة رحمة الله تعالى على عباده، حيثُ يُجازِي على العمل القليل بالثَّواب الكثير.

قوله: «خفيفتان على اللِّسان، ثقيلتان في الميزان» وَصَفَهما بالخِفَّةِ والثِّقَل لبيان قِلّة العمل

وكَثْرة الثَّواب، وفي هذه الألفاظ الثَّلاثة سَجْع مُستَعذَب، وقد تقدَّم في الدَّعَوات (٦٤٠٦) بيان الجائز منه والمنهيّ عنه، وكذا في الحدود[1] في حديث: «سَجعٌ كسَجعِ الكُهّان»، والحاصل أنَّ المنهيّ عنه ما كان مُتكلَّفاً أو مُتَضَمِّناً لباطلٍ، لا ما جاءَ عَفواً عن غير قَصدٍ إليه، وقوله: «خفيفتان» فيه إشارة إلى قِلّة كلامهما وأحرُفهما ورَشاقَتهما.

قال الطِّيبيُّ: الخِفّة مُستَعارة للسُّهولةِ، وشَبَّهَ سُهولةَ جَريانها على اللِّسان بما خَفَّ على الحامل من بعض/ الأمتِعة، فلا تُتعِبُه كالشَّيءِ الثَّقيل، وفيه إشارة إلى أنَّ سائر التَّكاليف صعبة شاقّة على النَّفس ثقيلة وهذه سهلة عليها، مع أنَّها تُثقِل الميزان كثِقَلِ الشّاقِّ من التَّكاليف، وقد سُئِلَ بعض السَّلَف عن سبب ثِقَل الحسنة وخِفّة السَّيِّئة؟ فقال: لأنَّ الحسنة حَضَرَت مرارَتُها وغابَت حَلاوتُها، فثَقُلَت فلا يَحمِلنَّك ثِقَلُها على تركها، والسَّيِّئة حَضَرَت حَلاوتُها وغابَت مَرارَتُها فلذلك خَفَّت، فلا يَحمِلَنَّك خِفَّتُها على ارتكابها.

قوله: «سُبْحان الله» تقدَّم معناه في «باب فضلِ التَّسبيح» من كتاب الدَّعَوات (٦٤٠٥).

قوله: «وبحَمْدِه» قيل: الواو للحالِ، والتَّقدير: أُسبِّح الله مُتَلبِّساً بحَمْدي له من أجل توفيقه، وقيل: عاطفة، والتَّقدير: أُسبِّح الله وأتلبَّس بحَمدِه، ويحتمل أن يكون الحمد مُضافاً للفاعلِ، والمراد من الحمد لازِمُه، أو ما يُوجِب الحمدَ من التَّوفيق ونحوه، ويحتمل أن تكون الباء مُتعلِّقة بمحذوف مُتقدِّم، والتَّقدير: وأُثني عليه بحَمدِه، فيكون «سبحان الله» جُملة مُستَقِلّة، و«بحَمدِه» جُملة أُخرى.

وقال الخطَّابيُّ في حديث: «سبحانك اللهُمَّ رَبّنا وبحَمدِك»[2] أي: بقوَّتِك التي هي نِعمةٌ تُوجِب عليَّ حمدَكَ سَبَّحتُك، لا بحَوْلي وبقوَّتي، كأنَّه يريد أنَّ ذلك ممَّا أُقيمَ فيه المسبَّب مَقامَ السَّبَب[3]، واتَّفقَتِ الرِّوايات عن محمَّد بن فُضَيل على ثُبوت: «وبحَمدِه» إلّا أنَّ الإسماعيليّ قال بعد أن أخرجه من رواية زُهَير بن حَرْب وأحمد بن عَبْدة وأبي بكر بن أبي شَيْبة والحُسَين بن

---

(١) بل في الديات برقم (٦٩٠٤).

(٢) سلف عند البخاري برقم (٧٩٤) من حديث عائشة.

(٣) في (س): السبَب مقام المسبَّب، وهو خطأ.

عليّ بن الأسود عنه: لم يَقُل أكثرُهم: «وبحَمدِه».

قلت: وقد ثبَتَ من رواية زُهَير بن حَرْب عند الشَّيخَينِ[١]، وعند مسلم عن بَقيّة مَن سَمَّيتُ من شيوخه، والتِّرمذيّ (٣٤٦٧) عن يوسف بن عيسى، والنَّسائيّ (١٠٥٩٧) عن محمَّد بن آدم وأحمد بن حَرْب، وابن ماجَهْ (٣٨٠٦) عن عليّ بن محمَّد وعليّ بن المنذِر[٢]، وأبو عَوَانة عن محمَّد بن إسماعيل بن سَمُرة الأحمَسيّ، وابن حِبّان (٨٣١) أيضاً من رواية محمَّد بن عبد الله بن نُمَير، كلّهم عن محمَّد بن فُضَيل، كأنَّها سَقَطَت من رواية أبي بكر وأحمد بن عَبْدة والحُسَين.

قوله: «سُبْحان الله العظيم» هكذا عند الأكثَر بتقديم «سبحان الله وبحَمدِه» على «سبحان الله العظيم»، وتقدَّم في الدَّعَوات (٦٤٠٦) عن زُهَير بن حَرْب بتقديم «سبحان الله العظيم» على «سبحان الله وبحَمدِه»، وكذا[٣] هو عند أحمد بن حَنبَل (٧١٦٧) عن محمَّد بن فُضَيل، وكذا عند جميع مَن سَمَّيته قبلُ، وقد وَقَعَ لي بعُلوٍّ في «كتاب الدُّعاء» (٨٣) لمحمَّدِ بن فُضَيل من رواية عليّ بن المنذِر عنه بثُبوتِ «وبحَمدِه» وتقديم «سبحان الله وبحَمدِه».

قال ابن بَطّال: هذه الفضائل الواردة في فضل الذِّكر إنَّما هي لأهلِ الشَّرَف في الدِّين والكمال، كالطَّهارةِ من الحرام والمعاصي العِظام، فلا تَظُنّ أنَّ مَن أدمَنَ الذِّكرَ وأصَرَّ على ما شاءَه من شَهَواته، وانتَهَكَ دينَ الله وحُرُماته، أنَّه يَلتَحِق بالمطهَّرينَ المقدَّسينَ، ويَبلُغ منازِلَهم بكلامٍ أجراه على لسانه، ليس معه تقوى ولا عمل صالح.

قال الكِرمانيُّ: صفات الله وُجُوديّة: كالعلمِ والقُدْرة، وهي صفات الإكرام، وعَدَميّة: كلَا شَريك له ولا مِثلَ له، وهي صفات الجلال، فالتَّسبيح إشارة إلى صفات الجلال، والتَّحميد إشارة إلى صفات الإكرام، وترك التَّقييد مُشعِر بالتَّعميم، والمعنى: أُنزِّهُه عن جميع النَّقائص

---

(١) البخاري (٦٤٠٦)، ومسلم (٢٦٩٤).

(٢) رواية ابن ماجه أخرجها عن أبي بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد، ليس فيها علي بن المنذر، وتحرَّف في مطبوعه أبو بكر إلى: أبي بشر، وانظر «تحفة الأشراف» ١٠/ ٤٤٢-٤٤٣.

(٣) يعني كالأول بتقديم «سبحان الله وبحمده» على «سبحان الله العظيم».

وأحمَدُه بجميع الكمالات.

قال: والنَّظم الطَّبيعيّ يَقتَضي تقديم التَّخلية على التحلية[1]، فقَدَّمَ التَّسبيح الدّالَّ على التَّخَلِّي على التَّحميد الدّالّ على التَّحَلِّي وقَدَّمَ لفظَ «الله»، لأنَّه اسم الذّات المقدَّسة الجامع لجميع الصِّفات والأسماء الحُسنَى، ووَصَفَه بالعظيم، لأنَّه الشّامل لسَلْبِ ما لا يَلِيق به، وإثبات ما يَلِيق به، إذ العَظَمة الكاملة مُستَلزِمة لعَدَمِ النَّظير والمَثِيل، ونحو ذلك، وكذا العلمُ بجميع المعلومات والقُدْرة على جميع المقدورات ونحو ذلك، وذكر التَّسبيح مُتَلبِّساً بالحمدِ ليُعلَم ثُبوتُ الكمال له نَفياً وإثباتاً، وكَرَّرَه تأكيداً، ولأنَّ الاعتِناء بشَأنِ التَّنزيه أكثَر من جهة كَثْرة المخالِفينَ، ولهذا جاءَ في القرآن بعِبارات مُختَلِفة نحو: سبحان، وسَبِّح بلفظِ الأمر، وسَبَّحَ بلفظِ الماضي، ويُسبِّح بلفظِ المضارع، ولأنَّ التَّنزيهات تُدرَك بالعقلِ بخِلَاف الكمالات، فإنَّها تَقصُر عن إدراك حقائقها، كما قال بعض المحقِّقينَ: الحقائق الإلٰهيّة لا تُعرَف إلّا بطريق السَّلْب،/ كما في العلْم لا يُدرَك منه إلّا أنَّه ليس بجاهلٍ، وأمّا مَعرِفة حقيقة عِلمه فلا سبيل إليه. ٥٤٢/١٣

وقال شيخنا شيخ الإسلام سِراج الدّين البُلقِينيُّ في كلامه على مُناسَبة أبواب «صحيح البخاريّ» الذي نَقَلتُه عنه في أواخر المقدّمة: لمَّا كان أصل العِصمة أوّلاً وآخِراً هو توحيد الله، فختَمَ بكتابِ التَّوحيد، وكانَ آخرَ الأُمور التي يَظهَر بها المُفلِح من الخاسِر ثِقَلُ الموازين وخِفَّتها، فجعله آخرَ تَراجِم الكتاب، فبَدَأ بحديثِ: «الأعمال بالنِّيّات» وذلك في الدُّنيا، وخَتَمَ بأنَّ الأعمال تُوزَن يوم القيامة، وأشارَ إلى أنَّه إنَّما يَثقُل منها ما كان بالنيّـةِ الخالِصة لله تعالى، وفي الحديث الذي ذكره ترغيب وتخفيف، وحَثٌّ على الذِّكر المذكور لمَحبّةِ الرَّحمن له والخِفّة بالنِّسبةِ لما يَتَعلَّق بالعملِ، والثِّقَل بالنِّسبة لإظهار الثَّواب، وجاءَ ترتيبُ هذا الحديث على أُسلوب عظيم، وهو أنَّ حُبَّ الرَّبّ سابق، وذِكرَ العبد وخِفّة الذِّكر على لسانه تالٍ، ثمَّ بيَّن ما فيهما من الثَّواب العظيم النافع يوم القيامة، انتهى مُلخَّصاً.

وقال الكِرمانيُّ: تقدَّم في أوَّل كتاب التَّوحيد بيانُ ترتيب أبواب الكتاب، وأنَّ الخَتْم

---

(١) في (س): التحلية على التخلية، الأولى بالحاء المهملة والثانية بالخاء المعجمة، وهو خطأ.

بمباحث كلام الله، لأنَّه مَدارُ الوَحْي، وبه تَثبُت الشَّرائع، ولهذا افتَتَحَ ببَدْءِ الوحي والانتهاء إلى ما منه الابتداء، ونِعمَ الخَتْمُ بها، ولكنَّ ذِكر هذا الباب ليس مقصوداً بالذّات، بل هو لإرادةِ أن يكون آخر الكلام التَّسبيح والتَّحميد، كما أنَّه ذكر حديث الأعمال بالنيّات في أوَّل الكتاب لإرادةِ بيان إخلاصه فيه؛ كذا قال.

والذي يَظهَر أنَّه قَصَدَ خَتْمَ كتابه بما دَلَّ على وزن الأعمال، لأنَّه آخر آثار التَّكليف، فإنَّه ليس بعد الوزن إلّا الاستقرار في أحد الدّارينِ، إلى أن يريد الله إخراج مَن قَضَى بتعذيبِه من الموحِّدينَ، فيَخرُجونَ من النار بالشَّفاعة كما تقدَّم بيانُه.

قال الكِرمانيُّ: وأشارَ أيضاً إلى أنَّه وَضَعَ كتابَه قِسطاساً وميزاناً يُرجَع إليه، وأنَّه سهلٌ على مَن يَسَّرَه الله تعالى عليه، وفيه إشعار بما كان عليه المؤلِّف في حالتَيه أوَّلاً وآخِراً، تَقَبَّلَ الله تعالى منه وجَزَاه أفضَلَ الجزاء.

قلت: وفي الحديث من الفوائد غيرُ ما تقدَّم: الحثُّ على إدامة هذا الذِّكر، وقد تقدَّم في «باب فضل التَّسبيح» من وجه آخَر عن أبي هريرة (٦٤٠٥) حديث آخَر لفظه: «مَن قال: سبحان الله وبحَمدِه، في يومه مئة مرَّة، حُطَّت خَطَاياه، وإن كانت مِثلَ زَبَد البحر»، وإذا ثَبَتَ هذا في قول: «سبحان الله وبحَمدِه» وحدها، فإذا انضمَّت إليها الكلمة الأُخرى فالذي يَظهَر أنَّها تُفيد تحصيلَ الثَّواب الجزيل المناسِب لها، كما أنَّ مَن قال الكلمة الأولى وليست له خَطَايا مَثَلاً، فإنَّه يَحصُل له من الثَّواب ما يُوازِن ذلك.

وفيه إيراد الحُكم المرغَّب في فِعله بلفظِ الخبر، لأنَّ المقصود من سياق هذا الحديث الأمر بمُلازَمةِ الذِّكر المذكور، وفيه تقديم المبتَدَأ على الخبر كما مضى في قوله: «كلمتان».

وفيه من البديع: المقابَلة والمناسَبة والموازَنة في السَّجع، لأنَّه قال: «حبيبتان إلى الرَّحمن» ولم يَقُل: للرَّحمنِ لموازَنةِ قوله: «على اللِّسان»، وعَدَّى كلًّا من الثَّلاثة بما يَلِيق به، وفيه إشارة امتثال قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [طه:١٣٠]، وقد أخبَرَ الله تعالى عن الملائكة في عِدّة آيات أنَّهم يُسبِّحونَ بحَمدِ ربِّهم، وفي «صحيح مسلم» (٢٧٣١) عن أبي ذَرّ: قلت: يا

رسول الله، بأبي أنتَ وأُمّي، أيُّ الكلام أحَبّ إلى الله؟ قال: «ما اصطَفَى اللهُ لملائكتِه: سبحانَ رَبِّي وبحَمدِه، سبحانَ رَبِّي وبحَمدِه»، وفي لفظ له: «أنَّ أحَبَّ الكلام إلى الله سبحانه: سبحانَ الله وبحَمدِه».

خاتمة: اشتمل كتاب التوحيد من الأحاديث المرفوعة على مئتي حديث وخمسة وأربعين حديثاً، المعلَّق منها وما في معناه من المتابَعة خمسة وخمسون طريقاً، والباقي موصول، المكرَّر منها فيه وفيما مضى معظمُها، والخالص منها أحد عشر حديثاً، انفرد عن مسلم بأكثرها.

وأخرج مسلم (٨١٣) منها حديثَ عائشة في أمر السَّرِيّة في ذكر ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وحديث أبي هريرة (٢٧٥٨): «أذنبَ عبدٌ من عبادي ذنباً»، وحديثه (٢٦٧٥): «إذا تقرَّب العبد مني شبراً»، وحديثه (٢٦٧٥): «يقول الله عزَّ وجلّ: أنا عند ظنِّ عبدي بي».

وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة وثلاثون أثراً.

٥٤٣/١٣ فجميع ما/ في «الجامع» من الأحاديث بالمكرَّر موصولاً ومعلَّقاً وما في معناه من المتابعة تسعةُ آلاف واثنان وثمانون حديثاً.

وجميع ما فيه موصولاً ومعلَّقاً بغير تكرار ألفا حديث وخمس مئة حديث وثلاثة عشر حديثاً، فمن ذلك المعلَّقُ وما في معناه من المتابَعة مئة وستون حديثاً، والباقي موصول، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثمان مئة وعشرين حديثاً، وقد بيَّنتُ ذلك مفصلاً في آخر كل كتاب من كتب هذا «الجامع»، وجمعتُ ذلك هنا تنبيهاً على وَهْم من زعم أن عدده بالمكرَّر سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون حديثاً، وأن عدده بغير المكرَّر أربعة آلاف أو نحو أربعة آلاف، وقد أوضحتُ ذلك مفصَّلاً في أواخر المقدمة، وذلك كله خارج عما أودَعه في تراجم الأبواب من ألفاظ الحديث من غير تصريحٍ بما يدلُّ على أنه حديث مرفوع، كما نبَّهتُ على كل موضع من ذلك في بابه، كقوله: بابٌ اثنان فما فوقهما جماعة[1]، فإنه لفظ حديث أخرجه ابن ماجه (٩٧٢).

وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدَهم ألف وست مئة وثمانية آثار، وقد

---

(١) باب رقم (٣٥) من كتاب الأذان، ج٣/ ١٣٧.

ذكرتُ تفاصيلها أيضاً عقبَ كل كتاب ولله الحمد.

وفي الكتاب آثار كثيرة لم يصرِّح بنسبتها لقائل مسمًّى ولا مُبهَم، خصوصاً في التفسير وفي التراجم، فلم يدخل في هذه العِدَّة، وقد نبَّهتُ عليها أيضاً في أماكنها.

ومما اتفق له من المناسَبات التي لم أر من نبَّه عليها أنه يعتني غالباً بأن يكون في الحديث الأخير من كل كتاب من كتب هذا «الجامع» مناسبةٌ لختمه، ولو كانت الكلمة في أثناء الحديث الأخير، أو من الكلام عليه، كقوله في آخر حديث بَدء الوحي (٧): فكان ذلك آخرَ شأن هرقل، وقوله في آخر كتاب الإيمان (٥٨): ثم استغفر ونزل، وفي آخر كتاب العلم (١٣٤): «وليقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين»، وفي آخر كتاب الوضوء (٢٤٧): «واجعلهنَّ آخرَ ما تكلَّمُ به»، وفي آخر كتاب الغسل (٢٩٣): وذلك الأخير إنما بيَّنّاه لاختلافهم، وفي آخر كتاب التيمم (٣٤٨): «عليك بالصعيد فإنه يكفيك»، وفي آخر كتاب الصلاة (٨٧٣): استئذان المرأة زوجَها في الخروج، وفي آخر كتاب الجمعة (٩٤١): ثم تكون القائلةُ، وفي آخر كتاب العيدين (٩٨٩): لم يُصلِّ قبلها ولا بعدها، وفي آخر الاستسقاء (١٠٣٩): «بأي أرض تموت»، وفي آخر تقصير الصلاة (١١١٩): وإن كنتُ نائمة اضطَجَع، وفي آخر التهجد والتطوع (١١٩٧): «وبعد العصر حتى تَغرُب»، وفي آخر العمل في الصلاة (١٢٣٦): فأشار إليهم: أنِ اجلسوا، فلما انصرف، وفي آخر كتاب الجنائز (١٣٩٤): فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ وهو من التَّبَاب ومعناه: الهلاك، وفي آخر الزكاة (١٥٠٢): صدقة الفِطْر، ولها دخول في الآخِريّة من جهة كونها تقعُ في آخر رمضان مكفِّرة لما مضى، وفي آخر الحج (١٨٩٠): واجعل موتي في بلد رسولك ﷺ، وفي آخر الصيام (٢٠٠٧): «ومن لم يكن أكل فليصُمْ»، وفي آخر الاعتكاف (٢٠٤٥): «ما أنا بمعتكف» فرجع، وفي آخر البيع والإجارة (٢٢٨٦): حتى أجْلاهم عمر، وفي آخر الحَوالة (٢٢٨٩): فصلَّى عليه، وفي آخر الكفالة (٢٢٩٨): «مَن ترك مالاً فلورثته»، وفي آخر المزارعة (٢٣٥٠): ما نسيتُ من مَقَالتِه تلك إلى يومي هذا شيئاً، وفي آخر الملازمة (٢٤٢٥): حتى أموتَ ثم أُبعَث.

وفي آخر الشِّرب[1] (٢٤٣٩): فشرب حتى رضيتُ، وفي آخر المظالم (٢٤٨٢): «فكسروا صومعتَه وأنزلوه»، وفي آخر الشركة (٢٥٠٧): أفنذبح بالقَصَب، وفي آخر الرهن (٢٥١٥): «أولئك لا خَلَاقَ لهم في الآخرة» وفي آخر العتق (٢٥٦٥): «الوَلاء لمن أعتق»، وفي آخر الهبة (٢٦٣٦): «ولا تَعُد في صدقتك»، وفي آخر الشهادات (٢٦٨٩): «لأتوهما ولو حَبواً»، وفي آخر الصلح (٢٧١٠): «قم فاقضه»، وفي آخر الشروط (٢٧٣٧): لا يباع ولا يوهب ولا يورث، وفي آخر الجهاد (٣٠٩٠): قدمتُ فقال: «صلِّ ركعتين»، وفي آخر فرض الخمس (٣١٥٥): حرَّمها البتَّة، وفي آخر الجزية والموادعة (٣١٨٩): «فهو حرامٌ بحُرمة الله إلى يوم القيامة»، وفي آخر بدء الخلق وأحاديث الأنبياء (٣٤٨٨): قدم معاوية المدينة آخر قَدْمة قَدِمها، وفي آخر المناقب (٣٨٩٦): توفيت خديجة رضي الله عنها قبل مَخرَج النبي ﷺ، وفي آخر الهجرة (٣٩٤٨): فترة بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام، وفي آخر المغازي[2]:/ ١٣/٥٤٤ الوفاة النبوية وما يتعلَّق بها، وفي آخر التفسير (٤٩٧٦و٤٩٧٧): تفسير المعوِّذتين، وفي آخر فضائل القرآن (٥٠٦٢): اختلفوا فأُهلكوا[3]، وفي آخر النكاح (٥٢٥٠): فلا يمنعني من التحرك، وفي آخر الطلاق (٥٢٩٩): «وتعفو أثرَه»، وفي آخر اللعان (٥٣٥٠): «أبعدُ لك منها».

وفي آخر النفقات (٥٣٧٢): أعتقها أبو لهب، وفي آخر الأطعمة (٥٤٦٦): وأُنزل الحجاب، وفي آخر الذبائح والأضاحي (٥٥٧٤): حتى يَنفِر من مِنًى، وفي آخر الأشربة: (٥٦٣٩): وتابعه سعيد بن المسيب عن جابر، وفي آخر المرضى (٥٦٧٧): «وانقل حُمّاها»، وفي آخر الطب (٥٧٨٢): «ثم لِيَطرَحه»، وفي آخر اللباس (٥٩٦٩): إحدى رجليه على الأخرى، وفي آخر الأدب (٦٢٢٦): «فليردَّه ما استطاع»، وفي آخر الاستئذان (٦٣٠٣): منذ قُبض النبي ﷺ، وفي آخر الدعوات (٦٤١١): كراهيةَ السَّآمة علينا، وفي آخر الرقاق (٦٥٩٣):

---

(١) هو في كتاب اللُّقطة لا الشرب.

(٢) باب رقم (٨٥)، عند الحديث (٤٤٦٤).

(٣) بلفظ: «اختلفوا فأهلكهم».

أن نرجع على أعقابنا، وفي آخر القدر (٦٦٢٠): «إذا أرادوا فتنةً أَبينا»، وفي آخر الأيمان والنذور (٦٧٠٧): إذا سهمٌ عائرٌ فقتله، وفي آخر الكفارة (٦٧٢٢): «وكفِّر عن يمينك»، وفي آخر الحدود (٦٨٠١): «إن شاء عذَّبه وإن شاء غفر له»، وفي آخر المحاربين (٦٩٣٩): «اعملوا ما شئتم فقد أوجبتُ لكم الجنة»، وفي آخر الإكراه (٦٩٥٢): «تَحجزُه عن الظلم»، وفي آخر تعبير الرؤيا (٧٠٤٧): «تجاوَز الله عنهم»، وفي آخر الفتن (٧١٣٥): أنهلِك وفينا الصالحون، وفي آخر الأحكام (٧٢٣٠): فاعتمرتُ بعد أيام الحج.

وفي آخر الاعتصام (٧٣٧٠): سبحانك هذا بُهتان عظيم، والتسبيح مشروع في الختام، فلذلك خَتَمَ به كتاب التوحيد (٧٥٦٣)، والحمد لله بعد التسبيح آخرُ دعوى أهل الجنة، قال الله تعالى: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَـٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَـٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠].

وقد وَرَدَ في حديث أبي هريرة في خَتْم المجلس ما أخرجه الترمذي في «الجامع» (٣٤٣٣) والنسائي في «اليوم والليلة» (ك١٠١٥٧) وابن حبان في «صحيحه»[١] والطبراني في «الدعاء» (١٩١٤) والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٣٦-٥٣٧) كلهم من رواية حجّاج بن محمد، عن ابن جُريج، عن موسى بن عُقبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من جلس في مجلسٍ وكَثُر فيه لَغَطُه، فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك: سبحانَك اللهمَّ وبحمدك، أشهدُ أن لا إله إلّا أنت، أستغفرُك وأتوب إليك، إلّا غُفِر له ما كان في مجلسه ذلك» هذا لفظ الترمذي، وقال: حسن صحيح غريب، لا نعرفه من حديث سهيل إلّا من هذا الوجه، وفي الباب عن أبي بَرْزة وعائشة، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، إلا أن البخاري أعلّه برواية وُهيب عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن كعب الأحبار، كذا قال في «المستدرك» ووَهِمَ في ذلك، فليس في هذا السند ذكرٌ لوالد سهيل ولا كعب، والصواب عن سهيل عن عَوْن، وكذا

---

(١) رواية ابن حبان (٥٩٤) من طريق أبي قرة موسى بن طارق عن ابن جريج، وليس من طريق حجاج عن ابن جريج كما سيقول الحافظ رحمه الله.

ذكره على الصواب في «علوم الحديث»[١]، فإنه ساقه فيه من طريق البخاري عن محمد بن سَلَام عن مخلد بن يزيد عن ابن جُريج بسنده، ثم قال: قال البخاري: هذا حديث مَلِيح، ولا أعلمُ في الدنيا في هذا الباب غيرَ هذا الحديث إلّا أنه معلول، حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وُهيب حدثنا موسى بن عقبة[٢] عن عون بن عبد الله قولَه، قال البخاري: هذا أَولى، فإنا لا نذكر لموسى بن عقبة سماعاً من سهيل، انتهى.

وأخرجه البيهقي في «المدخل» عن الحاكم بسنده المذكور في «علوم الحديث» عن البخاري، فقال: عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين كلاهما عن حجّاج بن محمد، وساق كلام البخاري لكن قال: لا أعلمُ بهذا الإسناد في الدنيا غيرَ هذا الحديث إلّا أنه معلول، وقوله: لا أعلمُ بهذا الإسناد في الدنيا، هو المنقول عن البخاري، لا قوله: لا أعلمُ في الدنيا في هذا الباب، فإنَّ في الباب عدة أحاديث لا تخفى على البخاري.

وقد ساق الخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٩٦٠-٩٦١) هذه القصة من غير الحاكم، وذكر فيها أنَّ مسلماً قال للبخاري: أتعرفُ بهذا الإسناد في الدنيا غير هذا؟ فقال: لا إلّا أنه معلول، ثم ذكره عن موسى بن إسماعيل عن وُهَيب عن موسى بن عُقبة عن عَوْن بن عبد الله قولَه[٣]، وهو موافق لما في «علوم الحديث» في سند التعليل، لا في قوله: في هذا الباب، فهو موافق لرواية البيهقي في قوله: بهذا الإسناد، وكأنَّ الحاكم وهِمَ في هذه اللفظة، وهي قوله: في هذا الباب، وإنما هي: بهذا الإسناد، وهو/ كما قال، لأن هذا ٥٤٥/١٣ الإسناد: وهو ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل، لا يوجد إلّا في هذا المتن، ولهذا قال البخاري: لا أعلمُ لموسى سماعاً من سهيل، يعني أنه إذا لم يكن معروفاً بالأخذ عنه، وجاءت

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص١١٤.

(٢) كذا نقل الحافظ ابن حجر عن كتاب الحاكم، وهو خطأ، فالذي في «علوم الحديث» ص١١٤: حدثنا وهيب قال: حدثنا سهيل عن عون بن عبد الله؛ وهو الموافق لما في «التاريخ الكبير» للبخاري ٤/ ١٠٥ وكذا «التاريخ الأوسط» له (١١١٤).

(٣) الذي في مطبوع «الإرشاد» ليس موقوفاً على عون؛ بل رفعه عونٌ إلى النبي ﷺ!

عنه روايةٌ خالف راويها ـ وهو ابن جريج ـ من هو أكثر ملازمةً لموسى بن عقبة منه، رُجِّحت رواية الملازم، فهذا توجيهُ تعليل البخاري.

وأما من صحَّحه، فإنه لا يرى هذا الاختلاف عِلَّة قادحة، بل يجوز أنه عند موسى بن عقبة على الوجهين.

وقد سبق البخاريَّ إلى تعليل هذه الرواية أحمدُ بن حنبل، فذكر الدارقطني في «العلل» (٨/ ٢٠٣) عنه أنه قال: حديث ابن جريج وهمٌ، والصحيح قول وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله، قال الدارقطني: والقولُ قول أحمد، وعلى ذلك جَرَى أبو حاتم وأبو زُرْعة الرازيّان.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٠٧٨): سألتُ أبي وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا: هذا خطأ، رواه وهيب عن سُهيل عن عون بن عبد الله موقوفاً، وهذا أصحُّ، قال أبو حاتم: يحتمل أن يكون الوهمُ من ابن جُريج، ويحتمل أن يكون من سهيل، انتهى.

وقد وجدناه من رواية أربعة عن سُهيل غيرِ موسى بن عقبة، ففي «الأفراد» للدارقطني من طريق عاصم بن عمر وسليمان بن بلال[1]، وفي «الذكر» لجعفر الفِرْيابي من طريق إسماعيل بن عيّاش، وفي «الدعاء» (٢٩١٣) للطبراني من طريق محمد بن أبي حميد، أربعتهم عن سهيل، والراوي عن عاصم وسليمان هو الواقدي، وهو ضعيف، وكذا محمد بن أبي حميد، وأما إسماعيل فإن روايته عن غير الشاميين ضعيفة، وهذا منها.

وقد قال أبو حاتم: هذه الرواية ما أدري ما هي، ولا أعلم رُويَ عن النبي ﷺ في شيء من طرق أبي هريرة إلا من رواية موسى عن سهيل. انتهى، وقد أخرجه أبو داود في «السنن» (٤٨٥٧-٤٨٥٨) وابن حبان في «صحيحه» (٥٩٣) والطبراني في «الدعاء» (١٩١٥) من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن أبي عمرو عن سعيد المقبُري عن أبي هريرة مرفوعاً، وعن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن سعيد المقبُري عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

(١) وعلَّق طرقه الدارقطني في «العلل» انظر السؤال (١٥١٣).

وذكر شيخُنا شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العِراقي الحافظ في «النكت» التي جمعها على «علوم الحديث» لابن الصلاح: أن هذا الحديث وَرَدَ من رواية جماعة من الصحابة عِدَّتهم سبعة زائدة على مَن ذكر الترمذيُّ (٣٤٣٣)؛ وأحال ببيان ذلك على تخريجه لأحاديث «الإحياء»، وقد تتبعتُ طُرقه فوجدته من رواية خمسة آخرين، فكمَّلوا خمسة عشر نفساً، ومعهم صحابي لم يُسمَّ، فلم أُضفه إلى العدد لاحتمال أن يكون أحدَهم، وقد خرَّجتُ طرقه فيما كتبته على «علوم الحديث»، وأذكره هنا ملخصاً، وهم:

عبد الله بن عمرو بن العاص، وحديثه عند الطبراني في «المعجم الكبير» أخرجه موقوفاً، وعند أبي داود (٤٨٥٧) أخرجه موقوفاً كما تقدم التنبيه عليه.

وأبو بَرْزة الأسلمي، وحديثه عند أبي داود (٤٨٥٩) والنسائي (ك١٠١٨٧) والدارمي (٢٦٥٨)، وسنده قوي.

وجُبير بن مُطعِم، وحديثه عند النسائي (ك١٠١٨٥) وابن أبي عاصم، ورجاله ثقات.

والزبير بن العوَّام، وحديثه عند الطبراني في «المعجم الصغير» (٩٧٠)، وسنده ضعيف.

وعبد الله بن مسعود، وحديثه عند ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٤٠)[1]، وسنده ضعيف.

والسائب بن يزيد، وحديثه عند الطحاوي في «مشكل الآثار»[2] والطبراني في «الكبير» (٦٦٧٣)، وسنده صحيح.

وأنس بن مالك، وحديثه عند الطحاوي (٤/ ٢٨٩) والطبراني[3]، وسنده ضعيف.

وعائشة، وحديثها عند النسائي (ك١٠١٥٩)، وسنده قوي.

وأبو سعيد الخدري، وحديثه في كتاب «الذِّكر» لجعفر الفِرْيابي، وسنده صحيح، إلا أنه لم يصرِّح برفعه.

---

(١) وهو أيضاً في «المعجم الكبير» للطبراني (١٠٣٣٣).

(٢) كذا قال، ولم نقف عليه فيه، وهو عنده في «معاني الآثار» ٤/ ٢٨٩، وأخرجه أيضاً أحمد في «المسند» (١٥٧٢٩).

(٣) في «الأوسط» (٥٩١٤)، وفي «الدعاء» (١٩١٦).

وأبو أُمامة، وحديثه عند أبي يعلى وابن السُّنِّي (٤٥١)، وسنده ضعيف.

ورافع بن خَدِيج، وحديثه عند الحاكم (١/ ٥٣٧) والطبراني في «الصغير» (٦٢٠)[١]، ورجاله موثوقون، إلّا أنه اختُلِف على راويه في سنده.

وأُبي بن كعب، ذكره أبو موسى المَدِيني، ولم أَقِفْ على سنده.

ومعاوية ذكره أبو موسى أيضاً، وأشار إلى أنه وقع في بعض رُواتِه تصحيف.

وأبو أيوب الأنصاري، وحديثه في «الذِّكر» للفِريابي أيضاً، وفي سنده ضعف يسير.

وعلي بن أبي طالب، وحديثه عند أبي علي بن الأشعث في «السنن المرويَّة عن أهل البيت»، وسنده / واهٍ. ٥٤٦/١٣

وعبد الله بن عمر، وحديثه في الدعوات من «مستدرك» الحاكم[٢].

وحديث رجل من الصحابة لم يُسمَّ، أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»[٣] من طريق أبي مَعشَر زياد بن كُليب قال: حدثنا رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عنه، ورجاله ثقات.

ووَقَعَ لي مع ذلك من مراسيل جماعة من التابعين، منهم: الشعبيُّ وروايته عند جعفر الفِريابي في «الذِّكر»، ويزيد الفَقير وروايته في «الكنى» (٢/ ٢٨) لأبي بِشْر الدُّولابي، وجعفر أبو سلمة وروايته في «الكنى» للنسائي، ومجاهد وعطاء ويحيى بن جَعْدة ورواياتهم في زيادات «البر والصلة» للحسين بن الحسن المروزي، وحسان بن عطية وحديثه في ترجمته في «الحلية» لأبي نعيم، وأسانيد هذه المراسيل جِيَاد، وفي بعض هذا ما يدل على أنَّ للحديث أصلاً.

(١) والأولى عزوه للنسائي في «اليوم والليلة» (٤٢٧).

(٢) لم نقف عليه في «المستدرك»، وأخرجه ابن أبي شيبة ١٠/ ٢٥٦ موقوفاً عليه.

(٣) لم نقف عليه في «مصنفه»، وهو في «مسنده» برقم (٩٥٤).

وقد استوعبتُ طرقَها وبيَّنتُ اختلاف أسانيدها وألفاظ متونها فيما علَّقته على «علوم الحديث» لابن الصلاح، في الكلام على الحديث المعلول، ورأيتُ ختمَ هذا «الفتح» بطريق من طرق هذا الحديث مناسبةً للختم، ثمَّ أسوقها بالسند المتصل العالي بالسماع والإجازة إلى منتهاه: قرأتُ على الشيخ الإمام العَدْل المسنِد المكثِر الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن الحسن بن محمد بن محمد بن زكريا المقدسي الزَّينَبي بمنزله ظاهر القاهرة، أخبرنا محمد بن إسماعيل بن عبد العزيز بن عيسى بن أبي بكر الأيوبي، أخبرنا إسماعيل بن عبد المنعم ابن الخِيَميّ، أنبأنا أبو بكر عبد العزيز بن أحمد بن بَاقَا، أخبرنا أبو زُرْعة طاهر بن محمد بن طاهر، أخبرنا عبد الرحمن بن حَمْد (ح) وقرأتُه عالياً على الشيخ الإمام المقرئ المفتي العلامة أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن كامل، عن أيوب بن نِعْمة النابُلسي سماعاً عليه، أخبرنا إسماعيل بن أحمد العراقي، عن عبد الرزاق بن إسماعيل القُومَسي، أخبرنا عبد الرحمن بن حَمْد الدُّونيّ، أخبرنا أبو نصر أحمد بن الحسين الكسّار، أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الحافظ المعروف بابن السُّنِّي، أخبرنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسائي[1]، أخبرنا محمد بن إسحاق ـ هو الصَّغَاني ـ حدثنا أبو سلمة منصور بن سلمة الخُزاعي، حدثنا خلّاد بن سليمان ـ هو الحضرمي ـ عن خالد بن أبي عِمران، عن عُروة، عن عائشة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا جلس مجلساً أو صلّى تكلَّم بكلمات، فسألتُه عن ذلك، فقال: «إنْ تكلَّم بكلام خير كان طابَعاً عليه ـ يعني خاتَماً عليه ـ إلى يوم القيامة، وإن تكلَّم بغير ذلك كانت كفارةً له: سبحانك اللهمَّ وبحمدِك، لا إله إلّا أنت، أستغفرُك وأتوبُ إليك»، والله أعلم.

آخر الكتاب، والحمد لله وحده، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصَحْبه، وسلَّم تسلمياً كثيراً، ورَضِيَ اللهُ عن أصحاب رسول الله أجمعين.

---

(١) وهو في «السنن الكبرى» له (١٢٦٨) و(١٠١٦٠).

قال مؤلِّفه رحمه الله تعالى: فرغَ منه جامعُه أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد، الكِنانيُّ النَّسب، العسقلانيُّ الأصل، المِصريُّ المولد والمنشأ، نزيل القاهرة، في أول يوم من رجب الفَرْد سنةَ اثنتين وأربعين وثمان مئة، سوى ما ألحَقَه في هذا الكُرَّاس في ثاني عشر رجب منها، وكان جمعُه للمقدِّمة في سنة ثلاث عشرة، وشروعُه في الشرح في أوائل سنة سبع عشرة، ولله الحمدُ باطناً وظاهراً، وأولاً وآخِراً. وحسبُنا الله ونِعمَ الوكيل، ونِعمَ المولى ونعمَ النَّصير.

تم الجزء الرابع والعشرون

وبتمامه تمَّ الكتاب ولله الحمد والمِنَّة

صورة(١) ما كتبه المؤلِّف على نسخة
الشيخ الإمام العالم العلامة برهان الدين إبراهيم بن زين الدين الخضر
رحمهم الله ورضي عنهم

الحمد لله وكفي، وسلام على عبادة الذين اصطفى.

أما بعد: فقد قرأ عليَّ هذا الكتابَ المسمَّى «فتحَ الباري» إلّا يسيراً منه فسمعه وفاتَه القليلُ منه، وذلك ظاهرٌ في التبليغ في الهوامش بخط صاحبه وكاتبه الإمامِ العالم العلامة الفاضل الماهر الباهر المعين برهان الدين مُفيد الطالبين جمال المدرِّسين ابن زين الدين الخَضِر حفظ الله عليه ما وهبَه، وختم له بالخيرات حتى يفوز بالمُرغِبة ويأمن المُرهِبة، وأجزتُ له أن يرويَه عني كلَّه، وأن يُفيده لمن أراد، وأن يروي عني جميع ما تجوز عني روايته.

قاله وكتبه أحمد بن علي بن حَجَر، حامداً مصلِّياً مسلِّماً، وذلك في الثامن عشر من شعبان سنة اثنتين وأربعين وثمان مئة.

وعلى نسخة أيضاً ما ملخّصه: بَلَغَ السماعَ لجميع المجلس الأخير من هذا الشرح، وأوله خاتمةٌ على مؤلِّفه حافظِ العصر، أستاذِ أهل الدهر، شيخ الإسلام والمسلمين، بقيةِ المجتهدين، قاضي القضاة الشافعية بالديار المصرية، أبي الفضل أحمد العسقلانيِّ الأصل، المصريِّ المولد والمنشأ، أدام الله بهجتَه، وحرس للأنام مُهجتَه، بقراءة كاتبه إبراهيم بن خَضِر: الأئمةُ الأعلامُ: قاضي القضاة سعد الدين القدسي، الحنفي الشهير بابن الدَّيْري،

(١) هذه خاتمةٌ جاءت في آخر نسخة الإمام المذكور، تتضمّن تقريراً من الحافظ ابن حجر رحمه الله بقراءة صاحب النسخة هذا الشرحَ عليه، وتشتمل أيضاً على بيان أسماء مَن حضَرَ مجلسَ السماع الأخير والختم من أعيان العلماء وأهل الفضل، ثم ذُيِّلت بعدد من القصائد في مدح هذا الشرح وتقريظه، منها ما ألقاه بعضُ مَن حَضَر مجلس الختم، ومنها ما قيل بعد ذلك، وجاءت هذه الخاتمة برُمَّتها في آخر الطبعة البُولاقية، وقد ارتأينا ذكرها لما تشتمل عليه من فوائد ودُرَرٍ فرائد.

وأخوه الإمام برهان الدين إبراهيم، وقاضي القضاة مُحبّ الدين أحمد بن نصر الله البغدادي الحنبلي، وقاضي القضاة الشافعية بالبلاد الشامية، وكاتب الأسرار الشريفة بالديار المصرية كمالُ الدين محمد الحَمَويّ الشهير بابن البارِزِيّ، والمَقَرُّ الناصري محمد بن السلطان الظاهر جقمق بفَوتٍ يسيرٍ، والمَقَرُّ الزَّيني عبد الباسط ناظِرُ الجيوش المنصورة، والعلامةُ تقي الدين أحمد بن علي الـمَقْرِيزيّ، والصاحبُ كريم الدين عبد الكريم الشهير بابن كاتِبِ المُناخات، والجمالُ يوسف بن كريم الدين ناظِرُ الخواصّ الشريفة، والـمَقَرُّ محبّ الدين ابن الأشقر كاتِبِ السِّرِّ، والشيخُ ولي الدين محمد السَّفْطي، والعلامة القاضي بدرُ الدين التَّنَسِيّ المالكي، والقاضي غَرْسُ الدين السَّخاوي، والشيخ محبُّ الدين محمد بن أبي بكر القِمَنيّ، والشيخ زينُ الدين عبد الرحمن بن عبد الوهاب السَّنْدَبِيسي، وكتَبَ جميعَ الشرح إلّا مواضعَ يسيرةً مُعلَّمةً في نسخته.

والشيخُ رضوان العُقْبي وكتب منه وسمع كثيراً، والشيخ شمس الدين محمد بن علي ابن جعفر الشهير بابن قَمَر، وكتب غالبَه وسمعَ منه الكثيرَ، والشيخُ بهاء الدين أحمد بن العِماد عبد الرحمن بن حَرَمِيّ، والشيخُ زين الدين عبد الغني بن محمد القِمَنِي، والشريفُ سعيد بن علي بن عبد الجليل المغربي التُّونسي، وكتبَه كلٌّ من الثلاثة وسمعَ منه كثيراً، والإمامُ شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن حسان الـمَقدِسي، والشيخُ زين الدين قاسمُ بن محمد الزُّبَيري، والشيخُ تقيُّ الدين الـمَنُوفيّ القاضي، والشيخُ شمس الدين محمد ابن نور الدين على المَخْبَزي الخطيبُ والدُه بالصَّلاحيّة، والشيخُ عزُّ الدين عبد العزيز السُّنْباطي، والشيخُ محبّ الدين محمد بن عز الدين محمد البَكْريّ إمام المؤيَّدية، والشيخ محبّ الدين عبد الله بن بهاء الدين عبد اللطيف الشهير بابن الإمام المَحَلِّي، والشيخ محيي الدين بن محمد الطُّوخِيّ، وبهاءُ الدين محمد بن أبي بكر المَشْهَدِي، والشيخُ شهاب الدين أحمد بن أسد المقرئ، ونورُ الدين علي بن أحمد المَنُوفيّ، والشيخُ شهاب الدين أحمد الرِّيشي، والسيدُ الإمام العالم بدر الدين حسن النَّسَّابة، والشيخُ العلامة جلالُ الدين محمد ابن أحمد المَحَلِّي الشافعي، والشريفُ العلامة صلاح الدين محمد الأسْيُوطي، والإمام شهاب

الدين أحمد بن موسى المَنُوفيّ الإمامُ بجامع أَصْلَم.

والشريفُ عبد اللطيف بن علي الحَسَني، والشهابُ أحمد بن الجَمال عبد الباقي الشهير بابن أبي غالِب، وأبو الفضل بن أبي المكارم بن أبي البركات بن ظَهِيرةَ القُرشي المكّي، وأبو الفتح محمد بن محمد الطَّيِّبيّ القادِري، والسراجُ عمر بن عبد الله بن علي الأَقْفَهْسِيّ، والإمامُ شهاب الدين أحمد بن أبي السعود المَنُوفيّ، ومدحَ الشارحَ بقصيدةٍ تتعلق بالخَتْم أنشدها عبد القادر الواعِظ بمجلس الختم، والشَّرَفُ يونس القادري، والشيخُ شرفُ الدين عيسى الطُّنُوبيّ، ومدحَ الشارحَ بقصيدةٍ تتعلق بالخَتْم، والشيخُ تقيُّ الدين بن القُطْب القَرْقَشَنْدِيّ، وشمسُ الدين محمد بن علي الفالاتِي، وعزُّ الدين التَّقَوي، وشمسُ الدين محمد بن تاج الدين عبد الله بن صلاح الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الله بن إسماعيل بن قُرَيش، والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الشَّطَنُوفيّ، ووليُّ الدين أحمد بن أحمد الأَسْيُوطي، والعالمُ بُرهان الدين إبراهيم الكَرَكيّ القاضي، والشيخ شهاب الدين بن علي بن زكريا الجُدَيِّدِيّ، وولده شهاب الدين أحمد، والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الـجُدَيِّدِيّ، وشمسُ الدين محمدُ بن الشيخ يوسف بن أحمد الصَّفِّي، ونورُ الدين عليُّ بن خليل بن البَصَّال، ونورُ الدين المقرئ الشهير بابن الرَّكَّاب، والشيخُ شمس الدين محمد بن يوسف المَنُوفيّ الشهير بابن الخطيب، وناصر الدين محمد بن إبراهيم الطَّوِيلي، والشيخُ شهابُ الدين أحمدُ بن أحمدَ بن أبي بكر بن تَمْرِيّة الخطيب، وابنُه عبد القادر، والشيخُ محبُّ الدين محمد بن محمد القطّان الـمِصْري، وعبدُ الرحيم بن الشِّهاب أحمدَ بن يعقوب الأزهري، والإمامُ الـمُحدِّث بُرهان الدين إبراهيم بن عمر البِقاعِيّ، والشيخُ شمسُ الدين محمد أبو الخير بن عمر بن عبد الرحمن الزِّفْتاوي، ونورُ الدين عليُّ بن سليمان التِّلْواني، وبدرُ الدين محمد بن إبراهيم المَلِيجِيّ الخطيبُ والدُه بجامع الأقمر.

والشيخُ شمسُ الدين محمد بن حسين بن محمد الشهير بابن شُعَيرات التاجر بالجملون، والشهابُ أحمدُ بن محمد السَّخَاوي المالكي، والشيخُ شمسُ الدين محمد بن أحمد الدِّجْوِيّ، ومدحَ الشارحَ بقصيدةٍ تتعلق بالخَتْم قرأها مِن لفظه بالمجلس المذكور، وشمس الدين محمد بن

الشيخ يونس الواحِيّ، وأبو بكر بن محمد الواحِيّ التاجر بسوقِ الحاجِب، والتاجُ محمد بن أبي بكر بن محمد الدَّمِيْري، وأبو المَيامِن محمد بن قاسم الصوفي بالمدرسة الأشرفية، والإمام أبو الجود داود بن سليمان البَنْبِيّ المالكي، وعمه نور الدين علي البَنْبِيّ المالكي، والشهابُ أحمد بن محمد الأنصاري، وخلقٌ كثيرون لا يُستطاع حَصْرُهم ولا يُقدَّر قدرُهم.

وممن حضر المجلس لكن لم يسمع القراءةَ لبُعدِه عن القارئ المشايخُ الأئمة شمس الدين القايَاتي، وشمس الدين محمد الوَنائِي، وأمين الدين الأَقْصَرائي الحنفي شيخ الأشرفية، ومحبُّ الدين محمد الأَقْصَرائيّ الحنفي في جماعة كثيرين، ومن رامَ حَصْرَهم فقد رامَ شطَطاً، وكان يوماً مشهوداً لم يُعهَد مثلُه فيما تقدّم، وكان الخَتْم المذكور بالتاج والسبع وجُوه بين كَوم الرِّيش، ومِنْية الشِّيْرَج خارجَ القاهرة، في يوم السبت ثامن شعبان سنة اثنتين وأربعين وثمان مئة.

والحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحات وتُثْمِر.

وقد نظم شعراءُ العصر في مدح الشرح ومؤلِّفه قصائدَ، منها ما أُنشِدَ في مجلس الخَتْم، ومنها ما أُنشد بعد ذلك.

فكتب العلّامة الشريفُ صلاح الدين الأسْيُوطي رُقعةً وقدّمها للمؤلِّف، ونصُّها يقول شيخُ المحدِّثين الأقدمين والـمُحْدَثين، فائقُ الكمال والإكمال بتهذيبه وتقريبه، غُنْية الطلبة، كفايةُ الطَّلِبة، نهاية الأَرَب في فنون الأدب، علّامة ذوي الألمعية، قاضي الشافعية، أدام الله مَسَرّاتِه، في قول القائل وإن لم يكن بطائل:

لـك الهنـاءُ بفـضلٍ منـكَ يـشملُنا ... مَعنًـى وحِـسّاً بموجـودٍ ومعـدومِ

كـم للبخـاريّ مِـن شرحٍ ولـيس كـما ... قـد جـاء شرحُـك في فـضْلٍ وتَتْمـيمِ

شروحـه الـذهبُ الإبْريـزُ مـا حُكِيـتْ ... بمثـل ذا الخَـتْم في جَمْـعٍ وتكـريمِ

وشرحُـك الـرائجُ المِـصريّ بهجتُهـا ... وهـل يُـوازَن إبْرِيـزٌ بمَختـومِ

وفي هذا الثاني العاني بما اشتمل عليه من المعاني:

أَقَاضي قضاةِ الدِّين حقّاً بَلِيغَهم ... ومن هو في أَوْجِ المعاني كلامُهُ

شروحُ البُخاري مُذْ سُقِينا رَحِيقَها ... أتى شرحُك الوافي ومِسكٌ خِتامُهُ

هل بينهما تَواخِي أم لأحدهما عن الآخر تَراخِي، وهل صاحبُ هذه البيوتِ في قُصورْ، أم حامَ حولَ حِمَى مَن عليه الحُسْنُ مَقْصُورْ؟ وهل له في مَجاري الأدب أدنى يَنبُوع، وما يحكم به الذِّوقُ السليمُ المطبوع، فإن تفضّلتمُ الآن بجوابٍ فغَيرُ بِدْعٍ أنه يومُ الإجابة، وإن عَدَلتُم بالاستِرواح إلى غدٍ فذاك عينُ الإصابة، ورأيكم العالي أعلى، وحسبُنا اللهُ ونعم الوكيل.

فكتب المؤلِّف ما نصُّه: أسألُ اللهَ حُسنَ الخاتِمةِ، ذُقتُ حَلاوةَ هذه المُمالَحَة، وشَرَحْتَ صدري بلطافةِ هذه المُطارَحَة، وتبيّن أنَّ ناظمَها واحِدٌ حِسّاً ومَعنًى، بل أوحَدُ في حُسْنِ التلطُّف وزيادة الحُسنى، وهما يتجاذَبان الجَودةَ من هنا وهنا: «كالفرقدين إذا تَأمَّل ناظر» إلى آخر ما قال.

وكتب الشيخُ زينُ الدِّين عبد الرحمن بن قاضي القضاة شمسِ الدين الدَّيْري الحنفيّ، بعد أن رأى الرُّقعة المذكورة في المجلس ما نصُّه:

أيا سيداً حازَ العُلومَ بأسْرها ... وأبدعَ في شرح البُخاريْ نِظامُهُ

لئن راجَ إبريزُ البيوتِ بخَتْمها ... فقُل: عنْبَراً حقّاً ومِسكاً خِتامُه

وأُنشد لصاحبنا الشيخ الفاضل شهاب الدين أحمد بن أبي السعود المَنُوفيّ، بالمجلس المذكور:

تمنَّعتْ بدُمُوع الصَّبِّ في حُجُبٍ ... فانظُر لشمسِ الضُّحى في حُلَّة السُّحُبِ

حَلَّت بقَلْبي المُعَنّى وهي جَنَّتُهُ ... يا من يرى جنةَ الرِّضوان في لَهَبِ

أشكو سُهادي ودَمْعي وهْي لاهِيةٌ ... فالثَّغْر يضحك والأصداغُ في لَعِبِ

يا مَن رَنَتْ وانْثَنَت طَوع الصَّبا هَيَفاً تفديك رُوحُ قَتيلِ القَضْبِ والقُضُبِ
اللهَ في مهجةٍ لولاكَ ما رَهِبَت سودَ الجُفُون وحدَّ السَّيفِ لم تَهَبِ
فيا رعَى اللهُ أعطافاً بنا فَتكَتْ وهُنَّ من نَسَماتِ الرَّوضِ في رَهَبِ
واللهُ يعفُو عن الألْحاظِ كم قَتَلَتْ بسِحْرها من كَليم القلب مُكتَئِبِ
فمن يُبلِّغُ ذاتَ الحُسْنِ أنَّ دمي حِلٌّ لها ولِقَتْلي فيه وَاطَرَبِي
يا ربِّ لا تَجْزِ عينَيها بما فَعَلَتْ في مُهْجَتي من فَظيع الفَتْكِ والعَطَبِ
واحفظ على حُسْنها خَدّاً أضاعَ دَمِي وراح يُومِي بكفٍّ منهُ مُختضِبِ
واجعل سُويداءَ قلبي في صَحِيفتِه يَرُبُّ من حَسناتِ القُرْبِ والقُرَبِ
وحالِلِ الجَفْنَ مِن رُوح به قُتِلَتْ فليس عند الهوى قتلٌ بمُحْتَسَبِ
وفي سبيلِ البُكا ليلٌ أُكابِدُه يا فجرَ قلبيْ وفَجْري غيرُ مُقْتَرِبِ
لم أدرِ أنَّ كؤوسَ الدَمْع تُسْهِرُني حتى رأيتُ مُحَيّا النَّجْمِ كالحَبَبِ
يا مَن أَطالَتْ على يومِ اللِّقا أسَفي هلّا جعلتِ لهذا الهَجْرِ مِن سَبَبِ
لا تَسألي عن دُموعٍ فيكَ سائلةٍ وقلبِ صَبٍّ لِصَبْرٍ غَيرِ مُنْقَلِبِ
في ذِمّةِ البَيْنِ ليلٌ باتَ يَجمَعُنا والنجمُ يَلْحَظُنا شَزْراً كمُرتَقِبِ
والثغرُ يرفَعُ أذيالَ الدُّجى عَبَثاً والشعرُ يُخفِي مُحَيّا الصُّبح في نَقَبِ
وبعد رشْفِ الثنايا رُحْتُ مُلْتَثِماً خالاً وكان ختامُ المِسك مُطَّلَبِي
فجاءَ حسنُ ختامٍ منه يُسْنَدُ عن قاضي القضاةِ خِتامِ العلمِ والأدَبِ
حَبْرِ الهُدى حافظِ الإسلامِ أحمدَ مَن لَهُ مِن الفَتْح ذِكرى فتحِ خَيرِ نَبِي
يا عالماً شرحَ اللهُ الصدورَ بِهِ وباسطَ العلمِ والآمالِ للطَّلَبِ
شرحتَ صَدْرَ البُخاريْ مثل جامعِهِ فراحَ يُنْشِدُ: هذا مُنتهى الطَّلَبِ

هــذا المنـارُ الــذي للعِلــمِ مُرتَفِــعٌ ... اللهُ أكــبرُ كــلُّ الفــضلِ في العَــرَبِ

فحبَّــذا جــامعٌ بالــشرحِ صــارَ لَــهُ ... وقفاً كبَحرٍ جَرى باقٍ مَدى الحِقَبِ

أضــاءَ فيــه مَــصابيحَ مُسَلْــسَلَةً ... من الأحاديثِ أو مِن لفظِكَ الضَّرَبِ

شرحٌ حَكَى الشمسَ فالدنيا به امتلاتْ ... تغيبُ زُهْرُ الدَّراري وَهْوَ لم يَغِبِ

فــلا تُحــرِّك لــساناً يــا سِراجُ فقــد ... لاحَ النهارُ وهَذي الشمسُ فاحتَجِبِ

نَسِيجُ وَحْدٍ يقولِ ابنِ الـمُنيِّرِ: مـا ... حاكـت يـداي لـه مِـثْلاً فيـا بِـأبي

والزركَـشِيُّ البَـدرُ لمـا أن تكلَّـفَ لم ... يـصِلْ إلى ذلـك الـمِنوال بالـذَّهَبِ

وقــد غــدا لابــنِ بطَّـالٍ بـه شُـغُلٌ ... لـمّا رأى منـهُ مـا أَرْبَـى عـلى الأَرَبِ

وبـاتَ في رَوضـةِ ابـنِ التِّين مُرتَشِفاً ... كأساً من الذَّوق تُزرِي بابنةِ العِنَبِ

فلم يَحُزْ مسلمٌ ما حُزْتَ من شَرَفٍ ... يـا أحمـدَ النـاسِ في علـمٍ وفي نَـسَبِ

هـذا ــ وحقِّـك ــ عـامُ الفتح حَجَّ بـه ... لبيتِ فضلِكَ وفْدُ العِلـمِ عـن رَغَـبِ

فيـه بـدا الظـاهرُ السلطانُ واستَتَرتْ ... أعـداؤه بـذُيُول الأرضِ في حُجُـبِ

تبّـاً لَهُــم والقَنــا تَهتَــزُّ في يَــدِهِم ... رُعْبـاً وإن نَـسَلَتْ رُدَّتْ عـلى العَقِـبِ

فجـاءه الفـتحُ نـصراً بالـسُّيوفِ وقـد ... تَبَّـتَ يـدا خَـصْمِهِ حَمّالـةِ الحَطَـبِ

فالـدهرُ في دَعَــةٍ، والزَّهْــرُ مُبتَــسِمٌ ... والقُضْبُ تـرقُص بـالأكمامِ والعَـذَبِ

والجــوُّ قَهْقَــهَ والأعــداءُ تَحــسَبُه ... رعْـداً لِمَـا نابَهـا مـن قَبْضةِ النُّوَبِ

أفدِيــه عامَــاً كــأنَّ الــدهرَ أســنَدَهُ ... عن حـافظ العـصر عـن آبائـه النُّجُبِ

للَّـــهِ حَــبْرٌ أَبِيٌّ ماجِـــدٌ شَــهْمٌ ... عِـلِيٌّ أصـلٍ عـلى الحـالَين خـيرُ أبِ

يُغنِيـكَ عـن طَلَـبِ الأسْـفارِ مِقْوَلُـه ... والـسيفُ أصـدَقُ أنبـاءً مـن الكُتُبِ

وإن رَقِــيْ شَرَفَ الإمــلاءِ تَحــسَبُه ... مـع التوضُـع بَحْـراً سَحَّ مِـن حَبَبِ

وكم لَهُ من تصانيفَ حلَتْ وعلَتْ ... كالنَّجْم يَكْثُر من قَطْرِ الحَيَا السَّرَبِ
يا من يقولُ: لقِيتُ الناسَ في رجُلٍ ... دَعْ مَن أردْتَ ويَمِّمْ نَعْتَهُ تُصِبِ
ذو همّةٍ في النَّدى والعلم إن رَفَلَتْ ... في بُرْدِهِ سَحَبَتْ ذيلاً على السُّحُبِ
وسيفُ حِلْمٍ بأيدي الصَّفْحِ تَجذِبُه ... دَقَّتْ لديه رِقابُ الحِقْدِ والغَضَبِ
ترنَّحتَ قُضُبُ الأقلامِ في يدِه ... فأثمَرَتْ زَهَراتِ العِلم والنَّسَبِ
تُنْشِي فَتُنْسِي شفاهَ الكأسِ باسمةً ... يا حُسْنَ جَمْعِ حَلالِ الرَّاحِ والقُضُبِ
من كلِّ أسمرَ خَمْريِّ الرُّضابِ فما ... يفوتُه حيثُ يحكي الكأسَ من شَنَبِ
واعْجَبْ لِمِحْبَرةٍ كم شيَّبَتْ غَسَقاً ... سُهْداً ومَفرِقُها المُسْوَدُّ لم يَشِبِ
نعم وأعْجَبُ مِن ذا دَمْعُ مَرْمَلَةٍ ... بوَجْنَةِ الطِّرْسِ أَلْفَتْ حُسْنَ مُنقلَبِ
وأَوقَدَتْ رَمْلَها في نَهْرِهِ وشَدَتْ ... جَلَّ المؤلِّفُ بين الماءِ واللَّهَبِ
وانظُرْ إلى طَوْدِ عِلْمٍ شامِخٍ نَسباً ... يهتزُّ جُوداً وبالآمالِ مُنجَذِبِ
طَلْقُ المُحَيّا، إلى الدينار مُبتَذِلٌ ... يُجَعِّدُ الوجْهَ يُبدِي رِنَّةَ الصَّخَبِ
فيَبْذُلُ التِّبْرَ مِن مالٍ ومن كَلِمٍ ... ما بين مُنْسَبِكٍ منه ومُنْسَكِبِ
عمَّ البَرِيَّةَ بالجدوى فما لِخِبَا ... أموالِه غيرُ أيدي الناسِ من طُنُبِ
فلو أُرِيحَتْ ـ مَعاذَ اللَّهِ ـ راحَتُه ... شَكَتْ لِداعي النَّدى مِن وَحْشَةِ التَّعَبِ
فيها الدنانيرُ عُشّاق العُفَاة فإن ... تفقَّدوا الرِّفْد تَرْأَمْهُمْ على حَدَبِ
فضائلُ علَّمَتْ شِعري مَدائحَه ... وأنجُمُ الليلِ تَهدي كلَّ مُرتَقِبِ
يا مُهجةَ الفَضْلِ يا عَينَ العُلوم ويا ... رُوح العُلا وحياةَ المَجْدِ والحَسَبِ
عذراً فإنسانُ شِعري جاء ذا عَجَلٍ ... ووُسْعُ قَولي وضِيقُ الوقت في حَربِ
وهذه بنتُ فِكرٍ حَثَّها شَغَفٌ ... تُجرجِرُ الذَّيلَ من صُحْفٍ على كُتُبِ

ويـا وليَّ اليتـامى قـد خَطَبْـتَ لهـا بِكـراً إن افتخَـرتْ للعُـرْبِ تَنتَسِبِ

نَـسيبُها جـاء في أبياتِـه نَـسباً يـا عِـزَّ ذاك اليتيمِ الـشامخِ النَّسَبِ

تزفُّهـا الـشُّهْبُ في الأفـلاكِ مُنـشِدةً يـا أختَ خـيرِ أخٍ يـا بنـت خـيرِ أبِ

مَـدّت لِعَلْيـاكَ بـاءاتِ الـرَّوِيِّ خُطـاً فقد طَـوَتْ مَهْمَهَ الأوراقِ عـن كَثَبِ

ترنُـو بعـينِ قَوافِيهـا التـي نَـشِطَتْ وِزانُهـا الكَـسْرُ يـا لَلَخُـرَّدِ العُـرُبِ

كأنهـا الـرَّاحُ في كاسـات أسـطُرِها تحلُـو بتكْـرار حـرفِ البـاءِ في الحَبَبِ

لِحُسْنِها شَـخَصَ الحُـسَّادُ فاسـتَتَرتْ عـن عيـنِهم بـرِداء الحَـظِّ والأدَبِ

فـإن تعـارَضَ مـع مَـدْحي مَـدِيحُهُمُ فـيكُم فهـل ترتقي الحَصْبَاءُ للشُّهبِ

وإن تَـساوَى كِلانـا في الـمَقال فيـا بُعـدَ المسافة بـين الـصِّدق والكـذِبِ

أمَـا وأوصـافُكَ الـمَنظُومُ جَوهَرُهـا لولاكَ ما امتَدَّ لي في الشِّعرِ من سَبَبِ

بقِيْـتَ يـا سيِّدَ الـدنيا صـحيحَ عُـلاً وعِشتَ يـا بَحَرَ عِلـمٍ غيرَ مُضطَرِبِ

ولا بَرِحْـتَ مَـدى الأيـام تُكـسِبُها حُسْنَ الخِتـام وتَرقَـى أشرَفَ الرُّتَبِ

وقال الشيخ بُرهان الدين البِقاعي، وأُنشِدَتْ في المجلس أيضاً:

إن كنـتَ لا تَـصبُو لوصْـفِ عَـذاري دَع عنـك تَهيـامِي وخَلْـعَ عِـذاري

إنَّ الغــرامَ لــه رجــالٌ دِيــنُهم تَلَـفُ النفـوسِ عـلى هَـوى الأقـمارِ

خاضُـوا بحـار العِشقِ وقتَ هِياجِها إذ مَوجُهــا كالجَحْفَــلِ الجَــرَّارِ

فاستوسَــقُوا دُرَراً تَجِــلُّ نُعوتُهــا صــارُوا بهــا في العاشــقين دَرَاري

للَّــهِ أيــامُ الوصــالِ وطيبُهــا لــو لم تكُــن كَكَواكِـب الأسـحارِ

لَـيْلاةَ أرتَـشِفُ الرحيـقَ مـن الثُّغـو ر فأنتَـشِي مِـن دُون شُرْبِ عُقَـارِ

وأُدِيـرُ في رَوضِ الوجُـوه مَحـاجِري عَجَبـاً فتُغْنِينــي عــن الأنْــوارِ

بـأبي الخُـدودُ نَـواضِراً حـسناتُها ... كنـواظِرِ الغِـزْلانِ في الـدينار
قَصَدَت يكون المِسكُ حُسنَ خِتامها ... فتعَلَّمَـتْ مِـنْ خَـتْمِ «فـتح البـاري»
شَرْحُ البُخـاريّ الـذي في ضِـمْنِهِ ... نُظِمَـتْ عُلـومُ الـشرعِ مثـلَ بِحَـارِ
في كـلِ طِـرْسٍ منـه رَوضٌ مُزْهِـرٌ ... وبكـلِّ سَـطْرٍ منـه نَهْـرٌ جـاري
وبـه زوائـدُ مِـن فوائـدَ جَمَّـةٍ ... وفرائـدٌ أعْيَـتْ عـلى النُّظَّـارِ
شَرَحَ الحـديثَ بـه فكـم مـن مُـشكِلٍ ... فيـه انجَـلى للعـينِ بالآثـارِ
يـأتي إلى طُـرُقِ الحـديثِ يَـضُمُّها ... إنَّ العِيـانَ مُـصَدِّقُ الإخبـار
وتزاحَمَـتْ ـ أفْدِيـه ـ في تَحـصِيله ... زُمَـرُ المُلُـوك فـسَلْ مِـن الـسُّفَّار
مِـن فَـيضِ أحمَـدَ نبعُـه ولـه مُنـا ... سَـبةٌ بـه اشـتَهَرتْ لَـدَى الأَفكـار
إن قلـتَ: نهـرٌ فهـو للحَجَـرِ انتمَـى ... ومـن الحجـارةِ مَنْبَـعُ الأنهـارِ
أو قلـتَ: بحـرٌ فعَـسْقلانُ أصـلُه ... والنـاسُ عالـةُ بحرِهـا الزَّخَّـارِ
كـم قـد رحلْـتَ وكـم جمعْـتَ مُـصنَّفاً ... فالـدِّينَ قـد أحيَيـتَ بالأَسـفارِ
وسَـكنتَ في العَليـا تُقًـى وفـضائلاً ... أنـت الـشهابُ بـك اهتـداءُ الـساري
رحَلَـتْ إليـك الطـالِبُون ليقتَـدُوا ... وتتـابعوا سَـبَقاً مـن الأقطـار
وتَراكَـضُوا خَيـلَ الـشَّبيبةِ حـينَ لم ... تَـركُسْ بـوَهْنٍ أو بِوَصْـفِ عَـوَارِ
فارقـتُ في أرضِ البِقـاعِ عـشائري ... أطْـوي إليـك فَيافيـاً وصَـحَاري
فارقـتُ مـنهم كـلَّ أروعَ ماجـدٍ ... حـامِي الـذِّمار بـسيفِه والجَـار
فمُـصَنَّفاتُك سُـهِّلتْ وتنزَّهَـتْ ... مـن طـاعِنٍ يرجـو قَـذًى أو عـارِ
تربُـو عـلى مئـةٍ ونـصفٍ أُودِعَـتْ ... دُرَراً تُـضيءُ اليـلَ وقـتَ سِرارِ
وتَـضُوعُ بالمـسكِ الـذَّكِيِّ لِناشِـقٍ ... حـسناً فيَخجَـلُ أن يـضُوعَ الـدَّارِي

مـاذا أقـولُ ولـو أطلـتُ مـدائِحي وجعلتُ أهلَ الأرض مِن أنصاري
لم تَبْلُـغِ المقـصودَ في أوصـافِكم كـلّا ولم تَقْـرُبْ مِـن المِعـشارِ
فاسـلَمْ عـلى كـرِّ الليـالي راقِيـاً رُتَـبَ العُـلَا تَهنـأْ بفَـتْحِ البـاري

وأنشد الشيخ شمس الدين الدِّجْوِيّ من لفظه لنفسه بالمجلس المذكور:

بحمـدِ اللـهِ نبـدأ مادِحِينـا حـديثَ المـصطفى والـشارِحينا
فـإنَّ المـصطفى صـلُّوا عليـه بطِيـب حديثِـهِ يتمـسَّكُونا
وأعـلامُ النبـوة خافقـاتٌ بهـا في الخـافِقَين مُحـدِّثونا
وشـمسُ علومِـهِ مَنَحَتْـك نُـوراً تبغْـتَ بـه سـبيلَ المؤمنينـا
بـه تـسمُو عـلى دَرَجِ المعـالي سِـيادتُك الليـاليَ والـسِّنينا
أدِرْهُ عـلى المَـسامعِ فهـو يُنـشِي قلـوبَ الأوليـاءِ الـسامعينا
وحَـضْرَتَه الغنيمـةُ فاغنَمُوهـا وعنهـا لا تكونُـوا غائبينـا
بـه العلـماءُ جَلُّـوا واسـتَدَلُّوا عـلى طُـرُق الهـدى مُستبـصِرينا
بمُعـتَرَكِ الـدُّروس لنَـصْر فِقـهٍ بـه فُرسـانُه يَـستنجِدُونا
عـلى الخُـصَما سَـطَوا بـالرَّدِّ منـه عـلى غَـيظِ الخـلاف مؤيَّـدِينا
يـذُبُّون الليـاليَ عـن حِمـاهُ وفيـه عـلى الـلآلي يَـسهَرُونا
تجـافَوا عـن مَـضاجِعِهِم وقـامُوا إليـه بـما دَرَوْهُ يَخـدِمُونا
فمِـن أدبٍ إذا تُلِيـتْ علـيهم أحاديـثُ النبـوةِ يَـسمَعُونا
وهـم قـومٌ تـراهُم في عُلُـوٍّ عـلى تَحـصيلِه يتنافَـسُونا
وفي سِربـالِ فَـضلِهِمُ تَـسامَوا عـلى الأيـام فَخْـراً يَرفُلُونـا
عَلَـوا شَرَفـاً وقَـدْراً واتِّـضاعاً وأضـحَوا بالوَقَـارِ مُتوَّجينـا

سَـماعاً يـا لبيـبُ فهـم رجـالٌ بخدمتـه الـشريفة يَـشرُفُونا
فهـم في الحَـشْرِ لا خـوفٌ علـيهم ولا هـم في القيامـة يَحزَنُونـا
وهـم بالـشكر أَولَى والتَّهـاني وهـم للَّـهِ أَولَى يَحمَـدُونا
فخُـذْ في حفظـه واصرِف عليـه زمانَـك يـا رفيـقُ الـصالحينا
فتقـوى حُجـةً وتَجِـلَّ قـدراً وتعظُـمَ في عُيـون الناظرينـا
ويكفـي مـسلماً علـمُ البخـاري يَـرُدُّ بـه اعتقـادَ الكافرينـا
إذا مـا جئتَـه تلقـاهُ بَحْـراً جَـواهرُه تَفُـوقُ الحاصِرينـا
وفيـه مـن العَوالِـمِ فاتحـاتٌ عـلى طُلّابـه نـوراً مُبِينـا
فكـم فَـرضٍ عَلِمـتَ بـه ونَفْـلٍ وكـم حكـمٍ أعَـزَّ الحاكمينـا
وذِرْوةُ فقهِـهِ يَرقَـون فيهـا عـلى حَـسَب الأدلـةِ يَنظُرونـا
مـصابيحُ الهـدى انبَثَّـت عليـه فأصـبحَ وهْـوَ كهـفُ الـمُهتَدِينا
فحَـصِّل مـا قَـدَرْتَ عليـه مِنـه يكـونُ ذَخِـيرةً دُنيـا ودِينـا
وكيـف لا وخادِمُـه إمـامٌ شـهابُ الـدين قـاضِي المـسلمينا
بفـتح البـارِئ اتَّـضَحَتْ وبانَـتْ مَناهِـلُ عِلْمِـهِ للوَارِدِينـا
صـحيحٌ سـدَّ بـابَ الطَّعْـنِ فيـه وفَـتَّحَ مـن مَـسائلِه العُيونـا
جَـلَا صُـوَرَ المَـسائلِ فاسـتَبانَتْ بألفـاظٍ عَـرائسَ يَمْهَرُونـا
فكـم قَـولٍ يقـول بـه فُـلانٌ تَـراهُ عنـدَه للقائلينـا
وفيـه الواضِـحاتُ وغامِـضاتٌ فـلا يُبْعِـدْ بـهِ مُتفقِّهونـا
وأحكـامٌ بـسَعْدِكَ قـد أضـاءَتْ شـوارِعُها طِريـقَ الـسالِكينا
سَـعِدْتَ بـها ظَفِـرْتَ الـدَّهرَ منـه فـإنَّ بـه كُنـوزَ الطالِبينـا

معانِيـــه يُحرِّرُهـــا احـــترازاً بمِيـــزان البَيـــانِ لتَـــستَبِينا
فأصـــبَحَ رَوضـــةً تَـــسبيكَ عِلْـــماً وآثـــاراً ريـــاضَ الـــصالِحِينا
وتُـــصبِحُ إن عَرَفْـــتَ الـــسِّرَّ منـــهُ ـــ كـما قَـد قِيـلَ ـــ تـاجَ العارِفينـا
وحَـــسبُك عالمـــاً قُطْـــبُ الأمـــاني وحَـــسبُك قُـــدوةً للمقتـــدينا
تُـــسائِلُه الـــصحيحَ وعنـــه يُنْبِـــي فتَلْقَـــى عنـــدَه الخَـــبَرَ اليَقِينـــا
فكـــم داعٍ أتـــى ولـــه سُـــؤالٌ أجـــابَ سُـــؤالَه في الـــسائِلينا
وعنـــد لُقِيِّـــهِ تَلْقَـــى مليئـــاً مُفيـــدَ الـــمُبتدِي والـــمُنْتَهِينا
يُفَهِّمُـــكَ الـــذي قـــد تُهْـــتَ فيـــه بِبُرهـــانِ الـــذين يُرجِّعُونـــا
وكـــم قُطْـــرٍ بعيـــدٍ منـــه جـــاؤُوا إلى إســـــماعِه مُتَوجِّهينـــــا
وكـــم شيءٍ يكـــون عليـــكَ صَـــعْباً فيجعلُـــه عليـــك أشَـــدَّ لِينـــا
إذا الـــسَّنَد اكتَـــسَى ثَـــوبَ اضـــطرابٍ أتَـــوا عـــن حالِـــهِ يَتَنـــسَّمُونا
وكـــم مـــن سُـــنّةٍ أَنْبَـــاكَ عنهـــا بإســـنادٍ عَـــلا في الـمُـــسنِدِينا
ومـــن أرمـــازٍ وحْـــيٍ حيـــثُ يَرمـــي بهـــا أحلامَهـــم يَتَنَـــبَّهونا
ومـــن يَـــدري الحـــديثَ ومُـــسنِدِيهِ ويُمليـــه الكـــرامَ الكاتِبينـــا
سَـــمَا بِـــسَمَاعِهِ سَـــطْحَ الثُّرَيّـــا إليـــه بوَصْـــلِهِ يَتوصَّـــلُونا
وكـــم صـــادَ الـــشَّرِيدَ مـــن المعـــاني وذَلَّلَـــهُ عـــلى مَـــن يَألَفُونـــا
وكـــم مَجْـــدٍ عَـــلا فيـــه مَنـــاراً لـــه بالفاضِـــلاتِ يُؤذِّنُونـــا
وحـــسبُك والـــمَحابِرَ حـــين يُمْـــلِي تَـــرى أقلامَهـــا في الـــساجِدِينا
ومَهّـــدَ في الحـــديثِ مُـــصنَّفاتٍ شريفـــاتٍ فـــنِعْمَ الماهِـــدُونا
عَـــلا سَـــنَداً تَـــرى الأشـــياخَ فيـــه إلى عَلْيائِـــــهِ يَترَجَّلُونـــــا

ومـا في العَسْقلانِيْ مِـن كَـلامٍ كفـاهُ اللهُ شَرَّ الحاسِـدِينا
سَـوى حِفْـظٍ فَـشَا شَرقـاً وغربـاً وأعـلى ذِكْـرَه في الحافِظِينـا
ومجلِـسُه الـمَهابةُ فيـه تَزهُـو بأخبـارِ الثّقـاتِ المُـصْلِحينا
عـلى مـا لا سَـؤالَ لَـهُم عَليـهِ يُنبِّـئُهم وعـمّا يَـسأَلُونا
وكـم عَلَّامـةٍ يَقْـرَأ عليـهِ وأسـتاذٍ ومِثْـلِ البارِعِينـا
لـه في مَحْـضَرِ الفُـصَحَا فُنـونٌ بتَمْليـكِ البَلاغَـةِ يَـشهَدُونا
بِدَوْحَـةِ مَدْحِـهِ ثَمَـراتُ نَظْـمٍ بهـا أحبابُـه يَتفكَّهُونـا
نَـشَدْتُ لـه القَـوافي بـادَرَتْني بوافِرِهـا وفـيها يُنْـشِدُونا
نَـراكَ الـشافعيَّ تَكُـونُ عِلْـماً وأحمـدَ في الروايـةِ أن تَكُونـا
وتَقْـصِيرُ امتِـداحِي فيـه يَرجُـو يُـزاحِمُ في غِـمارِ المادِحِينـا
ونَخْـتِمُ بالـصلاةِ عـلى نَبِـيٍّ خِتـامِ الأنبيـا والـمُرْسَلِينا
وعِتْرِتِـه الكـرامِ وصـاحِبَيْهِ وأرضـاهُم وأرضَى التابِعِينـا
إلى يـومٍ يقـومُ النـاسُ فيـه عـلى سـاقٍ لِـرَبِّ العالَـمِينا

وكتب الدِّجْوِيّ المذكورُ بعد ذلك حين فَرَّق الـمُؤلِّف على كتابِ الشرحِ صُرَرَ فضةٍ ومَجامِعَ حَلْوى ما نصُّه:

بفـتح البـارِئ انْـشَرحَ البُخـاري وأحمـدُ خَتْمُـه بالفَـضْلِ جـامِعْ
أدارَ دراهمـاً صُرَراً فأنْـشَى وحَلْـوى فيـه تأخُـذُ بالـمَجامِعْ

وأنشد الخطيبُ بُرهان الدين المَلِيجِيّ مِن لفظِه لنفسِه بحَضْرةِ مُؤلِّفه بالمدرسة المنكوتمرية:

كـم نِعْمـةٍ قـاضِي القُـضاة أناهَـا ويقـولُ إذ دَنَـتِ الخُطُـوبُ: أنـا لهـا
وهـو الإمـامُ وشيخُ الإسـلامِ الـذي لمـا تقـاصَرَتِ العُلـومُ أطالَهـا

شرحُ البُخـــاري آيـــةٌ وفَّى بهــا — فــتحٌ مــن البــاري أطــابَ مَقالَهــا

وشِــهابُها فَــضَحَ الــدَّراريَ جَهْــرَةً — فينــا وأخفــى بَــدْرَها وهِلالَهــا

هــو حــافظُ العَصْرِ الــذي في مِـصْرِه — أهــلُ النُّهــى ضَرَبَــتْ بــه أمثالَهــا

شَــهِدتْ لــه أن لا سِــواهُ مُعْلِنــاً — إيــضاحَها ومُبَيِّنــاً إشــكالَها

وحلالُهــا كلماتُــه الــلاتي هــي الــسْـ — ـسَبَــبُ الــمُبينُ حَرامَهــا وحَلالَهــا

وسَــعَتْ إليــهِ لاكتــسابِ فــضيلةٍ — أَفْــضَى لهــا فتحقَّقُــوا أفْــضالَها

مَــن رامَ يحْـصُرُ فَـضْلَ مـا أُوتيْـهِ مِـن — غُــرَرِ الهِبَــاتِ مُفَــضِّلاً إجمالَهــا

أعْيَــاهُ حَــصْرُ هِباتِــه وبِحَقِّــه — آلَى وأَقْــسَمَ لا يَــرَى أمثالَهــا

كــم عَــبْرةٍ هَمَلَــتْ بمَجلسِ ذِكْــرِه — ونفــوسُ قــومٍ تَــشتكي إهمالَهــا

فأنــالَهم حُــسنَ الرَّجــاءِ مَقالُــه — ونُفُوسُــهم حَمِــدَت لَدَيــه مَآلَهــا

خَفَــضَتْ مَناقِــبَ أحنــفٍ أخلاقُــه — كــم عَثْــرةٍ رُفِعَــتْ إليــه أقالَهــا

وعــن الجُفــاةِ الحِلْــمُ منــهُ عــادةٌ — دهــراً يَــرى أفعالَهــا أَفْعَــى لهــا

أعيــانُ مملكــةِ المَليــكِ ومَــن بِــهِ — رَفَــعَ الإلــهُ عــن الــوَرَى أثقالَهــا

الظــاهِرُ الحَــسَنُ الــذي في عَدْلِــهِ — عــنهمْ أَكُــفَّ الــمُعتَدين أزالَهــا

مَنَحَتْــهُ صِــدقَ مَحبَّــةٍ ومَــودَّةٍ — ونفوسُــها وقَفَــتْ عليــه، وما لَهــا؟

تاللَّــهِ مــا هــذا سُــدًى لكنهــا — مِــنَنٌ أرادَ اللهُ فيــهِ كَمالَهــا

يــا ســيداً مــنحَ العُفــاةَ نَوالَــه — ومحــا بهَــدْيِ الــمَكْرُماتِ ضَــلالَها

أنــت الــوفيُّ بهِمَّــةٍ في أمّــةٍ — رُكْنــاً عظيــماً مَاحيــاً مــا اغْتَالَهــا

أبــداً لــهُ بَــسَطَتْ أَكُــفَّ دُعائِهــا — للَّــهِ تَــشكُرُ فَــضْلَ مــا أَبْــدَى لهــا

مِــن سِــيرةٍ أتمَمْتَهــا بــسَريرةٍ — لمــا رَفَعْــتَ عــن الــوَرَى أقْفالَهــا

يـا حاويـاً مِقـدارَ فَـضْلٍ قـد وَفَى … بكِفايــةٍ جُمِعَــتْ لَدَيــه خــصالُها
يـا واحــداً يُمـلِي ارتِجـالاً دِيمــةً … منــه أحاديــثَ الــورى ورِجالَهــا
اهنَـأْ بيــومٍ حــازَ أسـبابَ الهَنَــا … وتَحَقَّقَـــتْ بقُدومِـــهِ أقبالُهـــا
فـتحٌ مـن البـاري فمِـسْكُ خِتامِـهِ … بَلَغَــتْ بــه كــلُّ الــورى آمالَهــا
يـومٌ هـو المَـشْهُودُ في الأيـام قـد … بَـسَطَتْ يـدا جَـدْواك فيـه نَوالَهـا
أبــداً فيَالَــكَ مِــن كــريمٍ مُحْـسِنٍ … صَـدَقاتُه تَحكـي الـسَّحابَ، ويالَهـا!
كَمَلَ الـسرورُ بسادة مَنَحُوا الـورَى … بالحَــلِّ والعَقْــدِ الــسديدِ ظلالَهــا
هــمْ زينــةُ الــدنيا وزهــرةُ أهلِهــا … قــد أذهبــتْ آراؤهــم أهوالَهــا
لمــا رأوا خَــتْمَ الكتــاب تمــسَّكُوا … بمَقالــةٍ أوسَــعْتَ فيــه مجالَهــا
شرحٌ بــه كُتــبُ الحـديثِ تألَّفَــتْ … فهــو الجديــدُ وغــيره مــا نالَهــا
خــذها عَروسـاً قـد زَهَـتْ في ليلـةٍ … وافتَــكَ تــسحَبُ في الهنــا أذيالَهــا
شـهدت بأنـك كُـفءُ كُـلِّ كَريمـةٍ … فاجعَـلْ قَبُـولَ المَـدحِ مِنْـكَ وِصالَهَا
فـالمُلْتَجِي بِـكَ لا يَخِيـبُ جَنابُـه الــ … ــمُعْطَى إذا دَهَـتِ الهمـومُ وَهالَهـا
لا زِلْــتَ في دَعَــةٍ بــأوفى نعمــةٍ … اللهُ يحفظُهـــا ويُـــنعِم بالَهـــا

وقال الشيخ مُحِبُّ الدين البَكْري، وأُنشِدَت بالخانِقاه البِيبَرسِيّة:

حديثُك لي أحلَى من الـمَنّ والسَّلْوى … إذا حلّ سمعي حرَّم اللَّومَ والـشَّكْوى
أيَـسلُوا محـبٌّ حـسنَ أوصـافِ مالـكٍ … غَـدَا شـافِعِيْ نعـمانَ أحمـدَ ذا تَقْـوى
فمَـن لِي ومثـوى حُبِّـه بـين أَضـلُعِي … يُـهَيِّمُني والعَـينُ تَـشتاقُ مَـن تَهـوى
تُــرَنِّحُني وُرْقُ الــدَّياجِي بــشَجْوها … تُــذكِّرني عهــداً وتَــشْفَعُني شَــجْوا
تُهــيِّج أشــواقي بفَــيضٍ لِعَــبْرَتي … أمُــوتُ وأحيــا لا قَــرارٌ ولا مَثْــوى

سَقامٌ بجِسْمي قد بَراهُ نُحُولُه ... تراهُ على فَرْطِ المحبّة لا يَقْوى

أيقوى على جَمْر الغَضَى قلبُ عاشقٍ ... يقِلُّ كما العصفورُ بين يدي شَوّا

تَمَلَّكَني رِقّاً وألْبَسَني ضَنًى ... شكوتُ له وَجْدي فلم يُصْغِ للشَّكوى

فيا مالكاً رِقّي وقلبي ومُهجَتي ... تَعطَّفْ وجُدْ فَضْلاً على قلب مَن يهوى

وُجُودُك لي راحٌ وَجُودُك راحةٌ ... وقُربُك أُنْسٌ والبِعادُ هو البَلْوى

أُصوِّر معنى حُسنِهِ فيلَذُّ لي ... تعلُّلُ قلبِي بالخَيال وبالنَّجْوى

وتاللَّهِ لا يشفى الخَيالُ لعاشقٍ ... ولم يُغنِه طِبُّ الدواء عن الأدوا

لأنيَ ظمآنٌ على البحر وارِدٌ ... ألا اعْجَبْ لظمآنٍ ببحرٍ ولا يَرْوَى

يُعَنِّفُني العُذَّالُ عنكَ لأَرْعَوِي ... وبغيةُ قلبي أنتَ، لا مَيٌّ لا عَلْوى

لأنك فَرْدٌ حافظُ العصرِ جامعٌ ... معاني أُولي العِرفان بالفهم والفَحْوى

أبو الفضل بل قاضي القضاة وخيرُهم ... تَرى السنّةَ الغَرّاءَ مِن حِفظِهِ تُرْوى

أماليه تأتي عَسْجَداً وجواهراً ... علَتْ وغلَتْ، خُذْها بإسناده الأقوى

تَرى درجاتِ الخلد فيها مع الرضا ... فبُشْرَى برِضوانٍ يُبلِّغنا عَفْوا

أيا شيخَ إسلامٍ عليه مَهابةٌ ... ومجدٌ له يَعْلُو على الغاية القُصوى

تصانيفُه لا حصرَ في ذِكْر عَدِّها ... ففي كل فنٍّ في العلوم له الجَذْوى

فكم سهِرَتْ عيناهُ والناسُ نُوَّمٌ ... وكم كتبتْ يُمناهُ من خَبَرَ يُروى

وكم من شروحٍ للبخاريِّ عِدّةٍ ... طواها بفتح الباريءِ اعْجَبْ لِما يُطْوَى

كساهُ جمالاً مِن عُذوبةِ لَفْظِهِ ... ففازتْ به الدُّنيا وسلَّمَتِ الدَّعْوى

وتوَّجَهُ الأسماءُ من كل مُبهَمٍ ... خفيٍّ على النُّقَّاد يا وَيْحَ مَن سَوّى

شهاباً علا أُفْقَ السماءِ بُدُورُه ... تبارَكَ من أَنْشَا وسُبحانَ مَن سَوّى

وأَبْـدَعَ خَلْقـاً ذاك للـوزْنِ لا يَفِـي — وهـذا صـحيحُ الـوَزنِ لـيس بـه إقْـوَا

ولا غَـرْوَ أنَّ الـشافعيَّ إمامَنـا — يُباهي بكَ الأصحابَ بالنقلِ والفَتْوى

إذا فـاحَ نَـشْرَ الـمِسكِ كُنْـتَ خِتامَـه — فكم حِكَمٍ أظْهَرْتَ فاحَتْ لها الشَّذْوى

لأصـحابِك الطـلابِ فـضلاً أَنَلْتَـه — بـلا مِنّـةٍ، فـاللهُ يُـصحِبُك التَّقْـوى

ويُبقـي لـك البـدرَ الـمُنيرَ ونَـسْلَه — ويوسفَ حسنٍ سالـمَين من الأَسْوَا

ويحفَـظُ إخـواني وأهـلَ مَـودَّتي — مـشايخَ علـمٍ مَـن بـرؤيتهم أَرْوَى

ويجعَـلُ مَثوانـا حظـيرةَ قُدسِـهِ — وأحمَـدُه دُنْيـا إلى جنـةِ الـمَأوى

مُحِـبٌّ وبَكْـريٌّ ومَنـشانا بِكـم — ونـاشرُ فـضلٍ ذلـك النَّشْرُ لا يُطْـوى

وكتب أيضاً:

يـا جـابراً بالـمَكرُمات كَـسِيراً — وصـنيعُه جعـلَ العَـسِيرَ يـسِيراً

يـا شيخَ الاسلامِ الـذي أضحَـى بـما — أُوتيـه مِـن فَـضْلِ الإلـهِ جَـدِيراً

لي حـقُّ سـبْقٍ قـد مَنَنْـتَ بنَيلِـه — وفَكَكْـتَ مـن قَيـد الهمـوم أسـيراً

والأمـرُ أمـرُك لم تَـزَلْ متفـضّلاً — تُـولي الجميـلَ وهاديـاً ونَـصيراً

إن قـلَّ عنـدك أن جعلـتُ بديهـةً — مَـدْحي صـفاتِك في الأنـام كثـيراً

فاجعـلْ لوجـهِ اللَّـهِ مـا يغـدُو بـه — راجـي عُـلاك لأهلِـهِ مـسروراً

واسلَمْ وعِشْ فلقـد حبَـاكَ اللهُ مـن — إحـسانِه فَـضْلاً عليـك كبـيراً

وكتب أيضاً:

يـا عـالمَ العـصر يـا ذا الحُكمِ والحِكَـم — والعِلْـمِ والحِلْـم والتقـوى مع الكَـرمِ

يـا مالكـاً سـبُلَ الخـير التـي وَرَدتْ — عـن سـيّد العـرب العَرْبـاء والعَجَـمِ

شرحتَ صدرَ البخاريْ مُذْ شرحتَ له — جمعـاً هـو النعمـةُ العُظْمـى لـمُغْتَنِمِ

حلَلْتَ منه رُموزاً وانفردْتَ به ... عن الذين مَضَوا في سالِفِ الأُممِ
فجاء شرحاً عظيماً رائقاً بَهِجاً ... ختامُه المِسكُ منشُوراً على الخَدَمِ
وفاحَ من فتح هذا الخَتْمِ رائحةٌ ... طارتْ بها الريحُ في البُلْدانِ والأُطُمِ
ماذا أقولُ وما أُثنِي عليه وقد ... كَلَّ اللسانُ عن الإحصا مع القَلَمِ
والعبدُ يسألُ بَسْطَ العُذْرِ منكَ لِما ... أتى به مِن قليلِ المَدْح والخَدَمِ
لأنه لم يجِدْ مَدْحاً يقومُ بما ... حَوَيتُموهُ مِن الإفضالِ والشيمِ
ونسألُ اللهَ خيراً دائماً لكُمُ ... قاضيْ القُضاةِ بعَون الله لا تُضَمِ

وقال الشيخ شرف الدين عيسى الطُّنُوبِيّ، وأُنشِدَتْ بالبِيْبَرْسِيّة أيضاً:

سمحتُمْ بشرحٍ جاء أعلى من العَينِ ... فحصَّنْتُكمْ بالله وهْو مِن العَينِ
تحلَّى بتاجِ العلم فَخْراً وعندما ... تجلّى أبانَ الجَهْلَ عنا مِن البَيْنِ
وأضحتْ سُطورُ العلمِ فيه جَواهراً ... تُعَدُّ على الطلّاب سِمْطَين سَمْطَينِ
وماسَ بقُرْطٍ من وجوه نُقُولِكم ... فمِن تاجِها فُزْنا بِفِلْوَين فِلْوَينِ
فنقَّحَ شرحاً للبخاريْ بلا مَينٍ ... به فَتَحَ الباري عن الكاف والنونِ
وأجذل جيمَ الجُود إذ جاء بالمُنى ... وأظهَرَ عينَ العَدْل من سِرِّ ياسِينِ
غدا جنةً للعلمِ فيه حدائقٌ ... تنزَّهَ فيها ناظِرُ العَين في العَينِ
فطِبْتُ بليّا حورِه مُتمسّكاً ... وأقلعَ غَينٌ كان في الفكر يُلهِيني
فأعظِمْ به شرحاً مفيداً منقَّحاً ... إذا صَدَّ جهلٌ عنه بالعلمِ يُغرِيني
وإن صرتُ منه في ضلالٍ أضاءَ لي ... شهابُ سنا منه إلى الحقّ يهدِيني
فدونكَ تأليفاً أتى عن مُؤلِّف ... تحرّى صحيحَ النقل لم يَرْضَ بالدُّونِ
أقولُ وما زالَ الْتِفاتِي لمدحِه ... وتنزيهُه فَرْضي وتعظِيمُه ديني

إليك انتهتْ يا حافظَ العصرِ رحلةُ الـ ـــحديث مع الإملاء حقّاً بلا مَينِ
وأنت الذي أحييتَ سنّةَ أحمدٍ وأبرزْتَ مِن أسرارها كلَّ مَكْنُونِ
وأنت الذي صَنَّفتَ كهْلاً ويافِعاً وأفتيتَ في فَرْضٍ علينا ومَسنُونِ
وأنت الذي في الشعر مالِكُ رِقّه رَقِيتَ على حَسَّانِهِ وابنِ زَيدونِ
وأنت الذي دَوَّنتَ شرحاً سَما به إمامُ بُخارَى فانثَنَى خيرَ مَيمُونِ
وألبستَه تاجَ العُلوم مكلَّلاً فها هو في قُرْطٍ يَمِيسُ بِبُرْدَينِ
ولم يأتِ شرحٌ للبخاريّ مثلُه وهيهاتَ ما البَشْنِينُ فضلاً كنِسْرِينِ
فذُقْ عِلْمَه واهجُرْ مقالةَ غيرِه ففي الشَّهْدِ معنًى ليس يُوجَد في التِّينِ
يزيدُك علماً إن تَزِدْه تأمّلاً ويُشكِلُ تاراتٍ ويأتي بتَبْيينِ
حوى كلَّ ما قالَ الألَى في مؤلَّفٍ بأبدعِ تقريرٍ وأبرعِ تَدْوينِ
وزاد مِن التنقيح ما فَضْلُه به تأكَّد عند الخصمِ بالنفسِ والعَينِ
له فُضَلاء العصر صلَّوا وسلَّمُوا لِما قلتَ طَوعاً ليس بالكُرْهِ والهُونِ
ولو كان في عصرِ البُخاريْ مُولَّفاً لكان له إلفاً وقَبَّلَ ألفَينِ
وخَرَّ إلى الأذقانِ للّهِ ساجِداً وقال: نعمْ هذا الذي كان يُرضِيني
أو ابنِ مَعينٍ قال: في الحفظ زادَني وزالَ به عنّي الذي كان يُنسِيني
لَه اللهُ مِن شرحٍ أزالَ شهابُه عن السنَّةِ الغَرّا جُموعَ الشياطِينِ
قررْتُ به عيناً وصِرْتُ به زَيناً وأحيا به حِيناً إلى مُنتهى حِينِ
ولِمْ لا بهِ أحيا وفيهِ فوائدُ مِن العِلمِ تكفِيني إلى يومِ تكفِيني
وحجَّةُ دَعْوى الخصمِ مَخصُومَةٌ بها يُسجِّله القاضي بنصٍّ وتَعيينِ
عن ابن عليٍّ صرتُ أَروِي العُلا فإن عطِشتُ فمن عِلْمٍ هَمِيٍّ منه يَروِيني

وَيُمْـلي عـلى سَـمْعي فأكتـبُ جـوهراً وأمدَحُـه مـن بعـض مـا هـو يُمْلِينـي
هـو الحَـبْر بحـرُ العلـم عَـينُ زمانـه فـما جعفـرٌ مـن فضلِه وابـنُ هـارون
عــلى شرحِــه أثنَــوا وآلَــوا بأنــه هـو الفَـرْدُ في التحقيـق لا ثـانيَ اثنـينِ
فَفُقْـتَ بـهِ الأصـلَين والفخـرُ شـاهدٌ لــه وابــنُ بُرهــانٍ بتلــكَ البَراهــينِ
وبَيَّنْتَ في التفسير حُكْمَ مَسائلِ الـــ ــخِلاف بما أظهَرْتَ مِن كَنْزٍ مَدفُونِ
كــرأيِ ابــنِ عبّــاسٍ ورأيِ مُجاهــدٍ ورأي عطـاءٍ ثـم رأي ابــنِ سِـيرينِ
وقــرَّرتَ للقُــرّاء مــا كــان نافِعــاً أتـى عـن أبي عمـرو ووَرْشٍ وقـالُونِ
وحقَّقــتَ حكــمَ الــرَّوْمِ فيـه وغُنَّــةٍ ومـدٍّ مـع الإشـمامِ والوَصْـلِ واللِّـينِ
وأعْرَبْتَــه عـــن سِــيْبَوَيهِ وشــيخِه وأبــدَيت فَرْقــاً بـين نُـونٍ وتَنْـوينِ
وأســندتَ فيـه عـن شـيوخٍ كثـيرةٍ لهـم طـرُقٌ تعلُـو ففُـزْتَ بـأجْرَينِ
نتيجـةِ علـمِ النقـلِ والعقـلِ فـاعجَبُوا لـه وهْـو طفـلٌ حـارَ فيـه ابـنُ سَبعينِ
ومــا مــسلمٌ إلّا وقــال: كجَــوهرٍ فمَـن لـيس يَحْويـهِ غـدا بـئسَ مَغبُـونِ
ولا عَجَـبٌ فـاليَمُّ مـن حَجَـرٍ بَـدَا عُيونـاً لموسـى حـين قَـرَّ عـلى الطِّـينِ
فعـشرُ عُيـونٍ منـه عـشرُ أصـابعٍ تَفِـيضُ وثِنْتـا جُودِهـا الـدَّهرَ يُغْنِينـي
ســما بتــآليفَ عَلَــتْ في حياتِــهِ نَعـم وعَلَـتْ فـوق الـسِّماك وَتِنِّـينِ
تُنـاهِزُ عَـشرَ الألْـفِ عـدّاً وكـم سعى لِبـابِ عُلاهـا وافِـدٌ مِـن سـلاطينِ
وزادُوا اشـــتياقاً بالـــسَّماع وربُّـــما تَعـشَّقَ قبـلَ العَـينِ سـمعُك في الحِـينِ
فجَهَّزَهـــا ســـلطانُ مـــصرَ هديـــةً إلـيهم فأغنَـتْ عـن خُيـولٍ ونَقْـدَينِ
إلى الغربِ سارت ثم للنَّبْك سافَرت وفي يَمَـنٍ حلَّـتْ وصـارتْ إلى الـصِّينِ
فعِشْ آمِناً يـا حـافظَ العـصرِ وابتَهِجْ بفـتحٍ لـه خَـتْمٌ عـلى غـيرِ ذي رَيْـنِ

وبـــاكِرْ لبِكْـــرٍ في حِمـــاكَ تنزَّهـــتْ بمَـدحِك عـن إبطـاءِ مـدحٍ وتَـضْمِينِ

ودَعْ أيّـــاً أضـــحَتْ لهـــا قبـــلُ ضَرَّةً فبالفَرْقِ بـانَ الـصبحُ منها لِـذي عَـينِ

فـلا زِلْـتَ ذا جـاهٍ وجُـودٍ وسُـؤدَدٍ وحُكْـمٍ وتـأليفٍ وعِــزٍّ وتمكِـينِ

وأخــتِمُ مَــدْحي بالــصلاة مُــسلِّماً على خير مبعوثٍ من الحوض يَسقِيني

صـلاةً تُريـني بُعـدَ جـسميَ مِـن لَظًـى ومن جنةِ الفردَوس في الحشر تُدْنِيني

وقال العلامة شمس الدين النَّوَاجِيّ، وأُنشِدَتْ بالمنكوتمرية:

خُــــذُوا حــــديثَ الغَــــرامِ مُــــسندْ عــــن مُــــستهامِ الفُــــؤاد مُبعَــــدْ

وسَلْــــسِلُوه بِــــدُرِّ دَمْعــــي فــــابنُ مَعــــينٍ بــــه تَفَــــرَّدْ

يــــا خَــــدَّه الواقــــديَّ رِفقَــــاً بِخــــاطرٍ مِنــــكَ قَــــد تَوقَّــــدْ

وثَغْــــرَه الجَــــوهريَّ كــــم ذا تمنَعُنِــــي رِيقَــــك الــــمُبَرَّدْ

بــــالله يــــا راحِــــلاً بقلبــــي هــــل لفــــؤادي المــــشُوقِ مِــــن رَدّ

اللّــــهَ اللّــــهَ في مُحِــــبٍّ بنظــــرةٍ منــــكَ مــــا تَــــزَوَّدْ

يُكَفْكِــــفُ الــــدَّمْعَ مــــن جُفــــونٍ خَــــوفَ وُشــــاةٍ لــــه وحُــــسَّدْ

لــــو سُــــمْتَهُ قُبْلــــةً ولــــو في الــــ ــــمَنام بــــالرُّوح مــــا تَــــرَدَّدْ

للّــــهِ ســــاجِي اللَّحــــاظ أَلْــــمَى أغَــــنُّ لَــــدْنُ القــــوام أغْيَــــدْ

أَلْثَــــغُ حُلْــــوُ الكــــلامِ كــــادتْ حــــلاوةُ الثَّغْــــرِ منــــه تَعقَّــــدْ

البــــدرُ قــــد لاحَ مِــــن سَــــنَاهُ والغُــــصنُ مِــــن عَطْفِــــهِ تَــــأوَّدْ

لــــو هَفَــــواتُ النَّــــسِيمِ مَــــرَّتْ عليــــه مِــــن لُطفِــــهِ تجَعَّــــدْ

جــــامعُ حُــــسنٍ إذا تبَــــدَّى خَــــرَّت عُيــــونُ الأنــــامِ سُــــجَّدْ

وقُبلــــةُ العِــــشقِ أن بِعَيْنِــــي أَبْــــصَرَتْ في الحــــالتَين مَعْبَــــدْ

صَـيَّرتْ دمعـي عليـه وَقْفَـاً ... مُـسبَّلاً جاريـاً مُؤبَّـدْ

وعـاذلٍ بـاتَ قبـلَ هـذا ... يَطعُـنُ في حُـسنِه ويَجْحَـدْ

ومُـذ بَـدا وجهُـه هـلالاً ... يفـوقُ بـدرَ الـسَّما تَـشَهَّدْ

وفـوقَ خدَّيـه حـسنُ خـالٍ ... بكعبـةِ الحُـسنِ قـد تَعبَّـدْ

حَمـاهُ ربّي فكيـف أضـحَى ... في وَسْـطِ نِيرانِـه مُخلَّـدْ

لم أنْـسَ أن زارَني بلَيـلٍ ... كأنـه كوكـبٌ تَوقَّـدْ

وابتـسمَ الثغـرُ عـن لآلٍ ... فهِمْـتُ في عَقْـدِها المُنَـضَّدْ

واسـتعبَرَ الجَفْـنُ مـن دُمـوعٍ ... لـمّا رأى صـدرَه تَنهَّـدْ

أرشَـفَنِي مـن رحِيـق ثَغْـرٍ ... كأسـاً وَحِيّـاً بـوردةِ الخَـدّ

شـممتُ منـه عَبـيرَ خـالٍ ... يَعبَـقُ مـن نَـشْرِه شـذَا النَّـدّ

فيالَـه عنـبرٌ ذِكِـيٌّ ... وعـاذِلي فيـه قـد تبلَّـدْ

يـا مالـكَ الحُـسنِ جُـدْ بـنُعْما ... نِ وجنتَـي خـدِّك الـمُورَّدْ

وإن تكـن شـافِعيْ فـإني ... أشـكرُ ربَّ الـسما وأحمَـدْ

قـاضي قـضاةِ الأنـامِ كنـزَ الـ ... ـغِنَى حليـفَ النَّـدى الـمُؤيَّدْ

حـامي ذُرى الـمَجْدِ والعُـلا مَـن ... فـاقَ الـورَى في حَـلِيْ وسُـؤدَدْ

بنـى لـه الفـضلُ بيـتَ عَلْيـا ... لـهُ بـساطُ النجـومِ مَقعَـدْ

وأعربَـتْ عـن عُـلاهُ خَـيْمٌ ... بـالعَطفِ مرفُوعُهـا تأكّـدْ

مـولًى بـه اللهُ في الـورَى قـد ... أعـزَّ أحكامَـه وأيَّـدْ

أعـفُّ في الحُكْـمِ مَـن مَـشَينا ... تحـت لِـوا عَدْلِـهِ وأزهَـدْ

لـه مـع الله حـسنُ حـالٍ ... مَظهَـرُ غيـبٍ لـه ومَـشهَدْ

مـــا مثلُـــه في وَفَـــاً وحِلْـــمٍ إنْ وعَـــدَ المـــرءَ أو تَوعَّـــدَ
ولم يقُـــل في نَـــدًى وعِلـــمٍ لمـــن أتـــى ســـائلاً: إلى الغَـــدْ
ذو راحـــةٍ أتعبـــتْ حَـــسُوداً قـــصَّر عـــن مثلِهـــا وفَنَّـــدْ
كـــم قلـــتُ لمـــا ســـما فحـــاذَى رأسَ سِـــماكٍ وفَـــرْقَ فَرقَـــدْ:
يـــا هـــل تُـــرى غايـــةٌ لِعَلْيـــا منفـــردٌ في الأنـــام أوحَـــدْ
وليـــتَ شِـــعْري أنـــالَ ذا عـــن أبٍ عـــليٍّ المَقـــامِ أمجَـــدْ
في مِـــصرِه كـــم أغـــاثَ حيّـــاً أتْهَـــمَ في غَـــورِه وأنْجَـــدْ
وكـــم وكـــم قـــد أمـــاتَ خـــصماً عانَـــدَ في شرعِـــهِ وألحَـــدْ
يـــا عمـــرَكَ اللهُ أُمَّ حَـــبْراً عنـــهُ حـــديثُ الكِـــرامِ يُـــسنَدْ
وارْوِ نَـــدى راحتَيـــه بَحْـــراً مـــن الطـــريقَين عنـــه يُـــورَدْ
فبابُـــه للوفُـــود مَلْجَـــا ومالُـــه للعُفَـــاةِ مَرْصَـــدْ
واعْجَـــبْ لِـــذي باطـــلٍ وحـــقٍّ كلاهُمـــا في حِمـــاهُ يُعـــضَدْ
هـــذاكَ بـــالقَطْعِ لـــيس يُرْفَـــا وذا بكِلتـــا اليـــدَين يُرفَـــدْ
لا عَيـــبَ في جُـــودِه ســـوى أنْ نَ شْـــملَ أموالِـــهِ مُبَـــدَّدْ
يَـــسبِيكَ مـــن كفـــه يَـــراعٌ أســـمرُ لَـــدْنُ القِـــوام أمْلَـــدْ
أحـــوى غَـــضِيضُ الجُفـــونِ ألْـــمَى مُكْحَـــلُ الطـــرْف لا بمِـــرْوَدْ
مُواظـــبُ الخَمْـــس، وِرْدُهُ في وقـــتِ صَـــلاةِ الـــصِّلات يَـــشهَدْ
إذا هـــوى للرُّكـــوعِ خَـــرَّتْ لـــه وجـــوهُ الطُّـــرُوسِ سُـــجَّدْ
ســـبحانَ مَـــن قـــد بَـــراهُ غُـــصناً ثِـــمارُه فِـــضّةٌ وعَـــسْجَدْ
مُحَـــبَّراً في العُلـــوم زاكـــي الـــ أُصـــولِ ســـامي الـــذُّرى مُـــسوَّدْ

في قصبِ السبقِ ما رأينا ... مثالَه في الجِياد جَوَّدْ
تهُزُّ أصواتُ سائليهِ ... أعطافَهُ للنَّدى فيمْتَدّ
ويَنْبَري للعَطا فيُزري ... بالبحر في جَزْرِه وفي المَدّ
يسعى على رأسِهِ لِأُمٍّ ... طِرافُها للحِبا مُمَدَّدْ
تُرضِعُه يومَها وعند الـ ... ـمَغيب في بطنِها يُمَهَّدْ
واستَجْلِ ما شئتَ من معاني ... مَرْمَلَةٍ طَرفُها مُسَهَّدْ
يحكي سَنَا وجهها الثُّريا ... حُسْناً إذا سَعْدُها تَجَدَّدْ
في بيت أفراحِها اجتماعٌ ... بالرمْلِ مِن شَكْلِها تولَّدْ
تنظُمُ الدُّرَّ فوقَ طِرْسٍ ... نثراً فنَظْمِي لها يُنَضَّدْ
وتنثُرُ التِّبْرَ في لُجَيْنٍ ... نثراً فتَشْرَى به وتَسْعَدْ
تُذيبُ قلْبَ النُّضارِ لا ما ... حَصَّلَه باخِلٌ وجَمَّدْ
إن أنكرَتْ قتْلَ حاسِدِيها ... ها دَمُهُم في الطُّروسِ يَشْهَدْ
وَشْمُ حُلَى مُدْيَةٍ عليها ... خناصِرُ للعُلومِ تَعْقَدْ
تقطَعُ وَصْلَ الجَفا وتَبْري ... قلبَ عُدَاةٍ بَغَوا وحُسَّدْ
وتُثْبِتُ الجُرحَ في وُجُوهٍ ... تجاوَزُوا في لِقائها الحَدّ
ما طالَ منها اللسانُ إلّا ... قَصَّرَ مَن كَلَّمَتْ عن الرَّدّ
قِوامُها اللَّدْنُ سَمْهَرِيٌّ ... وإنما طَرْفُها مُهَنَّدْ
تَمَلِكُ الحُسنَ في نِصابٍ ... ما مثلُه في القرون يُعهَدْ
قتيلُها المَحْلُ ليس يُودَى ... شرعاً وإن كان بالمُحَدَّدْ
يا شيخَ الاسلامِ يا إماماً ... دعا لِطُرْقِ الهُدى وأرشَدْ

يــا ذا التـصانيفِ لـيس يُلفَـى ... نَظيرُهـا في الـوَرَى ويُوجَـدْ

لـو رامَ تَعْـدادَها حَـسُودٌ ... بكـى عـلى نفـسِه وعَـدَّدْ

شرحـتَ صـدرَ الحـديثِ لـمّا ... قـصدتَ للـشرحِ أيَّ مَقْـصَدْ

ورُحْـتَ تُمليـهِ في نُجُـومٍ ... شـهابُها في العُـلا توقَّـدْ

أخجَـلَ في أُفْقِـه الـدَّراريْ ... أمـا تـرَى الجـوَّ أحمـرَ الخَـدّ

واسـتخدم الكُـنَّس الجَـواري ... تَـدْأَبُ في بابِـهِ وتَجْهَـدْ

أنْعَـمَ أذْواقَ طالِبِيـهِ ... بمُـشتَهى لفظـه المُـسَرْهَدْ

وسـارَ في شَرْقِهـا وغَـربٍ ... تُـتلَى أحاديثُـه وتُـسْرَدْ

وكـم طَـوى نَـشْرُه كتابـاً ... عـلى مَـمَرِّ الـدُّهورِ سَرْمَـدْ

ومـن يكُـنْ علمُـه عطـاءً ... مِـن فـتح باريـهِ كيـفَ يَنْفَـدْ

خُـذْها ابنـةَ الفِكْـر ذاتَ شَـجْوٍ ... بلُطْـفِ مَعْنـاكَ قـد تَجَـسَّدْ

تختـالُ في طِرسِـها ومَغْنَـى ... عُـلاكَ في صَرْحهـا الـمُمَرَّدْ

جمالُهـا مُطلَـقٌ وحـرفُ الـرْ ... رَوِيِّ في حُـبِّكُم مُقَيَّـدْ

وبَحرُهـا مـن بَـسيطِ كَفَّـي ... نَـداكُم بالوفَـا مُعَـوَّدْ

مـن رَامَ يقفُـو سـنا عُلاهـا ... لـمَطلِعِ الـشمس كيـفَ يَـصْعَدْ

رقيقـةُ الـنَّظْم ذاتُ لفـظٍ ... حُـرٍّ ومعنًـى بكُـم مُولَّـدْ

حَرَّرهـا في عُـلاك مـولًى ... عَتاقُـهُ بـالوَلا تَعبَّـدْ

أمـسَكَ فَـضْلَ العِنـانِ لـمّا ... زادَتْ مَعـانيكم عـلى العَـدّ

ولـو أطـالَ الـمَديحَ جـاءت ... وحَـقِّ عَلْيـاكَ في مُجَلَّـدْ

طوَّقْتَـه بالنَّـدى فقَـلّ في ... مُطَـوّقٍ في الريـاض غَـرَّدْ

وِرِشْتَ منه الجناحَ حتى ... حَلَّق نحوَ العُلا وصَعَّدْ

وحقِّ ربِّ السما ومَولًى ... يُخشَى لكلِّ الورى ويُعبَدْ

مالي إلى غيرِكَ الْتفاتٌ ... كلَّا ولا عن حِماك مَقْصَدْ

قيَّدْتَنِي بالنَّدى فتمِّمْ ... واكتُب على قَيْدِيَ المُخَلَّدْ

وكم يدٍ قد أَنلْتَ حتى ... سلبْتَ مني الفؤادَ باليَدْ

هذا هو الفضلُ بل أبُوه ... أنتَ وهذا لعَمْرُك الجَدّ

لا زلتَ مُستعصِماً أميناً ... مُسْتَنْصِراً هادياً لِمُهْتَدْ

مُستظْهِراً واثِقاً رشِيداً ... مُوفَّقاً ظاهِراً مُؤيَّدْ

يَحفُّكَ البَدر في كمالٍ ... بخيرِ ما طالِعٍ وأسْعَدْ

هذا آخرُ ما وقفْنا عليه من المدائح، وقد أحببتُ أن أختِم هذه الكتابة بدعاءٍ شريفٍ نقلتُه من «طهارة القلوب» لسيّدي الوليِّ العارف بالله عبد العزيز الدِّيرِيْني نفعَنا اللهُ ببركته وبركة عُلُومه:

إلهي لو أردتَ إهانتَنا لم تَهدِنا، ولو أردتَ فضيحتَنا لم تَستُرْنا، فتمِّمِ اللهمُّ ما به بَدأْتَنا، ولا تَسلُبْنا ما به أكرمْتَنا، إلهي عرَّفتنا بربُوبيَّتك، وغرَّقْتَنا في بِحار نعمتِك، ودعوتَنا إلى دار قُدسِك، ونَعَّمْتَنا بذِكْرك وأُنسِك، إلهي إنَّ ظُلمة ظُلمِنا لأنفسِنا قد عمَّتْ، وبحارُ الغَفْلة على قلوبنا قد طَمَّت، فالعجزُ شاملٌ، والحصر حاصلٌ، والتسليم أسلمُ، وأنت بالحالِ أعلمُ، إلهي ما عصَيناك جهلاً بعِقابك، ولا تَعرُّضاً لعذابك، ولا استخفافاً بنَظَرك، ولكن سوَّلَتْ لنا أنفُسُنا، وأعانَتْنا شِقْوتُنا، وغرَّنا سَتْرُك علينا، وأطمَعَنا في عفوك بِرُّكَ بنا، فالآن مِنْ عذابك مَنْ يستَنْقِذُنا؟ وبحبْل مَنْ نعتصِمُ إن أنت قطعْتَ حبلَك عنّا، وأخجَلْتنا من الوقوف غداً بين يديك؟ وأفضحْتَنا إذا عُرِضَت أعمالُنا القبيحةُ عليك!

اللهم اغفِرْ ما علمتَ ولا تَهتِك ما ستَرْتَ، إلهي إن كنا قد عصيناكَ بجهلٍ، فقد دعوناك

بعقلٍ، حيث علِمْنا أنَّ لنا ربّاً يغفرُ ولا يُبالي، إلهي أنت أعلمُ بالحال والشَّكْوى، وأنت قادرٌ على كشف البَلْوى، اللهم يا مَن سترتَ الزَّلّات، وغفرْتَ السيئات، أجِرْنا من مَكرِك ووفِّقنا لشُكرك، إلهي أتُحرقُ بالنار وجهاً كان لك مُصلِّياً، ولساناً كان لك ذاكِراً أو داعياً، لا بالذي دلَّنا عليك، ورغَّبَنا فيما لديك، وأمرَنا بالخُضُوع بين يديك، وهو محمد خاتَمُ أنبيائك، وسيّدُ أصفيائك، فإنَّ حقَّه علينا أعظمُ الحقوق بعد حقِّك، كما أنَّ منزلتَه أشرفُ منازلِ خَلْقِك، وصلِّ وسلِّم يا ربِّ على سيدنا محمد وآلِه وصحبِه، وجميع الأنبياء والمرسَلين، وارحَمْ عِباداً غَرَّهُم طولُ إمهالِك، وأطمَعهم كثرةُ إفضالك، وذَلُّوا لِعِزِّكَ وجلالك، ومَدُّوا أكُفَّهم لطلَبِ نَوَالِك، ولولا هدايتُك لم يَصِلُوا إلى ذلك.

* * *



الحديث والأثر	الراوي	الرقم
ائت المسجد فصلّ ركعتين	جابر بن عبد الله	٢٦٠٤
ائتنا بالمفتاح	ابن عمر	٤٤٠٠
ائتوا روضة كذا وتجدون بها امرأةً	علي بن أبي طالب	٣٠٨١
ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا	ابن عباس	٤٤٣١
ائتوني بدلوٍ من مائها	البراء بن عازب	٤١٥١
ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً	ابن عباس	١١٤
		٣٠٥٣
ائتوني بكتف أكتب لكم كتاباً	ابن عباس	٣١٦٨
ائذن لعشرةٍ	أنس بن مالك	٣٥٧٨
ائذن له وبشّره بالجنّة	أبو موسى	٣٦٧٤
		٣٦٩٥
		٧٠٩٧
		٧٢٦٢
ائذنوا للنّساء باللّيل إلى المساجد	ابن عمر	٨٩٩
ائذنوا له بئس أخو العشير	عائشة	٦٠٥٤
ائذنوا له فبئس أخو العشيرة	عائشة	٦١٣١
ائذني له فإنّه عمّك تربت يمينك		٤٧٩٦
	عائشة	٦١٥٦
ائذني لي أن أدفن مع صاحبيَّ	عائشة	٧٣٢٨
آلبرّ أردن بهذا؟	عائشة	٢٠٣٣
		٢٠٣٤
		٢٠٤٥
آيبون إن شاء الله تائبون عابدون حامدون	ابن عمر	٣٠٨٤
آيبون تائبون عابدون لربّنا حامدون	أنس بن مالك	٣٠٨٥
		٣٠٨٦
		٥٩٦٨
آية اختلف فيها أهل الكوفة فرحلت	سعيد بن جبير	٤٥٩٠

الحديث والأثر	الراوي	الرقم
آية الإيمان حبّ الأنصار	أنس بن مالك	١٧
		٣٧٨٤
آية المنافق ثلاث: إذا حدّث كذب	أبو هريرة	٣٣
		٢٦٨٢
		٢٧٤٩
		٦٠٩٥
الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما	أبو مسعود البدري	٤٠٠٨
		٥٠٤٠
أبا هرّ الحق أهل الصفة	أبو هريرة	٦٢٤٦
أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئاً	عُبادة بن الصامت	٦٨٠١
		٧٤٦٨
ابتاع أبو بكرٍ من عازبٍ رحلاً فحملته معه	البراء بن عازب	٣٩١٧
ابتاعي فأعتقي فإنّما الولاء لمن أعتق		٢٥٦١
	عائشة	٢٧١٧
ابتاعيها فأعتقيها فإنّ الولاء لمن أعتق	عائشة	٤٥٦
		٢٧٣٥
ابدؤوا بميامنها ومواضع الوضوء	حفصة	١٢٥٤
ابدؤوا بميامنها ومواضع الوضوء	أم عطية	١٢٥٦
ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء		١٦٧
	أم عطية	١٢٥٥
أبرد (لما أراد المؤذّن أن يؤذّن للظّهر)	أبو ذر	٥٣٥
		٥٣٩
		٦٢٩
أبردوا بالصلاة فإنّ شدّة الحرّ	أبو ذر	٣٢٥٨
أبردوا بالصلاة فإنّ شدّة الحرّ	أبو سعيد الخدري	٣٢٥٩
أبردوا بالظّهر فإنّ شدّة الحرّ	أبو سعيد الخدري	٥٣٨
ابسط رجلك (قالها لابن عتيك)	البراء بن عازب	٤٠٣٩

الحديث والأثر	الراوي	الرقم
اللهمّ أغثنا اللهمّ أغثنا	أنس بن مالك	١٠١٤
اللهم اغسل خطاياي بماء الثلج	عائشة	٦٣٧٥
اللهمّ اغفر لعبدالله بن قيسٍ ذنبه	أبو موسى	٤٣٢٣
اللهمّ اغفر لعبيد أبي عامر	أبو موسى	٢٨٨٤
		٤٣٢٣
		٦٣٨٣
اللهمّ اغفر لقومي فإنّهم لا يعلمون	ابن مسعود	٣٤٧٧
اللهمّ اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار	أنس	٤٩٠٦
اللهمّ اغفر للمحلّقين	أبو هريرة	١٧٢٨
اللهم اغفر لي	عائشة	٥٦٧٤
اللهم اغفر لي خطيئتي	أبو موسى	٦٣٩٨
اللهمّ اغفر لي وارحمني وألحقني	عائشة	٤٤٤٠
اللهم أكثر ماله	أنس بن مالك	٦٣٣٤
		٦٣٤٤
		٦٣٧٨
		٦٣٧٩
اللهمّ اكفنيهم بسبعٍ كسبع يوسف	ابن مسعود	٤٦٩٣
اللهمّ الرّفيق الأعلى	عائشة	٤٤٦٣
اللهمّ العن فلاناً وفلاناً	أبو هريرة	٤٥٦٠
اللهمّ العن فلاناً وفلاناً وفلاناً	ابن عمر	٤٠٦٩
		٤٥٥٩
اللهمّ أمض لأصحابي هجرتهم	سعدبن أبي وقاص	١٢٩٥
اللهمّ إنّ إبراهيم حرّم مكّة	أنس بن مالك	٣٣٦٧
اللهمّ إنّ الأجر أجر الآخره	عروة بن الزبير	٣٩٠٦م
اللهم إنّ الخير خير الآخرة	أنس بن مالك	٧٢٠١
اللهمّ إنّ العيش عيش الآخره	أنس بن مالك	٢٨٣٤
		٤٠٩٩
اللهمّ إنّا كنّا نتوسّل إليك بنبيّنا ﷺ	عمر بن الخطاب	٣٧١٠

الحديث والأثر	الراوي	الرقم
اللهمّ أنتم من أحبّ النّاس إليّ	أنس بن مالك	٣٧٨٥
		٥١٨٠
اللهم أنج الوليد بن الوليد	أبو هريرة	٨٠٤
		٤٥٦٠
		٦٢٠٠
اللهمّ أنج سلمة بن هشام اللهمّ أنج	أبو هريرة	٢٩٣٢
اللهمّ أنج عيّاش بن أبي ربيعة	أبو هريرة	١٠٠٦
		٣٣٨٦
		٦٣٩٣
		٦٩٤٠
اللهمّ أنشدك عهدك ووعدك	ابن عباس	٣٩٥٣
اللهمّ إنّك تعلم أنّه ليس أحد أحبّ	سعدبن أبي وقاص	٣٩٠١
اللهمّ إنّه لا خير إلّا خير الآخره	أنس بن مالك	٢٨٣٥
		٣٩٣٢
		٤١٠٠
اللهمّ إنّي أبرأ إليك ممّا صنع خالد	ابن عمر	٤٣٣٩
		٧١٨٩
اللهم إني أحبه فأحبه	أبو هريرة	٥٨٨٤
اللهمّ إنّي أحبّه فأحبّه	البراء بن عازب	٣٧٤٩
اللهمّ إنّي أحبّهما فأحبّهما	أسامة بن زيد	٣٧٤٧
اللهمّ إنّي أحرّم ما بين لابتيها	أنس بن مالك	٢٨٩٣
		٢٨٨٩
اللهم إني أستخيرك بعلمك	جابر بن عبد الله	٦٣٨٢
اللهم إني أعوذ بك من البخل	سعدبن أبي وقاص	٢٨٢٢
		٦٣٦٥
		٦٣٩٠
اللهمّ إنّي أعوذ بك من الخبث والخبائث	أنس بن مالك	١٤٢
		٦٣٢٢

الحديث والأثر	الراوي	الرقم
أن النبي ﷺ قلّدها وأشعرها	عائشة	١٦٩٦
أن النبي ﷺ قنت بعد الرّكوع شهراً	أنس بن مالك	١٠٠٢
		٤٠٩٤
		٤٠٩٦
أنّ النبيّ ﷺ قنت شهراً بعد الرّكوع	أنس بن مالك	٣١٧٠
		٤٠٨٩
أن النبي ﷺ قنت شهراً	أنس بن مالك	١٠٠٣
		١٣٠٠
		٣٠٦٤
		٤٠٩٠
أن النبيّ ﷺ قنت في الصّبح	أنس بن مالك	١٠٠١
أنّ النبي ﷺ كان إذا أخذ مضجعه	عائشة	٦٣١٩
أنّ النبي ﷺ كان إذا أدخل رجله في الغرز واستوت به ناقته	ابن عمر	٢٨٦٥
أنّ النبي ﷺ كان إذا أذّن المؤذّن	حفصة	١١٨١
أنّ النبي ﷺ كان إذا أراد أن يدعو على أحدٍ	أبو هريرة	٤٥٦٠
أنّ النبي ﷺ كان إذا اشتكى نفث	عائشة	٤٤٣٩
أنّ النبي ﷺ كان إذا اشتكى يقرأ على	عائشة	٥٠١٦
أنّ النبي ﷺ كان إذا اعتكف المؤذّن	حفصة	٦١٨
أنّ النبيّ كان إذا اغتسل من الجنابة	عائشة	٢٤٨
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه	عائشة	٥٠١٧
		٥٧٤٨
أن النبي ﷺ كان إذا تكلّم بكلمة أعادها ثلاثاً	أنس بن مالك	٩٥
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا خرج أقرع بين	عائشة	٥٢١١
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا خرج إلى مكّة	ابن عمر	١٧٩٩
		١٥٣٣
أنّ النبي ﷺ كان إذا خرج يوم العيد	ابن عمر	٤٩٤
أنّ النبي ﷺ كان إذا دخل في الصلاة	ابن عمر	٧٣٩
أنّ النبي ﷺ كان إذا ذهب إلى قباء	أنس بن مالك	٦٢٨٢
		٦٢٨٣
أنّ النبي ﷺ كان إذا رمى الجمرة	ابن عمر	١٧٥٣
أن النبي ﷺ كان إذا سلّم سلّم ثلاثاً		٩٤
	أنس بن مالك	٦٢٤٤
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا سلّم يمكث في	أم سلمة	٨٤٩
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا صلّى فإن كنت	عائشة	١١٦١
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا صلّى فرّج بين	ابن بحينة	٣٩٠
		٨٠٧
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا طاف بالبيت	ابن عمر	١٦١٧
أنّ النبي ﷺ كان إذا طاف في الحجّ	ابن عمر	١٦١٦
أنّ النبي ﷺ كان إذا ظهر على قوم	أبو طلحة	٣٠٦٥
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا غزا بنا قوماً	أنس بن مالك	٦١٠
		٢٩٤٤
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا قام للتّهجّد	حذيفة	١١٣٦
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا قدم من سفر	كعب بن مالك	٣٠٨٨
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا قدم من سفر	أنس بن مالك	١٨٨٦
أنّ النبيّ ﷺ كان إذا قفل كبّر ثلاثاً	ابن عمر	٣٠٨٤
أنّ النبي ﷺ كان إذا قفل من الغزو	ابن عمر	٤١١٦
أنّ النبي ﷺ كان أشد حياءً من		٦١٠٢
العذراء	أبو سعيد الخدري	٦١١٩
أنّ النبي ﷺ كان أهلّ بعمرة عام	ابن عمر	١٨٠٦
الحديبية		١٨١٣
		٤١٨٣
أنّ النبيّ ﷺ كان أوّل ما قدم المدينة نزل على أجداده	البراء بن عازب	٤٠

الحديث والأثر	الراوي	الرقم
أنه رأى النبي ﷺ مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجليه	عبد الله بن زيد	٤٧٥
أنّه رأى النبيَّ ﷺ يحتزّ من كتف شاة	عمرو بن أمية	٢٠٨
أنّه رأى النبيّ ﷺ يصلّي فإذا كان	مالك بن الحويرث	٨٢٣
أنّه رأى النبيّ ﷺ يصلّي في تلك الأمكنة	ابن عمر	٤٨٣
أنّه رأى النبيّ ﷺ يصلّي في ثوب واحد في بيت أمّ سلمة	عمر بن أبي سلمة	٣٥٥
أنّه رأى النبيَّ ﷺ يمسح على الخفّين	عمرو بن أمية	٢٠٤
أنّه رأى بلالاً يؤذّن فجعلت أتتبّع فاه	أبو جحيفة	٦٣٤
أنّه رأى قبر النبيّ ﷺ مسنماً	سفيان التمار	١٣٩٠/٢
أنّه سأل ابن عبّاسٍ: أفي ﴿صٓ﴾ سجدة؟	مجاهد	٤٦٣٢
أنّه سأل عائشة عن قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾	عروة بن الزبير	٢٤٩٤
أنّه سمع النبيّ ﷺ يقرأ على المنبر: ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ﴾	يعلى بن أمية	٣٢٦٦
أنه سمع خطبة عمر الآخرة	أنس بن مالك	٧٢١٩
أنّه سمع معاوية يوماً	عيسى بن طلحة	٦١٢
إنّه شهد بدراً (أي سهل بن حنيف)	علي بن أبي طالب	٤٠٠٤
أنّه صلّى مع النبي ﷺ في حجّة الوداع المغرب والعشاء	أبو أيوب	٤٤١٤
أنّه طاف طوافاً واحداً ثمّ يقيل	ابن عمر	١٧٣٢
أنّه عقل النبي ﷺ وعقل مجّةً مجها	محمود بن الربيع	٨٣٩
		١١٨٥
إنّه عمّك فأذني له	عائشة	٥٢٣٩
أنّه غزا مع النبي ﷺ قبل نجدٍ	جابر بن عبد الله	٤١٣٤
أنّه قتل منهم يوم أحدٍ سبعون	أنس بن مالك	٤٠٧٩

الحديث والأثر	الراوي	الرقم
إنّه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا	جابر بن عبد الله	٥١١٧
	سلمة بن الأكوع	٥١١٨
إنّه قد أذن لكنّ أن تخرجن لحاجتكنّ	عائشة	٤٧٩٥
إنّه قد شهد بدراً وما يدريك لعلّ	علي بن أبي طالب	٣٠٠٧
		٤٢٧٤
إنّه قد كان فيما مضى قبلكم محدّثون	أبو هريرة	٣٤٦٩
إنه قد نزل تحريم الخمر	ابن عمر	٥٥٨٨
أنّه قدم المدينة فقيل له: ما أنكرت	أنس بن مالك	٧٢٤
أنّه قدم ركب من بني تميمٍ على النبيّ ﷺ	عبد الله بن الزبير	٤٣٦٧
		٤٨٤٧
أنّه قرأ على النبيّ ﷺ: ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾	زيد بن ثابت	١٠٧٢
أنّه قرأ: ﴿فدية طعام مساكين﴾ قال: هي منسوخة	ابن عمر	٤٥٠٦
أنّه كان ابن عشر سنين مقدم النبي	أنس	٥١٦٦
		٦٢٣٨
أنّه كان إذا دخل الكعبة مشى قبل	ابن عمر	١٥٩٩
أنّه كان بين جدار المسجد مما يلي	سهل بن سعد	٧٣٣٤
أنّه كان جالساً خلف عمر بن عبد العزيز	أبو قلابة	٤٦١٠
أنّه كان على فرس يوم لقي المسلمون	ابن عمر	٣٠٦٩
أنّه كان فيمن بايع النبي ﷺ	المسيب بن حزن	٤١٦٣
أنّه كان مع ابن مسعود حين رمى	عبدالرحمن بن يزيد	١٧٥٠
أنّه كان ممّن بايع تحت الشّجرة	المسيب بن حزن	٤١٦٤
أنّه كان يرى عبدالله بن عمر يتربّع في	ابن عمر	٨٢٧
أنّه كان يرمي الجمرة الدّنيا بسبع	ابن عمر	١٧٥١
أنّه كان يسمع أسماء تقول كلّما مرّت	عبدالله مولى أسماء	١٧٩٦
أنّه كان يصلّي بهم فيكبّر كلّما خفض	أبو هريرة	٧٨٥
أنّه كان يفتي في العبد أو الأمة يكون	ابن عمر	٢٥٢٥

الحديث والأثر	الراوي	الرقم
الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد	صفوان بن سليم	٦٠٠٦
سباب المسلم فسوق	ابن مسعود	٤٨
		٦٠٤٤
		٧٠٧٦
سبب نزول آية التيمم	عائشة	٣٣٤
		٣٣٦
		٣٦٧٢
		٣٧٧٣
		٤٥٨٣
		٤٦٠٧
		٥١٦٤
		٥٨٨٢
سبب نزول آية الحجاب	عائشة	١٤٦
سبب نزول آية الحجاب	عمر بن الخطاب	٤٠٢
سبب نزول آية الحجاب	أنس	٤٧٩٠
سبب نزول آية الفرائض	جابر بن عبد الله	١٩٤
		٥٦٧٦
سبب نزول قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾	البراء بن عازب	١٩١٥
سبب نزول قوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَوَالِيكُمْ﴾	عائشة	٥٠٨٨
سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾	جابر بن عبد الله	٤٠٥١
سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾	زيد بن أرقم	٤٩٠٠
		٤٩٠١
		٤٩٠٣
		٤٩٠٤

الحديث والأثر	الراوي	الرقم
سبب نزول قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا﴾	خباب بن الأرت	٢٠٩١
		٢٢٧٥
		٢٤٢٥
		٤٧٣٢
		٤٧٣٣
		٤٧٣٤
سبب نزول قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ...﴾ الآية	ابن مسعود	٥٢٦
سبب نزول قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ﴾	ابن عباس	٤٦٨١
		٤٦٨٢
سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾	ابن عباس	٤٧٦٥
سبب نزول قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ﴾	أبو مسعود	١٤١٥
		٤٦٦٨
سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾	ابن مسعود	٤٦٨٧
سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ﴾	ابن عباس	٤٥٩٦
سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾	عائشة	٢٦٦١
سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾	الأشعث بن قيس	٢٣٥٦
	وابن مسعود	٢٣٥٧
سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾	الأشعث بن قيس	٢٤١٧
		٢٥١٦
		٢٦٦٧
		٢٦٧٠
		٢٦٧٧



الجزء الأول

الجزء الثاني

الجزء الثالث

الجزء الرابع

الجزء الخامس

الجزء السادس

الجزء السابع



فهرس الموضوعات

الاعتصام بالكتاب والسُّنّة

كتاب التوحيد